

د. جمال محمدان



دراسة في ثقافة الكائن
عالم الكتب

د . جمال حمدان

شخصية مصر

المجلد الثاني

القاهرة

سبتمبر ١٩٨١

- شخصية مصر
- د . جمال حمدان
- عالم الكتب
- دار نافع للطباعة

دكتور جمال حمدان

شخصية

دراسة في عبقرية المكان

المجلد الثاني

سبتمبر ١٩٨١

قاهر
عالم الكتب

٢٨ شارع عبد الخالق تروت - القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفهرس

الباب الرابع — التجانس

١٣	الفصل الخامس عشر — التجانس الطبيعى
٥٩	الفصل السادس عشر — التجانس المادى
١٦٦	الفصل السابع عشر — التجانس العمرانى
٢١٢	الفصل الثامن عشر — التجانس الحضارى
٢٥٥	الفصل التاسع عشر — التجانس البشرى

الباب الخامس — ثوابت جغرافية ومتغيرات تاريخية

٣٦٣	الفصل العشرون — من السبق الحضارى إلى التخلف
٤٥٧	الفصل الحادى والعشرون — الوحدة السياسية
٥٣٦	الفصل الثانى والعشرون — من الطغيان الفرعونى إلى الثورة الاشتراكية

الباب السادس — شخصية مصر السياسية

٦٠٣	الفصل الثالث والعشرون — من إمبراطورية إلى مستعمرة
٦٥٤	الفصل الرابع والعشرون — الاستعمار الأوروبى الحديث
٦٩٠	الفصل الخامس والعشرون — شخصية مصر الاستراتيجية

الباب السابع — البناء الحضارى والاساس الطبيعى

٧٨٤	الفصل السادس والعشرون — قلب العالم : موقع مصر الجغرافى
٨٧٦	الفصل السابع والعشرون — هبة النيل
٩٤٦	الفصل الثامن والعشرون — ضبط النيل

الجزء الثاني
شخصية مصر البشرية

الباب الرابع
التجاسس

الفصل الخامس عشر

التجانس الطبيعي

التجانس الطبيعي صفة جوهرية في البيئة المصرية ، البيئة المصرية الفعالة يعنى . فالوادي كله وحدة فيضية ، أرضه من تشكيل مائه مثلما هي من صنعه وصلبه . فالنهر هو بانى واديه الوحيد ، والنهر هو الضابط الأساسى إن لم يكن المطلق لشكل اللاندسكيپ الطبيعي بنفس الدرجة التى يبرز بها فيه للعيان . ولهذا فان النيل يمنح أرض مصر من تجانسه بقدر ما يسيطر على حياتها . والواقع - كما يقول جورج - أنه « ليس هناك مثل آخر لبلد هو كلية وإلى هذا الحد من خلق ظرف جغرافى واحد » (١) .

من الناحية الأخرى يقول بيرجرن « مصر بلد مفارقات طبيعية درامية » (٢) . ولا تناقض . فهذا أيضاً صحيح كل الصحة إذا نحن اعتبرنا مصر الصحراء والوادي معا . فالاختلاف بين الصحراء والوادي اختلاف جذرى كامل . فكما أن التباين بين الدلتا والصعيد هو تباين ثانوى وليس أوليا ، أو هو فى الدرجة لا فى النوع ، فكذلك التباين بين الصحراوين الشرقية والغربية . أما التباين الأولى حقاً والثنائية الحقيقية فعلا فى مصر فهى تلك التى بين وادى النيل ككل والصحراء ككل . ومصر بهذا تتألف عامة من بيئتين أساسيتين هما الصحراء والوادي .

وإذا كان من الجغرافيين الألمان مثل بنك وبارتش من يميزون بين الأقاليم المتعددة البيئات وبين قليلتها ، أو كما يعبرون بين الأقاليم ذات النغمة الثلاثية dreiklang والثنائية zweiklang ... إلخ (٣) ، فإن مصر بهذا المعنى هي من الأقاليم ذات النغمة الثنائية . ومع ذلك فإن هذه الثنائية تترك مكانها فى الحقيقة لأحادية مطلقة إذا نحن اعتبرنا الحياة فى مصر ، أى مصر المعمورة . وفى استطاعتنا إذن أن نعد مصر

(1) H.B. George, Relations of geography & history, Oxford, 1910, p. 277.

(2) Berggren, loc. cit., p. 40.

(3) Hartshorne, Nature of geog., p. 261.

الفعالة بيئة أحادية بمعنى الكلمة ، ذات نغمة واحدة einklang ، النيل والنيل وحده ضابط لإيقاعها :

أما من أين يأتي عنصر التجانس أو التجنيس في تشكيل النهر ، فمن طبيعته الارسابية أساسا . فكما رأينا ، عملية الترسيب النهري ، ككل عمليات الترسيب المائي ، تخضع لمبدأ التدرج الوئيد طبيعيا وميكانيكيا . فاذا كان ثمة تغير فانه يكون طفيفاً وتدرجياً جداً على المستوى المحلي ، بحيث لا يصبح محسوساً إلا على مدى مسافات مديدة . يضاعف من هذا ويؤكد في حالتنا أن الوادي الفيضي ، أولا ، رقعة واحدة متصلة من الشلال إلى البحر لا تكاد تعرف الانقطاع ، وأن النيل في مصر الجافة هو ، ثانياً ، مصب بلا روافد ، أي بلا مصادر تدخل التعديل أو الاضطراب على تدرجه الرتيب . ولهذا نجد في كل جوانب ومظاهر السطح في مصر النيل تدرجاً هادئاً على المحور الطولي من المنبع إلى المصب بحيث يبدو بروفيل الوادي كله كمقياس مدرج ، وبحيث يمكن أن نلخص كل مورفولوجيته في سلسلة من الانحدارات المنتظمة والمعادلات التدرجية البسيطة التصاعدية أو التنازلية . يصدق هذا على انحدار الوادي ، وحتى على اتساعه ، كما يصدق على تكوين تربته ومائته ، مما سينعكس أيضاً وبالضرورة على المحاصيل الزراعية والانتاج بل والسكان والحياة ... إلخ :

وفي النتيجة ، فإن من الصعب أن نجد بلداً نخضع في ملامحه لقانون التدرج كوجه مصر . فاذا كان التجانس هو قانونه الأول ، فإن التدرج قانونه المكمل ، أو فلنقل إنه التجانس في تدرج أو التدرج داخل التجانس . فالتغير لا يحدث - ابتداء - بصورة فجائية ، ولذا لا يعرف لاندسكيب مصر التحول المفاجيء أو الجزر الضالة الغريبة فضلا تماماً عن الانقطاع . ويترتب على هذا أن التغير لا يتراكم حتى يتبلور في فروق محسوسة بدرجة أو بأخرى إلا في أقصى الطرفين من مصر فقط . وهكذا نعود فنجد أن كل شيء في مصر الوادي ، كما رأينا في مصر الصحراء ، لا يتغير إلا على الأطراف القصوى ، ليس فقط في النواحي الطبيعية بل والبشرية أيضاً . وإذا جاز اطلاقاً أن نتحدث عن قطبين متنافرين في اللاندسكيب المصري ، فهما تجاوزا القطبان الشمالي والجنوبي في براري الدلتا وفي النوبة السفلى . ومع ذلك فليس الأمر تناقضاً ينقض مبدأ التجانس القاعدي ويخرج عليه تماماً ، بقدر ما هو اختلاف اقليمي ثانوي الدرجة . ويظل الجسم الأساسي من مصر والتجانس جوهره والتدرج مظهره .

في ضوء هذا المفهوم ، وعلى أساس هذا المنطلق ، نستطيع الآن أن نعرض

بتفصيل لمظاهر التجانس وجوانبه في كيان مصر الطبيعي والمادى . ولعل خير ما تفعل في هذا السبيل أن تتبع كل جانب من هذه الجوانب على حدة ، فنحلل مظاهر التجانس أو التباين داخلها مع الموازنة بينها ووزنها وتقييمها ، بادئين بالجوانب الطبيعية من تضاريس ومناخ ونبات ، ثم نتقدم إلى الجوانب البشرية كالزراعة والرى والسكان والسكن والقرى والمدن ... إلخ . حتى إذا فرغنا منها جميعا كنا بحيث نستطيع أن نصب كل هذه الجوانب في هيكل مركز من أقاليم مصر الجغرافية ، وذلك كإطار عريض ونهائى يلخص فكرة التجانس كما يصححها ويضعها في حجمها الطبيعي بغير مبالغة أو تقليل .

في الجغرافيا الطبيعية

فأما اللاندسكيب الطبيعي ، أى الجغرافيا الطبيعية من أرض وسطح ، فان دراستنا المطولة السابقة تحت باب « شخصية مصر الطبيعية » ما هي برمتها إلا تطبيق تفصيلي كامل لمبدأ التجانس في هذا المجال . ولا يبقى لنا هنا إلا أن نجمل خطوطها الأساسية العريضة في صورة موجزة مكثفة ، قبل أن نستأنف العرض المفصل لسائر المجالات الطبيعية والبشرية .

فاذا بدأنا بالانحدار العام والسطح والاتساع ، فسنجد التدرج في الوادى نفسه كما سنجد في إطاره التلى على حافى الصحراء . فالوادى يبدأ في الجنوب ضيقاً مختقاً - كل العرض عند كلابشة ١٠٠ متر فقط ! - تحتضنه المرتفعات والحواف من الشرق والغرب ، ثم لا يلبث أن يتسع باطراد بينما يأخذ الإطار التلى في التواضع ، حتى إذا بدأ الانقراج عند رأس الدلتا لم يكن اتساع السهل فيها واتساع التلال حولها إلا استمراراً لاتجاهات تحدت منذ البداية . وفيما بين الوحدتين ، الوادى والدلتا ، يستمر انحدار السطح العام متصلاً مطرداً من الجنوب إلى الشمال بلا انقطاع ظاهر .

وبنظرة عامة ، وبرغم صرامة الشكل الخطى الضيق للصعيد ومروحية الدلتا والفارق الأساسى بينهما في الهيئة ، يتضح لنا أن مجموع الوادى يوشك تجاوزاً أن يكون مثلثاً مسحوباً جداً ولكنه غير منتظم جداً ، أو - كبديل - قمعاً مخروطياً أنبويه بالغ الاستطالة ولكنه منتظم نوعاً . بل إن البعض يشبه شكل الوادى في مجمله بشكل الحيوان المنوى الذكرى برأسه الغليظ المفلطح وجسمه الخيطى الدقيق الطويل المتعرج . المهم أن شكل الوادى المميز والخاص جداً ، والذي يعد مظهرها من مظاهر تفرد طبيعة ومورفولوجية مصر مثلاً هو رمز اختزالى لها ، إنما استمد في الأصل

من القالب الجيولوجى الصارم الذى صب فيه وهو ذلك الخليج البليوسينى العتيق الذى امتد قديما من البحر حتى إسنا على الأقل .

وحواف هضبتى الوادى أيضاً تخضع هى الأخرى لظاهرة التدرج تباعداً وارتفاعاً . فهما تزدادان تباعداً بوجه عام كلما اتجهنا شمالاً ، كما تقلان ارتفاعاً . ثم أخيراً ومع انفراج الدلتا تزداد الحواف التلية تواضعا بمقدار ما تزداد تباعداً . كذلك يتدرج انحدار السطح باطراد نحو الشمال .

بالمثل لا ينعكس مبدأ التجانس مع التدرج فى تركيب مصر كما ينعكس على التربة الرسوبية سواء سمكا أو تكويناً . فسمك طبقات طمي النيل الذى يكسو وجه أرض مصر يزداد كلما اتجهنا شمالاً كقاعدة عامة ، أى كلما انخفض الكتور . وفى الوقت نفسه يتغير التركيب الميكانيكى لنسيج التربة من المزيد من الرمل إلى المزيد من الطين — أما التركيب الكيماوى فتجانس أساساً فى كل الوادى لاشتقاقه من مصدر واحد هو الحبشة :

فى الهيدرولوجيا أيضاً وما يرتبط بها من رى وصرف ، تتكرر قاعدة التجانس مع التدرج . والضوابط الأساسية هنا هى انحدار السطح المطرد من الجنوب إلى الشمال ، ثم القرب أو البعد عن النهر ، وأخيراً مستوى الارتفاع أو الانخفاض بالنسبة إليه . فباستثناء الجنوب الأقصى الضيق الذى يرتفع كثيراً عن مستوى النهر ، نجد الصعيد ربه بسهولة ، وصرفه بسهولة أكثر ، فإن النهر نفسه هنا مصرف طبيعى ضخم إلى حد كبير . أما الدلتا فلا نجد صعوبات إلا فى قطاعها الشمالى الأسفل حيث تجتمع مشكلتا الرى والصرف معاً : الرى لأن نهايات الترع يصلها الماء منقوصاً بعد أن استهلكت معظمه الأحباس العليا ، والصرف لأن انخفاض السطح وشدة استوائه وقلة انحداره تعوق التخلص من الماء الزائد وتخلق مشكلة الاستصلاح المزمنة .

وعداً هذا ، فقدما وفى ظل الرى الحوضى كانت وحدة البيئة وتجانسها تتجلى فى تمامها حين تتحول أرض مصر تحت الفيضان إلى بحيرة هائلة متصلة أو خليج عذب واحد لا تقطعه إلا سطوح السدود وقمم المدن والقرى ، بينما تعود بعد انحسار النيل فترسم صورة سلسلة مترامية لا نهائية من الأحواض المتشابهة سواء فى الصعيد أو فى الدلتا . وإذا كان الرى الدائم قد خلق اختلافات اقليمية فى شكل اللاندسكيپ ، حيث بدأ من الشمال وظل يغزو الجنوب على دفعات ، فقد كان ذلك أمراً موقوتاً بالضرورة ، ونحن اليوم نرى آخر بقايا الحياض وقد اختفت مع السد العالى ، وعاد أديم مصر الزراعية غطاء متجانساً من أطرافه إلى أطرافه ، ترصعه — كوحدات

زخرفية متكررة - نقوش الحقول والزراعات الدورية ، وتمنحه آجام النخيل العالمية « موتيف » موحداً من النوبة حتى فم البحر ، بينما تمثل ترعة الري والمصرف - الأولى في الألسنة العالية والثاني في المواطى البيئية سواء ذلك في الدلتا أو في الصعيد - موتيف هيدرولوجيا آخر يؤكد وحدة اللاندسكيب المصرى الحضارى .

ليس هذا فحسب . فالمثير أن هذا التجانس الطبيعى القاعدى ، إذا كان ينعكس على الحياة الزراعية والمادية ، فإن هذه بدورها تعود فترتد على اللاندسكيب بالمزيد من التجانس أو التجانس الواعى العامد . فسطح الوادى كما يرسمه النهر متغضن مجعد بكتل الطمى ملء بالحفر والعليات فضلاً عن الانحدارات الطفيفة المستمرة ، وهو بهذا أدخل كما رأينا فى باب التضاريس الجهرية وأبعد شئ عن التضاريس الضخمة أى macro-relief .

وبهذه الصفة فانه قد يصلح لزراعة الحياض فيما مضى ، أما لزراعة الري الدائم فهو لا يصلح البتة ، ولا بد دونها وقبلها من تسوية الأرض تسوية مطلقة ليس فقط على مستوى الحوض بل والحقل أيضاً . فعملية التسوية الصناعية - التقصيب والتزحيف كما تسمى - شرط حتمى للزراعة الدائمة ، وبدونها تموت الزراعة غرقاً فى أجزاء من الحوض أو الحقل أو شرقاً فى الأجزاء الأخرى .

المهم فى النتيجة أن السطح يصبح مسوى فوق أنه مستو ، أو قل مسطحاً أكثر مما هو سطح بالمعنى الجغرافى المعروف ، ويصبح تعبير « صفحة » اللاندسكيب حقيقة كما هو مجاز . وبعبارة أخرى تغدو « التضاريس » داخل الوادى « مبططة » كالطرق المرصوفة المبلطة ، أى تصبح التضاريس أو بالأحرى اللاتضاريس خلقاً اصطناعياً من صنع الإنسان تماماً .

سطح مصر ، إذن ، هو « شغل يد » ، يد الفلاح . وإذا كان جسم الوادى نفسه من صنع النيل ، فإن سطحه من صنع الإنسان وتشكيله إلى أبعد حد . فإذا أضفنا أن الري نفسه صناعى ، أدركنا أن البيئة كلها مصنوعة ومن عمل الإنسان man-made ، وأن اللاندسكيب « الطبيعى » إنما هو « بشرى » إلى أقصى حد ممكن أو متصور . وهكذا يتضاعف التجانس الطبيعى بتجانس صناعى مضاف .

الوحدة الطبيعية

نصل من هذا كله إلى أنه وإن كان التغر المتدرج ملموساً فى مصر ، فانه لا نخرج عن حدود التجانس القاعدى . والوادى كله وحدة طبيعية فيضية واحدة ، أما التفرقة

التقليدية بين الدلتا والصعيد فاختلف في الشكل والمساحة قبل أن يكون في التركيب والنسيج ، ولا يرر ما يقوله كون من أن « مصر من الوجهة الجغرافية ليست موحدة » (١) ، أو ما يقوله مايرز من أن مصر « كانت تتألف دائماً من أرضين متميزتين ومتباينتين ، العليا والسفلى ، الوادى والدلتا » (٢) . والأصح ما يقوله مפורد من أن « الوادى كله كان وحدة واحدة ، رغم الفروق بين مصر العليا والسفلى » (٣) . وإذا كان ثمة فارق فهو في الدرجة لا في النوع ، ولا محل لأى شيء كثنائية في اللاندسكيب المصرى الذى يسوده النهر سيادة مطلقة ولا يغيب فيه عن عين الرأى أينما كان . وليس هناك انقطاع أو تغير فجائى ما بين الوادى الفيضى وسهل الدلتا . ولندع الحكم للمقارنة .

كلاهما ، أولاً ، كان خليجاً بحرياً قدما ملأته رواسب البحر ، وإن اختلفا ما بين خليج مثلثى ساحلى عريض مكشوف وآخر خطى داخل غائر كالشق . ثم جرى عليهما النيل فأعاد تكوين وتشكيل غطاءهما الصخرى ، فأعاد بذلك توكيد وحدتهما التركيبية القاعدية والسطحية مرة أخرى .

كلاهما ، ثانياً ، ينحدر أساساً نحو الشمال ، ولكن بميل طفيف نحو الشمال الغربى ، فان ترع الصعيد - الإبراهيمية وبحر يوسف بصفة خاصة - تضرب مبكراً منذ بداية أعاليها نحو الشمال الغربى لتجرى على أطراف الوادى الغربية ، تماماً مثلما تنحدر شبكة ترع الدلتا من فرع دمياط إلى فرع رشيد .

كلاهما ، ثالثاً ، له أيضاً « ميزوبوتاميا » الخاصة ، أى أرض ما بين النهرين ، وسط الدلتا هنا وأرض ما بين النيل واليوسفى هناك . وكلاهما ، أخيراً ، كان نهره دينامياً بدرجة أو بأخرى : فى الصعيد « هاجر » النيل غرباً فى أكثر من موضع ابتداء من شلال أسوان إلى خانق السلسلة إلى القاهرة . وفى الدلتا فقد النيل خمسة فروع قديمة على الأقل أو الأرجح وبقي له فرعان اثنان فقط .

كل الفارق إذن أن الصعيد شق غائر ضيق ، بينما الدلتا مروحة مبسوطة مسطحة ، وهى أكثر طمئية فى قلبها من الصعيد ولكنها أكثر منه رملية فى الأطراف . وفيما عدا هذا فالدلتا تتحلل فى النهاية إلى مجموعة مخففة مصغرة متراسة من « الصعيدات » فى نمط أشبه ما يكون بورقة الشجر المقلوبة سابقة الذكر . والتباين المحلى المحسوس

(1) C.S. Coon, Races of Europe, N.Y., 1939, p. 92.

(2) J.L. Myres, Dawn of hist., H.U.L., 1933, p. 45.

(3) L. Mumford, City in history, Pelican, 1966, p. 102.

لا يبين حقاً إلا في أقصى الأطراف الهامشية شمالاً في الدلتا وجنوباً في الصعيد الأقصى .
فالأولى نطاق مستنقعي بحري ، والثاني شريط جنادل صخري ، وكل بيئة حدية
أساساً تركيباً كما هي موقعاً . أما الفيوم ، « مصر الصغرى » لا بانفصالها الواضح عن
الوادي كدلتا داخلية فحسب وإنما كذلك من حيث هي تصغير جامع للدلتا والصعيد ،
فإنها بصيغة رياضية الجذر الجبري لمصر integer of Egypt .

وليس معنى هذا بطبيعة الحال أنه لا توجد فروق بين أجزاء مصر أو بين الدلتا
والصعيد ، فليس هذا هو المقصود بالتجانس ، ولا هو وارد حتى في نظرية الاقليم
كفكرة جغرافية . المقصود فقط أن الفروق في حالتنا أقل كثيراً من جوانب التشابه .
وهناك اختلافات هامة بلا شك بين الدلتا والصعيد من الناحية الطبيعية ، وإن كانت
لا تخرج عن حدود التجانس القاعدي العريض . فإذا كان الصعيد ببساطته واستقامته
يمكن أن يعد نموذجاً للوادي الفيضي ، فإن الدلتا هي بلا شك المثال الكلاسيكي
للدالات . الصعيد كما سبق شقى غائر عميق بالهضبتين ، بينما الدلتا سهلية مبسوطة
مكشوفة . والمعمور — الأرض السوداء الزراعية — يقع السواد الأعظم منه في
الصعيد على الضفة الغربية ، ولكنه العكس في الدلتا ، حيث نجد شرق الدلتا أكبر
مساحة من غرب الدلتا بنسبة محسوسة .

كذلك الصعيد أكثر ثباتاً من حيث تغيرات مجرى النهر ، فلم يعرف النهر فيه
إلا التغيرات العادية في تعرجاته المحلية وبعض حالات موضعية ومحدودة من تغير
أو هجرة المجرى . أما الدلتا فكانت ديناميكية جداً من الناحية الفيزيوجرافية كما
رأينا في دراستنا الطبيعية المفصلة من قبل .

وهناك بعد هذا فارق دال بين شبكة الري في كل من الدلتا والصعيد . فكقاعدة
تقريبية عريضة ، يمتاز الأخير بالنمط التكعيبي trellised بحكم وجود ترع طولية
تأخذ من الجنوب إلى الشمال ، وترع عرضية تتعامد عليها من النهر إلى الصحراء .
أما في الدلتا فالنمط في مجموعه شجري أو عنقودي dendritic بحكم الشكل المروحي .
ولكن يبقى في النهاية أن ذلك كله فروق من الدرجة الثانية لا تجب التجانس الأسى
والأساسي .

وهذا كله ما ينقلنا خطوة أخرى وأخيرة لنحدد — في الخلاصة الصافية — معنى
التجانس في البيئة المصرية عامة وفي اللاتلسكيب الطبيعي خاصة . أن التجانس
الطبيعي حقيقة ملموسة ، فذلك أمر لا شك فيه في بيئة أحادية تعد بسيطة إلى حد ما
إذا ما قيست ببيئة أحادية أخرى ولكنها مركبة في ذاتها كبيئة البحر المتوسط في الشام

حيث يجتمع السهل والجبل ، والصحراء والواحة ، والنهر والوادي ، والعشب والغابة .
أما أن نبالغ في تقدير ذلك التجانس إلى الحد الذي نصل فيه إلى صورة باهتة الملامح
خالية من هزة التباين ومفاجآت التغير ، فذلك أمر يتفيه التلرج الأساسي الذي
وجدناه داخل ذلك التجانس ، فضلاً عن دقائق التفاصيل المحلية والموضعية التي
لا تنتهي .

يقول روبن فيدن « نظراً لشفافية التباين ودقائق التغير في اللاندسكيب المصري ،
فقد يظن المرء خطأ أنه لا ملامح له . وقد يصل الظن به أخيراً إلى أنه لم ينتقل أبداً
وأن تقدمه لم يكن إلا وهماً . فبعد سفر طول النهار ، قد تحسب أنه لم يكن ثمة إلا منظر
واحد عبره شاهدت تلاعب الضوء والنور والشكل اللانهائي : هذا فجر وهذا ظهر
وهذا غروب » (١) . فهذا الحكم أقل من نصف الحقيقة ، وإلا فإذا نقول عن
هولنده أو الدانمك السهليتين مثلاً ، ولعلهما أكثر من مصر تجانساً طبيعياً بل
ورتاباً ؟

والواقع أن من الخطأ أن نقتل — كما فعل هيرودوت قديماً — من « جماليات الإقليم
aesthetics of landscape » في مصر. حقاً إن مصر تخلو من الغابات والجبال — قطبي
لسياحة الباردة — ولكنها تملك في النيل ما يمكن أن يعد بمثابة عقد متصل لا ينفرط
من البحيرات السويسرية أو الإيطالية مجتمعة ... إلخ . وحقاً إن اللاندسكيب المرتج
فيها زراعي مصنوع منتظم مهندس « داجن » من صنع الإنسان ، ولكنه دائم الحضرة
والروعة والثراء ، وليس متوسط الجمال أو بسيطاً كما يصوره البعض . ومن ثم
فاللاندسكيب المصري سياحي بدرجة كبيرة ، وموهبة مصر السياحية تكمن في الأرض
بقدر ما تبرز في المناخ ، والسياحة في مصر « جغرافية » في كل معنى يمثل ما هي
« تاريخية » إلى أقصى حد .

ولا ننس في النهاية أن جانب المنفعة في اللاندسكيب المصري يرجع الجانب
الجمالي على قوته ، فهو منتج غزير الإنتاج وليس مجرد زخرف طبيعي فحسب
ككثير من البيئات الجبلية والغاية التي تعطى ظلاً بلا ثمر كما توصف أحياناً . ويمكن
القول إنه إذا وضعت الوظيفة في كفة والزخرفة في كفة ، فإن مصر تختار الأولى
في الدرجة الأولى ولكنها لا تهمل الثانية بعد ذلك . وكثيرون — يقينا — يغبطوننا
على طبيعتنا أو يودون لو استبدلوا بيئتهم المشجرة المضرة بكل جمالياتها بيئة كمصر

(1) Robin Fedden, Land of Egypt, Lond., 1939, p.11.

تجمع بين روعة المناخ وبراعة الانتاج دون أن ينقصها جمال المنظر الطبيعي مع ذلك .

مناخ مصر

إن لم يكن مناخ مصر هو نموذج التجانس النادر ، فانه على الأقل أكثر عناصر البيئة المصرية تجانسا بالتأكيد ، أكثر يقينا من الأرض سطحا وتربة ، وربما كذلك من المائية رياً وصرفاً ، بالإضافة إلى الزراعة أيضاً . فكما يلخص فيشر ، فان الظروف المناخية متجانسة أو متشابهة بشكل ملحوظ فوق كل أرض مصر ، (١) ، أو كما يحدد ما برو « لا يتنوع المناخ في مصر تنوعاً كبيراً ، وإن كان أقل اتساقاً من تنوع التربة » (٢) :

ذلك ، أولاً وبوجه عام ، في طبيعة المناخ من حيث هو ، وهو ، ثانياً وبالذقة ، في طبيعة مصر الجغرافية ، وهو ، ثالثاً ولكن فوق الجميع ، في طبيعة موقع مصر الفلكي . فعن الأولى ، فان القاعدة العامة في الغلاف الغازي أن صفاته وخصائصه لا تتغير أو تتطور مكانياً إلا بالتدرج والبطء الشديدين وعلى مدى إقليمي شاسع بالضرورة . عن الثانية ، فان إنخفاض السطح تواضعه وانبساطه عموماً ، فيما عدا أو الرقعة الجبلية المحدودة الموزعة على الأطراف ، ثم انتظام السواحل الخطية وقلة تعرجها أو تغلغلها ، أي عدم تداخل اليابس والماء بشدة ، كل هذا يستبعد أو يقلل من حدة الاختلافات والفروق المحلية في المناخ بين أجزاء البلد المختلفة (٣) :

والواقع أن أهم الاختلافات المناخية الإقليمية في مصر هي تلك التي ترتبط باختلاف خطوط العرض من الجنوب إلى الشمال ، وهو اختلاف عالمي كوكبي عام بطبيعة الحال ، يتصف بأنه منتظم وعريض وتدرجي للغاية في جوهره . أما أثر اختلافات التضاريس أو السواحل فلا يعدو التعديل المحلي والطفيف لتلك الاختلافات القاعدية المطردة العامة التي ترسمها خطوط العرض .

لهذا السبب سنجد ، مثلاً ، أن خطوط الحرارة المتساوية تسير أفقية بانتظام شديد من الشرق إلى الغرب أو في موازاة الساحل الشمالى سواء ذلك صيفاً أو شتاءً دونما اضطراب أو تعديل تقريباً إلا في أقصى الشرق . من هذا كله تصبح لاختلافات

(1) The Middle East, p. 460.

(3) Birot & Dresch, p. 257.

(٢) ص ٧٦ .

نخط العرض تلك أهمية كبرى ، وبعبارة أخرى يصبح الموقع ، الموقع الفلكي ، لموقع الكوكبي ، هو أهم ضوابط مناخ مصر .

عن هذا الأخير بشيء من تفصيل ، فإن الجزء الأكبر على الإطلاق من رقعة مصر يقع تحت سيادة نوع مناخي واحد هو المناخ الصحراوي ، ومن هنا التجانس الأماسي العام في مناخ البلد . الاستثناء الوحيد هو شريط الساحل الشمالي المتوسطي اللطيف الذي يتضاءل مساحة مثلاً يتدهور كنوع مناخي بحيث يعد إقليماً مناخياً هامشياً أو حديثاً أكثر منه إقليماً أولياً متبلوراً . ولهذا فإذا جاز أن نتكلم عن ثنائية في مناخ مصر ، فإنها تتألف من نوعين أو إقليمين مناخيين ، هما النوع الصحراوي المتبلور والمتوسطي المتدهور ، أو مناخ BWh ، Csa بتصنيف كوبن .

غير أنه لا مقارنة بينهما البتة جغرافياً ، حيث لا يزيد الأخير عن مجرد ملحق أو تذييل أو تهميش للأول ، فضلاً عن أنهما يندمجان ويندمجان في بعضهما البعض بتدرج شديد جداً . والواقع أن تسبتهما المساحية إلى بعضهما البعض على المستوى المناخي هي تقريباً كنسبة مساحة وادي النيل إلى الصحراء على المستوى الطبوغرافي .

من هذه العوامل الثلاثة مجتمعة يخرج مناخنا بقدر كبير وسائد من التجانس والتشابه المكاني ، لا يخفف منه إلا تدرج وئيد ولكنه أكيد من الجنوب إلى الشمال . فلأن مصر تراهي نحو ١٠ درجات عرضية كاملة ، فإنها تصبح بمثابة « ترافيرس » عريض أو قطاع طولي ذي بال ، مما يخلق بالضرورة بعض فروق محلية بل إقليمية لا تنكر ، ولو أنها لا تبين بالضرورة أيضاً إلا في أقصى الجنوب وأقصى الشمال .

فيما عدا هذا فالواقع كما سنرى أن الفروق الحقيقية في المناخ في مصر إنما هي الفروق الفصلية قبل أن تكون الفروق الإقليمية ، بمعنى أن الفرق بين مناخ الصيف والشتاء في نقطة واحدة من القطر قد يكون أوضح وأهم من الفرق بين مناخ أي نقطتين فيه في فصل واحد . ذلك أيضاً وإلى حد أن البحث عن أقاليم مناخية متميزة لمصر بارزة الحدود والمعاليم يصبح وهو حيرة جغرافي مصر عادة .

مناخ انتقالي ، قاري ، مطرد

داخل هذا الإطار ، يمتاز مناخ مصر عموماً بثلاث خصائص قوية : الانتقالية ، القارية ، الاطراد . بعبارة جامعة ، مناخنا انتقالي في جوهره ، إلا أنه قاري أساساً ،

ولكنه على قاربه مطرد للغاية . فبحكم الموقع ، مصر من الناحية المناخية منطقة انتقالية بالدرجة الأولى . فمدار السرطان ($23,5^{\circ}$) يقع على باب مصر الجنوبي نوا ، بعد الحدود أو داخلها (22°) بأقل من درجة ونصف درجة ، بينما تمتد جسمها حتى ساحل البحر عند خط 32° ، أى على أبواب عروض الحيل شمالاً (30° - 40°) . بذلك فإنها فى معظمها تقع أساساً فى المنطقة دون المدارية sub-tropical ، ولكن عملياً كمنطقة انتقال بين المنطقة المدارية (أو ما بين المدارية inter-tropical) والمنطقة المعتدلة الدفينة . وعلى الجملة ، مصر معظمها يقع فى المنطقة المعتدلة ، ونحو ربع إلى خمس مساحتها فى المنطقة المدارية .

وبلغة الحرارة ، يعنى هذا أن مصر فى معظمها تتبع أنواع المناخات عالية الحرارة macrothermal ، مع حافة دقيقة من المناخات متوسطة الحرارة mesothermal فى أقصى الشمال . وعلى المستوى الكوكبي ، يعنى هذا أن مصر تقع فى وضع متوسط بالتقريب بين المناخات المدارية شديدة الحرارة فى أقصى الجنوب (وهى التى تتميز بالحرارة المرتفعة طول العام) وبين المناخات المعتدلة الباردة أو شديدة البرودة microthermal فى أقصى الشمال (وهى التى تتميز بالحرارة المنخفضة والبرودة الشديدة طول العام) . ومناخنا فى الواقع يتراوح فصلياً ما بين هذين القطبين النقيضين ، بحيث يتناوبه كل منهما فى أحد الفصولين ، فيسود المناخ المدارى الحار صيفاً بينما يسيطر المناخ البارد شتاءً (١) .

من ثم تمتاز مصر ، على عكس هذين القطبين نفسيهما ، بفصلية حادة فى المناخ ما بين فصلى الصيف والشتاء . كل ما هنالك أن المناخ الحار هو الذى يغلب ويسود لأنه يغطى الجزء الأكبر من السنة ، ولذا تذكر مصر أولاً وأساساً كبلد حرارة ومناخ حار لا العكس . فنسبة الفصل الحار أو الصيف إلى الفصل البارد أو الشتاء عندنا هى تقريباً بنسبة ٧ : ٥ شهور (من إبريل إلى أكتوبر ومن نوفمبر إلى مارس على الترتيب) ، ولا نقول بنسبة ٨ : ٤ أى الثلثين : الثلث (من مارس إلى أكتوبر ومن نوفمبر إلى فبراير على الترتيب) .

وفى غياب المطر كلية وسيادة الجفاف الصحراوى ، تصبح الحرارة دون الرطوبة هى العامل الأساسى أو الوحيد تقريباً فى التمييز بين فصول السنة ، إذ تكاد تندغم

(1) V.C. Finch; G. Trewartha et al., Elements of geography, McGraw-Hill, 1957, p. 150.

الفصول الأربعة في فصلين أساسيين اثنين هما الفصل الحار والفصل البارد ، فلا نكاد نعرف إلا الصيف والشتاء على الترتيب ، وذلك على خلاف المناخات المدارية الحارة الجنوبية حيث الحرارة ثابتة والرطوبة هي المتغيرة فتقسم السنة إلى فصلين هما الفصل المطير والفصل الجاف ، وعلى خلاف المناخات الباردة الشمالية أيضاً حيث تبرز الفصول الأربعة بوضوح تام .

تلك الفصلية الثنائية الحادة هي بالدقة ما نسميه بالقارية . فالمناخ القارى المتطرف سمة أساسية فيها ، ونتيجة منطقية ، لموقعنا الكوكبي في العروض الوسطى ، وكذلك لموقعنا الجغرافى من اليابس الشمالى بين القارات والبحار ، مثلما هو قرينة لازمة للظروف الصحراوية السائدة . والحق أن كل عامل من هذه الثلاثة يكفى وحده ليفرض القارية الحادة ، فكيف باجتماعها ؟

فمن الناحية الأولى ، نجد أن مدى الحرارة الكبير ، سواء بين فصلى السنة الصيف والشتاء أو بين نصفى اليوم الليل والنهار ، هو من خصائص العروض الوسطى التى تتناوبها المناخات الحارة والباردة على مدار السنة .

ومن الناحية الثانية فإن موقع مصر بين قارتى إفريقيا وآسيا مباشرة أى وسط كتلة يابس هائلة بلا انقطاع وبعيدا جداً عن المحيطات ، مع ضآلة مساحة البحرين الداخليين المحيطين المتوسط والأحمر ، يجعلها خاضعة بالدرجة الأولى للمؤثرات القارية المدارية والتجارية التى يسودها الانتظام والهدوء ، بينما يتراجع تأثير البحر الملطف والمعدل ومعه جهاته الاعصارية المضطربة إلى الخلف ليقصر على الأطراف والهوامش الساحلية (١) . ومن هنا تكون القارية متطرفة بشكل غير عادى .

من الناحية الثالثة فإن سيادة الصحراء على مصر مضاعف خطير للقارية فى حد ذاته . فالجفاف الكامل وانخفاض الرطوبة الجوية وقلة السحب وشدة السطوع ، مع ما يترتب عليه أيضاً من غياب الغطاء النباتى وتعرض السطح العارى للأجرد ، كل هذا يصل بالإشعاع الشمسى سواء الموجب أو السالب إلى حده الأقصى ، فتفقد الأرض حرارتها ليلاً وشتاء بنفس السرعة التى تكتسبها بها نهاراً وصيفاً .

فى ظل ذلك المناخ الانتقالى ، ورغم هذه الطبيعة القارية ، فإن لنا أن ننتظر اطرادا أو انتظاما وتشابها مستمرا فى دورة مناخنا constancy ، أقرب ربما إلى

(1) Birot & Dresch, p. 257.

الوثابة منه إلى التجانس . وبالفعل ، فكثيراً ما يقال إن لمصر مناخا ولكن ليس لها طقس . أو قل إن الفارق بين المفهومين أو المضمونين طفيف ضئيل . وعلى أية حال ، فليس للطقس بها مثل تلك الطقوس الاجتماعية التي تعرفها أوربا . فجو أية أربع وعشرين ساعة يكاد يشبه جو أية أربع وعشرين ساعة أخرى في الفصل الرئيسي الواحد ، وجو الغد لن يختلف كثيراً على الأرجح عن جو اليوم ، الذي لم يتغير تقريباً عنه بالأمس .

ولعل الاستثناء الوحيد هو انخفاضات الأعاصير الشتوية ، فهي المتغير الأساسي وسط كل هذا الثبات والاطراد . أو كما يضعها عوضاً بالحكام ، «مرور الانخفاضات الشتوية والربيعية بالقطر المصري هو أكبر ظاهرة تسبب تغيراً في طقس مصر وفي مناخ مصر . ولو لم تكن هذه الانخفاضات لما حدثت بمصر أمطار شتوية ، ولا هبت بها رياح الخماسين ولا العواصف الرعدية البرقية ، ولما اختلفت مهبّات الرياح . وبدونها يكون مناخ مصر عبارة عن شيء واحد مطرد على طول السنين : مناخ حار في الصيف دافئ في الشتاء ، مع اختلاف كبير بين حرارة الليل والنهار ، ورياح شمالية دائمة لا تتغير» (١) .

والحق لقد يصل اطراد واستمرار المناخ في مصر إلى حد أن المرء كثيراً ما يشعر أن الطقس الذي يحس به في لحظة ما ، في أي فصل من فصول السنة ، بل في أي يوم ، قد سبق أن مر عليه في عام سابق ، ويكاد يجزم أنه قد عاينه وعائشه بخذافره ، كأنما هو إعادة أو استعادة لقطاع أو لشريحة من جهاز آلي غريب لتسجيل الجو أو من ذاكرة إلكترونية للمناخ . يحدث هذا في أيام من الخماسين كما من الخريف ، وفي أي يوم من قلب الشتاء كما من عز الصيف . وهو يحدث ، بعد هذا ، لأمرة كل بضعة أعوام وإنما تقريباً من عام إلى عام . وذلك لاشك قمة الاطراد والوثابة .

في الميزان

الانتقالية مع القارية مع الاطراد باجتماعها تطبع مناخ مصر بالضرورة بملامح جوية وطقسية معينة تمنحه مذاقه الخاص الذي اشتهر به والذي يضيف أيضاً لوناً خاصاً على اللاندسكيب الطبيعي نفسه ، وبالتالي يضيف إلى شخصية البيئة بعدا يستحق التوقف والتحليل . كذلك فإن هذه الخصائص الأساسية ، بكل أسبابها ونتائجها ، قد تسم أو تصم مناخ مصر ببعض سليات قد توحى بأنه ليس المناخ الأمثل ، كما أنها

(١) نهر النيل ، ص ٢٤٢ .

تمنحه بالمقابل مزايا فريدة ، إن لم تقترب به اقترابا من المناخ المثالي للنشاط البشرى ،
فإنها تجعله مثال المناخ الصحى بالتأكيد . وبين « جماليات » المناخ تلك و « مثالياته »
هذه ، التى قد تكون قبا شخصية ، يمكن أن يختلف الرأى . ولكن هناك على الأقل
بضع حقائق موضوعية بحجة .

فأولا ، من الحدود إلى البحر يظل مناخ مصر مناخا مداريا إلى دون مدارى ،
وبالتالى فإن مصر ، حتى فى الشتاء وحتى على الساحل ، تتلقى قدرا عظيما من الاشعاع
الشمسى وسطوع الشمس وتقل بها السحب بصورة ملحوظة . ولقد يصل هذا ،
فى الجنوب خاصة ، إلى حد الضوء الباهر أكثر مما ينبغى ، بينما قد تختفى السحب
هناك تماما معظم السنة . وعموما فإن مصر كلها تمتاز على مدار العام بالشمس الساطعة
والجو المشرق والسماء التى تبدو « عالية » لقلة السحب حتى فى الليل ، مما يفسر أيضاً
شهرتها بنجومها المتألقة البراقة .

من هنا أيضاً نفهم ضرورة الشباك الخشبى - « الشيش » - فى المسكن المصرى
المدنى وقلة الفتحات والشبابيك أصلا فى المسكن القروى ، وذلك تقليلا لكمية الضوء
الباهر والحر اللافت فى الداخل ، تماما على عكس البلاد الشمالية حيث تصل الفتحات
والنوافذ إلى أقصاها ويختفى الشيش دون الزجاج طلبا للحد الأقصى من الضوء
الطبيعى والدفع .

ولعل إلى هذا السطوع أيضاً ترجع تلك الملاحظة التى تسترعى انتباه الأوربيين
خاصة وهى هبوط الظلام فى الليل فجأة بحيث يبدو الفارق بين النهار والليل حادا
مثلا هو سريع ، بعكس البلاد الشمالية حيث النهار كله داكن قائم مقبض والسماء
« منخفضة » ملبدة بالغيوم ، بحيث لا يكاد هبوط الظلام حين يحل الليل يكون
محسوسا ، لاسيما مع خط الأفق الباهت الشاحب أصلا بسبب الجبال والمرتفعات ،
فلا يلج النهار فى الليل إلا بتدرج شديد ولا نقول دون اختلاف شديد (١) .

ثانياً ، رغم الرتابة السائدة ، فإنها ليست مطلقة ، وهناك من الناحية العملية
عملية تغير متجدد وتجدد دائم فى الطقس لها قيمتها الكبرى فى الحياة اليومية المباشرة
كمصحح وكابح للرتابة . فعدا ذبذبات الطقس العادية المستمرة طوال العام من
يوم إلى يوم والتى تخفف تلقائياً من حدة الرتابة كقاعدة عامة ، سواء ذلك بموجات
الدفع أو البرد النسبى شتاء أو بالموجات الحارة أو اللطيفة نسيا صيفا ، فإن انقسام

(1) Berggren, loc. cit., p. 40.

السنة إلى فصلين متناقضين بحدة من حيث الحرارة يقسم تلك الرتبة ابتداء على اثنين ، ثم يكسر حدثها كل يوم في كلا الفصلين الفارق الجسم بين حرارة الليل والنهار . أى أن مدى الحرارة الكبير ، السنوى واليوى على السواء ، يعدل المتوسط العام في الواقع ويكيف الرتبة ، والقارية بالتالى تصحح الاطراد .

لهذا فان القارية كما سنفصل ليست شرا محضا . فبفضلها لا يعيش الإنسان المصرى عمره ولا عامه ولا حتى يومه في ضوبة زجاجية ملتهبة أو تحت ناقوس زجاجى كالأتون ، لا ، ولا في ثلاجة فوق خط الثلج الدائم أو تحت الصفر المطلق . وهذا التغير المستمر في الحرارة والجو صحى ومفيد ومجدد للجهاز البشرى العضوى والعصبى ، ومنشط وحافر للنشاط البشرى ، ويعتبر مصلا مضادا للإملال والركود والكسل .

ثالثاً ، ليست مصر محرومة تماما من الأثر الحافز والمنشط للتغيرات المناخية الفجائية الإعصارية كذلك الذى تعرفه أوربا الغربية وإليه يعزو البعض تفوقها البشرى والحضارى . فبغض النظر عن النظرية البيئية التى ترى أن « الإنسان الأمثل (السوبرمان) إنما هو الإنسان الاعصارى » (١) ، فان لمصر نصيبها من مسالك الأعاصير العكسية والغريبات الإعصارية التى تدخل عنصرا من التغير الصحى والمفيد على مناخنا المدارى على مدار السنة . وإذا كان قدر من هذا التغير يأخذ من أسف شكل الحماسين ، التى تمثل بعواصف ترابها ورمليها وقيظها عنصر اضطراب أكثر منها عنصر تجديد ، فان هذا لا يعنى أن المناخ المصرى غير صحى أو جذاب .

فلا شىء أبعد من هذا عن الصحة . بل إن مصر لتعد مصححا عالميا على مقياس إقليمى هائل لأمراض عديدة كالروماتيزم والبرد وأمراض مناطق الشمال عامة ، كما أنها ذات طبيعة سياحية مزدوجة مناخيا ، لاشك بفعل (أم نقول بفضل ؟) قاريتها المتطرفة ، فهى مشتى كما هى مصيف . وإذا كانت هذه الطبيعة المزدوجة تتبلور إلى حدها الأقصى في القطبين المتنافرين في أقصى الطرفين ، الاسكندرية في الشمال وأسوان في الجنوب ، فان الأولى تحاول أن تجمع بين الصفتين ، بينما تحولت القاهرة بينهما إلى مزار ومحج على مدار العام .

رابعاً ، إذا صح أن الأتربة والرمال العالقة والسافية هي آفة جو مصر ، أو إذا عد

(1) E. Huntington, Civilization & climate, New Haven, 1924, p. 301; Mainsprings of civilization, New Haven, 1945, p. 370—85.

البعض الحماسين « نقطة سوداء » في مناخها ، فان هذا كله ومثله إنما يعود لذكرنا بأن مصر في النهاية إنما واحة صحراوية ، أى واحة جافة من الطين يحيط بها الرمل من كل الجهات . ولهذا فان التراب أو الغبار الذى تعاني منه في الحماسين وغير الحماسين ، ولكن في الحماسين أكثر ، إن هو إلا الثمن الطبيعى الذى تدفعه مقابل ميزة الماء بلا مطر . فالتراب والرمل يتقاسمان هواءها كما يتقاسمان أرضها . وأثناء العواصف الرملية يمكن للوادي كله من الشلال إلى البحر أن يبدو أحيانا كحزمة كثيفة من الحياة تغلفها لفاقة سميكة من الغبار .

وكما أن هذا قد يفسر أمراض العيون والرمم المتفشية خاصة التراكوما والعمى ، فلعلة كذلك يفسر — بالانتخاب الطبيعى — نمو أهذاب المصرى ، إن لم يكن سعة عينيه أيضاً ، ليس فقط بين المصريين المحدثين ولكن أيضاً القدماء (تذكر « لوحات الفيوم ») . وللسبب نفسه نستطيع أن نفهم لماذا يجمع الشباك المصرى حتماً بين الشقين الخشبي والزجاجي في آن واحد . فالمشكلة ليست الضوء أو الحر المفرط فقط ، وإنما الغبار والتراب المتسلل كذلك .

خامساً ، وأخيراً ، فكما أن الضوء الساطع يغمر مصر فيمنح اللاندسكيپ إنعكاساً تأثيرياً معيناً ، فان أثر غبار الجفاف يطبعه بطابع أقوى وأشد كما هو مناقض كل التناقض . فاللاندسكيپ المصرى، خاصة منه الغطاء النباتي ، وكذلك المباني رغم طلائها الفاتح والمتجدد في المدن ، يبدو غالباً كالحاقا قاتم اللون بما يكسوه من غلاف ترابي دائم ، الأمر الذى يبدو شديد المفارقة في هذا الجو الساطع دائماً الباهر أحيانا .

ولهذا فعلى حين تمتاز البلاد الشمالية الباردة الممطرة بغطاء نباتي مغسول نظيف لامع براق شديد الأخضرار دائماً مثلاً هو شديد الكثافة دائم الخضرة evergreen وذلك رغم قتامة الجو الداكن المقبض ، فان مصر على العكس تمتاز لجفافها الشديد بغطاء نباتي ولاندسكيپ مترب مغبر متسخ وباهت ever-dusty رغم الجو المشرق الوضاء المحيط . ولعل هذا كله ما يفسر لماذا تبدو مصر عامة ومدنها خاصة — القاهرة علم شهر على هذا — متربة متسخة كالحلة بالنهار ، جميلة أخاذة متألفة بالأنوار في الليل ، أو فلنقل أجمل بالليل الساتر منها بالنهار الكاشف .

استراتيجية المناخ (1)

من أين تستمد مصر عناصر ومعالم مناخها الرئيسية ، وما هي القوى والضوابط

(1) W.B. Fisher, p. 28, 52; Birot & Dresch, p. 250 ff.

الأساسية التي تحكم هذا المناخ ؟ بحكم موقعها قرب وسط العالم القديم ، تتأثر مصر على بعد أو قرب وبدرجات متفاوتة بالقوى والضغط المناخية الكبرى التي تحكم مناخ النصف الشمالى من نصف الكرة الشرقى . وهناك أربع قوى حاكمة تربض وترابط فوق أركان هذه المنطقة وتتنازع السيطرة عليها . وبالعلاقات التفاعل والشد والجذب والصراع بينها تتحدد ، إن صححت الاستعارة ، « استراتيجية المناخ » فيها وفى مصر بالتالى . تلك القوى – الأركان هي « الكتل الهوائية » السائدة والتي هي بالنسبة للغلاف الجوى بمثابة كتل القارات والمحيطات بالنسبة للغلاف الصخري ، ثم نظم الضغط الجوى المرتبطة بها والتي هي بدورها أشبه في المناخ بحركات الباطن التكتونية والتيارات البحرية في الجيوفيزيقا .

وهذه الكتل تمثل وتلخص في الواقع كل أنواع وتوليفات الكتل الهوائية الأربعة الممكنة على سطح الكرة الأرضية ، وهي القارية والبحرية والمدارية والقطبية . فهناك منها اثنتان بحريتان رطبتان واثنتان قاريتان جافتان . وفي كل منهما واحدة مدارية وأخرى قطبية ، وكل منهما تقع على التقاطع مع الأخرى ، وبذلك تتنضد أربعها كأقطاب محورين متقاطعين على شكل علامة X . فهناك أولا كتلة الهواء الموسمي الحار في جنوب آسيا ، وهي بحرية مدارية رطبة ، تقابلها كتلة هواء الأطلسي في شمال ووسط المحيط الأطلسي ، وهي بحرية قطبية رطبة إعصارية ، وإن تحولت أيضاً في الجنوب إلى كتلة مدارية نوعاً . ثم هناك كتلة هواء سيبيريا الباردة ، وهي قارية قطبية جافة ، تقابلها أخيراً كتلة إفريقية الشمالية على النصف الشمالى من القارة أى الصحراء الكبرى ، وهي قارية مدارية حارة وجافة .

سيلاحظ بعد هذا أن عند تقاطع هذه الكتل الأربع يقع البحر المتوسط ، الذي يتحول بالتالى إلى مجمع لتأثيراتها المتباينة نظراً لطبيعته الخاصة ، مثلما تتأكد بها طبيعة المنطقة الانتقالية . فكبحيرة من الماء يحيط بها اليابس من كل الجهات تقريباً ، يتحول حوض البحر إلى وسط مناخى إقليمي خاص له قانونه المستقل تقريباً وسط نظام العالم القديم ، أكثر منه مجرد امتداد أو لسان مناخى للمحيط الأطلسي كما هو شائع .

فكجسم مائى يسخن ويبرد أبطأ من اليابس المحيط ، يكون البحر أبرد من اليابس في الصيف وأدفأ منه في الشتاء . ولذلك يتحول ، على الأقل نسبياً وعلى الأغلب جزئياً ، إلى بحيرة من الضغط المرتفع في الصيف وسط محيط الضغط المنخفض المحقق على اليابس المجاور ، ثم إلى بحيرة من الضغط المنخفض في الشتاء وسط محيط الضغط المرتفع على اليابس المحقق .

هذا ، إلى جانب تداخل اليابس والماء بشدة داخل حوض البحر نفسه ، بالإضافة أيضاً إلى تداخل الجبال والسهول حوله ، وكذلك جيوب الجذب والرطوبة ، يحيل الحوض إلى بوثة اضطراب جوى على نطاق محلى أو إقليمي بحيث تستقطب المؤثرات المناخية الكبرى المحيطة وتسمح لكتلها الهوائية بأن تغزوها من جميع الجهات على مدار السنة بحسب فصولها المختلفة .

على أن الجدير بالذكر هو أن منطقة حوض المتوسط ، لشدة تعمقها وبعدها عن المحيطات وأطراف القارات ، لا تصل إليها هذه المؤثرات إلا ضعيفة معدلة ومنهكة أو مستهلكة بدرجة أو بأخرى ، وذلك كنهايات أو ذيول أو كآلسنة متلصصة ، بما فى ذلك مؤثرات الكتلتين البحريتين الرطبتين اللتين يتفق لهذا أنهما على السواء وعلى اختلاف طبيعتهما تفقدان رطوبتهما بسرعة كلما اقتربتا من المنطقة فلا تصلها إلا وهما أقرب إلى الجفاف نسبياً .

هذا يصبح حوض المتوسط عامل تعديل مناخى كما هو عامل جاذب لتلك التيارات والمؤثرات ، ولو أن أثره يظل فى النهاية محدوداً محلياً نوعاً لأن حلقة جباله المطوقة تكبت مجال نفوذه المناخى وتقصره على شقة ساحلية ضيقة ومدى إقليمي ضحل . وإذا كان هذا الحاجز الجبلى يخفى أمام مصر بالذات ، فإن هذا لا يغير كثيراً من الوضع ، ويظل دور البحر والمؤثرات البحرية فى مناخها ثانوياً بالقياس إلى دور القارة والمؤثرات القارية الطاغية .

وعلى أية حال ، فبين هذين القطبين الأخيرين بالدقة ، القارة الإفريقية والبحر المتوسط ، تنحصر معظم المؤثرات المباشرة فى مناخ مصر فى الواقع (هل نقول كما فى تاريخها الجيولوجى أيضاً ؟) . وعلى هذا المسرح الجوى البسيط - المعقد إذن ، تمضى دراما المناخ فى مصر ، دون انفصال بالطبع عن المنطقة ككل .

الصيف

فى الصيف ، حين تتعامد الشمس على مدار السرطان ويشد تسخين اليابس على العروض الجنوبية من نصف الكرة الشمالى فيتكون نظام الضغط الموسمى العميق على جنوب آسيا ، يمتد انخفاض هذا النظام غرباً حتى يشمل شرق حوض المتوسط ، ممثلاً بوجه خاص فى نوية شهيرة منفصلة متميزة على قبرص نظراً لما تتمتاز به من إحاطة الماء باليابس والجبال بسهول الداخل . ولهذا نجد أن خطوط الضغط تسير فى مصر وحولها شبه طولية من الشمال إلى الجنوب ، مثلاً تتناقص قيمها كقاعدة من الغرب إلى الشرق كلما اقتربت من قلب المنخفض الموسمى فى آسيا .

ومن الناحية الأخرى يضعف أثر منطقة الضغط الأزورى المرتفع الدائم على الأطلسى بعد إذ تأرجح شمالا وانحسر غربا ، فلا يكاد يحس في حوض المتوسط الغربى إلا لماماً ، بينما تطرده رياح النظام الموسمى طردا من حوضه الشرقى فتصبح هى وحدها المسيطرة المطلقة على مناخ المنطقة .

فتحت جذب منخفض قبرص هذا نجد أن الرياح الموسمية التى بدأت مطيرة جدا من المحيط الهندى تستكمل رحلتها غربا حتى الحوض الشرقى من المتوسط ، ولكنها تصله معدلة جافة تماما قد فقدت صفتها الموسمية وتحولت إلى رياح تجارية عادية ، كما يتغير اتجاهها فتدور عكس عقارب الساعة لتتحول من شرقية إلى شمالية أو شمالية شرقية تعبر البحر متجهة إلى الجنوب حتى تصل إلى مصر .

وتلك بالدقة هى الرياح الإتيزية *Etesian* الشهيرة عند اليونان القدماء ، والرياح « البحرى » عندنا اليوم ، والتى ليست إلا امتدادا جنوبياً إفريقيّاً على التابع لرياح بدأت فى أوربا ومن قبلها فى آسيا (١) . وهذه الرياح تسود مصر جميعاً طوال الصيف باطراد وانتظام مثيرين . ومن هنا الاستقرار النادر الذى يتصف به صيفنا مناخياً . وهو استقرار ، لاحظ ، يلفت النظر فيه أنه إذ يحدث فى الفصل الحار فأنما يرتبط بفصل الضغط المنخفض ، والضغط المنخفض كما هو معروف مولد كل الاضطراب والتغير فى الجو عموماً .

مهما يكن ، فإن مما يساعد على هذا الانتظام والاطراد أن الرياح الشمالية تلك تستمد فوق أرضنا المزيد من الدفع وقوة الانطلاق تحت جذب منخفض جوى آخر هائل هو منطقة خوض النيل والسودان فى شرق الصحراء الكبرى الشديدة السخونة ، وهو المنخفض نفسه الذى يرجح أنه يجتذب من الجنوب أمطار الحبشة الموسمية التى تحدث فيضان النيل العظيم ، إما من الجنوب الشرقى من بحر العرب والمحيط الهندى مباشرة كما كان رأى السائد قديماً ، وإما من الجنوب الغربى من خليج غانه والمحيط الأطلسى كما هو الاعتقاد السائد حديثاً .

المهم أن رياح الشمال هذه ، كما تبدأ رحلتها القصيرة عبر المتوسط الشرقى جافة ، فإنها تصلنا بعدها جافة أيضاً . من جهة لضيق البحر ، فلا تتمكن من التقاط رطوبة تكفى لتساقط المطر ، ومن جهة أخرى لأنها إذ تتقدم من عروض أعلى إلى عروض أدنى فإنها تزداد سخونة فتزداد من ثم قدرة على امتصاص الرطوبة لا على تكثيفها .

(1) Birot & Dresch, p. 261.

على أن هذا لا ينفي أن للبحر تأثيره على رطوبة هذه الرياح ، وإنما في طبقات الجو السفلى فقط .

ذلك أنها حتى ارتفاع نحو ٢٠٠٠ قدم تتشبع بقليل لا بأس به من الرطوبة ، إلا أنها رطوبة لا تكفى لسقوط المطر ، وبدلاً من ذلك تنشئ كثيراً من السحاب و « الشابورة » التي تعرف جيداً على سواحلنا خاصة في الصباح ، كما ترفع بها الرطوبة النسبية إلى درجة يمكن أن تكون مرهقة لولا سرعة الرياح ونسيم البحر الذي يصل مفعوله إلى عمق ١٥ - ٢٠ كم (من هنا تدين مصايفنا بالكثير من قيمتها لسرعة الرياح ونسيم البحر) .

أما فوق ٢٠٠٠ قدم فإن الكتلة الهوائية تظل جافة ، ولا تلبث كلها أن تجف تماماً بعد مسيرة قصيرة فوق الداخل . وفي النهاية ، فلأنها تتقدم باستمرار من عروض أبرد إلى عروض أسخن ، فإن رياح الشمال تأتينا ملطفة منعشة مرغوبة للغاية (١) ، فهي مرطبة وإن لم تكن رطبة ، تحمل قدراً من قطرات بخار الماء والندى دون أن تجلب قطرة مطر واحدة . على أن قوة تأثيرها تضعف تدريجياً كلما أوغلت داخل البلد ، فتكون أفعل في الدلتا منها في الصعيد .

وعلى الجملة ، فكما أدرك المسعودي مبكراً « ما هب من أسفل النيل ويسمى أسفل الأرض فهي شمال ، وتعمل أضداد هذه الأفعال (يقصد الخماسين) من تختير الأبدان . وأهل مصر يسمونها البحرية . وتداومها في الصيف يطيب هواءهم ويرد ماءهم في الليل والنهار . فقد تفعل ذلك الريح الغربية في هذا الفصل ، إلا أن الأغلب في ذلك الشمال » (٢) . من هنا قيمة وشهرة هذه الرياح الأثرية التي يعرفها مراكبية النيل والواحيون على السواء « بالطياب » أي الريح الطيبة : إنها « صبا مصر » .

بصفة عامة إذن يمكن القول في الختام والخلاصة إن مصر برمتها تتحول في الصيف إلى إقليم مناخي واحد ، هو جزء من مناخ اليابس الإفريقي الحار ، لا يعدله ويخفف منه إلا رياح الشمال المنعشة الملطفة . وبتحديد أكثر ، تتحول مصر كلها في الصيف إلى جزء من مناخ الصحراء الكبرى ، بكل ما يعنى هذا من حرارة قاتظة وجفاف مطلق .

(1) W. Fitzgerald, Africa, Lond., 1961, p. 30.

(٢) التنبيه والإشراف ، ج ٨ ، ص ١٨ .

الشتاء

هذا الانتظام والاطراد مع التجانس المناخى شبه التام يعطى مكانه فى الشتاء ، على العكس تماما ، للاضطراب والتباين الواضح . وهذا بدوره وضع لافت ابتداء ، لأنه يتفق والفصل البارد أى فصل الضغط المرتفع ، وهو الضغط الذى يخلق عادة ظروف الاستقرار لا الاضطراب فى المناخ . ففي هذا الفصل ، حين تنزلق نطاقات المناخ الكوكبية جنوبا مع حركة الشمس نحو مدار الجدى ، يتأرجح نطاق الغريبات والعكسيات بانخفاضاته الإعصارية فى غرب أوروبا لينتظم حوض البحر المتوسط بما فى ذلك معظم ساحله الجنوبي .

وفى الوقت نفسه ، ورغم أن مستوى الضغط الجوى الحقيقى على البحر نفسه يكون أعلى فعلا فى الشتاء البارد منه فى الصيف الحار بطبيعة الحال ، يكون البحر الآن أدفاً من اليابس المحيط . ولهذا يتحول حوضه إلى بحيرة متصلة بدرجة أو بأخرى من الضغط المنخفض نسبيا winter lake ، تقع بين كتلة الضغط المرتفع على أوروبا الثلجية فى الشمال ، وبين الضغط المرتفع فى الجنوب والذى يمثل نطاقا مستمرا متصل فيه ثلاث كتل من الضغط المرتفع : الأزورى (المنزلق الآن جنوبا) على الأطلسى ، وكتلة الصحراء الكبرى الباردة ، وأخيرا نظام الضغط الموسمى ضد الإعصارى على وسط آسيا (١) .

من ثم تغزو البحر كتل الهواء القطبية الباردة الرطبة من شمال الأطلسى والمدارية الحارة الرطبة من جنوبه ، فيصبح بذلك مفتوحا لأعاصير الغريبات من الأطلسى تقتحمه بكامل طوله حتى اللقائن وشرق السويس لتحتل الحوض بكامل عرضه ، مزيج الرياح التجارية الشمالية التى تدور بصفة عادية حول خلية الضغط الأزورى ومزيج إياها بعيدا إلى الجنوب .

هذا تصبح الانخفاضات هى المسيطر الرئيسى على مناخ المنطقة ، ليس بدورها هى الذاتى المباشر والحاسم وحده فحسب ، ولكن أيضاً بما تجذب إلى الحوض من كتل هوائية أخرى من خارجه سواء من الشمال الأوراسى المتجمد أو الجنوب الإفريقاسى الأقل قسوة . وبهذا أيضاً يصبح دور هذه الانخفاضات العكسية ثلاثى الأبعاد فى الحقيقة ، كما يصبح هناك ثلاثة أنواع من الكتل الهوائية والرياح تدخل فى تشكيل الطقس اليومى طوال الشتاء وحواليه .

(1) Fitzgerald, p. 30

وأحيانا يطلق على كل هذه الكتل ذات الأصول القطبية والمدارية عند وصولها إلى حوض المتوسط أسماء محلية مناسبة مثل الجبهة المتوسطية أو جبهة الأليزيه alizés أو الجبهة الانتقالية ، وأحيانا أخرى الجبهة المعتدلة أو الجبهة الصحراوية (١) . المهم أن البحر يتحول حوضه إلى بؤرة من الاضطراب والجبهات والأعاصير المتقلبة التي تجعل الجو أبعد ما يكون عن الاستقرار والثبات الذي يعرف الصيف .

فأما عن دور الأعاصير الذاتي المباشر ، ففي هذه الانخفاضات تلتحم كتل الهواء الدافئة من الجنوب بكتل الهواء الباردة من الشمال في « جهات » إعصارية تمثل مفتاح المناخ السائد . ففي هذه الجهات يكمن « فعل الزناد » في عملية تكثيف الرطوبة وتساقط المطر . وبذلك تكون الأعاصير هي مصدر المطر الرئيسي الذي يميز شتاء البحر المتوسط . أما أعاصير الأطلسي فتصل عن طريق غرب أوربا أو أيبيريا أو شمال إفريقيا ، ولكنها ما أن تلامس ماء البحر من جديد حتى يتجدد شبابها وتنبعث قوتها ، كما أن تدفق الأهوية المختلفة المصادر من الأقاليم المجاورة على حوض البحر يساعد على تغذيتها أو تدعيمها في رحلتها شرقا .

ورغم أن حوض المتوسط يتحول بهذا إلى شبه خليج أو امتداد للأطلسي ، فنادرة هي الأعاصير العكسية التي تستمد مباشرة من المحيط الأطلسي ، ومعظم الأعاصير التي تكتسح المتوسط إنما تنشأ فيه موضعيا في الواقع وذلك نتيجة لتداخل اليابس والماء الشديد فيه . ولهذا الأعاصير المحلية النشأة عدد من البؤرات المعروفة تتولد فيها ، أهمها جوض البو وقبرص (منخفض قبرص الدائم) ثم جنوب الجزائر وخليج سیرت ، والآخر أكثرها تأثيرا على مناخ مصر بحكم الموقع . كذلك فإن لها ، على زئبقيتها ، مسارات ومسالك شبه تقليدية إما مع الساحل الشمالي أو الجنوبي أو تتوسط البحر بينهما . وتتحدد طبيعة كل إعصار من هذه الأعاصير بموقع بؤرة الأصل ومسارات التقدم .

التفرقة بين الأعاصير الغازية الأطلسية المنشأ وتلك المحلية المتوسطية المنشأ هي من الأهمية بمكان ، فعليا يتوقف فارق كبير في نوع الطقس المصاحب أو المترتب . فالأولى قطبية بالغة البرودة ، لإنخفاض الضغط فيها شديد الغور ، عنيفة القوة والسرعة ، رياحها هوج قارسة ، والقطاع الدافئ منها عالي الرطوبة ملبد بكتل هائلة من السحب

(1) Birot & Dresch, p. 258.

الكثيفة القائمة ، كما يصحبها كثير من الضباب ، ثم هي أخيرا شاسعة الامتداد طويلة الإقامة مما يطيل فترات الطقس الرديء المتقلب ؛

أما الأعاصير المتوسطة الأصل فانخفاضاتها أقل غورا وعنفا ورياحها أقل حدة وقسوة . وهي غالبا ما تعطي طقسا مشرقا وضياء وسما صافية ، حيث أن قطاعاتها الدافئة قد تكون جافة تقريبا وبلا سحب تماما . وأخيرا فان مساحتها أقل امتدادا وإقامة بحيث تقصر فترات الطقس الرديء وتزداد فرص الصحو والتغير .

على أن هذه الأعاصير جميعا تضعف وتتهور بسرعة كلما أمعت شرقا وابتعدت عن مصدرها الأصلي في الغرب . ولذا لا تصل مصر إلا منخفضة متواضعة ، كما أنها تمسها مساه خفيفا كمناس الدائرة دون أن تتوغل في الداخل ، مقتصرة على النطاق الساحلي لا تتجاوزه إلى أبعد من عمق الدلتا على الأكثر . والمرجح ، بحكم الموقع ، أن أغلب ما يصيب مصر منها هو من النوع المتوسطى المنشأ .

وبعض الأعاصير قد يتخذ مسارا بحريا أو ساحليا بحثا فتكون ممطرة عادة ، وبعضها قد يتوغل إلى مسلك قارى بحث على الصحراء فيكون جافا متربا في الغالب وإن تراوح بين البرودة والدفء بحسب الظروف المحلية . هذا ، وإلى جانب انخفاضات الشمال الغربى الأساسية ، تتعرض مصر أحيانا لانخفاضات من الشمال الشرقى من قبرص أو ساحل الشام ، وأحيانا أقل لانخفاضات من الشرق ، ومن سيناء بالتحديد .

والمقدر أن مصر تتعرض لمرور انخفاضات الأعاصير هذه طوال شهور الشتاء بمعدل ٤ انخفاضات في الشهر في المتوسط ، قد ترتفع إلى ٧ في البرودة . والملاحظ أن عددها يزيد ابتداء من سبتمبر حتى تصل إلى قمته في يناير ، حين تأخذ في التناقص . وتدلف الأعاصير تباعا وسراعا في فراير خاصة ، بينما تمضى بطيئة متناقلة في نوفمبر بالذات . ومتوسط المكث عموما نحو ٥ أيام ، للطقس فيها شبه دورة ثابتة وإيقاع منتظم ؛

فهى تبدأ بيوم أو اثنين من الصحو الملحوظ والدفء والشمس المشرقة نسبيا ، هى فى الواقع ثمرة ومحصول ، مثلما هى إعلان عن ، قدوم الجهة الدافئة من الجنوب . لكن الجو لا يلبث أن ينقلب فجأة إلى البرودة والغيوم ويبدأ المطر كرشات أو رخات متقطعة ، فنعرف على الفور أن الجهة الباردة قد دلفت على أعقاب الدافئة من

الشمال (١) . وعادة يكون سقوط المطر عاملاً على ، وبشيراً ، بتنقية الجو وتبديد السحب وعودة الصفاء . لقد مر الانخفاض وانتهى .

وفيما بين نوبات هذه الانخفاضات يعود الطقس إلى الاستقرار في ظل الرياح التجارية العادية . ولهذا عموماً نجد أن نظام الرياح مضطرب وشديد التغير في الشتاء ، خاصة على الساحل ومعظم الدلتا ، ما بين الرياح الغربية (بتنوعاتها المختلفة من شمالية غربية وجنوبية غربية) وبين الرياح الشمالية (بتنوعاتها المختلفة أيضاً من شمالية شرقية وشرقية) .

أما في الجنوب في عروض الصعيد تقريباً ، وبعيداً عن تداخل الأعاصير الشمالية ، فتكاد الرياح الشمالية — تماماً كما في الصيف — تسود بلا منازع ، خاصة كلما أوغلنا جنوباً ، كما في أسوان التي لا تكاد تعرف رياحاً إلا الشمالية طوال العام . وفي النتيجة تصبح القاعدة العامة في مصر عموماً وبصرف النظر عن الفصول هي أن الرياح الشمالية تزداد سيطرة وتسيدها كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب .

ذلك هو المحور الشرياني لأعاصير الشتاء وهذا نظامه . ولكنه ، كما سبق ، يجذب بقوة انخفاضه نوعين من الكتل الهوائية من الشمال والجنوب ، تزيغه مؤقتاً وتجلب معها أنواعاً مختلفة من الطقس تتخلل نظامه القاعدي . هذان الرافدان المناخيان هما كتل الهواء القطبي القاري والمداري القاري على الترتيب . فأما الأول فيتمثل في موجات من الهواء البارد تتدفق نحو الغرب والجنوب الغربي من داخل أوراسيا الثلجية . وهي تنقسم بحسب مصدرها وطبيعتها إلى نوعين أو شعبتين مختلفتين للغاية .

فالأول يأتي من قلب آسيا الوسطى الجاف ويصل إلى تخوم البحر المتوسط . وهو يسود غالباً في أواخر الخريف وأوائل الشتاء . ويكون هواؤه شديد البرودة ، ولكنه شديد الاستقرار أيضاً حيث يستمد من ضد الأعاصير السيبيرية ، ولهذا يكون النهار صحواً ومعقولا . كما أنه لا يعرف الضباب لجفافه .

أما النوع الثاني فمصدره شرق ووسط أوربا ، ويأتي عادة بعد النوع السيبيري حيث يتخلف إلى أواخر الشتاء . هذا الهواء ليس قارياً تماماً ، بل شبه قاري ، فأصله كتل هواء الأطلسي البحرية الرطبة إلا أنها تعرضت للتبريد الشديد على قلب أوربا . فمن حين إلى حين تنجذب تيارات من هذا الهواء الأوربي في مؤخرة دورة من دورات

(1) Ibid.

انخفاضات الأعاصير المتوسطة ، فتكتسب كثيرا من الرطوبة أثناء مرورها فوق البحر الدافئ إلى جانب شيء من الدفء في طبقاتها السفلى .

هذا الاختلاف الرأسى فى التسخين يؤدى إلى عدم استقرار الجو ، وهذا مع الرطوبة المكتسبة يؤدى إلى كثير من المطر من طراز الرخات الفجائية الغزيرة . وكثير من أمطارنا الشتوية ، وكل ما عسى قد يسقط من الثلج القليل ، يرجع أساسا إلى هذا المصدر - نوبات الهواء البارد الرطب القادم من وسط وشرق أوروبا . وغالبا ما تكون أواخر الشتاء وأوائل الربيع فصلا غير محبب على الإطلاق ، تنقطه فترات مطولة من الجو البارد اللاذع ، مع كثير من المطر المنتشر .

إذ تنتقل إلى الهواء المدارى القارى ، الجاف عادة ، نلقاه غالبا فى أواخر الشتاء وأوائل الربيع قادما من الجنوب ، من الصحراء . وهو يرتبط أساسا بتكون انحدار محسوس فى الضغط من الجنوب إلى الشمال ما بين يابس الصحراء وانخفاضات البحر المتوسط . ولذلك عادة طريقتان .

الأولى أن يجتذب الهواء المدارى من الجنوب باعتباره القطاع الدافئ من انخفاضات أعاصير البحر المتوسط . ولذا فهو أكثر ارتباطا بالشتاء . وهذا يعطى طقسا متطرفا متقلبا للغاية ، إلا أنه عادة قصر العمر . وفى المناطق الصحراوية يحمل معه عواصف رملية قوية تلخصها عبارة « أمشير الأرعن » (فبراير) المتداولة فى فولكلور الطقس عندنا . أما الطريقة الثانية فأكثر ارتباطا بالربيع حين تبدأ الصحراء الجنوبية فى التسخين بينما الشمال مازال باردا ، فتصبح الظروف ملائمة لاختلاط التيارات الهوائية المختلفة ، فتندفع الرياح الجنوبية الدافئة بسرعة حاملة الغبار والرمال .

الرياح فى الحالىن جافة جنوبية أساسا ، مع تنويعاتها الفرعية من جنوبية غربية وجنوبية شرقية ، وفى الحالىن يتحول جزء كبير من الطاقة الحرارية إلى مجال الضغط ، مشرا رياحا قوية قد تصل أحيانا إلى سرعة العاصفة وقوة الأنواء gale force . وفى ساعات معدودة قد ترتفع درجة الحرارة ١٥ - ٢٠ درجة مئوية لتتجاوز علامة الأربعين ، بينما تنخفض الرطوبة النسبية إلى ١٠ ٪ وربما إلى ٢ ٪ . وبهذا قد تسجل درجة الحرارة فى أبريل أو مايو نهاية عظمى أكبر مما تصل إليه فى عز الصيف نفسه أى فى يوليو أو أغسطس .

بعد مرور الانخفاض يتحسن الجو فتتخفض الحرارة نفس القدر الذى ارتفعت

وتعود الرطوبة ٩٠ ٪ . وأحيانا قد لا يصلح الجو ولا يبدد الغبار إلا سقوط المطر السريع من الجهة الباردة (١) . ولعل هذه الموجات الحارة المبكرة السابقة للأوان طلائع وبواكير الصيف نفسه ، أو هي إيدان باقترابه . إنها تذكرنا بالصيف بقدر ما تذكرنا بالصحراء .

تلك الرياح المحلية إنما هي رياح الخماسين — خمسون يوما أو خمسون مرة أو خمسون يوما بعد الاعتدال الربيعي أو شم التسم أو حول عيد الفصح أو القيامة لا ندرى . لا ، ولن نذكر هنا النظرية البالية التي تشتق الكلمة من اسم قمباز ، بحسبان أو زعم أنه فقد جيشه في الصحراء بسببها فارتبطت باسمه منذ ذلك الحين (٢) .

وإنما يجوز لنا أن نضيف أن الخماسين هي على الأرجح وكما الملح فانزلب Vansleb رحالة القرن الـ ١٧ ، هي « مريسي » العصور الوسطى والعرب (٣) ، نسبة إلى أرض المريس أي الجنوب ، أو كما يضعها المسعودي « مضافة إلى بلاد مريس من أوائل أرض النوبة في أعالي النيل وهو صعيد مصر » . ورغم أن مرجع هذا الاشتقاق هو المصدر الجنوبي الذي يغلب على الخماسين ، ورغم شهرة المريسي غير الأثرة حيث « يعمل لها حساب » بعكس « الطياب » أي رياح الشمال مثلا يذهب المثل الشعبي ، وبحيث يقع الوباء إذا هي دامت بمصر مثلا يذكر المسعودي ، فالخير أن المسعودي نفسه يصفها بأنها « باردة تقطع الغيوم وتصفى الهواء وتقوى حرارة لأبدان » (٤) .

وعلى أية حال ، خماسين اليوم تقابلها تسميات مختلفة في البلاد العربية المجاورة — الجبلى (القبلى) في ليبيا ، الهبوب في السودان ، الشلوق في الشام ، الطوز في الكويت والخليج ، السموم في الجزيرة العربية وإيران ... إلخ .

تمتد فترة الخماسين من منتصف فبراير إلى منتصف يونيو ، لكن قممها تتركز في قلبها أبريل . فهي تتواتر بمعدل نحو ٢,٥ انخفاض في فبراير ، ٢,٧٥ في مارس ، ٣ انخفاضات في أبريل ، انخفاضين في مايو ، وانخفاض واحد في يونيو . وفي

(1) Birot & Dresch, p. 260, 263.

(2) M.G. Daressy, «Les maladies frèquentes au Caire au XVIIe siècle», B.I.E., 1922— 3, p. 77.

(3) Ibid.

(٤) (التنبيه والإشراف ، ج ٨ ، ص ١٨ .

المتوسط يتراوح عمر الانخفاض الخماسيني الواحد بين يوم واحد وثلاثة أيام . من هنا فان فترات سيادة الخماسين الفعلية طوال تلك المدة لا تتجاوز ٢٥ يوما في السنة إلا بالكاد ، بمعدل ٥ - ٦ أيام في كل من فبراير ومايو ، ونحو ٧ أيام في كل من مارس وأبريل (١) . إن الخماسين في الحقيقة إنما « نصف خماسين » إن أردنا الدقة .

والمهم عمليا أن انخفاضات الخماسين تنقسم إلى نوعين : واحد بحرى المسار يسود في الشتاء ، وآخر قارى صحراوى المسار يسود أكثر في الربيع . فالأولى خفيفة قصيرة العمر قد تمر دون أن يحس بها أحد ، وهى على الأسوأ مثيرة غبار وعثر فقط . أما الثانية فحارة طويلة العمر يمكن أن تكون مرهقة للغاية بالحر والغبار معاً (٢) :

وهذه الخصائص مجتمعة تؤكد الخماسين الطبيعة الانتقالية لربيعنا كجسر من برد الشتاء إلى حر الصيف ، ليس فقط بصفة عامة من شهر إلى شهر ولكن أيضاً بصفة تفصيلية من يوم إلى يوم ، ومن ثم بطريقة مضطربة غير متدرجة . إذ تظل الحرارة ترتفع ثم تنخفض ما بين حر كحر الصيف القادم وبرد كبرد الشتاء الذى انقضى ، وليس كانهخفاض تدريجى مستمر مطرد حتماً وكل يوم ما بين الطرفين النقيضين . ذلك أن موجات الخماسين هى جهات حارة تتبعها فوراً جهات باردة يعود بعدها الطقس الربيعى المعتدل ، بحيث نجد يومين أو ثلاثة من الحر ثم مثلها من البرد ثم غيرها من الاعتدال ، وهكذا على التعاقب لشهور .

وهذا الشكل أيضاً يجتمع الشتاء والربيع والصيف معاً في غضون أيام فقط بطريقة اختزالية قصيرة المدى . فوجات البرد والأعاصير العكسية الأوربية المصدر تعادل الشتاء ، وموجات الحر الصحراوية المصدر تعادل الصيف ، وبين الاثنتين يمثل الطقس المعتدل الربيع شبه الحريفى نفسه . وهذا الاستقطاب الاختزالى لا يحدث بطريقة منتظمة ولكن بصورة عشوائية ، فلقد يسبق الصيف الشتاء وذلك بموجة حر تعقبها موجة برد ، أو العكس أحيانا ... إلخ . وكما رأينا ، فان أكثر ما يتجسد اجتماع الفصول هذا يتجسد في إبريل قلب الربيع وقلب الخماسين .

أخيراً فان هذه الرياح الشهيرة ، أو ذات الشهرة السيئة ، فضلا عن مضايقاتها

(1) L.J. Sutton, «A barometric depression of the Khamasin type», C.S.J., 1912, p. 25.

(2) J.I. Craig, «Types of weather in Egypt», C.S.J., 1909, p. 12; F.W. Oliver, «Dust storms in Egypt», G.J., 1947, p. 207.

من رمال وغبار وقيظ ، لها أثرها السيء على الصحة ، خاصة الأمراض الصدرية والتنفس والأعصاب ، بل وعلى معدل وفيات الأطفال ، وأحيانا أيضاً على الاتصالات الكهربائية والتليفونية ، وكذلك على الزراعة لاسيما أنها تأتي في فصل الإنبات والمزروعات في بداية النمو ما تزال . فهي ، وليس الصقيع ، العدو الحقيقي للزراعة في مصر .

إن الحماسين هي « زفير الصحراء » كما توصف . وفضلا عن أنها إعلان مزعج لصاحب وغير مريح في قلب الربيع عن بداية نهاية الشتاء وعن تبشير مقدم الصيف ، فإنها بحق وبلا تردد « سموم » مصر حيث الرياح البحرية هي « الصبا » ؛ ولكنها مع ذلك ليست « بالنقطة السوداء » في صفحة مناخنا الناصعة كما يبالغ بعض المتذمرين بالطبع من المرفهين (١) . وعلى الأقل فإنها أبعد شيء عن الرقابة وأقرب شيء إلى الجو الإعصاري المتغير رغم الغبار ، ومن ثم فقد تعد منشطا وحافزا وإن بطريقة استفزازية .

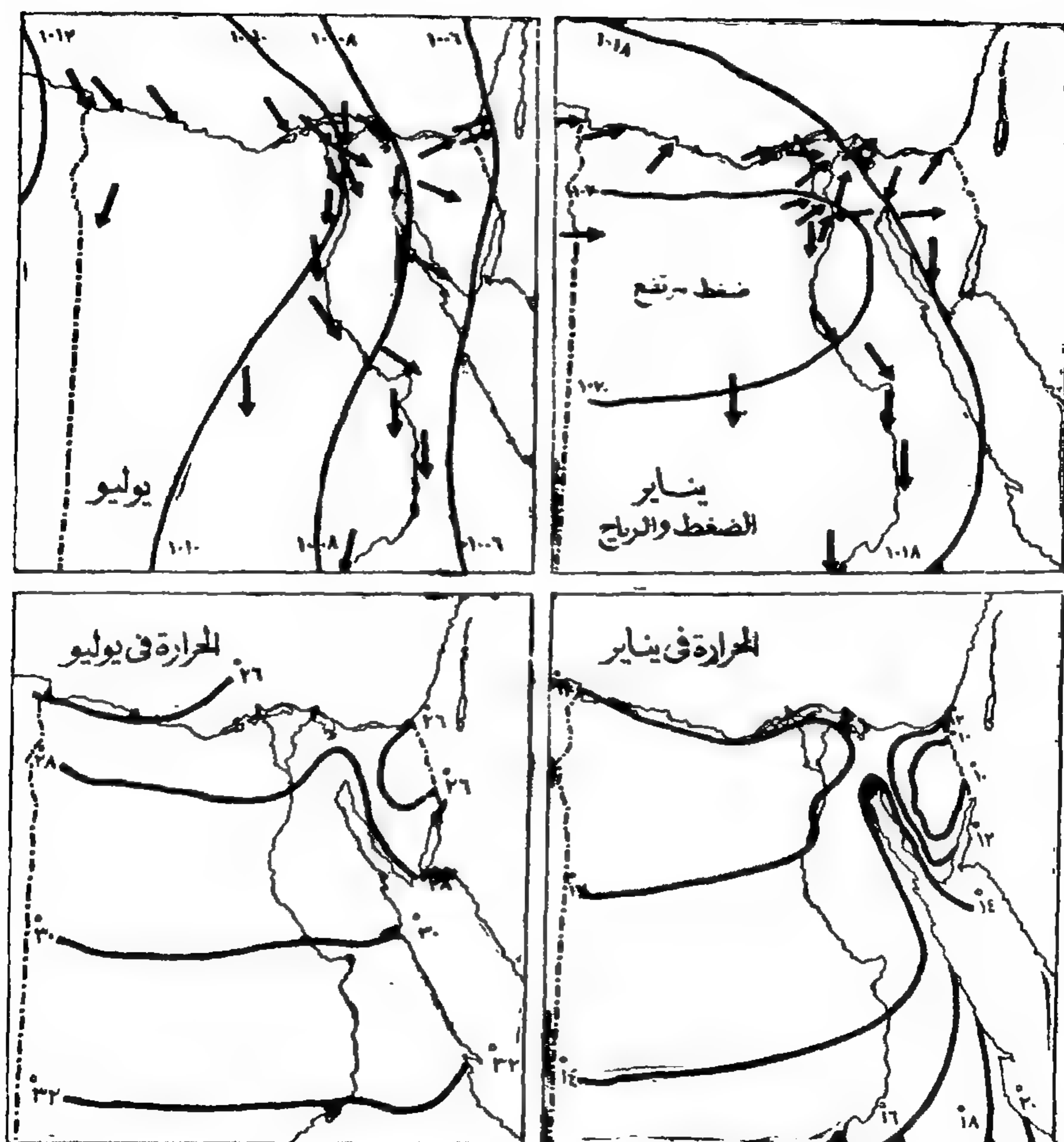
دورة الحرارة

لعل الحرارة أقرب عناصر المناخ إلى التجانس ، رغم الفروق المحلية والإقليمية التي تعد طفيفة نسبيا والتي تخضع لمبدأ التدرج بصورة قوية . وأهم عاملين في الفروق الحرارية هما خط العرض ثم أثر البحر شمالا وشرقا . وعموما يتفق أثر الاثنان خط العرض والبحر المتوسط في توجيه الحرارة نحو الانخفاض شمالا في الصيف ، ولو أن أثر البحر يقلب العلاقة في الشتاء بحيث يحيد أثر خط العرض أو يتغلب عليه .

لهذا نجد خطوط الحرارة المتساوية تتبع بصفة عامة خطوط العرض حيث تتابع تنازليا بالتدرج ، سواء في الصيف أو الشتاء ، من الجنوب إلى الشمال . غير أنها في أقصى الشمال قرب الساحل ينقلب ترتيبها أو تدرجها انقلابا طفيفا في الشتاء حيث نجد الساحل أدفاً من الداخل كنتيجة لأثر البحر . كذلك فإنها في أقصى نهاياتها الشرقية قرب البحر الأحمر تنحرف نحو الشمال ، قليلا في الصيف وكثيرا في الشتاء ، وذلك بتأثير البحر ، كما قد تتبع خط الكنتور إلى حد ما وبصورة محلية فوق جبال البحر الأحمر وسيناء .

وكما ألمحنا من قبل ، تنقسم السنة المناخية في مصر إلى فصلين أساسيين طاغيين ،

(١) عوض ، نهر النيل ، ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .



شكل ١ - مناخ مصر : الضغط والحرارة والرياح

أكثر منها إلى أربعة فصول شبه متقاربة أو متكافئة . إذ بقدر ما يبرز الفصلان التقيضان الشتاء والصيف ، يشحب الفصلان الانتقاليان الربيع والخريف حدة ومدة . من الناحية الأخرى فإن هذين الأخيرين ، كفصول انتقالية وكشهور جسور بين الحرارة والبرودة ، أدنى إلى قدر من التشابه والتقارب نوعا في الحرارة وبعض عناصر الجو الأخرى ، وإن اختلفا بالطبع في جوانب وعناصر أكثر . وهذا ما يمنح مجرى الحرارة السنوى كله نوعا من السمرية والانتظام ، أشبه بدورة الموجة البحرية المتتابعة المتناظرة ، حيث تقع على جانبي كل من الشتاء والصيف مرحلتان وسطيتان تجمعان خصائص كليهما .

فكلا الربيع والخريف نهاره صيف وليله شتاء إلى حد أو آخر . ثم في نهار الربيع يولد الصيف بالتدريج الوئيد ، وفي ليل الخريف يولد الشتاء بنفس الوتيرة . فإذا كان فبراير شتاء محتا ، فإن مارس شتاء + ربيع بنسب مختلفة ، وإبريل شتاء نسبيا + ربيع أساسا + صيف فرعيا ، ومايو ربيع جزئيا + صيف جزئيا ، بينما أن يونيو صيف صرف . أى أن النصف الأول من مارس شتاء ، والنصف الأخير من مايو صيف ، وقلب الربيع هو من منتصف إبريل إلى منتصف مايو .

على الجانب الآخر من الصيف ، نجد مقابل هذا الترتيب التصاعدي ترتيبا تنازليا عكسيا يؤدى من الصيف الذى يغطى يونيو ويوليو وأغسطس بصفة أساسية إلى قلب الشتاء الذى يجمع أساسا ديسمبر ويناير وفبراير . فإذا كان أغسطس صيفا صرفا ، فإن سبتمبر صيف + خريف بنسب متفاوتة ، وأكتوبر صيف + خريف + شتاء ، ونوفمبر خريف + شتاء ، فى حين أن ديسمبر شتاء مطلق . أى أن النصف الأول من سبتمبر عندنا صيف ، والنصف الأخير من أكتوبر شتاء ، وقلب الخريف من منتصف سبتمبر إلى منتصف أكتوبر تقريبا .

وهكذا نجد على جانبي قمة الصيف يوليو ، أو على جانبي الصيف عموما ، تناظرا نسبيا بين كل من مايو وسبتمبر ، وإبريل وأكتوبر ، ومارس ونوفمبر . وفى هذه الثنائيات المتناظرة يأتى إبريل وأكتوبر وهما قمعا الانتقالية ، وبالتالي أشد شهور السنة تغيرا واختلاطا وعدم استقرار ، حيث يجمع كل منهما بنسب متفاوتة وبطريقة اختزالية غير متدرجة تماما بين ثلاثة فصول . على أن الربيع وشهوره بعد هذا تختلف عن الخريف وشهوره من حيث أن الأول صعود من البرودة نحو الحرارة ، والثانى هبوط من الحرارة إلى البرودة ، كما أن الأول يتفرد بانخفاضاته الحماسينية المتميزة للغاية .

أخيرا فان لنا أن نلاحظ أن فصول السنة المناخية الأربعة بطبيعتها وبدورها هذه لا تتفق بداياتها ونهاياتها ومواقعها عندنا بالضبط مع تواريخها الفلكية العامة عالميا . فبحكم الموقع الجغرافي وخطوط عرض مصر ، فانها عادة تسبق تلك التواريخ بنحو شهر تقريبا أو ثلاثة أسابيع . فالصيف مثلا يبدأ فلكيا في ٢١ يونيو ، ولكننا جميعا نشعر بالصيف الفعلي وقد بدأ في أواخر مايو ، قل منذ ٢٠ مايو أو على الأقل من أول يونيو . وهكذا سائر الفصول الأربعة .

الصيف

يولج الصيف في الشتاء بالتدرج الوئيد ، ولكن أيضاً بالانتقال العنيف ، خلال موجات الحماسين الربيعية الحارة . لكن الصيف الحقيقي إنما يولد من الجنوب الحقيقي فقط ، حين تعبر الشمس حدودنا الجنوبية لتتعامد على نخومنا في أقصى نقطة شمالية تصل إليها في رحلتها السنوية وفي داخل أرضنا ، أى على خط عرض $23,5^\circ$ يوم ٢١ يونيو ، حيث وحين تفقد العصا ظلها تماما وحيث قاس إيراتوستيني قديما أبعاد الشمس ومحيط الأرض .

قبل ذلك ، من أواخر الشتاء إلى أوائل الربيع ، لا ترتفع الحرارة إلا ببطء وبقلة . ومع ذلك فان صيفنا في الواقع الجغرافي يسبق صيفنا الفلكي بنحو شهر كما أوضحنا . فنذ أوائل يونيو تسود الحرارة الشديدة كل أرض مصر بصورة تنفي أى بقاء أو بقايا للربيع . فبعد أن كان متوسط درجة الحرارة اليومية القصوى والدنيا يدور حول الثنائي $30^\circ - 20^\circ$ ، ترتفع بالتدرج لتراوح حول الثنائي $40^\circ - 30^\circ$ في المتوسط .

تفصيلا ، سلوك الحرارة خلال الصيف يرسم منحني كالقوس السمري تقريبا ، يكاد يتناظر فيه تصاعدها وتنازلها على جانبي قمته المركزة في يوليو . فهناك دائما فجوة ، قفزة ، واضحة في متوسط درجة الحرارة اليومى بين مارس وابريل أو بين ابريل ومايو في بداية الصيف ، نحو $3 - 4$ درجات مئوية . وفي الأغلب الأعم يحدد مايو بداية درجات الثلاثينات المثوية ، التي تستمر عادة حتى سبتمبر ، بعده فقط تهبط عائدة في أكتوبر إلى العشرينات . وهذا تظل الحرارة مرتفعة وأقرب إلى الاطراد والثبات فوق المائة الفهرنهايتية طوال الفترة مايو - سبتمبر .

من مايو ترحف الحرارة ببطء وتدرج بمعدل نحو درجتين مئويتين أو ثلاث كل شهر إلى قمته في يوليو . ولكن يلاحظ أن هذا المعدل يتناقص بوضوح كلما اقتربنا من يوليو حيث قد لا يتجاوز درجة واحدة . وبعد قمة يوليو تعود الحرارة

فتهيبط منها بنفس التدرج حتى نهاية سبتمبر أو أكتوبر . على أن متوسط الحرارة اليومى فى يوليو لا يعلو كثيرا جدا فى الواقع عنه فى أغسطس ، خاصة قرب الساحلين أو البحرين ، كما أن أغسطس بدوره لا يعلو كثيرا على يونيو . والواقع أن كلا من يونيو وأغسطس ثم مايو وسبتمبر على جانبي قمة يوليو أدنى إلى التقارب نسبيا (١) .

فما عدا هذا المحرى العادى العام ، فإن الترمومتر قد يتجاوز علامة الأربعين فى بعض الحالات ، بل ولقد يسجل علامة الخمسين ، ولكن فقط كرقم قياسى نادر جدا لا يقاس عليه ويسجل بتواريخه . والأغلب والأغرب أن هذا الحد الحارق لا يحدث فى قلب الصيف وإنما إبان الخمسين . وذلك كله بوضوح معدل من الحرارة « صحراوى » ببساطة ، يرجع إلى التسخين الشمسى المباشر الشديد تحت سماء صافية تماما خالية من السحب تقريبا ، عبر غلاف جوى جاف كلية لا يخفف من جفافه أى قدر يذكر من الرطوبة النسبية ، وذلك فى النهاية على أرض عارية جرداء تقريبا من أى غطاء أو كساء نباتى ناتح أو مرطب .

والواقع أن الجفاف وحده أو أساسا هو الذى يضاعف من الحرارة ، وهو الذى يفسر لماذا كانت مصر أشد حرارة فى هذا الفصل من كثير من المناطق الاستوائية والموسمية المطيرة التى تملأ السحب سماءها فتكسر من حدة الإشعاع والتسخين . قارن القاهرة مثلا بمدينة بنما أو فريتاون أو دلهى أو حتى بيروت . فالرطوبة النسبية فى الصيف تنخفض إلى حدها الأدنى عموما . وهى لا ترتفع بدرجة محسوسة إلا على وقرب الساحلين حيث ترتفع كمية بخار الماء وكذلك القدرة على التشبع ، ولو أن المفارقة المثيرة أن الرطوبة هنا إنما ترتفع فى الصيف أى فى فصل غياب المطر تماما . فيما عدا هذا فإن نسبة الرطوبة تقل باطراد كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب أو من الساحل إلى الداخل عموما .

وفى كل الأحوال فإن فقر الرطوبة الجوية يطلق العنان للحرارة اللافتحة فى معظم أنحاء القطر ، تلك التى تدفع الإنسان إلى الهروب منها فى شكل نومة الظهرية « القيلولة siesta » الشهيرة . على أن شدة الحرارة هذه مع شدة الجفاف خبر بالتأكيد كما يعرف الجميع من شدة الحرارة مع شدة الرطوبة ، تلك التوليفة المناخية الممضية التى تعد أقسى ما يمكن على الجسم البشرى .

تلك الصحراوية العارمة فى الحرارة تؤكدها ، ولكن تخفف منها وتلطفها فى

(1) Climatological normals, Cairo, 1950.

الواقع ، شدة انخفاض الحرارة ليلا . فبقدر ما تسخن الأرض نهارا ، بقدر ما تبرد ليلا - القارية - ولنفس الأسباب تقريبا . من هنا المدى الحرارى اليومى الذى يزيد كثيرا فى الصيف عنه فى الشتاء ، والذى يزيد كلما بعدنا عن البحر وتعمقنا جنوبا نحو الداخل - نحو ٧ درجات مئوية فى الاسكندرية ، ١٥ درجة كاملة فى أسوان

وتلك هى الفائدة الحقيقية والكبرى للقارية . فلعل هذا المدى اليومى الجسيم هو الذى يجعل رحلة حرارة الصيف عندنا معقولة أو محتملة ، بفضل الليل الذى يصبح واحة الصيف ، مبردا ومنعشا وملطفا يعوض عن حر النهار اللافتح . لا عجب إذن أن تمتد الحياة إلى ساعة متأخرة للغاية من الليل بدرجة لا يعرفها أو يفهمها الأوربيون مثلا ، ولا عجب أن تشتهر القاهرة مثلا بليالها الساحرة الساهرة . وإذا كان من الصحيح أن للتعرض المستمر للحر الشديد مع الجفاف الشديد بلا انقطاع أثرا سيئا ومهيجاً أو موترا على الجهاز العصبي والنفسى للإنسان - ما سمتة الفرقة الأجنبية بالجزائر قدما « بالكافار cafard » (١)- فإن برودة ليلنا تكسر هذه الحلقة المفرغة من الحرارة الجهنمية .

معنى هذا على الفور أن القارية الصغيرة أو القارية اليومية تصحح تلقائيا القارية الكبيرة أو القارية الفصلية ، وأن مدى الحرارة اليومى الكبير يصلح ما أفسد مدى الحرارة السنوى الأكبر . وبالتالي يعنى هذا أن ذبذبات المدى الحرارى اليومى السريعة والواسعة ، بقدر ما هى مصحح لمتوسط الحرارة العالى ، هى حافز ومنشط مناخى طبيعى يكاد يعادل فى بيئتنا أثر الأعاصير الصحى فى بيئة مثل غرب أوروبا .

قارن هذا على سبيل المثال بيروت التى لا تبتعد كثيرا عن القاهرة فى متوسط درجة الحرارة اليومى فى يوليو - نحو ٨٢ ف مقابل ٨٣ ف على الترتيب . فالحرارة فهما تبدو متقاربة للغاية ، ولكن هذا المتوسط يكاد يكون مضللا لأنه يغفل المدى الحرارى اليومى . فنهار القاهرة غالبا ما يتخطى علامة المائة فهرنهايت ، لكن الليل لطيف منعش عادة لحدة المدى الحرارى الذى يصل إلى ٢٥ درجة فهرنهايت . أما بيروت فلا تتجاوز ٩٠ ف نهارا ، إلا أن ليلها لا يهبط عن نهارها أكثر من ١٠ درجات فقط لضعف المدى الحرارى بسبب ارتفاع رطوبتها الشديد ، الذى هو فى ذاته أكبر سوابل مناخها .

القارية إذن ليست شرا مطلقا كما قد نتصور ، وإليها أيضاً ترجع ظاهرة

(1) Fisher, p: 47.

فالندي - ذلك التساقط الخفي أو الخبيء *précipitations occultes* — (١) على سطوح النبات والبيوت ، وكذلك شابورة صباح الصيف في وادي النيل وساحل البحرين . على أن القارية حين تصل إلى أقصاها يمكن أن تكون لاذعة كما في الصحراء والواحات ، فليل الصيف بها يمكن أن يكون شديد البرودة إلى حد يتحتم معه الغطاء الثقيل أثناء النوم . كذلك الاختلاف الفجائي والحاد بين حرارة النهار والليل يمكن أن يعرض الإنسان لخطر البرد (لعل من هنا المثل المعروف « برد الصيف أحد من الصيف ») .

هذه المعدلات الحرارية العالية بعامة لا تتعدل وتنخفض قليلا إلا على السواحل شمالا وشرقا ، ولو أن الرطوبة النسبية ترتفع من الناحية الأخرى كما رأينا . ولولا أن ارتفاع هذه الرطوبة في سواحلنا محدود نوعا لأفسدت الرطوبة ما أصلحت الحرارة . وفي هذا نجد أن ساحل المتوسط أحسن حالا من ساحل الأحمر ، لأن الأول سهل مفتوح تنتشر عليه الرطوبة انتشارا واسعا نحو الداخل دون عائق وبلا تركيز مفرط ، بعكس الثاني الذي يخنقه الحائط الجبلي مباشرة فتتركز كل رطوبة البحر في الشقة الساحلية الضيقة حتى تتجاوز الحد المناسب فيسود شيء من الجو الحائق الثقيل *muggy* الذي يشهر به حوض الأحمر عامة . وفي هذا الصدد سيلاحظ أن ساحلنا الأحمر أقرب من ساحلنا المتوسط إلى حالة ساحل الشام — تذكر جو بيروت الحائق المشبع بالذات — وذلك رغم اختلاف البحر وخط العرض بشدة .

وبالمناسبة ، فإن أثر النيل كمسطح مائي على الحرارة أثر محدود ومحلي بصرامة ، ولكنه محسوس مع ذلك من وجهة توزيع السكان أنفسهم . فهو يلفظ من شدة الحر نوعا ، وفي هذا تمتاز الدلتا المتعددة المحاري على الصعيد الضيق . لكن النيل ، إذ يرفع الرطوبة النسبية المحلية ، قد يجعل الجو مكتوما ثقيلا ممضا بعض الشيء خاصة في فروة الفيضان — سابقا — حيث كانت تلك « الزمته » المعروفة كما تسمى . ومع ذلك فلعل درجة الحرارة تعود وترتفع داخل المدن الكبرى على الأرجح نتيجة للتكدس الكثيف كما هي القاعدة العامة في كل التجمعات البشرية النقطية (تزيد درجات حرارة المدن عن الريف المحيط نحو درجتين عادة) (٢) .

أما جغرافيا فان سلوك الحرارة يرسم توزيعا محددا وبسيطا . فكقاعدة أساسية ،

(1) Birot & Dresch, p. 261.

(2) E. Hahn, Handbuch der Klimatologie, p. 39—32.

تنخفض درجة الحرارة بانتظام واطراد كلما اتجهنا شمالا ، أى مع خط العرض . فمثلا يتدرج متوسط درجة الحرارة اليومى فى يوليو من ٣٣,٢ فى أسوان إلى ٣٢,٣ فى الأقصر إلى ٢٩,٨ فى أسيوط إلى ٢٩,٠ فى المنيا إلى ٢٧,٢ فى القاهرة ، إلى ٢٦,٥ فى طنطا إلى ٢٥,٤ فى الاسكندرية . فبين القاهرة والاسكندرية بهذا فارق نحو ٥ - ٧ درجات مئوية (١٠ - ١٥ ف) . ولهذا كانت الإسكندرية هى عاصمة الصيف الطبيعية . ولكن من المؤكد فى هذه الحالة ، كما فى كل نطاق الساحل الشمالى ، أن أثر البحر يشارك هنا مع أثر خط العرض .

على أن دور البحر وحده يظهر بكامله فى حالة ساحل البحر الأحمر ، رغم أنه قد يقل فعلا عن دور البحر المتوسط . ففى كل مدن ومحطات ساحل الأحمر نجد درجة الحرارة أقل منها فى نظيراتها على نفس خطوط العرض فى الداخل ، أى فى الوادى ، دع عنك الواحات بالطبع التى تسجل هى والصحراء الغربية المحيطة أعلى درجات الحرارة فى البلد بحيث تعد « قطب الحرارة » فى مصر . وهذا هو السبب فى انحراف خطوط الحرارة المتساوية عند ذلك الساحل نحو الشمال قليلا أو كثيرا . فمثلا فى يوليو يبلغ متوسط درجة الحرارة اليومى فى القصير ٢٩,٨ مئوية مقابل ٣٢,٠ فى قنا ، وفى السويس ٢٦,٣ مقابل ٢٧,٢ فى القاهرة . من هنا كان ساحل الأحمر مصيفا طبيعيا ، ولو أنه بالضرورة يأتى فى المرتبة الثانية بعد ساحل المتوسط (١) .

كما يولد الصيف من الجنوب ، يبدأ الحر مبكرا فى الجنوب ويتأخر كلما اتجهنا شمالا . فرغم أن أعلى الشهور حرارة فى المتوسط العام فى الجزء الأكبر من أرض مصر هو يوليو ، فإنه هو يونيو فى أقصى الجنوب حيث يشى بانتهاءات وأوضاع مناخية سودانية أو بالأدق بين - مدارية، بينما هو أغسطس فى أقصى الشمال على الساحل وإلى عمق دمنهور تقريبا حيث يتخلف تسخين الماء عن تسخين اليابس نحو الشهر فيتخلف شهر الذروة إلى أغسطس . أسوان ، القاهرة ، الاسكندرية تمثل هذا التدرج على الترتيب . ويشارك ساحل الأحمر ساحل المتوسط فى ذروة أغسطس المتأخرة هذه ، فأثر البحر فى الحالين واحد ، وكما فى الاسكندرية أو بورسعيد ، نجد فى السويس والقصير (٢) .

(1) Climatological normals.

(2) J.L. Craig «Effect of the Mediterranean Sea on the temperature in Egypt», C.S.J., 1913, p. 105ff.; «Notes on temperature at Alexandria», S.N., Jan. 1911, p. 8 — 12.

أخيرا فكما يبدأ الصيف بفجوة حرارية واضحة بين إبريل ومايو ، ينتهى بفجوة مماثلة بين سبتمبر وأكتوبر . فينخفض معدل الحرارة في المتوسط اليومى فجأة من الثلاثينات إلى العشرينات . ورغم تناظر الحرارة التقريبي العام على جانبي يوليو ، فإن المهم هنا أن الخريف المصرى أدفاً وأعلى درجة حرارة من الربيع ، رغم أن الأول هو الجانب الصاعد من الحرارة والثانى هو الهابط . السبب أن الأول يأتى بعد برد الشتاء الشديد فيكون ارتقاء شاقا وثيدا ، أما الثانى فيمثل محصلة حرارة الصيف التراكمية بكل لهيها .

على أنه مع تراجع الشمس بعيدا إلى الجنوب أكثر وميلها عن السمى أكثر ، تهبط الحرارة بصفة محسوسة . ومنذ سبتمبر تبدأ السحب تظهر بصورة جدية فى الصباح والمساء ، فى حين يتحول ليل الصيف اللطيف إلى برودة محسوسة تتدرج إلى لسعة لاذعة فى الهزيع أو الربع الأخير من الليل ، بينما على الساحل الشمالى قد يعلن بعض المطر والزوابع الرعدية نهاية الصيف نهائيا .

الشتاء

فى هذا الهزيع أو الربع الأخير من ليل الخريف بالدقة يكمن أو يتكون جنين الشتاء فى الحقيقة . فبالتدريج ، ولكن باطراد ، تنخفض درجة الحرارة نهارا وليلا وتزايد السحب ويتناقص سطوع الشمس حتى يصبح الليل كله أقرب إلى برد الشتاء بينما النهار مازال أقرب إلى دفء الصيف . فأواخر الخريف نهارها صيف وليلها شتاء ، كما فى أكتوبر خاصة . ولكن ابتداء من نوفمبر يتدهور الجو بوضوح ويسود البرد طول اليوم ويبدأ الشتاء الحقيقى كاملا ، أى قبل بدايته الفلكية فى ٢١ ديسمبر بنحو شهر تقريبا .

والواقع أن هناك فجوة ملحوظة فى درجة الحرارة بين أكتوبر ونوفمبر ، تبلغ نحو ٤ درجات فى المتوسط اليومى ، بحيث يحدث انكسار ملموس فى حدة الحرارة ، وينتهى متوسط العشرينات مع أكتوبر فى معظم أنحاء البلاد باستثناء الجنوب الأقصى . ثم يظل منحنى الحرارة فى انخفاض سريع بمعدل نحو درجتين أو ثلاث فى المتوسط اليومى كل شهر إلى أن يبلغ حضيضه فى يناير .

فيناير هو أبرد شهور الشتاء وذلك فى جميع أنحاء البلاد دون استثناء ، على عكس قمة الصيف التى تختلف أو تتخلف ما بين الجنوب والشمال . وفى المتوسط العام السائد تراوح درجات الحرارة القصوى والدنيا فى يناير حول الثنائى ٢٠ - ١٠°

مثنوية ، مع اختلافات إقليمية ومحلية معينة . والجدير بالملاحظة هنا أن متوسط درجة الحرارة اليومى فى يناير يكاد يكون نصف نظيره فى يوليو على السواحل وفى الشمال ، بينما يقل عن النصف باطراد كلما أوغلنا فى الداخل ونحو الجنوب .

ولا تقل برودة فبراير كثيرا عن يناير - الفارق نحو درجتين فى المتوسط اليومى . ولذا ربما كان فبراير أشد برودة من ديسمبر . ولا تبدأ الحرارة فى الارتفاع الطفيف إلا فى مارس ، ولكنها متى بدأت تنطلق بسرعة فى إبريل . ولعل بدايات الحماسين هى التى تعلن نهايات الشتاء بمثل ما أن نهاياتها هى التى أعلنت بدايات الصيف .

جغرافيا ، توزيع الحرارة فى الشتاء أكثر تعقيدا بعض الشيء عنه فى الصيف نظرا للتعارض بين أثر خط العرض وأثر البحر ، وذلك على العكس من العلاقة بينهما فى الصيف . فبحكم خط العرض تقل الحرارة بالتدرج من الجنوب إلى الشمال ، ولكن بفعل البحر الملطف تعود درجة الحرارة فترتفع نسبيا فى النطاق الساحلى الشمالى ، ولو أن الفروق المطلقة طفيفة نوعا وليست كبيرة بدرجة خاصة .

من ثم فإن انحدار الحرارة مركب لا بسيط ، يرسم منحناه مقعرا غير متناظر قمته فى أقصى الجنوب وأقصى الشمال بينما يتوسط حضيضه قلب القطر . ولهذا فعلى حين نجد قطب الحرارة فى الصيف فى أقصى الجنوب ، نجد قطب البرودة فى الشتاء فى وسط البلد ، حوالى وسط الصعيد ووسط الدلتا ابتداء من المنيا حتى القاهرة وربما امتد حتى طنطا . فهذه أبعد منطقة فى الوادى عن دفء الجنوب الشمسى وعن تلطيف الشمال البحرى على السواء .

اعتبر مثلا متوسط درجة الحرارة اليومى فى يناير فى هذه السلسلة من المحطات المتتابعة بالترتيب من الجنوب إلى الشمال : أسوان ١٥,٥ ، الأقصر ١٣,٠ ، قنا ١٣,٢ ، أسيوط ١٢,٩ ، المنيا ١٢,٢ ، القاهرة ١١,٦ ، طنطا ١١,٦ ، الاسكندرية ١٣,٧ . فالأقصر وقنا توشك كلتاهما أن تشبه الاسكندرية رغم فارق خط العرض الجسم ، بينما أن الاسكندرية نفسها ما من منطقة فى مصر كلها أدفأ منها سوى أسوان وحدها فى أقصى الجنوب . هنا إذن على الساحل الشمالى يتغلب أثر البحر على أثر خط العرض .

بالمثل على المحور العرضى ، يلعب البحر الأحمر دورا هاما فى تعديل الحرارة نحو الارتفاع النسبى . وهذا هو السبب فى أن خطوط الحرارة المتساوية تنحرف فى نهاياتها الشرقية نحو الشمال بشكل حاد للغاية حتى ليكاد بعضها ، خط ١٤ مثنوية

مثلا ، يتبع الساحل بأمانة ويوازيه سواء بحذاء البحر الأحمر أو على جانبي خليج السويس .

يترتب على هذا أن أى نقطتين على خط عرض واحد في وادى النيل وعلى الساحل تكون الأخيرة منهما الأعلى حرارة دائماً ، بينما إذا أضيفت ثالثة في قلب الصحراء الغربية فإنها تأتي في ذيل القائمة أى الأشد برودة . قارن مثلاً متوسطات درجة الحرارة اليومية في يناير في القصير ١٧,٨ ، قنا ١٣,٢ ، الواحات الداخلة ١٢,٣ ، أو مثلاً السويس ١٣,٨ ، القاهرة ١١,٦ ، سيوة ١٠,٤ درجة .

على أن الصورة الفعلية لا تكتمل بغير مدى الحرارة اليومى . فرغم أنه أقل عموماً في الشتاء منه في الصيف ، فإنه خصوصاً من خلال الحد الأدنى للحرارة اليومية هو الذى يحدد بدقة درجة البرودة وشدة الإحساس بالشتاء . وكما في الصيف ، القاعدة العامة هي أن مدى الحرارة يقع عند أدناه على الساحلين ، خاصة الشمالى ، ثم يزداد بسرعة واطراد كلما اتجهنا نحو الداخل جنوباً وغرباً ، خاصة جنوباً . ففي يناير يبلغ مدى الحرارة اليومى في الاسكندرية نحو ٨ درجات ، مقابل ١٣,٥ في طنطا ، ١١,٥ في القاهرة ، ١٣,٥ في المنيا ، ١٤,٠ في أسيوط ، ١٦,٠ في قنا ، ١٨,٠ في الأقصر ، يعود بعدها إلى الانخفاض قليلاً تجاه الجنوب إلى ١٦,٠ في كوم أمبو ثم إلى ١٣,٥ في أسوان . كذلك يبلغ المدى في السويس نحو ١٠ درجات فقط مقابل ١١,٥ في القاهرة ، وفي القصير نحو ٩ درجات فقط مقابل ١٦ في قنا مقابل ١٧ في الواحات الداخلة (١) .

وإذا كان هذا المدى اليومى الواسع تعبيراً مباشراً عن درجة القارية ، فإنه لا يشير إلى برودة النهار بقدر ما يعد مؤشراً إلى ليل قارس . حقاً إن ارتفاع الرطوبة النسبية في الشتاء عنها في الصيف كثيراً يضاعف عموماً من الإحساس بالبرودة ، لكن النهار يظل دافئاً بما فيه الكفاية . فنسبة وكثافة السحب في القبة السماوية تظل معقولة لا تزيد في أقصاها في الشمال عن نصفها كما في الاسكندرية ، تتناقص بسرعة نحو الجنوب حتى تصل نسبة السماء الصافية إلى تسعة الأعشار كما في أسوان (٢) .

وعموماً لا يكاد يعرف يوم لا ترى فيه الشمس لبضع ساعات أو لحظات على الأقل في أى مكان . من ثم ترتفع درجة ومدة سطوع الشمس ساعات طويلة من النهار

(1) Climatological normals.

(2) L.J. Sutton, Climate of Helwan, Cairo, 1926, p. 12; M. Hamed Mohamed, Climate of Alexandria, Cairo, 1925, p. 20.

عما يمنع الدفء والحرارة — تذكر شمس أسوان السياحية الرائعة . بل لقد يصبح الطقس بالفعل حاراً في الظهيرة أثناء فترات سطوع الشمس المباشر خلال السحب .

والواقع أنه لولا السحب لكان شتاء مصر بفضل سطوع الشمس ربيعاً تقريباً . والغريب أن نسبة تلبد السماء بالغيوم ليلاً أقل منها بالنهار ، بل تكاد السماء الصافية تسود ليلاً (ربما من هنا شهرة سماء مصر بنجومها المتألقة) . ولو قد كان العكس ، لكان نهار الشتاء أكثر من ربيع بالفعل ، ولكان الليل أيضاً أقل برودة وقسوة نظراً لانخفاض الاشعاع الأرضي تحت غطاء السحب المدثر ، ولكاد الشتاء بهذا وذاك يكون ربيعاً كله .

وها هنا مرة أخرى نرى فضل القارية ، وإن بطريقتها السلبية ، من خلال المدى الحراري اليومي الحاد . فكما أن الليل هو الذي يصحح حر النهار القاطظ في الصيف ، فإن نهار الشتاء الدافئ المشمس هو الذي يعادل برد الليل القاسي ويعوض عنه .

على الجانب الآخر فإن شدة انخفاض النهاية الصغرى للحرارة تعنى شدة برودة الليل . يساعد على هذا ويضاعف منه صفاء السماء الليلي . ولهذا يمكن فعلاً لشتاء مصر أن يكون قارساً بالليل أكثر مما تعرف أو قل مثلاً تعرف العروض الشمالية التقليدية البرودة ، مع هذا الفارق وهو أن مصر لغلبة الفصل الحار على مناخها لا ترتب حياتها اليومية والمادية على مثل تلك الوسائل المعقدة ضد البرودة التي تعرفها تلك المناطق في التدفئة أو الملابس أو المسكن ، مما قد يضاعف الاحساس البشري بشدة بردنا .

وعلى أية حال فالملاحظ أنه ، كما ينذر أن تصل النهاية العظمى للحرارة في يوليو إلى علامة الخمسين ، ينذر جداً أن تصل النهاية الصغرى للحرارة في يناير إلى نقطة الصفر في أي جزء من مصر ، باستثناءات معدودة تسجل بتواريخها كالفلتات الشاذة ، لأسباب لحدوثها على هذه الدرجة من القرب من مدار السرطان أو تحته مباشرة .

من ذلك مثلاً أن المياه تجمدت ليلاً في قربها في سيوة ، وأن التربة الزراعية تتجمد عدة ليالٍ كل شتاء في الدلتا ، هذا عدا ظاهرة الثلج والبرد التي لا تقتصر فقط على جبال سيناء والبحر الأحمر أو على قممها المرتفعة ، ولكن أيضاً تعرف في كل شمال الدلتا من الاسكندرية حتى قناة السويس مرة كل سنة تقريباً ، بل وقد تصل إلى القاهرة في شكل عواصف ثلجية مرة كل بضعة سنين .

لكن الأغلب ، حتى في الواحات ، أن تتأرجح النهاية الصغرى حول ± 5 مئوية

دون أن تصل إلى نقطة الصفر . وفي كل الأحوال فإنها لا تصل إليها قط أو تقترب منها في أى من النطاق الساحلى في أقصى الشمال والجنوب الأقصى قرب الحدود ، الأول بحكم البحر والثانى بحكم خط العرض .

خريطة المطر (١)

ما من شك أن المطر ، على ضآلته وتواضع دوره وأهميته ، هو العنصر الجوهرى في تباين المناخ بين أجزاء مصر ، وذلك على عكس الحرارة التى هى أميل إلى التجانس الإقليمى سواء صيفا أو شتاء . فالمطر ظاهرة محددة بصرامة إقليمية مثلما هى فصليا ، تقتصر على شريحة نحيلة أو نطاق ضيق من الساحل الشمالى مثلما تنحصر كلية في فصل الشتاء وحده . ولهذا فنحن إذ نقول المطر في مصر ، فإنما نقول المطر في شتاء شمال مصر لا أكثر ولا أقل .

بالتالى فعلى حين تمثل أرض مصر جميعا إقليما مناخيا واحدا ولا نقول موحدًا في الصيف ، فإنها تنقسم شتاء إلى إقليمين بسبب المطر والمطر وحده وأساسا . بذلك أيضاً يكون الشتاء و/أو المطر أساس أى تصنيف حقيقى ننشده لأقاليم مصر المناخية الرئيسية . وبهذا كله كذلك وفي النهاية لا تخرج خصائص المطر في مصر عن ثلاث : أنه متدهور نوعيا ، شتوى فصليا ، إقليمى جغرافيا .

الخصائص الأساسية

متدهور نوعيا ، أولا ، لأن الأعاصير العكسية التى تحمله لا تصلنا إلا كانهفاضات ضحلة ضعيفة ومستنزفة حيث تقترب من نهاية رحلتها ، رغم أنها تمر طويلا فوق البحر . ثم إنها لا تمس أرضنا إلا بالكاد بطول الساحل دون أن تتوغل كثيرا ، كما أن انخفاض هذا الساحل لا يعوض بتصادم أو غير ذلك . ويبدو أن لهذا العامل الأخير دورا هاما ، وإلا فكيف نفسر قلة المطر رغم الرحلة البحرية الطويلة السابقة ؟

على أية حال ، فإن لذلك التدهور مظهرين ، الكم والكيف . فأما الكم ، فإن أغزر كمية سجلت في تاريخ أى نقطة في أى سنة بمصر هى ٣٧٥ ملليمترًا في الاسكندرية ، بينما أن أمطر نقطة في مصر لا تتجاوز ٢٤٠ ملليمترًا في المتوسط أى ٢٤ سم أى + ١٠ بوصة ، وهذا الحد الأقصى هو كما نعلم الحد الأدنى لمطر الصحراء في التصنيف

(1) L.J. Sutton, Rainfall in Egypt, Cairo, 1947.

العلمي . ولولا أنه يأتي في الشتاء أى في الفصل البارد لا الحار ، لقلت فاعلية المطر
بالبحر إلى ما دون حد الصحراء .

لهذا فلا وجه ولا سبيل إلى المقارنة بين مطرنا ومطر الساحل الشمالى للمتوسط .
بل إن ساحلنا ليعد أقل قطاع في كمية المطر حتى على الساحل الجنوبي نفسه ، وبذلك
تأتي مصر وهي أقل منطقة في حوض البحر كله مطرا ، كما أن مساحة مناخ البحر
المتوسط من رقعة أرضها تعد أقل نظيراتها فيه ، وإن كان من الانصاف أن نتذكر
أن مناخ البحر المتوسط كاقليم طبيعي هو بطبيعته محدود الرقعة للغاية سواء في حوض
المتوسط نفسه أو في سائر القارات . يبقى مع ذلك أن مصر مناخيا ، كما وكيفا ،
أقل بلاد البحر المتوسط متوسطة كما قد نقول (١) .

أما عن الكيف ، الذى يعنى درجة الانتظام ، فإن مطرنا القليل يتصف أيضاً
بعدم الانتظام والتذبذب الشديد ، أى بمعدل تفاوت variability مرتفع للغاية ،
إلى حد تفقد معه المتوسطات الحسابية معناها كما يتعذر رسم خطوط مطر متساوية
بمعنى الكلمة . فالمطر قد يقل أو يزيد من سنة إلى أخرى في نزوات جامحة ، يمكن
أن تصل به على الجانب السالب إلى حد الامتناع التام في بعض السنين ، أى إلى حد
الجفاف أو القحط الحقيقى ، بكل ما يعنى هذا من أثر على الرعى والزراعة في حياة
بدو الساحل خاصة .

والمقدر أن مقياس التفاوت يتراوح بين الواحد الصحيح في قلب نطاق المطر
وبين ٤ على أطرافه ، بمعنى أن المطر في سنة ما قد يقل أو يزيد عن المتوسط الطويل
بما يعادل هذا المتوسط نفسه أو أربعة أمثاله على الترتيب . بل لقد وصل هذا المقياس
في القاهرة إلى ١٠ الأمثال ، إذ بلغ المطر في إحدى السنوات ٣٥٥ ملليمترا ، بينما أن
المتوسط السنوى يدور عادة حول ٣٢ ملليمترا . وفي النتيجة قد يمتنع المطر تماما
في بعض السنين في بعض مناطقه التقليدية بينما قد يصيب مناطق أخرى لا تعرفه تقليديا .
إنه مطر عشوائى مكانيا كما هو ذو نزوات حجميا .

بل لقد تصل هذه الذبذبة العنيفة إلى المستوى المحلى البحت فيكون بقعيا رقعيا
للفاية . فرب واد في سيناء مثلا ، كما ذكر جارفيس ، ينال حظا معقولا من المطر
ويغل محصولا وفرا ، بينما على بعد كيلومتر أو اثنين يحتبس المطر كلية في واد آخر

(1) Birot & Dresch, p. 257.

فتموت البذور أو البادرات عطشا . بل أحيانا قد يسقط المطر على جانب من الشارع دون الجانب الآخر ! (١)

الفصلية ، بل والتركز الشديد داخلها في قلب الشتاء ، بل وكذلك التركيز المكثف في عدد وحجم الرخات ، هي بعد من أبرز خصائص هذا المطر . ومنطقة الاسكندرية مثال نموذجي . ففي سبتمبر أو أكتوبر قد تحدث بعض رخات من المطر الخفيف ، مصحوبة أحيانا بعواصف رعدية ، معلنة انتهاء الصيف تماما ، لكن يعقها غالبا فترة هدوء وجفاف واضحة . أما موسم المطر الحقيقي فلا يبدأ إلا في نوفمبر ويستمر نحو ٤ شهور حتى فبراير ، يسقط خلالها نحو ٨٠ - ٩٠ ٪ من مجموع المطر السنوي ، أكثر من نصفها على الأقل يتركز في شهرى ديسمبر ويناير .

ويبدو ، كما في كل الشرق الأوسط عامة ، أن شهر قمة المطر يبدأ مبكرا في الغرب ويتأخر كلما اتجهنا شرقا (٢) . فهو ديسمبر في الاسكندرية (وإن تفوق يناير في عدد الأيام الممطرة) ، بينما هو يناير في دمياط وبورسعيد . كذلك فإن موسم المطر يطول نوعا سواء غرب منطقة الاسكندرية في مرسى مطروح أو شرقها في رشيد ، ففيهما يبدأ المطر مبكرا قليلا في أكتوبر ويستمر حتى بدايات الربيع في مارس ، كما يصبح أكتوبر ومارس أغزر مطرا فيهما مما في الاسكندرية ، وإن ظلت قمة المطر مركزة في ديسمبر و/أو يناير .

وعموما ، فنظرا لأنه يحدث تحت ظروف من عدم الاستقرار الجوى ، فإن المطر يمتاز في سقوطه بالتركز الملحوظ في عدد محدود من الرخات الغزيرة الكمية القصيرة المدة . فعدد الأيام الممطرة بالاسكندرية ، أعلى ما بمصر ، يتراوح في المتوسط حول ٦٠ يوما في السنة ، تقع بمعدل مرة كل ٣ أيام في يناير . وقد يستمر المطر عدة أيام متوالية ، ولكنه في هذه الحال يكون بكميات قليلة للغاية . بيد أن عدد الأيام الممطرة ينخفض إلى النصف في سائر المناطق الساحلية ، نحو ٢٥ يوما ، بينما لا يزيد عن ١٠ أيام في القاهرة ، تنهى إلى يوم أو يومين في أسوان .

التوزيع الجغرافى

توزيعا ، يقتصر المطر على نطاق ضحل جغرافيا ضحلة انخفاضات أعاصره

(1) Jarvis, Yesterday and to-day in Sinai, 1921, p. 17.

(2) Fisher, p. 48.

متيورولوجيا . فهو متواضع للغاية امتدادا وعمقا ، إذ لا يعدو امتداده شريط الساحل الشمالى بعمق بضع عشرات من الكيلومترات نحو الداخل ، هذا فضلا عن أنه يقل فى الحالين بسرعة شرقا وجنوبا مع الابتعاد عن المصدر الأساسى للرطوبة .

فعلى المحور العرضى ، يتراوح المتوسط بين ٢٠٠ ، ١٠٠ ملليمتر ، ويكاد بعامة أن يكون فى النصف الشرقى من الساحل ككل نصف حجمه فى النصف الغربى . ويمكن القول بأن المطر يميل إلى أن يتناسب مع طول خط الساحل ، أو بالأحرى مع طول خط الساحل المواجه للغرب (قارن ساحل برقه غربا وفلسطين شرقا) (١) . ذلك أن لدرجة تعامد الرياح على الساحل أو موازاتها له أكبر الأثر فى تحديد كمية المطر زيادة أو نقصا . وفى هذه العلاقة فان الرياح السائدة باتجاهها الشمالى الغربى هى الثوابت ، بينما أن اتجاه خط الساحل بتعرجاته المعروفة هو المتغيرات . وهذا هو الذى يفسر الاختلافات البينة فى حجم المطر على قطاعات الساحل المختلفة ، وكيف يتعاقب قطاع غزير نوعا مع قطاع فقير نسبيا واحدا بعد الآخر .

فبدءا بقطاع مطروح - سيدى برانى يبلغ متوسط المطر ١٥٠ ملليمترا . ولكن فى قطاع خليج العرب يتراجع الساحل جنوبا ، فيقل المطر إلى ١٣٠ ملليمترا . ثم فى قطاع الاسكندرية - رشيد ، البارز المتقدم نحو الشمال ذى المحور الشمالى الشرقى - الجنوبي الغربى شبه المتعامد مع محور الرياح ، نصل إلى أغزر أجزاء النطاق ربما ، حيث يسجل المطر فى الاسكندرية ٢٠٤ ملليمترات ، وفى رشيد ١٥٣ ملليمترا . وفى قطاع البرلس يعود المطر إلى قمة منافسة إن لم تكن متفوقة . فهنا ، حيث أكثر نقطة شمالية فى أرض مصر ، على نتوء متعمق فى البحر كشه جزيرة تواجيه الرياح أيضاً بوضع شبه عمودى ، نجد أمطر نقطة فى مصر جميعا ، ٢٤٠ ملليمترا أى ٢٤ سم أو أكثر من ١٠ بوصات .

ومع تغير اتجاه الساحل عكسيا فى قطاع دمياط - بورسعيد بحيث يتوازى والرياح ، يعود المطر فينخفض بصورة محسوسة : إلى ١٢٤ ملليمترات فى دمياط ، ٨٣ ملليمترا فى بورسعيد . ومرة أخرى وأخيرة ، إذ يتغير خط الساحل إلى غربى - شرقى فى سيناء يعود المطر إلى الزيادة النسبية فيصل إلى ١٠٠ ملليمتر فى العريش .

على المحور الطولى ، النمط بسيط ، إذ يقل المطر بانتظام وبسرعة نحو الداخل ،

(1) Ibid., p. 49.

أى نحو الجنوب والشرق أو الجنوب الشرقى باختصار . بذلك تصبح خطوط المطر المتساوية موازية بالتقريب لخط الساحل ، ومتدرجة أو بالأصح متحدرة متضاغطة حسب خطوط الأبعاد . لكن المشكلة هي صعوبة تحديد أو رسم تلك الخطوط . فمتوسط المطر السنوى يتدرج فى ذلك الاتجاه على النحو الآتى بالمليمتر : دمنهور ٩٩ ، سخا ٨٧ ، القرشية ٦٠ ، كفر الزيات ٥٦ ، الزقازيق ٢٩ ، الاسماعيلية ٤٣ ، السويس ٢٣ ، القاهرة ٣٢ ، حلوان ٣٤ ، الجيزة ٢٦ ، الفيوم ١٠ .

وعلى هذا الأساس يمكن أن نتبع خطوط المطر المتساوى بالتقريب . فمن دمنهور إلى حوالى بورسعيد تمتد خط ١٠٠ مليمتر ، محدداً بذلك شريحة ساحلية هي نطاق مطر ٢٠٠ - ١٠٠ مليمتر . ومن كفر الزيات إلى الإسماعيلية بالتقريب ، أى حوالى منتصف الدلتا ، تمتد خط ٥٠ مليمتر ، فاصلاً بذلك بين نطاق مطر ١٠٠ - ٥٠ مليمتر شماله ونطاق ٥٠ - ٢٥ مليمتر جنوبه . وهذا الأخير يرسم حدوده الجنوبية خط مطر ٢٥ مليمتر الذى يمتد بين الفيوم والسويس بالتقريب . أما جنوب ذلك ، أى كل الصعيد والصحراء المحيطة ، فدون ٢٥ مليمتر (١) .

ولقد يمكن أن نلخص خريطة المطر المصرية كلها فى صورة ذهنية مبسطة فنقول إن الاسكندرية أو الساحل تمثل بالتقريب خط ١٠ بوصة ، والقاهرة أو رأس الدلتا تمثل حد البوصة ، بينما يقع حد السنتيمتر فى عروض الفيوم بالتقريب (مدينة الفيوم ١٢ مم ، وقصر الجبالى ١١ مم ، وشكشوك ٨ مم) ، فى حين تحدد أسبوط خط نصف السنتيمتر (٥ - ٧ مم) وثنية قنا موقع خطوط ٥ - ١ مليمتر ، وأسوان علامة الصفر نفسها . على هذا فإن رأس الدلتا ونهاية الصعيد - خط البوصة - يمثل فاصلاً هاماً . فهنا تبدأ الصحراء الحقة . فجنوب هذا يتناقص المطر بشدة كلما توغلنا جنوباً حتى يكاد لا يعرف فى الجنوب الأقصى ، حيث قد تمضى عدة أعوام دون أن تشهد قطرة مطر واحدة . بل ويقال فى النوبة - بشيء من مبالغة ربما - إن من الممكن أن يأتى جيل ويذهب دون أن يرى من المطر إلا سيول الأودية الصحراوية وحدها .

أقاليم مصر المناخية

تلك المناطق المطرية الأربع تكاد تكون هى نفسها أقاليم مصر المناخية إلى حد بعيد . فنظراً لتجانس توزيع الحرارة إقليمياً صيفاً وشتاءً ، ولغياب المطر كلية فى الصيف ،

(1) J.I. Craig, «Rainfall in Lower Egypt», C.S.J., April

فإن مطر الشتاء هو وحده الذى يصنع أقالمنا المناخية . غير أن المنطقتين المتطرفتين من تلك المناطق الأربع فى أقصى الشمال (+ ١٠٠ ملليمتر) وفى الجنوب (- ٢٥ ملليمتر) هما وحدهما اللتان تمثلان أقاليم مناخية حقة أو متبلورة بدرجة معقولة ، وهما على الترتيب مناخ البحر المتوسط والمناخ الصحراوى ، وإن عد البعض المنطقة الأولى مجرد شبه متوسطى لامتوسطيا كاملا . أما المنطقتان البينيتان اللتان تؤلفان معا جسم الدلتا فليستا أكثر من مناطق انتقال بين القطبين ، أى مناطق ظل وشبه ظل للمتوسطى أو الصحراوى : فالأولى (١٠٠ - ٥٠ ملليمترا) شبه متوسطة ، والثانية (٥٠ - ٢٥ ملليمترا) شبه صحراوية . أى أن الدلتا فى معظمها منطقة انتقال تدريجى بين النوع المتوسطى المعقول على حافتها الساحلية وبين النوع الصحراوى الكامل جنوبها على الاطلاق .

فأما الإقليم المتوسطى فهو أعدل اجزاء مصر مناخا بالضرورة ، وتتلخص خصائصه فى عدة جوانب . فهو أولا أكثر أجزاء مصر تعرضا للانخفاضات والأعاصير العكسية الغربية ، وبالتالي لتغير الطقس ، وكذلك لأقل نسبة من الرياح الشمالية من ناحية ، ومن الناحية الأخرى لأكبر نسبة من الرياح الغربية ومعها الرياح الجنوبية فى فصل الربيع . كذلك فإنه يتلقى أكبر نسبة من الانخفاضات البحرية وأقلها من الانخفاضات الصحراوية . كما أنه يتعرض شتاء لأسرع وأقوى الرياح فى مصر ويعانى من « نوات » (أنواء) البحر العاصفة التى يعرفها الملاحون والصيادون بأسماء معينة وبتوقيئات معلومة والتى تسبب هياج البحر وقد تعطل فى الاسكندرية حركة دخول وخروج السفن من الميناء بعض الوقت .

ولأنه أكثر أجزاء مصر تأثرا بالبحر ، فإنه أكثرها تعدلا وتلطفا فى حرارته . فحرارة الصيف أقل ما فى مصر ، بينما أن حرارة الشتاء من أدفأ ما فيها . فالمدى الحرارى الفصلى واليوى أقل ما فى مصر جميعا . وبتأثير البحر تتأخر قمة الحرارة فى الصيف إلى أغسطس بدلا من يوليو . أما الرطوبة النسبية فأعلى ما فى مصر ، وهى أعلى ما تكون فى الصيف لا فى الشتاء .

الإقليم ^١بعد هو الوحيد المطر حقا فى مصر . إذ يتراوح حو ١٠٠ - ٢٠٠ ملليمتر . وهو بذلك الوحيد الذى يمكن أن يقارن نسبيا بسائر سواحل البحر المتوسط . وعلى قلته ، فإن المطر هنا منتظم لا ينقطع فى عام إلا كشدوذ عارض بحت . قمة المطر تتركز فى نواته فى قطاع الاسكندرية - بورس ، ومنها يقل شرقا وغربا ، ولو أن فصل الأمطار يزداد طوله نوعا فى الاتجاهين وذلك نحو الربيع والخريف .

الإقليم الصحراوي ، على العكس ، أكثر رتابة في نظامه المناخي ، فهو أكثر خضوعاً للرياح الشمالية المطردة طوال العام ، وإن قل انتظامها بالتدرج كلما اتجهنا فيه شمالاً . أما الانخفاضات والرياح الغربية فنادرة فيه لا تمس إلا شماله . ولكنه يتعرض بكثرة للانخفاضات البرية الحماسينية الحارة بينما لا تكاد تصله الانخفاضات البحرية . القارية ، بعد ، هي كلمة السر . فالحرارة شديدة في الصيف والبرودة شديدة في الشتاء ، وكلتاها تزيد عموماً كلما اتجهنا جنوباً ، لذا فالمدى الحراري الفصلي واليومي على أشده ، وهو أيضاً يزداد نحو الجنوب .

السماء ، كالأرض ، تكاد تكون عارية ، فنسبة السحب حتى في الشتاء قليلة ، ودرجة السطوع عالية . الرطوبة النسبية منخفضة بعامه ، ولكنها أعلى في الشتاء منها في الصيف ، وذلك عكس الإقليم المتوسطي . وهذا ما يترك العنان للجفاف المطلق الذي هو أخص خصائص الإقليم جميعاً . فالمطر يكاد يكون منعدماً ، إلا من السيول الصحراوية الجارفة .

١ مصر إذن في الخلاصة تستقطب في إقليمين مناخيين أساسيين اثنين فقط ، المتوسطي والصحراوي ، وإن كانا أبعد شيء عن المقارنة من حيث المساحة ، فالأول ليس إلا شريحة ساحلية دقيقة بينما الثاني هو جل جسم مصر عملياً . وحتى عند ذلك ، فإن الإقليم المتوسطي في صميم نواته الساحلية ليس إقليماً كاملاً بقدر ما هو نصف إقليم ، لأنه إنما يختلف في فصل واحد فقط . فإذا نحن أضفنا نوعيته المتدهورة كإقليم هامشي حدي ، ثم رقعته الضئيلة المحلية ، لهوى إلى ربع أو عشر إقليم ربما .

فإذا ما أضفنا أيضاً شريط المطر المحدود جداً وشبه الصحراوي على طول سواحل ومرتفعات البحر الأحمر ، ذلك الذي يصنع مع النطاق المتوسطي على الساحل الشمالي زاوية قائمة على ضلوع مصر الشمالية والشرقية ، لاتضح لنا أن المطر في مصر ، وأكثر منه الحرارة ربما ، تتغير فقط على الهوامش والأطراف أساساً دون القلب والبدن . بعبارة أخرى ، مصر في المناخ أيضاً ، كما في كثير من الظواهر الطبيعية وغير الطبيعية ، إنما تختلف وتتغير على أطرافها أساساً . وهذا كله ما يعود عملياً فيؤكد سيادة التجانس المناخي على معظم رقعة مصر .

الفصل السادس عشر

التجانس المادى

خريطة مصر الزراعية

ذلك التجانس الطبيعى الأساسى فى البيئة ، خاصة منه التجانس المناخى ، ينعكس بالضرورة والطبع فى الزراعة فضلا عن النبات الطبيعى من قبلها ومن باب أولى . عن الأخير ، مع ذلك ، فلا حاجة بنا بالتأكيد إلى القول إنه لا « نبات طبيعى » فى مصر الوادى والصحراء على حد سواء تقريبا . ففما عدا بعض الأعشاب الفقيرة والشحيحة جدا والبالغة التبعر هنا وهناك باستثناء الساحل الشمالى الغربى والمرتفعات الجنوبية الشرقية ، لا تكاد تعرف مصر ، وبالأخص الوادى ، قاموس النباتات الطبيعية بكل مفرداته العديدة والمعروفة فى المناطق الممطرة ابتداء من كلمة النباتات نفسها vegetation إلى التفرقة بين الزراعى والانتاجى arable ، cultivable ، وبين الأعشاب والحشائش والاستبس والسفانا وبين المروج meadow والمراعى pasture وبين الأدغال jungle والآجام grove ، ودعك من التفرقة بين مجتمعات الأشجار من مثل forest ، wood ، scrub . . . إلخ ، فالكُل عندنا « غابات » ، وليس فى لغتنا مرادفات محددة لها على ما يبدو . فاذا حاولنا العثور أو الحصول على غابات أو مراعى فى مصر ، فلن تكون إلا صناعية مزروعة من خلق الإنسان ، كغابة أوشيم وقنا أو كحقول البرسيم على الترتيب .

ولعل أبسط وأوضح تعبير عن هذا كله أن أى محاولة فى مصر لتطبيق أسس تصنيف استعمال الأرض land use ، كما أصبحت موحدة دوليا فى العالم ، تصطدم وتتكسر على صخرة البيئة الصحراوية ، فلا تلبث أن تتحول (أو تتدهور ؟) إلى دراسة تقليدية فى الجغرافيا الزراعية . فمصر إما زراعة بلا رعى فى الوادى ، وإما رعى بلا زراعة فى الصحراء ، أو تكاد . إن فصل النبات الطبيعى مخدوف عمليا من كتاب جغرافية مصر ، وأنت تنتقل فجأة وبانقطاع تام من جغرافية المناخ إلى

جغرافية الزراعة دون حلقة اتصال أو انتقال من جغرافية النبات . وتلك بحد ذاتها حقيقة هامة لها ، على سلبيتها ، دلالتها الإيجابية .

أو كما يلخص شارل عيسوى الموقف في صورة : « بكل إخلاص يعكس نبات مصر انتظام مناخها . فالمسافر إذ يحوس خلال البلد تصدمه رتابة اللاندسكيپ ، ولا يكاد يحس بأى فرق بين جيرة الاسكندرية وجيرة أسوان » . ثم يضيف ليبرز نقطته : « ولسوف يصدم هو بصفة خاصة بالمفارقة بين مصر وفلسطين ، حيث لا تبعد أقاليم جبل حرمون (الشيخ) دون الألبية سوى أميال معدودة عن أقاليم وادى الأردن دون المدارية » . وهذا كله ما يعيدنا مرة أخرى إلى نقطة البداية في موضوعنا وهى تجانس الزراعة المصرية كانعكاس لتجانس المناخ والبيئة الطبيعية .

الضوابط الإيكولوجية

وهنا يكون سؤالنا المنطقي الواجب هو : ما الذى ، أولا ، يضبط الزراعة المصرية ؟ يرتبط توزيع محاصيلنا الزراعية بضوابط شتى طبيعية وبشرية . على رأس الأولى تأتى التربة والمناخ بعنصريه الأساسيين الرطوبة والحرارة ، مع ملاحظة أن الرى قد حيد العنصر الأول منهما تقريبا وحل محله عمليا . أما العوامل البشرية ففي قلبها تأتى كثافة السكان وتوزيع المدن خاصة الكبرى المتروبوليتانية . وعلى هذا يمكن للدراسة التحليلية أن نحصر هذه الضوابط الخمسة الأساسية في إيكولوجية الزراعة المصرية : التربة ، الرى ، الحرارة ، السكان ، المدن .

التربة

فاذا بدأنا بالعوامل الطبيعية ، فإن التربة تأتى لاشك في المقدمة . فالتربة الطينية (الصلصالية) السوداء الخصبية الغنية محاصيلها الأثرية ، كالقطن والقمح والذرة والقصب التى لا تصلح قط للأراضى الرملية . هذا بينما ما يجود في الأراضى الرملية الصفراء لا ينجح في الطينية ، كالقول السودانى والسهم والتمس والحناء والبقول والمقات عموما فضلا عن الشعير . وتصلح الأرض الرملية ، خاصة الخشنة العالية ، للفواكه بصفة خاصة جدا ، لأنها مثالية الصرف .

أما التربة الملحية القلوية فلا تكاد تصلح لشيء سوى الدنبة أو الأرز كمحاصيل استصلاح شبه مائية . على أن قليلا جدا من الملحية في التربة السوداء الثقيلة لا يضر

القطن بالذات ، بل قد يفيد بل وحتى طويل التيلة منه ، بينما أن أى نسبة من الأملاح تؤذي الذرة بوجه خاص لأنه حساس جدا من ناحية الملوحة .

هذا عن إيكولوجية التربة . أما عن توزيعها فإن تدرجها واضحة انحداراته . فلأراضي الجزاير والسواحل ، أولا ، تربتها الخاصة ، إما رملية بنسبة عالية لا تصلح إلا لمحاصيل المقات ، وإما طينية ثقيلة جدا مشبعة بالرطوبة يشتد فيها النمو الحضري لا الثرى ، فلا تصلح للقطن مثلا حيث يتكاثر اللوز المتأخر فيقدم بيئة خصبة لدودة اللوز فيفشل المحصول . ولذا تخصص في زراعة الخضروات والفواكه ، لاسيما الأولى .

وفيما عدا أراضي الجزاير والسواحل ، فإن التربة ومعها درجة الخصوبة تتدرج بانتظام من سيادة الرمل على الطين في الجنوب إلى سيادة الطين على الرمل في الشمال ، سواء ذلك في الصعيد أو في الدلتا . وفي الأخيرة خاصة تسود التربة الرملية الصفراء في الأطراف والهوامش الشرقية والغربية . ولهذا تحتل الأراضي السوداء في الدلتا محاصيل القطن والقمح والذرة والبرسيم ، ولكنها تقل كلما اتجهنا نحو الأطراف الرملية شرقا وغربا ، كما يقل أيضا متوسط غلة الفدان منها عموما .

على أن هناك كما نعرف فروقا ثانوية في هذا المصدد بين هوامش الدلتا الغربية والشرقية . فالأولى ترتبط أكثر بالتربة الرملية نظرا لأنها تتعرض لسفى الرياح الغربية المحملة برمال الصحراء الغربية مما يرفع نسبة الرمل في أراضيها وهوامشها . أما أطراف الدلتا الشرقية فعلى العكس تهب عليها الرياح الغربية ، بحكم الموقع ، من قلب الدلتا إلى الصحراء . وهذا أحد الضوابط التي تتميز بين البحيرة والشرقية مثلا في الاقتصاد الزراعي . فبينما تنفرد البحيرة بنسبة أكبر من زراعة الشعير ، تتميز الشرقية بالفول السوداني والسمسم والحناء والمقات .

أخيرا ففي شمال الدلتا ابتداء من كتور ٤ ، ٣ أمتار تقريبا فإن التربة ، رغم أنها سوداء ثقيلة أصلا وتكوينا ، تتحول إلى تربة ملحية قلوية مشبعة بالمياه الجوفية القريبة من السطح وبالمستنقعات والأملاح بحيث لا تصلح للزراعة التقليدية ، وإنما هي مناطق استصلاح فقط ، ومحاصيل استصلاح بالضرورة ، بل ومناطق تربية ماشية وألبان أساسا أكثر منها مناطق زراعة . وهذا هو نطاق البرارى ، الذي تم استصلاح جزء كبير منه من الجنوب عامة فأصبح نطاق الأرز أساسا .

وعلى هوامش النطاق تجاه الجنوب حيث تتدرج نسبة من الملوحة الخفيفة ،

لا تمتنع زراعة القطن بل تبدأ في الظهور تدريجياً لتحتل بعدها قلب الدلتا بينما يتراجع ظهور الذرة إلى الجنوب أكثر . وفي بعض مناطق الشمال غير المتطرف من الدلتا ، حيث ماتزال نسبة طفيفة من الملوحة الخفيفة ، تخصص العوالى أى السنة الأراضي الأكثر ارتفاعاً للذرة ، وتخصص المواطى أى السنة الأراضي الأكثر انخفاضاً للقطن . وكما نعرف ، فإن العوالى هى عادة ضفاف الترع الرئيسية العالية ، بينما المواطى هى مجارى المصارف المنخفضة المحصورة بينها . والأولى عادة أخشن تربة وأجود صرفاً وبالتالي أقل ملوحة ولذا أنسب للذرة ، بينما الثانية أكثر طينية ونعومة وملوحة ولذا أنسب للقطن .

وكما في الدلتا أيضاً ، فإن جزءاً كبيراً من أراضي الفيوم الأكثر انخفاضاً والأقرب إلى بحيرة قارون قلوى ملحي غير صالح للزراعة أو قليل الخصوبة لا يصلح إلا للمحاصيل المراعى والألبان ، وهذا ما نجد من خصوبة الواحة عامة . ولعله أيضاً ما يفسر انخفاض متوسطات معظم المحاصيل في الفيوم بلا استثناء تقريباً ، فهي عادة تأتي في مرتبة وسط تتناقض مع شهرتها الواسعة كحديقة غناء وواحة خضراء ... إلخ .

الري

باستبعاد مناطق الزراعة المطرية الفقيرة خارج الوادى كمربوط وسيناء أو داخله كالبرلس وبلطيم ، فإن مطر الشمال الشتوى القليل لا قيمة زراعية له إلا كعامل ثانوى تكملى لا أكثر . بل هو أحياناً معرقل أكثر مما هو مكمل ، لأنه وإن كان مفيداً للزراعات الشتوية كالقمح والبرسيم ، فإن المحاصيل الصيفية قد تضارب به ، كالقطن الذى قد تتأخر زراعته بسبب هذا المطر ، فضلاً عن أنه يؤذى النبات وهو صغير . المطر إذن مجرد جملة اعتراضية في الزراعة المصرية أو تهيمش على جانبها ، ويعود الري وهو العامل السيد والسائد . لقد حيد الري بالفعل عنصر المطر من بين عنصرى المناخ الرئيسيين ، ثم ورث دوره وحل محله .

وعلى جانب التطور التاريخى ، لعلنا نستطيع أن نقول إن تجانس الزراعة المصرية من خلال تجانس الري كان أشد وأقوى في ظل الري الحوضى . فباستبعاد منطقة البرارى بعد نشأتها ، وباستثناء رقع الري الدائم بالرفع في أراضي النبارى ، كان الري الحوضى يغطى الوادى برمته بصورة أقرب إلى التكافؤ والتجانس . ولكن مع إدخال الري الدائم الحديث في القرن الماضى وما ترتب عليه من إدخال محاصيل جديدة عديدة ، ثم مع استصلاح البرارى بمحاصيلها الخاصة في العقود الأخيرة ، اشتد الاتجاه نحو المزيد من التنوع والتباين في خريطة الزراعة المصرية .

وفي الوقت الحالى فان الفروق الإقليمية بين أجزاء مصر فى مياه الري محدودة بطبيعة الحال بفضل المشاريع الهندسية وتكنولوجيا الضبط الحديثة . وهى على أية حال فروق محلية فى الغالب ، أبرزها مشكلة نهايات الترع عامة ، خاصة فى هوامش الوادى الصحراوية وبالأخص فى شمال الدلتا . أما على المستوى الإقليمى فلعل أبرزها كان توطن رى الحياض طويلا فى نحو مليون فدان فى مصر العليا ، كان يستحيل فيها بالطبع زراعة المحاصيل الصيفية كالقطن والقصب إلا بالرفع بالآلات فى نقط محلية ، كما كانت فصلية الزراعة بها تقلل الحاجة نسبيا إلى العمل الحيوانى ، ومن ثم تقل كثافة الحيوان الزراعى ، وبالتالي كثافة الرسم فى المركب الزراعى ، وهكذا . وقد تم أخيرا فقط مع السد العالى تحويل نطاق الري الحوضى هذا إلى الري الدائم ، وبذلك عاد عامل الري أكثر تجانسا من أى وقت مضى .

وعموما فان عامل الري رهن عادة بعوامل أخرى كالارتفاع والتربة ، رأينا بوضوح كيف تخضع لمبدأ التجانس مع التدرج . وهذا ما يضع أيدينا على نقطة بالغة المغزى عميقة الدلالة فى شخصية مصر الجغرافية يمكن أن نلخصها فى هذه المقولة : فى الوادى تتحول جغرافية مصر أو تكاد إلى هيدرولوجيا ، بمثل ما أنها فى الصحراء تكاد تتحول إلى جيولوجيا . يصدق هذا فى الواقع إلى حد أن تقسيم العمل الجغرافى فى مصر يوشك أن يتم على أساس أن الصحراء فى الأعم الأغلب للجغرافيا الطبيعية والوادى فى معظمه للجغرافيا البشرية .

فكما رأينا فى دراستنا لصحارينا ، أغلب مادتنا الجغرافية تنبع وتصب فى الجيولوجيا ، والسبب ببساطة هو خلو الصحراء عمليا من الحياة العمران والسكان . وإذا ننقل الآن إلى الوادى حيث تتكدس الحياة البشرية ، نجد أن الري محل محل المطر ، يأخذ مكانه ودوره كاملين ، وتصبح الخريطة الهيدرولوجية أى خريطة شبكة الترع والمصارف هى المكافئ الموضوعى لخريطة المطر فى بيئات الزراعة المطرية ، وتغدو مفتاح خريطة الحياة أى خريطة السكان . وكما يتفاعل المطر والتضاريس فى الزراعة المطرية ، يتفاعل الري والتضاريس وبالأهمية نفسها فى زراعة الري .

ولكن عند هذا الحد تفرق الزراعتان . ففي الأقاليم المطيرة تضبط التضاريس المطر بصورة عريضة ، فيزداد المطر مع الارتفاع بمعدل معروف . أما فى بيئة مصر الزراعية فان التضاريس هى كما رأينا « لا تضاريس » ، أعنى مسطحة مستوية ومسواة بالضرورة . وأقل اختلاف فى السطح ينعكس على الزراعة بنتائج خطيرة للغاية ، خاصة فى المحاصيل « شبه المائية » كالأرز حيث يتحتم أن يسوى الحقل كالبلاطة . وكل سنتيمتر أو بوصة من الارتفاع أو الانخفاض فى أرض مصر الفيضية يعنى

كل شيء بالنسبة للرى ، ومن ثم الحياة أو الموت بالنسبة للزراعة .

من هنا فان أدق دقائق التفاصيل فى المنسوب تختزل وتعاذل فى أثرها أعرض الاختلافات فى الكتور فى المناطق المطرية ، خاصة منها المضرسة ، بحيث لا نغالى إذا قلنا إن السنتيمتر أو البوصة فى الأولى تساوى فى دورها ونتائجها دور ونتائج عشرات الأمتار فى الأخيرة . إنها تضاريس ضاغطة جدا فى تأثيرها على الرى وعلى الزراعة ، مثلما وبقدر ما هى مضغوطة جدا فى ذاتها ومتضاغطة على نفسها فى أقل مدى من الاختلاف . ولكن لما كان لسطح الوادى الحد الأدنى من التضاريس المجهرية ، فان الرى يعود فيصبح العامل المسيطر الحاسم فى كل العملية ، بل تصبح التضاريس نفسها متضمنة وكامنة فى صميم فكرة الرى وجزءا لا يتجزأ منها .

الحرارة

وهكذا ، بفعل الرى ، لا تبقى إلا الحرارة كضابط مناخى هام فى الانتاج الزراعى . وهذه لا تكاد تمثل مشكلة فى مصر ، وإذا كان ثمة مشكلة فهى يقينا ليست الندرة بل الوفرة ، بمعنى أن هناك فيضا وفائضا من الاشعاع والطاقة الحرارية فى كل عروض البلد ، حتى الشمالية القصوى منها . ومع ذلك فان هذه الوفرة إن لم تمثل الأنسب الزراعى فى الأعم الأغلب ، فانها لا تتجاوزه إلى حد الافراط إلا فى النادر الشاذ ، مثلا كما يحدث فى بعض موجات الحرارة الشديدة أثناء الحماسين حيث تضر كثيرا من المحاصيل . فافراط الحرارة يصيب القطن مثلا بسقوط الأزهار وذبول اللوز وجفافه .

وعلى الجانب المقابل ، فان للزراعة المصرية لا تعرف من الناحية العملية شيئا كقلة السطوع أو الفصل الميت *saison morte* أو الصقيع . « فوسم » الزراعة ليس فصليا أو حوليا ، بل هو مستديم مستمر طول الحول *year-long* ، أى لا « موسم » فى الحقيقة . ورغم البرودة التى يمكن أن تكون قارسة فى الشتاء « وعضة البرد » اللاذعة ، ثم ندى الشابورة الكثيف الذى يمكن أن يصل إلى حد الصقيع الذى يؤذى بعض المحاصيل لاسيما فى شمال الدلتا البارد وقلب الصعيد القارى ، فان مصر الزراعية تقع خارج نطاق الصقيع فى مناخ العالم — تعبير « خال من الصقيع *frost-free* » نفسه يكاد يبدو غير معروف أو مفهوم للمصرى العادى .

على أن النقطة الهامة والمؤثرة فى الحرارة إنما هى اختلافها المحسوس مع خطوط العرض العديدة التى تمتطىها أرض مصر . فترامى الوادى عبر هذه العروض كترافيرس

ممدود ، أو كمحور خطي طولى ذى قطبين القطب الشمالى والجنوبى ، يمكن لظهور اختلافات إقليمية محددة فى الزراعة المصرية . ولعل هذا هو المتغير أو عامل التغير الأساسى فى خريطة مصر الزراعية . وبهذا تصبح الحرارة أهم الضوابط المناخية فى الزراعة المصرية .

وبطبيعة الحال فان الحرارة تنخفض فى تدرج شديد كلما اتجهنا شمالا . وهذا هو السبب فى أن زراعة معظم المحاصيل تتأخر عادة بضعة أسابيع فى الدلتا المعتدلة عنها فى الصعيد الحار ، حيث تبدأ مبكرا وحيث تزداد كذلك حاجتها من المياه ومقننات الري . وبينما تقل الحرارة شمالا ، ترتفع على العكس نسبة الرطوبة الجوية ونسبة السحب والغيوم . بالتالى يجتمع قطبا الحرارة والجفاف فى الجنوب الأقصى ، وقطبا البرودة والرطوبة فى الشمال الأقصى . من ثم نجد أن المحاصيل التى تتطلب رطوبة أكثر وحرارة أقل تزداد كلما اتجهنا شمالا ، والعكس بالنسبة للمحاصيل التى تفضل الحرارة الشديدة والرطوبة المحدودة .

من هنا نجد ، كقانون عام يغطى مصر جميعا من أقصاها إلى أقصاها ، أن القطن والرسم وربما الذرة إلى قريب تزداد نسبة مساحتها فى المركب المحصولى كلما اتجهنا شمالا وتقل كلما اتجهنا جنوبا . وغالبا ما يرتبط بهذا الزايد أو التناقص ترايد أو تناقص مواكب فى غلة الفدان كما وكيفا (القطن مثلا تزداد تيلته طولا وترتفع رتبته شمالا وتقل جنوبا بوجه عام ، أى مع كثافة زراعته نفسها تقريبا) (١) . وهذا كله يصدق غالبا على أجزاء الدلتا وحدها والصعيد وحده أيضا . أما القمح ، وهو المحصول الانتقالى بامتياز وصاحب أوسع توزيع جغرافى فى العالم كله ، فانه فى مصر يعد بكل سهولة من أكثر محاصيلها انتظاما وانتشارا فى توزيعه .

ليس هذا فحسب . وإنما يعد العامل المناخى كذلك أهم محدد لترتيب مواقع تلك المحاصيل بالنسبة إلى بعضها البعض شمالا أو جنوبا ، وكذلك مدى امتدادها ما بين الشمال والجنوب . فالقطن أكثر هذه المحاصيل شمالية فى موقعه ، فهو يبدأ أكثرها شمالية ، ولكنه أول ما ينتهى منها تجاه الجنوب . وليس ثمة إلا الأرز وحده الذى يتقدم عليه نحو الشمال ، غير أن ذلك لأسبابه المحلية الخاصة المرتبطة بالتربة الملحية وليس للعامل المناخى الحرارى بالدقة والضرورة . ثم يقترب من القطن فى ذلك التوقيع الرسم ، وذلك لشدة ارتباطه بالرطوبة العالية والحرارة المعتدلة إلى المنخفضة . ثم يلي أخيرا القمح فالذرة . ذلك كله ، دعنا نستترك ، ودون الاخلال بمبدأ تداخل

(١) الصياد ، الموارد الاقتصادية للجمهورية ... الخ ، ص ١٠٥ - ١٠٦ .

وتجاور الجميع بنسب مختلفة على امتداد رقعة الوادى جميعا .

السكان

إذا نقلنا إلى العوامل البشرية ، فإن لكثافة السكان وقعا لاشك مباشرا على الزراعة .
وابتداء ، دعنا لا ننس أن ضغط السكان التقليدى البالغ قد جعل من الزراعة المصرية باستمرار وباطراد متزايد زراعة غذاء فى الدرجة الأولى وزراعة تجارة أو زراعة نقدية فى المحل الثانى فقط ، بمعنى أن المحاصيل الغذائية لاسيما منها عددا محدودا بالضرورة من المحاصيل الأساسية هى التى تستولى على السواد الأعظم من الرقعة المزروعة .

ثم داخل هذا الإطار المحكم الحاكم ، تختلف المحاصيل الزراعية أى المركب المحصولى بحسب كثافة السكان إلى حد بعيد . وبالتالى فإن انحدارات كثير من المحاصيل فى كثافتها تتبع إلى حد أو آخر انحدارات كثافة السكان الأساسية المعروفة شمالا أو جنوبا وشرقا أو غربا . غير أننا ينبغى أن نلاحظ هنا أن العلاقة الوثيقة بين كثافة المحاصيل وكثافة السكان ، طردية كانت أو عكسية ، هى أصدق بطبيعة الحال على المحاصيل الرئيسية منها على المحاصيل الثانوية المحدودة المساحة والانتشار . وحتى عند ذلك فإن بعض هذه العلاقة ، كما هى القاعدة مع المحاصيل الثانوية ، قد لا تكون إلا عرضية أو عفوية أكثر منها حتمية وظيفية .

ولنفصل . مناطق الكثافة السكانية الشديدة ، التى ترتبط أيضاً بالملكيات الزراعية الصغيرة وتفتت الحيازات ، تنتخب المحاصيل الغذائية للكفاية الغذائية بالضرورة ، خاصة الذرة غذاء الفلاح . قارن فى هذا الصدد شمال الدلتا بجنوبها ، وجذع الصعيد بذيله فى الجنوب الأقصى : فارق جذرى لا شك .

ويرتبط بالذرة عادة الرسم كغذاء الحيوان الزراعى الذى يتبع كثافة العمل الزراعى وبالتالى كثافة السكان . ولهذا يتناسب الرسم ، أو كان ، مع الذرة تناسبا طرديا فى الغالب ، وإن لم يكن بصورة مطلقة أو كاملة طبعاً . والقمح أيضاً مرتبط بالاثنتين إلى حد ما ولكن بدرجة أقل نوعا ، فهو أكثر استقلالاً نسبيا عن كثافة السكان وأكثر ارتباطا بالعوامل الأخرى . من هنا كان أكثر تحمرا ، ولا يقل انتشارا ، فى توزيعه .

غير أن من الضرورى أن نتذكر أن هذه السلسلة من العلاقات الترابطية ، التى لم تكن قط كاملة بطبيعة الحال ، قد اهتزت بشدة وازدادت تخلخلا فى العقود الأخيرة بسبب الاعتماد المتزايد فى الحبوب الغذائية على الاستيراد الخارجى . فبعد أن أصبح الاستيراد يشكل صلب الاستهلاك القومى من القمح ، وجزءاً أساسيا من استهلاك

الذرة ، لم تعد العلاقة الوثيقة بين كثافة زراعتها المحلية وبين كثافة السكان واردة بالضرورة أو الحتم ، خاصة في حالة القمح ، وإن وردت فقد تكون مضطربة متعثرة أو واهية للغاية .

على العكس من هذا كله القطن ، فهو لا يجد مكانا له في مناطق كثافة السكان الشديدة حيث تطرده المحاصيل الغذائية ، خاصة الذرة ، إلى حد أنه قد يتناسب معها تناسبا عكسيا . إن الأفواه تطرد الألياف . والمثل الأبرز هو جنوب الدلتا المكتظ . أما ارتباط القطن الأساسي في مناطق كثافة السكان المتوسطة والخفيفة في وسط وشمال الدلتا ، حيث الملكيات أيضاً أكبر وأوسع ، والملاك بالتالي أغنى وأقدر على زراعة هذا المحصول الباهظ التكاليف .

إذا تقدمنا لنعتبر الأرز ، فإن علاقته بكثافة السكان المخلخلة في أقصى شمال الدلتا غنية عن التعليق ، ولكن ما يحتاج إلى التعليق هو طبيعة هذه العلاقة . فالأرز بطبيعته لا يتعارض أصلا مع الكثافة السكانية الشديدة ، بل إنه حقا ليولدها ويدعو إليها ويؤكددها . غير أن ارتباطه هنا بتخلخل السكان إنما هو ارتباط عرضي غالبا ، يأتي من خلال ارتباطه الحتمي ببيئة البراري والاستصلاح الزراعي فحسب .

بالمثل ، وإن يكن بطريقة عكسية ، القصب . فأدغاله الكثيفة في الصعيد الأعلى ، وإن واكبت شريحة من الكثافة البشرية العالية التي تشرطها مثلما تحت عليها ، فإنها إنما تعكس عامل الحرارة العالية في الدرجة الأولى أو بالدرجة نفسها ، أي تعكس العامل الطبيعي قبل العامل البشري أو مثله على الأقل .

ومثل هذا قد يقال إلى حد أو آخر عن المحاصيل الصغرى الثانوية أمثال الفول والشعير ، السمسم والسوداني ، العدس والبصل والثوم ، الحلبة والتمرس ، الكتان والصويا ... إلخ . فهذه لكل منها ارتباطاته بالضرورة بكثافة السكان المحلية السائدة ، سواء عالية أو منخفضة . غير أنها في الأعم الأغلب قد تكون ألصق ارتباطا بضبط العوامل الطبيعية أو التقليدية التاريخية ، أو على الأقل فقد لا يكون عامل الكثافة ملزما أو محتما أو مانعا محددا وإنما هو أدنى أن يكون ساعحا أو محايدا .

المن

لعل أثر العواصم المتروبوليتانية على الزراعة محلي أو موضعي جغرافيا ، إلا أنه حاسم ومطلق إحصائيا . فهنا ، ونقصد أساسا القاهرة والاسكندرية ، نجد أن سوق المدينة البورجوازية هي ضابط الزراعة المطلق في دائرة نفوذها ، وجغرافية الزراعة

تخضع تماما لجغرافية المدن ، بحيث يظهر ما يسمى « زراعات المدن » وهي الخضروات والفواكه والألبان أساسا . ولأن هذه محاصيل ثمينة غالية كما هي سريعة التلف ولا تصلح للنقل البعيد ، فإنها تفرض نفسها على الزراعة التقليدية ومحاصيل الحقل فتدفع بها بعيداً عن المدينة وقد تزيغها وتطردها تماما .

المدن إذن وزراعات المدن إنما قوى طاردة مركزية لمحاصيل الحقل . فكما أن الأفواه في الريف تطرد الألياف لحساب الحبوب ، تطرد أفواه المدن كليهما من حولها لحساب المحاصيل الحضرية البستانية . وهذا تتخلق وتتخلق حول المدن الكبرى أقاليم ومناطق دائرية من زراعة الحضر والفواكه والألبان ، تتناسب أقطارها طرديا مع أحجام ومستويات معيشتها ، كما لا تكف عن التوسع مع نموها وازدهارها باطراد .

قمة القمم في هذا القاهرة الكبرى بالطبع ، حيث نجد أجزاء كبيرة من محافظات القليوبية والمنوفية والجيزة ، وربما الفيوم إلى بعيد ، تسيطر عليها زراعات المدن ، وتكاد بعض مراكزها تتكرس لها برمتها ، بل وذلك إلى حد قد تحرم معه زراعة القطن بالذات بقوة القانون ، كما هي حال الجيزة فضلا عن القاهرة نفسها بالطبع . بالمثل تفعل البحيرة بالنسبة للاسكندرية ، أو بالأصح تفعل الاسكندرية بالبحيرة ، بالإضافة طبعا إلى محافظة الاسكندرية نفسها ومربوط . وإلى حد معين تبدو مثل هذه العلاقة بين منطقة القنال المدنية وبين أطراف شرق الدلتا من القليوبية إلى الشرقية حتى الدقهلية . كذلك وعلى نطاق أصغر تستقطب دمياط حولها اقتصاديات الألبان بصفة خاصة . وعلى الجملة ، فحول كل مدن الأقاليم المتوسطة ، خاصة عواصم المحافظات في قلب الدلتا وجوف الصعيد ، تتجرثم منطقة مماثلة ولكن على مقياس متواضع عادة .

ولنا هنا بعد أن نتساءل : أنها ألصق بالمدن وأشد ارتباطا : الحضر أم الفواكه أم الألبان ؟ كسلعة استهلاكية ، الحضر أكثر ضرورة وكمية وشیوعا في الغذاء اليومي لكل طبقات المدينة بلا استثناء ، على عكس الفواكه التي قد تعد كمالية عند الطبقات الأفقر . ولهذا تحتل الأولى دائما مساحة أكبر ، فضلا عن أنها بطبيعتها كنبات أشد كثافة في الحقل . ولهذا تأتي خضر المدن دائما سابقة على الفواكه موقعا ، فتحتل الحلقة الداخلية المباشرة ، تاركة الخارجية للفواكه .

أما منتجات الألبان من جبن وزبد وحليب فترتبط بالطبع بمركب الزراعة المختلطة أي الزراعة مع تربية الحيوان وفي قلبها الرسم والعلف . من هنا ترتبط بالضرورة بالريف الحقيقي الأبعد ، لتحل بذلك الحلقة الثالثة والقصى بين الحلقات

الثلاث . ولعل هذه المتابعة بعناصرها وأبعادها الثلاثة لا تتمثل في مصر كما تتمثل حول القاهرة : من خضر الجزيرة القريية ، إلى فواكه القليوبية الأبعد ، إلى ألبان المنوفية الأكثر بعدا - على هذا الترتيب .

بالإضافة ، ثمة فارق آخر هام بين الحضروات والفواكه . فالخضر ، فيما عدا التربة الخصبة والرى الوفير ، لا تتطلب غالباً أرضاً بعينها من حيث السطح أو المناخ أو الوجهة aspect ... إلخ . ولهذا تجد مجالها متاحاً حيثما وجدت المدن الكبيرة في الوادى المنبسط المسطح . ثم إن الخضر بطبيعتها مختلطة بقدر ما هي متنوعة ، تجتمع وتتجاوز كل أصنافها في الحقل الواحد أو في الإقليم المدنى الواحد بحرية وبلا تخصص صارم . إن الخضر هي أساس زراعة الخضر ، وزراعة الخضر هي أساسا زراعة الخضر .

أما الفواكه فأكثر تخصصا وصرامة في شروطها الطبيعية من أرض ومناخ . فمنها ما يحتاج إلى تربة طينية ثقيلة وسطح مستو ، كالموز ، ولذا تسعى إلى أراضي الجزاير والسواحل وقلب الدلتا . لكن أكثرها ، خاصة الأشجار المثمرة كالموالح والمango ، تحتاج إلى تربة رملية خفيفة مزرسة منحدره سهله الصرف ، ولذا تلتزم حتما أطراف الدلتا كالشرقية والإسماعيلية والبحيرة ... إلخ . ثم إن منها ما يرتبط بالمناخ المعتدل في الشمال أو الحار في الجنوب .

فضلا عن هذا فإن للفواكه زراعية متطلبات أكثر فنية وتخصصا ، وتحتاج إلى رأسمال أكبر ومساحات مزرعة أوسع نظرا لانخفاض كثافة النبات بها ، خاصة إذا كان من المحاصيل الشجرية المتباعدة بطبعها ، الأمر الذى يجذبها إلى أطراف وتخوم الدلتا الفسيحة بأراضيها الرملية الخفيفة الرخيصة . وهكذا يميل توزيع الفواكه في النتيجة ، وسواء على الجملة أو تفصيلا كأصناف ، إلى أن يكون إقليما أكثر منه مدنيا ، أى يقع في نطاقات أو أقاليم جغرافية بعينها من الوادى خاصة هوامشه ، أكثر مما ينتشر عموما حول المدن الكبيرة مدينة مدينة .

إلى أى مدى ، في الختام ، يبرز أثر زراعات المدن المتروبوليتانية على اللاندسكيپ الزراعى ، يكفى فقط أن ننظر إلى بروفيل انحدار المحاصيل الرئيسية في مصر بطولها من الشمال إلى الجنوب . خذ مثلا تأثير منطقة القاهرة الكبرى على « الأربعة الكبار » القطن والقمح والذرة والبرسيم . فنحن عادة ما نجد أن النسب المثوية لهذه المحاصيل في المساحة المحصولية العامة تهبط قليلا أو كثيرا في جنوب الدلتا كلما اقتربنا من منطقة القاهرة ، وقد توشك أحيانا أن تنقطع وتتلاشى حولها ، نتيجة لسيطرة زراعات

الخضر والفواكه والألبان الطاغية . ثم بعدها تأخذ تلك النسب في الارتفاع من جديد قبل الجيزة بعد أن تحررت من مطاردة تلك الزراعات لها .

في النتيجة ، يحدث غالبا أن يتحول بروفيل انحدارات محاصيل الحقل تلك من خط أو قوس واحد هائل المدى يغطي مصر من أقصى شمالها حتى أقصى جنوبها ، إلى خطين أو قوسين أو أكثر ، واحد للدلتا والآخر للصعيد ، لكل منهما قمة أو أكثر . إلى هذا الحد إذن يصل دور وأثر زراعات العاصمة على خريطة مصر الزراعية ، كأنما هي بصمة أو ضغطة إبهام ثقيلة على عجينة رغيف إفرنجي عند منطقة رأس الدلتا والصعيد .

بل إلى أبعد من هذا الحد . فلقد أصبحت قوة زراعات العاصمة الطاردة المركزية بحيث أحدثت بالفعل انقطاعا كاملا وحاسما في حقل القطن المصري بالذات ، فشطرته إلى حقلين منفصلين ، واحد للدلتا وآخر للصعيد بينهما ثغرة أو فجوة بلا قطن تماما . ولئن كان القطن لأمر ما أو لأسباب مفهومة هو على قوته أول ضحايا « ومطاريد » زراعات العاصمة ، فلن يكون الأخير فيما يبدو . فالقمح ، وإن لم يزل يمثل للآن حقلا واحدا مستمرا موصولا على امتداد مصر ، هو المرشح التالي للتقطع والتمزق . وربما أتى دور الليرة بعده ... إلخ .

وهكذا قد لا تأتى سنة ٢٠٠٠ مثلا إلا وقد تحولت منطقة القاهرة الكبرى ، بفرض استمرار الاتجاهات الراهنة ، إلى سلة عظمى من الخضروات والفواكه تتوسط الوجهين بقدر ما تحيلهما إلى حقلين منفصلين . فان حدث هذا فستكون العاصمة وزراعتها المتروبوليتانية هي أول وأكبر عامل تآكل في تجانس الزراعة المصرية ، لا على أطرافها كما هو السائد حاليا ولكن في صميم قلبها ، قلب البلد .

تركيب الزراعة المصرية

على ضوء هذه الضوابط الإيكولوجية ، نستطيع الآن أن نمضي قدما إلى دراسة تشرحية أو تحليلية لهيكل الزراعة المصرية لنرى مدى نصيبها من التجانس أو التباين الإقليمي ومدى نصيب فرضية التجانس المطروحة هذه من الصحة أو غير ذلك . وكمدخل تمهيدى ، يلزمنا أن نتعرف على هرم محاصيلنا ككثافات أحجام أو مساحات ، تؤدي بنا إلى قلب الموضوع وهو مدى نصيب تلك المحاصيل من الانتشار الجغرافى أو التركيز الإقليمي ، ثم لا يبقى سوى أن نضع هذه الظاهرة برمتها موضع القياس الاحصائى بالأرقام والمنحنيات .

وعلى ذكر الأرقام ، فلسوف نعتد هنا في هذا الفصل جميعا على إحصائيات سنة ١٩٧٥ باعتبارها آخر الأرقام المنشورة المتاحة (١) ، بالإضافة إلى التقديرات الأولية المعلنة لسنة ١٩٧٩ ، مع الإشارة إلى إحصائيات سنّي ١٩٥٤ ، ١٩٥٧ للمقارنة التاريخية (٢) . وهنا لابد من تنبيه هام إلى حساب المساحة المحصولية في مصر الذي اعتمدنا عليه خلال الدراسة كلها . فالرقم الذي تعطيه نشرة « الاقتصاد الزراعي » لهذه المساحة لسنة ١٩٧٥ هو ١١,١٦٣,٠٠٠ فدان (٣) . غير أن مجموع مساحات المحاصيل المختلفة للمحافظات المختلفة من واقع الأرقام التفصيلية التي أوردتها النشرة نفسها يبلغ في السنة نفسها ١١,٤٧٨,٢٩٨ أفدنة . ولعل الفارق يرجع إلى أن الرقم الأول لا يضم بعض المحاصيل المستدّمة في الأرض لأكثر من حول أو بعض محاصيل التجميع ... إلخ . ومن جانبنا هنا فلقد اعتمدنا في استخراجنا للنسب المئوية لجميع محاصيلنا سواء في المحافظات أو في القطر على الرقم المفصل ١١,٤٧٨,٢٩٨ أفدنة .

هرم المحاصيل

ينقسم مركبنا الزراعي التقليدي ابتداء إلى مجموعتين أساسيتين إحصائيا: المحاصيل الكبيرة والصغيرة ، أو الأولية والثانوية ، أو الرئيسية والتكميلية . ومن الممكن أيضاً أن نضيف فئة أو طبقة وسطى من المحاصيل المتوسطة ، وربما كذلك بعدها طبقة صغرى من المحاصيل القزمية . فالمحاصيل الرئيسية الكبيرة تمثل المركب القاعدي أو قاعدة الأساس في المركب المحصولي ، أو إن شئت قاعدة الهرم المحصولي العريضة - فهرم هو إلى حد بعيد كما سرى . أما المحاصيل الصغيرة فهي التي تكمل بقية جسم الهرم .

فأولاً، تشمل المحاصيل الكبيرة أو محاصيل الدرجة الأولى أربعة محاصيل تقليدياً - « الأربعة الكبار » - هي على الترتيب التنازلي بحسب المساحة المحصولية الرسم فالذرة فالقمح فالقطن ، لحق بها في العقود الأخيرة الأرز فأصبحت بحق أو إلى حد « الخمسة الكبار » . وكما يتضح من الجدول التالي فإنها - بالتعريف - محاصيل مليونية على الأقل ، وقد يتجاوز بعضها المليون فدان بل ويناهز الثلاثة ملايين ، كما لا تقل نسبتها المئوية كل عن ١٠ ٪ من المساحة المحصولية القومية كحد أدنى وقد تصل إلى ٢٦ ٪ كحد أعلى . وفي مجموعها فإن الأربعة الكبار لا تقل أبداً عن

(١) الاقتصاد الزراعي ، نشرة سنوية يصدرها معهد بحوث الاقتصاد الزراعي والاحصاء ، وزارة الزراعة ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، جزأان .

(٢) النشرة الشهرية للاقتصاد الزراعي والاحصاء والتشريع ، وزارة الزراعة ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٨ .

(٣) الاقتصاد الزراعي ، ١٩٧٨ ، ج ١ ، ص ٨١ .

٧٠ ٪ من المساحة المحصولية القومية ، بينما ترتفع الخمسة الكبار إلى نحو ٨٠ ٪ .
إن المحاصيل الكبرى أو الكبيرة تحتكر وحدها أربعة أخماس مساحة المحاصيل الزراعية
في مصر .

المحصول	بالفدان	٪
البرسيم	٢٩٩٤٧٣٧	٢٦,١
الذرة	٢٣١٨٩٠٨	٢٠,٢
القمح	١٣٩٣٩٥٠	١٢,١
القطن	١٣٤٥٩٩٠	١١,٧
الأرز	١٠٤٧٤٧١	٩,١
المجموع	٧٩٧٧١٠٨	٧٩,٢

ثانياً ، المحاصيل المتوسطة أو محاصيل الدرجة الثانية هي تلك التي تتراوح مساحتها
بين نصف وربع المليون ، أى بين ٥,٥ ٪ ، ٢ ٪ تقريباً . وعددها خمس هي
بالترتيب التنازلى الخضروات فالقواكه فالقنول فالقصب فالدريس . ويبلغ مجموعها
معا + ١,٥ مليون فدان ، أى نحو سبع المساحة المحصولية وزيادة ، أو أكثر من القمح
بقدر محسوس .

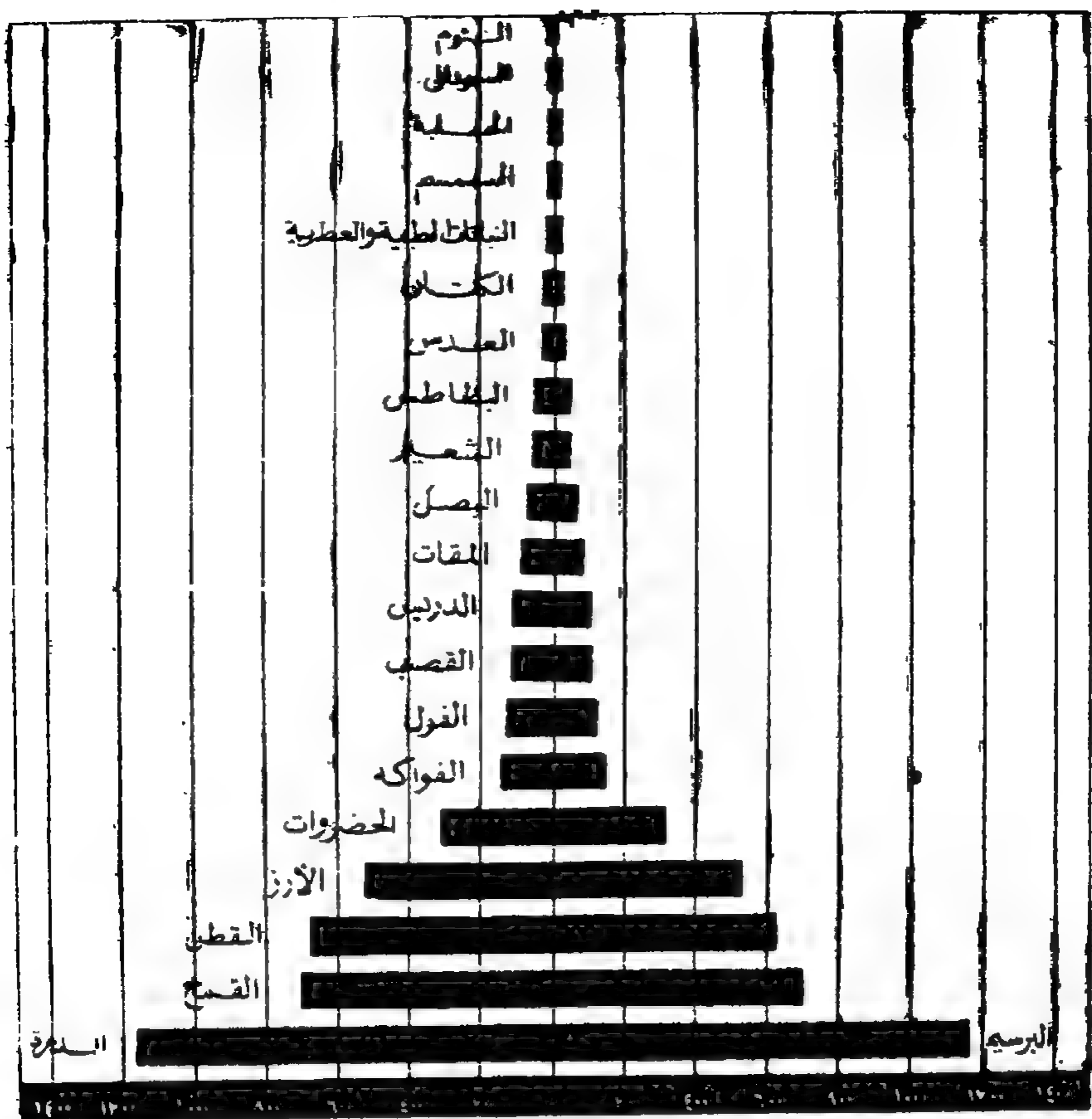
المحصول	بالفدان	٪
الخضروات	٦١٩٧٤٦	٥,٤
القواكه	٢٨٥٢٧١	٢,٥
القنول	٢٤٥٥٧٤	٢,١
القصب	٢١٨٠٢٤	٢,٠
الدريس	٢١٥٥٥٢	١,٩
المجموع	١٥٨٤١٦٧	١٣,٩

ثالثاً ، المحاصيل الصغيرة أو محاصيل الدرجة الثالثة يقل كل منها غالباً عن المائة ألف
فدان أى نحو ١ ٪ من المساحة المحصولية ، وبعضها ضئيل للغاية فعلاً . عددها
وحدها يناهز جملة مجموعتي المحاصيل الكبيرة والمتوسطة ، أى نحو العشرة إلى الدسنة ،
ولكنها تجمع فيما بينها نحو ثلاثة أرباع المليون فدان ، أو نحو ٧ ٪ فقط من المساحة
المحصولية القومية . فكأنها بهذا لا تزيد كثيراً جداً عن الخضروات على حدة ، وهي
كبرى المحاصيل المتوسطة .

المحصول	بالفدان	%
المقات	١٦٥٤١٨	١,٤
البصل	١٣٦٠٧٥	١,٢
الشعير	٩٩٥٧٦	٠,٩
البطاطس	٩٨٤٢٨	٠,٩
العدس	٥٨٣٦٧	٠,٥
الكتان	٥٤٤٦٤	٠,٥
النباتات الطبية والعطرية	٤١٠٣٥	٠,٤
السهم	٣٢٦٥٠	٠,٣
الحلبة	٣١٩٥٤	٠,٣
السوداني	٣١٧٩٠	٠,٣
الثوم	٢٢٨١٨	٠,٢
المجموع	٧٧٢٥٧٥	٦,٩

رابعاً وأخيراً ، فلقد نلحق بالمحاصيل الصغيرة ، أو نميز عنها ، مجموعة قليلة من المحاصيل القزمية حقاً ، توشك أن تكون رمزية لا وزن لها تقريباً . ومجمل مساحتها لا يتجاوز ٢٠ ألف فدان إلا بالكاد .

المحصول	بالفدان
الترمس	٧٩١٢
الحمص	٥٩٢٢
الشعير ذو الصفيين (النبوي)	٤٩٥٩
الحبة السوداء	١٢٢٤
الحناء	٤٥٨
المجموع	٢٠٤٧٥



شكل ٢ - هرم المحاصيل (بآلاف الأقدنة سنة ١٩٧٥) .

المحاصيل بين الانتشار والتركز

من تفاعل الضوابط الإيكولوجية والمركب الزراعي يخرج توزيع المحاصيل الجغرافي . ولا يخرج هذا التوزيع بدوره عن نمطين أساسيين جغرافيا : الانتشار والتركز . فبعض المحاصيل عامة أو عالمية التوزيع في كل أنحاء الوادي ، والبعض الآخر يقتصر على رقعة أو بقعة محدودة أو محددة ، أي أنها إقليمية التوزيع أو محلية . فالأولى « محاصيل عميمة » ، والثانية « محاصيل خصيصة » . وبقدر التوازن بين هذه المحاصيل العميمة والخصيصة ، أي بقدر التوازن بين قوى الانتشار والتركز أو التداخل والاستقطاب ، يتحدد مدى التجانس أو التباين الزراعي على أرض مصر عموما .

والنقطة الهامة الآن لكي نحسن فهم وجه مصر الزراعي هي أنه لا المركب

المحصول ولا الضوابط الإيكولوجية بالتى تمنع الانتشار . فالمركب المحصولى إن لم يفرض الانتشار فرضاً فى الأعم الأغلب ، فإن البيئة لا تمنعه بل تسمح به إلى أقصى حد ، بينما إذا حدث بالمقابل أن حتمت البيئة الطبيعية التركيز فلن تجد ذلك إلا فى حالات القلة المحدودة من المحاصيل . ذلك مفتاح الموقف برمته ، وبدونه لن نفهم جوهره .

ثمة قدر متيقن ، نستطيع من ثم أن نقول ، من « السبولة المحصولية crop mobility » — على غرار « السبولة الصناعية industrial mobility » — كامن فى هيكل الزراعة المصرية ، بمعنى أنه لا البيئة الطبيعية (خاصة الأرض والمناخ والرى) ولا المركب المحصولى (من حيث أنواع محاصيله) بالتى تفرض حدوداً أو مواضع صارمة قاسية على انتشار المحاصيل وتوزيعها . يؤكد هذا ، ويلخصه أيضاً ، توالى المتغيرات على الثوابت من سنة إلى أخرى ومن مرحلة إلى مرحلة فى هيكل المركب وفى خريطة المحاصيل على السواء .

ومن الناحية التوزيعية ، فبدهى أن المحاصيل الرئيسية الكبرى لا مفر حتماً من أن تكون عميمة التوزيع فى معظم أجزاء مصر ، ولا يمكن بحال أن تقتصر على جزء منها فحسب ، كما لا مفر من أن تتداخل جميعاً مكانياً إلى أبعد حد وعلى كل المستويات حتى الحقل الواحد . يصدق هذا إلى أقصى حد على الأربعة الكبار ، ولا يستثنى منه سوى الأرز لطبيعته الاستصلاحية الخاصة . ولهذا تزرع تلك المحاصيل ، وإن بكثافات متفاوتة ، فى معظم محافظات مصر فيما عدا بضع حالات هنا وهناك لأسباب محلية مفهومة .

ولئن كان من شأن هذا الانتشار العالمى العميم أن يضعف أحياناً أو نوعاً من العلاقة الإيكولوجية بين المحاصيل والبيئة ، بالإضافة أيضاً إلى انخفاض متوسط المحصول كما وكيفاً فى مناطق الحدية ، فإن مما يساعد على هذا الانتشار ويعوض عن سلبياته عادة تعدد وتنوع أصناف تلك المحاصيل وسلالاتها أو حتى أنواعها بما يلائم الظروف الطبيعية لكل منطقة من مناطق الوادى المختلفة .

فاذا حللنا بقليل من التفصيل ، فإن القطن محصول تقدى ثمين على أية حال ، كان كل فلاح يرغب تقليدياً حتى السنوات الأخيرة ، بل وحتى فى السنوات الأخيرة ، فى أن يزرع به جزءاً من أرضه مهما كانت طبيعة أو مساحة أو ظروف هذه الأرض . ولهذا لا يختفى القطن أو لا يظهر إلا رمزاً سوى فى قلة معدودة من المحافظات الهامشية

أو الحدية كالاسكندرية والإسماعيلية والسويس وأسوان . ولاشك أن أنواع القطن وسلالاته المتعددة والمتجددة أبدا تساعد على هذا الانتشار وتفسره في آن واحد .

كذلك القمح بأنواعه المتعددة من بلدى إلى هندى إلى هجين إلى مكسيكى ... إلخ بعد أوسع انتشارا ، فلا تخلو منه محافظة على الاطلاق مهما تضاءل في بعضها كالسويس . والسبب بالطبع أنه أساس الخبز ، على الأقل لسكان المدن . والذرة ، أساس خبز الفلاح تقليديا ، أوسع وأوسع انتشارا ، فلا تخلو منه أى محافظة قط وبمساحات أكبر من رمزية حتى في حده الأدنى . وهو في كل الحالات يتكيف ويتلاءم مع ظروف البيئة المختلفة بفضل أنواعه المختلفة من شامية ورفيعة ومن صيفية ونبيلية . وأخيرا وفوق الكل يأتي البرسيم كقمة الانتشار حيث يزرع في كل المحافظات بلا استثناء وبلا استخفاف . ذلك أنه ضرورة حتمية وحيوية من ضرورات الدورة الزراعية كمجدد للخصوبة فضلا عن كونه غذاء الحيوان الأساسى .

إذا انتقلنا الآن إلى المحاصيل المتوسطة والصغيرة ، فلقد يبدو منطقيا أنها محاصيل خصيصة أساسا ، تقتصر على أجزاء ومناطق فقط من مصر الزراعية . وإنها لذلك بالفعل إلى حد بعيد . ومع ذلك فإن المثير أن كثيرا منها يبدى انتشارا أوسع مما تظن أو تتوقع ، أو هو على الأقل كان كذلك في الماضي بشهادة هجرة المحاصيل أو سيولتها . فإذا كان الأرز محصولا رئيسيا كبيرا ولكن إقامته محددة جغرافيا في شمال الدلتا والفيوم كمحصول برارى استصلاحى ، فانه يزرع مع ذلك في أغلب المحافظات خارجهما ، بل وربما بغلة فدان أكبر أحيانا .

بالمثل ، بل أكثر ، تفعل الخضروات والفواكه . فهي تزرع في جميع المحافظات بلا استثناء وبمساحات تذكر . ليس فقط لأنها محصول تقدى ثمن جدا ومجز للغاية ، ولكن أيضاً وببساطة لأن كل منطقة ومدينة يجب أن تحمل على أكتافها أو خلف ظهرها حديقة خضارها وبستان فاكهتها ، كما أن تعدد الأصناف والأنواع الحافل يسمح دائماً وفي كل مكان ولا يمنع . حتى البصل والقصب فائقا التركيز تقليديا ، ما من محافظة تقريبا إلا وتزرعهما ولو بمساحة ضئيلة للاستهلاك المحلى أو اليومى .

الأكثر مدعاة إلى الالتفات القول والشعير ، فهما على وضعهما الخاص يتوزعان في جميع المحافظات بلا استثناء ، وإن بصورة متواضعة أحيانا . الأغرب من ذلك أن عدد المحافظات التى تزرع فيها تلك المحاصيل من أمثال السمسم والسودانى والكتان ، وإلى حد أقل الحلبة والرمس والحمص والعدس والثوم والنباتات الطبية والعطرية ، هو عادة أكبر من عدد المحافظات التى تختفى منها زراعتها . والواقع أنها

هى وحدها المحاصيل بالغلة الضآلة والخصوصية أمثال الشعير ذى الصنفين والحبة السوداء والحناء التى تقتصر زراعتها بصرامة على قلة أو آحاد معدودة من المحافظات أو المناطق.

ليست كل المحاصيل الكبيرة إذن عميمة بصرامة ، ولا الصغيرة هى خصيصة دائماً ، وإن كانت أغلبية هذه وتلك كذلك . معنى هذا أن معظم محاصيلنا على الجملة أدنى أن تكون عميمة التوزيع منها خصيسته . وعلى أية حال فإن صورة اللاندسكيب الزراعى المصرى تبدو لا مفر فى النتيجة كفسيفساء الموزايكو أو كرقع اللحاف المنقوش patch-quilt ، إذ تتألف من أرضية أو خلفية عامة مشتركة طاغية وصلبة من المحاصيل الأساسية الكبرى ، ينتثر أو ينتشر عليها هنا وهناك رشاش متفاوت أو رذاذ متطاير من المحاصيل الصغيرة ، وقليل ما يجنب داخلها أو يتأطر على أجنابها محصول خاص .

ومعنى هذا على الفور أن الصورة العامة أقرب إلى التجانس منها إلى التنافر ، وأن التباين يتراجع إلى المرتبة الثانية ، مثلما يتراجع غالباً إلى الأطراف والهوامش فى أقصى الشمال والجنوب أو إلى حد أقل فى أقصى الشرق والغرب . أما فى القلب فلعل عامل التباين الرئيسى هو منطقة القاهرة الكبرى بزراعات المدن المركزة والتميزة فيها . إن التجانس ، مرة أخرى ، هو نغمة الأساس فى الزراعة المصرية ، مثلما هو من قبل فى الأرض والسماء المصرية .

ليس هذا فحسب . وإنما يبدو أن خريطة مصر الزراعية ، كخريطتها السكانية ، تتجه ببطء وبالتدرج نحو المزيد من التجانس النسبى . فكما فى الخريطة السكانية ، يلوح لنا أن ضغط السكان المتصاعد من أجل الغذاء قد بدأ يخفى أو يخفت ويبهت الفروق الإقليمية والمحلية فى خريطتنا الزراعية . فزائد السكان الشديد يدفع بالمركب المحصولى فى كل مكان نحو المزيد من المحاصيل الغذائية ، خاصة على حساب القطن الذى بدأ يتناقص مساحة ونسبة حتى فى أحسن مناطقه . هذا فضلاً عن إدخال محاصيل جديدة باستمرار كالصويا والبنجر والكتان . ذلك فى حين يبدو أن المحاصيل الصغيرة التجارية والصناعية ، التى هى أصلاً محدودة المساحة ومحلية جغرافياً ، لا تكاد تتأثر مثلما هى لا تكاد تؤثر . أى أن زراعتنا تتحول بازدياد وأكثر من أى وقت مضى من زراعة المحصول الواحد monoculture إلى تعدد المحاصيل المتنوعة polyculture.

وفى المحصلة العامة أصبح نمط المحاصيل أو المركب المحصولى يتجه باطراد نحو المزيد من التقارب والتشابه فى عناصره ونسبه بمعظم المحافظات ، إلا أن تكون من

مساحات المحاصيل المختلفة

المحافظة	القطن	القمح	الشعير	الأرز	النرة ش ص	النرة ش ن
الإسكندرية	١٨٧	٦٣٢٨	٦٠٩٢	٣٠٨٢	٧٥١٧	٣١١٦
البحيرة	١٧١٩١٧	١١٩٣٦٢	٣٧٣٠٠	١٨٣٦٤٦	١٦٨٦٩٩	٢٦٥٥٠
الغربية	١٣١٥٦٧	١٠٢٨٦٧	١١٤٩	٩٢١٩٩	١١٢٠٩٨	٢٥١٧٦
كفر الشيخ	١١٨٢٠٣	١٠١٦٦٦	٤٦٨١	٢٣٧٥٧٤	٧٤٩٥٤	٤٥٨٥
الدقهلية	٢٠٣٢١٩	١٤٧٠٣٦	٥١١٢	٢٨١٦٧٦	٧٦٢١٧	٢٦٢١٩
دمياط	١٨٣٩٤	١٣١٥٣	٩٤٣	٤٨٥٣٦	٦٩٥٣	٤٤٨٢
الشرقية	١٣٧٧٧٠	١٦٢٧٢٣	١٣٩٢٦	١٧٤٩٥٣	٢٠٦٦٥٨	٣٣٩٣٣
الإسماعيلية	٥٧٥	٩٢٨٢	٥٦٧٥	٣٤٤٥	١٢٤٤٠	٩٩٤٨
السويس	—	١١٥٧	١٢٧	١٩٢	١٢٧٨	١٠٤٥
المنوفية	٦٩٢٨٠	٨٣٧٦١	٩٠٦	٧٠٨	١٩٠٨١٣	٢٠٥٣
القليوبية	٢٩٨١٦	٣٩٣٩٩	١٤٥٢	٤٨٠٧	٩٠١٣٧	—
الجيزة	٢٤٦١	٢٥١٠٤	١٣١٤	٤٠٠	٦٧٢١٧	٣٠٦٨٧
بنى سويف	٧٤٠٧٣	٥٥١٨٩	٢٣٣١	٩٨	٧٨٢٨٢	٥٨٨٦٧
الفيوم	٦٦١٢٠	٧٦٨٨٨	٥٣٥١	١٥٧٦٧	٢٥١٩٣	٧٦٣٩٨
المنيا	١٤٠٥٦٦	٩٥٦١٧	٢٢١٤	٣٦٠	١٧١١٣٤	٣٠١٠١
أسيوط	٩٨١٢٦	٨٣٧٧٦	١٣٢٥	—	٤٣٨٦٤	٩٣٦٧
سوهاج	٧٧٣٠٩	١١٩٤٦٨	٤٥٠٩	—	٤٣٥٦١	٣٩٩٢
قنا	٦٣٩٧	١١٧٠٠٩	٣٢٦٧	٢٨	٤٤١٢٩	٤٩٢٨١
أسيوان	١٠	٣٤١٦٥	١٩٠٢	—	٤٦٠٩	٨١٩٤
مصر	١٣٤٥٩٩٠	١٣٩٣٩٥٠	٩٩٥٧٦	١٠٤٧٤٧١	١٤٢٥٧٥٣	٤٠٣٩٩٤

(١) ش ص = شامية صيفية ، ش ن = شامية نيلية ، ر ص = ريفية صيفية ،
ر ن = ريفية نيلية .

بالقدان سنة ١٩٧٥

السوداني	العدس	البصل	الفول	الذرة جملة	الذرة رن (١)	الذرة رص
—	—	—	٤٠٩٨	١٠٦٣٣	—	—
٢٣٥٣	١٢	٥١١٩	٢٢٥٩٠	١٩٥٢٤٩	—	—
٢١	٥٢	١٢١٩٤	٧٦٦٦	١٣٧٢٧٤	—	—
—	٢٧٩	١٠٧٣	١٢٢٣٨	٧٩٥٣٩	—	—
١	١٩	٢٠٨٨٥	٢١١٣	١٠٢٤٣٦	—	—
١	—	٩٠٠	٤٨٢	١١٤٣٥	—	—
٦٦٠٦	٦	٢٧٥٤٨	٢٤٨٣٩	٢٤٠٥٩١	—	—
١٢٠٨٥	—	—	٣٣٢	٢٢٣٨٨	—	—
١٤٠	—	٦٦	٢٨٤	٢٣٢٣	—	—
١٥٩	٢٨	٢٢٢٦٤	٢٨٥٩	١٩٢٨٦٦	—	—
٤٣٥	—	٧٢٧٧	٩٤٢	٩٠١٣٧	—	—
٤٥٤٣	—	٥٣٩٦	٢٠١٨	١١١٣٩١	٢٧٠١	١٠٧٨٦
—	—	٦٦٢٢	٢٩٧٤٢	٥٩٥٩٩	٤٤٤٣	١٨٠٠٧
٦٦٣	—	١٥٠٦	١٦٤٨٣	١٦١٧٩٩	١١٥٩١	٤٨٦١٧
٥٥٢	٥٧٠	٥٥٠٢	٦٦٣٩٢	٢١١٥٦٢	١٢٥٠	٩٠٧٧
٥٨٣	٣١٣٥٨	٥٥٤٠	٢٦٧٦٩	١٨٧٠٥٨	—	١٣٣٨٢٧
١٢٨٠	٣٧٢	١٢٥٦٢	١٤٨٣٧	١٩٥٥٤٢	—	١٤٦٩٨٩
١٧٢٠	٢٥٦٠٩	١٠٤٥	٨٩٠٤	١٦٥٠٩٤	—	٧١٦٨٤
٦٤٨	٦٢	٥٦٦	١٩٨٦	٤٢٥٧٢	٤٢٠	٢٩٧٦٩
٣١٧٩٠	٥٨٣٦٧	١٣٦٠٧٥	٢٤٥٥٧٤	٢٣١٨٩٠٨	٢٠٤٠٥	٤٦٨٧٥٦

المحافظة	الكتان	الخمص	الترمس	السهم	الحلبة	القصب
الإسكندرية	١٢٧٨	—	—	—	—	٣٥٧
البحيرة	٨٩٥٠	١٤٦١	—	٦٨	١٧٦	٢٢٣١
الغربية	٦٧٩٥	—	—	—	—	١٠٥٤
كفر الشيخ	١٨١٠٩	—	—	—	٢٠	١٥٦١
الدقهلية	٧٥٢٥	—	—	—	—	١٥٤٦
دمياط	١٤٧٨	—	٤	—	—	٧٠٤
الشرقية	٤١٥٤	٩٦٦	٣٤٣٢	١٧٥	١١١١	٨١٥
الإسماعيلية	—	١٢٥	١١٣٤	٣٠٤٦	٥٦	٣٢
السويس	—	—	—	٢٠٧	—	٣٠
المنوفية	١٥٧٠	—	٣١	—	٢٩	١٧٠٤
القليوبية	١٨٥٩	—	—	—	١٠	١٣٩٢
الجيزة	٦٤١	٦	٨٣٨	٣١٥	٦٦٩	٣٠٤١
بنى سويف	—	—	٤٥٠	١٢٦	٢٩٥١	١٢٨٥
الفيوم	١٩٦٣	—	٣٥٤	٧١٢	٦٢٣٣	٤٠٩
المنيا	—	١١٢	٢٠٨	٤٦٢	٨٥٥٣	٢٨٤٠٢
أسيوط	١٤٢	٢٠٦٩	١٢٨	٧٩١	١٣٢٥	٢٠٩١
سوهاج	—	٦٦١	٣٩٥	٦٠٤	٢٩٨٠	٢٤٣٤
قنا	—	٤٦١	٣٥٨	٢٣٩٧٦	٧٢٧٦	١١٦٥٧٠
أسوان	—	٦١	٥٨٠	٢١٦٨	٥٦٥	٥٢٣٦٦
مصر	٥٤٤٦٤	٥٩٢٢	٧٩١٢	٣٢٦٥٠	٣١٩٥٤	٢١٨٠٢٤

البرسيم	الدريس	الثوم	الحناء	الطبية والعطرية	البطاطس	الخضروات
٢٥٥٥٠	١١٤	—	—	—	٢٥٨٠	٢٢٣٢٩
٤١٣٧٤٦	١٩٨٨٩	١١٠٦	—	٧٦٨	٢٩٠٥٠	١٠٧٩٣٨
٢٦٢٠٦٦	١١٣٢٤	١٥٥٨	—	١٧٣	١٢٧١١	٢٨٣٠٨
٢٩٥٠٩٠	٦٠٢٩١	٥٠٥	—	—	٣٣٨	٢٤٦٩٢
٤٠٦٥٨٩	٧٦٥٤٣	٦٠٢	—	١٧١	٥٤٩٧	٣٧٢٢٠
٧٣٠٦٩	٣٧٥١٠	٣	—	٢	١٠٨٤	١٠٩٩٧
٣٧٥٤١٤	٩٤٦٨	١٠٤١	٣٧	٢٤٧	٥٥٩	٧٨٩٣٥
١٩٠٠٩	٢٩٥	—	—	—	١١	٧٨٧٥
١٣٨٦	—	—	—	—	٣	٢١٤٦
٢٠٧٩٦٠	—	٣٢٧	—	٦٠٧	١٩٤٦٢	٣٠١٢٠
٩٠٤٢٢	٢٥	٢٠٥٩	—	٣٧١	٢٤٥٦	٥٦٩٥٤
٧٩٥٣٤	٢٥	١٧١	—	٢٠٨	١٧٠٩٣	٨٢٩٧٣
١٤١٧٥٢	—	٤٤٤٧	—	١٤٥٥	١٠٤٣	١٨٨٦٣
١٦٤٩٢٣	٥٢	١٧٠	—	٢٤١٧	٣٩	٣٧٠٧٨
١٦٦٧١٢	١٦	١٠٢٨٤	—	٨٨٤٠	٥٨٠٠	١٧٢٦٧
١٠٧٠١٤	—	١٥٦	—	٢٥٣٧٠	٩٣	١٤٥٢٩
١٢١٧٦٢	—	١٤٦	—	٥٥	٥٩٨	١٠٩٨٠
٣٤٩٤٤	—	١٩٢	—	٣٢٥	١١	١٧٥٩٨
٨١٩٥	—	٥١	٤٢١	٢٦	—	٤٩٤٤
٢٩٩٤٧٣٧	٢١٥٥٥٢	٢٢٨١٨	٤٥٨	٤١٠٣٥	٩٨٤٢٨	٦١٩٧٤٦

المحافظة	المقات	الفواكه	المساحة المحصولية
الإسكندرية	٥٧١٥	١٦٧٣١	١٠٥٥١٨
البحيرة	٥٠٩٢٠	٥٠٣٣٦	١٤٢٤١٨٧
الغربية	٤٠٥٤	١٧٠٤٢	٨٣٠٣٧٤
كفر الشيخ	٨٦٦٨	٤٠٧٧	٩٦٨٦٣٤
الدقهلية	٧٣١٢	١١٨٦٩	١٣١٧٤٢٤
دمياط	٩٨١	٣٤٧٣	٢٣٥٠٨٨
الشرقية	١١٢١٧	٣٣٠٩٤	١٣٠٩٧٧٣
الإسماعيلية	٨٨٥٦	٦٧٦٨	١٠٠٩٨٩
السويس	٢٧٩	٣٦١	٨٧٠١
المنوفية	٦٢٣٤	٢٥٧٩٩	٦٦٦٦٧٤
القليوبية	٣٢٥٢	٣٧٢٩٨	٣٧٠٤٠٥
الجيزة	١٤٤٣٥	١٧٥٨٤	٣٧٠٢١٣
بنى سويف	١٠٦٠٠	٥٧٧١	٥١٦٣٩٧
الفيوم	٩٠٣٣	١٥٩٤١	٥٨٣٩٥٦
المنيا	١٤٤٣٣	١٤٠١٠	٧٩٨٤٦٢
أسيوط	٢٣٠١	١٣٧٩٢	٦٠٤٦٨٣
سوهاج	٢٣١٣	٥٤٧٣	٥٧٣٣٩٠
قنا	٣٩٩٥	٤٦٢٣	٥٣٩٦٧٣
أسوان	٨٢٠	١٢٢٩	١٥٣٧٥٧
مصر	١٦٥٤١٨	٢٨٥٢٧١	١١٤٧٨٢٩٨

الحالات الخاصة جدا كحواف الصحراء ومناطق المدن أو من المحاصيل الخاصة جدا كالأرز والقصب . إن التخصص الإقليمي يقل نسبيا ، بينما يزيد التجانس الجغرافي نوعا . بصيغة أخرى فإن فعل كثافة السكان الغامرة المتضاغطة أنها دفعت أو تدفع معظم المناطق نحو قالب منمط نسبيا stereotype من الزراعات المتشابهة وتقصرها نوعا ما في « قفص حديدى » غير حساس بالضوابط البيئية أو كاشف لها نسبيا .

وبصيغة أخيرة ، فكما غمرت كثافة السكان الفائقة التضاعط فروق البيئة الجغرافية والأرض حتى طمسها في كتلة سكانية سميكة صفيقة شبه متجانسة بقدر ما هي غير شفاقة تماما لضوابط الأرض والتربة ، فكذلك هي قد دفعت بالخريطة الزراعية نحو المزيد من التنبيط والتجانس المفروض الذى قد لا يكون بالضرورة صحيحا أو مرغوبا فيه إيكولوجيا وزراعيًا ولكنه أمر واقع ليس له دافع جغرافياً .

مقياس التجانس

أمكن ، بعد ، أن نقيس درجة هذا التجانس ومداه إحصائيا ، وكيف ؟ ثمة طريقتان أو طريقتان : المقارنة المحلية والمقارنة القومية ، أى أن نقارن الفروق والاختلافات القائمة في كثافة زراعة أى محصول إما بنسبة مساحته في كل محافظة إلى جملة مساحة المركب المحصولى داخل تلك المحافظة نفسها ، وإما بنسبة مساحته في كل محافظة إلى جملة مساحته هو في مصر عموما . والأول « مقياس التكاثر » ، والثانى « مقياس التركيز » ، والاثنان معا يصنعان « مقياس التجانس » المطلوب .

وللاختصار والتيسير ، نستطيع هنا ودائما أن نشير إلى مساحة المحافظة المحصولية - أى محافظة - بالرمز (م ح ل) ، وإلى مساحة المحصول القومية - أى محصول - بالرمز (م ل ق) . وكخامة أساسية للدراسة ومفتاح عام للبحث ، يقدم الجدولان السابقان لوحة شاملة لتركيب وتوزيع الزراعة المصرية سنة ١٩٧٥ . فالجدول الأول يعطى الأرقام الحقيقية لمساحات المحاصيل المختلفة بالفدان . والجدول الثانى يعطى نفس الأرقام محولة إلى نسب مئوية ، أى النسب المئوية لكل محصول بكل محافظة من جملة المساحة المحصولية في تلك المحافظة (م ح ل) . وهذا الجدول الأخير بصفة خاصة سيكون مرجعا دائما في بقية هذا الفصل حيث يتركز عليه كلية وبالضرورة .

مقياس التكاثر

بعيدا عن تعقيدات « الانحراف المعيارى (σ) » « standard deviation »

النسب المئوية لمساحات المحاصيل المختلفة بكل محافظة

المحافظة	القطن	القمح	الشعير	الأرز	الذرة ش ص	الذرة ش ن
الإسكندرية	٠,٢	٦,٠	٥,٧	٢,٩	٧,١	٢,٩
البحيرة	١٢,١	٨,٤	٢,٦	١٢,٩	١١,٨	١,٩
الغربية	١٥,٨	١٢,٧	٠,١	١١,١	١٣,٥	٣,٠
كفر الشيخ	١٢,٢	١٠,٥	٠,٥	٢٤,٥	٦,٨	٠,٤
الدقهلية	١٥,١	١٠,٧	٠,٤	٢١,٠	٥,٧	١,٩
دمياط	٧,٩	٥,٦	٠,٤	٢٠,٦	٣,٠	١,٩
الشرقية	١٠,٥	١٢,٤	١,٦	١٣,٤	١٥,٨	٢,٦
الإسماعيلية	٠,٥	٩,٢	٥,٦	٣,٤	١٢,٣	٩,٨
السويس	—	١٣,٣	١,٤	٢,٢	١٤,٧	١٢,٠
المنوفية	١٠,٤	١٢,٢	٠,١	٠,١	٢٨,٦	٠,٣
القليوبية	٨,٠	١٠,٦	٠,٤	١,٣	٢٤,٣	—
الجيزة	٠,٦	٦,٨	٠,٣	٠,١	١٨,١	٨,٢
بنى سويف	١٤,٣	١٠,٧	٠,٤	صفر	١٥,١	١١,٣
الفيوم	١١,٣	١٣,١	٠,٩	٢,٧	٤,٣	١٣,١
المنيا	١٧,٦	١١,٩	٠,٢	صفر	٢١,٤	٣,٨
أسيوط	١٦,٢	١٣,٨	٠,٢	—	٧,٢	١,٥
سوهاج	١٣,٥	٢٠,٨	٠,٨	—	٧,٦	٠,٧
قنا	١,٢	٢١,٧	٠,٥	صفر	٨,١	٩,١
أسوان	صفر	٢٢,٢	١,٢	—	٣,٠	٥,٣
مصر	١١,٧	١٢,١	٠,٩	٩,١	١٢,٤	٣,٥

من جملة المساحة المحصولية لتلك المحافظة سنة ١٩٧٥ (م ح ل)

النرة ر ص	النرة ر ن	النرة جملة	القول	البصل	العدس	السوداني
—	—	١٠,٠	٣,٩	—	—	—
—	—	١٣,٧	١,٦	٠,٤	صفر	٠,٢
—	—	١٦,٥	٠,٩	١,٤	صفر	صفر
—	—	٧,٢	١,٢	٠,١	صفر	—
—	—	٧,٦	٠,١	١,٦	صفر	—
—	—	٤,٩	٠,٢	٠,٤	—	—
—	—	١٨,٤	١,٩	٢,١	صفر	٠,٥
—	—	٢٢,١	٠,٣	—	—	١١,٩
—	—	٢٦,٧	٣,٣	٠,١	—	١,٦
—	—	٢٨,٩	٠,٤	٣,٣	صفر	صفر
—	—	٢٤,٣	٠,٢	١,٩	—	٠,١
٢,٩	٠,٧	٢٩,٩	٠,٥	١,٤	—	١,٢
٣,٤	٠,٨	٣٠,٦	٥,٧	١,٣	—	—
٨,٣	١,٩	٢٧,٦	٢,٨	٠,٢	—	٠,١
١,١	٠,١	٢٦,٤	٨,٣	٠,٧	٠,١	٠,١
٢٢,١	—	٣٠,٨	٤,٤	٠,٩	٥,٢	٠,١
٢٥,٦	—	٣٣,٩	٢,٦	٢,٢	٠,١	٠,٢
١٣,٢	—	٣٠,٤	١,٦	٠,٢	٤,٧	٠,٣
١٩,٣	٠,٢	٢٧,٨	١,٣	٠,٣	صفر	٠,٤
٤,١	٠,٢	٢٠,٢	٢,١	١,٢	٠,٥	٠,٣

المحافظة	الكتان	الحمص	الترمس	السهم	الحلبة	القصب
الإسكندرية	١,٢	—	—	—	—	٠,٣
البحيرة	٠,٧	٠,١	—	صفر	صفر	٠,٢
الغربية	٠,٨	—	—	—	—	٠,١
كفر الشيخ	١,٩	—	—	—	صفر	٠,١
الدقهلية	٠,٦	—	—	—	—	٠,١
دمياط	٠,٦	—	—	—	—	٠,٣
الشرقية	٠,٣	٠,١	٠,٣	صفر	٠,١	صفر
الإسماعيلية	—	٠,١	١,١	٣,٠	صفر	صفر
السويس	—	—	—	٢,٤	—	٠,٣
المنوفية	٠,٢	—	صفر	—	—	٠,٢
القليوبية	٠,٥	—	—	—	صفر	٠,٤
الجيزة	٠,١	صفر	٠,٢	٠,١	٠,٢	٠,٨
بنى سويف	—	—	٠,١	صفر	٠,٦	٠,٢
الفيوم	٠,٣	—	صفر	٠,١	١,١	٠,١
المنيا	—	صفر	صفر	٠,١	١,٠	٣,٥
أسيوط	صفر	٠,٣	صفر	٠,١	٠,٢	٠,٣
سوهاج	—	٠,١	صفر	٠,١	٠,٥	٠,٤
قنا	—	٠,١	صفر	٤,٤	١,٣	٢١,٦
أسوان	—	صفر	٠,٤	١,٤	٠,٤	٣٤,٠
مصر	٠,٥	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٣	٢,٠

البطاطس	الخضروات	الطبية والعطرية	الحناء	الثوم	الدريس	البرسيم
٢,٤	٢١,٢	—	—	—	٠,١	٢٤,٢
٢,٠	٧,٦	صفر	—	٠,١	١,٤	٢٩,١
١,٥	٣,٤	صفر	—	٠,٢	١,٤	٣١,٥
صفر	٢,٥	—	—	صفر	٦,٢	٣١,٤
٠,٤	٢,٨	صفر	—	صفر	٥,٧	٣٠,٣
٠,٤	٨,١	صفر	—	صفر	١٥,٩	٣١,١
صفر	٦,٠	صفر	صفر	٠,١	٠,٧	٢٨,٧
صفر	٧,٨	—	—	—	٠,٢	١٨,٨
صفر	٢٤,٧	—	—	—	—	١٧,٧
٢,٩	٤,٤	٠,١	—	صفر	—	٣١,٢
٠,٧	١٥,٤	٠,١	—	٠,٥	صفر	٢٤,٤
٤,٦	٢٢,٤	٠,١	—	صفر	صفر	٢١,٥
٠,٢	٣,٦	٠,٣	—	٠,٨	—	٢٧,٤
صفر	٦,٣	٠,٤	—	صفر	صفر	٢٨,٢
٠,٧	٢,١	١,١	—	١,٣	صفر	٢٠,٩
صفر	٢,٤	٤,٢	—	صفر	—	١٧,٧
٠,١	١,٩	صفر	—	صفر	—	٢١,٢
صفر	٣,٣	٠,١	—	صفر	—	٦,٤
—	٣,٢	صفر	٠,٣	صفر	—	٥,٣
٠,٩	٥,٤	٠,٤	صفر	٠,٢	١,٩	٢٦,١

المحافظة	المقات	الفواكه
الإسكندرية	٥,٤	١٥,٨
البحيرة	٣,٦	٣,٥
الغربية	٠,٥	٢,٠
كفر الشيخ	٠,٩	٠,٤
الدقهلية	٠,٥	٠,٩
دمياط	٠,٤	١,٥
الشرقية	٠,٩	٢,٥
الإسماعيلية	٨,٧	٦,٧
السويس	٣,٢	٤,٢
المنوفية	٠,٩	٣,٩
القليوبية	٠,٩	١٠,١
الجيزة	٣,٩	٤,٧
بنى سويف	٢,١	١,١
الفيوم	١,٥	٢,٧
المنيا	١,٨	١,٧
أسيوط	٠,٤	٢,٣
سوهاج	٠,٤	٠,٩
قنا	٠,٧	٠,٨
أسوان	٠,٥	٠,٨
مصر	١,٤	٢,٥

ومشتقة الرياضية ، من الممكن أن نكتفى هنا بأن نحسب مجموع ابتعادات كثافة كل محصول عن متوسط كثافته العامة بمصر ، وذلك بأن نحدد النسب المئوية للمساحة المزروعة بكل محصول في كل محافظة من مجموع المساحة المحصولية لتلك المحافظة (م ح ل) ، ثم نحسب مجموع الفروق بالموجب أو بالسالب بين هذه النسب المئوية وبين النسبة المئوية العامة لذلك المحصول في مصر عموماً وننسبها مئوياً إلى هذه القيمة الأخيرة .

ومن البديهي أنه كلما انخفضت القيمة الناتجة كلما زادت درجة التجانس أو الوحدة في توزيع المحصول الجغرافي أى في كثافته ، وكلما ارتفعت القيمة كلما زادت درجة التنافر أو التباين . والجدول الآتى يقدم بالترتيب التنازلى - التصاعدي مقياس التجانس في كثافة محاصيلنا المختلفة ، وذلك كنسبة مئوية لمجموع ابتعادات النسب المئوية لكل محصول في المحافظات المختلفة عن متوسط نسبته القومية العامة . وإذا كان لابد هنا من تحفظ معين ، فهو أن جبر الكسور العشرية الحتمى يعطى نتائج غير دقيقة في حالة المحاصيل الصغيرة ذات القيم المنخفضة ، ولذا قد يحسن استبعادها من المقارنة مع المحاصيل الكبيرة التى لا تكاد تتأثر في دقة نتائجها .

مقياس تجانس الكثافة

(النسب المئوية لمجموع ابتعادات النسب المئوية
للمحصول الواحد في المحافظات المختلفة عن
نسبته المئوية في مصر) .

المحصول	المساحة بالفدان ١٩٧٥	%
الرسم	٢ ٩٩٤ ٧٣٧	٢٣,٤
القمح	١ ٣٩٣ ٩٥٠	٢٨,٦
الذرة جملة	٢ ٣١٨ ٩٠٨	٤٢,١
الذرة الشامية	١ ٨٢٩ ٧٤٧	٤٤,٠
القطن	١ ٣٤٥ ٩٩٠	٤٥,٢
البصل	١٣٦ ٠٧٥	٧٥,٠
الفول	٢٤٥ ٥٧٤	٧٦,٢
الكتان	٥٤ ٤٦٤	٨٠,٠
الأرز	١ ٠٤٧ ٤٧١	٩٠,٠

النسب المئوية لنصيب
من المساحة القومية لكل محصول

المحافظة	القطن	القمح	الشعير	الأرز	الذرة	الفول	البصل
الإسكندرية	صفر	٠,٥	٦,١	٠,٣	٠,٤	١,٧	—
البحيرة	١٢,٧	٨,٥	٣٧,٤	١٧,٥	٨,٤	٩,٢	٣,٧
الغربية	٩,٨	٧,٤	١,١	٨,٨	٥,٥	٣,١	٨,٩
كفر الشيخ	٨,٨	٧,٣	٤,٧	٢٢,٦	٣,٤	٥,٠	٠,٨
الدقهلية	١٥,١	١٠,٥	٥,١	٢٦,٩	٤,٤	٠,٨	١٥,٣
دمياط	١,٣	٠,٩	٠,٩	٤,٦	٠,٥	٠,٢	٠,٦
الشرقية	١٠,٢	١١,٦	١٤,٠	١٦,٧	١٠,٤	١٠,١	٢٠,٢
الإسماعيلية	صفر	٠,٦	٥,٧	٠,٣	١,٠	٠,١	—
السويس	—	٠,١	٠,١	صفر	٠,١	٠,١	صفر
المنوفية	٥,١	٦,٠	٠,٩	٠,١	٨,٣	١,٢	١٧,١
القليوبية	٢,٢	٢,٨	١,٥	٠,٤	٤,٠	٠,٤	٥,٣
الجيزة	٠,٢	١,٨	١,٣	صفر	٤,٨	٠,٨	٣,٩
بنى سويف	٥,٥	٤,٠	٢,٣	صفر	٦,٩	١٢,١	٤,٨
الفيوم	٤,٩	٥,٥	٥,٣	١,٥	٧,٠	٧,٠	١,١
المنيا	١٠,٥	٦,٨	٢,٢	صفر	٩,١	٢٧,٢	٤,٠
أسيوط	٧,٣	٦,٠	١,٣	—	٨,١	١٠,٩	٤,١
سوهاج	٥,٧	٨,٥	٤,٥	—	٨,٤	٦,٠	٩,٢
قنا	٠,٥	٨,٤	٣,٢	صفر	٧,١	٣,٦	٠,٧
أسوان	صفر	٢,٤	١,٩	—	١,٨	٠,٨	٠,٤

كل محافظة
سنة ١٩٧٥ (م ل ق)

العدس	السوداني	الكتان	الحمص	الترمس	السهم	الحلبة	القصب	البرسيم
—	—	٢,٣	—	—	—	—	٠,٢	٠,٨
صفر	٧,٤	١٦,٤	٢٤,٨	—	٠,٢	٠,٥	١,٠	١٣,٨
٠,١	صفر	١٢,٥	—	—	—	—	٠,٤	٨,٩
٠,٤	—	٣٣,٢	—	—	—	صفر	٠,٧	٩,٨
صفر	صفر	١٣,٨	—	—	—	—	٠,٧	١٣,٦
—	صفر	٢,٧	—	صفر	—	—	٠,٣	٢,٤
صفر	٢٠,٧	٧,٦	١٦,٤	٤٣,٥	٠,٥	٣,٥	٠,٤	١٢,٥
—	٣٨,٠	—	٢,١	١٤,٣	٩,٤	٠,٢	صفر	٠,٧
—	٠,٤	—	—	—	٠,٦	—	صفر	صفر
صفر	٠,٥	٢,٩	—	٠,٣	—	٠,١	٠,٨	٧,٠
—	١,٣	٣,٤	—	—	—	صفر	٠,٦	٣,٠
—	١٤,٣	١,٢	٠,١	١٠,٦	٠,٩	٢,١	١,٤	٢,٦
—	—	—	—	٥,٧	٠,٤	٩,٣	٠,٦	٤,٨
—	٢,١	٣,٦	—	٤,٥	٢,٢	١٩,٥	٠,٢	٥,٥
٠,٩	١,٧	—	١,٩	٢,٦	١,٤	٢٦,٨	١٣,٤	٥,٦
٥٣,٧	١,٨	٠,٢	٣٥,١	١,٦	٢,٤	٤,١	٠,٩	٣,٦
٠,٦	٤,٠	—	١١,٢	٥,٠	١,٨	٩,٣	١,١	٤,١
٤٣,٨	٥,٤	—	٧,٨	٤,٥	٧٣,٥	٢٢,٨	٥٣,٤	١,٢
٠,١	٢,٠	—	١,٠	٧,٣	٦,٧	١,٨	٢٣,١	٠,٣

المحافظة	الدريس	الثوم	الحناء	الطبية والعطرية	الحضروات	البطاطس	المقات	القواكه
الإسكندرية	٠,١	—	—	—	٣,٦	٢,٦	٣,٤	٥,٨
البحيرة	٩,٢	٤,٨	—	١,٩	١٧,٤	٢٩,٥	٣٠,٨	١٧,٦
الغربية	٥,٣	٧,٠	—	٠,٤	٤,٥	١٢,٩	٢,٤	٦,٠
كفر الشيخ	٢٧,٩	٢,٢	—	—	٤,٠	٠,٣	٥,٢	١,٤
الدقهلية	٣٥,٤	٢,٦	—	٠,٤	٦,٠	٥,٦	٤,٤	٤,١
دمياط	١٧,٤	صفر	—	صفر	٣,١	١,١	٠,٦	١,٥
الشرقية	٤,٤	٤,٥	٨,١	٠,٦	١٢,٧	٠,٦	٦,٧	١١,٦
الإسماعيلية	٠,١	—	—	—	١,٢	صفر	٥,٣	٢,٣
السويس	—	—	—	—	٠,٣	صفر	٠,٢	٠,١
المنوفية	—	١,٤	—	١,٥	٤,٨	١٩,٨	٣,٧	٩,٠
القليوبية	صفر	٩,٠	—	٠,٩	٩,٢	٢,٥	٢,٠	١٣,١
الجيزة	صفر	٠,٧	—	٠,٥	١٣,٤	١٧,٣	٨,٧	٦,١
بنى سويف	—	١٩,٥	—	٣,٥	٣,٠	١,٠	٦,٤	٢,٠
الفيوم	صفر	٠,٧	—	٥,٩	٦,٠	صفر	٥,٤	٥,٥
المنيا	صفر	٤٥,١	—	٢٠,٥	٢,٦	٥,٩	٨,٧	٥,٠
أسيوط	—	٠,٦	—	٦١,٩	٢,٣	٠,١	١,٤	٤,٨
سوهاج	—	٠,٦	—	٠,١	١,٧	٠,٦	١,٤	١,٩
قنا	—	٠,٨	—	٠,٨	٢,٨	صفر	٢,٤	١,٦
أسوان	—	٠,٢	٩١,٩	صفر	٠,٨	—	٠,٥	٠,٤

المحصول	المساحة بالفدان ١٩٧٥	
القواكه	٢٨٥ ٢٧١	٩٢,٠
الحمص	٥ ٩٢٢	١٠٠,٠
المقات	١٦٥ ٤١٨	١٠٥,٧
البطاطس	٩٨ ٤٢٨	١١١,٠
الشعير	٩٩ ٥٧٦	١١١,١
الخلبة	٣١ ٩٥٤	١١٣,٠
الخضروات	٦١٩ ٧٤٦	١١٤,٨
الثوم	٢٢ ٨١٨	١٣٠,٠
الدريس	٢١٥ ٥٥٢	١٣٤,٨
النباتات الطبية والعطرية	٤١ ٠٣٥	١٣٥,٠
العدس	٥٨ ٣٦٧	١٨٠,٠
القصب	٢١٨ ٠٢٤	٢١٦,٠
الترمس	٧ ٩١٢	٢٣٣,٠
السهم	٣٢ ٦٥٠	٢٤٣,٠
السوداني	٣١ ٩٧٠	٣٠٠,٠

فما عدا ذلك التحفظ ، فواضح مدى الاختلاف الشديد في درجة تجانس أو تباين كثافات المحاصيل المختلفة ، حتى ليصل إلى أكثر من عشرة الأمثال في أقصى حديه . واضح كذلك بشكل عام أن أكبر المحاصيل مساحة هي في الأعم الأغلب أقلها تبايناً أو أكثرها تجانساً في الكثافة التوزيعية ، وذلك نظراً لانتشارها على أكبر رقعة ممكنة من القطر . والعكس عموماً المحاصيل الضئيلة المساحة ، فهي أشدها تنافراً لتركزها في منطقة معينة أو أكثر .

فالبرسيم والقمح والذرة والقطن - الأربعة الكبار - هي أكثر محاصيلنا تجانساً في كثافة توزيعها ، كما أنها متقاربة للغاية في درجة هذا التجانس . النقيض المقابل هو خماسية العدس - القصب - الترمس - السهم - السوداني . وفيما بين القطبين تكاد درجة التجانس تتناسب طردياً وفي تدرج عريض مع أهمية المحصول مساحياً ، إلا من حالات الشذوذ أو التشوه الإحصائي .

مقياس التركيز

في كم محافظة من مجموع محافظات القطر يتركز كم في المائة من مجموع مساحة

محصول ما في كل القطر ، ومن كم محافظة يأتي كم في المائة من الانتاج القومى من هذا المحصول ؟ - أسئلة هامة ودالة ينبغي إثارتها والرد عليها لأنها تعبر عن جوهر التركيز الجغرافى مباشرة . فها هنا يبرز بشدة الفرق بين محصول ومحصول في درجة التركيز ، فرب محصول يأتي ٩٠ ٪ من مساحته أو إنتاجه من محافظة واحدة ، بينما أن محصولا آخر قد لا يجمع نصفه وبصعوبة من أقل من محافظات القطر جميعا . فالأول هو بوضوح قمة التركيز العنيف ، والثانى منتهى الانتشار والتكافؤ .

على هذا الأساس نحتاج أولا إلى تحديد وحصر النسب المئوية لنصيب كل محافظة من المساحة القومية العامة لكل محصول (م ل ق) . ثم من واقع هذا التحديد يتعين علينا أن نستخرج مجموع النسب المئوية لأهم وأكبر المحافظات مساحة في المحصول المعنى . وفى هذا الصدد يحسن أن تتبنى طريقة الحساب التراكمى cumulative فى المحافظات العشر الأولى ، بمعنى أن نضيف إلى نسبة المحافظة الأولى ترتيبا نسبة المحافظة الثانية ، ثم إليهما نسبة الثالثة ، وهكذا حتى العاشرة . وهذا ما يفعل الجدولان السابقان . فالأول يعطى لكل محافظة حصتها كنسبة مئوية من المساحة القومية لكل محصول . والثانى يقدم النسب المئوية التراكمية للمحافظات العشر الأولى فى كل محصول محسوبة من الجدول الأول .

فى هذا الجدول عنصران يتعين علينا أن نعتبرهما ، وهما عدد الحالات أى المحافظات فى كل نهر ، ثم الحد الأقصى لقيمة النسب المئوية فى كل نهر . والعلاقة بينهما فى الحدوث النسبى هى علاقة عكسية غالبا . فعن العنصر الأول ، من المحاصيل ما يظهر فى كل أو معظم خانات النهر ، فهى محاصيل عميمة واسعة الانتشار جغرافيا . ومنها ما يظهر فى نصفها أو بعضها ، أى أنها محاصيل خصيصة ضيقة الانتشار جدا .

وعن الثانى ، فإن من المحاصيل ما لا تزيد قيمة أى محافظة فيه عن ١٠ ٪ إلا قليلا أو بالكاد ، أى أن قيمها فى معظم الحالات تتقارب نسبيا مهما كانت . وهذه بالطبع هى المحاصيل الرئيسية الكبرى عادة . وعلى العكس ، ثمة محاصيل تقفز فيها نسبة بعض المحافظات إلى أى شىء بين ٢٥ ٪ ، ٥٠ ٪ ، إن لم يكن أحيانا إلى ٩٠ ٪ ، وهذا قمة التنافر والتركز والاحتكار الجغرافى بالطبع . غير أنه يرتبط عادة بالمحاصيل الثانوية أو الثالثة الضئيلة المساحة والأهمية كما نعرف .

ومن تفاعل عنصرى تعدد الحالات وقيمها الإحصائية يمكننا أن نصنف محاصيلنا إلى مجموعتين تنقسم كل منهما بدورها إلى فئتين . فهناك أولا المجموعة العميمة أو واسعة الانتشار جغرافيا ، نجدها فى معظم المحافظات ، وبتجانس أو تقارب معقول

في كثافتها . ولكن بعضها أكثر أو أقل تجانسا من الآخر . فالفئة الأكثر تجانسا تشمل البرسيم والقمح والذرة والقطن أى الأربعة الكبار ، والفئة الأقل تجانسا تشمل الفواكه والخضروات (وإن تفاوتت درجات هاتين الأخيرتين بحسب أصنافهما المختلفة) ثم الفول والشعير ثم أخيرا القصب .

أما المجموعة الثانية فهي المحاصيل الحبيبية أو محدودة الانتشار جغرافيا ، إذ يقتصر وجودها على قلة من المحافظات ، وبعضها قد يكون صعيديا صرفا أو بحريا محتا ، ولكنها في جميع الأحوال تبدو بعيدة جدا عن التقارب في كثافتها . غير أنها تقع في فئتين من حيث درجة التركيز . فثمة فئة شديدة التركيز ، وأخرى عفيفة التركيز . الأولى تشمل على الترتيب التصاعدي البصل فالأرز فالكثان فالسوداني فالثوم . والثانية تشمل الحلبة والتمس والحمص ، ثم من فوقها العدس فالسمسم ، ثم فوق الكل النباتات الطبية والعطرية فالحناء ، كما يلخص الجدول الآتي .

محاصيل عقيمة		محاصيل خصيصة	
متجانسة	أقل تجانسا	شديدة التركيز	عفيفة التركيز
البرسيم	الخضروات	البصل	الحلبة ، التمس ، الحمص
القمح	الفواكه	الأرز	العدس
الذرة	الفول	الكثان	السمسم
القطن	الشعير	السوداني	الطبية والعطرية
—	القصب	الثوم	الحناء

منحنيات المحاصيل

وبمزيد من التحليل يمكننا أن نتقصى العلاقة بين مدى الانتشار الأفقي للمحصول وكثافته الرأسية في صيغة من العلاقة بين القاعدة والقمة . فلو أننا رسمنا منحنيات بيانية لكل محصول بحسب مدى انتشاره على الإحداثي الأفقي ومدى ارتفاعه على الإحداثي الرأسى ، لخرجنا بعدة أنماط مختلفة الهيئة والسلوك تماما . فمنها ما هو عريض القاعدة أو ضيقها ، أو مرتفعها أو منخفضها ، ثم منها ما هو بلا قمة تقريبا أو هو كله قمة واحدة ليس إلا ، أو هو متعدد القمم المعتدلة الارتفاع والتي تتقارب في هذا الارتفاع أو تتباعد ... إلخ .

وكقاعدة عامة ، فلما كانت المحاصيل الكبرى الرئيسية ، التي هي المحاصيل العقيمة

بالضرورة ، تبتلع السواد الأعظم من المساحة المحصولية الكلية ، بعكس المحاصيل الصغيرة والصغرى التي هي بطبيعتها المحاصيل الحبيبية ، فان مستوى القاعدة يتناسب عادة تناسباً عكسياً مع مستوى القمة ، بمعنى أنه كلما كانت القاعدة أكثر ارتفاعاً كانت القمة خفيضة أو متواضعة معتدلة غالباً ، وكلما كانت القاعدة خفيضة كلما كانت القمة أكثر ارتفاعاً وشموخاً . ومن هذه الزاوية ، وتأسيساً على هذه الأركان ، يمكننا أن نصنف محاصيلنا إلى سبعة أنماط بيانية أو هيكلية .

أولاً ، قاعدة عريضة عالية بلا قمة تقريباً أو متواضعة القمة . هذا يعنى الأربعة الكبار فوراً . والقاعدة فيها كاملة تماماً ، ولكن الارتفاع يتفاوت نوعاً بحسب أهميتها ، غير أنها جميعاً متواضعة القمة أو تخلو من القمم البارزة ، وبذا تكاد تكون بلا قيادة إقليمية حاسمة .

ثانياً ، قاعدة عريضة ولكنها منخفضة ، إلا أنها معتدلة القمم عدداً وارتفاعاً . هذا يشمل مجموعة عديدة من المحاصيل هي الحنظل والفواكه ، الشعير والبقول ، البصل والسوداني . ولتعددتها تقع في بضع تنوعات داخلية ، فتقل قاعدتها عرضاً وتزداد قممها تباعداً على ذلك الترتيب . فالحنظل والفواكه قاعدتها كاملة تماماً ، وقممها متقاربة نوعاً . وللشعير والبقول قاعدة تامة أيضاً ، ولكن قممها أكثر تباعداً . أما البصل والسوداني فقاعدتها منقوصة نوعاً ، وقممها أشد تباعداً .

ثالثاً ، قاعدة متوسطة الاتساع لكنها عالية ، والقمم متعددة . هذا يذهب إلى الأرز وحده ، فهو المحصول الوحيد الرئيسي من حيث المساحة والإقليم من حيث التوزيع . وقممها المتعددة تتقارب أكثر مما تتباعد .

رابعاً ، قاعدة متوسطة الاتساع ولكنها منخفضة ، متعددة القمم . هذا ينصرف إلى الكتان والثوم . فالقاعدة تنسع لنحو نصف محافظات القطر ، لكنها بالطبع شديدة الانخفاض لضآلة مساحة المحصول . والقمم فيها متعددة تتدرج في تقارب نسبي .

خامساً ، قاعدة ضيقة منخفضة متعددة القمم . هنا تأتي حزمة الحلبة ، الترمس ، الحمص . وهي تقتصر بالطبع على عدد محدود من المحافظات ، بمساحات بالغة الضآلة ، لكنها شديدة التركيز فتمتاز عادة بقممتين عاليتين متقاربتين كالحلبة والحمص أو متباعدتين كالترمس .

سادساً ، قاعدة خفيضة ضيقة جداً أو « كاذبة » تقريباً مع قمة أو اثنتين عاليتين

مقاربتين . القصب والعدس كلاهما علم على هذا النوع ، مع اختلافات . فلقصب قاعدة تبدو عريضة تكاد تغطي معظم المحافظات ، لكن الحقيقة أنها باستثناء القمم قزمية ، ولذا شبه وهمية أو كاذبة . أما العدس فقاعدته ، الأشد انخفاضاً بالطبع ، تقتصر بصراحة وبصرامة على بضع محافظات معدودة . لكن الاثنين يتركزان بلا هوادة في قمتين أكثر (العدس) أو أقل (القصب) شموخاً وتقارباً .

سابعاً ، قمة واحدة شاهقة بلا قاعدة تقريباً . هنا ينقلب الهرم تماماً فيتكدس في مسلة نحيلة سامقة وتختفى القاعدة ويتحول المنحنى كله إلى قمة عليا . النباتات الطبية والعطرية فالسمسم فالحناء على هذا الترتيب التصاعدي هي أبرز الحالات . ففيها تسود قمة طاغية على أخرى متواضعة (كالنباتات الطبية والعطرية) أو تنفرد وحدها تقريباً (السمسم) أو على الإطلاق (الحناء) . والسماء هنا هي السقف ، فقد يصل ارتفاع القمة إلى ٧٠٪ أو حتى ٩٠٪ من المساحة الكلية .

النسب التراكمية

إذا انتقلنا الآن إلى جدول النسب المثوية التراكمية ، فلعل أهم ما ينبغي أن نركز عليه انتباهنا هو « القيم الحرجة » في كل متوالية تراكمية (وهي الواردة بالبنط الأسود في الجدول) . أولاًها هي قيمة المحصول الأول ، الذي هو الأكبر بالتعريف . فهي في بعض المحاصيل متواضعة لا تزيد على ١٠ - ١٥٪ من مجموع مساحة المحصول الكلية في مصر ، بينما قد تطفّر أحياناً إلى ٥٠٪ ونادراً إلى ٩٠٪ في محاصيل أخرى ، بمعنى أن محافظة واحدة تحتكر نصف أو جل مساحة المحصول في البلد بأسره . وبعد ذلك تأتي القمة الحرجة الثانية وهي ٥٠٪ . فبعض المحاصيل تحققها بسرعة في وثبة أو اثنتين ، فتجمعها بسهولة المحافظات الثلاث أو الأربع الأولى . وعلى العكس قد يتناقل إيقاع البعض الآخر ، فلا يحققها إلاّ بسبع أو حتى عشر محافظات . وبالمثل سلوك التراكم وصعوده إلى القيمة الحرجة التالية ، ٧٥٪ من مساحة المحصول ، وصولاً في النهاية إلى القيمة الحرجة الأخيرة وهي ٩٠٪ .

هذا ، وقد يحدث أحياناً أن يتحقق النصف بسرعة فائقة ثم يتباطأ التصاعد إلى القيم التالية تباطؤاً ملموساً ، أو هو قد يتدرج . أو ربما انقلب الإيقاع تماماً ، فبدأ بطيئاً متناقصاً للغاية ، ثم قفز فجأة إلى قمة سامقة ... إلخ . وسرى في النهاية أنه كلما تكدست القيم الحرجة السوداء البنط في الأنهر النمنى من الجدول كلما دل ذلك على شدة التركيز وسرعته ، والعكس كلما تأخرت إلى آخر أنهر الجدول .

واضح أن الجدول ، وإن اختلف أحياناً في الجزئيات والتفاصيل عن الجدول السابق ، فانما يذهب ليؤكد في نتائجه العريضة والجوهرية . فكمثله ، تقع محاصيلنا

النسب المئوية التراكبية لنصيب كل محافظة
من المحافظات العشر الأولى في كل محصول من مساحته القروية

الحصول	المحافظة ١	٢ +	٣ +	٤ +	٥ +	٦ +	٧ +	٨ +	٩ +	١٠ +
٥٠ نتق	الشرقية ١٠,٤	المنيا ١٩,٥	سوهاج ٢٧,٩	البحيرة ٣٦,٣	المنوفية ٤٤,٦	أسيوط ٥٢,٧	قنا ٥٩,٨	الفيوم ٦٦,٨	بنى سويف ٧٣,٧	الغربية ٧٩,٢
نظمت	الشرقية ١١,٦	الدقهلية ٢٢,١	البحيرة ٣٠,٦	سوهاج ٣٩,١	قنا ٤٧,٥	الغربية ٥٤,٩	ك. الشيخ ٦٢,٢	المنيا ٦٩,٠	أسيوط ٧٥,٠	المنوفية ٨١,٠
س.س	البحيرة ١٣,٨	الدقهلية ٢٧,٤	الشرقية ٣٩,٩	ك. الشيخ ٤٩,٧	الغربية ٥٨,٦	المنوفية ٦٥,٦	المنيا ٧١,٢	الفيوم ٧٦,٧	بنى سويف ٨١,٥	سوهاج ٨٥,٦
انظمت	الدقهلية ١٥,١	البحيرة ٢٧,٨	المنيا ٣٨,٣	الشرقية ٤٨,٥	الغربية ٥٨,٣	ك. الشيخ ٦٧,١	أسيوط ٧٤,٤	سوهاج ٨٠,١	بنى سويف ٨٥,٦	المنوفية ٩٠,٧
انظمت	البحيرة ١٧,٤	الجيزة ٣٠,٨	الشرقية ٤٣,٥	القليوبية ٥٢,٧	الدقهلية ٥٨,٧	الفيوم ٦٤,٧	المنوفية ٦٩,٥	الغربية ٧٤,٠	ك. الشيخ ٧٨,٠	الاسكندرية ٨١,٦

الخصول	الحافظة ١	٢ +	٣ +	٤ +	٥ +	٦ +	٧ +	٨ +	٩ +	١٠ +
٥١	البحريرة ١٧, ٦	القليوبية ٣٠, ٧	الشرقية ٤٢, ٣	المنوفية ٥١, ٣	الجيزة ٥٧, ٤	الغربية ٦٣, ٤	الاسكندرية ٦٩, ٢	الفيوم ٧٤, ٧	المنيا ٧٩, ٧	أسيوط ٨٤, ٥
المنيا	البحيرة ٣٠, ٨	الجيزة ٣٩, ٥	المنيا ٤٨, ٧	الشرقية ٥٤, ٩	بنى سويف ٦١, ٣	الفيوم ٦٦, ٧	الاسماعيلية ٧٢, ٠	القليوبية ٧٧, ٢	الدقهلية ٨١, ٦	المنوفية ٨٥, ٣
المنيا	البحيرة ٢٩, ٥	المنوفية ٤٩, ٣	الجيزة ٦٦, ٦	الغربية ٧٩, ٥	المنيا ٨٥, ٤	القليوبية ٩١, ٠	الاسكندرية ٩٣, ٦	القليوبية ٩٦, ١	دمياط ٩٧, ٢	بنى سويف ٩٨, ٢
المنيا	الشرقية ٢٠, ٢	المنوفية ٣٧, ٣	الدقهلية ٥٢, ٦	سوهاج ٦١, ٨	الغربية ٧٠, ٧	القليوبية ٧٦, ٠	بنى سويف ٨٠, ٨	أسيوط ٨٤, ٩	المنيا ٨٨, ٩	الجيزة ٩٢, ٨
المنيا	المنيا ٢٧, ٢	بنى سويف ٣٩, ٣	أسيوط ٥٠, ٢	الشرقية ٦٠, ٣	البحيرة ٦٩, ٥	الفيوم ٧٦, ٥	سوهاج ٨٢, ٥	ك. الشيخ ٨٧, ٥	قنا ٩١, ١	الغربية ٩٤, ٢
البحيرة	البحيرة ٣٧, ٤	الشرقية ٥١, ٤	الاسكندرية ٥٧, ٥	الاسماعيلية ٦٣, ٢	الفيوم ٦٨, ٥	الدقهلية ٧٣, ٧	ك. الشيخ ٧٨, ٣	سوهاج ٨٢, ٨	قنا ٨٦, ٠	بنى سويف ٨٨, ٣
المنيا										

الخصول	الحافطة ١	٢ +	٣ +	٤ +	٥ +	٦ +	٧ +	٨ +	٩ +	١٠ +
الشيخ	ك. الشيخ ٣٣, ٢	البحيرة ٤٩, ٦	الدقهلية ٦٣, ٤	الغربية ٧٥, ٩	الشرقية ٨٣, ٥	الفيوم ٨٧, ١	القليوبية ٩٠, ٥	المنوفية ٩٣, ٤	دمياط ٩٦, ١	الإسكندرية ٩٨, ٤
مسي	الشرقية ٤٣, ٥	الإسماعيلية ٥٧, ٨	الجيزة ٦٨, ٤	أسوان ٧٥, ٧	بنى سويف ٨١, ٤	سوهاج ٨٦, ٤	قنا ٩٠, ٩	الفيوم ٩٥, ٤	المنيا ٩٨, ٠	أسيوط ٩٩, ٦
م -	المنيا ٢٦, ٨	قنا ٤٩, ٦	الفيوم ٦٩, ١	سوهاج ٧٨, ٤	بنى سويف ٨٧, ٧	أسيوط ٩١, ٨	الشرقية ٩٥, ٣	الجيزة ٩٧, ٤	أسوان ٩٩, ٢	البحيرة ٩٩, ٧
بنى سويف	الإسماعيلية ٣٨, ٠	الشرقية ٥٨, ٧	الجيزة ٧٣, ٠	البحيرة ٨٠, ٤	قنا ٨٥, ٨	سوهاج ٨٩, ٨	الفيوم ٩١, ٩	أسوان ٩٣, ٩	أسيوط ٩٥, ٧	المنيا ٩٧, ٤
م	المنيا ٤٥, ١	بنى سويف ٦٤, ٦	القليوبية ٧٣, ٦	الغربية ٨٠, ٦	البحيرة ٨٥, ٤	الشرقية ٨٩, ٩	الدقهلية ٩٢, ٥	ك. الشيخ ٩٤, ٧	المنوفية ٩٦, ١	قنا ٩٦, ٩
م	أسيوط ٣٥, ١	البحيرة ٥٩, ٩	الشرقية ٧٦, ٣	سوهاج ٨٧, ٥	قنا ٩٥, ٣	الإسماعيلية ٩٧, ٣	المنيا ٩٩, ١	أسوان ٩٩, ٩	الجيزة ١٠٠, ٠	—

الخصول	الحافظة ١	٢ +	٣ +	٤ +	٥ +	٦ +	٧ +	٨ +	٩ +	١٠ +
تقاسم	قنا ٥٣,٤	٧٦,٥	٨٩,٩	٩١,٣	٩٢,٤	٩٣,٤	٩٤,٣	٩٥,١	٩٥,٨	٩٦,٥
مكتبة	الدقهلية ٢٦,٩	٤٩,٥	٦٧,٥	٨٣,٥	٩٢,٥	٩٧,١	٩٨,٦	٩٩,٥	٩٩,٣	٩٩,٦
مكتبة	أسيوط ٦١,٩	المنيا ٨٢,٤	الفيوم ٨٨,٣	بني سويف ٩١,٨	البحيرة ٩٣,٧	المنوفية ٩٥,٢	القليوبية ٩٦,١	قنا ٩٦,٩	الشرقية ٩٧,٥	الجزيرة ٩٨,٥
مكتبة	أسيوط ٥٣,٧	قنا ٩٧,٥	المنيا ٩٨,٤	سوهاج ٩٩,٥	ك. الشيخ ٩٩,٤	أسوان ٩٩,٥	الغربية ٩٩,٦	—	—	—
مكتبة	قنا ٧٣,٥	الإسكندرية ٨٢,٩	أسوان ٨٩,٦	أسيوط ٩٢,٥	الفيوم ٩٤,٢	سوهاج ٩٦,٥	المنيا ٩٧,٤	الجزيرة ٩٨,٣	السويس ٩٨,٩	الشرقية ٩٩,٤
مكتبة	أسوان ٩١,٩	الشرقية ١٠٠,٥	—	—	—	—	—	—	—	—

تصنيفاً في مجموعتي المحاصيل العميمة المتجانسة نسبياً والمحاصيل الحبيبية المركزة ، وفي كل أيضاً فئتان أو درجتان من الاعتدال أو التطرف . وأعضاء كلتا المجموعتين هي أيضاً نفسها تقريباً في التصنيف السابق .

فالمحاصيل العميمة المتجانسة تشمل نفس الأربعة الكبار ، لأولى محافظاتهما دائماً بداية متواضعة في حدود ١٠ - ١٥ ٪ من مجموع المساحة القومية . ثم هي ببطء ومشقة بادية تجمع نصف مساحتها من محافظات الأربع إلى الست الأولى على الأقل ، وثلاثة أرباعها من محافظات السبع إلى التسع الأولى ، وقل أن تلم محافظات العشر الأولى أكثر من ٨٠ ٪ من المساحة القومية .

وهنا سنلاحظ إن إيقاع التركيز متشابه إلى حد بعيد بين كل من الذرة والقمح وكل من البرسيم والقطن . ففي الأولين يأتي نصف المساحة مع المحافظة الخامسة أو السادسة ، وثلاثة أرباعها مع المحافظة التاسعة . وفي الآخرين يأتي النصف مبكراً أكثر مع المحافظة الرابعة ، وثلاثة الأرباع مع السابعة أو الثامنة .

وعموماً تتصاعد درجة التركيز في المحاصيل الأربعة على هذا الترتيب : الذرة فالقمح فالبرسيم فالقطن . ولهذا نلاحظ أن سلسلة القيم الحرجة المتشابهة تكاد ترسم بين أربعتهما خطاً قاطعاً من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين . معنى هذا أن القطن أقلها تجانساً نسبياً أو أشدها تركيزاً . والواقع أنه هو وحده الذي يحقق ٩٠ ٪ من مجمل مساحته القومية من محافظات العشر الأولى .

بالترتيب التصاعدي نحو المزيد من التركيز ، ولكن أيضاً في اعتدال واتزان نسبياً ، تأتي الخضروات والفواكه . واللافت هنا هو التشابه الشديد بين هذين القرينين أو القرينين الزراعيين في توافق القيم الحرجة وتطور المنحنى العام . فالقيمة معتدلة ، وإيقاع التراكم بعدها أكثر اعتدالاً . فالمحافظة الأولى في كليهما تبدأ بنحو ١٧,٥ ٪ من جملة المساحة المحصولية القومية . ثم بالمحافظة الرابعة يحقق كلاهما علامة النصف ، وبالثامنة الثلاثة الأرباع ، وعند العاشرة يتوقف حوالى الأربعة الأخماس .

غير أن هذا التحليل يختلف ويختل حين نحللها كلا إلى أصنافه المختلفة والمتعددة . فإذا أخذنا المقات على حدة سواء كفرع من الخضروات أو من الفواكه ، والبطاطس كفرع من الخضروات ، وجدناهما أشد تركيزاً من كلتا عائلتيهما ، كما نجد البطاطس أشد وأقوى تركيزاً من المقات . فالمقات تبدأ محافظته الأولى بداية عالية بنحو ثلاثة

الأعشار أى ضعف بداية الفواكه أو الخضروات تقريبا ، ثم مع المحافظة الثانية فقط يحقق علامة النصف ، ومع الثامنة يتجاوز ثلاثة الأرباع ، ومع التاسعة أربعة الأخماس . أما البطاطس فهو أعنف الكل تركزا . يبدأ كالمقات بثلاثة الأعشار ، ثم إذا به يتسارع بلا هوادة ليسجل علامة النصف بالمحافظة الثانية ، وثلاثة الأرباع بالرابعة ، وتسعة الأعشار بالسادسة ، حتى إذا ما بلغ العاشرة كان قد استنفد المساحة القومية كلها تقريبا .

بعد الخضروات والفواكه عموما ، وفي الاتجاه التصاعدي نفسه ، يلي البصل . فالمحافظة الأولى فيه تفسر وحدها خمس المساحة ، وبالثالثة يحقق النصف ، وبالسادسة ثلاثة الأرباع ، وبالعاشرة تسعة الأعشار . والقول أكثر تركزا ، حيث يبدأ بأكثر من الربع ويسجل سائر القيم الحرجة مع المحافظة الثالثة فالسادسة فالتاسعة ، ومع العاشرة يكون قد جمع أكثر من تسعة الأعشار من المساحة القومية . والشعير بدوره أكثر تركزا من القول : يبدأ بأكثر من الثلث ، ويحقق النصف مع المحافظة الثانية ، وثلاثة الأرباع مع السادسة ، ونحو ٩٠ ٪ مع العاشرة .

وهنا تنتهى المحاصيل العميمة وتبدأ المحاصيل الحبيصة ، ومعها يشتد التركيز ويعنف . والواقع أن درجة التركيز تبدأ هنا تتقارب وتتنافس وتتسابق بشدة حتى ليصعب ترتيبها سلميا ، غير أنها تتفاوت بشدة في الإيقاع . فعلى أول السلم الصاعد نجد الكتان ، بادئا بالثلث ، ومنصفا بالمحافظة الثانية ، وبالرابعة يسجل ثلاثة الأرباع ، وبالسابعة ٩٠ ٪ ، وبالعاشرة نحو ١٠٠ ٪ .

والترمس والحلبة فرسا رهان ، وإن أتى السوداني بينهما بالتداخل ، والجميع أشد وأعنف تركزا . فالترمس يبدأ أشد تركزا من الحلبة ، ولكنه ينتهى متباطئا عنها . فالأول يبدأ بأكثر من الخمسين ، ويكمل النصف مع المحافظة الثانية ، والثلاثة الأرباع مع الرابعة ، وتسعة الأعشار مع السابعة ، ونحو المائة في المائة مع العاشرة . أما الحلبة فتبدأ بالربع فقط ، ولكنها لا تلبث أن تحقق النصف مع المحافظة الثانية ، وثلاثة الأرباع مع الرابعة ، وتسعة الأعشار مع السادسة ، ونحو المائة في المائة مع العاشرة . أما السوداني فأقل تركزا من الترمس ولكنه ليس أكثر من الحلبة بوضوح . فهو يبدأ بأكثر من الثلث ، ويتجاوز النصف بالمحافظة الثانية ، ويناهز ثلاثة الأرباع بالثالثة ، وتسعة الأعشار بالسادسة ، والواحد الصحيح بالعاشرة .

يلي بعد ذلك صعدا الثوم ، وهو بذلك أعنف تركزا بكثير من قرينه البصل . فمحافظة الأولى تكاد تحتكر وحدها نحو نصف مساحته القومية ، والثلاث الأولى

ثلاثة أرباعها ، ومن المحافظة السادسة إلى العاشرة يكون قد طفر من تسعة الأعشار إلى الواحد الصحيح . وفوقه يقين يأتي الحصص ، بادئا بأكثر من الثلث ، ثم في كل محافظة تالية على التوالي يحقق القيمة الحرجة التالية ، ومن المحافظة السادسة أكثر منها التاسعة يكون قد بلغ الواحد الصحيح عمليا .

هذا ، وإذا كان عنف التركيز أمرا منطقيا بل وحتما في مثل هذه المحاصيل الضئيلة أو القزمية شديدة التبعر أو ضيقة القاعدة ، فانه مدعاة للإثارة في حالة المحاصيل الضخمة المساحة والاقليمية أو النطاقية التوزيع ، كالقصب والأرز ، اللذين يفوقان كل المحاصيل السابقة تركزا . الاثنان فرسا رهان ، غير أن القصب يسبق في البداية ، ولكن الأرز يسبق في النهاية . فالقصب يسجل أكثر من نصف مساحته القومية من أول محافظة ، وثلاثة أرباعها مع الثانية ، وتسعة أعشارها مع الثالثة ، ثم لا يضيف كثيرا بعد ذلك حتى العاشرة . أما الأرز ، وهو أربعة أمثال القصب مساحة على الأقل ، فيبدأ أكثر اعتدالا بالربع ، فالنصف في الثانية ، فثلاثة الأرباع بين الثالثة والرابعة ، فتسعة الأعشار في الخامسة ، وبعدها وفي العاشرة يكون قد بلغ الواحد الصحيح تقريبا .

بعد هذين المحصولين الرئيسيين ، نعود مرة أخرى وأخيرة إلى المحاصيل الضئيلة والقزمية ، لنصل إلى قمة التركيز في محاصيلنا جميعا . فمن النباتات الطبية والعطرية نرقى تباعا وسراعا إلى العدس فالسمسم فالحناء . فأكثر من ٦٠ ٪ من النباتات الطبية والعطرية يتركز في محافظتها الأولى ، وأكثر من ٨٠ ٪ في المحافظتين الأوليين ، وأكثر من ٩٠ ٪ في الأربع الأولى ، ونحو ١٠٠ ٪ في العشر الأولى . نصف العدس وزيادة يتركز في محافظته الأولى ، ولكنه سرعان ما يطفر إلى ٩٧,٥ ٪ مع الثانية ، وإلى ٩٩ ٪ مع الثالثة أو الرابعة ، وإلى ١٠٠ ٪ مع السابعة والأخيرة .

ولعل السمسم أعنف تركزا بدوره من العدس فهو يبدأ بثلاثة الأرباع في ضربه واحدة ، أعني في محافظة واحدة ، وفي الثالثة يبلغ تسعة الأعشار ، ويتم الواحد الصحيح مع العاشرة . غير أن الحناء ، صغرى محاصيلنا المعروفة على الإطلاق ، تأتي ، ولا عجب ، على قممتها جميعا من حيث التركيز . فأكثر من ٩٠ ٪ من مساحتها يتركز في محافظة ، والباقي في أخرى . إنها مجرد نقطة وظل نقطة .

ختاما ، وكتلخيص لمقياس التركيز التراكمي ، نورد هذا الجدول الذي يعطي عدد المحافظات التي يتركز فيها ٩٠ ٪ من بعض المحاصيل فائقة التركيز .

عدد المحافظات	عدد المحاصيل	أصناف المحاصيل
١	١	الحناء
٢	١	العدس
٣	٢	السهم ، القصب
٤	٢	الحمص ، الطبية والعطرية
٥	١	الأرز
٦	٤	الحلبة ، السوداني ، الثوم ، البطاطس
٧	٢	الترمس ، الكتان

قاعدة التجانس

بم نخرج ، في النهاية والخلاصة ، من هذا التحليل الإحصائي لمحاصيلنا الزراعية ؟ ماذا نقول لنا خريطة مصر الزراعية بكل عناصرها وجزئياتها ، وكيف تتكامل في كلمة أو تتبلور في بوثة ؟ بعيدا جدا عن الرقابة المملة أو التنميط الجاف الأجوف ، رقعة الزراعة المصرية واضح تماما أنها غنية إلى حد الثراء بالتفاصيل والجزئيات المحلية وبالاختلاف والتنوع المكاني . ولا تقل ديناميات المحاصيل خصوبة وغنى ، فهي حافلة بالتغيرات والمتغيرات من التطور التدريجي الزاحف حتى الثورة الصاخبة الحادة . ولكن لا المكان ولا الزمان ، مع ذلك ، بالذي يتسم بالتنافر أو التباين الجذري أو الذي يخرج في نهاية المطاف عن مبدأ التجانس الأساسي . والدليل على هذا نلمسه في ثلاثة عناصر أو جوانب جديرة بأن نحللها تباعا : كثافة الزراعة أو المحاصيل ، ديناميات المحاصيل ، توزيع المحاصيل .

كثافة الزراعة

كثافة الزراعة نفسها ، أي عمق القاعدة الأرضية ، قاعدة الأساس ذاتها ، هي أولى آيات وأركان هذا التجانس . وابتداء ، فلا انقطاعات ولا فجوات داخل الأرض المصرية إلا تخلجات الأطراف الطبيعية في شمال الدلتا أو على جانبيها . كذلك فلا غابات ولا مراعي ولا مستنقعات ، إلا أن تكون برك القرى المحلية أو مستنقعات البراري في الشمال . وفيما عدا هذا فإن الأرض المصرية حقل واحد موصول من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال مساحته نحو خمسة ملايين وثلاثي المليون فدان .

ثم إن هذا الحقل يزرع بكثافة متجانسة أو شبه متجانسة ، وهذا يضيف إلى التجانس الأفقى تجانسا رأسيا لا يقل مغزى . وابتداء ، فلا تدرج بين الوادى والصحراء أو الطين والرمل ، بل انتقال مفاجئ قاطع وحاد كما نعلم . من ثم فلا تغير جوهري فى التربة إلا أن يكون محليا للغاية فى أطراف الدلتا خاصة ومن الدرجة الثانية أو الثالثة عامة . ومن ثم فلا مناطق حدية أو دون حدية بمعنى الكلمة فى مصر ، وبالتالي فلا زراعة حدية أو دون حدية (١) ، إلا أن تكون مناطق الاستصلاح الزراعى التى تمثل بطبيعتها مرحلة استغلال عابرة . بل ليس فى مصر عموما شيء كزراعة كثيفة وأخرى واسعة ، وإنما هى زراعة كثيفة فقط تلك التى تسود فى كل مكان تقريبا من القلب إلى الأطراف .

بالأرقام : بلغت المساحة المحصولية فى مصر ١٩٧٥ نحو ١١,٤٧٨,٠٠٠ فدان ، خرجت من مساحة مزروعة قدرها ٥,٦٦٠,٦٦٠ فدان فقط ، بنسبة ٢٠٢,٧ ٪ أى الضعف . فالزراعة المصرية إذن هى فى مجملها « زراعة المثنى » إن شئت . ولا تكاد توجد « شلالات أو مطبات » ، أى فروق حادة أو تباينات عنيفة ، داخل هذه التثنية . بل تدور الكثافات المحلية فى حدود مقاربة للغاية على جانبي علامة المضاعف أو المتوسط القومى ، كما يوضح الجدول الآتى عن كثافة الزراعة ١٩٧٥ كنسبة مئوية بسطها المساحة المحصولية ومقامها المساحة المزروعة .

فكما يتضح من الجدول ، تقع معظم المحافظات التسع عشرة قرب علامة المضاعف أو المتوسط القومى تلك ، وذلك بالتوزيع الآتى :

النسبة	عدد الحالات
+ ٢٥٠ ٪	١
٢٥٠ - ٢٠٠ ٪	٧
٢٠٠ - ١٥٠ ٪	١٠
١٥٠ - ١٠٠ ٪	١

فهناك ١٧ محافظة فى فئتي الوسط ، معظمها أدنى أكثر إلى علامة المضاعف والمتوسط القومى حيث تتراوح بالفعل بين ٢٢٠ - ١٨٠ ٪ . وداخل هذه المجموعة تأتي دمياط صاحبة أعلى كثافة (٢٤٣,٢ ٪) لأنها زراعة مدينة فى الواقع ، وقتا

(١) ماير ، ص ٧٥ .

المحافظة	المساحة المزروعة	المساحة المحصولية	كثافة الزراعة %
الإسكندرية	١٢٩٠٠	١٠٥٥١٨	٨١٧,٩
البحيرة	٧١٦٧٢١	١٤٢٤١٨٧	١٩٨,٧
الغربية	٤١٦٠٨٥	٨٣٠٣٧٤	١٩٩,٣
كفر الشيخ	٤١٩٠٩٠	٩٦٨٦٣٤	٢٣١,٢
الدقهلية	٦١٣٠٧٣	١٣١٧٤٢٤	٢١٤,٨
دمياط	٩٦٦٦٧	٢٣٥٠٨٨	٢٤٣,٢
الشرقية	٦١٦١٩٨	١٣٠٩٧٧٣	٢١٢,٥
الإسماعيلية	٤٤١٧٤	١٠٠٩٨٩	٢٢٨,٤
السويس	٧٧١١	٨٧٠١	١١٣,٨
المنوفية	٣٢٣٥٩٩	٦٦٦٦٧٤	٢٠٦,١
القليوبية	١٩٨٢٥٤	٣٧٠٤٠٥	١٨٦,٩
الجيزة	١٨٥٧٤٧	٣٧٠٢١٣	١٩٩,٣
بنى سويف	٢٥٩٣١١	٥١٦٣٩٧	١٩٩,١
الفيوم	٣١٥٠٢٦	٥٨٣٩٥٦	١٨٥,٤
المنيا	٤٢١٠٣٧	٧٩٨٤٦٢	١٨٩,٦
أسيوط	٣١٥٤٦٥	٦٠٤٦٨٣	١٩١,٦
سوهاج	٢٨٠٣٧٥	٥٧٣٣٩٠	٢٠٤,٥
قنا	٣٠٩٣٦٩	٥٣٩٦٧٣	١٧٤,٤
أسوان	٨٥١١٢	١٥٣٧٥٧	١٨٠,٦
مصر	٥٦٦٠٦٦٠	١١٤٧٨٢٩٨	٢٠٢,٧

صاحبة أدنى كثافة (١٧٤,٤ ٪) لاشك لفقر الجنوب النسي . أما حالاً الأطراف أو التطرف فتقتصر على الاسكندرية والسويس . ففي الأولى تنتفخ النسبة المحصولية إلى أقصاها في مصر (٨١٧,٩ ٪ أى أكثر من ٨ أمثال المساحة المزروعة) نتيجة لسيادة الحضرات والفواكه متعددة العروات ، ولو أن الرقم يظل غير مفهوم إلى حد بعيد مع ذلك ويبقى شذوذا لا يقاس عليه . وفي الثانية (١١٣,٨ ٪) تكاد تختفى الزراعة المثناة وترتد إلى الزراعة الواحدة ، وذلك كجبهة ريابة شبه صحراوية جديدة (قارن مع ذلك جارتها ومثيلتها الاسماعيلية حيث الكثافة الضعف بالضبط . ٢٢٨,٤ ٪) . وفيما عدا هذا وذاك على أية حال ، فإن مصر مثلاً هي حقل واحد متصل تماماً ، تعد مزرعة واحدة تزرع بكثافة واحدة أو متقاربة إلى أقصى حد .

ديناميات المحاصيل

لا المركب الزراعي ولا الخريطة الزراعية بالشيء الاستاتيكي الجامد الذي لا يعرف التغير أو التطور . على العكس تبدى الزراعة المصرية كثيراً من مظاهر التطور الدائم الدائب ، وتبدو حافلة بالتغيرات رغم الثوابت بل وبالمتحركات إلى جانب الرواسخ والرواسي . وهذه التغيرات في مجموعها إنما تعنى سيولة كامنة في محاصيلنا ، تشير بدورها إلى تجانس بالقوة إن لم يكن بالفعل في زراعتنا . بمعنى أنه مادامت هذه المحاصيل تتغير وتتعاقد على الأرض بحرية أنواعاً أو نسباً أو مواقع ، فإنها تبرهن على حد أدنى على الأقل من التشابه الكامن والاستعداد الطبيعي للتقارب ، أى التجانس الأساسى باختصار .

ونستطيع أن نرصد أو نصنف مظاهر هذه السيولة أو تلك الديناميات في ثلاث : دخول أو إدخال محاصيل جديدة بكر ، توسع بعض المحاصيل مساحة إلى حد التسيّد أو التعميم وانكماش بعضها الآخر إلى حد الانزواء أو حتى الانقراض ، ثم أخيراً هجرة بعض المحاصيل من منطقة إلى أخرى بعد توطن طال أو قصر .

المحاصيل الجديدة

فمن المحاصيل الجديدة ، لن نذهب بعيداً إلى الوراثة التاريخي لرصد الأرز والقصب منذ العصور الوسطى ، ثم النرة الشامية بعدهما ، ثم عديد الفواكه المدارية كالمانجو منذ القرن الماضي . حسبنا أن نذكر البطاطس منذ أوائل القرن الحالى ، والصويا والبنجر حالياً والتي ينتظر لها أن تغدو محاصيل مائة ألفية في المستقبل القريب .

التوسع والتقلص

أما عن توسع أو تقلص المحاصيل ، فإن لدينا المحاصيل المتوسعة مساحة في جانب والمنكشة في الجانب الآخر . وعادة ما تكون الأولى على حساب الثانية ، وهذا ما يرتبط بظاهرة طرد المحاصيل . فالتوسعة الغالبة تطرد المحاصيل المغلوبة إلى رقع ضئيلة وتحتل أرضها وتحل محلها . من الأولى الأرز والمحاصيل البستانية بعد ثورتها الخطيرة في العقود الأخيرة ، ثم الذرة الصفية على حساب النيلة في العقد الأخير منذ السد العالي .

ومن قبل طرد القطن في توسعه الكاسح المحاصيل القديمة كالكتان والشعر والفول والحلبة التي أصبحت محاصيل متناقصة المساحة تقع مع تلك المحاصيل الضئيلة أمثال الترمس والحمص . ومن قبل كذلك انقرضت تماما بعض المحاصيل التي كانت واسعة الانتشار حتى القرن الـ ١٨ ، وأهمها محاصيل الأصباغ الطبيعية كالنيلج (النيلة) indigo والكركم (القرطم) saffron ، فضلا عن التبغ الذي انقرض بالمنع والتحریم القانونى (١) .

هجرة المحاصيل

على ان هجرة المحاصيل هي أبرز مظاهر أو ظاهرات السيولة الزراعية ، لأنها وإن كانت لا تنفصل سببيا عن المظاهرتين السابقتين ، فلعلها تتميز بأن تأخذ شكلا إقليميا أو جغرافيا مباشرا . وعادة تتحقق هجرة المحصول من خلال ميكانيزم النسب المحصولية المتغيرة بالتدرج الوئيد أو بالانقلاب العنيف . فتخف زراعته إلى أن تتلاشى من منطقة ، وتتكدس إلى أن تتكدس وتركز في منطقة أخرى ، فتم الهجرة . ولذا نستطيع دائما أو عادة أن نحدد مرحلة انتقالية على الطريق قد نسميها نصف الهجرة .

وأحيانا تقع الهجرة عن طريق طرد محصول أقوى للمحصول الأضعف من الأرض . ولذا كانت معظم حالات هجرة المحاصيل هي من المحاصيل الصغيرة أو المتوسطة المساحة والقيمة على الأكثر . وأحيانا أخرى تقع الهجرة بهدف السعى

(1) Crouchley, p. 28 ff.; G.H. Thomas, Changing values in Egyptian agriculture from 1800 to the present time, M.A. thesis, typescript, London Univ., 1939, p. 97 ff.

عن وعى أو عن غير وعى نحو البيئة الجغرافية الأمثل للمحصول المعنى وتحقيق فلاؤم إيكولوجى أفضل ينعكس عادة فى ازدياد متوسط محصول القدان .

وفى حصر وتصنيف حالات هجرة المحاصيل يحسن أن نميز أولاً بين الهجرة الكاملة ونصف الهجرة ، وهو تمييز على الأساس النسبى الغالب غالباً أكثر منه المطلق تماماً ، إذ يندر أن تكون هجرة المحصول مطلقة وكلية بصورة قطعية . ثم داخل كلتا المجموعتين ينبغى أن نميز بين محاصيل هاجرت إما من الدلتا إلى الصعيد أو العكس وإما داخل أى منهما محلياً .

غير أن اللافت أن حالات الهجرة الكاملة تقتصر على اتجاه واحد هو من الدلتا إلى الصعيد وليس العكس ، فى حين أن معظم حالات نصف الهجرة هى على النقيض من الصعيد إلى الدلتا . ومعنى هذا أن الهجرة الحقيقية إنما هى من الدلتا إلى الصعيد أو من الشمال إلى الجنوب وليس العكس .

ولكن فى جميع الحالات فإن المحصول يبدأ محصول دلتا وصعيد دائماً ، أى عمماً فى القطر كله ، ثم ينحسر عن أحد الوجهين ليقصر على الآخر فقط . فلما نعرف أن نجد حالة واحدة لمحصول كان صعيدياً صرفاً فانقلب بحرياً بحثاً أو العكس . وعلى هذه الأسس نجد التصنيف الثلاثى الآتى : الهجرة الكاملة ، نصف الهجرة ، الهجرة المحلية .

فأولاً ، الهجرة الكاملة ، وكلها من الدلتا إلى الصعيد . وهى النمط الغالب عددياً خارج كل مقارنة ، فهى تشمل خماسية الذرة الرفيعة والعدس والسمسم والحلبة والحناء . وجميعها كان يزرع قديماً أو إلى قريب فى كلا الدلتا والصعيد بنسب متفاوتة ، ثم تم طرده من الأولى بنسب متفاوتة أيضاً حتى اقتصر على الصعيد إما كله أو جزء منه .

فالذرة الرفيعة كانت تسود مصر جميعاً ، إلى أن دخلت الذرة الشامية فدهمتها فى الدلتا حتى انقرضت منها تماماً وانحسرت إلى جنوب الصعيد . بالمثل لم يجد العدس فى الدلتا بيئته التقليدية الصالحة بعد إدخال الرى الدائم بها فى القرن الماضى ، فتحول إلى محصول صعيد فحسب حيث اعتصم بأراضى الحياض المتخلفة . والحلبة طردها القطن فى القرن الماضى من الدلتا إلى أطرافها وهوامشها (١) . حيث أخذت تتناقص بها

(1) I.A. Farid, Introduction of perennial irrigation in Egypt and its effects on the rural economy & population problems etc., Ph.D. thesis, typescript, London Univ., 1937, p. 135-8.

تدرجيا إلى حد الانقراض الآن تقريبا ، فصارت محصولا صعيديا صرفا أو توشك .
كذلك فإن السمس ، وإن كان دائما محصول صعيد أساسا ودلتا في المحل الثاني فقط ،
قد تحول مؤخرا إلى محصول صعيد أساسا وحسب . وأخيرا فإن الحناء ، التي كان
مركز ثقلها الشرقية بالدلتا ، قد هاجرت أخيرا هجرة كلية تقريبا إلى أسوان في
أقصى الجنوب .

هؤلاء المهاجرون الخمسة سيلاحظ الآن أنهم عموما محاصيل حبوب أو بقول
تقليدية أو عتيقة ، صغيرة أو متوسطة المساحة أصلا ، هاجرت تحت ضغط أو طرد
القطن والقمح والبرسيم أو الذرة الشامية أي الأربعة الكبار . ولقد يبدو من هذا أن
الصعيد هو ملجأ المحاصيل المستضعفة في الأرض ، ولا نقول منفي مطاريدها من
الشمال . فهل هذا صحيح ؟

من الممكن على العكس أن نقول ، وهو الأخرى بالفعل ، أنها ، هذه المحاصيل ،
إنما تحركت بحثا عن البيئة الجغرافية الأنسب ، إذ أن معظمها محاصيل تتطلب الحرارة
الشديدة صيفاً أو الشتاء الدفء الذي يتوفر جنوبا في الصعيد . بدليل إضافي آخر :
وهو أن معظمها توطن في أعماق الصعيد الجنوبي بالذات دون شماله وأحيانا دون
وسطه ، كالذرة الرفيعة والعدس ، أو تحرك مركز ثقله بالصعيد إلى موقع أكثر
جنوبية ، كالسمسم الذي انتقل قطبه من الجذع الجنوبي إلى الجنوب الأقصى . هذا
بينما ينذر العكس أو يكاد يقتصر على الحلبة التي بعد أن انتقلت إلى الصعيد كلية تحرك
مركز ثقلها فيه من الجنوب الأقصى إلى الصعيد الأوسط .

ثانياً ، نصف الهجرة ، على العكس من الهجرة الكاملة ، يتجه معظمها من
الصعيد إلى الدلتا ، ثم هي جميعا ظاهرة حديثة جدا ومعاصرة ترتبط بالسنينات
أو السبعينات وبفعل السد العالي . المجموعة تشمل رباعية الفول والبصل والشعير
والحمص . والأصل في معظمها أنها كانت تنتشر في كلا الدلتا والصعيد ولكن في
الأخير أساساً ، إلا الأخير الحمص فقد كان محصولا صعيديا صرفا وحسب . ثم جاء
السد ، فأخذت نسبة الدلتا تتفوق على نسبة الصعيد في عملية نصف هجرة واضحة
من الجنوب إلى الشمال ، بحيث أصبحت محاصيل دلتا في المحل الأول وصعيد في
المحل الثاني . وهذا يصدق على البصل والشعير والحمص ، ولكن دون الفول .

فالبصل الذي كان محصول صعيد يتفوق وامتياز تقليديا ، أصبح الآن من حيث
المساحة على الأقل دون الانتاج أو النوعية محصول دلتا أولا ثم صعيد ثانيا فقط .
والشعير في العقود الأخيرة يكاد يهاجر من الصعيد إلى الدلتا كأساس ، وفي الدلتا

ينتقل مركز ثقله أيضاً من شرقها إلى غربها . كذلك الحمص ، الذى كان حتى الخمسينات محصولاً صعيدياً صرفاً ، انتشر أخيراً إلى الدلتا وتوسع فيها حتى صار منصفاً بين الوجهين بالتقريب . أما القول فهو وحده الذى اتخذ تياراً عكسياً ، حيث ازداد تركيزاً فى معقله التقليدى بالصعيد إلى حد يقارب الهجرة والجلاء الكبير عن الدلتا . وفى الصعيد أيضاً يتحرك مركز ثقله من الجنوب الأقصى إلى الصعيد الأوسط .

ثالثاً ، الهجرة المحلية ، هى أصغر الأنماط الثلاثة مدى وخطراً بالطبع حيث تم داخل كل من الوجهين محلياً وعلى حدة . وكظاهرة نسبية ، فإنها بالضرورة واسعة الانتشار تتعلق بتغير كثافات الزراعة المحلية من وقت إلى آخر . وهذه الصفة فإن كثيراً من حالات هجرة المحاصيل الكلية ونصف الهجرة السابقة تنطوى على عديد من نماذجها . غير أنها أندر بالطبع كهجرة كلية . وعادة ما ترتبط فى هذه الحالة بتفشى الآفات فى الموطن القديم إلى حد التدهور والانقراض ، فيظهر موطن جديد مختلف .

أبرز الأمثلة القصب الذى كان يتوطن وسط الصعيد فى القرن الماضى ، فتحرك مركز ثقله جنوباً إلى قطب الحرارة فى الجنوب الأقصى حالياً . وتتواتر الظاهرة بين الفواكه خاصة ، ولعل أبرز أمثلتها التين الذى كان مركزه الطاغى قليوب وبالدقة مركز طوخ ، فانقرض منه على دفعات (١) ، حتى هاجر كلية إلى منطقة الاسكندرية حيث يتركز الآن بنسبة أكثر من ٩٠ ٪ من مساحته القومية .

توزيع المحاصيل

توزيع المحاصيل ، إذا انتقلنا من الديناميكى إلى الاستاتيكي ، هو بلا نزاع أهم عناصر وعوامل التجانس الزراعى فى مصر ، أى أخطر مظاهره وأسبابه فى آن واحد . فالحقيقة الكبرى الحاكمة هنا هى أن المحاصيل العميمة هى التى تسود المركب الزراعى وتغطى وجه المزروع المصرى كله بلا استثناء تقريباً من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب . فالأربعة الكبار - البرسيم ، الذرة ، القمح ، القطن - تؤلف معاً ٧٠ ٪ من المساحة المحصولية ، وكلها عميمة أو عالمية . ويكاد القول والبصل والشعير أن يلحقوا بهذه الرباعية كتذييل أو مكمل . وكذلك تفعل الخضروات والفواكه . هناك إذن قاسم مشترك أعظم ، وتلك فرشاة قاعدية مشتركة ، فى

(١) جمال الدناصورى ، فى : دراسات فى جغرافية مصر ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص

اللائسكيب الزراعى جميعا . وهذا وحده ومن البداية يحكم على زراعتنا بالتجانس
الأساسى دون تردد أو جدال .

ملاح مضاغفة

بالإضافة ، وللمزيد من التأكيد ، ثمة لهذه القاعدة العميمة ملاح ثلاثة تضاعف
أيضاً من تجانسها الأساسى ، هى التداخل الجغرافى والترابط الوظيفى والتقارب
الإحصائى . فأما الأول ، فإن هذه المحاصيل لا تتجاوز بقدر ما تتوقع ، فلا يبدأ
أحدها حيث ينتهى الآخر ، وإنما هى تراكب على نفس الرقعة بل وتتعاقب بالفعل
على الأرض الواحدة خلال العام ومع الدورة الزراعية . أى أنها تتداخل وتتشابك
إقليمياً فى مركب زراعى موحد شبه نمطى بحيث يستحيل الفصل بينها . هناك ،
باختصار ، تداخل لا استقطاب .

ترابط المحاصيل لا يقل وضوحاً ولا مغزى . فمن المحاصيل كما نعلم ما يتناسب
مع الآخر تناسباً طردياً ، ومنها ما يتناسب تناسباً عكسياً . كذلك فقد يكون هذا
الترابط بنوعيه كلياً أو جزئياً . فالقمح والذرة وإلى حد ما البرسيم ، أى الحبوب
والعلف ، تتناسب فيما بينها تناسباً طردياً بدرجات متفاوتة . ولكن القطن يتناسب معها ،
وبالأخص مع القمح ، تناسباً عكسياً (أى الحبوب مع الألياف) . كذلك يتناسب
القطن مع المحاصيل البستانية تناسباً عكسياً إلى حد أو آخر . وهكذا إلى آخره .

ولقد يبدو أن هذا الترابط المركب يؤلف شبكة معقدة من العلاقات التوزيعية
التي قد تضاعف من التباين أو على العكس قد تضعف منه . وهذا صحيح غالباً ،
ولكن الأغلب أن هذه العلاقات تعوض بعضها البعض وأن تلك الشبكة تحيد نفسها
بنفسها إلى حد بعيد فى النتيجة الصافية ، بما يسود التجانس ويعيد إليه دوره الطاغى .

أما التقارب الإحصائى ، أخيراً ، فلا يقصد به تقارب النسب المئوية لهذه
المحاصيل الرئيسية من جملة مساحة مصر المحصولية فحسب ، ولكن أيضاً تقارب
كل منها فى توزيع كثافته على صفحة البلد . فالملاحظ أن فروق هذه الكثافات محدودة
نسبياً ، إذ أن مدى ابتعاد قممها عن متوسطاتها لا يعدو غالباً كسراً معتدلاً من أصل
هذه المتوسطات الأخيرة . فكما يوضح الجدول الآتى ، الذى يشير إلى النسب المئوية
للمحاصيل المختلفة من المساحة المحصولية لمحافظة (م ح ل) ، تتراوح نسبة الفرق
بين القمة والمتوسط بين ٢١ ، ٨٣ ٪ من المتوسط كحد أدنى وأقصى على الترتيب
وذلك فى حالة الأربعة الكبار ، فى حين أنها تظفر إلى أضعاف أصل المتوسط فى حالة

المحاصيل الصغيرة أو الضئيلة مساحيا حتى وإن كانت عميمة توزيعيا .

المحصول	القمة	المتوسط	الفرق	الفرق %
البرسيم	٣١,٥	٢٦,١	٥,٤	٢٠,٧
الذرة	٣٣,٩	٢٠,٢	١٣,٧	٦٧,٨
القطن	١٧,٦	١١,٧	٥,٩	٥٠,٤
القمح	٢٢,٢	١٢,١	١٠,١	٨٣,٤
الفول	٨,٣	٢,١	٦,٢	٢٩٥,٢
الشعر	٥,٧	٠,٩	٤,٨	٥٣٣,٣
البصل	٣,٣	١,٢	٢,١	١٧٥,٠
الخضروات	٢٤,٧	٥,٤	١٩,٣	٣٥٧,٤
المقات	٨,٧	١,٤	٧,٣	٥٢١,٥
الفواكه	١٥,٨	٢,٥	١٣,٧	٥٤٨,٠

بروفيل المحاصيل

تفاعل هذه الخصائص الثلاث ، التداخل والترابط والتقارب ، ينعكس بصورة اختزالية في بروفيل المحاصيل ، فيعكس هذا بدوره مجمل التجانس العام في زراعتنا . فهذه المنحنيات البيانية ، التي تمثل توزيع انحدارات كثافات المحاصيل المختلفة ، تميل غالبا كما رأينا إلى أن تتدرج على المحور الطولي من الشمال إلى الجنوب في اتجاه واحد محدد أو أكثر سواء بالزيادة أو بالنقص . وتختلف أنماط هذه المنحنيات اختلافا هيكليا معبرا ودالا . فمنها ما يرسم خطا بسيطا مائلا باستمرار كالمنحدر هابطا من الشمال إلى الجنوب - كالبرسيم . ومنها ما يرسم كشيئين متواجهين في كل من الدلتا والصعيد شبه منقطعين في منطقة القاهرة - كالقطن . ومنها ما يرسم كشيئين في الدلتا وهضبة متموجة في الصعيد مع انخفاض بيني طفيف في منطقة القاهرة - كالقمح والذرة بدرجتين متفاوتتين .

وبهذا الشكل تتوازي أو تتقاطع خطوط هذه المنحنيات كليا أو جزئيا ، وتتداخل قممها المختلفة وتشابك ، وتتعانق أو تتلاحق . وإلى هذا المدى ، فإن تزايد أو تناقص كثافتها كلما اتجهنا شمالا أو جنوبا هو بلاشك مدعاة إلى ظهور فروق إقليمية

حاسمة في المركب الزراعى . غير أنها بالمقابل تعمل بتداخل مساراتها وتشابك قممها - كالأمواج على سطح البحر - على تحييد بعضها البعض وتقريب هيكليها العام نحو قدر أكبر من التجانس العام . وهذا يصدق أيضاً على كثافة المحصول كما على كثافة زراعته ، أى على متوسط محصول الفدان كما على نسبة المحصول من المساحة ، ذهب الكيف هنا مع الكم أو ذهب عكسه . وبهذا نصل إلى تجانس عام مزدوج أو مثني : كما وكيفاً .

أما إذا كان ثمة تباين محسوس أو ابتعاد حقيقى عن هذا التجانس الأساسى ، فانما يتركز ويتبلور بالضرورة في أقصى الشمال والجنوب ، في القطبين المتناقضين من المحور ، أى أساساً في أطراف مصر القصوى وهوامشها القصية . وهذا بالدقة ما تأتى المحاصيل المحلية أو الخصبية لتؤكد به بشكل قاطع . فهذه المحاصيل ، التى لا توجد إلا في قطاعات ونطاقات أو رقع وبقع محددة بصرامة من أرض مصر ، تشترك في ثلاثة ملامح تحدد دورها بداية ونهاية في تشكيل اللاندسكيب الزراعى ككل ، وهى : موقع الأطراف والقلب ، ووضع الاستقطاب أو التداخل ، وضألة الوزن .

فأما الموقع فانها تنقسم إلى فئتين : الأطراف وهى الأغلبية السائدة ، والقلب وهى الأقلية المعدودة . فمعظمها يشارك في الموقع الهامشى على أطراف المزروع إما شمالاً وجنوباً وهو الأغلب ، وإما شرقاً وغرباً كما في الدلتا خاصة . فالأرز والقصب كما رأينا هما ببساطة القطب الشمالى والجنوبى في الزراعة المصرية . ويكاد الكتان والعدس يتبعانها أو يتلوانهما إذا اتجهنا من كلا القطبين نحو الداخل . وفي أعقاب هذين يأتى السودانى والبصل ، ثم السمسم والحلبة على نفس الترتيب . أو قل ، في حالة الصعيد ، إن المجموعة الداخلية من هذه المتابعة ، أى العدس والبصل والسمسم والحلبة ، بالإضافة إلى أمثال الثوم والحمص والتمرس والنباتات الطبية والعطرية ، ترصع قلب الصعيد الأوسط . أو قل ، في حالة الدلتا ، إن إطاراً من المحاصيل المحلية يحف بها من الأطراف : الأرز في الشمال ، وعلى الهوامش الشرقية السودانى والسمسم والحناء ، وعلى الهوامش الغربية الفول والشعير . حتى الحضروات والفواكه ، التى تمثل وضعاً خاصاً وسطاً بين المحاصيل العامة والمحلية والتى ترتبط وظيفياً بعامل المدن الكبرى أكثر منها بأى عامل منفرد آخر ، هى الأخرى تتوقع أكبر كثافتها عملياً وكأمر واقع على الأطراف والهوامش ، سواء على ضلوع الدلتا شرقاً وغرباً أو على رؤوس مثلثها شمالاً وجنوباً .

وغنى عن النص بعد هذا أن هذه المحاصيل الصغيرة جميعاً تتداخل في قاعدة المحاصيل الرئيسية الكبرى العريضة تداخلاً عضوياً لا انفصام له ، قل « مغروسة »

في صميم جسمها الكبير سواء كأسافين وجزر أو كجيوب ونطاقات . غير أنها فيما بينها تنقسم ما بين الاستقطاب والتداخل . فأغلبيتها الهامشية الموقع تمتاز بالطبع بالاستقطاب على حدة أو على جنب ، بينما تتداخل بقيتها الداخلية في بعضها البعض بالضرورة بدرجات متفاوتة . فمعظم جيوب الحلبة والثوم والحمص والترمس والنباتات الطبية والعطرية تتقارب أو تتداخل ثم تلتئم جميعها تقريبا كتتابع لنطاق القول في قلب الصعيد .

يبقى أخيرا ولكن فوق الكل عامل الوزن أو الحجم . فكل هذه المحاصيل الصغيرة بل والمتوسطة ، والتي تناهز أو تجاوز العشرين عددا ، لا تغطي فيما بينها أكثر من ربع مساحة المزرع في مصر أو المساحة المحصولية القومية . وهذا يحكم عليها ابتداء بالضلالة ، ويحدد مع العاملين السابقين دورها بصرامة في معمار اللاندسكيب الزراعي : إنه مجرد وشى أو نقش بديع شديد التنوع متعدد الألوان للغاية ، ولكنه غالبا مقصور على أطراف الثوب ، قل « كشغل البرودرى » أو « مخرمات الدنتلا » الدقيقة ، أو هو مرصع على وسطه وقلبه كوشم الوردية ، تاركا صلب النسيج نفسه أقرب إلى التجانس وتجانسه أقرب إلى البساطة .

إن الزراعة المصرية ، ككل عناصر الطبيعة أو الحياة التي سبق أن عرضنا لها ، إنما تتغير على أطرافها وهوامشها ، وعلى الأطراف والهوامش وحدها وأساسا . وتبقى زراعتنا في مجملها ، وبعيدا عن أى طمس للمعالم الثانوية والتباين المحلي ، وهى أقرب إلى التجانس العريض منها إلى التنافر الحاد أو غير ذلك . وهو تجانس يرتبط وثيقا بالتجانس الطبيعي العام في مورفولوجية مصر ، ذلك الذى لا يتفصل بدوره عن ضبط النيل أو ضبط المناخ أو كليهما معا .

أقاليم مصر الزراعية

من فعل هذا التجانس الغالب ، وبرهانا عليه أيضاً ، صعب جدا أن نجد أو نحدد في مصر أقاليم زراعية متبلورة صارمة الحدود على نحو ما نجد مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية . وإذا كانت المحاصيل الرئيسية العامة تتداخل مع بعضها البعض بنسب مختلفة في توليفات وتشكيلات مختلفة تعطي مركبات محصولية تختلف من منطقة إلى أخرى بحيث تمنح كلا منها بالتأكيد لونا محليا خاصا ومختلفا ، فإن المشكلة هى أن هذه الفروق تتطور بالتدرج الوئيد جدا بحيث تتداخل هذه الألوان المحلية وتندغم في بعضها البعض فتتحول مناطقها جميعا إلى مناطق انتقالية متصلة بلا انقطاع بين بعضها

البعض . والمحصلة النهائية لهذا ليست « نطاقات زراعية » بالمعنى الدقيق للكلمة ، .
أى أقاليم جامعة مانعة قاطعة الحدود ، وإنما نسب ومركبات زراعية مختلفة بقدر
أو بآخر . أو هي على الأكثر أشباه نطاقات ، أو أقاليم من الدرجة الثانية أو الثالثة
داخل إقليم زراعى رئيسى واحد كبير .

حتى المحاصيل المحلية ، المتفردة بطبيعتها ، هي الأخرى لا يمكن أن تعد نطاقات
إلا من قبيل التجاوز أو المحاز . فإن هي إلا أسافين أو جيوب موضعية صغيرة مغروسة
كما رأينا فى جسم الإقليم الزراعى الواحد الكبير ، أو هي ترصع حواشيه . ولئن كانت
هذه الجيوب تتداخل عادة فى بعضها البعض مثلما تتداخل فى أرضية المحاصيل الرئيسية
القاعدية ، فإن المحاصيل المحلية بهذا النمط تؤكد اللون المحلى لمنطقتها حقا ، لكن دون
أن تسلب أو تصنع منها أى شيء كأقاليم أولية بالمعنى الصحيح .

حتى تلك المحاصيل المحلية الواسعة المساحة والمتفرقة الهامشية الموقع كالأرز
لا تسود سيادة مطلقة فى منطقتها المعزولة ، وإنما تؤلف مجرد عنصر بارز فى مركب
محصولى متعدد العناصر . وقصارى ما تفعل هذه المحاصيل المحلية الهامشية أنها بقدر
ما تؤكد التباين والتغير فى صورة مصر الزراعية على الأطراف القصوى ، تؤكد
أن جسم البلد وصلبه أدنى أن يكون إقليما زراعيا متجانسا أو شبه متجانس .

حقا هناك مناطق ورقع زراعية متميزة فى مصر ، ولكننا لا نستطيع أن نتحدث
عن نطاقات زراعية حقيقية . شمال الدلتا ، مثلا ، هو بسهولة « صحفة أرز مصر » ،
وجنوب الدلتا هو إلى حد أقل « سلة خبز مصر » ، بينما إلى حد أقل وأقل يمكن أن
يعد وسط الدلتا بينهما « حقل قطن مصر » الأول باعتبار الكثافة والتيلة . كذلك
الجيزة هي نسبيا « مزرعة خضروات مصر » ، والمنوفية بالمثل « مزرعة ألبانها » ،
فى حين تأتى القليوبية والفيوم على جانبي العاصمة وكلتاها « حديقة فواكه مصر » .
وتكاد البحيرة أخيرا أن تشارك الجميع فى تلك الأوصاف بنفس الدرجة تقريبا .
ولكن أيا من هذه ليس نطاقا جغرافيا بمعنى الكلمة ، وكلها مختلطة متنوعة المحاصيل
أكثر منها زراعة المحصول الواحد أو السائد .

ولئن كان قد قيل بحق إن مصر بامتدادها الطولى الواضح من الشمال إلى الجنوب
تكاد تطوى نطاقات القمح والذرة والقطن والقصب الأمريكية الشهيرة فى طية واحدة ،
فإن هذا أصدق باعتبار الأطراف القصوى الشمالية والجنوبية فى الحقيقة . أما صميم
البلد فنطاق زراعى واحد متباين التشكيلات والتوليفات محليا . هذا — بالمناسبة — مع
ملاحظة أن ترتيب محاصيلنا الرئيسية هو جغرافيا عكس ترتيب « النطاقات » الأمريكية :

هنا القطن أكثر شمالية من القمح ، والقمح من الذرة ، وهناك القمح في الشمال والذرة في الوسط والقطن في الجنوب . كذلك فإن مناطق محاصيلنا الرئيسية أكثر تنوعا واختلاطا وعمومية وأقل تخصصا بكثير من النطاقات الأمريكية .

مصر إذن ، نحن نخلص ونختتم ، إقليم زراعي واحد شبه متجانس مديد الاستطالة ينقسم إلى عدة أقاليم ثانوية sub-regions أو ثلاثة ، أكثر مما هي عدة أقاليم أولية متجاورة متضاغطة داخل أنبوب طويل . ومن هنا فقط ، وعلى هذا الأساس وحده ، ومع الاحتفاظ بعنصر النسبية السليمة ، يمكننا أن نحدد المناطق أو الأقاليم الزراعية في مصر كتجميع ختامى وتطبيق تكاملي وتعبير اختزالي عن مبدأ التجانس المادي في زراعتنا .

أسس التصنيف الزراعي

وأسس التصنيف الإحصائية هنا هي بالطبع النسب المتغيرة للمحاصيل الرئيسية والثانوية المختلفة ، أي توليفات المركب المحصولي ، في كل منطقة . والأقاليم الناتجة ، التي لا تعدو أن تكون قراءة أو توزيعا رأسيا لتركيب المحاصيل في منطقة واحدة ، حيث قراءة كل محصول على حدة على امتداد البلد هي التوزيع الأفقي ، هذه الأقاليم الناتجة هي أقاليم من الدرجة الثانية ، يمكن أن تنقسم داخليا إلى أقاليم من الدرجة الثالثة أو ما دون ذلك بحسب الأحوال . والأساس في هذا التحديد هو « ميزان المحاصيل » أو - أفضل - « ميزانية المحاصيل » ، أي وزن وثقل كل محصول في المركب المحصولي ، وذلك كما يتمثل في نسبته المئوية من المساحة المحصولية في كل محافظة (م ح ل) .

غير أننا إلى جانب هذا نحتاج في تصنيفنا إلى مقياس إشاري وميزان إحصائي موحد تقيس عليه ونقارن إليه أقاليمنا لترز لنا الفروق الإقليمية الدالة . ولاشك أن هذا المقياس هو بامتياز ميزانية المحاصيل القومية العامة نفسها . فهدى اقتراب أو ابتعاد كل محافظة عنها يحدد موقعها التصنيفي بين أقاليمنا تلقائيا . ولحسن الحظ فإن لميزانية محاصيلنا القومية هيكلًا بسيطًا وواضح المعالم والحدود للغاية .

فهناك أولا قاعدة الأساس ، الأربعة الكبار أو رباعية الرسم - الذرة - القمح - القطن . فهي تؤلف وحدها نحو ٧٠ ٪ (٧٠,١ ٪) من مساحة مصر المحصولية . فاذا أضفنا إليها مساحة الأرز القومية وهي نحو ١٠ ٪ (٩,١ ٪ بالدقة) ، لكان المجموع ٨٠ ٪ تقريبا (٧٩,٢ ٪ بالضبط) . فاذا ما أضفنا إلى ذلك مساحة المحاصيل

البستانية من خضروات وفواكه وهي أيضاً حوالي ١٠ ٪ (١٠,٢ ٪ بالتحديد) ،
لكان المجموع الكلي زهاء ٩٠ ٪ (٨٩,٤ ٪ بصرامة) . هذا يترك لبقية المحاصيل
أو مجموعة المنوعات نحو ١٠ ٪ أخرى (١٠,٦ ٪ بالدقة) :

داخل هذه الحدود الأولية ، نستطيع أن نمضي في تصنيفنا إلى مدى أبعد ، وذلك
بأن نحدد وزن كل محصول على حدة فنرصد نسبته وترتيبه . وفي الميزانية القومية
نجد أن الترتيب العام داخل الرباعية القاعدية هو دائماً كالآتي : البرسيم أولاً أو نحو
الربع (٢٦,١ ٪) ، فالذرة نحو الخمس (٢٠,٢ ٪) ، والاثنان معا يجمعان نحو ٥٥ ٪
من المساحة المحصولية (٥٦,٣ ٪ بالضبط) . ثم بعيدا بين الثمن والعشر يلي القمح
(١٢,١ ٪) ، فالقطن (١١,٧ ٪) ، ولكليهما معا أقل من الربع (٢٣,٨ ٪) .
كذلك فإن هناك الميزان البستاني ما بين الخضروات معها البطاطس في كفة والفواكه
معها المقات في الكفة الأخرى ، وهو يبلغ نحو الثلثين - الثلث على الترتيب (٦,٣ ٪
مقابل ٣,٩ ٪) .

وهكذا بالمثل في مجموعة المنوعات التي تضم ١٤ محصولا تجمع فيما بينها الـ ١٠ ٪
المتبقية من مساحة القطر المحصولية . فنصفها تقريبا (٥ ٪) يذهب لمجموعة البقول
بالإضافة إلى القصب . فالبقول الخمس ٣,١ ٪ كالآتي : الفول ٢,١ ٪ ، العدس
٥,٥ ٪ ، الحلبة ٠,٣ ٪ ، ثم كل من الحمص والتمس ٠,١ ٪ . أما القصب فله ٢ ٪ .
والنصف الباقي منصف بدوره بين مجموعة الدريس ١,٩ ٪ ، والكتان ٠,٥ ٪ ،
والمحاصيل الزيتية ٠,٣ ٪ لكل من السمسم والسوداني ، وبين مجموعة البصل ١,٢ ٪
والثوم ٠,٢ ٪ والنباتات الطبية والعطرية ٠,٤ ٪ .

تلك بالتبسيط هي خطوط التقسيم القومية العريضة . فكل ابتعاد عن هذه
المهراركية يمثل فروقا إقليمية تصنع لنا أقالمنا المطلوبة تلقائيا . وهذا المقياس المقارن
الثابت سترز لنا على الفور فروق أساسية بين محافظاتنا المختلفة ستعكس على شخصياتها
الزراعية كما سترسى وترسم حدود أقالمنا الزراعية النهائية .

الرباعية القاعدية

وأول تلك الفروق وأهمها بالتأكيد في أغلب الحالات هو حجم أو ثقل الرباعية
القاعدية نفسها ، فذاك هو الذي سيحدد جوهر الإقليم الزراعي الذي تنتمي إليه
المحافظة أو المنطقة . والواقع أن نسبة الرباعية - هذا أمر بدهي - تتناسب تناسباً
عكسياً مع نسبة بقية عناصر ميزانية المحاصيل جملة و/أو تفصيلاً . وهنا نجد فروقا

إقليمية هائلة أحياناً . فالحد الأدنى للرباعية نجده في أقصى الشمال بالاسكندرية (٤٠,٤ ٪) ، يقابله الحد الأقصى في أقصى الجنوب بسوهاج (٨٩,٤ ٪) ، أي أكثر من الضعف . غير أن هذين القطبين المتنافرين ، كما سيلاحظ ، هما من مواقع الأطراف جغرافياً ، مثلما تقع أيضاً أغلب الحالات المتطرفة المماثلة وهي الإسماعيلية والسويس والجزيرة وقنا وأسوان .

على أن هذه الحالات هي عموماً الأقلية ، أما الأغلبية فأقل تطرفاً في ابتعادها عن المعدل القوي كما أنها تقع غالباً في وسط البلد لا أطرافه . وعلى الجملة فإن محافظتنا تنقسم من هذه الزاوية إلى مجموعتين : واحدة تزيد على المستوى القوي (٧٠ ٪) ، وأخرى تقل عنه ، كل بدرجات متفاوتة للغاية أيضاً . وليس ثمة سوى الشرقية وحدها يقع على قب الميزان بالضبط (٧٠ ٪) .

والحقيقة الهامة هنا هي أن المجموعة السالبة يقع معظمها في الدلتا كما أن هذه بدورها تكاد تقتصر عليها ، بينما تنتمي المجموعة الموجبة في معظمها إلى الصعيد ويكاد هذا أيضاً أن يقتصر عليها وحدها . أما الاستثناءات فقليلة في الحالتين ، كالغربية والمنوفية في الدلتا ، وكالجزيرة وقنا وأسوان في الصعيد . غير أن هذه الاستثناءات إما حالات معتدلة غير متطرفة كالغربية ، وإما حالات خاصة جداً مفهومة مثل الجزيرة كمحافظة خضروات ثم قنا وأسوان كمحافظتي قصب .

معنى هذا ، بعد استبعاد الاستثناءات ، هو ببساطة أن الاقتصاد الزراعي السائد في الصعيد اقتصاد تقليدي ، كلاسيكي ، بمعنى أنه يبتلع في رباعية المحاصيل الرئيسية المعهودة المؤلفة من محاصيل الغذاء والعلف والألياف . هذا بينما يبتعد النمط السائد في الدلتا عن هذا القالب التقليدي لطعم بعناصر غير تقليدية أكثر كالمحاصيل البستانية والأرز وسائر المحاصيل الصغيرة .

ليس هذا فحسب . وإنما يشتد الاتجاه غير التقليدي في الدلتا ويقوى كلما اتجهنا شمالاً بصفة عامة وعلى الأطراف الساحلية بصفة خاصة ، بينما يقل تدريجياً تجاه الجنوب . تتبع مثلاً نسبة الرباعية من القليوبية (٦٧,٣ ٪) إلى السويس (٥٧,٧ ٪) والإسماعيلية (٥٠,٦ ٪) على محور الشرق ، وعبر الشرقية (٧٠ ٪) إلى الدقهلية (٦٣,٧ ٪) ودمنياط (٤٩,٥ ٪) على محور الوسط ، ثم أخيراً إلى كفر الشيخ (٦٠,٣ ٪) والبحيرة (٦٣,٥ ٪) فالاسكندرية (٤٠,٤ ٪) على محور الغرب . وليس في الصعيد تدرج انحداري أو انحدار تدريجي كهذا الذي يميز الدلتا ، غير أننا نجد أعلى درجة من الزراعة التقليدية به وبمصر جميعاً في سوهاج حيث تبلغ نسبة الرباعية القاعدية حوالي ٩٠ ٪ (٨٩,٤ ٪) .

أخيراً فإن من أبرز نتائج (أو أسباب ؟) تطرف نسبة الرباعية القاعدية تغير أو اختلال عدد عناصرها المكونة بالزيادة أو بالنقص . فقد تختفى عنصر أو أكثر من عناصر الرباعية ولكن محل محله محصول آخر ، فتظل التركيبة الأساسية رباعية كما هي الحال في الإسماعيلية والسويس حيث تختفى القطن وتسد المحاصيل البستانية مسده . ولكن هذه الحالة فردية ، والقاعدة عموماً أنه إذا تعدلت الرباعية فانما تتوسع إلى خماسية أو تنكمش إلى ثلاثية . الحالة الأولى تحدث عادة في شمال الدلتا بإضافة الأرز كمحصول رئيسي ، كما في الغربية وكفر الشيخ والدقهلية والشرقية ، أو في جنوب الدلتا بإضافة المحاصيل البستانية كما في القليوبية والمنوفية . وقد تتفق إضافة الاثنين معا فتكون سداسية كما في البحيرة . أما الحالة الثانية فتحدث باختفاء أو تضائل القطن والقمح وحلول المحاصيل البستانية محلها كما في الاسكندرية والجيزة ، أو القمح والذرة وحلول الأرز محلها كما في دمياط ، أو القطن والبرسيم وحلول القصب محلها كما في قنا وأسوان .

ولا يبقى ، بعد هذه النظرة الخارجية إلى الرباعية القاعدية ، سوى أن ننظر إلى عناصرها ومكوناتها نظرة داخلية نتعرف على توازناتها وتواترها وذلك كتغيرات أو ثوابت للقياس الإقليمي . فأولاً ، وعلى غرار القاعدة القومية ، القاعدة العامة في كل الدلتا ، فيما عدا محافظتي الإسماعيلية والسويس كحالة وكيئة خاصة ، هي أن نسبة مساحة البرسيم تزيد على الذرة . وفضلاً عن هذا فإن الفارق بينهما يزيد كلما اتجهنا شمالاً إلى أن يصل في بعض الحالات إلى ستة الأمثال (دمياط) ، بينما يقل جنوباً حتى يكاد يتساويان في القليوبية .

العكس تماماً أو تقريباً في الصعيد . فباستثناء محافظتي القطن المنيا وأسيوط ، تزيد نسبة الذرة على البرسيم ، وذلك على عكس القاعدة القومية . بل وكذلك يزيد الفارق بينهما كلما اتجهنا جنوباً حتى ليبلغ الأول نحو خمسة أمثال الثاني في أسوان . ولا يتساوى المحصولان تقريباً سوى في الفيوم فقط . وفي كلتا الحالتين الدلتا والصعيد ، فإن المتغير الذي يخلق هذه الفروق هو بالدقة تناقص نسبة البرسيم على مستوى القطر كلما اتجهنا جنوباً بصفة عامة .

ثانياً ، فارق المساحة بين ثنائي القمح – القطن أقل منه بين ثنائي البرسيم – الذرة . ولكن الأهم أن القمح يزيد عن القطن كقاعدة عامة وفي كلا الوجهين البحري والقبلي على السواء ، إلا في محافظات القطن المتخصصة . ففي البحيرة والغربية وكفر الشيخ والدقهلية بالإضافة إلى دمياط في الدلتا ، ثم في بني سويف والمنيا وأسيوط في الصعيد ، تنقلب القاعدة القومية فيتفوق القطن على القمح .

وفما عدا هذا الاستثناء ، فالملاحظ بعمامة ، ولكن في أقصى الأطراف شمالا وجنوبا خاصة ، أن الفارق بين المحصولين يزداد كلما اتجهنا من قلب البلد شمالا وجنوبا . والسبب في هذا هو تناقص نسبة القطن كلما اتجهنا جنوبا لاسيا في الصعيد ، وتناقص نسبة القمح كلما اتجهنا شمالا لاسيا في الدلتا .

المحاصيل الإقليمية

المحاصيل الإقليمية الحبيصة حاسمة في إحداث وتوليد التباين الأرضي بدرجة أكبر من المحاصيل العقيمة ، لأنها بصفة خاصة تمثل حالات استقطاب جغرافي متطرف الموقع والدرجة ، مثلما يفعل الأرز في أقصى الشمال والقصب في أقصى الجنوب . ففي الشمال يحل الأرز محل القمح والذرة وينافس القطن ، وفي الجنوب يحل القصب محل القطن ولا ينافس أحدا كما لا ينافس أحد . وبهذا كله ينقلب ميزان المحاصيل الإقليمي رأسا على عقب مبتعدا تماما عن نمطه القوي السائد .

فأما الأرز فانه في محافظاته يتحول توا إلى محصول أولى ، بل ويحتل مكانة القطن كالمحصول الرابع ، بل وكذلك مكانة القمح كالمحصول الثالث ، وذلك باستثناء وحيد هو الغربية . بل إنه ليبلغ في بعض هذه الحالات ضعف إلى ثلاثة وأربعة أمثال هذا المحصول أو ذاك . بل إن الأرز ليتفوق على الذرة نفسه وبنفس النسبة أحيانا ليصبح المحصول الثاني بعد الرسم في المحافظات الثلاث كفر الشيخ والدقهلية ودمياط . غير أن الأرز في جميع الحالات يظل دون الرسم بالتأكيد . ففي أكثف محافظاته الثلاث السابقة لا يعدو ثلثي مساحة الرسم إلا بالكاد ، بينما يهبط إلى نصفها أو ثلثها في سائر محافظاته .

أما القصب في الجنوب الأقصى فوضعه أشد حسما وجزما . فهو في قنا يمثل أكثر من خمس المساحة المحصولية ويكاد يأتي المحصول الثاني مكررا مع القمح بعد الذرة (القمح ٢١,٦ ٪ والقصب ٢١,٧ ٪) . أما في أسوان فانه أي القصب يمثل وحده ثلث المساحة المحصولية (٣٤ ٪) ، ويعد المحصول الأول بلا منازع متفوقا على الذرة الذي يأتي بعده بمسافة (٢٧,٨ ٪) .

وبهذا الشكل ، وفي غياب الأرز تماما من الجنوب بالطبع ، نستطيع أن نرى ونفهم مدى وسر اختلال ميزان المحاصيل في المحافظتين : فرباعية الكبار التقليدية تحتل جذريا بحيث لا تجمع أكثر من نصف المساحة المحصولية إلا بصعوبة (٥٥ - ٦٠ ٪ تقريبا ، في حين أنها تصل في الميزانية القومية إلى ٧٠ ٪ ، ترتفع في بعض الحالات

إلى ٨٠ ٪ بل وإلى ٩٠ ٪ (تقريباً) . بل إن تلك الرباعية التقليدية لا وجود لها هنا في الواقع ، حيث ينقرض القطن ويندوى البرسيم . وإنما تتحول إلى ثلاثية الذرة – القمح – القصب كما في قنا أو حتى القصب – الذرة – القمح كما في أسوان .

وينعكس ثقل القصب الحاسم والفيصل في ميزانية المحاصيل حين نضيف نسبته إلى نسبة الرباعية التقليدية ، إذ يطفر المجموع على الفور إلى ٨١,٣ ٪ في قنا ، ٨٩,٣ ٪ في أسوان ، أى ما يجاوز نسبة الرباعية مع الأرز في أقصى شمال الدلتا أو الرباعية وحدها في أقصى حالاتها مثل سوهاج .

المحاصيل البستانية

بنسبتها القومية العامة ، ١٠ ٪ تقريباً ، ترفع المحاصيل البستانية حصة الرباعية القاعدية مع الأرز من ٨٠ ٪ إلى ٩٠ ٪ كمتوسط تقريبي عام . غير أننا نعلم أن نسبتها الإقليمية تتفاوت بشدة ، فهي في رأس الجدول بالاسكندرية ٤٤,٨ ٪ من ميزانية المحاصيل ، وفي ذنبه بأسوان ٤,٥ ٪ فقط ، أى بنسبة عشرة الأمثال وزيادة – وهذان أيضاً هما الحدان الأقصى والأدنى تقريباً مثلاً هما القطبان الشمالى والجنوبى في البلد جميعاً . من هنا ، وهذا التفاوت الشديد ، تأتى المحاصيل البستانية إما لتصحيح ميزانية المحاصيل حيث هى غنلة أصلاً ، أو على العكس لتزيدها اختلالاً على اختلال ، وذلك بحسب حالة كل محافظة أو مجموعة من المحافظات .

ولعل المثل الأبرز هو حالة التطرف الأقصى الاسكندرية . فهنا حيث تنقرض الرباعية القاعدية إلى أدناها في مصر (٤٠,٤ ٪) ، ولا يكاد الأرز يضيف إليها شيئاً مذكوراً ، فإن المحاصيل البستانية وحدها بنسبتها البالغة ٤٤,٨ ٪ تأتى لا كالمحصول الأول المطلق فقط وإنما لترجع إن لم تقل لتزيح الرباعية برمتها أصلاً . وبفضلها تستقيم ميزانية المحاصيل المحلية (٨٨,١ ٪) إلى معدلها القومى السائد (٨٩,٤ ٪) .

وإلى حد أقل نوعاً ، وبالترتيب التنازلى تقريباً ، تصدق هذه القاعدة على حالات الإسماعيلية والسويس فالقليوبية فالجيزة فالبحيرة ، حيث تتحول المحاصيل البستانية تلقائياً إلى المحصول الأول بلا استثناء فيما خلا البحيرة التى تقنع فيها بالمركز الثانى بعد الرسم . ففي محافظتى القنال ، حيث الظروف البيئية خاصة جداً ، تتضاءل الرباعية القاعدية إلى النصف أو أكثر قليلاً ، فلا يسعها سوى المحاصيل البستانية التى تقفز إلى الربع أو الثلث تقريباً . فنسبة الرباعية في الإسماعيلية تبلغ ٥٠,٦ ٪ فقط ، ونسبة البستانية ٢٣,٢ ٪ ، فالمجموع الكلى (بالإضافة إلى الأرز القليل) هو ٧٧,٢ ٪ .

وفي السويس فان هذه النسب هي على الترتيب ٥٧,٧ ٪ ، ٣٢,١ ٪ ، والمجموع ٩٢ ٪ .
أما في القليوبية فهي على الترتيب نفسه ٦٧,٣ ٪ ، ٢٧,١ ٪ ، والمجموع ٩٥,٧ ٪ ،
وفي الجيزة ٥٨,٨ ٪ ، ٣٥,٦ ٪ ، والمجموع ٩٤,٥ ٪ . وفي نهاية القائمة تأتي البحيرة
بنسب ٦٣,٣ ٪ ، ١٦,٧ ٪ ، والمجموع ٩٢,٩ ٪ .

داخل هذا التباين الأولى الذي تولده المحاصيل البستانية ، لا تنس في النهاية ذلك
التباين الثانوي الذي يضيفه أو يضيفه الميزان البستاني . فلاشك أنه فارق إقليمي هام
أن تكون محافظة ما منطقة خضروات أو منطقة فواكه . بل حتى حيث يتعادلان
فان لذلك دلالة الخاصة ، حيث أن المفروض بالتعريف أو بالتعريف القومية أن
يكون الميزان بنسبة الثلثين - الثلث تقريبا .

فمن محافظات الخضروات ، لديك الجيزة (٢٢,٤ ٪ من المساحة المحصولية) ،
م الاسكندرية (٢١,٢ ٪) ، فضلا عن السويس (٢٤,٧ ٪) ، وإلى حد أقل
القليوبية (١٥,٤ ٪) . هذا بينما تعد الإسماعيلية مثلا نموذجيا لمحافظة الفواكه ، حيث
تفوق نسبة المقات وحدها نسبة كل الخضروات ، أو ٨,٧ ٪ مقابل ٧,٨ ٪ على
الترتيب ، بينما لا تقل نسبة سائر الفواكه عن ذلك كثيرا ، ٦,٧ ٪ ، بمجموع قلمه
١٥,٤ ٪ للفواكه مقابل ٧,٨ ٪ للخضروات ، أي الضعف بسهولة .

مجموعة المنوعات

لا يبقى في الختام سوى هذه المجموعة الشديدة التعدد والتي تغطي نسبة
ال ١٠ ٪ المتبقية في ميزانية المحاصيل . ولا جدال أنها أشد محاصيلنا
تخصصا وتركزا إقليميا ، إذ أن أغلبها هي المحاصيل الحبيبية والضيئلة .
ولولا ضالة مساحتها ووزنها لكان لها شأن كبير في التباين الإقليمي الزراعي .
ولكنها على أية حال تضيف الطوايح والألوان المحلية وتضيف « اللمسات الأخيرة »
إلى شخصيات أقاليمنا الزراعية المختلفة .

الحقيقة الرئيسية في المجموعة ارتباطها إلى حد كبير بطرفي القطر في أقصى الشمال
وأقصى الجنوب ، في حين تقل بوضوح في وسط القطر . فإذا كانت نسبتها في
الميزانية القومية هي ١٠ ٪ ، فإنها تبلغ ضعفها وزيادة في الإسماعيلية (٢٢,٨ ٪)
ودمياط (١٩,٥ ٪) في الشمال ، وفي المنيا (١٦,٩ ٪) وأسيوط (١٦,٤ ٪) في
الجنوب ، وذلك دون أن نذكر الجنوب الأقصى قنا وأسوان حيث يختلط الأمر كله
وينقلب انقلابا بفضل القصب ، الذي لا يدرج هنا في خاتمة المنوعات إلا من قبيل

نمرووات الجدولة البحتة ، فتصبح مجموعة المنوعات ندا أو منافسا تقريباً للرباعية القاعدية ذاتها .

هذا كله بينما تقل نسبة المنوعات في محافظات الوسط أمثال الغربية (٥ ٪) ، لمنوفية (٥,١ ٪) ، القليوبية (٣,٤ ٪) ، الجيزة (٥,٥ ٪) ، الفيوم (٦,٦ ٪) . ومرجع هذا بلاشك قوة الرباعية القاعدية ومكملاتها من المحاصيل الوسطى بحيث لا تترك للمنوعات إلا هامشا ضيقا للغاية .

ومن المهم بعد هذا أن نرصد الفارق الإقليمي بين مجموعة منوعات يسودها محصول أو اثنان ، وأخرى يجتمع فيها معظمها في تقارب نسبي محسوس . هذا فضلا بالطبع عن أنواع المحاصيل ذاتها . فالشعير والبقول والبصل تكاد تكون قاسما مشتركا في معظم محافظات الدلتا والصعيد على السواء . غير أن الدلتا وخاصة شمالها تنفرد بعد هذا أكثر بالسهم والسوداني والكتان ، بينما يتميز الصعيد أكثر بالعدس والحلبة والثوم والنباتات الطبية والعطرية فضلا بالطبع عن القصب . وفي هذا المضمار يبدو جنوب الصعيد بالذات وكأنه « عطار و / أو علاف مصر » بامتياز :

شخصيات المحافظات الزراعية: دراسة تيدولوجية تطورية

تلك إذن ميزانية المحاصيل في التحليل كأساس للتصنيف أو التقسيم الإقليمي ، ولا يبقى إلا أن نضع ذلك التكنيك في التطبيق . فبمثل هذا المفتاح الإحصائي نستطيع أن نفتح مغاليق الشخصيات الزراعية الإقليمية ، ممثلة في المحافظات ، حتى نؤلف منها أقاليمنا الزراعية الجغرافية العامة في النهاية .

فبحسب نسب عناصر المركب الزراعي في كل محافظة وتوليقاتها وتوازناتها المختلفة ، يمكننا أولا أن نحدد خصائصها ومعالمها ، وهذه الأخيرة نستطيع بعد ذلك أن نجعلها في « عائلات » أي في مجموعات متقاربة أو متشابهة من الأنماط ، يمكن أخيرا أن نصنفها بدورها تصنيفا تراتبيا في هيراركية أو عقد أو سلم تطوري ، يبدأ من الاقتصاد الزراعي التقليدي إلى اللاتقليدي ، أو من المتخلف إلى الأكثر تطورا ، أو على أية حال من الأكثر اقترابا من النمط القومي العام إلى الأكثر ابتعادا وتباينا . وبصيغة أكثر تحديدا ، السلم كله متصل متدرج continuum بين قطبين أساسيين متناقضين هما زراعة الريف البحتة في طرف وزراعة المدينة الصرفة في الطرف الآخر .

ميزانية

النسب المئوية للمحاصيل بحسب مجموعاتها الوظيفية

النمط	المحافظة	القطن	القمح	الذرة	البرسيم	الرباعية	الارز	المجموع	البستانية
المدن المتطورة	الاسكندرية	٠,٢	٦,٠	١٠,٠	٢٤,٢	٤٠,٤	٢,٩	٤٣,٣	٤٤,٨
	الاسماعيلية	٠,٥	٩,٢	٢٢,١	١٨,٨	٥٠,٦	٣,٤	٥٤,٠	٢٣,٢
	السويس	—	١٣,٣	٢٦,٧	١٧,٧	٥٧,٧	٢,٢	٥٩,٩	٣٢,١
المدن المركزية	الجيزة	٠,٦	٦,٨	٢٩,٩	٢١,٥	٥٨,٨	٠,١	٥٨,٩	٣٥,٦
	القليوبية	٨,٠	١٠,٦	٢٤,٣	٢٤,٤	٦٧,٣	١,٣	٦٨,٦	٢٧,١
	البحيرة	١٢,١	٨,٤	١٣,٧	٢٩,١	٦٣,٣	١٢,٩	٧٦,٢	١٦,٧
العادي المتطور	المنوفية	١٠,٤	١٢,٢	٢٨,٩	٣١,٢	٨٢,٧	٠,١	٨٢,٨	١٢,١
	الفيوم	١١,٣	١٣,١	٢٧,٦	٢٨,٢	٨٠,٢	٢,٧	٨٢,٩	١٠,٥
	دمياط	٧,٩	٥,٦	٤,٩	٣١,١	٤٩,٥	٢٠,٦	٧٠,١	١٠,٤
	الدقهلية	١٥,١	١٠,٧	٧,٦	٣٠,٣	٦٣,٧	٢١,٠	٨٤,٧	٤,٦
	كفر الشيخ	١٢,٢	١٠,٥	٧,٢	٣٠,٤	٦٠,٣	٢٤,٥	٨٤,٨	٣,٨
	الشرقية	١٠,٥	١٢,٤	١٨,٤	٢٨,٧	٧٠,٠	١٣,٤	٨٣,٤	٩,٤
	الغربية	١٥,٨	١٢,٧	١٦,٥	٣١,٥	٧٦,٥	١١,١	٨٧,٦	٧,٤
العادي التقليدي	بنى سويف	١٤,٣	١٠,٧	٣٠,٦	٢٧,٤	٨٣,٠	صفر	٨٣,٠	٧,٠
	المنيا	١٧,٦	١١,٩	٢٦,٤	٢٠,٩	٧٦,٨	صفر	٧٦,٨	٦,٣
	أسيوط	١٦,٢	١٣,٨	٣٠,٨	١٧,٧	٧٨,٥	—	٧٨,٥	٥,١
	سوهاج	١٣,٥	٢٠,٨	٣٣,٩	٢١,٢	٨٩,٤	—	٨٩,٤	٣,٣
العادي المنير	قنا	١,٢	٢١,٧	٣٠,٤	٦,٤	٥٩,٧	صفر	٥٩,٧	٤,٨
	أسوان	صفر	٢٢,٢	٢٧,٨	٥,٣	٥٥,٣	—	٥٥,٣	٤,٥
	مصر	١١,٧	١٢,١	٢٠,٢	٢٦,١	٧٠,١	٩,١	٧٩,٢	١٠,٢

المحاصيل
في المحافظات المختلفة ١٩٧٥ (م ح ل)

أهم المنوعات	المنوعات	المجموع الكلي
الشعير ، الفول ، الكتان .	١١,٩	٨٨,١
السوداني ، الشعير ، السمسم .	٢٢,٨	٧٧,٢
الفول ، السمسم ، السوداني ، الشعير .	٨,٠	٩٢,٠
البصل ، السوداني ، القصب .	٥,٥	٩٤,٥
البصل ، الأرز ، الثوم ، الكتان .	٤,٣	٩٥,٧
الشعير ، الفول .	٧,١	٩٢,٩
البصل ، الفول ، القصب ، الكتان .	٥,١	٩٤,٩
الفول ، الشعير ، الطيبة ، الكتان .	٦,٦	٩٣,٤
الدريس ، الشعير ذو الصفين ، الكتان .	١٩,٥	٨٠,٥
الدريس ، البصل ، الكتان ، الشعير .	١٠,٧	٨٩,٣
الدريس ، الكتان ، الفول ، الشعير .	١١,٤	٨٨,٦
البصل ، الفول ، الشعير ، الدريس .	٧,٢	٩٢,٨
الشعير ، الدريس ، الكتان ، الثوم .	٥,٠	٩٥,٠
الفول ، البصل ، الثوم ، الحلبة .	١٠,٠	٩٠,٠
الفول ، القصب ، الثوم ، الطيبة .	١٦,٩	٨٣,١
العدس ، الفول ، الطيبة ، البصل .	١٦,٤	٨٣,٦
الفول ، البصل ، الشعير ، الحلبة .	٧,٣	٩٢,٧
العدس ، السمسم ، الفول ، الحلبة .	٣٥,٥	٦٤,٥
السمسم ، الفول ، الشعير ، الحناء .	٤٠,٢	٥٩,٨
الفول ، القصب ، البصل ، العدس .	١٠,٦	٨٩,٤

وابتداء ، ليس هناك محافظتان متماثلتان تماما أو حتى تقريبا في التوليفة أو التركيبة الزراعية . غير أن هناك من الناحية الأخرى أوجه تقارب ، إن لم تصل أحيانا إلى حد القرابة فإلى حد التشابه . فنسبة الرباعية القاعدية تشير إلى أي حد تعتبر التركيبة تقليدية أو لا تقليدية . وكذلك تبين نسبة الأرز في الشمال والقصب في الجنوب إلى أي حد هي مختلفة مغايرة أو عادية نمطية . أما نسبة المحاصيل البستانية فلعلها مؤشر معقول إلى مدى تقدمها أو تخلفها أي مدى تطورها الحضارى أو التكنولوجى . هذا بينما تدل نسبة المنوعات الباقية على مدى تنوع وتلون التشكيلة عموما .

وعلى هذه الأسس نجد أن محافظاتنا ، بصرف النظر عن الفروق الداخلية الهامة بها أحيانا ، تقع تلقائيا في سلسلة مترتبة تطوريا تبدأ بالاسكندرية في طرف وتنتهى بأسوان في طرف النقيض ، ولو أنهما تتشابهان مع ذلك في أنهما أشد ما يكونان ابتعاداً عن النمط القومى العام المألوف ، وذلك من حيث أنهما إطار الأطراف ومنتهى التطرف جغرافيا ونوعيا ، موقعا وزراعة ، أو بحسبانهما – بالتعبير الديالكتيكي الجامع – بمثابة الأضداد المتماثلة identical opposites . وفيما بين النقيضين هذين تتراتب المحافظات على إيقاع وفي وتيرة مطردة نحو ذلك النمط القومى العام حتى يصل إلى أقصى مراحله إتباعية وتقليدية .

وفي تراتبها هذا تقع تلك المحافظات في عائلات قرابة نسبية تتشابه فيما بينها بوضوح ، وتمثل غالبا ثنائيات أو أزواجا من المحافظات ونادرا ثلاثيات ، وتقع كل مجموعة منها في نمط مشترك ، كل نمط يمكن أن يعد انتقاليا بين سابقه ولاحقه ومن ثم يؤدي كل منها تطوريا إلى تاليه ، إلى أن تكتمل المنظومة تصاعديا أو تنازليا . تلك الأنماط وثنائياتها أو ثلاثياتها خمسة هي : (١) نمط زراعات المدن المتطرفة ، ويشمل ثلاثية الاسكندرية – الإسماعيلية – السويس . (٢) نمط زراعات المدن المركزية ، ويشمل ثنائى الجزيرة – القليوبية ثم البحيرة . (٣) النمط العادى المتطور ، ويشمل ثنائى المنوفية – القيوم ثم دمياط وثنائيات الدقهلية – كفر الشيخ والشرقية – الغربية . (٤) النمط العادى التقليدى ، ويشمل بنى سويف وثنائى المنيا – أسيوط ثم سوهاج . (٥) النمط غير العادى غير التقليدى ، ويشمل ثنائى قنا – أسوان .

فاذا نحن رتبنا ميزانيات محافظاتنا المحصولية بحسب هذا الترتيب ، مثلا يفعل الجدول السابق ، فسنجد أن الأرقام غالبا تزايد أو تتناقص في انحدارات أو اتجاهات محددة . فنسبة الرباعية القاعدية تبدأ من أعلى الجدول ضعيفة جدا أو ضعيفة للغاية ،

وغالبا ما تكون بلا قطن أو بأقل القليل منه ، ثم ترتفع بالتدريج حتى تصل إلى التضخم والتخمة والتقليدية المطلقة . وعلى العكس من ذلك نسبة المحاصيل البستانية ، فهي تبدأ مرتفعة جدا أو للغاية ثم تتواضع حتى تتطامن في النهاية دون المعدل القومى بكثير . أما الأرز في الشمال والقصب في الجنوب ، ثم المنوعات في الجميع ، فلها إيقاعها المستقل كثيرا أو قليلا بالطبع ، ولكنها تؤكد علاقات القرابة والتشابه داخل عائلات الأنماط المتعاقبة عبر السلم التطورى كله .

نمط زراعات المدن المتطرفة

المتطرفة موقعا وزراعة على السواء . فالاسكندرية والإسماعيلية والسويس ثلاثها ساحلية متطرفة الموقع ، ووقعها الزراعية محدودة للغاية بعضها معزول جغرافيا إلى حد ما عن معمر الدلتا . والواقع أنها إما جزء لا يتجزأ من ظهر مدينة كبرى تمثل هي الحلقة الأولى المباشرة منه ولكنها اقتطعت منه إداريا فقط ، كالاسكندرية ، وإما ظهر مدينة متوسطة الحجم مقتطع أصلا من الصحراء بالاستصلاح الحديث ولكنه إداريا يضم شريحة شبه صحراوية هامشية ، كالسويس والإسماعيلية . من هنا جاء تطرف زراعات المدن بها ، إلى جانب تطرف موقعها الجغرافى نفسه . تلك إذن في مجملها محافظات مدن أساسا ، أو بالأحرى محافظات مدينة واحدة تسودها تماما أو تقريبا .

من ثم كان حتما أن تنصرف إلى زراعات المدن وتتركس لها إلى أقصى حد تسمح به اعتبارات الدورة الزراعية واقتصاد المكان . وبالمقابل ، يتضاءل دور الرباعية القاعدية التقليدية إلى حده الأدنى . ولذا كان النمط متطرفا أيضاً في ميزانية محاصيله . فهو يمتاز بأعلى نسبة في مصر من المحاصيل البستانية (٢٣ - ٤٥ ٪) ، وبأدنى نسبة من الرباعية القاعدية (٤٠ - ٥٨ ٪) . ويعد المركب الزراعى عموما متنوعا بدرجة فوق الوسط إلى عالية جدا ، وذلك بفضل مجموعة محاصيل المنوعات التكميلية ذات الطبيعة الخاصة . والنمط بهذا هو نهاية التطور الزراعى في مصر أكثر مما هو قمته . وهو ، بعد ، يختلف داخليا بطبيعة الحال بحسب الظروف المحلية من محافظة إلى محافظة .

الاسكندرية

فالاسكندرية قمة النمط ، ولا يكاد يكون لها مثيل في مصر ، إذ أن محافظتها إنما تجتزئ الحلقة الداخلية المباشرة من حلقات زراعات ظهر المدينة الكبير الذى

يستوعب معظم البحيرة . من هنا تسجل أدنى نسبة للرباعية في البلد وهي ٤٠,٤ ٪ ،
أى أكثر نوعا من نصف المعدل القومى وأقل فعلا من نصف الحد الأقصى في سوهاج
(٨٩,٤ ٪) . وبديهي ، لا قطن عمليا ، ولا أرز كذلك إلا رمزا ، بينما تنكش الحبوب
الرئيسية الذرة والقمح إلى نصف معدلها القومى وتعد بذلك من أدنى كثافتها في القطر .
بل إن مجموع الحبوب كلها ليقل كثيرا عن الرسم الذى يعد في الواقع محور الرباعية
وجسمها الحقيقى . على أن تراتب الرباعية يظل كالنمط القومى ، الرسم فالذرة
فالقمح فالقطن على هذا الترتيب .

بالمقابل ، تسجل المحاصيل البستانية ذروتها في مصر ، ٤٤,٨ ٪ ، متفوقة بذلك
على الرباعية التقليدية ذاتها ، وممثلة نحو نصف المساحة المحصولية وأكثر من أربعة
أمثال المعدل القومى . وهي منصفة بالتقريب بين الخضروات والفواكه . ولذا فإن
المحافظة تلتخص محوريا في مزرعة خضر وحديقة فاكهة مشتركة . وأهم الفواكه هي
التين (٩٠ ٪ من المساحة القومية) فالزيتون (٤٣,٧ ٪) فالعنب فالجوافة . وأخيرا ،
فإن نسبة المنوعات عادية ولكنها شبه مركزة ، فنصفها للشعير والباقي للقول
والكتان .

الإسماعيلية والسويس

كمحافظات قنالية منعزلة وجهة ريادة واستصلاح هامشية ، تعد الإسماعيلية
والسويس أقرب شبيه بالإسكندرية في المركب الزراعى ولكن مع اختلافات محلية .
فالرباعية القاعدية أعلى قليلا تحقيقا لبعض الكفاية الذاتية في الحبوب نظرا للعزلة
الجغرافية النسبية ، ولكن كالإسكندرية لا قطن ولا أرز عمليا ، وعلى عكس
الإسكندرية وكل الدلتا تزيد مساحة الذرة على الرسم بل ويبلغ مجموع الحبوب ضعف
الرسم وزيادة .

أما المحاصيل البستانية فأقل قليلا عما في الإسكندرية . فهي وإن ظلت أكبر
محصول منفرد على الإطلاق ، فإنها لا تعدو نصف نسبة الرباعية القاعدية . ويرجع
هذا الفارق بالطبع إلى ضآلة أحجام مدن المنطقة النسبية بالقياس إلى الإسكندرية .
كذلك فإن مزارعها البستانية تختلف كثيرا ، وخضرواتها على عكس الإسكندرية
بلا بطاطس قط ، وفواكهها أكثر مدارية حيث الأخيرة متوسطة أكثر . أما
المنوعات فأعلى هنا كثيرا نظرا للملاءمة التربة الصفراء الخفيفة لأنواع خاصة منها ،
على رأسها المحاصيل الزيتية السودانية والسهم ثم الشعير والقول .

الإسماعيلية

فأما الإسماعيلية فلها ثاني أخفض رباعية قاعدية بعد الإسكندرية ، ٥٠,٦ ٪ .
أى نصف المساحة المحصولية ، بينما تناهز المحاصيل البستانية الربع ، ٢٣,٢ ٪ أى أكثر
نوعا من الفرة . وهى مقسمة بعدالة تقريبا بين كل من الخضروات والمقات وماتر
الفواكه ، بنسبة الثلث لكل (٧,٨ ٪ ، ٨,٧ ٪ ، ٦,٧ ٪ على الترتيب) . وهذا
ما يجعل الإسماعيلية بحق أرض الجنان وأرض المقات فى الوقت نفسه . وأهم الفواكه
هى المانجو (١٦,٢ ٪ من مساحتها القومية) فالشمام (٨ ٪) فالبطيخ (٦,٤ ٪) .

غير أن أبرز ما فى الزراعة الإسماعيلية نسبة المنوعات العالية جدا ، ٢٢,٨ ٪ ،
أى مثل المحاصيل البستانية تقريبا . ويستتبع هذا تشكيلة عريضة من المحاصيل الصغيرة
والخاصة التى تنوع المركب بشدة كما تلونه بلون محلى متميز للغاية . فنصف هذه
المساحة للسودانى وحده (١١,٩ ٪) ، أى أكثر من مساحة القمح نفسه (٩,٢ ٪) .
ولا غرو ، فالإسماعيلية تقود البلد فى هذا المحصول خارج كل مقارنة . النصف الباقى
يستولى عليه الشعير أولا ثم السمس ثانيا ؛

السويس

إن تكن الإسماعيلية أقرب من السويس إلى الإسكندرية فى انخفاض نسبة
الرباعية القاعدية ، فإن السويس أقرب بالتأكيد من حيث ارتفاع نسبة المحاصيل
البستانية ومن حيث تركيبة مكوناتها ، مثلما هى فى ضلالة مساحتها القابلة للزراعة أصلا .
لذا يمكن اعتبار المحافظتين الشقيقتين على درجة واحدة من القرابة العائلية أو التشابه
الزراعى مع الإسكندرية ، سيان أن توضع إحداها قبل أو بعد الأخرى فى سلم
التراتب التطورى القومى ؛

فنسبة الرباعية ٥٧,٧ ٪ ، نصفها لكبيرها الذرة وحده (٢٦,٧ ٪) . وهذه
النسبة ، بما فيها أهم أنواع الحبوب ، أكبر نوعا مما بالإسماعيلية ، لاشك لأن حجم
السكان هنا أكبر . بالمقابل ، هامش المنوعات ، وإن اشترك فى الأنواع ، ضيق
ودون ما بالإسماعيلية بكثير جدا (٨ ٪ مقابل ٢٢,٨ ٪) . وهذه المساحة مقسمة
بتقارب متدرج نسبيا بين القول والسمس والسودانى والشعير .

وعلى العكس ، تزيد نسبة المحاصيل البستانية بالسويس عما بالإسماعيلية بدرجة
محسوسة ، حيث تبلغ ٣٢,١ ٪ أى ثلث المساحة المحصولية . لكن الاختلاف الأكبر
حقا بلى والجنبرى هو بالتأكيد فى سيادة الخضروات سيادة مطلقة ، فهى تبلغ ٢٤,٧ ٪

أى ثلاثة أرباع المساحة البستانية أو ثلاثة أمثال مساحة الفواكه . وهى بهذا تأتى على رأس القطر فى نسبة مساحة الخضروات من جملة مساحة المحافظة المحصولية ، كما تأتى صاحبة ثانى أخفض ميزان بستانى فى مصر بعد دمياط . ولاشك أن هذا يرجع إلى ضرورة إشباع الكفاية الغذائية وسد حاجة الاستهلاك المحلى اليومى المباشر لمدينة هى أشبه بالواحة الساحلية أو القنالية المعزولة نسبيا كالجزيرة البشرية المكتظة . وهذا على خلاف الإسماعيلية التى ، بتوجهها نحو الفواكه لا الخضروات ، إنما تتوجه إلى التصدير وتموين سائر المنطقة والبلد .

نمط زراعات المدن المركزية

هذا النمط يمثل الوضع الطبيعى المتكامل حول المدن الكبرى ، دون الاجتزاء والتطرف اللذين يميزان النمط السابق . ولذا فرغم سيطرة زراعات المدن على مركبه الزراعى ، فإنه يتميز بالاعتدال والاتزان النسبى . ولهذا فإنه هو ، وليس النمط المتطرف ، الذى يعد بجدارة قمة السلم التطورى الزراعى فى مصر . وهو ينصرف أساسا إلى القاهرة الكبرى والإسكندرية الكبرى ، شاملا بالترتيب التنازلى ثنائى الجزيرة - القليوبية ثم البحيرة .

أبرز خصائص النمط التى تميزه عن سابقه هى ارتفاع نسبة الرباعية القاعدية وانخفاض نسبة المحاصيل البستانية كل إلى مستوى أكثر اعتدالا ، ثم انكماش المنوعات إلى هامش ضيق أو ضيق جدا . وتحقيق قدر معقول من الكفاية المحلية فى الحبوب هو الذى يكن خلف هذا الاعتدال أو الاتزان . فالرباعية القاعدية تتراوح بين ٥٩ ، ٦٣ ٪ أى دون المعدل القومى ، والمحاصيل البستانية بين حوالى ٣٦ ، ١٧ ٪ أى أضعاف المعدل القومى ، والمنوعات بين ٧ ، ٤ ٪ أى دون المعدل القومى أو نحو نصفه .

وعلى هذه الأسس تقع الجزيرة على رأس النمط وعلى خط التطور المباشر من أو نحو النمط السابق ، تلها القليوبية فالبحيرة . غير أن الفروق المحلية تظهر بين الثلاثة لاسيما فى بروز الأرز فى الأخيرة وحدها ، ثم فى نسبة القطن واختلاف تراتب عناصر الرباعية القاعدية ، ثم أخيرا فى أنواع المحاصيل البستانية والمنوعات .

الجزيرة

فالجزيرة أقلها فى نسبة الرباعية القاعدية (٥٨,٨ ٪) . ثم هى محافظة بلا قطن تماما أو تقريبا (٠,٦ ٪) ، والقمح بنوره (٦,٨ ٪) . نصف المستوى القومى تقريبا .

ولذا فان الرباعية تكاد تختزل عمليا إلى ثنائية الذرة والبرسيم ، حيث تؤلف وحدها نحو ٥١,٤ ٪ من المساحة المحصولية . غير أن الذرة هنا يفوق البرسيم ، وذلك كما في معظم الصعيد وعلى عكس معظم الدلتا . فيحتل الذرة ٢٩,٩ ٪ من المساحة المحصولية ، والبرسيم ٢١,٥ ٪ .

أما المحاصيل البستانية فتبلغ ٣٥,٦ ٪ ، وهي ثانی أعلى نسبة فی بابها بعد الإسكندرية ، وتجعل هذه المحاصيل أكبر محصول منفرد فی المحافظة . لكن أبرز ما فی هذه المحاصيل هو يقينا طغیان الخضروات عليها ، فالجزرة محافظة خضروات أولا وفواكه بعد ذلك فقط . والتقسيم بينهما يتم على أساس الثلثين - الثلث تقريبا . فللخضروات ٢٢,٤ ٪ من المساحة المحصولية ، بحيث تأتي ثانی أكبر كثافة خضروات فی مصر بعد السويس وقبل الإسكندرية ومعادلة ٥ أمثال المعدل القومی ، يستأثر البطاطس منها بأكثر نسبة من نوعها فی القطر وهي ٤,٦ ٪ أي ٥ أمثال المعدل القومی ، وما يعادل ١٧,٣ ٪ من مساحته القومية . ومن أهم الخضروات الأخرى الطماطم (٨,٩ ٪) .

أما الفواكه فلها ٨,٦ ٪ من مساحة المحافظة المحصولية ، أي ضعف المعدل القومی ، منصفة بالتقريب بين المقات وسائر الفواكه . ويسود المقات هنا الشام لا البطيخ . فالجزرة تقدم ٤١,٩ ٪ من مساحة الشام فی مصر ، ١٠,٢ ٪ من الخیار . وأهم الفواكه الأخرى المانجو (٢١,٥ ٪) والبرقوق (٢٨,٨ ٪) ثم الموز والتفاح بالإضافة إلى نصف التين الشوكي فی مصر .

طبيعي لا يتبقى للمنوعات بعد هذا كله سوى هامش ضيق للغاية ، ٥,٥ ٪ ، قوامه البصل فالسوداني فالقصب . تكمله كسور عشرية من الفول والشعير والحلبة والتمرس والأرز والكتان والنباتات الطبية والعطرية . قائمة شديدة التعدد والتنوع ، ولكنها بالغة الضالة فاقدة التركيز .

القليوبية

مع القليوبية ننتقل تنازليا إلى رباعية قاعدية أكبر ، نحو ٦٧,٣ ٪ أي الثلثين من المساحة المحصولية ، كما يظهر القطن لأول مرة وإن دون المتوسط (٨ ٪) ، كما يرتفع القمح إلى ضعف نسبته فی الجزرة تقريبا (١٠,٦ ٪) . أما الذرة والبرسيم فلهما معا نصف المساحة كما فی الجزرة تقريبا أو أقل قليلا ، نحو ٤٨,٧ ٪ . غير أنهما هنا يبلغان حد التساوي التام ، حيث ينخفض الذرة قليلا إلى ٢٤,٣ ٪ بينما يرتفع البرسيم قليلا إلى ٢٤,٤ ٪ .

بالمقابل ، تنخفض المحاصيل البستانية قليلا إلى ٢٧,١ ٪ (مقابل ٣٥,٦ ٪ في الجزيرة) ، ولكنها تظل أكبر محصول منفرد في المحافظة ، كما تناهز ٣ أمثال المعدل القومى إلا قليلا . من الناحية الأخرى ، يتجه الميزان البستانى نحو المزيد من الاعتدال والتقارب ، بنسبة ثلاثة الأخماس للخضروات والخمسين للفواكه ، أو ١٥,٤ ٪ مقابل ١١ ٪ على الترتيب ، وكتلتاهما تعادل نسبة المتوسط القومى نحو ثلاثة الأمثال .

ولكن هذا الميزان يكفى مع ذلك لكى يجعل من المحافظة محافظة فواكه في الدرجة الأولى اتساقا مع شهرتها ومكانتها التاريخية التي شجبت أخيرا . على أن القليوبية ، على عكس الجزيرة ، لا هي محافظة بطاطس في الخضروات ولا مقات في الفواكه ، وإنما هي تخصص في الخضروات الأساسية المتنوعة وفي الموالح بأنواعها المختلفة. فالقليوبية من المساحة القومية ١٧,٥ ٪ في البرتقال،مقابل ٦,٨ ٪ فقط في الشام . أما من الشمس فلها ٢٩,٦ ٪ ، ومن البرقوق ١٤,٥ ٪ ومن الجوافة ١٢ ٪ ، هذا عدا الموز والمانجو ثم نصف التين الشوكى في مصر .

هامش المنوعات هو أضيق ما في بابها في مصر جميعا ، ٤,٣ ٪ فقط . قوامه قليل من البصل (١,٩ ٪) والأرز (١,٣ ٪) ، ثم كسور من الثوم والكتان والشعير والقصب والفول فالسودانى فالنباتات الطبية والعطرية .

البحيرة

البحيرة واقعا وعمليا هي إقليم الإسكندرية الزراعى ، وهذا لا يختلف جوهريا عن محافظات إقليم القاهرة الأكبر . ولكن ، بحكم أبعادها الجغرافية الأربعة ، فإن مفتاح شخصية البحيرة الزراعية ، أو بالأحرى مثلث غرب الدلتا كله بإضافة شريط محافظة الإسكندرية المقنطع إداريا ، يكمن في أنها تجمع بنسب متقاربة بين خصائص أربع زراعات مختلفة : زراعة الأرض السوداء (القطن والحبوب الرئيسية) ، زراعة برارى الشمال (الأرز) ، زراعات المدن (الخضروات والفواكه) ، ثم زراعة هوامش الوادى شبه الصحراوية (الفول والشعير) .

نسبة الرباعية القاعدية وسط بين الجزيرة والقليوبية ، ٦٣,٣ ٪ ، ولكن تراتب عناصرها يختلف . فهنا يتفوق القطن على القمح لأول مرة ، ١٢,١ ٪ مقابل ٨,٤ ٪ على الترتيب . كما يطرد الاتجاه نحو رجحان الرسم على الذرة فيصل إلى قمته في النمط حتى ليبلغ ضعفه وزيادة ، أو ٢٩,١ ٪ مقابل ١٣,٧ ٪ على الترتيب . ولا غرابة

في كثافة أى من القمح أو البرسيم ، فهي لا تزيد عن المعدلات القومية كثيرا . ولكن اللافث هو هبوط القمح والذرة دون معدلاتهما القومية بشدة ، وتفسره لاشك يكمن في الأرز . فهنا يظهر الأرز لأول مرة كمحصول رئيسي ، ١٢,٩ ٪ أى الثالث بعد البرسيم والذرة وقبل القطن . هذا يرجع بالطبع إلى الموقع في نطاق البرارى والأرز ، وهو أيضاً ما يميز البحيرة عن زميلتها في النمط الجزيرة والقلبوية .

بالمقابل ، تنخفض نسبة المحاصيل البستانية إلى نصف زميلتها تقريبا ، فتبلغ ١٦,٧ ٪ . غير أن هذا الانخفاض النسبي إنما يرجع إلى عظم مساحة البحيرة الحقيقي بالقياس إليهما . من الناحية الأخرى ، فإن الاتجاه نحو تعادل كفتى الميزان البستاني يزداد اطرادا . فالمساحة البستانية منصفة تقريبا بين الخضروات والفواكه ، ٩,٦ ٪ مقابل ٧,١ ٪ على الترتيب . وكما يبرز دور البطاطس في الخضروات نسبيا ، يبرز دور المقات في الفواكه إلى حد أبعد ، فله وحده نصف مساحتها (٣,٦ ٪) ، والنصف الآخر لسائر أصنافها (٣,٥ ٪) . وفي المقات يسود دور البطيخ أساسا ، حيث تقدم البحيرة ثلث بطيخ مصر على الأقل . وأهم الخضروات والفواكه الأخرى الطماطم والخيار والبرتقال والعنب والزيتون ثم البرقوق والجوافة والموز والتفاح بالإضافة إلى ثلثي كمثرى القطر .

النمط العادي المتطور

هذا النمط انتقالي عريض بين أنماط زراعات المدن كقطب وبين أنماط زراعات الريف العريض كقطب مضاد . بالتالي تزداد نسبة الرباعية التقليدية بهدف تغذية السكان المحليين والريفيين بالحبوب والألياف الأساسية . كذلك ترتفع نسبة البرسيم (بما في ذلك الدريس في الشمال خاصة) ، وذلك بفضل الموقع الشمالى والمناخ الرطب . وفي الشمال أيضاً يظهر الأرز كمحصول رئيسي بحكم بيئة استصلاح البرارى . هذا بينما تزداد نسبة المحاصيل البستانية انخفاضاً لتواضع نسبة سكان المدن عامة والمدن الكبرى خاصة .

ينتظم النمط ٧ محافظات هي بالترتيب التطورى التنازلى المنوفية - الفيوم ، دمياط ، الدقهلية - كفر الشيخ ، الشرقية - الغربية . وواضح أنه يغطى معظم جسم الدلتا بالإضافة إلى واحة الفيوم . وهو بذلك يطوى في دفتيه معظم نطاق الأرز في الشمال حيث تصبح محافظات قطن وأرز وبرسيم أكثر منها محافظات قمح وذرة ، بينما تصبح في الجنوب محافظات قمح وذرة وبرسيم أكثر تحت ضغط كثافة السكان العالية .

واضح كذلك أن كل محافظة من محافظات هذا النمط تشكل رقعة أرضية فسيحة كاملة لمجتمع زراعى ريفى عادى ولكنه تطور حضاريا وفنيا تحت تأثير الموقع ونوايا المدن الإقليمية داخله والمدن المتروبوليتانية المحيطة به . وإذا كان ضغط السكان الكثيف فى الجنوب قد حتم هذا التطور ، فإن قلته فى الشمال قد سمحت به وأتاحته دون عوائق أو عقبات عتيقة : فالاقتصاد الزراعى من ثم منوع عريض بحكم البيئة أو السكان ، ومعاشى وتجارى معا بحكم تيارات الحضارة الحديثة .

المنوفية - الفيوم

فى المقدمة تأتى المنوفية ، رغم ما يبدو من سيطرة المركب التقليدى على زراعتها أكثر مما يظن عادة . والواقع أن المنوفية متأثرة جيدا بتوجيه القاهرة نحو زراعات المدن ، غير أن هذا التأثير جزئى قاصر على القطاع الجنوبي الأقصى منها ، أما انعكاسه على المحافظة ككل فمحدود بصورة جلية . ومن هنا فلاشك أن درجة ارتباط البحيرة بتوجيه مدينة الإسكندرية أقوى من درجة ارتباط المنوفية بتوجيه القاهرة .

وفى هذا تبدو المنوفية أقرب شبا بالفيوم ، بحيث يكونان معا ثنائيا زراعيا واضح المعالم والتناظر على كلا جانبي القاهرة بالتقاطع . ففي كليهما ترتفع نسبة الرباعية القاعدية إلى آفاق عالية جدا ، نحو أربعة أخماس المساحة المحصولية . ولقد يبدو الانتقال إليهما من البحيرة فى نهاية النمط السابق نقلة فجائية شاذة فى مثل هذا الوضع . لكن الواقع أنه لا أرز هنا عمليا بالطبع ، ولو أننا أضفنا الأرز إلى الرباعية فى البحيرة لتقاربت نسبة المجموع بين الجانبين ولبدأ التدرج التطورى أكثر اطرادا وإقناعا .

فى كل من المنوفية والفيوم تزيد نسبة الرباعية على ٨٠ ٪ ، وفى كليهما يسود الترتيب العادى بالتنازل من الرسم إلى الذرة إلى القمح إلى القطن ، كما تقتارب نسب هذه المحاصيل فهما تقاربا ملحوظا ، وفى النتيجة تمثل الحبوب نصف الرباعية فى كليهما على السواء . ففي المنوفية تبلغ نسبة القطن ١٠,٤ ٪ مقابل ١١,٣ ٪ فى الفيوم ، أى على تخوم المعدل القومى بالكاد . وكذلك تفعل نسبة القمح تقريبا : ١٢,٢ ٪ مقابل ١٣,١ ٪ على الترتيب . على العكس من هذا الذرة والرسم ، فهما يتجاوزان المعدل القومى بكثير . فنسبة الذرة ٢٨,٩ ٪ فى المنوفية ، ٢٧,٦ ٪ فى الفيوم . ونسبة الرسم ٣١,٢ ٪ ، ٢٨,٢ ٪ على الترتيب . وهذا أيضاً يكون مجموع القمح والذرة نحو ٤١,١ ٪ فى الأولى ، ٤٠,٧ ٪ فى الثانية ، أى نحو نصف مساحة الرباعية القاعدية

في الحالتين . وهذا يعكس ضغط السكان ، خاصة في المنوفية ، وبروز اقتصاد الزراعة المعاشية كقاعدة حتمية .

فما عدا الأرز الذي تنفرد الفيوم بقليل منه (٢,٧ ٪) ، مثلما تنفرد فيه بالعروة النيلية ، فإن المحاصيل البستانية هي القاسم المشترك التالي بين المحافظتين . ورغم تأثير القاهرة على الاثنتين ، ورغم شهرة الفيوم التاريخية ، تبدو النسبة أقل من المتوقع عادة . ولهذا لم تلحق المحافظتان بنهاية نمط زراعات المدن المركزية وقنعتا برأس النمط العادي المتطور . وعلى أية حال ، فإن التفوق النسبي يذهب للمنوفية لا للفيوم : ١٢,١ ٪ مقابل ١٠,٥ ٪ ، أي أكثر قليلا جدا فقط من المعدل القومي على أحسن الحالين .

ولكن في الحالين يتم تقسيم المساحة البستانية بين الخضروات والفواكه بنسبة متقاربة تتراوح حول ثلاثة الأخماس - الخمسين . غير أن المنوفية تنفرد في الخضروات بالبطاطس حيث تعد ثمانية محافظات القطر في كثافتها بعد الجزيرة (٢,٩ ٪) ، بينما تعد الفيوم أرضا بلا بطاطس . وبالمقابل تتفوق الفيوم كثيرا في نسبة المقات ، بينما تتخلف المنوفية فيها بوضوح . فالمنوفية تساهم بنحو ١٩,٨ ٪ من مساحة البطاطس بمصر ، ١٢,٥ ٪ من البرتقال ، ١٤,٣ ٪ من الخيار ، ٣٨,٢ ٪ من البرقوق ، ٢٣ ٪ من الموز . أما الفيوم فلها ٩,٦ ٪ من مساحة الطماطم بمصر ، ثم ٦٦,٢ ٪ من المشمش ، ٤٠,٣ ٪ من الزيتون ، ٧,٧ ٪ من العنب .

هامش المنوعات ، أخيراً ، ضيق للأخية في كلتا المحافظتين . فنسبته في المنوفية ٥,١ ٪ ، مقابل ٦,٦ ٪ في الفيوم . وكلتاهما تمتاز بتركز قوى في قلة من المحاصيل ، مع تعدد ملحوظ على الجملة . كذلك تشترك المحافظتان في أغلب هذه المحاصيل الضئيلة ، وإن بنسب متفاوتة ، إلا أن الفيوم تنفرد ببضعة منها ، ولذا يأتي مركبها أكثر تنوعا من المنوفية .

ففي الأخيرة يمثل البصل وحده أكثر من نصف المنوعات (٣,٣ ٪) ، يليه بعض الفول ، فقليل من القصب والكتان ، وأقل من ذلك من الشعير والنباتات الطبية والعطرية . أما في الفيوم فالفول في الصدارة (٢,٨ ٪) يليه الشعير (٠,٩ ٪) فالنباتات الطبية والعطرية (٠,٤ ٪) فبعض الكتان والبصل والقصب . ثم تنفرد الفيوم بنسبة من الحلبة (١,١ ٪) ، ثم بشيء من السوداني والسمسم .

دمياط

من رأس الدلتا ننتقل إلى طرفها في دمياط التي تنفرد بوضع خاص نوعا ، حيث

تكاد تكون حلقة الاتصال أو حالة الانتقال بين النمط العادي المتطور وبين نمطى زراعات المدن المتطرفة والمركزية معا وعلى السواء . فهي تبدى جوانب تشابه قوية مع كل منهما بنسب شبه متكافئة . ذلك أنها محافظة محدودة الرقعة ، تسودها مدينتها العريقة دمياط بدرجة تكاد تقربها من حالات مدن المحافظات المنعزلة أو المقتطعة كالإسكندرية أو القنال ولكن على مستوى آخر وفي قلب الزراعة القدمية العادية . والواقع أن المحافظة تكاد تكون جزءا لا يتجزأ جغرافيا وعمرانيا ، أو قل إسفيناً كبيراً نوعاً ، من الدقهلية ، وكانت بالفعل تابعة لها في السابق .

من هنا نفهم انخفاض نسبة الرباعية القاعدية : ٤٩,٥ ٪ ، أى نصف المساحة المحصولية ، أو على غرار نمطى زراعات المدن المتطرفة والمركزية . ومثلها تنخفض نسبة القطن والقمح بشدة دون المستوى القومى : ٧,٩ ٪ ، ٥,٦ ٪ على الترتيب ، كما يبدو أيضاً انقلاب ترتيبهما عن الترتيب القومى . لكن أخص ما فى دمياط تدنى الذرة إلى حد التقرم ، ٤,٩ ٪ فقط أى ربع المعدل القومى ، مما يجعله أصغر محاصيل المحافظة جميعاً بما فى ذلك حتى معظم المنوعات ، كما يجعلها هى صغرى المحافظات فى مصر فى كثافة هذا المحصول .

يفسر هذا ، ويعوضه ، الأرز بلاشك . فهو يبلغ هنا خمس المساحة المحصولية (٢٠,٦ ٪) ، ويعتبر بذلك المحصول الثانى بعد الرسم ، كما يرجح محاصيل القطن والقمح والذرة مجتمعة (١٨,٤ ٪) . ودمياط بهذه الكثافة الأرزية تأتى حلقة الانتقال بين البحيرة فى آخر نمط زراعات المدن المركزية وبين سائر زميلاتها فى نمط الزراعة العادية المتطورة .

مع ذلك كله فإن الرسم ، لا الأرز ولا المحاصيل البستانية التى لا تعدو المعدل القومى (١٠,٤ ٪) ، وإن تميزت بغلبة الخضروات عليها تماماً دلالة على توجيه المدينة الأم واستهلاكها المحلى - الرسم بالدقة والامتياز هو أخص خصائص دمياط . ليس فقط لارتفاع نسبته بها إلى ثالث أعلى ما فى مصر (٣١,١ ٪) ، ولكن أيضاً - وربما أكثر - بارتفاع نسبة الدريس إلى أعلى ما بمصر إطلاقاً (١٥,٩ ٪) أى أكثر من ٨ أمثال المعدل القومى (١,٩ ٪) . فإذا نحن جمعنا نسبة الرسم إلى نسبة الدريس لبلغتا ٤٧ ٪ ، أى زهاء نصف المساحة المحصولية بالمحافظة ، وأقل نوعاً من ضعف المعدل القومى (٢٨ ٪) . التفسير ، بالطبع ، هو المناخ الرطب البارد نسبياً ، ومنه إلى اقتصاد تربية الحيوان والألبان الذى اكتسب شهرة متوطنة فى دمياط حتى صار علماً عليها وصارت هى تقود فيه القطر بسهولة تامة .

بسبب الدريس - وتلك مكانته - يتفصح هامش المحاصيل المتنوعة في دمياط إلى أقصى أقواسه اتساعا في مصر باستثناء الإسماعيلية والجنوب الأقصى ، إذ تبلغ نسبته ١٩,٥ ٪ أي خمس المساحة المحصولية . إلا أنها للسبب نفسه محاصيل مركزة بعنف بالطبع رغم تعددها وتنوعها . فعدا الدريس ، هناك الشعير ذو الصنفين (١,٦ ٪) الذي تبرز فيه بل تكاد تنفرد به دمياط في القطر كله باستثناء ضعيف هو الإسكندرية . ثم يلي الكتان (٠,٦ ٪) ، فكل من البصل والشعير (٠,٤ ٪) ، فالقول (٠,٢) فالقصب (٠,١ ٪) .

الدقهلية - كفر الشيخ

بين الدقهلية وكفر الشيخ قدر غير عادي من التشابه في المركب الزراعي يجعل منهما بحق ثنائيا ، إن لم نقل توأما ، جذيرا بالرصد والتحليل ، كما يجعل من الصعب أن نقرر أيهما يسبق أو نبدأ به ، وإن بدت الدقهلية هي الأجدر . فهما تقعان من السلم القومي على خط نسب تطوري متشابه أو واحد تقريبا بين دمياط من جهة وثنائي آخر مماثل هو الشرقية والغربية من الجهة الأخرى . فكل منهما نموذج لمحافظة الأزق والقطن ، بل إنهما نواتا الأزق النويتان بالذات . ولعل الفارق النسبي الملحوظ هو أن الدقهلية أكثر تفوقا نوعا في القطن ، بينما كفر الشيخ أكثر تفوقا في الأزق . ومن المثير بعد هذا تقارب أرقام نسبهما المحصولية إلى درجة لافتة .

فنسبة الرباعية القاعدية في الدقهلية ٦٣,٧ ٪ وفي كفر الشيخ ٦٠,٣ ٪ . وتراتب عناصرها واحد : فكما في سائر أعضاء النمط ، تنقلب مواقع القطن والقمح ليتفوق الأول على الثاني ، بينما يتضاءل وزن الذرة لا إلى حد الضمور أمام الرسم فقط ولكن إلى أصغر عناصر الرباعية كلها مساحة وشأنا . ففي الدقهلية تبلغ نسبة القطن ١٥,١ ٪ ، وفي كفر الشيخ ١٢,٢ ٪ ، هذا مقابل ١٠,٧ ٪ ، ١٠,٥ ٪ على الترتيب للقمح . أما الذرة فهوى إلى ٧,٦ ٪ في الدقهلية ، ٧,٢ ٪ في كفر الشيخ . هذا بينما يرتفع الرسم إلى ٣٠,٣ ٪ ، ٣٠,٤ ٪ على الترتيب ، أي نحو أربعة أمثال الذرة - منهى الاختلال المحصولي .

غير أن الأزق هو التفسير والتعويض معا . فهاهنا في هاتين المحافظتين المصبيتين يبلغ الأزق ذروة كثافته في الدلتا جميعا : إنهما النواتان النويتان . فنسبة الأزق في كفر الشيخ ٢٤,٥ ٪ أي ربع المساحة المحصولية للمحافظة ، وفي الدقهلية ٢١ ٪ أي الخمس . وتفوق كفر الشيخ هنا يقابل أو يقابله تفوق الدقهلية في القطن تقريبا .

ولا عجب بعد هذا أن يخرج مجموع الحماسية ككل شديد التقارب في المحافظتين :
٨٤,٧ ٪ في الدقهلية ، ٨٤,٨ ٪ في كفر الشيخ .

ولا غرابة كذلك أن تأتي المحاصيل البستانية على استحياء ، وإن كانت أبرز في الدقهلية . فهي في الأخيرة ٤,٦ ٪ ، وفي الأخرى ٣,٨ ٪ ، أي بين نصف وثلث المعدل القومى على الأكثر . وتكاد مساحتها في كلتا المحافظتين تتوزع بنفس النسبة بين الخضروات والفواكه وهي الثلثان - الثلث . وتتميز الدقهلية بنحو نصف مساحة الخوخ القومية (٤٦,٢) ، بينما تكاد كفر الشيخ تخلو من الفواكه إلا من قليل من الجواقة .

وأخيراً وليس آخراً ، فلا مفاجأة في أن يتشابه هامش المنوعات ، ليس فقط اتساعاً ولكن كذلك تعدداً وأنواعاً . فهو على الجملة معتدل الاتساع والتنوع ولكنه شديد التركيز . فنسبته في الدقهلية ١٠,٧ ٪ وفي كفر الشيخ ١١,٤ ٪ ، أي حوالى المعدل القومى . ونصف المساحة في الحالىن يذهب إلى الدريس الذى يميز هذا النمط كما نعلم ، فنسبته في الدقهلية ٥,٧ ٪ وفي كفر الشيخ ٦,٢ ٪ . ثم يكمل القائمة بضعة محاصيل ضئيلة بنسب متقاربة أو متبادلة ، أهمها الكتان والبصل والفول ثم أخيراً بعض الشعير وقليل من القصب . فالدقهلية تتفوق في البصل فقط (١,٦ ٪ مقابل ٠,١ ٪) ، لكن كفر الشيخ تسبق في الكتان (١,٩ ٪ مقابل ٠,٦ ٪) وفي الفول (١,٢ ٪ مقابل ٠,١ ٪) ، بينما تتساوى الاثنان تقريباً في كل من الشعير والقصب .

الشرقية - الغربية

كثنائى الدقهلية - كفر الشيخ يلي تشابهاً ووضعاً ، أى تركيباً ودرجة ، ثنائى آخر يعد آخر أعضاء عائلة النمط وهو ثنائى الشرقية - الغربية . ففهما يطرد الاتجاه نحو تزايد نسبة الرباعية القاعدية ولكن مع تناقص نسبة الأرز لصالح الذرة خاصة ، وفي الوقت نفسه تزايد المحاصيل البستانية وإن ظلت دون المستوى القومى ، كما يضيق هامش المنوعات وإن اشتد تعدداً وتنوعاً . ومن الصعب هنا أيضاً أن نحدد من منهما الأسبق أو الأشد تطوراً . على أن الفارق الرئيسى أن الغربية تتفوق نوعاً في القطن ولكن الشرقية تتفوق بالمقابل في الأرز ، تماماً كما في ثنائى الدقهلية - كفر الشيخ ، كما تتفوق الشرقية على الغربية في المحاصيل البستانية بمثل ما تتفوق الدقهلية على كفر الشيخ .

فأما الرباعية القاعدية فتبلغ ٧٠ ٪ في الشرقية ، ٧٦,٥ ٪ في الغربية . وفي ذلك

تكاد الشرقية تمثل نقطة توازن دقيق ، لأنها تقع على نفس خط المعدل القومى العام (٧٠,١ ٪) . وهنا يعود إلى الرباعية اتزانها وتراتبها العام بعودة الذرة إلى الأهمية نسبيا وإن ظل دون المعدل القومى قليلا أو كثيرا . فهي تتوالى تنازليا من البرسيم إلى الذرة إلى القمح إلى القطن ، باستثناء الأخيرين فى الغربية حيث ينقلب ترتيبهما .

ففى الغربية تبلغ نسبة القطن ١٥,٨ ٪ هى أعلى ما فى الدلتا ، مقابل ١٠,٥ ٪ فى الشرقية أى دون المعدل القومى نوعا . أما نسبة القمح فتقاربة : ١٢,٧ ٪ ، ١٢,٤ ٪ على الترتيب . كذلك هى تقريبا حال الذرة التى ترتفع إلى ضعف معدلاتها فى الثنائى السابق الدقهلية - كفر الشيخ . فنسبتها تبلغ ١٨,٤ ٪ فى الشرقية ، ١٦,٥ ٪ فى الغربية . بالمثل تقريبا يفعل البرسيم الذى يناهز نصف الرباعية إلا قليلا فى الحالتين : ٢٨,٧ ٪ فى الشرقية ، ٣١,٥ ٪ فى الغربية (١) .

من الناحية الأخرى يتطامن دور الأرز نوعا بوتيرة متقاربة ، مع تفوق الشرقية فى الكثافة بعض الشيء . فنسبته تبلغ ١٣,٤ ٪ فى الشرقية ، مقابل ١١,١ ٪ فى الغربية . وبهذا يتراجع فى الأولى إلى المرتبة الثالثة بعد البرسيم والذرة ، وفى الثانية إلى المرتبة الخامسة بعد الرباعية جميعا .

وفى المحافظتين على أية حال تلى المحاصيل البستانية كالمحصول السادس ، وإن اتفوقت الشرقية بالطبع بحكم البيئة الهامشية والتقليد العريق فى الفاكهة خاصة . فنسبة المحاصيل البستانية فى الشرقية ٩,٤ ٪ غير بعيد جدا عن المعدل القومى (١٠,٢ ٪) ، بينما تبعد عنه أكثر فى الغربية بنسبتها المتوسطة ٧,٤ ٪ . على أن مساحة الفواكه فى كليهما تبلغ نصف مساحة الخضروات تقريبا .

(١) راجع فى هذه الأرقام والنسب :

الاقتصاد الزراعى ، نشرة سنوية يصدرها معهد بحوث الاقتصاد الزراعى والاحصاء ، وزارة الزراعة ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، الجزء الأول ، النشرة الشهرية للاقتصاد الزراعى والاحصاء والتشريع : وزارة الزراعة ، ١٩٥٨ وما بعدها .
قارن أيضا :

G. Hamdan, Irrigation agriculture in Egypt, in : A history of land use in arid regions, ed. L. Dudley Stamp, Unesco, Paris, 1961, loc. cit.

وبينما يبرز دور البطاطس في الغربية ، فإنها تختفي عمليا في الشرقية وتحل محلها الطماطم . وبالمقابل يبرز دور المقات في الأخيرة عنه في الأخرى ، وذلك بفضل التربة الصفراء . على أن لكل من المحافظتين فوائده وخضره المتخصصة بحكم فروق البيئة العامة من تربة ومناخ . فللشرقية ١٥,٧ ٪ من مساحة الطماطم بمصر ، ٢٩,٩ ٪ من المانجو ، ١٤,٨ ٪ من البرتقال ، ٥,٣ ٪ من البطيخ . أما الغربية فلها ١٢,٩ ٪ من مساحة البطاطس بمصر ، ٤٢,٢ ٪ من التفاح ، ١٩,٥ ٪ من الخوخ ، بالإضافة إلى الكمثرى والموز .

أخيرا وليس آخرا ففي كلتا المحافظتين يتقلص هامش تنوعات مساحة ، خاصة في الغربية ، ولكنه يتوزع على أكبر عدد ممكن من المحاصيل التي تتقارب غالبا في ضآلتها النسبية دون تركيز ملحوظ . وهنا أيضاً تتكرر معظم هذه المحاصيل الصغيرة في المحافظتين ، ولكن مع تناوب التفوق بينهما أحيانا وتغلب الشرقية نهائيا . أهم المحاصيل المشتركة هي تنازليا البصل الفول الشعير فالدريس فالكثبان فالثوم . ولكن الشرقية تتفوق في الثلاثة الأولى منها بنسبة الضعف غالبا إلى أضعاف الأضعاف في الشعير ، بينما تتفوق الغربية في الثلاثة الأخيرة بنسبة الضعف عادة . وفي هذا الحساب واضح أثر البيئة الجغرافية من تربة ومناخ . ويتكرر دور البيئة أيضاً في تلك المحاصيل التي تنفرد بها كل محافظة على حدة . فللشرقية بقول الترمس والحمص والحلبة بنسب تنازلية ، وللغربية القصب بنسبة لا تذكر .

النمط العادي التقليدي

في هذا النمط ، الذي يطوى شمال الصعيد ووسطه من بني سويف حتى سوهاج ، ترتفع نسبة الرباعية القاعدية إلى أعلى مستوى لها على الجملة في مصر جميعا ، بين ٧٥ ٪ على الأقل إلى ٩٠ ٪ أحيانا ، نصفها على الأقل وكحد أدنى للحبوب ، الذرة والقمح . بذلك يسود اقتصاد زراعي عادي تقليدي قوامه الحبوب والعلف والألياف الأساسية المعهودة فحسب ، دون مدخلات الحضارة الحديثة والزراعة الطموح أو المكلفة . ولئن حلت محلها محاصيل ثانوية ، فلعلها هي الأخرى أن تكون أكثر تقليدية ومحلية . ولضغط كثافة السكان العالية هنا دورها في توجيه وتشكيل هذا الاقتصاد ، ولكن للتخلف الحضاري النسبي دورا آخر على الأرجح . وكقطاع من الصعيد ، فإن النمط في معظمه يعكس هيراركية الرباعية الصعيدية السائدة ، فنجد القطن يتفوق على القمح مساحة ، والذرة على البرسيم . وهذا ما يميزه إضافيا عن كثير من الأنماط الأخرى .

مع تضخم الرباعية التقليدية الفائقة ، تنقلص بالضرورة المحاصيل البستانية إلى الحد الأدنى اللازم للكفاية المحلية فقط . بالمقابل ، غالبا ما يتسع هامش المنوعات بصورة غير عادية حتى لتكاد تحل محل المحاصيل البستانية وتأخذ دورها المعروف في أنماط زراعات المدن . ولما كانت المنوعات السائدة هنا هي البقول خاصة الفول والعدس والبصل والثوم بالإضافة إلى النباتات الطبية والعطرية والقصب ، فلعل من الجائز أو المحاز أن نعتبر البقول والعطارة بمثابة خضروات وفواكه جنوب الصعيد . ولشدة تكاثر هذه المحاصيل الثانوية يبدو النطاق كله مرصعا بأسافينها بصورة مكثفة للغاية ولا تخطئ العين ، خاصة كلما اتجهنا جنوبا .

بنى سويف

بنى سويف ، إذا بدأنا من الشمال ، نموذج جيد للنمط ، وإن كان من الصعب أن نحدد أهى أكثره تطورا نسبيا أم هى المنيا وأسيوط فى قلبه . نسبة الرباعية ٨٣ ٪ لا أقل ، كل من عناصرها الأربعة فوق المعدل القومى كثيرا أو قليلا ، إلا القمح فهو دونه بوضوح . من هنا فإن مساحة الذرة (٣٠,٦ ٪) نحو ٣ أمثال مساحة القمح (١٠,٧ ٪) ، ومساحة البرسيم (٢٧,٤ ٪) ضعف القطن تقريبا (١٤,٣ ٪) ، بينما تضم الحبوب معا ٤١,٣ ٪ من المساحة المحصولية أى نصف الرباعية . المحاصيل البستانية أعلى ما فى النمط (٧ ٪) ، ولكنها تظل دون المعدل القومى بوضوح . ورقعتها منصفة بين الحضر والفاكهة ، غير أن أبرز ما فيها أن المقات وحده يؤلف ثلثى الفواكه جميعا . وهو هنا من الشام أساسا (٢٠,٩ ٪ من مساحته القومية) .

نسبة المنوعات فى المستوى القومى بالضبط (١٠ ٪) ، شديدة التنوع للغاية ، لكنها مركزة بعنف فى محصول بعينه هو الفول ، فله نصف المساحة وزيادة (٥,٧ ٪) ، بينما يتفتت النصف الباقى بين بقية المحاصيل الضئيلة . فهناك البصل (١,٣ ٪) والثوم (٠,٨ ٪) فالحلبة (٠,٦ ٪) فالشعير (٠,٤ ٪) فالنباتات الطبية والعطرية (٠,٣ ٪) فالقصب (٠,٢ ٪) فالترمس (٠,١ ٪) . وبهذا الشكل تأتى بنى سويف المحافظة الثانية بمصر فى كل من الفول والثوم بعد المنيا ، والثالثة فى النباتات الطبية والعطرية بعد أسيوط والفيوم .

المنيا - أسيوط

بكل المقاييس تقريبا ، المنيا - أسيوط ثنائى زراعى شديد التبلور ، ولولا اختلاف

عناصر قائمة المنوعات فقط لقلنا توأم زراعى . هذا إذن قلب الصعيد موقعا ، ولعله كذلك نمطا . التشابه يبدأ من نسبة الرباعية عبر عناصرها وتراتبها حتى نسبة البستانية وتوازنها انتهاء بنسبة المنوعات أيضاً .

فلرباعية فى المنيا ٧٦,٨ ٪ ، مقابل ٧٨,٥ ٪ فى أسيوط . أهم ما فيها أن نسب محاصيلها الأربعة تتقارب فى الحالتين على السواء بدرجة ملحوظة . فبالقياس إلى بنى سويف ، ترتفع نسبة كل من القطن والقمح ، والزرايع أن هذا القطاع هو قمة الصعيد فى هذين المحصولين . هذا بينما تنخفض نسبة الذرة كثيرا ، والبرسيم كثيرا جدا . فى النتيجة تنسطح نسب الأربعة وتتقارب وتقل فروقها حدة نوعا ، وإن ظلت الهيراركية الصعيدية الأساسية تحكمها كالمعتاد . والواقع أن نسبة القطن بعد ارتفاعها تقرب بشدة من نسبة الرسم بعد انخفاضها ، بينما يغدو الذرة الآن وهو لا يعدو ضعف القمح إلا بالكاد . هذا كله فضلا بالطبع عن شدة تشابه أو تقارب هذه النسب الجوهري بين المحافظتين ، وإن تفوقت المنيا قليلا فى نسب القطن والبرسيم وتفوقت أسيوط قليلا فى نسب القمح والذرة . فالقطن تبلغ نسبته ١٧,٦ ٪ فى المنيا ، مقابل ١٦,٢ ٪ فى أسيوط ، والقمح ١١,٩ ٪ مقابل ١٣,٨ ٪ على الترتيب . أما الذرة فتبلغ نسبتها فى المنيا ٢٦,٤ ٪ مقابل ٣٠,٨ ٪ فى أسيوط ، والبرسيم ٢٠,٩ ٪ مقابل ١٧,٧ ٪ على الترتيب .

المحاصيل البستانية تنكشف إلى حوالى النصف من المعدل القومى : ٦,٣ ٪ فى المنيا ، ٥,١ ٪ فى أسيوط . وهى منصفة تقريبا فى الحالىين بين الحضروات والفواكه ، إلا أن المنيا تنفرد بنسبة مذكورة من البطاطس ، كما يبرز المقامات فى فواكهها بشدة بحيث يمثل أكثر من نصفها . فللمنيا ٥,٩ ٪ من مساحة البطاطس بمصر ، وللبطيخ ١٠,٩ ٪ ، ولكن مساهمتها فى العنب أكبر فهى ٢٤,٣ ٪ أى ربع مصر . ويقابل هذه المتناقضة المناخية فى أسيوط حالة التفاح الذى يبلغ ٩,١ ٪ من مساحته القومية ، إلا أن الرمان هو احتكارها الحقيقى بنسبة ٦٢,٧ ٪ قوميا .

بالمثل تشابه نسبة المنوعات المرتفعة ارتفاعا شديدا : ١٦,٩ ٪ فى المنيا ، ١٦,٤ ٪ فى أسيوط . كذلك تشابه قائمة عناصرها شديدة التنوع ، نحو « دسنة » من المحاصيل الصغيرة ، وإن اختلفت النسب بحيث تجيء فى المنيا أشد تركزا واختلافا وفى أسيوط أكثر توزعا وتقاربا . ففي المنيا يأتى الفول على رأس القائمة ، له وحده نصف المساحة ٨,٣ ٪ ، أى ٤ أمثال المعدل القومى ، ويتفوق بذلك على مجموع المحاصيل البستانية ويكاد يناطح القمح ويناهز نصف القطن . ولا غرو ، فالمنيا عاصمة الفول فى مصر دون منازع .

يلي ذلك القصب (٣,٥ ٪) ، وفيه تأتي المنيا الثالثة في القطر ، ثم الثوم (١,٣ ٪) بكثافة تبلغ ٧ أمثال المعدل القومى مما يجعل المنيا عاصمة الثوم مثلما هي عاصمة الفول في القطر . وللنباتات الطبية والعطرية نسبة ١,١ ٪ ، مما يجعلها الثانية في مصر بعد أسبوط . وللحلبة ١ ٪ مما يجعلها ثالثها . وأخيرا يأتي الشعير (٠,٩ ٪) فالبصل (٠,٧ ٪) ، فقليل من العدس والسهم والسودانى (٠,١ ٪ لكل) .

أما في أسبوط فإن الصدارة في المنوعات هي للعدس (٥,٢ ٪) ، بكثافة ١٠ أمثال المعدل القومى ، ولذا تأتي الأولى في القطر بسهولة . ثم يلي الفول (٤,٤ ٪) ، أى نحو نصف كثافته في المنيا ، وهذا تأتي المحافظة الثالثة بعد المنيا وبنى سويف . وقريب من هذه النسبة مساحة النباتات الطبية والعطرية ، نحو ٤,٢ ٪ ، وهي قيمة عالية جدا نسبيا إذ تعادل ١٠ أمثال المعدل القومى ، مما يجعل أسبوط الأولى في القطر بلا قرين . والواقع أن أسبوط هي عاصمة العدس والنباتات الطبية والعطرية بمثل ما أن المنيا عاصمة الفول والثوم .

للبصل بعد هذا ٠,٩ ٪ ، ولكل من القصب والحمص ٠,٣ ٪ ، وهذا ما يمنح الأولوية لأسبوط في المحصول الأخير . ولكل من الشعير والحلبة بعد ذلك ٠,٢ ٪ ، مقابل ٠,١ ٪ لكل من السودانى والسهم والحبة السوداء ، والأخيرة تقود فيها أسبوط ، بل تفرد في الواقع بإنتاجها من البصل في القطر كله .

سوهاج

أعلى نسبة للرباعية القاعدية في مصر على الإطلاق عامة ، وللذرة خاصة ، وأدنى نسبة من المحاصيل البستانية عامة ومن الفواكه خاصة - تلك هي أخص خصائص سوهاج زراعيًا . ومن ثم فتلك قمة التقليدية وقاع النمط بلاشك ، وربما كذلك قاع السلم التطورى في الزراعة المصرية عموما . فهذا بوضوح اقتصاد معاشي أساسا يستهدف الكفاية الغذائية الذاتية أولا وأخيرا دون تطلعات تجارية أو ترفهية تذكر سوى الحد العادى من القطن . ولا ريب أن كثافة السكان الثرى هي التى تكمن خلف هذا التركيبة ، فالمحافظة كانت في وقت ما أعلى كثافة للسكان في مصر ، وهي الآن الثالثة بعد الجيزة والقليوبية .

نسبة الرباعية ٨٩,٤ ٪ ، قل تسعة أعشار المساحة المحصولية ، وهي نسبة لا مثيل لها في أى محافظة أخرى ، تزيد ٢٠ درجة عن المعدل القومى ، ٦ درجات عن تاليها

بنى سويف ، كما تزيد عن ضعف أدنى محافظة وهي الإسكندرية . تراتب الرباعية أيضا مختلف جزئيا عن سائر النمط . فبينما تظل الذرة أعلى بكثير من البرسيم ، يصبح القمح أعلى بكثير أيضاً من القطن ، الذى يتراجع لمن ثم من المرتبة الثالثة كما فى النمط إلى المرتبة الرابعة .

الذرة أعلى ما فى مصر نسبة ، ٣٣,٩ ٪ ، أى وحده ثلث مساحة المحافظة المحصرلية جميعا ، بل ويعادل وحده مجموع نسبة الذرة والقمح معا فى المعدل القومى والبالغ ٣٢,٣ ٪ . البرسيم الثانى ترتيبيا ، إلا أنه أدنى بكثير من المتوسط القومى ، حيث يبلغ ٢١,٢ ٪ . والواقع أن القمح ، الثالث فى الترتيب ، يكاد يناطح البرسيم ، إذ يبلغ ٢٠,٨ ٪ . أما القطن فينخفض إلى ١٣,٥ ٪ ، أى فوق المعدل القومى بقليل فقط . ومعنى هذا أنه بينما يفوق كل من الذرة والقمح المعدل القومى بشدة ، يقل البرسيم عنه كثيرا ولا يتجاوزه القطن إلا بالكاد . فى النتيجة تحتل الحبوب أوسع قوسين فى الرباعية بل وفى مصر جميعا ، فهي تبلغ ٥٤,٧ ٪ أى أكثر من نصف المساحة المحصولية جمعاء (مقابل ٣٢,٣ ٪ فى المعدل القومى) . هذا بينما ينخفض مجموع نسبتي البرسيم والقطن معا عن المعدل القومى قليلا : ٣٤,٧ ٪ مقابل ٣٧,٨ ٪ على الترتيب .

لا مكان تقريبا ، بالتالى ، للمحاصيل البستانية ، فهي تسجل أدنى نسبة لها فى مصر قاطبة (٣,٣ ٪) ، يكرس الجزء الأكبر منها للخضروات الأساسية (١,٩ ٪) ، فلا يتبقى للفواكه والمقات سوى نسبة من المساحة هي أيضاً من أقل ما فى مصر إن لم تكن أقلها بالفعل . ولعل الرمان وحده هو الذى يستحق الذكر (٢٠,٩ ٪ من مساحته القومية) . حتى المنوعات ، وإن كانت دون المعدل القومى ، تفوق المحاصيل البستانية مرتين ، فهي تبلغ ٧,٣ ٪ . وهي موزعة دون تركيز قوى على نحو ١٠ محاصيل ثانوية . أولها الفول (٢,٦ ٪) ، وثانها البصل (٢,٢ ٪) ، وثالثها الشعير (٠,٨ ٪) . ثم تأتى الحلبة (٠,٥ ٪) فالقصب (٠,٤ ٪) فالسودانى (٠,٢ ٪) ، ثم السمسم والعدس والحمص (٠,١ ٪ لكل) .

النمط التقليدى غير العادى

بحار المرء فى تسمية النمط الزراعى السائد والمتوطن فى ثنائى قنا - أسوان ، أيسمية النمط الخاص أو المتخصص على أساس تفرد محاصيله ؟ أم المنقوص أو المقصور على أساس غياب بعض أركان الرباعية التقليدية ونقص عدد محاصيله الرئيسية واقتصارها

على ثلاثة فقط ؟ أم التقليدى الغير عادى على عكس النمط السابق ، أم الغير التقليدى الغير عادى على الاطلاق على أساس اختلاف ولا تقول اختلال تركيبته اختلافا جذريا ؟ أم يسميه ببساطة النمط المدارى أو نمط الجنوب الأقصى على أساس طبيعة المناخ والبيئة الجغرافية الحاكمة والمتفردة ؟

أيا ما كان ، فإن للمنطقة شخصية محلية قائمة بذاتها ، والنمط الزراعى متوحد لا شبيه له فى مصر . فهنا ، فى القطب الجنوبى من البلد ، ينقلب المركب الزراعى انقلابا جذريا ، إذ يحل القصب محل القطن تماما ، بينما يتضاءل الرسم إلى حد الاختفاء هو الآخر أو يكاد ، فلا يتبقى من الرباعية القاعدية التقليدية سوى الذرة والقمح ، وفى النتيجة النهائية تتحول الرباعية إلى ثلاثية خاصة هى ثلاثية القصب - الذرة - القمح .

انخفاض نسبة « الرباعية القاعدية » التقليدية السابقة إلى أدنى حد تقريبا - بعد اختفائها الفعلى أو انهيارها تماما - نتيجة بديهية . فهى تبلغ ٥٩,٧ ٪ فى قنا ، ٥٥,٣ ٪ فى أسوان . ولكنها إنما تعنى الآن فى الحقيقة ثنائية الذرة - القمح عمليا ، تلك التى تتضخم هنا إلى حد يفوق المعدل القومى بكثير . فقنا تبلغ الذرة ٣٠,٤ ٪ ، والقمح ٢١,٧ ٪ ، مقابل ٦,٤ ٪ فقط للرسم ، ١,٢ ٪ للقطن . أما فى أسوان فإن للذرة ٢٧,٨ ٪ ، وللقمح ٢٢,٢ ٪ ، مقابل ٥,٣ ٪ للرسم وصفر للقطن . كبديل ، يصبح القصب « ملكا » ، فهو ليس المحصول الأول مساحة فحسب ، وإنما محور المركب الزراعى كله ، نسبته فى قنا ٣٥,٥ ٪ أى فوق الثلث ، وفى أسوان ٤٠,٢ ٪ أى الخمسان . وهذه نسب تعادل المعدل القومى - إن جاز القياس على الاطلاق - ١٨ ، ٢٠ مرة على الترتيب .

الحاصل البستانية نصف المعدل القومى بالكاد : ٤,٨ ٪ فى قنا ، ٤,٥ ٪ فى أسوان ، ثلثاها فى الحالتين للخضروات والثلث للفواكه ، مما يجعل الأخيرة من أقل ما فى مصر نسبة مساحة . بل إن ثبت المنوعات ، بل بعض عناصره على حدة ، ليفوق مجمل المحاصيل البستانية مساحة وأهمية . ولكن قنا هنا تأتى ضعف أسوان ، رغم اشتراكهما فى أصناف المحاصيل العشرة تقريبا التى تشكل القائمة . فنسبة المنوعات فى الأولى ١٣,١ ٪ مقابل ٦ ٪ فقط فى الثانية .

والواقع أن قنا معقل مجموعة لا بأس بها - ثلاثة بالتحديد - من المحاصيل الصغيرة التى تستأثر فيها بالأولوية المطلقة أو نحوها فى مصر ، وهى العدس والسمسم والحلبة . فالعدس ٤,٧ ٪ من المساحة أى نحو ٧ أمثال المعدل القومى أو الثانية مباشرة بعد أسبوط .

والسمسم بعده ٤,٤ ٪ أى ما يوازي ١٥ مرة مثل المعدل القومى . وللحلبة ١,٣ ٪ .
 أى ٤ أمثال ذلك المعدل . ويشغل الفول ١,٦ ٪ من المساحة ، والشعير ٠,٥ ٪ ،
 والسودانى ٠,٣ ٪ ، والبصل ٠,٢ ٪ ، وأخيرا الحمص ٠,١ ٪ . أما أسوان
 فلا تسجل الأولوية إلا فى الحناء التى تنفرد بها هنا رغم أنها من أقل محاصيلها مساحة
 (نحو ٠,٣ ٪) . وفيما عدا ذلك فإن السمسم هو الذى يتصدر (١,٤ ٪) ، يليه
 الفول (١,٣ ٪) ، فالشعير (١,٢ ٪) ، فالحلبة والسودانى والتمس (٠,٤ ٪ لكل) ،
 فالبصل والعدس (٠,٣ ٪ لكل) .

أقاليم الزراعة الجغرافية (١)

من البديهي أن المحافظات وحدات مساحية ضخمة تخفى من الفروق الإقليمية
 والمحلية الدقيقة والهامة ما قد يشوه الأقاليم الجغرافية الحقيقية . وما دراستنا السابقة ،
 من ثم ، سوى دراسة فى الأقاليم الإحصائية أكثر مما هى فى الأقاليم الجغرافية .
 أما الوحدة الإدارية المثلى لتحديد هذه الأخيرة فهى المركز ، غير أنها تتطلب مسحا
 معمقا مكثفا يتجاوز حدود هذا العمل . وفى غياب هذا الأساس سنكتفى
 هنا ، كختم ، بتخطيط عريض للأقاليم الجغرافية الرئيسية فى زراعتنا .

من هذه الزاوية يمكننا أن نتعرف على ثمانية أقاليم زراعية فى مصر ، كلها ثانوية
 بالطبع أى من أقاليم الدرجة الثانية داخل هيكل الإقليم الواحد الكبير الذى حددنا
 من قبل . من هذه الأقاليم ثلاثة عرضية فى الدلتا ، وثلاثة طولية فى الصعيد ،
 يضاف إليها ويربط بينها إقليم دائرى فى منطقة القاهرة وآخر على جنب فى الفيوم .
 ولربما جاز أن نعد منطقة القنال بمحافظتيها الطوليتين الإسماعيلية والسويس إقليما
 تاسعا مستقلا ، ولكن لعل البعض يراه أدخل فى نهايات أقاليم الدلتا العرضية المتتابعة
 باعتبارها قطاعاتها الشرقية القصوى . وعلى هذا تصبح أقاليمنا كالتالى بدءا من الشمال :
 شمال الدلتا ، وسط الدلتا ، جنوب الدلتا ، مثلث العاصمة ، الفيوم ، شمال الصعيد ،
 وسط الصعيد ، جنوب الصعيد أو الجنوب الأقصى .

هذه الأقاليم ، وإن تكن من معطيات الجغرافيا أساسا ، فإنها أيضا من متغيرات

(1) G. Hamdan, Evolution of irrigation agriculture in Egypt, in:
 A history of land use in arid regions, Unesco, Paris, 1961, p. 130ff.

التاريخ إلى حد أو آخر ، بمعنى أنها أقاليم متطورة ليست بجائدة ولا ثابتة وإنما تتغير رقعها وحدودها وأوزانها وإن يبطء شديد عبر العقود أو العصور . فلأن المحاصيل تهجر أو تتخلخل أو تتكثف أو يغزو بعضها بعضا ، فإن أقاليمنا الناتجة يمكن أن تتوسع أو تنكمش أو تبلور وتدهور . ولعل إقليم القاهرة هو أبرز الأمثلة . فرغم أن المنطقة كعاصمة كانت دائما نواة للخضروات والفواكه عبر القرون ، فإنها لم ترق إلى مرتبة الإقليم الزراعى البارز إلا منذ الثلاثينات والحرب الثانية إلى أن أصبحت اليوم إقليم طاغيا وسائدا حقا بين أقاليمنا الزراعية التقليدية الأقدم .

ولأن هذه الأقاليم هي محصلة اجتماع عدد من العناصر الزراعية التى ، بقوة ضوابطها الطبيعية والبشرية ، تبدى انحدارات منتظمة على المحور الطولى من الشمال إلى الجنوب ، فإنها ترسم هيكلا جغرافيا محددا تبدو فيه بعض الأقاليم بمثابة نظائر أو أشباه إقليمية إلى حد أو آخر . وبحكم موقع هذه النظائر المتقابل داخل هذا الهيكل ، فإن هذا الأخير يخضع فى مجموعه لمنطق النظام الحلقى concentric ، الذى يتألف من نواة فى القلب تتراتب حولها سائر الأقاليم فى دوائر أو حلقات متزايدة الأقطار . وإذا كان شكل المعمور المصرى المتطاوّل يشوه هيئة هذا النظام بالانبعاج الشديد ، فإنه مع ذلك لا يجبه أو يخفيه . التحفظ الوحيد هو أن ترتيب بعض الأقاليم داخل هذه الحلقات يأتى معكوسا ، غير أنه أيضا لا يلغى الصورة العامة .

فاذا بدأنا بإقليم مثلث العاصمة كنواة القلب الذى يتميز بخصائص فريدة فى زراعته . نجد حوله مباشرة حلقة أولى داخلية تجمع إقليمى جنوب الدلتا فى الشمال وشمال الصعيد فى الجنوب . ثم حول هذه حلقة ثانية وسطى تجمع إقليمى وسط الدلتا ووسط الصعيد . وأخيرا تأتى الحلقة الثالثة الخارجية جامعة إقليمى شمال الدلتا والجنوب الأقصى كأشد أقاليم مصر خصوصية وابتعادا عن النمط العام .

المشكلة الأساسية التى تستدعى الاستدراك هنا هي أن إقليم جنوب الدلتا إنما يناظر فى خصائصه الوظيفية ، لا ترتيب موقعه ، إقليم وسط الصعيد وليس شمال الصعيد ، وأن هذا الأخير إنما يناظر وسط الدلتا لا جنوبها . وعدم الاتفاق هذا بين الموقع والوظيفة لاشك يحل كثيرا بالبناء العام للنمط الحلقى ، غير أنه يبقى مع ذلك هيكلا مفيدا يحسن الاحتفاظ به فى الذهن . وهو على أية حال يؤكد لنا مرة أخرى أن التباين الرئيسى فى مصر الزراعية إنما يقع على أقصى طرفيها شمالا وجنوبا ، أى فى الحلقة الخارجية بصفة خاصة .

شمال الدلتا

يشمل كل محافظة الجيب الإسكندرية ثم شمال البحيرة ومعظم كفر الشيخ ثم النصف الشمالى الأكبر من الدقهلية بما فى ذلك كل المحافظة الإسفنج دمياط ثم أخيراً أقصى شمال الشرقية . أى أنه لا يكاد يشمل شيئاً ذا بال من الغربية الحالية أو هو يشمل كل نصفها الشمالى كما كانت فى التقسيم الإدارى التقليدى الأقدم . وهو بهذا يشمل جهة الريادة وهامش الاستصلاح والأراضى الجديدة ، حيث يضم معظم البرارى والجسم الأساسى من نطاق الأرز .

ولأن كثافة السكان منخفضة والملكيات كبيرة ماتزال ، كان استعمال الأرض «واسعاً» نسبياً ، والمحاصيل السائدة تجارية لا اكتفائية أو غذائية . وبحكم الموقع فى أقصى الشمال حيث قطب البرودة والرطوبة النسبى فى البلد ، وكذلك بحكم ظروف التربة الملحية ومشكلة الري والصرف ، كان الإقليم شديد التميز والتبلور فى ذاته ، وبنفس القدر شديد التباين والتمايز عن سائر أقاليم مصر . إنه إقليم متفرد بالتأكيد ، بارز الشخصية ييقن .

ولأنه أعرض أقاليم الدلتا ، وبالتالي أبعداها ترامياً ومساحة ، كان من أقلها تجانساً فى داخله ومن أكثرها تبايناً وتلوناً محلياً ، لاسيما لتباين تركيب التربة وتوزيع الري والصرف بين العوالى والمواطى وبين القطاعات النهرية والبحرية وبين البرارى والأرض السوداء ، بالإضافة أخيراً إلى مدن الساحل وريف الداخل . ولذا يبرز داخل الإقليم ، ربما أكثر من أى إقليم آخر بمصر ، أكبر عدد من الأقاليم الثانوية والثالثة التى تمثل نباتات محلية على كلاً المحورين العرضى والطولى .

فنتطيع أن نتعرف على قطاعين على الأقل على الساحل متميزين بشدة : محافظة الإسكندرية المينائية بالعرض ، ومحافظة دمياط المصبية بالطول ، وكلتاهما محافظة مقطعة إدارياً ، ومحافظة مدينة إلى حد أو آخر عمرانياً ، وكالجيب أو الإسفنج بشريا وزراعياً ، وبالتالي تمثل نموذجا أو نمطا متطرفا فى الإقليم . ولعل كفر الشيخ ، لأنها المحافظة الكبيرة الوحيدة شبه الكاملة إدارياً فى الإقليم ، هى إلى حد أو آخر خير ما يمثل تركيبه الطبيعى والبشرى والزراعى العادى السائد .

مركب البرارى

جوهر الإقليم وعلامته المميزة بين سائر الأقاليم أن به يجتمع الحد الأقصى من

كل من الرسم والأرز والحد الأدنى من الذرة والقمح . الأولان يحكم المناخ الأرطب والتربة الملحية، والأخيران يحكم كثافة السكان المنخفضة والملكيات الكبيرة . بالتالي فإن مركبه المحصولي هو ما يمكن مجازاً أو تعميماً ومن قبيل إطلاق الجزء على الكل أن نسميه «مركب البرارى» . فهو يتألف من خماسية الرسم - الأرز - الذرة - القطن - القمح ، بهذا الترتيب غالباً . بمعنى أن الرسم يفوق الأرز مساحة ، وكلهما يفوق الذرة ، بينما يفوق القطن القمح دائماً . أما الرباعية القاعدية التقليدية في مصر فلا تمثل فيه إلا نسبة معتدلة من المساحة المحصولية تقع غالباً دون المعدل القومى (٧٠ ٪) بدرجة محسوسة . ولكن بإضافة الأرز تصل الخماسية إلى المعدل القومى بسهولة (٨٠ ٪) .

الرسم كالمحصول الأول والأكبر مساحة لا يقل عن ٣٠ ٪ من المساحة المحصولية عادة ، بحيث قد يناهز ٣ أمثال المحصول الأصغر وهو القمح . وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن إمكانيات الإقليم الحقيقية ، بحكم المناخ والبيئة ، إنما تكمن في تربية الماشية ومنتجات الألبان أكثر مما ، أو بقدر ما ، تكمن في الزراعة التقليدية والحبوب العادية . والمثل الكامل لهذا هو محافظة دمياط برمتها ، حيث تجتمع أعلى نسبة من الرسم والدريس في مصر جميعاً - الدريس نصف الرسم ، والاثنان معا نصف المساحة المحصولية تقريباً - بحيث يكتسحان سائر المركب المحصولي بكل سهولة (٣١,١ ٪ + ١٥,٩ ٪ = ٤٧ ٪) ، وتتحول المحافظة إلى محافظة منتجات ألبان وجبن وجلود ... إلخ .

إن يكن الرسم الأكبر مساحة ، فإن الأرز هو الأكبر أهمية مع ذلك . نسبته في الإقليم قد لا تقل عن ٢٥ ٪ من المساحة المحصولية ، كما تمثلها كنموذج محافظة كفر الشيخ (٢٤,٥ ٪) . وقبل ثورة الأرز كان الذرة هو المحصول الثانى مساحة ، ولكنه تراجع له منذئذ إلى المرتبة الثالثة . بل إنه أى الذرة لترك هذه المرتبة أحيانا للقمح ذاته منزلقا إلى المرتبة الرابعة أو الخامسة كما في كفر الشيخ ودمياط والدقهلية . وعلى الجملة فقد يقنع كل من الذرة والقمح بنسبة ٥ - ١٠ ٪ فقط من المساحة المحصولية . ومثل هذا قد يفعل القطن محليا ، ولكنه غالبا لا يقل عن ١٠ ٪ ، وأحيانا يناهز أو يجاوز المعدل القومى . على أن المؤكد أن هذا الإقليم ليس هو نطاق القطن الأكتف ولا الأجود في الدلتا .

تلك الخماسية تكملها بعد ذلك نسبة معتدلة من المحاصيل البستانية ، دون المتوسط القومى قليلا في العادة ، لكنها كافية للاستهلاك المحلى وبعض التصدير . الخضروات ، بما فيها البطاطس ، ترجح الفواكه هنا تماما ، إلا أن هذه تمتاز بتنوع ملحوظ وتحتكر

نوعيات معينة كالحوخ في الدقهلية والجوافة في دمياط وكفر الشيخ فضلا عن معظم أنواع المقات والموالح وفواكه البحر المتوسط في البحيرة .

وأهم من المحاصيل البستانية تأتي في النهاية مجموعة مترابطة كالحزمة من المحاصيل الثانوية الصغيرة تلون قطاعات الإقليم بألوان محلية متباينة ، خاصة في أقصى أطرافه وهوامشه شبه الصحراوية شرقا وغربا . فبالإضافة إلى الدريس الهام والذي تتضاعف أهميته في قطاعات خاصة كدمياط كما رأينا ، هناك محاصيل الجفاف والتربة الخفيفة الشعير والبقول على الأطراف الصحراوية ثم محاصيل الرطوبة والتربة الثقيلة الكتان والبصل في الداخل .

جيوب الإقليم

ذلك إذن مركب البرارى كالطابع السائد عموما في إقليمنا هذا ، إقليم شمال الدلتا . غير أنه ينسخ كليا أو جزئيا في حالات الجيوب والقطاعات المتطرفة التي يرصع بها الإقليم على هوامشه ، ولكن خاصة وأساسا بفعل المدن . فهنا ينحرف المركب نحو زراعات المدن بدرجة تتناسب مع قوة وحجم تلك المدن بحيث تغدو المحصول الأول بلا منازع . وبهذا الانحياز يختل المركب المحصولي في نسب سائر عناصره اختلالا جنريا ، فتضمر نسبة الرباعية القاعدية وحتى الخماسية الإقليمية إلى أدنى حد تسجله في مصر ، ربما نحو نصف المساحة المحصولية . والواقع أن هذا التوجيه يرقى عمليا إلى مرتبة الاستقطاب والتخصص الجغرافي الحاسم مع الغزل المكاني المطلق ما بين محاصيل الحقل والمحاصيل البستانية ، تاركا الأولى لجسم الإقليم عموما ومكتفا الثانية في قطاعات المدن المميزة تلك .

المثل الأدنى بالطبع دمياط التي تحيلها مدينتها ، من خلال رفع نسبة الرسم والدريس حولها إلى الحد الأقصى ، تحيلها إلى زراعات مدن فرع منتجات الألبان أساسا . لكن محافظة الإسكندرية يقينا هي المثل الأعلى بل الصارخ ، حيث تحيلها مدينتها الطاغية إلى حديقة خضروات وفواكه بنسبة نحو النصف من مساحتها المحصولية ، بينما ينقرض القطن تماما ويختفى الأرز عمليا ويوشك القمح أن يلحق به تقريبا .

وسط الدلتا

يشمل جنوب البحيرة وكل الغربية تقريبا والنصف الجنوبي الأصغر من الدقهلية ثم وسط الشرقية . ولأن الغربية بحدودها الإدارية الحالية هي المحافظة الوحيدة شبه

الكاملة في الإقليم ، فلعلها خير ما يمثله زراعيًا مثلما هي قلبه جغرافيًا . الإقليم انتقالي
وسطى بين إقليمى شمال وجنوب الدلتا ويحمل خصائص كل منهما بنسب متفاوتة
سواء من حيث البيئة الطبيعية والبشرية وضوابطها من تربة وملوحة ومائية ومناخ
ورطوبة وكثافة سكان وحجم ملكيات أو من حيث عناصر ونسب المركب الزراعى
السائدة .

فأولاً ، وبفضل اعتدال كثافة السكان وضغطهم من أجل الغذاء ، تجتمع هنا
المحاصيل التجارية والغذائية فى توازن وعلى قدم المساواة تقريباً .

وثانياً، من أبرز خصائص الإقليم انخفاض الأرز قطعاً وبشدة عنه فى إقليم شمال
الدلتا بحيث يهبط إلى المرتبة الخامسة بعد الأربعة الكبار التقليديين . لكنه مع ذلك
يظل محصولاً رئيسياً فى بعض قطاعات الإقليم على الأقل . وعلى الجملة فإن المركب
الزراعى هنا يرتد من خماسية شمال الدلتا إلى رباعية المحاصيل التقليدية أو ربما بدا خماسية
ضعيفة فى بعض المحليات .

ثالثاً ، بينما لا تختلف نسبة البرسيم هنا كثيراً عنها فى الإقليم السابق ، ترتفع بشدة
وإن بدرجات متفاوتة نسب سائر المحاصيل الرئيسية باستثناء الأرز . ولعل الذرة
أشدها ارتفاعاً ، يليه القمح فالقطن . غير أن الأخير يبقى مع ذلك الثالث فى المساحة
بعد البرسيم والذرة إن لم ينافس الأخير حقاً ويناطحه وقد يتغلب عليه بالفعل محلياً .
فالتراتب السائد إذن هو البرسيم فالذرة فالقطن فالقمح ، أو البرسيم فالقطن فالذرة
فالقمح ، ولكن المهم فى جميع الأحوال أن البرسيم أكبر من الذرة ، والقطن من
القمح .

رابعاً ، وفى المحصلة ، هذا الإقليم هو إقليم البرسيم والقطن فى الدرجة الأولى ،
حيث كان إقليم شمال الدلتا إقليم البرسيم والأرز أساساً . فهنا تجتمع أعلى نسبة من
كل من البرسيم والقطن فى مصر جميعاً . فنسبة البرسيم تكاد تماثل نسبته فى إقليم
شمال الدلتا ، بينما ترتفع نسبة القطن إلى حدها الأقصى قومياً تقريباً . وفضلاً عن هذا
فإن الإقليم هو بامتياز نطاق الرتب العليا الفاخرة والتيلة الطويلة الممتازة فى الدلتا
ومصر جميعاً كذلك .

خامساً ، مع ارتفاع نسب معظم محاصيل الرباعية القاعدية يرتفع مجموعها إلى
ما فوق المتوسط القومى بدرجة ملحوظة ، قل فى حدود $\pm ٧٥\%$ من المساحة
المحصولة . وبإضافة الأرز ، تجاوز الخماسية بدورها المتوسط القومى غالباً ، مناهزة

٨٥ ٪ أحيانا . فى النتيجة ، لا يتبقى للمحاصيل البستانية إلا قدر متوسط يقل عادة عن المعدل القومى .

سادساً ، تتواضع بالمثل نسبة محاصيل المنوعات إلى ما دون المعدل القومى . غير أنها متعددة الأنواع بشدة ، آخذة بطرف يسير من كل نوع ، وهى تتكاثر بنوع خاص فى طرفى الإقليم شرقا وغربا . فالى جانب قليل من الشعير والدريس والفول والبصل التى تميز إقليم شمال الدلتا أكثر ، نجد بعض الثوم والقصب خاصة فى الغرب وشيئا من السودانى والتمرس والحمص والحلبة فى الشرق .

جنوب الدلتا

يشمل الشريط الجنوبي الأقصى من جنوب الغربية وأقصى جنوب الشرقية ثم شمال ووسط المنوفية وأخيرا النصف الشمالى الأكبر من القليوبية . فالإقليم إذن أصغر أقاليم الدلتا مساحة ، والواقع أنه كان أصلا يكتمل فى الجنوب حتى القاهرة ، شاملا يعنى كل المنوفية والقليوبية تقريبا ، ولكن هذا القطاع سلخ منه ليصنع مع مثله على الجانب المقابل إقليما مستقلا هو مثلث العاصمة كما سرى . بل إن الإقليم ليعد فعلا فى حالة تآكل وتقلص مستمر من ناحية الجنوب تحت ضغط وغزو وابتلاع هذا الإقليم الأخير .

الإقليم بارز الملامح والخصائص الزراعية ، ومن ثم متبلور محدد الشخصية ، ولو أنه إقليم سلبى أو استاتيكي بمعنى ما ، إذ أنه بالضرورة إقليم الزراعة التقليدية البحتة والمركب المحصولى العادى جدا . إنه إقليم الزراعة المعاشية *subsistence* بكل معنى الكلمة . وهو بهذا النقيض الكامل لإقليم شمال الدلتا . والسبب ، فى كلمة ، هو عامل السكان . فالتربة من أجود ما فى الدلتا ، وكذا الرى والصرف ، ولكن ضغط السكان العالى ، كنتيجة لارتفاع الكثافة الشديد وصغر رقعة المساحة الزراعية مع ضآلة حجم الملكيات للغاية وضعف نمو المدن الكبيرة داخل الإقليم ، هو الموجه الأساسى للاقتصاد الزراعى والمركب المحصولى هنا . فإنتاج الغذاء هو المسيطر تماما على حساب المحاصيل التجارية التى تنقلص إلى حدها الأدنى فى كل الدلتا .

والواقع أن هاهنا حالة أخرى من الفصل المكانى أو العزل الجغرافى بين محاصيل الحقل المعاشية التقليدية وبين المحاصيل البستانية والتجارية ، حالة كتلك التى وجدنا بين إقليم شمال الدلتا وحافته المتروبوليتانية فى الإسكندرية ، إلا أنها تتسع هنا

لتأخذ شكلا وبعدا إقليميا كاملا يتجسد في التصاد التام بين إقليم جنوب الدلتا وإقليم مثلث العاصمة القاهرة .

من ثم تطفى رباعية المحاصيل القاعدية طغيانا ساحقا على المركب إلى حد لا مثيل له في أى إقليم آخر بمصر خلا إقليم جنوب الصعيد ، إذ تصل بسهولة إلى ٨٠ ٪ وزيادة أى أربعة أخماس المساحة المحصولية على الأقل . فمن جهة تختفى الأرز تماما أو تقريبا ، ومن جهة أخرى لا يكاد يكون للمحاصيل المحلية أو الثانوية قيمة أو وجود ، وكذلك البستانية ، إلا رمزا . بالتالى فإن المركب الزراعى تقليدى بسيط جدا ، قليل التعدد والتلون للغاية .

ترتيب المحاصيل في رباعيته أيضاً تقليدى تماما : فالذرة يناطح البرسيم بعد أن كان العكس هو الصحيح إلى أقصى حد في الإقليمين السابقين إلى الشمال . بالمثل تماما يتراجع القطن بشدة أمام القمح ليصبح في ذيل القائمة . بل يصل الأمر إلى حد أن يتراوح الذرة بين أكثر من ضعف إلى ثلاثة أمثال القطن في المساحة كما يكاد يناهز ضعف القمح أيضاً . وبالتالي تصبح المتتالية مقلوبها في إقليم شمال الدلتا ، أى كالاتى : البرسيم فالذرة فالقمح فالقطن .

فالبرسيم يظل على مستواه في الإقليمين السابقين ، أى في حدود ٣٠ ٪ من المساحة المحصولية . أما الذرة فترتفع صاروخيا لتحقيق نفس النسبة تقريبا ، وربما أكثر بقليل محليا . والحالة الأخيرة تصبح بذلك الحالة الوحيدة من نوعها في كل داخل الدلتا ، وتلخص وحدها كل ضغط السكان بكل بلاغة . وإلى مدى أقل بكثير يرتفع القمح ليحقق المستوى القومى كحد أدنى . على النقيض تماما القطن ، فهو الوحيد الخاسر أو المتناقص ، بحيث يقع بين يدين دون المعدل القومى . والواقع أن كسب الذرة والقمح الكبير هنا إنما يتم على حساب القطن في الدرجة الأولى وغياب الأرز في الدرجة الثانية . وكنتيجة لهذا يتسع قوس الذرة والقمح ، أى قوس الحبوب ، ليلتلع نصف المساحة المحصولية على الأقل (مقابل الثلث في إقليم وسط الدلتا ودون ذلك في إقليم شمال الدلتا) .

ماذا يتبقى للمحاصيل البستانية والمِنوعات بعد هذا سوى أقل القليل ؟ مجرد هامش ضيق من الخضروات وأضيق منه من الفواكه للكفاية المحلية ، لاسيما مع قلة المدن الكبيرة داخل الإقليم . وأضيق من الاثنين هامش المِنوعات ، بل لعله أضيق ما في أقاليم مصر كلها . قوامه قليل من البصل والفول والأرز ، ثم أقل من القليل من القصب والكتان والثوم والشعير والسودانى والنباتات الطبية والعطرية .

من ناحية أخرى وأخيرة ، فما أشد الاختلاف بعد ذلك في متوسط محصول الفدان ، فهو هنا من أعلى ما بمصر في كل المحاصيل تقريبا ، وذلك بفضل خصوبة التربة الفائقة والشهيرة تقليديا وعراقة الفن الزراعى المتوطن . وبهذا العائد الغزير بحسب وحدة المساحة يعوض الإقليم في الواقع عن تقليدية مركبه المحصولى وقلة تلونه .

مثلث العاصمة

لهذا الإقليم ، الذى يلم أقصى جنوب المنوفية والنصف الجنوبى الأصغر من القليوبية ثم شمال الجزيرة ، طبيعة خاصة جدا ، تخصصية جدا ، لا تكاد تتكرر في سائر أقاليم مصر إلا على مقياس أصغر بكثير في الإسكندرية . فهو ليس إقليما زراعيا « طبيعيا » ، أعنى من صنع الطبيعة أو معطياتها ، وإنما هو من صنع المدينة ، صنعته القاهرة كسوق متروبوليتانية عظمى ، وذلك بأن اقتطعته بالتدريج من محيط الزراعة المعاشية التقليدية حولها وحولته إلى إقليم من زراعات المدن المعهودة . ولذا فهو أيضاً ليس إقليما ثابتا بل دينامى متنام باستمرار ، حدوده في توسع دائما مع تضخم نواته المدنية وزيادة استهلاكها من الخضروات والفواكه . والإقليم ككل يبدو حول نواته كزهرة ثلاثية الأوراق trefoil مفتوحة الأكام . هذا إذن إقليم العاصمة الحصوصى بكل تأكيد ، وهنا أكثر من أى إقليم آخر يصح القول بلا تردد بأن المدينة هى التى صنعت الإقليم ، خلقته وشكلته ، لا الإقليم المدينة .

هنا ، بقوة ربحيتها الفائقة ، تطرد المحاصيل البستانية محاصيل الحقل العادية إلى حد بعيد وإلى مدى أبعد وتستبقها عند الحد الأدنى فقط ، فتتخفص نسبتها من المساحة المزروعة إلى أقل من أى معدل لها في أى إقليم آخر من أقاليم مصر الزراعية . وفي بعض أجزاء الإقليم قد يقن التشريع هذا بالتحديد الصارم أو حتى بالمنع الكامل ، كما رأينا في حالة القطن في بعض أو كل مراكز القليوبية والجزيرة . كذلك تتخفص المحاصيل الثانوية والصغيرة إلى أدنى حد . وتبقى الخضروالفاكهة لتسود سيادة مطلقة ، فتسجل أعلى نسبة ممكنة من المساحة ، وهى نسب أعلى في الواقع مما تظهره إحصائيات المحافظات التى تدخل في حدودها بالضرورة أجزاء كبيرة من خارج الإقليم ومن داخل الزراعة التقليدية . وعلى أية حال ، فإن هذه الأخيرة تتراوح بين الثمن من مساحة المحافظة المحصولية كما في المنوفية (١٢,٣ ٪) وبين الربع كما في القليوبية (٢٦,٩ ٪) إلى الثلث في الجزيرة (٣٥,٧ ٪) .

من ثم فلا مجال هنا للحديث أو للبحث عن رباعيات أو خماسيات تقليدية أو غير ذلك ، فجميع مثلها ينهار هنا ليتحول إلى ثلاثية أو ثنائية فريدة من الخضروات

والفواكه والرسم ، ربما مع قليل من الذرة ، والأخيران لتغذية حيوان الألبان والفلاح البستاني أى أدوات إنتاج الأولين . فاذا صح أن تفترض أن الأغلبية العظمى من إحصائيات محافظات الإقليم الثلاث الخاصة بالمحاصيل البستانية تمت إلى هذا الإقليم فعليا وجغرافيا ، وهو افتراض سليم في جوهره ، فإن هذا الإقليم ، الذى يعد من صغار إقالمتنا الزراعية مساحة ، يأتى في مقدمتها إنتاجيا .

فعلى هذا الأساس يفرد الإقليم بنحو ٢٧,٤ ٪ من مساحة الخضروات القومية ، ٣٩,٦ ٪ من البطاطس ، وبنحو ٢٨,٢ ٪ من مساحة الفواكه ، ١٤,٤ ٪ من المقات . ومساحة الخضروات الفعلية والنسبية تفوق مساحة الفواكه بالطبع بنحو الضعف إلى ثلاثة الأمثال . وكلتا الخضروات والفواكه ، تضاف إليها منتجات الألبان ، تتوزع في وحدات وقطاعات الإقليم جميعا ، ولكن مع اختلافات جذرية في الكثافة . فالجزيرة تتخصص أساسا وتتفوق في الخضروات والمقات ، والقليوبية في الفواكه بخاصة والمواالح بالأخص ، أما المنوفية فأقلها كثافة وتخصصا ولكنها تتقدم في البطاطس وتركز على منتجات الألبان .

الفيوم

إقليم قائم بذاته زراعيًا مثلما هو مجنب على انفراد جغرافيا . بل لعله له شخصيته الزراعية التى لا تقل بروزا عن إقليم المثلث العاصمى ، إلا أنه تقيضه تماما من حيث أن هذا شديد التخصص ضيقه جدا وهذا شديد التنوع واسعه إلى أقصى حد ، الأول لا يكاد يتكرر في كل مصر والثانى يكاد يلخص كل مصر . والواقع أن الفيوم كما تحتزل مصر جميعا فزيوغرافيا وطبيعيًا ، فإنها للسبب نفسه تحتزلها زراعيًا : إنها « مصر الصغرى » زراعيًا مثلما هى طبيعيًا . وهذا بالدقة هو مفتاح شخصيتها كإقليم زراعى مستقل .

فبحكم التضاريس المتضاغطة والبيئة والتربات المنوعة ثم الموقع المتوسط بين الشمال والجنوب ، يكاد المركب المحصولى يمثل هرما مدرجا ومصغرا لهرم مصر الأكبر ، آخذا من كل منطقة ببعض خصائصها ومحاصيلها المتخصصة . فعند القاعدة تأتى رباعية المحاصيل الأساسية ، عريضة كأعرض ما في مصر ، حيث تتسع لأربعة أخماس المساحة المحصولية (٨٠,٢ ٪) . وكأيقاع مصر عموما ، يأتى تراتب المحاصيل عاديا ينحدر تباعا من الرسم إلى الذرة إلى القمح إلى القطن . ولقد أتيح لنا من قبل أن نلاحظ أن الفيوم تمتاز دائما في زراعتها بأنها دون المتوسطات السائدة في منطقتها المحيطة وهى مصر الوسطى في نسبة القطن ، ولكنها أعلى منها في نسبة القمح . إلا أن

الفارق في المساحة بين كل من البرسيم والذرة وبين كل من القمح والقطن ضئيل للغاية .
في حين أن الفارق بين المجموعتين كبير جدا ، إذ تجاوزت المجموعة الأولى ضعف المجموعة الثانية بسهولة . فالذرة ضعف القمح مساحة ، والبرسيم نحو ثلاثة أمثال القطن،
إلا قليلا .

وتعود الذرة على حدة وبالتحديد من بين تلك الرباعية لتؤكد طبيعة الفيوم
الاختزالية لخصائص مصر العامة . ففيها تجتمع في قدر من التوازن والاعتدال كل
رباعية الذرة النوعية المعروفة في مصر . فهي تجمع بين الذرة الشامية التي تسود في
الدلتا وبين الرفيعة التي تسود في الصعيد . وكما في مصر الوسطى ، تزيد نسبة الأولى
على الثانية ولكن دون تطرف : ١٧,٤ ٪ مقابل ١٠,٢ ٪ على الترتيب . ثم هي
تجمع في تقارب أيضاً بين عروقي الذرة الصيفية والنيلية وإن تفوقت الأخيرة نوعاً :
١٢,٦ ٪ مقابل ١٥ ٪ . والواقع أن الفيوم معقل تقليدي للزراعة النيلية ليس فقط في
الذرة ولكن في الأرز كذلك .

هذا المحصول الأخير لا يمثل مع ذلك سوى كسر ضئيل من المساحة ، بصورة
لا تكاد تشير إلى وجود جغرافي بقدر ما تشير إلى وراء تاريخي . فنسبة الأرز هنا
٢,٧ ٪ فقط ، غير أنها تظل بها منطقته الوحيدة الجديرة بالذكر في كل مصر خارج
شمال الدلتا . وهو هنا أيضاً ، كما هو هناك ، « محصول براري » وتربة ملحية قلووية
وأوطى الكنتورات . بل إنه بالنسبة إلى سائر المحاصيل وترتيب نطاقاتها ليحتل من
دلتا الفيوم الداخلية نفس موقع الأرز في دلتا الوجه البحري : الطرف الأقصى تجاه
وقرب البحيرة أو البحر . ولكن على العكس من أرز الدلتا الصيفي ، تنفرد الفيوم
بأنها مركز الأرز النيلي الأساسي والوحيد في مصر ، تماماً كما في الذرة . وهذا ما يعود
فيشير إلى أن الفيوم دائماً تأخذ من خصائص الوادي والدلتا بطرف وتحفظ في الوقت
نفسه بتفرد لها ، جامعة بذلك بين العمومية والخصوصية والاختزال والأصالة .

ذلك أيضاً ما تشي به بقية محاصيل المنوعات بالإقليم . فهي على محدودية
مساحة (٦,٦ ٪) تتعدد نوعياً ، بحيث يأخذ كل نوع من مصر بطرف تقريباً .
فالقول والحلبة والنباتات الطبية والعطرية تمثل جانب الصعيد الأوسط المجاور ثم الأعلى
من بعده ، بينما يمثل الشعير والسوداني والسهم جانب هوامش الوادي والدلتا الفقيرة
التربة ، في حين يمثل الكتان والبصل والقصب جانب قلب الوادي والدلتا الرطب
القوى التربة .

غير أنها هي المحاصيل البستانية بالتأكيد ، والفواكه وبالتحديد ، التي تعبر أدق

تعبير عن شخصية الفيوم الزراعية . وعلى رأس هذه الفواكه يأتي المشمش والزيتون والعنب ، تقابلها الطماطم في الخضروات . ولكن يبقى ، مع ذلك ، أن نسجل أن المحاصيل البستانية في الفيوم إحصائيا لا ترقى إلى مستوى شهرتها تاريخيا وجغرافيا . فهي تبلغ ١٠,٥ ٪ فقط ، أى في حدود المعدل القومى لا أكثر . أتكون تلك الشهرة التقليدية تاريخية أكثر مما هي جغرافية ، أى تشير هي الأخرى إلى الماضى أكثر منها إلى الحاضر ؟

أيا ما كان ، فمن الانصاف أن نسجل أن زراعة الفيوم تقليدية أكثر مما نتوقع ، وربما مما ينبغى أيضاً . ومن الزاوية الأخيرة ، على أية حال ، فهناك محاولة تخطيطية كبرى لتحويل الفيوم إلى ضاحية بستانية للقاهرة الكبرى بالتوسع العظيم في مساحة الخضروات والفواكه واستبعاد المحاصيل غير المحلية أو المواتية كالقطن . وقد بدأ الاهتمام بالفعل بطماطم الأسلاك الفائقة المحصول ، كما تحولت الفيوم إلى مركز هام من مراكز ثقل البصل مؤخراً ... إلخ .

تبقى كذلك في الختام نقطة ضعف خاصة بارزة في هذه الشخصية الفيومية — أو لعلها تختزل مصر فيها كذلك . فمن المفارقات المثيرة أن متوسط محصول القدان بالفيوم في معظم المحاصيل تقريبا منخفض عن المتوسط المصرى انخفاضاً شديداً ومؤسفاً ، إذ يقل عنه غالباً ما بين أردب أو اثنين أو قنطار أو اثنين ، وأحياناً أكثر ، مقربة في هذا عادة من منطقة شمال الدلتا أو الجنوب الأقصى وذلك بحسب نوع المحصول . وبذلك تقع الفيوم دائماً في مؤخرة قائمة المحافظات أو على الأكثر في وسطها . وقد كان هذا نتيجة مباشرة لمشكلة الصرف الخاصة التي تعاني منها الفيوم كواحة شبه داخلية . وقد حلت هذه المشكلة مؤخراً بمشروع الريان ، ولكن مازالت مشكلة متوسطات الانتاج قائمة .

ولعل هذا أن يضع تحفظاً هاماً على خصوبة الواحة ، تلك التي توحى بها — بقدر ما تقنعها فيما يبدو — شهرتها الذائعة كحديقة فواكه ممتازة . على أن انخفاض متوسطات القدان قد لا يكذب الخصوبة بالضرورة تماماً ، فقد لا يعنى أكثر من أن القطاع الأكبر من الواحة المنخفض المنسوب الملحي التربة سيء الصرف هو وحده المسئول عن خفض المتوسط العام للمحافظة ، في حين أن القطاع الجيد الأعلى لا يقل خصوبة ولا متوسط عائد عن الأراضي المناظرة في جنوب الدلتا مثلاً . ومن الحق أن تصحيح الصرف بعد الريان سوف يصحح هذا الوضع غير الطبيعي ويؤكد هذا الفرض المنطقي .

شمال الصعيد

يضم النصف الجنوبي من الجزيرة وكل بني سويف والمنيا والنصف الشمالى من أسيوط أى حتى مدينة أسيوط نفسها وثنيها النهرية البارزة . استطالته البالغة واضحة ، الأمر الذى يخلق داخله انحدارات محققة من الشمال إلى الجنوب فى كل عناصر مركبه الزراعى تقريبا . ولكن لأن هذا الانحدار تدريجى وثيد للغاية ، فانه لا ينسخ أو ينجب وحدته الأساسية كإقليم متجانس بوجه عام . زراعيًا ، يسوده النمط العادى التقليدى ، ولكن مع اختلافات معينة عن سائر ممثلى النمط فى الصعيد ، أى عن إقليم وسط الصعيد التالى .

ينعكس الاقتصاد التقليدى فى ارتفاع نسبة الرباعية القاعدية فى المركب الزراعى ، وشدة ضآلة المحاصيل البستانية ، وفى الوقت نفسه شدة اتساع نطاق المنوعات . فالرباعية تتراوح بين ٧٧،٨٣٪ أى حوالى أربعة أخماس المساحة المحصولية ، فى حين لا تزيد المحاصيل البستانية عن ٥ - ٧٪ فقط . وبهذا تصل جملة المجموعتين إلى ٨٣ - ٩٤٪ . بالمقابل تتراوح نسبة المنوعات المتبقية داخل مدى واسع من ٦٪ إلى ١٧٪ .

تراتب الرباعية « صعيدى » نموذجى : الذرة أولا فالبرسيم فالقطن فالقمح ، مع ملاحظة أن الذرة هنا لا تقتصر على الذرة الشامية كما فى الدلتا ولكن تجمع بينها وبين الذرة الرفيعة وإن ظلت الأولى هى السائدة خارج كل مقارنة . وعموماً ، فعلى عكس الفيوم ومعظم الدلتا ، يبدأ البرسيم هنا يفقد مكانته للذرة ، إشارة إلى تناقص أهميته فى مصر عموماً بانتظام من الشمال إلى الجنوب ، بالإضافة أيضاً إلى ضغط كثافة السكان فى الإقليم لاسيما كلما اتجهنا جنوباً . والواقع أن البرسيم فى أكثف قطاعاته بالإقليم لا يبلغ المعدل القومى إلا بالكاد ، فى حين يتجاوز الذرة معدله القومى بكثير حتى فى أقل قطاعاته كثافة .

والشئ نفسه يقال عن القطن والقمح . فالأخير لا يحقق المعدل القومى إلا بصعوبة بينما يتخطاه الأول بكل سهولة . وهكذا بينما تأتى الذرة المحصول الأول والأكبر ، يأتى القمح الأخير والأصغر . ولا تقل نسبة الذرة عن ضعف نسبة القمح ، وقد تصل إلى ثلاثة الأمثال ، بينما يتراوح مجموعهما معاً كحجوب بين ٣٨٪ ، ٤٣٪ ، أى دون نصف المساحة المحصولية بكثير قطعاً . ولعل ارتفاع نسبة القطن هى المسئلة عن ذلك . ورغم تواضع مكانة القمح هكذا فى الرباعية ، لاسيما بالقياس إلى جاره المباشر القطن ، فلتذكر أن كلا المحصولين على السواء له هنا ميزة مناخية وتوطن

تقليدى عريق وشهرة خاصة بالجودة النوعية والانتاجية . والواقع أن جنوب الإقليم في المنيا وشمال أسيوط بوجه خاص هو نطاق القطن متوسط التيلة الشهير في قلب الصعيد ، ونطاق قمحه الصعيدى الجيد أيضاً .

يبقى فقط أن نرصد انحدارات عناصر الرباعية على محور الإقليم من الشمال إلى الجنوب . الرسم وحده هو الذى يتناقص باطراد كلما اتجهنا جنوباً ، أما الذرة والقطن والقمح فتزايده وإن بغير اطراد صارم دائماً . فالذرة والقمح تنخفض نسبتهما انخفاضاً طفيفاً في المنيا ، بينما يبلغ فيها القطن قمته ثم يهبط بعدها نوعاً في أسيوط . وفي المحصلة فإن نسبة الرباعية ككل تسجل قمتها في بني سويف (٨٣ ٪) ، ثم تتموج بعدها قليلاً تجاه الجنوب .

أما عن المحاصيل البستانية المتواضعة المساحة عموماً فتقل بوضوح كلما اتجهنا جنوباً داخل الإقليم . على أن الطريف أن الميزان البستاني يبدى انحيازاً أوضح للفواكه على حساب الخضروات . ففي بني سويف لا تتفوق الخضروات على الفواكه إلا تفوقاً ضئيلاً ، بينما تزيد نسبة الفواكه (بما فيها المقات) على الخضروات في كل من المنيا وأسيوط وإن بهامش ضيق بطبيعة الحال .

أخيراً فلعل محاصيل المنوعات هي ما يمنح الإقليم طابعه المميز . ليس فقط بتوسعتها البالغ بحيث تفوق المحاصيل البستانية بكثير ، ولكن أيضاً بأنواعها وشدة تركيزها في نوع بعينه . فهي أولاً تكاد في مجموعها تعادل القطن مساحة ، وتتفوق بالطبع على القمح ، وقد تعادل أضعاف المحاصيل البستانية . ثم هي ثانياً تزداد في نسبتها قطعاً كلما اتجهنا جنوباً ، من حوالى ١٠ ٪ في بني سويف إلى نحو ١٧ ٪ في المنيا وأسيوط . ثم إن نصفها ، ثالثاً ، للقول وحده عادة . والواقع أن الإقليم يكاد يتفق مع ، أو يطوى ، صلب نطاق القول الصعيدى الشهير ، حيث تأتى المنيا أيضاً فلبه وقمته . فنسبة القول في بني سويف ٥,٧ ٪ ، ترتفع في المنيا إلى ٨,٣ ٪ أى أكثر من المحاصيل البستانية مجتمعة ، ولكنها تعود فهبط إلى النصف في أسيوط ، ٤,٤ ٪ .

ثم إلى القول تضاف تشكيلة خاصة ولكنها مبعثرة من المحاصيل الصغيرة أهمها في الجزيرة بعض السودانى والقصب ، وفي المنيا القصب (القصب المياوى الشهير رغم ضآلة مساحته حالياً ، ٣,٥ ٪) والثوم (١,٣ ٪ ، «عاصمة الثوم») ، وفي أسيوط العدس (٥,٢ ٪ ، أى أكثر من المحاصيل البستانية قليلاً) ثم النباتات الطبية والعطرية .

وسط الصعيد

يضم النصف الجنوبي من أسيوط وكل سوهاج . وهو كإقليم شمال الصعيد ينتمى زراعيًا إلى النمط العادي التقليدي ، ولكن بدرجة أقوى نوعًا . وإلى جانب توطن نظام الحياض هنا إلى وقت قريب ، فلعل كثافة السكان هي منبع التفرقة بين الإقليمين ، فهي هنا فائقة حقًا ، لاسيما في سوهاج التي تسجل ذروة الكثافة في مصر الريفية الآن ، أي باستبعاد محافظتي العاصمة الجيزة والقليوبية . من ثم اتخذ المركب الزراعي انعطافة معاشية غذائية حادة . والإقليم في هذا إن لم يوشك أن يناظر نطاق جنوب الدلتا فإنه يذكر به بقوة ، حيث كانت المنوفية بالتحديد ولفترة طويلة أكثف مصر سكانًا إلى أن رجحتها سوهاج مؤخرًا .

والحق أن الإقليم يمثل قطاعًا من الانقطاع بل ومن الانقلاب الصغير في انحدارات معظم الاتجاهات الزراعية المختلفة في الصعيد ابتداءً من محاصيل الرباعية إلى مجموع الرباعية إلى المحاصيل البستانية وحتى المنوعات . وهذا كله ما يؤكد تفرده كإقليم مستقل عن إقليم شمال الصعيد على وجه التحديد والتخصيص .

فن جهة تسجل الرباعية القاعدية ذروتها في مصر ، حيث تناهز ٨٠ ٪ في جنوب أسيوط ، تظفر إلى نحو ٩٠ ٪ في سوهاج (٨٩,٤ ٪) . وضمور المحاصيل البستانية بعد هذا ، وحتى محاصيل المنوعات ، حتمية مفروغ منها . ثم يختلف تراتب الرباعية عن إقليم شمال الصعيد في عودة القمح إلى التفوق على القطن أولاً ، ثم ثانياً في بلوغ الذرة ذروة كثافته في الصعيد بل في مصر جميعاً مع تحوله أساساً إلى الذرة الرفيعة ، ثم ثالثاً وأخيراً في بلوغ الحبوب عموماً ذروة كثافتها في الصعيد ومصر كذلك . وثلاثتها جميعاً ، سلاحاً ، أعراض الضغط السكاني والاقتصاد المعاشي الذي شخصنا .

فبينما يواصل كل من الذرة والقمح اتجاه التزايد والارتفاع الذي بدأه في الإقليم السابق ليتابعه في الإقليم التالي ، ينعكس اتجاه كل من البرسيم والقطن . فأما البرسيم فبدلاً من أن يواصل اتجاه انخفاضه المعهود نحو الجنوب ، يشد فبرتفع قليلاً على غير المتوقع في سوهاج (١٧,٧ ٪ في أسيوط مقابل ٢١,٢ ٪ في سوهاج) ، ربما تحت تأثير تقاليد بقايا نظام الحياض أو تطامن كثافة الفول . أما القطن فهبط هبوطاً ملحوظاً من ١٦,٢ ٪ في أسيوط إلى ١٣,٥ ٪ في سوهاج . ولئن ظل القطن بذلك فوق المعدل القومي ، فإنه هنا يمثل آخر أو نهاية نطاق القطن المصري كله قبل أن يتلاشى في الجنوب الأقصى .

على العكس الذرة ، إذ يتابع ارتفاعه إلى ذروته الصعيدية والمصرية جميعاً بالغاً

٣٣,٩ ٪ في سوهاج ، أى ثلث المساحة المحصولية ومعادلا بذلك أيضاً مجموع البرسيم والقطن تقريباً (٣٤,٧ ٪) بل وكذلك المعدل القومى لمجموع الذرة والقمح معا . وإذا كان الإقليم قمة مصر في كثافة الذرة ، فانه كذلك قمة سيادة الذرة الرفيعة بل إقليمها الحقيقي الوحيد في البلد ، حيث تبلغ نسبته أكثر من ثلاثة أرباع مجمل الذرة (٢٥,٦ ٪ من مجموع ٣٣,٩ ٪) ، بينما تهوى الذرة الشامية إلى الربع فقط . وهو وضع انقلابي لا نظير له قط في إقليم شمال الصعيد ذاته . وكالذرة يفعل القمح في اتجاهه ، فيغطي خمس المساحة مسجلاً ٢٠,٨ ٪ أى ثالث أكثف محافظة في القطر بعد الجنوب الأقصى : وفي المحصلة يبلغ المحصولان معا ٥٤,٧ ٪ أى أكثر من نصف المساحة المحصولية . وهذه أعلى نسبة للحبوب في أى إقليم في مصر بلا استثناء (المعدل القومى ٣٣,٣ ٪) .

النتيجة النهائية طبعاً تورم حجم الرباعية إلى حد لا نظير له في مصر كذلك ، ٨٩,٤ ٪ في سوهاج أى تسعة أعشار المساحة المحصولية ، وأكثر من المعدل القومى بنحو ٢٠ درجة أى بنحو الخمس . بالمقابل تنقزم المحاصيل البستانية إلى ٣,٣ ٪ ، وهي أدنى نسبة في مصر جميعاً ، أدنى حتى من الجنوب الأقصى . كذلك تمثل المنوعات (٧,٣ ٪) انخفاضاً حاداً بين قمة الإقليم السابق (١٦ - ١٧ ٪) والإقليم التالى (٦ - ١٣ ٪) . وفي القطاع السوهاجى من الإقليم تتألف هذه المنوعات من الفول (٢,٦ ٪) والبصل (٢,٢ ٪) والشعير (٠,٨ ٪) كصف أول ، تليها الحلبة (٠,٥ ٪) فالقصب (٠,٤ ٪) فالسودانى (٠,٢ ٪) ثم العدس والسمسم والحمص (٠,١ لكل) .

الجنوب الاقصى

هو الإقليم - النمط أو النمط - الإقليم ، بمعنى أنه وحده يشكل نمطاً كاملاً برمته من أنماط الزراعة المصرية . وهو في هذا صنو نفسه فقط ولا مثيل له في سائر مصر . ثم هو من أشد الأقاليم تجانساً في داخله يمثل ما هو من أشدها تبلوراً وتميزاً عن خارجه ، شأنه في هذا شأن إقليم شمال الدلتا أو المثلث العاصمى . إنه إقليم متفرد متوحد في مصر . على أن تفردة هذا أقرب نوعاً إلى الجانب السلبي ، بمعنى أنه إقليم متدهور فقير نسبياً في كل شيء تقريباً . فهذا الإقليم « القطبي » ، كما هو حدى في الموقع ، حدى في التربة والمناخ والظروف البشرية ، وبالتالي في الزراعة ، خاصة في أسوان .

فضلاً عن انخفاض عائد القدان في معظم المحاصيل ، أحياناً إلى ذيل القائمة ، ربما باستثناء القصب أحياناً وبعض القطن مؤخراً ، فان المركب الزراعى كله يتقلب

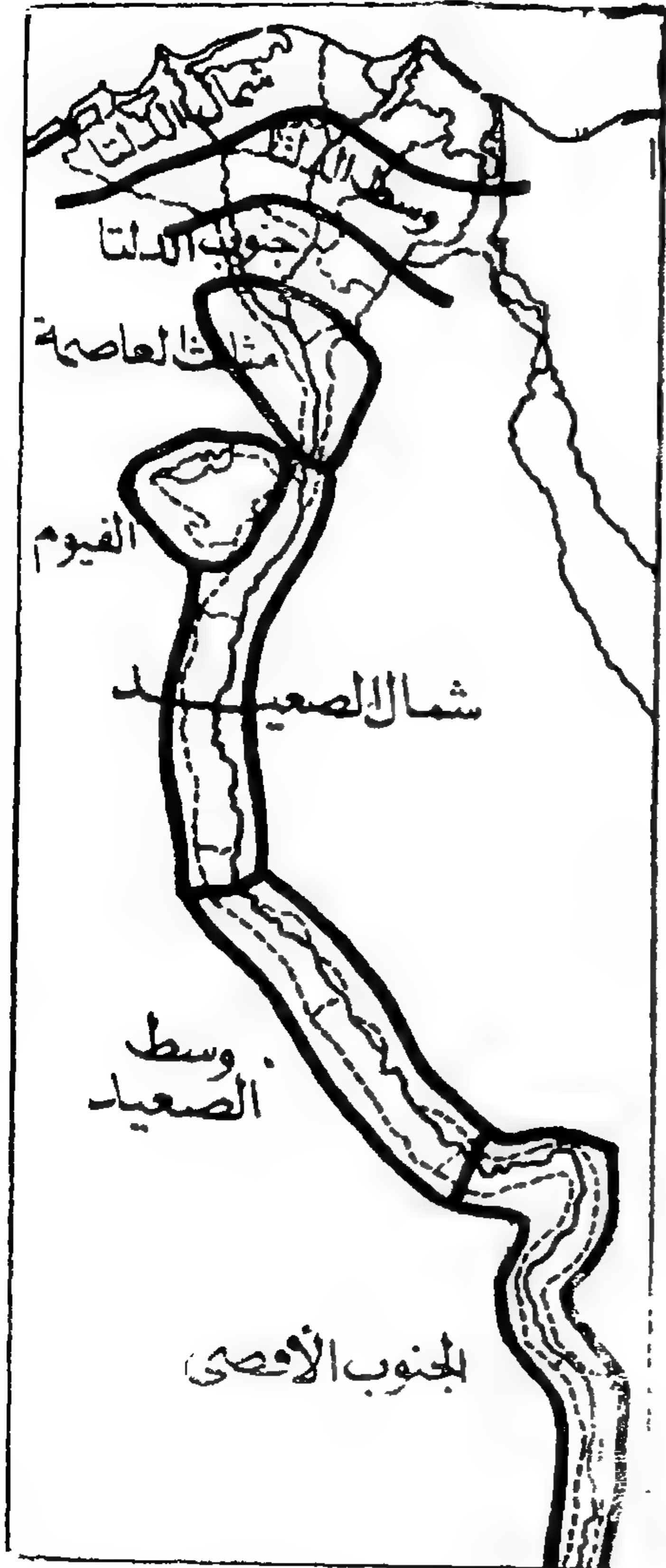
على رأسه بل وعلى نفسه أيضاً ، أى ينقلب مرتين ، مرة جغرافيا ومرة تاريخيا . ذلك أنه لا يبتعد فقط عن التركيبة القومية السائدة في الزراعة المصرية ابتعادا جغريا ، ولكنه أيضاً قد أبدى في العقدين الأخيرين ثورة زراعية محلية صغيرة ولكنها كاملة ابتعد بها عن مركبه الزراعى المألوف فى الماضى .

المحصول	قنا				أسوان			
	١٩٥٧		١٩٧٥		١٩٥٧		١٩٧٥	
	بالفدان	%	بالفدان	%	بالفدان	%	بالفدان	%
مساحة المحافظة المزروعة الذرة	٣٥٥٤٩٠	—	٣٠٩٣٦٩	—	١٠٧٠٩٣	—	٨٥١١٢	—
القمح	٦٧٧٧٠	١٩,١	١٦٥٠٩٤	٥٣,٣	٢١٥١٣	٢٠,١	٤٢٩٩٢	٥٠,٥
الشعير	٧٣٧٨٠	٢٠,٧	١١٧٠٠٩	٣٧,٨	٢٠٢٧٩	١٨,٩	٣٤١٦٥	٤٠,١
	٢٠٣٧٣	٥,٧	٣٢٦٧	١,٠	١٥٥٢١	١٤,٥	١٩٠٢	٢,٢

فكما يتضح من الجدول السابق ، الذى يعطى النسب المئوية لمحاصيل الحبوب الثلاثة فى سنتى ١٩٥٧ ، ١٩٧٥ وذلك من المساحة المزروعة (وليس من المساحة المحصولية) ، حدث تغير جذرى يصل إلى حد الانقلاب . ففي ١٩٥٧ كان كل من الذرة والقمح يدور فى حدود خمس المساحة المزروعة فى كلتا المحافظتين . أما الشعير ، وإن كان ضئيلا فى قنا ، فانه كان يصل إلى نحو سدس المساحة المزروعة فى أسوان ، ولم يكن يقل بذلك كثيرا عن القمح (١٤,٥ % مقابل ١٨,٩ % على الترتيب) . وبهذا كانت المحافظتان أقل أقاليم مصر فى نسبة الذرة والقمح ، بينما كان جنوب الإقليم فى أسوان يعد أعلى مناطق الشعير فى مصر ، إلى حد أن الشعير فيها كان يحل فعلا محل القمح تقريبا والذرة نوعا .

الآن قارن ١٩٧٥ . لقد اختفى الشعير عمليا من الجنوب الأقصى (١ % فى قنا ، ٢,٢ % فى أسوان) . أما الذرة فقد ارتفعت فيه من خمس المساحة المزروعة إلى أكثر من نصفها (٥٣,٣ % فى قنا ، ٥٠,٥ % فى أسوان) أى أكثر من تضاعف . والقمح بدوره ارتفع من خمس المساحة المزروعة إلى نحو الخمسين (٣٧,٨ % فى قنا ، ٤٠,١ % فى أسوان) أى تضاعف تقريبا . بهذا وبذاك أصبح كل من الذرة والقمح أضعاف الشعير عشرات المرات بعد أن كان أربعة أمثاله فقط فى قنا ومثله مرة ونصف المرة فقط فى أسوان . لقد حلت الذرة والقمح اليوم محل الشعير التقليدى فى الجنوب

الأقصى . وبعد أن كان هذا أقاليم مصر في كثافة الذرة والقمح وأعلاها في كثافة الشعير ، انقلب الوضع تماماً فأصبح أعلى أقاليم مصر في كثافة الذرة والقمح وأقلها في كثافة الشعير .



هذا تاريخياً ، أما جغرافياً فإن الإقليم اليوم يستقل في ملاحظته الزراعية تماماً عن سائر أقاليم مصر . فلا قطن عملياً ولا برسيم تقريباً . وعلى النقيض هناك أعلى نسبة بمصر من القمح بلا استثناء ولا تحفظ ، ومن الذرة باستثناء وسط الصعيد . لأرباعية تقليدية بالتالي ، وإنما ثنائية حبوب فقط . ولكن فوق الجميع يأتي القصب ، ليصبح الإقليم جوهرياً مملكة القصب وإقليم ثلاثية القصب - الذرة - القمح . ولأنه الإقليم - النمط أو النمط - الإقليم كما بدأنا ، فلا حاجة بنا إلى أن نكرر هنا في باب الإقليم ما سبق أن فصلناه من قبل تحت باب النمط . حسبنا أن نلخص فنقول إنه إن لم يكن أشد أقاليمنا الزراعية تفرداً وتبلوراً ، فإنه من أشدها بالقطع . إنه قطبنا الجنوبي الذي يناظر في هامشيته وتباينه قطبنا الشمالي في إقليم شمال الدلتا .

شكل ٣ - أقاليم مصر الزراعية

الفصل السابع عشر

التجانس العمراني

الغطاء البشري

والآن ، ماذا عن الإنسان ؟ هل يتفق هو الآخر مع مبدأ التجانس والتدرج الأساسي في مورفولوجية مصر ؟ يرسم النيل خريطة الحياة — أعني السكان ، بما فيها المدن والقرى — أيضاً ؟ إن نظرة إلى خريطة توزيع السكان أو كثافة السكان في مصر جديرة بأن تضع أيدينا على حقيقة جذرية كأنها القانون : إن النيل ليس فقط مانح الحياة في مصر ، ولكنه أيضاً موزع الحياة على وجهها . إنه ، إن صح التعبير ، « جغرافي » مصر الأول ولا نقول الأوحد . فالغلاف البشري عندنا يبدو وكأنه غطاء فصله النيل على قد مصر تماماً ، شكلاً وموضوعاً ، جملة وتفصيلاً . ونبادر إلى الفور لنستدرك أن هذا لا يعني أن النيل هو العامل الوحيد في تفسير توزيع السكان ، فهناك عوامل أخرى عديدة طبيعية وبشرية ، اقتصادية واجتماعية وحتى تاريخية ... إلخ ، ولكن النهر يظل يكمن خلفها غالباً مباشرة وغير مباشرة ، وهو يحده العامل المفتاح والمسيطر .

درجة التجانس

ولننظر أولاً إلى الخريطة نتحسس تضاريس الغطاء البشري على وجه مصر (١) . خريطة كثافة السكان فسيفسائية بطبيعتها ، مليئة بالفروق المحلية والتباين المتجاور الذي قد يصل كثيراً إلى حد التنافر . وهناك اختلافات محلية وإقليمية هامة وكثيرة في توزيع الكثافة في مصر ، وإن كان بعضها من صنع خداع الأرقام ، ومع ذلك فإنها لا تبتعد بها كثيراً عن التجانس العام أو النسبي .

(١) جمال حمدان ، نمو وتوزيع السكان في مصر ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ١٥ - ٢٠ .

مقياس هذا كله منهجيا هو « معامل التجانس coefficient of uniformity » وهو كما سبق شكل آخر من مقياس « الانحراف المعياري standard deviation » إلا أنه أكثر تبسيطا . فهو مجموع ابتعادات أرقام كثافات الوحدات الإدارية في الإقليم عن المتوسط العام لكثافة ذلك الإقليم ، مقسوما على عدد تلك الوحدات ، ثم منسوبا مثنويا إلى هذا المتوسط الأخير . وقد انتخبنا للتحليل والمقارنة هنا تعدادى ١٩٤٧ ، ١٩٧٦ . ولنبدأ بمصر الوادى عامة ، أى باستبعاد الصحارى ، كما يفعل الجدولان التاليان .

١٩٤٧		
الابتعاد	الكثافة / كم ^٢	المنطقة
١١١٦٤ +	١١٧٠٤	محافظة القاهرة
١٢٣٧٠ +	١٢٩١٠	» الإسكندرية
١٦٧ +	٧٠٧	» القنال
١٩١ -	٣٤٩	» السويس
٢٤٢٨٩ +	٢٤٨٢٩	» دمياط
٢٧١ -	٢٦٩	» مديرية البحيرة
٢٠٩ -	٣٣١	» الغربية
١٩٤ +	٧٣٤	» المنوفية
٢ -	٥٣٨	» الدقهلية
٢٦٨ -	٢٧٢	» الشرقية
١٨٦ +	٧٢٦	» اقليوبية
٢٤٩ +	٧٨٩	» الجيزة
٣٢ +	٥٧٢	» بنى سويف
١٧٣ -	٣٧٧	» الفيوم
٢٠ -	٥٢٠	» المنيا
١٣٤ +	٦٧٤	» أسيوط
٢٩٣ +	٨٣٣	» جرجا
٦٧ +	٦٠٧	» قنا
٢٠٩ -	٣٣١	» أسوان
٥٠٤٨٨	٥٤٠	مصر الوادى
% ٤٩٢	—	معامل التجانس

١٩٧٦

المحافظة	الكثافة/كم ^٢	الابتعاد
القاهرة	٢٣٧٣٧	٢٢٦٩١ +
الإسكندرية	٨٦٥	١٨١ -
بورسعيد	٣٦٤٢	٢٥٩٦ +
الإسماعيلية	٢٤٤	٨٠٢ -
السويس	١١	١٠٣٥ -
البحيرة	٢٤٩	٧٩٧ -
كفر الشيخ	٤٠٨	٦٣٨ -
الغربية	١١٨١	١٣٥ +
دمياط	٩٤٦	١٠٠ -
الدقهلية	٧٨٧	٢٥٩ -
الشرقية	٦٢٧	٤١٩ -
القليوبية	١٦٧٢	٦٢٦ +
المنوفية	١١١٧	٧١ +
الجيزة	٢٣٩٦	١٣٥٠ +
بنى سويف	٨٣٩	٢٠٧ -
الفيوم	٦٢٤	٤٢٢ -
المنيا	٩٠٩	١٣٧ -
أسيوط	١١٠٨	٦٢ +
سوهاج	١٢٤٤	١٩٨ +
قنا	٩٢٢	١٢٤ -
أسوان	٩١٤	١٣٢ -
مصر الوادى	١٠٤٦	٣٢٩٨٢
معامل التجانس	—	% ١٥٠

واضح أن قيمة معامل التجانس فى التاريخين مرتفعة بشدة إذ تزيد على أصل متوسط الكثافة القومى المنسوبة إليه كثيرا أو قليلا . والسبب أنها منتفخة فى الواقع بكثافات محافظات المدن الكبرى القاهرة والإسكندرية والقنال التى تمثل مستوى من الكثافة مختلف جذريا عن مستوى « المديرىات » قدما أو محافظات الأقاليم الريفية أو العادية حاليا . ولهذا فان دلالتها الإقليمية محدودة نوعا . غير أنها ، بالمقابل ، ذات دلالة بالغة تاريخيا .

فتطوريا ، نستطيع أن نرى أن نسبة معامل التجانس في كثافة سكاننا قد هبطت هبوطا عظيما من ٤٩٢ ٪ في ١٩٤٧ إلى ١٥٠ ٪ في ١٩٧٦ ، أى من نحو خمسة أمثال أصل المتوسط القومى إلى مثله مرة ونصف المرة فقط . والمعنى هو اتجاه محقق وساحق نحو المزيد من التجانس أو التجنيس . وبعبارة أخرى ، لقد قلت فروق الكثافات الإقليمية وخفت حدتها وتقاربت مستوياتها مع الزمن ومع زيادة السكان .

بصيغة رقمية أدق ، انخفضت نسبة التباين في كثافة السكان إلى دون الثلث بعد أن زاد عدد السكان نفسه إلى نحو الضعف (أو من ١٩,٠٢٢,٠٠٠ سنة ١٩٤٧ إلى ٣٨,٢٢٨,٠٠٠ سنة ١٩٧٦) . أى أن توزيع السكان مكانيا اتجه نحو المزيد من التجانس والمساواة مع نموهم حجما ، والعلاقة من ثم طردية مؤكدة بين كثافة السكان ودرجة تجانس هذه الكثافة .

وهذا الاتجاه الحاسم نحو المزيد من التجانس في توزيع كثافة السكان على المستوى القومى يصدق بدرجات متفاوتة على المستوى الإقليمى . فرغم أنه غير واضح فى الدلتا ، فإنه قاطع فى الصعيد . فكما يوضح الجدول التالى بعد قليل ، انخفضت نسبة معامل التجانس فى الصعيد من ٢٤ ٪ فى ١٩٤٧ إلى ١٢ ٪ فى ١٩٧٦ أى إلى النصف . أما فى الدلتا فإنها ارتفعت من ٤١ ٪ إلى ٥٢ ٪ ، غير أنها زيادة محدودة نوعا . ومن الممكن إجمالا أن نقول إن الغطاء البشرى فى مصر ، ذلك الذى يشبه بقعة زيت واحدة متصلة ، سميكة وغليلة ، ممدودة ومتجانسة ، يزداد تجانسا كلما زاد كثافة على الأيام .

وعلى العموم ، فلعل هذا كله أن يقترب بنا فى الواقع من قانون راتزل المعروف فى كثافة السكان ، ومؤداه أن كثافة السكان حين تزيد عن الحد وتبلغ حد الإفراط فإنها من فرط طفحها تغمر كل المناطق بغلظة تطمس الفروق الأصلية فى معادنها وإمكانياتها الدفينة (١) ، فتقارب كثافات المناطق المختلفة وتتشابه مؤلفة غطاء متجانسا سميكا غليظا ولكنه صفيق غير حساس ، لا يعكس جوهر قدرات التحميل الكامنة ولا يعبر عنها بقدر ما يعبر عن الطفح السكاني الشامل والغامر . ولا جدال أن كثافة السكان فى مصر قد بلغت هذا الحد ، إن لم تكن قد تجاوزته بكثير حقا .

إذا انتقلنا الآن من المستوى القومى إلى المستوى الإقليمى ، فحتى تكون المقارنة صحيحة ومنصفة لا بد أن نستبعد محافظة القاهرة من كلا الوجهين البحرى والقبلى ،

(1) F. Ratzel, Anthropogeographie, vol. II, p. 240.

كما يحسن كذلك استبعاد محافظات الإسكندرية والقنال من الدلتا . وسنلاحظ على الفور كيف ينخفض مستوى نسب معامل التجانس انخفاضاً عظيماً ويختلف جذرياً نتيجة لهذا الاستبعاد . وهذا ما يقدم الجدول التالى على مختلف هذه الأسس .

المنطقة	المساحة بالكم ^٢	السكان ١٩٤٧			السكان ١٩٧٦		
		التعداد	الكثافة كم ^٢ /	التجانس %	التعداد	الكثافة كم ^٢ /	التجانس %
الدلتا (عدا القاهرة والاسكندرية والقنال)	٢١,٧٥٣	٨,٢٤١,٠٠٠	٣٨٠	٤١	١٥,٥٤٠,٠٠٠	٧١٤	٥٢
كل الدلتا (عدا القاهرة)	٢٢,٤٧٩	٩,٥١٣,٠٠٠	٤٢٣	؟	١٨,٦٦٧,٠٠٠	٨٣٠	؟
الصعيد (عدا القاهرة)	١٢,١٥٦	٧,١٩٨,٠٠٠	٥٩٢	٢٤	١٢,٦٧٠,٠٠٠	١٠٤٢	١٢
مصر (كل الوادى بالقاهرة)	٣٤,٨١٤	١٨,٨٠٢,٠٠٠	٥٤٠	٤٩٢	٣٦,٤٢١,٠٠٠	١٠٤٦	١٥٠

الحقيقة البارزة على الفور هي أن الصعيد أكثر تجانساً في كثافته من الدلتا . ففي ١٩٤٧ ، حين كان متوسط كثافة الصعيد ككل وعلى حدة ٥٩٢ نسمة مقابل ٣٨٠ أو ٤٢٣ للدلتا ، كان معامل التجانس في الأول ٢٤ ٪ مقابل ٤١ ٪ في الثانية . أى أن مجموع الابتعاد عن متوسطها في الدلتا كان نحو ضعف مثيله في الصعيد . وفي ١٩٧٦ ازداد الصعيد تجانساً على تجانس ، حيث هبطت نسبة معاملته إلى النصف ، أو من ٢٤ ٪ إلى ١٢ ٪ . أما الدلتا فعلى العكس زاد تباين الكثافة فيها نوعاً ، إذ ارتفعت النسبة من ٤١ ٪ إلى ٥٢ ٪ . ولكن المعنى في الحالين واحد ، وهو أن في الدلتا مناطق شديدة الكثافة وأخرى شديدة التخلخل ، في حين يسود الصعيد توازن وتقارب عام في مستوى الكثافة . فلماذا ؟

السبب الأساسي وراء هذا أن الصعيد ضيق محدود المساحة صارم الحدود لا يعرف

مناطق هامشية أو انتقالية بين الأرض السوداء والصحراء تتدرج فيها الكثافة ، أما الدلتا فتضم نسبة كبيرة من الأراضي البور وشبه البور في الشمال ، وشبه الصحراوية بل والصحراوية في الشرق والغرب ، بحيث تنخفض فيها الكثافات بشدة إن لم تقع خارج المعمور والمزروع تماما .

أضف إلى هذا أن الصعيد أكثر تجانسا في ظروفه الطبيعية . فبحكم ضيقه الشديد ، ما من رقعة فيه تبعد عن النهر أكثر من عدة كيلومترات أو أميال على الأكثر ، وكل قطاعاته تقع على النهر مباشرة ، ولذا فلا فروق هامة في إمكانيات الري رغم تخلف جيب مديد من الري الحوضي في جنوبه إلى وقت قريب . كذلك فإن الصرف سهل ومباشر على النهر على امتداد قطاعاته . أما الدلتا فتختلف فيها إمكانيات الري والصرف ، وكذلك نسبة الملوحة والقلوية ، ما بين الشمال والجنوب وما بين القلب والأطراف ، اختلافا شديدا .

مستوى الكثافة

وهذا ما ينقلنا منطقيا إلى مستوى الكثافة نفسه . هنا نجد أن الصعيد ليس فقط أكثر تجانسا من الدلتا ، ولكن أيضاً أعلى بكثير في متوسط الكثافة . بل إنه ليأتي دائماً أو حتى قريب ومتوسط كثافته أعلى من متوسط مصر وادي النيل كلها ، في حين تأتي الدلتا دائماً دون هذا المتوسط بكثير . ففي ١٩٤٧ ، حين كان متوسط كثافة مصر وادي النيل عموماً ٥٤٠ نسمة للكيلو ، ومع استبعاد محافظة القاهرة مساحة وسكانا من كلا الوجهين ، كان متوسط الكثافة نحو ٤٢٣ في الدلتا مقابل ٥٩٢ في الصعيد ، أي أن كثافة الدلتا لم تزد عن ٧١,٤ ٪ من كثافة الصعيد (تنخفض إلى ٦٤,٢ ٪ إذا استبعدنا الإسكندرية ومحافظات القنال من حساب الدلتا) .

وفي ١٩٧٦ ، حين بلغ متوسط كثافة مصر وادي النيل ١٠٤٦ نسمة ، جاء متوسط كثافة الدلتا ٨٣٠ مقابل ١٠٤٢ للصعيد . أي أن كثافة الدلتا لم تعد ٧٩,٦ ٪ من متوسط الصعيد (تنخفض إلى ٦٨,٥ ٪ إذا استبعدت الإسكندرية ومحافظات القنال) . الصعيد لاشك إذن أكثر اكتظاظاً بالسكان من الدلتا ، والدلتا لا تعدو في المتوسط ثلاثة أرباع إلى أربعة أخماس متوسط كثافة الصعيد ، تهوى إلى الثلثين إذا استبعدنا الإسكندرية ومحافظات القنال .

ولقد تبدو هذه النتيجة مفاجئة بعض الشيء بالنظر إلى شهرة الدلتا التقليدية

والفائقة في خصوبتها وغناها وتعدد مواردها ، لاسيما أن الري الحوضي خضرم طويلا في قطاع كبير من الصعيد . لكن الذي يفسر هذا أن الصعيد ، الأعلى منسوباً ، لا يعرف مشكلة الملوحة والقلوية التي يعاني منها شمال الدلتا ، كما أنه نجد ريه وصرفه بسهولة نسبية ، على عكس الدلتا التي تتفاقم فيها مشكلة الصرف ، خاصة في أسفلها . أيضاً ربما كان لانخفاض مستوى المعيشة في الصعيد عنه في الدلتا دور في رفع كثافة الأول . وأخيراً ، ولكن ليس آخراً بالتأكيد كما سنرى توا ، فإن هناك الفارق بين الوجهين في نسبة المزارع والمعمور إلى المساحة الكلية في كل منهما .

على أن هذا الفارق الأخير بالذات ، إن فسر جزءاً من تفوق الصعيد في الكثافة ، فإنه أيضاً ينهنا إلى أن جزءاً من تفوق الصعيد هذا إنما هو وهمي مفتعل لأن أساس المقارنة الإحصائية بينهما ليس موحدًا تمامًا . فادخال جزء كبير من البور والصحراء أي شبه الفراغ العمراني في حساب كثافة الدلتا يضحخم من مساحتها الكلية ويحسب عليها ، ولكنه يخفض من متوسط كثافتها العامة بحيث يبدو أقل من الحقيقة ، وبالتالي دون متوسط الصعيد بدرجة أكبر مما ينبغي .

ولو أننا استبعدنا من حساب الكثافة الصف الأول ، وربما الثاني أيضاً ، من مراكز شمال الدلتا المتاخمة والموازية للساحل ، ومعظمها فراغ ، لارتفع متوسط كثافة الدلتا إلى قرب متوسط الصعيد ، وإن لم يرق إلى مثله ، ولبدأ الغلاف السكاني الأساسي للدلتا ، وبالتالي لمصر جميعاً ، وهو إلى حد أو آخر أكثر تجانساً أو بالدقة أقل تنافراً في توزيعه عما توحى الأرقام الخام .

وهذا كله ما يفسر بعض الحقائق التي تبدو متعارضة أو متناقضة إلى حد ما في المقارنة بين الوجهين ، كما يفرض علينا بعض التعديلات والتحفظات في أفكارنا السابقة أو المسبقة عن أوزانها النسبية . والجدول الآتي يلخص الموقف ويقدم مادة لتحليله ، مع ملاحظة أن كل النسب المئوية به منسوبة إلى مجموع مصر وادي النيل أي باستبعاد الصحاري .

المنطقة	المساحة		السكان ١٩٤٧			السكان ١٩٧٦		
	كيلو متر مربع	٪	العدد		كثافة	العدد		كثافة
			نسمة	٪		نسمة	٪	
الدلتا (عدا القاهرة والإسكندرية والقنال)	٢١,٧٥٣	٦٢,٥	٨,٢٤١,٠٠٠	٤٣,٨	٣٨٠	١٥,٥٤٠,٠٠٠	٤٢,٦	٧١٤
كل الدلتا (عدا القاهرة)	٢٢,٤٧٩	٦٤,٥	٩,٥١٣,٠٠٠	٥٠,٥	٤٢٣	١٨,٦٦٧,٠٠٠	٥١,٣	٨٣٠
الصعيد (عدا القاهرة)	١٢,١٥٦	٣٤,٩	٧,١٩٨,٠٠٠	٣٨,٣	٥٩٢	١٢,٦٧٠,٠٠٠	٣٤,٧	١٠٤٢
مصر (كل وادى النيل بما فيه القاهرة)	٣٤,٨١٤	١٠٠,٠	١٨,٨٠٢,٠٠٠	١٠٠,٠	٥٤٠	٣٦,٤٢١,٠٠٠	١٠٠,٠	١٠٤٦

واضح أن الدلتا أكبر مساحة وسكانا من الصعيد ، ولكن من الواضح أكثر أن التفوق هنا في السكان أقل مما يتناسب مع التفوق في المساحة . فباستبعاد محافظة القاهرة من الطرفين ، تبلغ الدلتا نحو ثلثي مساحة مصر وادى النيل ويبلغ الصعيد الثلث فقط ، ومع ذلك لا تضم الدلتا في أوسع أبعادها أكثر من نصف سكان وادى النيل . وبصيغة أخرى ، لا تزيد مساحة الصعيد بالنسبة إلى الدلتا عن ٥٤,١ ٪ أى أكثر قليلا من النصف ، ولكنه كان يعادل ٧٥,٦ ٪ من سكانها أى ثلاثة الأرباع في ١٩٤٧ ، وإن هبط إلى ٦٧,٩ ٪ في ١٩٧٦ . الذى يفسر هذا بالطبع هو تفوق الصعيد في متوسط الكثافة ، فهو يحد ويقلل من تفوق الدلتا المطلق ، إذ يعنى أن غناها في السكان والموارد أقل من أن يتناسب مع مساحتها وإمكاناتها .

نمط الكثافة

الصعيد

إذا انتقلنا الآن إلى نمط توزيع الكثافة ، بادئين بالصعيد الخطي الأكثر كثافة وتجانسا ، وجدناه يقسم نفسه بسهولة تلقائيا وتقليدياً إلى ثلاثة قطاعات من الكثافة : أسوان ، قنا - سوهاج - أسيوط ، المنيا - بنى سويف - الجيزة + الفيوم . والفروق

بين هذه القطاعات أقل حدة بكثير من مثيلاتها في الدلتا . والواقع أنها تزداد تلطفاً ولا نقول طمسا مع ارتفاع الكثافة العام عبر العقود المتعاقبة . بل إن القطاع الأول منها في الجنوب الأقصى تلاشى فعلا واندغم بالتدريج في القطاع الثاني ، فما عاد لدينا الآن في الصعيد كله سوى قطاعين اثنين فقط .

القطاع الجنوبي

لا مفر من تجنب أسوان على حدة كقطاع سكاني كامل قائم بذاته . فتقليدياً كانت أسوان هي أقل وحدات الصعيد كثافة باستثناء الفيوم . ثم أخيراً جدا بعد السد العالي فقط تعرضت لانقلاب أو لثورة ديموغرافية محلية صغيرة رفعها إلى مستوى الكثافة السائد في الصعيد ، فالتحمت تصنيفياً بالقطاع الكثافي التالي شمالاً . وهذا وذاك يعد القطاع من أكثر قطاعات الكثافة تفردا وتباينا من الناحية المكانية ، وكذلك تذبذباً وتغيراً من الناحية الزمانية .

فتقليدياً ، كانت أسوان دائماً وعبر التعدادات الحديثة أقل محافظات الصعيد في كثافة السكان ، وذلك حتى ١٩٦٦ وباستثناء الفيوم . فطوال معظم هذه الفترة لم تكن لتقارن بمعظم سائر وحدات الصعيد في مستوى الكثافة ، فقد عاشت في حدود آفاق ٢٥٠ - ٤٥٠ نسمة في الكيلو المربع منذ ١٨٩٧ حتى ١٩٦٠ ، ولم تبلغ مستوى الـ ٦٠٠ نسمة إلا في ١٩٦٦ . وعموماً كان متوسط كثافتها نصف متوسط سوهاج ، أكثف محافظات الصعيد تقليدياً .

المثير في هذا أنها إحدى المحافظات القلائل في الصعيد التي تحولت عن الري الحوضي إلى الدائم منذ وقت مبكر للغاية . كذلك فإنها إحدى المحافظات القلائل في مصر التي خبرت نقصاً حقيقياً في كثافة السكان ، حيث انخفضت الكثافة من ٣٦٥ في ١٩٣٧ إلى ٣٣١ في ١٩٤٧ ، ولو أن هذا أمر مفهوم بالنظر إلى تناقص السكان بسبب النزوح المزمّن والهجرة الخارجة نتيجة إنشاء ثم تلبية خزان أسوان .

بإختصار إذن ، كان القطاع قاع الصعيد وذيله سكانياً ، ولو أنه قمته ورأسه طبوغرافياً ، تماماً عكس نظيره في الدلتا . فهنا في نهاية المعمور كانت الظروف الحدية بكل معالمها من اختناق الوادي وتقطعه وأحواض الري الحوضي المنعزلة في بعض جيوب الشمال ... إلخ .

على أن أسوان مع ذلك كانت دائماً أكثف من شمال الدلتا بيقين . فلقد كانت وماتزال تتفوق على محافظات الثلاث أو الأربع البحيرة وكفر الشيخ والغربية والشرقية

تطور كثافة السكان في الفترة الحديثة

(بحسب الوحدات الإدارية في الكيلو المربع)

الوحدة	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠ ^١	١٩٦٦	١٩٧٦
القاهرة	٣٣٠٠	٣٧٩٨	٤٤٢٨	٥٩٦٠	٧٣٤٥	١١٧٠٤	١٥٦٣٤	١٩٥٩٤	٢٣٧٣٧
الاسكندرية	٤٤٣٢	٤٩٦٥	٦٢٣٨	٨٠٤١	٩٦٢٢	١٢٩١٠	٥٢٣٧	٦٢٢١	٨٦٥
القنال	١٤٤	١٧٦	٢٦٢	٣٧٣	٤٦٣	٧٠٧	—	—	—
بور سعيد	—	—	—	—	١٥٣٩	٧٠٧	٦١٧	١٧٢	٣٦٤٢
الاسماعيلية	—	—	—	—	—	—	٣٤٣	٤١٦	٢٤٤
السويس	٥٧	٦٠	١٠١	١٣١	١٦٢	٣٤٩	٦٦٢	٨٦٠	١١
دمياط	١٥٦٣٢	١٣٥٨٩	١٤٣٤٤	١٦١٦١	١٨٦٧٢	٢٤٨٢٩	٦٤٨	٧٢٢	٩٤٦
البحيرة	١٤٠	١٧٠	١٩٨	٢١٧	٢٣٦	٢٦٩	٣٦٧	٤٣١	٢٤٩
كفر الشيخ	—	—	—	—	—	—	٢٧٩	٣٢١	٤٠٨
الغربية	١٨٤	٢١١	٢٣٦	٢٥٥	٢٨٠	٣٣١	٨٦٠	٩٤٩	١١٨١
المنوفية	٥٤١	٦٠٩	٦٧٣	٦٩٣	٧٢٨	٧٣٤	٨٩٠	٩٦٩	١١١٧
الدقهلية	٢٨٢	٣٣٣	٣٧٥	٤١٠	٤٦٣	٥٣٨	٥٨٧	٦٥٨	٧٨٧
الشرقية	١٤٤	١٦٩	١٨٩	٢٠١	٢٢٢	٢٧٢	٣٨٧	٤٥٢	٦٢٧
القليوبية	٤٢٣	٤٩٥	٥٦٤	٥٩٦	٦٥٠	٧٢٦	١٠٤٧	١٢٨٣	١٦٧٢
الجيزة	٣٧٣	٤٣٠	٥١٦	٥٨٢	٦٧٥	٧٨٩	١٢٢٨	١٥٢٦	٢٣٩٦
بنى سويف	٢٨٣	٣٤١	٤١٤	٤٦٥	٥١٤	٥٧٢	٦٥٥	٧١١	٨٣٩
الفيوم	٢١١	٢٥٢	٢٨٩	٣١٦	٣٤٣	٣٧٧	٤٦٨	٥١٩	٦٢٤
المنيا	٢٦٣	٣٢٩	٣٨٥	٤٢٣	٤٦٧	٥٢٠	٦٨٦	٧٤٩	٩٠٩
أسيوط	٣٧٣	٤٣١	٤٨٢	٥٣٠	٥٩٣	٦٧٤	٨٥٦	٩١٢	١١٠٨
سوهاج	٤٤٤	٥١٦	٥٦٢	٦٢٩	٧٢٦	٨٣٣	١٠٢٥	١٠٩٤	١٢٤٤
قنا	٣٩٤	٤٣١	٤٦٩	٥٠٥	٥٦٩	٦٠٧	٧٤٦	٨١٢	٩٢٢
أسوان	٢٤٧	٢٧٩	٣٠٣	٣٢٠	٣٦٥	٣٣١	٤٣٧	٥٩١	٩١٤

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء .

من البداية وإلى الآن ، وذلك باستثناء وحيد محفوف بالتحفظ وهو الغربية . فقد تساوتا تماما في ١٩٤٧ (٣٣١ نسمة كل) ، ثم تفوقت الغربية تفوقا ساحقا منذ ١٩٦٠ . غير أن هذا التفوق ظاهري جزئيا على الأقل ، إذ يعود إلى اقتطاع كفر الشيخ المخلخلة السكان من رقعة الغربية القديمة .

في ١٩٧٦ انقلب موقف وموقع أسوان جذريا . فقد طمرت من آفاق الـ ٦٠٠ إلى الـ ٩٠٠ نسمة ، متفوقة بذلك على كل من بني سويف والمنيا فضلا عن الفيوم بالطبع ، كما قاربت قنا بشدة . والواقع أن هذه النقلة رفعتها إلى مصاف قطاع الكثافة الأوسط والقمي السابق بالصعيد وألحقها به منية انفرادها كقطاع كثافة منفصل وأدنى . وغنى عن البيان أن هذا هو أثر السد العالي وتدفق الهجرة الداخلة ، وبصفة خاصة في مدينة أسوان نفسها .



شكل ٤ - كثافة السكان في مصر بحسب المحافظات سنة ١٩٧٦ .

القطاع الأوسط

حتى الستينات كان هذا القطاع يتألف من قنا - سوهاج - أسيوط ، ولكنه منذئذ استوعب القطاع الجنوبي في أسوان ليتحول في مجموعه إلى قطاع جنوب الصعيد عامة ، شاملا بذلك كلا من الجنوب الأقصى والجذع الجنوبي من الوادي . ولقد

كان القطاع دائماً ، والآن أكثر من أى وقت مضى ، نطاق الكثافة العظمى فى الصعيد ، وهو يتراوح حالياً حول ٩٠٠ - ١٢٠٠ نسمة . إنه بلا منافس قمة الصعيد سكانياً ، يعادل فى كثافته مرة ونصف المرة على الأقل متوسط نطاق شمال الصعيد التالى ، ونحو ضعف نطاقه الجنوى السابق حيث وجدنا سوهاج بانتظام تعادل ضعف كثافة أسوان أو أكثر أو أقل قليلاً .

كذلك فإن هذا النطاق هو وحده فى الصعيد الذى يناظر ، إن لم يفق حقاً ، نطاق جنوب الدلتا الذى يعد أكتف نطاقاتها . من ثم فهو يمثل إحدى قمتى الكثافة فى مصر جميعاً . وفيما عدا المنوفية والقليوبية ، فلم يكن بالدلتا محافظة إلا وتتفوق عليها كل محافظة من محافظات القطاع الثلاث وذلك عبر كل التعدادات بلا استثناء .

قنا هى أقل القطاع كثافة ، ولكنها كانت دائماً تمثل انقطاعاً حاداً نسبياً عن أسوان ، كما كانت وماتزال تتفوق باستمرار على كل محافظات القطاع الشمالى من الصعيد أى المنيا وبنى سويف والفيوم فيما عدا الجزيرة . بل إنها كانت تتفوق على الأخيرة فى البداية عام ١٨٩٧ ، ثم تعادلتا فى ١٩٠٧ ، إلى أن تغلبت الجزيرة باطراد وخارج كل مقارنة ابتداء من ١٩١٧ . كذلك فقد كانت قنا تتفوق أسبوط داخل القطاع فى ١٨٩٧ ، إلى أن تعادلتا (كما تعادلتا سويماً مع الجزيرة) ، إلا أنها تخلفت عنها ابتداء من ١٩١٧ ، وإن بفارق محدود لا يعلو ١٠٠ نسمة فى الوقت الحالى .

وعلى الجملة فقد كانت قنا دائماً أو غالباً ثالث أو رابع أكتف محافظات الصعيد بعد سوهاج وأسبوط والجزيرة . ومن حيث النمو ، تكاد قنا - راجع الجدول - تنتقل كل عقد من مستوى مئوى إلى المستوى الذى يليه ، بحيث ارتقت تباعاً من آفاق ٤٠٠ نسمة فى البداية إلى أن دخلت دائرة ٩٠٠ نسمة فى النهاية .

أما سوهاج فهى معاقمة القطاع دائماً وقمة الصعيد تقليدياً باستثناء الجزيرة مؤخراً . وقد بدأت فى حدود ٤٥٠ نسمة ، وانتهت حوالى ١٢٥٠ نسمة ، مضيفة إلى كثافتها + ١٠٠ نسمة كل عقد على التوالى تقريباً ، ومحقة مع الجزيرة علامة الألف نسمة لأول مرة فى الصعيد سنة ١٩٦٠ ، حين تفوقت عليها هذه الأخيرة لأول مرة أيضاً فى الفترة الحديثة . ففي ١٨٩٧ لم تكن الجزيرة لتقارن بسوهاج ، بل كانت تعادل بأسبوط فى الكثافة بالضبط (٣٧٣ كل) . وظلت سوهاج على تفوقها باصرار مد ذلك محتفظة بأولويتها الصعيدية بعناد وإن ضاقت الفجوة بينهما باطراد ، إلى أن تم الانقلاب فى ١٩٦٠ وفقدت هذه الأولوية .

أما بالنسبة إلى الدلتا ، فقد كانت سوهاج تتفوق باستمرار تقريبا ، وإن بفارق محدود ، على القليوبية ثانياً أكثف محافظاتهما ، إلى أن انقلبت كفتاهما ابتداء من ١٩٦٠ . وفي ١٩٧٦ لم يعد ثمة وجه للمقارنة بينهما بعد أن تربعت القليوبية على قمة الكثافة في القطر كله وبتفوق ساحق . بالمقابل ، كانت سوهاج إلى ما قبل ١٩٣٧ دون المنوفية أكثف محافظات الدلتا ومصر حينذاك ، غير أنهما تعادلتا في ذلك التاريخ ، ثم ابتداء من ١٩٤٧ فقدت المنوفية إلى الأبد أولويتها لسوهاج بفارق نحو ١٠٠ نسمة . وبذلك أصبحت سوهاج أكثف محافظات مصر قاطبة في ١٩٤٧ . بيد أنها لم تتمتع طويلا بهذه الأولوية حيث قفزت فوقها كل من الجيزة والقليوبية منذ ١٩٦٠ .

ولا تختلف قصة أسيوط ولا وضعها كثيرا . فهي الثانية كثافة في القطاع الأوسط وكذلك في الصعيد عامة بعد سوهاج ، إلى أن تغلبت الجيزة عليهما واحدة بعد الأخرى . وقد بدأت أسيوط في ١٨٩٧ وهي دون علامة الـ ٤٠٠ نسمة ، وانتهت في ١٩٧٦ وقد تجاوزت علامة ١١٠٠ نسمة . وبذلك تكون قد بدأت وهي دون قنا كثافة ، وعلى مستوى الجيزة تماما (٣٧٣ كل) . وفي ١٩٠٧ تعادل الثلاثة بالضبط (٣٤٠ كل) . غير أن أسيوط كما تقدمت لتسبق قنا بإطراد ، تراجعت منذ ١٩١٧ أمام زحف الجيزة الصاعد المتسارع أبدا .

وبالقياس إلى الدلتا ، فكما كانت سوهاج تأتي تقليدياً بعد المنوفية ، كانت أسيوط تأتي بعد القليوبية . ولكن بينما تغلبت سوهاج على المنوفية لفترة إلى أن غلبتها القليوبية في النهاية ، لم تفعل الفجوة بين أسيوط والقليوبية سوى أن تحولت إلى هوة حيث يصل الفارق إلى نحو ٥٠٠ نسمة بحيث تبلغ الأولى قدر الثانية نحو مرة ونصف المرة .

نطاق الوسط إذن ، في الخلاصة الصافية ، هو قمة الصعيد كثافة وإحدى قمتي مصر سكانا . ومن السهل أن نعلل لهذا التفوق البارز : تربة أقل رملية من نطاق الجنوب ولكنها ليست مفرطة في نسبة الطين ، سهولة الري والصرف الطبيعي تقريبا ، اتساع الوادي بدرجة معقولة ، مع ملاحظة أن هذا هو أقرب نطاقات الصعيد إلى ازدواج ضفتي الوادي ... إلخ . لكن الغريب بعد هذا أن النطاق كان إلى قريب جدا أكبر وآخر معقل للري الحوضي في كل الصعيد ، فقد كان بكل محافظة من محافظات الثلاث نحو ربع مليون فدان على الأقل من أراضي الحياض . والمفروض أن ينخفض هذا من قدرة الأرض على التحمل بالسكان وأن تنخفض الكثافة بالتالي ، على عكس الواقع . ولعل العامل التعويضي هنا هو سيادة الملكيات الصغيرة وغياب الملكيات الاقطاعية . ولاشك أن الأولى باقتصادها المعاشي وزراعتها التقليدية تساعد على تكاثر السكان وتزايدهم .

القطاع الشمالى

كثيف ولكنه ليس الأكتف وإنما الأوسط ، أو بالأحرى الأكثر والأقل كثافة فى آن واحد - ذلك هو النطاق الثالث والأخير ، نطاق شمال الصعيد من المنيا حتى الجزيرة ملحقا به على جنبه شبه واحة الفيوم . ذلك أننا نعود فنهبط كثيرا أو قليلا بعد قمة القطاع الأوسط ، ولكننا ننتهى فى نهايته الشمالية بقمة الكثافة فى مصر قاطبة . والواقع أنه ينتظم أقل محافظات الصعيد كثافة وهى الفيوم ، وأعلاها وأعلى مصر كثافة وهى الجزيرة . ولهذا تتراوح فيه الكثافة حاليا فى مدى هائل بين ٦٠٠ ، ٢٤٠٠ نسمة : من هنا فإن الفروق الكثافية بين وحداته شديدة للغاية حتى تهدد وحدة القطاع تصنيفيا وحتى ليكاد يتألف من مجموعة من الحالات الاستثنائية .

كذلك فقد كان لانحدار الكثافة داخل القطاع إيقاع منتظم ومحدد خلال المراحل الأولى من الفترة الحديثة ، إلا أنه تعرض للانقلاب فى المرحلة الأخيرة . فالى ١٩٤٧ كانت المنيا قاع القطاع ، ومن ثم أيضاً حضيض جذع الصعيد منذ ثنية قنا حتى رأس الدلتا ، بينما تأتى الجزيرة على العكس رأس القطاع وقمته ، وفى المنزلة بين المنزلتين تأتى بنى سويف . ولكن ابتداء من ١٩٦٠ تفوقت المنيا على بنى سويف ، بينما طمرت الجزيرة إلى قمة الكثافة فى القطر بأسره . وهذا تحول المنحنى إلى قوس مقعر قاعه فى وسطه بنى سويف .

أما الفيوم فلها كما نعرف قانونها الخاص على حدة ، فهى ليست فقط أقل القطاع كثافة ولكن أيضاً أقل الصعيد جميعا بما فى ذلك أسوان . وبذلك تعد الفيوم والجزيرة طرفى النقيض داخل القطاع ، بمثل ما أن الجزيرة وأسوان هما طرفا النقيض على نهايتى خط الصعيد كله .

غريب أن تكون المنيا ، إذا بدأنا بالتفصيل من اجنوب ، على هذه الكثافة المتواضعة نسبيا . فباستثناء الفيوم الأكثر غرابة ، فانها لم تكن تتفوق على محافظة فى الصعيد سوى أسوان الحديثة ، لاسيما أن الوادى يتسع فيها اتساعا محسوسا ، عكس أسوان تماما . ولئن كانت المنيا قد تفوقت على بنى سويف منذ ١٩٦٠ ، فقد جاء ذلك متأخرا وبفارق طفيف نوعا ، كما أنها من الناحية الأخرى تخلفت عن أسوان فى نهاية فى ١٩٧٦ وإن كان الفارق طفيفا أيضاً .

بفسر هذا كله يكمن فى عاملين . الأول طبيعى ، وهو أن اتساع الوادى فى المنيا يضمها هامشا شبه صحراوى خفيف التربة نسبيا كثير البدو تاريخيا وبالتالي قليل

السكان تقليديا . الثاني اجتماعي ، وهو أن المنيا ظلت طويلا منذ إسماعيل ودائرة قصبه السنية وهي معقل من أعتى معاقل الملكيات الإقطاعية الكبرى التي تعد من كوابح تكاثر السكان .

في بني سويف يزيد الوادي اتساعا ، بل يصل إلى أقصاه كما نعلم . ولكن على عكس المنيا ، لا هامش صحراوي ولا إقطاع بصفة خاصة ، ومن ثم ترتفع الكثافة طبيعيا . ثم تصل إلى قمته في الجزيرة حيث تسجل الآن الرقم القياسي لمصر وهو ٢٣٩٦ نسمة . وهذا الرقم يفوق ثانی أكثف محافظة وقمة الدلتا وهي القليوبية بأكثر من ٧٠٠ نسمة ، ويعادل نحو ضعف ثالث أكثف محافظة وقمة الصعيد وهي سوهاج .

لماذا الجزيرة ؟ — لا شيء سوى فعل القاهرة ، فانما هي باطراد امتداد وفي النهاية جزء لا يتجزأ من مجموعها المدني الصناعي الطاغى . فالجزيرة لم تصبح رأس الصعيد سكانا إلا لأنها ذيل القاهرة مدنا . والواقع أن المراكز الشمالية من الجزيرة المتأثرة بمد العاصمة هي وحدها التي تنتفخ فيها الكثافة إلى هذا الحد الذي ينعكس على متوسط المحافظة ككل ، بينما تهبط الكثافة في مراكزها الجنوبية إلى المستوى العادي السائد مثلا في بني سويف المتاخمة .

والحقيقة أنه في البداية ، في التعدادات الأولى ، لم تكن الجزيرة كما رأينا لتزيد عن أسبوط أو لتقارن بقنا إلا بالكاد . ولكنها مع ابتلاع القاهرة لها أخذت تقفز فوق رؤوس الجميع تباعا : قنا مبكرا منذ ١٩١٧ ، فأسيوط بعدها منذ ١٩٢٧ ، ثم القليوبية منذ ١٩٣٧ ، فالمنوفية منذ ١٩٤٧ ، ثم سوهاج مؤخرا منذ ١٩٦٠ . ومنذئذ لم تحتفظ الجزيرة بالأولوية في مصر فقط وإنما ضاعفتها بقوة واقتدار خارج كل حدود وكل مقارنة .

حالة الفيوم ، أخيرا ، لا تقل استثنائية ولا إثارة . فطوال التعدادات الحديثة وهي أقل الصعيد كثافة ، أقل حتى من أسوان التي لم تكدها تتفوق عليها منذ ١٩٤٧ فقط حتى عادت دونها من جديد منذ ١٩٦٦ حين غير السد العالي وضع أسوان . وقد بدأت الفيوم في ١٨٩٧ في حدود آفاق ٢٠٠ نسمة ، وانتهت في ١٩٧٦ في حدود ٦٠٠ نسمة . وهي بهذا الآن نصف كثافة سوهاج بالكاد ، وربع كثافة الجزيرة بالتقريب . على أن الفيوم ، بالمقابل ، كانت متفوقة دائما على الشرقية في الدلتا ولو أن الفارق بينهما كان في تضائل مطرد ، إلى أن تغلبت الشرقية قليلا في ١٩٧٦ ، أو قل هما عمليا قد تعادلتا . ولا تتفوق الفيوم اليوم بين محافظاتنا إلا على البحيرة وكفر الشيخ .

الجدير بالتوقف هنا أن فهر الفيوم هذا في الكثافة ، كما في كثير حقا من جوانب الإنتاج الزراعى ، يناقض تماما ، ويكاد يكذب ، شهرتها التقليدية الفائقة بالخصوبة والزراعة بحسابها « حديقة مصر » و « جنة الفواكه » ... إلخ . ولكن الواقع أن شهرة الفيوم الزراعية ليست خرافة تماما ، كما أن ضعف كثافتها ليس إلا نصف الحقيقة .

أما الحقيقة الكاملة فهي أن الفيوم ، مثلما هي طبيعيا تصغير للدلتا ، فإنها تصغير لها سكانيا ، بمعنى أنها مثلها تنقسم إلى نطاقين متناقضين أشد التناقض : نطاق مرتفع الكثافة في الجنوب والشرق وآخر منخفض الكثافة للغاية في الشمال الغربى . الأول أقل مساحة ويضم رأس أو وادى بحر يوسف ودلتا الفيوم ، والثانى والأكبر مساحة هو « برارى » الفيوم ، الأرض الملحية القلوية رديئة الصرف التى تقع بين كنتور صفر وبحيرة قارون ، بالإضافة إلى هوامش وأطراف المنخفض الصحراوية من شمال وجنوب . الأول لا يقل كثافة عن أخصب أراضي الصعيد والدلتا ، ٨٠٠ - ١١٠٠ نسمة ، والثانى لا يزيد عن كثافة برارى شمال الدلتا وهوامشها الصحراوية ، أو نحو ٢٠٠ - ٣٠٠ نسمة .

بروفيل الصعيد

تلك خريطة كثافة الصعيد بأقاليمها الثلاثة المتغيرة ، لا يبقى إلا أن ننظر إليها كبروفيل جانبي أو كقطاع طولى يجمع شتاتها ويبرز تضاريسها . واضح أن منحنى الكثافة قد طرأت عليه تعديلات جوهرية خلال المرحلة ، ولكنه دائما يرسم قوسا مديدا ما بين أقصى الجنوب وأقصى الشمال ، إلا أنه قوس غير متناظر الجانبين ولا موحد الانحدار .

فحتى ١٩٤٧ كانت الكثافة تبدأ منخفضة في القطاع الجنوبي ، ثم ترتفع كثيرا ابتداء من ثنية قنا لتصل إلى قممها شمالها مباشرة في القطاع الأوسط ، خاصة في سوهاج ، ثم تتناقص قليلا حتى تصل إلى نقطة شبه الحضيض في المنيا ، ومنها تعود فترتفع بتوادة وهوادة إلى أن تهض فجأة وبحدة في الجزيرة ، حيث ينتهى المنحنى في أقصى الشمال بأعلى ذروته مثلما بدأ في أقصى الجنوب بأدنى مستواه . ولكن منذ ١٩٦٠ ارتفعت بداية المنحنى في أسوان إلى مستوى سقفه في جنوب الصعيد ، كما أصبح هذا السقف ينحدر بتدرج معقول نحو الشمال إلى المنيا فبنى سويف ، وإن عاد يقفز عموديا أو صاروخيا في نهايته بالجزيرة .

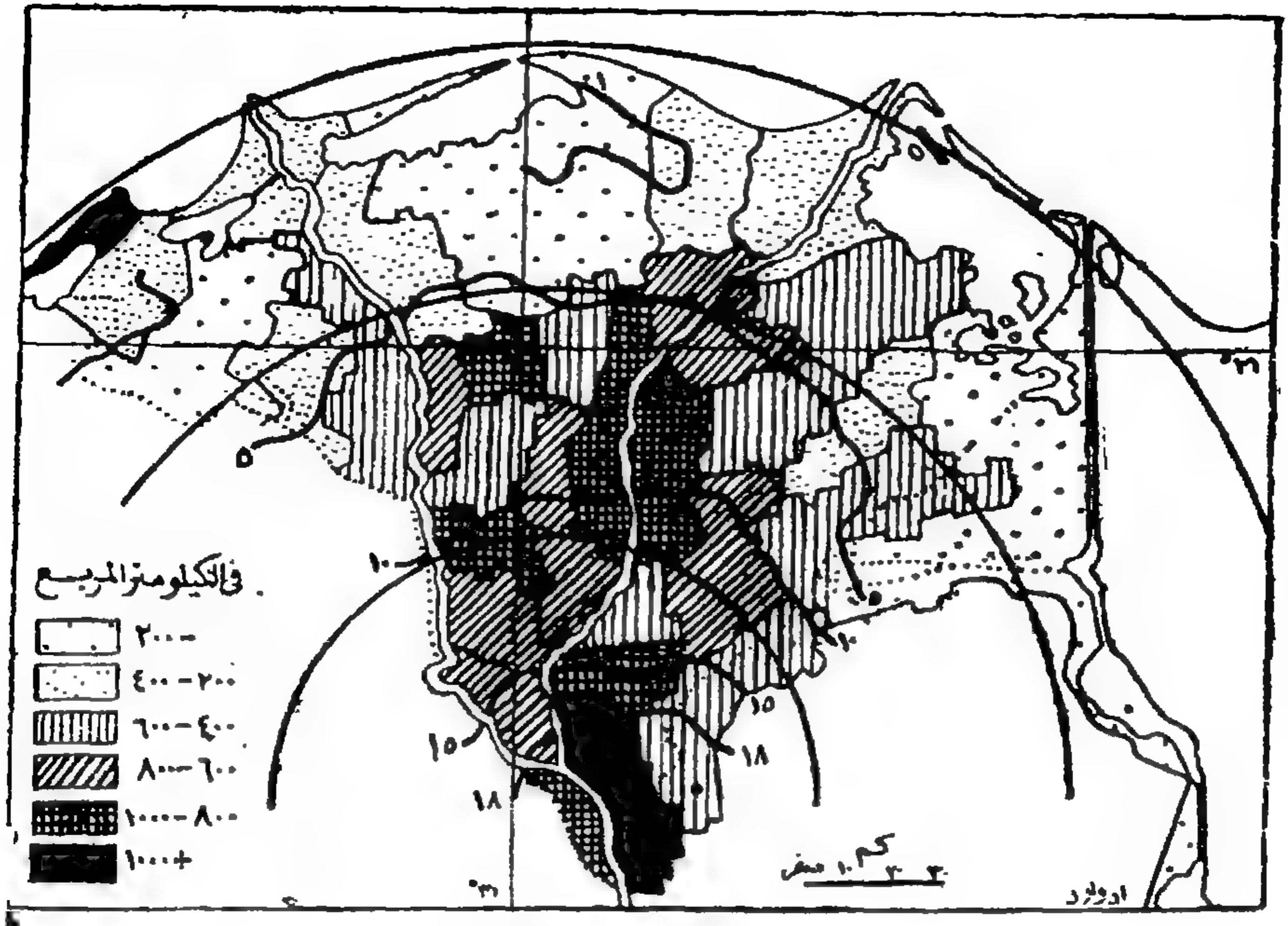
ومن الوجهة الجغرافية ، المهم في هذا السلوك وذاك أنه مستقل تماماً عن عامل الارتفاع . فبينما مستوى السطح أو منسوب النهر في هبوط مطرد متدرج بصرامة من الجنوب إلى الشمال ، فإن مستوى الكثافة يرتفع أو ينخفض بحرية ، أو بالأحرى تحت ضغط عوامل ومتغيرات أخرى طبيعية أو بشرية ، ولكن دون أن تكون هناك علاقة ثابتة مع الارتفاع سواء طردية أو عكسية . والسبب أن الصعيد كله من الارتفاع بحيث لا يعرف مشكلة الملوحة أساساً ، ومن ثم لا يصبح الكنتور ضابطاً حاسماً للهيدرولوجيا أو للخصوبة والإنتاج الزراعي ، وبالتالي لكثافة السكان .

هذا على المحور الطولي ، أما كقطاع عرضي فإن الوادي هنا في الصعيد أضيق جداً من أن يتسع لنطاق هامشي حقيقي يمتزج فيه الرمل بالطين أو لانحدارات واضحة في توزيع السكان . ومع ذلك فإن الوقوع على النهر مباشرة يعني وفرة وسهولة الماء للري ، حتى بالرفع لأراضي الضفاف العالية (النبارية) ، كما أن طبقة الرواسب النيلية أكثر سمكا منها عند الأطراف الصحراوية . ولهذا نجد أن تكديس السكان أشد تجاه النيل ، وأقل نوعاً تجاه الصحراء . فكأن سمك الغطاء البشري يكرر سمك الغطاء الطيني من أسفله ، يغلف ويدق معه . ولو أننا رسمنا عدة قطاعات عرضية لتوزيع كثافة السكان على عدة محاور عرضية في الصعيد تقطعه من حد الصحراء إلى الحد الآخر ، لوجدنا سطح كلا الغطائين مقوساً محدباً كالأخر بدرجة أو بأخرى .

الدلتا

ارتكز على رأس الدلتا عند القناطر الخيرية ، التي تقع على منسوب ١٧ - ١٨ متراً فوق سطح البحر ، وارسم ثلاثة أنصاف دوائر ذوات أنصاف أقطار تتراوح حول ٥٠ - ٦٠ كم ومضاعفاتها ، أي ١٠٠ - ١٢٠ كم ، ١٥٠ - ١٨٠ كم . هذه الأقواس الثلاثة - سيلاحظ - تكاد بالتقريب توازي خط ساحل الدلتا القوسي المحدب ، كما تكاد تقترب بشكل عريض من خطوط كنتور ١٠ أمتار ، ٥ أمتار ، صفر (الساحل) على الترتيب . في الوقت نفسه فإنها - سنرى - ترسم بصورة مبسطة الهيكل العريض لأقاليم الكثافة في الدلتا ، وهو هيكل لن نخطيء على الفور أنه حلقي أساساً concentric ، أي يتدرج في الانخفاض مع الاتساع من المركز إلى المحيط كموجات الماء الدائرية المتلاشية حول حجر ألقى فيه . فهناك ثلاثة أقاليم متعاقبة : النطاق الجنوبي شديد الكثافة ، الأوسط متوسطها ، الشمالي قليلها .

على هذا الهيكل القاعدي النطاقي ، يتركب أيضاً هيكل ثانوي خطي متعامد مؤلف من خمسة محاور متفرجة كأصابع اليد المفرودة على اتساع مروحة الدلتا



شكل ٥ - كثافة السكان في الدلتا .

وعلى امتداد خطوط الماء الكبرى بها . فهناك محوران أساسيان على جانبي فرعى دمياط ورشيد ، بينهما ثالث نخط الدلتا الوسطى ، ثم على كل ضلع من أجنابهما محور أصغر وأقصر يتوسط شرق الدلتا وغربها على الترتيب . وإذا كان هذا الهيكل الفوقي يقطع في نطاقات هيكل الأساس التحتي ، فانه أيضاً يتقطع تبعاً لها ، فيتخذ كل محور منه نفس التقسيم الثلاثي المتدرج من الجنوب إلى الشمال ، وهو بهذا لا يعدل أو يهز تركيبها الجوهري وإنما يؤكد ويمثل ويحدد خطوط القوة العظمى فيه . ومن اجتماع وتداخل ثلاثية النطاقات القاعدية وخماسية المحاور الخطية . تتألف بالفعل الشبكة الكاملة لخطة وخريطة كثافة السكان في الدلتا بكل نسيجها ومعالمها وارتفاعاتها وانخفاضاتها وتراكمتها وفراغاتها ... إلخ .

المثلث القمة

فالمثلث الجنوبي ، الذي يشمل المنوفية والقليوبية وجنوب الشرقية والطرف الجنوبي الأقصى من الدقهلية ، هو إقليم شديد الكثافة جداً ، تتراوح فيه الكثافة بين ٨٠٠ ، ١٦٠٠ في الكيلو المربع ، لا تقل عن ذلك ولكن قد تزيد . فهذا أقدم قطاعات الدلتا عمرانا وتوطنا ، وهنا موطن الكثافات الثرى التقليدية . وربما لم يكن

مصر رقعة واحدة متصلة في مثل مساحتها (نحو ٣٥٠٠ كم^٢) على مثل هذا المستوى العام من الكثافة العالية جدا ، إلا أن تكون منطقة أسيوط - سوهاج - قنا على وجه الاحتمال .

لهذا فرغم أن مساحة النطاق لا تزيد عن نحو سدس مساحة الدلتا فقط (١٦ ٪) ، فإنها تستأثر بنحو ثلث سكانها (٣٢ ٪ ، باستبعاد القاهرة والإسكندرية والقنال) . أى أن متوسط كثافة النطاق ضعف متوسط كثافة الدلتا عامة . والواقع أن هذا المتوسط يبلغ نحو ١,٥ متوسط كثافة نطاق الوسط التالى ، ونحو ٣ أمثال متوسط نطاق الشمال الأخير . بسهولة جدا ، إذن ، هو قمة الدلتا سكانيا مثلما هو موقعا ، كما أنه أقرب أجزائها إلى مستوى الكثافة العام في الصعيد ككل بحيث يغدو تلقائيا المكمل الذى يتوج أو يختتم محور نطاقه البالغ الكثافة .

خلف هذه الكثافة الثقيلة تكمن عدة أسباب طبيعية وبشرية مقنعة . فالتربة خصبة غنية معتدل قوامها بالنسبة المثالية من مركب الطين - الرمل . والمائية أغنى ما في الدلتا بحكم أنها مجمع الفرعين وكل الرياحات والترع الكبرى ، كذلك الصرف جيد بحكم أن المنطقة أعلى قطاعات الدلتا . بل إن المشكلة إذا وجدت فهي مشكلة رى بعض الجيوب المحلية المرتفعة كما في أشمون بالمنوفية ومنطقة أبو المنجا بالقليوبية حيث يلزم هناك رفع الماء بالطمليات . والسبب نفسه تخلو التربة من الأملاح الزائدة . أما بشريا ، فإن المنطقة تسودها الملكيات الصغيرة بينما تقل الكبيرة ، ولذا فالاقتصاد السائد هو المعاشى التقليدى : زراعة حبوب أو فواكه إلى جانب الرسم مع الحد الأوسط من القطن . ثم إن محصول الفدان من أعلى ما في مصر . وهذا كله يعنى على الفور كثافة سكانية عالية ، إن لم يكن حقا ضغطا سكانيا هائلا .

ولمذ كان للمنوفية نخسوبيتها الفائقة واقتصادها الزراعى المكثف أو المنوع والمتطور شهرة تقليدية كأكثف محافظات الدلتا بل مصر جميعا . وبالفعل فلقد كان لها فضل سبق المبكر فى الاقتصاد الزراعى وخصوبة التربة كما فى كثافة السكان وغير السكان ، لكنها كان حتما بالمقابل أن تتخلف فى النهاية مع تزايد ضيق هامش النمو وإمكانيات التوسع أمامها . فنجدها تبدأ فى ١٨٩٧ بنحو ٥٥٠ نسمة ، وكانت بذلك الوحيدة التى تزيد على ٥٠٠ نسمة بين مديريات مصر جميعا ، كما كانت تزيد بنحو ١٠٠ نسمة على تاليها سوهاج (٤٤٤ نسمة) وبأكثر من ذلك على ثالثها القليوبية (٤٢٣ نسمة) ، فضلا عن أنها كانت تعادل بذلك ضعف كثافة أى من أسوان أو الفيوم وثلاثة أمثال أى من الشرقية أو البحيرة ... إلخ .

وحتى ١٩١٧ كانت هي أيضاً الوحيدة في مصر التي تزيد كثافتها على ٦٠٠ نسمة ، إلا أنها كانت تزايد ببطء واضح وصعوبة بادية . فلم تكن تضيف إلى نفسها أكثر من ٥٠ نسمة كل تعداد في البداية ، أخذت تتناقص بالتدريج إلى نصف ذلك في فترة ما بين الحربين . هذا في حين كانت بعض المديریات الأخرى ، ومنها الجزيرة والقلوبية وسوهاج ، تضيف إلى نفسها + ١٠٠ نسمة في كثير من التعدادات .

لهذا أخذ تفوق المنوفية المبكر ينكمش تدريجياً ، حتى إذا ما كانت سنة ١٩٣٧ وجدت سوهاج على أعقابها مباشرة ، حيث بلغت كثافتها ٧٢٨ ، ٧٢٦ نسمة على الترتيب ، أى في حالة تعادل . حتى إذا ما كان التعداد التالى لم تتغلب عليها منافستها فحسب بل وكذلك تاليتها الجزيرة . ففي ١٩٤٧ بلغت كثافة المنوفية ٧٣٤ ، مقابل ٨٣٣ لسوهاج ، أى بفارق ١٠٠ نسمة ، مقابل ٧٨٩ للجزيرة أى بفارق نحو ٥٠ نسمة . وبهذا لم تفقد المنوفية أولويتها السبابة لسوهاج فقط ، وإنما كذلك انزلت إلى المرتبة الثالثة بعدها وبعد الجزيرة . كذلك ولتلفت إلى الحلف فتجد القليوبية على أعقابها ملياً حيث بلغت كثافة هذه ٧٢٦ نسمة .

ولقد كان هذا كله إيذاناً بزوال تفوق المنوفية القديم نهائياً وتدهور مركزها باطراد . ففي كل من ١٩٦٠ ، ١٩٦٦ بات ترتيبها الرابعة بعد الجزيرة فالقليوبية فسوهاج . وفي ١٩٧٦ انحدرت إلى المرتبة الخامسة بعد الجزيرة فالقليوبية فسوهاج فالغربية ، وذلك رغم ثقل كثافتها الذاتية البالغة ١١١٧ نسمة . على أن الملاحظ أن هذا الرقم الأخير لا يعدو ضعف رقم البداية سنة ١٨٩٧ وهو ٥٤١ ، في حين ضاعفت بعض المحافظات الأخرى نفسها ثلاثة أو أربعة الأمثال خلال المرحلة ، مما يلخص بما فيه الكفاية بطء أو تباطؤ نمو المنوفية .

القليوبية بالفعل على رأس من ضاعفوا كثافتهم نحو أربعة الأمثال في المرحلة . ذلك أنها كانت تضيف إلى كثافتها كل عقد من ٧٠ إلى ٥٠ نسمة على الأقل في البداية ، ارتفعت إلى ٢٠٠ ، ٣٠٠ في النهاية . فلقد بدأت في ١٨٩٧ بكثافة قدرها ٤٢٣ نسمة ، وانتهت في ١٩٧٦ بكثافة ١٦٧٢ نسمة . وبذلك تكون القليوبية قد بدأت وهي الثالثة في القطر بعد المنوفية وسوهاج ، وكانت رابعهم قنا . وهكذا أيضاً ظل الترتيب في ١٩٠٧ ، إلى أن تفوقت القليوبية على سوهاج أو بالأحرى تعادلت معها في ١٩١٧ ، إذ بلغت كثافتها ٥٦٤ مقابل ٥٦٢ نسمة لسوهاج .

وفي ١٩٢٧ قاربت القليوبية آفاق الـ ٦٠٠ نسمة ، حيث بلغت ٥٩٦ محققة بذلك المرتبة الثانية بعد المنوفية التي بلغت ٦٩٣ نسمة بفارق ١٠٠ نسمة تقريباً . وإذا كانت

القليوبية بذلك قد خلفت سوهاج ورائها بعيدا ، فقد وجدت الجزيرة من الناحية الأخرى على أعقابها بالحاج ، حيث حققت هذه ٥٨٢ نسمة . وكان هذا إيذانا بالفعل بتغلب الأخيرة الوشيك .

ففى ١٩٣٧ انتزعت الجزيرة ، وإن بفارق ضئيل ، المركز الثانى فى القطر من القليوبية لتزلق هذه إلى المركز الثالث . فقد بلغت كثافة القليوبية فى ذلك التاريخ ٦٥٠ نسمة ، مقابل ٧٢٨ للمنوفية ، ٦٧٥ للجزيرة . على أن الجميع لم يلبثوا أن فقدوا مراكزهم فى ١٩٤٧ حين قفزت سوهاج إلى صدارة القطر فى الكثافة ، وتم تنزيل المنوفية عن عرشها نهائيا لا إلى المرتبة الثانية فحسب بل إلى الثالثة بعد الجزيرة ، بينما تراجعت القليوبية تبعا لذلك إلى المرتبة الرابعة وإن ضاق الفارق بينها وبين المنوفية إلى أدنى حد : ٧٣٤ مقابل ٧٢٦ نسمة على الترتيب ، تمهيدا لاشك لتبادل المواقع الوشيك بينهما .

ففى ١٩٦٠ بلغت كثافة القليوبية ١٠٤٧ نسمة ، مقابل ٨٩٠ للمنوفية ، مضيفة بذلك إلى كثافتها أكثر من ٣٠٠ نسمة دفعة واحدة ، ومحقة علامة الألف نسمة لأول مرة فى الدلتا ، وكذلك التفوق على المنوفية بفارق نحو ١٥٠ نسمة ، ثم محقة أخيرا المركز الثانى بعد الجزيرة (١٢٢٨ نسمة) وقبل أو بالأصح قبيل سوهاج (١٠٢٥ نسمة) .

ومنذ ذلك التاريخ وإلى الآن أصبحت القليوبية تقليديا ثانية القطر بعد الجزيرة وقبل سوهاج . ففى ١٩٦٦ بلغت كثافتها ١٢٨٣ نسمة ، أى بزيادة ٢٥٠ نسمة إضافية ، وفى ١٩٧٦ سجلت رقمها القياسى ١٦٧٢ نسمة ، أى بزيادة ٤٠٠ نسمة إضافية بضربة واحدة . ولكن هذه القفورات المذهلة لم تكن لتقارن بالطبع بطفرات الجزيرة العارمة من ١٥٢٦ إلى ٢٣٩٦ على التوالى .

على أن فى بعض من هذا كله ، دعنا لا ننس ، شيئا من خداع الأرقام المفهوم أو من تمويه جغرافية الصناعة المألوف للجغرافيا الزراعية . فتفوق القليوبية فى الكثافة إنما يعكس تحول الجزء الجنوبي منها إلى الصناعة كجزء من مجمع القاهرة المتروبوليتانى . ولو استبعدنا هذا الجزء لظلت كثافة السكان الزراعيين فى المنوفية أعلى منها فى القليوبية بكثير . بل إن هوامش القليوبية الجنوبية الشرقية شبه الصحراوية تبدى انخفاضاً محسوساً فى الكثافة . ووضع القليوبية فى هذا كله هو تماما كوضع الجزيرة ، إلا أنه يأتى مقلوبا على الطرف المقابل من القاطع الذى تتوسطه وتحكمه القاهرة (١) .

(١) انظر قبله ، التجانس المادى .

النطاق الأوسط

يشمل بنسب متفاوتة الأجزاء الجنوبية من كل من البحيرة والدقهلية والشرقية ، بالإضافة إلى كل رقعة الغربية الحالية ، أى بعد سلخ شهاها سابقا لكل من كفر الشيخ والدقهلية . وبذلك تكون الغربية الحالية هي المحافظة الوحيدة الكاملة التى يتضمنها النطاق . وهى بالفعل أقرب قطاعاته إلى تمثيله عموما من حيث مستوى كثافته العام ، ولو أن أرقامها قد تغيرت جذريا بهذا التعديل الإقليمي بشكل لا يتيح متابعة تطور كثافتها هى تاريخيا .

النطاق أقل كثافة من الجنوبي بكثير ، لكنه شديدها بالتأكيد ، إذ يتراوح متوسطه حول ٦٠٠ - ٨٠٠ - ١٠٠٠ نسمة ، مع فروق محلية كثيرة بالطبع . ولعل كثافة الغربية الراهنة ١١٨١ نسمة أن تمثل قمة كثافة النطاق أكثر منها متوسطه . وهذا المتوسط إذن هو نحو ثلثي متوسط النطاق الجنوبي من جهة ، بينما يعادل ضعف الشمالى من الجهة الأخرى . مساحة النطاق تزيد نوعا على ضعف مساحة النطاق الجنوبي ، أى يبلغ نحو ثلث مساحة الدلتا ، بينما يكاد فرع دمياط ينصفه إلى قطاعين متقاربين كثيرا فى المساحة كما فى الكثافة .

فى مجموعه يضم النطاق نحو ٤٥ ٪ من سكان الدلتا (بمعناها المضيق) فى نحو ٣٣ ٪ من مساحتها ، أى أقل من نصف السكان فى نحو ثلث المساحة . هذا إذن صلب الدلتا ديموغرافيا كما هو وسطها جغرافيا . وهو أقرب بالتأكيد فى طبيعته ومستواه السكانى إلى النطاق الجنوبي منه إلى الشمالى . ولئن كان لا يقارن بأكثف قطاع فى الصعيد ، فانه يتفوق على سائر قطاعاته كثيرا أو قليلا .

الظروف والضوابط الطبيعية هنا قد تكون أقل مثالية منها فى القطاع الجنوبي ، ولكنها جيدة بما فيه الكفاية . الارتفاع أقل ، بين ١٠ - ١٢ ، ٥ - ٦ أمتار ، فامكانيات الرى والصرف معتدلة ومشاكلها معقولة ، والتربة جيدة ميكانيكيا وكماويا ، فهى تقع بالضبط فوق « خط الملح » الذى يحدده كتور ٥ - ٦ أمتار . السكنى هنا قدمة والاستقرار البشرى ناضج ، تختلط فيه الملكيات الصغيرة بالمتوسطة بالكبيرة . أما اقتصاديا فهو أساسا نطاق القطن والبرسيم والحبوب ، كما تتركز به معظم المدن الكبرى بالدلتا . وكل هذا يفسر كثافته السكانية المرتفعة دون إفراط .

عن تطور كثافة النطاق بالتفصيل ، فلأن المحافظات الداخلة فى تكوينه تقع أجزاء متفاوتة منها خارجه ، وذلك باستثناء الغربية ، فان أرقامها العامة لا تعكس كثافته.

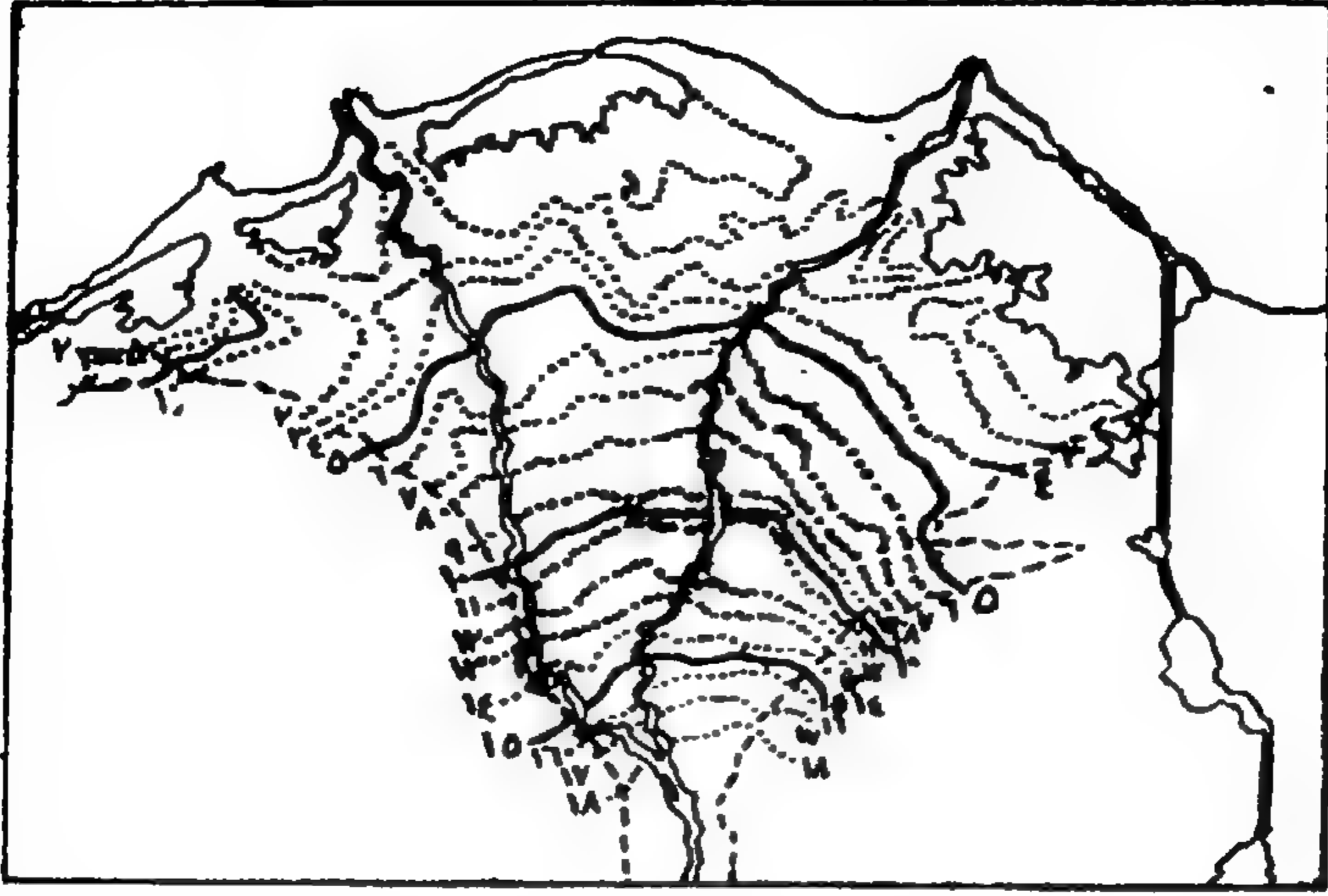
فى شىء . فكثافات البحيرة والدقهلية والشرقية إنما تمثل متوسط كثافة النطاقين الأوسط والشمالى معا ، ولا تمثل أيا منهما على حدة . وبذلك تعد جغرافيا أرقاما مضللة إلى حد أو آخر . وهذا ولاشك هو ما يفسر أن كثافات معظم وحدات شمال الدلتا كالبحيرة والغربية كانت دون كثافات كل من أسوان والفيوم فى الصعيد عبر كل التعدادات ، ولا يستثنى من ذلك سوى الدقهلية التى كانت مع ذلك تأتي دون بنى سويف بالقطع وتتنافس مع المنيا على الأكثر حيث فاقتها فى البداية ثم تخلفت وراءها فى النهاية وإن بفارق طفيف .

وذلك بعينه كان أيضاً شأن الغربية بالفعل ، إلى أن تم تعديل حدودها وسلخ نصفها الشمالى على الأقل ليكون محافظة كفر الشيخ ويكمل الدقهلية . وهذا أيضاً ما يفسر تغير أرقام كثافتها فجأة تغيرا جذريا . فمن ١٨٩٧ حتى ١٩٤٧ كانت الغربية تدور فى آفاق ٢٠٠ - ٣٣٠ نسمة ، أى هى الأخرى دون كل من الفيوم وأسوان ، أى دون أدنى وحدات الصعيد ، كما كانت الرابعة دائما فى الدلتا بعد المنوفية والقليوبية والدقهلية لا تسبق سوى الشرقية والبحيرة .

غير أن الوضع تغير بغتة منذ ١٩٦٠ . فقد ارتفعت الكثافة من ٣٣٠ نسمة تباعا إلى ٨٦٠ فى ١٩٦٠ ، إلى ٩٤٩ فى ١٩٦٦ ، إلى ١١٨١ فى ١٩٧٦ . ولكن هذا لا يعنى سوى إعادة تقسيم الوحدة الإدارية القديمة على أساس الأقاليم الجغرافية الحقيقية . ومنذئذ تقدمت الغربية إلى المرتبة الثالثة فى الدلتا بعد القليوبية والمنوفية ، حتى إذا ما كانت ١٩٧٦ تفوقت على المنوفية نفسها متقدمة إلى المرتبة الثانية بعد القليوبية وحدها . ومنذئذ أيضاً باتت الغربية ، وإن تفوقت قليلا ، أشبه كثافة بأسىوط فى الصعيد ، وتأتى الرابعة فى القطر بعد الجزيرة فالقليوبية فسوهاج .

نطاق الشمال

يجمع القطاعات أو المراكز الشمالية من البحيرة والدقهلية والشرقية بالإضافة إلى معظم محافظة الإسكندرية وكل دمياط وكفر الشيخ . ولعل الأخيرة ، بكثافتها البالغة نحو ٤٠٠ نسمة ، هى خير ما تمثله كثافة لأنها وحدها المحافظة الكبيرة المساحة التى تقع برمتها داخله . أما كثافات معظم تلك المحافظات الأخرى ، ونعنى بذلك البحيرة والدقهلية والشرقية ، فرغم أنها تقع بين نفس القوسين من الكثافة فهى لا تعبر عن النطاق وحده إذ تنتمى إليه وإلى النطاق الأوسط معا على الأقل . ومن ثم فهى مجرد متوسطات إحصائية لا إحصائيات جغرافية ، وبالتالي لا تعنى شيئا إن لم تكن مضللة حقا .



(شكل ٦) خطوط الكنتور في الدلتا . قارن مع خطوط ونطاقات كثافة السكان

فمثلا تبدو البحيرة مع الشرقية فرسى رهان في كثافتها الشديدة التقارب عبر كل التعدادات ، والتي كان السبق الطفيف فيها للبحيرة فانتقل بعد ذلك إلى الشرقية . ولكن هذا لا يعدو تقاربا عاما جدا إن لم يكن مجرد صدف إحصائية . وتبقى كفر الشيخ وحدها وهي التي تمثل النطاق بكثافتها المتواضعة التي بدأت نحو ٢٨٠ نسمة في ١٩٦٠ وانتهت حوالى ٤٠٠ في ١٩٧٦ .

صفوة القول إذن أن النطاق هو أقل نطاقات الدلتا بل مصر كثافة ، أقل حتى من أسوان قبل السد . فيه تدور الكثافة في المتوسط حول ٣٥٠ - ٤٥٠ نسمة . هذا يعنى حوالى نصف متوسط النطاق الأوسط وثلث متوسط النطاق الجنوبي من الدلتا . من هنا فرغم أن النطاق يبتلع وحده نحو نصف مساحة الدلتا جميعا ، فانه لا يضم بين دفتيه أكثر كثيرا من ربع سكانها (٤٩ ٪ مقابل ٢٨ ٪ على الترتيب) .

يختلف النطاق عن سابقه في أنه شديد التباين في توزيع كثافته . فكما تنهاوى الكثافة بسرعة وبشكل شبه عمودى من الجنوب إلى الشمال ، تتفاوت بشدة عرضيا فترفع على جانبي الفرعين والترع الكبرى وتنخفض بعيدا عنهما خاصة تجاه الأطراف الصحراوية شرقا وغربا . ففي الشمال خاصة يتقطع الغطاء البشرى ويصبح بقعيا

spotty ، حيث يتحول إلى مجموعات من الجزر السدمية المتفرقة والمتباعدة وسط المستنقعات وسياحات البرارى ، تترامى بينها أجزاء شاسعة مخلخلة جدا إن لم تكن من اللامعمور المطلق .

ولعل محافظتى الإسكندرية ودمياط الحاليتين أن تمثلا هذه الحواشى أو الأسافين البارزة . فقد كانتا محافظات مدن صرفة ، ولكن أضيفت إلى كل منهما مؤخرا شريحة إقليمية ، فتحوّلت كثافتهما من كثافة مدن مطلقة إلى كثافة مدن وظهير ريفى . ففي ١٩٧٦ بلغت كثافة الإسكندرية ٨٦٥ نسمة ، ودمياط ٩٤٦ نسمة . وعلى طرف النقيض الآخر من هذه الجيوب الخاصة ، فلقد تصل الكثافة على الأطراف الصحراوية من النطاق فى غرب وشرق الدلتا إلى ١٠٠ أو ٥٠ أو ربما ٢٥ نسمة فى بعض المراكز ، كما فى أبو حماد والحسينية شرقا وأبو حمص وأبو المطامير غربا .

واضح إذن أن النطاق هو القطب السالب فى جغرافية الدلتا الطبيعية والبشرية . فانخفاض المنسوب دون خط الملح يجعل الأملاح زائدة عن الحد المناسب فى كل مكان ، وذلك أيضاً فى أكثر تربات الدلتا طينية وتماسكا ، ومن ثم كانت مشكلة الملوحة والقلوية تصل إلى حد الأرض البور ، كما كانت عملية الغسيل والاستصلاح أصعب ما تكون . وبقدر ما تتعقد مشكلة الصرف بكل هذا ، يصبح الرى أيضاً مشكلة حرجة ، لأن النطاق هو مجمع ومجمل نهايات ترع الدلتا جميعا ، فلا يصله الماء إلا بقايا مستنزفة . إنه باختصار نطاق البرارى .

أما بشريا ، فهو ببساطة نطاق الاستصلاح ، وبذلك يمثل جزئيا خليطا من جبهة الريادة الزاحفة والظروف الحدية الصعبة . فهو حديث السكى والتعمير نسبيا ، بدأ غزوه العمرانى من الجنوب بالتدريج وبالتجربة والخطأ وعلى جهات متقطعة قافزة وملكيات إقطاعية شاسعة للأفراد أو شركات الاستصلاح الأجنبية ، تسوده العزب أكثر من القرى ، وتقل فيه المدن الكبيرة بوضوح . أما زراعيًا فإنه نطاق الأرز والقطن والبرسيم أساسا . وكل هذا على حدة ومجتمعا عامل مباشر من عوامل التخلخل السكانى وضعف الكثافة .

خامسة المحاور الخطية

من نطاقات الكثافة الحلقية هذه ، التى تقدم قاعدة الأساس فى خريطة الدلتا ، تنتقل الآن إلى مجموعة المحاور الخطية التى تتعامد عليها وتتركب فوقها كخطوط القوة بها والارتفاعات البارزة فيها . وهذه المحاور ، التى يبدأ معظمها عند رأس الدلتا ،

عددها خمسة ، وإن كان من الممكن التعرف على المزيد من الخطوط المحلية والثانوية بينها ، خاصة في أطراف الدلتا الخارجية شمالا وشرقا وغربا ، حيث تتحلل النطاقات العرضية إلى عواملها الأولية كخطوط دقيقة متكاثرة كالأصابع البيئية ، عادة على طول الترعرع والمجاري المائية الهامة .

كذلك فإنها ، هذه المحاور ، تميل إلى التقطع والشحوب نوعا على أطراف الدلتا بينما تبلور وتبرز بقوة في قلبها . ولكنها جميعا تقل في كثافتها بالتدرج من الجنوب إلى الشمال ، عاكسة في ذلك أرضية الكثافة النطاقية العامة خلفها ، بحيث يمكن أن نقسم كلا منها إلى ثلاثة قطاعات متعاقبة واضحة بدرجة أو بأخرى . وأخيرا فعلى حين تنفرج هذه المحاور وتتباعد بشدة في الشمال ، تتقارب وتظل تتقارب في الجنوب صوب رأس الدلتا إلى أن تتلاحم وتتشابك في كتل أو كتلة سكانية مكثفة عظمى هي التي في الواقع تغل نطاق الكثافة الجنوبي بكل ما يمثل من قمة وقيمة سكانية في كل الدلتا .

تفصيلا ، لنبدأ بواسطة العقد ، فرع دمياط ، فإنه بلا نزاع المحور الشرياني والعمود الفقري في الشبكة جميعا . نظرة واحدة إلى الخريطة تكفي لتوضح أن قاطع فرع دمياط يستقطب حوله أكثف قطاع سكاني في الدلتا بعمق نحو ١٠ كم على ضفتيه . فهنا تتكدس كتل الكثافة العظمى وتترى تباعا على امتداده حتى قرب المصب بلا انقطاع أو انضاع سواء على جانب وسط الدلتا أو على جانب شرق الدلتا . بهذا فإنه يجمع كل أو معظم مراكز قلوب وطوخ وبها وقويسنا وزفتى والسنتة وميت غمر والمنصورة وطلخا وأجا ... إلخ ، وهي مراكز لا تقل كثافتها بحال عن ١٠٠٠ في الجنوب ، ٨٠٠ في الوسط ، ٥٠٠ في أقصى الشمال . ولو أتيح لنا أن نرسم خطي أبعاد متساوية isostades على مسافة ١٠ كم على جانبي الفرع ، لضما بين دفتيهما نسبة ضخمة من مجمل سكان الدلتا لا تتناسب بحال مع مساحتها وإنما تعادلها أضعافا .

يؤكد هذا ، ويرمز إليه ، تكدس المدن الكبرى والمتوسطة ، كما سرى فيما بعد بالتفصيل ، على طول الفرع أكثر من أي خط مماثل في سائر أجزاء الدلتا . إنه بكل وضوح وقوة إذن خط الذروة في خريطة الكثافة ، « خط الاستواء السكاني » في الدلتا ، منه تنحدر الكثافة بالتدرج شرقا وغربا . وواقع الأمر أنه إذا كان الصعيد أكثف من الدلتا على الجملة ، فإن محور فرع دمياط هو وحده الامتداد والاستمرار الخطي الوحيد والحقيقي في الدلتا لمحور الصعيد السكاني بتكديسه البالغ ، يمثل ما أن نطاق جنوب الدلتا هو نهاية هذا المحور وتواجه العرضي .

قارن الآن فرع رشيد . يقع الكثافة العالية على امتداده أقل استمرارا أو أكثر تقطعا بوضوح ، فضلا عن أنها أخف وزنا بكثير . فعموما تقل معدلات الكثافة بها ، خاصة على ضفته اليسرى ، بنحو ١٠٠ - ٢٠٠ نسمة عن نظيراتها على فرع دمياط . والواقع أنه لا مجال للمقارنة بين الفرعين ، فمحور رشيد خط من الدرجة الثانية بالقياس إلى محور دمياط ، بل ويكاد محور وسط الدلتا يتفوق عليه هو الآخر كثيرا أو قليلا . وهذا ينعكس في المدن أيضاً ، فهي أقل عددا وحجما بكثير مما ينتظم فرع دمياط .

وهنا وجه المفارقة المثيرة . ففرع رشيد ، كما هو أوطأ منسوباً ، هو الأكثر اتساعاً ومائية ، بينما أن فرع دمياط الأعلى منسوباً أضيق بكثير وأقل مائية إلى حد بعيد . فكأن الكثافة السكانية عكس الكثافة المائية هنا ، والمحور الديموغرافي نقيض المحور الهيدرولوجي ، أو كأنما يعوض فرع دمياط بتضخمه بشريا عن ضموره فيزيوغرافيا . أيكون ارتفاع أرض فرع دمياط ، بما يعنى من خفض نسبة الملوحة ، هو السبب ، أم هي جودة التربة الضفافية الأقل زملية والأكثر طينية ، أم هو العامل التاريخي المحض ، أم هي ببساطة بكل تلك العوامل مجتمعة ؟

أيا ما كان ، فبين محوري الفرعين يجرى محور وسط الدلتا أو الدلتا الوسطى العمودي ، ولكن بتقطع نوعا حتى ليكاد يتلاشى في أقصى الشمال . المحور يجمع مراكز أشمون ومنوف وشبين الكوم في المنوفية ثم طنطا بمدينته وقطور في الغربية ، ويحدده بوضوح مجموعة الترع الكبرى في قلب الدلتا الوسطى مثل بحر شبين وترعة القاصد والجعفرية والباجورية والبتانونية .

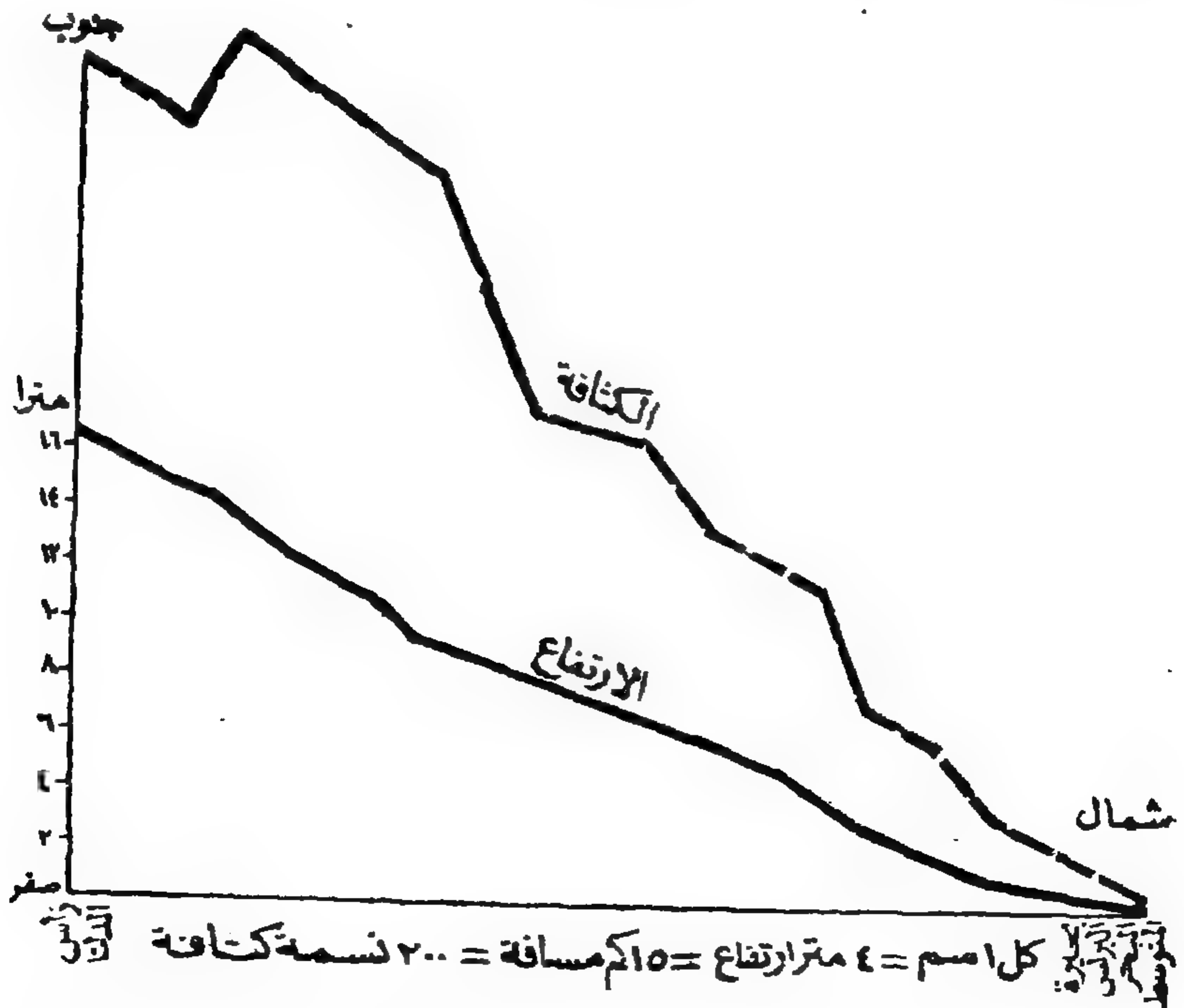
أما محور غرب الدلتا ، الذي يتوسط قلب البحيرة بعيدا عن كل من شمالها البحري وجنوبها الصحراوي ، فهو ليس فقط أقصر محاور الدلتا الخمسة امتدادا ولكن أيضاً أكثرها تقطعا وشحوبا وأقلها وزنا وبرزوا . ومن الواضح أنه يرتكز على فرع رشيد ، ويتحدد بترع الحاجر ودياب ، ويتأثر بثقل دمنهور ثم بهالة الإسكندرية في نهايته . على أن ضعف هذا المحور إنما يعبر عن ضعف كثافة البحيرة عامة ، تلك التي كانت تقليديا من أقل محافظات القطر كثافة .

رغم ضعف كثافة الشرقية العامة نسبيا ، فإن محور شرق الدلتا يأتي على النقيض تماما من محور غربها . فهو خط عريض مديد بارز بوضوح في وسط شرق الدلتا ويتميز بمعدلات كثافة عالية . وهذا بدوره يعبر عن ضخامة رقعة شرق الدلتا ،

وكذلك عن ضخامة سكانها وكثافتها بالقياس إلى غرب الدلتا . والواقع أننا إذا رسمنا خطا من القناطر الخيرية إلى جمصه ينصف مساحة الدلتا كلها ، لضم النصف الشرقى الجزء الأكبر من سكانها جميعا ، وذلك بفضل احتوائه على محورى فرع دمياط وشرق الدلتا السكانيين .

شبكة العلاقات والانحدارات الإيكولوجية

إذ تكتمل لنا هكذا صورة الدلتا السكانية ، نستطيع من هذه الصورة الشبكية ، المحسمة فى تقريب شديد والمقربة فى تعميم أشد ، أن نضع أصابعنا على عدة انحدارات وضوابط وعلاقات هامة ودالة . فإذا بدأنا على المحور الطولى ، فإن أولها بلا مرأى هو الانحدار الواحد المطرد المنتظم الايقاع بدرجة نادرة غير مألوفة . فالكثافة تتناقص بانتظام كلما اتجهنا شمالا وكلما انفرجت المروحة ، سواء ذلك وسطها أو شرقها أو غربها ، بل وحتى على طول فرعى الدلتا والترع الكبرى . ولا نكاد نعرف لهذا استثناء إلا مركز



شكل ٧ - قطاع طولى فى كثافة السكان ومنسوب الارتفاع فى الدلتا على خط طول ٣١° . منحنى الكثافة مركب على منحنى الارتفاع . لاحظ العلاقة الطردية الحاسمة .

أشمون في أقصى جنوب المنوفية ، حيث تقل الكثافة نسبيا - على شدة ارتفاعها - عن مستواها إلى الشمال منها مباشرة في شبين الكوم ومنوف ... إلخ . لكن هذا الشذوذ المحلي ، الذي يرتبط بصعوبة نسبية في رفع المياه نظرا لارتفاع الكتور الموضعي ، لا يقلب الانحدار الأساسي .

هذا ، وعلى خلاف الصعيد ، تكون العلاقة بين كثافة السكان وخط الكتور علاقة طردية وثيقة بل وحميمة ، يتزايدان معا ويتناقصان معا ، إلى حد يمكن معه رياضيا تحديد كل خط كتور بقيمة كثافية معينة تقريبا . فلما كانت الكثافة تبدأ عند رأس الدلتا في حدود ١٢٠٠ - ١٣٠٠ نسمة وتنتهي في الشمال قرب البحيرات في حدود ٢٠٠ - صفر ، فمعنى هذا أن هناك على الأقل نحو ١٠٠٠ - ٨٠٠ نسمة من الانحدار السكاني في مدى نحو ١٨ - ١٦ مترا ، بمعدل نحو ٥٠ نسمة تقريبا لكل متر من الارتفاع (أو الانخفاض) . أي أن صعودك أو هبوطك مترا واحدا في أرجاء الدلتا ينقلك من وسط كثافي إلى آخر يزيد أو يقل ٥٠ نسمة تقريبا .

وبالفعل ، فأننا إذا تتبعنا خطوط الكتور المرسومة على خريطة الكثافة بالعين المجردة واحدا واحدا ، أو إذا حصرنا كل النواحي الواقعة على كل خط كتور وأستخرجنا متوسط كثافتها ، لوجدنا أن النتائج الحسابية الواقعية لا تبتعد كثيرا عن ذلك المعدل النظري . خط كتور ١٦ مترا ، مثلا ، يمر وسط كثافات تراوح حول + ١٠٠٠ - ١١٠٠ نسمة ، مقابل + ٥٥٠ - ٧٠٠ لحظ ١٠ أمتار ، ٣٥٠ - ٤٠٠ لحظ ٥ أمتار ، بينما يكاد يختفي السكان ويسود اللامعمور شمال كتور ١ - ٢ متر .

على أن هذا الارتباط المحكم بين الكثافة والتضاريس ليس مجرد علاقة ثنائية مباشرة وبسيطة بين طرفين اثنين فقط ، وإنما هو في الواقع علاقة اختزالية أيضاً تلخص مثلاً تعكس في آن واحد مجموعة معقدة من علاقات الارتباط الأخرى ، مترابطة هي الأخرى ، بحيث تشكل فيما بينها جميعا سلسلة متلاحمة ومتداخلة من العلاقات السببية المتبادلة والرياضية المناسبة إما طرديا وإما عكسيا .

فن ناحية ينطوي الكتور على علاقة هيدرولوجية محققة وحاسمة للغاية . فالكثافة إذ تتناقص شمالا مع انخفاض السطح أو منسوب الأرض ، فأنما تتناقص مع تناقص إمكانات الري ومياهه من جهة ومع تزايد صعوبات الصرف ونسبة الملوحة في التربة من جهة أخرى . وإذا كان هذا يعني في الوقت نفسه أن الكثافة تتناسب عكسيا مع سمك طبقة التربة الطينية شمالا ، فذلك لتغلب العامل الهيدرولوجي من ري وصرف إلى الحد الذي يلغى العلاقة مع سمك التربة .

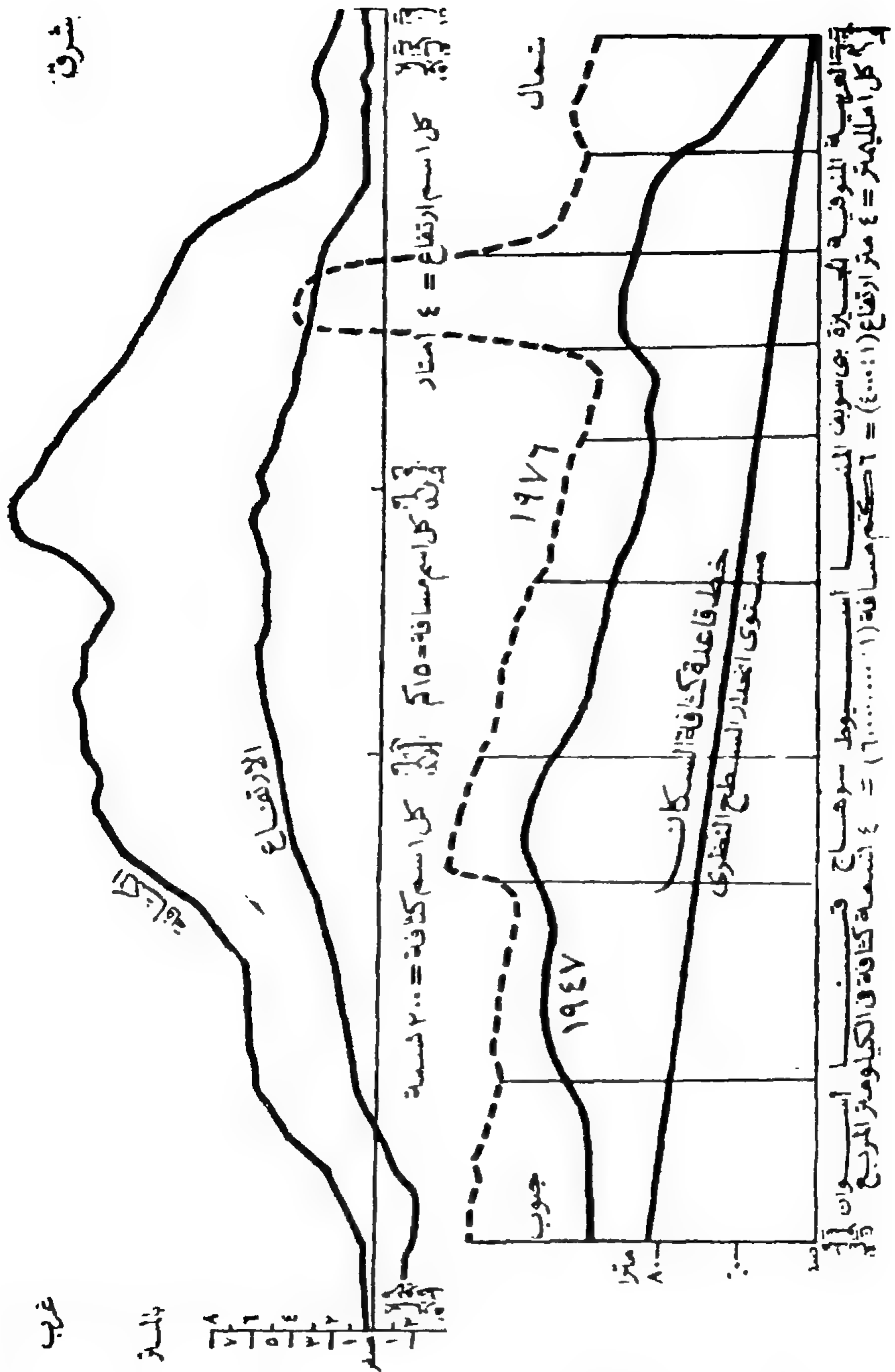
هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ينتظم العامل الهيدرولوجي بدوره علاقة قاطعة مع الانتاج الزراعى ، ليس فقط من حيث متوسط محصول الفدان الذى يقل بعامه من الجنوب إلى الشمال ومن العالى إلى الواطى ، ولكن أيضاً وأهم من حيث نوع المحصول نفسه أو المركب المحصولى كله . فبروفيل المحاصيل فى الدلتا واضح تماماً فى تدرجه ومنطقه : فأنت كلما تحركت من الجنوب إلى الشمال قلت نسبة الحبوب وزادت نسبة القطن ، أى كلما قلت نسبة المحاصيل الغذائية وزادت نسبة المحاصيل التجارية .

بل إن نسبة الحبوب فى كل مكان جنوباً أو شمالاً تزداد على الزمن كلما زاد السكان طبيعياً ، أى كلما زادت الكثافة . وعلى العكس ، نجد خريطة القطن تقل كثافة من عقد إلى عقد تقريباً ، وربما من عام إلى عام فى الفترة الأخيرة ، بينما تزداد خريطة السكان تكاثفاً وتكدساً فى كل مكان تقريباً . وبهذا وذاك جميعاً تتناسب نسبة الحبوب تناسباً طردياً مع كثافة السكان ، فى حين تتناسب معها تناسباً عكسياً نسبة القطن .

ولقد يقال إن كثافة زراعة الحبوب فى الجنوب كما فى المنوفية خاصة إنما هى نتيجة حتمية لكثافة السكان العالية وذلك توفيراً للغذاء الأساسى ، فى حين أن قلتها فى الشمال هى نتيجة منطقية لقلّة الكثافة مما يترك مجالا واسعا من الأرض للمحاصيل غير الغذائية أى التجارية . وهذا صحيح تماماً بالطبع ، غير أن العكس أيضاً وارد : زراعة الحبوب تؤدى إلى ، وتساعد على ، زيادة السكان ورفع كثافتهم .

ولا يغير من هذه القاعدة العامة أن الأرز ، وهو محصول غذائى من الحبوب ، يسود فى الشمال المنخفض الكثور والكثافة معا ، وذلك لأن للأرز طبيعته الخاصة مرتين ، فهو محصول استصلاح أى منخفضات ومواطى وبرارى أساساً ، ثم هو محصول تجارى إلى جانب كونه غذاء . بعبارة أخرى ، الأرز ، كالقطن إلى حد ما ولكن على عكس القمح والذرة إلى أقصى حد ، محصول كثافة سكان منخفضة ، ولكن فى الوقت نفسه محصول كثور منخفض أيضاً .

أخيراً ، ومع هذه العلاقات الهيدرولوجية والمحصولية ، تذهب علاقات الكثور بالملكية الزراعية . وقد لا يكون هذا الارتباط وظيفياً مباشراً بالضرورة ، ولكنه فى النهاية ترابط جغرافى سار وسائر . فبصورة عريضة تتقزم الملكيات الزراعية وتندر بينها الملكيات الكبيرة كلما صعدنا جنوباً ، ولكن متوسطها العام يزداد بالتدرج وتتكاثر فيها الملكيات الكبيرة والكبرى باطراد كلما هبطنا شمالاً حيث تسود الأخيرة بالذات فى برارى الاستصلاح خاصة . وبطبيعة الحال فإن هذه العلاقة تتم من خلال



شكل ٩ - قطاع عرضي في ارتفاع السطح وفي كثافة السكان في الدلتا على خط عرض ٣١° من الصحراء إلى الصحراء . منحني الكثافة مركب على منحني الكثور . لاحظ الشكل القوسي في الاثنين والتطابق بينهما.

شكل ٨ - بروفيل الارتفاع والكثافة في مصر من الشلال إلى البحر . منحني الكثافة مركب على منحني السطح . لاحظ قمتين للكثافة في جنوب الدلتا ووسط الصعيد ، بينهما عتق هابط في شمال الصعيد ، وعلى جانبيهما كتفين متهدلين في الطرفين في أقصى شمال الدلتا وجنوب الصعيد .

طبيعة التربة والملوحة وعوامل الري والصرف وكثافة العمالة الزراعية فضلا عن العامل التاريخي بما في ذلك عنصر كثافة السكان نفسه .

نمط الملكيات الزراعية إذن سبب ونتيجة لكثافة السكان في آن واحد . ومع ذلك يبقى أساسا أن الملكيات الكبيرة والإقطاعيات الضخمة هي في كل مكان وكقاعدة عامة بل عالمية عامل مضاد إن لم نقل وائد لكثافة السكان بحيث يتناسبان دائما تناسبا عكسيا (١) : وإنما تكمن أصالة العلاقة عندنا في الدلتا أساسا في ارتباطها التدريجي المطرد والوثيق بسطح الأرض المنحدر بانتظام على محور معين وثابت .

ذلك كله على المحور الطولي ، أما على العرضي فالعلاقة أبسط نسبيا . ففي الدلتا يمكن أن نضعها قاعدة عامة أن الكثافة تقل باطراد كلما بعدنا عن قلبها إلى أطرافها شرقاً وغرباً . وهذا يعني وظيفيا أنها تتغير مع متغيرين : التربة والماء . التربة — أي كلما بعدنا عن التربة الطينية السوداء الغنية إلى التربة الرملية الصفراء الفقيرة نوعا ، والماء — أي كلما بعدنا عن فرعى الدلتا ومجارى المياه الرئيسية من رياحات وترع تغذية إلى الترع الضغرى المحلية ونهايات الترع ، أي كلما قلت وفرة مياه الري . وفي الحالة الأولى فإن الكثافة ، عكسها على المحور الطولي ، تتناقص مع تناقص سمك الطبقة الطينية ، أي أن سمك الإرسابة البشرية يتناسب طرديا مع سمك الرواسب النهرية ، بل ويكاد يروفيها يكرر يروفيها . وفي الحالة الثانية فإن نسيج كثافة السكان يتناسب طرديا مع كثافة شبكة المجارى المائية ، ويكاد هيكل كل منهما يعكس الآخر .

تلك أساسيات الصورة بالطبع ، لكنها أكثر تعقيدا على المستوى التفصيلي . فبعض الترع الحالية هي وريثة لفروع حفزية من فروع الدلتا القديمة ، وتمثل لهذا ظروف محلية من التربة . كذلك فلا تنس جزر ظهور السلحفاة كمعدل محلي لانحدارات الكثافة العامة . وهناك الفرق الموضعي بين ألسنة المواطى والأراضى العالية حيث تتعاقب المصارف والترع على الترتيب . وقد كانت الألسنة العالية أسعد حظا في المياه وبالتالي في الكثافة ، على حساب المواطى ، ولكن الاهتمام بالمصارف أعاد التوازن ، بحيث يمكن أن نقول إن التقدم الهيدرولوجي بعمامة عمل إلى تحييد الفرق بين العالى والمواطى . غير أن من الواضح أن هذا كله دقائق تفصيلية على المستوى المحلى ، قد تملأ الصورة العامة بالتفاصيل والتعديلات الثانوية ، دون أن تغير من خطوطها العريضة .

(1) M. Vahl, «Distribution of pop. in Denmark», Intern. geog. congress, Cambridge, 1928, p. 332.

ثم لا يبقى لنا في النهاية واختتاماً لموضوع الغطاء البشرى إلا أن ننظر إلى صورة السكان وكثافتهم العامة في مصر ككل دلّتا وصعيدا . أقرب وأبسط تشبيه جامع لهيكل جسم السكان في مصر هو مذراة — كمذراة القمح — ذات يد غير عادية الطول وشوكة خماسية الأصابع — هذه هي المحاور الخطية الأساسية — يلف حولها شريط أطول من القماش السميك الغليظ في عديد من اللفائف والطيات الكثيفة — هذه هي النطاقات العرضية — التي تتفاوت من جزء إلى آخر ، فتقل طبقاتها حول بداية اليد ، وتزيد بصفة خاصة قرب منتصف اليد وعند رأس الشوكة وقاعدتها ، ثم تقل وتندق بالتدرج حول نهايتها .

أما عن بروفيل الكثافة في رسم منحنى مركبا بعض الشيء نتيجة لانخفاض الكثافة نسبيا في القطاع الشمالى من الصعيد كعنتى هابط نوعا بين قممها جنوب الدلتا ورأس الصعيد . وعلى هذا يكون لبروفيل الكثافة عبر كل مصر بطولها قمتان شامختان : الأولى عند ثنية قنا وشمالها مباشرة في جذر جذع الصعيد بسوهاج وأسيوط ، والثانية حول رأس الدلتا جنوبا وشمالا ، أى عند وحول « عنتى » مصر الطبيعيتين الرئيسيتين . ثم بين هاتين القمتين يأتى انخفاض مقعر واضح في شمال الصعيد ، بينما منهما تنحدر الكثافة بشدة وبسرعة نحو طرفى أو نهايتى المنحنى في أقصى الجنوب وأقصى الشمال . في مجملها إذن تبدو الصرورة كظهر الجمل ذى السنامين ، مفلطحة بعض الشيء فقط . على أننا إذا أضفنا كتلة القاهرة بكل ما تعنيه من تركيز بشرى بين الدلتا والصعيد ، لأمكننا أيضاً أن نرى منحنى الكثافة العام في مصر يقترب بشكل ما من هرم مدرج ترحف فيه الكثافة وترقى حثيثا من أقصى طرفيه من البحر ومن الشلال حتى تصل إلى ذروتها هي وقيمتها هو في منطقة القاهرة .

النهر الجغرافى

تلك إذن ، في صيغة كثافة ، صورة مصر العمرانية كغطاء بشرى متصل ممدود . وفكرة الغطاء البشرى تشبه فكرة الغلاف الصخرى الذى يغطى صفحة الإقليم ذاته ، له تضاريسه التي تدق فتتخفض هنا ، أو تتكشف وتتكدس (١) فتعلو هناك حتى تصل إلى قممها في شكل المدن ، فالمدن الكبرى هي بحق جبال الغلاف البشرى . ونحن واجدون في مصر ، إذا نحن انتقلنا من دراسة الغطاء البشرى إلى وحداته السكنية من قرى ومدن ، أن النهر يضبط توزيعها وأثقالها وانتثارها بنفس القوة التي يضبط بها كثافتها . ومن هنا يمكن أن نتوقع مسبقا — هذا بديهى حتى — علاقة وثيقة بين توزيع

(1) C.B. Fawcett, Frontiers, Oxford, 1921, p. 9.

كثافة السكان العامة وبين توزيع القرى والمدن التي تؤلف وحداتها الحلوية .

فعن القرى ، لاشك أننا نعرف كم تتكاثر وتزاحم القرى الضخمة الحجم ، التي قد تصل إلى حد ٣٠ - ٤٠ ألفاً أو أكثر ، في مناطق بعضها من الريف المصرى ، كالمنوفية بخاصة (سرس اللبان مثلاً) وفي الصعيد الأوسط ، في حين تتدهور القرى إلى حالات صغيرة الحجم وربما مبعثرة للغاية في المناطق الحدية في أقصى الشمال من برارى الدلتا وفي أقصى الجنوب في النوبة المختقة . بل إن العزبة كما سنرى أصبحت هي الشكل السائد للسكنى الريفية في شمال الدلتا عامة ، ليس فقط لعوامل الملكية أو الاستصلاح ، ولكن أيضاً استجابة لضوابط البيئة . بل في بعض أعماق البرارى ، وكذلك في جزر مثلثى مصبى دمياط ورشيد والبرلس ، يظهر المسكن المنفرد إما لشدة تقطع المعمور وتداخل الرمل والطين أو لشدة فقر التربة والبيئة . بالمثل في النوبة تتحول القرى إلى نجوع خطية ترمى متناثرة على طول النهر الذى يتحول بدوره إلى شارع رئيسى يربط بينها .

ولنا أن نلاحظ هنا أن اتجاه أحجام الحالات إلى التضائل على أطراف المعمور هو عكس اتجاه مساحاتها . غير أنه لا تناقض بين الاتجاهين ، فالأول يشير إلى الحجم المطلق والثانى إلى المساحة النسبية . وبالاختصار ، ففي معظم أنحاء وادى النيل تميل الحالات الريفية إلى أن تتضاءل حجماً ، كما تتباعد مسافة ، على أطرافه الهامشية الفقيرة . أو بلغة لابلاش ، تسود التجمعات البشرية الضخمة molaire صلب الوادى وقلبه ، ولكنها تنقزم إلى تجمعات ذرية moleculaire على هوامشه المتدهورة المخلخلة (١) .

كثافة السكان وتوزيع المدن

ولعل هذا القانون أصدق وأوضح في حالة المدن ، كما أنه أسهل إثباتاً . ومن المفيد هنا أن نعتبر طبقات المدن طبقة طبقة على حدة . فإذا بدأنا من أسفل بقاعدة الهرم ، فسنجد طبقة المدن الصغرى ، فئة ٣٠ - ٤٠ ألفاً بل وحتى ٤٠ ألفاً ، تتناسب تناسباً طردياً مع كثافة السكان أسفلها أو خلفها . والسبب بسيط : هذه غالباً « مدن أسواق market towns » عامة ، أى مراكز للخدمات المحلية المتواضعة تخدم مناطقها المحيطة مباشرة في حاجاتها العادية اليومية البسيطة ، ولذا فإن حجم نشاطها لا يمكن أن يتجاوز إمكانيات مناطق نفوذها بل هو يعكسها بحساسية فائقة . هي إذن مجاج طبيعى للبيئة المحلية ، وبالتالي نبت الكثافة السكانية المباشرة .

(1) P.V. de la Blache, «Repartition des hommes sur leglobe», A.G., July 1917, p. 242.

ففى الدلتا نجد هذه المدن أكثر حدوثا وأكبر أحجاما فى الجنوب الكثيف ، ثم تقل وتتضاءل كلما اتجهنا شمالا . وفى الصعيد تتألف الشبكة المدنية من الجزيرة حتى المنيا من مدن ضئيلة لا تعدو ١٥ - ٢٥ ألفا باستثناءات قليلة جدا كمغاغة وبنى مزار . ثم من المنيا حتى ثنية قنا تتضخم وحدات الشبكة بصورة قاطعة فترتفع متوسط أحجامها إلى ٢٥ - ٣٥ - ٤٥ ألفا . وهذا يتفق مباشرة مع منطقة كثافة السكان العظمى فى الصعيد . والواقع أن هذه هى المنطقة التى قادت البعض إلى التعميم غير الدقيق من أن مدن الصعيد كقاعدة أكبر وأضخم حجما من مدن الدلتا . وبعد ثنية قنا تعود الأحجام الضئيلة بل والقزمية تسود المدن مع هبوط كثافة السكان (١) .

فضلا عن هذه العلاقة الوثيقة بين أحجام المدن الصغيرة وكثافة السكان العامة ، تعكس تلك المدن تجانس هذه الكثافة بنفس النمط . فرغم أن الدلتا أكثر تمدينا من الصعيد ، أى عكس الوضع فى كثافة السكان ، فإن الصعيد أكثر تجانسا فى أحجام مدنه ، تماما مثلما هو أكثر تجانسا فى الكثافة . فكما يوضح الجدول الآتى لفئات أحجام المدن فى الوجهين بحسب أرقام ١٩٤٧ ، تملك الدلتا باستبعاد العاصمة ومدن القنال عدداً ونسبة أكبر من كل من المدن الصغرى (- ٣٠ ألفا) والكبرى (+ ٧٥ ألفا) ، فى حين يتفوق الصعيد فى المدن الوسطى (٣٠ - ٧٥ ألفا) . أى أن الأحجام أكثر تقارباً وتساوياً فى الصعيد ، وأكثر تباينا واختلافا فى الدلتا . وهذا يعنى أيضاً أن درجة التركيز أو المركزية فى الصعيد الخطى أضعف منها فى الدلتا الفسيحة .

فئة الحجم	الدلتا	الصعيد
١٠,٠٠٠ - ٢٠,٠٠٠	٣٣	٣١
٢٠٠,٠٠٠ - ٣٠,٠٠٠	١١	٨
٣٠,٠٠٠ - ٤٠,٠٠٠	٢	٥
٤٠,٠٠٠ - ٥٠,٠٠٠	١	٢
٥٠,٠٠٠ - ٧٥,٠٠٠	١	٤
٧٥,٠٠٠ - ١٠٠,٠٠٠	٢	١
١٠٠,٠٠٠ +	٣	—

أما عن المدن الكبيرة نسبياً (+ ٥٠ ألفا) ، فلأنها تقوم بوظائف إقليمية بعيدة المدى وليست رهن الخدمات المحلية الضيقة ، فإنها تستقل عن كثافة السكان العامة المباشرة

(1) G. Hamdan, Studies in Egyptian urbanism, Cairo, 1960, p. 657.

ولا تتناسب معها بالضرورة وإنما تخضع لضوابط أخرى نسبية هي التباعد ، التباعد
يعنى فيما بينها ، بحيث تغطى كل منها منطقة خدمات متساوية المساحة أو الامتداد
بالتقريب ، وذلك بحسب عامل الخدمات المركزية كما حدده كريستالر فى وسط طبيعى
واقتصادى وحضارى متجانس . وهاهنا مرة أخرى نجد قدرا مثيرا من التجانس فى
التباعد ، وإن اختلف ، مرة أخرى كذلك ، ما بين الدلتا والصعيد .

فإذا نحن أخذنا مجموعة مدن + ٥٠ ألفا (بحسب تعداد ١٩٤٧) وجدناها تتباعد
عن بعضها البعض بفواصل موحدة تقريبا هو كما يطير الطائر ٥٠ كم فى الدلتا . هكذا
تتباعد أزواج المدن التالية : الاسكندرية - دمنهور ، دمنهور - طنطا ، طنطا - المنصورة ،
المنصورة - دمياط ، طنطا - الزقازيق ، الزقازيق - القاهرة . الاستثناء الوحيد هو
الحلة الكبرى التى تقع فى منتصف الطريق بين طنطا والمنصورة . ولكن تفسير هذا
بسهولة هو العامل الصناعى الذى لا يخضع لعامل الخدمات المركزية كما هو معروف .

أما فى الصعيد فهناك أيضاً الفاصل الموحدة ، إلا أنه ضعفه فى الدلتا ، أى ١٠٠ كم
تقريبا . فهذا الفاصل تتباعد أزواج المدن الآتية : القاهرة - بنى سويف ،
بنى سويف - المنيا ، المنيا - أسيوط ، أسيوط - سوهاج / أخميم (باعتبار المدينتين
التوأمين معا) ، وأخيرا سوهاج / أخميم - قنا . وهناك فقط استثناءان للقاعدة : الأول
مدينة الفيوم التى تقرب بشدة من مدينة بنى سويف ، ولكن انفصال شبه واحد
الفيوم الطبيعى يفسر هذا بصورة مقنعة تماما . والثانى هو حالة قنا - كوم أمبو
(وكلتاها تدخل المقارنة تجاوزا لأن حجمها كان ٤٠ ألفا فقط) ، فالفاصل بينهما
هو ضعف الفاصل الصعيدى السائد أى نحو ٢٠٠ كم كاملة ، ولكن فقر الوراثة الطبيعى
والبشرى فى الجنوب الأقصى يعلل هذا الفقر المدنى الشديد :

وإذا كانت الظروف الجغرافية المحلية تفسر الاستثناء ، فإن الظروف الإقليمية هي
التي تفسر القاعدة وتجب على السؤال الأول : لماذا كان الفاصل المسافى بين المدن
الكبيرة فى الصعيد ضعفه فى الدلتا ؟ السبب بلا شك هو الاختلاف الجذرى فى الشكل
الجغرافى وطبيعة التركيب والوسط العمرانى . فالتباعد فى الصعيد يتم على محور خطى
أحادى بسيط ، بينما هو فى الدلتا بمساحتها الفسيحة يقع على عدد من المحاور وفى كل
الاتجاهات ، فهو مركب ، مضلع . من هنا فإن تريع المساحة يقابله ويستتبعه ويعوضه

تنصيف المسافة فى معادلة رياضية أشبه بالآتى : (المساحة)^٢ = $\frac{\text{المسافة}}{٢}$ (١) .

إلى هذا المدى إذن يذهب الغلاف البشرى وشبكة المدن عندنا في التجانس ، وذلك كالوراء الطبيعي من تحتها ، كالغطاء الزراعى من قبلها . وكثلهما أيضاً ، فلا شذوذ ولا تباين محسوس إلا على أقصى أطراف مصر شمالاً وجنوباً . إن جسم مصر العمرانى على طول امتداده ورغم اختلاف شكله ، جسم مبسط التركيب ، لا تتغير معالمه وخصائصه لا عشوائياً ولا فجائياً ، بل فيه منطق طبيعى بالغ القوة والوضوح ، له نظام وخطه محددة فى كل خطوطه وملامحه ، ويتبع فى تطوره وتغيره إيقاعاً موحدو ، ويبدى انحدارات انسيابية ، وثيلة التدرج للغاية ، بحيث يكاد ذلك الجسم يؤلف نموذجاً رياضياً مثالياً تحتزله مجموعة من المعادلات الأولية السهلة المترابطة ويخلصه عدد من المنحنيات البيانية القوسية السمترية المديدة ، وبحيث يباوره قانون واحد بسيط هو التجانس أو التماثل فى الداخلى والتدرج أو التباين على الأطراف والهوامش .

الموقع النهري

ولسنا بحاجة بعد هذا إلى أن نذكر أن هذا التجانس يمتد أيضاً إلى مواقع مدننا ، الموقع النهري ، من الشلال إلى البحر . مدن الصعيد جميعاً بالتقريب ، صغیرها والكبير ، تقع على النهر مباشرة ، فذلك لا مفر منه بالضرورة ، والنيل شارعها وشریانها المشترك . أما الدلتا ، حيث سلسلة من الموانئ الكبرى على الساحل والقناة قد تبدو مرتبطة حياتها بالبحر مباشرة أكثر منها بالنهر ، فان قبضة النهر لا تقل إحكاماً ، إما لضرورات الحياة والشرب وإما للدواعى المواصلات قديماً . فحتى هذه الموانئ تستمد حياتها من ترع النيل التى تنتهى إليها ، ومدن القناة هى من خلق الترعة الحلوة بقدر ما هى من خلق القناة المالحة الملاحية ، وبقدر ما أن الاسكندرية من خلق ترعة الحمودية والبحر المتوسط معا .

أما فى الداخلى فكل المدن الكبرى والبنادر تقع إما على فرع النيل أو على ترعه الأولية أو الثانوية ، ولا نكاد نعرف لذلك استثناء . نخذ على سبيل المثال فقط هذه السلسلة من العقد الهيدرولوجية hydrological nodalities أو مواقع الملاقى أو المقرن confluence situations . المنصورة على ملقى فرع دمياط والبحر الصغير ، ميت غمر (فرع دمياط × البوهية) ، طنطا (ترعة القاصد × الجعفرية) ، شبن الكوم (بحر شبن × القاصد) ، المحلة الكبرى (بحر شبن × بحر الملاح) . كذلك فى الوادى نجد أسيوط على مخرج الإبراهيمية من النيل ، وديروط على مأخذ بحر يوسف من الإبراهيمية .

من المنطق والمنطلق نفسه ، نجد المدن التوائم twin towns منتشرة بكثرة على امتداد

مصر النهرية كتعبير عن الحد الأقصى من جاذبية النهر رغم شدة اتساعه محليا في بعض مواضعها . وفرعا للدلتا بالطبع هما المثال النموذجي ، مع ملاحظة أن فرع دمياط ، مثلما يتفوق بشدة على فرع رشيد في كثافة السكان العامة وفي عدد وأحجام المدن عامة ، له الغلبة في المدن التوائم أيضاً . ثمة على دمياط الثنائيات البارزة : المنصورة - طلخا ، ميت غمر - زفتى ، مقابل فوه - المحمودية ، دسوق - الرحمانية على رشيد . أما في الوادي فهناك سوهاج - أخميم ، دون أن نذكر مجمع العاصمة العملاق الذي يمتطي النهر تماما .

حتى على مستوى المراكز الصغيرة من أشباه المدن أو أنصاف المدن ، سواء على النهر نفسه أو ترعه ، تتكرر الظاهرة بالحاح : شبراخيت - محلة دباي على فرع رشيد ، أبو صير بنا - ميت أبو الحارث على فرع دمياط ، بركة السبع - دبا الكوم على بحر شبين ، قلتي الكبرى - كفر قلتي الصغرى وفيشا الكبرى - فيشا الصغرى على بحر الفرعونية ، شنوان - كفر شنوان على بحر شعب شنوان ، نفيا وكفر أبو داود - ست حبيش القبليّة على ترعة القاصد جنوبي طنطا ... إلخ .

بل حتى حيث لم يصل النمو المدني إلى حد المدن التوائم أو المزدوجة ، تحاول المدينة المصرية بقدر الإمكان أن تكون مدينة ضفتين : بنواة على الضفة وضاحية أو نوية صغيرة على الضفة المقابلة ، لاسيما إذا ضاق عرض النهر نوعا . مثال ذلك شبين الكوم ، طنطا ، سمبود ومنية سمبود ، السنبلالوين على البوهية . حتى على قناة السويس تتكرر الظاهرة باصرار بليغ ، حيث نجد غالبا على الضفة الشرقية ضاحية صغيرة امتدادا للنواة الأم على الضفة الغربية : بورفؤاد إزاء بورسعيد ، بورتوفيق مقابل السويس ، ثم القنطرة غرب وشرق .

لكن اللافت حقا بعد الموقع النهرى أن أكبر المدن إنما هي تلك التي تقع على أهم المحارى النهرية في حين تجنح أحجام المدن عامة إلى التضاؤل التدريجي على أطراف العمران في الدلتا . فكبرى المدن هي في قلب الدلتا غالبا ، والأغلب أن مدن الهوامش هي الصغرى . قارن على سبيل المثال المحدود : طنطا (٢٣٠ ألفا) ، المحلة (٢٢٥ ألفا) ، المنصورة (١٩١ ألفا) في قلب الدلتا ، مقابل الزقازيق (١٥١ ألفا) ، دمنهور (١٤٦ ألفا) في شرق وغرب الدلتا (تعداد ١٩٦٦) . ومن هنا نستطيع أن نتصور أن شبكة المدن الداخلية في الدلتا (أى باستبعاد مدن السواحل) تبدو كاهرم المدرج ، أو كبروفيل المدينة العادية نفسه ، أعلى ما تكون في الوسط والقلب وتدق نحو الأطراف . وذلك بعينه ، أو فلنقل بعامة ، نمط كثافة السكان الممدودة تحتها كفرشة قاعدية .

النيل ومورفولوجية المدن

بل أبعد من هذا نستطيع أن نلمس أثر النهر ونفوذه إذا نحن تركنا شبكة المدن الإقليمية لندخل أى مدينة منها . فلا يحتاج المرء إلى أن يكون جغرافى مدن ليذكر أن أغلب المساكن والمباني والأحياء السكنية الممتازة والعمارات الضخمة متعددة الطبقات . وفيها أهم الخدمات الحيوية والطبقات الغنية والراقية ، تحتشد وتشكس على شاطئ النهر لتؤلف بحق ، إذا استعرنا تعبير تزورباو الشهير ، « ساحل الذهب » فى المدينة (١) . هذا بينما تأخذ الطبقة الاجتماعية ومستوى العمارة بل وارتفاع المباني فى التناقص كلما بعدنا عن النهر ، ومعها بطبيعة الحال قم الأرض ولجارات العقارات . وعادة ما تتوقع الأحياء الفقيرة ، فضلا عن المناطق الصناعية ، فى أبعد قطاع من المدينة عن النهر .

فى النتيجة أيضاً يقرب بروفيل المدينة من مثلث قائم الزاوية ضلعه العمودى يقع على الشاطئ ووتره ينخفض بالتدرج بعيدا عنه . وفى حالة ما إذا كانت المدينة مدينة ضفتين أو مدينتين توائم ، فإن المثلث يزدوج على جانبي النهر فى مثلث متساوى الساقين أو هرم يشطره النهر فى منتصفه حيث قد يبدو هو بينهما كالحندق المائى العميق إذا ارتفعت المباني بشدة كما فى المدن الكبرى خاصة القاهرة .

طبوغرافية القاهرة الاجتماعية

وعلى ذكر القاهرة ، لتكن هذه المدينة الكبرى المعروفة معالمها جيدا لكل مواطن تقريبا نموذجاً لطبوغرافية المدينة المصرية كما يرسم خطوطها ويرسئ تضاريسها النهر (١) . لاسيما أن هذا النمط الإيكولوجى إن يكن نمط العاصمة بالدقة ، فانه ليس إلا الصورة المكبرة لما نجده مخففا أو معدلا فى معظم مدننا الإقليمية النهرية .

ولنبداً سياحتنا الجغرافية القاهرية هذه من القلب إلى الأطراف أى من النهر إلى الصحراء . على الشاطئ مباشرة ابتداء من جاردن سيتى وقصر الدوبارة حتى ما بعد بنى التليفزيون ، أى تقريبا من كوبرى الجامعة جنوبا حتى كوبرى أبو العلا شمالا ،

(1) Harvey Zorbaugh, The gold coast, N.Y., 1950.

(٢) جمال حمدان ، القاهرة (مقدمة) ، مترجم ، ١٩٦٩ ، ص ٦٣ . أنظر أيضا :

M. Clerget, Le Caire, t II; Pierre George, La ville, Paris, 1952, p. 282-294; Janet Abu-Lughod, Cairo, 1972.

ثم على الشاطئ المقابل أيضاً من شمال الجزيرة البندرجى مداخل إمبابه الجنوبية مرورا بالدقى فالعجوزة فبت عقبة بما فى ذلك مدن المهندسين والإعلام والصحفيين والقضاة الحديثة خلفها ، أى ما بين كوبرى الجزيرة وكوبرى الزمالك بالتقريب ، يضاف إليهما ويبنهما خط الجزيرتين الزمالك والروضة (الأخيرة إلى حد ما) ، تقول على هذا الشاطئ تمتد شريط من السكن الراقى ، الدرجة الأولى إلى « اللوكس » ، ذى المكانة العريقة والشهرة التقليدية التى يطالعها المرء أو المار فى العمارات الحديثة الشاهقة العصرية الطراز أو فيلات الحدائق الفخمة والقصور الأرستقراطية و « الاستيل » ، بكل طبقاتها الاجتماعية الغنية والمترفة بما فى ذلك الشرائح العليا من الجاليات الأجنبية فى الماضى ، وبكل لواحقها وتوابعها من سيارات وخدم ، وبكل ما يعيش فيها من سفارات وقنصليات وأجهزة دولية ومقار شركات عالمية و « انفتاحية » مؤخرًا ، والكازينوهات والمسارح ووسائل الترفيه المتقاة والأندية الاجتماعية والرياضية الكبرى ، بالإضافة أيضاً إلى بعض مرافق الحكم والوزارات وإدارات ومؤسسات الدولة وغير ذلك مما يقتضى أثر الوظيفة السكنية الراقية ويعد علماً (أو عالة) عليها .

وإذا كان هذا النطاق من السكن الراقى أو الأرقى يتوسط اليوم قلب المدينة ، فإن الأساس فى توقيعه إنما هو الموقع النبلى الممتاز . وإذا كان هناك من استثناءات لهذه القاعدة ، فهى محدودة يفسرها إما القصور الجغرافى أو الاندفاع التاريخى . فعلى نهايتى النطاق فى أقصى الشمال فى إمبابه القديمة والجزيرة القديمة ، ثم بولاق - السبتية - القللى ومصر القديمة ، ينخفض المستوى إما إلى الطبقة الوسطى أو السفلى بشرائحهما المتعددة ، بينما على العكس ينغزل فى أقصى شمال شرق المدينة فى أبعد مدى عن النهر نطاق ضخم من السكن الراقى ابتداء من القبة حتى مصر الجديدة وكل امتداداتها وتوسعاتها الحديثة كمدينة نصر وغيرها . فأما الأولى فهى إرث الماضى البعيد حين كانت بعض هذه الأحياء الشعبية المنخفضة هى موطن الطبقات الغنية الراقية ثم تدهورت فى نمط جغرافية المدينة الجديد . أما الثانية فحكمها حكم الضواحي العصرية التى مكنت لها وسائل المواصلات الحديثة وأصحت تطلب لذاتها كموضة للسكن الراقى .

الآن ، إذ نبتعد عن نطاق السكن الراقى التهرى على الضفتين شرقا وغربا ، نجد انخفاضاً واضحاً ومحققاً فى مستوى السكن . ففى الحلقة المحيطة تسود الطبقة البورجوازية الوسطى بشرائحها المختلفة العليا والوسطى والسفلى من الموظفين والمتقنين أو التجار وأصحاب الأعمال ... إلخ . فعدا الجانب الخلقى من الضفة الغربية ، تغلب أو تسود هذه الطبقات الاجتماعية ابتداء من فم الخليج والمبتديان والمنيرة وكل ما حولها ، ثم تسيطر على كل النطاق العرضى الممتد من الفجالة والظاهر ونغمة عبر السكاكىنى حتى

الوايل والعباسية ثم في قطاعات كبيرة من ضواحي الشمال الشرقى . هذا بالإضافة إلى القطاع الأكبر والجنوبى من شبرا وروض الفرج .

أخيرا ، نحو الشرق أكثر في القاهرة الشرقية أو القديمة ، تنخفض الطبقة إلى قاع السلم الاجتماعى . فمن الجنوب ابتداء من بعض أجزاء مصر القديمة حتى السيدة زينب ، مروراً بأبو السعود والمدابغ والمذبح والبغالة ، ثم في أقصى الشرق من الخليفة حتى الحسينية ، مروراً بالقلعة والدرب الأحمر والجمالية ، ثم أخيراً في أقصى الشمال في أطراف شبرا الخيمة وشبرا البلد والساحل وما حولها وامتداداتها عبر مسطرد والأميرية ومهمشة والشماشرجى ، في كل هذا النطاق تسود الطبقات الشعبية والرقيقة الحال والفقيرة أو البرولتارية من العمال والحرفيين وصغار الموظفين أو التجار ... إلخ . هنا يستشري البلى المدنّى وتكثر جزر الوباء المدنّى **urban blight** بكل ملامحها المعروفة في المباني والسكان ونمط الحياة . بالمثل في أقصى غرب الضفة الغربية كما بين السرايات وأبو قتادة وبولاق الدكرور وعزبة أولاد علام وإمبابة ... إلخ .

تلك ، مع هامش عريض من التبسيط والتعميم ، هي خريطة القاهرة الاجتماعية . أبرز ملامحها لاشك ذلك الانحدار الاجتماعى المطرد والملج من النهر إلى الصحراء ومن التل إلى الشاطئ . فالطبقة الراقية تستأثر بقدر الامكان بالجهة النهرية المثلّية ، وإن لم تحتكرها تماماً لأسباب من الماضى . وعلى طرف النقيض تماماً تتكدس الطبقات الفقيرة في أقصى الشرق أو الغرب من المجمع المدنّى ، أبعد ما تكون عن النيل وأقرب ما تكون إلى المقطم أو أبو رواش ، ليس بعدها شرقاً ، إن لم تتداخل حقاً في هوامشها ، إلا مدينة الموتى ، أعنى سلسلة المقابر والجبانات المعروفة المتصلة من الإمام الشافعى حتى الفقير . وفيما بين النقيضين ، الأحياء الرقيقة الحال والغنية ، تنتشر أو تنحشر الأحياء المتوسطة بحيث تأتى متوسطة في الموقع الجغرافى مثلاً هي في الموقع الاجتماعى .

هكذا ، في المحصلة الصافية ، إن يكن العالى اجتماعياً هو الواطى طبوغرافياً والواطى اجتماعياً هو العالى طبوغرافياً ، أى إن تكن العلاقة عكسية بين خط الكنتور والطبقة الاجتماعية ، فذلك ليس إلا نتجا جانبياً لجاذبية النهر الآسرة ، وتعبيراً عارضاً عن القاعدة الجوهرية والأصولية عندنا ، وهى أن العالى اجتماعياً هو النهرى جغرافياً والواطى اجتماعياً هو الهامشى البعيد عن النهر جغرافياً . وفي هذا تختلف القاهرة وكل المدن المصرية نواً وتماً عن المدن الأوربية والأمريكية وغيرها من مدن البلاد الجبلية الباردة الممطرة حيث النهر مجرد مواطى للتلوث ومجمع للضباب والرطوبة ، ومن ثم ينبذه الأغنياء القادرون إلى المنحدرات المرتفعة المشمسة الصافية ويتركونه للفقراء ، فيصبح العالى اجتماعياً هو أيضاً العالى طبوغرافياً والواطى اجتماعياً هو كذلك الواطى طبوغرافياً ،

أى فى علاقه طردية بين الكتور والطبقة (١) .

وهكذا أيضاً تأخذ مورفولوجية المدينة الاجتماعية وخريطة طبقاتها النمط الحلقى الذى يتنضد فيه توزيع مناطق الطبقات المختلفة كحلقات دائرية متعاقبة من الداخل إلى الخارج حول نقطة المركز المتحدة وهى جهة النهر الذى يتوسطها . وهذا بعينه هو النمط الأساسى السائد فى مورفولوجية معظم المدن الحديثة فى أوربا وأمريكا وأشباهها كما حدده بيرجس وبارك وما كترى وغيرهم ومن تلامهم من رواد إيكلوجية المدن (٢) .

إلا أن المهم هنا أن القاهرة تختلف بعد ذلك مرة أخرى عن تلك المدن فى ترتيب تلك الحلقات اختلافاً جغرياً يرقى إلى حد القلب أو الانعكاس الكامل . ففي المدينة الأوربية - الأمريكية تقع الطبقات الفقيرة قرب وحول قلب المدينة ، ثم منها ترتفع الطبقة بالتدريج كلما بعدت عن القلب إلى الأطراف وأقصى الضواحي . أما فى القاهرة فإن العكس هو الصحيح فيما عدا الاستثناءات المحدودة التى سبق تحديدها . والسبب الجوهري بالطبع هو نفسه ما رأيناه من أن النهر فى بيتنا الصحراوية الحارة الجافة هو قطب الجاذبية الغلاب ، بينما أن مائه فى البلاد الباردة المطيرة منطقة طرد غير مفضلة أو محبة :

النيل ومحاور المدن

النهر إزداد مغنطيس فعال له جاذبيته المؤثرة الغلابة ، وبها يرسم هيكل التوزيع الجغرافى الطبقي للمدينة ويشكل طبوغرافيتها الاجتماعية . وسواء فى العاصمة الضخمة القاهرة أو فى العواصم الإقليمية كالمنصورة أو أسيوط والمنيا وشبين الكوم .. إلخ أو حتى فى البنادر الصغيرة مثل زفتى وميت غمر وكفر الزيات ، فلن نجد لهذا النمط تبديلاً إلى حد بعيد . ومعنى هذا أننا نستطيع أن نتصور معظم مدن مصر الواقعة على النيل وهى تصل إلى قممها على شاطئه فى حين يقل وزنها وثقلها بعيداً عنه ، وأن النهر على طوله هو الشارع الرئيسى للمدينة المصرية وهو ساحل الذهب فى مصر بعامه .

ليس هذا فحسب : وإنما النيل موجه فعال للمدينة المصرية مثلاً هو محور ارتكازها

(1) A.E. Smailes, Geography of towns, Lond., 1953, p. 120 et seq.; E.G. Ericksen, Urban behavior, N.Y., 1954, p. 220 et seq.

(2) R.E. Park, E.W. Burgess, R.D. McKenzie, The City, 1925; R.E. Dickinson, City region & regionalism, Lond., 1947, p.117 ff.; E.E. Bergel, Urban sociology, McGraw-Hill, 1955, p. 77 ff.

وقطب جاذبيتها . فاذا نحن تتبعنا الخرائط التفصيلية للمدن المصرية النهرية لوجدنا أغلبها ينجح إلى الاستطالة ، أحيانا إلى حد الانسياع والتفلطح ، لكى تفيد إلى أقصى حد من الجبهة المائية على النيل . وهذا أمر بدى ، ولا شذوذ عنه إلا نادرا ولظروف محلية خاصة

حتى فى الماضى البعيد ، فى حدود ما لدينا من إشارات أو إلماعات متاحة ، كانت تلك هى القاعدة . منف القدمة مثلا ، كما يقال لنا ، « كانت ثلاثين ميلا بيوتا متصلة » (١) ، أو إذا تواضعنا مع ديودور الصقلي كان محيطها ١٧ ميلا مما يعنى طولاً يتراوح بين ٦ ، ١٠ أميال (٢) . وإذا كان من الصعب علمياً أن تقبل هذه الرواية التاريخية ، حيث لا تجعلها فحسب أكبر مدينة فى القديم ولكن أيضاً أطول مدينة فى التاريخ ، وهى مورفولوجية مدن مستحيلة عملياً قبل عصر المواصلات الحديثة ، فإنها على أية حال تؤكد استطالتها وبشدة خارج كل شك . بالمثل فيما بعد يقول ابن سعيد الأندلسى عن القاهرة فى منتصف القرن الـ ١٣ الميلادى إنها « مدينة مستطيلة يمر النيل مع طولها » (٣) .

تمديد النيل إذن للمدن المصرية حقيقة مؤكدة مثلما هى متوقعة . غير أن الذى ليس ملحوظا بنفس الدرجة أن محور تلك الاستطالة يوجه فى معظم الأحيان بحسب اتجاه النهر فى موضع المدينة المعنية . وبعبارة أخرى فإن توجيه امتداد مدنها يتحدد بموقعها من زهرة اللوتس الكبيرة التى هى شكل النهر ، حتى يمكننا أن نتنبأ باتجاه امتداد أى منها بمجرد تحديد موقعها عليه .

فأغلب مدن الصعيد مستطيلة على محور شمالي-جنوبي نصاً أو تقريباً ، لأن هذا - فيما عدا الانحناءات الموضعية - هو اتجاه النهر السائد . ولكن طرافة العلاقة إنما تبدى فى الدلتا ، مثلما تعد اختباراً لمدى قوتها . والواقع أن محاور معظم المدن الهامة فى الدلتا هى ببساطة محاور مروحتها المائية ، بشبكة فروعها وترعها الكثيفة . فلما كانت هذه تتخذ محورا شماليا شرقيا - جنوبيا غربيا فى شرق الدلتا ، فإن المدن التى تقع عليها تتبنى المحور نفسه : مثلاً الزقازيق ومنيا القمح على بحر موسى ، وأجا على الترعة المنصورية ، والسنبلاوين على البوهية . وفى غرب الدلتا تضرب الترع الرئيسية على

(١) الطهطاوى ، مناهج الأبواب ، ص ١٧٧ .

(2) W. Page May, Helwan, op. cit., p. 9.

(٣) المغرب فى حل المغرب ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص ٨ - ١٠ .

العكس شمالا بغرب ، فتتبعها المدن بأمانة : مثال ذلك دمنهور التي تتطاول على ترعة الحنلق من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي (١) .

أما في وسط الدلتا فإن المحور السائد - بعيدا عن التعرجات الموضعية - شمالى جنوبى ، فينعكس مباشرة على مدنه : مثلا شبين الكوم على بحر شبين ، طنطا وسخا وكفر الشيخ على ترعة القاصد ، المحلة الكبرى على بحر الملاح ، تلا والبتانون على الترعة البتانونية ، الباجور على الباجورية ، فيشا الكبرى على بحر الفرعونية . هذا عدا بنها ودمياط (الأخيرة مع انحراف طفيف نحو الشمال الغربى تبعا لثنية النهر الموضعية) ، ثم كفر الزيات وشبراخيت وإدفينا ورشيد على الفرعين نفسيهما .

وعلى هذين الأخيرين بخاصة ، فإن محاور المدن لا تتعدل بداهة إلا بحسب تعرجات النهر المحلية أو الموضعية وحدها . مثال ذلك زفتى ، ميت عمر ، دسوق ، الرحمانية ، التي تتخذ محورا شماليا غربيا - جنوبيا شرقيا (وكذلك بيلا على بحر بيلا وإن بعيدا عن الفرع فى الداخل) . ثم هناك سمندوف وفوه وغيرها التي تتخذ محورا شماليا شرقيا - جنوبيا غربيا . أما العطف وغيرها من مدن التعرجات على فرع رشيد ، ولكن فوق الكل المنصورة - طلخا على فرع دمياط ، فإن المحور ينقلب فيها تماما مع قطاع النهر إلى عرضى نصبا يمتد من الشرق إلى الغرب .

قارن ذلك كله ، على سبيل المقابلة ، بمدن الساحل الشمالى التي يغلب عليها تلقائيا إن لم تقل حتميا المحور العرضى الشرقى - الغربى أو تنويعاته : الاسكندرية ، البرج (البرلس) ، بلطيم ، بورسعيد ، العريش ... إلخ . والطريف أن لنطاق كثبان الرمال الموازى للساحل فى شمال الدلتا نفس أثر الساحل فيما يبدو على توجيه المدن والبلدان . فكل من إدكو على الشاطئ الشمالى لبحيرتها ، والحماد إلى الشرق منها ، تقع مباشرة على الحد الجنوبى لنطاق الكثبان المستعرض فى الشمال من غرب الدلتا ، فنجدها مثله تلتزم المحور العرضى الشرقى - الغربى نصبا .

مورفولوجية مصر البشرية

لعلنا الآن وفى النهاية فى موضع يسمح لنا بأن نصل إلى قانون هام للغاية فى كيان وتكوين مصر ، وفى شكلها وتشكيلها . إن النيل يكاد يحكم تشكيل كل مظاهر العمران

(1) G. Hamdan, Egypt. The land & the people, in : Guidebook to geology etc., p. 26.

تقريبا وتوزيع الحياة من حوله ويضبط إيقاعها في كثافة معينة تقل بصورة عامة كلما بعدنا عنه شرقا وغربا . فكل شيء في مصر تقريبا يميل إلى أن يقل وزنا وقامة وربما قيمة كلما بعد عن النهر : عدد السكان ، كثافتهم ، أحجام المدن ومعدل تباعدها ، بل وأحجام القرى ، مستوى أحياء المدن وراثتها والتوزيع الجغرافي للطبقات الاجتماعية داخلها ، ومن تحت ذلك كله سمك رواسب التربة الفيضية ونسبة الطمي المنصب فيها ، ماء الري نفسه ، فضلا عن منسوب الأرض الطبوغرافي البحت . (حتى اللغة ، بالمناسبة أو الاستطراد ، النيل يحكمها هي الأخرى بنفس النمط والإيقاع فيما يبدو . فلقد لاحظت نعمات فؤاد أن اللغة ترق وترقروا كلما قربت من النيل ، وتجنف ألفاظها وينضب ماؤها كلما بعدت عن النيل . والدليل لهجة القاهرة الجميلة ، ولهجة الصحراء عند أطراف البحيرة) (١) .

ذلك إذن هو إيقاع الحركة الأساسية في مورفولوجية مصر الطبيعية وفي وجه مصر البشرى . إن الوادى كله ، بفضل وحلة الأصل النيلي ، يخضع لإيقاع ونغمة موحدة تتطور ببطء وبتدرج شديد في الطبيعة واللاتسكيب والمجتمع . أى أن النمط البشرى العمراني أعلى وأكثر ما يكون في الوسط وينخفض كلما اتجهنا نحو الأطراف ، وسمكه يكاد يتناسب طرديا مع سمك غطاء التربة النيلية من تحته ، وسطحه محدب كسطح الوادى أسفله . ومصر في مجمل جسمها البشرى ، بشكله الخطى الدقيق النحيل ، المكثف المتضاغط مع ذلك ، وبانحدارات كثافته الموقعة والموزعة ، مصر أقرب شيء إلى سلسلة جبلية طويلة عالية تنحدر بانتظام من ذروتها في الوسط عبر سفحين متناظرين إلى سند الجبل وأقدام السلسلة على الأطراف :

وإذا كان معنى هذا أن التدرج الهامشي هو قاعدة الحياة البشرية وقانون مورفولوجية جسم مصر ، فإن معنى آخر أن النيل ، كما هو مانح الحياة وضوعا **life-giver** ، فانه شكلا موزع أو رشاش الحياة **life-sprayer** على وجه الدقة حيث يقل عطاؤه نوعا بالتدرج على الأطراف . إن طبوغرافية النهر ترسم تضاريس المجتمع أو الطبوغرافيا الاجتماعية . النهر ، مرة أخرى ، هو جغرافي مصر الأول والأكبر : إنه النهر الجغرافي .

معنى هذا ، أيضاً وأخيراً ، أن النيل على كل امتداده من الشمال إلى الجنوب هو قمة مصر طبيعياً وبشرياً ، وإن بدا القاع تضاريسياً . إنه محور مصر وعمودها الفقرى الصلب ، على سيولته الرجراجة ، يمثل خط الثروة فيها كسلسلة السمكة أو الجبال أو كالهرم ، منه تنحدر وتلق وتحف شرقاً وغرباً في كل شيء .

(١) شخصية مصر ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٧٣ .

بإختصار ، النيل هنا هو « اللحن الأساسى فى السيمفونية الجغرافية » ، كما يضعها هوارث (١) . وإن المرء يشعر بسهولة تامة ، بل لا يملك إلا أن يشعر ، أن كل قوة مصر وحياتها وكيانها تحتشد وتتركز بكل كثافة فى خط واحد محدد هو النيل . ما من إقليم فى العالم بالتأكيد تتركز كل قوته فى خط وحيد مثلاً تفعل مصر النيلية . إنه « خط القوة العظمى » بها فى الاستقرار ، مثلاً هو « خط المقاومة الدنيا » فى الحركة . ومصر بدورها إذن نيلية التركيز والاستقطاب Nilo-centric ، فالنيل ليس عصب وشریان مصر أو شارعها الرئيسى فحسب ، ولكنه كذلك مرآتها ومغنطيسها وموجهها ، وهو الذى بمنحها التجانس التركيبى ويعطيها نسيجاً شبكياً متدرجاً فى آن واحد . وتقع هذه العلاقة الحميمة كلها لا من خلال حتم جغرافى موهوم أو مزعوم ، وإنما ببساطة من خلال مطلق السببية العلمية .

(1) O.J.R. Howarth, The world about us, Lond., 1926, p. 38.

الفصل الثامن عشر

التجاسس الحضارى

القرية المصرية

وحى إذا انتقلنا إلى « أعمال الإنسان works of man » من قرى ومدن، أو « الثوابت الحضارية cultural immobilia » كما تسمى ، باعتبارها مظهرا للتفاعل المادى المباشر بين البيئة والإنسان أو رد فعل جغرافى للنشاط والفعل البشرى ، فلن نخطئ وحدة التجانس القاعدى . فالقرية المصرية ، خلية مصر ، خلية أولية ، ولا نقول أممية ، تكاد كما وصفها البعض تمثل امتدادا رأسيا تشكليا تكعيبيا للأرض السوداء الأفقية ، بينما توشك وحدتها السكنية أن تكون كما وضعها فيدن استمرارا للحقول بشكل آخر (١) . فجسمها وأرضيتها من تربة مصر مباشرة ، والكل مرتبط تماما بالبيئة النيلية الأم ويستمد تجانسه من تجانسها .

تشرح القرية المصرية

الربوة الصناعية

فالقرية التقليدية تقوم دائماً على ربوة مرتفعة ، إن لم تكن طبيعية أحيانا « كالتل » أو « الكوم » فانها غالبا صناعية مرفوعة ، ولكنها فى الحالين محدبة كالصحن المقلوب . وتزداد الربوة علوا وارتفاعا عبر الزمن وعلى تعاقب الأجيال ، وذلك مع اندثار المساكن القديمة وبناء المساكن الجديدة فوق ركامها وردمها . ويستطيع المرء عادة أن يحس بتحدب السطح ، إن لم يره حقا بالعين أحيانا ، وهو يصعد طرق القرية ودروبها فى اتجاه ويهبط عليها فى الاتجاه المضاد .

تلك الربوة الحتمية — حتى لا تنسى — هى إرث الماضى الحوضى الطويل بالطبع ،

(1) . Land of Egypt, p. 11.

وهى مجمل وجوهر جغرافية المسكن القروى (بل والملئ أيضاً) فى القديم وحتى القرن الماضى فقط . ضرورتها الملزمة نشأت من طبيعة مصر الفيضية ، أو بالأصح أو الأحرى الحوضية ، حيث كان الفيضان يفرق حياض الوادى كله شهورا ، لا تبرز منها إلا المدن والقرى والحلات السكنية على قمم الأكوام ، كأنها الجزر الأرخيلية كما شبهها الاغريق ، أو كنجوم السماء كما شبهها العرب - كل ، كما يتفق ، من وجى بيته الأم ، بينما إلى وحى شكلها هى وهيتها العالمية أرجع البعض - طرافة أكثر منها جدا لاشك - فكرة الأهرامات فيما بعد !

فهيرودوت حين راعه منظر الوادى مغمورا برمته تحت ماء الفيضان إلا من المدن والقرى الكومية الشائخة ، شبه مصر بأرخبيل اليونان بجزره المبتوثة على صفحة البحر . أما عند العرب ، فإن النيل إذا تنهى مله وغشى الأرض ، « أحلق بالقرى فأصبح كأنه سماوات كواكبها الضياع » كما يذكر السيوطى (١) ، « ولم يكن وصول أهل بعض القرى إلى بعض إلا فى خفاف القوارب وصغار المراكب » كما صكها عمرو . أو أخيرا كما أجمل المسعودى « صارت القرى كالنجوم فوق الروانى والتلال ، والمراكب تجري بأهلها فى حاجاتهم من بعض إلى بعض ، قد أعدوا قبل ذلك من أقواتهم وعلوفه حواناتهم ما يكفيهم إلى حصوره عنهم » (٢) .

هذه الصورة ، والسبب نفسه ، كانت القرية المصرية أساسا من الحلات « النووية » *nucleated* ، أى تلك التى تكون المساكن والمباني فيها ملمومة فى كتلة واحدة متلاحمة . فضلا عن أن هذا التجمع كان يضمن الأمن والحماية أيضاً ضد أخطار السرقة والنهب أو العلوان فى عصر المواصلات البدائية ، فإن الفصل بين مكان السكن والعمل الذى ينطوى عليه ، والرحلة اليومية إلى العمل التى تترتب على ذلك ، لم تكن بالعقبة أو المشكلة الخطيرة ، نظرا لأن العمل الزراعى فى ظل النظام الحوضى كان عملا موسميا فقط يقتصر على نصف السنة الشتوى (٣) .

وبهذا وبذلك كانت القرية المصرية أيضاً من حالات النقط الجافة أساسا *dry point* *settlements* (٤) ، لأن البيئة هيدرولوجية رطبة ، وبذلك تجمع بين ، وتحل فى آن واحد متناقضة ، الاقتراب من الماء كشرط للحياة والبعد عنه كشرط للحماية .

(١) حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٦٤ .

(٢) التنبيه والاشراف ، ج ٨ ، ص ٢٠ .

(3) I.A. Farid, The population of Egypt, Cairo, 1948, p. 24-6.

(4) M. Aourousseau, «Arrangement of rural population», G.R., Oct. 1920, p. 228.

وهي بعد تكاد تكون نسخة مكررة مثورة بالآلاف في كل أرجاء الوادي وعلى صفحته وإن اختلفت أحجاما وأوضاعا . وباستثناء حالات الصعيد في أقصى الشمال ونجوع النوبة في أقصى الجنوب ، لا تكاد نجد اختلافات تركيبية ملموسة بين قرى الوادي أو المسكن الريفي فيه ، حتى قال بعضهم ، في مزاح قد لا تخلو من جد ، إن ترانا إنما تختلف وتباين أساسا في الأسماء !

الشكل الدائري

فالي حد بعيد حددت تلك القاعدة الأرضية أيضاً شكل القرية ، وربما خطتها كذلك ، فهي عادة أميل إلى الشكل الدائري التقريبي ، رغم الزوائد والأطراف المتمددة هنا وهناك أحيانا . وهذا الشكل الدائري ، إن يكن منطقاً طبيعياً للنمو الحر على أرض سهلة مستوية ، فإنه تلاؤم منطقي أكثر ، بل وإلى حد الحتمى ، على سطح ربوتنا القبايية المحدبة المعهودة . ولا يلخص هذا الشكل الدائري ، كما لا يعبر عنه أبلغ وأدق تعبير ، كتلك التسمية الفلاحية المصرية التلقائية الذكية « دايـر الناحية » ، الطريق الدائري المطوق لكثلة سكن القرية والفاصل بينها وبين الحقول المحيطة والذي تلقاه عالميا في كل قرى مصر وحتى مدنها .

ورغم أن كثيرا جدا من قرى الوادي والدلتا نفسها تقع على الفروع والرياحات والترع والمصارف وتلتصق بها التصاقا ، وبعضها يتخذ الشكل الشريطي ، إلا أن معظمها لا يبتعد عن الشكل الدائري عادة ، وذلك لصلالة رقعة الحلة نفسها من ناحية ولعدم حتمية الارتباط الوظيفي بالماء كجهة من ناحية أخرى . وفي هذا تختلف القرية اختلافا جوهريا عن المدينة كما سنرى . من أمثلة القلة الخطية أو المخططة تلك شطانوف ، مركز أشمون ، على ترعة النجار ، فخطة شوارعها مستطيلة damier ، لاشك تحت تأثير الترعة ، فهي توازيها وتتعامد عليها . وهناك حالة طريفة هي جزى ، منوف ، فقد أنشأها محمد علي كقرية نموذجية مخططة على شبكية مستطيلة ، لكنها تدهورت على الزمن فارتدت إلى الخطة الدائرية المشعة المضطربة (١) . وهكذا حتى في الحالات الفردية البحتة تعود القرية الدائرية التقليدية تؤكد وتفرض نفسها على الريف المصرى جميعا .

من هذا الشكل الدائري الأساسى السائد تستثنى ، مع ذلك ، منطقتان اثنتان فقط :

(1) J. Lozach; G.Hug, L'Habitat rurale en Egypte, Le Caire, 1930, p. 38.

قرى وحلات الصيد البحرية والبحرية الشريطية في شمال الدلتا حيث تعد بعضها من «حلات المستنقعات Marchhufendörfer» ، ثم قرى ونجوع النوبة النهرية المتطاولة والفريدة جدا في أقصى الجنوب (سابقا) . الخاشعة على بحر تيره قرب بحيرة البرلس مثال نادر للأولى ، وللثانية هناك سيالة التي تترامى نجوعها المتعددة والمنفصلة على امتداد ١١ كم على الضفة الشرقية بعرض متوسطه ٢٠٠ متر فقط وأقصاه ٤٠٠ متر ، وعلى امتداد ١٢ كم على الضفة الغربية بعرض أقصاه ١٠٠ متر ليس إلا (١) . فهذه جميعا تميل إلى الاستطالة الشديدة التي قد تصل أحيانا إلى حد الخطية المطلقة بل حتى المنفردة ، وذلك تحت تأثير ارتباطها الوظيفي الحتمي بالجبهة المائية سواء البحر أو البحيرات أو الترع والمصارف أو النهر نفسه ، فتبدو «كحلات الصفوف Reihendörfer» أو «حلات رباط الحذاء shoe-string settlements» ، كما تسمى (٢) .

الكتلة المبنية

أما عن كتلة المباني نفسها في القرية المصرية المتوسطة فسطحة من طابق واحد ، قد ينقطها رشاش من البيوت ذات الطابقين على الأكثر ، ولكن تظل الأفقية المطلقة — كما في أرض سهل الوادي المحيط نفسه — أخص خصائصها وأبرز معالمها . هذا ، وكلما أمكن توجه أبواب ونوافذ المسكن نحو الشمال للإفادة من الرياح البحرية المملطة خاصة في الصيف ، لا يستثنى من ذلك إلا أقصى شمال الدلتا حيث الرياح قوية وباردة في الشتاء فتوجه الأبواب والنوافذ جنوبا (٣) .

أما الأسطح فستوية بالطبع بحكم الجفاف الشديد السائد ، ولكن ربما أيضاً لطبيعة الحامة الطينية . وعلى أية حال فإن هذا السطح الأفقى ، في مناخ مصر الحار الجاف ، هو الذى يعطى «السطوح» ذلك الدور الاجتماعى التقليدى في حياة القرية المصرية وكذلك البندر ، وإن تدهورت في الأولى إلى عادة نشر وتشوين الحطب الجاف أعوادا وأكواما ، تلك العادة العميمة السيئة المسئولة عن ظاهرة انتشار الحرائق في كثير

(١) محمد رياض وكوثر عبد الرسول ، «سيالة . مساهمة في دراسة إيكولوجية النوبة المصرية» ،

حوليات كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٦٢ . ص ٨٢ .

(2) A. Demangeon, «Geog. de l'habitat rural», A.G., Jan. 1927, p. 2-4; Marguerite Lefèvre, Principe et problème de geog. humaine, Bruxelles, 1945, p. 44 et seq.

(3) Lozach, Hug, op. cit.,

منها ، خاصة في الصيف فصل الجفاف التام ، وحتى في الشتاء فصل الرياح القوية .

وإذا كان ثمة لهذا النمط البنائي من استثناء ، فهو محلي محدود ولا يأخذ كثيراً من مبدأ التجانس الأساسي . والطريف أنه يعود مرة أخرى فيتكرر في شمال الدلتا والنوبة ، والأطراف أن النمط البديل يتشابه إلى حد بعيد في الحالين رغم اختلاف الأسباب المناخية والخصائص البيئية . ففي شمال الدلتا الممطر نجد أكواخ حلات الصيادين قبابية أحياناً أو قمعية مخروطية الشكل أحياناً (١) ، أشبه شيء بالمسكن القروي في كثير من المناطق المطيرة في العالم العربي كسوريا والسودان أو غير العربي مثل إيطاليا وإسبانيا . بل قد تكون الأكواخ أحياناً ، ولكن نادراً ، مضلعة أو منشورية ، أشبه شيء بـ «سافردق savardak» ، رعاة الجبل الأسود أثناء الترانس هيومانس (٢) . أما في النوبة فإن القبة أو بالأحرى القباب المتعددة علامة مميزة وتقليد معماري حتمي للمسكن القروي كالمبنى على السواء . فالقراغ الكبير أسفل القبة حيز تكييف طبيعي وعازل حرارة مثالي ، وبهذا يلائم هذا المناخ المداري القاري اللاهب صيفاً القارس شتاءً .

بالمثل عن المادة الخام في القرية : تجانس سائد لا يتعدل إلا محلياً فقط ، وعلى الأطراف والهوامش بالتحديد أيضاً . فمادة البناء الأساسية هي الطوب الأخضر أو النبيء بطبيعة الحال . وهو نبت البيئة مباشرة وقديم قدم تاريخنا ، حتى لقد غزت كلمة الطوب — وهي فرعونية الأصل — معظم اللغات الهامة ، فوصلت إلى الإنجليزية adobe عن طريق الإسبانية عن طريق العربية . وميزة هذه الحامة التشكيلية (البلاستيك) ، سهولة الصب والتداول ، أنها المادة العازلة بامتياز ، فهي أداة تكييف طبيعية للحر والبرد على السواء . هذا فضلاً عن أنها الحامة المحلية المتاحة الوحيدة تقريباً في معظم الوادي مباشرة ، وذلك في غياب الخشب دائماً والحجر غالباً .

رلعل خامة الطين أيضاً هي التي تفسر شدة سمك جدران المسكن الريفي المصري بدرجة غير عادية ، وربما أيضاً قلة وضآلة الفتحات فيها . والأهم أنها هي التي في واقع الأمر تدمع القرية المصرية بقوة ، وبقسوة أيضاً للأسف ، فتعطيها طابعها التقليدي ذلك القاتم القابض الكثيب الرتيب من الشلال حتى البحر . ولقد كان هذا اللون الكالحي مثار تعليق وموضع انتقاد الغرباء دائماً ، ابتداءً من رحالة الأندلس العربية في العصور

(1) E.M. Dowson, «Plans of Egyptian houses», C.S.J., no 15, Dec. 1907, p. 360.

(2) J. Civijic, La peninsule balkanique, Paris, 1918, p. 226-7.

الوسطى الذين لم يكفوا قط عن مقارنته في غلظة حادة ببيوت الأندلس المشرقة بطلائها الأبيض الحتمي ، إلى الكتاب المعاصرين من الأوربيين والأجانب الذين لخصوا الموقف كله ببساطة بأن دمغوا الفلاح المصرى بأنه يعيش من الطين وعلى الطين وفي الطين .

على أطراف الوادى فقط يترك الطين مكانه لخامات أخرى ، البوص والجريد وأكياس المستنقعات وربما جذوع النخيل في حلات الصيد بشمال الدلتا ، ولكن الحجر أساسا على سائر الهوامش الصحراوية أو الهضبية . فعلى هوامش الوادى شرقا وغربا سواء في الدلتا أو الصعيد ، ولكن الصعيد أكثر ، فضلا عن كل النوبة بالضرورة ، يحل الحجر لوفرتة مباشرة محل الطين كخامة البناء ، وبه يكتسى المسكن القروى لونا أبيض أو فاتحا أكثر إشراقا وأقل اكتسابا لحرارة الصيف ، ولذا ليس أقل عزلا وترطيبا وتكييفاً .

خطة بلا تخطيط

أما عن الخطة ، فلئن بدت القرية المصرية المتوسطة للنظرة العابرة ركاما عشوائيا لا شكل له *amorphous* ، فانه لها في الحقيقة خطتها التقليدية ، خطة بلا تخطيط كما قد نقول . فمن دابر الناحية الحتمى الذى يلف بمحيط السكن ، تزحف طرق القرية من أطراف الحلة صاعدة الربوة الصناعية في التواء معقد ومربك ، ولكن في اتجاه واع هادف نحو وسطها الهندسى ، لا لتتصل عنده ولكن لتنتهى قبله في نهايات مسدودة *dead ends* وأزقة مغلقة *cul-de-sacs* تترك قلب القرية كتلة مبنية مصممة يحتلها أو يتوسطها ويعلوها عادة مسجد القرية . والنمط كله على التأكيد يرسم هيكل خطة مشعة دائرية *radio-concentric* وإن كانت شديدة التبع والبدائية . وقد لا تكون هذه بالخطة العضوية تماما ، إن لم نقل عفوية حقا ، غير أنها ملائمة ومتلائمة إلى حد بعيد بالتأكيد . والهدم والتعديل المستمر في المساكن القائمة أو حشر وإضافة مساكن أخرى على الطريق قد يحيل الخطة التلقائية إلى فوضى ضاربة ومربكة ، لكنها قط لا تطمس أو تخفى هيكلها الأساسى . والأمثلة لا حصر لها ، ولكن خذ مثلا شرودا سرسموس ، منوفية ، على الباجورية بين شبين الكوم وتلا (1) .

والكل بعد هذا جسم مضغوط متحوصل كأنه تل النمل ، تختنق فيه الطرق اختناقا بعامل اقتصاد المكان ولكن أيضاً طلبا للظل . ولعل ضيق الطرق هذا يتلاءم أيضاً مع سيادة الحمار كحيوان النقل والحمل الأساسى في القرية المصرية ، فهو وحده الذى

(1) Hamdan, Pop. of the Nile Mid-Delta, vol. 2, p. 176.

يصلح بحجمه الضئيل للمرور أو المروق فيها ، مثلما يتناسب مع الطرق الزراعية الضيقة خارج القرية ومسالك الحقول الدقيقة في الريف المكشوف . والواقع أن اقتصاد المكان ومجاعة الأرض تفرض التجمع والتكدس على القرية المصرية فرضاً . حتى كل الاستعمالات والخدمات الفردية التي تتطلب حيزاً ويمكن أن تجمع على أساس جماعي ، تتحول إلى مرفق عام كالجرن مثلاً أو حتى القبور نفسها ... إلخ .

على أطراف الوادي الرملية وهوامشه الصحراوية فقط قد يتراخى ضغط الأرض فتتفسح رقعة القرية وتتسع طرقها ، وقد تستبدل الحجر خاماً بدلاً من الطين ، الأمر الذي يزيد من توسع الرقعة بالضرورة . ومن الطريف أن الجمل هنا كثيراً ما يحل محل الحمار كدابة أو أداة النقل ، ليس فقط لتوفره في بيئة هذه الهوامش شبه الصحراوية ، ولكن أيضاً لأن اتساع الطرق والرقعة يمكن لذلك إن لم يحتمه أحياناً . ومثل هذا يحدث أيضاً في القرى الكبيرة الحجم في قلب الدلتا ، لاسيما قرب مناطق ظهور السلحفاة الرملية حيث يكثر الجمل بصورة ملحوظة . مثال ذلك سرس الينان وقويسنا ... إلخ (١).

انشطار القرى : عائلات الأسماء

لأن تضخم حجم القرية ومساحة زمامها الزراعي بعد نقطة معينة يعني إطالة رحلة العمل اليومية من المسكن إلى الحقل إلى حد مرهق وغير اقتصادي ، كانت قرانا تنمو عادة إلى الأحجام والأقطار التي بعدها يتحتم التكاثف بالانشطار . وقد يحدث هذا الانشطار كنتيجة لنمو أو إفراط السكان ، أو أحياناً للخلاف والانشقاق بينهم (٢) . من هناك تنفصل عن القرية الأم نويات جديدة تبدأ كبراعم في مواضع مجاورة تحت أسماء مختلفة ولكنها دائماً نسخ مصغرة من الخلية الأم ، سواء وظيفة أو تركيباً أو نسيجاً ، سواء في قاعدة الربوة الصناعية أو الخطة الأولية والشكل الدائري أو مادة البناء أو نمط الملكية والانتاج والحياة ووحدة العائلة ... إلخ .

أهم وأشهر فئات هذه الحلقات المشتقة هي كفر ، منية وميت ، محلة ، منشأة ، زاوية ، خلوة ، حصّة ، كنيسة ، وأخيراً نجع ونزلة . فأما « الكفر » فكلمة مصرية قدممة في رأى ، وقيل معربة عن السريانية ، ولكن الثابت أنها عربية بمعنى الستر البسيط المؤقت تتخذه جماعة تنزل بموضع جديد ثم ينمو بالبناء إلى حلة أو قرية ثابتة . وفي

(1) Ibid., p. 179.

(2) Toussoun, Memoire sur les anciennes branches du Nil, op. cit., p.75.

تعريف أدق أن الكفر لغة هو « بقعة لم توطأ من الأرض المهجورة » أو « التراب يغطي ما تحته » ، أى بقعة من الأرض العالية نوعاً (١) .

على أن الغريب أن الكفر كان نادراً جداً في العصور الوسطى كما يبدو مثلاً على خريطة عصر الأشرف شعبان (القرن الـ ١٤ م) ، التي يتضح منها أيضاً أن كثيراً من الكفور الحالية كانت تحمل أسماء مختلفة ذات معانى دالة ، خاصة « بركة » ، مما يشير إلى عملية ردم وتغيير اللاندسكيپ بقصد أغراض التعمير (٢) . أما اليوم فلاشك أن الكفر هو أكثر فئات الحللات شيوعاً وانتشاراً خارج كل مقارنة ، ويكاد يكون لكل قرية الآن كفر أو أكثر . ومن تنويعاته الأقل حدوثاً كفور ، مثل كفور نجم (شرقية) ، كفور حشاد (شرقية) ، كفور العرب (طلخا) ، كفور عابد (القليوبية) ، كفور البهاينة ، والمعصرة وكفورها (ميت غمر) .

أما « ميت » فليست إلا تخفيفاً أو تحريفاً دارجاً لمنية ، وكلتاها تشير إما إلى حلة « قبالة » الحلة الأم أو إلى حلة تقوم على « بقعة قريبة من الأرض كانت مهجورة غير مستعملة من قبل » (٣) . أما « محلة » فواضح أنها هي أقرب التسميات إلى حلة settlement ، وقد كانت بالفعل أكثر التسميات شيوعاً على الإطلاق في العصور الوسطى ، ولكنها انقرضت تقريباً واقتصرت على قلة معدودة من الأماكن الكبيرة نوعاً مثل المحلة الكبرى ومحلة روح ومرحوم وأبو على القنطرة ودياب ومسير ومنوف ... إلخ . « ومحلة » بتطورها إلى « كفر » تماماً .

كذلك « منشأة » ، نلية مبشرة لكنها حديثة للغاية ، تدل على حلة بدأها أو « أنشأها » أحد الأعيان أو الوجهاء . وفي « زاوية » و « خلوة » ، واضح الأثر الدينى ، حيث ينسحب بعض الصوفية أو المعتزلة من الشيوخ إلى بقعة نائية مهجورة فيتجاذب إليها وحوها أتباعه ومريدوه ، فإذا هي حلة جديدة بعد حين (٤) . من التسميات المحدودة الانتشار أيضاً « كنيسة » و « حصّة » ، وكلتاها تعنى ببساطة بقعة من الأرض . وغالباً ، وإن لم يكن دائماً بالضرورة ، ترتبط « حصّة » بالأقباط كحلة أو سكن لهم قائم بذاته .

(١) ابن منظور ، لسان العرب ، طبعة القاهرة ، ج ٦ ، مادة كفر ، ص ٤٦١ .

(2) Hamdan, id., II, p. 175.

(٣) لسان العرب : مادة ميت ، ج ٢ ، ص ٤٠٠ ، ومادة منية ج ٢٠ ص ١٦٣ .

(4) A. Boinet, Dictionnaire géographique de l'Egypte, Le Caire, 1899, p. XXI.

أخيرا فان « نزلة » و « نجع » تقتصر فقط على الصعيد دون الدلتا ، وفي الصعيد تزداد كلما اتجهنا جنوبا إلى أن تسود الأولى في الصعيد الأوسط والثانية في الجنوب الأقصى ، حيث نجد هما بالمثلثات . ومن تنويعات نزلة المملوذة نزالى ، مثل نزالى جنوب (أسيوط) ونزالى طحا (المنيا) . وكلتا التسميتين ترتبط باستقرار قبائل البدو والعرب ، بما فى ذلك العباددة ، وتحولهم من المضارب إلى الحلات ، ثم تكاثر هذه الحلات بالأنشطار .

انقلاب العزبة

تلك بأشكالها وأصولها المختلفة هي القرية المصرية التقليدية كالنمط الأصلي والأصيل فى سكنى ريفنا . إلا أن انقلابا تاريخيا جذريا فى نمط السكنى بدأ مع انقلاب الرى من الحوضى إلى الدائم فغير كثيرا من تفاصيل الصورة . فمع الرى الدائم وضبط النهر . انتهت ظاهرة غمر الحياض ، وبذلك تحررت القرية المصرية من عامل الحماية ضد الفيضان . فتخلصت أولا من إفسار الكوم الصناعى وأصبح من الممكن أن تقوم أفقيا على الأرض المسطحة المستوية ، التى مكنت بدورها لظهور الأشكال المستطيلة وخطه الشوارع المستقيمة المنتظمة .

ومن ناحية أخرى فقد تحول العمل الزراعى إلى نظام دائم طول العام ، وباتت الرحلة من القرية المحيطة إلى الحقول البعيدة عبئا أكثر من أى وقت مضى ، واشتدت الحاجة إلى التقريب بين مكان العمل ومكان السكن ، بين « الغيط والبيت » (يقول المثل الشعبى الفلاحى الواعى « اللى غيطه على باب داره ، هنيا له ») . وفى الوقت نفسه تغير نظام ملكية الأرض من ملكية الدولة إلى الملكية الفردية ، بحيث أمكن للسكن الجديد أن يقوم بحرية فوق أرضه الملك مباشرة .

لكل ذلك أمكن للحلة الجديدة أن تظهر بأحجام صغيرة ، بحيث اقرب السكن بصورة أو بأخرى من النوع « المبثر dispersed » . ولكن لما كانت الملكيات السائدة هي إما القزمية أو الاقطاعية الضخمة ، فقد استبعدت فى حالة الأولى منذ البداية إمكانية قيام المسكن المنفرد الذى يتوسط حقل صاحبه أى التبثر الحقيقى ، فهذا لا يعرف إلا كشذوذ عارض فى بعض المناطق عند بعض متوسطى الملاك من الفلاحين كما فى بعض قرى المنوفية والقليوبية . هذا بينما انفتح الطريق فى الحالة الثانية أمام شكل وسط بين القرى المحيطة والمسكن المنفرد .

وهنا ولدت العزبة ، التى هي بنت المائة سنة الأخيرة أو المائة ونيف على الأكثر ،

والتي ارتبطت في البداية بأراضي الاستصلاح الزراعي في شمال الدلتا والأبعاديات والوسايا وملكياتها الفردية الشاسعة الاقطاعية أو التابعة للشركات الأجنبية . والعزبة بذلك تمثل شكلا جديدا ليس فقط من أشكال السكنى ولكن أيضاً من الاقتصاد الزراعي الحديث يختلف جذريا عن القرية .

طبيعة العزبة

فاقتصاديا ، تعد العزبة ، التي لا تقل قانونيا عن ٥٠ فدانا وقد تصل إلى عدة آلاف من الأفدنة ، تعد قرين الملكية الفردية الضخمة ، والملكية الغيابية أحيانا بل غالبا ، بل هي لم تظهر إلا بعد ومع تطور الملكية العقارية في مصر الحديثة . إنها شكل من أشكال الرأسمالية الزراعية الحديثة ، وتنتمي بهذا إلى نفس عائلة اللاتيفونديا الإيطالية latifundia والفادزندا البرازيلية fazenda والإستانسيا estancia والهاسيندا اللاتينية hacienda ... إلخ . إنها باختصار مصنع تجارى أكثر منها مزرعة عائلية (١) .

أصولها ، بعد ، ليست ديموغرافية كالكفور وأخواتها ، بل اقتصادية - اجتماعية . وسكانها ليسوا متوطنين دائمين من صغار الفلاحين ملاك الأرض أو مستأجرىها أو أجرائها كما في القرية ، ولا هم مشتقون منها بالانشطار ، وإنما هم « رحل الزراعة » : مستأجرون أو عمال مقيمون مؤقتون عابرون يعملون بالعقود في مشروع زراعي كبير يديره ويحكمه المالك الوحيد صاحب العزبة - كل العزب تسمى كقاعدة بأسماء أصحابها الأفراد رجالا كانوا من مختلف الألقاب والرتب أو نساء أو أجناب خاصة اليونانيين .. إلخ . وإذا كان للعزبة أى علاقة أو قرابة مع القرية فهي فقط أن سكانها بالضرورة مستمدون أصلا منها .

بالمثل سكنيا ، العزبة والقرية طرفا تقيض لا وجه للمقارنة بينهما البتة . فالأصل في العزبة هو البعد والتطوح : لغويا من عزب يعزب أى ابتعد ، ثم امتدت لتعنى « منطقة مرعى نائية » ، ثم لتشمل أكواخ الحقول المؤقتة أى « الأخصاص والخص » التي يقيمها الفلاحون من البوص والخطب في فصل الحصاد ورعى الشتاء . (وفي كل الأحوال ، فلا صحة على الأرجح لنظرية الأصل السلافى التي ترددها إلى كلمة isba

(1) C.B. Fawcett, «Distribution of rural settlements», G.J. Feb. 1939, p. 155.

الروسية التي أدخلت عن طريق الأتراك والتي تطلق على كوخ القرغيز الحشبي (١) .

ثم إن معظم القرى قد عمة الأصول سابقة للرئ الدائم ، بينا العزبة حديثة تالية له . من ثم فلا ربوة صناعية وأرضيتها مسطحة وخطتها هندسية منتظمة مستطيلة أو مربعة الشكل عادة . وعادة أيضاً تصطف المساكن على ضلوعها في أربعة صفوف حول فناء يتوسطه سكن المالك وربما طلمية بجواره ، أو قد تتجمع المساكن في عدة بلوكات يفصلها عن بعضها البعض بضعة أمتار . وفي شمال الدلتا المطير قد تبنى سقوف العزبة من الأسمنت على جدران من الطوب الأخضر (٢) . وللأفلاح حين يأتي للعمل في العزبة مسكن مجاني يتركه فور تركه العمل (٣) . والعزبة المتوسطة الحجم تتسع عادة لنحو من ١٠ إلى ٣٠ أسرة فلاح .

والعزبة بهذا كله ليست مزرعة فردية يشغلها ويشغلها مزارع وعائلته وحدهم كما في الولايات المتحدة وكندا مثلاً farmstead . إنها ، كما يذكر ديمانبجون ، ليست تفتيتاً للقرية ، وإنما خلية تعمير حديث (٤) . كذلك فهي ليست تصغيراً للقرية أو قرية مصغرة ولا هي من أقارب الكفر كما توهم لوزاك وهيغ (٥) . ومن الناحية الأخرى فهي وإن لم تكن شكلاً من السكنى المحيطة concentration ، agglomeration ، على غرار القرية وأخواتها ، فإنها بالقطع ليست شكلاً من التبعثر الحقيقي dispersion ، وإنما هي خطوة انتقالية تقع في منتصف الطريق بين التجمع والتبعثر .

زحف العزب

ومهما يكن ، فإن العزبة دليل مؤكد مجسم على تطور الريف المصري الحديث ، ولذا لم تلبث أن خرجت عن دائرة البرارى وإطار الاستصلاح . حتى حوالى ١٩١٠ ، مثلاً ، لم يكن بالمنوفية كلها عزبة واحدة ، وكانت العزب قاصرة على شمال الدلتا فقط .

(1) V. Mosséri, Ch. Audebeau, (Quelques notes sur l'histoire de l'ezbeh égyptienne», B.I.E., t, III, 1920-1, p. 27-30; Oxford English dictionary, supplement & bibliography, 1933, p. 511.

(2) Lozach et Hug, p. 39, 49-52.

(3) Samir Saffa, «Exploitation écon. & agricole d'un domaine rural égyptien», E.C. 1949, p. 432-3.

(4) A. Demangeon, «Problèmes actuels et aspects nouveaux de la vie rurale en Egypte», A.G., Mars 1926, p. 171-2.

(5) P. 36.

لكنها بعد ذلك أخذت تتقدم وتنتشر جنوبا بسرعة وبقوة حتى غزت تضاعيف الريف المصري كله وانتشرت بأعداد هائلة وسط القرى المجمعنة القديمة .

وفي هذا الغزو المتداخل قد تقتطع العزبة الجديدة جزءا من زمام القرية القديمة وبذلك تفقد القرى أرضها للعزب باطراد بينما تتحول القرى بالقوة إلى عزب . ومن الناحية الأخرى فإن العزبة قد تتحول بالتدريج إلى قرية ، وذلك إذا ما تحللت ببيع أراضيها أو عن طريق الوراثة كما يحدث كثيرا في الواقع ، حتى إذا ما استهلكت مباني مساكنها المخططة ، وهذه مسألة ١٠ - ١٥ سنة ، أعيد بناؤها عشوائيا بلا نظام أو تخطيط على النمط التقليدي المكس ، وبذلك تتدهور العزبة وترتد قرية عادية مجمعة ، لاسيما مع تضخم عدد سكانها فوق حدودها المقتنة السابقة (١) . وهكذا يعود « التبعر الأول » فيرتد إلى « تجمع ثانوى » .

على أن هذا هو الاستثناء لا القاعدة ، ويظل الاتجاه العام هو تكاثر العزب وزحف المد العزبي ، حتى أصبحت العزبة من أبرز معالم اللاندسكيپ الريفى من البحر حتى أسوان بما فى ذلك حتى مناطق الحياض المتخلفة فى الصعيد الأوسط قبل تحويلها ، وحتى أصبح سكان العزب يمثلون نسبة هامة من سكاننا الريفيين ، أكثر من الثلث إلى النصف فى بعض مراكز شمال الدلتا مثل شربين وبلقاس . أما على مستوى البلد ككل ، فالى جانب نحو ٤٠٣٣ قرية ، هناك الآن نحو ٢٨,٠٠٠ حلة صغيرة مبعثرة أغلبها من العزب .

بهذا أيضا تغير هرم أحجام القرى والحلات فى مصر تماما . فلما كان عدد سكان الريف بحسب تعداد ١٩٧٦ هو ٢٠,٥٦٠,٥٦٧ نسمة ، فإن متوسط حجم القرية يتراوح بذلك بين ٤٠٠٠ ، ٥٠٠٠ نسمة . وإذا كانت هناك قرى تصل اليوم إلى ٢٠ ، ٣٠ ألفا ، فالواقع أن حوالى ٦٥ ٪ من قرانا يتراوح فعلا بين ٢٠٠٠ ، ٥٠٠٠ فى المتوسط . وعلى الجانب الآخر فإن كثيرا من العزب والحلات المبعثرة لا تزيد على مائة أو بضع مئات .

بصيغة إيكولوجية إذن ، إذا كانت عناصر المسكن الريفى هى ثلاثية القرية - العزبة - المنزل المنفرد ، فيمكن القول عن الجزء الأكبر من مصر باستثناء شمال الدلتا إن القرى هى السوائد dominants ، والعزب الثوابت constants ، والمنازل العوارض casuels . أما فى شمال الدلتا فتقلب المعادلة لتصبح العزب هى السوائد ،

(1) Lozach et Hug, p. 53,140-2.

والقرى الثوابت ، بينما تظل المنازل العوارض . على أن الكل يختلط ويتداخل بلا عزل أو تمييز في فرشاة غطائية موحدة ولوحة واحدة أقرب إلى التجانس منها إلى التنافر . وبذلك يكون ثنائى القرية - العزبة علما عالميا على ريف مجدد ولكنه من جديد متجانس بصورة أخرى .

القرية والعزبة : أو التجمع ضد التبعر

وليس الأمر بالطبع صراعا أو تنافسا بقدر ما هو تكامل أو تراوج بين شكلين لازمين في النهاية من أشكال الحياة الاجتماعية في الريف . لكن لا جدال أن المد العزبي الكاسح آتى كأمر واقع على حساب القرية ، وأن التبعر إنما وقع في أرض التجمع . وفضلا عن هذا فلقد نادى بعض المخططين في مصر منذ بعض الوقت بتبني الشكل المبعثر في تعمير الأراضي الجديدة المستصلحة في برارى شمال الدلتا ، وطبقت الدعوة فعلا وبصورة ما في بعض « إقطاعات » الحريجين الزراعيين (١) ، كما أثرت مؤخرًا بمناسبة مشروع إعادة بناء القرية .

ولنا أن نعلم أن لكل من التجمع والتبعر مزاياه وعيوبه ماديا واقتصاديا واجتماعيا بل ونفسيا . فالتجمع يسمح بقيام حياة اجتماعية حميمة ، غنية بالخدمات المركزية الاجتماعية والتعاونية ، كالتجارة والتسويق والتعليم والعبادة والتعاونيات ، فضلا عن الأمن والإدارة ... إلخ . ولكن يعيب التجمع بالمقابل الفصل بين مكان السكن ومكان العمل ، مما يحتم رحلة الصباح والمساء ذهابا وإيابا بين القرية والحقل . وتزداد الرحلة طولا ومشقة كلما تضخمت القرية واتسع قطرها وكلما ترامت مساحة زمامها . وهذا قد لا يتيح للفلاح العناية الكاملة والتواجد الدائم بزراعته ، وقد يحول دونه أنواعا ثمينة بعضها من الزراعات ، كالحاصل البستانية من خضروات وفواكه مما تتطلب رعاية خاصة .

على العكس من هذا التبعر ، يلغى الفصل بين السكن والعمل ، ويختزل الرحلة اليومية إلى الحقل ، ويتيح للفلاح حرية الحركة والاختيار محصوليا ... إلخ . إلا أنه

(١) « مشروع القرية السعيدة » ، مجلة التعاون ، يونيو ١٩٤٦ ، ص ٤١ - ٤٣ ، « الإقطاعات الزراعية » ، مجلة التعاون ، إبريل ١٩٤٨ ، ص ١٨١ - ١٨٢ ، أغسطس ١٩٤٨ ، ص ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، عثمان أبازة ، « الإقطاعات الزراعية » ، مجلة التعاون ، يونيو ١٩٥٠ ، ص ٤٣٦ - ٤٤٢ ؛ محمد رياض الغنيمي ، « مشروع الإقطاعات الزراعية » ، التعاون ، مارس ١٩٤٨ ، ص ١٤٥ - ١٤٧ .

من الناحية الأخرى يتركه في عزلة قاسية وحياة فردية قاحلة بلا تعاون ولا تجاور ، فقيرة في الخدمات المركزية ، تحتم عليه كثرة الانتقال إلى أقرب الحلات النووية المركزية للتسويق أو التسوق أو التعلم ... إلخ . وقدما قبل « ساكنو الكفور ، ساكنو القبور » ، إشارة إلى حياة العزلة والوحدة الموحشة .

واضح إذن أن هناك دائما وبالضرورة قدرا ما من التعارض بين متطلبات العمل الزراعي نفسه وبين حاجات الحياة الاجتماعية ، بين الانتاج وبين الخدمات . وواضح كذلك أن التجمع أصلح للأخيرة ، وأن التبعثر أصلح للأغراض الأولى . وبعبارة أخرى ، التجمع أنجح اجتماعياً ، ولكن التبعثر أنجح اقتصادياً . وواضح أخيراً أن التجمع أنسب للمجتمعات الزراعية المتخلفة الكثيفة السكان ، حيث مساحة الأرض محدودة والملكيات صغيرة والميكنة ضئيلة ، بينما أن التبعثر ملائم جداً للمجتمعات المتقدمة خاصة البلاد الجديدة الشاسعة المساحة حيث الملكيات بآلاف الأفدنة والمزارع كالمستعمرات (الأبعاديات) والميكنة على أشدها (١) .

وفي مصر ، فلقد أثبتت التجربة الواقعية عدم نجاح التبعثر كشكل للسكنى ، وذلك لافتقاره إلى الخدمات المركزية والتعاونية ، وأكثر منها إلى الخدمات الشبكية بالذات كالكهرباء والماء والمجارى والمواصلات التي تصبح تكاليف مداها باهظة وغير اقتصادية على الإطلاق .

بل لقد لوحظ أن المساكن المنفردة التي بنيت للخرابج الزراعيين وسط « إقطاعياتهم » في شمال الدلتا لم تلبث أن هجروها وتجمعوا تلقائياً في نواة مركزية ملمومة بقوة هذا العامل وحده . والدرس نفسه كررته تجارب الأراضي المستصلحة أخيراً في ما بعد يوليو بشمال الدلتا . إن العزبة تراجع أمام القرية : لقد تحول المد العزبي الكاسح أخيراً إلى جزر .

وعلى مستوى العالم ، فإن الاتجاه الحديث هو أيضاً إلى ترجيح السكنى المجمع ، حيث لا مكان الآن للعزلة . والاتجاه التخطيطي الحديث في مصر يدعو حالياً إلى اختزال أو تخفيض عدد القرى بالجمهورية إلى ٢٠٠٠ قرية فقط ، أى إلى نصف عددها الراهن . على أن المشكلة عندنا في الواقع ليست هي الحجم الكبير ، فيما عدا أن القرى الضخمة تحتاج إلى مزيد من الخدمات الحديثة والمرافق والتسهيلات (ولا نقول

(1) Finch, Trewartha et al., Elements of geog., p. 654-5.

مرفهات) الحضارية . الأحجام الصغيرة هي المشكلة الحقيقية ، وهذه كما رأينا تكاد ترادف العزب والحلات القزمية . فهذه التجمعات الضئيلة ، التي نشأت عادة ، ظل الاقطاع وخدمة أبعاديته وملكيته الشاسعة ، محرومة من أبسط الخدمات العادية ، فضلا عن الخدمات المركزية ، وتعيش في عزلة كثيفة خاصة في وحل شتاء الشمال .

وقد أثبتت الأبحاث التخطيطية أن هناك حدا أدنى من الحجم ، أسفله يعجز كثير من الخدمات المركزية عن الظهور ، لأن عدد السكان وحاجاتهم وإمكانياتهم لا تمكن لها بساطة . فالمدرسة الابتدائية أو الإعدادية تحتاج على الأقل إلى بضع مئات من التلاميذ ، وبالتالي بضعة آلاف من السكان ، حتى تقوم . وهكذا قل عن المستشفى ، عن عيادة الطبيب ، حتى عن بعض أنواع المتاجر ... إلخ . وكلما ارتفع المستوى النوعي للخدمات ، كلما تحتم زيادة حجم السوق ، أي الرواد ، أي السكان .

على أن التعلم بالذات يعد مقياسا حساسا في هذا الصدد . وقد وجد أن ٥٠٠ سمة هو بصفة تقريبية الحد الأدنى الذي يكفل مدرسة أولية (ابتدائية) بصورة معقولة . ولهذا نجد كثيرا من أطفال تلك العزب والحلات الصغيرة يتكبدون مشاق رحلات طويلة وخطرة ومكلفة إلى أقرب القرى الكبيرة للتعليم — أو قد «يتسربون» . وفي مجال آخر لا يقل أهمية ودلالة ، إذا كانت الوحدات الصحية المجهزة ، التي تخدم كل واحدة منها عددا من القرى والعزب في دائرة واحدة ، قد حلت بعض صعوبات هذه التجمعات ، فإن المشكلة الأساسية تظل قائمة .

من هنا يجمع الكثيرون على ضرورة إخضاع وحدات ريفنا لعملية خف (كخف الليرة) من ناحية ، وعملية ضم (كضم القمح) من ناحية أخرى . وكما حدثت عملية تجميع للملكيات الزراعية المبعثرة **remembrement** ، يحتاج السكن إلى عملية تجميع مماثلة . وهناك من هذه الزاوية آلاف الحالات تنتظر مشروع إعادة بناء القرية .

ومن الممكن في هذا الصدد أن تنتهز الفرصة لكي نضع خطة طويلة المدى لإعادة توزيع أحجام قرانا ومدننا في نظام تركيبي متماسك ، نخدم فيه كل مدينة إقليمية هرما عنقوديا أو شجريا متلرج الطبقات من المدن الصغرى والقرى . ونظام كريستالر السداسي الشهير هو هنا أنسب الأنماط وأكثرها كفاءة ، لاسيما وقد طبق بنجاح وفاعلية في التخطيط الإقليمي في أجزاء كثيرة من أوروبا .

عود على بدء

ذلك إذن تشريح القرية المصرية وتلك مورفولوجيتها ، التجانس جوهرها والتوحد منتهى تطورها ، فهي لا تبتعد عن نمطها الأساسى إلا على أطراف الوادى خاصة فى الشمال الأقصى من الدلتا والجنوب الأقصى من الصعيد ، ثم هى حين تتطور لا تلبث أن تستعيد فى النهاية تجانس تركيبها العام ، ويظل الشعور بتجانس القرية المصرية المتوسطة قائما . مثل هذا أيضاً - سرى - يمكن أن يقال عن المدن .

ولكن لنذكر أولاً أن هناك وحدة عريضة ولكنها أساسية فى التركيب المورفولوجى بين القرية والمدينة المصريتين . ففيما عدا الحجم ومادة البناء ثم درجة التعقيد والتطور ، فإن المدينة المصرية العادية تكاد تبدى الصفات والسمات الأساسية التى نجدها فى القرية المصرية المتوسطة ، سواء ذلك فى الموضع أو الخطة أو الشكل بل وأحيانا فى بعض ملامح التركيب الوظيفى نفسه . بل إننا سنجد أن المدينة المصرية المعاصرة فى تطورها الحديث إنما تجمع بصورة أو بأخرى بين النمطين الأساسيين فى تركيب القرية المصرية وهما القرية القديمة والعزبة الحديثة ، وإنما على مستوى أعلى بالطبع وفى أبعاد أكبر بالضرورة .

ولست مصر بهذا بدعا ولا هى فى هذا باستثناء . فلقد لوحظ فى كثير من البلاد أن هناك كقاعدة عامة وحدة عريضة فى التركيب المورفولوجى بين القرى والمدن ، بمعنى أن القرية والمدينة تميلان فى البلد الواحد إلى أن تتشابها نسبيا فى الملامح والخطوط العريضة ، إلا أن القرية أكثر بساطة وربما سذاجة ، فيما المدينة أكثر تركيبا وتعقيدا (١) . ولعل هذا أنسب نقلة إلى موضوعنا التالى ، المدينة .

المدينة المصرية

ما قلناه عن تجانس القرية المصرية يصح أن نقوله عن المدينة . فباستثناء العاصمتين وقلعة من الموانى ومدن القنال ، تشكل المدينة الإقليمية المصرية المتوسطة - البندر التقليدى - وحدة مورفولوجية ثابتة الطابع والقالب والجو العام ، حتى ليؤكد جان لوزاك أن واحدة منها لا تعرف شخصية مدنية مستقلة تنفرد بها عن سواها (٢) . ومثله يفعل لوران الذى يضغط بشدة على تشابه المدن المصرية ابتداء من أسبوط والمنيا وبنى سويف إلى مدن الدلتا (٣) . وقبل أن نحكم على هذا الحكم ، دعنا أولاً نر

(1) L. Mumford, Culture of cities, London., 1946, p. 51.

(2) J. Lozach, Delta du Nil, Le Caire, 1935, p. 209.

(3) Lorin, p. 54, 79.

الخطوط العريضة في تكوين المدينة المصرية العادية . ولنبدأ أولاً بالتطور والنمو ثم نثني بالوظيفة والتركيب أو التركيب الوظيفي عموماً .

التطور والنمو (١)

إلى ما قبل العصر الحديث ، أى حتى الحملة الفرنسية تقريباً ، لم تكن المدينة المصرية لتختلف كثيراً جداً عن زميلاتها القرية ، لا في الحجم ولا المساحة ولا في الشكل أو التركيب أو الجوانب العام . الفارق المحسوس الوحيد كان الوظيفة ، وحتى هذا لم يكن مطلقاً تماماً . فقد كانت مدننا الوسيطة في نهايات عصر الانحطاط أشباه مدن على الأكثر ، أشبه بقرى مضخمة مفخمة بعض الشيء . وكان معظمها شديد التجانس في الهيئة العامة ونمط الحياة إلى حد الرتبة المملة ، بسيطاً بساطة الفقر والتواضع ولا نقول الضعة .

غير أنه مع عملية التحضير والتمدين الحديث بدأت عملية تباين مطرد ما بين المدينة والقرية ، عملية ابتعاد متسارع للمدينة عن النمط البدائي النمط المشترك مع القرية stereotype ، إلى أن اكتملت التفرقة التامة بين النوعين في العقود الأخيرة ، بل وحتى وصلت إلى حد الهوة السحيقة بينهما في بعض الحالات القصوى . المهم أن العملية لم تصب كل مدننا بدرجة واحدة ولا بمعدلات أو توقيتات موحدة ، وإنما جاءت أبكر وأسرع وأبعد مدى جداً في العواصم والمدن الكبرى ، وتخلفت وتباطأت وكانت محدودة القوة والمدى في المدن الصغرى والبنادر المتواضعة ، إلى حد أن بعضها لا يزال يبدى شيئاً من ملامح القرية وحياة الريف بل ومن مظاهر النمط البلدي البدائي القديم ، وإلى حد أن مدننا نفسها أصبحت فيما بينها أقل تجانساً وأشد تبايناً منها في أى وقت مضى .

على هذا نستطيع أن نميز بين نوعين أو نمطين أساسيين في هذا التطور المدني الخلاق : النمط العتيق archetype والنمط الحديث neotype . الأول هو النمط التاريخي التقليدي القديم ، الأصلي أو الأصيل أو « الوطني » أو « البلدي » ، وهو النمط المتنحي recessive . والثاني هو النمط العصري الدخيل أو المستورد على الطراز « الأوربي » أو « الأفرنجي » ، وهو النمط السائد والكاسح dominant . الأول هو النمط شبه القروي البدائي غير المخطط بربوته الصناعية الدائرية المحلبة نفسها وخطته الدائرية المشعة وشوارعه المتعرجة الضيقة وأزقته المسدودة ، أيضاً بيوته

(1) Hamdan, Pop. Nile Mid-Delta, vol. II, p. 205 ff.

التي لقلة نوافذها تكاد تعطى ظهرها للشارع بينما تطل على أفنيئها وأحواشها الداخلية التي تتلقى منها الشمس والضوء والهواء وذلك تأميناً لعزلة « الحريم » ... إلخ (١) ، أي على نسق العمارة الإسلامية المعروفة عموماً .

أما النمط الحديث فهو الشكل الهندسي المنتظم المخطط على مستوى الأرض الطبيعي المسطح والمهندس على نموذج شبكة المربع أو المستطيل *grid-iron* ، *échequier* ، *damier* بشوارعه المستقيمة الواسعة الفسيحة وزواياه القائمة وميادينه المركزية ، بيوته متعددة الطبقات وفيلات الحدائق والعمارات الشاهقة فضلاً عن التي تسعى إلى أكبر قدر من الانفتاح على الخارج وعلى الشارع . فهذا إذن هو نسق العمارة والتخطيط الأوربي الحديث .

وسيتضح على الفور أن هذين النمطين المتناقضين في مدنا إن هما إلا الشكلان المدنيان المناسبان ، ولكن المرادفان والمقابلان ، للنمطين الأساسيين في تطور وحدات ريفنا وهما القرية والعزبة على الترتيب ، وذلك في الحطة والشكل والوظيفة كما في المثل الحضارية والعقلية والنفسية العامة وفلسفة الحياة . يعني هذا أيضاً أن المدينة المصرية انتقلت من البسيط إلى المركب ، أصبحت مدينة مركبة أساساً . فالمدينة تبدو أو تبدو ثنائية لا تخلو من انقطاع في النمو . وهذه الثنائية أو الازدواجية في المدينة المصرية إنما تشير بطبيعة الحال إلى الانقطاع الحضاري العام نتيجة للاحتكاك الأوربي .

هذا ولما كان للجمع أو المزاجية بين هذين النمطين نسقان أساسيان سواء بالموجب أو بالسالب أو أفقياً أو رأسياً ، فإنا نحصل على أربع توليفات أساسية بها تتحدد فعلاً الأشكال الرئيسية السائدة للمدينة المصرية المعاصرة ، اثنتان بسيطتان والأخريان مركبتان . الأوليان هما إما النمط العتيق البحت وحده ودون إضافة أي لا جديد ولا تجديد ، وإما النمط الحديث على حدة ودون سابق أصل أو أصل قدم فيكون « التخطيط الأولي *primary planning* » . والأخريان هما الجمع بين النمطين ، إما رأسياً بأن تفرض شبكة الحديث فرضاً على فرشة القديم وذلك بالتعديل والتقويم الجزئي ، فيكون « التخطيط المفروض أو الانطباق *superimposed planning* » ، وإما أن يكون الجمع بين النمطين أفقياً في تجاور قطاعين متلاصقين ، فيكون « التخطيط المركب *complex ordinance* » .

(1) S. Hassid, The problem of rural housing in Egypt, thesis, Cairo, 1942, vol. I, p. 30-7.

الشكل العتيق

وقلة معدودة الآن جدا من مدننا هي تلك التي لم يمسه التطور الحديث ، خاصة منذ الحرب الثانية ثم حركة يوليو ، بدرجة ما أو بلمسة ولو يسيرة ، بحيث تظل تقتصر على النمط الأولى العتيق . فقل أن تجد اليوم مدينة مهما تضاءلت لم تضاف إلى نفسها على أطرافها حيا أو أخياء جديدة حديثة ، أو أسافين عصرية داخل جسمها القديم ، أو أخضعت شبكة شوارعها البالية لجراحة تجميل وعملية تقويم وتصحيح بشق بعض الشوارع المستقيمة الهندسية ... إلخ . وكلما كانت المدينة أكثر نموا وحيوية كلما زادت نسبة هذا الجديد إلى القديم ، وكلما اتجه هذا الأخير إلى الانكماش أو الانقراض ، حتى ليكاد يتحول في العاصمتين وخاصة القاهرة إلى أسافين محاصرة ذاوية هي ما يعرف عادة بالأحياء القديمة أو الشرقية أو التاريخية أو الشعبية .

من هنا فإن الشكل العتيق ، وإن كان هو الشكل السائد والوحيد قبل العصر الحديث ، لا يكاد يكون له وجود اليوم عمليا إلا بشيء من التجاوز وإلا في المدن الضعيفة التي أصيبت بالجمود والتوقف عن النمو . حتى الحرب الثانية مثلا كانت تنتمي إلى هذه الفئة مدن مثل دسوق ، فوه ، الحامول ، بلقاس ، شربين ، قلين ، السنطة ، زفتى ، أشمون ، وكثير غيرها في الدلتا وأكثر منها في الصعيد . ولكنها اليوم تجاوزتها كثيرا أو قليلا إلى الفئات الأخرى .

التخطيط الأولى

التخطيط الأولى المطلق ، والنقيض المباشر للشكل العتيق ، محدود الانتشار بالطبع ، ولعله قاصر بالتعريف على المدن الجديدة البكر تماما ، وهي بدورها قلة معدودة في بيئة بشرية ألفية عريقة معتقة كمصر . هنا لا تاريخ للمدينة تقريبا ، إذ لم تنشأ إلا خلال الفترة الحديثة معاصرة على أكثر تقدير لمدن الغرب الأمريكي مثلا ، مرتبطة أصولها بانقلاب الرى أو الاستصلاح أو الصناعة أو التعدين أو النقل أو الإدارة الحديثة . فهنا كل المدينة من النمط الحديث ، صممت ككل وعن عمد على أسس التخطيط الهندسى العصرى متخفة من كل قيود الماضى ورواسبه .

على أنها إذا خططت - كما هو السائد عادة - على نمط رقعة الشطرنج أى شبكة المربعات أو المستطيلات ، فإنها بالضرورة تصبح مدينة بلا قلب ، مشتتة لا بوثة مركزية لها ، خدماتها المركزية على أطرافها غالبا بحيث يتحول قلبها إلى قلب هامشى ، الأمر الذى يشكل صعوبات خطيرة في الحياة اليومية والمواصلات والانتاج ... إلخ ،

كما يتمثل بصفة خاصة في كفر الزيات . ومع ذلك فليست كل المدن الجديدة حديثة التخطيط بالضرورة ، فبعضها انبثق تلقائياً على الخطوط « البلدية » القديمة مثل الزقازيق التي نشأت أيام محمد علي كمعسكر لعمال وأنفار الري والاستصلاح الزراعي (١) .

فما عدا هذا فلعل أبكر هذه الفئة هي كفر الزيات التي بناها محمد علي كمدينة نموذجية ولم تكن موجودة قبله (٢) . وقد بدأت على شكل مربع ، ثم نمت على امتداد النيل فاتخذت شكل المثلث . ولكن أهم وأخطر الحالات هي مدن القناة الجديدة بورسعيد والاسماعيلية التي هي تخطيطياً خلق أوربي عصري كامل مثلاً هي وظيفياً خلق القناة . ولأنها تركز على القناة كشريان بدل النيل وتمتاز كل كتلتها المبنية بالتخطيط الهندسي المنتظم ، فإن رقعتها تأخذ تلقائياً شكل مثلث قائم الزاوية في بورسعيد ومتساوي الساقين في الاسماعيلية ، القناة قاعدته ورأسه المسحوب تجاه الوادي . أما من الداخل فكل كتلتها المبنية تمتاز بالتخطيط الهندسي المنتظم كشبكة مربعات فسيحة ضخمة الأبعاد .

ومن الأمثلة الأحدث كوم أمبو التي بدأتها شركة السكر « كمدينة شركات » مخططة منضبطة بصرامة . ومن الأمثلة الصناعية الأحدث كفر الدوار التي تكاد تكون من خلق شركة الغزل الرفيع أثناء ومنذ الحرب الثانية . ومن المدن الإدارية الأصغر منشأة صبرى التي أنشئت كعاصمة لمركز قويسنا . وهي إذ تركز وتتعاقد على سكة حديد بنها - طنطا ، تأخذ في نموها شكل المثلث المسحوب وفي خطتها شكل سلسلة السمكة *arête de poisson* . وهناك بعد هذا سلسلة مدن التعدين ، خاصة الفوسفات ثم البترول على ساحل البحر الأحمر ابتداء من الغردقة ورأس غارب إلى أبو رديس ، فهذه جميعاً من مدن الشركات المخططة العصرية الحديثة بالضرورة (٣) .

التخطيط المفروض

أقلية محدودة كذلك هي فئة التخطيط المفروض . فهي تقتصر أيضاً على بعض المدن التي توقفت عن النمو بحيث يظل النمط العتيق هو الخلفية الأساسية . فهنا يتم التحديث لا بضم قطاع أو شريحة حديثة جديدة بل بهندسة النواة القديمة ، وذلك بشق عدة شوارع جديدة شريانية فسيحة مستقيمة في قلب جسمها ، أو تهذيب وتقويم بضعة شوارع قديمة ، مع تجنب بعض الميادين المركزية وربما بعض المنزهات العامة .

(1) Lozach, Délta, p. 209.

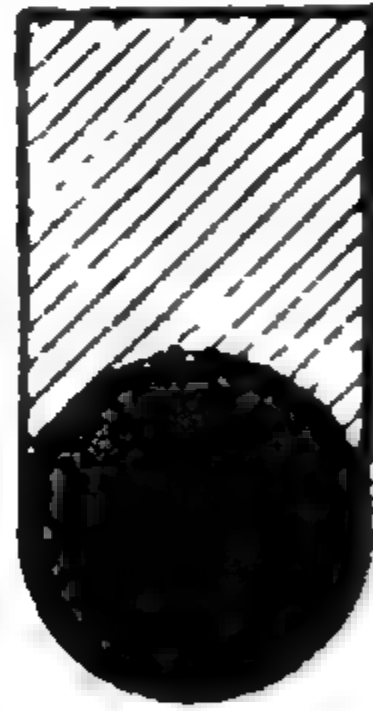
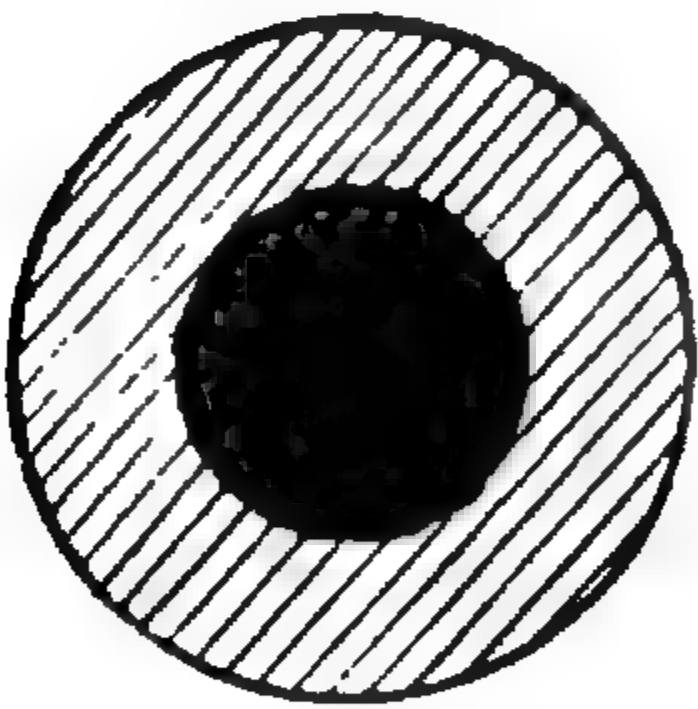
(2) Lozach; Hug, Habitat rurale, p. 39.

(3) Hamdan, Studies in Egyptian urbanism, p. 28-30.

نتائج هذه العملية التجميلية كثيرا ما تكون غريبة مهزوزة ، فحيث تحمل الشوارع المستقيمة المنتظمة محل الحارات القديمة الضيقة المتلوية قد تتخلف رقع بناء مثلثة دقيقة مسحوبة تعطى مبانى شاذة الأشكال والأنماط ... إلخ . وحتى الحرب الثانية كان من أمثلة هذه المدن سمنود ومنوف في قلب الدلتا ، وكثير غيرها في سائر الدلتا ومعظم الصعيد . ولكن أغلبها نما منذ ذلك الوقت وتطور في اتجاه الشكل الأخير وهو التخطيط المركب .

التخطيط المركب

في هذا الشكل المركب نجد نواة المدينة من النمط العتيق ، ولكن نموا كبيرا قد حدث خارجها مباشرة على أسس النمط الحديث . بذلك يصل التباين والتنافر إلى مداه ، حيث تجمع المدينة بين القديم والحديث ويتجاور ويتعاصر الماضي والحاضر . فإذا هي بحق تجسيد وبلورة للزمن ، تلخص كل تطور مدننا الحديث وترمز إليه أكثر من أى شكل آخر . فعلى النقيض من التخطيط الأولي المطلق ، هي قديمة جدا . وعلى عكس التخطيط المفروض ، هي نامية بلاشك . ولكن على العكس من المدينة الأوربية حيث نجد النواة القديمة في قلب المدينة ، غائرة دفيئة ، والنمو الحديث يحيط بها دائريا من كل الجهات وحيث يبدو التركيب العام للقديم والحديث حلقيًا متصلًا بلا انقطاع ، على العكس من هذا نجد النمو الحديث يقع هنا خارج النواة القديمة على جانب واحد منها فقط وذلك تعبيرا عن الانقطاع الحضارى العام الكامن .



والواقع أن التخطيط المركب ليس فقط أكثر أشكال مدننا شيوعا وانتشارا ، ولكنه أيضاً الوريث الطبيعي والحتمى إن أجلا أو عاجلا لكل الأشكال الأخرى . ولهذا فبينما تتجه هذه الأشكال الأخيرة بسرعة إلى التناقض والانقراض ، يتجه التخطيط

شكل ١٠ - مورفولوجية المدينة المصرية (الى اليمين) والمدينة الغربية (الى اليسار) . النمو الحديث شمال النواة القديمة في الأولى ، وحولها في الثانية .

المركب إلى ابتلاعها ونحو السيادة المطلقة بين المدن المصرية . وبهذا التطور تعود المدن المصرية فتكتسب التشابه والتجانس التركيبي فيما بينها وإن فقدته كل واحدة منها في داخلها . أى أن التجانس الذى كان للمدن المصرية قبل العصر الحديث يعود إليها ولكن في شكل جديد أكثر تعقيدا .

ولأن المدينة المركبة الجديدة المزودة التخطيط هذه هي السائدة الآن ، فنحن في حل علميا من أن نعثرها باستثناءات محدودة وموقوتة الشكل والنموذج الأساسي العادي للمدينة المصرية المتوسطة جميعا ، ولنا على هذا الأساس أن نتخذها محورا للدراسة التفصيلية لمورفولوجية مدننا عموما . ولنا كذلك أن نميز داخل المدينة المصرية العادية بين القطاعين القديم والحديث أو المدينة القديمة والحديثة على الترتيب . ومن هذا المنظور ، فلئن كان من الصحيح بعامة وكقاعدة عالمية أن « قلب المدينة يحكي تاريخها » ، بينما تلخص منطقة الأطراف مستقبلها » (١) ، فإن لنا أن نضيف عن المدينة المصرية المعاصرة أن المدينة القديمة بها هي التي تحكي تاريخها بينما تلخص المدينة الحديثة مستقبلها .

مورفولوجية المدينة المصرية

المدينة القديمة

فأما القطاع القديم فجوهر خطته ، وربما إلى حد ما جوه ، هو خطة وجو القرية المصرية التقليدية ، إلا أنه يلبس عمارة من الطوب الأحمر بدل الأخضر ، ويعمل في وظائف غير زراعية أساسا وإن لم يكن بصورة مطلقة بالضرورة . ففي المدن الصغيرة الراكدة الناعسة في قلب الريف ، مثل أشمون بل وحتى منوف ، كثيرا ما يتحول محيط المنطقة المبنية إلى نطاق من الاستعمالات الزراعية فتصبح مساكنه من الطوب النبيء ويسوده نمط الحياة الريفي المحض أو المخفف . بل وأحيانا ترى قطعان الحيوان والماشية في الصباح والمساء داخلية خارجة من المدينة إلى الحقول في رحلة الترانس هيومانس الزراعي التقليدية المعروفة في القرى البحتة ، الظاهرة التي تستلفت بشدة إن لم تصدم ساكن المدينة الحقيقية حين يواجهها لأول مرة .

المنطقة المبنية

وكالقرية أيضاً ، تقوم المدينة القديمة على ربوة صناعية دائرية إلا أنها أكبر وأعلى . وكلما نمت المدينة عبر العصور كلما علت الربوة واتسعت ، وكلما اتسعت انتقل داير الناحية إلى محيط جديد خارجي أكثر وتحول القديم إلى شارع حلقي داخل المنطقة المبنية . وبالتالي فإنه كلما تعددت الشوارع الحلقية الداخلية كلما دل ذلك على نمو المدينة الكبير مثلما تحدد هي مراحلها . والمثل الواضح على ذلك تماما هو طنطا . أما في المدن

(١) سعاد الصحن . « موقع صناعات المواسم » ، المجلة الجغرافية العربية ، ١٩٧٥ ، ص ٧٩ .

المسورة كالقاهرة فقد كان السور يحتل مكان دابر الناحية . هذا وكلما كانت رقعة المدينة أكبر ، قامت على أكثر من ربوة متجاورة ، بحيث يصعد المرء ويهبط شوارعها أكثر من مرة في الاتجاه الواحد ، كما في المحلة الكبرى مثلا .

أما الشوارع المشعة فقد يمكن بالعين أحيانا ملاحظة صعودها وهبوطها بحسب كتورها ما بين القلب والأطراف . وأحيانا قد تختزل انحدار الربوة في قطاعات سلمية مدرجة وذلك على مسافات مناسبة ، قد يصل ارتفاعها أحيانا إلى ٣ - ٤ أمتار ، كما في كثير من شوارع طنطا القديمة . وهذا ، وسط سهل الدلتا شديد الاستواء حواليك من كل الجهات ، يعطى شعورا غريبا يذكر توا بشوارع مالطه أو قبرص وغيرها من المدن الجبلية المدرجة رغم اختلاف البيئة الجغرافية المطلق .

وفي مدن الوادى الواقعة عند أقدام الهضبة الصحراوية سواء على الضفة الشرقية أو الغربية ، بما في ذلك القاهرة وأسيوط وأخمم وأسوان ، كانت المدينة القديمة تستغنى بالطبع عن الربوة الصناعية وتفيد من التلال البارزة أو ألسنة الهضاب الطبيعية ، ومنها بالتالى تنحدر أرضية المدينة صوب النهر إما غربا أو شرقا . وهنا تصبح الشوارع المنحدرة والسلمية ظاهرة مألوفة شائعة للغاية وطبيعية تماما ، كما في الأحياء الشرقية من القاهرة في أحضان المقطم : القلعة ، الدراسة ، السيدة زينب ، الخليفة ... إلخ .

هذه المدينة القديمة لا ريب نواة المدينة ككل ، ترجع أصولها على الأقل إلى العصور الوسطى كالقاهرة الفاطمية ، وهى اليوم المدينة « الوطنية » أو الأحياء « البلدية » التى يسودها طابع الحياة الشعبية الفولكلورية وتفوح منها رائحة الماضى فى المباني والعمارة ، فى الوظائف والحرف ، فى العادات والتقاليد ، فى مستوى المعيشة والدخل ... إلخ .

فجورفولوجيا ، أبرز ما يميز المنطقة المبنية أنها كتلة مصمتة غير متمايزة أو متباينة undifferentiated من المباني السكنية المتواضعة عمارة وارتفاعا ، لا تزيد فى المدن الصغرى عادة عن طابق أو اثنين تصل فى المدن الكبرى إلى ثلاثة أو أربعة . والأعم والأغلب أن بروفييل المدينة مخروطى أو هرمى الشكل ، أعلى المباني فى الوسط ثم تنخفض نحو الأطراف إلى طابق واحد أساسا . وطرز المعمار هنا شرقية عتيقة (لفانتية) بواجهاتها الخشبية البارزة (الشكبات) وأشغال الأرابسك المخرمة المميزة (المشرييات) .

كثير من هذه المباني القديمة ، التى قد يبلغ عمرها بضع مئات من السنين ،

وبعضها من الأحكار والأوقاف ، مهالك متداع رث يحمل كل أعراض البلى ويمثل بوثرات تقليدية من ظاهرة « الوباء المبنى urban blight » : لا صيانة أو تجديد ، قليل من الإجلال والإبدال ، كثير من الانهيارات وحوادث سقوط المساكن ، ثم خلايا العشش والأكواخ ومدن الصفيح على الأطراف ... إلخ . وهذا الوباء قد يصل إلى حد إصابة المباني الأثرية القيمة التي ، كما سنرى ، تغص بها المنطقة عادة . وبمسار ما تبدو الكتلة المبنية صماء لخلوها تماما أو تقريبا من الحدائق والمساحات الخضراء العامة أو الخاصة إلا ما فرض عليها مؤخرا بالتخطيط الحديث ، تبدو مثقبة مخرمة بفراغات المباني الخربة والمتهدمة (الخرابات) التي تتحول إلى مقابل للقمامة وأوكار للقذارة والفساد ... إلخ .

مدينة العصور الوسطى

في الأصل والقديم كانت المنطقة ، وظيفيا ، سكنا « لسراة التجار والأعيان » وطبقات الحكام والفرسان « وعلية القوم » إلى جانب سائر طبقات مجتمع العصور الوسطى و « عامة الناس » . وربما كانت الطبقة الغنية العليا آنذاك تتوسط قلب المدينة على أعلى الربوة أو التل حول المسجد الجامع أو الجامع الكبير حيث يقوم عادة ، ثم من حولها ينحدر الوزن الاجتماعي تدريجيا نحو الأطراف . كان العالى اجتماعيا ، يعنى ، هو العالى طبوغرافيا أيضاً ، والواطى اجتماعيا هو كذلك الواطى اجتماعيا ، مثلاً هو الوضع الآن في المدن الأوربية المضروسة .

معنى هذا أيضاً أن نمط الطبوغرافيا الاجتماعية كان حلقيا إلى حد بعيد ، وإن تكن تلك العلاقة عارضة نوعاً أو من نوع خاص لأن الربوة صناعية في العادة . وفي المدن الكبرى كالقاهرة خاصة كان الأغنياء والكبراء في مراحل لاحقة يهجرون سكن القلب إلى الأطراف النائية حيث تبرعم ضواح منفصلة ممتازة .

وفي ذلك العصر ، عصر الدين بامتياز ، كانت المساجد ، تماماً كالكنائس في المدينة الأوربية الوسيطة ، تنبت وتنمو بغزارة في كل أنحاء المدينة بلا استثناء حتى لتكاد تتبع كثافة السكان بل وربما تتجاوزتها في بعض الحالات . ومن هنا فإن المدينة القديمة تبدو اليوم كمتحف أثرى جامع وتعد مزاراً دينياً وسياحياً من الدرجة الأولى . ونحن حين نتكلم مثلاً عن القاهرة « مدينة الألف مئذنة » فإنما نقصد القاهرة القديمة بالدرجة الأولى .

وإذا كان هذا شأن العاصمة ، فإن أصغر المدن الريفية لا تخلو من دسنة على الأقل

من المساجد ، بينما ترصع العواصم الاقليمية بالعشرات والعشرات منها خاصة حين تكتسب مساحة دينية كطنطا ودسوق . ولأمر ما في المحلة الكبرى بالذات ، تتكاثف المساجد في المدينة القديمة بدرجة مذهلة لا مثيل لها بالتأكيد في أية مدينة مصرية مماثلة في الحجم .

كذلك كان الفصل الديني عنصرا بارزا في الطبوغرافيا الاجتماعية ، حيث كان لطوائف الأقباط وسائر المسيحيين وكذلك اليهود جزر أو أسافين سكنية خاصة في جسم المدينة ، تتجاذب عادة حول كوكبة من مؤسساتهم الدينية ومدارسهم المحمعة . وما زال بعض هذه المستعمرات والتجمعات أو بقاياها وآثارها محفوظة في أسماء الأماكن ، مثل « درب النصارى » ، « حارة اليهود » ، « شارع كنيسة الأقباط أو الروم » (طنطا ، المنصورة ... إلخ .) أو منطقة الديورة ودير أبو سيفين وكنيسة مارجرجس والكنيسة المعلقة في مصر القديمة بالقاهرة .

ولأمر ما نجد تجمعات هذه الأقليات الدينية في القطاع الجنوبي من المدينة أكثر منها في أى قطاع آخر . والطريف أن بعضها قد يلاصق أحيانا بعض المجمعات الإسلامية . ففي طنطا نجد « درب النصارى » الذى يؤدى إلى كنيسة ومدرسة الأقباط يتفرع من « شارع المسجد » ، وكلها تقع إلى الجنوب الغربى من المسجد الأحمدي غير بعيد عنه كثيرا .

نواة المدينة القديمة في الأصل هي « السوق » أو « البازار » الوطنى ، أى القلب التجارى في مدينة العصور الوسطى ، والذي كان يقوم عادة في ظل الجامع الكبير مثل ما تنتشر حوله غابة من المساجد الصغرى . وغالبا ما يحتل الجامع الكبير قمة ربوة المدينة أو يتوسطها ، مثال ذلك الأحمدي في طنطا والدسوقي في دسوق ، عدا الأزهر بالطبع وعشرات المساجد المحيطة والمحاورة في القاهرة القديمة . وهذا الارتباط بين السوق والمساجد علامة على العلاقة الحميمة القديمة بين التجارة والدين ، والتي تتجسم خاصة في مناسبات الأعياد والمواسم والاحتفالات الدينية كما في مولد السيد البلوى بطنطا والدسوقي بدسوق والقنائى في قنا وأبو الحجاج في الأقصر ... إلخ . ولا تكاد مدينة مصرية هامة تخلو من « شارع الجامع » بصفة عامة .

هذا القلب التجارى قد يقتصر في المدن الصغرى على شارع واحد رئيسى أو شارعين متقاطعين كما كان في أشمون حتى الحرب الثانية . ثم يتلرج حتى يصل إلى أحياء برمتها شاسعة كما في طنطا والاسكندرية ولكن القاهرة أساسا . هاهنا كانت تتركز وكالات و « خانات » التجار « كخان الحليلى » و « المسافر خانات » ، إلى

جانب تجارة الجملة والتجزئة بشتى أنواعها وفروعها ، كما تنتشر بينها وحولها مناطق الصناعة الصغيرة والكبيرة من طراز الحرف والحرفيين السائدة ، والتي تختلف بالطبع من مدينة إلى مدينة بحسب التخصصات المحلية والاقليمية . وهنا أيضاً كان يسكن التجار والمهنيون والحرفيون ، عادة فوق متاجرهم وحوالياتهم أو خلف ورشهم ومعاملهم مباشرة ، فلقد كان التداخل قويا بين مكان السكن ومكان العمل دون فصل جغرافى واضح .

وإذا كان التقسيم الجغرافى - الاجتماعى هكذا شاحبا للغاية فى المدينة القديمة ، فقد كان التقسيم المهنى حادا فائق التبلور . فهذه المناطق التجارية والصناعية ، التى كانت غالبا تدار وتجرى على نظام الطوائف المهنية والحرفية **guilds** التى تجمع « المعلمين والأسطوات والصبية » وأصحاب الأعمال والعاملين وتقابل النقابات اليوم ، كانت تخصص عادة بحسب الشوارع والحدارات ، لكل مهنة أو حرفة شارع أو أكثر أو جزء من شارع . ولا يقل أهمية ولا بروزا مبدأ التجاور الجغرافى بين الحرف والنشاطات المترابطة فنيا أو اقتصاديا (١) .

من ثم تخرج الصورة النهائية كاللوزاىكو أو الفسيفساء المرصع برقع المهن المتعاقبة كالجزر المتلاصقة . الوحيدة التى تقع خارج المدن على هوامشها أو فى ظاهرها هى الحرف الضارة أو المقلقة أو التى ترتبط وظيفيا بالجهة المائية . فهذه كانت ، كالمقابر ، تعزل على حدة : مثال ذلك المدايع والمعاطن ومضارب الطوب والجيارات التى توقع عادة على التربة أو النهر أو فى سند الجبل على الترتيب .

وهذا كله هو فى جوهره قانون مدينة العصور الوسطى الأوربية أيضاً . وهو نفسه الصورة التى نرى بقاياها اليوم معدلة أو كاملة فى لاندسكيب النواة القديمة فى كل مدنا الحالية ، والتى كثيرا ما تنعكس فى أسماء الشوارع والأماكن بصورة معبرة ومختصرة بل وربما تكررت بخدافها فى كثير منها . وبطبيعة الحال فقد زال معنى بعض هذه الأسماء وفقد مغزاه ومدلوله بعد اندثار وظائفها التى كانت ترتبط بعصر الكفاية الذاتية ونقل الدواب ونمط حياة العصور الوسطى . ولكن ماتزال لبعضها ، من الناحية الأخرى ، شهراتها المتوطنة المتخصصة فى السلع والمنتجات والمتاجر البلدية .

فى القاهرة : التوابل والعطارة فى الغورية والحمزاوى ، والأقمشة والملابس

(1) H.A.R. Gibb, H. Bowen, Islamic society and the West, O.U.P., 1963, I, p. 22-34.

والأدوات المنزلية والحلى والمصوغات في الموسيقى والتريفة ، المحوهرات والذهب في الصاغة ، التحف والهدايا والتذكارات في خان الحليلي . هذا بينما يتخصص تحت الربع في الأدوات المنزلية ، والنحاسين في النحاس والألومنيوم والموائد ولوازم المقاهي ، والدرب الجديد في الشنط والجلديات ، والفحامين في الأحذية ، والرويعي في لوازم الخياطة وما كيناتها ، ووكالة البلح في الحردة والمنسوجات الشعبية ، والخرنفش في الخيش والكهنة . وفي حين تدهرف الصناديق إلى الكتب القديمة ، ودرب سعادة إلى تجارة الأخشاب ، يتجه شارع التبكشية كما يدل إسمه إلى التباك والدخان ، وبالمثل تختص الخيامية بالخيام حتى الآن (هل نضيف أخيرا : حتى الباطنية لها شهرتها غير الأثرة في تجارة المخدرات ؟) .

وعموما فان الأمثلة على أسماء الشوارع لا حصر لها في أي من مدنتنا ، نخذ إن شئت أبرزها فقط : شارع السوق ، الصاغة ، الصناديق ، القزازين (النسيج) ، ثم شارع السروجية والمدابغ وهما عادة متجاوران لارتباطهما بخامة واحدة وهي الجلود ، وقد يضاف إليهما شارع المغربلين (صناعة الغربال من أمعاء الحيوان) . شارع السمكرية والحداين وهما أيضاً متجاوران ، وغير بعيد قد تجد شارع الفحامين وسوق السلاح . وفي بعض الحالات كما في دسوق قد يضاف شارع الخنزيرة حيث تصنع أنواع السواقي (ومنها الخنزيرة) . حارة الغلال ، شارع الجرن ، الحبازين ، الدقاقين ، الكحكيين . ثم هناك القوالة ، البرسيم ، البغالة ، الجمالة ، شارع الصيادين والمراكبية . درب اللبانة أو اللبان (اللن) ودرب التبانة (التبن) ، وهما عادة على الأطراف قرب الريف . وأخيرا وعلى الأطراف أيضاً يأتي شارع الجبانة و / أو شارع جبانة المسلمين ، شارع مقابر المسيحيين ، شارع جبانة الأروام ... إلخ .

انحدار المدينة القديمة

منذ العصر الحديث بدأ جزر المدينة القديمة ، فأخذ كل من يستطيع أن يتركها إلى الحديثة يهاجر منها ، بحيث صفت سريعا من معظم طبقاتها العليا والوسطى ولم يتبق إلا الطبقات الفقيرة والبسيطة وغير القادرة . فنشأة المدينة الحديثة كانت هي إشارة البدء لتدهور المدينة القديمة وانزلاقها بسرعة إلى مرتبة متواضعة في المكانة الاجتماعية والقيمة السكنية والعمرانية . في النتيجة أصبحت نسبة كبيرة من مؤسساتها ومنشآتها بلا رواد أو ممولين أو بما فيه الكفاية منهم ، وبالتالي أصبحت تقدم خلفيات أقل من طاقتها وتتلقى الصيانة أقل مما يجب ، ولذا تسر هي الأخرى في طريق الذبول والتدهور . من أبرز الأمثلة المساجد الأثرية المهمة الآن وشبه المقفرة من روادها ، إلا أن يكونوا من زوار المدينة الحديثة أو السياح ... إلخ .

على أننا ينبغي أن نضيف أن المدينة القديمة إذا كانت قد فقدت الكثير من سكانها ووظائفها وصناعاتها للمدينة الحديثة في البداية ، فإن نمو الأخيرة المتزايد وعجزها عن استيعاب كل الجديد داخلها لا يلبث بعد حين أن يضطره إلى الاتجاه إلى أطراف المدينة القديمة على شكل حلقات أو زوائد حديثة وقد يغزو أجزاء من قلبها أحيانا . وإذا كان هذا يعيد بعض الحياة إلى المدينة القديمة وبعض التوازن بين المدينتين ، فإنه عادة إنما يجعل من المدينة القديمة مجرد «مقلب **dumping ground**» ميسور وملئم للمدينة الحديثة تلفظ إليه كل ما لا تتسع له أو لا تريده من النشاطات والاستعمالات غير المرغوبة كالصناعات الثقيلة والمزرعة أو الضارة والمخازن والشون إلى جانب السلخانات ومستشفيات الأمراض المعدية والجبانات ... إلخ .

أخيرا ، ففي هذه المدينة الأم تتكدس اليوم غالبا الطبقات العمالية والبورجوازية الصغيرة والفقراء . والقليل جدا من الجاليات الأجنبية الذي قد يقيم هنا هو قطعا من الشرقيين وحدهم ، كالعناصر المتوطنة شبه المتمصرة والآخذة في الدوبان من فقراء الشوام والإيرانيين والأفغان والمغاربة ... إلخ . درجة التزاحم مرتفعة وأحيانا مروعة ، ومعدلات المواليد والوفيات والتزايد مرتفعة ، بقدر ما أن مستويات المعيشة والدخول والخدمات منخفضة متواضعة . حتى المياه والكهرباء لم يدخل بعضها إلا مؤخرا جدا ، بينما تفتقر المنطقة إلى خدمات المواصلات الشبكية . وفي ظل هذه الطبقات المتواضعة المتقاربة تختفى إلى حد بعيد التمايز الاجتماعي جغرافيا . فليس هناك مناطق سكنية خاصة بكل طبقة أو حرفة ، وإنما التوزيع أقرب إلى التداخل والاختلاط نسبيا . فالمدينة القديمة اليوم كتلة غير متمايزة أو متباينة اجتماعيا مثلما هي بنائيا .

المدينة الحديثة

هذا هو القطاع الثانى من المدينة المصرية ، وهو ابن القرن الماضى أو الأخير عادة ، وأخو النمط الأوربى فى تخطيط المدن دائما . تحرر من ضرورة وإسار التل الصناعى أو الكوم بعد أن انتهى عصر الرى الحوضى ، ولذا فأرضيته منبسطة غير مضمرة وشوارعه فى مستوى الريف المحيط . خطته هندسية منتظمة مخططة ، مستطيلة أو مربعة ، وشوارعه مستقيمة واسعة نوعا . هذا الامتداد الجديد هو الجزء العصرى من المدينة وقطب الجاذبية السائد والغلاب فيها ، بحيث احتل قمة السلم الاجتماعى بها على حساب المدينة القديمة . باختصار ، إن تكن المدينة القديمة هى المدينة « الشرقية » ، فإن المدينة الحديثة هى المدينة « الغربية » أو « الأوربية » بالمعنى الدارج .

هذا ولما كانت الأولى بحكم التل الصناعى هى الأعلى طبوغرافيا بينما الثانية أوطأ

لاستوائها ، فان العلاقة بين خط الكنتور والطبقة الاجتماعية هنا - رغم أنها اصطلاحية عرضية كما نعرف - تنقلب بين المدينتين ابتداء ، فيصبح العالى اجتماعيا هو الواطى طبوغرافيا والعالى طبوغرافيا هو الواطى اجتماعيا . وهذا على النقيض تماما مما تعرف المدن الأوربية المخرسة الباردة المطيرة ، حيث يرتبط الأغنياء « بأعلى التل » بعيدا عن الضباب والرطوبة التى تتجمع فى « قاع الوادى » فتترك للطبقات الفقيرة .

وعموما ، فان مساحة المدينة الحديثة بالنسبة إلى مساحة القدمة تتحدد بدرجة نمو وحيوية وازدهار المدينة عموما مثلما تعكسها . فكلما كانت المدينة ككل أكبر حجما وأعظم نموا وتطورا ، كانت الرقعة الكبرى منها للمدينة الحديثة بينما تقلص المدينة القدمة إلى مجرد نواة محدودة ضامرة دفينية فى نسيجها . مثال ذلك القاهرة والاسكندرية إلى أقصى حد ، وطنطا والمنصورة وأسيوط وسائر العواصم الإقليمية المتوسطة إلى حد أقل ، بينما فى المدن الصغرى وشبه الريفية محدودة النمو تقتصر المدينة الحديثة على رقعة محدودة وتظل المدينة القدمة هى الكتلة الكبرى .

البنية والبناء

مورفولوجيا ، العمارة هنا فى المدينة الحديثة أرقى وأحدث فنا ، بالوسائل المسلحة والحامات العصرية ، متراوحة بحسب أهمية المدينة بين العمارات الضخمة العديدة الطبقات والأبراج الشاهقة وبين فيلات الحدائق الجميلة والقصور الفخمة ، ولا تقل على أية حال عن المساكن والمباني المتوسطة . حتى من الخارج تمتاز المباني بالطلاء الجديد بحيث تبدو المدينة كلها أكثر إشراقا وبهجة من المدينة القدمة إلى أبعد حد . من هنا فالمدينة أعلى بكثير من المدينة القديمة فى قيم الأرض وأعلى فى الأيجارات وأثمان العقارات .

الطرز المعمارية العصرية الوظيفية هى السائدة ، تنقطعها أحيانا طرز « الاستيل » الغربية ابتداء من اللفانتى والشرقى Saracenic إلى الأوروبى والريفى rustique وطرز العصور period styles ... إلخ ، وذلك كنزوات تقليدية فجّة غالبا . الشوارع واسعة مبلطة ومسفلتة وأحيانا مشجرة ، تكثر بينها الميادين الدائرية والمضلعة الفسيحة ، وتتناثر على امتدادها الحدائق العامة المهندسة - يكاد « منزه البلدية » يكون موتيئا حتميا فى معظم مدننا الإقليمية وعواصم المحافظات ، مثلما أصبحت ضواحي « الجاردن سيتى » من المعالم الشائعة على الهوامش والأطراف .

وعموما فان كثافة البناء مخلخلة كثيرا بالقياس إلى المدينة القدمة ، ونسبة الفراغ

إلى البناء والمساحات الخضراء إلى الكتلة المبنية أعلى بكثير . على أن ضغط سكان المدن المتزايد فرض في العقود الأخيرة عملية تكثيف حاد للبناء في معظم الحالات ، فحدائق الفيلات تنكمش ثم تختفى ، ثم تحل العمارات الضخمة محل الفيلات المتقلصة ... إلخ.

الموقع الشمالى « البحرى »

موقعا ، أهم شيء هو أنه ، باستثناءات معدودة جدا ومحددة تماما بضرورات الموضع المحلية ، تقع المدينة الحديثة دائما أو غالبا إلى الشمال من القديمة ، فتصبح بذلك وهى تمثل القطاع الشمالى من المدينة ككل . ونحن عادة نستطيع أن نتعرف على جهة الالتحام بين المدينتين القديمة والحديثة بقوس الشارع العريض الذى يفصل بينهما ، فهذا القوس ليس إلا جزءا من داير الناحية الكبير الذى كان يلف المدينة القديمة .

من دمياط ورشيد والحلة وطلخا وبلقاس وبيلا وفوه ودسوق ودمهور وغيرها فى الشمال ، إلى طنطا وكفر الزيات وزفتى وميت غمر وبها وشبين الكوم ومنوف وغيرها فى الجنوب من الدلتا ، لن نجد لهذه القاعدة تبديلا . وعلى امتداد الوادى برمتة فى الصعيد من الجزيرة حتى أسوان لا تفعل القاعدة سوى أن تزداد تأكيدا ووضوحا . أما الاستثناءات القليلة فمفهومة بالطبع ولا حكم لها إلا حكم الموضع . فمدن الساحل الشمالى ، كموانى نشأت نواتها على الماء مباشرة ، لا مجال أمامها للنمو بالطبع إلا جنوبا و/أو على الجانبين ، كالكسندرية وبورسعيد مثلا . بالمثل المنصورة التى تقع على قطاع مستعرض تماما من مجرى الفرع تقوم هى على ضفته الجنوبية بحيث يستبعد النمو شمالا منذ البداية .

الشمال ، بوضوح قاطع إذن ، هو قطب الجاذبية فى المدينة المصرية ، وهى تنمو بالضرورة وربما ترحف يبطء نحو القطب الشمالى ، والقطاع الجديد والحديث والعصرى منها يقع دائما فى الشمال والقديم الوطنى فى الجنوب بلا استثناء . ذلك بلاشك هو قانون المدينة المصرية الأول ، جاذبية الشمال ، وهو بها - نكاد نقول - لا يقل صحة وقوة وسريانا عن قانون الجاذبية العام بين الأجسام والأجرام .

وواضح أن أولى نتائج اتجاه نمو المدينة المصرية هذا نحو الشمال أنها تتحول بالتدريج إلى الشكل الطولى الشريطى ، وهو اتجاه يدعو إليه أيضاً ويدعمه ويتفق معه توجيه وجاذبية نهر النيل . من هنا فان شكل المدينة المصرية الصغيرة أو المتوسطة

يتألف عادة من دائرة في الجنوب هي المدينة القديمة ، يستقر عليها مربع أو مستطيل في الشمال هو المدينة الحديثة (شكل ١٠) . وفي المدن الأكبر يطرد مستطيل المدينة الحديثة في النمو حتى إذا بلغ حد الأفراط بدأ يضيق ويدق بحيث يتحول في النهاية إلى مثلث مسحوب كما كان الحال في طنطا .

لا استثناء تقريبا لهذه القاعدة بدورها ، وهو بالأحرى تعديل ، إلا في المدن الأكبر حجما والأسرع نموا حيث وحين يتعد النمو نحو الشمال بأطراف المدينة عن قلبها ابتعادا شديدا غير اقتصادي . فحين يصل طول المدينة من الشمال إلى الجنوب إلى بضعة أو عدة كيلومترات ، يتحتم على النمو أن يستدير عائدا إلى الجنوب لينتشر حول محيط المدينة القديمة . لكنه في هذه الحالة لا يقارن قط بالنمو الشمالي مساحة بل يظل رقعة ثانوية ، كما أنه غالبا ما يخصص للاستعمالات المتواضعة أو غير المترفة كالسكن الاقتصادي والمتوسط والصناعات بأنواعها ومستشفيات الحميات والأمراض المعدية والمدارس الأولية والمجازر والقمامات وما شاكلها .

هذا نمجه بصورة قاطعة في طنطا ، وإلى حد أقل في شبن الكوم . أما في القاهرة بنموها الهائل فلا مفر من البداية أن يطوق النمو الجديد المدينة القديمة ليس فقط من كل الجهات ولكن أيضا أكثر من مرة . والقاهرة في هذا كما في كل مجال آخر تقريبا هي قانون قائم بذاته . على أن هذا كله استثناء أو استكمال للقاعدة ، قاعدة النمو الحديث نحو الشمال ، لا ينفيها بقلر ما يؤكدها .

ويبقى السؤال هو : لماذا الشمال ؟ لا تفسر لهذا يمين سوى الرياح الشمالية السائدة (البحري) . فرغم كل جاذبية النهر ومغناطيسية شاطئه المحققة في كل مدننا تقريبا ، فإنها لا تعمل إلا على ضلع واحد من المدينة بالضرورة ، كما لا مجال للنمو ناحيتها بعد حد معين . وهي على أية حال يمكن أن تجمع بين الحسنيين دون تعارض : الموقع النهرى والبحري ، الجهة المائية وجهة الرياح . وهكذا لا يتبقى إلا الشمال المكشوف المفتوح وحده برياحه المنعشة اللطيفة المرغوبة جدا في صيف مصر المدارى الحار . من ثم يسعى القطاع الأحداث والأقبر من المدينة إلى أن يكون في مستقبل هذه الرياح ، طازجة نقية . وبذلك تحتكر المدينة الحديثة الموقع والمناخ الأمثل من المدينة ككل ، تاركة للمدينة القديمة في الجنوب منصرف الرياح بتلوثه وتراكم نفاياته وإفرازاته الجوية فضلا عن قيظته المكتوم .

ليس صدفة ولا عبثا بعد ذلك أن المدينة الحديثة تدفع — حرفيا — ثمن الرياح في صورة قيم الأرض وإيجارات المباني . فلو أتيح لنا أن نرسم خريطة لخطوط القيم

العقارية المتساوية isovals للمدينة المصرية المتوسطة ، لوجدناها تزداد ارتفاعاً باطراد بل ومحدة من الجنوب إلى الشمال . والسبب نفسه فان السكن داخل المدينة الحديثة نفسها كما سترى يرتفع مستواه باطراد في الاتجاه نفسه أى من الجنوب إلى الشمال . بذلك نجد ترتيباً طبقياً تصاعدياً في السكن والسكان من الجنوب إلى الشمال تحكمه قوة جاذبية الرياح الشمالية المحسوسة وإن تكن غير المرئية .

ولما كانت المدينة القديمة هي قاع المدينة ككل موقعا وقيمة ، فان المنحني الاجتماعي يطوى المدينة برمتها ككل طيا من أقصى شمالها إلى أقصى جنوبها كترافيرس شامل في انحدار حاسم وحاد من الأعلى والأعلى والأرقى إلى الأدنى والأرخص والشعبي . باختصار ، الشمال في المدينة المصرية هو دائما القمة ، والجنوب هو القاع ، والقطب الشمالى منها هو القطب الموجب ، والجنوبى السالب - تماما كما في خريطة العالم الحضارية وإنما على مقياس محلي . بعبارة أخرى وأخيرة ، لما كانت المدينة القديمة عندنا هي المدينة « الشرقية » والحديثة هي « الغربية » أى الأوربية ، فان « الشرق » في المدينة المصرية كقاعدة عامة هو الجنوب و « الغرب » هو الشمال .

ومرة أخرى وأخيرة أيضاً ، الاستثناء هنا هو المدن الساحلية أو النهرية النواة ، ففيها تنعكس العلاقة أو تنقلب . وهناك أيضاً القاهرة التي تنمو نحو الغرب بقدر ما تنمو نحو الشمال ، فهنا « الشرق (شرق) والغرب (غرب) » - وقد يلتقيان ، في وسط المدينة يلتقيان ...

عند هذا الحد ، وإلى هذا المدى ، فلنا أن نعلم أن قانون الشمال هذا في المدينة المصرية ليس إلا تعبيرا محليا عن قانون عام عالمي في جغرافية المدن . ففي معظم مناطق العالم لوحظ أثر جاذبية مستقبل الرياح السائدة على السكن الراقى والقطاع العصري من المدن . ففي معظم مدن بريطانيا وأوروبا الغربية عموما حيث تسود الرياح العكسية الغربية ، نجد الغرب قطب الجاذبية في المدينة والشرق القطب السالب . من هنا ، مثلا ، حى « الوست إند » الفاخر في لندن مقابل « الإيست إند » الفقير (١) . فالشمال في المدينة المصرية هو « وست إند » والجنوب هو « الإيست إند » .

القلب التجارى

وظيفيا ، تركز المدينة الحديثة بعد القلب التجارى على السكن والإدارة والخدمات

(1) Smailes, Geog. of towns, p. 91-3.

مع بعض الصناعة الخفيفة . فأولا تبدأ تنمى لنفسها قلبا جديدا عصبيا ليصبح مبرر وجودها ومحور ارتكازها ومركز خدماتها ومحرك نموها الدافع ، باختصار ليكون نواتها الجديدة ونواة التجمع أو المركب المدنى برمته على السواء . إنه من المدينة بمثابة العاصمة من الدولة . ففى هذا القلب يتركز كل ثراء وتفوق المدينة الحديثة ، فهو القوة الضاربة فيها . مساحته تتفاوت بالطبع بحسب حجم وثراء المدينة ، من بضعة أو عدة شوارع مكتظة متقاطعة أو متعامدة أو متشعبة فى المدن الصغرى إلى إقليم جغرافى حقيقى هائل فى العاصمة ؛ وبالتلرج نفسه تتعدد وتتنوع فيه النشاطات والخدمات المتخصصة •

هاهنا بالطبع تتركز تجارة التجزئة أساسا ، وحولها أو خلفها تجارة الجملة والاستيراد والتصدير ، ثم بينهما الخدمات المركزية والإدارة المركزية بالإضافة إلى خدمات الترفيه والمال والمهن الحرة ومركز النقل والمواصلات الداخلية والخارجية . فالى جانب المحلات والمتاجر والمستودعات المختلفة ، تجد البنوك والشركات والسينمات والمسارح والأندية الاجتماعية وعيادات الأطباء ومكاتب المحامين والمهندسين والمطاعم ومحطات السكك الحديدية والأوتوبيس والترام ... إلخ .

ولا تصل مورفولوجية القلب فى مدينة ما من مصر إلى قمة النضج والاكتمال والتبلور الإيكولوجى كما تصل فى القاهرة بالطبع ، وذلك بحكم عراقها وضخامتها ، أى بحكم الكيف والكم على السواء . إن قلب العاصمة هو ببساطة وبلا مبالغة قلب مصر . والقاهرة فى هذا لا تقل الآن مستوى عن أكبر وأنضج العواصم والمدن الغربية فى أوربا وأمريكا وسائر العالم . فلنلق إذن نظرة سريعة محلقة على مورفولوجية قلب القاهرة كمثال نموذجى لقلب المدينة المصرية الحديثة بعامة ، وإن تسلسلت هذه دونها بالطبع فى مستويات ودرجات لا حصر لها .

بداية ، تتخذ منطقة القلب فى القاهرة شكلا بيضاويا متطاولا يعكس شكل كتلة المدينة المبنية المختنقة بين النيل والمقطم . وهى تتحدد بالتقريب حاليا بروؤوس مثلث محطة مصر — العتبة الخضراء — ميدان التحرير . كما تطوقها حلقة محطات المواصلات الرئيسية من سكك حديدية ومترو وترام وأوتوبيس ، ابتداء من محطة مصر وكوبرى الليمون فى الشمال إلى العتبة الخضراء والأزبكية فى الشرق إلى محطات باب اللوق ثم ميدان التحرير فى الجنوب ؛

والحقيقة الكبرى فى التركيب الاقليمى لهذه المنطقة هى بلا ريب التقسيم الثلاثى

أفقيا ورأسيا . فهي تنقسم إلى ثلاث حلقات أو أقاليم وظيفية وتركيبية على المستوى الأفقى ، تقابلها ثلاث طبقات أو آفاق على المستوى الرأسى . فعلى المستوى الآخر ، فان بنايات وعمارات منطقة القلب ككل تخصص وظيفيا بحسب الطوابق إلى ثلاثية رأسية محددة . فالطابق الأرضى بطبيعة الحال لتجارة التجزئة من محلات وحوانيت وبوتيكات ومؤسسات من كل الأنواع والخطوط والأحجام مما يتطلب الاتصال المباشر والدائم مع الشارع والجمهور اليوى . ثم تخصص الأدوار الوسطى غالبا للمكاتب بأنواعها من مقار شركات وإدارات وعيادات ومحامين ووسطاء ونقل وتجارة جملة ... إلخ . وأخيرا تترك الطوابق العليا ، البعيدة نسبيا عن جمهور الشارع وضوضائه فى آن واحد ، تترك للسكن بمختلف أنواعه ، خاصة السكن التجارى أى الفنادق والبنسيونات ، إلى جانب السكن الأرسقراطى القديم وسكن الأجانب سابقا والعرب حاليا ، فضلات بالطبع عن سكن العائلات العادى المستقر .

أما على المستوى الأفقى ، فهناك ثلاثة أقاليم جغرافية أو مناطق إيكولوجية تتابع حلقيًا من الداخل إلى الخارج ، ولا تقل وضوحا وتبلورا رغم تداخلها واختلاطها أحيانا وتغير حدودها بالتوسع والنمو نحو الخارج دائما . ففى عين القلب تسود تجارة التجزئة بكل أنواعها وخطوطها من أصغر الحوانيت إلى أكبر المحلات المسلسلة ومتاجر الأقسام ، بالإضافة إلى محال الخدمات المتعددة من ترفيه وتغذية كالمطاعم والكافيتريات ودور السينما والمسارح والأندية الاجتماعية .

ثم تلى المنطقة أو الحلقة الوسطى المحيطة بعين القلب ، وهى عادة الشوارع الخلفية والجانبية الأقل ارتيادا بعيدا عن شوارع العين الشريانية والمحورية . فهذه تكرر لتجارة الجملة وخدماتها من كل الأصناف كالبوسطة والتصدير والاستيراد وأجنسات السيارات وورش التصليح وقطع الغيار ، كما فى منطقة شوارع الجلاء والتوفيقية وعراى وزكريا أحمد والبوسطة شمالا ، وحى معروف وشوارع شامبليون وما حوله جنوبا .

ثم أخيرا وعلى أطراف القلب فى الحلقة الخارجية تسود الوظيفة الإدارية المركزية بكل أشكالها وأجهزتها المباشرة وغير المباشرة . فعدا دولة الموظفين النووية السائدة فى حى الوزارات والبرلمان بالقصر العينى ومجمع التحرير فى الجنوب ، بكل امتداداتها حتى وزارة الخارجية والجامعة العربية غربا وحتى قصر عابدين شرقا ، يمكننا أن نتبعها على محور شارعى رمسيس والجلاء فى مجموعات المتحف المصرى ومصلحة التليفونات والجمعيات العلمية والدينية العديدة ، وإزاءها الشهر العقارى والقضاء العالى ،

ثم في سلسلة النقابات المهنية المتعاقبة ودور الصحف الكبرى حتى قسم الأزيكية
قرب محطة مصر :

تلك تضاريس قلب العاصمة وهذه طبوغرافيتها ، إن تكن أقل بروزا وتبلورا
في سائر المدن المصرية فإن خطوطها العريضة وخطتها العامة تتكرر بدرجة أو بأخرى
نزولا من الاسكندرية حتى عواصم المحافظات والبنادر الكبرى على الأقل . وعلى أية
حال ، وباستبعاد مدتنا الكبرى المعقدة والتي تحوى كل مجالات وخطوط النشاط
بكل ثراء ، ففي مدتنا الإقليمية المتوسطة ، تماما كما في نظيراتها بغرب أوروبا ، نجد
« البنك » علامة دالة على القلب التجارى (١) ، بينما هو « المطعم » في مدتنا الصغرى .
وهذا الفارق إنما يعبر بطريقة اختزالية عن الفارق بين الخدمات الإقليمية الواسعة
خارج المدينة في الحالة الأولى وخدمات الكفاية الذاتية والمعاشية المتواضعة في الحالة
الثانية :

كذلك فلأن للقطن دورا حيويا وجنبريا ، خاصة في مراحل النشأة الأولى ،
في اقتصاد معظم مدتنا وعواصمنا الإقليمية — التجميع والحلج والإعداد والشحن
... إلخ — فإن بصماته تبرز على قلبها تماما . فلا يكاد يخلو على أطرافه ، خاصة بالقرب
من محطة السكة الحديدية ، من « حلقة » القطن الشهيرة ، وربما « بورصة » القطن
في المدن الكبرى كطنطا وأسيوط ، ثم مجموعة من المحاليج أو « الوابورات » ، وربما
كذلك عدد من « شونات » القطن غير بعيد .

وفي القلب الحديث ميل إلى التخصص الجغرافى في كثير من خطوط وأنواع
النشاطات المختلفة يزيد وضوحا ويشدد تبلورا كلما كان القلب أكبر وأضخم . فلكل
نشاط منطقة سائدة وإن لم تكن مطلقة بالطبع . والنشاطات المترابطة تتقارب ،
مثلا في القلب القديم ولكن على مستوى أرقى وأحدث . غير أن تقليد أسماء الشوارع
الحرفية يختفى هنا ، وتسود أسماء تعبر عن الهيكل المبنى الحديث بمعالمه وعلاماته
الجديدة . ففي معظم مدتنا متجدد غالبا شوارع : المديرية (سابقا) أو البلدية ،
المحكمة ، المركز ، المحطة ، البوسطة ، حلقة القطن ، الوابورات ، الكوبرى ،
البحر ، الترعة ، الجنائية ، المستشفى (أو الاسبتالية) ، مدرسة الصنائع ... إلخ .

ذلك قلب المدينة المصرية الحديثة من حيث الدور والشكل ، أما من حيث الموقع

(1) A.E. Smailes, «Urban hierarchy in England & Wales», Geog.,
Vol. XXIX, 1944, p. 42 ff.

فان هناك ثلاثة قوانين أساسية حاكمة : الموقع الاستراتيجي بين القطاعين القديم والحديث ، القلب المزدوج ، النمو نحو الشمال . فأولا ، يتحتم أن يكون موقع القلب استراتيجيا وحاكما إلى أقصى حد ، فنجد في معظم مدننا يقوم بالدقة عند وعلى طول جبهة الالتحام بين كتلة النواة الوطنية والامتداد العصري ، أى بين المدينة القديمة المدورة الجنوبية والمدينة الحديثة المربعة الشمالية . ولهذا كثيرا ما نجده يتركز بوضوح تام ، كما في طنطا وشبين الكوم والمحلة وأسيوط ، على قطاع قوسى عريض من دابر الناحية المحيط بالمدينة القديمة .

بعبارة أخرى يتوقع القلب الحديث في أقصى الشمال من المدينة القديمة وأقصى الجنوب من المدينة الحديثة . وبهذا يكون موقعه استراتيجيا بالنسبة للطرفين حيث يحقق أفضل مكان وأداة للتكامل بينهما ، لاسيما أن المدينة القديمة بطبيعتها الدائرية المشعة تميل إلى أن تنعطف وتنطوى على نفسها وظيفيا بينما تعاني المدينة الحديثة نخطتها الهندسية المربعة من التشتت الجغرافي وتفتقد المركزية والبورية الصالحة لقلب تجارى غلاب .

ظهور القلب الجديد يعنى أن قد أصبح للمدينة ككل قلبان ، وطنى قديم وعصرى جديد . وهذا هو القانون الثانى فى قلب المدينة المصرية المعاصرة ، وهو ما يرمز إلى ثنائية المدينة المركبة أساسا ، ولعل هذه أيضاً هى المرحلة السائدة فى معظم مدننا بل درجات متفاوتة . أما عمليا فان بزوغ القلب الجديد لا مفر يحدث حركة دينامية ترج التوازنات الوظيفية المستقرة فى القلب القديم . فبفضل قوته الطاغية وإمكاناته وإغراءاته العصرية و « الموضة » ، يفرض القلب الحديث جاذبيته على تجارة ونشاط القلب القديم المتوطن فى المدينة القديمة ، فيبدأ فى جذب وأسر الكثير من متاجره وأعماله ، خاصة منها الأكثر تقدما وطموحا ، وتفريغه منها بالتدريج لتهاجر شمالا لكي تتوطن فى القلب الحديث النامى .

والصاغة والجواهرجية ثم تجار الأقمشة والملابس ، كما لوحظ فى معظم مدننا ، من أول رجال الأعمال تركا للقلب القديم وتلهفا على الهجرة إلى الجديد . وقد يفتح بعض المؤسسات التجارية فرعا جديدا له فى القلب الحديث مع الاحتفاظ بالأصل القديم إلى حين . وهذا النزيف والنزوح من القلب القديم من الناحية الأخرى هو الذى يفسر وجود مساحات وبقع شاسعة من الخراب والحواء فى القلب القديم ومدينته هى مخلفات عملية الاخلاء . وهذا كله يعبر عن الصراع الحاد والمنافسة بين القلبين خصوصا وبين القديم والحديث عموما .

ولقد يظل القلب القديم يقاوم طويلا ، وقد يستمد تماسكا خاصا أو نادرا من

بعض «الأوتاد» والثوابت العريقة كالمؤسسات الدينية الكبرى كالجامع الأحمدي في طنطا ، وأكثر منه القلب الديني الكامل في القاهرة القديمة . ولكن حتى مع ذلك فإن القلب القديم إنما يخوض معركة خاسرة ، يقاوم الانقراض الحتمي إن عاجلا أو آجلا وهو آسن عاجز لا يخدم إلا سوقا منكشة متدهورة . فعادة يقتصر القلب القديم باطراد على النشاطات والخدمات المتواضعة البسيطة والأذواق غير الموضحة أو الشعبية ، كما يصبح ارتباطه الغالب هو بسكان الريف المحاور أكثر منه بسكان المدينة نفسها ، فضلا عن أنه يتحول من تجارة التجزئة إلى الجملة ... إلخ .

كذلك فلعل منطقة القلب القديم نفسها ترحف وتهاجر ببطء لتقترب أكثر ما يمكن من تخوم القلب الحديث حتى تذوب فيه أو يبتلعها هو ، إلى أن يتوحد القلبان في النهاية في قلب واحد مشترك متطور متجانس . ولعل مدينة في مصر لم تصل بعد إلى هذه المرحلة ، ولكن القاهرة بالذات قد تكون أقربها إليها . ولهذا تعتبر قصة قلب القاهرة قمة لتطور المدينة المصرية عموما ونموذجا دالا يرسم مستقبلها بالتقريب .

فقبل العصر الحديث ، وقبل نشأة المدينة الحديثة ، كان القلب التجاري يقع في وسط القاهرة القديمة حول الأزهر والحسين ممتدا حتى شارع الأزهر والموسكى . ولكن منذ بزغ القلب العصري الحديث في المدينة الحديثة حول شوارع فؤاد وسليمان ، بدأ القلب القديم يفقد الكثير من وظائفه وقوته وبريقه وأخذ يتوارى في الظل . ولعله حاول أن يتقدم غربا إلى منطقة العتبة وشارع عبد العزيز ليقرب من قطب الجاذبية الجديد ، لكن دون جدوى. فلم يعد هو منطقة الشراء والتسوق العادي shopping للقاهرة الحديثة ، وقل أن يطرقة إلا في مناسبات ولأغراض محدودة .

من الجهة الأخرى ، انتقل كثير من متاجره نهائيا إلى القلب الحديث في منطقة الأوبرا وعماد الدين وفؤاد وسليمان حيث تجددت وتعصرت ، والبعض الآخر احتفظ بفرعه الأصلي في القلب القديم الذي تراجع نشاطه هو بالتدريج إلى خدمة الطبقات الشعبية من القاهريين وكذلك من أبناء الريف والأقاليم الزائرين وغيرهم من أصحاب الطلبات والقدرات المتواضعة والأذواق التقليدية أو العتيقة. هذا شأن الموسكى اليوم مثلا والصاغة والسكة الجديدة ، بينما تحولت مناطق كالغورية وتحت الربع وخان الخليلي وغيرها إلى تجارات متنحية كالعطارة والقديم المستعمل من الملابس والأثاث والتحف الشرقية ، في حين انحسر معظم نشاط شارع الأزهر إلى تجارة الجملة ومعاملات الأقاليم والريف كالمنسوجات اليدوية والبلدية ... إلخ .

النمو نحو الشمال هو القانون الثالث والأخير في قلب المدينة المصرية . فباستثناء

بعض الحالات الخاصة ، تتوسع منطقة القلب في نموها ، بل وفي النهاية تهاجر في زحفها ، تجاه الشمال أساسا في كل مدنا تقريبا . وبذلك ينتقل القلب بالتدريج بعيدا عن جسم المدينة القديمة متوغلا داخل جسم الحديثة أكثر فأكثر . ليس ذلك مع الاتجاه العام لنمو المدينة الحديثة فقط ، ولكن أيضاً وأساسا مع السكن الراقى ونحو الأحياء السكنية الغنية . وهذا يتفق تماما مع ما يحدث في المدينة الأوروبية والأمريكية ، حيث وجد أن القلب التجارى ينمو ويحفّ تجاه السكن الراقى وتحت مغنطيسيته (١) ، وإن كان هذا كما رأينا يقع في الغرب من المدينة وليس في الشمال كما في المدينة المصرية (٢) .

وإذا كان قلب القاهرة الحديث يتوسع ويحفّ صوب الغرب أكثر منه نحو الشمال ، فإن هذا من الاستثناءات القليلة وأبرز الحالات الخاصة . فمنذ الحربين وخلال العقود الأخيرة تحرك قلب القاهرة وتيدا ولكن أكيدا من منطقة العتبة - الأوبرا إلى منطقة عماد الدين - فؤاد ثم إلى منطقة فؤاد - سليمان وأخيرا إلى منطقة سليمان - التحرير . يفسر هذا الزحف غربا نمو الأحياء السكنية الراقية والغنية في الغرب ونحو الغرب باطراد ابتداء من الزمالك وجاردن سيتي إلى الامتداد الجديد على الضفة الغربية في العجوزة والدقى والجيزة ... إلخ (٣) . وفيما عدا القاهرة ، فإن نمو القلب في المدن الساحلية والعرضية كالأسكندرية وبورسعيد والمنصورة لا يمكن بالطبع إلا أن يكون بالتمدد على الجانبين بطول الواجهة المائية أو بالعمق إلى الجنوب . ولكن هذا كله هو الاستثناء لا القاعدة .

الوظيفة السكنية

القطاع الأكبر من المدينة الحديثة منطقة سكنية أساسا ، وسكن راق أو بورجوازي عامة ، يجمع الطبقات الغنية والموظفين أى الطبقات القادرة والمتوسطة والمتعلمة والمتطلعة التى تمثل القوى الاجتماعية القيادية والصاعدة في المجتمع الجديد . باختصار ، المدينة الحديثة هي موطن الطبقات الاجتماعية الأكثر تقدما وثراء . إليها أيضاً هاجرت كل العناصر الأكثر تطورا وإمكانات وتطلعات من المدينة القديمة ، وهي هجرة تلخص ببلاغة ، وترمز إلى ، منحى التطور الحضارى والاجتماعى عند كثير من العائلات عبر الأجيال القليلة الأخيرة .

(1) Dickinson, City region & regionalism, p. 150.

(2) Clerget, t. I, p. 267.

(٣) ديزموند ستيفارت ، القاهرة ، ترجمة يحيى حقى ومقدمة جمال حمدان ، سلسلة كتاب الهلال ، ١٩٦٩ .

وإذا كانت أسماء الشوارع في المدينة القديمة تشتق غالبا من الحرف والصناعات والنشاطات السائدة بها ، فلا شيء من هذا عادة في المدينة الحديثة ، وبدلا منه يسود تقليد متفش جدا وهو أسماء الأشخاص والأفراد من أوائل العمرين ورواد المتوطنين الذي بدأوا البناء في هذه التخوم الجديدة . وكثافة السكان ، فضلا عن مستويات الدخل والمعيشة والتعليم ، لا تقارن البتة بالمدينة القديمة . ويتمشى مع هذا بالطبع كل المقاييس الحيوية والاجتماعية المألوفة كمعدلات المواليد والوفيات والتزايد وحجم الأسرة وضبط النسل وأنماط الحياة ومثلها ، فتقل نسبة الأطفال إلى الكبار بينما ترتفع نسبة الخدم إلى السكان ... إلخ .

على خلاف المدينة القديمة أيضاً ، تمتاز المدينة الحديثة بالفصل السكني الواضح على الأساس المادي و/أو الأدبي ، فلكل طبقة منطقة . وهناك عادة ثلاث درجات من السكن ، أولى وثانية وثالثة ، تتوالى تنازليا من حيث نوع وحالة المبنى ونسبة المساحات الخضراء واتساع الشوارع والإيجارات ... إلخ . وأحيانا تفرض قوانين الاسكان والتخطيط حدوداً ومقاييس دنياً لكل هذه المواصفات بالنسبة لكل درجة ، فتختلف الأحياء ما بين الاسكان الشعبي أو العادي إلى فوق المتوسط إلى الفاخر و « اللوكس » ... إلخ .

وعادة أيضاً ما ترتب مناطق الدرجات الطبقيّة ترتيباً جغرافياً محدداً ، بحيث تكون أدناها هي أقربها موقعا إلى المدينة القديمة ثم يرتفع مستواها كلما بعدنا عنها حتى نصل إلى أقصى الضواحي النخبة أو شبه الممتازة أو فوق المتوسطة . أى أن المكانة الاجتماعية ترتفع كلما بعدنا عن قلب المدينة إلى أطرافها ، أو أن المسافة الاجتماعية تتناسب تناسباً طردياً مع المسافة الجغرافية . هذا تجده في القاهرة بدءاً من محطة مصر شمالاً عبر شبرا وشمالاً شرقاً نحو مصر الجديدة ، كما تجده في طنطا الجديدة تجاه قهاقة ، وكذلك شمال كل من شبن الكوم ودمياط ورشيد وحتى فوة ودسوق ثم الجزيرة وبني سويف والمنيا وأسيوط حتى أسوان .

على خلاف المدينة القديمة أيضاً ، وعلى خلاف الفصل الطبقي كذلك ، ليس في المدينة الحديثة فصل طائفي واضح ولا أثر له على أية حال في أسماء الأماكن والشوارع تقريبا . وإذا كانت هناك تجمعات أو تركزات تلقائية في بعض الأحياء ، فإنها لا تصل إلى حد الفصل الحقيقي فضلا عن العزل . ولقد تنمو لبعض هذه الأحياء شهرة عامة أو خاصة بهذا التركز ، كالأقباط في شبرا أو المسيحيين عموماً في الظاهر ونعمرة وذلك في حالة القاهرة ، ولكن هذه الشهرة على صحتها العامة عادة ما تنطوي على شيء من مبالغة كما تثبت الإحصائيات في الغالب .

ومرة أخرى على خلاف المدينة القديمة ، التي هي وطنية صرف ، تجمع المدينة الحديثة كل الجاليات الأجنبية حين توجد سواء في العاصمة أو الأقاليم . بل الواقع أن بداية المدينة الحديثة في كثير من الحالات في القرن الماضي كان للجاليات الأوروبية بالذات دور كبير فيها ، حيث لم يكن لهم لأسباب عديدة مكان في المدينة الوطنية ولا كانوا هم على استعداد للمغامرة أو القبول بالعيش فيها . وهكذا ظهر أحيانا « الحى الأفرنجى » في كثير من مدننا . ولعل هذا العزل أو الانعزال الأجنبي كان صارما في البداية ، ولكنه باستثناءات قليلة خف وتخلخل بالتدريج بحيث تداخل ولا نقول اختلط المقيمون الأجانب بالسكان الوطنيين ، فتحولت مستعمراتهم عادة إلى جزر أو أسافين واضحة بدرجة أو بأخرى في وسط الأحياء السكنية الوطنية العريضة .

أما اجتماعيا ففي العاصمتين القاهرة والاسكندرية كانت تلك الجزر تتبع المستوى الطبقي العام للأحياء من الدرجة الأولى فنازلا ، ولذا فانها تتوزع بين أكثر من منطقة من مناطق المدينة ، وإن كان هذا لا يمنع من تبلور تجمعاتهم هنا وهناك . أما في المدن الإقليمية المتوسطة حيث الحجم الكلى للجالية محدود ، فقد كانت جنسياتهم المختلفة أكثر تقاربا وتداخلا في نطاق سكنى واحد ، تنتشر فيه أيضاً مؤسساتهم وخدماتهم الخاصة من كنائس وأديرة ومدارس ومستشفيات وربما أندية . هكذا على جميع خرائط مدننا الإقليمية كانت تتكرر أسماء « المدرسة الإيطالية » ، « مدرسة الراهبات الفرنسية » ، « كنيسة اللاتين » ، « الكنيسة الإنجيلية » ، وكلها مؤشرات مباشرة إلى توزيع وتوقيع جالياتها المقابلة . بل كثيرا ما حملت الشوارع أسماء بعض الأفراد من أقطاب تلك الجاليات ، كما في المنصورة وطنطا والمحلة وأسيوط ... إلخ .

الإدارة

إذا كانت الوظيفة السكنية هي التي تحتل الجزء الأكبر من رقعة المدينة الحديثة ، فإن الوظيفة الإدارية تأتي بعدها مباشرة ، فيما هي تختفى أو تكاد من المدينة القديمة . فالمدينة الحديثة هي مقر الإدارة المحلية والمصالح الحكومية والدواوين وسائر أجهزة الدولة العصرية . ففي كل مدننا تقريبا تتركز معظم هذه الأجهزة والمؤسسات في القطاع الحديث في الشمال من المدينة ، عادة في شكل عدة تجمعات منفصلة ولكنها متقاربة : دور المحافظات (المديرية سابقا) ، المحاكم بأنواعها ، مراكز الأمن وأقسام البوليس ، فروع المصالح الحكومية المختلفة والاستراحات الحكومية ... إلخ . وكثيرا ما تنعكس هذه المعالم في أسماء الشوارع كما رأينا .

والعادة أن المباني الإدارية تظهر في البداية على الأطراف الخارجية من المنطقة السكنية . وقد تستقر على ذلك الموقع طويلا إذا كانت المدينة صغيرة أو بطيئة النمو كما في فوه وطلخا ومنوف مثلا . ولكن في حالة المدن الكبيرة عالية النمو لا يلبث مد المباني السكنية أن يستدير حولها ويتجاوزها بعيدا إلى الخارج . لذا فحين تتوسع الأجهزة الإدارية تضطر إلى أن تقفز فوقها إلى نطاق جديد خارجها ، وهكذا دواليك . وهذا ما يفسر انشطار التجمعات الإدارية إلى عدد من المجموعات المتفرقة .

وفي المدن الأكبر قد تضطر المؤسسات الإدارية تفاديا للمواقع المتزايدة التطرف إلى التحول عائدة إلى الجنوب والالتفاف حول أطراف المدينة القديمة لتنتشر في جيوب بارزة هنا وهناك ، كما في طنطا بصورة واضحة حيث تتوزع الأجهزة الإدارية بكثرة لا في المدينة الحديثة في الشمال فقط وإنما كذلك إلى الغرب والشرق من المدينة القديمة في الجنوب . وانتشار الإدارة الدائري هذا يصل بالطبع إلى قمته في القاهرة التي لها وضعها الخاص في هذا المجال كما في كل مجال عمراني آخر .

الخدمات

للخدمات بعد هذا مكان أساسي في المدينة الحديثة ، على خلاف المدينة القديمة حيث لا تكاد تعرف إلا على المستوى الشعبي المتواضع والمحدود . وفي المدينة الحديثة يلمورها مختلف هذا المكان بالطبع من حالة إلى حالة ومن حي إلى حي بحسب درجة الثراء والرفاهية . ولكن عموما تتوزع الخدمات على رقعة المدينة بحسب كثافة السكان ومستوى المعيشة وطبيعة ونوع الخدمة (١) . « فخدمات الجيرة neighbourhood services » التي تلي الحاجات اليومية العادية المباشرة تنتشر بتجانس ملموس داخل الأحياء السكنية ، كحوانيت البقالة والتموين والمكوة والحلاقة ... إلخ ، وكذلك مدارس الصغار بدرجاتها المختلفة ثم المساجد والكنائس .

ويلاحظ هنا أن المساجد تقل بدرجة ملحوظة جدا بالمقارنة إلى أمثالها في المدينة القديمة ، وقد تصبح نادرة للغاية في بعض الأحياء الغنية ، بينما على العكس قد تزيد نسبة الكنائس بالمقارنة . أما الخدمات المتخصصة أو الأعلى مستوى فبحكم طبيعتها تتركز غالبا على أطراف المنطقة السكنية أو المدينة : المدارس الثانوية والصناعية والكلليات ، الملاعب والأندية الرياضية وأحيانا المتنزهات والحدائق العامة ، المستشفيات العامة والخاصة غير المعدية ، الملاجئ والأديرة إن وجدت ... إلخ (٢) .

(1) Dickinson, City region etc., p. 152.

(2) Ibid.

الصناعة (١)

الصناعة ، أخيراً ، هي بلا ريب أضعف الوظائف في المدينة الحديثة ، إن وجدت لا تعدو الصناعة الخفيفة أساساً . وهي عادة تتوزع جغرافياً بين مجموعتين : صناعات القلب وصناعات الأطراف . من الأولى حلج الأقطان كإرث من أيام النشأة الأولى ، ولكنها عادة ما يتضح قصور توقيعتها مع نمو وتطور المدينة ، ولذا كثيراً ما يعاد توقيعها بعيداً خارج المدينة وترثها استعمالات غير صناعية أنسب للقلب . أما صناعات الأطراف فأغلبها الصناعات الغذائية البسيطة كالتعليب والحفظ والمكرونة والثلج والمثلجات ... إلخ . تلك هي الصورة العامة في معظم مدننا المتوسطة ، والأغلب كما رأينا أن تتحلق الصناعة الحديثة حول المدينة القديمة أو تستعمر فراغاتها المهجورة .

غير أنه إذا وجدت الصناعة على نطاق كبير وثقيل كما في القاهرة والاسكندرية أو المحلة ، ففي هذه الحالات الخاصة تنفرد الصناعة في الواقع بمدينة كاملة قائمة بذاتها تقع حيناً أتبج لها خارج المدينة الحديثة فضلاً عن القدمة . ففي المحلة تقع مدينة الغزل والنسيج ، كمدينة شركة واحدة هائلة ، إلى الشرق من ثنائية المدينة القدمة - الحديثة ، وبذلك تحول التجمع المدني ككل إلى ثلاثية أشبه في هيئتها بالزهرة ثلاثية الأوراق .

أما في القاهرة والاسكندرية فقد استقطبت الصناعة في قطبين هامشين على محور الطولي في الأولى والعرضي في الثانية . ففي القاهرة هناك شبراً الخيمة بكل توابعها وملحقاتها في الشمال (النسيج ومعظم الصناعات الأخرى) ، ثم حلوان (الصلب والحديد والسيارات وتوابعها) وذلك بالإضافة إلى سوابقها طرة والمعصرة (الأسمت) في الجنوب . وفي الاسكندرية هناك مدينة السيوف في أقصى الشرق (النسيج) والمكس في الغرب (منوع) . وكل قطب من هذه الأقطاب يعد عملياً بمثابة مدينة كاملة تضاف إلى المدينة الحديثة أكثر مما تؤلف جزءاً منها .

الشخصية المدنية

بماذا ، في النهاية ، نخرج من هذه الصورة المفصلة للمدينة المصرية ؟ تطورا ، واضح أن النغمة الأساسية هي التجانس في البداية ثم في النهاية ، وإن اختلف مفهوم

(1) E.W. Miller, A geog. of manufacturing, U.S.A., 1962; Geog of industrial location, 1970.

أنظر أيضاً : سعاد الصحن « صناعات العواصم » ، المجلة الجغرافية العربية ، ص ٢٦ وبعدها ، « موقع صناعات العواصم » ، المجلة نفسها ، ١٩٧٥ ، ص ٦٦ وبعدها .

التجانس في الحالتين بعد رحلة تطورية حافلة ومعقدة تحولت بها من جسم بسيط إلى هيكل مركب . أما توزيعا ، ففيها عدا أقلية معدودة هي العاصمتان ومدن القناة وبعض حالات خاصة ، أو قل على الجملة المدن الكبرى بما فيها العقد الساحلي المتوسطي - القنالي ، فإن التشابه الوظيفي والركيبي يعود فيسود معظم مدننا تقريبا رغم كل الفروق والألوان المحلية والخاصة بالطبع .

وهذا ما يعود بنا إلى رأى لوزاك ولوران وغيرهما فيما تصوره أو صوروه من غياب الشخصية المستقلة بين المدن المصرية . ولعل وارين تومبسون أقرب إلى الحقيقة حين لاحظ أن المدن في معظم البلاد القديمة إنما تتشابه فيما بينها لأنها نشأت ونضجت واكتسبت طابعها المميز قبل عصر المواصلات الحديثة والاتصال العالمي السريع (١) . ومهما يكن ، فالحقيقة أن هذا التشابه العائلي عندنا لا يعنى الرتابة أو التنميط ، بقدر ما يعنى أن للمدينة المصرية طابعا عاما مشتركا قويا وشخصية متميزة قد لا تختلف جنسيا بين مدينة وأخرى ولكنها تميز المدينة المصرية أساسا عن سائر مدن البلاد الأخرى . وتلك نقطة أصالة لا ضعف ، ومثلها نجده بسهولة في المدينة الانجليزية أو الفرنسية أو الإيطالية بل وحتى الأمريكية ... إلخ . (٢)

ذلك أن مورفولوجية المدينة في أى إقليم هي ، كما يؤكد لنا فلير ، من أقوى الطوابع التي تمنحه شخصيته وتعكس روح المكان فيه (٣) . أما التجانس الداخلي العريض فذلك لوحدة الضوابط والمؤشرات الطبيعية والبيئية ، والأمر كله في النهاية إنما هو - بغير حتم جغرافي - هذه العلاقة البسيطة : وحدة البيئة الطبيعية : وحدة البيئة العمرانية ، تجانس البيت الجغرافي الكبير : تجانس البيت السكني الصغير .

(1) Warren Thompson, Population problems, N.Y., 1930. p. 115.

(2) Smailes, Geog. of towns, p. 68-71.

(3) H.J. Fleure, «Some types of cities in temperate Europe», G.R., vol. 10, 1920, p. 103.

الفصل التاسع عشر

التجانس البشرى

تاريخ مصر الجنسى القديم

نحن المصريين ، من نكون ؟ ما الأصل والعرق والنسب ، ومنذ متى ظهر المصريون كشعب وكشعبة من البشر ؟ كيف يبدو اليوم شكلا ، وأين يقع الإنسان المصرى فى العائلة البشرية ؟ أيبدى المصريون من التجانس البشرى الجنسى مثلاً تبدي مصر من التجانس الطبيعى والمادى والحضارى وغير ذلك ؟

قد لا تكون مصر مهد الجنس البشرى أو الموطن الأول للإنسان ، بل إن من المسلم به أنها ليست كذلك ، ولكن الإنسان المصرى يعد بالتأكيد من أقدم سلالات الأرض . فمن المحقق أن تعمير مصر بدأ مبكراً جداً منذ وقت بالغ القدم ، يسبق فجر التاريخ المكتوب بمراحل صحيحة على أقل تقدير . فالإنسان ظهر على مسرح الحياة فى هذا الجزء من العالم فى عصر البلايستوسين أى فى العصر المطير على الأقل .

ومنذ أوائل العصر الحجرى القديم بالقطع تظهر مصر وهى منطقة معمورة مسكونة بواسطة جماعات مختلفة منتشرة فى معظم أجزاء الوادى ، تدل على ذلك بقايا الأدوات الصوانية والآلات الحجرية ومخلفات السكن والمساكن التى تركتها تلك الجماعات ، رغم أننا لم نجد لها بقايا جثمانية من جماجم أو هياكل عظمية . من هنا ، للأسف ، فلسنا نعرف شيئاً محدداً عن إنسان العصر الحجرى القديم المصرى من الناحية الأثروبولوجية ، وكل ما يمكن أن يقال عنه إنما هو من قبيل التخمين والتكهنات العلمية .

وعلى العكس ، وللأسف أكثر ، فإن البقايا الجثمانية لا تتكاثر ، بل وإلى حد لا مثيل له فى أى بلد آخر ، إلا فى العصور التاريخية أيام الفراعنة ، أى حين وحيث لا جلوى منها كثيراً فى معرفة الأصول الجنسية الأسبق والجنود الأولى السابقة للسلالة والسكان . هذا وذاك فضلاً بالطبع عن الصعوبات الأكاديمية التى تتمثل فى اختلاف اجتهادات العلماء ، بل ومحض اختلاف تسمياتهم للجماعات أو الجنس الواحد اختلاف يجعل من الصعب توحيدها أو التنسيق بينها .

لا يمكن القطع إذن بشأن الأصول الجنسية الأولى لسكان مصر في عصور ما قبل التاريخ، أو ما يمكن أن نسميه مع بيجهوت « فترة تكوين الأجناس race-making period » ، إذ تتكاثر النظريات المتعارضة وتقل الأدلة اليقينية . والباحث فيما كتب عن تعمير مصر وأجناسها الأولى يدخل - في معنى حقيقي جدا - في متاهة كلها ضباب . ولو أنه أخذ ببعض النظريات القديمة التي شاعت زمنا ، لكانت مصر ما قبل التاريخ مثالا بل أمثلة لاختلاط الأختلاط والأمشاج الجنسية ابتداء من البوشمن والزنوج إلى الليبين والأسويين وإلى الهلليين والبلقان ... إلخ. وفارق جذري بين أن تتسرب بعض هذه الدماء إلى العرق المصري وأن يكون هذا العرق أنبوبة مزج واختبار لها بلا تحفظ أو استثناء .

وكثير من هذه النظريات يصير على استيراد سكان مصر الأول من مصدر خارجي ، إما من الجنوب من إفريقيا أو من جهة البحر الأحمر ، أي نظرية الأصل الإفريقي للمصريين ، وإما من الشمال من آسيا أو عن طريق الدلتا ، أي نظرية الأصل الآسيوي للمصريين . ومنها ما يستمد السكان الأول من اختلاط وتصادم تلك الأجناس الدخيلة الوافدة (١) ، وبالتالي يصور سكان مصر الأول على ثنائية جنسية تتألف من عنصر قوقازي وعنصر زنجي ... إلخ . غير أن الأبحاث الحديثة أثبتت جموح كثير من هذه النظريات ، وأنها إنما بنيت على شبهات ثم نمت بالتأويلات حتى سقطت بالفعل علميا :

ومن الطبيعي ، مادامت مصر ليست مهد الجنس البشري ، أن سكانها الأوائل والأولين جاءوها من خارجها ، أي كانوا عناصر وافدة مستوردة أتت عن طريق الهجرة . ولا شك أيضاً أن هذا الوضع استمر طويلا ، بقدر ما تختفى كذلك في ضباب الماضي . ولا ضير في هذا ولا مشكلة . إنما المشكلة هي إلى أي مدى ظلت العناصر الوافدة تظهر على المسرح ، ومنذ متى أصبحت متوطنة توطدت جذورها في المنطقة حتى أصبحت أصيلة بالمعنى المفهوم عن قدماء المصريين منذ العصر التاريخي أو عصر الأسرات . فلئن صح أن يقال عن أوائل المعمرين الذين دخلوا مصر البكر إنهم وافدون ، فليس يصح على الإطلاق أن يقال هذا عن مصر الفراعنة مثلاً وبهذا الشكل المباشر .

(1) W. M. Flinders Petrie, «Migrations», Jour Roy. Anthropol. Inst., 1906, p. 5 ff.; A. C. Haddon, Wanderings of Peoples, p. 56-7; A. H. Brodrick, Early Man, 1948.

إنسان العصر الحجري

العصر الحجري القديم

عن إنسان العصر الحجري القديم المصري ، ثمة من يرى أن كل سكان إفريقيا الشمالية في ذلك العصر وفدوا إليها من وسط القارة ، وكانوا ينحدرون مما يسمونه الجنس الأورافريقي Eurafian الذي يعد بمثابة الجد الأعلى لجنس البحر المتوسط فيما بعد أو بمثابة طلائعه (يمثل ما يعد البروتو-نورديين Proto-Nordics في شمال أوروبا أسلاف وطلائع النورديين بعد ذلك) .

ورغم أن هؤلاء الأورافقيين لم يخلوا من تأثيرات زنجية ما تسربت إليهم من خلال اختلاطهم بالأجداد القدماء للبوشمن ، فإن العناصر التي وصلت منهم إلى مصر خللت من تلك المؤثرات بالذات ، فظلت مصر خالصة في ذلك العصر للجنس الأورافريقي النقي ، أي الحامي . ومع ذلك لا يستبعد البعض أن تكون قد تسربت إليها عناصر تحمل بعض صفات زنجية - قزمية حملتها معها بعض الهجرات من شمال إفريقيا (١) .

على أنه في أواخر العصر الحجري القديم ، أي في الحجري القديم الأعلى ، يمثل السبيليون في جنوب الوادي نمطا من جنس البحر المتوسط المنسق ، يسبق أنماط الحجري الحديث بل ويستبق نمط ما قبل الأسرات ويكاد يبشر به جنسيا (٢) .

وبتحديد أكثر ، يمكن القول إنه في العصر الحجري القديم كانت هناك وحدة أساسية في كلا التاريخ والتركيب الجنسي في كل إفريقيا شمال الصحراء من الأطلسي حتى الأحمر أو من أطلس حتى النيل ، وذلك رغم الفروق المحلية . كذلك كانت مصر على اتصال وفي احتكاك وثيق مع سائر أجزاء القارة الإفريقية سواء المتوسطة أو الصحراوية أو جنوب ذلك .

أما التركيب الجنسي في العصر الحجري القديم الأعلى كما يتمثل في السبيليين فيرسمه لنا روبير شارل على النحو الآتي . كان الجسم الأساسي من السكان يتكون من العنصر الحامي القديم paléo-kamitique ، تختلط به عناصر متوسطة عتيقة sub-méditerranéenne وأخرى من شمال الصحراء nord-saharienne . وقد كان العنصر المتوسطي دائما أقوى وأكثر انتشارا في الدلتا منه في الصعيد .

(1) A.C. Haddon, Races of man, Cambridge, 1924, p. 35.

(2) C.S. Coon, Races of Europe, N.Y., 1939, p. 92.

ثم من أواخر الحجري القديم ، ومع تزايد الجفاف في منطقة الصحراء الكبرى ، أخذت الجماعات التي كانت تسكنها أصلا تهاجر شمالا إلى أطراف الصحراء تجاه وقرب ساحل المتوسط . وقد وصل التيار الرئيسي منها إلى منطقة خليج قابس ، حيث انشعبت جماعاته شعبتين : غربا إلى إقليم أطلس ، وشرقا إلى النيل . والأخيرة لم تتجه إلى الدلتا وإنما إلى مصر الوسطى . كذلك اتجه تيار مباشر من الصحراويين إلى مصر العليا آتيا من الجنوب الغربي . بذلك اجتمعت على مصر العليا مؤثرات جنوبية أكثر مما عرفت الدلتا .

وهكذا أضيفت دماء جديدة إلى قاعدة السكان ، فحدث تطور تدريجي في التكوين الجنسي خلال الألف الخامس والرابع قبل الميلاد . ويتلخص هذا التطور في تراجع القاعدة الحامية القديمة الأصيلة قليلا ، و بروز العنصر المتوسطي العتيق ، وكذلك العنصر المتزنج *sub-négroïde* . وقد كان بروز العنصر المتوسطي أقوى ما يكون في الدلتا ، و بروز العنصر المتزنج أقوى ما يكون في الصعيد (1) .

العصر الحجري الحديث

تتضح الصورة أكثر ، ولكنها لا تختلف كثيرا ، في العصر الحجري الحديث . فقد تركت جماعاته المنتشرة مواقعها في أرجاء الوادي بقاياها العظمية كاملة إلى جانب بقاياها الحضارية . وأول وأقدم هذه البقايا هي التاسيون في جنوب الوادي أيضا . ورغم قليل من عرض الأنف وربما بروز الفك ، فإنها تشير إلى جنس أبيض قوقازي عموما . ويتكهن كون بأن هذا النوع قد يكون به عرق من جنس الأفالو *Afalou* الذي عاش في العصر الحجري القديم الأعلى في الجزائر ، أو يمثل امتدادا للجنس الناتوفي *Natufians* الذي عاش في فلسطين في العصر نفسه . وبهذا يكون التاسيون حلقة وصل في تطور السلالات بين المغرب والشام ، كما بين العصرين الحجريين القديم والحديث . غير أن جماعة التاسيين هذه لا قيمة لها على أية حال في تكوين المصريين ، إذ يبدو أنها اختفت بعد ذلك جنسيا كما اختفت حضاريا .

بالمثل أيضا اختفت جماعتان أخريان معاصرتان تقريبا للتاسيين وإن كانتا تنتميان إلى الشمال . هاتان هما أهل مرمده وأهل الفيوم . وعند البعض أنهم ربما اختفوا

(1) Robert — P. Charles , «Recherches sur l'unité de structure et d'origine du peuplement de l'Afrique méditerranéenne», B.S.G.E., 1963, p. 79 — 86.

لأنهم هاجروا غربا حتى وصلوا إلى أوروبا حيث أدخلوا حضارتهم الزراعية الحديثة .
ومهما يكن ، فإن بقاياهم تشير إلى رأس طويل ، أكبر نوعا من رؤوس مصري
ما قبل الأسرات ، وتدل على جنس البحر المتوسط دون أدنى شبهة من أثر زنجي قط (١).
وعن التكوين الجنسي لأهل مرمده بالذات ، فانه يتألف حسب روبير شارل من
عناصر حامية قديمة وحامية وليبي - بربر وصحراوى شمالى ومتوسطى عتيق (٢) .

غير أن الأثر الزنجي يتضح فى الجماعة التالية زمنيا لمرمده والفيوم وهم البداريون
فى قلب الصعيد . فالأنف عريض كثيرا ، وبهم بروز قوى فى الفك ، مما يوحى
بقدر من تزنج . غير أن الجزم صعب ، إذ أن الشعر غير زنجي على الإطلاق ،
فهو خشن مموج ، أسود وبني قاتم . أما البشرة فأبيض بروننت . ولذا يعتقد مورانت
أن جماجم البداريين شديدة الشبه برؤوس أقباط شمال الحبشة أو الدرافيدين فى
جنوب الهند أو حتى الفدا فى سيلون (سرى لانكا) . هذا بينما يرى كون أنهم أقرب
ما يكونون إلى الصوماليين ، وإلى حد ما إلى سكان سردينيا من بين الأوربيين .

وعلى هذا الأساس يرجح كون أنهم جاءوا من الجنوب من قرب منابع النيل
الأزرق ، كموجه حامية مبكرة ماتزال بقايا أصولها موجودة فى الحبشة والصومال
وإن كانت قد داخلتها هناك ومنذ ذلك الوقت دماء زنجية كثيرة . وعلى أية حال ،
فقد كان البداريون قادمين جددا إلى وادى النيل بالقطع ، وقد أزاغوا التاسيين
وربما سابقهم وحلوا محلهم . والمهم أنهم مرتبطون قطعاً بنمط وسلالة ما قبل
الأسرات التى تلى بعد ذلك رغم خلو هذه من المؤثرات أو المؤشرات المتزنجية . (٣)

ما قبل وقبيل الاسرات

أما أولى سلالات ما قبل الأسرات هذه فهى أهل نقاده فى ثنية قنا . والنقاديون
يشبهون البداريين كثيرا فى جوانب كما يختلفون عنهم فى جوانب ، مما يجعلهم فى
الواقع جماعتين مختلفتين من أصول مترابطة أو متقاربة . فأهل نقاده طوال ، ربما
أطول من البداريين ، والأنف أضيق ، وكذلك بروز الفك أقل ، أما الرأس فطويل
ويخلو تماما من عرض الرأس . ولأن عددهم أكبر ، فيبدو أنهم قد امتصوا البداريين
فى النهاية .

أما عن مصر ما قبل الأسرات ، فإن روبير شارل يقدم لنا صورة خاصة من

(1) Coon, p. 101.

(2) 1963, p. 82.

(3) Coon, p. 98-6.

دراسة على عينة عظمية من مقابر حلوان . فأولا ، ٩٠ ٪ هم من طوال الرؤوس ومتوسطها ، بينما لا يزيد عرض الرأس عن ١٠ ٪ من السكان . ثانياً ، فإن معظم السكان ، نحو ٦٠ ٪ من العينة ، ينتمى إلى النوع الحامى ، بينما ينتمى العشر إلى مجموعة الكرومانيون بأنواعها المختلفة من المتوسطى القديم والألبى - المتوسطى والألبى ، يكملها عناصر جرمالدية وأخرى أطلنطية - نورذية .

بصيغة أخرى ، فإن ثلث السكان تقريبا يشير إلى أصول إفريقية خالصة من الأثر الزنجى ، والربع إلى أصول إفريقية بها تأثيرات زنجية أو مترنجة ، ونحو الخمس إلى أصول متوسطية ، والعشر إلى أصول هليلنية helladique ، والباقي إلى أصول من الشرق الأوسط nord-canaanéenne . وتبلغ نسبة العناصر الأصلية في العينة نحو أربعة الأخماس ، مقابل الخمس للعناصر الوافدة ، وهى نسبة عالية تشير إلى ارتفاع نسبة المقيمين الأجانب في مصر ، خاصة من العالم الهلنى ، منذ وقت مبكر .

الخلاصة النهائية أن الغالبية العظمى وقاعدة الأساس تتكون من عناصر أصلية من إفريقيا البيضاء والبحر المتوسط sub-méditerranéenne ، أضيفت إليها عناصر ثانوية من إفريقيا السوداء مترنجة بل وأحيانا زنجية ، ثم أخيرا عناصر من عالم البحر المتوسط كالسورية - الكنعانية وحتى البلقانية واليونانية (١) .

تلك صورة مبسطة للتكوين الجنى فى عصر ما قبل وما قبل قبيل الأسرات على الترتيب ، فى نقاده ثم فى حلوان . ومن الناحية الأخرى هناك نظريات وآراء أخرى مختلفة . فمن دراسة بعض الجماجم فى منطقة طيبة ترجع إلى ما قبل الأسرات حتى العصر الرومانى ، وجد طومسون وماكيفر منذ وقت مبكر مجموعتين : مجموعة ذات وجه عريض قصير وأنف عريض ، وأخرى ذات وجه طويل ضيق وأنف ضيق ، تضاف إليهما مجموعة أخرى وسط بين الاثنتين . أما مورتون فيلخص الصورة فى أن المصريين فى الشمال كانوا وسطا بين العنصر الهندو - أوربى والعنصر السامى ، بينما كان المصريون فى الجنوب أقرب إلى العنصر الهندى - العربى ، ثم منذ الدولة الحديثة وقع الاختلاط بين الطرفين بالتدريج ، مع تسرب آثار زنجية باستمرار من الجنوب . بالمثل ذهب رايترز من دراساته على منطقة الأهرام بالجزرة إلى أن هناك مؤثرات زنجية وأخرى أرمينية دخلت فغرت التركيب الجنى للمصريين فى

(1) Robert — P. Charles, «Contribution à l'anthropologie de l'Egypte ancienne. Etude des crânes protodynastiques d'Helouan», B.S.G.E., 1961, p. 218 — 221.

عصر الأسرات عما كان عليه في عصر ما قبل الأسرات . ولكن البعض يرفض هذا الرأي (١) .

غير أن أهم النظريات المطروحة في التاريخ والتكوين الجنسي لمصر في تلك المراحل المبكرة قد تكون نظرية مورانت والبطراوي . وهي تبدأ من الثنائية العنصرية فيما قبل الأسرات ، ولكنها تنتهي بالوحدة الشاملة في العصر التاريخي . فيجد مورانت أن هناك عنصرين في مصر ما قبل الأسرات : واحد في الدلتا ومصر الوسطى ، والآخر في مصر العليا ، ثم توغل العنصر الشمالي بالتدريج جنوبا فحدث الاختلاط بين الاثنين . من هنا لا نصل إلى العصور التاريخية إلا والمصريون قد أصبحوا جماعة بشرية متجانسة بالمعنى السلالي :

بالمثل يشير البطراوي إلى شعبين أو قومين منذ ما قبل الأسرات ، شعب الشمال وشعب الجنوب . فأما شعب الشمال فيتركز في ٣ مجموعات في مصر الوسطى ما بين رأس الدلتا والفيوم ، والنسبة الرأسية بينه ٧٥ ، والأنف معتدل . أما شعب الجنوب فيتوزع بين ٤ مجموعات تمتد من المنيا حتى وادي حلفا أي الشلال الثاني ، والنسبة الرأسية بينه ٧٢ أي أن الرأس أطول ، والأنف أعرض نتيجة للأثر الزنجي الذي تسرب من الجنوب خاصة في النوبة وبالأخص بين النساء . وقد ظل هذان الشعبان — يمتضي البطراوي — في عزلة حتى الدولة الوسطى ، حين أخذ شعب الشمال يتوغل سلميا نحو الجنوب حتى ظهر في طبيه في ذلك العصر ، ثم في دندره في عصر الدولة الحديثة . ومن ثم تم الاختلاط بين الشعبين إلى أن أصبح سكان مصر العليا وسطا من الناحية الأنثروبولوجية بين شعبي الشمال والجنوب (٢) .

ولعلنا نستطيع أن نلخص مجمل نظرية مورانت والبطراوي في تاريخ مصر الجنسي المبكر في أنه كانت هناك سلالتان من مصريي العصر الحجري القديم ، متميزتان ولكن مترابطتان ، واحدة في الشمال في مصر الوسطى ، والثانية في الجنوب في مصر العليا . والأخيرة تمتاز بنسبة رأسية أقل ، ونسبة أنفية أعلى ، مع بعض بروز في الفك ، أي مؤثرات أكثر زنجية . وقد استمر هذا الفارق بين الشمال والجنوب

(1) G. Elliot-Smith, in : the archaeological survey of Nubia, Cairo, 1910, vol. 2, p. 16 — 28.

(2) A. Batrawi, «The racial history of Egypt & Nubia», J.R.A.I., vol. 75, 1945, p. 91 ff.; «The racial relationships of the ancient&modern population of Egypt & Nubia,» J.R.A.I. vol. 76, 1946, p. 137 ff.

حتى عصر ما قبل الأسرات . حتى إذا ما كان عصر الأسرات أخذ العنصر الجنوبي يتقهقر ويتراجع نحو الجنوب ، وإن تخلفت منه جيوب في الصعيد ، بينما أخذ العنصر الشمالى يزحف تدريجياً أعلى النهر حتى صار سائداً في كل أنحاء مصر منذ حوالى الدولة الوسطى .

وعلى الجملة ، يبدو أن بداية تاريخ مصر الجنسى تتلخص أساساً وفي الاتجاه السائد فى أنه بينما كانت هناك جماعات من طوال الرؤوس فى الصعيد ، كانت بالدلتا جماعات أخرى من جنس البحر المتوسط أيضاً إلا أنها أعرض رأساً نوعاً والأنف أضيق نسبياً . ولئن كان هذان النمطان هما طرفى النقيض فى سكان مصر الأصليين أو الأولين ، فقد أصبحت منذ بداية عصر الأسرات وحتى العصر المسيحي قطبي أنثروبولوجية مصر جميعاً ، وكل تطورها إنما هو محصلة التفاعل بينهما . فكل تاريخ مصر الجنسى عبر ٣٠٠٠ سنة كان ببساطة إحلال نمط مصر السفلى بالتدريج محل نمط مصر العليا ، بمعنى أن الرأس يزداد عرضاً باستمرار مع الاتجاه إلى ضيق الأنف المطرد .

من هذا نرى أن بعض الدراسات الأنثروبولوجية ، وكذلك الأركيولوجية ، تشير إلى أنه قد لا يكون هناك اتصال واستمرار بالضرورة بين سكان العصرين الحجري القديم والحديث ، إذ ترجح أن الجماعات الأولى ربما اختفت أو انقرضت وحلت محلها الجماعات الثانية ، كما أن بعض الدراسات الأخرى تشير إلى العكس . غير أن هذه وتلك فروض نظرية غير قاطعة أو يقينية .

على أن الأدلة توحى قطعاً ، من الناحية الأخرى ، بأن ثمة استمرارية جنسية ما بين سكان العصر الحجري الحديث وما بين عصر ما قبل وما قبيل الأسرات إلى عصر الأسرات ، بمعنى أن هذه العناصر جميعاً قد دخلت بدرجة أو بأخرى وبصورة ما فى تكوين سكان مصر التاريخية . ولنا حاجة طبعاً إلى أن نضغط على استمرارية الجنس المطلقة بين ما قبل الأسرات والأسرات (١) .

المصريون القدماء

هذا إذن ، بشكل عام ، عن المصريين «الأقدمين» ، فإذا — إن صححت التفرقة — عن المصريين «القدماء» بالمعنى المعروف ، أى أولئك الذين انحدر منهم

(1) C.S. Myers, «Contributions to Egyptian anthropology», J.R.A.I., 1905, p. 91; 1908, p. 130.

مباشرة مصريو ما قبل وما قبيل الأسرات ، والذين يعد فراعنة الأسرات نفسها تنويعاً تاريخياً لهم ؟ (كان المصريون التاريخيون أى الفرعونيون بناء الأهرام الأنو Anu أى البدائين .) (١) ثمة هنا حقيقتان أساسيتان أو ثلاث ينبغي أن تعلق فوق كل التفاصيل . الأولى ، كما يقول شانتر ، هي أن المصريين القدماء شعب أصيل في مصر autochtone ولم يفسدوا إليها من مكان آخر (٢) . الثانية ، كما يقول مايرز ، هي أن المصريين القدماء الأصليين يبدأون وهم جنس متجانس أساساً في صفاته وتركيبه (٣) . الثالثة ، كما يقول كون ، هي أن احتمالات الاختلاط الهامة قلت مع ومنذ بداية عصر الأسرات التاريخية .

فما عدا هذا ، فإن هنا أيضاً تختلف النظريات اختلافاً بعيد المدى . ويمكن على سبيل التيسير والتبسيط أن نصنف معظم النظريات المتاحة والآراء المطروحة في تيارين رئيسيين على طرفي نقيض . الأول يذهب إلى وحدة النوع أو الأصل ، بمعنى أنه نشأ عن عنصر نقى واحد فقط أو رئيسى . والثانى يذهب إلى تعدد العناصر الجنسية التى دخلت في تكوين ذلك الأصل . وبين هذين القطبين المتنافرين تتراتب النظريات المختلفة بصورة انتقالية من البسيط إلى المركب إلى المعقد فالأعقد . وكلها ، على أية حال ، لم ينج من النقد أو الاستبعاد علمياً .

فأما وحدة الأصل فإن أول وأقوى من يمثلها هو شانتر ، الذى انتهى إلى أن المصريين القدماء — كالمحدثين — يمثلون جنساً أو عنصراً واحداً رغم كل الهجرات الدخيلة . على أن الملاحظ أنه عاد فميز في التركيب الجسماني للمصريين بين نوعين أساسيين ، واحد دقيق ضئيل الجسم ، وآخر ربة أقصر وأكثر امتلاءً . كذلك اعتبر بول Boule أن المصريين ينتمون إلى عنصر متوسطى واحد هو ممثل نقى للجنس الأبيض .

ثم جاء سيرجى بجنسه الشهير جنس البحر المتوسط ، وأدخل في فرعه الإفريقى المصريين القدماء والمحدثين على السواء . ومن بعده قسم جوفريدا — روجيرى ذلك الجنس إلى شعبتين : الليبيين والإثيوبيين ، وأدخل المصريين القدماء ، مصرى

(1) Haddon, p. 39.

(2) E. Chantre, Recherches anthropologiques dans l'Afrique orientale, Egypte, 1904, p. 302 — 3.

(3) C.S. Myers, «Contributions to Egyptian anthropology», J.R.A.I., 1905, p. 91; 1908, p. 130.

ما قبل الأسرات ، في الشعبة الإثيوبية (١) . وهاتان الشعبتان تقابلان بالتقريب شعبتي الحاميين الشماليين والشرقيين على الترتيب عند سليجمان فيما بعد ، الذي صنف المصريين القدماء والمعاصرين في الشعبة الأخيرة ، وهو التصنيف السائد الآن والمقبول كقاعدة عامة .

أما نظريات تعدد الأصل فتبدأ ، بحسب ترتيبها من البسيط إلى المركب ، بنظرية تومبسون وما كيفر التي ترى في سكان طيبة القديمة دليلا على تواجد جنسين مختلفين تماما في التكوين الجنسي هما الأبيض والأسود ، وترى كذلك أنهما ظلّا بلا تغيير بسبب الانعزال الجنسي بينهما (٢) .

ثم تلي نظرية إليوت - سميث المعروفة ، والتي تتلخص في أن أهم العناصر الجنسية ، أي القاعدة الأساسية ، في تكوين المصريين القدماء عنصر يشبه أكثر الأنواع شيوعا بين البربر المحدثين . غير أنه في أوائل عصر الأسرات غزت مصر السفلى موجة من العناصر الأرمينية (أي اللقائنية) عدلت في القاعدة الأساسية . أما مصر العليا والنوبة فقد تأثرت في الأصل ومنذ البداية بخلط طفيف من نوع البوشمن ، كما دخلت مؤثرات زنجية من عناصر طويلة القامة إبان الأسرة الثالثة . وأخيرا وفيما بعد أدخلت هجرات الليبيين وأهل البحر Sea Folk جذس البحر المتوسط . ومن هذه العناصر جميعا تشكل التركيب الجنسي لمصر القديمة (٣) .

ثم أتى دارت Dart بتركيبة أكثر تعقيدا واختلاطا . فعلى أساس قياس نحو ٣٠٠٠ جمجمة ، حاول دارت أن يحدد ذبذبات التكوين الجنسي لسكان مصر عبر ٧٠٠٠ سنة . فأنهى إلى أن هناك ٩ أنواع جنسية دخلت في هذا التكوين هي بحسب تسمياته : البوشمنية Bushmenoid ، البوسكوبية Boskopoid ، المتوسطية ، الأرمينية ، المغولية ، أقزام إفريقيا الشرقيون Eastern Negritos ، النوردية ، ثم ٣ أنواع مختلطة بين تلك السابقة . ولكن عند فرتشنسكي أن هذه النظرية غير محتملة ولا مقبولة ، ويكفى كما يقول أن أهل البدارى يظهرون في تصنيف دارت كنوردين في معظمهم .

(1) V. Giuffrida — Ruggeri, «Were the predynastic Egyptians Libyans or Ethiopians ?», Man, 1915, p. 51 — 6.

(2) R. Thompson; D. Randall-Maciver, The ancient races of the Thebaid, Oxford, 1905.

(3) G. Elliot-Smith, The ancient Egyptians, Lond., 1923, p. 14 et seq.

وبعد دارت جاءنا فالكنبورجر Falkenburger مخططة لا تكاد تقل تعقيدا .
فعلى أساس دراسة ١٨٠٠ جمجمة ، تعرف على ٤ أنواع أو عناصر أساسية تدخل
في تكوين المصريين الأقدمين : عنصر الكرومانيون ، عنصر الزنوج ، نوع البحر
المتوسط ، ثم نوع يمثل خليطا من الثلاثة الأخرى . وقد وجد فالكنبورجر أن
نسبة العناصر الثلاثة الأولى مجتمعة تؤلف الغالبية العظمى من السكان ، بينما يتراوح
العنصر الرابع والأخير بين نحو الربع والنصف من المجموع . غير أن هذا يشكك
البعض في نتائج وقيمة الدراسة كلها ، إذ أن القاعدة العامة في جميع المجتمعات
البشرية هي أن الأغلبية العددية أو النسبية هي دائما للعناصر المختلطة لا النقية (١) .

أخيرا وليس آخرا ، توصل فرتشنسكي من دراسة مجموعات من الجماجم
تمتد مما قبل الأسرات حتى الدولة الحديثة ، إلى أن التركيب الجنسي لمصر القديمة
يشتمل على ٨ أنواع مختلفة هي : المتوسطى ، الحامى (أو البربرى) ، الشرقى
(أو السامى) ، الأرمينى ، الكرومانيون Cro-Magnonoid ، النوردى ، القزمى ،
الزنجى (أو السودانى أو النيلوتى) ، هذا طبعا بالإضافة إلى كل توليفات الخلط
الممكنة بين تلك الأنواع الأصلية . أما من حيث الأهمية النسبية ، فانه يجد أن
العنصر الحامى هو أكثرها شيوعا وله الصدارة ، خاصة في شكل خليط مع المتوسطى
والشرقى والأرمينى . وعلى العكس ، فان أثر العرق الزنجى ظل ضئيلا جدا حتى
الدولة الحديثة .

غير أن فرتشنسكى يجد للحامى مفهوما خاصا يختلف عن المفهوم التقليدى .
فبدلا من التصور السائد للحامين كشعبة من الجنس الأبيض مع ملامح انتقالية
إلى الجنس الأسود ، فانه ينظر إليه كشعبة من الجنس الأبيض مع ملامح انتقالية
إلى الجنس الأصفر ، وذلك على أساس وجود بعض الملامح المغولية الطفيفة في
المصريين المحدثين كما رأهم ويراهم . وتنحصر هذه الملامح أو المؤثرات المغولية ،
أولا وقبل كل شيء ، في الأرضية المصفرة المحققة — على حد تعبيره — في قاع لون
البشرة . ثانياً ، هناك عرض الوجه الذى لا يرجع إلى تأثير زنجى وإنما إلى شدة
ارتفاع عظام الوجنتين . ثالثاً ، بروز الفك الأعلى ، ولكن دون الأسفل ، الأمر
الذى لا يعد ظاهرة زنجية . رابعاً ، ضيق إطار العين ، المائلة أيضاً في بعض
الحالات ، مع درجة أو أخرى من الطية المغولية أحيانا .

(1) A. Wiercinski, «Introductory remarks concerning the anthropology of ancient Egypt», B.S.G.E., 1958, p. 77 — 78.

ورغم أن مجموع هذه الصفات يشير إلى مؤثرات من الجنس المغولي الأصفر ، ورغم أن البوشمن يعدون تقليديا بمثابة عنصر انتقالي بين الجنس الأصفر والأسود ، فإن فريتشنسكى يستبعد كلية إمكان ردها إلى مؤثرات بوشمنية قديمة في أصول المصريين الأقدمين . أولا نخلو المصريين تماما من الشعر المفلقل ، وثانيا من قصر القامة كذلك ، فضلا - على الجانب الأركيولوجى البحت - عن غياب رسوم الصخور الملونة (الشهيرة الارتباط بالبوشمن) من كل الآثار المصرية القديمة .

وبدلا من ذلك فانه يجد تشابها مثيرا في الجمجمة بين العنصر المصرى والعنصر الحامى من درافيد الهند الذين يحملون مؤثرات مغولية . ومن هنا ينتهى إلى أن العنصر الحامى لابد قد نشأ بين مجموعة بشرية قديمة جدا في مكان يمكن فيه تبادل الجينات مع عناصر مغولية صفراء . وأكثر المناطق احتمالا لهذا الموطن الأصلي هي الأجزاء الغربية من وسط آسيا ، خاصة التركستان . وعلى هذا يفترض أن واحدة من أولى هجرات العصر الحجري الحديث جلبت الحاميين من هناك إلى مصر ، حيث لم يكونوا بها من قبل .

معنى هذا ، حسب فريتشنسكى ، أن الحاميين و/ أو أقدم حضارات الحجري الحديث في مصر وافدة لا أصلية ، كما أن مهد الحاميين الأول ليس إفريقيا كما كان الاعتقاد السائد ، وبالمثل لا يصح الحديث عن مهد إفريقى لجنس البحر المتوسط أو الشرقى حيث أن موطنه الأصلي غرب آسيا وجنوب أوروبا (١) .

ومن قبل فريتشنسكى ، كان لآرثر كيث رأى يقترب من بعض هذه الآراء ويبتعد عن بعضها الآخر . فعنده أن الحاميين الإفريقيين كانوا في أواخر عصر البلايستوسين مرتبطين بالعناصر الدرافيدية الهندية عن طريق سلسلة من العناصر الانتقالية . وهكذا يكون المصريون على علاقة قرابة بعيدة مع سكان الهند . لكن علاقتهم مع الحاميين السمر الشعث كانت أقرب وأكثر مباشرة . وحتى إلى اليوم فإنهم مرتبطون بجماعات قلب إفريقيا عن طريق سلسلة من العناصر الانتقالية تترامى بطول وادى النيل . ولعل أوثق قرابة لهم هي مع الليبيين الذين يترامون غرب الدلتا بطول ساحل المتوسط . ثم لما تحولت الهضاب المحيطة إلى صحراء واتجهت مختلف الجماعات إلى أوطان جديدة في وادى النيل وعلى ساحل البحر الأحمر والمتوسط ، انقطعت بقوة صلة أجداد مصرى ما قبل الأسرات بسائر أعضاء جنسهم من الليبيين غربا وجماعات البحر الأحمر شرقا ، إلا أن صلتهم بإفريقيا المدارية استمرت بلا انقطاع .

(1) Ibid., p. 81 — 3.

وفما عدا هذا ، فان كيث يرى أن تكوين الجنس القوقازى إنما حدث وتم في غرب آسيا ، وأن من غرب آسيا انتشر العنصر القوقازى لا إلى أوروبا وحدها ولكن أيضاً إلى إفريقيا شمال الصحراء . فاذا كان ذلك كذلك — والأدلة قوية على ذلك في تقديره — فلا يستبعد أن القوقازيين قد استقروا في مصر السفلى في تاريخ أسبق بكثير لعصر ما قبل الأسرات ، ولهذا فقد يكون العنصر ذو الرأس الكبير الذى عثر عليه بمصر السفلى هو من أصل قوقازى (١) .

النظرية الأصولية : الحاميون الشرقيون

هذا حصر ومسح واف لمعظم الاجتهادات العلمية في أصول المصريين القدماء أجداد الفراعنة المباشرين . ولكن رأى السائد بين جمهرة الأنثروبولوجيين والأكثر قبولا لديهم كان ولا يزال حتى الآن هو رأى سليجمان (٢) ، أى أنها النظرية الكلاسيكية يعنى . جوهر النظرية أن المصريين القدماء ينتمون أساسا إلى مجموعة الحاميين الشرقيين ، الذين ينتشرون حاليا في كل شمال شرق إفريقيا حتى القرن الإفريقى ، والذين يؤلفون مع الحاميين الشماليين في شمال غرب إفريقيا (أى إقليم أطلس أو البربر أو المغرب) مجموعة لغوية واحدة .

ورغم فروق محلية كثيرة في اللغة كما في الجنس ، نتيجة للانتشار الجغرافى الواسع المدى لكلا الشعبين ، الأولى على المحور الطولى والثانية على المحور العرضى ، فإنهما معا وحدة إثنية أو إثنولوجية واحدة لاشك ، من أصل واحد مشترك بلا جدال ، بل من أصل ضيق وتشعبهم وتباينهم لم يقع إلا منذ عهد حديث للغاية نسيا ، ربما في أواخر عصر الجفاف بالصحراء .

ففى العصر المطير كان العمران في النصف الشمالى من إفريقيا على عكس نمطه الحالى : كانت الصحراء هي المعمور ، ووادى النيل وإقليم جبال أطلس هي اللامعمور . فكان سواد السكان ينتشر في رقعة شاسعة تغطى الصحراء المصرية — الليبية . فلما حل الجفاف تحولت هذه الرقعة إلى بؤرة انتشار وتوزيع لكتلة سكان الصحراء يمينا ويسارا ، يمينا إلى النيل ويسارا إلى أطلس . وبذلك انشطرت الكتلة الأم إلى جزيرتين بشريتين منفصلتين انفصالا تاما وواسعا هما على الترتيب الحاميون الشرقيون والحاميون الشماليون . ولعل هذا أن يفسر الأصل الجنسى المشترك

(1) Arthur Keith, A new theory of human evolution, Lond., 1948. p. 305 — 6.

(2) C.G. Seligman, Races of Africa, H.U.L., 1939, p. 96 ff.

ثم الانفصال الجغرافي الذي لا يغير مع ذلك من وحدة المجموعة الحامية ككل .

وهذه الوحدة بدورها تقابل وتقارب وحدة أخرى كبرى وشقيقة هي المجموعة السامية في الجزيرة العربية أو غرب آسيا العربية ، وكلتاهما معا تؤلف فرعا من جنس البحر المتوسط الأوربي القوقازي ، وإن كان البعض - خطأ - يقصر العلاقة مع الأوربيين على الحاميين الشماليين دون الشرقيين مميزا إياهم باسم الجنس الليبي .

ومن المسلم به أن الحاميين والساميين تعديلات من أصل واحد مشترك ، وأن هذا التفرع والتباين لم يحدث هو الآخر إلا منذ فترة حديثة للغاية نسبيا وإن كانت أقدم بالطبع من تفرع الحاميين الشرقيين والشماليين ، ولو أننا لا نعرف على وجه الدقة أين كان البيت الجغرافي المشترك للحاميين والساميين قبل أن ينفصلوا ويتباعدوا ويتخصصوا .

وحتى من الناحية اللغوية نفسها فإن الحامية ، التي تنقسم إلى ثلاث مجموعات هي البربرية والمصرية القديمة والكوشية ، يتشابه كل فرع منها مع السامية بقدر ما يتشابه مع الفرع الآخر ، إلى حد دعا البعض إلى اعتبار الحامية والسامية مجموعة كبرى واحدة مع ضم السامية كفرع رابع . بل إن أوزفالد منجن كان يعتبر اللغة المصرية القديمة مجرد خليط من الفروع الثلاثة الأخرى ، أي البربرية والكوشية والسامية (١) .

والمتفق عليه بعد هذا هو أن الموطن الأصلي للحاميين أسيوى ، لعله في جنوب الجزيرة العربية أو ربما في منطقة إلى الشرق من ذلك أكثر . على أن هناك ، مثل سيرجي أو معه ، من يضع هذا الموطن في القرن الإفريقي . ومهما يكن فلا بد للحاميين في الحالين من أن همروا بمنطقة القرن الإفريقي وصولا إلى أوطانهم النهائية سواء في حوض النيل أو في إقليم المغرب . وهذا ما حدث بالفعل بالنسبة للحاميين الشرقيين في طريقهم إلى مصر .

فأغلب الظن أنهم استداروا مع ساحل البحر الأحمر الغربي ثم تتبعوه حتى دخلوا مصر عن طريق الصحراء الشرقية ومنها انحدروا إلى وادي النيل عن طريق وادي الحمامات على الأرجح . وبهذا كان المحور الجبلي المحصور بين حوض النيل والبحر الأحمر منذ أقدم العصور ممرا للرعاة نحو الشمال مثلما كان وادي النيل نفسه ممرا للزراع

(1) Coon, p. 445.

في الاتجاه نفسه بعد ذلك (١) . ومنذ ذلك الوقت شكل هؤلاء الحاميون الشرقيون الفرشة الأساسية والأساس القاعدي في تكوين مصر الأنثروبولوجي .

غير أنهم تركوا قبل ذلك على امتداد الطريق أجزاء من جسمهم الأنثروبولوجي تنتشر كالجزر البشرية في الصحراء ابتداء من إرتريا حتى جنوب صحراء مصر الشرقية . وهذه الجماعات ، التي تعرف في مجموعها باسم البجا ، هي التي تعد اليوم بمثابة الممثلين الأحياء لقدماء المصريين في عصر ما قبل الأسرات ، أو هم كما يعبر سليجمان « قدماء المصريين الأحياء » (٢)

وبحوز لنا هنا أن تتساءل : ما الذي جذب أو دفع الحاميين من الجنوب إلى مصر في الشمال ؟ لعل نظرية العصر المطير ثم عصر الجفاف ، مرة أخرى ، هي التي يمكن أن تقدم إجابة معقولة . فإثناء عصر الجفاف أخذ نطاق المطر ينحسر عن الصحراء الكبرى تدريجيا في اتجاهين : نحو الشمال ونحو الغرب ، أي أنه بدأ في الجنوب قبل الشمال وفي الشرق قبل الغرب . وعلى العكس استمر نطاق من المطر إلى وقت متأخر أكثر في الشمال وفي الغرب (٣) . وربما من هنا بدأ الجفاف يدهم منطقة القرن الإفريقي مبكرا وأولا ، فاضطر السكان إلى الهجرة التدريجية من الجنوب إلى الشمال خطوة بخطوة ونطاقا بنطاق مع تأرجح المطر في هذا الاتجاه .

وهكذا تحرك الحاميون باطراد نحو الشمال على طول امتداد البحر الأحمر وعبر كل الصحراء حتى أوصلتهم الرحلة في النهاية إلى مصر وصحاريها أولا ، إلى أن تم الجفاف النهائي واكتملت الظروف للصحراوية فتراجع بعضهم عائدين من الصحراء المصرية - الليبية إلى الوادي بينما تقدم البعض الآخر إلى إقليم أطلس على نحو ما رأينا في انشعاب الحاميين الشرقيين والشماليين . وبهذا وذاك تكون هجرة الحاميين من القرن الإفريقي شمالا إلى مصر قد تعاصرت مع البدايات الأولى لعصر الجفاف ، بينما انشعابهم إلى شرقيين وشماليين قد تعاصرت مع نهاياته الأخيرة .

نقطة أخرى لابد أن تستوقفنا في موجة الحاميين الشرقيين : مصدرها الجنوبي ، فمصر القديمة ، مصر ما قبل الأسرات ، عمرت بهذا أساسا من مصدر جنوبي شرقي عبر القارة وعن طريق وادي الحمامات في النهاية . اللافت هنا هو أن الرواية الشعبية

(1) Coon, p. 458.

(2) Races of Africa, p. 109.

(3) V.G. Childe, New light on the most ancient East, Lond., 1935, p. 90.

التقليدية تتفق مع النظرية العلمية وتدعمها . فالمصريون القدماء في رواياتهم الشفوية لبعض الرحالة المتأخرين من الاغريق وغيرهم أشاروا إلى تقليد قديم شائع بينهم مؤداه أن أجدادهم إنما أتوا من الجنوب والشرق ، وأنهم دخلوا وادي النيل من خلال وادي « رهنو » ، الحمامات ، وقد كان من هنا تقديسهم لهذا الطريق طريق الأجداد حتى سموه « طريق الآلهة » .

وقد يكون من الطريف بعد هذا أن نربط هذا التاريخ الافتتاحي للتعمير بتسميات أصحابه وبتسميات وطنهم الجديد . فالحاميون من ناحية هم نسبا أبناء حام ابن نوح ، ومن ناحية أخرى يقول لنا كثير من المؤرخين العرب أن مصر سميت باسم مصر بن بيصر ابن حام بن نوح ، ثم قبط ثم أتريب (١) . فإذا كان ذلك كذلك ، فلعلنا نستطيع أن نتصور أن الحاميين الشرقيين عندما دخلوا وادي النيل من وادي الحمامات عند ثنية قنا أطلقوا اسم قبط على أول مدخل لهم فكانت قفط ، المدينة المعروفة . ثم أطلق اسم مصر (ابن بيصر) على البلد كله بعد أن تقلعوا فيه وعمروه نهائيا ، مثلما أطلق اسم أتريب ضمن ما أطلق فيما بعد على المدينة المعروفة جنوب شرق الدلتا ... إلخ .

النظريات المضادة

تبقى وقفة أخرى لازمة لنتناقش ونفقد نظرية علمية حديثة مضادة ، ولا نقول ضد - علمية . فليبتري نظرية خاصة يفسر بها ظهور حضارة الأسرات الفرعونية حولتها من ظاهرة حضارية إلى ظاهرة جنسية . فقد جاء بحضارة الأسرات على يد جنس جديد من عراض الرؤوس ، « الجنس الجديد New Race » أو « جنس الأسرات Dynastic Race » كما سماه ، استورده من مصدر أسيوى ، لعله من منطقة العراق ، أتى به عن طريق البحر الأحمر وأدخله عن طريق وادي الحمامات (٢) . فكأن هذا الجنس الجديد لا يمثل فقط انقطاعا تاما في الاستمرارية الأنثروبولوجية في تكوين مصر ، بل وحضاريا كذلك . وعلى الجانب الأول تقصر مناقشتنا هنا .

فأما عرض الرأس كظاهرة أنثروبولوجية فوجود في مصر منذ ما قبل الأسرات من خلال المؤثرات الأرمينية ، ولا حاجة بأحد إلى استيراد جنس جديد إلى مصر لتفسيرها . ولذا ينتهى فيرتشنسكى مثلا إلى أن نظرية غزو الجنس الجديد عريض

(١) المسعودى ، مروج .

(2) W. M. Flinders Petrie, «Migrations», J.R.A.I. vol XXXVI, 1906, p. 12.

الرأس « بعيدة عن الاحتمال » (١) . والأخرى أن يقول محض خرافة وخيال . وفيما عدا هذا الجانب الطبيعي ، فإن كل دليل يترى وكل أساسه لهذه النظرية الضخمة لا يعدو وجود رسوم فرعونية لسفن مرتفعة المقدمة والمؤخرة مما لم تعرف مصر وكان شائعا في السفن السومرية بالعراق ، إلى جانب أسطورة الرواية المصرية عن طريق وادي الحمامات كطريق الأجداد :

ومن الواضح كم هي هشة دلالة رسوم السفن ، كما أن دلالة طريق الحمامات تحتل تأويلا آخر أكثر إقناعا . وأهم من ذلك أن طريق الحمامات طوال التاريخ المعروف لم يكن مدخلا هاما أو حتى ثانويا لمصر ، ولم تدخله حتى غزوة حربية عابرة واحدة . وليس من المعقول أن تعمر مصر البرية بجنس كامل عبر طريق بحري يدور بالضرورة حول كل الجزيرة العربية برمتها ، في حين أن الطريق البري عبر الهلال الخصيب مطروق منذ فجر التاريخ وكان منذ ما قبل التاريخ طريق الغزاة والمعمرين إليها .

هذا ، وقد عاد هنري فرانكفورت فيما يبدو إلى نظرية شعب وادي الحمامات ، فأتى بهجرة لجماعة من البشر عن طريقه في أواسط عصر ما قبل الأسرات انتهى بها إلى وادي النيل . وفي الفترة نفسها أتنا نيوبري ، من الناحية الأخرى ، بموجة من المهاجرين من سوريا ، شمال سوريا ، استوطنت مصر ، بل ذهب إلى أبعد من هذا فزعم أنها هي التي اخترعت الكتابة الهروغليفية (٢) . وفضلا عن هذا فإن نيوبري نفسه تصور موجة مهاجرين أخرى أتت من حافة الدلتا الغربية من منطقة مربوط ، كما تكررت كنتيجة لفترة من قلة المطر موجة مماثلة حملت بدوا لبيبين بهم ميل إلى قذر من الشقرة هم التحنو (أو التحو) . (٣)

وهناك نظرية ، أشد تعقيدا وأبعد احتمالا ، تربط أو ترادف بين التحنو والعمورين . فتذهب النظرية إلى أن العمورين المعروفين في تاريخ الشام هم نورديون أتوا إلى الشام إما مباشرة من الاستبس الأوراسي وإما لفوا عن طريق غرب أوربا وأيبيريا وشمال إفريقيا فليبيا حيث ظهروا كالتحنو الذين أسقطوا الأسرة السادسة في مصر كما يقال إلى أن طردوا في الأسرة العاشرة ثم ظهروا كالعمورين شرق الأردن في النصف الأول من الألف الثالث قبل الميلاد (٤) .

(1) p. 83.

(٢) هارولد بيك ، هيربرت جون فلير ، الأزمنة والأمكنة ، مترجم ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ١٦٧ .

(٣) السابق ، ١٥٧ ، ١٧٠ .

(4) Haddon, p. 98.

وأيا كان الأمر في هذه الموجات أو تلك ، فإن فلير يرى أن هؤلاء المهاجرين الجدد ، القادمين من جبال البحر الأحمر بطريق الحمامات من جهة ومن الاتجاه السوري من جهة ومن حافة الدلتا الغربية من جهة ثالثة ، قد أضافوا إضافة هامة كبيرة لسكان مصر في عصر ما قبل الأسرات . كما يضيف أن هذا انتظم كثيرا من الصراع بين المهاجرين والسكان الأصليين من ناحية وبين المهاجرين بعضهم البعض من الناحية الأخرى كما تشير نقوش وآثار عديدة (١) . غير أن المفهوم أن هذه الإضافات كانت مكملة فقط ، ولم تغير الأساس الحامى القاعدى .

الانثروبولوجيا التشريحية

مصرى ما قبل الأسرات

كيف كانت تبدو هيئة المصريين القدماء في عصر ما قبل الأسرات ؟ قدم لنا إليوت سميث الإجابة في هذا البروفيل الواضح . كان أقدم من عرفنا من سكان مصر العليا قوما دون متوسط الحجم المعتاد للإنسان ، كما لم يكن تكوينهم العضلى بادهى النمو بل كان ضعيفا إلى حد يصعب معه جدا أن نحدد إلى أى الجنس تنتمى بقاياهم من جماجم أو عظام، وإلى حد أن دعاهم البعض - ربما دون مبرر لائق - « بالجنس النسوى Feminine race » . على أن صفاتهم الطبيعية تبدى قلرا عظما من التجانس . فالقامة عموما حوالى المتوسط ، ١٦٣ سم . أما النسبة الرأسية فحوالى ٧٥ ، أى رأس طويل . غير أن الرأس كافى صغيرا نوعا وضيقا ، مع مؤخر بارز وجهة غير عادية الضيق ، بحيث يبدو شكل للرأس كله حين ننظر إليه من أعلى في نمط متميز جدا هو نمط « صندوق كفن الموتى » المعروف كما سمي بالفعل coffin-shaped . كذلك كان الوجه يضاويا طويلا وضيقا نوعا . أما الأنف فأعرض قليلا وأكثر تسطحا من الأنف الأوربى ، دون أى ميل متزنج مع ذلك . وكان الشعر بنى اللون داكنا أو أسود ، إما مسترسل وإما مموج ، لكن بلا أدنى شبهة من الصفات الزنجية . أما شعر الوجه فخفيف ، إلا الذقن حيث تتكثف لحية كثة كذلك التى تتواتر في لوحات الرسوم الفرعونية (٢) .

من هذا التشریح نرى بوضوح أن المصرى القديم قبل الأسرات إنما ينتمى إلى تلك المجموعة الجنسية متوسطة القامة داكنة الشعر والعين التى توجد على شاطئى البحر

(١) الأزمته والأمكنة ، ص ١٦٩ .

(2) G. Elliot-Smith, The ancient Egyptians, p. 50-61.

المتوسط . كذلك نرى أن المصري القديم يشبه بقدر ما الأوربي المتوسطى كما يؤكد سليجمان ، وأيضا بربر المغرب حيث أن الجماجم التى عثر عليها فى ليبيا واقليم أطلس والتى تعود إلى نحو ٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد تشبه جماجم مصري ما قبل الأسرات ، كما يمكن تتبع وجود نمط مصري ما قبل الأسرات فى بربر المغرب حتى اليوم (١) .

كذلك نرى أن المصري القديم يشبه إلى حد بعيد قبائل البجا التى تسكن بين النيل والبحر الأحمر ، لاسيما منها الأكثر نقاوة (٢) . هذا بينما تتبع كون تشابه المصري القديم ، على الجانب الآخر ، إلى الطبقات العليا من الصوماليين وأرستقراطية رعاية البقر فى أوغندا معلقا على ذلك بأن «العنصر الكوشى فى اللغة المصرية كان له مقابله الجنسى» (٣) .

ومن بين الجماعات الرئيسية الأربع التى ينقسم إليها البجا ، وهى العبابدة والبشارية والهدندوه وبنى عامر ، لما كان العبابدة قد مصرخوا إلى حد بعيد ، وكان بنى عامر هم أقل جماعات البجا تعديلا واختلاطا ، فإن من الممكن أن نعدهما أقرب البجا شبا مصري ما قبل الأسرات وأشدّهم تمثيلا لهم . ولاشك أن الذى يلفت النظر فى هذه المقابلة الأنثروبولوجية ليس التشابه بين طرفها وحده ، وإنما كذلك استمرار وبقاء هذا التشابه عبر آلاف السنين . لكن هذه الخاصية النادرة أدخل من باب أولى فى دراسة المصري نفسه على نحو ما سوف نتبعه كما سنرى .

غير أن لنا هنا أن نتساءل أولا عن نقطة اللون . فمن الواضح رغم تشابه الصفات التشريحية والطبيعية بين المصريين القدماء والبجا المعاصرين أن هناك فارقا محسوسا فى لون البشرة ، فالأولى أميل إلى الأبيض الداكن والثانية إلى البنى القاتم على الأقل . فأى اللونين الأصلى والأصيل ، الموروث ، وأيهما المكتسب ؟ من البدسى أن اللون القاتم لا يفقد على مر الزمن فى بيئة مناخية أكثر اعتدالا وأقل حرارة ، وإنما هو يكتسب من أصل فاتح فى بيئة أشد حرارة ، شمسا ،

لهذا فإن الاستنتاج هو أن المصريين القدماء جنبا إلى جنب مع البجا بدأوا فجر تاريخهم الجنسى ببشرة مشتركة فاتحة اللون أقرب إلى بشرة الطرف الأول الذى احتفظ بها إلى حد أو آخر فى بيته الجديد وبيئته المعتدلة ، بينما اكتسب الطرف الثانى سمرة الشديدة فى بيئته المدارية الحارة عبر تلك الآلاف من السنين . يضاف كذلك

(1) Races of Africa, p. 128, 132, 140.

(2) Id., p. 100.

(3) Races of Europe, p. 459.

بلاشك في الحالين تأثير الاختلاط الجنسي مع الجيران والوافدين ، أى تأثير الوسط الجنسي المحيط ، حيث كان في الحالة الأولى أدخل في محيط العناصر القوقازية البيضاء وفي الثانية في محيط العناصر الزنجية السوداء .

مصرى الأسرات : مصر الفرعونية

حسنا ، فإذا — بعد مصرى ما قبل الأسرات — عن مصرى عصر الأسرات أى العصر الفرعونى نفسه ؟ مصريو عصر الأسرات هم ببساطة نسل وسلالة مصري ما قبل الأسرات ، فهم استمرار وامتداد لهم ، بكل ما يعنى ذلك من صفات جسمية محددة مميزة . ولقد ترك لنا التحنيط وعادة دفن الموتى عند قدماء المصريين متحفا أنثروبولوجيا كاملا لمصر الفرعونية وعينة احصائية لا مثيل لها عددا واطرادا وتمثيلا في أى بقعة أخرى في مثل مساحتها في العالم كما يقول مورانت . وفضلا عن هذا ترك لنا المصريون القدماء صورة كاملة لنمطهم الجسمى الطبيعى لا نظير لها ولثرائها كذلك عند أى شعب آخر ، هى تلك الآلاف من الرسوم والنقوش وكذلك التماثيل ، بحيث ينبغى لنا كما يقول كون أن نتعرف عليهم جنسيا تماما كما نعرف المصريين المحدثين (١) .



ومن هذه العينات والرسوم نستطيع أن نرى أن النمط الجسمى السائد هو الجسم النحيل المعروف *wiry* ، ذو الخوض الضيق والأيدى والأقدام الصغيرة نوعا ، مع الرأس والوجه الانسيابى الكتور ، البديع الشكل ، المتوسطى القالب جيدا . كذلك فبينما تشير الرسوم إلى التنوع الفردى في النمط الجسمى وشكل الرأس والوجه ما بين الطويل والمتوسط ، فإن أبرز ما توحى به هو أن الموظفين ورجال القصر والكهنة وغيرهم من الطبقة العليا من المجتمع الفرعونى كانوا كما يقول كون يبدون إلى حد لافت بشدة كالأوروبيين المحدثين ، خاصة منهم طوال الرؤوس . ولعل هذا يرجع ، كما يضيف ، إلى أن المصريين القدماء لم تكن جذور أنوفهم عالية مرتفعة على نحو ما كان العراقيون القدماء مثلا (٢) .

ولقد كان تلوين الرسام المصرى القديم للبشرة تسجيلا دقيقا للخريطة الجنسية لذلك الجزء من العالم الذى يتوسطه هو ، وهى حقيقة لا يكاد كتاب عن مصر القديمة يخلو من الإشارة إليها . فبينما كانوا يصورون الليبيين باللون الأبيض أو الأفتح مع

(1) Races of Europe, p. 91.

(2) Ibid., p. 96 — 8.

الشعر الأصفر والعيون الملونة ، والأسويين الساميين بلون مصفر خفيف مع شعر أسود كث ملفوف ، والنوبيين والإثيوبيين والزنج بالأسود ، كان المصريون القدماء يصورون أنفسهم باللون الأحمر أو بالدقة بالأبيض البرونت ، فالرجال بالأحمر والنساء بلون أخف ، بل حتى أبيض ، ولو أن الشعر دائماً أسود أو بني داكن للجنسين ، والعيون بالبني دائماً .

المثير مع ذلك أن ابنة خوفو تبدو في النقوش كبلوند تماماً ، فالشعر أصفر محمر أى أصهب ، والبشرة بيضاء . والأكثر إثارة أن هذا هو أول دليل وتسجيل للبلوندية في العالم . والمرجح أن هذه الحالة النادرة هي شذوذ بحث يرجع إلى أصول غير مصرية ، ربما ليبية ، وإن دلت في الوقت نفسه على أن المؤثرات الأجنبية داخلت الدماء المصرية منذ وقت مبكر جداً ، على الأقل في الطبقات الحاكمة أو المالكة (١) .

صورة مصر الأسرات من الناحية الأنثروبولوجية إذن هي امتداد لصورتها ما قبل الأسرات ، كما أنها لا تكاد تختلف عن صورة مصر المعاصرة . غير أن الأدلة والشواهد قاطعة بأن هناك تغيراً تدريجياً حدث في تركيب السكان منذ بداية عصر الأسرات ، بحيث نجد حين نصل إلى عصر الأهرامات أن السائد بين السكان هو عنصر أعرض وأضخم بنية ، وجمعته أيضاً أكثر عرضاً وانتفاخاً ، وكذلك وجهه أعرض ، كما كان فكه أشد وأغلظ . وهذه الصفات الأجنبية التي ظهرت فجأة في أوائل عصر الأسرات أيام الدولة القديمة وعصر الأهرام أخذت تتسع وتنتشر نحو الجنوب إبان الدولة الوسطى حتى بلغت النوبة في نهايتها . وقد استمر المزج الذي بدأ حينذاك حتى وقتنا الحالى بتجانس شديد (٢) . ولا يعد هذا التغير ابتعاداً عن الأصل القاعدي مما قبل الأسرات بقدر ما يعد تعديلاً له وإضافة إليه ، لاسيما أن عرض الرأس عامل موجود ولو بنسبة محدودة للغاية من قبل ذلك .

وقد أتت هذه التغيرات عن طريق المؤثرات الأجنبية الدخيلة ، التي يفترض عادة أنها أرمينية ألبية ، لعل مصدرها الشام أو على أية حال الشمال . ورغم استعراض الرأس البارز هذا ، فإن من الخطأ الجسم جداً ما ذهب إليه فيرشوف Virchow من أن المصريين القدماء كانوا جنساً عريض الرأس - بني فيرشوف زعمه على أساس قياس رؤوس « التماثيل » الفرعونية القديمة ! (٣) - فهم بكل تأكيد طوال الرؤوس بقوة وتجانس نادرين .

(1) Id.

(2) Haddon, p. 38.

(3) J. Deniker, Les races et les peuples de la terre, Paris, 1926, p. 530.

ذلك النمط هو محذافره الذى رسمته لنا روائع أعمال الدولة القديمة الفنية ، وإليه ترمز ببراعة تماثيل «الكاتب الجالس القرفصاء» و «شيخ البلد» . وهو نمط يمثل جزءا كبيرا من سكان مصر فى عصر الدولة القديمة ، على الأقل فى مصر العليا ، حيث لم تترك لنا رواسب الدلتا السميكة أدلة مباشرة من بقايا هياكل ، وإن كان من الأرجح جدا أنه كان أكثر وأوسع انتشارا بها منه فى الصعيد بحكم الموقع على طريق تلك المؤثرات الشمالية . ولا سبيل إلى الشك فى أن هذا النمط قد تكاثر عدده وساد خلال عصر الأسرات . والواقع أنه هو بعينه نمط الفلاحين المصريين المحدثين اليوم بالفعل .

وعند هذه النقطة نستطيع أن نلمح أن نوعا من الانقراج ، ولا نقول الازدواج ، قد حدث فى نمط سكان مصر الجنسى عبر العصور ، بحيث نستطيع أن نميز طوال العصر التاريخى بين شعبتين أو شبه نمطين . الأول هو رجل الصحراء النحيل القوام الضئيل الجرم نوعا ، الذى هو بحق طراز أو نوع حى من مصرى ما قبل الأسرات . والثانى هو الفلاح زارع وادى النيل بجرمه وجمجمته الأضخم وتكوينه الربعة العريض ، وهو على خط النسل المباشر لأجداده من عصر الدولة القديمة والوسطى .

وإذا كان هذا التمايز قد بزغ أو برز نتيجة للمؤثرات الدموية ، فلسنا نستطيع أن نتجاهل عامل البيئة ، على الأقل بالنسبة للصفات غير العظمية . إذ لاشك أن بقاء النوع الأول فى بيئة الصحراء والرعى والترحل ، بفقرها وحركتها الدائبة ، يستبقى الجسم ضامرا نحىلا ، وهذا يختلف عن بيئة الوادى الزراعية بغناها ووفرتها واستقرارها وراحتها التى هى أدعى إلى اكتناز الجسم واكتساب الوزن .

وعند هذا الحد أيضاً يمكننا أن نضيف أن المؤثرات الدموية الدخيلة التى ابتعدت قليلا بسكان مصر الأسرات عن النمط القاعدى المشترك ما قبل الأسرات قد تكررت أيضاً بين بعض جماعات البجا ، أقارب أو إخوة مصرى ما قبل الأسرات . فقد تعرض الهدندوه بوجه خاص للدماء أرمينية أتت من عبر البحر الأحمر ، فأدت إلى زيادة عرض الرأس بينهم مع ظهور الأنف الأفقى الأرمينى . هذا بينما ظل العباددة وبنى عامر كما رأينا أشد نقاء وبالتالي قربا من النمط الأصلى الأول . من ثم فإذا كان العباددة وبنى عامر أقرب إلى أجداد المصريين القدماء من عصر ما قبل الأسرات ويمثلون نمطهم الحى ، فإن البشارية والهدندوه هم بمعنى ما أقرب إلى مصرى عصر الأسرات أنفسهم وهم أوضح ممثل لهم بين الأحياء .

التاريخ الجنسي الحديث

التجنيس والتجنيس

تلك إذن قصة الإنسان المصرى وصورته كما تطورت حتى تبلورت فى عصر الأسرات . ومنذ ذلك الحين والتاريخ الجنسي المصرى ليس إلا عملية نمو و «تجنيس» داخلى وتطور تدريجى طبيعى خال من العقبات أو الهزات إلى درجة جعلته مضرب الأمثال . يقول كون «لابد أن تظل مصر القديمة أبرز مثال معروف فى التاريخ حتى الآن لمنطقة معزولة طبيعياً أتيح فيها للأنواع الجنسية المحلية الأصيلة أن تمضى فى طريقها لعدة آلاف من السنين دون أن تتأثر إطلاقاً باتصالات أجنبية» . وفى النتيجة – يضيف نفس الكاتب – فإن «التغيرات التى لحقت النمط الجنسي فى أى جزء من أوروبا خلال السنوات الخمسمائة الأخيرة كانت أكبر منها فى مصر خلال خمسة آلاف» (١) . وفى نفس المعنى ، وربما بتأكيد أقوى ، يقول بروودريك : «... من الواضح طوال الستة آلاف سنة الأخيرة أو يزيد أنه لم يكن هناك أى تغير ملحوظ فى مظهر جمهرة المصريين . فالبداريون ، وأهل النقادتين ، ومصريو الأسرات والفلاحون الذين تراههم يعملون فى الحقول اليوم ، كلهم من نفس النمط القاعدى – المتوسطى» (٢) . وببساطة ومباشرة أكثر ، يعبر كيث عن هذه الاستمرارية الجنسية ، «فالفلاحون الذين يؤلفون جسم الأمة اليوم هم النسل المباشر لفلاحى سنة ٣٣٠٠ ق.م» (٣) .

وليس معنى عملية التجنيس تلك القول بأن اختلاط أو امتزاج عدد من العناصر الإثنية المختلفة على مدى الزمن الطويل ينتهى إلى ذوبانها وانصهارها فى نمط موحد ومتجانس أى كنوع من المتوسط العام المشترك بالضرورة . فمثل هذه النظرية البسيطة أو التبسيطية ، التى يسميها فريتشنسكى بنظرية الاختلاط الشامل panmixonist ، هى كما يدمغها بحق غير علمية لأنها سابقة للمندلية pre-Mendelian (٤) . وسواء بدأ سكان مصر الأوائل بعدد من العناصر الإثنية المتباينة أو بعنصر واحد أساسى مع عدد من العناصر الثانوية ، ثم امتزجت بالتزاوج الداخلى ، فلاشك أن أجزاء من هذه العناصر كانت وتظل تعود فتظهر من جديد ، وذلك بحسب قوانين مندل فى عزل

(1) P. 96.

(2) A.H. Brodrick, Tree of human history, Lond., 1951, p. 118.

(3) P. 303.

(4) P. 78.

الصفات الوراثية ثم تقاوتها وبقائها وعودة ظهورها ، كما كانت أجزاء أخرى تندمج وتلوب في نوع مشترك موحد متوسط .

وعلى هذا فان عملية التجنيس عندنا ، كما تستبعد التنافر الشديد بين الأنماط والأنواع الجنسية من مصر ، لا تعني التمييط المطلق أيضاً . ويتضح هذا من الدراسات المقارنة بين المصريين القدماء والمحدثين ودرجة التغير ومدى الابتعاد أو التباين الذي حدث بينهما عبر آلاف السنين . فمثلاً وجد مايرز أن شكل الرأس وحجمه السائدة من البحر إلى الشلال اليوم هي نفس ما كان سائداً في العصور القديمة ، كما وجد أن درجة التباين داخل المحافظة الواحدة في الصفات الجسمية المختلفة ثابتة وواحدة ما بين القدماء والمحدثين (١) . كذلك وجد كريج ميلا في كل محافظة ، لاشك نتيجة للزواج الداخلي المحلي ، إلى أن تنتج نمطها الجسمى الخاص المتميز (٢) .

وأهم من ذلك ما توصل إليه سيدنى سميث . فقد انتهى إلى أنه برغم التغيرات الجمجمية الثانوية فان المصري المحدث قد عاد فارتد بالمعنى الجنسي إلى نمط ما قبل الأسرات reversion . حدث هذا برغم كل الاضطراب وتدفق الدماء الغريبة خلال ٧٠٠٠ سنة . ففي نهاية هذه المدة كان نمط ما قبل الأسرات ، « كبقرات فرعون العجاف » قد ابتلع وتمثل الكل في كيانه الذاتي (٣) . وهذا نتيجة لقوة امتصاص غير عادية ، مثلاً هو دليل عليها . وعلى الجملة ، وفي الميزان الختامى ، فكما ينتهى مورانت « خلال الستة آلاف سنة الأخيرة يبدو أنه كان هناك تغير طفيف في درجة تفاوت الجماعات الجنسية » (٤) .

منذ فجر التاريخ إذن يبرز الشعب المصرى كوحدة جنسية واحدة الأصل متجانسة بقوة في الصفات والملامح الجسمية . وقد ظل محافظاً على هذا التجانس حتى اليوم دون أن تحدث أى ابتعادات ملموسة عن النمط الأول أو تتنافر معه تخصصات محلية ضيقة . والواقع أن من أطرف الحقائق الأنثروبولوجية بقاء أو ثبات النمط المصرى عبر العصور persistence ، إذ لم يكد يتحرك منذ آلاف السنين ، حتى أن ثمة من التماثيل الفرعونية من عصر الأهرامات حين كشفت في القرن الماضى ما تعرف

(1) C.S. Myers, «Contributions to Egyptian anthropology» J.R.A.I.; 1905, vol. 55 p. 80; 1908, vol. 58, p. 99.

(2) J.I. Craig, «Anthropometry of modern Egyptians», Biometrika, 1911, vol. 8, p. 121.

(3) Sydney Smith, Journal of anatomy, 1926, vol. 60, p. 121.

(4) G.M. Morant, Biometrika, 1927, vol. 27, p. 306.

الفلاحون وعمال الحفائر على بعضه كشييه وممثل لبعض أفراد من بينهم (١) ؛

وهذا الثبات وحده جدير بالدهشة والتساؤل ، لا لأنه يتحدى البعد الزمني الطويل فحسب ، وإنما لأنه يتحدى كذلك القاعدة الأصولية من أن الهجرة الخارجية تؤدي إلى التجانس والداخلة إلى التنافر (٢) ، وأن البيئات الغنية بالتالي تمنح كمناطق إغراء وجذب بشري إلى الخلط والتنافر الجنسي (٣) . ولكن الذي يفسر هذا هو التعارض بين أثر الموقع وأثر الموضع . فالموقع مركزي مطروق بل قلب دوامة بشرية ، والموضع غني ولكنه محمي معزول بدرجة لعبت غلالة الصحراء حوله دور « ماصة الصدمات أو المصفي » الذي غربل الموجات الداخلة وكسر حدتها ، وأخضعها للون قاس ولكنه صحي من الانتخاب الطبيعي ، وحال دون أن تتعرض مصر للمصير الذي تعرضت له بلاد أخرى كثيرة من اجتياح الموجات البشرية الكاسحة التي تزيغ السكان الأصليين أو تخلطهم تخطيطاً (٤) . وإذا كان النطاق الساحلي الشمالي ابتداء من سيناء حتى مريوط ممرا عبوريا مطروقا ، فمن الراجح كما حدث في عصور ما قبل التاريخ أن كثيرا من الموجات التي انتقلت من غرب آسيا إلى شمال إفريقيا اخترقته دون أن تمس جسم مصر تماما أو أن تؤثر فيه بكثير أو قليل .

وبين هذه الضوابط وتلك ، كان الحل الوسط هو أن مصر لم تتعرض أساسا للهجرات البشرية وإنما للغزوات الحربية . الأولى تتغلغل وتسرى غالبا في الريف كما تسرى في المدن ، أما الثانية فتقتصر على المدن تقريبا . الأولى تمثل حركات ضخمة الحجم كما ، أما كيفا فهي « هجرات كلية » أي تشمل الجنسين ولهذا يكون تأثيرها الجنسي محققا ، أما الثانية فبضعة محدودة من حركة « ذكرية » بحتة ولذا تذوب إن لم تبد . وإذا كان من المسلم به أن الأثر الجنسي للغزوات الحربية محدود للغاية في الأساس ، فرمما كان من المغالاة أن نغفله تماما ، لاسيما أن بعض الغزوات كان يتحول إلى استعمار طويل العمر نسبيا ، كما أن حروب الماضي كانت تنتظم قدرا كبيرا من الأسر والسبي والاسترقاق وبالتالي اختلاط الدماء بقدر أو آخر ، وذلك في وقت كانت روح العصر لا تعرف الحواجز العنصرية أو اللونية ولا الوعي القومي الحاد بالمفهوم الحديث .

هذا ، وإلى جانب الهجرات والغزوات ينبغي أن نضيف نوعا ثالثا من الحركات

(1) H. Vallois, Races humaines, Paris, 1948, p. 40.

(2) Corrado Gini, in : Population : Lectures on the Harris foundation, Chicago, 1930.

(3) W. B. Fisher, Middle East, p. 77.

(4) G. Elliot-Smith, Ancient Egyptians, p. 51.

أو التحركات الوافدة ، ليس له قوة الهجرات بشريا ولا وقع الغزوات عسكريا ولكنه قد لا يقل خطرا جنسيا . ذلك هو التسرب أو التسلل السلمى الهادىء البطيء المستمر غير الملحوظ الذى عرفته تخوم مصر عبر العصور بلا انقطاع ، والذى كان يشتد أحيانا فى أعقاب الهجرات والغزوات وأحيانا أخرى كان محل محلها حين تنقطع مثلما يسبقهما جميعا من الناحية التاريخية . وبينما كانت الغزوات تأتى من قريب أو بعيد ، من بعيد أكثر ، كان التسلل قريبا مصدره فى العادة ، عبر تخوم مصر مباشرة ، أى على ضلوعها الثلاثة ، ليبيا ، السودان ، الجزيرة العربية والشام .

فاذا نحن نظرنا إلى تاريخ مصر وجدنا فعلا أن الغزوات لا الهجرات هى السائدة تمام ، بل بقدر كثرة الأولى بقدر ندرة الأخيرة . وحتى فى المراحل التى تحولت مصر فيها إلى مستعمرة من الناحية السياسية ، فإن الاستعمار إنما يدخل تحت هذه الصفة من الناحية الجنسية ، أى أنه يعد غزوا لا هجرة . أما الاستعمار الاستيطانى فى مصر فكان شذوذا نادرا للغاية ، لا يكاد يستثنى من ذلك إلا اتجاه محدود أيام الاغريق . غير أنه ليس من السهل دائما أن نميز تماما بين الهجرات والغزوات والتسللات أو أن نضع الخط الفاصل بينها بصفة قاطعة .

فمعظم الغزوات مثلا كانت تأتى بعدد من الجيوش المتجددة التى يبدو أنها فى معظمها أو بعضها كانت تستقر ، خاصة عن طريق اقتطاعها أراضي بور أو غير بور ، وبذلك تندمج وتذوب فى النهاية فى السكان ، لاسيما أننا لا نكاد نسمع عن عودتها بعد زوال دولها ولا نعرف بالضبط أين ذهبت . ثم إن بعض الغزوات استطلت وتعمقت إلى حد يقرب بها كثيرا من الهجرة ، كالاستعمار الاغريقى بصفة خاصة .

كذلك فإن بعض التسللات ، على هدوئها وضآلتها ، استمرت تياراتها المتصلة تراكم حتى لترقى فى محصلتها النهائية إلى آثار جنسية لا تكاد تقل عن آثار الهجرات الحقيقية . وبعض العناصر الوافدة والمتجددة باستمرار كالجند المرتزقة والمماليك فى العصور الوسطى ، لا ندرى أنصنفها تحت بند الغزوات أو التسللات . والإشارات التاريخية متوفرة بغزارة على كثرتها العددية وعلى تزاوجها مع المصريين واستقرارها فى النهاية .

من هنا جميعا يختلف الباحثون فى تحديد عدد الهجرات الحقيقية كما يختلفون على تحديد آثارها الجنسية بالمقارنة إلى الغزوات والتسللات . والواقع أن الذى يطالع تاريخ مصر بتفصيل يكاد ينتهى إلى أن الأثر البيولوجى للغزوات ، بحكم تعددها الشديد — نحو الأربعين — ورغم محدوديته النوعية ، بالإضافة إلى أثر التسللات المتسربة

التي لا تنقطع ، قد لا يقل في مجموعه عن مجمل أثر الهجرات الحقيقية . وفي كل الأحوال فليس من الواقعي أن نهمل أو نقلل من الأثر الجنسي للغزو والتسلل وأن نقصره على الهجرة . وإذا لم تكن مصر تنفرد بهذه الخاصية غير المألوفة ، فإنها على الأرجح تعد ملمحا خاصا في كيانها وتكوينها .

ومهما يكن من أمر ، فمن بين نحو ٤٠ موجة دخيلة أو داخلية عدت في تاريخنا ، هناك على الأقل ثلاث هجرات حقيقية لا شبهة فيها هي الهكسوس فالإسرائيليون ثم العرب . لكن البعض يضيف الاغريق قبل العرب ، جاعلا منها أكثر من مجرد غزوة استعمارية ، كما يضيف بعد العرب ما يسميه بالموجة المغولية ، جامعا تحتها العناصر الآسيوية الوافدة طوال العصور الوسطى من الأتراك والأكراد والشراكسة والغز والديلم ، وهي التي تتراوح أصلا ما بين الغزو والتسلل . فإذا صح هذا لكان لدينا خمس هجرات في تاريخنا . ولكن لعل الصحيح أن نقول : ثلاث هجرات رئيسية هي الهكسوس واليهود والعرب ، واثنين ثانويتين هما الاغريقية وتلك المسماة المغولية . أو لعل الأصح أن نعتبر الأخيرتين نمطا انتقاليا بين الهجرة والغزو والتسلل ومزيجا من أنواعها الثلاثة .

الغزوات

فاذا بدأنا بالغزوات ومعها التسلات وما تطور عنهما معا من حالات اقتربت من الهجرات ، فإن العصر الفرعوني يحفل بالإشارات التاريخية إليها ويشير بوضوح إلى آثارها الإثنولوجية . فلقد تواترت الحروب والفتوح المصرية وتعددت سواء شرقا مع الآسيويين من سوريين وفرس أو غربا مع الليبيين أو جنوبا مع الإثيوبيين (النوبيين) . ومع هذه الحروب ، خاصة المنتصرة منها ، كانت أفواج الأسرى تتدفق بالآلاف ، خاصة في العاصمة . فيشير مارييت إلى الفراعنة المحاربين من التحامسة والرعامسة والمحابة أو المنافسة « يسحبون خلف عرباتهم الحربية أسرى من جميع الأجناس التي عرفها ذلك الزمان » . وبالمثل يقول ماسيرو إن الآلاف من العبيد كانوا يجلبون إلى المدن المصرية الكبرى كل عام بحسب مصائر الحروب (١) . والوثائق التاريخية تسجل مثلا أعدادا أكبر من ضخمة من الأسرى في طيبة ، كما تسجل تسرب أو توطن ثم تمصر كثير من الليبيين في فترات أخرى ... إلخ . والراجح عموما أن ظاهرة أسرى الحروب لعبت في مصر القديمة دورا شبيها بدور تجارة الرقيق فيما بعد في العصور الوسطى. وفيما بعد كذلك لم يخل الغزو الفارسي على ما يبدو من أثر خلفه وراءه.

(1) G. Maspéro, Life in ancient Egypt and Assyria, Lond., 1892, p. 31.

وفي أخريات العصر الفرعوني ، حين أخذت بعض الأسرات تعتمد على الجنود المرتزقة ، ازداد تدفق الأجانب ، خاصة من حوض البحر المتوسط الشرقى وجزره ، وبالأخص الاغريق الذين يرقى ظهورهم إلى القرن الـ ٦ ق . م على الأقل أى لثلاثة قرون قبل الاسكندر ، والذين أقاموا بصفة أساسية فى مدن الدلتا . وتحت الأسرة الـ ٢٦ كان بساتيك أكبر من شجع اليونانيين على الهجرة إلى مصر لمساعدته فى حروبه الداخلية ، ومنح الجنود منهم أراضى يزرعونها ، وسهل للتجار منهم سبل الإقامة .

ويبدو أن هذه الأعداد لم تكن ضئيلة ، حيث واجه أمازيس من بعده مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة أثارها اتساع نطاق هجرة اليونانيين إلى الدلتا ، فعمل على تركيزهم فى مناطق معينة أهمها ما عرف بعد ذلك بنقراطيس (نقراش الحالية قرب نبره فى البحيرة) . حتى إذا جاء الاسكندر كان سكان المدن المصرية « خليطا من أجناس مختلفة وخصوصا من الاغريق والفرس » (١) .

الغزوة — الهجرة الاغريقية

على أن التسلسل الاغريقى بالذات لم يلبث أن تحول إلى غزو فالى هجرة مع الاسكندر نفسه والبطالسة من بعده . فكما يذكر جوجيه ، شهدت مصر فى القرن الـ ٣ ق . م هجرة يونانية قوية وحقيقية . ولقد تراخت هذه الهجرة بعد ذلك فى أواخر العصر البطلمى ، لكن بعد أن كانت قد حققت حجما مؤثرا بالفعل وتحولت إلى استثمار استيطانى لاشك فيه (٢) . فثلا يقدر سيجرى Segré عدد الاغريق البالغين الذين أقاموا بمصر فى تلك الفترة بنحو ١٥٠ ألفا ، فى حين يعادله بوتزر بأقل من ٢ ٪ من مجموع سكان مصر (٣) . ولو صح هذا — أسس التقدير غير واضحة — لكان معناه أن الاستثمار الاغريقى الكلاسيكى قد يتجاوز مجموع الاستثمار الاستيطانى الأوروبى الحديث فى القرن الأخير حيث بلغ هذا فى أوجه ربع المليون ونسبة ٢ ٪ من مجموع السكان .

ورغم أن الاغريقى ، نتج بيئة الجزر والبحر ، كان معمرا مستوطنا بالطبع ،

(1) G. Hanotaux, Histoire de la nation égyptienne;

صبحى وحيد ، فى أصول المسألة المصرية ، نشر مكتبة مديولى ، ص ٢٥ — ٣٧ .

(2) P. Jouguet, La vie municipale dans l'Egypte romaine, Paris, 1911, p. 110.

(3) Butzer, «Remarks on the geog. of settlement.. Hellenistic etc». p. 8.

بل وأقدم وأنجح معمر مستوطن ، طالما انتشرت منه خلايا صغيرة زرعت نفسها في مستعمرات حول سواحل البحر المتوسط « كالثمل والصفادع حول بركة » كما وضعها أفلاطون (١) ، ورغم أن مصر في هذا المجال لم تكن بالتأكيد باستثناء ، فيبدو أن هذه التقديرات مبالغ فيها بدرجة أو بأخرى .

وعلى أية حال ، فقد تركز الوجود الاغريقي في الدلتا في الدرجة الأولى ، وفي النطاق شبه المتوسطى من شمال مصر بصفة خاصة ، وفي منطقة مريوط - البحيرة والفيوم على الأخص . وعموما أقام الاغريق كطائفة منعزلة مميزة إلى حد كبير . والملاحظ في المنطقتين الأخيرتين بالفعل أنهما تمثلان دائرتين منعزلتين على حدة أو على جنب إلى حد ما جغرافياً ، ربما ضماناً للعزلة عن جسم الشعب المصرى ولعدم الاحتكاك به . كذلك فإنهما وحدهما إقليم الزيتون والكروم في مصر الكلاسيكية ، بحيث قد يصح أن نصف الاستعمار الاغريقي من حيث توزيعه الجغرافى الأساسى بأنه كان « استعماراً زيتونياً » إلى حد معين (٢) .

على أنه في كل الأحوال جاء التوطن الاغريقي مدنياً في الصف الأول . ثمة كانت نقراتيس - التى هى مؤسسة اغريقية أصلاً وأساساً - ثم الفيوم (أرسينوى Arsinoe) وفي الصعيد الأوسط بطلمائس Ptolemais (المنشأة) ، وذلك بالطبع عدا العاصمة الاسكندرية التى وصفها بوليبيوس بأنها « شعب هجين » . كذلك كان للاغريق أحياء كاملة في منف ومدن الدلتا الكبيرة ومدن الصعيد حتى أمثال تونا الجبل .

ورغم انعزال اليونانيين في المدن ، فإن هذا لم يمنع شيوع التزاوج مع المصريين . فرغم أن الزواج المختلط بين العنصرين كان ممنوعاً داخل المدن الاغريقية ، فقد كان للاغريق المقيمين خارجها حق الزواج من المصريين . ومن الثابت أن هذا كان يحدث على نطاق واسع ، خاصة بعد تراخى الهجرة الاغريقية الوافدة . وبهذا نشأت في الريف جاليات مختلطة من المصريين والاغريق ، امتصت فيما بعد بالتدريج في جسم السكان الوطنيين .

بل يصل البعض بهذا الزواج والاختلاط إلى « حد القاء في جيل اغريقى مصرى جديد يذكّرنا بما حدث بعد ذلك في مصر نفسها من امتزاج الترك والشراكسة بالمصريين

(1) W. Gordon East, An historical geography of Europe, Lond., 1950, p. 3.

(2) M. Rossovtzeff, Social & economic history of the Hellenistic World, Oxford, 1941, vol. I, p. 265, 287, 360 —2.

رغم ما بين العنصرين من تنافر « (١) . وهذا يفسر بعض الهللة التي حدثت وشملت
تبنى أسماء الأشخاص اليونانية كما تخلقت عنها الديموطيقية كثمرة زواج بين اللغة
الهروغليفية وشكل الكتابة الاغريقية . بل يذهب ماسيرو إلى حد القول بأن « المصريين
كانوا سائرين إلى اليونانية كما ساروا إلى العربية بعد ذلك » (١) .

ولقد يكون هذا تأويلا مبالغيا فيه باسراف ، ولكن المقريزي يأتي من الجانب الآخر
ليخبرنا أن مصر على قدوم العرب كانت خليطا من القبط والروم والنوبة ، حيث يقول
بالتحديد « وأهل مصر حينئذ مصريون واغريق في الغالب من ناحية الجنس » (٢) .
كذلك كان العرب يدعون جميع أهل مصر قبطا دون أن يفرقوا قبل فتحهم لها بين
مصريين واغريق (٣) . وهذا كله ، كما يوحى بأن الاغريق النازحين إلى مصر لم
يغادروها إلى وطنهم الأصلي بعد نهاية سيطرتهم وعصرهم وإنما أقاموا بها نهائيا حتى ذابوا
فيها ، يذهب ليشير إلى حد أدنى على الأقل من الأثر الجنسي للوجود الاغريقي في مصر
أيا عد نوعه ، غزوا أو تسربا أو هجرة .

(في هذه الفترة التي تبنى فيها المصريون الأسماء الاغريقية تبدو معظم هذه الأسماء
وقد اتخذ الشكل اليوناني المنتهى عادة بالمقطع os . غير أن هذا لا يعنى أنها جميعا
يونانية الأصل ، بل كان بعضها على العكس مصرى الأصل استعاره اليونان بالمقابل
وحرفوه إلى قالهم ذلك . وعلى أى الأحوال ، فإن هذه الفترة هي ، بين قوسين ،
التي تفسر تلك الأسماء التي انحدرت إلينا بعد ذلك محرفة كما نجد لها اليوم بين الأقباط
وتبدو غير مفهومة الأصل والمعنى بغير ذلك ، والتي ترتبط من ثم وبطريق غير مباشر
بكثير من الأسماء الشائعة بين الأوربيين في صور أخرى متنوعة ، وذلك تميزا لها جميعا
عن الأسماء المسيحية التوراتية والانجيلية Biblical names المشتركة بين الطرفين
الآخرين .

(مثلا : باخوم (Pachomius) ، اسطفان ، اسطفانوس (Stephen)
Stefan ، Stevens) ، باسيلي ، باسيليوس ، وسيلي ، بسالي (Basilius) ،
Bazil ، Vassili ، Bazille ، Vesalius) ، مقار ، منقريوس ، مغاريوس
(Makarios ، Macaire) ، تيطس (Titus ، Tito) ، مكسيموس
(Maximus ، Massimo ، Maxmilien) ، بقطر (Victor ، Vittorio) ،

(١) وحيد ، ص ٤ .

(٢) خطط .

(3) Butler, Arab conquest etc.

مرجيوس (Sergius ، Sergi ، Serge) ، مرقص (Marx ، Marcus) ،
بطرس (Petros ، Pietro ، Perdo ، Peter ، Pierre) .

(أمثلة أخرى : أرمانوس (Armando ، Armand) ، فلتس ، فلتاؤوس
(Philtheos = حبيب الله) ، تاوفيليس ، مقلوب السابق (Theophilus) ،
Théophile = محب الله) ، أندراوس (Andreas ، Andrea ، André) ،
Andrews ، Andreossi ، Andreotti) ، إقلاديوس ، قلدس (Claudius) ،
Claude ، Claudel ، Claudia) ، ساويريس (Severus) ، سلوانس (Silvanos) ،
Silvana ، Sylvia) ، إثناسيوس (Athenaeus) ، بولس (Paulos ، Paul) ،
Powell) ، إغناطيوس (Ignatius ، Ignazio) ، تادرس ، تاوضروس
(Deodorus ، Theodorus ، Théodore ، Tudor) ، غرغوري (Gregory)
بسطوروس (بستاورو ، باستير) ... الخ . (١) .

العصور الوسطى

من الاغريق تقفز فوق الرومان ، الذين كانوا مجرد غزو عسكري بحث لم تصحبه
هجرة ما ولا كان له أثر جنسي يذكر ، لنصل إلى تلك الفترة العجيبة التي تلت الفتح
العربي وهجرته الكبرى واستطالت طوال العصور الوسطى والتي امتزج فيها الغزو
الثانوي بالتسلل المحلوب وربما بالهجرة الخفيفة ولا نقول الخفية ، وذلك في نمط جديد
غير مألوف ولا مسبوق بعد أن زال الحاجز الديني تماما وانفتحت مصر على العالم
الإسلامي جميعا بلا عوائق ولا عقد .

يصدق هذا على أترك الطولونية والاششيدية ، وأكراد الأيوية ومعهم الغز
والديلم ، ثم على أترك وتركان وشراكسة وقوقاز وقجاق (قوزاق) المماليك ،
كما يصدق على مغاربة وبربر الفاطمية ومعهم بعض الصقليين والصقالبة والأندلسيين ،
حتى أترك العثمانية ومعهم بعض الألبان والبلقان ... إلخ .

ففي كل هذه الفترات كانت كل دولة تأتي بجيوشها التي تعد بعشرات الآلاف ،
تتجدد وتتعدد من حين إلى آخر ، تبدأ كمجرد غزو وأجلاّب ولكنها لا تلبث لأسباب
أو لأخرى أن تستقر وتتحوّل إلى نوع من الهجرة المتسربة أو التسلل المقيم . ورغم

(١) في أصول هذه الأسماء ، راجع :

Encyclopaedia Britannica, Dictionnaire Larousse.

أن مثل هذه العناصر الوافدة أو المحلوبة كانت محدودة العدو نسبيا ، مذكرة غالبا ، تركز في المدن أساسا ، وتمثل مستعمرات مغلقة تتزاوج داخليا في العادة ، إلا أنها كانت بالتدريج تفقد خصائصها تلك ومعها وظائفها الحربية وتنزل اجتماعيا وتستقر في الأرض وتتزاوج من الأهالي الوطنيين فتندمج وتضيع نهائيا في جسم السكان الرئيسي . ومن الجهة الأخرى فإننا لا نسمع كثيرا عن هجرات راجعة بين هذه العناصر تعود بها إلى أوطانها الأصلية (التي قد لا يعرفها بعضهم أحيانا) .

أضف إلى هذا أن الأخطار المغولية والتتارية التي اجتاحت وسط وغرب آسيا في تلك المراحل قذفت إلى مصر بسيول من اللاجئين من دار الاسلام اتخذتها ملجأ وملاذا ومقرا ، كما أن هجرة المغاربة المتسربة من الجانب المقابل لم تكد تنقطع طوال العصور الوسطى .

وأخيرا ، وإلى هذا كله ، ينبغي أن نضيف الرقيق كنوع خاص من التسرب : فقد ظلت تجارة الرقيق واستخدامه قاعدة عامة خلال أغلب مراحل مصر الاسلامية - كان بالقاهرة وحدها كما يذكر المقرئزي ٢٨ سوقا للعبيد وتجارة الرقيق . كما كان هذا شديد التنوع في أصوله متراوحا ما بين الرقيق الأبيض (الغلمان) من الشراكسة والإسبان والسلاف ... إلخ وما بين الرقيق الأسود (العبيد) من إفريقية والسودان والحبشة . ويبدو أن الأخير ، لأنه كان أرخص كثيرا ، كان الأكثر عددا وانتشارا ، لاسيما بين طبقات العامة الفقيرة . وعموما فلقد كان عامل الرقيق أشبه باللحن الخلفي ولكن المستمر الإيقاع طوال العصور الوسطى وحتى القرن الماضي نفسه .

لذا فإن هذه العناصر ، التي وصلت أحيانا إلى أرقام لا يستهان بها والتي استوطنت نهائيا ولم تغادر البلاد في الأعم الأغلب (١) ، لا يمكن إلا أن تكون قد ذهبت في تكوين السكان العام وساهمت في تلوين النمط الجنسي بعد أن انصهرت في البوتقة المصرية سواء قبل أو بعد تحرير الرقيق . ولا زالت هذه الحالات تنعكس في بعض أسماء الأشخاص حتى اليوم ، مثال ذلك : أغا ، عتيق ، معتوق ، العبد ... إلخ . ومعظم أصحابها بالفعل متطرفو اللون ، إما بيض البشرة تماما ويوشكون أن يكونوا كالأوروبيين ، وإما شديلو السمرة أو حتى السواد ، وذلك على الرغم مما عسى أن يكون قد حدث من اختلاط بعد ذلك في الحالين .

من هنا وهناك جميعا ، فإذا كان لنا أن نقيم الوزن الجنسي لدور هذه الغزوات -

(1) Coon, p. 459.

التسللات - الهجرات المركبة خلال العصر العربي والاسلامى ، وبدون أن نبالغ فى قيمة الغزوات وحدها من حيث المبدأ ، فان علينا أن نفترض بحكم طبيعة الأشياء أنها تركت بعض أثر فى تكوين أو تلوين مصر مهما يكن محدودا أو ثانويا . كذلك فلما كانت معظم هذه العناصر أسيوية الأصل والمصدر ، وكانت تلك هى الفترة التى برز واشتد فيها البعد الأسيوى فى توجيه مصر ، فلعلها هى التى تفسر بعض الملامح والسحنات الأسيوية التى تميز بعض المصريين فى الوقت الحالى . وفى هذا المجال فان تاريخ مصر التفصيلى ملىء بالإشارات والمؤشرات وبالشهادات والشواهد .

عن جيوش ابن طولون ، مثلا ، يقول المقرئى إنها كانت تتكون من ٤٠ ألف أسود ، ٢٤ ألف تركى ، ٧ آلاف مرتزق . وعن قوات الاخشيديين يقول إنها ٤٠٠ ألف مقاتل من السود والترك المرتزقة . أما الغزو الفاطمى فيكاد بذاته أن يصل إلى موجة هجرة ، وهو على أية حال قد انتهى كذلك عمليا . ويكفى أن نذكر أن جيش المعز بلغ ١٠٠ ألف ، أغلبهم من البربر (كتامة وزويلة) مع بعض الصقليين والصقالبة والأندلسيين . هذا بينما مال العزيز إلى استخدام الجنود الديلم والترك مقدما إياهم على المغاربة والصقالبة من جند أبيه .

أما أيام المستنصر فقد كانت القوات تتألف ، كما يروى لنا ناصرى خسرو ، من ٢٠ ألف فارس كتامى ، ١٥ ألف مغربى ، ٢٠ ألف أسود ، ١٠ آلاف مشرقى بين تركى وعجمى « ولد غالبهم فى مصر » ، بالإضافة إلى ٣٠ ألف عبد أسود ومشترى ، ٥٠ ألف بدوى من الحجاز ، ١٠ آلاف رجل من أجناس مختلفة ، ثم فرقة كاملة من أبناء الملوك وأمراء المغرب واليمن والروم والسرب والحبشة والهند وجورجيا ودلماسيا وتركستان ممن كانوا يقيمون بالقاهرة (١) .

من هذه الأخطا والأجلاط ، التى تشير إلى أن الموجة التركية لم تكن قد بدأت بعد ، لا نعرف كم عاد على وجه الدقة وكم أقام وذاب . ولكننا نعرف ، من الناحية الأخرى ، أن تيار الحجاج والمستقرين المغاربة لم ينقطع بعد ذلك قط . وهذا التيار ، الذى يشمل أبناء المغرب الكبير جميعا ، كان يضم أيضاً الشناقطة أهل موريتانيا وبعض التكرور من السودانيين فضلا عن الأندلسيين العائدين (الأندلسى) . هذا بالإضافة إلى تيار متسلل باستمرار تقريبا من الليبيين لا يمكن أن يقل فى مجموعه النهائى عن بضع مئات من الآلاف موزعة آثارها على معظم جبهة مصر الغربية ابتداء من البحيرة حتى الفيوم والصعيد الأوسط . وعلى سبيل المثال ، فان قرية كتامة الغابة

(١) وحيد ، ص ١٠١ .

مركز بسيون وقرية كتامة الشرقية مركز شربين إنما تستمد اسمها اليوم من قبيلة كتامة البربرية التي استقرت بالمنطقة أيام الفاطمية . بل يرى بعض العلماء أن كثرة بدو مصر كانت في وقت ما من المغاربة وليس من عرب الجزيرة ، نزلت في القرون ١٦ - ١٨ بصفة خاصة . كذلك كان في القاهرة دائما عنصر مقيم من المغاربة حتى أنه كان يسمى أيام الجبرتي « بالمغاربة البلدية » (١) .

مع الأيوبية يبدأ المد التركي كما يسميه البعض أو المغولي كما يسميه البعض الآخر . ومرة أخرى كان المصدر الأساسي هو منطقة جنوب غرب آسيا عامة وهضاب أرمينيا وكردستان إلى الأناضول خاصة . ولا بد أن نذكر أن هذه المنطقة الطاردة الفقيرة هي ، بطبيعتها الجبلية المعقدة وبموقعها كملتقى طرق قارى ، من أكثر مناطق العالم تعقيدا وتركيبا في تكوينها الجنسي ، ففيها تتعدد السلالات والعناصر وتتداخل كالموزايكو .

وكان هذا يترجم مباشرة في إثنولوجية الجند والجيش الداخلة إلى مصر وسائر الأجلاب والمرتقة التي كان معظمها يأتي تحت باب الرقيق باسم المماليك . فلم يكن الأمر لهذا يقتصر على الأتراك وحدهم ، بل امتد إلى التركمان والغز Oghuz والديلم والأوزبك والحوارزمية ، فضلا عن الأكراد والشراكسة والقفقاز (القوقاز) والقجاق (القوزاق Cossaks) والكرج (جورجيا) وحتى الأرمن ... إلخ . ورغم أسىوية هذه العناصر جميعا ، فهي لم تكن مغولية بالمعنى الحقيقي على الإطلاق ، وإنما طورانية وتركية على الأغلب ، وربما ألبية في حالة الأتراك .

كذلك فرغم أن المصدر الأسىوى سائد على هذا العناصر ، فإن منها الاوربيين ابتداء من الروس والصقلب (كلمة سلاف في اللغات الأوربية أصلها كلمة عبد slave) إلى الإسبان والصقليين وأحيانا الجرمان ، والذين كانت البندقية تتخصص في جمعهم من الشرق والغرب وتوريدهم إلى مصر وغيرها . وأيام العثمانية ، حين امتدت سياسيا داخل أوربا إلى البلقان برمته وعبر الدانوب ، انعكس هذا على تكوين الجاليات والجيش الوافدة . فالى جانب الأتراك والبوشناق والتختجي واليورك والقبزلباش والبكتاشية وغيرهم من الأناضول (٢) ، أضيف الألبان والأرناؤوط وأهل الجبل الأسود والبوسنة وأهرسك ومسلمو البلقان واليونان وحتى الحيار المحلوبون أو الوافدون من كل بقاع الامبراطورية المخلطة .

وقد تصاعد تيار المماليك المحلوبين والوافدين إلى مصر بعد الطوفانات المغولية

(١) الجبرتي ؛ عجائب الآثار ، القاهرة ، ١٨٨٤ ، ج ٣ ، ص ٩٤ .
(2) Coon, p. 620 — 1.

المخرّبة في غرب آسيا وشرق أوروبا ، حيث كثر الأسرى والمهاربون والمقتلعون وأصبحت تجارة الرقيق ملمحاً أساسياً من ملامح العصر وركناً في طريقة حياة العصور الوسطى . وكان كل حاكم جديد أو دولة جديدة يأتي بجيش من عدة آلاف أو بضع عشرات من الآلاف من المرتزقة والمماليك ، بحيث تتجدد من حين إلى آخر .

مثلاً قدم صلاح الدين مصر في نحو ١٢ ألف فارس من الأكراد والأتراك أحلهم محل الجند الذين وجدهم من المصريين والعربان والأرمن والسود . وفي أيام الدولة المملوكية نفسها ، حين اشتدت أيضاً وطأة الغزو المغولي ، ارتفع عدد المماليك بمصر إلى أقصاه فكانت القاهرة تعج بهم أيام أيلك وقطر وبيبرس وكتبغا ... إلخ . وكان ممالك قلاوون عشرة آلاف ، وممالك ابنه اثني عشر ألفاً ، وهكذا (١) .

ولما كان هؤلاء المماليك يستجلبون أصلاً كأفراد محاربين فقط ، فقد كانت الوظيفة الحربية ، فضلاً عن حياة المؤامرات والاعتقال المنتظم بين صفوفهم ، تعني الوفاة المبكرة للغالبية في الميدان أو في الديوان . كذلك فقد كان المماليك أحياناً وفي البداية يمارسون الزواج الداخلي ، كما لوحظ كثيراً أنهم كستعمرة مغلقة كانوا خلية عقيمة لا تعقب ، مما استلزم استيراد دفعات جديدة منهم بانتظام من الخارج حتى لا ينقرضوا . وقد قيل منذ وقت مبكر - بروكا - إن هذا العقم يرجع إلى مناخ مصر ، ولكن العلم أثبت خطأ هذه النظرية ، وأكد أن هذه الظاهرة إنما ترجع إلى الزواج الداخلي الضيق من جهة وإلى أخطار الوظيفة الحربية من الجهة الأخرى (٢) .

ومع ذلك فقد كانت نهاية معظم المماليك هي الحياة العادية ، الحياة المصرية ، والتزاوج مع المصريين إلى أن يضيعوا فيهم ويتوحدوا معهم في النهاية ، دون أن ينسخوا بالطبع لون الشعب الأساسي وإن ساهموا في تعديله بعض الشيء . فالنص صريح على أنهم كانوا يتزوجون من المصريات - «مصريات لم يمسن الرق» - بحرية تامة وعلى نطاق واسع للغاية ، كما كان المصريون يتزوجون من بناتهم حيث أنهم - كالأمرء أنفسهم - «افتتنوا بهم لصورهم الجميلة» بل و «اشتدت الرغبة في الكافة في أولادهم على اختلاف الآراء في الإناث والذكور» (٣) .

كذلك فإن هذه العناصر الحاكمة أو المحاربة كثيراً ما كانت تفقد سلطتها السياسية

(١) وحيد ، ص ٧٠ وما بعدها .

(2) A. Nubar Pasha, in : W. Muir, Mameluke dynasty in Egypt, Lond., 1896, p. 228; W.Z. Ripley, Races of Europe, Lond., 1899, p. 580.

(٣) المقرئ ، خطط ، وصبحي وحيد ، ص ٨٥ - ٩٣ .

في صراعاتها المتصلة من أجل القوة ، كما كانت تفقد صفتها العسكرية بالسن أو بالعجز ، فتزلق اجتماعيا فتتحول إلى الحياة المدنية إما في إقطاعيات الأرض أو في التجارة والأسواق أو حتى قد يصل بهم الانحدار إلى حد التسول والاستجداء ... إلخ . وفي النتيجة كانوا يندمجون في الشعب ويندوبون فيه . والتاريخ حافل بهذه الحالات والتحويلات سواء في عصر المماليك أو العثمانيين . فمثلا كانت الأجيال القديمة من المماليك ، التي تزيجها أفواج الأجلاب الجديدة عن السلطة ، تتحول تدريجيا إلى المماليك المتمصرين ويعرفون باسم « الأمراء المصرية » كما نخبرنا الجبرتي .

وعدا المماليك ، فان الأخطار والإغارات المغولية في آسيا ، خاصة بعد سقوط بغداد، حولت مصر بالذات إلى ملاذ المسلمين من جميع البلاد والأجناس . فانصببت عليها موجات متوالية من الفارين واللاجئين « كفى من هبط منها القاهرة وحدها ، بعد سقوط بغداد ، لتعمير ما كانت مجاعات العهدين الفاطمي والأيوبي خرسته من أحيائها ، وبلغ من قدم منهم ، تحت كتبغا ، عشرة آلاف عائلة ... واتصل إقبالهم هذا على مصر حتى صاروا العنصر الغالب في جيوشها ، وظلوا كذلك إلى أن هبط الفرنسيون مصر في القرن الثامن عشر بفضل من كان يجلبه الحكام إليها منهم لهذا الغرض » (١) .

وطوال هذه العصور ، فلقد كانت صراعات القوة الدامية بين هذه العناصر جميعا ، كما تنتهي إلى فناء بعضها ، كانت تنتهي ببعضها إلى الهرب في أعماق الوادي خاصة في الصعيد والنوبة ، الأمر الذي ترك أثره حتى الآن في ملامح بعض السكان المحليين حاليا ، مثال ذلك « الكشاف » الأتراك في النوبة وجماعات « المحيار » في الصعيد الأقصى . كذلك فمن الثابت أن بعض العناصر الوافدة أو المحلوبة كانت توطن في الريف ، خاصة في أطراف الدلتا ، كالمرالية (من المورة) في ههيا والابراهيمية بالشرقية (٢) ، والأبازة (الأبازة) ، من أنجازيا والأنجازيين من القوقاز (Abkhasians) في الشرقية ، والهنادي القبيلة الليبية التي نقلها محمد علي من البحيرة إلى الشرقية ليضع حدا للصراع الدامي بينها وبين قبيلة أولاد علي . أيضاً كان البعض الآخر ، خاصة في القرن الماضي ، يقطع إقطاعيات ضخمة في براري الشمال لاستصلاحها ، فكانت تخرج إليها من العاصمة لتستقر فيها بالتدريج ، ومنها تأصلت بالفعل بعض الأسر الإقطاعية الكبيرة التي كانت معروفة هناك إلى وقت قريب .

كذلك فنحن نعرف الانتشار النسبي لظاهرة زواج البورجوازية المصرية من

(١) وحيد ، ص ٧٠ .

(2) A.M. Ammar, People of Sharquiya, Cairo 1944, p. 67.

الأتراك في القرن الماضي وحتى أوائل هذا القرن . ولعلنا نذكر جيدا كيف كانت مثل هذه البورجوازية الاقطاعية إلى عقود خلت فقط هي « التعلم في المدارس الفرنسية والزواج من فتاة تركية » . وليس هناك شك أن الأتراك كانوا من أكبر التيارات التي وفدت على مصر من منطقة غرب آسيا طوال العصور الوسطى والحديثة ، وأغلب الظن أن أعدادهم التي أقامت بمصر كانت كبيرة بأي مقياس . من هنا فإذا كان البعض يرى أن كثرة بدو مصر كانت في وقت من المغاربة وليس من عرب الجزيرة ، فإن البعض الآخر يذهب إلى حد أن مصر — في حدود تأثيرها بالعناصر الداخلة — قد تكون تركية أكثر منها عربية .

ودون التوقف للحكم على هذا الفرض ، الذي يعوزه البرهان على أقل تقدير ، فإن كل ما يمكن أن يقال هو أن الأثر الدموي للأتراك ، وربما للمغاربة بدرجة أقل ، على فرض تساوى العدد أو تساوى العوامل الأخرى ، حرى بالطبع أن يكون أشد وضوحا من الأثر العربى ، لا لشيء سوى أن العنصر العربى قريب للغاية من العنصر المصرى أنثروبولوجيا ، بينما أن العنصر التركى مختلف عن المصرى للغاية سواء في الصفات الجلدية كلون البشرة والعين والشعر أو في الصفات العظمية كالرأس الألى العريض . ولهذا السبب بالدقة فإن من السهل الوقوع في خطر المبالغة في تقدير وزنه الحقيقى ومجموع أثره النهائى .

على أن الذى ينبغى أن يتوقفنا هنا هو أن التيار التركى ، كالمغربى ، يكاد كلاهما يرقى في النهاية إلى مرتبة مخففة من الاستعمار الاستيطانى ، ويوشكان بذلك أن يخرجوا من مجرد مرتبة الغزو ، دون أن يدخلوا مع ذلك في مرتبة الهجرات ، أو قل إنهما في المنزلة بين المنزلتين أو إنهما تحولا إلى مرتبة انتقالية بين الهجرات والغزوات والتسربات . إنهما أقل من الهجرة العربية وأكبر من الغزوات العادية . فإذا كان ذلك كذلك ، فلعلهما بين غزوات العصر الإسلامى أن يشبها بذلك التيار الاغريقى بين غزوات العصور القديمة .

وفي النهاية ، لا ننس ما حدث لكثير من الجاليات الأجنبية المقيمة في مصر منذ العثمانية وفي ظلها حين اكتسبت الجنسية المصرية بالجملة في أوائل القرن الحالى . وهذا يصدق على الرعايا الأتراك أنفسهم كما على الشوام من سوريين ولبنانيين وفلسطينيين ، وكذلك السودانيين ، كما ينطبق على بعض عناصر الجاليات الأوربية الحديثة الدخول من يونانيين وإيطاليين خاصة ومن رعايا الامبراطورية البريطانية كالمالطيين والقبارصة ... إلخ . فبينما عادت الأغلبية العظمى من هذه العناصر الأخيرة من حيث أتت ، تجنس كثير من العناصر الأولى قانونيا ودخل بلاشك في مرحلة الذوبان والانصهار في الجسم المصرى الكبير وإن لم تنقطع بعد جذورهم تماما بأوطانهم الأصلية .

وبين الحين والحين - لعلنا نضيف - نرى ترجمة بسيطة لهذه الحقيقة في الحياة اليومية حين نطالع مثلاً في صفحة الوفيات نعيًا يشير إلى أقارب المتوفى في مصر ولبنان وسوريا أو فلسطين ، وربما كذلك في المهجر بأمريكا أو أستراليا ... إلخ . وأحياناً ما يكون النعي للزوجة اليونانية أو الإيطالية التي عائلتها من أثينا أو نابولي أو ميلانو ... إلخ.

الهجرات

إذا انتقلنا إلى الهجرات ، الهجرات الحقيقية أو الرئيسية الثلاث الهكسوس واليهود والعرب ، فسنلاحظ على الفور أن ثلاثتها من الرعاة أصلاً . أى أن الهجرات الحقيقية في تاريخ مصر البشرى تقتصر على الرعاة ، بينما تتفاوت الغزوات التي تعرضت لها مصر بين الرعاة والزراع بصفة عامة وبلا تحديد . وهذا ارتباط منطقي إلى حد كبير لأن الرعاة عنصر حركي جداً بالطبع mobile ، واحتمالات الهجرة الكلية عنده واستبدال وطن بوطن احتمالات أقوى منها عند الزراع المستقرين الثابتة جذورهم في الأرض . ومن الناحية الأخرى فإن الزراع هم الأقدر مادياً وعددياً على التطلع إلى الغزوات الحربية .

يلاحظ بعد هذا أن الهجرات الثلاث هي جميعاً من عناصر سامية ، وأنها أسيوية أتت من الشمال الشرقي ودخلت عن طريق سيناء . وأهم من ذلك أن الهجرتين الأوليين قد طردتا تماماً بعد حين ، وكان الاستقرار فيهما محلياً أساساً ، كما أن كليهما كانت هجرة سالبة من ناحية آثارها ونتائجها الجنسية وانتهت إلى مجرد جملة اعتراضية عابرة في تاريخ مصر الأنثروبولوجي . وعلى العكس من ذلك تماماً الهجرة الثالثة والأخيرة ، الهجرة العربية . فهي وإن كانت أحدثها إلا أنها جاءت الوحيدة الموجبة في نتائجها الجنسية ، وتعد بذلك أول وآخر إضافة حقيقية وفعالة إلى تكوين مصر البشرى منذ وضعت قاعدة الأساس في عصر ما قبل التاريخ وما قبل الأسرات .

الهكسوس

فأما الهكسوس فقد جاءوا في القرن الـ ١٧ ق . م (١٦٧٥ تقريباً) - آخرون يقولون القرن الـ ١٨ . ولأمر ما كانت هذه فترة بارزة من الاضطراب البشرى العام في التاريخ القديم . فقد خرج الرعاة الآريون من وسط الاستبس الأسيوي ، ربما بسبب موجة جفاف ، كطوفان من المستعمرين المعمرين وكهجرات كلية شاملة تستهدف الاستيطان النهائي الدائم في مناطق الاستقرار الزراعي الغنية إلى الجنوب . فاتجه الآريون إلى الهند ، وعلى العراق تدفق الكاسيون ، بينما انقض الهكسوس على مصر . وفي تصوير آخر أن الهكسوس إنما دفعوا من سوريا أو من منطقة ما شرقها تحت ضغط

الكاسيين في العراق والميتاني في الأناضول (١). وعلى أية حال فقد تعاصرت هذه الموجات الثلاث تقريبا (القرن ١٧ - ١٨ ق. م)، ونجحت جميعها حريبا بفضل الحيل والعجلة أدوات الاستبس ، ولكن نتائجها ومصائرهما البشرية اختلفت كثيرا فيما بينها .

ففي مصر احتل الهكسوس الدلتا وتوغلوا في جزء كبير من الصعيد أيضا . أما إقامتهم فقد طالت إلى ١٥٠ سنة . أما قوتهم العددية فغير معروفة بالطبع ، ولكنها كانت ضخمة بلاشك . ويقدرها فليندرز بترى في قممها بنحو مليونين أو ثلاثة ، وذلك على أساس عددهم عند الخروج وهو كما يذكر ٢٤٠ ألفا (٢) . غير أن الواضح أن التقدير الأول هو مجرد تخريج تخميني صرف لا سند له علميا ، أما الثاني بدوره فرقم لا ندرى مصدره أو أساسه ، وفي الاثنين قدر كبير من المبالغة على الأرجح .

وليس من الممكن القطع إلى أي جنس ينتمي الهكسوس . فالآراء العلمية فهم ، كما في كثير جدا من شعوب الشرق القديم ، تختلف اختلافا جوهريا . والرأي الغالب أنهم ساميون ، لكن البعض يربطهم بالآريين وهجراتهم ، بينما يعدهم آخرون سوريين ببساطة (٣) . وسواء كان هذا أو ذاك ، فانه لا يغير من الأمر شيئا من وجهة تكوين مصر الجنسية ، إذ أن الهكسوس خرجوا من مصر كما دخلوها بلا أثر ، دمويا كما هو حضاريا . فالثابت أن الهكسوس من جانبهم ، أو « العامو » كما سماهم المصريون ، أقاموا في مصر كمجتمع مكتف بذاته أنثروبولوجيا ، بمعنى أنه كان يتزاوج داخليا . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد عاشوا في عزلة تامة فرضها عليهم المصريون من جانبهم ولم يختلطوا بهم جنسيا ، فظلوا كجزيرة بشرية مقاطعة ومحاصرة ، إلى أن نجح المصريون في هزيمتهم وطردهم نهائيا من البلاد ، حيث عادوا إلى فلسطين والشام من حيث كانوا قد أتوا مباشرة . وبهذا يمكن الجزم بأنهم لم يتركوا أثرا جنسيا في تكوين الشعب المصري ولم يدخلوا دمائه ، كما لم يتركوا بقايا أو فلولاً منهم بين السكان .

أما النظرية الغربية التي تذهب إلى أن قبائل الهوارة الحالية في صعيد مصر هي من نسل بقايا الهكسوس ، على أساس أن اسم هوارة هو تحريف لكلمة أواريس (أفارس) عاصمة الهكسوس في شرق الدلتا ، فتخرج فيلولوجي فج وسقيم وزعم علمي أشد فسادا ، ولسنا نعرف لهما سندا أو دليلا أو مبررا .

وفي النهاية لابد أن يسترعى انتباهنا ذلك الفارق الجسيم في مصير الغزاة المهاجرين

(1) Haddon, p. 97.

(2) Petrie, «Migrations», p. 14.

(3) Haddon, p. 101

في كل من مصر والهند - حالة العراق غير واضحة تاريخياً . فبينما لفظت مصر الهكسوس كجسم غريب دخيل احتوته وعقمته حتى طردته ، كان الغزو الآري للهند هو أساس تشكيل كيانها الأنثروبولوجي كله بعد ذلك وكما نعرفه اليوم . فقد كان هو الذي خلق الثنائية العنصرية الأساسية في شبه القارة : الآريين ضد الدرافيديين ، وكان هو الذي شطرها رأسياً إلى طبقات اجتماعية على أساس اللون والعنصر كما شقها فيما بعد أفقياً كدول منفصلة مستقلة .

بعبارة أخرى ، لقد نجح رعاة الاستبس الآريون في الهند أنثروبولوجياً حيث فشل رعاة الاستبس الهكسوس في مصر ، رغم أن النسبة العددية إلى سكان المهجر كانت على الأرجح أكبر جداً في الأخيرة منها في الأولى . فلماذا ؟ لا شك أن بعض هذا راجع إلى الفارق بين قوة الغازي وقوة المقاومة ومدى الانحدار الحضاري بينهما ، ثم إلى مدى صلابته وتماسك النسيج البشري لسكان المهجر . ولعل هذا أول دليل تاريخي ، من سلسلة كاملة ، على حيوية الشعب المصري وطاقته الكامنة منذ القدم وقدرته على لفظ الأجسام الدخيلة إذا شاء قدرته على امتصاصها إذا أراد .

اليهود (١)

وما قيل عن الهكسوس يقال ، بقوة أكبر ، عن اليهود أو العبريين أو الاسرائيليين الذين هم ساميون بلا جدال والذين كان المصريون يسمونهم الهابيرو Habiru أو الخابيرو Khabiru أي البدو - والكلمة تحريف واضح لعبري . فلقد دخل اليهود مصر في ١٧٨٥ ق . م ، أي القرن الـ ١٨ ق . م ، في فترة أخرى من الاضطراب العام في العالم القديم ، ربما أيضاً بسبب موجة جفاف أخرى . بل إن البعض يربط بصورة ما بين أولئك وهؤلاء ، الهكسوس واليهود . فالمقول أن الاسرائيليين دخلوا مصر أثناء فترة سيطرة الهكسوس عليها ، حيث سمح لهم هؤلاء بدخولها كتابعين أو عملاء لهم ، ثم خرجوا مع طرد حمائهم الهكسوس أو بعد ذلك بقليل (٢) .

ولكن هذه العلاقة إن صحت على الإطلاق فهي غامضة تماماً إلى حد يثير الشك ، ليس فقط للفارق الجنسي إذا صحت نظرية آرية الهكسوس ، ولكن أيضاً للفارق الزمني الكبير بين الجماعتين . فالتضارب الكرونولوجي تام بين الموجتين . فاذا صحت التواريخ المعطاة السابقة لكان اليهود أسبق دخولا من الهكسوس وليس العكس . وحتى إذا تعاصرا بالتقريب في الدخول ، فقد طالت إقامة اليهود إلى ٣ أمثال إقامة

(1) Coon, p. 495 ff.

(2) Haddon, p. 99.

الهكسوس على الأقل ، فكأنهم خرجوا بعد خروج الهكسوس بقرون . وأخيرا فان المؤرخين يختلفون حول هذا الخروج ، أكان في الأسرة ١٨ ، ١٩ ، أم الـ ٢٠ .

أيا ما كان ، فقد اقتصر الوجود الإسرائيلي في مصر على «أرض جاشان Land of Goshen» (وادي الطميلات والشرقية) ، فكانت بحق «حظيرة اليهود Jewish Pale» الأولى في التاريخ . بل إنها باعتبارها ممرا لهم أكثر منها مقرا ، كانت «حارة اليهود» أكثر منها «جيتو» كبيرا . وقد مكث اليهود بمصر نحو ٤٣٠ سنة في التقدير الشائع . أما حجما ، ففي التوراة ، سفر الخروج ، أن اليهود عند طردهم لم يكن عددهم ليزيد عن ٦٠٠ ألف .

واضح ، في الختام ، أن وجودهم كان هامشيا على أطراف المعمور المصري ، كما كان هامشيا في حياة المصريين نفسها ، حيث تشرنقوا على أنفسهم في خلية متكيسة ومن ثم لم يتركوا أى أثر جنسى في البلد (١) . لقد دخلوا مصر «لا كأعضاء في أسرة واحدة ، ولكن كجماعة قائمة بذاتها» ، كما يقول كيث . وبعدها عادوا سكان صحراء مثلما كانت تفعل دوريا كثير من القبائل العربية ، تحط حينما على أطراف الدلتا ثم ترحل ، كما يشبه كيث أيضاً (٢) .

الهجرة العربية

لا يمكن المبالغة في قيمة وخطر هذه الموجة من الناحية اللغوية ، فهي التي غيرت لسان مصر القديمة وعربتها كلياً ونهائياً . لكن في الناحية الجنسية بالذات مجالا للخلاف في التقييم . والواقع أن موجة أو هجرة ما في تاريخ مصر لم تتعرض للاختلاف على تقييمها جنسيا كما تعرضت الموجة العربية . فهناك دائما أحد اتجاهين : إما إلى المبالغة المفرطة في تقدير أثرها ووزنها ، وإما إلى المغالاة الشديدة في التقليل من خطرها ونتائجها . والاتجاه الأول ، وهذا طبيعي ، يظهر غالبا في كتابات بعض المصريين أنفسهم أو العرب ، بينما يسود الثاني بداهة عند بعض كتاب الغرب والعالم الخارجي .

من جانبنا ، فان بعض من يكتب منا عنا يصورنا أحيانا كما لو كنا عربا مستوردين من الجزيرة العربية أو أن عملية إحلال وإبدال كاملة أو حتى جزئية قد حدثت بين المصريين القدماء والعرب القادمين . وليس هذا صحيحا بالطبع والقطع ، بل ليس أبعد منه عن الحقيقة سوى النظرة العكسية الغربية التي تقلص الوجود العربي الجديد في مصر إلى مجرد قشرة رقيقة هشة على السطح لا وزن لها لا كما ولا نوعا .

(١) جمال حمدان ، اليهود أنثروبولوجيا ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، ص ٨ - ١١ .
(2) A new theory. p. 379.

فعلى هذا الجانب الآخر ، ما أكثر ما يشكو الأنثروبولوجيون الأوروبيون مثلاً من إطلاق بعض الأفراد والجماعات في إفريقيا الشمالية ، بما في ذلك مصر ، لتسمية عربى على أنفسهم وهم أبعد ما يكونون عن ذلك ظاهرياً أو تاريخياً . وبعض أولئك الأنثروبولوجيين أقنع نفسه بأن كلمة عربى إن هى إلا ادعاء شائع يكاد يصل إلى حد العقدة النفسية - الإثنولوجية بين الإفريقيين ، ولا يعلو أن يعنى متعرباً باللسان أو أن يرادف الاسلام ، أى مجرد تعبير ثقافى لا جنسى ، وعلى هذا الأساس يبالغ فى التحفظ فى تقييم الوزن الحقيقى للعرب . يقول شانتر مثلاً « أما عن العرب الذين كثيراً ما يطلق اسمهم بطريقة غير سليمة على المصريين ، فقد نسب إليهم تأثير أكبر بكثير مما كان لهم فى الحقيقة » (١) . بينما يقول بيترى بلا تحفظ « إن الفتح العربى كان تغييراً فى السادة الحكام أكثر منه تغييراً فى الجنس » (٢) .

والحقيقة أن كلا الاتجاهين متطرف تعوزه الدقة ، وربما الموضوعية . أما الحقيقة العلمية ، حين تفهم صحيحة ، فليست فقط وسطاً بين النقيضين ، ولكنها كذلك أبسط من أن تمثل مشكلة خلافية معقدة . فالذى لاشك فيه هو أن الهجرة العربية أول وآخر وأخطر هجرة استيطان موجبة فاعلة وناجحة فى تاريخ مصر ، ومن ثم أهم وأخطر إضافة ، ولا نقول بالضرورة تغيير أو تعديل ، إلى تكوين الدم المصرى منذ عصر ما قبل الأسرات ، وبالتالى فى تاريخ الشعب المصرى برمتيه بعد أن وضعت فرشته الأساسية . أو كما يقول بحق كيث مشيرا إلى الفتح العربى « فى فترة واحدة فقط من تاريخ مصر اللاحق كان هناك تدفق كبير من الدماء (أو الجينات) الجديدة » (٣) . لا يقلل أو يغير من هذا أنها لم تغر أو تبدل بأى قدر مذكور من تركيب المصريين ذاته . ولذا فهى دون تناقض نقطة انقطاع ، مثلاً هى وبقدر ما هى ، نقطة اتصال فى تاريخنا الجنسى .

أنثروبولوجية التعريب

تفسير ذلك هو التشابه الجنسى بل والقرباثة الأنثروبولوجية الأساسية بين طرفى العملية . فعرب الجزيرة من الساميين ، بل هم قلب السامية إن لم يكونوا أصلها . وليس من شك أن الساميين والحاميين ، الذى ينتمى المصريون إلى المجموعة الأخيرة منهم ، هما تعديلان من عرق جنسى مشترك أو فرعان من شجرة واحدة ، وأن التمايز بينهما إنما تم فى زمن ليس بالبعيد جداً ، بدليل أوجه التشابه العديدة بينهما لغوياً وحضارياً ، فضلاً عن الصفات الجسمية ذاتها التى تجعلهما معاً أقارب للأوروبيين من جنس البحر المتوسط كما رأينا (٤) . إنهما أقارب بعيدون نوعاً .

(1) Chantre, Recherches etc., op. cit., p. 202 — 3.

(2) «Migrations», p. 15. (3) p. 303. (4) Seligman, p. 98.

وإذا كان الحاميون ينقسمون إلى شرقيين وشماليين ، وكان الساميون ينقسمون بدورهم إلى شماليين وجنوبيين ، فإن من الواضح أن الساميين الشماليين مع الحاميين الشرقيين هم الأقرب بين المجموعتين أنثروبولوجيا كما هم جغرافيا . كذلك فإذا كان البحر الأحمر قد فصل بين الساميين والحاميين ، فإن الاستثناء الوحيد كان سيناء ، وبالتالي لم ينفصل ساميو الجزيرة عن حامي مصر أبدا . وفي النتيجة النهائية ، فإن عرب الجزيرة ومصري النيل يمثلون معا المجموعتين الأكثر تشابها وتداخلا والأشد تقاربا وقرابة من بين كل الساميين والحاميين معا . إنهم الأقارب الأقرب على الإطلاق بين مجموعة من الأقارب البعيدين نوعا بدرجة أو بأخرى (١) .

وعند هذه المرحلة قد نستطيع أن نغامر ، أو دون مغامرة بالأحرى ، بأن نتفهم لماذا نجحت موجة الهجرة العربية في مصر حيث فشلت سابقتها أو سابقتها . أمن المبالغة ، أو يكون من المستكثر ، أن نقول إنها مسألة « قرابة عائلية » ؟ نريد أن نقول إن من الراجح جدا أن جزءا من تقبل المصريين للعرب الوافدين يرجع إلى إحساسهم وإدراكهم بأنهم بعض أقاربهم وأصولهم وليسوا بغرباء أجانب حقا أو تماما كسابقيهم . إنهم من الناحية الشكلية على الأقل ، أى من حيث اللون ، بنو « جلدتهم » . كذلك فلا شك أن حاجز اللغة ، فضلا عن الدين ، ساعد على إزالة حاجز الجنس ، بمعنى أن قرب اللغة العربية السامية من اللغة المصرية القديمة الحامية السامية — عد البعض ١٠ آلاف كلمة مشتركة بينهما — قد سهل التقريب بين العنصرين وشجع الامتزاج الكامل بينهما بحيث تحول التعريب إلى بوتقة للشعبيين .

ولمن قد يشكك في هذه الاعتبارات أو يقلل من أثرها ، نلفت النظر إلى كيف سادت العروبة كل العالم السامي والحامي خارج الجزيرة العربية بينما توقفت عند سفوح زاجروس الآرية وأقدام الأناضول التركية كما ارتدت عن الأندلس القوطية ، كل ذلك بصرف النظر عما يصاحب تلك الاعتبارات من علاقات أو ملابسات تضاريسية أو مناخية أو دينية . بل وحتى في مصر نفسها من قبل ، أقام اليونان ثم الرومان بأعداد لا يستهان بها بلا شك ولنحو ٣ أو ٤ قرون كل ، ومع ذلك لم تحدث « أغرقة » ولا « رومنة » لغويا أو دمويا . وقصارى ما نجح اليونان والرومان في تحقيقه هو مزج الكتابة الاغريقية واللاتينية باللغة المصرية القديمة في شكل الديموطيقية التي لم تلبث أن اختفت هي الأخرى .

وأخيرا فإن هذه القرابة الأنثروبولوجية والتقارب الإثنولوجي هو الذى يفسر

(1) Ibid.

« متناقضة » الأثر الجنسي العربي في مصر . فرغم الأعداد الكبيرة التي انصبت من العرب في مصر ، ورغم الاختلاط البعيد المدى الذي تم مع المصريين ، فإن هذا لم يغير من التركيب الأساسي لجسم السكان أو دمهم . لماذا ؟ — لا لسبب سوى أن العنصر العربي من أصل قاعدى واحد مشترك مع العنصر المصرى الذى لا يختلف جسيما عن « البدوى » كما يضعها كيث (١) ، فكلاهما كما رأينا أقارب جنسياً منذ ما قبل الإسلام بل وما قبل التاريخ . والصفات الجسمية الرئيسية متشابهة متقاربة خاصة الرأس الطويل ولون البشرة والشعر والعين والطول والقوام ... إلخ . حتى عنصر الرأس العريض السائد في عرب الجنوب — وهى منطقة عرض رأس مؤكدة — لم يكن غريبا على مصر ، حيث رأينا في المصريين القدماء عنصرا بازغا من عرض الرأس منذ عصر الأسرات المبكر . وقد كشفت الأبحاث في بعض المقابر العربية قرب القاهرة عن مجموعات كبيرة من جماجم متطرفة في عرض الرأس ، ولكن لها يقينا مثيلاتها بين المصريين أنفسهم .

هكذا كان الاختلاط الجنسي المصرى — العربى بمثابة زواج بين أقارب بعيدين . ولهذا قيل إنه إذا كان العرب قد عربوا مصر ثقافيا ، فإن مصر قد مصرتهم جنسيا (٢) . وأيا ما كان ، فإن هذا لا ينفى قلرا ، وقلرا كبيرا ، من أثر جنسى للعرب ، ولو أنه لم يغير من التجانس الأصلى للسكان . ويتضح هذا أكثر إذا قارنا بالسودان مثلا . فالأثر الجنسي البحت — الأثر الدموى — للعرب في السودان واضح تماما رغم أن ما انصب منه فيه قد يكون أقل مما انصب في مصر . والسبب في ذلك أن هنا في السودان يختلف الأساس الجنسي القاعدى اختلافا عظيما ما بين السكان الأصليين والعرب الوافدين .

مراحل الهجرة

ومن المسلم به بعد هذا أن الهجرة العربية إلى مصر سبقت الاسلام بكثير ، بل ترقى إلى أقدم عصور تاريخ مصر الفرعونية على الأقل . فسجلات التاريخ الفرعونى تشير باستمرار وبانتظام إلى جماعات البدو الشرقية تطلب الإذن بالدخول إلى مصر أو تتسلل عبر سيناء من الجزيرة العربية والشام إلى صحراء مصر الشرقية وأطراف الوادى والدلتا حيث تضرب بجذورها إلى الأبد . ومعنى ذلك أن « تعريب » مصر ، إن جاز التعبير في تلك المرحلة ، هو سابق للإسلام ، أو على أية حال فإن الاختلاط الجنسي والدموى بين المنطقتين والشعبين هو كذلك .

(1) P. 303.

(2) Encyclopaedia of Islam, art. Egypt.

من أمثلة هذه المرحلة ، قبل الميلاد ، هجرة الاسماعيليين من منطقة الحجاز ، ثم النبطيين من منطقة مدين . وبعد الميلاد ، انتقل فرع من قضاة الحميرية بالحجاز هو قبيلة بلى إلى سيناء حيث امتدت منازلها إلى الفرما ، وكان ذلك في القرن الأول . في القرنين الثاني والثالث أيضاً وصلت إلى منطقة العقبة قبائل جذام ولحم وربيعة وثعلب وبنو صخر .

ومن المسلم به كذلك أن الموجة العربية الاسلامية ، مثلما بدأت غزوا لا هجرة ، بدأت بأعداد محدودة كعملية فتح عسكري بحت وكغزوة ذكرية مطلقة أقامت كحاميات مدن حربية أساساً . وقد كانت سياسة عمر هي الحفاظ بصرامة على التقليد العسكري للجنود بعيداً عن الزراعة والأرض ، بينما كان عمرو هو واضع تقليد « الارتباع » كنوع من الترانس هيومانس البشرى ينتقل به العرب كل ربيع إلى الصحراء ومراعيها حفاظاً على تقاليد البدو والبدواة (١) . وقد ظلت هذه السياسة سارية ونافذة لمدة قرن كامل عقب الفتح ، بعده فقط بدأ التحول إلى الزراعة والاستقرار بالتدريج :

غير أن عملية الوفود كانت قد تحولت إلى هجرة واسعة النطاق مختلطة النوع . فقد أخذت مجموعات ويطون من القبائل العربية تنزح إلى مصر ، أولاً في موجات محدودة ، ثم راح الخط البياني يتصاعد إلى أن أصبحت موجات مدية زاحفة إلى حد بعيد . غير أن هذا الزحف المدى ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالوضع العربي والقوة السياسية العربية في المجتمع ، يرتفع معها ومعها ينخفض . ولهذا نستطيع أن نقسم تاريخه وتذبذبه بحسب تقسيم عصور الحكم المتعاقبة ، ولكنه على الجملة يرسم خطاً هابطاً باطراد وإن دون انتظام من البداية إلى النهاية .

فالعصر العربي نفسه ، الذي امتد زهاء قرنين ونصف قرن ، كان يبين العصر البطولي في تاريخ نزوح القبائل العربية وتدققها . فلقد كان هناك ميكانيزم خاص يتكرر كالقاعدة ويحكم عملية النزوح . فكل حاكم عربي كان يستحضر معه أو يستدعى إليه أهله وعشيرته — أحياناً عدة آلاف أو بضع عشرات من الآلاف — بحسبانها عصبية وعزوته . وكانت كل قبيلة تقطع اقطاعات من الأراضي البور أو الزراعية لاستغلالها ، خاصة على أطراف الدلتا في « الحوف الشرق والغربي » ، ولكن أيضاً في قلبها أو « بطن الريف » .

ولقد كان هذا كله عاملاً جوهرياً في الاتجاه التدريجي نحو الاستقرار والتحول

(١) ابن عبد الحكم ، فتوح مصر ، القاهرة ، ١٩١٤ ، ص ١٤١ - ١٤٣ .

من الرعى إلى الزراعة . بل لقد اتبعت الأموية سياسة عامدة لتشجيع القبائل على الاستقرار ، وهى سياسة «العطاء» أى المساعدات والمنح المالية المباشرة . على أن العباسية ، على العكس ، بدأت تفرض الضرائب على البدو مثلهم مثل الفلاحين ، مما بدأ الصدام والصراع الخالد بين الحكومة والبدو (١) .

وعلى أية حال ، فهكذا كانت القبائل المختلفة تتقاطر وتتراكم تباعا ، ولو أن بعضها كان ينسحب أحيانا إلى الجزيرة فى النهاية أو يترك إلى المغرب أو السودان ، نتيجة لضياح نفوذها ، أو للمنافسات القبلية والأسرية وصراع القوى السياسية ، كالصراع بين الأمويين والعباسيين والعلويين ، وبين السنة والشيعة ، وبين قيس وطي . وقد ظل هذا الميكانيزم سائدا ساريا ما ظل الحكم والسلطان للعرب ، ولم يتوقف إلا حين أدبيل من العرب إلى الترك فالمماليك .

أما عن القبائل التى دخلت خلال العصر العربى ، فلقد كان أهمها أيام الفتح هى جذام ونحلم وبلى بالإضافة إلى قريش (٢) . واللافت هنا أن أغلب هذه القبائل كانت لها تدفقاتها على مصر قبل الإسلام . كذلك فلقد كانت قريش هى السائدة فى الهجرة العربية أيام الأموية والعباسية ، مثال ذلك قيس عيلان فى القرن الـ ٨ تحت الأموية وكنز ربيعة فى القرن الـ ٩ تحت العباسية (٣) . وفى العصر الأموى ككل قدم مصر ١٢ قبيلة من قريش وقيس وجهينة والأزد ونحلم وحمير .

هذا وقد كانت قيس ، التى استقرت فى منطقة بليس وهى بور وخراب ، من أوائل من تحولوا إلى الزراعة ، كما عادت فانتقلت من الحوف الشرقى إلى منطقة قفط لإعادة الهدوء هناك بعد غارات البجا . كذلك فإن أزد من القبائل المبكرة التى اندمجت فى حياة المدن ، وبالمثل بنى جمعة (وهى بطن من كنانة) (٤) .

وإذا كان العنصر العربى قد انزوى على هامش السلطة فى أواخر المرحلة العربية وضعف مد القبائل الوافدة ، فقد جاءتهم الفاطمية ، وهى أصلا عرب وبدو ، عصرا ذهبيا جديدا . ففى هذه الفترة ، التى امتدت نحو قرنين ، كانت القبائل الداخلة

(1) A.H. Saleh, «Quelques remarques sur les bédouins d'Egypte au moyen age», Studia Islamica, Paris, XLVIII, 1973, p. 55.

(٢) القلقشندى ، صبح الأعشى ، القاهرة ، ١٩١٤ ، ج ٣ ، ص ٣٢٩ وما بعدها .

(٣) المقرئى ، البيان والإعراب عن بأرض مصر من الأعراب .

(4) Saleh, op. cit., p. 48 — 54.

كثيرة ، والخارجة قليلة ، واتسعت أملاك القبائل وزادت ثرواتها . فتحت الفاطمية ، هبطت مصر قبائل من عرب الشام والمغرب إلى جانب بني سليم وهلال وخزام .

ولقد كان للفاطمية بعد هذا سياسة خاصة تواترت كثيرا في نقل وإعادة توطين القبائل المختلفة تأديبا لها أو مضاربة بينها ، وذلك كجزء من اللعبة السياسية والأمن الاستراتيجي داخل إطار صراع الخلافات . المثل الأكبر بنو هلال وسليم ، فقد استدعواهم ليسكنوا مصر أولا ، ثم منها وجهوهم نحو المغرب فيما بعد . بالمثل نقلوا عدة بطون من طيء إلى مصر ، من أهمها قبيلة سنابس التي هجرت من غزة إلى البحيرة غرب الدلتا . كذلك كانت كنانة في عسقلان ، فانتقلت إلى دمياط .

وعلى الحملة ، فنذ الفتح وإلى نهاية الفاطمية كان قد تراكم بمصر عدد كبير من القبائل يعدده المقرئ في قوله « ولما قدم الغز صحبة أسد الدين شيركوه إلى مصر ، كان بأرض مصر من العرب طلحة وجعفر وبلي وجهينة ولحم وجذام وشيبان وعذره وطيء وسنابس وحنيفة ومخزوم . وفي جرائد الدولة الفاطمية منهم ألف (١) » .

ولعل من الممكن بعد هذا اعتبار الأيووية مرحلة انتقال في وضع القبائل العربية بمصر ، وذلك ما بين العصر الذهبي السابق وعصر الحضيض اللاحق أيام المماليك . فلقد عامل صلاح الدين البدو العرب بحزم وقوة بقصد تحييدهم في صراعه ضد الصليبيين . ذلك أن بعض القبائل تعاونت مع الصليبيين وساعدتهم بالأخبار وأمدتهم بالغلل . ولهذا الأسباب السياسية والاستراتيجية كرر صلاح الدين تكتيك نقل وإبعاد بعض القبائل العربية من جنوب فلسطين وسيناء إلى داخل مصر .

فأولا نقل ثعلبة من منطقة الخروبة بجنوب فلسطين، وجرم من غزة والداروم (دير البلح حاليا)، وكلتا هاتين من طيء، إلى الشرقية حيث كان بعض جذام. وهذه الأخيرة كانت لها إقطاعات في هريط وتل بسطه ونوب وأم رمادة، إلا أنها أيضاً كانت تباع من حبوبها للصليبيين ، فصادر أراضيها ومحاصيلها ثم نقلها أخيراً إلى البحيرة (٢) .

على أن نقطة التحول الحقيقية في وضع وحال القبائل العربية كانت بلا ريب هي بداية العصر المملوكي في منتصف القرن الـ ١٣ الميلادي . فنذ البداية رفض العرب حكم المماليك باعتبارهم عبيدا لا أحرارا ، واعتبروا أنفسهم أصحاب مصر الحقيقيين

(١) البيان والإعراب ، ص ٢٢ - ٢٤ .

(2) A.H. Saleh, «Saladin et les bédouins d’Egypte», Atti della accademia nazionale dei lincei, Roma, 1979, p. 2 — 5.

وأولى بالحكم ، بينما نظر المماليك إليهم بدورهم باعتبارهم أجناب وجسما غريبا عن مصر مثلهم لا أكثر (١) .

لهذا كانت العلاقة بين العرب والمماليك هي العداء المطلق ، ولم تنقطع « تجريدات » المماليك ضدهم قرونا ، وتعددت المعارك الدامية والإبادية بينهما ، وكانت أبرزها في دهروط وسخا حيث انتصر المماليك وقتل الكثير من البدو العرب أو هربوا إلى الصحراء . فثلا يذكر ابن إياس أن نصف العربان في الصعيد قتلوا (٢) ، بينما يسجل المقرئزي أنه في القرن الـ ٨ الهجرى (١٥ الميلادى) لم يعد هناك بدوى واحد في الصعيد كله (٣) . أما في الدلتا فقد تشتت سببس مثلا بعد معركة سخا واختفت في ثنايا الغربية .

وهكذا منذ بداية عصر المماليك انكسرت شوكة العرب وانحطت هيبتهم كما قلت أعدادهم إلى أدنى حد . ذلك أنه بعد أن انقلب الوضع السياسى للعرب تماما ، انحصرت الاختيارات أمامهم في ثلاثة : فبعضهم ترك مصر نهائيا إلى الجزيرة العربية أو السودان أو المغرب ، والبعض الآخر انسحب من وادى النيل إلى أعماق الصحراء بعيدا عن المماليك ، والبعض الآخر تحول إلى الزراعة واستقر نهائيا . أو كما يلخص عبد الحميد صالح الموقف ببراغة في بحوثه الرائدة : كان الخيار في النهاية « إما أن يظلوا بدوا فيرحلوا ، وإما أن يصبحوا مستقرين فيبقوا » ، أى « إما بين بداوة مضطهدة أو استقرار مقبول » (٤) .

مع من بقى من القبائل ، اتبع المماليك أيضاً تكتيك النقل والإبعاد للأسباب السياسية . ففي القرن الـ ١٥ الميلادى طرد السلطان قبيلة زنارة المشاغبة ، وهى بطن من لواتة البربرية ، طردها من البحيرة وأتى محلها بقبيلة لبيد من برقة ، وهى بطن من بنى سليم . ومن ناحية أخرى ، فكنتيجة للحروب الداخلية بين قبائل البحيرة والغربية ، فرت بعض قبائل البحيرة إلى برقة .

ولكن أهم من هذا كله نقل قبيلة الهوارة البربر من البحيرة إلى الصعيد في جرجا وأخميم . وكانت المنطقة الأخيرة خرابا وبورا بعد أن فرغتها مذابح المماليك ضد العربان . فكان للهوارة فضل إعادة تعميرها وإدخال زراعة وعصر القصب بها .

(١) المقرئزي ، البيان والإعراب ، ص ٩ .

(٢) بدائع الزهور ، ص ١٧١ - ١٧٢ .

(٣) السلوك ، ج ٣ ، ص ٩١١ .

(4) Saleh, «Quelques remarques .. etc.», p. 48, 65.

ولفترة طويلة أصبحت الصدارة والسيطرة بين قبائل البدو في الصعيد لهوارة دون سواها (١) :

خريطة التوزيع

ختاما ، ومن خلال هذه الذبذبات التاريخية الحادة والعنيفة أحيانا والانتقالات الجغرافية الواسعة المدى أحيانا أخرى ، مضى توطن تلك القبائل العربية البدوية المتجولة يأخذ توزيعه النهائي بالتدرج ، ربما واضعا كذلك الخطوط العريضة لتشكيله الحالي . وكلوحة عامة على التابع أو التعاصر ، يمكن أن نرسم هذه الخريطة التخطيطية لتوزيع أهم القبائل عبر العصور الوسطى وحتى العصور الحديثة ، بادئين بالدلتا ثم مشين بالصعيد .

في أقصى تخوم شرق الدلتا في الجفار والفرما ، كانت بلي وبياضة وبنى صدر والأهاريسة . وفي سواحل تنيس والمنزلة حتى دمياط ، نجد عنزة وكنانة وخزيمة وبنى عدى ثم مدلج . أما في شرق الدلتا أو الحوف الشرقي ، فهناك في الشرقية جذام ومن بطونها سعود جذام وبنى سعد ، كما نجد بني وائل (من ربيعة) وبتونا من جهينة ، ثم ثعلبة وجرم من طيء ، بالإضافة إلى فروع من كنانة وعنزة . وفي القليوبية نجد بني سليم مع بطون من بني وائل . أما في الشمال في الدقهلية والمرتاحية فليس ثمة سوى بني بقر والحمارنة . بالمثل تقل القبائل في وسط الدلتا أو بطن الريف ، فنجد بعض اللوامة والمنزلة البربر ثم فزارة العربية في المنوفية ، ثم سنبس وبنى عمر في الشمال الغربية .

ثم تعود القبائل فتتكاثر في غرب الدلتا أو الحوف الغربي حيث « عربان البحيرة » الذي لا ينفك ذكرهم يتواتر في معاجم التاريخ ، كما يبرز فيها العنصر البربري إلى جانب العربي على قدم المساواة تقريبا . فثمة من القبائل العربية بني عباد وبنى جفاجة وبنى سليم ثم فايد وليبد وسنبس . ومن البربر هناك لوامة وزنارة ومزاته ثم أساسا الهوارة .

ومن الواضح عموما أن توزيع القبائل يرتبط بأطراف وجانبي الدلتا شرقاً وغرباً في الحوفين ويقل في قلبها بطن الريف ، كما يرتبط في المحل الثاني بأراضي البحيرات والمستنقعات في الشمال حيث تكثر مراعى البرارى . وواضح كذلك أن الجانب الشرقي

(1) A.H. Saleh, «Les relations entre les Mamluks et les bédouins d'Egypte», Annali dell' istituto orientale di Napoli», vol. 40, 1980, p. 380 — 4.

من الدلتا حكر تقريبا على القبائل العربية ، بينما يجتمع العنصران العربي والمغربي بشدة على الجانب الغربي . ولنا أن نضيف أخيرا أن شرق الدلتا بخاصة يغص اليوم بأسماء الأماكن المستمدة من توطن تلك القبائل . فعلى سبيل المثال لا الحصر ، استمدت دار البقر وبحر البقر أسماءها من بني بقر ، وقرية السعديين اسمها من بني سعد (سعود جذام) ... إلخ .

إذ تنتقل إلى الصعيد ، نجد حيا من عرب العزاة في الجزيرة ، ثم جماعات من اللواتي في كل من الجزيرة والبهنسا ، وفي كليهما أيضاً نجد قبيلة محارب (وهي بطن من بني سليم) ثم نجد بني عدى (من لحم) في إطفيح . وفي الفيوم استقر بعض بني سليم وبني كلاب . ويمتد بني سليم أيضاً إلى المنيا مع الهوارة والعاكمة . وفي العمانية تركزت قريش (١).

ومن أسيوط عبر منفلوط حتى إخميم تمتد جهينة ، تشاركها في الأولى ربيعة ، وفي الثانية بني كلب ، وفي الثالثة بلي وبني قرة وبني عامر . والواقع أن جهينة ، وكذلك الهوارة ، أقامت كليهما من أسيوط حتى قوص ، ثم بالتدريج تركزت جهينة في وسط الصحراء الشرقية أساسا ، والهوارة في قنا أساسا .

أما إلى الجنوب من ثنية قنا فقد أقام بني عقبة في إسنا ، وبني جميلة في أصفون . ثم من قوص حتى السودان استقرت قبائل العليقات والجعافرة والكنوز (بني كنز) ، بالإضافة إلى بني هلال وسليم في أسوان . وأخيرا ، وعلى جانبي الوادي ، انتشرت الجوازي والغوايا وأولاد علي من أسيوط حتى السلوم ، في حين ترامت قبائل الحويطات والسناري والنبعات من أسيوط حتى العريش (٢) .

وكنظرة عامة سيلاحظ أن معظم قبائل شرق الدلتا والنيل هي من قحطان ، أما معظم تلك التي غربه فمن عدنان والبربر . وكما في الدلتا ، وربما أكثر ، تعيش أسماء كثير جدا من هذه القبائل والبطون في أسماء الأماكن الحالية بصورة تتجاوز الحصر بل التمثيل . ولقد سبق أن عرضنا لمحة أو قائمة منها في دراستنا للسكن والمسكن الريفي ، كما سنزيدها تفصيلا في أواخر هذا الفصل وللقارئ المعنى أن يرجع إلى تلك الفقرات وجداولها .

تقييم عام

من المستحيل بالطبع أن نقدر العدد المطلق أو النسبي للعنصر العربي الوافد عبر عدة

(1) A.H. Saleh, «Les migrations bédouines en Egypte au Moyen Age», Annali dell' istituto orientale di Napoli, vol. 41, 1981, p. 18-32.

(٢) أحمد لطفى السيد ، القبائل العربية في مصر .

قرون. ، ولكنه بلا ريب لم يكن هينا أو بسيطا (١) ، رغم محاولات التقليل العامة من جانب البعض. فمثلا يقدر فليندرز بيتري حجم الموجة العربية في مصر في مجملها طوال تاريخها من ذكور وإناث بنحو ١٥٠ ألفا (٢). وهذا التقدير الجزافي أو الخرافي ، الذى يسرف فى التقليل من قوة الموجة بقدر ما بالغ فى تقدير قوة سابقتها ، مرفوض بالتأكيد ولا عبرة به شكلا أو موضوعا . ولعل الأقرب إلى الصواب تقدير مرى بنصف المليون (٣) .

هذا عن جانب الكم . أما عن الاستقرار ، ففى البدء ظل الطابع العسكرى سائدا ، فالعرب إما مقاتلون للجهاد لا فلاحون للزراعة وإما بدو للرعى فى الصحراء . ثم حل دور من شبه استقرار على أطراف الصحراء وحواف المدن ، خاصة الحوف الشرقى أى شرق الدلتا ، وكشبه معسكرات فى المدن . ثم لم تلبث أن استقرت فى بطن الريف أى داخل الأراضى الزراعية وقلب الدلتا كما انتشرت فى المدن ، لاسيما منذ انتهى العصر العربى وبدأ العصر التركى وحل الجند الأتراك محل الجند العرب . وكنموذج لهذا الشريط التطورى ، فبينما كانت قيس فى منطقة بليس أول من مارس الزراعة بعد الفتح ، تأخر العهد بقبائل الحوف الشرقى بممارسة الزراعة إلى ما بعد عصر المماليك رغم قدمهم هناك ، على حين كان العيالة فى جنوب الحوف هم آخر من تحول إلى الاستقرار والزراعة .

وقد ظلت القبائل العربية البدوية طويلا تمارس لونا خاصا من الانتخاب الجنسى فى الزواج ، فكانوا يتزوجون إناث الفلاحين ولا يزوجونهم إناثهم . غير أن هذا التقليد بدأ يتراخى من قديم نسيا حتى انتهى أخيرا ، كما أنه لم يعق عملية الانصهار ، وساعد على هذا تحول المصريين بتزايد مطرد إلى الإسلام . وهكذا تم الاختلاط ، لا فى بوثرات المدن وحدها كما فى حالة اليونان والرومان من قبل ، وإنما كذلك فى تضاعيف الريف . ولهذا كتب للتعريب أن يكون تحولا خالدا لا ظاهرة عابرة كالهلبية .

غير أن الأمر لو كان قد اقتصر على موجة الفتح الإسلامى لما كان للعبودية والتعريب هذا الشأن الذى بلغته فى مصر . ولكن موجة مدية جديدة عارمة حقا دفعت بالعملية

(1) S. Lane - Poole, A history of Egypt in the Middle Ages, Lond., 1901, p. 28 — 37.

(2) «Migrations», p. 15.

(3) G.W. Murray, J.A.R.I. 1937. vol. 57, p. 39; Sons of Ishmael. Lond., 1935.

إلى مرحلة ومستوى جديدين تماما ، لا تقل إن لم تزد في أثرها الجنسي عن موجة الفتح الاسلامي نفسه ، بحيث يمكن أن نفترض أو نتصور لمنحى عملية تعريب مصر قمتين بارزتين لا قمة واحدة ، أو خطأ متعرجا لا خطأ واحدا صاعدا كان أو هابطا . تلك هي موجة بني هلال وسليم في القرن الـ ١١ أيام الفاطمية .

فقد استقرت هذه القبائل الضخمة أولا في الصعيد ، ثم لأسباب التوازنات والتنافسات السياسية دفعت بها السلطة الحاكمة ووجهتها كلية من الصعيد إلى المغرب تخلصا من أخطارها ومناوأة لأعدائها . « فقد كل رجل بجمل » ، كما ينقل سليجمان ، « ومنح قطعة ذهبية ، والشرط الوحيد هو أن عليه أن يستقر في المغرب » — من هنا « التغريبة » الهلالية . وإذا كان ذلك قد وضع الأساس الحقيقي لتعريب المغرب ، إلا أن موجة راجعة من الهلالية قد عادت إلى وادي النيل حيث عادت سرتها الأولى ، فكان لها دور كبير للغاية في عملية التعريب به ، ولو أن هذا كان ألصق خاصة بالسودان منه بصعيد مصر (١) .

ولقد ظل النفوذ العربي في مصر مستمرا نحو ٧ قرون بعد الفتح ، أي حتى القرن الـ ١٤ تقريباً ، حين بدأ العصر التركي . وهنا بدأ المد العربي الصاعد في الهبوط ، أو قل دخل مرحلة الاستقرار ، مثلما دخلت عملية الاستقرار في الأرض والانصهار في المصريين دورا جادا . وبدأ التعريب يتحول على العكس إلى تمصير ، أي انقلبت كفتا الميزان . وكما يقرر المقرئ في إشارة موحية ، « اعلم أن العرب الذين شهدوا فتح مصر قد أبادهم الدهر وجهلت أحوال أكثر أعقابهم » . وعلى هذا يمكن تقسيم تاريخ التعريب إلى أربع مراحل ، كل منها طوله بضعة قرون وتفصل بينها انخفاضات ثانوية : الأولى ما قبل الاسلام ، الثانية الفتح الاسلامي ، الثالثة موجة بني هلال وسليم ، الرابعة مرحلة التوازن والاستقرار .

وإذا أردنا ، في النهاية الصافية ، تقييما شاملا لدور الموجة العربية ووزنها في تكوين مصر البشري ، فلنا أن نقول إنه إذا كان العرب قد عربوا مصر ثقافيا ، فإن مصر قد مصرتهم جنسيا ، وأن التعريب (تعريب المصريين) تحول في النهاية إلى تمصير (تمصير العرب) . أو كما يعبر شانتير « يمكن القول بأن العرب هم الذين اختلطوا بالمصريين أكثر من المصريين بالعرب » (٢) . وصحيح كما يقرر فون كريمر

(1) Seligman, Races of Africa, p: 230 — 1; A.H. Saleh, «Le rôle des bédouins d'Egypte à l'époque fatimide», Rivista degli studi orientali, Roma, vol. LIV, 1980, p. 52 — 6.

(2) Recherches, p. 302 — 3.

A. von Kremer « إنه لخطأ أن نسمى المصريين عرباً » ، ولكن الموجة العربية تقف في الحقيقة وحدها من حيث ثقلها ووقعها ، وهي نقطة تحول هامة في أنثروبولوجية مصر الطبيعية وإن يكن بدرجة أقل كثيراً منها في أنثروبولوجيتها الحضارية . وعلى هذا الأساس وحده ينبغي أن ينظر إليها ٥

ولعل من المفيد بعد هذا أن نذكر اختلاف السرعة بين الفتح والتحول إلى الاسلام والتعريب . فإذا كان الفتح قد تم في ضربة واحدة ، فقد تطلب التحول الديني نحواً من قرنين إلى ثلاثة أو أربعة ، والمقدر أنه اكتمل على عصر المماليك . أما اللغة فكانت أثقل خطوة وتأخرت عنه (١) ، ولعلها لم تسد تماماً ونهايا إلا حوالى القرن الـ ١٤ ، أى في الوقت نفسه الذى اكتمل فيه اتجاه العرب من جانبهم إلى الاستقرار النهائى والتوطن والانصهار ، فكأن الطرفين التقيا في نقطة واحدة وكأنما على ميعاد . هذا وكما في بقية المشرق العربى ، وبالعكس ما نجد في المغرب العربى ، سيلاحظ أن عملية التعريب في مصر جاءت أقوى من صبغها بالاسلام . فبينما نجد الاسلام كاملاً في المغرب والأقلية لغوية (البربر) ، نجد العربية كاملة تماماً في مصر بينما الأقلية دينية (الأقباط) . وهذا يمكن أن نلخص الموقف كله في مصر في أنه كان عملية تغيير لسان أولاً ، وقلب ثانياً ، ثم كان عملية تغيير جلد في المرتبة الثالثة ، بينما لم يكن تغيير دم إلا في المرتبة الرابعة .

والواقع أننا ينبغي أن ننظر إلى الموجة العربية كشيء نادر خارق بطريقة ما . فمصر الفرعونية التى سيطرت على مناطق كثيرة من الشرق الأوسط وصدرت حضارتها المادية إليها ، لم تستطع أن تمد لغتها خارج حدودها ، في حين أن العرب الذين جاءت سيطرتهم الحربية فجأة ، ولم يكن لهم حضارة مادية خارج الدين واللغة ، استطاعوا أن يفرضوا لغتهم حيثما ذهبوا . وربما يذكرنا هذا الوضع بالفارق بين اليونان والرومان ، فقد كان للأولين حضارة مادية كاملة ، وكان لهم إمبراطورية هائلة ، ولكن رغم بعض « الأغرق » اللغوية المؤقتة لم تستطع اللغة اليونانية أن تعيش نهائياً خارج اليونان ، في حين أن الرومان الذين بدأوا كقوة عسكرية فقط بلا حضارة ثم استعاروا حضارة الاغريق وبنوا عليها ، استطاعوا أن يعمموا اللغة اللاتينية في كل إمبراطوريتهم .

وإذا كان يقال إن روما وإن استعمرت اليونان حرياً فقد استعمرتها اليونان حضارياً ، فكذلك إذا كانت العرب قد عربت مصر لغوياً ودينياً فقد مصرتهم مصر حضارياً ومادياً . أما الفارق بعد هذا بين دور العرب والرومان ، بين التعريب « والرومنة » ،

(1) Philip K. Hitti, The Arabs, 1948, p. 106.

فهو أنه بينما تشعبت اللاتينية إلى لغات محلية منفصلة ، ظلت اللغة العربية شيئاً واحداً بين كل الغرب بفضل قوة جاذبة مركزية ، بفضل «جروسكوب» لغوى خالد هو القرآن :

شخصية مصر الجنسية

من واقع هذا التاريخ الجنسي الموجز ، تبرز لنا عدة قواعد عامة أو هامة في تكوين مصر الجنسية ، هي بمثابة الأبعاد التي تحدد شخصيتها الأنثروبولوجية ، وتعد دليل الرجل المصرى إلى أصله ونوعه وجسمه ورسومه ، أو قل ترسم صورته الذاتية في المرأة . ونستطيع أن نجمل ثم نحلل هذه المبادئ تحت خمسة بنود هي على الترتيب المنطقي : التكوين الجنسي الأساسي ، المؤثرات الثانوية ، النمط الجغرافي للموجات البشرية ، ميكانيزم التجانس ، ثم أخيراً القالب الجغرافي والقالب الجنسي .

التكوين الجنسي الأساسي

تكوين أساسى قديم سابق للتاريخ

استمدت مصر الفرشة الأساسية القاعدية الدائمة والباقية في تعمرها من الجنوب ، من الحاميين ، من إفريقيا . وإذا كان يقال عادة إن تاريخ إفريقيا إنما هو أساساً تاريخ الحاميين (١) ، فإن هذه المقولة لا تصدق كما تصدق على مصر . وبحكم تعمرها الأساسى هذا ، فإن التكوين الجوهري للشعب المصرى تم قبل القراعنة . ففي عصر ما قبل الأسرات كان العنصر الجوهري في جسم الشعب قد نشأ وتبلور واتخذ قالبه وشكله الذى استمر بعد ذلك دون تعديل جنسى إلا من إضافات وتغيرات ثانوية . أى أن الشعب المصرى التاريخى أصله يرجع إلى ما قبل التاريخ . وبحكم تعمرها الأساسى هذا أيضاً ، فإن مصر القدماء بدأت وهي تبدى قلداً نادراً من التجانس الجنسي ، إذ لا دليل على أن مصري ما قبل أو قبيل الأسرات كانوا مخططين أو مختلطين بدرجة مذكورة أو غير عادية .

فترات تكوينية ثلاث

هناك بعد هذا ثلاث فترات أساسية وحاسمة في تكوين مصر الجنسية والثقافى تبرز تماماً كالقمم فوق كل تاريخها الطويل المعقد بكل مؤثراته الثانوية الجانبية والهامشية . تلك الفترات هي مرحلة ما قبل الأسرات ، ثم الفتح العربى في القرن الـ ٧ ، ثم موجة

(1) Seligman, Races of Africa, p. 96.

بنى هلال وسليم في القرن الـ ١١ . فالأولى هي التي وضعت أساس تكوين مصر الجنسى ذاته ، والثانية هي التي عربت مصر ، والثالثة هي التي أكدت هذا التعريب بصفة حاسمة وقاطعة . ولقد يفضل البعض أن يدمج المرحلتين الأخيرتين في مرحلة واحدة ذات قمتين ثانويتين . وفي هذه الحال تكون الفترتان الحاسمتان في تكوين مصر كشعب هما الفترة ما قبل الفرعونية والفترة العربية عموماً .

وعلى هذا الأساس ، فإذا كانت مصر قد استمدت القرشة الأساسية في تعميرها من الجنوب ، من الحاميين ، من إفريقيا ، فقد استمدت تعريبها الحاسم من الشمال ، من الساميين ، من آسيا . الجنس ، يعنى ، من الجنوب ، والثقافة من الشمال . ومثلما كان تاريخ إفريقيا كما رأينا هو تاريخ الحاميين ، فإن تاريخ غرب آسيا هو أساساً لتاريخ الساميين . ولكن مصر تتميز بأن فيها اجتماع بصورة متوازنة جناحا العائلة اللغوية الكبيرة الواحدة الحامية - السامية .

ويرجع هذا ، ضمن ما يرجع إليه ، إلى أن الساميين كانوا أكثر حركية وإيجابية من الحاميين ، تماماً مثل ما كان هؤلاء الآخرون أكثر نشاطاً وفاعلية بالنسبة إلى الزنوج جنوباً . فالساميون قد تحركوا وهاجروا من الشمال إلى الجنوب أو من الشرق إلى الغرب ، وضغطوا وأثروا بالتالى على الحاميين جنوباً أو غرباً . وهذا نفس ما فعله الحاميون من الشمال والشرق على إفريقيا الزنجية جنوباً وغرباً حيث كانوا هم العنصر الحركى الموجب . متوالية تنازلية من التأثير والفاعلية من الشمال إلى الجنوب وعكس عقارب الساعة على ما يبدو .

ولقد لوحظت في كل التاريخ البشرى عامة قاعدة متواترة كأنها القانون ، مؤداها أن الحضارة دائماً من الجنوب ، والهجرات من الشمال (١) . أو إذا أردنا الدقة : الحضارة والثقافة والأديان من الجنوب والشرق ، والهجرات والغزوات والحروب من الشمال والشرق . غير أن هذه المقولة مستمدة على الأخص من تجربة أوروبا ، وهي صادقة عليها إلى حد بعيد . أما في مصر فمن الصحيح أن الهجرات من الشمال ، لكن الحضارة لم تأت من الجنوب لسبب بسيط ، وهو أن الحضارة نفسها ما نشأت إلا في مصر وعلى يد المصريين بعد أن أتوا من الجنوب وليس قبل ذلك .

المؤثرات الثانوية

الحوض البشرى التاريخى

من حيث المؤثرات الثانوية ، يمكن اعتبار المنطقة الممتدة من جبال القوقاز شرقاً

(1) Ripley, p. 135.

حتى جبال أطلس غرباً والتي تمس أطرافها أشباه الجزر الأوربية الثلاث شمالاً وهوامش السودان جنوباً ، يمكن اعتبارها بمثابة « الحوض البشرى التاريخي » لمصر . فأغلب الموجات والمؤثرات الثانوية التي انصبت فيها بعد أن تحدد تعميرها الأصلي والقاعدى لا تخرج كثيراً عن هذا النطاق . وليس معنى هذا أن ذلك الحوض يدخل فى تكوين مصر الأساسى بحال ، وإنما هو يحدد المحال الجغرافى للمؤثرات الثانوية جداً ، سواء هجرات أو غزوات ، والتي أضيفت إلى هذا التكوين فيما بعد .

والملاحظ أن الحوض كله ، ابتداء من خط الألب - الهملايا الجبلى فى الشمال حتى خط الصحراء - السفانا فى الجنوب ، يكاد يكون منطقة طرد بشرى مزمن وهجرة خارجة بطبيعته . فالمنطقة تبدأ شرقاً وغرباً بجبال طاردة تنتظم بينها كل حوض البحر المتوسط بأشباه جزره الفقيرة ، ثم تنطوى فى داخلها على مناطق طرد أخرى وأشد فقراً هي الصحراوات الشاسعة التي تحف بمصر . والحوض كله إلى هذا ينحدر تضاريسياً من الجهات الأصلية الأربع إلى وسطه حيث مصر . وهنا فى قلب المنطقة لا تكاد توجد منطقة جذب حقيقى سوى مصر وإلى حد آخر العراق . فلا عجب إذن فى تدفق الجماعات البشرية الطامعة نحو هذا القلب وانصباب العناصر المتباينة على مصر بصفة خاصة .

على أن الملاحظة الأساسية بلاشك هي أن معظم منطقة هذا الحوض تتبع الجنس لرئيسى الذى تنتمى إليه مصر وهو جنس البحر المتوسط القوقازى . والواقع أن هناك مبدأ أو قاعدة عامة فى توزيعات السلالات كثيراً ما نغفلها فى الجغرافيا الجنسية ولكنها ذات مغزى هام . فمن طبيعة الأقاليم الجنسية ومن قوانين توزيعاتها الأولية أن المناطق المتجاورة - إلا حيث توجد حواجز وفواصل طبيعية فجائية وعاتية كالهيمالايا مثلاً - تتقارب فيها السلالات والأنواع الإثنية بحيث تؤدي كل منطقة تلقائياً إلى ما جاورها فى انتقال تدريجى شديد ، وبحيث لا يظهر الاختلاف الجنسى ويشد إلا حين يزداد البعد الجغرافى ويشد . من هنا فإن كل منطقة جغرافية واسعة نوعاً هي بالضرورة متقاربة ، ولا نقول أقارب أو أشباه أقارب ، جنسياً . وهذا يصدق على الحوض البشرى التاريخى لمصر ، على الأقل فى قلبه ، وهو أخيراً ما يفسر ضعف أثر المؤثرات الثانوية التى أتت منه وقلة تغييرها للأساس القاعدى الجنسى لمصر :

أنثروبولوجية الأسماء

هذا ، وفى الإطار الإقليمى لهذا الحوض التاريخى ، يمكننا أن نطالع نتائج علاقاته ومؤثراته كما هي موجودة الآن بين السكان فى أسماء الأشخاص ، أو بالأصح أسماء

العائلات . فكثير من أسماء المصريين اليوم تنتهى بأسماء مشتقة من أصول جغرافية واضحة ، واضح بعد ذلك أنها أسماء أماكن غير مصرية ، وتدل بذلك على أصل خارجي وافد ثم هجرة فاستقرار فتمصر فانصهار . وبطبيعة الحال فليس كل اسم شخصي يحمل جذرا جغرافيا يعد بالضرورة مؤشرا جغرافيا أو ذا دلالة على الأصل الوافد (« حجازى » بنوع خاص مثلا) ، ولكن الأغلبية هي كذلك .

وأغلب الظن بعد هذا أنه إذا أتيح للباحث أن يستقصى مثل هذه الحالات على الطبيعة لوجد انعكاس هذه الأصول الجغرافية والإثنية على ملامح أصحابها وصفاتهم الجسمية الحالية إلى حد أو آخر ، مع عدم إغفال أثر الاختلاط والانصهار عبر الأجيال أو القرون بالطبع .

والحق أن أسماء الأشخاص قد تكون أحيانا بالنسبة إلى الأنثروبولوجيا أو الأنثروبوجغرافيا كأسماء الأماكن بالنسبة إلى الجغرافيا أو الجغرافيا الطبيعية . فالواقع أن مثل هذه الأسماء الشخصية ، التي هي في الحقيقة أسماء أماكن بطريقة أخرى ، يمكن أن ترسم لنا خريطة جغرافية تكاد تكرر الحوض البشرى التاريخي لمصر كما حددناه . وكما هو المتوقع ، فإن أغلب هذه الأسماء هي من مصادر وأقاليم عربية وتشير إلى تدفق وانصهار العرب في المصريين ، ولكن البعض منها يقع في الحلقة الخارجية من الحوض التاريخي وخارج الوطن العربى ، لاسيما المجال التركى ، غير أنها ليست أقل دلالة ومغزى . وكل ما علينا أن نفعل لنحقق هذه الظاهرة هو أن نتبع نماذجها في اتجاه مطرد بانتظام .

فاذا بدأنا من المغرب مثلا ، فسنجد من الأسماء الشائعة أو المعروفة بين العائلات المصرية المعاصرة ما يلى : الشنقيطى (شنقيط هي الاسم العربى الوسيط لموريتانيا الحالية) ، المغربى ، الوليلي (وليلة بالمغرب) ، اللواتى (قبيلة لواتة) ، الجزايرلى ، التونسى أو التوانسى أو الطوانسى ، التاجورى (تاجورة بطرابلس ليبيا) ، الطرابلسى (ليبيا ولبنان معا) ، الترهونى (طرابلس ليبيا) . والأمثلة من الجنوب أقل ربما ، منها : الحلفاوى (حلفا) ، السنارى (سنار) ، حبشى ، السودانى ، برنو أو برناوى (البورنو ، تشاد) .

حتى إذا عبرنا إلى المشرق ، تكاثرت الأسماء ذات الأصول الاقليمية حتى تتكاثر بالنسبة للشام بالذات . فثمة من الأولى مثلا : حجازى ، النجدى ، المدنى ، مكاوى ومكى ، التهامى (تهامة) ، البنى أو البمانى ، عراقى أو العراقى ، البغدادى أو البغدادلى ، الموصلى ، النقشبندى ، الكردى ، التكريتى . ومن الثانية هناك :

الشامي ، غزاوى أو غزى ، العسقلانى أو عزقلانى ، النابلسى ، القدسى ، الطبرانى ، عكاوى ، صيدناوى (صيدا) ، حاصبانى ، حموى (حماه) ، حمصى ، الحلبي ، الباني (الباب قرب حلب) ، لادقانى (اللاذقية) .

أما خارج الوطن العربى شرقا، فلإيران تأثير واضح فى أسماء مثل: تبريزى، نمازى، كازرونى، الشيرازى، أصفهانى، تفتازانى (تفتازان)، الجيلانى (جیلان مقاطعة جنوب بحر قزوين)، رشتى (رشت على ساحل قزوين الجنوبى)، الداغستانى (داغستان بالقوقاز غرب بحر قزوين)، الكورانى (نهر الكور بالقوقاز)، الكرجانى (الكرج، جورجيا)، الكابلى (كابل، أفغانستان). ذلك ودون أن نذكر هندى أو هنداونى بعد ذلك أو أبعد من ذلك .

غير أن أكبر إضافة من خارج العالم العربى هى بلاشك الاضافة التركية، سواء من الأناضول نفسها أو من جهة الالتحام بينها وبين الشام والقوقاز أو غرب آسيا عموما أو من البلقان والعالم الإيجى . وجميعها عادة ما يحمل بصمات الطابع التركى فى لام النسبة أو المقطع - لى كاسم صفة . ها هنا نجد من الأولى، بالطبع، تركى، ثم العنبلى أو عنتباوى (عينتاب)، المرعشلى (مرعش)، المردنلى أو الماردينى (ماردين) أورفلى (أورفا، الرها قدما)، الحربوطلى (خربوط)، البابلى (الباب، حلب)، موشلى (موش)، الملاطيلى (ملاطية) وأنلى (بحيرة وان)، الشيشينى (شعب الشيشن Chechen المجاور للشراكسة)، أباطة (أنخازيا)، الشوباشى (شعب الشوفاش Chuvach على الفولجا).

أما من الأناضول والبلقان فلدينا الكثير : الدرمللى (مدينة دراما بمقدونيا)، السلانكلى (سلانيك)، الجريدلى أو الجريتلى أو الكريتلى (كريت)، الاسلامبولى (اسلامبول، اسطنبول)، المناسترلى (موناستر فى البلقان)، الأزميزلى (أزمير)، البورصلى (بورصة)، القبرصلى (قبرص)، البوسنلى (البوسنة)، الكولى (من كافالا وهى قوله)، المورالى (من الموره) .

النمط الجغرافى للعوجاب البشرية

إعصار بشرى عكس عقارب الساعة

فى مجموع تاريخها الجئسى تعميرا وإضافات، تبدو مصر أشبه بإعصار بشرى تنصب فيه أسهم الموجات ليس فقط من الخارج إلى الداخل، ولكنها كما فى الأعاصير المناخية فى نصف الكرة الشمالى تدخل باتجاه عكس عقارب الساعة . فأولا ومن الجنوب الشرقى أتت موجة التعمير الحامية الأساسية . ثم إلى الشرق منها جاءت الموجة

العربية الاسلامية من قلب الجزيرة العربية . ومن قبل في التاريخ القديم تلاحقت هجرات الهكسوس والعبرانيين من الشمال الشرقى ، ومن بعد ومن نفس الاتجاه جاءت غارات الفرس ، وفي تاريخ أحدث الغزو التركى .

ثم إلى الغرب أكثر ، جاء من اليونان الاستعمار الاغريقى ، ثم إلى الغرب منه الاستعمار الرومانى . ومن منطقة شرق البحر المتوسط ووسطه كانت غارات شعوب البحر قد تدافعت في التاريخ القديم . وأخيرا ومن الغرب مباشرة أتت الموجة الفاطمية ، كما استمر تسلسل المغاربة طوال العصر الاسلامى . كذلك ينبغي أن تضاف في النهاية المؤثرات الافريقية التى تسلت باستمرار من الجنوب نصا مع انحدار النيل . ومجموع هذه الموجات أو المؤثرات يرسم نمطا مركزيا جاذبا أسهمه تدور باطراد عكس عقارب الساعة .

« وردة الرياح » الأنثروبولوجية

ورغم صعوبة القطع واستحالة التحديد ، فيبدو أن وزن المؤثرات الثانوية ووقعها من الناحية الجنسية يختلف كثيرا ، وإن لم يكن كثيرا جدا ، ما بين الجهات الأصلية الأربع في هذا الحوض . ولقد كان هناك دائما ثلاثة مداخل للمؤثرات الوافدة من الشمال ، وثلاثة أخرى من الجنوب ، كل مجموعة منها تتلاقى كالحزمة داخل مصر .

ففى الشمال هناك طريق الشمال الشرقى أو سيناء وهو أهمها خارج كل مقارنة ، ثم طريق الشمال أو البحر نفسه ، ثم طريق الشمال الغربى أو المغرب وليبيا ومربوط . وهذه الطرق هى التى حملت إلى مصر ، خاصة شهاها ، المؤثرات السامية والأرمينية والتركية الآسيوية من ناحية ، والليبية والمغربية الافريقية من ناحية ثانية ، وأخيرا المؤثرات الأوربية البيضاء . ولهذا فاليها مجتمعة يرجع بعض عرض الرأس فى مصر ، وكذلك الأنف الأقى ، فضلا عن لون البشرة والشعر والعين الفاتح بما فى ذلك بعض الشقرة البازغة .

أما حزمة الجنوب ، فتمة من الجنوب الشرقى طريق الصحراء الشرقية بمؤثراته الحامية ، وفى الوسط طريق النيل نفسه بمؤثراته النوبية والزنجية وهو بلا ريب عمودها الفقرى ، ثم من الجنوب الغربى طريق درب الأربعين من السودان بمؤثراته السودانية . وبطبيعة الحال فان هذه الأسهم هى المسئولة عن حمل الدماء المتزنجية أو شبه الزنجية إلى مصر ، خاصة جنوبها ، بما فى ذلك اللون الداكن والشعر المجعد والأنف العريض المقعر .

وبالمقارنة ، يبدو أن أثر الأسهم الشمالية كان أقوى وأكثر من أثر الأسهم

الجنوبية ، لأن تياراتها كانت أكثر عددا بكثير وأكبر حجما وتدققا ، كما أن مقاومتها أو التحكم في دخولها كانت غير ممكنة لاتساع جبهتها المترامية ، وذلك رغم خطوط الحصون الحربية التي كانت مقامة في الشرق والغرب . أما أسهم الجنوب فقد كانت تياراتها أقل عددا بكثير وأضعف ثقلا ، وأغلبها تم بالتسرب البطيء المتخفى ، فضلا عن أن طريق النيل المحدد الضيق كان قابلا للضبط والتحكم . ولقد كان الفراعنة منذ وقت مبكر يحتفظون بقلاع حربية عند الشلال الأول والثاني ، واعتبروا الشلال الثاني هو الحد الشمالي الأقصى لعالم الزنوج وحرموا عليهم التقدم بعده إلى مصر ، كما يدل شاهد قائم عند سمته قرب الشلال الثاني (١) .

ويلفت لوران أنظارنا كذلك إلى أن أسرى الحروب التي تظهر في رسوم ونقوش احتفالات النصر على جدران المعابد والمقابر الفرعونية يأتي معظمها من الآسيويين والآشوريين واليهود وأحيانا من الاغريق ، ولكن من النادر جدا من الزنوج . ويضيف أن مصر القديمة لم تعرف بالكاد الجنس الأسود ، تماما مثلما لم تعرف منابع النيل (٢) . من هذا كله ، ورغم طبيعة اللون الأسود التي تميل إلى الانتشار كالبقعة ، ورغم شدة وضوحه النسبي ضد أرضية بيضاء ، فالغالب أن الوزن الكلي للموثرات الجنوبية أقل بكثير مما للموثرات الشمالية .

هذا على المحور الشمالي - الجنوبي . أما على المحور الشرقي - الغربي فأهمية الدماء التي انصبت من الجزيرة العربية والشرق العربي ، أي السامية عموما ، قد تتكافأ مع تلك التي تسربت من المغرب ابتداء من ليبيا حتى مراکش ، أي البربرية والحامية الشمالية عموما . بل إن هناك من يرى أن الأخيرة قد ترجح الأولى . وعموما ، وعلى كل المحاور طولاً وعرضاً ، فقد وازنت جميع هذه الموثرات الثانوية بعضها بعضاً وربما حيدتها أيضاً ، بحيث كانت محصلة وقعها النهائي على الجسم الأساسي لسكان مصر محدودة ومتعادلة .

الشمال الشرقي مركز الثقل

ورغم أن الموثرات الخارجية أتت هكذا من كل الجهات الأربع تقريبا ، فقد كان الشمال الشرقي هو المصدر الأساسي لأغلبها عدداً وأخطرها نوعاً . فمن هذا الاتجاه جاءت موجات الهجرة الثلاث الوحيدة ، بالإضافة إلى أكبر عدد من الغزوات

(1) Seligman, p. 111.

(2) Lorin, p. XII.

وحركات التسلسل . ولا يقارن بهذا البتة وزن المصدر الغربي أو الجنوبي . وهذا يتفق إلى حد بعيد مع قاعدة عامة لوحظت في كل التاريخ البشرى ، وهى أن الهجرات والحركات البشرية تأتى دائماً من الشمال (١) أو بالدقة من الشمال والشرق أى الشمال الشرقى جملة ، قل إن شئت مع حركة الشمس الظاهرية أو عكس دوران الأرض حول نفسها !

ففى كل مراحل التاريخ وأكثر مناطق العالم ، بالأخص أوروبا ، وكذلك معظم إفريقيا ، كانت الهجرات والغزوات والغارات تأتى من الشمال والشرق وتنقض على الجنوب . كل تاريخ أوروبا تقريباً يرسم أسهم موجات وهجرات من ناحية آسيا شرقاً أو ألمانيا شمالاً على جنوب وغرب القارة . وكل تاريخ الأجناس فى إفريقيا هو غارات الحاميين من الشمال على الجنوب سواء فى الصحراء أو جنوب الصحراء . وهذا فى الوقت نفسه هو حركة رعاة رحل ضد زراع مستقرين .

وسواء كان موجه هذا الاتجاه هو الصلابة التى يكتسبها أهل الشمال من صراعهم الدائم مع مناخهم القاسى كما يزعم بىترى فى حتم جغرافى أو عنصرى لا ندرى ، أو كان هو الغنى المتزايد فى المطر والبيئة الطبيعية كلما اتجهنا غرباً فى أوروبا وجنوباً فى إفريقيا ، أو طمع الراعى فى الزرع ، أو لأسباب حضارية أو غير ذلك ، فإن القانون يصدق على مصر إلى درجة مثيرة . فتاريخ الموجات الوافدة على مصر ، هجرات كانت أو غزوات أو تسلات ، هو ببساطة وفى الأعم الأغلب تاريخ رعاة الشمال والشرق ينقضون تحت إغراء البيئة الطبيعية واستجابة لنداء النهر .

ليكنائيزم التجانس :

الامتصاص ضد التدفق

دخول بلا خروج

بحكم موقعها المتوسط وموضعها الغنى ، كانت مصر اقليم جذب لا طرد ، ومن ثم اقليم حركة داخلية لا خارجية . من هنا تعرضت لما رأينا من طوفان الموجات البشرية المختلفة سواء الهجرات الاستيطانية أو الغزوات الحربية أو التسلسل السلمى . ولكن كما نعرف بقدر ندرة الأولى ، بقدر تعدد الأخيرة . على أنه فى أغلب الأحوال كانت هذه الموجات من أصول جنسية لا تختلف أو تبتعد كثيراً عن العرق المصرى الأساسى .

(1) Ripley, p. 135; W.M. Flinders Petrie, Revolutions of civilization, Lond., 1922, p. 125 — 6.

كذلك فبحكم نداء النهر وجاذبيته وراثته ، جنبا إلى جنب مع العزلة الصحراوية ، كان من السهل الاغراء بدخولها ولكن من الصعب القبول بالخروج منها . لهذا كانت القاعدة تقريبا أن من دخلها لا يخرج منها في الغالب وإلا في النادر ، لا يستثنى من ذلك سوى موجتي الهكسوس واليهود ثم عودة بعض القبائل العربية الاسلامية إلى الجزيرة شرقا وخروج موجة الهلالية إلى المغرب غربا . ومعظم الخارجين هم من الغرباء المصريين .

وعلى أية حال فإن علينا علميا أن نفترض أن كل عنصر دخل مصر وترك أثرا مهما تضاعف فهو داخل في تكوينها النهائي ، لأن الدم - كالمادة - لا يفنى ولا يستحدث من العدم ، إلا أن يكون الأمر عملية إبادة جسدية كاملة ، وهذا أمر غير وارد ، فبغير الإبادة التامة لا جنس أو عنصر ينقرض حتى وإن اختفى بالإذابة أو الانصهار . والمصريون في التحليل الأخير والمحصلة النهائية هم ببساطة كل أولئك الذين استقروا بمصر وذابوا فيها وأقاموا عليها بصفة دائمة ونهائية .

ورغم هذا كله ، فنجد وضع الأساس الجنسي للسكان فيما قبل التاريخ ، لم تؤد المؤثرات الوافدة بعد ذلك إلى تغيير حقيقي أو هام في التكوين الأنثروبولوجي لمصر . ذلك أن معظم هذه المؤثرات الوافدة كانت تنصب في المدن وتتحول إلى سكان مدن . ولما كان الريف ، كما في كل الدنيا ، هو الذي يغذى المدن بالسكان ، فإن النتيجة كما يقول كون هي الاستمرارية الجنسية بين فلاحى الأرض في مصر القديمة وبين الفلاحين المحدثين (١) . ومن هنا الاستمرارية الأساسية في التركيب الجنسي ، مع التجانس القوى دائما ، رغم كل المؤثرات والتداخلات الأجنبية المتواترة . ومن هنا وهناك جميعا تخرج مصر من أعماق التاريخ وحتى نهاية التاريخ وهى « أم الأمم » ، ولكن أبعد شيء عن أن تكون « أمة الأمم » أى أمة من أمم . إنها أقدم الأمم ، ولكنها لم تكن عصبه أمم .

وبدئى أن من المستحيل علميا تقدير الحجم العددي أو أرقام وأوزان العناصر البشرية التى وفدت على مصر عبر التاريخ ، وكل ما يطرح أو يذكر في هذا الصدد إنما هو محض تخمين ، هامش الخطأ فيه لا يقل عن هامش الصواب ، فضلا عن أنه يخضع للعامل الشخصى ولا نقول التحيز الشخصى مثلا رأينا في أرقام بيتري عن الهكسوس والعرب . وبالمثل فإن الأرقام التى نشرت في الصحافة المصرية في السنوات الأخيرة من أن عدد المصريين المعاصرين من أصل ليبي يصل إلى ٨ ملايين ، ليست فقط من أوهام العوام ولا حتى من أوهام الفولكلور ، لا ولا تخرج عن حدود العلم ، وإنما

(1) Races of Europe, p. 459.

هى تخرج عن حدود العقل . وصحة الرقم ، إن كان ولا بد من أرقام ، لا تعدو بضع أو عدة مئات من الآلاف على الأكثر .

على أن المشكلة بعد ليست مشكلة أرقام واحصاء فقط ، ولكنها كذلك مشكلة كيف والتطور البيولوجى : مدى الاختلاط والانصهار والانقراض أو التكاثر وآثار الانتخاب الطبيعى والاجتماعى والجنسى ... إلخ ، باختصار الجوانب الإثنوجينية فى تطور السكان ethnogenics . وهكذا تزداد القضية تعقدا وتعذرا . ومع ذلك فإذا كان لنا أو علينا أن نغامر بتقدير تقريبي جدا ، مع كل التحفظ العلمى ، فلعلنا لا نبعد كثيرا عن الحقيقة إذا تصورنا أن المجموع الكلى الشامل لجميع المؤثرات الخارجية الأجنبية الوافدة والداخلة على مصر منذ بداية عصر الأسرات حتى الآن تناهز نحو ١٠ + ٪ من مجموع سكانها فى أى وقت خلال هذه المدة . وهذا قصارى ما يمكن أن يتصور أو يقال :

ملكة الامتصاص

فى مواجهة موجات الغزو الخارجى ، كانت مصر تمارس « الغزو من الداخل » ، بمعنى أنها كانت دائما تتمتع بقوة امتصاص نادرة وحيوية بيولوجية تبتلع وتهضم بها معظم العناصر الوافدة حتى تصهرها - كأنها البوتقة - فى الجسم الكبير . على حد تعبير جوستاف لى بون ، « شعوب مختلفة غزت مصر ، لكن البلاد استطاعت مع ذلك أن تهضم هؤلاء الفاتحين جميعا ، محتفظة بفنونها ولغتها وعقائدها ، فلم يتح لأولئك الغزاة أن يوتثروا فيها ، فيما عدا العرب الذين فرضوا عليها دينهم ولغتهم وفنوننا الأجنبية . وحتى مع ذلك فقد ظلت مصر رغم هذا الاخضاع فرعونية الدم » (١) . وعلى حد تعليق شانتر ، « لقد استطاع تراب وادى النيل بصفة خاصة أن يمتص كل الأنواع أو العناصر الأجنبية تقريبا » (٢) .

أو كما يصور بيترى ، « شعب مجد قوى ، يعتريه الضعف كل بضع مئات من السنين - طبيعة الأشياء - فتعرض بلاده للغزاة من الجنوب والغرب والشرق ، فيتعرض هو لمؤثرات مختلفة ، لكنه بالرغم منها ظل يحتفظ بطابعه وصفاته القومية وبشخصيته المتميزة البارزة المعالم » (٣) . وأخيرا فكما يعلق كيث على تصوير بيترى ، « لقد عد فليندرز بيترى القدرة على امتصاص وتمثل العناصر الأخرى فى العنصر

(١) الحضارات الأولى ، مترجم ، القاهرة ، ص ١١٤ .

(2) p. 305.

(3) Social life in ancient Egypt, London., 1923, p 111.

الأصلي الذاتى كعلامة من علامات الأمة أو الجنس . وبقينا كان للمصريين هذه القدرة « (١) » ، وإن عممها البعض على معظم الشعوب الشرقية والأسىوية (٢) .

هكذا كانت العناصر الوافدة تحتوى وتمصر فى النهاية ، دمويًا كما هو حضاريا ، وبدلاً من أن يفرضوا شخصيتهم الجنسية على مصر كانت هى التى تفرض شخصيتها عليهم . وحتى إذا فرضوا عليها سيادتهم كانوا يعجزون عن أن يفرضوا عليها قلوبهم ، وكانوا هم الذين تقولوا بقلبها الإثنولوجى كما بقلبها الحضارى .

ولعل من مصادر هذه الحيوية أن مصر لم تعرف بصفة عامة الحاجز اللوى أو الحضارى القومى ولا التميز العنصرى . ومن ثم فقد كانت تمثل وحدة كبرى من التزاوج الداخلى على المستوى الأقليمى ، وفى نفس الوقت كانت — فى حدود ما تعرضت للعناصر الوافدة — وحدة من التزاوج الخارجى على المستوى الجنىسى . وهذا كانت مصر — القدماء المخضومة — تتجدد بمقدار بواسطة الهجرات والعناصر الداخلة ، وتكتسب عروقها دماء جديدة مهما كانت كميتها ضئيلة محدودة ، وتلك ظاهرة صحية ومفيدة ومنشطة للبنية البشرية للسكان . وفى نفس الوقت وهذا المعنى يمكن أن نقرر أن مصر لم تكن « مقبرة للغزاة » بالمعنى السياسى فحسب ، بل وبالمعنى الجنىسى أيضاً .

ختاماً ، نقطة ضوء كاشف يلقيها هنا بىترى على ميكانيزم عملية الامتصاص الحيوية هذه . فإذا كان الاختلاط الجنىسى مستحيلاً بعد الغزو بسبب حواجز الكراهية والعقيدة والمكانة الاجتماعية ، فإن حواجز الاختلاط هذه تسقط جميعاً مع مرور الزمن . فإذا فرضنا بعدئذ أن متوسط الجيل ٣٠ سنة ، فيكون لكل فرد فى عملية الاختلاط — بحسب بىترى — ١٠ أجداد فى مدى القرن الواحد ، وذلك حتى باستبعاد زيجات الأقارب . من ثم يكون لكل فرد مليون من الأجداد فى ٦ قرون ، ١٠ ملايين فى ٧ قرون ، ١٠٠ مليون فى ٨ قرون . معنى هذا أنه فى غضون سبعة أو ثمانية قرون يضمن الاختلاط أن كل عرق فى إحدى السلالتين قد امتزج بكل عرق فى السلالة الأخرى (٣) . فإذا صحت هذه الحسابات المثيرة ، ثم طبقناها على تاريخ مصر الطويل ، لأدركنا مدى عمق عملية امتصاص الغزاة والدخلاء والوافدين .

عوامل الترشيح والامتصاص

كل هذه المؤثرات التاريخية التى أضيفت إلى تكوين مصر بعد أن تم تعميرها الأولى

(1) p. 305. (2) K. Marx, On colonialism, Moscow, 1963, p. 84.

(3) Revolutions of civilization, Lond., 1922, p. 127-8.

القديم تعد في النهاية عنصرا ثانويا للغاية مهما أبرزها التفصيل . فمن ناحية أدت مصفاة الصحراء حول مصر إلى تباعد الفاصل الزمني بين الموجات والغزوات التي دخلتها . ومن ناحية أخرى فإن ترامي البعد التاريخي لمصر قد باعد زمنيا بين تلك المؤثرات وخفف بذلك من وقعها . وكلا الاثنان المصفاة والبعد الزمني أدى إلى هضم وتشرب العناصر الداخلة بالتدرج دونما هزات فجائية عنيفة . فكأن العامل التاريخي كان عامل ترشيح جنسي ، يمثل ما كان العامل الجغرافي مصفى وعامل امتصاص . لقد حفظت عزلة الموضع النسبية على مصر شخصيتها الجنسية وحدد تبلوره تجانسها في النمط الجثاماني .

كذلك فلاشك أن ضخامة عدد السكان في مصر في أغلب مراحل تاريخها كانت من العوامل الهامة في تحديد نتائج المؤثرات الجنسية الوافدة . فهما تكن هذه قد بلغت من قوة ، فإن ضخامة المحيط المصري ديموغرافيا كانت كفيلة بابتلاعها وامتصاصها دون أن تحرف النمط الأصلي تحريفا جوهريا أو مبالغا فيه . ولنا أن نضيف أيضا أن قصر متوسط الأعمار في مصر والزواج المبكر — وهي ظاهرات قدمة مزمنة — كان معناها سرعة تعاقب الأجيال ، مما قد يعنى زيادة تثبيت النمط الجنسي بها .

ثم يبقى أخيرا أن مصر عموما ومن الوجهة العملية كانت دائما وحدة كبيرة واسعة من التزاوج الداخلي ، مما لاشك ثبت وكثف فيها صفاتها وملاعها الخاصة المعطاة (١) . يقول كيث « إنهم (المصريين) قوم معزولون متزاوجون داخليا ، كانوا كذلك منذ عصور ما قبل الأسرات ، ومحكوم عليهم بأن يظلوا كذلك » . بل ويستطرد مضيفا « وكل قوم هكذا هم أمة » (٢) . المهم هنا ، على أية حال ، أن الزواج الداخلي الضيق عبر آلاف السنين يحيل السكان في نهاية المطاف أقارب لا مجرد جيران ، وبحول الشعب كله أو يوشك إلى عائلة واحدة كبرى .

وظاهرة الزواج الداخلي على المستوى المحلي والاقليمي ماتزال ملحوظة حتى اليوم ، بل وتعد متفشية في أقاليم مصر وريفها بدرجة لافتة . وقد أوضحت الدراسات الحديثة أن ٣٢ ٪ من مجموع الزيجات في مصر ، قل الثلث ، يتم بين أقارب . وما أكثر ما يطالع المرء مثالا في صفحة الوفيات بصحفا ذلك النعي التقليدي الذي يشير إلى أن المتوفى « قريب ونسب جميع عائلات » قرية أو بلدة كذا ، بل وأحيانا تمتد هذه

(1) E.M. East; D.F. Jones, Inbreeding & outbreeding, Philadelphia, 1919.

(2) P. 303.

القراية إلى أكثر من قرية ، عادة أو غالبا متجاورة أو متقاربة في نفس المركز أو المحافظة .

هذا ملاحظ بشدة في كل محافظات الصعيد بلا استثناء ، كما يتواتر كثيرا في الدلتا خاصة في المناطق النائية المعزولة نسيا على أطرافها كجزر المعمور حول مصبي الفرعين والبرلس ، وكذلك في مدن سيناء وقطاعات ساحلها كالعريش مثلا ، فضلا عن واحات الصحراء الغربية حيث التزاوج الداخلي أشد وأضيق بالضرورة وحيث نجد سكان كل واحة شبه أقارب جميعا أو تقريبا .

ومعنى هذا كله على كل المستويات أن سكان القرية الواحدة هم جميعا شبه عائلة كبيرة واحدة ، وأن القرية وحدة دموية بيولوجية تقريبا مثلما هي وحدة سكنية جغرافية ، أو كأنما هي قبيلة ولكنها مستقرة . وبارتباط العديد من عائلات محافظة ما هكذا بكثرة عائلات المحافظة المحاورة ، يصبح كل الناس تقريبا أقارب بعض على مستوى المنطقة ، ونصل بالتالى إلى نوع خفيف من قرابة عائلية دموية متصلة سارية وزاحفة بين كل محافظات مصر بالتجاور والالتصاق ، وهي قرابة تتم في الصعيد على محور خطى وفي الدلتا على خطة دائرية بالتقريب . وأخيرا ، ومن مجموع هذه القرايات المتشابكة والمتدرجة نصل في النهاية إلى أن مصر كلها ، على مستوى أقل كثيرا بالطبع ، توشك أن تكون شبه عائلة كبرى واحدة أو قرية عظمى موحدة بالتصاهر وقرابة الدم . وذلك قمة التجانس البشرى لاشك .

القلب الجغرافى

والقلب الجنسى

أنبوب مغلق لا صندوق مغلق

كما رأينا ، بينما أتى تعمير مصر القاعدى من الجنوب ، أتت معظم المؤثرات الثانوية التكميلية بأشكالها المختلفة من الشمال . ولقد تعاقبت هذه المؤثرات تباعا عبر التاريخ ، تدخل الوادى من الشمال وتتوسع فيه تجاه الجنوب بامتداد هذا « الأنبوب المغلق » . وفي مثل هذه الحالات التى يتتابع فيها الغزاة على السيطرة على إقليم محدد أو مغلق جغرافيا ، يحدث كثيرا أن تدفع كل موجة لاحقة بكل موجة سابقة ، أو أن يدفع الكل بالسكان الأصليين ، إلى أعماق الإقليم وهوامشه غير المرغوب فيها أو الفقيرة التى تتحول بالتالى إلى أقاليم عزلة والتجاء للعناصر المستضعفة المغلوبة . وبذلك يخلق

هذا الميكانيزم القاسى ترتيبا جغرافيا صارما لعناصر السكان المختلفة فتظهر على شكل نطاقات اقليمية هى ترجمة مكانية لنوع من الطبقة العنصرية . مثل هذا حدث على أوسع نطاق فى الهند وإلى حدما فى بريطانيا .

ولكن شيئا منه لم تعرفه مصر أبدا ، ولا كانت قط مسرحا لصراع الأجناس والعزل الجغرافى أو البيولوجى بين الغالب والمغلوب . ولقد كان من الممكن ، مع الامتداد الطولى المفرط فى وادى النيل ، أن يبرز هذا النمط الجغرافى - العنصرى - الطبقي ، وأن تظهر نطاقات أو قطاعات أو أشباه ذلك جنسيا وبشريا . ولكن على العكس تماما كانت مصر دائما تمتص كل موجة وافدة وتصهرها فى بوتقتها الأم . وليس هناك جزر ولا جيوب ولا أسافين بشرية داخل كتلة المعمور أو جسم السكان . وبالتالي لا تكاد توجد فروق هامة أو حادة فى الشكل أو البنية أو الملامح بين أجزاء البلد المتجاورة .

قارن هذا مثلا بسوريا وفلسطين المجاورة حيث لكل قرية تقريبا كما يقول شارل عيسوى « طريقها الخاصة المتميزة فى الكلام وحيث يمكن أن يرى البدوى الأسمر أجعد الشعر يتدافع بالمناكب مع أهل المرتفعات زرق العيون بيض البشرة » (١) . ولعل هذا ينطبق بصورة أقوى على المغرب العربى الكبير ، وقد كان جغرافيا وبشريا « شاما » أكبر دائما . أما مصر فلا هى « شام أكبر » ولا « مغرب آخر » .

ولا شك أن حيوية مصر البيولوجية وطاقتها الامتصاصية النادرة هى المسئولة أو صاحبة الفضل هنا . ومن القوانين الأساسية فى صراع الأجناس أن أكبر عائق لتوسع الإنسان إنما هو الإنسان (٢) . ولقد كانت كتلة وتماسك الجسم البشرى المصرى تحتوى كل المؤثرات الدخيلة فتذيبها وتمنع تجملدها أو تحجرها كأجسام غريبة فى نسيجها .

كذلك لا جدال أن اتصال أرض مصر نفسها فى الداخل ، وعدم وجود عقبات طبيعية متخللة كالغابات أو المستنقعات أو الجبال أو غيرها من أقاليم العزلة الطبيعية ومعازل الالتجاء ، كان مما ساعد على تجنيس السكان وتحقيق التجانس البشرى العام رغم المؤثرات الدخيلة . وقصارى مشكلة الدخول أو الولوج فى الوادى هى تزايد شدة المسافة كلما تعمقنا فى محوره المتطاوول ، مما قد يصيب قوة اندفاع الحركة ووقعها ببعض الفتور والبطء لكن دون أن يمنعها قط . والنتيجة هى التدرج لا الانقطاع .

(1) Issawi, p. 4.

(2) Ripley, p. 31.

إن قانون الأرض نفسها كما رأينا هو التدرج الفيزيقي ، وانعكاسه على الإنسان إنما هو نتيجة منطقية من باب أولى . ولا ننس أيضاً ضآلة مساحة مصر المعمورة بصفة عامة ، فهذه مضروبة في تاريخها الألفي الطويل ، عامل رئيسي آخر في تجنيس الأمة واستبعاد الانقطاعات أو القطاعات والنطاقات أو المناطق النشاز في تكوينها البشري .

ثبات بلا قصص حديدى

رغم كل التحفظ الواجب ، ومع الاحتفاظ بعنصر النسبية السليم ، كانت المؤثرات الثانوية التاريخية تؤدي إلى تغير بطيء جداً ، بقدر ما كان طفيفاً جداً ، في التركيب الجنسي . فهو تغير على جرعات ضئيلة للغاية ، من النوع التدريجي الوئيد وليس فجائياً أو كبيراً . ولعل الاستثناء الوحيد هو التأثير العربي ، فقد جاء ضربة واحدة وبجرعة ضخمة نسبياً . ولكن سواء وئيدا أو سريعاً ، فإن ذلك التغير الطفيف أمر منطقي ، فالشعوب دائماً أكثر تغيراً من الأوطان ، والجنس أكثر مرونة من الأرض . الأولى أقرب إلى المتغيرات ، والثانية أقرب إلى الثوابت . وليس هناك شيء اسمه النقاوة الجنسية عموماً .

بل إننا يمكننا أن نذهب إلى حد القول بأنه ما من شعب ، مهما كان منعزلاً أو معزولاً ، إلا وهو مختلط بدرجة أو بأخرى ، دون أن يعنى هذا بالضرورة التخليط أو « السلاطة » الجنسية . ومصر ، وإن لم تكن شعباً مختلطاً بالقطع ، فقد عرفت الاختلاط يقيناً . وليس من الدقة العلمية في شيء أن تصور مصر بوعاء جامد يتشكل كل من دخله بشكله ، فليس هناك أطر ثابتة إلى هذا الحد كأنها الأقفاص الحديدية . وإذا كان النمط الجنسي المصرى قد امتاز بالثبات لاشك ، فذلك بالمعنى العريض ولا يرادف الجمود المطلق .

استمرار مع تجانس رغم اختلاط

المحصلة النهائية أن مصر — إذا استعرنا تشبيها شائعا عن الحلية عند علماء الوراثة — لم تكن حصاناً تغير عليه عدد من المسافرين أثناء الرحلة أو عدد من الركاب أثناء سباق التابع ، وإنما استمر راكمه — المصرى القديم والمعاصر — هو الأول والأخير والوحيد طوال الرحلة دون أن يتغير ، وقصارى ما تغير فيه رداؤه ولونه وجلده ربما . وبعبارة أخرى ، فإن التكوين الأساسى لمصر يظل كما كان منذ مصر القديمة ، أما الإضافات الدموية الثانوية بعد ذلك فلا تغير جوهره وإن عدلت بعض لونه .

فكما يقول هادون ، « رغم تسرب الزنوج والعرب والعناصر الأرمينية ، واجتياح

الاثيوبيين والأشوريين والاغريق والرومان لطيبه ، فإزال يوجد في الاقليم الطبي Thebaid أعداد كبيرة من أهلها يبدون ملامح وهيئة جسمية شبيهة بالضبط بتلك التي كانت لأجدادهم الأقلمين ، طلائع المصريين أو البروتو-مصريين « (١) . هذا بينما يقول شانتر ، « إن نمط المصريين القدماء والمحدثين مدموغ بوحدة وبشخصية نادرتين ، رغم التغيرات العديدة والهجرات المتعددة التي خضعتا لها » . أو أخيراً كما يقول إرمان ، « إن الشعب الذي سكن مصر القديمة يعيش حتى الآن في السكان الحاليين » .

مصر القديمة والمعاصرة ، إذن ، جنسياً وغير جنسي ، جسم متجانس أساساً ، دون أن يرادف هذا التجانس النقاوة الجنسية ، وكذلك دون أن يكون هذا التجانس مطلقاً . إنه نسي كتجانس اللانلسكيبي الطبيعي في مصر ، وإن كان من الصعب أن نحدد من أكثر تجانسا : مصر أم المصريون ، التراب أم الدم .

وشخصية مصر الجنسية هي في التحليل الأخير : نهاية وبداية كلتاها متجانسة ، يفصل أو بالأصح يصل بينهما قدر ضئيل من الاختلاط لا التخليط . والاستمرار ، مع التجانس ، رغم الاختلاط - تلك إذن في معادلة ذات ثلاثة حدود هي شخصية الإنسان المصري الأنثروبولوجية . وهذه المعادلة فيها من البساطة ومن التركيب معا ما يجعلها أقرب إلى نوع من التفاضل والتكامل الأنثروبولوجي anthropological calculus . ومصر في هذا كله أشبه شيء بالصين وأبعد شيء عن الهند : إنها إلى حد بعيد « صين صغرى » بقدر ما لم تكن قط « هندا أخرى » .

وختاماً ، قد لا يعبر عن تجانس مصر الجنسي ووحدتها البشرية كما يعبر كيث ، وإن يكن ذلك بطريقته الخاصة التي لا يمكن أن يقبلها الكثيرون ، ونحن منهم . فلسنا على استعداد لأن نذهب إلى المدى المتطرف الذي ذهب إليه ، ولكن المغزى وارد أو مفهوم على الأقل . فعنده أن المصريين ليسوا فقط أمة ، أقدم أمة سياسية في التاريخ ، ولكنهم أيضاً « جنس » بكل معنى الكلمة ، بل بكل معنيها .

ذلك أن كيث ينفرد بفهم خاص مزدوج لكلمة الجنس . فأولاً ، كل جماعة أو شعب من نسل أصل واحد ، تتزاوج داخليا وتنسل نوعها منفصلة عن غيرها ، هي عنده جنس بالمعنى اللغوي الصارم الدقيق . وثانياً ، هناك المعنى العلمي السائد في

الأنثروبولوجيا ، وهو مجموع أمثال تلك الجماعات والشعوب التي تتشابه في صفاتها الجنسية الأساسية . وبهذا المعنى المزدوج ، فإن الأمة ، لاسيما مع العزلة الجغرافية والتزاوج الداخلي ، هي صانعة جنس بالقوة ، هي جنس بازغ ، بل ونوع variety تحت التكوين .

وبهذا المنظار يجد كيث أن المصريين من أكثر الشعوب في درجة اختلافهم وتميزهم في المظهر الجسمي والشكل الجنسي عن جيرانهم ، عربا كانوا أو سوريين أو ليبيين أو أتراك أو يونانيين . « فالأمة المصرية إذن » ، يخلص هو ، « يمكن أن تدعى أنها جنس بكلا معني تلك الكلمة ، لقد نجحت صناعة الجنس في أن تحولها إلى « نوع » متميز variety من العائلة البشرية » (١) .

ولأكثر من سبب منهجي ، فضلا عن الخلط الاقليمي ، لا يمكننا أن نوافق على هذه النظرية مقدمات ونتائج ، ولكن كحد أدنى نستطيع أن نتخذ منها مؤشرا تقريبا على علاقته إلى مدى تجانس مصر البشرى وكم هي دامغة في وحدتها الأنثروبولوجية.

نحن المصريين : مصر المعاصرة

في ضوء هذه المؤشرات والضوابط ، نجد داخل قاعدة التجانس العام أن كل شيء في مصر لا يختلف ولا يتباين نسبيا إلا على الأطراف ، سواء أطراف الوادي المعمور نفسه أو رقعة الوطن الجغرافي كله . ففي أقصى الشمال وأقصى الجنوب فقط من الوادي نفسه ، تبلور نسبيا الفروق الثانوية في الصفات الطبيعية للسكان ، وكذلك إلى حد ما على أطراف الوادي بمينا ويسارا سواء في الدلتا أو في الصعيد . ذلك لأن هذه الأطراف هي التي تلقت أكثر ما تلقت المؤثرات الوافدة من الخارج ومن الصحراء ، خاصة من عرب الجزيرة شرقا والمغاربة غربا ، وكذلك من بلدو الصحراء الشرقية والغربية على الترتيب .

ويترتب على هذا أن الريف المصري العميق في قلب الدلتا وفي قلب الصعيد هو إلى حد أو آخر المعقل الأول للعنصر المصري الأصلي أو الأصيل حيث الحد الأدنى من مؤثرات الدماء الوافدة . وإذا كان هذا هو الرأي السائد في النقاوة النسبية للريف ، فيحسن أن نذكر أن نذكر أن هناك رأيا آخر يناقضه ويرى أنه « كان على عكس ذلك تماما » ، فهو البقعة التي « استوطن فيها مرتزقة المحاربين من الاغريق ، وكذلك رجال

(1) A new theory, p. 319 — 321, 327.

القبائل من العرب ، وبدو الصحراء» (١) ، ومهما يكن ، فلا جدال أن أطراف الوادى أكثر تأثراً بالعناصر الوافدة وبالاختلاط من الريف العميق . وفى المحصلة ، ولكن بصورة مخففة وطفيفة جداً ، تبدو مصر نوعاً ما أكثر مصرية ونقاوة فى أصولها الجنسية قرب النيل فى قلب الوادى ، وتزداد أصولها المصرية اختلاطاً ولكن بنسبة محدودة للغاية كلما بعدنا عن النيل واتجهنا إلى الأطراف الصحراوية .

داخل هذا الإطار الواحد والموحد والمحدد ، يبقى فقط أن نتساءل عن الفارق بين الدلتا والصعيد . طفيف هو الآخر أيضاً ، وإن كان مؤكداً . فسعة الدلتا وغناها الطبيعى المغرى ، إلى جانب موقعها المتقدم المفتوح والمكشوف ، قد عرضها لمؤثرات خارجية أكثر بيقين مما عرف الصعيد الداخلى العميق غير المطروق والضيق غير الفسيح . ولذلك كانت الدلتا أيضاً أكثر تعرضاً للاختلاط والامتزاج ، والصعيد أدنى إلى العزلة والنقاوة النسبية . غير أن اتساع الدلتا وضخامة عدد سكانها مكناها ، بالمقابل ، من هضم تلك العناصر الوافدة والدخيلة على كثرتها . هذا فى حين أن ضيق الصعيد وقلة سكانه نسبياً كانت كفيلة بأن تحفظ على المؤثرات الأجنبية الدخيلة شخصيتها وتميزها متى وصلت ، على صعوبة وقلة وصولها (٢) . أضف إلى هذا الفروق المناخية الطبيعية التى تجعل لون البشرة مثلاً يزيد سمرة فى الصعيد عنه فى الدلتا ، فى الوقت الذى يزيد الرأس استطالة على الترتيب . وفى هذا كله فإن القيوم سواء فى الماضى أو الحاضر أقرب إلى الدلتا عامة والبحيرة خاصة منها إلى الصعيد فضلاً بالطبع عن نطاق الساحل الشمالى الغربى . فهى أشد ارتباطاً بالدلتا منها بالصعيد فى موجات التعمير القديمة والمؤثرات التاريخية الحديثة وكذلك فى التركيب الجنسى المعاصر (٣) .

هذا عن الوادى ككل . حتى إذا ما خرجنا من الوادى إلى الصحراء نفسها وجدنا بحكم اختلاف البيئة والعزلة أنماطاً مختلفة نوعاً ، أو قل أشد ابتعاداً عن النمط السائد فى الوادى . من هنا فإذا كان ثمة اختلافات محسوسة أو نسبية بين السكان فى مصر فإنها ليست داخل الوادى بقدر ما هى بين الوادى ككل والصحراء ككل . وعلى هذا فإن التباين فى مصر بين الوادى والصحراء هو الذى يعادل أو يقابل مثلاً التباين فى بريطانيا بين المنخفضات والمرتفعات أو فى الهند بين الشمال الغربى والجنوب

(١) محمد شفيق غربال ، تكوين مصر ، القاهرة ، ص ٤ .

(2) Cf. S.A.S. Huzayyin, The place of Egypt in prehistory, Cairo, 1941, p. 314.

(3) Robert-P. Charles, «Structure céphalique des populations du Fayoum et de l'oasis du Beheira», B.S.G.E., t. XL, 1967, p. 121.

الشرق ، مع هذا الفارق الجنزى وهو أن التباين الأخير تباين إثنولوجى حقيقى لأنه بين معمور ومعمور ، بينما هو فى مصر تباين أجوف فارغ يكاد يكون شكليا لأنه ببساطة بين معمور ولا معمور تقريبا ، إذ أن مجموع سكان الصحراء لا يعدو حفنة ضئيلة لا تذكر بجانب سكان الوادى ، ولا يقارن بالتالى بالثنائية الجنسية الحقيقية فى أى من بريطانيا أو الهند .

وعلى هذا كله يمكننا أن ننظر إلى نمط جغرافية مصر الجنسية فى جوهره كنمط حلقى أساسا ، تتوسطه نواة دفيئة كثيفة سميكة شديدة الأصالة والنقاوة ، تتحلق حولها دوائر تزداد اتساعا وتقل فيها درجة النقاوة وترتفع بها نسبة الاختلاط والدماء الدخيلة بالتدرج الوئيد على أطراف المعمور ، حتى نصل إلى دائرة الصحراء الأوسع ، ثم دائرة أطراف الصحراء الأكثر اتساعا واختلاطا ومن ثم ابتعادا عن نوع منطقة النواة . وبذلك يكون قلب الوادى هو معقل العنصر المصرى الأكثر نقاوة ، بينما قلب الصحراء وأطرافها المتطرفة هى معقل العنصر غير المصرى الأكثر نقاوة .

وبطبيعة الحال ، فليس معنى هذا أن النمط الجغرافى برمته دائرى منتظم ، وإنما هو بأكمله ينبعج إلى هيكل خطى متطاوّل تحت تأثير شكل الوادى الجغرافى ، دون أن يغير هذا من مبدأ تداعى الانحدارات والتدرجات الحلقية من الداخل إلى الخارج . وهذا هو النمط نفسه الذى وجدناه حتى فى مورفولوجية مصر الطبيعية نفسها بأرضها وحتى بمناخها ونباتها وزراعتها إلى حد أو آخر .

أخيرا ، وعلى هذا الأساس أيضاً ، يمكننا للدراسة التفصيلية أن نقسم خريطة مصر الجنسية إلى اقليمين رئيسيين نسبيا هما الوادى والصحراء . ثم ينقسم الوادى بدوره إلى اقليمين ثانويين هما كتلة جسمه المصرى الكبرى أو الوادى المصرى ، وذيل صغير فى الجنوب هو النوبة المصرية . وبالمثل تنقسم الصحراء بدورها إلى الشرقية والغربية .

مصرى السوادى

الخريطة العامة (١)

المصرى المتوسط العادى المعاصر متوسط القامة فى الأعم الأغلب إلى فوق المتوسط . ومن المحتمل أنه أطول نوعا من أجداده الفراعنة . وتتراوح متوسطات المقاسات

(1) Coon, p. 458-461.

بحسب المناطق بين ١٦٥ ، ١٦٨ سم ، أما المتوسط القومى فين ١٦٦ ، ١٦٧ سم .
ولا توجد فروق اقليمية منتظمة فى القامة ، فما عدا أن سكان المدن أقصر كقاعدة من
سكان الريف والفلاحين . أما القوام والبنية فأميل إلى الاعتدال عموما ، مع ميل إما إلى
بعض النحافة أو بعض الامتلاء بحسب الظروف البيئية والمعيشية . وعموما فان الفروق
الاقليمية والمحلية فى القامة والقوام محدودة للغاية .

وأقل منها بالتأكيد ما يعرفه شكل الرأس . فعن هذا الأخير ، وهو مقياس
أنثروبولوجى بالغ الأهمية ولعله أهم الأسس على الاطلاق ، فان المصرى طويل الرأس ،
حوالى ٧٥ ، وبدرجة نادرة من التجانس ذلك . فكل الاختلاف بين الدلتا والصعيد
لا يعدو وحدة واحدة ، حيث يوجد بعض عرض الرأس فى الدلتا نتيجة تأثير العناصر
الآسيوية الوافدة من الشمال . ومتوسط النسبة الرأسية السائد هو ٧٤ ، ٧٥ ، وهى
لا ترتفع عن ذلك إلا فى الاسكندرية والقاهرة ومدينة أسوان الهامشية فتصل إلى ٧٦ .
أما عرض الرأس الفردى فنادر للغاية . وأبعاد الرأس كبيرة عادة ، وقبة الجمجمة أكبر
نوعا منها عند معظم عرب جنس البحر المتوسط ، وهى تتفق مع شكل وأبعاد المصريين
القدماء .

الوجه ، كالرأس ، طويل مائل إلى البيضاء . أما الأنف فان الأفقى والمقعر قلة ،
والسائد هو الأنف المستقيم أو المتعرج . أما عن العرض فتوسط معتدل أميل إلى
الاستطالة ، ولكنه يزداد اتساعا وامتلاء فى الجنوب خاصة ، دليلا على ، ونتيجة ،
لبعض المؤثرات الافريقية المتسربة ، التى تظهر أيضاً فى خشونة الشعر المتزايدة ، وفى
امتلاء وأحيانا غلظ الشفاة ، دون أن تصل مع ذلك قط إلى حد الشفة المقلوبة *everted*
وعموما فان الصفات اللحمية قوقازية منسقة أساسا وهى الغالبة على المصرى دائما ،
تتضاءل فيها المؤثرات الزنجية إلى حد التلاشى فى الغالب الأعم ، ولو أن شعر الجسم
يظل عادة قليلا خفيفا على عكس السائد بين الأوربيين (١) .

أما عن اللون ، فلعل المصرى العادى أميل فى بشرته غالبا إلى البياض الباهت
المنطفىء منه إلى السمرة الخفيفة ، أو هو باختصار أبيض برونى *brunet white*
يسود بينه اللون القمحي الحنطى أو العاجى الشمعى . ولكن البعض يضغط على السمرة أكثر
مثل سميث فى « جنسه الأسمر *Brown Race* » ، بينما يود البعض الآخر — فرتشينسكى —
أن يضغط بشده على « الأرضية المصفرة فى قاع لون البشرة » ، فى حين يؤكد البعض

(1) J.I. Craig, «Anthropometry of modern Egyptians», *Biometrika*, vol. 8, 1911, p. 60-69.

الآخر على الجمع بين إحصاءات السمرة والصفرة الخفيفة فيضمن المصري العادي بين ما يسمهم العناصر « السمراء الصفراء Yellow Browns » . والراجع ، بعد ، أن لون المصري المتوسط لم يتغير تغيرا يذكر خلال الخمسة آلاف سنة الأخيرة .

أما من حيث لون الشعر والعين فالمصري بروت على الأقل ، فالشعر إما أسود أو بني قاتم ، كذلك العيون ، اللوزية الشكل عادة . على أن الملاحظ هو سواد أو سمرة الشعر باستمرار ، فهما يختلف لون البشرة بين الأبيض التام والأسمر الداكن ، فان لون الشعر ثابت لا يكاد يتغير .

هذا ودرجة اللون عموما أفتح بطبيعة الحال في المرأة عنها في الرجل — هذه قاعدة عالمية بل وفارق جنسى من الدرجة الثالثة — كما أنها أخف دائما في أجزاء الجسم المغطاة منها في الأجزاء المكشوفة المعرضة . ولهذا الاعتبار الأخير فان المصري العادي هو في الواقع أفتح لونا مما يبدو من وجهه ويديه . وهو نفسه السبب في أن المصري العادي يولد وهو أفتح لونا نسبيا منه حين يموت . وللسبب نفسه فان معظم الأقباط أفتح لونا من المسلمين على العموم ، وذلك فقط لاحترافهم أعمالا داخلية وابتعادهم عن الزراعة .

تلك هي الصورة اللونية السائدة أو الشائعة ، ولكن على جانبها توجد فروق وتدرجات اقليمية ومحلية لا نقول حادة ولكن ملحوظة . فلون البشرة في مصر ، بامتدادها الطولى الشاسع عبر نحو ١٠ درجات عرضية ، يكاد يبدو كقياس مدرج يتبع خط العرض من الجنوب إلى الشمال ، ومن البنى الداكن إلى الأبيض الكامل مرورا بكل درجات السمرة بين النقيضين أو بكل درجات « القهوة باللبن » كما يذهب التعبير الأنثروبولوجى المأثور . وهذا يصدق على الأقباط كما يصدق على المسلمين . ففي نطاق الساحل الشمالى ، خاصة في المدن الكبيرة أو القديمة مثل الاسكندرية وبورسعيد ودمياط ، تعرف البشرة الفاتحة والشعر المذهب نسبيا والعيون الرمادية الفاتحة أو العسلية الخفيفة . وتقدر نسبة البلوندية البازغة incipient blondism في العيون بنحو ١٠ ٪ ، معظمها في الدلتا بالطبع (١) .

وفي الدلتا نفسها يسود الأبيض البرونت المشرب بصفرة خفيفة أو مسحة عسلية ، ثم تزداد البشرة سمرة كلما اتجهنا جنوبا في الوادى ، إلى أن تصبح في أقصى الجنوب بنية محمرة أو بنية برونزية أو بلون الشيكولاتة . وبطبيعة الحال فان هذا التدرج والترابط ليس استبعاديا مطلقا . فكما أن في الشمال والدلتا عناصر كثيرة بادية السمرة ،

(1) Coon, p. 460.

فان هناك فى أعماق الصعيد « الجوانى » عناصر كثيرة تامة البياض . وكما أن بين المسلمين من هم أغمق لونا من الأقباط ، فكذلك فان بين الأقباط من هم أشد سمرة أو أغمق بكثير من المسلمين .

وكصورة عامة ، فان لدينا نتائج دراسات البعثة المصرية - البولندية التى قامت فى الخمسينات بمسح علمى شامل للتركيب الأنثروبولوجى لمصر ، وهى نتائج حاسمة ودالة . فقد صنف اللون إلى مجموعتين أساسيتين : المجموعة البيضاء والمجموعة السوداء ، مضمنة الأولى ٦ أنواع هى النوردية ، الكرومانيونية ، البربرية ، المتوسطية ، الشرقية ، الأرمينية ، ومضمنة الثانية ٤ أنواع هى الزنجية ، القزمية ، السودانية ، الاستوائية . وعلى هذا الأساس وجدت البعثة أن نسبة العناصر البيضاء فى مصر ككل هى ٨١,٥ ٪ مقابل ٣,٤ ٪ للعناصر السوداء . وتبلغ نسبة العناصر السوداء أقصاها فى محافظة أسوان (التى تشمل النوبة) حيث تصل إلى ٢٥ ٪ ، بينما هى تهبط فى تاليها سوهاج إلى ٧,٩ ٪ ، مقابل ٦٧,٥ ٪ للعناصر البيضاء (١) .

وليس من شك أن جزءا من تفاوت اللون هو بيئى يرجع إلى الفروق المناخية . ولو قد كان المعمور المصرى يساحل الساحل أى يوازيه كما هى الحال حول معظم سواحل البحر المتوسط ، بدلا من أن يتعامد عليه ، لكان المصريون بالتأكيد أكثر تجانسا فى لون البشرة وما يرتبط به من صفات أخرى كالعين والشعر ، ولاقتصر اللون السائد بينهم على الدرجات الأفتح وحدها ، ولكانوا بذلك أشبه بمعظم سكان الساحل الجنوبى ابتداء من الشام حتى المغرب . وعلى أية حال ، فاذا كان هذا هو دور البيئة والمناخ ، فان جزءا آخر من تفاوت اللون بيولوجى مستمد من الدماء الدخيلة . ففي الشمال تشتد المؤثرات الشمالية ويكثر اللون الفاتح ، بينما تظهر المؤثرات الجنوبية شبه الزنجية أو المترنجة على استحياء فى الجنوب ، فى حين أن المدن الكبرى العاصمية هى نسبيا أشد المناطق خلطا وانصهارا . أى أن أثر وطبيعة المناخ والمؤثرات الخارجية يتفقان ويتواكبان فى اتجاه واحد نحو اللون الأفتح فى الشمال والأغمق فى الجنوب . ولكن يخفف من وقع المؤثرات الدخيلة فى أقصى الشمال والجنوب ، بل ومن أثر المناخ ذاته كذلك ، أنها جميعا تنفق إلى حد بعيد مع أقل المناطق كثافة سكان . وفضلا عن هذا فان الهجرة الداخلية والهجرة إلى المدن الكبرى تعود فتعيد توزيع الكل .

وبصفة عامة يصل تباين لون البشرة إلى حد قد يقال معه إن المصريين المحدثين

(1) I. Michalski, Remarks about the anthropological structure of Egypt, in Publications of the joint Arabic-Polish anthropological expedition, 1958, Cairo, 1964, vol. 2, part 2, p. 220—1.

يتصفون بتناقض خفيف بين الصفات العظمية والملامح الجلدية : تجانس كبير في شكل الرأس وطول القامة ولون الشعر ، وتباين محسوس في لون البشرة : الأولى من الثوابت ، والثانية من المتغيرات . أو لقد يقال إن المصريين نصف - بيض ونصف - سمر ، أو قد يصنفون أو ينصفون إلى نصفين : نصف أبيض ونصف ملون . كذلك تظهر بحكم الاختلاط وتعدد أو تعارض المؤثرات الدموية أو المناخية توليفات غير مألوفة من الصفات الجسمية أى ظاهرة « عدم التناسق disharmony » ، كالشعر الناعم المستقيم أو العيون الفاتحة مع البشرة الشديدة الاسمرار أو حتى شبه السوداء ، أو كالأنف العريض أو الشعر الحشن مع بشرة شديدة البياض ... إلخ .

وعلى أية حال ، فلأن لون البشرة هو الأبرز للعيان ، فإن الاختلافات فيه تبدو ملحوظة بوجه خاص للعين الأجنبية ، فهي أول ما يجبههم في شكل المصري وسحته وأكثر ما يثير انتباههم وتعليقهم . ولعل هذا هو السبب أيضاً في تضارب كثير من الرحالة قديماً ، وحتى بعض الأنثروبولوجيين ، إلى حد التناقض التام في تصنيف المصريين جنسياً . فبينما جعلهم البعض بين السلالات البيضاء ، ولم يضمهم البعض إلى القوقازية إلا بعد تردد كما يقرر كيث (١) ، اعتبرهم البعض - خطأ بالتأكيد - من الجنس الزنجي أو الأفريقي ، بينما ساهم البعض الآخر بالقوقازيين السود Black Africans أو Caucasians (٢) (!) . وربما كان عندهم أن من دخل مصر من الجنوب قد يظنها إفريقية الجنس ، بينما سيراهم أوربية من يدخلها من الشمال .

مهما يكن ، فمخطيء لاشك من قد يرى المصريين - من خلال اللون وحده - مخلطين بقليل يذكر ، في حين قد يبدو الأوربيون في نظر المصري العادي متجانسين تماماً في لون البشرة وأن الكل أبيض سواء بسواء . ولكن هذه الرؤية ليست أصح من تلك ، فهناك فروق في لون البشرة بين الأوربيين يتركونها فيما بينهم بوعى تام ، بينما تكاد فروق لون الشعر والعين تكون هي البديل عن فروق البشرة في مصر وهي التي تثير الاختلاف الشديد بين سمهم . بل إن كلمتي بلوند وبرونت ، أى ذهبي الشعر وأسمره ، اللتين تعبران عن هذه الاختلافات وتنصرفان أصلاً إلى الشعر والعين ، أصبحتا تمتدان الآن إلى لون البشرة ، ولو أنهم حين يصفون شخصاً منهم بأنه « أسود » فإنما يقصدون أسود الشعر في حين أن بشرته بيضاء مطلقة بالطبع .

وعدا هذا فإن الأبيض البرونت لون شائع كثيراً في جنوب أوروبا المتوسطة ابتداء

(1) P. 240.

(2) J.W. Gregory, Geography, structural, physical & comparative, Lond., 1908, p. 205-6.

من قبرص إلى صقلية وجنوب شبه الجزيرة الإيطالية بل وحتى ساحل فرنسا الجنوبي في بروفانس . وفي كل هذه المناطق كثيرا ما نجد أفرادا سمر البشرة بالفعل وأشد سمره من بعض المصريين . بل إن المسافر المصرى العادى هناك قد يؤخذ لأول وهلة على أنه من مواطنى تلك البلاد .

وعموما ، وعلى أية حال ، فإن الفروق السطحية في لون البشرة بين المصريين لا تقل ولا تعدل من الوحدة الجنسية الأساسية للشعب المصرى ، حيث أن الصفات الوراثية الدفينة والحيوية تكشف عن وحدة قاعدية نادرة . وإذا كانت هذه الصفات الأخيرة تثبت انتماء المصرى المتوسط إلى جنس البحر المتوسط بصورة أساسية Basic Mediterranean ، كما يصنف مونتجيو (١) ، وأنه شبيه إلى أقصى حد بالأوروبيين الجنوبيين كما يقول سليجمان (٢) ، فإن الأولى تؤكد أيضاً ما يقوله كون من أن جنس البحر المتوسط بدوره ما هو إلا « نسخة ملونة » بدرجة طفيفة جدا من الجنس النوردى الشمالى (٣) .

والواقع أن المصرى العادى أقرب شيء من الناحية الأثروبولوجية إلى أن يكون أوريبيا ملونا بصبغة خفيفة للغاية أو بطبقة باهتة من السمار ، أى نسخة ملونة بدرجة أو بأخرى من الأوربى غير الألبى . وإذا كان من نافلة القول أن المصرى والأوربى كليهما قوقازى ، وكان من البدهى أيضاً أن المصرى ليس أوريبيا ، فلعل التشخيص الدقيق يتلخص في أن نقول إن المصريين جنسيا هم أساسا أنصاف أو أشباه أوريبين ، أو Europinoids بتعبير كيث (٤) .

تفاصيل محلية

تلك هى الأرضية أو الخلفية الأساسية لصورة مصر الجنسية المعاصرة ، ولكنها لا تكتمل إلا بلمسات وتفاصيل محلية أو اقليمية تتعدل بها قليلا أو تملأ فجواتها هنا وهناك ، وذلك نتيجة فى العادة للمؤثرات الخارجية التى تسربت وتوطنت عبر التاريخ . ولذا فإن هذه التعديلات أو الإضافات تعد حالات خاصة وتوزيعها الجغرافى موضعى أساسا ، على عكس الأرضية العامة التى هى عالمية التوزيع بالطبع . ويمكن أن نحدد

(1) Ashley Montagu, Intruduction to physical anthropology, Springfield, 1951, p. 327.

(2) p. 100.

(3) p. 83.

(4) p. 237.

هذه الحالات الخاصة بثلاث : العاصمة ، بعض بقع محلية معينة ، أطراف الوادى .

فأما العاصمة ، فباعتبارها البوثة والمصب الأول للوافدين والموثرات الأجنبية ، فإنها تعد اليوم أكثر اختلاطا فى تكوينها وأصولها الجنسية . ويندر اليوم بين الكتاب الأجانب عن مصر من لا يشير إلى اختلاف وتعدد الأنماط الجنسية كأول ما يفجؤه فيها ، بل لقد يتطرق بعضهم فيعتبرها تنافراً وتخليطاً (١) . ولكن هكذا هى العاصمة عموماً فى كل الدنيا ، متعددة الدماء كما هى كوزموبوليتانية الحضارة بدرجات متفاوتة . ويسرى هذا إلى حد ما على العواصم القديمة ، إذ كما يقول ماسبيرو « لا شيء يمكن أن يكون أكثر اختلاطاً من سكان مدينة مصرية كبرى » ، فقهاً كان أسرى الحرب والتجار الأجانب والعناصر الدخيلة تمتص دائماً فى السكان الأصليين حتى تضيع فيها نهائياً (٢) . وبالمثل يقول شفاينفورت عن العصر الحديث « هكذا يتفق أن مواطنى المدن المصرية يتكونون من كل لون من البنى الداكن إلى الأبيض ، بعلامح من عبدة أوزيريس أو بروفيل البدو الحاد ، وبجسم الفلاح النحيل أو سمينة التركى » (٣) .

ولاشك أننا فى القاهرة ، أكثر من أى بقعة أخرى من مصر ، نجد أكبر تنوع وتعدد فى الأنماط والعناصر الجنسية المختلفة كل الاختلاف ، ابتداء من الأشقر والأصهب الذى لا يفرق عن الأوربى الأبيض فى شيء تقريباً إلى الأسود الفاحم الذى لا يختلف عن الزنجى فى شيء كذلك . ليس ذلك فقط لأن العاصمة أكثر ما تستقطب العناصر والموثرات الدخيلة ، ولكن لأنها أيضاً أكثر ما يحتزل الشعب الوطنى نفسه جميعاً . فالعاصمة أكبر عينة مجمعة من كل أقاليم الدولة ، وبالتالي من عناصر سكان القطر . والقاهرة بهذا إنما هى أكبر كبسولة مكثفة مضغوطة ممثلة للشعب المصرى برمته . وإلى حد ما يسرى هذا على الاسكندرية ثم المدن الكبرى الأخرى بدرجات متفاوتة .

أما عن البقع المحلية الخاصة فهى غالباً نقطية محنة أو محدودة الانتشار ، تبلورت نتيجة لظروف وملابسات أو صدف تاريخية صغيرة أو محدودة ، وطنت أو صبت بعض العناصر أو الموثرات أو الدماء الخارجية فخلفت وراءها بقاياها وآثارها . من أشهر الأمثلة منطقة المنصورة وريفها المحيط الذى يمتاز بمظاهر جسمية شبه

(1) Maurice Hindus, In search of a future, Lond., 1949, p. 120; Harry Hopkins, Egypt, the crucible, 1960; Desmond Stewart, Cairo.

(2) Life in ancient Egypt etc., p. 31.

(3) G. Schweinfurth, in : Baedeker, Egypt & the Sudan, 1914, p.

أوربية ، كالشعر الفاتح والعيون الخفيفة الزرقة أو الخضرة والبشرة البيضاء ، كما تشتهر بارتفاع مستوى ونسبة الجمال الطبيعي ... إلخ . والمقول أن هذا يرجع إلى تأثير الحملة الفرنسية في أواخر القرن الـ ١٨ ، وعلى غرار ما فعلت الصليبيات في الشام عموماً على نطاق أكبر بكثير جداً . وفي البحيرة بقعة أخرى من اللون الفاتح وشبه الخضرة في العيون في منطقة حوش عيسى ، وهي تمثل حالة محلية متبلورة نوعاً من التأثير الليبي العام المنتشر انتشاراً خفيفاً في غرب البحيرة وهوامشها (١) .

وفي الصعيد ، يذكر لنا لوران حالة البلينا ، أقصى جنوب سوهاج ، حيث تبدو وما حولها كجزيرة دقيقة من اللون الفاتح في البشرة والشعر والعين ، نتيجة لآثار بعض العناصر الأوربية من الهاربين من سجن كبير كان يحشد فيه معظم المجرمين المحكوم عليهم أيام العثمانية وبعدها (٢) . كذلك فإن حالة « الحيار » في الجنوب الأقصى من الصعيد بأسوان هي بقايا مستعمرة عسكرية من الهنغارين من جند الدولة العثمانية ، ألفت بهم الظروف السياسية والحربية في المنطقة ، ثم تركوا بها حتى ذابوا فيها . ولعلمهم الوحيدون في مصر الذين ينطقون اسم الحجر بنطقه الأصلي الصحيح وهو الحيار .

وعدا هذا ففي الصعيد أيضاً ، كما في الدلتا أكثر ، عائلات كثيرة منتشرة من بقايا الأتراك والمماليك وربما الشراكسة والأكراد وغيرهم ممن أتت بهم تقلبات الظروف السياسية عبر القرون ، ثم تصاهروا وانصهروا . ومن هذه بعض العائلات الشهيرة المعروفة ، وكثير منهم يبدو غريباً وسط المحيط الأسمر بلونه الأبيض وملامحه الفاتحة ... إلخ . وحتى في حالة الأقباط ، فقد تم الاختلاط أحياناً مع العناصر السورية واللبنانية المسيحية ، وربما أيضاً مع اللفانتية واليونانية والإيطالية وإن يكن على نطاق أضيق .

وعلى العكس من هذه المؤثرات المحلية الشمالية أو « البيضاء » ، قد تكون المؤثرات الجنوبية أو « السوداء » أقل حدوثاً وانتشاراً . ومن الأمثلة مدينة السويس وإلى حد ما بورسعيد . فمندشق القناة ، تجاذبت أعداد كبيرة من السودانيين عن طريق بورسودان والبحر الأحمر للعمل في مدن القناة ، ثم استقرت واندججت ، ولكن آثارها تظل باقية مقروءة في كثير من العائلات ذات البشرة البرونزية أو السمراء إلى حد السوداء أحياناً مع سائر ما يصاحبها من ملامح الوجه وشكل الشعر ... إلخ .

ولما كانت مدن القناة ، لاسمها بورسعيد ، تضم كثيراً من العناصر الفاتحة اللون

(١) عوض ، الشعوب والسلالات الإفريقية ، ص ٤٤٣ .

(2) Lorin, p. 49.

بشدة من أصل مهاجرى السواحل المصرية خاصة دمياط ومنطقتها ، فانها تبدو بسهولة وهى تشمل كل درجات لون البشرة فى مصر ، بحيث تكاد تحتل كل ترافيرس مصر اللونى فى قطاعها ، وتذكر فى هذا إلى حد معين بالعاصمة القاهرة نفسها .

أما أطراف الوادى ، أخيرا ، فمناطق تخوم جنسية مثلما هى تخوم طبيعية وزراعية وسكانية ، شديدة التدرج واضحة الاختلاط ، فسيحة الامتداد نسبيا على جانبي الدلتا شرقا وغربا ، ولكنها مترامية الطول ضيقة مضغوطة بشدة ومتضاغطة بسرعة على امتداد الصعيد . وهى أساسا مناطق اختلاط وتداخل بين النواة المصرية الأصلية وبين القبائل العربية أو المغربية التى استوطنت واستقرت منذ القدم . يمكن أن نميز منها ثلاثا ، فى كل منها يسود طابع إثني خاص : شرق الدلتا ، غرب الدلتا والفيوم ، الصعيد الأوسط والأعلى .

ففى شرق الدلتا نجد الطابع المصرى - العربى الذى يمثل الاختلاط مع قبائل الجزيرة العربية وسيناء وربما كذلك جنوب فلسطين . وتقل نسبة العنصر العربى فى هذا المركب الإثنى كلما توغلنا غربا فى الأرض السوداء ، بينما يزداد كلما ابتعدنا عنها إلى هوامش الصحراء حيث لازالت توجد قبائل توطنت واستقرت ولكنها تحتفظ بالأصل العربى النقى ، مثل حويطات المطرية المستقرة الآن قرب بحيرة المنزلة ، ومثل بعض جماعات صيد السمك بالبحيرة نفسها والذين يتبعون أصولهم إلى سيناء (١) .

وعموما يمتد هذا النطاق بطول تخوم شرق الدلتا ، ابتداء من مشارف وصواحي القاهرة نفسها مرورا بالقليلية حتى شرق الشرقية والدقهلية . والقليلية بالذات معروف عنها من قديم كثرة العائلات الاقطاعية الكبيرة ذات النفوذ والثروة من ذوات الأصول العربية ، والتى هى فى الواقع سلاله القبائل البدوية التى أقطعها الدولة فى الماضى أراضي زراعية شاسعة لكى تستقر وتكف عن الترحل وإثارة المتاعب لها .

ولا تعكس هذا النطاق برمته مثلما تعكسه أسماء الأماكن ، فكثير منها يشير إلى العنصر العربى فى الاستقرار كما فى التكوين الإثنولوجى . ففى النصف الشرقى من شرق الدلتا تتعدد هذه الأسماء بصورة دالة للغاية ، بينما تقل كثيرا فى غربها ، ثم تكاد تتلاشى فى وسط الدلتا وحتى فى غرب الدلتا حيث لا نجد ، على عكس شرق الدلتا ، صدى للاستقرار اللبى فى أسماء الأماكن . وكثير من تلك الأماكن يلتصق بحد

(1) Seligman, Races of Africa, p. 235.

الصحراء مباشرة في القليوية وإلى حد ما في الشرقية ، بينما يرتبط البعض الآخر بمناطق ظهور السلحفاة في شرق الدلتا أو وسطها . ومن الممكن ، كما يفعل الجدول الآتي ، أن نصنف تلك الأسماء بحسب المقاطع الدالة فيها إلى فئات مختلفة مثل عرب (أو عربان) ، وبني ، وأولاد ، ونزلة (أو منزل أو دوار) ... إلخ .

وسط الدلتا	شرق الدلتا			
	عرب	بني	أولاد	نزلة
عرب الرمل كفر العرب كفور العرب بني غريان بني بكار	عرب الحصن عرب العراق عرب العيادة عرب الشعارة عرب فودة عرب أبو طويلة عرب التربة	بني عامر بني صالح بني أشبل بني قريش بني هلال بني نفا بني عباد	أولاد عابدين أولاد خلف أولاد حمام أولاد حانا أولاد موسى أولاد العدوى أولاد مهنا	نزلة سليمان زايد نزلة عودة حمود نزلة المقابلة نزلة غانم أبوراس نزلة والي راشد نزلة شومان نزلة السباعات
غرب الدلتا	عرب جهينة والصوالمح عرب القليعات عرب الحمامشة عرب الحويان (الحسينة) عرب بتمدة عزبة عرب القديري عزبة عربان أولاد علي عزبة العرب العربان كفر العرب طرائيس العرب برج نور العرب	بني عبيد تل بني تميم كوم بني مرأس بني عياض بني حسن بني جرى بني عليم	أولاد سيف أولاد صقر كفر أولاد حجي كفر أولاد موافي	نزلة بني أيوب نزلة العارين نزلة خيال نزلة الشراقوة الزل منزل حيان دوار جهينة
فزارة بني سلامة منية بني موسى كفر بني هلال				

أما في غرب الدلتا فإن أثر الاختلاط الليبي هو البارز ، وينعكس في انتشار الألوان الأفتح في الجلد والشعر والعيون بصفة عامة خفيفة في معظم البحيرة الغربية ، مع تركيز خاص في نقط معينة منها مثل ما ذكرناه عن حوش عيسى . غير أن الأثر الليبي يمتد جنوبا إلى الفيوم ، حيث تكثر نسبته بدرجة هامة بلاشك ، وحيث نجده يتوزع في داخل الواحة وخارجها وعلى الأطراف شبه الصحراوية . ففي الداخل نجد كثيرا من العائلات الكبيرة الغنية المعروفة من أصول ليبية استقرت ، وفي الخارج لازالت توجد القبائل شبه البدوية الرعوية الأكثر نقاوة كالحراشي والسماوس والبراعصة والضعفاء ... إلخ . وعلى طول أطراف بني سويف والمنيا الغربية يمتد هذا الأثر الليبي بلا انقطاع أيضاً ولكن بصورة أخف .

أخيرا ، في الصعيد الأعلى ، تتوزع على أطراف الوادي غربا وشرقا كثير من القبائل العربية الأصل التي تدفقت في العصور الوسطى وظلت طويلا على بداوتها ثم تحولت عنها بالتدريج واختلطت بالفلاحين فاستقرت وتمصرت ، دون أن تفقد كل ذكريات الماضي وأصوله حتى الآن . مثال ذلك عرب الهوارة البربر في قنا وحولها ، ولهم شهرتهم المعروفة في منازعات الثأر المزمنة مع الفلاحين ، بقايا آخر حلقة في سلسلة صراع الرمل والطين حتى بعد الاستقرار .

وتكاد أسماء الأماكن مرة أخرى ترسم هنا خريطة توزيعية للتداخل الإثني كما لجغرافية السكن . فالأسماء العربية الأصول أو الاشتقاق تملأ الصعيد الأوسط والجنوبي ، وحتى الشمال ، بالمثلث سواء قرى أو مدن ، سواء على الضفة الشرقية أو الغربية . والمهم اللافت هنا أنها تزيد في الصعيد عنها في كل الدلتا أضعافا مضاعفة ، مما قد يوحي بأن استقرار العناصر العربية في الصعيد ، خاصة جنوبه ، جاء أكثر بكثير منه في الدلتا ، بما في ذلك حتى شرقها : فإذا صحت دلالة أسماء الأماكن هذه ، لكان معنى ذلك أن توغل المد العربي في وادي النيل عموما كان أقوى وأعظم كلما اتجهنا جنوبا ، على العكس من الوضع في الصحراوين المحيطتين شرقا وغربا .

ومهما يكن الأمر ، فإن أسماء الأماكن العربية الاشتقاق أو الدلالة تزداد بصورة مطردة جدا في الصعيد كلما اتجهنا جنوبا . فهي تعرف في الجزيرة ، ولكنها أكثر بوضوح في بني سويف ، ثم أكثر وأكثر في المنيا ، وابتداء من أسيوط حتى مدينة أسوان تتكاثر بحيث تتجاوز الحصر ويتحتم الاكتفاء ببعض الأمثلة البارزة . على أن هذه الأسماء تختلف نوعا من منطقة إلى منطقة ، كما تختلف بين أسماء ترتبط بجغرافية السكن وأخرى بأسماء القبائل والعائلات أي باثنولوجية السكان . والملاحظ أن الأخيرة أكثر حدوثا وانتشارا بكثير من الأولى .

فمن أسماء السكن نزلة (أو نزالي أو منزل أو بيت) ثم نجع ، وارتباطها جميعا بمنازل البدو ومتنوعات الكلاً واضح ، وتشير بالتأكيد إلى أصول ما قبل الاستقرار العربى . بل ويبدو أن نزلة ، لفرط تغلغلها وتفشيها ، قد انتقلت إلى أسماء الحللات الحديثة جدا حتى توشك أن تصبح بديلاً محلياً أو صعيدياً عن عزبة ، إذ نلقاها بكثرة شديدة مرتبطة بأسماء أشخاص حديثة بما فى ذلك القبطية . ومعظم الحللات التى تبدأ بنزلة تتوزع بين محافظتى المنيا وأسيوط ، بينما لا تبدأ معظم حللات نجع إلا مع أسيوط أو بالأحرى بعدها بالتدرج إلى أن نصل إلى أسوان فنجدتها تتواتر بالعشرات والعشرات .

أما أسماء الأماكن المشتقة من أسماء القبائل والبطون أو الأفراد العرب ، وهى وحدها بالمئات ، فتقع عادة فى ثلاث فئات : بنى ، أولاد ، ثم ال أى آل ، بالإضافة إلى قلة من مقاطع عرب ، بيت ، أو إسم القبيلة فقط . وكما يتضح من الجدول الآتى أدناه ، فإن مقاطع « بنى وأولاد وعرب » تتوزع عموماً فى جذع الصعيد من الجزيرة حتى بداية ثنية قنا ، وقلما تتجاوزها إلى الجنوب ، ولكنها تختلف فى كثافتها وفى مناطق تركيزها .

فالمقطع « بنى » هو إلى أبعد حد أكثرها حدوثاً وانتشاراً ، ويبلغ أقصى كثافته فى أسيوط . وهو يكاد يختفى تماماً بعد سوهاج حيث محل محله ويسود تماماً المقطع « نجع » ، الذى يقترن به كثيراً فى نوبة أسوان المقطع « آب » فى نهاية الاسم ، مثل الحمدناب ، المراداب ... إلخ . أما المقطع « أولاد » فأقل حدوثاً من « بنى » ، كما أن أقصى كثافته تقع فى سوهاج . وأقل من الاثنين انتشاراً مقطع « عرب » ، الذى يسبقه عادة اسم « نجع » ، على أن أهم خصائص توزيعه ارتباطه بصرامة بأطراف الوادى وحد الصحراء سواء شرقاً أو غرباً . وكذلك يفعل « بيت » المحدود الانتشار .

أما عن فئة « ال » ، فإنها تحتشد بصفة خاصة فى سوهاج ، ولكن بصفة أساسية فى أسوان . فمن أمثلة الأولى الكوامل ، النواصر ، العوامر ، الشواهرين ، المغاوية ، المحاسنة ، الخوالد . ومن أمثلة الثانية الفارسية ، الكلاية ، السباعية ، الحميدات ، الهلايلة ، الشراونة ... إلخ . وأخيراً فإن أسماء القبائل المجردة قلة معدودة نلحدها فى مزغونة (الجزيرة) ، فزارة ، جهينة (سوهاج) .

أسماء الأماكن ذات المقطع « بني »

بني سويف	بني سويف	المنيا	أسيوط
بني محمد البحرية كفر بني عثمان بني غنيم بني جدير بني نصير بني سليمان الشرقية بني خليف بني عدي بني زايد بني موسى بني رضوان بني حمد بني نجيت بني عفان بني هارون بني سويف بني أحمد بني عوض بني محمد بني خليل بني ماضي	بني قاسم بني مؤمنة بني صالح بني منين بني وركان المنيا بني عامر بني خالد بني خلف بني واللمس بني سامط بني مزار بني علي بني عمار بني خالد بني الحكيم بني حماد بني موسى بني خيار	بني سعد بني عبيد بني حسن الشروق بني خالد بني روح بني حرام أسيوط بني يحيى بني هلال بني صالح بني يحيى بني زيد بوق بني قرة بني رافع بني شقير بني شعران بني مجد بني إبراهيم بني محمد يات	بني عدي بني سند بني رزاح بني حسين بني زيد بني عليج بني مر بني طالب بني غالب بني سميع بني فيز سوهاج بني حرب بني عمار بني هلال بني وشاح بني زار بني عيش

أسماء الأماكن ذات المقاطع « أولاد » ، « عرب » ، « بيت »

عرب		أولاد	
سوهاج	الجيزة	سوهاج	المنيا
كوم العرب نزلة عرب العمائم عرب نجواج عربان بنى واصل نجع عرب العطيات العرابة المدفونة	وراق العرب عزبة عرب اسكر عرب الديسمى	أولاد سلامة أولاد الشيخ أولاد حمزة نجع أولاد بكر أولاد محبي أولاد طوق	نزلة أولاد الشيخ أولاد نوير نزلة أولاد جويد
	بنى سويف	(شرق وغرب) أولاد عليو أولاد سالم أولاد خلف	أسيوط
قنا	المنيا		القوط وأولاد بدر نزلة أولاد سراج أولاد إبراهيم البارود وأولاد إلياس أولاد إلياس
نجع عرب العباددة نجع العرب	نجع عرب الجهممة نجع عرب المداح نجع عرب يونس قاسم نجع عرب الحسون نجع عرب يونس عقيلة نجع عرب مسلم امبارك نجع عرب أبو قلثة	قنا	سوهاج
بيت		أولاد نجم أولاد عمرو نجع أولاد نصير	أولاد إسماعيل أولاد نصير أولاد عزاز أولاد ماس أولاد شلول أولاد على
سوهاج	أسيوط		
بيت خلاف بيت الحربي بيت داود سهل بيت علام	نجع عرب الجهممة عزبة عرب الجهممة عرب العطيات البحرية عرب الشنابلة عرب مطير		

النوبة المصرية

تبدأ النوبة المصرية عند مدينة أسوان وتمتد على جانبي النهر حتى الحدود أى نحو ٣٥٠ كم ، أو بالدقة من الشلال الأول عند أسوان إلى الشلال الثانى عند حلفا . ولكن تكملها عبر الحدود النوبة السودانية حتى ثنية النيل عند الدبة . وهذا تترامى النوبة والنوبيون لمسافة نحو ١٠٠٠ كم . ومن الثابت تاريخيا أن النوبيين كانوا أبعد انتشارا من حدهم الجنوبي الحالى ، ربما امتدوا إلى الشلال السادس ، أى نحو ضعف امتدادهم الحالى (١) . وعلى الجانب الآخر ، إذا كان وطنهم قد تقلص نحو الشمال ، فقد كان ثابتا فى حده الشمالى فى مصر ، وليس هناك دليل على أنه تقلص من هذه الناحية .

تاريخ النوبيين فى النوبة قديم جدا تتعاصر بداياته المعروفة مع بدايات التاريخ المصرى القديم فيما قبل الأسرات على الأقل . وفى دراساته الأركيولوجية على النوبة ، قسم رايزنر *Reisner* هذا التاريخ إلى عدة مجموعات أو مراحل تتعاصر مع مراحل التاريخ المصرى القديم وترتبط بها ارتباطا حضاريا وثيقا . وقد تعرض النوبيون عبر هذا التاريخ المترامى لكثير من المؤثرات الجنسية الأجنبية التى عدلت نمطهم ودخلت فى تكوينهم إلى أن صار على ما هو عليه الآن . فهم بصورتهم الحالية إذن ورغم عزلتهم الجغرافية وفقر وطنهم الطبيعى شعب مخلط شديد التخليط .

وقد اختلف العلماء طويلا حول أصل النوبيين جنسيا ، وكذلك حول أصل النوبة لغويا . وجزء من هذا الاختلاف مرده إلى العلاقات بين النوبة والنوبا . فبين النوبيين فى وادى النيل والنوباويين فى دارفور تشابه لغوى محقق وإن كان جزئيا ، يؤتى إليه حتى الاسم ذاته . وقد أرجع البعض هذا التشابه إلى مجرد العلاقات التجارية المتواترة بين المنطقتين ، لاسم أن الأودية الصحراوية تربط بينهما وعليها تمتد طريق درب الأربعين جزئيا . لكن البعض الآخر أرجع ذلك التشابه إلى الأصل الجنسى الواحد ، محددا منطقة التخصص فى دارفور أساسا (٢) .

وهكذا كانت هناك دائما نظريتان متعارضتان : الأولى ترجعهم إلى أصول زنجية افريقية أتت من الجنوب ، ثم تعدلت بعناصر ودماء حامية من الشمال . وعلى الجانب اللغوى أيضاً ، ترى النظرية أن النوبية من أصل زنجى أضيفت إليها عناصر حامية . أما النظرية الثانية فترى أن الأساس القاعدى هو على العكس حافى قوقازى أتى من

(١) عوض ، الشعوب والسلالات الإفريقية ، ص ٣٠١ - ٣٠٣ .

(٢) شريقة ، النوبة المصرية ، ٢٠٨ - ٢٠٩ .

الشمال ، بينما أن العنصر التكميلي الذي عدل وشكل نمطهم في النهاية إنما هو المؤثرات الزنجية الوافدة من الجنوب . والرأى نفسه ينطبق على اللغة ، فهي أساسا لغة حامية داخلها مؤثرات شديدة من اللغات السودانية من الجنوب (١) .

ولقد حسمت الدراسات الحديثة الموقف نهائيا لصالح النظرية الأخيرة ، بينما سقطت النظرية الزنجية بشقيها الجنسي واللغوي إلى الأبد . فقد أثبتت الدراسات الأنثروبولوجية التي قام بها إليوت - سميث على جماجم وهياكل المجموعات الأقدم من التاريخ النوبي أنها لا تختلف في شيء عن مقاسات المصريين القدماء فيما قبل الأسرات ، ثم أثبت سليجمان وحده السلالتين الجنسية وتعاصرهما . ومعنى هذا أن النوبيين يبدأون تقريبا من نفس نقطة البداية ونفس الأصل الجنسي الذي بدأ منه المصريون القدماء ، أى من الحاميين الشرقيين بكل صفاتهم المعروفة . كما أنهم لم يكونوا غرباء عنهم كثيرا ، فمنذ البداية وهم على علاقة وثيقة بمصر ، تأثروا بحضارتها حتى مصرّوا إلى حد بعيد على عهد الدولة الحديثة . أى أننا نستطيع أن نقول إنهم بدأوا وهم « ظل » مصر حضاريا كما كانوا جنسيا .

غير أن النوبيين من الناحية الأخرى تعرضوا لمؤثرات دموية كثيفة من الجنوب السوداني كما من البجا في الجنوب الشرقي ، فكان هذا هو الذي باعدهم وابتعد بهم عن النمط المصري . ولعله لهذا السبب أن صور المصريون القدماء النوبيين في رسومهم باللون الأسود والملامح المتزوجة بشدة . وهكذا اجتمعت فيهم أو عليهم ثلاثة مؤثرات مختلفة دمغت طابعهم الجنسي منذ البداية : البجاوية ، المصرية ، الزنجية . ومن هذا الخليط تحدد نمطهم التاريخي السائد ، إلى أن أتى العرب - ربيعة أساسا ، ثم مضر وجهينة - بعد فتح مصر (٢) ، فأضيف البعد الرابع في الخلطة .

ولا جدال في أهمية الدور العربي البالغة في تركيب النوبيين الراهن ، وإن لوحظ الميل التقليدي الشائع إلى إدعاء الانتساب إلى العرب ، كما بن المحسن مثلا حيث يزعمون أنهم من بني أمية . وعلى أية حال ، فرغم هذه الأهمية المحققة ، فإن من المحقق أيضاً أن فقر النوبة الطبيعي في المرعى بالقياس إلى غنى السودان به إلى الجنوب قد حد منها نوعا . ذلك أن القبائل العربية ، وهي رعاة أولا وأخيرا ، كانت تنزح عن النوبة سريعا إلى السودان سعيا وراء مراعى السفانا الأغني ، متخذة منها بالتالي ممرا أكثر منها مقرا . وبالمقابل ، فلقد كان من دوافع اتجاه العرب إلى النوبة في العصور المتأخرة زوال نفوذهم السياسى بمصر والميل إلى استبدال الأتراك والمماليك بهم في الدولة

(١) عوض ، السابق ، ص ٣٠٥ .

(٢) المسعودى ، مروج ، ج ١ ، ص ١٩١ .

والجيش حتى أثر بعضهم الزوج بعيدا إلى الجنوب الأقصى (١) .

حتى الأتراك تركوا أثرهم الجنسي في النوبيين ، ولو كرذاذ خفيف . فكشافهم الغز والبوشناق والألبان من البلقان والأناضول كانوا يوفدون بانتظام إلى مراكزها الرئيسية مثل قصر إبريم وعينية للحكم والإدارة ، ولكنهم كثيرا ما كانوا ينتشرون في المنطقة ويقيمون بها حتى يذوبوا . ولا يزال اسمهم - « الكاشف » - موجودا حتى الآن بين السكان (٢) . بالمثل الممالك الفارون دوريا إلى أعماق النوبة . على أن هذه وتلك ليست سوى لمسة ثانوية . ويبقى أن النمط الأنثروبولوجي الحالي للنوبيين تحدد بتلك الرباعية الأولية : البجا ، المصريين ، الزنوج ، العرب .

للنوبي المعاصر قامة متوسطة وقوام أميل إلى النحافة لا يخلو من رشاقة تميزه بسهولة عن نمط الفلاح المصري شماله الأكثر امتلاء ، إلا من كان منهم شديد التزنج . الرأس طويل ، قد يكثر فيه نمط رأس مصري ما قبل الأسرات شكل « صندوق الكفن » ، دليلا لاشك على علاقة الأصل أو النسب مع المصريين القدماء . الوجه طويل أكثر استطالة من وجه المصريين . أما اللون فداكن شديد القتامة كالكهوه ، ولكنه ليس أسود . أما الشعر فرغم أنه مجعد ، إلا أنه يندر أن يكون كشعر الزنوج . أما الملامح والتقاطيع فقوقازية بعيدة تماما عن الصفات الزنجية ، فالأنف مستقيم غير عريض والشفة معتدلة (٣) . وعلى الجملة ، فلعل تعبير « القوقازيين السود » أقرب ما يكون إلى الصحة في حالة النوبيين كما قد يكون أصدق تلخيص لحالتهم .

أخيرا ، فإن النوبيين غير معروف مجمل عددهم على وجه الدقة ، ولكن البعض يقدره في مصر والسودان بنحو ربع المليون . وعلى أية حال فإن النوبيين المصريين هم الأقلية عدديا ، فهم لا يتعدون ١٠٠ ألف تقريبا . والنوبيون عموما ينقسمون إلى خمس مجموعات ، قل قبائل بمعنى ما ، هي من الجنوب إلى الشمال : الدناقلة ، المحس ، السكوت ، القديجه ، الكنوز . والثلاث الأولى في النوبة السودانية ، والأخيرتان هما النوبيون المصريون ، وخط التقسيم بينهما هو ثنية كرسكو - اللر ، أو بالأحرى إسفين وادي العرب الذي يختلف عن كلتا المجموعتين . وهذا التوزيع كله بالطبع هو توزيع النوبة القديمة قبل الانتقال إلى النوبة الجديدة .

(١) شويقة ، ص ٢٠٦ ، ٢١٠ .

(2) H.A. MacMichael, A history of the Arabs in the Sudan, N.Y., 1967, vol. 2, p. 325.

(٣) عوض ، السابق ، ص ٣٠٤ ؛ شويقة ، ص ٢٣٠ وما بعدها ؛ وسلجمان ص ١١١-١١٣ .

فأما الكنوز فكانت منطقتهم تمتد من الشلال وأسوان حتى كم ١٤٥ عند بلدة المضيق ، وكانت تضم نحو ١٧ قرية ونجعا . لهم لهجتهم الخاصة هي الماتوك أو المتوكية . ورغم الخطأ الشائع ، فلا علاقة لاسمهم ببني كنز (ربيعة) ، وإنما هي تسمية عارضة تاريخيا . والكنوز هم نوبيو مصر القدامى ، ومن ثم الأكثر تعريبا لغة وجنسا ، كما أن ملاحظتهم هي الأكثر تنسيقا وتعديلا واعتدالا ، بحيث لا يكادون يختلفون كثيرا في مظهرهم الطبيعي عن جيرانهم من صعايدة الجنوب الأقصى .

أما الفديجة ، نسبة إلى لهجتهم ، فتمتد منطقتهم السابقة من ك ١٨٣ حتى الحدود ، وتضم ١٩ قرية . غير أن الفديجة مهاجرون جدد في مصر ، فهم أصلا جماعة من المحس والسكوت لجأوا إلى الشمال هربا من اضطرابات المهديّة في القرن الماضي ، وأقاموا في جنوب النوبة المصرية حيث اكتسبوا اسمهم الجديد (فديجة تعني ببساطة : سنهلك !) (١) .

أخيرا ، المنطقة الفاصلة بين الكنوز والفديجة ، منطقة وادي العرب . تمتد من كم ١٤٥ حتى كم ١٨٤ ، وتضم ٦ قرى هي وادي العرب ، السبوع ، المالكي ، شاتورمه ، السنقاري ، كرسكو . ووادي العرب اسم على مسمى ، فسكانه أصلا من قبيلة العليقات — يحرفونها إلى عرب العقيلات — التي هاجرت من سيناء في أوائل القرن الـ ١٨ (٢) . وبينما يؤكد عليقات سيناء صحة هذه القرابة ، تذهب روايات عليقات النوبة أنفسهم إلى أن العليقات الأول هاجروا إلى مصر أيام الحجاج ، ثم انقسموا إلى ٧ شعب (رايات) ، واحدة استقرت بجبل الطور ، وأخرى بأبو زعبل بالقلوبية ، واثنان بوادي العرب بالنوبة ، وخامسة في بلانة ، وسادسة في أدندان ، والسابعة في السودان (٣) .

وفي كل الأحوال فإن هذا الأصل العربي ينعكس بوضوح في تركيبهم الجنسي . فلون بشرتهم أفتح نوعا من جيرانهم شمالا وجنوبا على السواء ، شعرهم مموج أكثر مما هو مجعد . وهم قلما يمارسون الزواج المختلط مع جيرانهم من النوبيين ، بل وتصل نسبة الزواج الداخلي بينهم إلى ٩٤ ٪ للذكور ، ٨١ ٪ للإناث . ولعل كروسكو هي الاستثناء الوحيد ، فلأنها نقطة التقاء وطن العليقات في الشمال والفديجة في الجنوب والعبادة في الشرق فقد اختلطت العناصر الثلاثة بها محليا . وأخيرا فإنهم يتكلمون

(١) عوض ، ٢٠٤ - ٢٠٦ .

(٢) عقيل ، ص ١١٩ - ١٢٠ .

(٣) شويقة ، ص ٢١١ .

العربية وحدها (١) ، وهذا يمثلون جزيرة صغيرة من اللغة العربية دفينه في قلب جزيرة اللغة النوبية التي تنحصر بدورها في وسط جزيرة العربية الكبرى بحوض النيل .

يستوقف النظر ، في النهاية ، ذلك التناقض الحاد في تعمير النوبة بين قدمها التاريخي الشديد في قاعدة الأساس وبين حداثة سكنى بعض جماعاتها السابقة الذكر . ففي هذه المنطقة التي ارتبطت بالنوبيين منذ فجر التاريخ الفرعوني على الأقل ، تبرز بلاشك غرابة قدوم عرب العليقات منذ قرنين أو ثلاثة والفديجة منذ قرن فقط . ومن ناحية أخرى ، ولا نقول بالمثل ، فرغم تغرب النوبيين عموماً إلى حد بعيد ، فلا تزال أسماء الأماكن في النوبة تعكس اختلاف لغتهم الأصلية . فمعظمها غير عربي لا معنى له بالنسبة للمصري العادي ، مثل الأمبركاب ، كرسكو ، توشكي ، كورته ، أرما ، أشكيت ، دهميت . ولا يكاد يستثنى من ذلك سوى حالات قليلة من أصول فرعونية نادراً ، مثل أبو سمبل (إيسامبول) ، أو عربية مثل عنبة ، الديوان ، سيالة ، المضيق (هل نضيف قسطل ، بلانة ، عافية ؟) .

سكان الصحراء

على العكس من الوادي ، يدخل العنصر المصري في التكوين الجنسي لأهل الصحاري المصرية كعامل تكميلي أكثر مما هو أساسي ، بينما يصبح العنصر العربي والبجا في الصحراء الشرقية والعربي والليبي في الصحراء الغربية هو قاعدة الأساس . ولعل على هذا الأساس الأثروبولوجي أي الجنس ، بجانب الأساس الجغرافي أي الموقع ، ولكن بعيداً تماماً عن الأساس السياسي أي الحدود ، كان تمييز هيرودوت بين الصحراء « العربية » والصحراء « الليبية » كما سمي صحراوينا الشرقية والغربية على الترتيب ، وهي التسمية التي قبض لها أن تبقى حتى العصور الحديثة والعقود الأخيرة .

وهذا أيضاً يكون العنصر العربي مشتركاً بين الصحراوين ، ولكن لأنه جاء من الشمال فهو يقل فيهما على السواء جنوباً تاركاً الجنوب نفسه في كليهما للعناصر الأقدم الأخرى ، البجا يميناً والواحين يساراً . غير أن الدفع العربي جنوباً ، وبالتالي الوجود العربي ، كان أقوى في الصحراء الشرقية الأقرب إلى مصدره منه في الغربية الأبعد . فهو في الأولى يتوغل حتى منتصف الصحراء تقريباً ، بينما يقتصر في الثانية على النطاق الساحلي .

(١) عقيل ، ص ١١٩ - ١٢٠ ؛ شويقة ، ص ٢١٢ ، ٢١٣ .

وهذا وذاك يعكس ببساطة النمط الحلقي لأنثروبولوجية مصر العامة ، كما ينعكس هو ببساطة في أسماء الأماكن . فكثير من أسماء الأماكن في الصحراويين ينتمى إلى لغات غير عربية كالبجاوية في جنوب الصحراء الشرقية وكالبربرية في بعض واحات الصحراء الغربية . وهذا ما يعود فيؤكد ما رأيناه من أن كل شيء في مصر ، حتى أسماء الأماكن ، لا يختلف إلا على أطراف الرقعة الجغرافية .

ويبلغ عدد القبائل البدوية الآن في مصر جميعا نحو ٥٠ قبيلة (١) ، معظمها في الصحراء وأقلها يتداخل ويشارك في الأطراف الصحراوية لوادي النيل . ومن الملاحظات الهامة أن قبائل كل من الصحراء الشرقية والغربية لا تعبر أو تجتاز الوادي لتمزج ببعضها البعض أو لتبادل المواقع إلا نادرا وبالكاد . فتقدم قبائل سيناء والصحراء الشرقية يقتصر على أطراف الوادي الشرقية وخاصة شرق الدلتا ، بينما يقتصر تقدم قبائل الصحراء الغربية على أطراف الوادي الغربية وخاصة غرب الدلتا . الاستثناء الوحيد المعروف هو قبيلة الهنادى التي نقلت عمدا من البحيرة إلى الشرقية لأسباب تاريخية معروفة (٢) .

الصحراء الشرقية

فأما الصحراء الشرقية فتكاد تنصف بين عنصر البجا الحامى في الجنوب والعنصر العربي في الشمال ، وخط التقسيم هو خاضرة الصحراء عند ثنية قنا . الأول قدم تاريخي مصدره من الجنوب ، أما الثاني فأحدث وأتى من الشمال . ونظرا للعزلة الشديدة في الحالىن ، فقد احتفظ كلاهما بنقاوته وطابعه إلى حد بعيد ، وكل يعتبر عملا جيدا لعنصره الكبير الحاميين والساميين على الترتيب بصفتهما المعروفة .

والبجا ، الذين يمتازون بالبشرة السمراء الضاربة إلى الحمرة بصفة خاصة ، وبالشعر المرجل بطريقة خاصة « كالكبوشة » (فظى - وظى Fuzzy-Wuzzy البحارة الانجليز قدما) ، ينقسمون إلى مجموعتين هما البشارية في الجنوب والعبادة في الشمال . والبشارية عموما وعلى قلة عددهم المطلق - بضع عشرات من الآلاف - يحتلون منطقة شاسعة جدا بين النيل والبحر الأحمر تمتد من أسوان حتى الخرطوم تقريبا ، ولكن الجزء الأكبر إلى أقصى حد من أرضهم يقع في السودان . ثم هم

(1) Murray, Sons of Ishmael.

(2) M. Awad, «Settlement of nomadic etc.», op. cit., p. 23.

ينقسمون إلى مجموعتين ثانويتين : بشارية أم ناجي في الجنوب وبشارية أم علي في الشمال . وهذه الأخيرة تتوزع بدورها على جانبي الحدود بين السودان ومصر . فالبشاريون في الصحراء ، كالنوبيين على النهر ، يمتطون الحدود ، ولذا فهم مشطورون ، وبنفس النسب كالنوبيين ، بين بشارية مصر وبشارية السودان . وبشارية مصر ينتشرون بين البحر الأحمر وأسوان . ورغم أن معظم البشاريين يتقنون العربية ، فإن لهم مازالوا لغتهم البجاوية الخاصة ، التبداوى Te Bedawi أو البداويت .

أما العبابدة فهم جميعا في مصر ، يحتلون بقية الصحراء الشرقية حتى الحاصرة ، أو هضبة العبابدة كما تنسب إليهم . وهم لا يختلفون عن البشارية جسيما ، ولكنهم أصبحوا مختلفين كلية في الثقافة ، فقد فقدوا لغتهم البجاوية تماما وتبنوا العربية وتم تمصيرهم إلى حد بعيد منذ وقت طويل ، خاصة تجاه النيل ، ولو أن البعض في معازل الجبال تجاه البحر الأحمر مازالوا يحتفظون بطريقة حياتهم العتيقة .

إلى الشمال من خاصرة الصحراء يبدأ العنصر العربي ويتمثل هذا العنصر أساسا في قبائل المعازة ، ولكن هناك أيضاً قبيلة جهينة وسط الصحراء الشرقية فاصلة بين العبابدة في جنوبها والمعازة في شمالها . وبهذا ينتشر المعازة ، الذين يحتلون الهضبة التي تحمل اسمهم ، بحيث يصلون إلى مشارف القاهرة والسويس . والمعازة من القبائل القليلة التي تمتاز بنقاوتها وعروبته التامة ، حفظتها عليها عزلة البيئة . وهي في هذا أشبه ببعض قبائل جنوب سيناء العربية التي انعزلت في جيب شبه الجزيرة المثلث ، وعلى العكس من قبائل شمال شبه الجزيرة التي تقع على طريق مطروق فاختلفت كثيرا أو قليلا بمؤثرات خارجية .

بسيناء ، أخيرا ، ١٧ قبيلة ، كلها كما يقول مري من أصول أسيوية ، ومعظمها مرتبط أصلا بقبائل جنوب فلسطين والأردن وشمال السعودية ، كما تمتد فروعه إلى قبائل أطراف شرق الدلتا المستقرة . ولا تكاد توجد اليوم قبيلة سينائية واحدة رحل حقا ، فكثيرها مستقر وقليلها نصف رحل - نصف مستقر (١) . وقبائل الشمال ، على الطريق التاريخي المفتوح طريق الشام وطريق الحج ، أكثر اختلاطا مثلما هي أكثر تطورا وأبعد استقرارا ، بعكس قبائل الجنوب المنعزلة في معقل المثلث الجبلي ، فهي أكثر نقاوة ولكنها أشد تخلفا وترحلا .

(1) Sons of Ishmael, 247.

أما توزيعا ، فإن بعض القبائل موزع ابتداء في أكثر من منطقة في سيناء . وتعد السواركة كبرى قبائل شبه الجزيرة ، تلتها الرميلات فالبياضية . ومن أهم قبائل الشمال المساعيد وغرب قطية والبراين ، وللأخيرة فروع بالجزيرة . وفي الوسط تسود في هضبة التيه الحويطات التي تمتد بعض فروعها إلى القليوبية (الشدايد) ، ثم التياحه -نسبة إلى التيه حيث تنتشر حول نخل وجبل الحلال ووادي العريش . أما في الجنوب فهناك حول جبل الطور الجباليا - نسبة إلى الجبل ، ثم العليقات . هذا بينما يجتمع في وادي فران عدد كبير من القبائل والبطون يشمل الحويطات والحوارشة والصوالحة ومزينة وأولاد سعيد والعلقات . ولأولاد سعيد فرع في قليوب ، بينما تمتد فروع العليقات إلى النوبة في أقصى الجنوب .

الصحراء الغربية

تنقسم إلى منطقتين : الواحات في الجنوب والساحل في الشمال . والفارق الأنثروبولوجي بينهما طريف . فالأولى خلت تقليديا من أى تأثير متوسطى أسبوى المصدر ، أى سائى من عزب الجزيرة أو المشرق ، بمعنى أن أثر العنصر العربى في مصر لم يصل تقريبا إلى واحات الصحراء الغربية . هذا في حين أن المنطقة الثانية عربية المصدر تماما . ومن الناحية الأخرى فلا عبرة بالتساؤل القديم عما إذا كان سكان الواحات أصلا مصريين أو لبيين أيام الفراعنة ، إذ أن من الثابت أنهم كانوا مصريين تماما ، على الأقل منذ الرومان .

ويمكن القول بعد هذا على الفور بأن الواحات ، التي تتباعد منتشرة على مساحة شاسعة ، هي إثنولوجيا شركة بأسهم وبنسب متفاوتة بين ثلاثة مؤثرات أساسية : مصرية من الشرق ، بربرية من الغرب ، وزنجية من الجنوب ، رغم أنها جميعا تتكلم العربية وممصرة تماما حضاريا وثقافيا . وبحسب موقع كل واحة يتحدد توازن الشد والجذب بين هذه القوى الثلاث ، بينما تعكس أسماء الأماكن - مرة أخرى - نتيجة هذا التوازن . فأقربها إلى النيل أكثرها مصرية ، وأبعدها عنه أكثرها بربرية ، وأكثرها جنوبية أكثرها زنجية .

فالخارجة مصرية مطلقة تماما ، لا تختلف في شيء عن صعايدة الوادي ، ولو أن القامة أقصر قليلا والرأس أصغر نوعا ، في حين أن لون البشرة أفتح بعض الشيء كما أن الشعر أكثر استقامة . وفيما عدا ذلك فإن الملامح هي نفس ملامح المصريين . كذلك تتميز الخارجة بعرق زنجي واضح في نحو ثلث السكان ، كما وجد هردلتشكا بروز الفك الأسفل prognathism في نحو خمس السكان . وهذا يرجع إلى

المؤثرات السودانية من الجنوب ، بما في ذلك أثر تجارة الرقيق نتيجة الموقع على طريق درب الأربعين . والمؤكد أن هذا الأثر الزنجي لم يكتسب إلا منذ العصر الروماني ، إذ لا وجود له في جماجم وهاكل العصر الفرعوني .

وعلى العكس تماما من الخارجة سيوه ، فهي بربرية أى مغربية أو ليبية من الحاميين الشماليين ، وهي في هذا امتداد جنسى كما هي امتداد جغرافى للواحة التوأم الجغبوب عبر الحدود ، كما أنها آخر « جزيرة » ومحطة من لسان الجزر والمحطات البربرية النأتىء من كتلة المغرب الكبير فى أقصى الغرب . وبين هذين الطرفين ، الخارجة وسيوه ، تكاد تتكافأ العناصر المكونة الثلاثة فى الواحات الوسطى بصورة انتقالية وتدرجية (١) .

أما عن الساحل ، أخيرا ، فهو نطاق قبائل أولاد على الذى يستمر عبر الحدود فى برقة . ويبلغ عدد أولاد على + ١٠٠ ألف ، أى فى حجم النوبيين فى مصر ، وهي بهذا كبرى قبائل الصحراء الغربية بل قبائل مصر عموما . وهي تنقسم تقليديا إلى أولاد على الأحمر والأبيض . وليس من الصحيح أن هذه قبيلة ليبية كما يظن البعض (أو يدعى البعض الآخر) ، على أساس امتدادها فى ليبيا ، مع وقوع الجزء الأكبر منها فى برقة ، وكذلك مع تشابه حياة البداوة لديها مع البداوة الغالبة على ليبيا . وإنما الصحيح أنها قبيلة عربية منقولة مزروعة ، أتت أصلا من الجزيرة العربية واستوطنت منذ العصور الوسطى . غير أنها تداخلت بدرجة مذكورة فى وسط العنصر المصرى واختلطت به خاصة فى أقصى الشرق تجاه الاسكندرية . ويمكن اعتبار هذا بمثابة الخطوة الأولى فى عملية تمصير تدفعها قدما التطورات الحضارية الحديثة فى المواصلات والاتصالات فضلا عن عملية التطور الاقتصادى والانتاجى المتسارعة فى المنطقة .

إلى جانب أولاد على ، ثمة أخيرا عدد من القبائل الصغيرة تنثر أو تنتشر فى تضاعيف نطاق الساحل الشمالى الغربى أو إلى الجنوب الشرقى منه حيث تتداخل فى أطراف الدلتا والفيوم وشمال الصعيد وتشارك بذلك تصنيفا فى فئتي قبائل الصحراء وقبائل أطراف الوادى . ثمة منها الجميعات حول مريوط ، ثم الجوابيص حول وادى النظرون وبه ينزلون ويعملون فصليا فى استخراج النظرون والصناعة أو نقل التمر من الواحات البحرية وغيرها . ثم هناك السمالوس الذين ينتشرون فى معظم المنطقة حتى الفيوم . وحول الفيوم وداخلها تتكوكب فى النهاية مجموعة القبائل نصف الرحل - نصف المستقرة التى سبق ذكرها كالبراعصة والضعفاء والحرايى ... إلخ.

(1) A. Hrdlicka, The natives of Kharga, Wash., 1912, p. 100-117.

بروفيسل مقاون

منذ بداية التعمير حتى نهاية التعريب ، تمت لنا دراسة تاريخ مصر الجنسى والثقافى كفصل إما فى الجغرافيا الجنسية أو جغرافية السلالات ، وإما فى الجغرافيا التاريخية وهى المأتى الأكثر شيوعا حاليا والذي يفضلهُ كثير من الجغرافيين مثلما هى الأكثر شمولاً . ثم من تحليل القواعد والخصائص الأساسية فى أنثروبولوجية مصر انتقلنا إلى رسم وتشرح خريطة مصر الجنسية المعاصرة . وبهذا وذاك تم الجانب الديناميكى ثم الاستاتيكي من الدراسة ، واكتملت لنا بذلك القصة والصورة ، الماضى والحاضر . وعند هذه المرحلة ، وكنظرة أو قفلة ختامية ، بحسن بنا أن نرفع أعيننا قليلا عن الصورة التحليلية المحلية لنضعها فى إطار تركيبى مقارن أوسع وأشمل ، به تزداد أبعادها هى نفسها وضوحا وعمقا ، كما تزداد شخصية مصر الجنسية تبلورا وتجسدا ، فبضدها - كما يمثلها - تعرف الأشياء .

فما يسترعى النظر بشدة ، بحيث يستدعى البحث والدراسة ، وجود جوانب معينة ، عديدة أحيانا ، من التشابه أو التناظر فى الوضع الجغرافى والخريطة الجنسية بين مصر وبعض بلاد بعينها كالهند وإيطاليا وبريطانيا . والواقع أن البلاد الأربعة ، التى تكاد تقع على محور قاطع واحد تمتد من الجنوب الشرقى إلى الشمال الغربى ، توشك أيضاً أن تؤلف معا متوالية جغرافية فى درجة التجانس الجنسى والثقافى تتراتب ترتيبا تصاعديا إلى أن تصل إلى قممها فى مصر . وهذا التشابه النسبى أو الجزئى المتدرج ، الذى لا يتجاهل أو يقلل مع ذلك من الاختلاف على الجانب الآخر ، يرجع أساسا ورغم اختلاف المساحات والأحجام إلى تشابه بعض الظروف العامة فى الموقع والبيئة الجغرافيين .

مصر والهند (١)

ونبدأ مقارنتنا بالهند فنقول إن أول ما يقفز إلى الذهن فى هذا الصدد هو يقينا « صندوقها المغلق » . فكشبه جزيرة هائلة يعزلها البحر المحيط كلية ويغلقها حائط الهملايا المصمت إلا من فتحة ممر خير ، تبدو شبه القارة الهندية أقرب عمليا إلى الجزيرة المنفصلة على ضلوع القارة الآسيوية لا يربطها بها إلا جسر أرضى بالغ الدقة ولكنه بالغ الأهمية هو ذلك الممر الحاسم الذى أصبح بذلك مدخل الهند الأساسى إن لم يكن الوحيد . إنها إذن كالعلبة المقفلة أو الصندوق المغلق مفتاحه خير .

(١) جمال حمدان ، بين أوربا وآسيا ، دراسة فى النظائر الجغرافية ، القاهرة ، ١٩٧٢ ،

ونظرا بعد هذا لغناها الطبيعي و ثرائها الزراعى الشديد كقمة الموسميات ، خاصة فى سهولها النهرية الفيضية الهائلة الجانج والسند ، فقد اجتمعت فيها « جاذبية السهل » و « نداء النهر » ، فكانت قبلة الهجرات ومطعم الغزاة عبر التاريخ . ولهذا تقاطرت عليها الموجات البشرية والهجمات الحربية بلا انقطاع أولا ، ومن مدخل وطريق واحد هو الشمال الغربى ثانيا ، وبحيث أن من دخلها لا يخرج منها ثالثا ، سواء ذلك لأنه « انحبس » فى الصندوق المغلق أو لأنه لا معنى لأن يخرج طائعا من الجنة ليعود بتقديمه إلى البلاء .

وهكذا إلى حد بعيد كانت مصر . فهي كشبه واحة أو كواحة فى الصحراء ، يفصلها البحر أيضاً من الشمال ، تبدو هي الأخرى أقرب من الناحية العملية إلى الجزيرة أو شبه الجزيرة على ضلوع قارتها . ورغم تعدد مداخل مصر الجغرافية نوعا وكثرتها عن الهند نسبيا ، فإن لها كالهند مدخلا أساسيا واحدا فقط هو سيناء وطريق الشمال الشرقى يقابلان خير وطريق الشمال الغربى الحالدين فى حياة الهند . فمصر إذن كالهند من حيث تحديد الإقليمين وصرامة هذا التحديد ، ثم من حيث المدخل الجغرافى وجاذبية هذا المدخل . إلا أن مصر بعد هذا ، ولاختلاف الشكل الجغرافى ما بين شريط وادى النيل الخطى ومعين الهند المضلع ، مصر « أنبوب مغلق » حيث الهند « صندوق مغلق » .

أما من حيث الجاذبية الجغرافية والإغراء الطبيعى ، فمصر لاشك تتفوق ، حيث يصل نداء النهر إلى أقصى درجة وحدة يعرفها نهر فى العالم . ولهذا لا يقل ، إن لم يزد جدا ، تدافع الموجات والغزوات على مصر . وفى الحالىن كان أغلب هذه الهجرات والغزوات هي لرعاة رحل على جانب الحركة دائما . ولقد يزيد تواتر الغزوات كثيرا فى حالة مصر عنه فى حالة الهند ، بينما قد يكون عدد الهجرات أكثر ودورها أكبر وأخطر فى الهند منها فى مصر ، ولكن هذا يرجع إلى الظروف المحلية والاقليمية .

كذلك يختلف موقع الهند المتطرف النهائى terminal فى العالم القديم بطبيعة الحال اختلافا جديريا عن موقع مصر الوسطى المركزى central . ولهذا فبينما تلقت الهند موجاتها وغزواتها من مصدر واتجاه واحد هو الشمال الغربى ، مع استثناءات مغولية محدودة الوزن جدا من الشمال الشرقى تجاه الصين . وأخرى أجنبية من جهة بعض السواحل ، فإن مصادر واتجاهات الحركات البشرية المتدفقة على مصر تنوعت أكثر ما بين الشرق والغرب والشمال والجنوب . ومع ذلك فإن الأغلبية العظمى من الهجرات البشرية والغزوات الحربية التى انصببت فى مصر إنما أتت من مصدر واحد وأساسى هو الشمال الشرقى ، السينائى ، الآسيوى .

لهذا تظل الخطوط العريضة في الصورة الجغرافية - التاريخية - الجنسية مقاربة ، وتظل مصر كإقليم تدفق واحتشاد وتراكم بشري ، فيه تتكدس وتراكم الموجات والهجرات الدائمة أو العابرة وعليه تمر الغزوات العارضة وترحل ، باختصار إقليم بشري من دخله لم يخرج منه إلا مضطرا أو مطرودا .

وأخيرا ، نستطيع أن نضيف أن مصر كما استمدت تعميرها القاعدي وفرشتها الأساسية من الجنوب ممثلا في مصري ما قبل الأسرات بينما تلقت معظم موجاتها وغزواتها من الشمال بما في ذلك تعريبها ، فكذلك على الأرجح تفعل الهند . فرغم أننا نعرف أن الدرافيديين والسابقين للدرافيديين هم أول من عمروا الهند وقدموا فرشتها الأساسية ، إلا أننا لا نعرف بالضبط من أين أتوا ، ولكن المصدر الجنوبي هو الأرجح . فإذا صح هذا فإن معناه أن التعمير الأساسي الأول جاء من الجنوب ، بينما جاء من الشمال كل إضافة وتعديل ، كل هجرة وغزوة ، بعد ذلك .

غير أن التشابه بين مصر والهند ينتهي عند هذا الحد . ففي الهند تعددت الموجات البشرية والهجرات الاستيطانية أكثر كثيرا مما عرفت مصر . وأهم من ذلك أنها كانت شديدة التنوع والاختلاف فيما بينها وأشد تنوعا واختلافا في مجموعها عن الأساس القاعدي للسكان الأصليين ، وهم الدرافيديون وما قبل الدرافيديين الذين تصل فهم الحصائص والتأثيرات الزنجية في البشرة والشعر والملامح إلى حد بعيد جدا أحيانا . فعلى هذه الفرشة الأساسية انصب الآريون باسم الهندو - آرين أو الهندو - أوريين في التاريخ القديم ، وهم كما يتضح من التسمية من الأصول الجنسية نفسها التي نشأت منها العناصر الأوربية القوقازية البيضاء . وهناك أيضاً مؤثرات قوقازية قدمة أفغانية وإيرانية وبلوخية تدفقت باستمرار من الشمال الغربي ، إلى أن أضيفت إليها بعض المؤثرات العربية الإسلامية مع الفتح الإسلامي ثم مع الغزو الغزنوي . وهناك أخيرا مؤثرات مغولية تسربت باستمرار من فتحات الشمال الشرقي ، إلى أن جاء الغزو المغولي وإمبراطورية المغول « أكبر » التي ارتبطت أيضاً بالاسلام .

لهذا كله تعددت وتعددت الصورة الجنسية ما بين بيضاء وصفراء وسوداء . بجميع درجاتها وتدرجاتها ، حتى تحولت الهند إلى متحف جنسي حقيقي يكاد يلخص ويختزل أجناس النوع البشري جميعا ولا يخلو من عينة ممثلة لكل عناصرها وسلالاتها ، حتى قبل أن كل المجموعات البشرية في العالم موجودة في الهند لا يستثنى من ذلك سوى الهنود الحمر والاسكيمو ! ومعنى هذا بوضوح أن الهند أبعد ما تكون عن التجانس الجنسي وأقرب ما تكون إلى التنافر البشري .

ليس هذا فحسب . فقد كانت كل موجة غازية تدخل الهند تطمع في أرض

الشمال الحصبة السهلة الغنية ، فتطرد سابقتها إلى الجنوب اللانهاى بأدغاله والسفانا ، حيث تتدهور وتنحط فى فجواتها المعزولة القاسية . ومن هذا أدى تعاقب الموجات من الشمال الغربى إلى دفع السكان نحو العمق والجنوب باستمرار ، فكانت الهند اقلم تراكم بشرى وسكانى بالدفع والتضاغط *population par refoulement* وأدى هذا بدوره إلى ترتيب الأجناس ترتيبا جغرافيا من الشمال إلى الجنوب كنطاقات متميزة جدا ، تبدأ من الأبيض فى أقصى الشمال وتنتهى بالأسود فى أقصى الجنوب .

أكثر من هذا ، فنظرا لشدة تباين هذه الأجناس المتعددة المتعاقبة إلى حد التنافر فى السحنة والهيئة والمظهر ، وكذلك بالتأكيد فى الحرفة والحضارة والمستوى المادى فضلا عن مستوى القوة ، فقد نشأ منذ وقت مبكرا جدا ، على الأقل منذ الآريين ، حاجز لوني متبلور منع التزاوج والاختلاط بينها ، لم يلبث أن تحجر حتى تحول فى النهاية إلى نظام حياة اجتماعى كامل بين الغالب والمغلوب والراعى والزارع ، هو نظام الطبقات الشهير الذى تنفرد به الهند *caste system* .

فقد كرس هذا النظام الصارم الغريب الفصل بين المجموعات الجنسية وذلك بطرق وبطقوس دينية وحولها إلى طبقات اجتماعية جامدة مجمدة إلى أقصى حد . وبذلك أصبح الفصل بين الجماعات مزدوجا ، جنسيا واجتماعيا ، رأسيا وأفقيا ، جغرافيا وبشريا . إلى أن جاء الاسلام فازداد هذا التنافر والفصل حدة ، ثم إلى أن كان عصر القوميات أخيرا فترجم هذه التناقضات البشرية العميقة فى ثنائية ثم فى ثلاثية سياسية هى الهند والباكستان وبنجلاديش .

أما مصر فما أبعدا عن هذا النمط كله . ففيها تعددت الهجرات وأكثر منها جدا الغزوات ، ولكنها جميعا لم تخرج أولا وأساسا عن النوع الأثروبولوجى الأساسى للمصريين أنفسهم ، فقد كانت معظمها مؤثرات متقاربة ومتشابهة فى أصولها وأجناسها ، إما من جنس البحر المتوسط ذاته غالبا أو على الأقل من الجنس الأب القوقازى عموما . أى أن معظمها كانت مؤثرات بيضاء ، أما التأثيرات الزنجية أو المتزنجية من الجنوب فكانت محدودة جدا ، بينما لا تكاد تعرف المؤثرات المغولية الحقيقية فى تكوينها كله .

وللتبسيط ، يمكن أن نبلور الفرق بين البلدين فى معادلة بسيطة كالآتى : مصر كل الألوان ولكن لون واحد رئيسى ، والهند كل الألوان ولكن كلها بنسب رئيسية . مصر كل الألوان ولكن جنس واحد ، والهند كل الألوان ولكن أيضاً كل الأجناس . مصر تعدد لوني ولكن وحدة جنسية ، والهند تعدد لوني وتعدد جنسى كذلك .

مصر قمة التجانس الجنسي ، والهند قمة التنافر البشرى . وأخيرا فإذا كان الملاحظ أن كثيرا من المصريين يبدوون في السحنة والملامح واللون أشبه ببعض الهنود ، فإن معظم المصريين يختلفون تماما في الشكل عن أغلب الهنود . والخلاصة أن مصر متجانسة منذ البداية وحتى النهاية ، ومن ثم فهي جنسيا لا تلخص حتى قارتها رغم أن منها استمدت قاعدتها الجنسية ، وكل ما يمكن أن يقال في هذا الصدد هو أنها إنما تلخص نفسها أساسا .

ليس هذا فقط ، إذ لا يقل عنه أهمية أن مصر لم تعرف الفصل أو العزل الجنسي أو الثقافي . فرغم أن الموجات الداخلة انصب أغلبها من الشمال وتقدمت نحو الجنوب حيث تعاقبت وتراكمت ، فلم تحدث قط عملية إزاحة أو زحزحة للقديم على يد الجديد أو للسكان على يد الغزاة ، ولا تحولت الموجات إلى مناطق جغرافية محددة أفقيا أو طبقات اجتماعية محددة رأسيا كالهند . وإذا كان لون البشرة يبدو اليوم متدرجا من الأفصح إلى الأغمق كلما اتجهنا جنوبا ، فإن هذا إنما بفعل تدرج المناخ لا بفعل تضاعف الموجات . وليس هناك أى دليل مثلا على أن النوبيين كانوا أكثر انتشارا تجاه الشمال ثم أزاحهم العرب نحو الاتجاه المضاد ، ولا القبط كذلك أزاحهم المسلمون جنوبا .

على النقيض من هذا تماما، تحولت مصر إلى « بوتقة melting — pot » انصهرت فيها كل عناصرها ومكوناتها الرئيسية بالاختلاط والذوبان والامتصاص ، فاندمج الكل في مزيد من التجانس الجنسي والحضارى ، الطبيعى والثقافى ، الدينى واللغوى . والسبب الأساسى فى هذا هو التقارب الجندرى بين معظم العناصر والموجات التى دخلت مصر ، فما عرفت الحاجز اللونى أو الدينى أو اللغوى . هذا فضلا عن صغر حجم البلد والسكان وانبساط الرقعة السهلية ، على العكس تماما من الهند شبه القارة الضخمة الحجم مساحة وسكانا الشديدة التنوع والتقطع والتضرس جغرافيا وبشرى . من هنا ، فليست مصر ، ولا كانت قط ، هنداً أخرى أو هنداً صغرى . والواقع أن مصر جنسيا أخرى بأن تشبه بحوض السند على حدة ، بينما أن الهند إن كان ولا بد من التشبيه فهي أقرب إلى حوض النيل برمته بشرى إلى حد معلوم وطبيعيا إلى حد آخر .

مصر وإيطاليا (١)

ونحن نتقدم خطوة أخرى نحو المزيد من التشابه النسبى حين ننتقل بالمقارنة من

(١) المرجع السابق :

الهند إلى إيطاليا ، وإن كانت وقفنا أقصر نوعا . فهناك ، كما هو معروف ، تشابه أساسي بين الهند وإيطاليا يوشك أن يجعلهما في أكثر من ناحية بمثابة نظائر جغرافية . ولما كنا قد رأينا - رغم الاختلافات - قدرا معينا من التشابه بين مصر والهند جنسيا ، فقد بات منطقيا أن نتوقع قدرا أو آخر مماثلا بين مصر وإيطاليا . وإنه لكذلك بالفعل ، بل إنه لأشد وأكبر ، من ناحية لتقارب المقياس النسبي أرضا وسكانا ، ومن ناحية أخرى لتقارب الشكل الجغرافي الخطي المتطاوّل ، فضلا في النهاية عن التشابه الأساسي في نوع جنس البحر المتوسط الذي ينتمي إليه الطرفان على شاطئ البحر المتقابلين .

فكالهند ، تنفصل إيطاليا عن القارة بحائط الألب ولكنها تتصل بها بممراته . وكشبه جزيرة طويلة ضيقة معزولة بالمياه من جهات ثلاث ، فإنها تقترب نوعا من وادي النيل الخطي الضيق المعزول بالصحراء من جهات ثلاث أيضاً . فإيطاليا هي الأخرى إذن أقرب إلى نمط العلبة شبه المقفلة . وهي لها أيضاً سهلها الشمالي العظيم الجاذبية والاغراء للجميع ، بحيث تدفقت عليه موجات التعمير والغزو بلا انقطاع حتى عد حوض البو أرض المعركة والصراع في أوروبا cockpit of Europe . وبالمثل كان المدخل الشمالي هو الأساس في معظم الموجات ، رغم أن مصادرها متعددة كما في مصر بحكم الموقع المركزي الوسطي ، كمصر كذلك :

النتيجة الصافية هي أن التعدد الجنسي والبشري الذي عرفته الهند بصيغة منتهى الجموع أو أفضل التفضيل خفف في حالة إيطاليا إلى ثنائية عريضة ولكنها بسيطة ، كما أنها من جنس أكبر واحد أساسا هو الأوربي القوقازي بالطبع : الجنس الألبى عريض الرأس الأكثر بياضا ، والمتوسطى طويل الرأس والذي يمتاز بسمرة في الشعر والعين - برونيت - دائما وحتى في البشرة أحيانا . والسلالتان تتقاسمان إيطاليا بالتنصيف تقريبا ، بين الحوض وشبه الجزيرة . وليس من الواضح تماما ما إذا كان قد حدثت عملية إزاحة أو زحزحة بين الطرفين ، وإذا كان فمن أزاح من . فالمفروض أن الألبين سكان الجبال اندفعوا في قلب القارة كإسفين هائل على محور الألب فشطروها جنسيا ثم هبطوا من الجبال إلى السهول بالتدريج . وهذا يشبه إلى حد بعيد ما حدث في الهند ، ويختلف إلى أبعد حد عما عرفت مصر .

وعموما فما زال الفرق بين الشمال والجنوب في إيطاليا متبلورا ليس فقط على المستوى الجغرافي الطبيعي أو الجنسي الدموي ، ولكن أيضاً حضاريا وثقافيا واجتماعيا بشكل مثير . وعليه ، يمكن أن نلخص الموقف كله في أنه في موقع وسط بين مصر

والهند من حيث درجة التجانس أو التنوع البشرى ، أقرب في نواح إلى الأولى وإلى الثانية في نواح أخرى ، وإن كانت إلى الأولى أقرب في الجملة وعلى وجه العموم .

مصر وبريطانيا (١)

مع بريطانيا نصل إلى قمة التشابه النسبي . وقد تبدو هذه نتيجة ثورية أو اكتشافا مشرا ، ولكن الواقع أن بين مصر وبريطانيا تقابلا نادرا في تاريخ وجغرافية التعمير والاستعمار البشرى رغم ما يبدو لأول وهلة من اختلاف كامل . فبريطانيا تعد أكثر بلاد أوربا تجانسا من الناحية الأنثروبولوجية كما يضغط بشدة كل من ريبلى وكون ، مثلها في ذلك مثل أيبيريا ، وعلى النقيض جدا من فرنسا التى تعد من أشد بلاد أورب خلطا وتنوعا وتنافرا إثنولوجيا . وهذا يضع الأساس الأول والنهائى للتشابه بين مصر وبريطانيا . ويرجع هذا في الحالين إلى أن معظم الموجات الداخلة تنتمى إلى عائلة جنسية واحدة أساسا ، هى فى مصر سلالات البحر المتوسط وفى بريطانيا سلالات الجنس النوردى . فباستثناء جزيرة أيرلند (المستبعدة دائما من مقارنتنا هنا) تمتاز بريطانيا بأنها نوردية تماما ، فهى تخلو من أى أثر للجنس الألبى ، أما المؤثرات المتوسطة فتدخل فقط فى الأصول القديمة ما قبل التاريخية .

ثم إن جزيرة بريطانيا تنفصل عن القارة تماما ، منها وليست فيها ، بمثل ما أن مصر جزيرة وإن يكن مجازا بين الصحراء والبحر ، من القارة وليست فيها . كل الفارق أن الأولى استمدت تعميرها واستعمارها من القارة عن طريق البحر ، بينما أتت معظم هجرات مصر وغزواتها عن طريق البر . ولقد يكون البحر فى حالة بريطانيا فاصلا أوضح من الصحراء فى حالة مصر ، ولكن اتساع الصحراء يعوض ، وعلى أية حال فقليلة جدا هى الحالات المعروفة التى خرجت فيها الموجات البشرية من البلدين بعد أن دخلت ، كبعض القبائل العربية بعد زوال سلطتها السياسية وكذلك الهلالية عندنا ، يقابلها بعض العناصر الكلتية من كورنوول إلى بريتانى فى فرنسا لأسباب خاصة أيضا ... إلخ .

وفما عدا هذا فلاشك أن العزلة الجغرافية فى الحالين هى المسئولة عن (أو صاحبة الفضل فى ؟) ذلك التجانس البشرى الكبير . فقد كانت الصحراء هنا والبحر هناك بمثابة المصفاة التى تكفلت بتنقية وانتخاب الموجات الداخلة وباعدت بينها زمنيا بحيث لا ترج الوجود الجنسى القائم ، مما أعطاها الوقت الكافى أيضا للاختلاط

(١) المرجع السابق ، ص ١٥٩ - ٢٢٦ .

والهضم أو التشرب . كذلك فإن ضآلة المساحة في بريطانيا - « جزيرة الجيب » كما توصف - ساعدت ، كما في مصر ، على تجنيس السكان وتوحيدهم وصهرهم في بوتقة لا مفر منها . ونقول لا مفر ، لأن بريطانيا كمصر ، بل أكثر من مصر ، إذا دخلتها الموجات أو الغزوات أصبح من الصعب عليها جدا أن تخرج منها بسبب الفاصل البحرى المانع المنيع .

ولسنا بحاجة بعد هذا إلى أن ننص على أن موقع بريطانيا يختلف جنريا عن موقع مصر طوال التاريخ . فلقد كانت الأولى على أطراف اليابس الأوربي وعلى نهاية العالم القديم Land's End ، فهي المثال النموذجي للموقع النهائى المتطرف terminal ، بينما مصر في قلب الدنيا وعلى ناصية القارات ونموذج الموقع الوسطى المركزى الكلاسيكى . ومع ذلك فليس ثمة فارق كبير بين الاثنتين في تعدد المداخل الجغرافية الطبيعية أو حتى مواقعها النسبية الأساسية .

ففى مصر كما رأينا أتت الهجرات والغزوات من جميع الجهات نظريا ، ولكنها عمليا استقطبت في المدخل الشمالى الشرقى . كذلك فلقد تلقت بريطانيا تعميرها من القارة ، من الشرق أساسا بالطبع ، ولكن أيضاً من الجنوب ومن الشمال بل ومن الغرب استدارة حول الجزيرة كما فعل الفايكينج النورس والنرويجيون . بل إن من الجنوب يحتمل أن تكون بريطانيا قد تلقت تعميرها الأول قبل التاريخ ، من منطقة أيبيريا ومن الكلت بالذات ، ولو أن الكلت وأصلهم ما تزال نقطة غامضة . ومهما يكن ، فاذا صح هذا فإن بريطانيا تكون ، كمصر ، قد تلقت تعميرها القاعدى من الجنوب ، بينما أتت الاضافات التكميلية التالية من الشرق ، كمصر أيضاً .

ثم نمضى قدما إلى استعراض الموجات والغزوات التى تدفقت على الجزر البريطانية لنجد أن التشابه مع مصر يصل إلى حده الأعلى وإلى درجة التناظر الغريب ، مع ملاحظة أن معظم الموجات في حالة بريطانيا بدأت غزوات وتحولت دائما إلى هجرات ، على العكس من الحال في مصر حيث تقل الهجرات جدا وتتعدد الغزوات بلا حدود . فالى جانب عشرات من الموجات الثانوية القديمة والحديثة التى لعبت دورا ثانويا تكميليا فقط في التاريخ الجنسى ، هناك في كلا البلدين ثلاث مراحل حاسمة في تكوينها الجنسى هى التى حددت وشكلت كيانها من البداية إلى النهاية .

ففى مصر كما رأينا ثمة الأساس القاعدى الفرعونى وما قبل الأسرات ، ثم الموجة العربية الاسلامية التى عربت مصر ، وأخيرا موجة الهلالية التى أكدت تعريبها . أما في بريطانيا فالأساس القاعدى ما قبل التاريخ هو الكلت وما قبل الكلت ،

واليه ينتمى البريطانيون القدماء Brythonic, Briton على نحو ما ينتمى القدماء المصريون إلى قاعدة ما قبل الأسرات .

ثم حملت فترة القرن الـ ٥ - ٦ الميلادى موجة الأنجلز والساكسون من السهل الألمانى العظيم ، وقدر لها أن تقلب التاريخ الأنثروبولوجى للجزيرة ، فقد تم لها السيادة عليها وكانت هى التى وضعت نهاية لبريطانيا الكلتية والتى أعطتها لغتها وطبعتها بطابعها الأنجلو - سكسونى الذى ساد منذ ذلك الوقت . وهذا يناظر مباشرة الموجة العربية الاسلامية فى القرن الـ ٧ الميلادى التى وضعت نهاية لمصر الفرعونية القبطية، كما تكاد تعاصرها أيضاً: هذه عربت مصر وهذه «جلزت» أو «نجلزت» بريطانيا.

ثم أخيراً ، وفى القرنين الـ ١٠ - ١١ الميلادى ، أتى الفتح النورماندى من شمال فرنسا (ولم الفاتح) ، وكان النورمانديون أو النورمان شعبة إلا أنها محلية من النورس أو النرويجيين أو النورديين ، أى من نفس المصدر الجرمانى . وكل ما فعلت الموجة النورماندية ، عدا السيادة السياسية ، أنها أكدت التحول الجنسى واللغوى والثقافى الذى فرضته الموجة الأنجلو - سكسونية . وبهذا فان دورها يشبه تماماً دور الموجة الهلالية - السليمية العربية فى تأكيد وتعريب مصر نهائياً وإلى الأبد ، كما أن تاريخها لا يبتعد كثيراً عن تاريخها .

تلك الثلاثية السائدة هنا وهناك هى إذن التى وضعت أركان التكوين الجنسى والثقافى فى البلدين ، ابتداء من التعمير الأولى فيما قبل التاريخ حتى تركيبته الراهنة . ولكن فيما بينها أتت الموجات والغزوات والمؤثرات الثانوية لتكمل الصورة وتضع التفاصيل أو اللمسات المحلية . وهنا أيضاً نجد تشابهات لافتة . فكما توالى الليبيون والإثيوبيون والفرس والاعريق والرومان على مصر قبل العرب ، ثم الفاطميون المغاربة والأيوبيون الأكراد والمماليك الشراكسة ثم العثمانيون الأتراك بعدهم ، فكذلك تدفقت على بريطانيا عدا الرومان من الجنوب عناصر من كل غرب القارة ابتداء من النورس والفايكينج النرويجيين إلى الدينز والجوت من الدنمرك وجوتلاند وغيرهم من الجرمان والتوتون .

وكما كان أثر الرومان فى مصر عابراً لا يعدو الغزو العسكرى ، كذلك كان فى بريطانيا ، وكل تراثهم بها لا يعدو الآثار والمدن والطرق الرومانية الشهيرة . وكذلك فكما خرجت موجتهم من مصر ، خرجت من بريطانيا فى النهاية . أما بقية الموجات والغزوات فكان تأثيرها فى الحالين ثانوياً ، إما لضعف حجمها وإما لتشابهها جنسياً مع أغلبية السكان السابقين وإما لأنها كانت مجرد غزو لاهجرة .

ورغم أن معظم هذه الموجات التي دخلت بريطانيا واستقرت فيها قد تزاوجت واختلطت فيما بينها في كل متجانس في النهاية مثلما حدث في مصر ، فعند هذه النقطة يبدأ الافتراق بين الحالتين وينتهي التشابه . ففي بريطانيا كانت كل موجة غازية تنتزع السيادة السياسية وتنتزع معها السهل الجنوبي الشرقي الحصب الغني الدافئ طاردة منه سابقاتها أو سابقاتها إلى الداخل نحو الغرب الجبلي الوعر المطير . وكانت عملية الزحزحة والإزاحة البشرية هذه عملية دموية قاسية تتم كقاعدة من خلال الحرب والصراع القبلي المسلح الذي كثيرا ما وصل إلى حد الإفناء والإبادة . وهذا تحول الغرب أو الشمال الغربي الجبلي إلى اقليم طرد تراكت فيه العناصر الأقدم المغلوبة وخاصة الكلت القدماء أول سكان الجزيرة .

من هنا نشأت تلك الثنائية الدائمة والحالدة في بريطانيا والتي لا تزال تقسمها جنسيا وثقافيا وتاريخيا بل وسياسيا وتلعب دورا خطيرا في الحياة اليومية والعادية لبريطانيا لا يدركه عادة الأجانب والزائرون . وتلك هي ثنائية الكلت في مرتفعات الشمال الغربي والأنجلو - سكسونية في منخفضات الجنوب الشرقي . فلا زال للعناصر الأولى لغاتها وثقافتها المختلفة تماما كاللغة الاسكوتش والويلش (الويلزية) ، كما أن لها حتى الآن انعكاساتها السياسية العكسية التي تأخذ شكل الحركات أو المطالب الانفصالية في سكوتلند وويلز .

وفي هذا تذكر بريطانيا بالهند ، حيث أدت موجات وغزوات التعمير في صندوق مغلق إلى شق البلد على محور أفقي كما في بريطانيا : الشمال الغربي الكلتى - الجنوب الشرقي الأنجلو سكسوني هنا ، مقابل الشمال الغربي الآري - الجنوب الشرقي الدرافيدى هناك . والفارق الوحيد ، وهو فارق هام ، هو أن الفارق الجنسي الأساسى طفيف جدا في الحالة الأولى ، ولكنه شاسع للغاية في الحالة الثانية .

ليس هذا فحسب . فرغم امتزاج وتزاوج العناصر والموجات المختلفة التي دخلت في تكوين بريطانيا ، فإن هناك ، ماتزال ، توطنات اقليمية ومحلية بارزة ، بحيث يكاد يكون لكل عنصر منطقة جغرافية محددة يسود فيها ، الأمر الذي يدل على أن الاندماج والانصهار لم يكتمل كلية . بل إن كل نطاق منها يكاد في موقعه يناظر موقع مصدره من القارة ، بحيث يوشك ترتيب هذه النطاقات يعكس ترتيب تلك المصادر من الشمال إلى الجنوب ابتداء من سكندينايفيا وألمانيا حتى أيبيريا وإيطاليا . فمثلا يسود النرويجيون في الشمال الشرقي والغربي واقليم البحيرات ، والدنمركيون في يوركشر وماجاورها ، والأنجلوسكسون في الجنوب الشرقي بمنخفضاته الفسيحة حيث تركز الرومان أيضاً من قبل ثم النورمان (النورمانديون) من بعد .

وليس كأسماء الأماكن الجغرافية في الجزيرة كاشفا يعكس هذه النطاقات ويرمز إليها . ففي كل منها تسود أسماء من أصول لغوية مختلفة وضعها عنصرها السائد ، وهي أسماء تمتاز عادة بمقاطع ونهايات مختلفة معروفة جيدا لدارس الجزيرة . وكجرد إلماعة مركزة بكل شدة ، فإن تشستر chester — رومانية ، — ing ، — ham ، — ton — أنجلوسكسونية ، بينما أن by — thorpe ، — fell — ديمركية ، beau — هي نورماندية ، وهكذا إلى آخره (١) .

الآن ، في هذا كله ، تختلف مصر . فكما رأينا ، لا إزاحة ولا إزاحة للعناصر الأقدم أو الأسبق ، ولا نطاقات بشرية داخلية ثانوية أو غير ثانوية ، بل اندماج وتشرب وهضم كامل . حتى أسماء الأماكن في مصر ، رغم اختلافات أصولها واشتقاقاتها ، لا تبدى نطاقات اقليمية ملحوظة ، بل تتوزع عموما بلا تخصص جغرافي . وفي هذا كله تتفوق مصر على بريطانيا في درجة التجانس البشري عموما ، جنسيا وثقافيا ، حضاريا ولغويا . ولاشك أن اتساع مساحة الجزيرة البريطانية بالنسبة إلى مصر يفسر هذا الفارق جزئيا . فرغم أن الطول واحد تقريبا ، فإن بريطانيا أعرض بكثير جدا ، ومساحة المعمور المصري لا تعدو شريحة أو شريطا من مساحتها .

ومع ذلك ، وعلى الجملة ، تظل بريطانيا من أقرب البلاد إلى مصر في هذا الصدد . ويكفي من الناحية الجنسية أن نذكر ، مع ريبلي ، أن فروق النسبة الرأسية بين أجزاء بريطانيا لا تعدو وحدتين اثنتين فقط ، وهو أمر لا مثيل له في أي بلد أو مساحة مماثلة في بقية أوربا . وهذا بلاشك مؤشرا قاطعا إلى نسبة عالية من التجانس الإثنى . غير أننا إذا تذكرنا ، مع سليجمان ، أن الفروق في النسبة الرأسية نفسها بين الدلتا والصعيد في مصر لا تعدو وحدة واحدة ، لأدركنا مدى تجانس مصر النادر .

(1) J.B. Mitchell, Historical geog; p. 67 — 75; Wooldridge & East, Spirit & purpose, p. 91 — 6.

الباب الخامس

ثوابت جغرافية ومتغيرات تارزخية

الفصل العشرون

من السبوت الحضارى إلى النخلف

قضية العزلة

كثيرون ممن كتبوا عن مصر يضغطون على العزلة كملح أساسى فى شخصيتها وتاريخها ، وأنها بصورة أو بأخرى عالم كامل وحده قائم بذاته وربما مكثف بذاته إن لم يكن مستغرقا فى ذاته . ولعل هيرودوت - كالعادة - أولهم ، فاحاطة الصحارى والجبال والبحار بها جعلتهم كما قال « يختلفون عن بقية الشعوب وعاداتهم وتقاليدهم ومعتقداتهم » (١) . ومن بعد يقول هويتلىزى إن مصر « كانت دائما عالما وحده وبذاته ، وهى اليوم تعطى برهاننا متزايدا على تميزها عن بقية القارة ... وكالواحات الأخرى فإنها مقطوعة عن العالم بحواجز الصحراء ، ولكنها فريدة فى امتلاكها لمخرج عند كلتا نهايتيها لتسهيل التجارة الخارجية » (٢) . وبالمثل يذهب فلير (٣) وجان درش وغيرهم كثيرون ، فى حين يتكلم مايرز عن مصر « كإقليم معزول بدرجة غير عادية وذى تركيب خاص » (٤) .

وهذا وذاك بينما أولى الأوليات التى لا تحتاج إلى تكرار وإن تحملته دائما أن موقعها من العالم هو موقع القلب من الجسم أو العاصمة من الدولة ، وأنها حجر الزاوية وأرض الركن ، مجمع القارات ومفرق البحار ، وملقى الشرق والغرب .. إلخ . وبدى أن هناك تعارضا ما بين الحقيقتين ، غير أن فى الحقيقة تعارض على السطح . ويعبر جوبليه بنفاذ ثاقب عن هذا التعارض فيقول : « وعزلة مصر المفترضة ، تلك التى تعرف عليها المؤرخون القدامى بلى حتى المحدثون ، لم تكن قط أكثر من ظاهرية ، لأن البلد من أقدم العصور كان له علاقاته الدائمة مع جيرانه » (٥) . ومثله يؤكد كون : « أبدا لم تكن مصر معزولة حقا » (٦) .

(1) Herodotus, The histories, Lond., 1954, p. 115 (2) p. 372.

(3) H.J. Fleure, «Geog. study of society and world problems», G.R., Sept. 1932, p. 262.

(4) J.L. Myres, Dawn of history, H.U.L., 1933, p. 83.

(5) Yves M. Goblet, Political geography & the world map, Lond., 1955, p. 83. (6) p. 458.

والواقع أن العزلة المطلقة ، كالتقاوة المطلقة ، شيء لا تعرفه ولم تعرفه الجغرافيا قط . فالحقيقة الجغرافية الأساسية هي أنه ما من إقليم معزول تماما ، حتى في أقصى أركان الأرض أو في الماضي السحيق ، ودعك تماما من قلب الأرض وقلب العصر الحديث . كل عزلة ، باختصار ، هي إذن عزلة نسبية .

وواقع الأمر أن عزلة مصر الجغرافية ، التي يتردد عنها الحديث بالفعل في معظم ما يكتب عن مصر ، مبالغ فيها جدا ، دون أن تجد من يتصدى لها بالتوضيح أو التصحيح . وإلا فماذا نقول ، مثلا ، عن الصين أو الهند أو إفريقيا برمتها جنوب الصحراء ، عن اليابان أو الجزر البريطانية قبل الكشف الجغرافية ، فضلا عن سكاندينافيا والبلطيق ، دع عنك القارات الجديدة في العالم الجديد والأوقيانوسية ؟ إنها جميعا بصورة أو بأخرى يمكن أن تعد من « نهايات الأرض Land's End ، Finisterre » مضرب الأمثال في العالم . ولا تنس أيضاً أن العزلة ، حتى بالمعنى النسبي ، كانت ظاهرة عالمية في القديم ، بمثل ما أنه لا عزلة الآن على الإطلاق ، كما أن هناك تدرجا تاريخيا ما بين النقيضين ، وذلك كله بحكم تقدم المواصلات وتطور الحضارة .

ولهذا فنحن حين نعرف كجغرافيين ببعض عزلة لمصر خفيفة لا نقصد أكثر من ذلك ، لا نقصد عزلة « رهينة » ولكن عزلة حماية . فما كانت مصر قط « دولة رهينة hermit state » وإنما كانت « دولة طريق route state » ، كما يعبر جوبليه مرة ثانية . وبمزيد من الدقة ، كانت مصر في آن واحد « إقليم مرور أو عبور région de passage » و « إقليم عزلة région d'isolement » ، مثلها في ذلك إلى حد معين مثل سويسرا التي توصف تقليديا بأنها إقليم عزلة تحول إلى إقليم عبور ، أو كلبنان الذي يوصف بدوره تقليديا بأنه « سويسرا الشرق الأوسط » ، وذلك مع الفارق الأساسي بالطبع بين بيئة الجبال المضروسة الوعرة هنا وبيئة النهر السهلية هناك .

مصر إذن تكاد تنفرد بأنها تجمع في تناسب نادر بين قدر من عزلة في غير تقوقع ، وبين قدر من احتكاك لا يصل إلى حد التميع . وهذه المعادلة الدقيقة تحتفظ بكيان وشخصية متميزة قوية . ومرة أخرى نرى أصل هذه الخاصية يكمن في الجمع بين نقيضتي الموقع والموضع . فالموضع كواحة صحراوية يعني - وحده - لونا من العزلة الجغرافية ويرسم ملامح إقليم عزلة . فشرنقة الصحراء تغلفها لمئات الأميال شرقا وغربا وجنوبا ، ولا ينفي هذا أن هناك في كل من هذه الاتجاهات شريطا ضيقا ما يربطها بالخارج العربي ، كنطاق كثبان سيناء الساحلية شرقا ، ومرمرىكا مربوط غربا ، ونيل النوبة جنوبا . أما شمالا فهناك دائما مستنقعات الشمال والبراري التي

فصلت مصر عن البحر إلى حد ما : هي إذن « جزيرة » في الصحراء (١) .

وفي مراحل الحضارة المبكرة وتختلف المواصلات ، كان طبيعيا أن تنمى هذه العزلة الجغرافية الطبيعية الشعور بالذات في المصريين القدماء ، ربما إلى درجة الاستغراق الذاتي *ethnocentrism* . وقد انعكس هذا في اسم مصر ذاتها : فكانت كيمي *Khemi* تعنى معا أرض مصر السوداء وعالم الأرض الكوكب ، كما كان المصريون يقسمون العالم ببساطة إلى « الأرض السوداء كيمي » ، مصر ، في القلب ، و « الأرض الحمراء دشرت » وهي الصحراء والبرابرة ومن يعيشون على المطر حولها . بل كان المصريون أحيانا هم « الناس » ، والآخرون الأجانب . ومثل هذه النظرة عرفتها في الواقع شعوب كثيرة أخرى . أى أن تلك العزلة تحولت إلى عزلة مترفعة *superior isolation* أحيانا ، أو — إذا استعرنا وصف بريطانيا فيما بعد — تحولت إلى عزلة رائعة *splendid isolation* .

والواقع أن النيل ، بما منح مصر من حياة مستقرة ومتجددة معا ومن غنى ووفرة مع ترف وجمال ، وبالتالي من أمن وطمأنينة (٢) مع تفاؤل بالمستقبل وثقة بالنفس ، ربما جنح بهم إلى قدر من غرور فأوحى إليهم أنهم أكرم عنصرا وأرقى معدنا ممن حولهم من إفريقيين وأسيويين ومن صحراويين ورعاة ومن أجانب وبرابرة ... إلخ (٣) . بل تذهب روث بينيديكت في تصوير نظرة المصريين الجينية الاستعلائية الضيقة في ظل عزلتهم الجغرافية إلى حد القول بأنهم استسلموا للاغراء باعتبار أنفسهم جنسا أسمى *super-race* وشعبا مختارا *chosen people* (٤) . ولكن الحقيقة أن هذه العزلة والشعور بالتفرد والانفصال في مصر القديمة لم تتحول قط إلى نظرية عنصرية أو إلى كراهية للأجانب ، بل بمجرد دخول الأجانب واستقرارهم كانوا يعدون مصريين . فالوعي — الحاد نوعا — بالذات في مصر كان اقليميا أكثر منه عنصريا ، وجغرافيا قبل أن يكون جنسيا (٥) .

ولقد كان من الممكن لهذا كله أن يجعلها تنعطف على نفسها في انطوائية تاريخية تجتر فيها حضارتها المحلية ، دون أن يصبح التطور والتغير وظيفة للزمن فيها ، كان يمكن

(1) O.J.R. Howard, The world around us, Lond., 1925, p. 48.

(2) G. Hanotaux, Histoire de la nation égyptienne, Paris, 1931, t.I. p. 5—6.

(3) Before philosophy, p. 41.

(4) Ruth Benedict, Patterns of culture, 1935, p. 111.

(5) Before philosophy, ed. J.A. Wilson, Pelican, 1949, p. 35.

أن يسر خط التاريخ فيها في زقاق مغلق تدور فيه حول نفسها . وإذا كانت العزلة في التاريخ ، كما في البيولوجيا ، يمكن أن تكون نقطة البدء في تأصيل أنماط وابتعادات جديدة تتبلور إلى أنواع أو حضارات جديدة ، فإن هذا النوع من التطور تدهوري في الغالب ، لأنه لا يلبث أن يتحول من التبلور إلى الجمود والتحجر ، ومن الحيوية إلى التكيس أو التكلس . وكما وجد داروين أن الجزر المحيطية المتطرفة المنعزلة هي مواطن الأنواع القديمة المنقرضة ، فكذلك يمكن أن تكون الجزر الصحراوية المنعزلة متاحف جغرافية لحضارات بائدة منقرضة (١) . أو كما يضعها فلير ، إن مجتمعا مكتفيا بذاته إذا ترك وشأنه قد يطور روتينا ، ولكنه قد « يستنقع » فيه ، والضمان الوحيد ضد هذا هو الاتصالات الخارجية (٢) .

ولكن مصر ، وإن كانت جزيرة صحراوية بالموضع ، فإنها بالموقع اقليم مرور وعبور ، في قلب الدنيا وعلى ناصية كل التيارات الحضارية والثقافية . إنها برج مراقبة أو مرصد يغطي العالم القديم برمته . ولهذا فلم تملك أن تنزل أبدا عن تيارات التاريخ وحركات الحضارة . ومن هنا فإن وعي مصر القديمة بنفسها اقليميا سرعان ما تضاعف مع التاريخ وتطور المواصلات وانفتاح مصر على الشرق القديم . حتى إذا ما وصلنا إلى مراحل التاريخ الوسيط والحديث لم تعد تلك العزلة الجغرافية - التي لم تكن قط كاملة أو حادة - إلا ظلا باهتا وكما محدودا لا سبيل إلى المبالغة فيه . وفي الحضارة ، كما في البيولوجيا ، أن البديل الوحيد للعزلة كعامل في تأصيل الأنماط والأنواع الجديدة الحصبة الثرية إنما هو الاختلاط والاحتكاك (٣) . ولكن الافراط في الاختلاط ، كالاغراط في العزلة ، ليس تطورا خلاقا : إذ يمزق الاحتكاك الخارجي الشديد خيوط التقاليد ونسيج الأصالة ، فتحول المرونة إلى تميع والحيوية إلى تحلل ، ويصبح الزواج خلاسية والاتصال انحلالا ، وتكون المحصلة النائية حضارة لا فقرية لا قوام لها .

ونحن نستطيع أن نرى أن التناسق الدقيق بين أثر الموقع والموضع في مصر قد زواج فيها بين العزلة والاحتكاك في زواج سعيد ، أخذ من كل منهما محاسنه دون أضراده ، وجعل منها منطقة اتصال zone of junction ومنطقة انفصال disjunction في الوقت نفسه ، وبالتالي منطقة توصيل وتأصيل معا . فلم تكن مصر مجرد منبع لحضارة حفريّة آسنة ، ولا مصبا فقط لكل وباء أو نزوة حضارية وافدة ، بل كانت

(1) P.V. La Blache, Principes de géog. humaine.

(2) H.J. Fleure, The peoples of Europe, Lond., 1922, p. 5.

(3) La Blache, loc. cit.

دائماً منبعاً ومصباً معاً ، تأخذ وتعطي أبداً . ومن هنا حيويتها التاريخية وبقاؤها .
إن هذا التناسق الدقيق هو مفتاح جوهرى لشخصية مصر التاريخية ، وبه نستطيع أن
نحلل كيائها الحضارى ما كان منه وما سيكون .

وإذا نحن أردنا أن نلخص القول فى قضية العزلة الجغرافية سواء فى الماضى أو فى
الحاضر ، فلعل خير ما نفعل أن نضعها فى إطار العالم العربى حتى تتحدد بالمقارنة
أبعادها ، لاسيما أن للقضية أهميتها السياسية كما سنرى فيما بعد . فنحن حين نقول
إن مصر جزيرة أو واحة فى الصحراء ، فلسنا نضفى عليها تفرداً طبيعياً شاذاً ، وإنما هى
صفة تشارك فيها معظم البلاد العربية كأمر واقع . فكل البلاد العربية أيضاً جزر
صحراوية مبثوثة فى تضاعيف المحيط الصحراوى الكبير من المحيط إلى الخليج ،
وكل منها يبدر ككتلة من المعمور واضحة الحدود والتباعد عن غيرها .

وبالتالى فكل منها يعرف قلداً من عزلة جغرافية بالضرورة ، دون أن تكون
هذه صفة تنفرد بها مصر . بل ربما كان منها ، خاصة على الأطراف ، من هو أكثر
عزلة من مصر . وفى النتيجة فإن العالم العربى فى مجموعه أرخبيل بشرى كبير يترامى
فى بحر الرمال أو بالأحرى بين بحر الرمال وبحر الماء ، إن امتاز بقدر محدود من عزلة
داخلية خفيفة ما بين وحداته ، فقد ألغتها من الناحية العملية ثورة النقل والمواصلات
الحديثة بعد أن ظلت تنكمش وتتقلص عبر التاريخ ، فضلاً عن أنه ككل يشارك ،
مع مصر ، فى موقع بوثرى هو كالقلب من العالم القديم .

من ثم فإن مصر ، ككثير من شقيقاتها العربيات ، قد تعرف قلداً من العزلة
الجغرافية بالموضع ، أى بحكم الموضع ، ولكن هذه عزلة يصححها تلقائياً وطردياً
الاحتكاك بالموقع ، أى تصحح بقوة وبفضل الموقع . صحيح أن مصر ، لأنها
بلد بلا أمطار ، شعب بلا جيران - اعتبر شرقاً الصحراء الكثيفة العميقة كفاصل
طبيعى عازل حول الوادى من كل الجهات . ولكن كما كان لهذا سلبياته ، كان له أيضاً
إيجابياته - نعمة أحياناً أن تكون بلا جيران - حيث وفر لها الحماية والأمن وأتاح
التبلور لاسيما فى مراحل النشأة الأولى . غير أن تلك كانت أصلاً عزلة خفيفة نسبية فقط
كما كانت فى تناقص وشحوب مع الوقت ، فى حين كان الاحتكاك والاتصال فى
ازدياد باطراد . أى أن عزلة الموضع كانت دائماً وباطراد تتناسب على العصور
تناسباً عكسياً مع احتكاك الموقع ، إلى أن تحولت مصر نهائياً من دولة حماية إلى دولة
طريق ، وأصبحت دولة برزخ مثلما هى دولة نهر .

ثم إنها ، تلك العزلة ، عزلة من طرف واحد ، عزلة من الداخل فحسب ، إذ أن

العالم لا ينفك يأتي إلى مصر . صحيح أن مصر ، لأنها كثافة بلا هجرة ، كانت لا تصدر الرجال وإنما الحضارة . ولكن لأنها من الناحية الأخرى منطقة دخول لا خروج ، كانت دائما مصبا للرجال . والحقيقة أن مصر يكاد يأتي إليها كل شيء ، وإن قل أن تذهب هي إلى أحد : التجارة ، البحارة ، الهجرات والغزوات ، الاستعمار (هل نضيف حتى النيل ، حتى الرياح ؟ !) . كلا يقينا ، لم تكن مصر قط في عزلة حقة ، إنما هي « عزلة بلا اعتزال » كما قد نقول .

السبق الحضارى : «أم الدنيا»

أول ما نرى حضارة مصر الزراعية الراقية نراها مع بداية عصر الأسرات (٣٢٠٠ ق . م) ، حين تبرز لنا في صورتها المتطورة الكاملة التي ترتبط في أذهاننا بمصر الفرعونية عموما . وبدهى أن وراء هذه اللوحة التامة تاريخا تطوريا سحيقا . وتبدأ الجرثومة الأولى في هذا التاريخ في نهايات العصر الحجري القديم . غير أن هنا بالضبط تبدأ المشكلة العلمية . فكما رأينا في دراسة الأصول الأولى لتعمير مصر ، ربما أكثر ، تبدو الأصول الحضارية الأولى غامضة سديمية إلى أقصى حد . فبقدر ما تتعدد النظريات والآراء ، بقدر ما تتعارض وتتضارب ، بل لقد غير بعض العلماء آراءه أو حتى قد يناقض نفسه أحيانا . ومن أسف أن المزيد من البحث لم يعن إلا المزيد من الغموض والتعقيد لا المزيد من الوضوح والبساطة .

كذلك فبعد أن كانت النظريات الكلاسيكية تعطي مصر مكان الصدارة في مجال الحضارة ، تتجه بعض النظريات الحديثة إلى أن تسلبها الكثير من هذه المكانة ، سواء في ذلك الحضارة الفرعونية نفسها أو حتى الحضارات الحجرية القديمة السابقة عليها . والواقع أننا هنا في باب الحضارة ، أكثر من أى باب آخر ، نلمس الاتجاه العام إلى المبالغة في تقدير مصر إما بالإنجاب وإما بالسلب ، إما بالمغالاة في تقييم دورها وإما بالافراط في التقليل من هذا الدور . فبينما يجنح البعض إلى أن يجعل مصر بداية وأصل كل شيء ، يصر البعض إصرار - مريبا ؟ - على تجريدها من كل فضل تقريبا ويجعلها مجرد صدى أو صورة منقولة .

لهذا فلا مفر لنا من أن نعرض لأكثر من رأى ونظرية على حدة في الحالين ، ثم بعد التحليل والنقد نستخلص منها النتائج الضرورية والمواقف والأحكام النهائية . ولنبدأ بالنظرية الكلاسيكية في نشأة الحضارة في العصور الحجرية ، ثم نتبعها بالآراء الحديثة المضادة أو المعارضة .

النظرية العامة (١)

من العصر الحجري القديم الى الحديث

العصر المطير

نقطة البداية في تطور الحضارة هي ما لحق المناخ من تغير جوهري في نهايات العصر الحجري القديم ، تغيرت معه البيئة الطبيعية تغيرا جذريا هي الأخرى . والصورة العامة السائدة والمتفق عليها بين أغلب الأركيولوجيين يمكن أن تبسط في أن ما هو اليوم نطاق الصحارى في وسط العالم القديم كان يعيش في ذلك الوقت في ظل « عصر مطير Pluvial Age » يقابل « عصر الجليد Ice Age » في العروض الشمالية بأوربا . ذلك أن نطاقات المناخ الكوكبية كانت — كما وضع بروكس أولا أو مبكرا — قد انزلقت وتأرجحت جنوبا ، بحيث كان نطاق مناخ البحر المتوسط الحالي ينطبق على نطاق الصحراء الكبرى — صحراء العرب (٢) .

من ثم كان وجه الاقليم كالسفانا أو الاستبس أو البامبا المكشوفة ، تغطيه الحشائش والأعشاب الغنية والحيوان الغزير ، وعليهما عاش الإنسان صيادا عرف القنص دون الاستئناس وجامعا عرف الحصاد قبل البذر . هذا بينما كانت أودية الأنهار كثيفة بالمستنقعات والآجام أو الأدغال ، أشبه شيء باقليم السد الحالي في أعلى النيل أو مستنقعات بحيرة بنجويلو في وسط إفريقيا الجنوبية ، ولذا كانت على العكس خالية من الحيوان والإنسان . ولربما كان الحيوان يقرب من حواف الأودية للشرب ، كما كان الإنسان يرتادها للصيد ، ولكنها جميعا لم تكن لتخترقها أو تدخلها . أى أن صورة الحياة كانت عكس الصورة الحالية ، أو قل كانت نسختها السالبة .

وفي مصر ، فلقد انتهت الأبحاث الحديثة إلى أن العصر المطير عصران ، الأول والأكبر حدث في البليوسين الأعلى والبلايستوسين الأسفل ، أما الثاني فوقع في البلايستوسين الأعلى ، ويفصل بين الاثنين فترة جفاف في البلايستوسين الأوسط . ولئن كان العصر المطير الثاني في البلايستوسين الأعلى هو الأقصر ، إلا أنه الأخطر بشريا وحضاريا إذ أنه تعاصر مع وجود وظهور الإنسان ، ولذا فهو محور كل دراستنا

(1) V.G. Childe, Man makes himself, Lond., 1955; What happened in history, Pelican, 1948; H. Frankfort, Birth of civilization in the Near East, 1951, p. 34—40; Dorothy Davison, Story of prehistoric civilization, 1951, p. 2 ff, Huzayyin, Place of Egypt, p. 263 ff.; Butzer, «Environment & human ecology etc.» p. 63 ff.; Elise J. Baumgärtel, Cultures of prehistoric Egypt, Lond., 1947.

(1) C.E.P. Brooks, Evolution of climate, Lond., 1925.

الأركيولوجية هنا . والمقدر أن هذا العصر المطير قد غلف الصحراء المصرية لنحو ١٢٠ ألف سنة ، من حوالى ١٣٠ ألف سنة إلى ١٠ آلاف سنة مضت ، حين حل الجفاف الحالى . والمرجح أن للعصر قمتين من الرطوبة أو ثلاثا .

وبطبيعة الحال فإن البيئة الطبيعية فى مصر تغيرت فى ظل العصر المطير تغيرا جذريا . فقد كانت الصحراء مرصعة ببحيرات عديدة ، بعضها من مقياس عظيم يقارن ببحيرة فيكتوريا أو تشاد حاليا . ومن أهم هذه البحيرات التى أمكن تحديدها بحيرة بير طرفاوى ، التى يقدر أن مساحتها بلغت ٥٠ ألف كم^٢ . أما زمينا فالمقدر أن هذه البحيرة ظهرت منذ ٤٠ ألف سنة ، وعاشت ١٥ ألف سنة ، ثم جفت مرتين ، مرة منذ ٣٥ ألف سنة ، واستمر ذلك الجفاف لمدة ١٢ ألف سنة ، ثم عادت إلى الوجود بعد انتهاء الجفاف ، وظلت موجودة حتى ١٠ آلاف سنة مضت حين جفت واختفت نهائيا .

على الجانب البشرى ، فإن تلك الفترة من العصر المطير يقابلها حضاريا العصر الحجري القديم بمراحله الأربع : الأسفل ، الأوسط ، الأعلى ، والنهائى أو الختامى Final Palaeolithic . والمقدر فى مصر أن الأسفل انتهى منذ ٥٠,٠٠٠ سنة ق . م ، والأوسط منذ ٢٠,٠٠٠ سنة ق . م ، والأعلى منذ ١٠,٠٠٠ سنة ق . م ، بينما امتد النهائى أو الختامى من ١٠,٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ أو ٧٠٠٠ ق . م . وقد وجدت الأدوات الحجرية القديمة منتشرة فى كل جهات الصحراء الكبرى ، مما يدل على أن الإنسان كان يغطى وجهها جميعا ، حيث كان يجتمع ويتركز بصفة خاصة حول مناطق البحيرات الكبرى السابقة فى قطاع الداخلة والخارجة وبير طرفاوى وبير مساحا وجبل العوينات ... إلخ .

كذلك تدل تلك الأدوات على شدة قدم إنسان العصر الحجري القديم بمصر ، خاصة فى صحاريها الجنوبية ، ربما منذ ٢٠٠ - ١٨٠ ألف سنة . ففي قرية بلاط بالداخلة عثر حديثا جدا فى بئر مطمورة مرتفعة على بقايا آلات شيلية وأشيلية ترجع إلى ١٥٠ ألف سنة مضت . وهذا فيما يقدر أقدم إنسان حجري قديم بمصر . ثم فى بير طرفاوى عثر على صناعة موسستيرية ترجع إلى نحو ٨٠ ألف سنة مضت . وفى تفسير آخر أن إنسان بير طرفاوى قد يكون معاصرا لإنسان بلاط ، جاءا إلى الصحراء الغربية منذ ٧٥ ألف سنة ، ولعلهما من أصل واحد ، وهما على أية حال أقدم إنسان وطىء أرض مصر .

كذلك عثر فى الخارجة على صناعة عاطرية ترجع إلى ٣٠ ألف سنة مضت .

والمعتقد أن الانسان العاظمى هو أول من استقر في الخارجة في ذلك الوقت . وبعدها بقليل منذ ٢٥ ألف سنة كان الانسان قد بدأ يتسرب إلى وادى النيل ، غير أنه لم ينتقل إليه ويستقر به نهائيا إلا منذ ١٥ ألف سنة . وهنا في الوادى فان أبرز ما ترك لنا الحجرى القديم من آثار هي الحضارة السبيلية ، من القدم الأعلى ، في منطقة كوم أمبو ، تضم أدوات حجرية وصوانية مصنوعة كأدوات للصيد .

وختاما فلعل هذا التابع الحضارى لمواقع العصر الحجرى القديم أن يشير في مجمله إلى تعاقب فترات الرطوبة والجفاف أثناء العصر المطير ، بحيث حدث جفاف بعد الأشيلية لمدة ١٠٠ ألف سنة ، ثم عاد المطر فظهر معه الانسان المoustéri ، ثم حل الجفاف مرة أخرى لمدة ٤٤ ألف سنة ، ثم عاد المطر لآخر مرة قبل أن يحل الجفاف النهائى وينتهى العصر الحجرى القديم . وعموما فواضح من طول العصر الحجرى القديم شدة بطء التطور الحضارى عامة في تلك المراحل الأولية السحيقة . وهذا ما ينقلنا إلى المرحلة التالية وهى عصر الجفاف والعصر الحجرى الحديث .

عصر الجفاف

فلقد بدأ الجليد في أوروبا ينحسر ويتراجع تجاه القطب ، فأخذ العصر الجليدى في الشمال والعصر المطير في الجنوب في الانتهاء بالتدرج الشديد ، على شكل ذبذبات متعددة oscillations بينها وقفات مؤقتة ولها قمم متتابعة أولية maxima وثنائية sub-maxima ، ولكنها جميعا هابطة في ترتيب تنازلى بصفة عامة ، بينما أخذ الجفاف على العكس يسود بالتدرج . هكذا منذ ٧٠٠٠ سنة قبل الميلاد ، أى منذ نحو ٩٠٠٠ سنة الآن ، بدأ ما يسمى « عصر الجفاف Desiccation » الذى تقدم بالتدرج الوئيد تنقطه أو تقطعه فترات عابرة أو عارضة من زيادة المطر المحدودة أو تحسن المناخ النسبى إلى أن سادت الظروف الصحراوية في كل النطاق الجنوبي . لقد تم « تصحير desertification » المنطقة وتبلورت الصحراء كما نعرفها اليوم .

هنا تحتم على كلا الحيوان والانسان ، مطرودا بالجفاف ، أن يهاجر بسرعة ليتجمع في الأودية النهرية التى على العكس تحسنت بالجفاف ظروفها من خلال صرف المستنقعات واختفاء أو تخفيف الأدغال . وكان النيل والرافدان أهم تلك الأودية في المنطقة ، ولذا كانا القطبين أو البؤرتين الأساسيين اللذين احتشدت فيهما مظاهر الحياة الجديدة . ولما كان مصدر المطر سابقا هو من الغرب ، فان بعض العلماء يرى أن الجفاف بدأ من الشرق مبكرا وتقدم بعد ذلك نحو الغرب ، وبذلك حل الجفاف في الرافدين مبكرا عنه في وادى النيل حيث تأخر بعض الوقت ، وإن كان هذا

يستدعى أن نفترض كذلك أن الصحراء المصرية خلال العصر المطير كانت بالضرورة أكثر مطرا من صحراء العراق .

المهم على أية حال أنه لم يعد في البيئة الجديدة المحصورة والمحدودة من مجال للحرفة القديمة الصيد ، بل لزم الاعتماد على جمع النباتات البرية ثم تقليد الطبيعة باستنباتها ، فكان اكتشاف الزراعة . ومع اجتماع الانسان والحيوان ، تم استئناسه . وربما تم ذلك أول الأمر بصيد صغار الحيوان الرضع ثم تربيتهم في الأسر ، وربما أرغم هذا أمهاتهم من الاناث على الخضوع للأسر والايلاف في مرحلة تالية ، مكنت بدورها من استئراج ذكورهم الكبار إلى الوقوع في الأسر في مرحلة أخيرة ، ربما مع الخصى ، وخاصة منهم الصغار .

المهم أنه مع استئناس الحيوان أصبح الانسان يملك « حجرة كرار حية ودولاب ملابس يمشى على أربع living larders and walking wardrobes » كما يضعها جوردون تشايلد . ومع الجمع بين الرعي والزراعة أصبح الانسان يفلح مزرعتين : كراع يفلح « مزرعة حية » بتعبير أرسطو القديم (١) ، وكزارع يفلح مزرعة حقة . وبذلك تمت نقلة ثورية من « اقتصاد استهلاك الغذاء food-producing economy » إلى « اقتصاد انتاج الغذاء food-gathering economy » . لقد بدأت « الثورة الزراعية » أو « الثورة الاقتصادية » كما يسميها تشايلد (٢) .

هذا ، ومن الثابت والمسلم به أنه قد حدثت في المناطق الجافة فترات أو دورات من الرطوبة والمطر فيما بعد البلايستوسين ، ولو أن ذبذباتها طفيفة لا تقارن بذبذبات العصر المطير نفسه . وتشير كل الأدلة الجيولوجية في مصر إلى حدوث قمة ثانوية مطيرة أثناء العصر الحجري الحديث ، ما يسمى Neolithic Wet Phase or Sub-pluvial . والمقدر تقابل وتتفق مع ما يعرف في العروض الشمالية باسم Climatic Optimum . والمقدر أن تلك القمة وقعت فيما بين سنتي ٥٠٠٠ ، ٢٣٠٠ ق . م ، وإن كان البعض يضعها بين ٥٥٠٠ ، ٢٥٠٠ ق . م .

هذا كانت الفترة هذه من العصر الحجري الحديث وما قبل الأسرات وحتى الدولة القديمة تمتاز بمناخ أكثر رطوبة ومطرا مما هو الآن . وقد بلغت هذه الرطوبة أقصاها قبل حضارة العمرة ، بينما كانت نهاية الفترة الرطبة كلها في حوالى الأسرتين

(1) J. Mogeey, The study of geography, H.U.L. 1950, p. 67.

(2) V.G. Childe, New light on the most ancient East, Lond., 1954.

الخامسة والسادسة اللتين شهدتا بذلك اشتداد الجفاف ، ذلك الذى وصل إلى قمته فى عصر الدولة الوسطى حيث زحفت الرمال على نطاق مترام من أرض الوادى .

فى خلال تلك الفترة أيضاً زاد المطر فى الصحراء إلى حد كبير ، خاصة المرتفعات ، واكتست الصحراء بغطاء نباتى سفانى خفيف تكثر فيه أشجار السفانا ، كما انتشرت الحيوانات السفانية المعروفة . وقد سجلت الرسوم والنقوش الفرعونية ورسوم الكهوف وغيرها كل هذه المظاهر بدقة ، كما ظهرت مؤشرات على وجود الأنشطة *lasso* ، دليل الصيد . وبالاختصار فلم تكن الصحراء فى تلك الفترة صحراء كاملة ٥

ولكن من الناحية الأخرى حدثت عدة ذبذبات ونبضات ثانوية داخل تلك الفترة . فقد وقع داخلها نوبتان من الجفاف القوى ، الأولى فى فترة حضارة جرزه حوالى ٣٦٠٠ ق . م ، والثانية بين الأسرتين الأولى والثالثة . وفى كلتا هاتين النوبتين هلكت النباتات والحيوانات السفانية وانقرضت وحلت محلها أنواع أفقر وأصغر على الترتيب .

ولقد يلاحظ عند هذا الحد أن فترة رطوبة الحجري الحديث تتعارض إلى حد ما مع منطق نظرية الجفاف كأصل للزراعة ، أو هى على الأقل لا تتوافق معه كل التوافق . فالزراعة بدأت تحت ضغط أزمة مناخية هى الجفاف ، وبفضل الجفاف تخفف الوادى من غطاءه النباتى الاسفنجى المصمت المشبع القديم . ولكن فترة رطوبة الحجري الحديث تعنى تحسن المناخ النسبي وعودة الرطوبة وبالتالي تدهور الوادى من جديد إلى حالة شبه مستنقعية . غير أن الحقيقة أن فترة مطر الحجري الحديث كانت قمة متواضعة محدودة أو شبه قمة لا تقارن قط بمستويات العصر المطير .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فلقد دلت الدراسات الفيزيوجرافية على أن النيل منذ أواخر الحجري القديم لم يكن يتعرض للجفاف فحسب ولكن أيضاً لعملية نحت وتعميق وتخفيض لمجره *degradation* ساعدت كثيراً على تصريف مياهه ومستنقعاته . وفى فترة رطوبة الحجري الحديث توقفت هذه العملية وانعكست نسبياً إلى عملية إرساب وتعليق للمجرى *aggradation* ، لاشك أعاق تصريف مستنقعاته بعض الوقت بعض الشيء ٥

ونخرج حزين من هذا المأزق بحل مقنع لا يبدو بعيد الاحتمال . فهو يهبط ، مع النظرية العامة ، بالإنسان فى عصر الجفاف من الهضبة إلى قلب الوادى الذى صرف وأصبح صالحاً للسكنى ، وهناك يتم اكتشاف الزراعة والاستئناس ، إلى آخر النظرية .

ولكنه بعد ذلك يخرج به مهاجرا من قلب أو قاع الوادى إلى أطرافه وحوافه أى أطراف الدلتا وحواف الصعيد حيث يقيم الانسان إبان فترة رطوبة الحجرى الحديث تلك تاركا لنا آثار حالاته بطولها . ثم أخيرا حين تنتهى فترة الرطوبة العارضة هذه ويستعيد الجفاف منحناه ، يعود صاحب النظرية بالسكان إلى قلب الوادى مرة ثانية وأخيرة حيث يبدأ الاستقرار النهائى بلا انقطاع بعد ذلك (١) . فكأنها ليست تعمرا وإنما إعادة تعمير re-settlement . وهذا نعود من جديد إلى صلب النظرية العامة فى عصر الجفاف - الثورة الزراعية . وفضلا عن أن هذه النظرية التكميلية الحصيفة تحل مأزق التعارض بين طرفى المعادلة الأساسية ، فإنها أيضاً تفسر لنا لماذا سنجد كل حالات الحجرى الحديث فى مصر موقعة على أطراف الوادى وحوافه الصحراوية دون قلبه بالتحديد ؟

فلسفة التطور

تلك بايجاز هى النظرية العاملة الأساسية فى أصل الحضارة والزراعة كما يتفق عليها معظم العلماء والباحثين ، وإن نقد البعض شيئا من جزئياتها أو اختلف على تفاصيلها . فعند بريدود مثلاً أن الصورة المناخية فى البلايستوسين لم تكن على تلك البساطة التى تصورها أو صورها بروكس ، وأن من الصعب جداً أن نجد دليلاً قاطعاً على عملية الجفاف أثناء فترة بدء الزراعة الراقية . أما هانز بوبك فيشك كلية فى أن « حزاما مطبرا » متجانسا حول العروض دون المدارية قد وجد على الإطلاق أثناء البلايستوسين (٢) .

على أن هذه الاعتراضات أو التحفظات لم تنل من القبول العام لجوهر النظرية الأساسية ، تلك النظرية التى سيلاحظ - حتى لا ننسى - أنها نظرية مناخية أساسا ، المناخ سبب والزراعة نتيجة ، كما لن تفوتنا طرافة المتناقضة الأساسية فيها ، شكليا بالطبع ، من حيث أن الذى خلق الزراعة إنما هو الجفاف . هذا ، ومن أبرز أنصار هذه النظرية عدد كبير من الأعلام مثل جوردون تشايلد وتوينبي وفرنكفورت وغيرهم .

فمثلا ، عن عصر الجفاف بعد عصر الجليد كحافز للسكنى الأولى للنهر ، تلك التى انبثقت عنها حضارة الحجرى الحديث ، يقول تشايلد : « عندئذ قد يدفع الحيوان

(1) Place of Egypt etc., p. 319-322.

(2) R.O. Whyte, Evolution of land use in south-western Asia, in : A hist. of land use in arid regions, op. cit. p. 67.

والانسان إلى الاحتشاد معا حول البرك والأودية التي كانت تزداد عزلتها بفواصل من الرقع الصحراوية ، ومثل هذا التجاور الجبرى من شأنه في حد ذاته أن يدفع بذلك النوع من التيوّ بين الانسان والحيوان الذى تنطوى عليه كلمة الاستئناس « (١) .

أما توينبي ، انطلاقا من تشايلد ، فيصوغ فكرة التحدى المناخى والاستجابة البشرية . « فلما تحولت مراعى الأعشاب التي تطل على وادى النيل الأدنى إلى الصحراء الليبية » ، يقول هو ، « قفز هؤلاء الرواد البطوليون — تحفزهم الجسارة أو اليأس — إلى مستنقعات الأدغال في قاع الوادى ، التي لم يخرقها الإنسان قط من قبل ، والتي قدر لديناميتهم أن تحول إلى أرض مصر ... » (٢).

أما فرانكفورت فيقول « امتازت الفترة منذ ٧٠٠٠ ق . م فصاعدا على الأرجح بالجفاف المطرد (...) جاعلا أودية الأنهار الكبيرة صالحة للسكنى . وحين بدأت المروج وأراضى الشجيرات تبرز من المستنقعات ومسطحات الطين على طول مجارى الأنهار ، نزل الانسان من المرتفعات » (٣) .

وإذا كانت نقطة التحول من العصر الحجري القديم إلى الحديث هي حوالى ٧٠٠٠ ق . م ، فإن العلماء يختلفون في تقدير بدايات ونهايات وأطوال العصرين ومراحلهما المختلفة . وفي مصر يقدر بصفة عامة أن الحجري القديم بمراحله الأربع قد استمر حتى ٨٠٠٠ - ٧٠٠٠ ق . م ، بينما استمر الحجري الحديث حتى ٤٥٠٠ ق . م ، ولو أن البعض يحدد بدايته في النصف الأول من الألف الخامس قبل الميلاد (٤) . وبصفة عامة يمكن القول بأن الزراعة بدأت في مصر حوالى ٥٠٠٠ ق . م (٥) . أما بعد ٥٠٠٠ أو ٤٥٠٠ ق . م فيبدأ عصر ما قبل الأسرات الذى يستمر حتى قيام الأسرات وبداية التاريخ المكتوب في ٣٢٠٠ ق . م . أى أن الألف ونيفا السابقة على مينا هي تقريبا عصر ما قبل الأسرات .

هذا العصر الأخير لا يختلف عن الحجري الحديث إلا في ظهور الآلات النحاسية إلى جانب الأدوات الحجرية ، ولذا يمكن أن يعتبر عصر النحاس Chalcolithic ،

(1) The most ancient East, London, 1929, p. 42, 46.

(2) A.J. Toynbee, A study of history, 1945, Vol. I, p. 305.

(3) Frankfort, Birth etc., p. 29.

(4) Robert-P. Charles, «Essai sur la chronologie des civilisations predynastique d'Egypte», Jour. Near Eastern Studies, vol XVI, 1957, p. 240 — 253.

(5) Butzer, op. cit., 1959, p. 43.

مع ملاحظة أن كلتا الحامتين الحجر والنحاس ظلت مستخدمة لفترة طويلة خلال العصر
الفرعوني نفسه . كذلك تمتاز عصر النحاس في مصر ما قبل الأسرات كما في فلسطين
المعاصرة بأنه هو الذى بدأ فيه شق الترع وإنشاء الجسور ، ولهذا يسميه البعض مثل
أولبرايت بعصر « حضارة الري irrigation culture » (١) . وعموماً ،
و بمصطلحات تشايلد الخاصة نوعاً في التطور الحضارى ، يقابل العصر الحجري القديم
عصر الهمجية Savagery ، ويقابل عصر ما قبل الأسرات عصر البربرية
Barbarism ، بينما يقابل عصر الأسرات عصر الحضارة Civilization (٢) .

ومن الواضح تماماً شدة قصر الحجري الحديث ولواحقه زمناً بالنسبة للحجرى
القديم ، فالأخير أضعاف أضعافها طولاً . وهذا بطبيعة الحال بقدر ما يشير إلى بطء
عملية التطور الحضارى فى المرحلة الأولى إلى حد الجمود ، بقدر ما يشير إلى الطبيعة
الانفجارية للتطور بعد ذلك ، حيث تتدافع التغيرات والتطورات الجديدة فجأة
بعد أن تعبر النقطة الحرجة ، ثم تتسارع وتتراكم بحيث يلد كل تطور أو يولد
تطوراً جديداً ، وبذلك ترتفع الحضارة باطراد إلى آفاق أعلى وأعلى دائماً حتى
لا يكاد يبدو لها سقف منظور بعد أن ظلت طويلاً جداً عند قاع الأرض بلا حراك .
ذلك قانون عام فى الجيولوجيا والباليونتولوجيا ، أى فى النبات والحيوان القديم ،
وليست الحضارة باستثناء . وهو ما يعرف جملة بقانون التطور الانفجارى
● (٣) explosive evolution

كذلك لابد لنا هنا أن نلاحظ طبيعة وميكانيزم التطور الجديد . فلقد كان العالم
كله يغطيه اقتصاد الصيد والجمع خلال العصر الحجري القديم . وهكذا ضمنا
كانت مصر ، إلى أن عرفت الزراعة والرعى ، فأخذ اقتصاد إنتاج الغذاء الجديد
يزيغ اقتصاد جمع الغذاء ويزيحه بالتدريج عبر التاريخ بعيداً نحو الخارج حتى انحسر
فى النهاية واقتصر اليوم على أطراف الدنيا جميعاً فى أقصى أركان الأرض المعزولة
فى الشمال والجنوب . والمهم فى هذه العملية التاريخية هو من أين بدأت . والرد هو
من القلب إلى الأطراف . فسواء كانت من مصر وحدها بدأت أو من مصر وغيرها ،
فذلك يعنى أنها إنما بدأت من وسط العالم ، ثم بعملية طرد مركزية اكتملت حتى

(1) W.F. Albright, Archaeology of Palestine, Pelican, 1956.

(2) Social evolution, Lond., 1951, p. 136.

(3) F.E. Zeuner, Dating the past, an introduction to geochronology,
Lond., 1950, p. 361 — 9.

أطراف الدنيا ونهاية الأرض (١) . من هنا ، حتى فى تلك المراحل الباكرة الافتتاحية جدا من تاريخ البشرية ، فان الموقع الأوسط لم يكن فى النهاية والنتيجة بأقل أثرا ولا أهمية من الموضع الأمثل .

العصر الحجري الحديث

سلسلة حضاراته

ترك لنا كل من الحجري الحديث وما قبل الأسرات فى مصر عددا من آثار الحلات الزراعية تضم مخلفات من الحبوب والفخار والفؤوس والمناجل الحجرية وقطع النسيج والأدوات المنزلية ، إلى جانب الأقواس والسهام وكذلك الخطاف والسنارة ، مما يدل على أنهم جمعوا إلى حين بين الزراعة وتربية الحيوان — بما فى ذلك الخنزير — وبين الصيد البرى وصيد الأسماك يستكملون بها غذاءهم . وتمثل هذه الحلات أو المواقع مراحل متتابعة من نمو وتطور الحضارة الزراعية ، وبصفة محددة مراحل انتقال من اقتصاد الزراعة والجمع إلى اقتصاد الزراعة والتربية والصيد (٢) .

وأهم حضارات الحجري الحديث أربع هى على الترتيب الزمني دير تاسا ، مرمدة ، الفيوم ، البدارى . فأما حضارة دير تاسا فى مصر العليا فيؤرخ لها بحوالى ٦٠٠٠ — ٥٠٠٠ ق . م . وتشير مخلفاتها إلى أن المستنقعات مازالت تغطى الوادى ، أى أنها أقرب إلى فترة الانتقال بين العصر المطير وعصر الجفاف . وتمتاز أوانى دير تاسا الفخارية ، التى وجدت بها بقايا حبوب ، بدرجة ملحوظة من التطور الفنى .

أما مرمدة على أطراف الحافة الجنوبية لغرب الدلتا ، والوحيدة التى عثر عليها فى الدلتا عموما ، فحتى وهى مسكونة كان المناخ يتغير والصحراء تغطي وترحف ، إذ كثيرا ما دفنتها العواصف الرملية إلى نصفها تقريبا ، حتى أضحت الحياة فى النهاية غير محتملة فتركها أصحابها ، إلى أين لا نعلم ، ولكن الذى نعلمه هو أن نسل هذه الجماعات أثر فيما بعد تأثيرا كبيرا على حضارات غرب أوربا (٣) . وتمتاز مرمدة ، على أية حال ، بقرية مخططة تتوزع بيوتها فى صفوف منتظمة على جانبي شارع مستقيم . وقد أרך الكربون المشع حضارة مرمدة مؤخرا بحوالى ٧١٠٠ ق . م . هذا ولقد تم فى السنوات الأخيرة كشف حديث فى هضبة أبو غالب إلى الجنوب

(1) Mogeý, p. 84.

(2) V.G. Childe, Progress & archaeology, Lond., 1945, p. 17 — 8.

(3) Dorothy Davison, p. 27.

من مرمدة بنى سلامة بنحو ١٠ كم ، يبدو معاصرا للمحطة الأم إن لم يكن حقا امتدادا لها .

كرونولوجيا ، قد تقرب ، أو بالأصح قد لا تباعد ، مرمدة كثيرا عن حضارة الفيوم « أ » ، التي قامت قريتها غير المنتظمة على أطراف بحيرة موديس (١) ، والتي قدر الكربون المشع عمرها بنحو ٦٥٠٠ سنة بالنسبة ليومنا هذا (٢) . والاثنان ، مرمدة والفيوم ، قد لا تباعدان كثيرا عن دير تاسا ، وعموما كان يؤرخ لهما بحوالى ٥٠٠٠ ق . م ، كما يقدر البعض أنهما أقدم حالات زراعية معروفة في إفريقيا .

أما البدارى بمصر العليا فأحدث الحجرى الحديث ، حوالى ٤٠٠٠ ق . م ، أو بين ٣٧٠٠ - ٣٤٠٠ ق . م في تقدير آخر (٣) ، ولذا كان المناخ فيها جافا للغاية بالقياس إلى دير تاسا . وقد عرف البداريون النحاس ، أى أن المرحلة انتقالية من الحجرى الحديث إلى عصر المعادن . كذلك عرفوا السفن والملاحة فى النيل . لكن المقول أنهم حضارة جديدة وافدة مع جماعة دخيلة أتت من الجنوب ، ربما من منطقة القرن الإفريقى أو منابع النيل الأزرق .

وإذا نحن نظرنا الآن إلى هذه الحالات وحضاراتها نظرة شاملة ، فسنجد أنها تنتشر على أطراف الصعيد وهوامش رأس الدلتا ، لاسيما عند نهايات الأودية الصحراوية الصغيرة التي تصب في وادى النيل . وإذا لم يكن قد عثر على مثل هذه الحالات الحفرية في معظم الدلتا ، فليس ذلك لأنها لم تدخل دائرة الثورة الزراعية ، وإنما لتأكل الحفريات وصعوبة البحث تحت طمها الرطب السميك . بل إن هناك ، مثل فون روزين ، من يتساءل عما إذا كانت حضارة مصر ما قبل الأسرات قد بزغت في الأصل بين سكان المستنقعات في شمال الدلتا (٤) .

وأيا ما كان ، فإن المهم أن ذلك الموقع الهامشى المتواتر قد يشير إلى المرحلة الانتقالية في حركة هجرة السكان من قلب الهضبة الصحراوية في قلب الحجرى القديم من قبل ، إلى صميم وادى النيل في صميم الحجرى الحديث فيما بعد . وهذه

(1) Huzayyin, Place, p. 300.

(2) Butzer, p. 43.

(3) Robert-P. Charles, «Essai sur la chronologie.. prédynastique etc.» loc. cit.

(4) Eric von Rosen, «Did prehistoric Egyptian culture spring from a marsh-dwelling people?», Riksmuseets etnografiska etc., Stockholm, no. 8, 1929, p. 3 — 13.

الحركة النازلة نحو الوادى تشبه حركة الهبوط التى حدثت فى أوربا فيما بعد فى عصرها الحجري الحديث من خطوط التلال والمرتفعات إلى الأودية والسهول (كسهل سولسبرى مثلا فى إنجلترا) (١) . وعدا هذا فان انتخاب مواضع اتصال الأودية الصحراوية الصغيرة بوادى النهر قد يشير إلى مرحلة متقدمة كان الفلاح الحجري الحديث فيها أقدر على مغالبة مشاكل الري على نطاق محلي صغير وأعجز عن مواجهتها فى خضم النهر الكبير نفسه . إنها جميعا مرحلة الانتقال فى الزحف التاريخي والجغرافي التدريجي من الرمل إلى الطين ، ومن الرويفدات إلى النهر الأب .

أصل محلي أم مستورد ؟

وقبل أن نغادر الحجري الحديث ، لابد من كلمة أخيرة عن أصوله التاريخية أو الجغرافية . فالبعض يعتقد أن فخار دير تاسا ، نظرا لتقدمه الكبير ، يوحى بفترة طويلة من التطور سبقت ظهوره ، ثم يضيف أن ذلك ربما حدث فى جنوب غرب آسيا وليس فى حوض النيل (٢) . كذلك فقد كان الرأى السائد وقتا ما هو أن الزراعة واستئناس الحيوان دخلا مصر أثناء عصر ما قبل الأسرات الأوسط . ولكن العثور على حبوب فى فخار دير تاسا هدم هذا الرأى ، إذ أن تاسا حجري حديث أقدم بكثير من ما قبل الأسرات الأوسط (٣) .

مع ذلك يعود أصحاب الرأى القديم عن دخول الزراعة إلى مصر فيجادلون بأن آثار تاسا والبدارى لا تخلق أى صعوبات فى وجه النظرية الجديدة التى تؤكد أهمية النطاق الممتد من قيليقيا إلى شمال إيران فى نشأة الزراعة . فهم يرون أن هذه الآثار تدل بشكل واضح على أثر حضارى أسيوى (٤) . هذا فى حين تشير آثارالبدارى إلى مصدر جنوبي من منطقة القرن الافريقي أو منابع النيل الأزرق كما سبق .

على أن هناك كشوفا جديدة بمصر خلال السبعينات ترجع إلى العصر الحجري القديم ولكنها تتجاوز كل حضاراته السابقة فى القدم ، بحيث تنسخ ببساطة كل نظريات أصولها الأجنبية . وأهم هذه الكشوف ثلاثة : سيوة ، النوبة ، جنوب الصحراء الغربية .

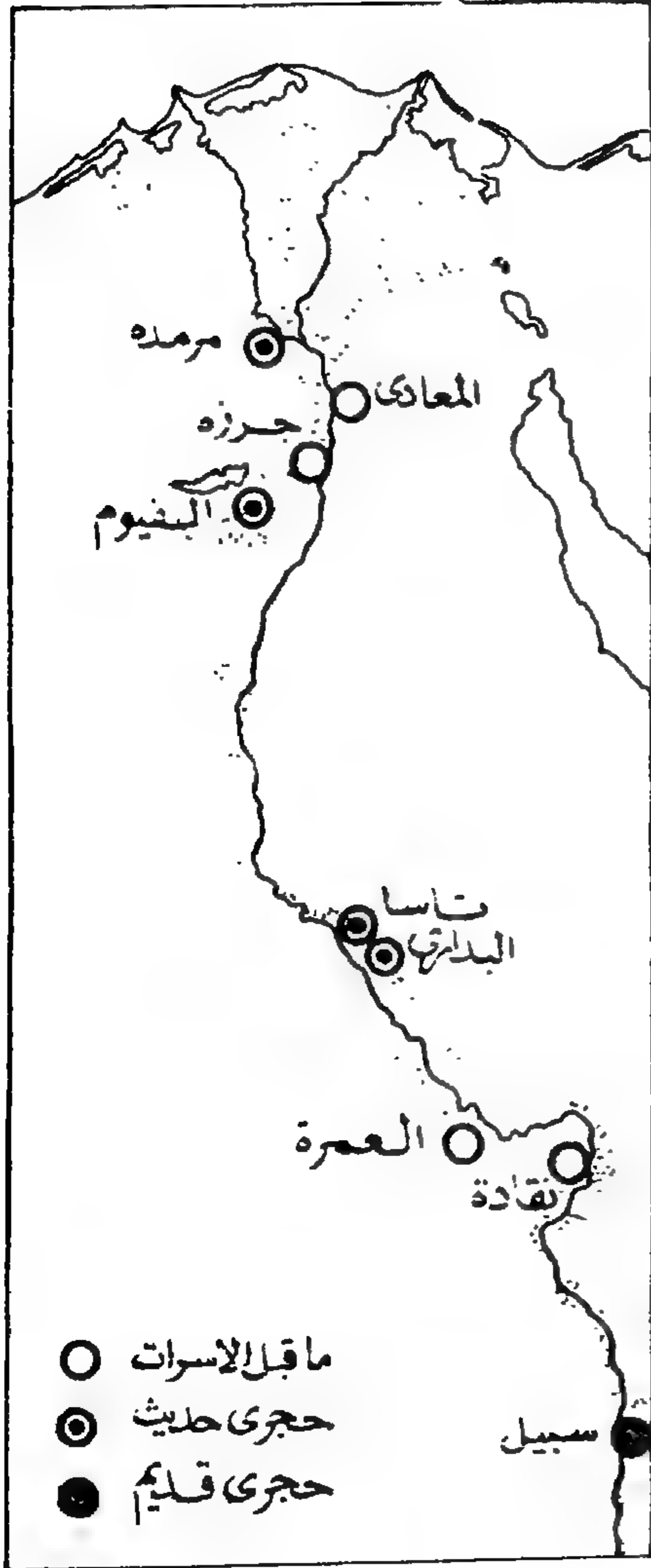
(1) M. Aourousseau, «Distribution of population», G.R., Oct. 1921, p. 568.

(٢) بيك وفليز ، الأزمنة والأمكنة ، ص ١٦٤ .

(٣) السابق ، ص ١٦٦ .

(٤) السابق ، ص ١٦٤ .

ففي سيوة عثر على بقايا حضارة زراعية تم تحديدها بالكربون المشع ١٤ بنحو ١٣ ألف سنة قبل الميلاد ، أى على الأقل ضعف عمر أقدم الحضارات التي سبق العثور عليها في الوادي . وهذا ، وبعد أن كان اتجاه الرأي يذهب إلى أن الزراعة بعد أن بدأت في مصر منذ ١٢ ألف سنة قبل الميلاد ماتت على ضفاف النيل نتيجة الفيضانات المدمرة والجفاف المستشري وصعوبة الحياة بالتالي ، أثبتت هذه الأبحاث الحديثة استمرار وبقاء الزراعة المصرية كاملة في الواحات حتى ٦٠٠٠ سنة قبل الميلاد على الأقل . فلو كان الوادي هو المشتل الأول للزراعة المصرية ، فلقد لعبت الواحات دور الخزانة الحافظة لها حتى عادت منها إليه كالمعقل الأخير في نهاية المطاف .



شكل ١١ - مواقع حضارات مصر القديمة فيما قبل التاريخ .

أما في النوبة فلقد كشفت الحفائر عن أدوات صوانية بوادي الكوبانية شمالي أسوان يرجع تاريخها إلى أكثر من ٣٠ ألف سنة . كذلك عثر على رحايات قدمة في منطقة توشكي ترجع إلى نحو ١١,٥٠٠ سنة ، وتدل بذلك على طحن الغلال ومعرفة زراعة الحبوب . وأخيرا فقد عثر في جبل عدي بالنوبة على مقبرة بها آلاف من الجماجم قدر عمرها بنحو ١٠ آلاف سنة . وقد دعا هذا كله البعض إلى القول بأن الزراعة نشأت أول ما نشأت في النوبة ، وأن أول إنسان زرع الأرض كان هناك وليس في أى مكان آخر ك فلسطين أو العراق ... إلخ .

أما في جنوب الصحراء الغربية ، فالى الغرب من أبو سمبل بنحو ١٠٠ كم وجدت بمنطقة جبل النبطة أدلة على استئناس الحيوان منذ ٨١٠٠ سنة . وعلى هذه الأسس الجديدة لا يستبعد أن يكون الإنسان المصري هو أول من عرف

الزراعة واستأنس الحيوان . وقد تغنى هذه الأسس أيضا عن نظرية الواحات وتعود بالنشأة إلى الوادى نفسه مباشرة .

قبل الأسرات

إذ تنتقل إلى حضارات ما قبل الأسرات ، التى تنقسم إلى المبكرة أو السفلى والمتأخرة أو العليا ، نجد أنها تمثل تطورا أرقى وترتبط مراحلها ببعضها البعض تطوريا ، كما تشير على الجملة إلى بداية العلاقات الخارجية الواسعة النطاق شمالا وجنوبا خارج مصر ، فضلا بالطبع عن تميزها بإضافة النحاس الذى يدل دائما على الاتصال بسيينا . وقد كانت أكواخ القرى تبني أولا مغروسة فى التربة بعمق متر تقريبا ، وتبطن جدران الحفرة بالقش أو الحطب ، ثم يستكمل البناء مرتفعا فوق الأرض مغطى بالطلاء . وكان هذا المسكن أولا دائريا أو كروى الشكل ، ثم تحول بالتدريج إلى الشكل المربع ، كما استخدمت فيه مواد أقوى كالخشب والحجارة (١) .

وأهم حضارات ما قبل الأسرات أربع هى العمرة ، جرزة ، سهاينة ، المعادى . فالعمرة أقدمها ، وهى حضارة محلية ظهرت فى جنوب الصعيد ، وتسمى أحيانا بنقادة الأولى (٣٤٠٠ - ٣٠٠٠ ق . م) (٢) ، وبها تأثيرات بدارية واضحة . أما آثارها فتشمل مساكن ومقابر وأنواعا مختلفة من الفخار الملون عليها رسوم لحيوانات مثل فرس البحر والزراف والتمساح وكذلك لنباتات وقوارب وأشخاص ، هذا عدا الآلات والأدوات والأواني الحجرية ، إلى جانب الذهب الذى يشير إلى الاتصال بالنوبة . وهناك أخيرا بعض نباتات غريبة تدل على الاتصال بشرق البحر المتوسط .

أما حضارتا جرزة وسهاينة فى مصر الوسطى فتداخلتان بحيث تمثل الأخيرة امتدادا للأولى ، حتى أطلق عليهما معا حضارة نقادة الثانية (٣٠٠٠ - ٢٨٠٠ ق . م) بل ثبت عند البعض أن سهاينة ليست إلا خرافة chimera . والمهم أن مصدر هذه الحضارة المركبة قد يكون شمال مصر فى الدلتا وتخومها الصحراوية ثم انتشرت فى مصر الوسطى (٣) . وهى بعامة أرقى من العمرة ، كما يبدو أن كثافة السكان فيها كانت أعلى والنمو أكبر (٤) . ففيها أرسيت قواعد الزراعة المصرية : استصلاح الأراضي

(1) Butzer, p. 51; A. Badawy, A history of Egyptian architecture, Cairo, 1954, vol. I.

(2) Robert-P. Charles, loc. cit.

(3) Huzayyin, p. 312..

(4) Frankfort, p. 42.

الزراعية بإزالة الأحراج وتجفيف المستنقعات وحفر الترع وبناء الجسور ، تحديد المواسم الزراعية حسب الفيضان ، تحديد السنة والشهور ، تعدد الحرف والصناعات والمهن بما في ذلك التجارة البعيدة المدى مع الشرق الأدنى ، تطور المساكن وظهور البيوت ذات الجدران الأربعة ، تطور الحياة الدينية وظهور المقابر ، بل وربما معرفة الكتابة . يضاف إلى هذا تطور بالغ في الآلات الحجرية والفخار أشكالاً وألواناً ورسوماً . ومن الأواني الفخارية ما يشبه الأواني السورية حتى ليظن أن تجار الزيت السوريين هم الذين أدخلوها إلى مصر ، وإن استبعد البعض ذلك لطول الرحلة واحتمالات كسرها .

أما حضارة المعادى فتمثل حضارة الشمال أو الدلتا ، وهي تتبع نقادة الثانية ، بينما يراها البعض من نسل حضارة مرمدة وأبو غالب أحدث حضارات الحجرى الحديث . تشمل آثارها قرية كبيرة بها مساكن ومقابر ومواقد ومخازن حبوب ، عدا الفخار الملون والأدوات والأواني الحجرية والخشبية والتماثيل ، وكذلك بقايا حيوانات الزراعة . ويشير الفخار بصفة خاصة إلى اتصالات مع فلسطين ، كما تشير المعادن إلى الاتصال بسيناء بطبيعة الحال .

وكما حاول البعض رد أصول حضارات مصر الحجرية الحديثة إلى مصادر خارج مصر ، فكذلك فعلوا بحضارات ما قبل الأسرات ، وكذلك لا تعليق لنا إلا ما سبق أن قلناه . فعلى أساس أنواع الفخار التى عثر عليها خلال الفترة ، والمنقوش على نمط السلال ، هناك مثل بئر من يرى لها أثراً ليبيا ، كما يرى نيوبرى أن هناك جماعة هاجرت من حافة الدلتا الغربية ومربوط . ولكن الرد أن ليبيا صحراوية جافة بدرجة لا تتفق بيئتها مع أنماط السلال . كذلك فعلى أساس أنواع أخرى من الفخار ، ذهب البعض الآخر إلى أنها سورية الأصل ، ربما وفدت من شمال سوريا فى عصر ما قبل الأسرات الأوسط ، بل وربما جلب أصحابها معهم زراعة الكتان إذا لم تكن قد عرفت من قبل فى مصر . بل يذهب نيوبرى إلى أبعد من هذا فيدعى أن هؤلاء المهاجرين قد اخترعوا الكتابة الهروغليفية بعد ذلك حين استوطنوا مصر . وفى عصر ما قبل الأسرات الأوسط أيضاً ، الذى امتاز بالأواني الحجرية ، يأتى البعض بسكان جبال البحر الأحمر أو شعب وادى الحمامات الذى هبط إلى وادى النيل بعد ذلك (١) .

تلك بايجاز هي حضارات ما قبل الأسرات . وبمنظرة عامة نستطيع أن نرى أنها

(١) الأزمنة والأمكنة ، ص ١٦٧ - ١٦٨ .

تمثل مرحلة انتقالية من الناحية التكنولوجية . وواضح أنها هي المرحلة التكوينية الشاقة التي تسد معظم تلك الثغرة أو الفجوة الواسعة بين سنة ٧٠٠٠ ق . م وسنة ٣٢٠٠ ق . م ، وتمثل الحلقة الصلبة بين حضارة الحجري الحديث بمستواها المحدود بالضرورة وبين مستوى الحضارة الفرعونية كما انفجرت مع الأسرات بمركبها المعروف ، أو قل بين المرحلتين الجينية والانتفجارية في تاريخ الحضارة المصرية القديمة ، أو بين مرحلتى الهمجية والحضارة عند تشايلد ، أو — أفضل — بين « الثورة الزراعية الأولى » و « الثورة الزراعية الثانية » ، أو أخيراً — وخيراً — بين « الثورة الزراعية » و « الثورة المدنية » كما يعبر تشايلد أيضاً . والواقع أن هذا التصنيف الأخير هو خير تقسيم يكفل لنا الوضوح والدقة ، ولهذا فليكن نقطة ارتكازنا في دراستنا للحضارة الفرعونية فيما بعد .

النظرية المضادة

غير أن من الضروري أولاً أن نتوقف هنا لنعرض لنظرية أحدث تناقض كثيراً من معطيات النظرية الكلاسيكية السابقة في نشأة الحضارة الأولى وتكاد تنقضها . وقد كانت البدايات الطبيعية للنظرية الجديدة هذه على يد الجغرافى الألمانى بسارجه ، ثم استكمل آخر نهاياتها الحضارية الأركيولوجى بوتزر . وعلى هذا يمكن أن نقسم المناقشة إلى جانبين : الأساس الفيزيوغرافى والفرضية الأركيولوجية (١) .

الأساس الفيزيوغرافى

فلقد أعاد بسارجه النظر فى نظرية تشبيه بيئة النيل قبل التاريخ ببيئة السد الحالية ، ووجد أنها خاطئة ولا صحة لها ، وذلك لسببين جوهرين . أولاً ، أن النظام النهري للنيل يتألف من فصلين ، فصل المياه العالية فى الفيضان حين يغرق الوادى كله ، وفصل المياه المنخفضة فى التحاريق حين تنحسر المياه . وكنتيجة لهذا يمتاز الوادى بثلاثية الشطوط الطبيعية العالية جنب النهر ، ثم الأحواض الواسعة ، ثم سلاسل البرك والغدران أو المستنقعات الخلفية فى أوطأ حواف الوادى عند حد الصحراء . كذلك كان لكل نطاق من هذه الثلاثية مركبه النباتى الخاص الملائم . فعلى الشطوط المرتفعة تجمعات من السنط والأثل والجميز ، وفى الأحواض أعشاب قصيرة وحشائش طويلة وشجيرات صغيرة ، وفى المستنقعات الخلفية فقط يظهر البردى واللوتس والبوص والغاب .

(1) Butzer, p. 47 — 85.

أما اقليم السد ، على العكس ، فلا يعرف ، -أولا ، نظام المياه العالية والمنخفضة
الفصلى نظراً لأن كل مياهه تأتي من بحيرات هضبة البحيرات . من ثم فإن الاقليم
غارق كله تحت المياه باستمرار وطوال العام ، مع حياة نباتية مناسبة بالطبع . ثانياً ،
يمتاز اقليم السد برواسب بحرية بلايستوسينية شديدة السمك والامتداد ، فالحوض
الحالى يمثل بحيرة قدّمة تحولت إلى مستنقع عظيم . وهذا المستنقع لا يفتأ يمتلئ
بالرواسب العضوية وغير العضوية ، ومن هنا جاءت الجزر النباتية العائمة ومستنقعات
البردى وغير ذلك من معالمه النباتية الشهيرة . لكن لا شطوط طبيعية عالية هناك
ولا أحواض ، وهذا بالدقة هو الفارق الحاسم بين مورفولوجية السهل الفيضى
الطبيعى لنهر النيل قبل التاريخ وبين اقليم بحيرة السد القديمة التى تحولت إلى مستنقعات
بحر الغزال اليوم .

وعلى هذا فإن التشبيه الكلاسيكى الشائع لوادى النيل فى مصر ما قبل التاريخ
بمستنقعات السد الحالية ، والذي يمثل فكرة محورية فى كل أركيو لوجيتها وقبله
« من أسف » كثير من الجغرافيين والعلماء ، إنما هو محض خطأ فى رأى بسارجه .
وإذا كان لارسن Larsen قد عر على نوع من النبات يدل بطبيعته على بيئة مستنقعية
أو كالأدغال فى وادى النيل فى عصور جرزة ، فقد وجد بوتزر أن الرواسب
التي تم فيها هذا الكشف ليست نيلية بل بلايستوسينية . كذلك فإن أية أدلة على أن
مستوى قاع النهر أو منسوب الفيضان كانا أعلى فى أى وقت مضى مما هما عليه الآن
لا تغير من مورفولوجية السهل الفيضى

معنى هذا كله أن مساحة المستنقعات والبرك والبحيرات الدائمة فى الوادى كانت
صغيرة ، إن لم تكن تافهة ، حتى فى بداية التعمير والسكنى قبل فجر التاريخ .
وكان الجزء الأكبر من السهل الفيضى يتألف من الأحواض التى تغرق فصليا كل عام
كما هى الحال الآن تماما . وبالتالي فليس أخطأ من فكرة أن الوادى كان غاصا
مختنقا بالأدغال والآجام الكثيفة الكثة سوى فكرة أنه كان منطقة طرد للحياة خاليا منها .
على العكس ، كما يقول بوتزر ، كان بيئة صالحة جدا وجاذبة تماما للحيوان والانسان .

فعلى الشطوط المرتفعة التى لا يغرقها الفيضان إلا بضعة أسابيع كل عام ، كان
يمكن منذ فجر الحياة أن تقوم القرى والحلات والسكنى . بالمثل على حافة الصحراء ،
حيث تقدم المستنقعات أيضاً رصيذا من طيور وحيوان الصيد . وما بين الاثنتين
كان يمكن للانسان دائما بعد أن تنحسر مياه الفيضان أن يئثر حبوبه فى التربة الرطبة
أو يرعى ماشيته وقطعانه على الحشائش والأعشاب الغنية الممرعة . وقبل حلول

الفيضان التالى يكون المحصول قد تم حصاده ، بينما تنسحب القطعان للمرعى إما على الشطوط العالية أو على الحافة الصحراوية .

على هذا كله — تستطرد النظرية — فإن عملية إزالة واستصلاح المستنقعات لم تكن ، كما هو الظن الشائع ، النشاط الأساسى للإنسان فى ما قبل الأسرات أو الدولة القديمة . والأدلة التاريخية متوفرة على استمرار وجود هذه المستنقعات الحلقية حتى نهاية الدولة الحديثة والرعامسة والأسرة العشرين ، بدليل رحلات الصيد العديدة إلى هناك .

وأخيراً ، فلئن كانت هذه الصورة الإيكولوجية مثالية فى بيئة الوادى أى الصعيد ، فقد عوضت مناطق ظهور السلحفاة فى الدلتا عن ضعف نمو الشطوط العالية وعن انخفاض الأحواض إلى ذلك الحد الذى تتحول معه إلى مستنقعات وبرك . ولقد كانت ظهور السلحفاة ، إلى جانب هذا ، أوسع مساحة مما هى الآن بكثير ، حيث أن رواسب الطمي من حولها كانت أقل سمكا وارتفاعا . فعلى حواف هذه الجزر الرملية إذن كان يمكن للقرى أن تقوم ، بينما كانت الأرض الصالحة فسيحة ، دون منطقة مستنقعات على الإطلاق أو على الأغلب . وبعبارة أخرى ، لم تكن الدلتا أقل صلاحية وجاذبية للحياة والسكان من الصعيد .

الفرضية الأركيولوجية

حسناً ، إذا كان ذلك كذلك ، فإن السؤال الذى يثور هو: لماذا إذن لم نجد حلات السكنى القديمة قبل التاريخ إلا على أقصى أطراف الوادى الصحراوية ؟ الرد ، أولاً ، أن هذا الحكم يتجاهل كثيراً من المقابر التى عثر عليها دون قرى معها ، غير أن هذا يحتم أن نفترض لها قرى بادت واندثرت . ثانياً ، أن ليس من المحتم أن الدفن كان يتم فى الصحراء ، إذ ليس ثمة ما يمنع أن يكون فى قلب السهل الفيضى . ثالثاً ، من المؤكد أن هناك حلات كثيرة مطمورة تحت الطمي سواء فى الصعيد أو الدلتا . والاستنتاج كما ينهى أصحاب النظرية الجديدة هو أن كل الدلتا ، فضلاً عن الصعيد ، كان كلها مرصعاً بالقرى والحلات منذ بدأ اقتصاد إنتاج الغذاء من نحو ٧٠٠٠ سنة على الأقل .

أما عن حجم وكثافة السكان ، مادام الأمر كذلك ، فإن بوتزر يقدر كل سكان الوادى والدلتا من آخر جامعى الغذاء النهائين terminal food-gatherers بعد نهاية الحجرى القديم الأعلى حوالى ٥٠٠٠ ق . م بنحو ١٠٠٠ نسمة فقط . والتقدير مبنى على أساس معدل الكثافة العالمى الذى يعطيه بريدوود ويريد لمثل هذه الجماعات

والذى يبلغ ٥ نسمة لكل ١٠٠ كم ٢ ، وعلى أساس احتساب نحو ثلث مساحة وادى النيل لبند المستنقعات وللإستصلاح اللاحق فى الفيوم ثم توسع السهل الرسوبى الطبيعى فيما بعد . وهذا الرقم المتواضع جدا يكفى للدلالة على مستوى الحضارة إلى ما قبل العصر الحجرى الحديث .

وقد يكون من المفيد هنا ، على سبيل المقارنة ، أن نذكر تقديرا آخر لسكان مصر فيما قبل اقتصاد الزراعة . ففى تقدير كيث أن كثافة السكان فى هذه المرحلة البالغة الطول ، التى سادها اقتصاد الجمع والصيد ، والتى يسميها بالعصر الأولى primal period تميزاً لها ككل عما بعدها ككل وهو العصر ما بعد الأولى post—primal ، فى تقديره أن الكثافة هى شخص واحد فى كل ميل مربع من الأراضى الصالحة . وعلى أساس أن الظروف الصحراوية كانت قد حلت ، وتحددت السكنى بمساحة الوادى البالغة ١٢ ألف ميل مربع ، فإن مجموع سكان مصر فى ذلك العصر يناهز ١٢ ألف نسمة . وهذا يبلغ ١٢ مرة مثل تقدير بوتزر .

ورغم أن أكثر من نصف هذه المساحة فى الدلتا وأقل من النصف فى الصعيد ، فقد كان الصعيد أفضل كأراضى صيد ، ولذا يمكننا أن نقسم عدد السكان بين الاقليمين بالتساوى تقريباً . ولما كان طول الصعيد نحو ٥٥٠ ميلاً ، فإن سكانه ٦٠٠٠ تتوزع تلقائياً فى مجموعات بمعدل ٩ أشخاص على مدى كل ميل من النهر . وإذا فرضنا أن كل مجموعة محلية تحتل رقعة تمتد نحو ١٠ أميال بطول النهر ، فإن حجمها الكلى رجالاً ونساء وأطفالاً جدير بأن يدور حول ٩٠ نسمة . وبهذا يكون سكان الوادى فى الصعيد مقسمين بين نحو ٥٥ جماعة محلية منفصلة . ولنا بعد هذا أن نفترض نفس التقسيم فى الدلتا ، مما يعطى مصر كلها مائة ونيفاً من هذه الوحدات المحلية الأولية . ولسوف تتضح هذه الوحدات فى الحجم ، ولكنها ستقل فى العدد بالالتحام والاندماج ، وذلك مع الزراعة فى العصر الحجرى الحديث (١) .

مع هذا العصر الأخير ، نعود من جديد إلى تقديرات بوتزر . فعلى أساس تقدير بريدوود وزميله أيضاً لكثافة ١٠٠٠ نسمة لكل ١٠٠ كم ٢ ، فإن سكان وادى النيل فى مصر يصلون إلى ما بين ١٠٠,٠٠٠ ، ٢٠٠,٠٠٠ نسمة ، وهى نسبياً ثورة سكانية بلاشك . أما فى عصر ما قبل الأسرات فمن الصعب التقدير ، لكن يمكن الجزم بأن لا أكثر من نصف سكان مصر كانوا يعيشون على حافة الصحراء ، والباقى داخل السهل .

(1) A new theory, p. 301.

أخيرا ، ومن دراسة توزيع الأدوات الحجرية السابقة للحجرى الحديث ، يصل بوتزر إلى أن الانسان كان قد سكن وادى النيل نفسه بصفة عامة منذ ٢٥,٠٠٠ ق . م على الأقل ، وبصفة مطلقة منذ ١٥,٠٠٠ ق . م . أى أن الانسان كان قد تحرك إلى داخل منطقة وادى النهر قبل مجيء العصر الحجرى الحديث بنحو ١٠ آلاف إلى ٢٠ ألف سنة . وهذا يتعارض تماما مع كل أسس نظرية عصر الجفاف - العصر الحجرى الحديث الكلاسيكية التى يسخر منها بوتزر ومن دعائها ابتداء من تشايلد وتوينبي إلى فرنكفورت وغيره .

فعنده أنه لا اجتماع الانسان والحيوان فى الوادى أدى ، كما قال تشايلد ، إلى استئناس الحيوان ، بل ظلا فيه معا لنحو ١٠ آلاف سنة على الأقل قبل بدء الزراعة . ولا هو اندفع إلى الوادى ، المهجور فرضا ، ليحوله بدنياميته إلى ما أصبح أرض مصر كما يصور توينبي ، بل لقد كان يقطن هذا الوادى فى قنائة وبلا دينامية كما يبدو قبل أن يبدأ طريقه إلى الحضارة الزراعية . لا ، ولا الجفاف حول الوادى من كتلة كثة إلى أرض صالحة للسكنى كما يقول لنا فرنكفورت ، فان الجفاف لا يؤثر على نهر متدخل exotic كالنيل يستمد ماءه من خارج منطقته .

بالمثل - يستطرد بوتزر - تنهار وتسقط نظرية « هبوط » الانسان أو نزوله من الهضبة إلى الوادى ، تلك النظرية الفجة الأسطورية كما يدمغها . كذلك فان نظرية سكنى الانسان للمدرجات النهرية البلايستوسينية فى طريق نزوله إلى الوادى هى مجرد جهل بمعنى ومغزى المدرجات ، لا أكثر . وإنما كان الانسان ، يضيف بوتزر ، على راحته الكاملة على كل من الصحراء والوادى منذ العصر الحجرى الأسفل فصاعدا ، ولو أنه تركز قرب الأخير فى المراحل الأكثر جفافا كما منذ نهاية الحجرى القديم الأوسط على نحو ما رأينا .

من هذا كله يصل بوتزر إلى أن هناك فجوة كبيرة فى مصر بين آخر جامعى الغذاء وأول زراع الحجرى الحديث الأصلاء مثل مرمدة . أى أن مرحلة الحضارة النباتية *vegeculture* ومرحلة الزراعة البازغة *incipient agriculture* الانتقالية تمثل حلقة مفقودة فى مصر . ولذا فانه يتساءل عن أصل الحجرى الحديث بها ، ويذهب فى تفسيره إلى تيار حضارى من نوع ما من الهلال الخصيب حيث عثر على مثل تلك المرحلة الانتقالية . ورغم أن هذه مجرد نظرية بلا برهان ، فانه يشير إلى أن مرمدة ظهرت بعد بدء فترة العصر الحجرى الحديث المطيرة بوقت طويل ، وكذلك متأخرة عن أول زراع فى الهلال الخصيب بألفى سنة على الأقل ، وأن عصر الجفاف ما بعد الجليد لم يدفع إلى الانتقال من جمع الغذاء إلى انتاج الغذاء بأى شكل ،

لا ولا حفز الانسان إلى أن يسكن وادى النهر لأول مرة ليبدأ عملية صرف المستنقعات ، تلك العملية غير الضرورية أصلاً . وكل ما فعل جفاف نهاية البلايستوسين أنه أعطى دفعة لضرورة تركيز السكان في أنسب المناطق وهى النهر وذلك قبل بداية الزراعة المحلية بعشرة آلاف سنة على الأقل .

وعلى النقيض تماما من نظرية الجفاف والاتجاه إلى النهر كأصل الحجري الحديث - ممضى بوتزر - فإن سكنى الصحراء حققت كثافة وأهمية لم تعرفها وذلك بعد الانتقال إلى انتاج الغذاء . فهناك كثير من المحطات الحجرية الحديثة والنحاسية على طول هوامش الوادى من مرمدة حتى النوبة العليا وعلى امتداد الصحراء ابتداء من الجلف إلى الخارجة وسائر الواحات وهضاب الصحراء الليبية إلى صحراء مصر الجنوبية الشرقية ووادى الحريط ... إلخ . وقد تعرف هانز فينكلر Winkler على ست مجموعات إثنية على أساس رسوم الكهوف والصخور ، من أهمها « الصيادون الأوائل » المعاصرون للحجري الحديث المصرى وحضارة العمرة ، وكانوا يسكنون أصلاً صحارى النصف الجنوبي من مصر . ومنها كذلك من يسمون « سكان الجبال الأصلاء » ، وهم رعاة ماشية ظهرُوا أيام العمرة وربما كانوا أجداد البشاريين ، وسكنوا أراضي الصيادين الأوائل ولعلمهم امتصوهم بالتدريج . ومنها أخيراً « سكان النيل الأوائل » ، الذى يبدو أنهم كانوا أهم من نشر حضارة جرزة ، ويرتبطون بما يسمى سفن نقادة .

ولقد شهد العصر الحجري القديم الأعلى والعصر الحجري الأوسط الصحراء الكبرى وهى شبه خالية من السكان ، ولم يتم إعادة تعمير مرتفعاتها بالانسان إلا مع قدوم أول المجتمعات الزراعية إلى وادى النيل . والواقع أنه قد حدث انفجار سكاني بعد ٥٠٠٠ ق . م يوازى السكنى الجديدة فى كل أجزاء الصحراء الكبرى ، لا بسبب زيادة امكانيات اقتصاد انتاج الغذاء ، وإنما بسبب تحسن المناخ وزيادة المطر فى بعض مرتفعات الصحراء . وبذلك شهد الألف الخامس قبل الميلاد مجموعة حضارية مترابطة نوعاً من « الصيادين الأوائل » يحتلون مرتفعات الصحراء من الأطلسى حتى البحر الأحمر . وقد بلغ السكن والاتصالات الحضارية عبر الصحراء الكبرى قمة نادرة خلال العصر الحجري الحديث بفضل فترة مطرها ٥٠٠٠ - ٢٣٠٠ ق . م .

وخلاصة القول عند بوتزر أن جماعات عديدة ولكنها غير معروفة من البشر سكنت الجزء الأكبر من مصر فى عصر ما قبل الأسرات ، مثال ذلك التامو الليبيون الذين سكنوا الواحات أثناء الدولة القديمة ، كل ذلك قبل ختام فترة مطر الحجري الحديث . وقد أدى انتهاء هذه الفترة نهائياً إلى إخلاء مرتفعات الصحراء الكبرى ،

كالجلف والواحات ، من السكان قبل الألف الأولى قبل الميلاد ، الأمر الذى كان له انعكاساته التاريخية على مصر فى الأسرة السادسة . وفى الدولة الحديثة لم يعد جيران مصر الصحراويون يلعبون أى دور فى مصر العليا ، واقتصر الصراع مع الرّحل على استبّس الساحل الشمالى .

ولقد اتفق التوسع الفجائى والدراى فى حضارات الحجرى الحديث القائمة فى الهلال الخصيب منذ ٧٠٠٠ ق . م على الأقل ، عبر الشرق الأوسط والبحر المتوسط وأوروبا وعبر مصر إلى الصحراء الكبرى ، اتفق مع بداية الظروف الرطبة بعد ٥٠٠٠ ق . م . وبالمثل ، لعل الظروف نفسها دفعت الانسان إلى ملء فراغ الصحراء الكبرى ونشر الحضارة عبر كل النطاق الجاف من العالم القديم .

نقد النظرية

تلك هى الخطوط الرئيسية فى النظرية الجديدة فى الانتقال من العصر الحجرى القديم إلى الحديث فى مصر . واضح تماماً أنها النقيض المطلق للنظرية الكلاسيكية السائدة ، قل كالصورة وسالها . ولعل أخطر ما فيها أنها لا تجعل الحضارة الزراعية نبأ أو انبثاقاً محلياً كالنظرية الكلاسيكية ، بل تعود إلى نظرية الأصل المستورد ، الأصل الأسيوى ، من الرافدين ، لتفسير بدء الزراعة فى مصر . فهى تجرد مصر من أبسط بنور أصلاتها الحضارية . ولعل هذه أيضاً هى أضعف ما فى النظرية ، لأنها ترتبها على أسس واهية للغاية وهى الحلقة المفقودة فى مصر من العصر الحجرى الأوسط .

كذلك فإنها لا تفسر كيف ولماذا يقيم الانسان فى وادى النيل ، الصالح للسكنى تماماً كما تذهب النظرية ، عشرة آلاف سنة أو أكثر دون أن يعرف الاستثناس . ثم ما الذى يمنع أصلاً من تعدد الأصول أو الاختراع المستقل ؟ ولماذا يكون كل من يدخل مصر قبل التاريخ وبعده من الرعاة ، إلا هؤلاء الزراع القادمين وحدهم من الرافدين ؟ على أن هذا كله أدخل فى مناقشة أصل الحضارة عامة كما سنرى .

كل ما نستطيع أن نقوله الآن هو أنه بينما يبدو الجانب الطبيعى من النظرية الجديدة معقولاً وممكناً ، فإن الجانب الحضارى لا يترتب ولا يلزم بالضرورة مثلاً يبدو غير مقنع إلى حد بعيد . بل يمكن القول إنه نجح فقط فى هدم النظرية القديمة دون أن يقدم بديلاً إيجابياً لها .

وعلى الجانب الحضارى ، فإن الكشف والبحوث الحديثة فى السبعينات فى

أرجاء مصر الصحراء والوادي قد جاءت كما رأينا نقلة خطيرة إلى الأمام (أم نقول الخلف ؟) لكل كرونولوجيا الحضارة المصرية وضعتها من جديد في مقدمة السباق الحضارى في كل منطقة الشرق الأوسط والأدنى القديم ، كما سدت الثغرة الواسعة المقولة في مصر بين نهايات الحجري القديم وبدايات الحجري الحديث ، عبر الحجري الأوسط ، وبين ما قبل الأسرات فالأسرات ، فأكدت بذلك أو أعادت تأكيد الاستمرارية الأساسية في الحضارة الزراعية المصرية ، مبرزة كذلك عنصرا جديدا في القصة هو التكامل البيئي - الحضارى أو الجغرافى - الأركيولوجى بين الوادي والواحات أو بين النيل والصحراء ، وناسخة بذلك كله في النهاية نظرية استيراد الحضارة الزراعية من خارج مصر .

أصل الحضارة ؟

السؤال الآن : هل كانت هذه الثورة الحضارية المصرية هي الوحيدة في العالم ؟ وإذا لم تكن ، فهل هي الأولى ؟ لقد كشف البحث عن حضارات من الثورة الزراعية الأولى والثانية في أكثر من منطقة خارج مصر ، تكثر بينها جميعاً أوجه التشابه - ولكن ليس التماثل - وأهمها العراق حيث حضارة سومر وبابل وأكاد ، ثم حوض السند حيث حضارة هارابا وموهنجو دارو . وسيلاحظ أن ثلاثها أودية أنهار فيضية في نطاق صحراوات العالم القديم ، وثلاثها كالأحواض تحيط بها الجبال أو الصحراء من ثلاث جهات أما الجهة الرابعة فتتصل بالبحر مباشرة (١) ، فالنهر يعطى قاعدة الحياة ، والجبل والصحراء قاعدة الحماية ، والبحر قاعدة الاتصال .

نشأة الحضارة إذن في هذه المناطق لم تكن صدفة أو اعتباطا . فبغير حتم جغرافى ، كانت البيئة الجغرافية هنا مثالية لقيام الحضارة في القديم ثم لاستمرارها وبقائها بعد ذلك لآلاف السنين . المناخ المعتدل المتغير ، وجود أنسب أنواع النبات والحيوان في العالم للزراعة والاستئناس ، الأنهار المتدخلة التي تدعو إلى الرى ، ندرة المعادن والأخشاب التي تؤدى إلى التجارة ، إلى جانب الحماية الصحراوية - تلك جميعا هي خامات الحضارة مثلما هي عناصر البيئة ، بينما كانت البيئة مسرحا طبيعيا لما حدث فعلا بالضبط . أو كما يقول كون « ليحرص المؤرخون والأركيولوجيون على ألا يتركوا الانطباع بأن نظم النيل والدجلة - الفرات أصبحت مواطن الحضارات القديمة الراقية بطريق أى نوع من أنواع الصدفة . وإنما كان الأمر خطة عامدة

(1) East, Geog. behind hist., p. 156.

وضعها الجغرافي الأعظم « (١) .

على الجانب الآخر ، هناك اتجاه نحو التوسع في تحديد المواطن الأولى الممكنة لاكتشاف الزراعة خارج منطقة الشرق الأوسط القديم . فعند كارل ساور أن من المراكز الممكنة ، إلى جانب منطقة البحر المتوسط حتى السند المركزية ، هناك جنوب شرق آسيا والصين وإثيوبيا (٢) ، بينما يضيف مردوك مركزا آخر في غرب إفريقيا عند ثنية النيجر . وفي تقدير بريدوود أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تكون جنوب شرق آسيا وغرب إفريقيا مراكز ممكنة ، إلا أن الدليل الأركيولوجي الفعلي يعوزها تماما (٣) . كذلك فحتى في حدود الشرق الأوسط القديم ، يترك البعض كلا من مصر والعراق ليعطى الأولوية إلى كل من فلسطين وسوريا ، بينما يعطيها البعض الآخر لكل من قزوين والتركستان .

ومهما يكن الأمر فليس من السهل أن نعرف على وجه اليقين أين نشأت الحضارة بالتحديد في أي من تلك الأودية النهرية ، وإن كان الأرجح أن نشأة الزراعة لم تخرج عن إطارها العام . فهل نشأت في موطن واحد ثم انتشرت منه إلى المواطن الأخرى ، أم نشأت مستقلة في أكثر من موطن واحد ثم انتشرت حتى تقابلت وتقاربت ؟ ومن الأسبق إذا تعددت الأوطان ؟ حول هذه القضايا الخلافية تعددت المدارس وتضاربت ، ويمكن القول إن لكل نظرية بلا استثناء مدرستها ، إن لم نقل إن لكل باحث « موقعه المدلل pet site » (٤) . على أننا نستطيع منهجيا أن نصنف كل هذه الاتجاهات في مذهبين أساسيين متعارضين وعلى طرفي نقيض : الانتشارية diffusionism ، والتطورية evolutionism . فالأخيرة ، على أساس وحدة العقل البشري ، تؤمن بأن أي مجتمع في المرحلة المناسبة من النمو التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي قادر على أن يصل إلى نفس الاختراع الواحد إذا ما توفرت امكانياته . أما الانتشارية فتجادل بأن كل اختراع أساسي إنما حدث تاريخيا وكأمر واقع مرة واحدة فقط ، ولا حيلة لنا في هذا الأمر الواقع (٥) .

وبمزيد من التفصيل ، فإن مدرسة الانتشاريين لا ترى إلا موطنا وحيدا للحضارة انتشرت منه إلى مراكز ثانية فثالثة حتى غطت وجه الأرض . وإذا كانت مصر

(1) Coon, Caravan, p. 19, 23.

(2) Carl O. Sauer, Agricultural origins and dispersals, N.Y., 1952.

(3) Whyte, p. 74.

(4) Ibid., p. 75.

(5) Childe, Progress & archaeology, p. 57 — 8.

والعراق هما عادة الموطن المختار لهذه المدرسة ، فقد ظهر اتجاه محدث نسبيا ولكنه ضعيف نوعا يرى أصلا مشتركا وأوليا لحضارات مصر والعراق والسند مركزه سوريا وأطراف هضبة الأناضول (١) . أما من التطورين ، فثمة أولامدرسة « الاكتشاف أو الاختراع المستقل origination ، parallelism » التي ذهبت إلى تعدد المواطن مع استقلالها التام في النشأة . وقريب منها اتجاه يقول بالتعدد والاستقلال ولكن على أساس أن كل موطن نشأ نتيجة لتفاعل أصحابه النهرين والجماعات المحيطة به مباشرة (٢) . وأقوى منهما الاتجاه الذي يذهب إلى التعدد والاستقلال دون أن يستبعد بعض تفاعلات وتبادلات ثانوية لا تنال من مبدأ النشأة المستقلة . ولعل هذا هو الاتجاه السائد الآن والمقبول . وهو في جوهره حل وسط وموقف توفيقى بين الانتشارية والتطورية . وإذا كانت مواطن النشأة المستقلة بحسب نظرية التعدد قد تحددت عموما في مصر والعراق والسند ، فيبدو أن الأبحاث الحديثة تتجه إلى اعتبار حضارة السند أحدث بكثير أو قليل ، بحيث لا تقف على قدم المقارنة مع الأولين ، إن لم تستبعد حقا كموطن أصلى على الإطلاق ، حيث يرجح البعض أن الزراعة إنما أدخلت إليها من الغرب (٣) .

وهكذا نجد أن المناقشة قد صفت نفسها بنفسها بالتدرج لتنتهى في الأعم الأغلب عند جمهرة العلماء إلى تعدد مستقل ثنائى ينحصر في قطبي مصر والعراق . وهنا صار السؤال هو: في البدء كانت مصر أم العراق ؟ أى أن المشكلة أصبحت مشكلة الأولوية . وهذه ترددت بينهما جيئة وذهابا من وقت إلى آخر في ذبذبات ثلاث . فحتى الثلاثينات أو الأربعينات كان الاجماع أقوى على أن مصر هي أصل الزراعة والحضارة ، ومنذ الحرب الأخيرة مال البندول إلى العراق ، وأخيرا وفي السنوات القليلة الماضية فقط عاد ينجح إلى مصر من جديد .

المدرسة المصرية

فالجولة الأولى تمثلها المدرسة « الانتشارية » التي قادها إليوت - سميث وبري و يفرز . ولئن كان الأول بالذات قد أصبح علما على هذه المدرسة أو معلما ، فيحسن أن نذكر أن كثيرا من العلماء قبله بكثير كانوا يعدون مصر أم الحضارة . والمهم أن المدرسة ترى في مصر ، ومصر العليا بالذات ، أصل الحضارة في العالم أجمع ، قامت منذ ٦٠٠٠ سنة على يد « الجنس الأسمر » أو « أبناء الشمس »

(1) East, op. cit., p. 155, 173.

(2) Childe, Man makes etc., p. 135 — 6.

(3) Whyte, p. 109.

كما يسمون المصريين القدماء . وقد أطلق سميث على هذه الحضارة « حضارة الشمس والحجر Heliolithic culture » ، وهي تسمية قد لا تعبر عنها تماما كما لاحظ هـ . ج . ولز ، ولذا دعاها برى « بالحضارة الأركية Archaic » . وجوهر النظرية أن هذه الحضارة هي من خلق البيئة النيلية أكثر منها صنع الجنس الأسمر . فلقد كان تفرد النيل دون كل أنهار العالم القديم بنظام فيضى معين هو الذى جعلها رائدة المدنية .

سيناريو الزراعة

كيف ؟ ببساطة فان النيل يقدم كل عام درسا عمليا فى أوليات الزراعة ، والطبيعة قد رسمت الطريق للإنسان وألقت عليه محاضرة زراعية متكررة من خلال النيل ، والزراعة من جانبها إنما تأصلت عن طريق تقليد الطبيعة ، فهى اكتشاف أكبر مما هى اختراع ، إذ أن ما كانت تقوم به الطبيعة تلقائيا بدأ الإنسان يقوم به صناعيا . فلقد وجدوا أنه حيثما فاض ماء النهر أصبحت الأرض خصبة وخرج منها النبات الطبيعى . فالزراعة إذن من صنع وخلق نظام الفيضان الدورى للنيل .

وفى كل الأحوال فان الزراعة ، كالنار ، هى عند سميث اكتشاف حدث فجأة وطفرة ، وليس نتيجة عملية تدريجية تطورية ، فانه إما زراعة وإما لا زراعة كما يقول . والمصريون لم يجلسوا يفكرون فى وسيلة لفلاحة الأرض ، كلا ، وإنما عرفوا الزراعة بالصدفة وعلى غرة ودون جهد أو مشقة . عرفوها ، يعنى ، بقانون الصدفة الرياضى البحت الذى من المحتم بمقتضاه أن يقع أحد ما مرة ما على حل ما لمشكلة ما . والخلاصة من ثم أن النيل هو أستاذ الفلاح ، والفلاح تلميذ مقلد للطبيعة . وخير تلميذ هو ذلك العبقري الذى لاحظ الفيضان وضبط النهر ، فكانت جائزته الملك والألوهية . لقد علم النيل المصريين الزراعة والرى .

ولقد كانت الخطوة الأولى الصعبة ، وأهم فترة فى تاريخ الإنسان ، هى حين بدأ يشق قنوات ضحلة لينشر الماء على مساحة أو سع ، فبعدها عرف بالتجربة والخبرة أين يجب أن تعمق أو ترفع مستوياتها ... إلخ ، أى نشأ نظام الحياض . ولعل معرفة معالجة التربة بعصا أو بفأس بدائى نشأت بعد ذلك عن ملاحظة سكان الوادى أن الأرض التى تطوؤها أقدام وحوافر الحيوان تفره فى محصولها من الشعير أكثر من غيرها . فبدأوا يقلدون الحافر hoof بالفأس hoe . وقد كانت الحبوب ، القمح والشعير أساسا ، هى أساس كل شيء . وليس صحيحا فى هذا الصدد ما يقال من أن الإنسان عرف زراعة الكروم والتبيز أولا ثم طبق طرق زراعته هذه على الحبوب

فما بعد ، ولو أن تزوينر يقترح أن زراعة الحضروات ربما سبقت زراعة الحبوب (١) .

ومن المشكوك فيه عند سميث بعد ذلك أن يكون الانسان قد استأنس الحيوان ، أى حيوان ، إلا بعد أن عرف الرى على شاطئ النيل . فالأرجح أن الصيادين من قبل لم يعرفوا قيمة اللبن كغذاء . كذلك فلربما كان الانسان حينذاك يعتمد على الغذاء الحيوانى أكثر منه على الغذاء النباتى كالفواكه البرية والجذور ، أى لم يبدأ كآكل أعشاب ، لأن علم التشريح والفيزيولوجيا المقارنة قد أثبتا أن تركيب القناة الهضمية للانسان تعادل فى طولها بالنسبة لجسم الانسان نسبتها فى الحيوانات آكلة اللحوم أكثر منها فى الحيوانات آكلة الأعشاب .

ولربما كذلك سكن الانسان البدائى فى الأعم الأغلب عند شواطئ البحار وضيفاف الأنهار ، معتمدا فى غذائه على السمك والمحار والزواحف ، بينما كانت حصته من النباتات ضئيلة . وعلى أية حال فالملاحظ عموما أن البلاد التى تنمو بها الفواكه النباتية برىا كالموز والجوز لم تقم فيها حضارة . ومن ثم فقد كان الاعتماد على الحبوب فى مصر ، إلى جانب الحيوان المستأنس ، عاملا طوريا وجديدا تماما فى التاريخ البشرى .

ولقد كانت أولى نتائج هذه الطفرة ثورة ديموغرافية كبرى بمقياس العصر ، هى بلاشك الأولى من نوعها فى العالم ، كما لم تلبث أن تحولت إلى ثورة عالمية حين انتقلت حضارة الزراعة المصرية الجديدة إلى بقية أجزاء العالم . وقبل ذلك فى العصر الحجري القديم كان كل سكان العالم قلة محدودة جدا ، متباعدة عناصرها تماما فى عزلة كاملة كالجزر ، مما كان له تأثيره على عملية تكوين وتشكيل الأجناس . أما بعد تلك الثورة الديموغرافية فلم يظفر سكان العالم عدديا فحسب ، بل وتقاربوا أيضا جغرافيا وتواصلوا وتداخلوا فاختلطوا ، فكان ذلك نقطة تحول فى عملية تشكيل الأجناس والسلالات .

صرح الحضارة

أما داخل مصر ، فقد تقاطرت بعد الزراعة كل إنجازات الحضارة . فإغراق الفيضان للأراضي المنخفضة كل عام اضطر السكان إلى السكنى على الأكوام ، أى دفعهم إلى التجمع على شكل قرى . وفى القرية بدأ التنظيم الاجتماعى يظهر ، بما فى

(1) F.E. Zeuner, Cultivation of plants, in : Singer et al., A history of technology, Oxford, 1954, p. 353 — 375.

ذلك حتى عادة ارتداء الملابس بعد أن كان العرى عند الرحل حالة طبيعية . ثم إن الزراعة كما تطلبت كثيراً من الفنون والاختراعات والآلات التابعة ، أعطت وقت فراغ كاف لتوجيه النشاط البشرى إلى إشباع هذه الحاجات ، ومنها المعادن .

وعن الأخيرة ، يرى إليوت - سميث أن لون النيل الأخضر ولون الشعر الأخضر جعلاً للون الأخضر أهمية خاصة في حياة المصريين ، هي التي امتدت إلى الملاكيت ، ذلك الحجر الأخضر الذى ربما من فرط استعماله عرفوا استخراج النحاس من مادته الخام ، فكان هذا بدوره بدء عصر المعادن والانتقال الهائل الذى ترتب عليه فى الصناعة .

وفى النيل كذلك ظهرت السفن . وفى كتابه « الملاحون القدماء Ancient Mariners » أثبت داريل فورد بيقين أن السفن عرفت واخترعت لأول مرة بمصر . وصناعة السفن غير ممكنة إلا بعد معرفة صناعات النجارة والمعادن جيداً ، والأدلة كافية على أنها عرفت لأول مرة بمصر أيضاً . بل إن المصريين أيضاً ، يضيف سميث ، هم أول من عرف الذهب ، وهم الذين أعطوه تلك الأهمية السحرية التى أصبحت صفة عالمية له بعد ذلك .

ومن الناحية الاجتماعية ، كان توزيع المياه الفيضية بعدالة ضرورة أولية لبقاء المجتمع . فالزراعة الفيضية تفرض تركيز السلطة كلها فى يد رجل واحد لضمان العدالة المائية وللتنبؤ بحجم الفيضان القادم والنظر إلى الأمام للتخزين . من هنا ظهرت الملكية من ناحية ، ومن ناحية أخرى منح الملك الصفة غير البشرية أو الطبيعية أى ظهر التأليه . وهذا وذاك يرتبط كلاهما بنظام الطوطمية التى يؤكد سميث أن مصر هى الوحيدة التى تساعد فيها الظروف البيئية على خلقها . ومن تأليه الملكية ظهرت الحاجة إلى الحفاظ على جسمه ، فكان التحنيط . ففكرة الملكية والحنيط كلتاهما إذن من صنع الزراعة والبيئة النيلية .

فضلاً عن هذا ، ففى القرية أيضاً ظهرت الأفكار الدينية والدين . فعلى حين كان الرحل يتركون الميت حيث مات وكما مات ، فالآن مع اجتماع الناس فى قرية فلقد استحال ذلك لأسباب صحية واقتصادية . فكان لابد من دفن الموتى بعيداً فى الصحراء . ولكن الصحراء « فريجيدير » طبيعى ممتاز حفظ الأجسام ، فخيّل إلى عقلية المصرى البسيط أن الميت لم يمت حقيقة مادام جسده كما هو . من ثم اتجه إلى الاهتمام به فى حياته الأخرى بوضع الطعام والشراب والأدوات معه فى القبر ، وذلك مع التحنيط زيادة فى حفظه . ومع الاهتمام « بمساكن » الموتى هذه ، كان تشييد المقابر التى تحولت إلى مصاطب ثم إلى أهرامات ... إلخ .

الدين وعقيدة الحياة الأخرى وحفظ الموتى هكذا إذن أدت إلى خلق أو دفع التجارة (صنع الأكفان) وإلى فن البناء (المقابر بأشكالها) . كذلك فإن إدراك العلاقة بين النهر والزراعة خلقت الحساب والتقويم ، حين ربطوا بين الفيضان وبين الشمس والنجوم وحيث كانت الشعري التمازية تعين بدء الفيضان . وهنا سلبت الشمس الأهمية من القمر الذي ربما كانوا يربطون بينه وبين النهر في السابق ، مثلما سلبت من النهر قدسيته فيما بعد فأخذت عبادة الشمس وأشعتها تحل محل عبادته .

تفرد مصر

ذلك سيناريو نشأة الزراعة والحضارة كما يصوره إليوت - سميث . ولكن يبقى السؤال الجوهرى : لماذا مصر ، ومصر بالذات ؟ يرد سميث بأنه قد يبدو من غير المحتمل لأول وهله أن يبدأ الانسان الزراعة بالرى ، ومع ذلك فإن الحقيقة الثابتة هى أن أول آثار الحضارة إنما وجدت فى أقاليم جافة تماما مثل مصر والعراق . ويؤكد سميث أن من الخطأ الجسم تلك الآراء الحديثة التى تبحث عن أرض خرافية أو أسطورية أخذ عنها المصريون معرفة الزراعة والحبوب ثم أقلموها هم حسب بيئة النهر أقلمة رى بدل المطر . وقد أثبت توماس تشيرى Cherry أن الرى والزراعة عرفت لأول مرة بمصر ، وبالتالي الحساب والهندسة وأوجه القمر والشمس والنجوم ... إلخ .

أما لماذا مصر ، مرة أخرى ، فلأنها هى الوحيدة فى العالم كله التى تنفرد بنظام فيضان نهري دورى سنوى يتفق مع دورة المناخ الفصلى السنوية بحيث يلائم الاثنان معا دورة النمو الفصلى للحبوب خاصة القمح والشعير والدخن والكتان . باختصار ، دورة الفيضان تتلاءم تماما مع دورة زراعة القمح والحبوب . فالفيضان يتم فى أواخر الصيف وأوائل الخريف ، ثم تبدأ المياه فى الانحسار فى أواخر الخريف ، حيث يكفل انحدار الوادى الطبيعى الصرف الجيد والخلو من المستنقعات الراكدة . فتكون الأرض جاهزة تلقائيا لتلقى البذور ، وذلك أيضاً فى أنسب موعد لبذر القمح . ثم إن جفاف المناخ صيفا يجعل هذه البذور فى الأرض بمأمن من الحشرات والآفات . وبعد ذلك يكون الفصل البارد فى الشتاء قليل البخر جدا ومناسبا جدا لنمو البادرة ، بينما خلال الربيع وأوائل الصيف ترتفع الحرارة بالتدريج فى إيقاع يلائم نضج المحصول ثم حصاده .

مثل هذه الظروف الطبيعية ليس لها مثيل فى العالم القديم برمته سواء فى الرافدين أو الجانج والسند أو أنهار الصين . ففيها جميعا لا بد من وسائل صناعية للرى .

ومن الصعب أن نتصور أن يصل الانسان فيها فجأة إلى هذه المعرفة المعقدة . بل الأدنى إلى المنطق أن يتعلم الانسان أولا من الطبيعة بالتقليد في بيئة تقوم بالعملية تلقائيا ، ثم بعد ذلك تنتشر معرفة الري ، ومعها الزراعة ، إلى هذه البلاد . والطبيعة تعطي هذا الدرس في مصر ، ولكنها لا تعطيه في أى من تلك البلاد جميعا .

في العراق ، مثلا ، مصدر الفيضان هو الثلوج الذائبة في مرتفعات أرمينيا في أواخر الربيع ، أما صيفا فان المطر منعدم ، وإذا كان ثمة مطر قليل ففي الشتاء . هكذا يصل الفيضان إلى قمته في نهاية مايو ، وفي يونيو ترتد المياه فتتجسر بين ضفتي النهر ، ولكن هذا إنما يكون في قلب الصيف ، ولذا تجف الأرض بسرعة جدا ويتحول الطمي إلى تراب تذوره الرياح في أيام معدودات . لهذا فاذا ظهرت بعد الفيضان بادران في السهل الفيضي فانها لا تلبث أن تذوى وتموت قبل أن تبلغ مرحلة النضج . أى أن الفيضان وحده وبطبعه لا ينبت نباتا . من هنا فاذا ما أريد استغلال هذا الفيضان للزراعة فلا بد أولا من معرفة التحكم فيه وضبطه ، والحضارة السومرية لم يمكن أن تقوم إلا بعد معرفة الري الصناعي وضبط الفيضان ، وهذا غير ممكن محليا .

وما يقال في هذا عن الدجلة والفرات يقال تماما عن الجانج والسند . أما أنهار الصين ، حيث الفيضان من صنع المطر الموسمي الصيفي ، فلا محل لزراعة حبوب القمح والشعير بطبيعة الحال . وهكذا ، في الخلاصة ، فان الظروف الطبيعية والبيئية لا ولم تسمح بقيام زراعة إلا في مصر ، ثم منها انتقلت معرفة الري والزراعة إلى بقية أجزاء العالم الخارجي .

ولقد جاءت حاجة مصر بعد ذلك إلى الأخشاب لبناء السفن وغيرها فدفعت بها إلى الشام وسواحل اللقانت وكريت وشرق إفريقيا وبلاد العرب حتى وصلوا إلى الخليج العربي ليندروا هنا وهناك بذور الحضارة في كريت مرة وفي عيلام وسومر مرة أخرى . وفي كل هذه المناطق لم يأخذ المستقبل كل حضارة مصر بل انتخب منها عناصر معينة ، فهذا هو ميكانيزم الانتشار الطبيعي ، ولذا لم يلبث الرأسمال الحضاري المستعار في كل حالة أن تطور في خط خاص به كالحضارة السومرية في بابل والمينوية في كريت . فلم تكن تلك إذن مجرد مستعمرات حضارية مصرية انتقلت .

هكذا يصل إليوت - سميث ، بعد نشأة الحضارة لأول مرة في مصر ، إلى عملية انتشارها منها إلى الخارج مع التجارة والملاحة . وقد أطلق سميث على هذه العملية أولا هجرة الحضارة ، ولكن انتقال الحضارات ممكن بمجرد الاحتكاك ، ولذا عاد فدعاها انتشار الحضارة . وقد بدأ الانتشار أولا إلى كل أركان الشرق

القديم الهامة ابتداء من سومر وعيلام في العراق إلى كريت ، ومن تلك المحطات ازداد انتشارا إلى كل أركان العالم القديم ، ثم عبر من الأخير إلى العالم الجديد . وبهذا انتهى سميث إلى ثلاثة مبادئ عامة هي عالمية انتشار الحضارة المصرية ، ثم وحدة الحضارة العالمية لاشتقاقها من جذر واحد ، ثم استمراريتها مع انتقال المشعل دائما من يد إلى يد (١) .

تقييم نقدي

هذه النظرية الكاسحة — وكاسحة هي بالتأكيد ! — لقيت رواجاً كبيراً واكتسحت الميدان العلمي في حين ما . ولكن الانتقادات لم تلبث أن وجهت إليها بعنف . وكانت أهم هذه الانتقادات ثلاثة . أولاً ، أن القول بأن كل أركان وعناصر وأفكار الحضارة برمتها قامت في موطن واحد هو مصر قول بالغ التطرف والمغالاة . وقد ردت المدرسة الانتشارية بأن الزراعة فرضت بالفعل كثيراً من الاختراعات والأفكار الحضارية ولكن ليس كلها .

ثانياً ، أن النظرية تنفي إمكان إعادة أي اختراع أو فكرة مرة أخرى مما يتنافى مع وحدة العقل البشري وحتى مع قانون الصدف . وقد دفع الانتشاريون بأنهم لم يقولوا بهذا ، غير أن الذي حدث بالفعل أن ذلك لم يحدث تاريخياً .

ثالثاً ، استحالة وصول الآثار الحضارية من مصر إلى المناطق البعيدة كأطراف القارات وكالعالم الجديد مثلاً بسبب عامل البعد الجغرافي السحيق . ولكن الانتشاريين يجيبون بأن الأمر ليس انتقالاً أو احتكاكاً مباشراً بل غير مباشر عن طريق العديد من الحلقات والمحطات الثانوية والثالثة ... إلخ .

في وجه هذه الانتقادات ، أو على ضوءها ، قبل البعض الانتشارية بتعديلات خاصة . فهناك من أخذ بها مع إضافة العراق وسوريا واليونان كمراكز اختراع جنباً إلى جنب مع مصر . وهناك من قبل الانتشار من أي من هذه المراكز الأربعة مع نفي حدوث العكس ، أي الانتشار من أي مركز آخر إلى أي من هذه المراكز . وأخيراً فإن هناك ، مثل پرستيد في كتابه *Conquest of civilization* ، من قبل الانتشار من أصل واحد هو مصر إلى كل العالم القديم ، ولكن ليس إلى العالم الجديد حيث المركب الحضاري والزراعي مختلف جذرياً ومستقل النشأة . وعلى العكس

(1) In the beginning, Lond., 1928.

من هذا تماماً موقف إمبلوني Imbelloni الذى ينفى حدوث أى انتشار حضارى داخل العالم القديم ، ولكنه يقول به بين العالم القديم ككل والعالم الجديد (١) .

الطريف ، بعد ، أنه فى خضم هذا المعترك الفكرى حول الانتشارية من مصر ، مازال هناك إلى وقتنا هذا من يعود إليها بصورة لا تقل إصراراً وإن تكن أشد اختلافاً . وفى السنوات الأخيرة فقط أعلن أستاذ بهارفارد ، بارى فيل Bary Fell ، نظرية جديدة وغريبة عن الانتشار الحضارى بل والجنسى لمصر فى المحيط الهادى والعالم الجديد فى عصر تاريخى متأخر للغاية هو العصر البطلمى . وفيما يبدو لنا فإن النظرية محض أسطورية ، غير علمية على الإطلاق ، ولا تستقيم مع حقائق الأنثروبولوجيا الطبيعية فضلاً عن الأدلة التاريخية . لكننا نوردها هنا لمجرد السجل وكنموذج للانتشارية المتطرفة .

فعلى أساس مزدوج من التراث الفولكلورى واللغة ، انتهى فيل إلى أن سكان نيوزيلند الأصليين ، الماورى ، هم فضلاً عن حضارتهم المادية سلالة منقولة بالكامل من نسل المصريين القدماء . فمئذ ٢٢ قرناً أرسل بطليموس الثالث بعثة بحرية لكشف المحاهل المجاورة ، خرجت من الاسكندرية بقيادة الضابط ماوى ، فأجتازت البحر الأحمر إلى الهندى حيث تبعت سواحله حتى الهند وما جاورها . لكن العواصف الموسمية قنفت بالبعثة إلى جزر اندونيسيا وما شرقها حتى دخلت الهادى ، فعبرته بكامله إلى السواحل الغربية للأمريكتين الجنوبية كالثالية (حيث أعلنت ضمها لمصر ١) . ثم عادت البعثة فتخللت جزر الأوقيانوسية حتى استقرت فى نيوزيلند وأقامت بها نهائياً . وربما شجع على هذا الاستيطان الدائم اعتدال المناخ فى الوطن الأب .

ومن نسل هذه المستوطنة جاء الماورى ، الذى ينتسب اسمهم إلى قائدها ماوى نفسه ، والذين هم بذلك من سلالة مصرية لا من أصل بولينيزى كالمقرر أنثروبولوجياً . وكما أن أساطير الماورى أنفسهم تشير إلى أن أجدادهم دخلوا الجزيرة من وراء البحار (أية أساطير لا تفعل ؟) ، فإن تحليل فيل للغتهم يؤكد كما يقول تشابهها مع لغة مصر البطلمية السائدة حينئذ وهى الديموطيقية وبالتالي اشتقاقها منها .

مهما يكن الأمر ، فليس من شك إذن أن النظرية الانتشارية ، بقدر ما تضم من حقائق راسخة وآراء سديدة ، تنطوى أيضاً على كثير من المبالغة والتطرف وربما الإسراف فى الخيال . ولذا فهى اليوم شبه مهجورة ، يرفضها الأكثرون ولا يكاد

(1) G. Elliot-Smith, The diffusion of culture, Lond., 1930.

يذكرها أحد . وإنما نذكرها هنا لا قولاً أو قبولاً بها جميعاً ، بل استكمالاً للمناقشة العلمية ، ولتكون مثلاً حياً على نظرية نصف ميتة ، وحتى ندرك أنه لا نهائية مطلقة في الأصول الأولى السحيقة . وعندنا أن من الممكن أن نأخذ من النظرية جانب النشأة دون الانتشار ، أو الأصل بغير النقل ، بمعنى أن مصر وإن تكن أصل الزراعة الراقية ومهد قاعدة الحضارة فليس من الضروري أن تكون أصل كل شيء فيها ولا في العالم بعد ذلك .

وليس معنى هذا أن الانتشار كعملية حضارية لا وجود له ، بل هو حقيقة تاريخية ثابتة ، وإنما على نطاق محلي أو اقليمي . وأغلب الباحثين يقبلون حداً أدنى من الانتشار ، ومن مصر بالدقة ، لكنهم يرفضون الحد الأقصى الذي ذهبت إليه مدرسة سميث وبري . ولهذا فنحن ننهي معهم إلى القول بالانتشارية الاقليمية دون الانتشارية العالمية . وليس هناك أقل شك أو اعتراض على أن الحضارة المصرية قد انتشرت في حوض البحر المتوسط الشرقي والشرق الأوسط القديم وخاصة في مراكز إشعاع استراتيجية مثل جبيل في فينيقيا وكريت في إيجيه (١) .

أما نحو الجنوب ، فإن المتفق عليه أن حضارة شاهيناب قرب الخرطوم في السودان والتي يؤرخ لها بأواخر الألف الرابع ق . م إنما تمثل انتشاراً أو هجرة في أوائل الألف الثالث لحضارة دير تاسا والبداري ، كما أن القمح والشعير منذ ذلك التاريخ والكتان والعدس والعنب والنخيل بعده دخلت السودان من مصر القديمة . وبالمثل انتشرت الحضارة المصرية المبكرة غرباً على طول ساحل البحر إلى شمال إفريقيا .

كذلك فخلال الألف الأول ق . م وصلت معرفة الحديد من مصر ، كما تؤكد سونيا كول ، إلى السودان (حضارة مروي) ومنها إلى السودان الغربي (تشاد) وغرب إفريقيا (النيجر) غرباً ، ثم جنوباً إلى هضبة البحيرات (حضارة الباجندا) بل وربما إلى منطقة روديسيا (حضارة زيمبابوي) في أقصى إفريقيا الجنوبية (٢) . وفيما بعد خلال العصر الفرعوني وصلت سائر المعادن المصرية إلى كثير من أجزاء إفريقيا جنوب الصحراء ، كما تدل التماثيل الفرعونية البرونزية والنحاسية التي عثر عليها هناك . والخلاصة أن الانتشار الحضاري من مصر في حدود اقليمية معينة هو حقيقة تاريخية لا تقبل الجدل .

(1) Brodrick, Tree of human history, p. 104.

(2) Sonia Cole, Pre-history of East Africa, Lond., 1954, p. 278 ff.

المدرسة المعارضة

غير أن المشكلة أن هناك من لا يرفض الانتشارية من مصر فحسب ، وإنما أيضاً مصر كأصل للحضارة بل وحتى كموطن لحضارة أصيلة على الإطلاق . وهذا الاتجاه ، الذى يجعل من حضارة مصر حضارة مستوردة مستعارة مجلوبة ودخيلة بالضرورة ، بدأ مبكراً في فترة ما بين الحربين لكنه تزايد باطراد في السنوات الأخيرة . فمن قبل لحص كيث الموقف بأنه ، وقد زاد علمنا بحضارات جنوب غرب آسيا زيادة هائلة فيما بين الحربين ، فقد اتضح أن وادى السند إنما يقع على نهاية منطقة الحضارة ومصر على النهاية الأخرى ، بينما أن هضبة إيران بموقعها المركزى المتوسط هي الموطن المرجح لبدء انقلاب الزراعة التاريخي والحضارة . « وكان المصريون والهنود مقلدين أكثر منهم خالقين » .

وفي حالة مصر — يستطرد كيث — فإن هناك أدلة على أنها تلقت مهاجرين في وقت مبكر ، وذلك من غرب آسيا عموماً ومن العراق على وجه التخصيص . ففي أبيدوس عثر على هياكل ترجع إلى الألف الخامس ، أى في وقت جاء السومريون إلى بابل بحضارة عبيد Ubaid . وقد وجد من الناحية الأثروبولوجية أن هذه الهياكل تختلف تماماً عن هياكل مصري ما قبل الأسرات ولكن تشبه هياكل أور الكلدانية . فلقد كان الرأس والمخ كبيرين ، الأخير في حجم مخ الأوربي الحديث ، في حين ينقص حجم مخ ما قبل الأسرات عن هذا المتوسط بنحو ١٠٠ سم ٣ . بالمثل حضارة تاسا ، التي ترجع إلى أوائل الألف الخامس معاصرة بذلك حضارة تل خلف في العراق ، أو قد تكون من أواخر الألف السادس . ففيها أيضاً تبدو الجماجم أسبوية أكثر منها مصرية الأصل .

أما أن البقايا الأسبق لفن الزراعة في مصر أقدم من أى شيء عثر عليه في آسيا — يضيف كيث — فأمر مشكوك فيه . وعلى هذا ينتهى إلى أن لآسيا في الحساب الصافي والختام الادعاء الأقوى . ثم يعود إلى مزاعمه العنصرية المرفوضة عن تلك الخصائص العقلية التي قصر فيها المصريون وبرز البابليون ، القيادة والمبادرة والخلق والابتكار ، فيختم مفسراً أو مفلسفاً « واضح أن إضافة قليل من الحميرة البابلية إلى العجينة المصرية كفيل بأن يكمل بالنتائج السعيدة . ولقد كان شيء من هذا القليل هو الذى حدث بالفعل في فجر الحضارة » (١) .

هذه النغمة نفسها ، ولكن بصيغة أخرى ، يعبر عنها بوتزر باصرار في تاريخ

(1) N new theory, p. 299—300.

أحدث . « مما يزداد إدراكنا به اليوم » ، يقول هو ، « أن جرائم الحضارة المصرية كانت نتاج احتكاك مشر بين قوم أصلاء من صيادى آخر العصر الحجري القديم من ناحية والجماعات الحضارية والإثنية الجديدة التى جاءت من منطقة الهلال الحبيب من الناحية الأخرى . فهوؤلاء يبدو أنهم أحضروا معهم الأفكار الأساسية فى استئناس النبات والحيوان » . وهو لا ينسى ، بعد ، أن يشبه هذا التلاقى أو التلاقح بما حدث فيما بعد أيام الفتح العربى والعصر الاسلامى حين « سبق تلاحم مشابه بين العنصر المصرى وعنصر الشرق الأدنى المرحلة الثانية من حضارة مصر ، الحضارة الاسلامية » (١) .

وكالعادة ، فإن منهم من يجادل بأنه إذا كانت آثار الحضارة الفرعونية هى أقدم الآثار الراقية التى عثر عليها ، فما ذاك إلا لأن مناخ مصر الصحراوى الجاف هو ببساطة الذى ساعد على حفظ جميع ما كان من حضارتها ، بحيث تصور البعض أنها أصل الحضارة . (ولكن من الممكن الرد على هذا موضوعيا بأن هناك مناطق بها كثير من البقايا مع أن مناخها ليس صحراويا) (٢) .

وعدا هذا كله فإن هناك مشاكل عويصة خاصة بالموطن الأصيل لاستئناس كل من النبات والحيوان على حدة ، ثم بكل نوع أو صنف منها وحده . فابتداء يرفض البعض وحدة الموطن الأول لاكتشاف الزراعة ولاستئناس الحيوان معا ويفصل بينهما تماما . مثال ذلك منجن الذى يرى موطنا منفصلا لكل من الزراعة والرعى على حدة (٣) . كذلك ، وسواء للزراعة أو الاستئناس ، فإن النظرية الأصولية من دى كاندول حتى فافيلوف تفترض أن الموطن الأول لابد أن يكون حيث تكثر وتنوع الأنواع البرية ، فمنها وحدها يمكن للانسان أن يستأنس ثم ينتخب ويهجن ... إلخ (٤) .

وعلى هذه الأسس ، يرى البعض أن من الممكن أن تكون مصر الموطن الأصيل للشعير الذى ثبت نموه بها برياً ، أما القمح فلا (٥) . ومع ذلك فثمة أدلة على قدم وأصالة بعض أنواع القمح فى مصر وانتقالها منها إلى كثير من المناطق المجاورة . ومن جهة أخرى فلقد عثر على الزيتون والتمر ضمن مخلفات الألف الرابع قبل الميلاد

(1) Butzer, p. 44 — 45.

(2) Elliot-Smith, Human history.

(3) Whyte, p. 74.

(4) Sauer, loc. cit.

(4) Coon, Caravan, p. 34.

فى كل من مصر وفلسطين على قدم المساواة . على أنه يبدو أن فلسطين هى المهد الأصيل للبرسيم الذى تعرفه مصر الآن جيدا (١) .

ثم هناك آخرون يقولون بإمكانية نشأة الزراعة فى مصر ، أما استئناس الحيوان فلا (٢) . ولكن الثابت أن الحمار وحيوانات أخرى أصيلة فى مصر . فالحمار استؤنس بها وبالنوبة منذ الألف الخامس قبل الميلاد . وبقايا الخنزير شائعة فى ما قبل الأسرات . كما أن استئناس الأغنام استئناسا مستقلا فى مصر أمر غير مستبعد رغم الأدلة على تأصله فى مناطق أخرى عديدة كذلك . ويعتقد هايشلهام أن استئناس القبط والبط والاوز فى مصر تأخر نسبيا (٣) . لهذا كله يعود آخرون فيقبلون بإمكانية استئناس الحيوان فى مصر كموطن أول ، ولكنهم من الناحية الأخرى لا يرجحون مصر كموطن أول للزراعة المختلطة نظرا لغياب الأغنام البرية بها (٤) .

كذلك فثمة رأى يشكك فى إمكانية بدء الزراعة فى مرحلتها الجنينية فى أنهار ضخمة يصعب التحكم فيها كالنيل ، وأن الأنهر الصغيرة قد تكون مشتلا معقولا ، أو على الأقل فى الأودية الصحراوية الصغيرة التى تصب فى النيل على حواف الهضبة مثل هذا المشتل . وعدا هذا وذاك يحتج آخرون بأن من الصعب أن نرى كيف أن نظاما تطور تحت الظروف الاستثنائية والخاصة بوادى النيل يمكن زراعته فى العراق أو إيران أو غيرهما بظروفها المختلفة جدا والأقل ملائمة (٥) . وعموما ، وعلى أية حال ، فهناك من قد لا يرفضون احتمال نشأة الزراعة فى مصر ، ولكنهم بكل تأكيد يرفضون الزعم بانتشارها على النحو الكاسح الخرافى الذى تصوره الانتشاريون .

المدرسة البابلية

ومن ثم انتقل الجدل إلى العراق حيث ظهرت مدرسة الأصل البابلى للحضارة Panbabylonians ، ومنها جاك دى مورجان وشفافينفورت ولينارد وولى وكروفورد وغيرهم . ومن هذه المدرسة اتجاه يقول بأصل أسبوى للحضارة المصرية ، وأنها مشتقة من حضارة سومر ، كما فعل دى مورجان ، ورتب البعض لهذا هجرات بشرية

(1) Whyte, p. 87 — 89.

(2) Davison, p. 33.

(3) Whyte, p. 90 — 91.

(4) Childe, Man makes, p. 67.

(5) Id., p. 66.

لغزاة من بابل وسومر اقتحمت مصر ونشرت فيها تلك الحضارة . ومنهم من أتى بهذا الغزو من الشمال عن طريق الدلتا ، ومنهم من جاء به — تحت اسم « جنس الأمرات » أو « الجنس الجديد » — من الجنوب عن طريق البحر الأحمر — ثنية قنا ، بل هناك من جمع بين الغزوين والطريقين في وقت واحد ! (١) . وبغير تفاصيل ، فإن هذه النظريات جميعا لا تعتمد إلا على الأساطير الخرافية .

بالمقابل ، يحاول البعض أن يربط بين النظرية البابلية وبين نظرية عصر الجفاف بطريقة اقليمية معينة . فلما كان المطر في نطاق الصحراء قد أخذ يتناقص في أعقاب العصر الجليدي ابتداء من الشرق أولا ثم تجاه الغرب بعد ذلك ، فعنى هذا أن الجفاف قد أصاب حوض الرافدين قبل وادي النيل ، وبذلك بدأت دورة العصر الحجري الحديث في الأول أولا ، فكان أسبق إلى الزراعة والحضارة الزراعية بكل مركباتها وعناصرها ... إلخ . على أن هذا الأساس الطبيعي للنظرية لا يكفي وحده وهذه الميكانيكية المفرطة البساطة ، وإلا لكان منطقيا أن يكون السبق لحوض السند أكثر وذلك بحكم موقعه الشرقي أكثر .

ومن الناحية الأخرى فلم يثبت بأي دليل قاطع أو مقنع سبق الحضارة البابلية تاريخيا ، ولا أن الحضارة المصرية القديمة انحدرت عنها أو اشتقت منها . فأن نقول بأن الحضارة المصرية جاءت من أصل بابلي أو سومري لمجرد أن للمصريين القدماء رواية قدماء بأن أجدادهم أتوا من الجنوب ، أو لأن رسومهم ونقوشهم تتضمن سفنا ذات مقدم أو مؤخر مرتفع كذلك التي عرفها بابل ، أو لأن الصقر حورس بكل ما له من وزن في الميثولوجيا المصرية القديمة مشتق من الطائر العربي المعروف حتى الآن بالحر ، فذلك إدعاء عريض جدا يقوم على أساس واه جدا بحيث تبدو النظرية كلها فجأة بالغة الركاقة .

ثم إن هناك فيما يلوح حلقة مفقودة في المناقشة كلها ، لعلها هي أصل اللبس كله . فإذا كانت هناك عناصر معينة في الحضارة المصرية تبدو شمالية أدخلت في مصر العليا ، فليس بالضرورة أن تدل على مصدر أسوي أيا كان ، فلعلمها أن تكون من أصل دلتاوى لا نعرف عنه شيئا بعد . والواقع أن الدلتا هي الحلقة المفقودة الحقيقية في سلسلة تطور الحضارة المصرية حتى الآن ، وقد يسفر البحث في المستقبل عما يملأ هذه الثغرة .

وحتى إذا افترضنا الأصل البابلي جدلا ، فليس من المعقول أن يأتي عن طريق

(1) Myres, Dawn, p. 64 — 5.

البحر ، وبهذه اللغة المتطوِّحة ، في فجر التاريخ وبدايات الحضارة . ولقد كان اتصال مصر والعراق عبر كل مراحل التاريخ المعروف هو عن طريق البر ، طريق الهلال الخصيب ، ولم يكن قط عن طريق البحر . كذلك فلقد كانت كل الحركات والمؤثرات التي دخلت مصر مبكراً أو متأخراً هي لرعاة أساساً ، فلماذا نستثنى شذوذاً واحداً للزراع على هذا البعد ودون أى دليل مباشر ؟

أما أن أجداد المصريين القدماء أتوا من الجنوب ، فهذا كما رأينا يمكن أن ينصرف إلى الحاميين الشرقيين ، وهو بالفعل الذي يصدق عليهم . وهذا بدوره يعنى أيضاً أن أجداد المصريين الأوائل دخلوا مصر أولاً كرعاة ، مثلهم مثل البجا الآن ، ولم يحضروا معهم الزراعة ، وإنما هم قد اكتشفوها وطوروها في بيئتهم وبيئتهم الجديدين في مصر كإنجاز حضارى محلى أصيل . وهذا دليل آخر على أن الزراعة في مصر لم تبدأ مستوردة دخيلة ، على الأقل في حدود ما يخص هذا المصدر الجنوبي .

على الجانب الآخر ، فإن البابليين أنفسهم يقولون إن الحضارة أتتهم من رجل برز من مياه الخليج العربى . والثابت أن المصريين هم الشعب الوحيد الذى عرف بناء السفن في فجر التاريخ . كذلك فإن بيئة العراق الجغرافية كما رأينا أبعد ما تكون عن المثالية لزراعة الحبوب ولا تصلح لمعرفة الرى الصناعى وضبط الفيضان إلا منقولة عن بيئة أخرى أصلح وأنسب بالطبع . أما عن تشابه الحضارتين القديمتين المصرية والسومرية - البابلية تشابهاً شديداً فحقيقة تاريخية لا شك ، ولكن مجرد التشابه وحده كما يعرف كل أنثروبولوجى لا يكفي لوحدة الأصل (١) . وحتى إذا دل على وحدة الأصل ، فالأرجح أن يكون التأثير في اتجاه مصر - العراق لا العكس .

كذلك فحتى لو كانت حضارة سومر أرقى من الحضارة المصرية ، كما يعتقد البعض خطأً ، فليس ذلك دليلاً على الأولوية . والواقع أن حضارة سومر وبابل ظهرت فجأة وبصورة ناضجة ، بحيث قد تبدو من ناحية أرقى ولكن من ناحية أخرى بلا جنور محلية أو أصول ذاتية . فمثلاً يؤكد جوردون تشايلد التشابه بين حضارة مصر ما قبل الأسرات وبين حضارة سوسه ما قبل الطوفان pre-diluvian ويرى أن الأخيرة أرقى وأقدم ، ثم ينتهى إلى أن الأولى نشأت عنها .

غير أن الواقع أن حضارة مصر ما قبل الأسرات تنقسم إلى ثلاث مراحل متطورة ، المبكرة ، الوسطى ، والمتأخرة . وحضارة سوسه كما شخص تشايلد

(1) Clark Wissler, American Indian, N.Y., 1922, p. 152.

إنما تشبه حضارة مصر الوسطى من هذه المراحل . ولعل هنا ، كما يقترح إليوت - سميث ، ممكن الحل الحقيقي . فحضارة مصر الوسطى قبل الأسرات لها أصل سابق على عنه تطورت ، هو حضارة ما قبل الأسرات المبكرة . ولقد أكد رايزنر استمرارية الحضارة المصرية قبل الأسرات تأكيداً نهائياً . فما أصل حضارة سومر تلك التي ظهرت ناضجة فجأة ، إلا أن تكون عن الأصل المصرى المبكر فيما قبل الأسرات ؟

وحتى إذا فرضنا جدلاً أى أثر بابلي على مصر ، فكيف يستقيم أن يتفوق الفرع المنقول على الأصل الأصيل ، ونحن نعرف أن تراث الحضارة المصرية الفرعونية أرقى وأعلى بكثير من كل ما وصلت إليه حضارات العراق قبل التاريخ وبعده ؟ يقول برستيد : « لم يكن فى ذلك العصر السحيق ، من القرن الـ ٣٥ إلى القرن الـ ٢٥ ق . م ، نمو مطرد متتابع فى أى بقعة أخرى (غير مصر) من بقاع العالم القديم . وهذه الألف سنة هى التى وضعت مصر معنوا وحضاريا فى مرتبة تفوق بمراحل ما كان ببابل حيث كان الصراع على أشده بين بعض المدن وبعضها الآخر » . لكن الأغرب أن تشايلد نفسه يعود فىرى أن « سومر ما كان ليكن أن تكون مسرح ثورة الحجرى الحديث » ، بل وأن سكانها لا بد قدموا إليها من مكان آخر فى غرب آسيا شرقاً أو غرباً (١) .

لهذا كله يعود سميث فيؤكد ، بحق فيما يبدو ، أولوية مصر على أسس أربعة : أن حضارة مصر ترقى إلى زمن أبعد من أية حضارة أخرى معروفة ، أن الظروف التى خلقت فيها الزراعة لا تتوفر جغرافياً إلا فى مصر ، أن الرى يستحيل أن يكون قد عرف أو اخترع فى بيئة مناخية مثل عيلام وسومر ، أن المصريين كانت لديهم الوسائل الكافية للوصول برا وبحرا إلى سومر وعيلام والعكس غير صحيح .

وأخيراً ، فإذا كان البعض يتساءل عن كيفية زرع نظام ندى وطور فى ظل بيئة النيل الخاصة فى بيئة الرافدين المختلفة ، فإن من الممكن أن نرد التساؤل فى الاتجاه العكسى ، إذ كيف يمكن لنظام طور فى بيئة الرافدين الخاصة أن يزرع بسهولة فى بيئة النيل بظروفها الخاصة جداً والمختلفة تماماً ؟

لكل هذه الأسباب مجتمعة يعود فرانكفورت أيضاً فينتهى إلى أن العلاقات بين الحضارتين المصرية والعراقية ، وإن تكن مؤكدة ، فإن من الخطأ أن نرى مولد

(1) New light on the most ancient east.

الحضارة المصرية كنتيجة للاحتكاك مع العراق ، فلسنا نعرف متى كان هذا الاحتكاك ولا كيف كان (١) . ولو قد كان هناك أى نصيب من صحة فى نظريات الأصل المستورد ، لكان أولى بالحضارة أن تظهر فى تلك المصادر المفترضة قبل أن تظهر فى مصر ، بينما أن العكس هو الصحيح . ولهذا فإن إلحاح بعض الأثرين حتى الآن على أن كل شيء فى مركب الحضارة المصرية هو مستعار مستورد ، ابتداء من المدينة وعمارة الحجر والطوب الضخمة إلى شق الترع والرى إلى الكتابة والتنظيم العسكرى والتجارة والصناعة (٢) (!) ، أمر غير مفهوم تماما من الناحية العلمية .

وغير مفهوم كذلك أن تظل نظرية الأصل الآسيوى للحضارة المصرية « معلقة » على رؤوسنا أكثر من نصف قرن دون أى دليل مقنع ، تظل علينا فترة ثم تختفى ، دون أن يقتنع أصحابها بخطئها فيدفنوها إلى الأبد . ولولا شبهة الشوفينية لظن المرء أن هناك محاولة منتظمة ومنظمة لتجريد مصر ليس فقط من أصول حضارتها الفرعونية التاريخية ولكن أيضاً حتى من أصول حضارتها الأولية قبل التاريخية .

ومن الطريف أن نلاحظ أن أغلب من يزعمون أصلاً مستورداً للحضارة المصرية أو يذهبون إلى أنها نتيجة التفاعل والالتحام بين حضارتين ، واحدة وافدة من آسيا من الشمال وأخرى محلية أو وافدة من إفريقيا من الجنوب ، هؤلاء هم أنفسهم الذين يؤكدون أن الحضارة المصرية كانت « شيئاً مصرياً خاصاً » ، أو أنها فى كل تطوراتها اللاحقة « كانت مرتبطة بظروف وادى النيل المناخية الفريدة إلى حد أن الحضارة المصرية لم تصدر كما صدرت حضارة سومر » (٣) . فالتناقض هنا صريح بين خلاسية وتهجين الأصل المزعوم ، وبين أصالة وتفرد بل « وغرابة » التركيب المقول .

أما عن تصدير حضارة سومر دون مصر ، فيتناقض بدوره مع الواقع التاريخى . صحيح ، كما يلاحظ تشايلد ، أن مصر أكثر عزلة نسبياً عن جيرانها من العراق (٤) . ولكن ذلك إنما بالموضع المحلى المباشر ، أما بالموقع العريض فالعكس هو الصحيح تماماً . فإذا كان العراق أسهل اتصالاً بالسند والهند وما خلفها بآسيا ، فمصر كانت دائماً أسهل اتصالاً باليونان وما خلفها بأوروبا . واليونان باعتبارها أخذت حضارتها عن مصر ، وأوروبا أخذت أصول حضارتها كما هو معروف عن اليونان . ولهذا فإن دين أوروبا الحضارى لمصر أكبر منه للعراق . وخير ما يعبر عن هذا ما قاله برستيد من أنه

(1) Birth of civilization, p. 110.

(2) Lewis Mumford, City in history, Pelican, 1966, p. 74.

(3) Brodrick, op cit., p. 196 — 7.

(4) Man makes, p. 159.

لو كان القرات يصب في البحر المتوسط ، لكان ديننا لبابل عظيما بنفس القدر الذي ندين به لوادي النيل(١) .

في التحليل الاخير

هذا ، وإذا كان الاتجاه الأقدم إلى اشتقاق الحضارة المصرية من البابلية قد سقط ، فإن الاتجاه الأحدث انتقل إلى القول بنشأة مستقلة لكل منهما تتسع لتفسير التشابه الكبير بينهما جنباً إلى جنب مع الفروق . إلا أن هذا الاتجاه يعطى السبق الزمني — عدة قرون فقط قد تصل إلى الخمسة — لحضارة بابل ، كما يرى تفوقا وسبقا زمنيا لبابل في معرفة واستعمال المعادن بوجه عام . وقد لا تكون المقولة الأولى مقبولة ، ولكن الثانية معقولة جدا .

فما لاشك فيه أن العراق متفوق على مصر في مجال المعادن عموما ، ربما لو فرتها بجباله الغنية من ناحية ولقربه من مرتفعات الأناضول ذات الميزة المحققة في جغرافية وتاريخ الثروة المعدنية من الناحية الأخرى . والحقيقة أن كلا البلدين كسهل فيضي يعد فقيرا في الثروة المعدنية ومواردها ، وكان يعتمد على منطقة جبلية خارجه ولكن بجانبه كمورد للمعادن . ولقد كانت مرتفعات وجبال الأناضول كمنجم للعراق بمثابة سيناء لمصر ولكن على مقياس هائل .

ويتضح هذا التفوق تاريخيا في أن سومر مثلا بدأت عصر البرونز كاملا حوالي ٣٥٠٠ ق . م ، ولم يدم بها إلا عدة قرون بدأ بعدها عصر الحديد حوالي ١٤٠٠ ق . م . أما مصر فلم تبدأ عصر النحاس إلا حوالي ٤٠٠٠ ق . م أيام البدارين ، ثم استمر بها حتى ١٨٠٠ ق . م حين بدأ عصر البرونز أي أيام الأسرة الخامسة ، أما الحديد فرغم أنها عرفت في أواخر عصر ما قبل الأسرات كمجرد مادة نادرة ، إلا أنه لم يعمم ويستعمل كصناعة وآلات وأسلحة إلا في الدولة الحديثة وزاد خاصة في عصر اليونان(٢) .

ومهما يكن الأمر ، فثمة رأى أن من الصعب أن نرى لأي من الحضارتين المصرية أو البابلية أصلا محليا أصيلا ، وإن كانا لاشك أصيلين في معنى محدد وهو قيام حضارة المدن في كل منهما(٣) . كما أن هناك من يرى أن توقيت الفيضان وعلاقته

(1) J.H. Breasted, A history of Egypt, Lond., 1948, p. 3.

(2) Coon, Caravan, p. 34; Childe, Progress & archaeology, p. 34.

(3) Coon, id. p. 34-5.

مواعيد الزراعة الشتوية أنسب في مصر منه في العراق ويعطى الاحتمال الأقوى للأولى كمهد وموطن أول . ومن الناحية الجغرافية وظروف البيئة الطبيعية عموما ، فلا يمكن أن يكون هناك شك أو خلاف على أن مصر هي الأنسب نظريا لظهور الزراعة والحضارة الزراعية .

وهكذا ، إذا كانت المدرسة البابلية قد تخلت عن الزعم بأنها أصل الحضارة المصرية وانتهت إلى الاكتفاء بسبق زمني قصير عليها ، فقد عادت الأسبقية فيما يبدو مرة أخرى إلى مصر في السنوات الأخيرة مع كشف النوبة والواحات والصحراء . ولاشك أن هذه تشير إلى مرحلة أولية بعيدة عن مركب الزراعة الكاملة وحضاراتها المتطورة التي هي موضع الجدل . غير أن من الواضح بعد هذا كله أن نظرية عصر الجفاف ، التي اتخذت أساسا للمناقشة كلها ، تفترض - منطقيا - أن كشف الزراعة إنما كان محليا بالضرورة حين انحصر الانسان في شقة الوادي (١) . كذلك فإن سبق العراق إلى المعادن بنحو ٥ قرون ، يقابله سبق مصر إلى الوحدة السياسية بنحو ٥ قرون على الأقل كذلك .

الاتجاهات الحديثة

وأخيرا ، فإذا كان الجدل ، ولا نقول الصراع ، حول أصل الحضارة قد استقطب تقليديا بين قطبي مصر والعراق ، وحاول البعض تجريد الأولى من أولويتها وأصالتها لحساب الثانية ، فمن الضروري أن نعلم كذلك أن الحلبة قد انتقلت برمتها في العقود الأخيرة خارج الاثنتين كليهما ، والمحاولة الآن هي لتجريدهما على حد سواء من الأولوية والسبق الحضاري . فمركز الثقل اليوم في البحث عن أصل الزراعة والحضارة ومصب النظريات الجديدة فيها إنما يستقطب ، لا في الأودية النهرية النيل أو الرافدين ، ودعك من السند ، وإنما في منطقة المرتفعات الواقعة بينها والممتدة من قيليقيا حتى فارس ، أي في مرتفعات الأناضول وسوريا وإيران (٢) . والبعض عمد منطقة أقدام المرتفعات المرشحة كأصل الزراعة إلى هضبة إيران بل وإلى هضبة الحبشة ، أو بصورة عامة إلى المثلث الهضبي الأناضول - إيران - الحبشة ، أو بصيغة أخرى مثلث بحر قزوين - الخليج العربي - البحر الأحمر (٣) .

(1) Brodrick, Early man p. 176.

(2) Coon, Caravan, p. 78.

(3) Moge, p. 73.

فعند ريد مثلاً أن الزراعة بدأت على ضلوع التلال في منطقة نواة مركزية في جنوب غرب آسيا ، وهي تسبق معرفة استئناس الحيوان جميعاً عدا الكلب ، وأن في المنطقة نفسها تم استئناس الأغنام والماعز في الألف السابع قبل الميلاد ، بينما تأخر استئناس الماشية بها عن ذلك نوعاً والخزير كثيراً . ثم ينتهي إلى أن مجتمعات زراعية كثيفة وناجحة نسبياً من الزراعة ورعاة الحيوان ظهرت في تلال ومقدم زاجروس العشبية قبل أن يظهر أي نظير من نوعها في أي مكان آخر ، وإنه وإن ظهرت حضارات مشابهة إيرانية ومصرية إلا أنها كانت «متأخرة وهامشية» (١) .

كذلك يذكر تشايلد أن حضارة فلسطين (أريحا) قدوة وتنافس عمراً كلا من مصر والعراق ، ولعلها ترقى إلى الناتوفية (الحجرى الأوسط) بحيث قد تكون نشأة الزراعة والاستئناس بدأت هناك في الألف السابع إلى السادس قبل الميلاد (٢) ، وربما حتى في الألف الثامن ، بينما لم تظهر في العراق (جارمو بكرستان) إلا في منتصف الألف السادس ، وفي مصر (مرمدة والفيوم) إلا في أواخره . من ثم ذهب البعض إلى أن الحضارة المصرية الزراعية استعيرت من فلسطين وأدخلت عن طريق برزخ السويس .

وهم هنا يضيفون أن الفخار ظهر مع الزراعة في مصر منذ بدايتها ومن أول لحظة ، بينما نشأت الزراعة في أريحا بلا فخار أولاً ثم ظهرت صناعته بالتدريج بعد ذلك فقط . وهذا التدرج الأخير يدل على تطور طبيعي محلي ، بينما تدل الطفرة المصرية على الاستعارة الجاهزة . ولقد يبدو هذا فهماً شكلياً وضيقاً للتطور ، ولكن الاعتراض أو التعارض الهام هو أن الزراعة في فلسطين اعتمدت كثيراً كما هو مقرر على الاستعارة من مصر في فنون الري بالذات (٣) .

على أن أقدم من فلسطين بدورها تأتي سوريا كالموطن الأول للزراعة والحضارة . فالرأي الآن كما توحى الأبحاث الأحدث أن سوريا هي منشأ كل من الاستقرار والزراعة والمدن والأبجدية : الاستقرار حيث عثر على أقدم سكن بشري في العالم يرجع إلى ٩٠٠٠ ق . م في تل المريبط ، والزراعة واستئناس الحيوان معاً في تل الرماد ، والمدن في تل خلف ، والأبجدية في رأس شمرا على الساحل .

(1) C. Reed, « Animal domestication in the prehistoric Near East », Science, vol. 130, 1959, p. 1629 — 39.

(2) New light etc.

(3) Whyte, p. 99.

وسواء كانت الأسبقية لفلسطين أو لسوريا ، فعموما وعلى الجملة تتجه الأبحاث الحديثة إلى اعتبار منطقة غرب آسيا ابتداء من الأناضول والشام حتى التركستان وإيران بمثابة « منطقة النواة core area » في نشأة الحضارة والزراعة الراقية ، بينما أن « مصر (بفضل الحفظ الجيد بها والتحنيط) استثناء نوعا ما ، ولكن كانت بداهة خارج منطقة النواة » (١) .

أما أودية الأنهار القديمة النيل والرافدين فلم تصبح ، في نظر هذه الاتجاهات الحديثة ، مراكز هامة للحضارة إلا فيما بعد فقط ، لأن الفيضان النهري وتجدد الغرين منع الزراع البدائيين طويلا من استنزاف وإهلاك التربة ، فكانت بيئة ممتازة للزراعة الراقية حين أدخلت من مناطق الأصل بالمرتفعات . كذلك فلأنها تحتاج إلى مشاريع جماعية ضخمة لضبط النهر والري ، كان عليها أن تنتظر نشأة الزراعة خارجها .

على أن الرد على هذه النظريات جميعا ، أولوية فلسطين أو سوريا أو منطقة النواة ، هو الكشف الأحداث في سيوة التي رجعت « بسنة الصفر الأركيولوجي » في الشرق القديم إلى ١٤٠٠٠ ق . م ، أي قبل أقدم كشف آخر معروف حتى الآن في المنطقة ببضعة آلاف كاملة ، فوضعت هذه الآراء الحديثة موضع التحفظ وأعادت مصر من جديد إلى قلب منطقة النواة بدلا من هامشها .

ومهما يكن من أمر ، فالحقائق الراجحة التي يمكن أن نخلص بها من هذا العرض كله هي أنه وإن كان من الممكن والمتصور أن تعرف الزراعة البسيطة بمراحلها الأولية في أكثر من موطن كالكشف مستقل ، فإن مركب الزراعة المتطورة الذي يحدد بدء الحضارة الحقيقية قد ظهر في مصر مبكرا بما فيه الكفاية كنمو محلي مستقل غير مشتق ولا منقول من مصدر خارجي على سبيل القطع ، وغير مسبوق على الأرجح . ونقول على الأرجح ، لأن الذي يبدو جليا هو أن لكل من المواطنين الأولين أو المواطن الأولى سبقا وتفوقا في خط ما أو عنصر بعينه من المركب الحضاري الكبير ، بحيث يتعذر الحديث عن الأسبقية المطلقة ، وإن كان مجموع نقاط السبق المصري أرجح عند جمهرة العلماء وعلى رأسهم برستيد خاصة . وفي كل الأحوال فإن الحضارة المصرية القديمة لا هي أسبوية المصدر ، ولا هي حتى بالمقابلة أفريقية الأصل ، وإنما هي ببساطة ولكن بصرامة مصرية الأصل والمصدر والنشأة والمهد جميعا — على الأقل إلى أن يثبت العكس بصورة علمية قاطعة موضوعية وغير متحيزة .

(1) Whyte, p. 58.

الثورة الزراعية

بصرف النظر إذن عن قضية الأصول الخلافية وعن الجدل النظرى الهش غير المحسوم وربما العقيم حولها ، فإن علينا الآن أن نواجه ونعالج الطفرة الحضارية الجديدة فى فجر التاريخ المصرى كحقيقة واقعة أو طالعة ، هى تينك الثورتان الزراعتان الأولى والثانية أو الثورة الزراعية والمدنية على الترتيب بتسميات جوردون تشايلد .

بصرف النظر يعنى عن الأسبقيات المطلقة ، التى ربما لن تتوفر الأدلة اليقينية على تحديدها بسهولة ، وبصرف النظر عن أولوية الدلتا أو الصعيد ، فالذى لاشك فيه أن الزراعة ، إن لم تكن قد ولدت بالفعل فى تربة النيل وأحضانها وعمدت لأول مرة بمياهه ، فإن مصر كانت بأى مقياس من البلاد الرائدة السبّاقة إلى تأصيل الثورة الزراعية وإقامة أسس حضارة العصور القديمة التى فاجأت العالم بها مكتملة أو شبه مكتملة مع بداية عصر الأسرات . لقد أعطت مصر العالم دولته الأولى بالقطع ، وثورته الزراعية الأولى وثورته المدنية الأولى على وجه الاحتمال ، عدا سلسلة مطولة من الأولويات الأخرى على وجه اليقين . والسبق الحضارى إذن سمة أصيلة من سمات شخصية مصر التاريخية — من هنا تلك الكنية الشهيرة والأثيرة عند المصريين اليوم « أم الدنيا » . وإذا نحن قسمنا الأقاليم — كالدول — إلى موجبة وسالبة (١) ، فلقد كانت مصر دائماً اقلها موجبا بقوة ، وشخصية مشعة منذ البداية .

غير أن من الضرورى أولاً أن ندرك أن كلمة الثورة هنا لا تنفى التطور ولا تعنى حرفياً انقطاعاً فجائياً فى تسلسله . وإنما هو تعبير مكثف عن تضاعف التطور فى مرحلة حاسمة من عملية نمو ذاتى طويل . وبهذا فإن الثورة الزراعية الثانية هى نتج محلى مباشر للثورة الأولى ، وهذه استمرار متصل ولكنه قفى لما قبلها . وبمعنى آخر فإن حضارة مصر الزراعية فى العصر الفرعونى هى تطور ذاتى داخلى ومحلى لحضارة مصر الزراعية فيما قبل الأسرات ، فى الحجرى الحديث ، وفيما قبله . فهناك — حضارياً — استمرارية أساسية وجذرية ، محلية وداخلية ، بين الحجرى القديم والحديث والفرعونية ، بين الثورة الأولى وبين الثانية التى خرجت من رحمها ، وكل من صلب مصر الذاتى خرج .

ورغم التشكيك المضاد ، وإلى أن يثبت العكس بأى قدر ، فليس هناك أى مجال

(1) A.E. Moodie, Geography behind politics, Lond., 1947 p. 67.

للقول بدخول أى حضارة أجنبية أو بأى استعارة خارجية من عناصر وافدة .
والجنود الأولى بل البذور الأم فى حضارة مصر الفرعونية مستمدة أصلاً وإطلاقاً
من تربة مصر الذاتية ، وحضارة مصر التاريخية أصيلة الأصول والفروع منذ ما قبل
التاريخ وليست قط نبثا دخيلاً أو مستورداً . ولا كانت طفرة فجائية كذلك ، وإن
تحدث البعض عن « المعجزة المصرية » أو بدت مصر للبعض الآخر وكأنها « صين
أخرى ولدت مكتملة النمو — وكأنما ولدت شيخاً هرماً وإن اتسمت بسماة من
الشيخوخة والطفولة معا » (١) ، فهذه الصورة المكتملة إنما هى القمة المنظورة لتاريخ
تطورى طويل ومعقد للغاية .

الثورة الزراعية الأولى : الحجرى الحديث

فأما الثورة الأولى ، ثورة الحجرى الحديث ، والتي تبدأ ٧٠٠٠ ق.م وتنتهى
٣٢٠٠ ق.م ، فتعنى أن الاستقرار الزراعى فى مصر بدأ منذ ٩٠٠٠ سنة على الأقل ،
واستمر بعدها فى توطن نادر دون انقطاع وربما دون نظير فى العالم فى التاريخ أو
ما قبل التاريخ (٢) . (وهذا — بالمناسبة — يجعل من النظرية التى تربط اسم مصر
فى اللغات الأوروبية باسم العجر Gitanes-Gypsies-Egypt تخريباً فيلولوجياً سقياً
ليس كمثل خطأ ، فهذه من أقدم بلاد العالم ارتباطاً بالأرض وهؤلاء من أقدمهم
تشرداً فى الأرض !)

تمتاز ثورة الزراعة الأولى بمركب حضارى أساسى يتألف من ثلاثية الرى
شبه الطبيعى — الزراعة البسيطة — القرية . فالزراعة هنا تعتمد ، بعد إزالة الآجام
والأدغال وتصريف المستنقعات وتطهير البردى ، على الحد الأدنى من الرى الصناعى
والأقصى من الرى الطبيعى ، بمعنى أن الجسور والترع كانت أولية بسيطة ومحلية .
ولم تكن الزراعة تغطى كل أرجاء الوادى ، بل كانت المستنقعات والأدغال بحيواناتها
القديمة ماتزال تتخللها جزئياً ، وإن كانت فى انكماش مطرد .

أما مركب الزراعة البسيطة فيعنى الزراعة والصناعات المرتبطة ، ويتألف أساساً
من ثلاثية الحبوب — النسيج — الفخار (٣) ، إلى جانب بعض صناعات وفنون تكميلية
كالأخشاب والسلال ... إلخ . والنسيج هنا فى مصر يعنى الكتان ، بينما كان يعنى
القطن فى الهند . كما أن الفخار هنا أيضاً يدوى الصنع لم يعرف عجلة الفخرانى بعد .

(١) رينان ، مقتبس فى : غربال ، ص ١٤ .

(2) J. Brunhes, C. Vallaux, Géog. de l'Histoire, Paris, 1921. p. 130, 144.

(3) Childe, p. 75.

وهنا نلاحظ ارتباط الحبوب بالألياف دائماً ، أو القمح والشعير بالكتان ، كما نلاحظ ارتباطها جميعاً بالفخار ، وكل ارتباط عضوى لا عفوى . فقدما فى الحجرى القديم كان الانسان يستمد ملبسه من جلد الحيوان ، حيوان الصيد، أما الآن بعد أن انتقل إلى الزراعة وقل الحيوان فقد تحتم زراعة محصول نباتى للملبس . ولهذا فلم يكن صدفة ارتباط ظهور الحبوب مع الكتان ، أو أن صناعة النسيج قديمة قدم الزراعة تماماً . أما ارتباط زراعة الحبوب بالفخار فالتخزين من ناحية ، ومن ناحية أخرى بفضل طمى النيل الذى قدم الحامة الطبيعية الموحية والملائمة (١) ، وكذلك بفضل الجفاف الذى ساعد على حفظ أواني الفخار طويلاً .

ولولا الفخار ، فى الحقيقة ، لما أمكن التخزين ، تخزين الغذاء والحبوب خاصة ، ولولا التخزين لما زاد ضمان توفر الغذاء باستمرار وطوال العام كثيراً عما كان عليه قبل الزراعة ، لاسيما أن الزراعة كانت حولية والانتاج قاصراً على موسم واحد من العام ، وبالتالي لما تقدمت الحضارة تقدماً يذكر . باختصار ، الفخار أعطى الزراعة معناها كاملاً وترجم كل إمكانياتها الكامنة إلى حقيقة واقعة ، ولولاه لما استطاع الانسان أن يعتمد على الزراعة اعتماداً تاماً (٢) .

أما القرية ، أخيراً ، فهى الشكل الأساسى للاستقرار الزراعى فى ظل الثورة الأولى . فلقد أصبح للأرض قيمة الحياة ، فما انتزعت من اللاندسكيپ الطبيعى البدائى إلا بالجهد الجماعى الشاق المضنى ، وغرين الفيضان المتجدد يحفظ ويجدد خصوبتها ، فضلاً عن أن الربوة الصناعية التى تقوم عليها القرية تثبتها فى التربة أبداً كأنها «أوتاد» الأرض . ولكن هذا يعنى أن الثورة الأولى ثورة ريفية بالدرجة الأولى . ولذلك فإن تقسيم العمل وظهور الطبقات ، وتعدد الحرف الثانية والثالثة أى الصناعة والتجارة ، محدود نوعاً قوامه الاكتفاء الذاتى ، وإن لم ينف هذا تطورات اجتماعية وصناعية هامة ونشاطات وتبادلات تجارية بعيدة المدى نسبياً داخل الوادى وخارج مصر . ويتصور تشايلد وادى النيل من الشلال حتى القاهرة تحف به سلسلة من قرى الفلاحين المزدهرة ، بدأت كلها فيما يبدو فى الحجرى الحديث ، وكلها ينمو باستمرار حتى حوالى ٣٠٠٠ ق . م . ومع القرية ، كان الشكل السياسى الأساسى هو الوحدات الاقليمية المحلية أو الصغيرة التى تطورت عن الوحدات القبلية السابقة فى الحجرى القديم .

(1) J.H.G. Lebon, Introduction to hum. geog, London, 1955, p. 72.

(2) Huntington, Mainsprings, p. 582.

نختاما ، ومن الناحية البشرية ، فلاشك أن أخطر وأبرز نتائج الزراعة البسيطة هي الثورة السكانية ، وهي ثورة بكر وكبيرة لعلها الأولى في التاريخ . فوفرة الغذاء تحولت إلى فورة في السكان . وقدما في ظل اقتصاد الصيد في الحجري القديم كان حجم السكان ضئيلا محدودا جدا ، فقد كانت عوامل الموت تحصد السكان حصدا بسبب أخطار الطبيعة والحرفة والحياة نفسها حتى منذ الطفولة دون أن تترك لهم فرصة للنمو بالكاد ، إذ أن فرص الموت بلا حدود وفرص الحياة في أضيق الحدود . ولقد لوحظ في مجموعات البقايا العظمية التي عثر عليها في الحجري القديم سيادة هياكل الأطفال والصغار بينهم ، الأمر الذي لا يدل إلا على ارتفاع معدل وفيات الأطفال ارتفاعا مخيفا فوق مستوى ارتفاع معدل الوفيات العام . أما في الحجري الحديث فقد وفر الرعى غذاء الأطفال الأمثل وهو اللبن (١) ، مثلما وفر الغذاء والاستقرار والأمن للمجتمع عموما ، فترجم هذا كله إلى الطفرة السكانية تلك .

الثورة الزراعية الثانية : الفرعونية

المركب القاعدى

وهذا ما ينقلنا إلى الثورة الزراعية الثانية ، أو الثورة المدنية ، التي تتفق مع توحيد مصر السياسى ، أى مع بداية عصر الأسرات ٣٢٠٠ ق . م . إنها هي المركب الحضارى الفرعونى بالمعنى المعروف في أذهاننا ، وهي القمة الانفجارية المنظورة لتطور طويل وثيد - ولكنه غير منظور لنا تماما - طوال الثورة الزراعية الأولى . ويمكن ، تمييزا لها عن الثورة الأولى ، أن نوجزها في ثلاثية الرى الصناعى - الزراعة المركبة - المدينة . فقد بدأ مينا بالتوحيد ، ثم كان هو الذى وضع هيكل نظام الحياض المعروف بحسوره الطولية والعرضية وترعه وقنواته الشبكية على الضفة اليسرى ، بينما ستمده الأسرة الـ ١٢ فيما بعد إلى الضفة اليمنى (٢) . فضبط النيل إذن قد اكتمل أو هو في طريقه إلى الاكتمال ، وأصبح الرى صناعيا محكما أكثر منه طبيعيا أو بدائيا . وكان معنى هذا تمام الاستقرار وشمول الزراعة لكل الوادى ، ونهاية المستنقعات والنباتات البرية . ووضع هذا كله أساس ثورة سكانية ثانية وكبرى ، ورفع كثافة السكان إلى مستويات العصور التاريخية التالية عموما .

أما الزراعة المركبة فتمثل تقدما كبيرا على الزراعة البسيطة . فمحل الفأس الحشبي

(1) Dorothy Davison, p. 231.

(2) H.F. Hurst. The Nile, London., 1952, pp. 39 ff.

اليدوى ، حل المحراث الذى يحجره الحيوان . وبذلك حلت الزراعة الحقبة أى زراعة الحقول محل الفلاحة أى زراعة الحدائق الصغيرة . وحتى ١٥٠٠ ق . م كانوا يحصلون الحبوب بالمنجل الصوانى المثبتة أحجاره فى ذراع خشبية أو عظمية . ولكن بعد ذلك التاريخ عرف المنجل البرونزى . كذلك عرفت عجلة الفخار منذ الألف الثالث ق . م وحلت محل الفخار اليدوى (١) .

وفى النتيجة ، فلقد تفجرت ثورة أخرى مترابطة فى الاقتصاد والانتاج ، وزاد الفائض الانتاجى إلى حد نسخ الكفاية الذاتية القديمة ووسع آفاق وأعماق التبادل التجارى داخليا وخارجيا ، وكانت أحادية البيئة النيلية ، وفقرها فى المعادن والأخشاب خاصة ، من محركات التجارة والتبادل المبكر (٢) . وتشير الأدلة الأركيولوجية إلى أن لبنان منذ فجر التاريخ الفرعونى كان يصدر أخشاب الأرز والسرو وغيرهما إلى مصر ، وإلى أن فلسطين منذ ٣٠٠٠ ق . م وكريت منذ ٢٠٠٠ ق . م كانت تصدر زيت الزيتون أو النبد إلى مصر . ومنذ ١٥٠٠ ق . م كان الفخار الميكينى يستورد بكميات كبيرة من ميكيناي وكريت واليونان ورودس . وبالمقابل عثر على كميات هائلة من الفازات الحجرية المصرية فى سوريا وكريت واليونان . وإلى جانب نحاس سيناء وذهب النوبة وأرز لبنان ، كانت مصر تستورد اللازورد من أفغانستان والرخام من جزر إيجيه (٣) .

بهذا كله بدأ تكتيل الثروة ينعكس فى تبلور الطبقات ، أو كما يقول تشايلد زحفت طبقات جديدة على ظهر الفلاحين . لقد قام نظام اقتصادى جديد . كذلك توسع تقسيم العمل وبدأ بروز الحرف الثانية والثالثة إلى المقدمة ، وانعكس هذا بدوره على الحياة الاجتماعية ، فكانت المدينة بالضرورة ، المدينة الأولى فى التاريخ ، وظهرت عمارة الحجر بدل الطين . وقد ساعد النقل النهري كثيرا على نمو وتضخم المدن حيث سهل عملية تجميع الغذاء لها من دوائر واسعة تصل أقطارها أحيانا إلى ٣٠ أو ٥٠ ميلا . والرسوم المصرية القديمة كثيرا ما تقدم لنا صورا للماشية والأغنام تنقل فى سفن وصنادل على النيل (٤) . حقا ، وبجدارة إذن ، استحققت الثورة كلها أن توصف بالثورة المدنية .

وهى ثورة مدنية أصيلة بلاشك ، غير مستعارة ولا منقولة . ويسخر ممفورد

(1) Childe, Progress & archaeology, p. 21, 23, 37.

(2) Ibid., p. 63, 65; Smailes, Geog. of towns, p. p. 8.

(3) Childe, id., p. 63 — 5.

(4) Id., p. 22.

من النظرية الجغرافية التي تزعم أن المدينة المصرية لم تظهر قبل ١٥٠٠ ق : م (١) ،
بينما يقول تشايلد عن المدن «حوالي ٢٥٠٠ ق . م سطعت أمثالها كالنجوم المنعزلة
أو كالكوكبات الدقيقة في ليل البربرية الأمية وذلك فقط على النيل ، وادي الدجلة
والفرات ، وعلى نهر السند» (٢) .

ولربما صح أن التحولات الحضارية العظيمة في مصر لم تؤد إلى تحول السكان
والتنظيم الاجتماعي إلى حضارة مدن وإلى التركيز الشديد في المدن على نحو ما حدث
في العراق ، ولربما ظلت الصفة الغالبة على مصر هي حياة الريف ، غير أن المدن
الكبيرة والكثيرة ، مدن الأسواق والمدن الإقليمية والمدن العواصم ، كانت بلا حصر (٣).
كذلك تؤكد ج . ب . ميتشل أن مصر كانت غاصة بالمدن والمدن الكبرى حين كانت
حتى أوربا المتوسطية (اليونان ، إيطاليا ، إسبانيا) لا تعرف إلا القرى بل والقرى
الصغيرة ، بينما لم تكن بريطانيا في الوقت نفسه تعرف بعد حتى الزراعة والزراع
على الإطلاق (٤) .

والواقع أن المدينة في مصر قديمة قدم الكتابة الهيروغليفية على الأقل ، لأن
الحرف الأبجدي الدائري فيها يدل على المدينة ويشق شكله من شكلها وسورها (٥).
ومنذ ذلك الحين والحضارة تربط بالمدن ارتباطاً لا انفصام له ، أبسط مظاهره
الاشتقاق اللغوي ، فسواء في العربية أو في اللغات الأوربية تأتي المدينة والمدنية
أو الحضارة والحاضرة من جنس واحد . أضف أيضاً ، ومع التوحيد وتكوين الدولة ،
ظهور المدن العواصم ، وكان القراعنة عموماً من «مؤسسي المدن» - مينا نفسه هو
الذي أنشأ «الحائط الأبيض» أو «المكان الجميل» (منف فيما بعد) .

بل لقد سجل المصريون القدماء تقدماً كبيراً حتى في تخطيط المدن . فمدينة مثل
كاھون Kahun (اللاهون الحالية) تعد اليوم نموذجاً غير مسبوق لتخطيط مدن
العمال على الخطة الهندسية المربعة (٦) . وكذلك فإن مدينة إخناتون الملكية أخيتاتون

(1) City in history, p. 98.

(2) Progress & archaeology, p. 77.

(3) Frankfort, Birth etc., p. 83.

(4) Historical geography, p. 170

(5) Janine Monnet-Saleh, «Fortresses ou villes-protégées thinites?», Bull. inst. français arch. orient., t. LXVII, 1969, p. 180 - 1.

(6) P. Abercrombie, Town & country planning, H.U.H., 1933, p. 11, 30.

(تل العمارنة) تقوم كلها على الخطة الهندسية المنتظمة ، التي تسود أيضاً كل مدن الموتى المصرية القديمة . بل إن هناك نظرية محدثة – لافيدان – تذهب إلى أن مورفولوجية المدينة الفرعونية لم تكن على خطة مدينة العصور الوسطى العشوائية المعقدة الضيقة ، بل كانت فسيحة مترامية واسعة الشوارع تلتزم الخطة المربعة أو المستطيلة الهندسية بصرامة كأنها نسخة مبكرة جداً من المدينة الأمريكية المعاصرة . أما لماذا ، فاستجابة لأغراض الوظيفة الدينية من احتفالات ومواكب ومعابد ... إلخ (١) . أضف ما اكتشفه موريه من « سياسة مدن جديدة new towns policy » موضوعاً ومنهجية في مصر الفرعونية . فإن صح هذا كله ، فلا مفر من أن نعتبر تخطيط المدن فناً مصرياً أصيلاً وسبقاً حضارياً مبكراً .

العلوم والتكنولوجيا

على أن هذا الانقلاب الخطير ما كان ليتم لولا سلسلة تطورات هامة في العلوم والفنون ، مثلما حتم هو بدوره المزيد منها . لقد كانت الحضارة المصرية الوليدة تنمو ككرة الثلج وبمعدل الربح المركب . وكان لوفرة الانتاج الزراعى إلى جانب فائض وقت الفراغ في ظل نظام الحياض دور أساسى وجنبرى في هذا التطورات الحضارية وتطور الفنون . فلقد كان نظام الزراعة الحوضية يترك الفلاح أغلب العام ، أو لنصفه على الأقل ، في حالة فراغ تقريباً ، دون أن ينقص هذا من حجم الانتاج . ولهذا أمكن توجيه طاقة بشرية كبيرة نحو الانصراف إلى ، والتخصص في ، فنون الحضارة الراقية بل والمرفهات والكماليات الحضارية . وهذا هو السبب الذى مكن الفراعنة من تشغيل مئات الألوف من العمال في بناء الأهرامات والمعابد والمقابر بكل تحفها وملحقاتها ... إلخ ، دون أن يتأثر اقتصاد الانتاج قط مع ذلك .

حتى النظام الطبقي شبه الاقطاعى الحاد الذى ساد مصر الفرعونية ، شأن النظام الطبقي كقاعدة سوسيولوجية عامة ، كان على علته وشروره الاجتماعية من دواعى ودوافع تقدم فنون الحضارة والرفاهية والذوق والجمال بما يخلق من طلب الطبقات الحاكمة والغنية عليها ، الأمر الذى ينعكس في ، مثلما يفسر ، كنوز آثار الفراعنة المتراكمة المذهلة التى تغص بها المتاحف الآن (٢) .

(1) P. Lavedan, *Historie de l'urbanisme*, Antiquité-Moyen Age, Paris, 1926, p. 51; P. Deffontaines, *Géog. et religion*, Paris, 1948, p. 156.

(2) Childe, *Man makes*, p. 126.

من هنا وهناك جميعا كوكبة متألفة من الانجازات المترابطة اتخذت من البيئة النيلية خامه ووحيا في آن واحد . فالزراعة المرتبطة فصولها بالفيضان تستدعي التنبؤ بمواقته التي ربطوها بنجم الشعرى اليمانية ، والفلك والمراسد من ثم ضرورة شرطية ، بينما أن السماء الصافية إمكانية مواتية . ولكن دورة الفيضان لا علاقة لها بالقمر ، وإنما مع الشمس علاقتها . من هنا وضع المصريون التقويم الشمسي لأول مرة في التاريخ ، وانفردت به مصر عن سائر المجتمعات المعاصرة التي اعتمدت التقويم القمري واعتمدت عليه . وبينما جنح التقويم القمري ببعضها إلى التنجيم قبل الفلك ، وخاصة في العراق حيث كان الفيضان الجامح خطرا يصل إلى حد الذعر (تذكر قصة الطوفان) (١) ، لم ينحرف الفلك في مصر عن الاتجاه العلمي . وليس غريبا بعد ذلك أن يكون تقويم عالمنا اليوم هو التقويم المصري مباشرة وبلا تعديل . أو كما يقول تشايلد : « فالمصري ، لا بد لنا أن نعترف ، هو أبو كل تقويم العالم القديم الشمسية ، بما في ذلك تقويمنا نحن أنفسنا » (٢) . لقد أعطى النيل التقويم لمصر ، وأعطته مصر للعالم :

ومع الأرض الزراعية وتقسيم الحقول والمحاصيل والضرائب والبناء وتوزيع المياه وتوريث الكل ، أتى علم الحساب والمساحة وابتكار المقاييس والأطوال والمكاييل بل والنظام العشري ، فضلا عن الكتابة بالطبع . والواقع أن اختراع الكتابة ، مثله مثل علوم الرياضيات ، كان ضرورة حتمتها الثورة الاقتصادية والمدنية ، وهو يرتبط عموما بالتحول من الأساس الدموي وعامل القرابة إلى الأساس الاقليمي في تنظيم المجتمع (٣) .

ومن جانبه ، قدم النيل خامه الكتابة جاهزة تقريبا وهي البردي ، الذي لولاه لتحم الاعتماد على ألواح الطين كما اعتمد العراق مثلا . ومن ثم ففي حين امتازت الكتابة المصرية بلفائف البردي ، امتاز العراق بألواح الطين المحروق (٤) . ولقد كان البردي هدية مصر إلى صناعة الورق في العالم فيما بعد ، فهو أصلها غير المباشر أو جذها الأعلى . وما زال هذا النسب شاخصا إلى اليوم في تسمية الورق في اللغة الأوربية (paper ، papyrus) .

الصناعة أيضاً كانت وحدها ثورة كبرى ، كانت نتيجة وسببا ووسيلة وغاية :

(1) Wilson, in : Before philosophy.

(2) Man makes, p. 112.

(3) Ibid., p. 152 — 3.

(4) E. Huntington, Mainsprings of civilization, N.Y., 1945, p. 583.

اختراع النسيج ، واختراع الزجاج ، التعدين والحلى ، الأثاث والملابس ، الصباغة والدباغة ، الأسلحة والآلات ، وسائر الفنون الصغرى التى وصلت بالذات إلى درجة من الاتقان والمهارة يقول عنها ديورانت إن « أحدا فيما نعرف لم يصل إليها من قبلهم ، وقلم باراهم فيها من جاء بعدهم » (١) .

كذلك دفع التحنيط ، والتطور عامة ، بالطب والكيمياء كثيرا ، وكلمة الكيمياء نفسها مشتقة أصلا من كيمى ، اسم موطنها الأول مصر . أيضاً فإن التجارة النشطة أعطت دفعة قوية لفنون الملاحة ، فقد كان النهر شارع مصر الرئيسى ، فظهرت مراكب الردى على النيل لأول مرة فى التاريخ (٢) . وكان النهر بذلك مشتل الملاحة كما كان الوادى مشتل الفلاحة .

ولئن كان النهر كطريق سائل قد أضعف الحاجة إلى الطرق البرية ، ولم يكن المصرى القديم بالتالى مهندس طرق بالدرجة الأولى (قارن الرومان فيما بعد) ، فقد جعله النيل مهندس رى ومعمار من الطراز الأول ، وكانت العمارة والهندسة المدنية المتطورة العلامة المميزة حقا لمركب حضارة الأسرات . وليس صدفة بالتأكيد أن المصرى القديم كان مهندسا أكثر منه فيلسوفا ، ومعمارا أكثر منه نجارا ، مثلما رأيناه فلكيا أكثر منه منجما . فأما هندسة الرى فكل انقلاب اللاندسكيب الطبيعى فى مصر ، بل كل الثورة المدنية ، إنما تدفقت منه ، وظلت فنونه وأشكاله الأساسية قائمة معنا حتى العصر الحديث ، بينما لم تزل مصر مدرسة سباق فى كل فنون الرى الحديث .

العمارة

وأما العمارة فهى عمارة الطين والحجر . والواقع أن حضارة مصر القديمة ، بقدر ما كانت حضارة نباتية من حيث الغذاء والملبس (عكس بيئة الاستبس والرعاة) ، كانت من حيث المعمار والبناء والمسكن حضارة الطين والحجر لا حضارة خشب (عكس بيئة الغابات والأدغال) . وكلا الطين والحجر مستمد من البيئة مباشرة ، ويعد خامة تشكيلية لينة قابلة للتطويع ، فضلا عن أنه عازل ممتاز فى مناخ قارى متطرف .

وليس من قبيل التبسيط أو التطرف أن تعد العمارة المصرية القديمة فنا جغرافيا إلى حد بعيد ، ليس فقط من حيث المادة الخام بل وكذلك فى الشكل والتكوين

(١) ويل ديورانت ، قصة الحضارة ، مترجم ، القاهرة .

(2) Man makes, p. 104; J.H. Breasted, C. Huth, S.B. Harding, European history atlas, Chicago, 1951, p. IV.

كما يرى البعض . ولنا بلا تجاوز أن نعتبرها نوعا من الجغرافيا التشكيلية البشرية الدقيقة أو طبوغرافية الفن بتعبير الجغرافي الأمريكي جون ب . ليلي . والحقيقة أنه إذا كان المنهج اللاندسكيبي في الجغرافيا لازما لفهم الهيئة الطبيعية في مصر ، وألزم لتمثل الهيئة الحضارية بها ، فانه ألزم وألزم بالتأكيد لتفهم الهيئة المعمارية والأثرية التي تنفرد بها والتي تعطى وجه الاقليم في بعض قطاعاته طابعه الخاص والمميز جدا .

ولقد حدث نوع من تقسيم العمل بين الحام والموقع وبين الحياة والموت ، أو تداخل بين الفنون التشكيلية والعقيدة الدينية . فقد كانت المساكن تبنى من الطين واللين أو الطوب النيء - الحامة الطبيعية المتاحة - في الوادى نفسه ، يكملها عادة البوص والبردى أو الطفل كخلطة (أو كنوع من « الأسمنت الباكر » كما يضعها لوران) (١) . ومنذ الألف الثالث قبل الميلاد كانت البيوت تبنى من طابقين عادة . غير أن تقدم البناء الحقيقى لم يعرف إلا في المدن ، أما الاسكان الريفى فلم يتقدم أو يتطور كثيرا منذ العصر الحجري في الواقع (٢) . وفيما عدا الطوب النيء فقد عرفت مصر القديمة الطوب المحروق، وإن لم يعمم استعماله إلا منذ العصور الهلنستية (٣).

وليس معنى الطوب النيء ، بالمناسبة ، عمارة بدائية بالضرورة ، فلقد شيدت به بعض الأهرام . ولعل طين الأنهار العظمى كان ، كما يقول ليداني ، أنفس هدايا وهبات الطبيعة للانسان البناء ورجل البناء (٤) . ولن نكرر هنا ما سبق أن عرفناه عن كلمة الطوب وأصلها الفرعونى في معظم اللغات الحية الهامة .

على أن الحامة الأخرى الأكثر بقاء ، والتي برز المصريون في تطويعها ، هي الحجر ، حتى ليقال إن عمارة الحجر المنحوت هي فن مصرى إلى درجة كبيرة (٥) . ولعله كان في هذا المعنى ما قاله كورت لانجه من أن « مصر القديمة ، حتى نهاية حياتها الفرعونية ، ظلت ابنة العصر الحجري » (٦) . غير أن فن الحجر يقتصر غالبا على حافى الوادى الهضبتين حيث المحاجر الطبيعية ، كما اقتصر عادة على الموتى ، فكانت الأرض السوداء مدينة الأحياء ، وكان الرمل مدينة الموتى .

(1) Lorin, p. 121.

(2) Progress & archaeology, p. 48 — 51.

(3) W.R. Lethaby, Architecture, H.U.L., 1935, p. 58.

(4) Id., p. 20.

(5) Id. p. 65.

(٦) مقتبسة في : حسين فورى ، سندباد مصرى القاهرة : ١٩٥٩ ، ص ٢٤٩ .

فعلى طول الحافتين ، وخاصة الغربية حيث « العالم الآخر » ، حفر الفراعنة المقابر فى الصخور وبنوا المعابد بالحجارة ، ونحتوا التماثيل الضخمة الثابتة أو المنقولة : ويبدو ، كما يقول ليدانى ، أن مصر كانت أرض المقابر حيث كانت بابل أرض المعابد (١) . ولقد كان غنى مرتفعات وتلال الحافتين الهضبتين وجبال الصحراء الشرقية بأنواع الصخور المختلفة المتتابعة من جرانيت فأحجار رملية فجبيرية ، بكل درجات ألوانها وعروقها المتعددة ، عاملا طبيعيا هاما قدم المادة الخام المباشرة لفنون العمارة والنحت الفرعونية الباذخة ، بل وأوحى إليها أيضاً بالشكل والتكوين فيما يرى البعض .

فعن الحامة ، كان الحجر الجيرى الإيوسينى الأبيض ، بحكم أنه الأطول امتدادا على جذع الوادى من ثنية قنا حتى رأس الدلتا ، هو المادة الرئيسية التى بنيت أو نحتت منها معظم المعابد والهياكل والتماثيل بما فى ذلك الأهرامات فى الشمال . ولكن الحجر الرملى الحراسانى الصلب وكذلك الجرانيت الفولاذى ، المتطوحن والقاصرين على الجنوب الأقصى ، قدما الحامة الأنسب للأعمال الأضخم والأصلب .

أما عن الشكل ، فالبعض يعتقد أن البيئة الجغرافية المحيطة لم تكن ، وما كان يمكن أن تكون ، بلا أثر على الفنون التشكيلية الفرعونية عموما وعلى العمارة خصوصا . لأولى بشمسها الساطعة وجفافها وحدة ألوان السماء وضخامة المقياس الطبيعى وأفقية السطح التضاريسى ... إلخ . والثانية فى أحجامها وألوانها وأشكالها ، خاصة ذلك الشكل التقليدى والمميز جدا للمعابد والمباني الفرعونية ، شكل المعين *trapezoid* الذى لا تتعامد فيه الحوائط بل تميل تدريجيا بحيث يتسع المبنى عند قاعدته عنه عند أعلاه . فكانت أعمال العمارة والفنون لا تقل درامية وعظمة وضخامة عن البيئة نفسها .

أو كما يقول بيرجرن « إن العمارة تعكس اللاندسكيپ فى تأكيده الأساسى على الأفقية غير المنكسرة (أطر الكورنيشات الغليظة ، الأبراج ، الجدران) ، وفى تأكيده على أوضاع العناصر الرأسية (التماثيل ، المسلات ، الأعمدة) ، إذ أنها صممت من أجل المفارقة وتوازن الخط فى معظم الحالات . » ثم يضيف أن « التأكيد على الخطوط الأفقية جنبا إلى جنب مع الضخامة والصلابة الهائلة فى هذه المباني كانت تعكس خطوط اللاندسكيپ المستقيمة غير المنكسرة وأحجامه . والواقع أن هذه البنايات كانت تبدو وطيدة منيعة البنيان ولا تعرف التغير ، تماما كالتلاع

(1) p. 69.

والسهولة الشاسعة التي تكون قاعدتها وإطارها « (١) . أو كما يلخص ويلسون الموقف كله ، فان « التناسق أو السمترية في الطبيعة المصرية طبع الفنان المصري على التقسيم المتناسق والتوزيع المنسجم » (٢) . ومهما يكن من أمر ، فان المؤكد أن المصري القديم كان على وعى وإحساس كاملين ببيئته الجغرافية المحيطة .

وفي هذا كله رادت الحضارة المصرية القديمة كثيرا من فنون العمارة التي انتقلت بعد ذلك إلى العالم الذي لا يزال يدين لها بابتكارها وتطويرها . ومن أبرز هذه التأصيلات وأخلدها العقود والأقواس والأقبية ، فهي تظهر منذ أقدم مراحل عصر الأسرات . والقوس الحجري الكامل لاشك أن مصر هي موطن نشأته ومركز انتشاره وتوزيعه . والمرجح أن القباب أيضاً ظهرت أول ما ظهرت في مصر ، والأرجح أنها كانت تستعمل في بناء صوامع الغلال بصفة خاصة . بالمثل كان طراز عمارة الأعمدة المتراسة ، كما يتمثل في معبد هرم سقارة وبني حسن ، النموذج الرائد الذي انتقل عبر البحر ونقله الاغريق والإثريوسكيون والرومان وتوسعوا فيه حتى ظن علماء عليهم (٣) . وكل هذه الابتكارات الأصلية آلت فيما بعد إلى الاغريق ، لقد أخذوها عن مصر ، ولكن « ظاهرة مصر » ، كما يعترف ليداني ، « لم تكن لتحدث مرة أخرى ، رسالة اليونان كانت بالأحرى أن تعكف على مهمة جمع وتلوين وتجويد هبات مصر وكريت والشرق » (٤) .

غير أن خريطة طبوغرافية الفن في مصر القديمة لا تكتمل ، يقينا ، بغير الإشارة إلى الأهرامات ، أو بالأصح دون رسم حدود ومعالم « إقليم الأهرامات » . نعم ، فانه يكاد يكون اقليما بالمصطلح الجغرافي المعروف . فمن أبو رواش شمالا حتى اللاهون والهواره جنوبا ، أى على امتداد نحو ٨٠ كم ، يرصع وجه اللاندسكيب نحو ٨٠ هرما (٥) ، بكثافة هرم لكل كيلو تقريبا . هاهنا ، يعنى ، نهر مجرة صخرى فريد ، أو غابة حجرية أو متحجرة لامثيل لها ، أو سلسلة جبلية من صنع الانسان .

والأهرام كقاعدة من الحجر الجيري الايوسيني ، إلا أن بعضها من الطين

(1) Lois Berggren, Some summary comments on dynastic Egyptian art, in : Guidebook to geology & archaeology in Egypt, p. 40 — 46.

(2) In : Before philosophy, p. 27.

(٣) محمد حماد ، مصر تبني ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

(4) Lethaby, p. 53, 110, 56 — 7.

(5) A. Fakhry, The pyramids, in : Guidebook etc., op. cit., p. 53.

أو اللين مع تكسية من الصخر . وهي تنتشر عادة في أسراب أو كوكبات تتباعد أو تتقارب وتتفاوت حجما وتألقا ، أهمها بعد كوكبة الجيزة أو أهرام العاصمة أو عاصمة الأهرام ، مجموعات زاوية العريان ، أبو صير ، سقاره ، دهشور ، اللشت ، ميدوم .

هذه الكثافة ، وبأحجامها التي تعد أضخم بناء بشري على وجه الأرض حتى الآن (١) ، وبأشكالها الهندسية التي تعد شكلا رابعا للمادة ، وبأعمارها الألفية المتحدية التي تعد البعد الرابع للمكان ، تصبح هذه الأهرامات بلا ريب عنصرا في صميم اللاندسكيپ الحضارى ، ولا نقول الطبيعى نفسه ، ويصبح قطاع الوادى من رأس الدلتا حتى واحة الفيوم هو بغير تجاوز اقليم الأهرامات بين أقاليم مصر الجغرافية ، لا تكاد تقل فيه الأهرامات كعنصر من عناصر التباين الاقليمى عن الحضروات مثلا في مركب استغلال الأرض .

أو قل إن هذا الاقليم الجغرافى الحفرى ، الذى يشكل بوظيفته جغرافية دينية منحوتة أو معلقة ، قد ترك لنا بصورة ما « ماكيت » لمصر القديمة . أو هو متحف جغرافى للتاريخ على نطاق اقليمى ضخمة . أو ، أخيرا ، هو بتعبير برون وفاللو « التراب الجغرافى للتاريخ *poussière géographique de l'histoire* » (٢) ، تضافر الصخر والرمل والجفاف على حفظه .

طبوغرافية الفن

من العمارة والآثار ننتقل تلقائيا إلى الفن عموما ، الفن التشكيلى والتطبيقى ، دون أن نبتعد مع ذلك عن البيئة أكثر بأى درجة محسوسة . فالفنون التشكيلية الفرعونية هى أيضاً وإلى حد بعيد « فن جغرافى » موصولة بمظاهرة بالبيئة الطبيعية وغائرة جذوره فيها ، فضلا عن أنها متحف جغرافى طبيعى حفظ لنا صورة حية أو نسخة باقية من البيئة المصرية المعاصرة .

فالفن الفرعونى كان فنا طبيعيا سواء فى خامته أو أشكاله أو ألوانه . فالأوانى والأوعية والفايزات والفخار كلها من خامة البيئة ، الطفل أو الطين أو الحجر أو الرخام والألباستر . كذلك دخل البردى فى بناء المساكن وصناعة الورق والأثاث

(1) Berggren, p. 46.

(2) J. Brunhes, C. Vallaux, Géographie de l'histoire, Paris, 1921, p. 4.

والحصر والسلال ، أى فى العمارة والديكور ، بينما الأثاث الخشبي من أشجار الوادى ولبنان . أما التحف الدقيقة فن معادن الصحراء وأحجارها الكريمة .

أما التلوين والنقوش والزخارف المرسومة على كل هذه الأشياء ، فضلا عن اللوحات الحائطية ورسوم الجدران ، فكل موضوعاتها وموتيفاتها تعكس معالم البيئة الطبيعية المحيطة والحياة اليومية مباشرة من نباتات وحيوانات الوادى والنهر ، خاصة الردى واللوتس والأسماك والتماشيح ، بالإضافة إلى حيوانات الصحراء والسفانا المخاورة بما فيها أنواعها المتقرضة الآن كالفيل والأسد والخرتيت والزراف والغزال والنعام ... إلخ ، دون أن ننسى قرص الشمس وأشعته العالمية . كل أولئك بألوان زاهية قوية شديدة التباين تناظر ، فى تفسير البعض ، ألوان اللاندسكيب الطبيعى بشمس الساطعة وأضوائه الباهرة ومعالمه المحددة بحدّة وتباين (١) .

وعلى الجملة ، كما يقول ليداني ، فإن « النيل ، فيضاناته وشطوطه الصخرية المرتفعة ، طبعت نفسها بعمق على العقول التى أنتجت الفن المصرى . (فهناك) فخار ما قبل الأسرات المرسوم بمناظر النيل . وكانت النباتات التى ينعشها الفيضان ، بالحيوانات التى تمرح فيها ، موضوعا أثيرا « لزخرفة » الجدار والأرضية . أما الأهرام فكانت جبلا اصطناعية من الحجر . لقد أدى وجود الحجر المتاح من أرقى الأنواع ابتداء من الجيرى حتى الجرانيت إلى نوع من عبادة الأحجار الضخمة - إلى المونوليثية » (٢) .

الدين

وإذا كان الفن المصرى القديم برمته لا انفصال له عن الدين ، فلا انفصال لكليهما عن البيئة الجغرافية . ولقد كانت إنجازات الثورة الزراعية الثانية أو الثورة المدنية الأولى فى الدين والنواحي الروحية جديرة بالذكر . فقد عرف المصريون القدماء فكرة الخلود والبعث مبكرا وكانوا أول المتدينين (٣) . ويحاول بعض المؤرخين أن يربط هذا بالبيئة الجافة ، الرمل والشمس ، على افتراض أن المصرى الأول كان يدهش حين يرى أجساد أجداده المدفونة فى بطن الصحراء فى حالة حفظ جيدة ، فجعله هذا « يعتقد فى حياة خالدة بعد الموت وبالتالى آمن بالبعث » (٤) .

(1) Berggren, p. 40 — 41.

(2) Lethaby, p 34.

(3) Leon Aufrère «Le paysage spirituel de l'Occident», A.G., Sept. 1936. p. 453.

(٤) سيد توفيق ، الأهرام ، ٢٤ أغسطس ١٩٦٩ ، ص ٧ .

وآخرون يردون فكرة الخلود إلى إحساس المصريين بهجة الحياة في يثهم الرخية الرغبة ، وبالتالى تطبقهم بها إلى حد إسقاطها على حياة أخرى بعد الموت وتمديدتها فيها ، ومن ثم كل إعدادهم الغريب لها ابتداء من التحنيط إلى مراكب الشمس إلى أثاث المقابر وأطعمتها ... إلخ (١) . « فالنيل قد علم قدماء المصريين حب الحياة يلقونها دائماً بين يديه ، فيتعلقون بها ، ولا يرضون بها فى الآخرة بديلاً ... فجنة المصريين مصر خالدة » (٢) .

كذلك فانه « لولا الفراغ الآمن الذى أعان عليه الموقع الجغرافى والغنى الحافز والترف القادر ... لولا هذه الامكانيات التى هياها النيل » لما فكروا فى الخلود ، و « لو كانت مصر قطعة مكررة من الصحراء المشابهة تحيا حياة محروبة متنقلة ... ما كانت هذه الحياة تستحق ... الحرص عليها والسعى إلى تخليدها » (٣) .

ومن هذا المنطق نفسه يحاول بعض الجغرافيين الربط بين عدم تفسير المصريين القدماء للموت وبين إحاطة الموت - ممثلاً فى الصحراء - بالوادي (٤) . غير أنه قد لا يكون من الضرورى فيما يبدو أن نذهب إلى هذا الحد من الحتم الجغرافى ، فلعل هذه ومثيلاتها محاولات غير مقنعة تماماً ، وغير مجدية حقاً ، وربما غير عملية أيضاً. حسبنا أن البيئة الطبيعية المصرية بكل عناصرها كانت منعكسة تماماً فى الديانة المصرية القديمة .

والواقع أن هذه الديانة كانت ديانة « جغرافية » ، « محلية » ، أو « بيئية » إلى حد بعيد . فقد بدأت ديانة طوطمية كديانات إفريقية البدائية الحالية ، بل يجزم إليوت - سميث أن « مصر هى الوحيدة فى العالم التى تساعد فيها الظروف البيئية على خلق الطوطمية » (٥) . غير أنها لم تلبث أن أصبحت أيضاً ديانة استحيائية animism ، تكاد ترى الحياة فى كل عناصر الطبيعة .

من هنا تعددت الآلهة بالملئات والمثين (بلغ عدد الآلهة خلال العصر الفرعونى نحو ٢٠٠٠ إله !) ، معظمها مستمد من عناصر ومعالم البيئة المحيطة من حيوان ونبات إما لكثرتها وإما لندرتها (هل عبدت مصر القديمة العجل أيس لندرتها فى بلد بلا مراعى ،

(1) E. Ludwig, On Mediterranean shores, p. 100.

(٢) أحمد بدوى ، فى موكب الشمس .

(٣) نعمات فؤاد ، النيل ، ص ٦٩ .

(4) Rachel M. Fleming, «Geographic aspects of tradition», G.R., Oct. 1921, p. 244.

(5) Human history.

مثلاً يعبد البقر في الهند الهندوسية حالياً ؟) . ولكن الملاحظة الهامة هي أنه على كل هذه الآلهة جميعاً كانت تسيطر في الدرجة الأولى الشمس (رع) والنهر (حابي) .

على أن هناك خلافاً حول عبادة النيل ، ففي بعض التفاسير أنه آله وعبد بل وعد أحياناً « أبا الآلهة » ، وفي أخرى أنه لم يؤله ولا كانت له معابد كسائر الآلهة . لكن الثابت في كل الأحوال أنه ظفر بأعظم التقديس والتقدير النابع من واقع الحياة سواء مع الأساطير والمعتقدات وداخلها أو بعيداً عنها وبالرغم منها .

وكما كان طبيعياً جداً أن تؤله الشمس والنهر مانحاً الحياة ويعبداً ، كان طبيعياً أيضاً أن تصطبغ الديانة المصرية عموماً بدورة الخصوبة والفناء والحياة الموت المستمدة من دورة الفيضان وعلاقته بالأرض . فلقد كان المصري القديم يرى في هذه العلاقة السنوية نوعاً من الزواج المقدس ومن الولادة ثم الوفاة ثم البعث . والمرجح أن ملحمة لينزيس وأوزيريس ليست إلا تجسيداً لهذه الفكرة ، فهي رغم أسطوريتها لا تنفصم عن الأرض والنهر والزراعة المصرية . حتى فكرة البعث إذن ربطوها بالنيل .

بل إن النهر ، كما لم يكن يغيب قط عن عين المصري ، لم يكن ليغيب أبداً عن فكرة أو عن عقله الباطن أو وجدانه الديني فيما يبدو . فمن المثير للغاية أن نعلم أن اتجاه النهر في مصر كان دائماً يوحى إلى السكان بالتوجيه في أدق تفاصيل الحياة ، حتى في الدفن وقبور الموتى ، ذلك أن القبور كانت تمهد أو تمتد ومحورها الطولي يتبع محور النهر عادة^١ (١) .

وأخيراً ، وبالمثل ، فلقد كانت الكوزمولوجيا المصرية ، كالميثولوجيا المصرية ، تعبيراً مباشراً عن البيئة الطبيعية المصرية . فقد كانت فكرة المصريين القدماء عن الوجود الخارجى ونشأة الكون والكوكب كيفية إلى حد مثير بجغرافية الوطن المحلى الضيقة بعناصرها وأشكالها ومكوناتها المألوفة الأليفة والسائكة الداجنة (٢) .

وختاماً ، فإذا كانت الديانة الوثنية المصرية القديمة تعد أكثر بدائية نوعاً من مثيلها الاغريقية مثلاً ، فقد كادت مصر الفرعونية ، من الناحية الأخرى ، تتوصل فيما بعد إلى إرهابات التوحيد (إخناتون) فيما يقدر ، وكادت أن تكون هي وعراق إبراهيم — وكل بيئة فيضية زراعية لا صحراء رعوية — الأولى في العالم وقبل عصر الرسالات . بل إن برستيد ليرى في حركة الإصلاح الديني التي قام بها إخناتون

(1) Seligman, Races of Africa, p. 101.

(2) Wilson, loc. cit.

« انقلابا بعيد المدى لا يقل عن الانتقال من الوثنية إلى المسيحية وأبعد مدى من الانتقال بعدها من المسيحية إلى الاسلام » . ولكن يبدو أنها كانت بادرة لم تجد التربة الصالحة بعد أو اللحظة الحضارية الصحيحة فانقرضت مباشرة .

وعلى العموم ، فان هناك من يرى أن الديانة الفرعونية ليست وثنية مطلقة ، ولا نقول مطلقا . فأميلينو يقرر أنه رغم تعدد الآلهة كانت الكهانة المصرية دائما على إدراك بوحداية الله . هذا بينما تذهب نعات فؤاد إلى أن الديانة المصرية القديمة « يظلمها من يسميها وثنية » ، وأن « الحضارة المصرية هي القاعدة الكبيرة للديانات السماوية » ، « تبشر بالمسيحية والاسلام » ، بل « إن الديانة المصرية القديمة في آخر عهدها أوشكت أن تكون مسيحية قبل المسيح » ، وأنه لهذا كله لم يكن أى من المسيحية والاسلام جديدا تماما على مصر فيما بعد ، ففيهما منها الكثير ، وكلاهما ما نجح بها إلا - جزئيا - لما هو فيه منها « وبما فيه منها » . وفي مجمل النتيجة ، فان المصريين كانوا منذ البداية مؤمنين بالفطرة ، وكانت مصر دائما بلد الإيمان قبل وبعد الأديان (١) .

مراحل تاريخنا الحضارى: أنثروبولوجى ينظر إلى مصر

إذا كان السبق الحضارى سمة أصيلة في شخصية مصر ، فان التخلف الذى حدث وأزمن طويلا بعد ذلك إنما يأتى ليؤكد القاعدة أكثر مما ينفيها . ذلك أننا نعود لنجد ذلك السبق يعود ليؤكد نفسه في أكثر من مرحلة لاحقة ليس أقلها أهمية الفترة الحديثة المعاصرة . ولهذا فلنستعرض ، في نظرة تلسكوبية شاملة ، مراحل الحضارة المصرية ككل لتعرف على نبضها وضوابطها واتجاهاتها .

ومراحل تاريخنا الحضارى ليست إلا النتيجة المتغيرة على العصور للشد والجذب بين قوى العزلة والاحتكاك ، أى الموضع والموقع على الترتيب . ويمكننا في الواقع أن نقسمها إلى أربع مناقشها تباعا هي : مرحلة صناعة الحضارة ، ثم مرحلة تصدير الحضارة ، ثم مرحلة الاكتفاء الذاتى ، وأخيرا مرحلة استيراد الحضارة . والجدير

(١) شخصية مصر ، ص ٨٤ ، ٨٩ ، ٢٧٢ ، ٩٣ ، ١٤٠ ، ٦٩ .

بالملاحظة أن هذه المراحل ترتبط وثيقا بمراحل تطور المواصلات باعتبارها من دوافع الاحتكاك ومذبيات العزلة ، مع العلم بأن دور العزلة يقل ويضعف كاتجاه عام على مدى التاريخ بينما يزداد دور الاحتكاك ويتضاعف .

مرحلة صناعة الحضارة

فأما مرحلة صناعة الحضارة فتتفق مع مرحلة التاريخ النهري potamic حين كانت مصر مشتلا ممتازا لتأصيل حضارة مبكرة سبقة ، مادتها الخام هي فيض الثروة الفيضية ، وصوبتها الزجاجية التي تحمي طفولتها هي الغلاف الصحراوي . فالعزلة النسبية كانت لازمة في المراحل الأولى لضمان الطمأنينة والاستمرار حتى تنضج البادرة بعد أن تجرثمت وحتى تتحول في النهاية إلى عود صلب . لقد كان ظهور الحضارة هنا « خطة عامدة متعمدة وضعها الجغرافي الأعظم » كما يقول كون (١) .

وكانت مصر إذن « مصنع » الحضارة . وهكذا حين بدأت الحضارة المصرية الفرعونية تخرج من مشتليها ظهرت فجأة في مرحلة نامية متطورة راقية انبهرت لها الشعوب المحاورة ، كما كان لها طابع خاص قوى الشخصية والتفرد بحكم العزلة التي تأصلت في ظلها . ولعل هذا التفوق المبكر مع العزلة النسبية الخفيفة هو السبب في تلك العزة والشعور بالعظمة التي عرفت عن مصر القديمة ، دون أن تصل إلى حد الاستعلاء والعنصرية مع ذلك على الإطلاق (٢) .

ولن نذكر هنا بطبيعة الحال تلك النظرية الهازلة التي تقول إن حضارة الفراعنة من أصل خارج الأرض ، أتى بها خلال الفضاء الخارجي رواد فضاء من كوكب آخر أعلى حضارة من سكان الأرض وأسبق تطورا (!) . فهذه النظرية الخرافية تذكرنا بنظرية قدممة مية عن أصل البترول أرجعته إلى سقوط أجرام فلكية على سطح الكوكب الأرضي (!) . وكلتاها إما سابقة لعصر العلم أو تقع كلية خارج دائرته . ولكن إذا كان لتلك النظرية ، على سفيها ، من مغزى ، فهو بلاشك روعة الانجازة المصرية إلى حد الظاهرة الحارقة للتاريخ وللتطور . تلك مجرد تذكرة لمن يحاولون كما رأينا التقليل من هذه الانجازة .

(1) Caravan, p. 19.

(2) Ruth Benedict, Patterns of Culture, 1935.

مرحلة تصدير الحضارة

وقد كان طبيعيا مع توسع شبكة الاتصالات في العالم المعروف وخروجها من مرحلة الأنهار إلى البحار *thalassic* أن يزداد احتكاك مصر بالخارج . وكانت حاجتها إلى كثير من الخامات التي لا تتوفر في البيئة المحلية كالأخشاب والبخور مما دفعها إلى الملاحة البحرية والتجارة البعيدة المدى . وكان طبيعيا أن يأخذ هذا الاحتكاك شكل « تصدير الحضارة » المصرية . فأصبح مصنع الحضارة « متجرا » لها أيضا . وبهذا الدور ظهرت مصر الفرعونية « جدا أعلى لجميع الأمم » كما قال ماريت ، والاستعارة من المركب الحضاري المصري حقيقة عرفتها فينيقيا والشام حتى ميديا وأرض الحيثيين ، وامتدت عناصرها إلى بابل وأشور . وفي رأى أن الفينيقيين ، الذين سيكونون أمة بحرية وملاحة من الطراز الأول ، إنما أخذوا فن الملاحة عن مصر ، بعد أن ترجموا صناعة السفن من البردى النيل إلى الأرز اللبناني .

ومن المعروف أن جاليات مصرية من التجار أو الموظفين أو المحاربين كانت توجد بالشام من فترة إلى أخرى في العصور الفرعونية ، كما كانت يبيلوس (جبيل) قاعدة أمامية للتبادل والنفوذ المصري . وقد قدمت اللغة المصرية القديمة إحدى الخامات القاعدية للأبجدية التي تفاعلت مع الفينيقية حتى تحولت إلى الأبجدية السينائية التي ستكون عنصرا أساسيا في تطوير الكتابة في أوربا . ففي سيناء تحولت الهيروغليفية لأول مرة حوالي ١٨٠٠ ق . م من أبجدية تصويرية إلى أبجدية صوتية . وعموما فلقد كان الشام كله مشبعا بالفكر المصري على أيام التوراة والعهد القديم .

وبالمثل كان نفوذ مصر الحضاري على يهود العهد القديم ، الذين كانوا تابعين لمصر سياسيا أغلب تاريخهم سواء كانوا داخل أرضها أو في أرض فلسطين . فالحضارة المصرية دمغت كل وجودهم المادي والأدبي بل والديني نفسه المشبع بتأثيرات مصرية عميقة ابتداء من معمار سليمان إلى مزامير داود ... إلخ . وقد كان تشتت اليهود وانتشارهم فيما بعد عامل نشر وتمديد غير مباشر للمؤثرات المصرية على نطاق العالم الأوربي بدرجات مخففة أو مختلفة .

أما غربا فقد تشبعت حضارة كريت واليونان — والأولى هي أقرب شريحة من أوربا إلى مصر — بالمؤثرات المصرية . والثابت على الأقل أن الحضارة المينوية اقتبست كثيرا من دفعاتها وعناصرها من الحضارة المصرية بالذات . بل إن آرثر إيفانز ، المرجع الحجة في حضارة كريت ، يرى أن الكريتيين مستعمرة

من مصر أصلاً (١) ، وأن التحنوا لليبيين قد هاجروا من حافة الدلتا الغربية إلى كريت أيام مينا ، وربما لم يتم هذا إلا أيام الأسرة الثالثة التي حدثت فيها تغيرات كثيرة وهامة (٢) . وعلى أية حال ، فمن المسلم به أن كريت كجزيرة لم يكن ليتم تعميرها والوصول إليها إلا بعد معرفة السفن القوية ، وهي اختراع لا بد عرفه قوم لهم حضارة متطورة من قبل . كذلك فمن الثابت أن رأسمال كريت الحضارى مشتق معظمه من مصر وغرب آسيا .

أما عن اليونان ، فتثبت أيضاً أن الحضارة اليونانية قامت على أسس من الاستعارة الصريحة من المينوية . كذلك فقد كانت الرياح الإيتزية هي التي حملتهم منذ وقت مبكر إلى مصر ، ومن ثم بدأ الاحتكاك الحضارى الكبير . والواقع أنه منذ عرفت « لعبة الإيتزية » هذه ، لم تكد حضارة الاغريق تنفصل عن الحضارة الفرعونية (مثلما تأثرت حضارة الهند الحديثة بالأوربيين منذ اكتشفت « لعبة الموسميات ») .

ولهذا مثلاً كانت حضارة ميكناي ، حضارة الآخائيين الذين عرفهم المصريون باسم الأكواواشي ، شديدة الشبه بالحضارة الفرعونية وخاصة في العمارة والمعمار . لكل هذا لم يكن غريباً أن يعترف هيرودوت ، الذى يقول إن الاغريق كانوا أول شعب فتح لهم المصريون صدورهم ، بفضل الحضارة المصرية على اليونانية ، بل لقد شبه الاغريق بالنسبة إلى المصريين حضارياً بالأطفال بالنسبة إلى الكبار .

من هوميروس ، مثلاً آخر ، يستفاد أن مقاتلي إلياذته كانوا يستهردون عرباتهم الحربية من مصر (٣) ، فى حين يذكر ديودور أن أرجوس Argos كبرى مدن اليونان فى وقت ما هى أصلاً مستعمرة مصرية ضمن مستعمرات عديدة أنشأها المصريون على سواحل المتوسط ، كما يروى أن المصريين أنفسهم كانوا على عهده يدعون أن أهل أثينا أنفسهم منحدرين من مستعمرة أقامها بعض المهاجرين من مدينة سايس المصرية القديمة (صا الحجر) .

هذا بينما يلخص ماسيرو الموقف كله فى أن العلاقات بين مصر واليونان ، التى يرقى بها إلى القرن الـ ١٦ ق . م على الأقل ، بلغت مدى « أبعد بكثير مما قد يحب

(1) Margaret A. Murray. The splendour that was Egypt, Lond., 1949, p. 70.

(٢) بيك وفليز ، الأزمنة والأمكنة ، ص ١٧٥ .

(3) A. Moret, Au temps des Pharaons.

أن يتمثل مجبو أو أحباب الثقافة الاغريقية اليوم Philhellenes ، (١) . والحقيقة أن اليونان كانت تقف بالنسبة إلى مصر دورا وموقعا حضاريا كما تقف اليابان اليوم بالنسبة إلى الغرب (٢) .

عدا هذا وبعده فلقد عبرت الديانة المصرية القديمة ، عبادة إيزيس ، البحر لتغزو جنوب أوربا بعض الوقت تحت اسم إلويزيس المحرف Eleusis (مثلما حرف قريبها أوزيريس إلى سيرابيس Serapis) ، بل ولتصبح الديانة الرسمية للإمبراطورية الرومانية حينما . بالمثل ومن قبل الكتابة . فالإتروسكيون ، الذين سكنوا إيطاليا خاصة ليجوريا قبل الرومان وأصحاب فن الكتابة الإتروسكية السابقة على الكتابة اللاتينية ، الإتروسكيون في رأى ليسوا سوى جماعة « الترشو » أبناء طور سيناء انتقلوا إلى إيطاليا عبر البحر حاملين معهم الأبجدية السينائية . كذلك وختاما فلقد امتدت المؤثرات الحضارية المصرية غربا إلى ليبيا ، كما تسربت جنوبا حتى بونت الصومال وسودان العالم الزنجي .

لعلنا إذن ، ودون أن نلتزم بنظرية الانتشاريين الكاسحة ، لا نبعد عن الحقيقة كثيرا إن قلنا إن مصر الفرعونية في الجزء الأكبر من تاريخ الأسرات كانت بمثابة نواة وقلب لمنطقة حضارية بالمعنى الأنثروبولوجي Kulturkreise تترامى عبر كل هذه الآفاق ، منها تتوزع التجديدات والعناصر الحضارية المادية واللامادية . وواقع الأمر أن مصر ، بحكم موقعها المتوسط وإحاطة الصحراء بها ثم العمران من بعد الصحارى ، هي هيكل طبيعي جاهز لمنطقة حضارية مثالية بكل خصائصها التقليدية المعروفة للأنثروبولوجيين . فهي أساسا منطقة دائرية لها مركز ثم انحدارات ومحاور ، وهناك بعد النواة النووية منطقة الظل ثم شبه الظل ثم الصدى ... إلخ . ففي هذه النطاقات والمناطق كان النبض الحضارى يعكس النبض التاريخي والسياسي لمصر صعودا وسقوطا ، ارتفاعا وهبوطا ، ومدا وجزرا .

ولقد كانت تلك المنطقة هي الأولى والعظمى والمسيطرة في العالم ، شأنها بالتقريب شأن منطقة الحضارة الغربية الأوربية - الأمريكية في عالم اليوم ، ولقد رأينا كيف كانت تقع اليونان منها كاليابان من الأخيرة . وكما تقول مارجريت مري فان كل المناطق المحيطة تدين في حضارتها لمصر ، ابتداء من الحضارة الأوربية الحديثة إلى روسيا وفارس والعرب والهند بل والصين أيضاً (٣) .

(1) Causeries d'Egypte.

(2) Lethaby, p. 82.

(3) P. 5.

ومن الضروري هنا أن نعرض للاتجاه الذي ظهر منذ سنين إلى التقليل من انجازة الحضارة المصرية ، وإلى التقليل أكثر وأكثر من أثرها خارج حدودها . فهناك من ينتقد فقرها النسبي في النواحي العقلية ، وهناك من يرى أنها كان ينبغي أن تقدم أكثر مما قدمت بوجه عام . أما عن أثرها الخارجى فيدور النقد على أساس أن « الحضارة المصرية ظلت شيئاً على حدة في العالم القديم » ، فلم تصدر كما صدرت حضارة سومر ، وأن « من الغريب أن نتذكر أن مصر ، رغم كل أمجادها ، لم تمدن حتى أى جزء من إفريقيا ، بينما أن السومرية ترقد عند أصل وأساس الحضارة الغربية » (١) .

لكن هذا الاتهام يتناسى حقيقتين بارزتين . الأولى جغرافية ، وهي ذلك الفاصل الصحراوي الهائل الذى يقع بين مصر وإفريقيا جنوب الصحراء ، مما لا مثيل له حول سومر وبابل . والثانية تاريخية ، هي أنه رغم ذلك فقد كانت أولى نبضات الحضارة التى تلقىها إفريقيا السوداء هي من مصر الفرعونية ، بل إننا إذا استعرضنا تاريخ القارة الحضارى لوجدنا أن أكبر شحنة من الدفع والوقع التمدنى فى القارة عبر التاريخ وحتى قدوم الأوربيين كانت لمصر والحضارة المصرية . ويلخص كورت لانجه الموقف برمته كما يحسمه بقوة فيقول « ليست بمصر حاجة إلى إثبات أثرها الظاهر فى الحضارات التالية لحضارتها - وما أكثر ما ينكرون عليها هذا الأثر - ولكن الرأى مجمع ، حتى عند أولئك الجاحدين ، على أن أثر مصر القديمة مازال يعمل إلى اليوم » .

مرحلة الاكتفاء الذاتى

منذ نهاية الفرعونية وعصر الأسرات ، بدأت مرحلة تعاقب فيها الغزاة والحكم الأجنبي على مصر . وإذا كانت قوة مصر السياسية قد هبطت بالضرورة فى ظل هذه المرحلة ، فإن قوتها الحضارية لم تتراخ كثيراً ، وظلت حضارتها القائمة مستمرة ، ربما بلا زيادة ولا نقصان . بل قد يمكن القول إن حضارات هذه القوى الأجنبية صنعت جزئياً على أرض مصر ، إما بالأخذ منها أو بالمشاركة معها .

فالحضارة الهلينية الاغريقية والهللنستية المتوسطة من بعدها لم تصنع فى العالم الإيجى وحده أو اللقانت حوله ، وإنما كانت الاسكندرية المصرية وظهرها المصرى كله أحد أركانها وأقطابها الأساسية والفعالة . وبالمثل كانت روما والاسكندرية . والدور نفسه يتكرر بقوة أكبر مع العرب ثم الأتراك . فالحضارة الاسلامية العربية

(1) Brodrick, Early man, p. 177; Tree etc., p. 125.

ثم الاسلامية التركية صنعت جزئيا على أرض مصر وبقوة الدفع المصرى وعلى رصيده من الرأسمال الحضارى المصرى .

ورغم أن مصر لم تكف طوال تلك المراحل عن الاشعاع الحضارى حولها ، ولا عن تطوير مركبها الحضارى ، كما لم تتقاعس عن الاقتباس من الحضارات الوافدة ، فالأغلب عليها مع ذلك هى صفة مرحلة الاكتفاء الذاتى الحضارى ، أو على الأفضل مرحلة الانتقال بين تصدير الحضارة والاكتفاء الذاتى الحضارى . ولعل الحقيقة البارزة فى هذه المرحلة ، والتى لها مغزاها الكبير ، هى أن القوى الأجنبية إذا كانت قد فرضت نفسها عليها سياسيا من أعلى ، فقد فرضت هى نفسها عليهم حضاريا من أسفل .

فالظاهرة اللافتة هى أن كل الحكام ، ابتداء من البطالسة حتى الأتراك ، تركوا نظم الانتاج والحياة المادية والحياة اليومية كما هى دون تدخل ، وتركوا إدارة الزراعة والرى للمصريين ، بل عجزوا عن تغيير المركب الحضارى القاعدى أو تعديله أو حتى الاضافة إليه إضافة تذكر . فلقد كانت هذه كلها فى مجموعها هى الحضارة النبيلة الأصيلة التى صنعتها البيئة من قبل وكان المصريون سادتها إلى الأبد .

الأبعد من هذا أن الحكام الأجانب لم يحترموا فقط طريقة الحياة المصرية ، اهتداء من الزراعة حتى الدين ، بل تطبعوا بها وقلدوها . لقد خضعوا ، كما يقول لوران ، لهيبة التقاليد الألفية العريقة التى لا تقاوم لأرض مصر التى كانوا يفاخرون بأنهم أخضعوها (١) . والمغزى واضح : لقد كان المغلوب عسكريا أرقى حضاريا من الغالب ، وهو أمر شائع كالقاعدة فى صراع الزراع والرعاة .

البطالسة ، مثلا ، « فرضوا أنفسهم على مصر » ، كما يقول لوران أيضاً ، « ولكنهم تقولبوا بقالها » (٢) . ويروى بوليبيوس الاغريقى نفسه أنه حين زار مصر البطلمية وجد المصريين أرقى حضارة من اغريق الاسكندرية نفسها (٣) . ولم يكن الرومان فيما بعد أكثر إيجابية أو مقاومة أو أعلى مستوى من اليونان فى هذا الصدد .

وبعدهم لم تكن العرب ثم الترك أكثر من تلاميذ « مجاورين » وضيوف مقيمين على حضارة مصر ، فكلاهما أتاها بلا حضارة مادية تقريبا كبدا ورعاة . والأتراك

(1) P. XVIII.

(2) P. XVII.

(٣) صبحى وحيدة ، ص ٤٦ .

في مصر بالذات ما أكثر ما وصفهم كتاب العصور الوسطى العرب من ابن إياس حتى الجبرتي ومنذ سليم حتى نابليون بالتخلف والهمجية والبدائية (ابن إياس ، وهو تركي الأصل : « وأما عسكره (عسكر السلطان سليم) فكانوا جميعاً عيونهم دنية ونفوسهم قلرة ... وليس لهم نظام يعرف لا هم ولا أمراؤهم ولا وزراؤهم ، وهم همج كالبهائم ») . هذا بينما لا خلاف بين الكتاب الأوربيين المحدثين على أن تركيا المتروبول نفسها في القرن الـ ١٩ كانت أقل تحضراً وتمديناً من مصر محمد علي وإسماعيل .

حتى من الناحية الدينية كان الحكام الأجانب حريصين كل الحرص على إظهار الاحترام للديانة المصرية وتقديم الولاء لها بل والتقرب إلى آلهتها ، ابتداءً من الاسكندر ورحلته الشهيرة إلى معبد جوبيتر آمون بسيوة إلى آخر البطالسة كليوباترا التي « أعادت إحياء كل التقاليد العتيقة للفرعونية القديمة ذات الجاذبية التي لا تقاوم » (١) .

ومن جانبها فإن مصر لم تتوان عن الاستعارة الحضارية كلما أتيج لها ذلك . فكما أخذت عن غزاتها الهكسوس من قبل الخيل والعجلة ، وهما نتج أصيل لبيئة الاستبس لم يكن للبيئة الفيضية النيلية من سبيل إليه بطبيعتها ، فكنلك أخذت الجاموس والابل في العصور اليونانية والرومانية على الترتيب . فالجاموس ، الذي لم يكن معروفاً في مصر الفرعونية ، وموطنه الطبيعي أصلاً هو الهند وجزر الهند الشرقية ، دخل أيام البطالسة على الأرجح حين اتسعت التجارة والاتصالات الخارجية ، فوجد في مصر النيلية المائية دون المدارية بيئة صالحة فتوطن وتكاثر . أما الجمل ، إن لم يصح ما أثبتته ييتري وشارف Scharff وكيثون - تومبسون من أنه قديم في مصر قدم الرعامسة على الأقل ، فقد أدخل إلى الصحراء الكبرى في العصر الروماني ، فوجد في صحارى مصر بدوره امتداداً لبيئته الطبيعية ، فتوطن إلى أن تكاثر مرة أخرى مع العرب .

وعلى الجانب الحضاري والزراعي ، فإن مصر قد أخذت الطنبور (Archimedean screw ، لاحظ دلالة التسمية) عن اليونان ، وكذلك لباس الجلالية وباسمها ذاته . بالمثل كان الفرس هم الذين أدخلوا الساقية Persian wheel ، لاحظ الاسم أيضاً) ، وكذلك السمس من المحاصيل الزراعية (٢) .

(1) Lorin, p. XVIII.

(2) Whyte, p. 101.

دور مصر المسيحية

وفما بعد ، حين دخلت المسيحية مصر أو دخلت مصر المسيحية ، لم يكن ذلك إلا استجابة واستمرارا للتقليد الديني العميق الذى تأصل فى طبيعتها النيلية الأساسية . ثم هى لم تأخذ المسيحية بلا تصرف ، بل فى ترجمة مصرية خاصة ، فكانت القبطية هى النسخة المصرية من المسيحية . وعند البعض أن هذه الترجمة ما هى إلا تعبير عن الملاءمة بين الديانة المصرية القديمة وبين المسيحية الجديدة . لقد مصرت مصر المسيحية .

وقد لعبت مصر القبطية دورا حاسما فى تاريخ المسيحية الأولى فى أوروبا وخارجها ، حتى قال البعض إن تاريخ المسيحية فى القرون الخمسة الأولى ليس إلا تاريخ الكنيسة القبطية ، بينما قال البعض الآخر إنه ما من بلد أثر فى انتشار المسيحية بأعمق مما فعلت مصر (١) . فلقد كانت كنيسة الاسكندرية هى أولى وكبرى كنائس المسيحية قاطبة ومركز الأساس لللاهوت فى العالم ، وكان آباؤها هم نموذج الحياة المسيحية المحتذى . وكما كانت مصر قاسما مشتركا بل قطبا أعظم فى كل حركات ومناقشات ومجامع المسيحية المسكونية فى أوروبا ابتداء من مجمع نيقيا حتى مجمع خالقدونيا ، كانت الحبشة لا تنفصل قط عن كنيسة الاسكندرية .

وعدا هذا فكثير جدا من نظم ومراسم وتقاليد الكنيسة فى أوروبا اليوم ، بما فى ذلك النظام الرعوى نفسه ومراتب الهيراركية الدينية ، مقتبس من الكنيسة القبطية ، تماما مثلما اقتبست جامعات أوروبا الجديدة نمط جامعة الاسكندرية القديمة . ومن المؤثرات الجلية الباقية للديانة الفرعونية المصرية على المسيحية العالمية الغناء الدينى والموسيقى الكنسية ، والبخور ، بل وعلامة الصليب نفسها كما يقال والتى تشبه علامة الحياة عند شعراء المصريين ... إلخ (٢) .

وفى العصر البيزنطى بالذات دخلت مصر القبطية فى علاقات مكثفة مع الإمبراطورية الرومانية الشرقية وكل حوض البحر المتوسط الشرقى . وهنا كان لمصر أكبر الأثر على العمارة البيزنطية ، خاصة العمارة الدينية ، ومنها امتد هذا الأثر إلى كل أوروبا المسيحية فيما بعد . البناء الدينى الأيرلندى ، مثلا ، يشبه البناء القبطى إلى حد بعيد ، بينما تعد جلاستونبرى Glastonbury فى جنوب غرب إنجلترا تقليدا أميننا لنمطه .

(١) صبحى وحيد ، ص ٥٤ وما بعدها .

(٢) نemat فؤاد ، شخصية مصر ، ص ٨١ ، ١١٢ .

وقد أصبح من المسلم به أن أكبر قدر من فنون العمارة المسيحية المبكرة أتى من مصر ، وأنه إذا كان لآسيا الصغرى وسوريا والعراق مساهماتها في الفن البيزنطي المسيحي فإن الصدارة هي بلا جدال للمدرسة المصرية (١) . فقباب الكنائس البيزنطية وعقودها وأقبيتها مأخوذة من مصر المسيحية حيث كان السقف القبائي ابتكارا فرعونيا أصيلا وقديما . وبالمثل فن الأيقونات والزخارف والنقوش ... إلخ . حتى فن الكتابة عرف بصمة مصر . فالأبجدية الروسية استعارت بعض حروف قبطية ديموطيقية الأصل .

وفيما عدا ذلك ، فحين تعرضت مصر للاضطهاد الروماني الوثني ، خلقت مصر إضافة جديدة للمسيحية هي الرهبة وتجسيدها المادى الدير . فمنذ خرج الأب باخوم St. Pachôme والأب أنطوان St. Antoine إلى الصحراء ، خرج كثير من المصريين من الوادى إلى أطراف الصحراء بل وإلى أعماق الصحراء بحثا عن عزلة جغرافية يلجأون إليها من الاضطهاد الدينى ويحافظون فيها على عقيدتهم (يقدر البعض عدد الرهبان في مصر البيزنطية بما لا يقل عن ١٠٠ ألف) (٢) .

ولعل طبيعة مصر الجغرافية ، حيث يتجاور المعمور والصحراء ، وحيث تتوفر العزلة الهامشية لكن دون موت الصحراء الكاملة ، قد مكنت لهذا النمط من الحياة ، ولا نقول من التعمير . فالصحراء في مصر قريبة للغاية للجميع ، وعند أطراف أصابع كل من يريد اعتزال العالم . ولهذا نجد توزيع الأديرة في مصر اليوم إما على أطراف الوادى القصوى ترصعه ابتداء من أسوان حتى مصر القديمة ، وإما في زوايا وأركان الصحراء بعيدا عن طرق الحركة الأساسية ابتداء من قلعة جنوب سيناء الجبلية الوعرة المتطوحة (دير سانت كاترينا) وأعماق الصحراء الشرقية الجبلية السحيقة غير بعيد عن البحر الأحمر (دير الأب انطوان وباخوم) إلى أطراف الصحراء الغربية ومشارف مريوط (وادى النظرون ومارمينا) .

ومنذ خرج باخوم وأنطوان هكذا ، خرجت الرهبة ومعها الدير إلى العالم المسيحي بأسره . فكانت الرهبة هدية مصر القبطية إلى المسيحية الغربية ، وكان الدير هو طابع وبصمة أصابع مصر على وجه المسيحية العالمية . فمن جهة خرج الرهبان المصريون يتجولون في أوروبا بكثافة مبشرين بالمسيحية فيها ، خاصة في سويسرا وفرنسا وبلجيكا وحتى أيرلند . وما زالت آثارهم باقية هناك ومعروفة . سان موريتز ،

(1) Lethaby, p. 138, 142.

(٢) وحيدة ، ص ٥٩ .

مثلا ، إنما تستمد اسمها في سويسرا من اسم قس مصري هو مورييس . وفي أيرلند تشتهر بلدة أوليده ديزرت بمقابر مجموعة من الرهبان المصريين (١) .

من جهة أخرى جاءت الطوائف والفرق الأوربية المشهورة كالفرنسيسكان والدومينيكان على غرار النظام المصري . ومن جهة أخيرة كان الدير القبطي ، عبادة وعمارة ، هو النسخة الأم blue-print لأديرة أوربا ، حتى أن واحدا منها في إيطاليا ، مونت كاسينو ، « لا يكاد يختلف عن أي دير باخومي في قنا » (٢) :

دور مصر الاسلامية

مع العرب تدخل مصر مرحلة لعلها وسط بين الاكتفاء الذاتي والتصدير الحضاري . وابتداء ، فلقد دخلت مصر في الاسلام ، كما يرى البعض ، مثلما دخلت من قبل المسيحية : استجابة لطبيعتها الروحية الفطرية والكامنة منذ فجر التاريخ و « فجر الضمير » . وكما تحولت من قبل إلى المسيحية ، تحولت عنها الآن إلى الاسلام للسبب نفسه : أنه أقرب إلى تلك الطبيعة وأكمل شها بتلك الفطرة . بل إن من المصريين من رأى في الاسلام « مذهبا جديدا من مذاهب المسيحية » . وبهذا المعنى إن صح ، « وبما فيه منها » من قبل ، لم يكن الاسلام جديدا عليها كل الجدة (٣) .

وفيما عدا هذا ، فإن من المشكوك فيه كثيرا ما يتردد عادة في كتابات الغرب من أن سهولة فتح العرب لمصر وسرعة تحول المصريين إلى الاسلام إنما ترجع إلى « ضعف تنظيم » الوجود الروماني أو الكنيسة . والثابت أن مصر رحبت بالعرب والاسلام كمخرج ومخلص من وقر الاستعمار الروماني والاضطهاد البيزنطي .

ولقد يمكن بعد هذا أن نعتبر العصر العربي الاسلامي امتدادا لمرحلة تصدير الحضارة المصرية . فرغم أن مصر تمثلت الثقافة العربية كلية ، فإن النهضة الحضارية العربية التي حدثت من تفاعل العرب مع أبناء البلاد التي دخلوها هي انتاج مشترك أساسا . والحضارة العربية الجديدة التي بدأ تصديرها إلى أوربا الجنوبية وغيرها كانت تشمل بالضرورة خيوطا مصرية كثيرة في نسيجها . والواقع أن ملكة مصر الطبيعية ، ملكة الحد الأوسط ، تبرز حتى مع العرب : فمصر القبطية تأثرت بالجديد الذي أتى به العرب من لغة وعقيدة لا لأن المغلوب مولع بتقليد الغالب فقط ، ولا لأن

(1) Butler, Arab conquest of Egypt, p. 304.

(٢) نemat فؤاد ، شخصية مصر ، ص ١٠٦ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٩٤ .

الصراع اللغوي يحدده الصراع السيامي فحسب ، وإنما أيضاً لأنها أدركت بسرعة أن العرب قد أتوا بجديد حقا . ولكنها بعد أن أجادت ما أخذته ، لم تلبث أن جودته كعهدها دائما .

ولا نحسب أننا نتوهم إذ نقول إن اللهجة المصرية مثلا كانت دائما أقرب لهجة عربية إلى الاستقامة والاعتدال . بل نرجو ألا يجانبنا التوفيق إذا زعمنا أن ممارسة الاسلام نفسه بلغت على يديها درجة من الرصانة والاستواء جعلت من أزهرها قلعة للاسلام وكعبة للاسلاميات . ومنذ وقت مبكر في تاريخ الاسلام كان واضحا أنها تتقدم بثقة لتكون من طليعة سدة الاسلام وحفظة تراثه والقوامين عليه . بل لنا أن نلاحظ أن كل الخطوط المتطرفة أو الابتعادات غير « الأرثوذكسية » في العقيدة لم تجد بيئة تعيش أو تعيش فيها بمصر حتى وإن فرضت عليها ، كالشيعة التي أشاعتها الفاطمية وحقتها بها طويلا ثم ما لبثت أن انقرضت تلقائيا مع زوالهم ، فلم تكن أكثر من مجرد جملة اعتراضية في إسلام مصر . وبالمقابل ، فكما خلقت مصر الرهينة في المسيحية وأشاعتها من قبل ، كانت هي أيضاً التي خلقت التصوف في الاسلام ونهجته . ولم يكن دور ذى النون المصري الرائد في الحالة الثانية بأقل من دور باخوم وأنطوان في الثانية .

ومهما يكن ، فإن دور العرب عموما في مصر وفي غيرها لا بد أن يدعو إلى التفكير . فهم لم يأتوا معهم بحضارة ذات بال ، ومع ذلك بعثت الحضارة على أيديهم حيث دخلوا . لقد تتلمذ العرب الفاتحون في مدرسة مصر المفتوحة ، وعلى يديها تحضروا . والواقع أن دور العرب الحضارى كان دور الشرارة التي ألهمت الوقود الحضارى الحامل في مصر دون أن نجثنا بجسم الوقود نفسه ، ثم ذابت النار في الوقود كما انصهر الوقود في النار . أو كان هو دور الذكر الذى كل وظيفته أن يلحق ملكة النحل .

وفي إطار هذا الدور — الذى لا يقلل قط من خطورة الأثر العربى في مصر — يمكن أن نفهم بعض الجوانب التى تبدو متعارضة فيه . فأغلب نظم الإدارة وشئون الحكم وفنون الري والزراعة ... إلخ التى صنعتها من قبل ضرورات البيئة الفيضية ، ورثها العرب بقليل من تغيير . وعلى مستوى التفاصيل الصغيرة ، فلقد ظلت السنة الزراعية ، مثلا ، هى السنة القبطية أى الفرعونية أصلا بفصولها وأسماء شهورها وأمثالها وفولكلورها ... إلخ ، ببساطة لأنها هى السنة النيلية ، هى التقويم البيئى الطبيعى (١) .

(1) Lorin, p. 117.

حتى الأعياد والاحتفالات ومظاهرها وطقوسها المتوارثة لم تتغير ، لأنها هي الأخرى
نتج البيئة الزراعية والحياة اليومية الطبيعية .

على أن العرب ، من الناحية الأخرى ، كان لهم دورهم في تغيير بعض عناصر
المركب الحضارى المادى وغير المادى . فمن جهة طعموا الاقتصاد الزراعى بعناصر
جديدة وخطيرة حين أدخلوا القصب والأرز والمواالح وغيرها . وفي مجالات أخرى
نجد أثرهم وأضحاً ، حين أدخلوا - في البداية وقبل الورق - جلد الرق للكتابة ،
وهو نتج بيئة الرعاة ، وأحلوه محل البردى ، الذى كان انبثاقاً طبيعياً في بيئة فيضية (١) .

أما وفي جوانب أخرى حدث العكس ، فيقال مثلاً إن قطع يد السارق لم يتح له أن
يحل محل قطع أنفه على نحو ما كان يفعل المصريون القدماء في بيئة زراعية يد الفلاح
فيها هي أداة الحياة (٢) . كذلك كان طبيعياً أن تنسخ الحضارة العربية الإسلامية
بعضاً من عناصر الحضارة المصرية القديمة وتدفعها إلى الأبد ، فلم يكن لأى من نحت
التماثيل أو فن التحنيط مكان في الحضارة الإسلامية ، فهجر الأول واختفى الثاني،
حتى ضاع سره تماماً .

وعلى أية حال ، فلقد كانت مصر العربية خلية حضارية مضطربة في قلب العالم
الإسلامى ، وترتبط بجميع أجزائه وبالعالم الخارجى مما زاد في عملية الانخراط
الحضارى . وقد ظل هذا حتى بداية «العصر المحيطى» حيث حدث الأسر النقلى
وتحولت مصر مع بقية الشرق العربى إلى العزلة مرة أخرى ، فكانت المرحلة مرحلة
الاكتفاء الذاتى الحضارى في حدود الدائرة الإسلامية : عملية استهلاك محلى واجترار
للتراث الحضارى المتراكم من العصر الفرعونى المتنحى والعصر العربى السائد ، دون
ما إضافة أو تجديد حتى استنفدت نفسها وانتهت في عزلتها إلى عقم وجذب معروفين .

حتى إذا كان العصر العثمانى وصلت هذه العزلة إلى نقطة الحضيض ، وأصبحت
مصر ضمن الشرق العربى «بتصلب شرايين حضارى» حاد ، وانكفأت على وجهها
في «بيات أو سبات شتوى تاريخى» لم يسبق له مثيل في تاريخها . إنها «فترة العزلة
Seclusion Period» التى تذكر بالفترة الشهيرة في تاريخ اليابان قبل الحديث.
والسبب ؟ - لقد دخلت مصر «سور الترك العظيم» ، فخرجت من مجرى التاريخ :
انعزلت - كالروسيا على الطرف الآخر من أوربا - عن كل تيارات التاريخ الحديث

(1) - Myres, Dawn of hist., p. 50.

(2) Margaret Murray, p. 78.

في أخطر مراحل تفجره وصناعته وعن الحضارة الجديدة في آخر مراحل تخمرها وتشكلها ، فلم تكد تعرف عنها فضلا عن أن تشارك فيها : النهضة الأوربية ، الكشف الجغرافية ، الانقلاب التجاري والاستعمار الخارجي ، عصر التنوير والاصلاح الديني ، عصر الحرية والثورات السياسية والاجتماعية ، عصر القومية ونشأة القوميات الوطنية الحديثة ، الثورة العلمية والانقلاب الصناعي ... إلخ (١) .

والنتيجة ؟ - في هذه الفترة تحولت مصر تقريبا إلى شيء أشبه « بأهل الكهف » الذين لبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين وازدادوا تسعا (الغريب أن الفترة العثمانية من الغزو ١٥١٧ حتى الحملة الفرنسية ١٧٩٨ لا تقل كثيرا ، نحو ٢٨١ سنة أي ثلاثمائة سنين ينقصون عشراً وتسعاً !) . وكما استيقظ أهل الكهف ليجدوا أنفسهم في عالم غريب تماما ، استيقظت مصر من سباتها الوسيط على طرقات نابليون ، كما استيقظت اليابان فيما بعد على طرقات الكومودور بيرى ، لتجد نفسها أمام عالم آخر تماما كما لو من كوكب آخر . لقد تحول مصنع الحضارة القديم ومتجرها السابق إلى « متحف » للحضارة على أحسن تقدير .

مرحلة استيراد الحضارة

والقصة بعد هذا هي قصة مرحلة « استيراد الحضارة » التي بدأت حين انتقلت قبلة الحضارة العالمية من الشرق إلى الغرب ، واقتحمت الحضارة الحديثة والمواصلات العالمية أركان الأرض وراحت تتفجر حول العالم وتغزو الشرق كله حضاريا . وهنا لم يعد للعزلة مكان ، وأصبحنا نحق في « عصر الاحتكاك الحضارى » الذى تعيشه مصر كما تعيشه بقية العالم المتخلف أو النامى أو العالم الثالث عموما (أو حرفيا « العالم الترسو Il Mondo Terzo, Tiers Monde » !) . ولكن الشيء الذى يميز الاحتكاك في مصر خاصة عنه في كثير من مناطق العالم أنه لم يكن عملية إحلال وذوبان ، لم يكن مجرد عملية تحضير acculturation ولا كان ابتلاعا حضاريا enculturation ، إنما أساسا عملية تبادل حضارى transculturation أو تداخل crossculturation عملية امتزاج انتخاني خرجت منها الشخصية المصرية كما كانت دائما ذات طابع قوى دفين دون أن تفقد قط قوامها الأصيل .

بعبارة أخرى ، لم تتحول مصر نافورة الحضارة القديمة إلى مجرد بالوعة للحضارة الجديدة ، ولكن إلى بوتقة صهرتها لتشكلها بما يتفق وتراثها . بمعنى آخر ، جاء الدور

(١) لويس عوض ، « الملحة الأخيرة » ، الأهرام ، ٣٠ - ١٢ - ١٩٧٧ ، ص ١٥ .

المعاصر دور « المعمل الحضارى » . ونحن نرى أن هذا ليس إلا صورة جديدة معاصرة من معادلة التوازن الدقيق المتأصلة بين الموقع العقدى على مفترق طرق العالم ، وبين الموضع المحمى فى إطاره الصحراوى . والواقع أن عملية الاحتكاك مع الغرب مرت فى ثلاث مراحل واضحة بما فيه الكفاية ، ولا تبعد عن منطق الديالكتيكية من تقرير فنقيض فتركيب .

فالأولى مرحلة الانبهار الحضارى والانبهار النفسى . فقد فوجئنا بأننا أقزام أمام عمالقة . وكان رد الفعل « مركب نقص » حضارياً شديداً ، أفقدنا كل ثقة فى تاريخنا وتراثنا وكياننا ، وجعلنا نهافت على النقل والتقليد بلا تمييز ، فكانت صيحات التفرنج ومحاولات تحويل مصر إلى « قطعة من أوربا » . بل وصل الأمر إلى حد اقتراح الحروف اللاتينية المعروفة ، وإلى المناظرة الجوفاء فى الثلاثينات بين الثقافة اللاتينية والسكسونية . كانت هذه مرحلة مستغرقة غارقة فى التقليد والمحاكاة plagiarism ، ممعنة ضائعة فى النقل والاقتباس eclecticism ، وتنذر من ثم بالحلالية pastiché تتحول بها مصر إلى لا فصرية حضارية ومخلوق شاذ مخلط Pseudomorph بتعبير شبنجلر ؟

(هذه هى المرحلة التى اشتد فيها طغيان المد الأوروبى وموجة التأورب ، خاصة مع وجود الجالية الأوربية الضخمة ، فبدأت فيها « موضة » اقتباس الألفاظ الأجنبية فى لغة الحياة اليومية الدارجة ، فضلاً عن أسماء الأشخاص الأوربية بين الأقباط ، فتركت حتى اليوم تراثاً مذكوراً من الدخيل « المودرن » فى قاموس المصرية المعاصرة . وهذه الألفاظ تتراوح ما بين ألفاظ الحضارة الحديثة التى لا مقابل لها فى العربية ، ولذا بقيت ، وبين مجرد استعارات متهافة محض تقليدية ، ولذا خفت وطأتها أو انقرضت مع نضج الوعى الوطنى . وفى هذه الاقتباسات والاستعارات يلاحظ أيضاً صراع اللغات الأوربية المؤثرة المختلفة فيما بينها ، خاصة الإيطالية والفرنسية فى البداية ثم الفرنسية والإنجليزية فيما بعد ، مثلاً تلاحظ حصافة الذوق المصرى فى تبنى أقربها إلى المخرج والمنطق العربى . كذلك يلاحظ دور طوائف المهن وأصحاب الحرف المختلفة فى انتخابها وتطويعها .)

تلك إذن كانت المرحلة الأولى ، مرحلة التقليد المتهافت ، فى مراحل عملية الاحتكاك الحضارى مع الغرب . لكن المرحلة الثانية جاءت رد فعل عكسياً . فبعد أن خبرنا ومارسنا دخائل الحضارة الجديدة — والإلف يورث الاحتقار — زال الانبهار وعادت إلينا بعض الثقة فى أنفسنا وأدركنا فضلنا غير المباشر فى أصول هذه الحضارة . ولكن البعض تطرف فطالب بالرجوع إلى الماضى واشتدت الحركات

« السلفية » . وقد كانت هذه مرحلة الانتفاض السياسى أيضاً ، وأدى نجاحها بالبعض إلى تطرف جديد وصل إلى درجة الغفلة أحيانا ، فقد انقلب مركب النقص الحضارى إلى مركب عظمة هو فى الحقيقة مركب نقص مقلوب .

غير أن المرحلة الثالثة بدأت بسرعة وربما كنا نعيشها اليوم ، وهى مرحلة الاتزان . فأدركنا أننا لا بد أن نستعير ، ولكن استعارة رشيدة انتخائية ، استعارة هضم وتمثيل لا إغراق وذوبان ، واستعارة تمالك لا تهالك ، تأخذ الزبد دون الزبد . ولهذا فنحن الآن نجمع بين الأصيل والدخيل ، القديم والجديد ، بين التقاليد والتقليد ، فى نسب متفاوتة وفى اتزان واختيار محسوب . كذلك فقد أدركنا أننا وإن كنا يجب أن نعز بما قدمناه للحضارة والتاريخ ، إلا أننا لا ينبغي أن نعتمد على ذلك أكثر مما ينبغي . ولكننا من الناحية الأخرى إذا كنا سنستعير ، ففى تواضع لا فى ضعة . باختصار ، ليس فى ماضينا ما نتبرأ منه ، ولا فى حاضرننا ما نخجل له .

إن دور مصر الحضارى ، وهذا مجمل الخلاصة وصفوة القول ، لم يختلف عبر العصور وإن اختلف من عصر إلى عصر . فكما يقول مارييت « مصر لا تشرق بضغ لحظات ثم تغيب فى ليل طويل ، مثلما حدث فى بلاد أخرى ، وإنما العكس هو الصحيح . فلقد أراد لها طالعها العجيب أن تواصل عملها سبعين قرنا ، وأن تترك أثرها فى كل ناحية من النواحي واضحا جليا » . وخلال هذا الدور المتصل كانت إما صانعة الحضارة وإما حافظتها ، ولم يخل عصر منها قائدة للحضارة أو حارسة لها . أما على الجملة وفى الجزء الأكبر من التاريخ فلقد كانت فى الصدارة أكثر منها فى الصفوف ، وإذا كانت الأمم التى قادت العالم حضاريا قلة معدودة بالضرورة ، فمصر بالضرورة منها (١) . ولهذا كله كانت دائما موضع عجب وإعجاب الرحالة الأجانب . ومن المرجح فى النهاية أن مصر أعطت العالم على مدى تاريخها عموما أكثر مما أخذت .

وهنا يجدر بنا أن نعرض لدعاوى الغرب والاستعمار التى تصور واقعنا الحضارى المعاصر بل وكل وجودنا البشرى ذاته على أنه فضلة من فيضه وفضله . فما أكثر ما يتردد فى كتابات الغربيين وخاصة الإنجليز من أن كيان مصر الحديثة هو من صنع الإدارة والتكنولوجيا والطب الأجنبى ، وذلك ابتداء من السدود والخزانات ونظم الري والزراعة الحديثة إلى مدننا وطرقنا بل وحتى إلى وجودنا البيولوجى نفسه ممثلا

(١) حسين مؤنس ، مصر ورسالتها ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ١٢٢ ، ١٢٤ - ١٣٢ .

في نمو السكان وتزايدهم (١) !

وتلك في الواقع وبلا زيادة ولا نقصان هي نظرية الاستعمار كثن لل حضارة الحديثة . ولكن مما لاشك فيه أنها نظرية خاطئة بقدر ما هي ظالمة . ظالمة ، لأن الاستعمار ظاهرة لا يمكن الدفاع عنها ولا تبريرها بأي منطق ، فضلا عن تمجيدها وتحويلها إلى رسالة . وخاطئة ، لأن الثابت تاريخيا أن معظم التطورات الحضارية الحديثة في مصر سابقة للاستعمار . فمثلا لم يكن الرى الدائم اختراعا بريطانيا ولا كان القطن أو القصب من ادخال الاستعمار ، بل هي جميعا ترقى إلى محمد علي وإسماعيل ، ولم يفعل الاستعمار البريطاني سوى أن ارتقى بها إلى قمة أعلى ، حتى ليقال بقدر من الصحة أكثر مما قد يظن البعض إن كرومر تابع فقط أعمال إسماعيل ، أحيانا بنفس الوسائل (٢) .

وفضلا عن هذا ، فإن الحقيقة أن هذا الغرب يدين ، وإن يكن بطريق غير مباشر ، بأصول حضارته إلى ما قدمناه في القديم سواء عن طريق ما استعاره اليونان من مصر القديمة خاصة أو ما استعارته أوربا الوسيطة من عرب الاسلام عامة . ولهذا فاذا عد الغرب نفسه اليوم أستاذنا حضاريا ، فقد كان تلميذنا بالأمس . (لم يبدأ العصر الحجري الحديث في بريطانيا إلا في ٢٥٠٠ ق . م ، حين كانت مصر قد دخلت عصر البرونز منذ ١٠٠٠ عام . وفي الدنمرك ، مثلا آخر ، استمر العصر الحجري الحديث حتى ١٥٠٠ ق . م .) (٣) ومن ثم فإن هي إلا بضاعتنا - مهما تحورت وتطورت - ردت إلينا ، وما هو إلا دين قديم تأجل سداؤه قرونا . ونحن في هذا نختلف عن بلد كالـيابان أخذ بالحضارة الأوربية الحديثة أخذا شديدا دون عطاء سابق ، أما نحن فعلاقتنا الحضارية علاقة أخذ سبقه عطاء .

ومن المثير بعد هذا أن أحدا لا يلخص الموقف برمته في قضية العلاقة الموضوعية بين الحضارة والاستعمار ، بل وبالتحديد بين مصر وبريطانيا بالذات قديما وحديثا ، ولا يضعه في إطاره التاريخي الصحيح وبصيغة الصراع الحضاري والصراع السياسي ، ولا يصدر الحكم الأكاديمي المتجرد فيه ، مثلما يفعل عالم غربي هو آشلي مونتجيو . ولندعه هو بالفاظه يعرض الدعوى ويقيم الدفاع وينطق بالحكم .

(1) Hindus, p. 135; Lord Lloyd, Egypt since Cromer, Lond. 1933; Jacqueline Beaujeu-Garnier, Economie du Moyen-Orient, Coll. que sais-je?, 1951, p. 70.

(2) Charles Issawi, p. 23.

(3) Childe, Man makes, p. 42.

« منذ خمسة آلاف سنة » ، يقول مونتجيو ، « كان أجداد شعوب غرب أوربا الحالية العالية التحضر جامعي غذاء بدائيين . فكان أجداد الانجلز المحدثين يعيشون في مرحلة حضارية من العصر الحجري قَلما تعد متقدمة عن مرحلة سكان أستراليا الأصليين . وفي هذا الوقت في الشرق كانت مدن عديدة عالية التنظيم تزدهر في السهول الفيضية للدجلة والفرات ووادي النيل . فكان أهالي مصر العليا والسفلى (الأسرتان ١ - ٢ ، حوالى ٣٢٠٠ - ٢٧٨٠ ق . م) أعضاء في حضارات عظيمة في وقت لم يكن أوريو الغرب قد اكتشفوا بعد استعمال المعادن أو المحراث . ومنذ ٥٠٠٠ سنة وأقل فقط كان يمكن لأصحاب هذه الحضارات العظيمة أن ينظروا إلى الأوربيين كهمج متوحشين أشبه بالحيوانات وعاجزين تماما بالطبيعة عن الحضارة - ومن ثم فالأفضل إبادتهم حتى لا يلوثوا دم سادتهم الأرقى ! » (١) .

ولكنهم - نحن نضيف - لم يفعلوا بالطبع ولا استعمروا ، بل على العكس عملوا على تحضير الأوربيين حتى وصلوا بعد ذلك إلى ما وصلوا إليه الآن . ولعل هذا أبلغ رد على نظرية التحضير كمبرر للاستعمار أو للسيطرة أه لدعاوى التفوق والفضل عند الاستعماريين الغربيين .

غير أن هذا الحكم ، حتى بعيدا عن دعاوى الاستعمار ، يثير قضية أخرى حرجة هي : لماذا تفوق الغرب علينا إذن بهذه السرعة بعد طول تخلف عنا ، فحققوا في قرون ما لم نحققه في آلاف السنين ؟ أو كما يقول مونتجيو مرة أخرى « أيا كانت خطايا الأوربيين التي ارتكبوها منذئذ ، فانهم على الأقل قد أثبتوا أنهم وقد أتيح لهم قدر كاف من الوقت والخبرة كانوا قادرين على تنمية حضارية لا تقل عن تلك التي بلغها ممالك مصر القديمة » . أو كما يعضى فى صيغة سؤال « لقد أتيح للمصريين وقت أطول بكثير مما أتيح لنا لكى ينموا إلى المدى الذى وصلنا إليه حضاريا - فلماذا لم يفعلوا ؟ » (٢) .

يجيب مونتجيو على نفسه بنفسه قائلا إن هاهنا مثلا من النسبية الحضارية . فالزمن وحده ليس مقياسا صحيحا للنمو الحضارى ، وإنما مجرد إطار ميسور للملاحظته . فبعض التغيرات الحضارية التي تأخذ قرونا حتى تحدث عند بعض الجماعات ، قد تقع عند البعض الآخر فى بضعة سنين . والفصل المعول عليه التغير الحضارى هنا هو التحدى الذى يستثيره حافز الخبرة الجديدة ، فبدونه يكون

(1) An introduction to physical anthropology, p. 378.

(2) Id.

التغير الحضارى بطيئا للغاية . فالحضارات الأكثر تقدما كانت فقط أكثر حظا في اتساع وتنوع الخبرات والاحتكاكات من الحضارات الأقل تقدما .

« فبمحض صدفة الموقع الجغرافى ، أكثر مما هو بكمية الوقت الذى أتيح لهم ، وبصدف التاريخ ، وجد سكان أوربا أنفسهم فى صميم قلب دوامة النمو الحضارى . فحضارات أوربا الغربية ، مثلا ، وقد خربت الآثار المخصصة للتيارات المتقاطعة المختلفة للحضارات « المنوية » المختلفة التى تعرضت لها ، لم تكن لتستطيع بالكاد أن تتجنب التقدم بعد مرحلة النمو التى بلغتها حضارات عديدة أخرى ، تلك الحضارات التى ظلت بالمقارنة معزولة نسبيا عن مثل هذه الآثار الحافزة » (١) . وهذه بخلافها هى جناية عزلة مصر الوسيطة على تطورها المعاصر ، الأمر الذى يثير قضية ضوابط السبق والتخلف الحضارى من جنورها وبرمتها .

ضوابط السبق والتخلف

عند هذا الحد ، وبعد هذه الدورة الحضارية الكاملة والمفعمة ، لابد لنا أن نقف الآن أمام هذه المتناقضة : السبق الحضارى والبداية المبكرة أولا *precocious* ، ثم الجمود والتخلف الحضارى بعد ذلك وربما مبكرا أيضاً وقبل الأوان *premature* . أى أننا إزاء بداية مبكرة ونهاية مبكرة معا . فكيف نعلل لذلك ؟ لعلها أولا أن تذكرنا — عابرين — بمتناقضة مناظرة سارت موازية لها على المستوى السياسى ، ونعنى بها تحول مصر من إمبراطورية من طلائع الإمبراطوريات فى التاريخ إلى واحدة من أطول المستعمرات التى عرفها التاريخ . وربما كانت الدورتان مرتبطتين عضويا ، ولعلهما وجهان لحقيقة واحدة ، غير أن علينا هنا أن نبحث عن الأسباب النوعية . ولعلك واجدها أساسا فى ضوابط البيئة الطبيعية ورد الفعل البشرى . كذلك فلعل صيغة توينبى الإيكولوجية الشهيرة عن « التحدى والاستجابة » أن تقدم لنا مفتاحا مقنعا للسبق المصرى فى البداية .

ففى أزمة « عصر الجفاف » التى حزبت سكان الصحراء الإفريقية فى أواخر الحجرى القديم وحشدتهم قسرا فى بيئات الأودية النهرية المحدودة ، يرى توينبى التحدى الأول الذى واجه سكان مصر وألهب مخيلتهم الابداعية من أجل البقاء ، فكان اكتشاف الزراعة هو الاستجابة الحرجة والحلاقة (٢) . ومن السهل أن

(1) Id., p. 387 — 380.

(2) A.J. Toynbee, A study of hist., O.U.P., 1945, Vol. I, pp. 302-

نتصور أن عملية الاحتشاد في رقعة الوادى الضيقة كانت عملية انتخاب طبيعي قاسية أبقت على العناصر الصالحة لمواجهة البيئة الجديدة . وكذلك فلعل هذا الاحتشاد المزدحم في رقعة ضيقة أن يفسر لنا ما يراه البعض من أن الحضارة المبكرة ، السابقة لعصرها ولأوانها ، أسهل ظهورا وأكثر احتمالا في البيئات الصغيرة ، المحدودة المساحة ، لاسيما إذا تمتعت بحماية طبيعية كوادى النيل ، فهناك يتضاغط التطور تسارعا وتضاعدا (١) .

على أن القضية التي تثور هنا على الفور هي قضية دور البيئة والانسان في صناعة حضارتنا . هل مصر هبة النيل ، أم هبة المصريين ؟ — هذا هو السؤال . والواقع أن القضية أكثر من مجرد جدل لفظي ، ولكن هناك دائما الخطر في أن تنزلق إليه ، وأخطر منه أن تغفل عن المغزى الفلسفى الكامن خلفها . ومن الضروري في كل الحالات أن نحفظ بالنظرة الموضوعية العلمية :

فمنذ قال هيرودوت مقولته الشهيرة ، تعرضت للتأويل في اتجاهات متضادة تماما تراوحت بين الحتم الجغرافى والنظريات العنصرية ، وهما في الحقيقة طرفا نقيض . فقد رحب بها البعض ، خاصة في الغرب ، على أساس أنها ترد الفضل في روعة الحضارة المصرية إلى النهر ونظامه الطبيعى وخصبه وتربته ، مناخه وحمايته ... إلخ ، وبذلك تجرد المصرى من أى فضل مذكور . من هنا ولنفس هذا السبب رفض البعض الآخر ، لاسيما من الكتاب العرب ، مقولة هيرودوت . وبهذا الموقف وذاك يبدو الحتم الجغرافى — للغرابة والدهشة — وكأنه غطاء وكبش فداء لعنصرية معكوسة أو مقلوبة في الحالة الأولى ، بينما يمكن أن يبدو رفضه وكأنه قناع للعنصرية أو كأنه يتردى في الشوفينية .

كمثال للموقف الأول ، هذا هانوتو يصف النيل بأنه « الأب ذو الأيادى البيضاء الذى أنقذ شعبه من الصحراء الموحشة ومن المستنقعات الغاصة بالأدغال » ، ثم يزيد مؤكدا « بل إن ما يشاهد في مصر من تقدم كبير بالنسبة إلى سكان الأرض وخاصة بالنسبة إلى إفريقيا المتأخرة لا يمكن إلا أن يأتى من النيل » (٢) . ومن قبله انتهى شيلي في نهاية القرن الماضى إلى أن النيل هو الذى جعل من مصر مجمع العالم المتمدين (٣) . ومن بعد رد إرمان ورائكه إلى النيل كل ما قام بمصر ، خاصة في العصور الأولى ،

(1) Semple, Influences of Geog. Environ., p. 12.

(2) Op. cit., p. 5 — 6.

(3) A. Chélu, Le Nil, le Soudan, l'Egypte, Paris, 1891, 642.

من نظم رى وتقسيم ومهارة فنية وعمل منظم بل ومن نشأة الحضارة نفسها (١) . وبالمثل ردد لودفيج الفكرة قائلا إن « النيل قد صنع ، وفرض حدودا على ، كل شيء في مصر » (٢) . وأخيرا ، فهذا فرجريف يعلنها في صراحة أن تقدم الدولة المصرية « لم يكن بسبب الامتياز الذاتي في سكانها » ، وإنما كانت الظروف الجغرافية هي التي سمحت بذلك التقدم (٣) .

أما الموقف الثاني فنخشى أنه يقترب من موقف بعض الكتاب الأوربيين من العامل الجغرافي في تفسير تفوق أوربا الحديثة حضاريا ، حين يرفضونه لاستنكارا للحتم الجغرافي من حيث هو ، وإنما تمهيدا لتأكيد عامل بديل مفسر هو الجنس ، أى التفوق العنصرى . وبوضوح أكثر ، فإن جوهر موقف هؤلاء الكتاب الأوربيين يتلخص صراحة أو ضمنا في أن فضل شعوب الشرق القديم وعلى رأسها مصر في السبق الحضارى في بداية التاريخ وتختلف أوربا المطلق آنذاك إنما يرجع إلى البيئة وسهولتها وإغداقها أساسا وبلا جدال ، بينما أن تختلف الشرق بشدة بعد ذلك وسبق أوربا في العصور الحديثة سبقا عظيما إنما يرجع رغم صعوبة البيئة ومعوقاتهما إلى الجنس والتفوق العنصرى أساسا وبلا مؤاربة . الشرق ، باختصار شديد ، بدأ الحضارة في مراحلها الأولية المحدودة ، فقط بفضل البيئة لا الجنس بل رغم الجنس ، والغرب هو الذى رفعها في النهاية إلى القمة بفضل الجنس وحده لا البيئة بل رغم البيئة . نظرية عنصرية فاقعة اللون والرائحة ، مثلما هي فجة هشة !

من هنا يأخذ علماء آخرون موقفا أكثر حذرا . فتشايلد مثلا يرفض إقحام كلمة « الجنس » في قضية الحضارة ، ويعيب على بعض الأعمال الجادة تواتر عبارة « عبقرية المصريين في كذا وكذا » ، كما يرفض اعتبار مظاهر الحضارة كرد فعل آلى للبيئة ، وينتهى إلى أن « الانسان إنما يصنع نفسه » (٤) . هذا بينما يؤكد إيست أن قوله هيرودوت ، رغم ما بها من حقيقة واضحة ، يمكن أن تكون مضللة جدا ، فصرهبة الانسان بقدر ما هي هبة النيل (٥) .

وعندنا أن هذا عموما هو الموقف الصحيح . فالمصريون حين هبطوا الوادى

(١) مصر والحياة المصرية في العصور القديمة ، مترجم ، ص ٨ .

(2) The Nile, p. 45.

(3) James Fairgrieve, Geography and world power, Lond., 1941, p. 20 — 30.

(4) Man Makes etc., pp, 187 — 8.

(5) Geog. behind hist., p. 166 ff.

في فجر التاريخ وجدوا بيئة بدائية لا تصلح للسكنى والاستغلال : المستنقعات والبرك والأدغال والآجام والنباتات والحيوانات البرية . وكان عليهم أن يغيروا هذا كله بالجهد الشاق والعمل الجماعي المضني المتصل في تطهير النبات والحيوان وشق المصارف والترع ، ومجابهة أخطار الفيضان أو الجفاف وضبط النهر (١) . لقد كان على المصري أن يكون حفاراً قبل أن يكون زارعا . وكان عليه أن يحول اللاندسكيب الطبيعي إلى لاندسكيب حضارى « بالدم والعرق » كما يعبر تشايلد (٢) . وفي كلمتين ، بغير الري ، بغير الانسان المصري ، فان مصر الوادى هي إما مستنقع هائل أو صحراء كاملة .

ولم يكن هذا الجهد الحارق الجسم لينتهى مرة واحدة وإلى الأبد بعد إذ تم أول مرة ، فان طبيعة البيئة النهرية تستدعى استمرار التطهير والتقنيل وحفظ السدود والصرف بانتظام ، فلا محل للعود والتكاسل أو الراحة والدعة بعد بذل الجهد الأول . ولعل هذا كله كان أشق في الدلتا منه في الصعيد . كذلك كان خطر الفيضان دورياً متجدداً ، وبذلك عاشت مصر دائماً في خطر من الداخل ، كما عاشت في خطر من الخارج ، فكان التحدى متجدداً ، ولكنه كان بمثابة المهماز الدائم للسكان وحافزاً على الابتكار المستمر . وبغير هذا كله لظل الوادى كما كان أول مرة منذ عصر الجفاف : مستنقعا كبيراً مسدوداً ، وبيئة اسفنجية ملارية طاردة تئد الحضارة بدلاً من أن تلدها . وهكذا لم يكن الانسان سلبياً خاضعاً للبيئة بل طوعها وأخضعها لنفسه ، وكان تلاؤمه معها موجبا لا سالبا (٣) . وعن هذا المعنى عبر سترابو بقوله عن المصريين « إنهم يقهرون الطبيعة بالعمل والجهد ... وكثيراً ما ينجح الجد حيث تحقق الطبيعة » (٤) .

الطبيعة ، البيئة ، النهر ، النيل ، ليست وحدها إذن كل شيء ، بدليل أن ثمة في العالم أنهاراً كثيرة دون أن تعرف وديانها حضارة على الإطلاق أو حضارة جديدة معمرة على أية حال . المثل الحى بلاشك هو أنهار العالم الجديد التي عاشت طوال التاريخ أنهاراً ميتة حضارياً لا تختلف وديانها البتة عن سهوب الصيد والصيادين البدائيين المحيطة . أين ، مثلاً ، مسبي الهنود الحمر من نيل مصر ؟ حتى أنهار الحضارة في العالم القديم لا تقارن بالنيل من حيث الاستجابة الحضارية ، ابتداءً ذلك

(1) Semple, Influences, p. 328 — 9.

(2) Man makes etc. p. 88.

(3) C. Vallaux, La géog. sociale, Le sol et l'état, Paris 1911, p. 18 — 9.

(٤) وهيب كامل ، استرابون في مصر ، القاهرة ، ١٩٥٣ ، ص ٤٦ .

من الرافدين اللذين يقاربان النيل حتى الأردن الذى هو تصغير للجميع . « إنما هي عظمة الاستجابة التي استجاب بها المصريون لعرامة التحدى » ، يخلص توينبي بحق ، « التي تضى على التاريخ المصرى مغزاه الحقيقى » .

مصر إذن هبة الانسان كما أكد إيست منذ وقت مبكر . ولكن أى إنسان ؟ إن كل أرض هي أرض مختلفة لكل جماعة من الانسان تسكنها . وليس من المحتم أن تتشابه استجابة كل جماعة للأرض الواحدة ، أو يتكرر فعلها فيها أو رد فعلها لها . وليس لنا إذن أن نتكهن بما كان يمكن أن يكون عليه المركب الحضارى فى مصر لو كان قد نزلها شعب آخر ، حتى وإن تصادف ودعونه قما بعد بالمصريين . ومن الناحية الأخرى فأننا لا نغفل أو نغفل عن أن الاستجابة الحضارية تشابهت بصورة تقريبية وفي مجملها فى مواطن الحضارة الأولى الثلاثة مصر والعراق والسند وهي التي تتشابه إلى حد بعيد فى ظروف البيئة الطبيعية وتختلف كثيرا فى الأصل والعنصر . ومن ثم - وبغير عنصرية - فمصر هبة المصريين كما وضعها غربال (١) .

ولكن - مرة أخرى - أى مصر ؟ إذا كنا قد ضغطنا على دور الانسان المصرى وفضله الذى لا يمكن أن يجحد أو ينال منه ، فإن من الاتزان العلمى أن نذكر أن ذلك إنما تم فى مصر النيل ، بكل معطياتها الطبيعية المعروفة من مائية وتربة ومناخ وحماية ... إلخ . وبدى أنه لولا النيل لما كانت تلك الحامة الطبيعية التي عمل فيها المصرى بجهد الخلاق . ونحن فى غنى عن أن نتساءل عما إذا كان من الممكن للمصرى أن يكون على الاطلاق ، فضلا عن أن يخلق حضارته تلك ، قل على مسافة مائة ميل مثلا إلى الشرق أو الغرب من وادى النيل . أو كما تتوجه نعمات فؤاد بحزم إلى من تدهشه نسبة الأشياء كلها فى مصر إلى النيل ، « هب النيل لم يجر بيننا .. فمن نكون ؟ ! وما هو حظنا فى الحياة والحضارة والغنى وما يتبع الغنى من تحضر وفنون » (٢) . واضح أن الانسان لا يعمل فى فراغ ، وإنما فى الطبيعة وعليها يعمل . وإذا كانت الحاجة أم الاختراع ، فإن البيئة خامة الاختراع ، وفى البدء كان النيل . ومن هنا فإن مصر هبة النيل ، وتظل مقولة هيرودوت صحيحة دون حتم جغرافى .

هل ثمة إذن من تعارض بين الانتهاءين : هبة النيل ، وهبة المصريين ؟ إن التطرف وحده ، سواء نحو الحتم الجغرافى الأعمى أو العنصرية البدائية ، هو الذى يشوه الحقيقة العلمية . والانسان إنما يصنع نفسه ، ولكن داخل البيئة لا خارجها .

(١) تكوين مصر .

(٢) النيل ، ص ٧١ .

فمصر هبة النيل طبيعياً (ولعل هذا - ولا أكثر - ما عناه هيرودوت أصلاً) ، وهبة المصريين حضارياً . النيل خلق اللاندسكيب الطبيعي ، والمصريون خلقوا اللاندسكيب الحضارى . إن بيئة النيل هى الحامة ، والمصرى هو الصانع . والمقولتان متكاملتان لا متعارضتان ، ولكن أيا منهما على حدة نصف حقيقة . أما الحقيقة الكاملة فهى أن هاهنا زواجا موقفا سعيدا بين البيئة والانسان ، بين التراب والترات ، الحضارة المصرية السباقة ثمرة الطبيعة ، ومصر هبة مشتركة من النيل والمصريين .

والآن وقد رأينا أن الفضل فى السبق الحضارى يرجع إلى النيل معلم الفلاح ، مثلاً يرجع إلى الفلاح ، ذلك «العامل الجغرافى» والمهندس المشترك الذى أعاد تشكيل وخلق الطبيعة إلى لاندسكيب بشرى ، فإن السبق المصرى الحضارى يؤكد قانونا إيكولوجيا هاما للغاية وهو أن الذى يبدأ الحضارة لأول مرة إنما هى تلك البيئات «السهلة» ، بيئات الرخاء والوفرة الطبيعية حيث تأخذ الطبيعة جانب الانسان ويده . أو كما يقول فورد بصدد كشف الزراعة فى مصر ، يبدو أنها قاعدة عالمية فى الجغرافيا البشرية أن التطورات الجديدة فى غزو الانسان للطبيعة إنما تحدث فى المناطق التى تكون الظروف الجغرافية فيها ملائمة ومشجعة جدا للابتعاد الجديدة وحيث تكون الخطوات الأولى أقل وأبسط ما تكون (١) .

ولاشك أن بيئة مصر الفيضية قد جمعت فى تناسب معقول بين حوافز النشاط وبين امكانيات العمل ، بين الضرورة والاحتمالية ، فمصر كانت فى طبيعتها غنية دون أن تصل حد التبذير ، « فلم تكن الثمرة تساقط من الأشجار لفلاحين كسالى » (٢) ، وكانت الطبيعة تمنح وتمنع عطاياها بانضباط متساو (٣) . ولقد وفر النيل والشمس خامات الحياة ، ولكن كان لابد لصنعها من معركة ضد الموت : ضد الفيضانات ، وضد الرمل والملح ... إلخ . ولهذا كان الجهد البشرى شرطاً للتقدم ، وكان التقدم مكافأة الجهد البشرى . وتلك بالدقة خصيصة أقاليم الوفرة ، وبلدرجة أكبر خصيصة أقاليم الجهد ، كما حددها فلير . ولعل مما له مغزاه أن فلير لا يصنف مصر جميعاً فى أقاليم الوفرة ، وإنما يقسمها بينها وبين أقاليم الجهد (٤) . فالسهولة هنا لا نعنى بها السهولة المفرطة التى يصدق عليها قانه أن توينبى من أنه « كلما زادت سهولة البيئة ،

(1) D. Forde, «Values in Human Geog.», Geog., no. 73, 1925, p. 218.

(2) Wilson, in : Before Philosophy, p. 45.

(3) East, Geog. Behind Hist., p. 168.

(4) H. J. Fleure, «Human regions», Geog. Teacher, 1917 p. 30 ff.; «Régions Humaines», Ann. de Géog., Mai, 1917, p. 165.

كلما ضعف الحافز إلى الحضارة (١) ، وإن كان من الصحيح أيضاً أن الصعوبة المفرطة تثد إمكانية الحضارة لا أقل . كذلك لا تنس المناخ ، المناخ الدافئ ، خاصة في الشتاء ، فغياب البرودة القارسة القاسية وسيادة الدفء أو اعتدال الحرارة أو حتى الحر المحتمل هي من أهم شروط قيام الحضارة في مراحل الطفولة والنشأة الضعيفة العاجزة . وحقا ما قاله فولتير من أن « أولى الإمبراطوريات في التاريخ هي إمبراطورية المناخ » . وعند دريبر Draper أن حضارة مصر اعتمدت لبدئها على اطراد واستقرار المناخ الإفريقي » .

البيئة السهلة إذن هي حضارة الحضارة ومشتل التاريخ . وهذا تفسر مقنع للسبق المصري ، دون حتم جغرافي أو نظرية عنصرية في نفس الوقت . ولكن التخلف الحضاري الذي حل بعد ذلك إنما يجيء ليكمل الشطر الثاني من القانون ، وهو أن الذي يصعد بعد ذلك بالحضارة إلى أعلى مراتبها وأعقد مراحلها إنما هي البيئات « الصعبة » التي يزداد فيها تحدى الطبيعة للانسان ولا يمكنه أن يقتحمها إلا بالفتاح الحضاري المناسب الذي طورته البيئات السهلة من قبل وقدمته هدية أو إغارة له . أي أن الانسان يغزو البيئات الصعبة بحضارة البيئات السهلة . ومن ثم فالبيئات السهلة قد تكون مشتلا أو حضارة حقا ، إلا أن المشتل ليس الحقل الأخير والحضارة بطبيعتها مرحلية . وإذن فمشعل الحضارة دوار أبدا .

وإذا كانت البرودة من أقسى العقبات البيئية وكانت الحرارة المعتدلة عاملا مساعدا للانسان في أدوار حضارته الأولى ، فقد كان طبيعيا أن تهاجر الحضارة بالتدريج من العروض الدافئة إلى العروض الباردة ، بعيدا عن خط الاستواء وفي اتجاه القطب — أو هكذا على الأقل يعتقد بعض الكتاب (٢) . وزحف الحضارة التاريخي يرسم بالفعل قوسا يبدأ من الشرق الأوسط القديم متتبعا سواحل البحر المتوسط ثم الأطلسى — من الجنوب إلى الشمال ومع زاوية ميل الشمس كما يقول المناخيون مثل جيل فيلان ، أو من الشرق إلى الغرب ومع حركة الشمس الظاهرية كما يقول الفلاسفة مثل هيغل (٣) ، وعلى العكس من اتجاه حركة الغزو والهجرة في الحالين كما يقول الأنثروبولوجيون مثل ريبلي (٤) .

(1) A Study of hist., vol. II.

(2) E. Huntington, Climate & civilization, p. 396 — 7, Mainsprings of civilization, N.Y. 1945, S.F. Markham, Climate & energy of Nations, 1947, p. 11 — 18.

(3) Brunhes & Vallaux, Géog. de l'histoire, p. 145, 240.

(4) Races of Europe, p. 135.

ولهذا فكما فاجأت مصر القدماء الشرق القديم بحضارة رائعة مكتملة في حينها ، ستجد مصر الحديثة أمامها فجأة حضارة معقدة أرقى بكثير تطرق أو تقتحم أبوابها عليها بلا استئذان ، حيث كانت الحملة الفرنسية كزيارة الكومودور بيرى لليابان ، وكل وضع حدا « لفترة عزلة » شهيرة . وإذا أردنا مثلاً واحداً تختزل هذه الدورة الكاملة ، فلعل شيئاً لا يمثلها كما تمثلها مراحل ضبط النيل عندنا بالذات . فالنيل أعطى مصر حضارتها الأولى التي سبقت بها العالم وفاضت بها عليه ، واليوم بعد أن طور ذلك العالم هذه الحضارة ونماها إلى أعلى وأعقد تركيب عاد بها إلينا لنصل بضبط النيل إلى قمته في السد العالي .

غير أن هذا التفسير ، نظرية البيئات السهلة هي التي تساعد على نشأة الحضارة والبيئات الصعبة هي التي تتطور بها ، يثير على الفور سؤالاً هاماً . هل تعنى هذه النظرية مثلاً أن منطقة كمصر إنما كل طاقتها الكامنة وقصارى امكانياتها بالقوة هي - كما حدث بالفعل والواقع - أن تخلق حضارة كبرى في الماضي فقط ، لينتهي دورها بعد ذلك ولتصبح ثانوية متخلفة متحجرة إلى الأبد ؟ هل التخلف الحضارى اللاحق هو الثمن الحتمى للسبق السابق ؟

بحكم منطق النظرية نفسها ، فمثل هذا إن هو إلا تخريج سطحي فج وسقيم . فصميم القضية هو زيادة التحدى مع زيادة الامكانيات ، والبيئة الصعبة تجد الأولى لديها بالطبع ، وتقترض الثانية من البيئة السهلة إلى حين . وتستطيع البيئات السهلة هي الأخرى أن تجد زيادة التحدى في تقدم تلك البيئات الصعبة ذاته ، وفي نفس الوقت يمكن أن تستعير امكانياتها المتزايدة إلى حين ، لتعيد تقييم بيئتها كما أعادوا هم من قبل تقييم بيئتهم .

كذلك لا ينبغي أن نغفل العوامل والنظم الاجتماعية المباشرة . فكثير من الكتاب يذهب إلى أن الحضارة المصرية القديمة إنما تجمدت وتعطلت في النهاية بسبب نفس العوامل التي فجرتها وساعدتها في البداية (١) . فالانقلاب الحضارى الذى قام أساساً على الابتكار والاقدام والنظام ، لم يلبث بعد أن اكتمل أن تحول إلى المحافظة على القديم والتقاليد (٢) ، وتحت ضغط وابتزاز النظام الاقطاعى والحكم المطلق أخذ المجتمع المصرى يتسم بالجمود والعقم والتكرار ولم يعد يشجع روح المبادرة . والواقع أن التقدم الحضارى والتطور ليس فقط مسألة تكنولوجيا في بيئة طبيعية ، ولكنه أيضاً قضية إيديولوجيا في بيئة اجتماعية . والإيديولوجيا كما قيل هي قفل البيئة

(1) Man Makes Himself, p. 183.

(٢) غريبال ، ص ٣٨ .

الطبيعية ، إن تكن التكنولوجيا مفتاحها . أى أنك لا يمكن أن تصل إلى الاستغلال الأمثل للبيئة الطبيعية بالتكنولوجيا وحدها وإنما مروراً بالإيديولوجيا أيضاً وأولاً ، والتحدى مزدوج . ومعنى آخر ، فالمطلوب الآن هو الوعي بالتقدم وبالمنافسة الحضارية ، داخليا وخارجيا . تكنولوجيا وإيديولوجيا ، بينما أن الخطر الحقيقي هو الانعزال عن التطور الخارجى . ولو قد كنا تفتحنا على النهضة الأوربية والانقلاب الصناعى وواجهنا التحدى منذ وقت مبكر لاختلف الموقف اليوم :

وإذا كانت امكانيات بيئتنا لم تتح خامرة الحضارة الجديدة من فحم وحديد بدرجة كافية، فإن الحضارة الجديدة نفسها وبطبعها تتجاوز نفسها دائماً، وقد وصلت من قبل إلى الكهرباء ، وبالكهرباء يمكن أن يتحول النيل الزراعى إلى النيل الصناعى والبيئة النيلية إلى بيئة صناعية كبرى بمقياس العصر . ومن هنا فليس ثمة شيء كتخلف حتمى تفرضه البيئة على الحضارة غداً كمقابل أو كضريبة للسبق بالأمس . بل أبعد من هذا يمكن القول إن كل تخلف حضارى هو بالضرورة مؤقت ومرحلى مهما طأل . وأمام مصر كل الفرص الطبيعية للحاق بالعصر ومواكبته إن لم يكن تجاوزه بعد ذلك .

وفى نهاية المطاف ، إذا كانت قصة الحضارة المصرية فى قيامها وانحدارها بهذا الشكل هى جوهرية قصة التفاعل بين البيئة والانسان ، فلا ينبغى لتفسير هذين العاملين أن ينحرف نحو الحتم الجغرافى أو الحتم العنصرى مثلاً حدث ويحدث كثيراً . والاشارة هنا هى إلى النظريات المناخية ونظريات الاختلاط العرقى على الترتيب . فلا التفسير المناخى للتاريخ ولا التفسير العرقى للحضارة مما يقبله العلم . ولذا لابد لنا من وقفة ختامية نقدية لهاتين النظريتين .

فأما عن النظرية المناخية فى تفسير قيام وتدهور الحضارة المصرية ، فإن البعض من أنصار الحتم الجغرافى ، خاصة الحتم المناخى ، وعلى رأسهم هنتنجتون ، يرد ارتفاع وسقوط الحضارات بعامة إلى تحسن المناخ وتدهوره ما بين فترات مطر وفترات جفاف . وعن مصر ، يربط هنتنجتون مثلاً بين زيادة المناخ الاعصارى فى أوائل العصر المسيحى وبين ازدهارها الحضارى الكلاسيكى أيام البطالسة والرومان ، ثم بين انتهاء هذا التحسن المناخى وبين انتكاس مصر الحضارى بعد ذلك (١) .

فهو يرجح أولاً أن مناخ شمال مصر فى أوائل العصر المسيحى كان خاضعاً لمزيد

(1) Huntington, Mainsprings, p. 543.

من الاضطرابات الاعصارية والرياح الغربية والأمطار الرعدية . ثم من هذا الانتهاء يتطرق إلى انتهاء أعم وأخطر . فمصر في قمة تألقها الحضارى ، شأنها شأن اليونان وغيرها من مراكز الحضارة القديمة ، يبدو أن المناخ فيها كان أكثر عواصف وإعصارية مما هو الآن . وكثير من هذه العواصف الاضافية كان يقع في تلك الفصول التي كان متوسط حرارتها (٥٠ - ٧٠ ف) يشبه متوسط مدينة بوسطن الحالية في أمريكا في فصل قدوم الهواء القطبي وحتى في الأيام الممطرة والتي وجد هو أنها أعظم حافز للنشاط الفكرى ممثلا في ازدياد المكتبات العامة كما ذهب . فمثل هذه الدرجات من الحرارة تستمر اليوم في القاهرة من أول أكتوبر حتى منتصف أبريل .

« وهكذا في اليونان ومصر القديمة ، لمدة نصف السنة أو أكثر ، قدم المناخ فيما يبدو حافزا عقليا حادا من ذلك النوع الذى يميل بالبوسطونيين الآن في فصول معينة إلى الذهاب إلى المكتبات بأعداد كبيرة غير عادية حين يتوقف المطر في الصباح ويجلب الهواء القطبي البارد شعورا بالنشاط والحيوية » (١) . ومن المفهوم بعد هذا ، عندهن تنجتن أو عنه ، أن تدهور تلك الحضارة نفسها فيما بعد إنما يرجع بالدقة إلى تغير هذا المناخ المقول إلى ما أصبح عليه الآن .

وبغض النظر هنا عن صحة أو عدم صحة فرضية تغير المناخ ، فإن الاتجاه العلمى يرفض الحتم الجغرافى الكامن في ترتيب ذبذبات الحضارة على ذبذبات المناخ . والواقع أن من المشكوك فيه كثيرا أن نعلق كل تطور حضارى على تطور مناخى مزعوم أو موهوم . بدليل أن مناخ مصر كان إلى الثبات أقرب ، بينما مرت حضارتها في أدوار عديدة من الارتفاع والانخفاض ، أى أنها منفصلة مستقلة عن حتم المناخ . وإذا كان من المحقق ، بعد ، أن مناخ مصر الجيد حافز جيد للحياة والنشاط والحضارة ، فهذا عامل سامح لا مانع ولكنه ليس بالعامل المحتم .

بالمثل ، لسنا بحاجة بالتأكيد لأن نشجب النظرية الشاحبة التي ترد تدهور أو انحطاط مصر الحضارى في أسوأ مراحلها إلى تسرب الدماء الدخيلة والأجنبية إليها سواء من إفريقيا أو غير إفريقيا (٢) . فهذه النظرية ، التي كانت تتردد كثيرا في الكتابات القديمة عن مصر وماتزال تبرز بين الحين والحين ، هي نظرية عنصرية بلا موارد . على سبيل المثال ، يقول لودوفيكى « إنما انحدرت مصر فقط حين

(1) Id., p. 373.

(2) Goblet, p. 53.

انهارت أسوارها من التزاوج الداخلي « (١) ، بينما يأسى بيطرى للمصريين المحدثين
إذ شاب عنصرهم الأصيل عناصر دخيلة عديدة (٢) .

لكن التفسير العنصرى للتاريخ والحضارة مرفوض شكلا وموضوعا . ولقد
كانت مصر تعرف الاختلاط العرقى وهى فى أرقى مراحلها الحضارية ، كما أن
الثابت أن الاختلاط الجنسى كان على العكس حافظا لكثير من الحضارات وأن كل
الأمم ذات التاريخ الحضارى الهام تمثل خليطا جنسيا بدرجة أو بأخرى (٣) .

(1) Anthony A. Ludovici, «Eugenics & consanguineous marriages»,
Eugenics Review, Vol. XXV, no. 3, Oct. 1933, p. 151.

(2) Social life in ancient Egypt.

(3) Friedrich Hertz, Race and history.

الفصل الحادى عشر

الوحدة السياسية

الوطن السياسى

الاساس الطبيعى للوطن السياسى

من المبادئ الأولية فى الجغرافيا السياسية أن الأنهار الصغيرة تميل — عادة وليس دائماً — إلى أن تكون أحواضها أو وديانها نواة طبيعية لوحدة سياسية واحدة . أما الأنهار الضخمة المترامية الأبعاد فلا يمكن غالباً أن تضمها دولة واحدة ، ولا مفر من أن يتقاسمها عدد قليل أو كبير من الدول المختلفة (١) . والنيل ، أطول أنهار الدنيا (٦٧٠٠ كم ، ٣٥ درجة عرضية) ومن أكبرها حوضاً (٢,٩٠٠,٠٠٠ كم ٢) ، ليس باستثناء ، فهو منذ البداية موطن لعدة أوطان مختلفة ودول منفصلة . غير أن المهم فى هذا أن الأوطان الطبيعية فى حوض النيل تبدى علاقة ارتباط واضحة بما فيه الكفاية مع الأقاليم الفيزيوجرافية الكبرى فى الحوض ، تلك التى تحددها بدورها خطوط التقسيم الطبعية الرئيسية سواء مناخية أو نباتية أو جيومورفولوجية تعمل كحواجز بشرية أو كعوائق حركية أو كفواصل سياسية بدرجة أو بأخرى .

فصر السياسية هى تاريخيا وادى النيل من الشلال حتى البحر ، أى أنها جغرافيا مجموع السهل الفيضى الرسوبى فى الصعيد والدلتا ، بينما أن حدودها الطبيعية هى عقبة جيومورفولوجية — الشلال نفسه — تعترض مجرى النهر فتفصلها عما وعمن سواها . ولقد كان المصريون القدماء على وعى عميق بهذه الحقيقة ، وعبروا عنها تعبيرا حاسما فى نص فرعونى منقوش يقول « كل بلاد يغمرها النيل فى فيضانه هى من مصر ، وكل من يشرب من ماء هذا النيل تحت جزر إلفنتين فهو مصرى » . فعند أسوان إذن تبدأ مصر السياسية التاريخية مثلما تبدأ مصر النيلية الحقيقية . وليس صدفة أن جزر

(1) Moodie, Geography behind politics, p. 44 — 5.

الشلال المحض صخرية ، كما حملت دائماً بعضاً من طمى النيل إشارة إلى بدء السهل الفيضى ، كانت دائماً تحمل بعض قلاعها الحربية وحامية عسكرية قوية منذ الفراعنة إلى البطالسة والرومان على التعاقب حتى العرب ، رمزا بلاشك إلى أن هاهنا يبدأ الوطن السياسى الكبير . إنها ، هذه الجزر ، أشبه بقائم أو شاهد أو علامة حدود سياسية فى وسط النهر (١) .

غير أن منطقة شلال أسوان كعقبة جيومورفولوجية لا تأخذ معناها الحقيقى إلا إذا أخذناها فى إطارها الطبيعى الجغرافى الكامل . فهى ليست إلا الحلقة الأخيرة فقط فى سلسلة الشلالات - الجنادل - الست التى تترامى على مسافة نحو ١٨٥٠ كم . فهذه الأرخيلات السدعية الصخرية العارية الحادة المترامية على امتدادات غير عادية ، إذ تشل النهر وتجندل الملاحة ، تمثل انقطاعاً أساسياً ليس فقط فى النقل والمواصلات أو فى السكان والأجناس ولكن أيضاً وبالضرورة فى الأوطان السياسية .

وحتى ثنية - S - النوبة الهائلة نفسها، بصرف النظر عن الجنادل ، تطيل النهر على غير طائل . ولهذا ظهر الطريق الصحراوى المباشر من أبو حمد إلى حلفا ليختزل هذه اللفة غير الاقتصادية . غير أن هذا الطريق ليس أحسن حظاً ، فإن الإطار الصحراوى الأكبر محتويه كما محتوى النهر وجناده جميعاً ليصبح بكل وضوح وتأكيد الفاصل الطبيعى الحقيقى والأكبر بين الوطن السياسى المصرى والوطن السياسى السودانى . شلال أسوان إذن ليس إلا نقطة فى خط ، خط الشلالات ، والشلالات بدورها ليست إلا خطاً فى منطقة ، منطقة الصحراء ، والكل معا هو حدود مصر السياسية كما رسمتها الطبيعة .

غير أن نفس هذه المنطقة العازلة تحمل وطناً سياسياً من مقياس أصغر وفى تفكك أكبر (ولعل هذا وذاك سبب اقتسامه كمنطقة تخوم marcher zone بين الوطنين الكبيرين المحيطين) . فالنوبة هى عموماً وطن الجنادل ، والنوبيون هم شعب الشلالات إلى حد كبير . أما السودان الشمالى العربى فهو السودان السفانى أساساً أو السودان الأنهار الخمسة (« بنجاب النيل » كما قد نقول) ، بينما أن السودان الجنوبى النيلوتى هو حوض السد بصفة تقريبية . أما أوغندا ، ومن قبلها ممالك المنطقة التاريخية القديمة ، فهى بسهولة حوض البحيرات ، بمثل ما أن الحبشة بكل مقاطعاتها القديمة أو إثيوبيا بوحدتها الحديثة هى كتلة الهضبة البركانية المتميزة تماماً كقلعة منفصلة و « كسقف إفريقيا » .

(١) انظر قبله ، الجزء الأول .

عوامل الوحدة الطبيعية

تستمد مصر وحدتها الطبيعية من الخارج من الموقع ، ومن الداخل من الموضع ،
يعنى على الترتيب من الشكل ومن الموضوع . فمن الخارج هناك الصحراء والبحر ،
أما من الداخل فهناك الوحدة المورفولوجية للوادي والوحدة الوظيفية للنهر . فوحدة
مصر الطبيعية إذن ليست بسيطة بل مركبة متعددة الأبعاد والعناصر . ولكل بعد
أو عنصر منها حقه في وقفة تحليلية خاصة .

من الخارج

فاذا بدنا من الخارج ، فإن الشيء الغريب الذى يستلفت النظر هو أن مصر
نحاط على كلا جانبيها بصحراوين تتنازعان فيما بينهما في كتب المراجع الجغرافية.
شهرة أجذب صحارى العالم وأشدها جفافا وقسوة . فالصحراء الليبية تحتكر تقليديا
مرتبة الصدارة بين صحارى العالم في الجفاف والقحولة ، بينما تنافسها صحراء النوبة
في الشهرة كأشد صحارى العالم المدارية حرارة وتطرفا في المناخ القارى . ومن ثم
تنافس كلتاهما كمناطق جغرافية عازلة وكتخوم طبيعية فاصلة كأشد ما يكون العزل
والفصل الجغرافى والطبيعى . لقد أحكمت الصحراء المطلقة عزلة مصر النسبية .
ومن ثم أيضاً كانت حدود مصر السياسية الحقيقية عبر التاريخ تضم هاتين الصحراوين
كجزء لا يتجزأ من رقعة الوطن السياسى ، فتراعى تلقائيا إلى أقدام هضبة برقة
وضلوع بحر الرمال العظيم من ناحية ، وتتجاوز الشلال الأول لتصل بصفة آلية إلى
الشلال الثانى أو الثالث على الأقل من الناحية الأخرى .

مصر إذن من الخارج واحة صحراوية أو بالأحرى شبه واحة ، أو هي جزيرة ،
في الحقيقة شبه الجزيرة ، في محيط الصحراء حيث تبدو كعالم واحد متناه صارم
الحدود والمعالم ، ملمومة في نفسها ومتماسكة ، وجسمها يبدو كأقدم وأضخم وأكثف
جزيرة بشرية منفردة في إفريقيا وقلب العالم القديم . وهي في كل هذا وبكل هذا
تتنافر بوضوح تام مع الصحراء المحيطة ، حتى يبدو الفاصل بين الحياة والموت
كالخط الصقيل ، وحتى يمكن للمرء أحيانا أن يضع - حرفيا - قدما على الأرض
السوداء وأخرى على رمل الصحراء (١) .

والواقع أن هذا يلفتنا إلى حقيقة هامة وهي أن مصر واحة صحراوية ، بعكس
العراق مثلا الذى هو واحة استبسية . ويعنى هذا أن الغطاء النباتى والبشرى - الحياة
بصفة عامة - تتدرج حول العراق من النهر إلى الصحراء تدرجا بطيئا حتى يتلاشى فيها
بحيث يحف بقلب المعمور نطاق عريض من الحياة كظل معمور أو كشبه ظل . أما

(1) Wilson, in : Before philosophy, p. 39.

في مصر فالفاصل بين المعمور واللامعمور صارم كحد السيف ، خاصة في الصعيد ، وبالأخص في الصعيد الأقصى ، وإن خفت حدته تدريجياً شمالاً لاسيما في أطراف الدلتا ، وحتى هنا فإن نطاق الظل ضيق جداً وثانوى للغاية .

ليس هذا فحسب . فالصحراوان لا تقدمان لمصر تخوما طبيعية عازلة وفاصلة فقط ، ولكنهما أيضاً تؤكدان وحدتها الطبيعية بطريقة أخرى . فالصحراء الشرقية ، بحافتها الجبلية الحائطية ، إنما تعطي ظهرها للبحر الأحمر ، وفي الوقت نفسه فإنها بأنحدارها السائد غرباً إنما تتجه وتنظر نحو الوادى . وحتى الصحراء الغربية ، على خلوها نسبياً من خطوط التضاريس العالية أو الشاهقة ، تكاد تعطي ظهرها هي الأخرى للصحراء الأم الصحراء الكبرى ، وذلك بفضل بحر الرمال العظيم الذى يعد عامل فصل أقوى ربما من أى سلسلة جبلية عادية . والخلاصة هي أن الصحراوين إذ تنحدران نحو الوادى فإنهما تتطلعان كما تؤديان إليه ، وبذلك تضعانه بين قوسين كبيرين حادين محددتين في صميم البوثة من الرقعة السياسية .

مصر إذن في حكم الواحة المثالية — كلمة واحة العربية نفسها هي كما رأينا من أصل فرعونى ، رغم أن المصريين إنما أطلقوها على واحات الصحراء المجاورة تمييزاً لها عن واديهن بالذات . وإذا كان لا بلاش يتحفظ لهذا السبب على تسمية مصر بالواحة (١) ، فالمقصود بالطبع واحة في معنى خاص ومن نوع خاص ، تماماً مثلما نصفها بالجزيرة . فلنقل — إذن — واحة مجازاً ، أو فلنقل — مع لوران ، تلميذ لا بلاش — واحة سيكه لوجيا (٢) . المهم أن هذا وحده يجعلها تبدو منذ اللحظة الأولى كوحدة متميزة بذاتها . فالصورة الطبيعية واضحة بسيطة كل البساطة . وذلك الوضوح وتلك البساطة الأساسيان في مورفولوجية مصر هما من عوامل تبلور شخصيتها ووحدتها . فاذا أضفنا إلى ذلك البحرين من الشمال والشرق تأكدت لنا ، على قاريتها الفعلية الشديدة الوضوح ، جزيرتها المجازية مثلما تبدت لنا واحيتها التجاوزية .

والواقع أن مصر عاشت تقليدياً وهي واحة جزرية معلقة أو مغلقة بين الصحراء والبحر معا وعلى حد سواء . ولذا كانت دائماً جزيرة من الزراع يحيط بها البدو الرعاة من كل الجهات ، وحول الكل يحيط بها البحارة من كل الجهات . من الجماعات الأولى ثمة بدو العرب والمغرب خاصة ، ورعاة سهوب الشام وسفانا السودان بدرجة

(1) «Les grandes agglomerations humaines», A.G., Nov. 1917, p.

(2) P. 19.

أقل . ومن الجماعات الثانية يأتي الاغريق والفينيقيون في المقدمة ، ثم سائر جزر البحر المتوسط وشواطئه . من ثم كانت الأخطار المحدقة بها أخطارا مضاعفة مركبة ، من جميع الجهات الأصلية والفرعية ، من بحار الماء وبحار الرمل ، ومن قراصنة البحر وقراصنة الصحراء . لذلك كان الشعور المشترك بالأخطار الخارجية المتواترة منذ فجر التاريخ قوة لاحمة بلورت الشعور بالذات وطينا (١) .

ثم إن هناك ، إلى ذلك كله ، ما سبق أن رأيناه من دور الصحراء كمصفي للترشيح وكماصة للصدمات في وجه الغزوات والهجرات ، غربلتها جيدا وباعدت بين بعضها البعض بحيث نظمت تدفقها واستبعدت إلى حد معين عنصر الاضطراب والقلقلة الفجائية من حياة الوادي ، فساعدت بذلك على تحقيق التجانس البشري في سكانه أنثروبولوجيا وحضاريا وعلى اطراد نموه وتكونه الاجتماعي والسياسي . فاذا نحن أضفنا هذا الدور إلى دور الأخطار المشتركة إلى دور الفصل الجغرافي ، لتأكد لنا دور الصحراء عموما في تكوين مصر التاريخي السياسي .

فرغم سلبية دور الصحراء طبيعيا وماديا ، فلقد كان لها دور إيجابي سياسيا ، حتى وإن يكن هو الآخر بطريقة سلبية كذلك ، وهذا تناقض مفهوم دياكتيكيا . إنها لم تخلق الوحدة الوطنية في مصر ، ولكنها أنضجتها وحفظتها ثم عادت فدعمتها وبلورتها . لقد كانت الصحراء هي « الرجم الجغرافي » (٢) الذي ولدت فيه الوطنية الجنينية ، ثم كانت « الصوبة الزجاجية » أو « البيت الدافئ » الذي نمت فيه ، وأخيرا كانت الدرع الكثيف الذي احتمت به وقد شبت وترعرعت . أو كما لخص ديودور الصقلي الموقف كله قبل الميلاد ، فان مصر « محمية من كل الجوانب بواسطة الطبيعة » (٣) .

من هنا فان الباحث المدقق لا يلبث أن يكتشف أن الصحراء فصل لا ينفصل من تاريخ الأمة المصرية مثلما هي جزء لا يتجزأ من الوطن المصري السياسي . إن دور الصحراء — نحن نخلص — قد لا يقل كثيرا جدا من حيث الخطر والأهمية عن دور النهر في صنع وصهر وطرق الوطنية المصرية منذ فجر التاريخ ، وذرات الرمل كقطرات الماء ومعها تدخل في نسيج مصر السياسي كاللحمة والسدى وتمتد بجانبها في جسمها كالشرايين والأوردة أو هي تجري سويا في دماؤها كالكريات الحمراء والبيضاء على

(1) Wilson, p. 122.

(٢) نجلاء عز الدين ، العالم العربي ، مترجم ، القاهرة ، ص ٩ .

(3) Goblet, p. 53.

الترتيب . ورغم أن مصر بلاشك هي النيل ، فإنها لا يمكن أن تتصور جغرافيا ، كما أن تطورها السياسى لا يمكن أن يفهم تاريخيا ، بغير شرنقة الصحراء الهائلة الكثيفة المحيطة . حتى الفراغ الجغرافى ، أنت ترى ، له دور ومكان فى الجغرافيا :

ومادام هذا هو دور الصحراء السياسى ، فقد يجوز لنا أن نتساءل أى الصحراويين هي الأهم فى تاريخ مصر وفى تكوينها الوطنى . إذا اعتبرت سيناء جزءا من الصحراء الشرقية ، فلا جدال أن الأخيرة تفوق الصحراء الغربية فى الأهمية خارج كل حدود ، ذلك لأن سيناء تكاد تستقطب كل تاريخ مصر السياسى والحربى . أما إذا عدت سيناء منفصلة على حدة ، فلعل الصحراويين أن تتكافأ من حيث الأهمية كدروع وكدرقة وكوعاء للوطنية المصرية الناشئة ثم النامية ثم الناضجة :

من الداخل

هذا عن وحدة مصر الطبيعية من الخارج ، من الموقع . أما عن وحدتها من الداخل ، من الموضع ، أى من حيث الوادى نفسه ، فهذه تنقسم تلقائيا إلى اثنتين : الوحدة المورفولوجية أو التركيبية ، والوحدة الفيزيولوجية أو الوظيفية . والأولى تنصرف إلى كتلة المعمور ، ولها جانبان : المساحة والوحدة ، والثانية تتعلق بالنهر ، ولها أيضاً جانبان : الرى والمواصلات .

الوحدة التركيبية

فاذا بدأنا من البداية ، فلاشك أن ضالة مساحة المعمور المصرى أدعى إلى تسهيل الوحدة الوطنية مما توفر من تجانس بشرى وتشابه فى طرق الحياة والتفكير وتقارب فى الجوار وتشابك فى المصالح ... إلخ ، فضلا عن مهولة الضبط والربط . باختصار ، ضالة المساحة أدعى إلى التوحيد السياسى كقاعدة . وليس من شك أن مصر المعمورة بلد صغير الحجم جدا ، على النقيض مما يبدو على الخريطة السياسية . فالرقعة السياسية مليون كيلومتر مربع بالضبط (١,٠٠٢,٠٠٠) ، ولكن مساحة الوادى الصالح للزراعة والعمران لا تعدو ٣٥,٠٠٠ كم^٢ فقط ، أى بنسبة ٣,٥ ٪ .

هذا ، على سبيل المقارنة ، يعنى أن المعمور المصرى يكاد يعادل فى أوربا مساحة دولة مثل هولندا (٣٣,٦٠٠ كم^٢) ، بينما أن مساحة مصر الدولة تكاد تعادل مساحة هولندا وبلجيكا وفرنسا والألمانيتين وسويسرا مجتمعة (أى ٣٣,٦٠٠ ، ٣٠,٥٠٠ ، ٥٤٧,٠٠٠ ، ٢٤٨,٠٠٠ ، ١٠٧,٩٠٠ ، ٤١,٣٠٠ كم^٢ على الترتيب ، والمجموع

١,٠٠٨,٣٠٠ كم٢) . أما في افريقيا ، فان ذلك يعنى أن المعمور المصرى لا يزيد كثيرا عن دولة مثل ليسوتو (٣٠٠,٣٠٠ كم٢) ، في حين توشك مصر وموريتانيا (١,٠٣٠,٧٠٠ كم٢) أن تتعادلا مساحة . وفي آسيا كذلك ، بينما تقترب مصر المعمورة من تايوان (فورموزا) (٣٦,٠٠٠ كم٢) ، كان أقرب تقريبا إلى مصر الدولة هو باكستان قبل انقسامها (٩٤٦,٠٠٠ كم٢) . ولا شبيه لهذه النسب في العالم الجديد كله إلا بالكاد . فمصر المعمورة لا تزيد كثيرا جدا عن مساحة دولة الجيب هايتى (٢٧,٨٠٠ كم٢) ، بينما لا تقل مساحة مصر كثيرا جدا عن مساحة بوليفيا (١,٠٩٨,٦٠٠ كم٢) .

مصر المعمورة إذن رقعة محدودة المساحة للغاية ، ومن الصعب أن يتصور كيف يمكن أن تتوفر فيها فرص التنافر أو التعدد البشرى ، على العكس ، إنها تمثل أولى وأبسط خامات الوحدة الوطنية . ولعل أبسط ، كما هو أقوى ، تعبير عن هذه الحقيقة هو وضع النيل في مصر كحد جنسى أو أنثروبوجرافى أو غير ذلك . ففي كثير من أنهار الدنيا يختلف السكان على إحدى الصفتين اختلافًا كليًا في الجنس والجنسية عن السكان على الصفة الأخرى ، أى أنها شعوب وقوميات مختلفة تلك التى تقع على الصفتين ، بحيث يصبح النهر أوتوماتيكيا حدا سياسيا بين دولتين مثلا هو حد أنثروبوجرافى بين مجتمعين بشريين مختلفين . من أبرز الأمثلة في أوروبا الراين (فرنسا × ألمانيا) والدانوب (رومانيا × بلغاريا) .

نيل مصر العكس تماما ، ومجرد الفكرة نفسها غير واردة بل غير متصورة على الإطلاق . لماذا ؟ - لأنه ، وهو النهر الصحراوى ، ليس مجرد خط آخر أو عائق داخل معمور شاسع متباين ، وإنما هو العمود الفقرى في معمور ضئيل للغاية داخل لا معمور بلا نهاية ، بل هو نفسه المعمور الوحيد فيه . إنه ليس حدا بل نواة ، ليس أطرافا بل قلب .

وهذا أيضا ينقلنا تلقائيا إلى وحدة المعمور ، التى تعنى ببساطة أنه كتلة واحدة متصلة لا انقطاع لها أو فيها . فمصر المعمورة بقعة زيت واحدة ممدودة *tâche d'huile* ، ولكنها مهما امتدت أو تشعبت تظل واحدة . والواقع أن مصر ككل إذا كانت برزخا ضخما بين كتل اليابس في العالم القديم ، فان معمورها نفسه « برزخ من برازخ » ، أى برزخ كبير يتألف بدوره من عدة برازخ أصغر . فكتلة الفيوم الثانوية تتصل بكتلة الوادى الرئيسية عن طريق برزخ صحراوى ضيق صغير هو عنق اللاهون - الهوارة . وكتلة القناة الثانوية الحديثة تتصل هى الأخرى بكتلة الدلتا الكبرى من خلال برزخ صحراوى آخر ضيق متطاوّل هو وادى الطميلات .

غير أن هذه البرازخ الداخلية مهما دقت فان فصوص المعمور جميعا تظل متصلة ويظل جسمه كله كائنا عضويا واحدا متماسكا . وهذا وحده كاف وكفيل منذ البداية بأن يوفر الحامة الطبيعية للوحدة السياسية إلى الأبد .

وحتى نستوعب قيمة هذا الاعتبار ، يكفي أن نتذكر مثلا الدول الأرخيلية المفتتة إلى عشرات وربما مئات الوحدات الأرضية والشطايا المنفصلة : إندونيسيا ، الفلبين ، اليونان ... إلخ . الأخيرة مثلا - والمغزى الجغرافي التاريخي أوضح من أن يذكر - كانت مهد « دول المدن » القزمية الانفصالية ، في الوقت الذي كانت مصر مهد الدولة الكبيرة الموحدة . هذا بينما أن الأرخيلين الآسيويين لم يعرفا الوحدة السياسية إلا متأخرا جدا في العصور الحديثة ، وحتى ذلك تحت ضغط الاستعمار . وحتى عند ذلك ، فمثل هذه الدول مهددة أبدا بخطر الانشطار والحركات الانفصالية ، كما هي حالة الجزر البريطانية نفسها على الرغم من كل تطورها وتقدمها ونضجها السياسي وغير السياسي . والمغرب ، المغرب الأقصى مراکش ، مثل من نوع آخر : فأنت تجوس هنا خلال الصحراء الكاملة مرات عديدة بين أجزاء معموره المنفصلة المتباينة ، كأنما تنتقل بين عوالم أو أوطان صغيرة لا رابط بينها تقريبا .

الوحدة الوظيفية

من الوحدة التركيبية تنتقل إلى الوحدة الوظيفية التي لا تقل خطرا وأهمية في دفع وتوطيد الوحدة الوطنية . فعن الرى ، أولا ، لا يمكن مهما حاولنا أن نبالغ في قيمته كعامل سياسى لاحم من الدرجة الأولى بل ومحتم أكثر حتى مما هو سامح . ولقد رأينا كيف كان المصريون القدماء يعدون مصريا كل من يشرب من ماء النيل حتى إلفانين :

فن أعلى حوض عند جبل السلسلة في أسوان إلى أدنى حقل في « الجزيرة الخضراء » عند « فم البحر » ، تؤلف مصر سلسلة متصلة الحلقات متكاملة هيدرولوجيا ووظفيا يتفاعل الماء بين أجزائها المختلفة كما لو في أواني مستطرفة . فلا يمكن أن نخطط لمشاكل الماء فيها تخطيطاً محلياً ، بل لابد من أن تعالج كوحدة هيدرولوجية واحدة وإلا اختل فيها ذلك « التوازن الإيكولوجى » الحرج الدقيق ، وبالتالي اختلت فيها عناصر الحياة . بمعنى آخر ، إنها كل غير قابل للتجزئة ، ولا يمكن أن تدار أو تحكم كعدة وحدات مستقلة (١) . لقد قضى النهر ، الرى النهري ، أن يتعامل السكان

(1) Semple, Influences, p. 328.

مع بعضهم البعض وأن يتشاركوا في ماء الحياة لا عن طريق قبائل وعشائر تتحارب مع بعضها البعض ولكن عن طريق قنوات تصلهم ببعضهم البعض .

خذ مثلاً دور الفيوم منذ فجر التاريخ وفي فجر الوحدة . بموقعها الحرج بين الصعيد والدلتا ، وبدورها كمصيدة كامنة للفيضان في طريقه من الجنوب إلى الشمال ، فإن بحيرة قارون تستطيع بغیر ضبط للنهر أن تستوعب أو بالأحرى تستلب نحو ٢٥٠ مليون متر مكعب من مجموع تصريف النهر اليومى أثناء الفيضان العادى الذى يبلغ فى المتوسط نحو ٦٠٠ مليون متر مكعب ، أى نحو ٤٠ ٪ من مجموع تصريف النهر طوال فترة الفيضان البالغة ٤٠ يوماً فى المتوسط . مثل هذا يمكن أن يكون له بالطبع تأثير خطير جداً وسيء للغاية على رى الدلتا ، كما أنه جدير بأن يحرم أحواضها من الطمى المخصب . من هنا يتضح أن البحيرة لابد أن كانت ذات دور هام وحيوى فى توحيد مصر العليا والسفلى (١) . ولعلها لم تكن محض صدفة أن مينا موحد مصر كان عليه أن يحول ، وكان هو الذى حول ، مجرى النيل ونقله شرقاً أعلى منف ، أى فى منطقة اتصال الفيوم بالوادي بصورة عامة .

وعامل النقل والمواصلات ، كالهيدرولوجيا ، عامل توحيد وظيفى محقق فى بيئة مصر النيلية . ففى تناسق نادر ، يتضافر النهر مع الرياح فى ربط أجزائها ربطاً محكماً : النهر ينحدر من الجنوب انحداراً تدريجياً لطيفاً (١ : ١٠,٠٠٠ - ١٤,٠٠٠) آخذاً بيد الملاحه الهابطة فى يسر وسهولة ، والرياح الشمالية السائدة - التى عرفها اليونان من قديم بالرياح الإتيزية - تساعد الملاحه الصاعدة ضد التيار . وقد كان النهر وملاحه النهر أساس انتشار الحضارة داخل الوادى ، وكان أيضاً وسيلة توحيدهِ سياسياً . قارن هذا بالرافدين فى العراق مثلاً . فبينما النيل شريان ملاحى من الدرجة الأولى ، لا يكاد الرافدان أن يصلحا للملاحه إلا الهابطة منها ، وحتى هذا بتحفظ إما لشدة اندفاع التيار أو انحداره الجبلى أو عمق الوادى ... إلخ . أما الملاحه الصاعدة فشبه فاقدة تقريباً - حتى لقد كانت الزوارق قديماً تبنى فى أعالي النهرين لتقوم برحلة هابطة واحدة تفكك أجزائها بعدها عند المصب ! (٢) .

والواقع أن رقعة ما من مصر لا تبعد عن النيل أو فروعه أكثر من كيلومترات قليلة ، بل فى الجنوب يتحول الصعيد الخطى برمته إلى شارع هائل يطل على النيل

(1) A. Shafei, «Lake Moeris & Lahun», B.S.G.E., 1960, p. 199.

(2) Arnold J. Toynbee, «Man and his settlements : an historical approach», Ekistics, Feb. 1966, p. 76; Semple, Influences, p. 328; Mumford, City in history, p. 96.

مباشرة ، ويتحول النهر إلى « طريق متحرك » كما يعبر جوردون تشايلد (١) . وهو إلى ذلك طريق جاهز الصنع من قبل ، ولا يبلى مهما استعمل . ولعله ليس من مجرد الصدفة البحتة أن الرومان — و « الطريق الروماني » أشهر من نار على علم حينما دخلوا — لم يدخلوا شيئاً منه في مصر ، فنحن لا نسمع عن طرق رومانية بالوادي ولسنا نعرف منها واحداً فيه : لقد ألغى الطريق السائل المتحرك الحاجة إلى الطريق الروماني الثابت المتحجر . إن النهر ، كما منح الحياة ، منح المواصلات والوحدة السياسية معا .

تطور الوحدة السياسية

مراحل التطور

على أساس هذه الوحدة الطبيعية الآمرة ، وعلى أساس ما رأينا قبلاً من تجانس طبيعي وبشرى محكم ، كان طبيعياً أن تظهر جرثومة الوحدة السياسية في مصر منذ أول فرصة ممكنة (٢) . هنالك تبدأ مرحلة ما يسميه بيجهوت « فترة تكوين الأمم *nation-making period* » ، وهي مرحلة لم تعرفها دول أخرى إلا بعد ذلك ببضعة آلاف من السنين ، بل لاتزال بعض الدول العربية وغير العربية الرعوية تعيشها أو تعانيها اليوم . تلك المرحلة — النقلة تبدأ في الواقع مع بدء الاستقرار الزراعي في فجر التاريخ ، على الأقل في عصر ما قبل الأسرات ، وربما في العصر الحجري الحديث نفسه ، وإن كنا لا نعلم بالضبط متى . وبعدها نستطيع أن نقسم تطور الوحدة الوطنية في مصر إلى ثلاث مراحل نمو واضحة الأبعاد والمعالم ، هي على الترتيب الوحدة المحلية ، الوحدة الإقليمية ، الوحدة الوطنية . *

تبدأ مرحلة الوحدة المحلية حين تم الاستقرار الزراعي بصورة نهائية وحاسمة عندما تحولت القبائل الرحل والعشائر الرعوية الطوطمية السحيقة إلى أقاليم مقاطعات أو دول مدن هي التي تعرف عن الاغريق باسم *nomes* ، وبها انتقلت وحدة المجتمع من وحدة دموية مغلقة إلى وحدة سكنية واسعة ، من وحدة قرابة ضيقة إلى وحدة جوار رحبة (٣) . ويبلغ عدد هذه النومات ٢٠ في تقدير ، ٤٠ في تقدير آخر (٤) .

(1) Social evolution, p. 139.

(2) C. Cluckhohn, Mirror for man, 1950, p. 72; Howarth, The world around us, p. 34.

(4) P.E. Newberry, Nature, 1923, vol. 112, p. 940; G.W. Murray, Sons of Ishmael, 1935.

ومهما يكن العدد ، فإن التاريخ يسجل لنا مرحلة سابقة للتاريخ كانت تتقاسم مصر فيها كوكبة من تلك المقاطعات ، أشبه ما تكون بمرحلة الاقطاع السياسى ودول المدن التى لم تعرفها أوربا إلا فى العصور الوسطى ، أو هى أشبه ما تكون بالـ Pays فى فرنسا حتى الثورة . وقد كانت تلك الوحدات فى الحقيقة وحدات هيدرولوجية محلية . أو قد يكون أساسها هو مخزن حبوب الدولة كما يرى بيترى . فهو يجد أن عواصم هذه النومات فى الدلتا كانت تتباعد عن بعضها البعض بفاصل منتظم إلى حد بعيد مقداره نحو ٢١ ميلا ، ويعتقد أن السبب هو صعوبة نقل الحبوب والغلال لمسافات أبعد ، فكان اقتصادياً أن تتحد الوحدات السياسية بهذه الأبعاد (١) .

أيا ما كان ، فلقد كانت المرحلة قصيرة العمر نسبياً ، وسرعان ما اختزلت هذه الوحدات إلى وحدتين رئيسيتين هما الوجهان البحرى والقبلى ، تداران من عاصمتين متطرفتي الموقع بوضوح هما على الترتيب بوتو (تل الفراعين) وطينه (أبيدوس) ، العراية المدفونة) . وبذلك بدأت مرحلة الوحدة الاقليمية . ولنا هنا أن نلاحظ أن الصعید بمساحته المحدودة وشكله الملموم على نفسه رغم طوله قد يكون أسهل توحيداً من الدلتا الواسعة المترامية الأنحاء لاسيما مع كثرة مستنقعاتها ومجاريها المائية (٢) .

ويبدو بعد ذلك أن التوحيد النهائى للشمال والجنوب لم يكن عملية سهلة ، بل تعرضت العملية لكثير من المد والجزر ، كما كانت عملية دموية قاسية عرفت حروباً عديدة لا تعرف الرحمة ، يدل عليها سيادة ظاهرة السور حول كل مدن المرحلة (٣) . فاذا كان المعروف أن الوحدة القومية تمت على يد الوجه القبلى مع مينا ، فإن الثابت أيضاً أن الدلتا حاولت أن تفرض الوحدة من الشمال ، ونجحت فى ذلك بالفعل ، إلا أنها لم تعمر طويلاً (٤) . والبعض يؤرخ لهذه المحاولة البكر بنحو ألف سنة قبل الأسرات ، كما يرجح أون (عين شمس) عاصمة لها . ومعنى هذا أن محاولة الوحدة الوطنية من الشمال تتعاصر مع فترة ما قبيل الأسرات . ونظراً لإجهاضها ، يمكن اعتبار المرحلة كلها بمثابة مرحلة انتقال بين الوحدة الاقليمية والوحدة الوطنية .

أما هذه الأخيرة فلم تتحقق إلا على يد الجنوب ، وانطوت بدورها على صراعات مريرة . ويعتقد بيرين أن مدن الدلتا ذهبت فى معارضتها للتوحيد تحت الأسرة الأولى

(1) Petrie, Social life in ancient Egypt, p. 4.

(2) Huzayyin, Place of Egypt etc., p. 314.

(3) Janine Monnet-Saleh, «Fortresses ou villes-protégées thinites?», loc. cit., p. 186.

(٤) وهيبه ، دراسات فى جغرافية مصر التاريخية ، ص ١٤ .

إلى حد الاستعانة بدويلات آسيا الصغرى (١) . ومن الناحية الأخرى فإن مما يدل على حدة الصراع ما تشير إليه النصوص التاريخية من أن مينا حين غزا سايس عاصمة الدلتا أخذ ١٠٠,٠٠٠ أسير ، ٤٠٠,٠٠٠ رأس من البقر ، ١,٤٢٢,٠٠٠ من الماعز (٢) . وحتى إذا افترضنا المبالغة أو تجاوزنا عنها ، فإن هذه الأرقام ، كما تدل على غنى الدلتا حينذاك ، تدل على مدى ضخامة العملية . وفي رواية أخرى أن الجانب المهزوم خسر ٦٠٠٠ قتيل ، ١٢,٠٠٠ أسير .

المهم ، كما يقول كيث ، أنه « هكذا ظهرت إلى الوجود أول أمة (بالمعنى الحديث) لدينا عنها سجل . لقد خلقت أول أمة بواسطة الحرب ، ومنذ ذلك وإلى الأبد أثبتت الحرب أنها مولدة (داية) الأمم » (٣) . وهكذا ، أخيراً وعلى أية حال ، تمت واستقرت الوحدة الوطنية نهائياً ، ومعها انتقلت العاصمة الموحدة إلى ممفيس أو منف (البلرشين وميت رهينة) في موقع مركزي عند رأس الدلتا وقمة الصعيد .

وهناك ، على الهامش ، رأى يقول بأن شعباً يعبد أوزيريس ، يربط البعض أصوله بالسوريين ، كان يعيش في الدلتا ومنها انتشر جنوباً ، كما كان التحنو الليبيون يعيشون على حافتها الغربية ، وأن ملك التحنو أصبح ملكاً على مصر السفلى . وعلى الجانب الآخر في مصر العليا ، كان شعب يعبد حورس ، يربط البعض أصوله بشعب وادي الحمامات الذي هبط الوادي من الصحراء الشرقية . ثم حدث أن غزا الجنوب بقيادة مينا أرض الشمال وتزوج ابنة ملك التحنو المهزوم ولبس تاج الوجهين . وبذلك تم توحيد مصر نهائياً بتاج مزدوج (٤) .

أخيراً ، إذا كانت مصر هكذا أقدم الأمم وأقدم موطن لعملية بناء الأمم ، فما المقصود بقولنا بالتحديد أمة بالمعنى الحديث ؟ لنضع كيث ، الذي يعتبر الأمة المصرية وحدة تطويرية ، الأولى من نوعها إلى الوجود ، يتول الإجابة . أولاً ، لقد أقيمت حكومة مركزية واحدة . ثانياً ، كان الشعب المحكوم بهذه الصورة يحتل إقليماً فسيحاً متصلاً . ثالثاً ، بالتدريج نسيت الجماعات القبلية ، أو النومات ، اختلافاتها المحلية ، وأصبحت على وعى بعضويتها في وحدة أكبر أو وحدة وطنية ، بحيث حول أبناء

(1) Pirenne, Histoire des institutions et de droit privé de l'ancienne Egypte.

(2) P.E. Newberry, Egypt as a field for anthropological research, Brit. Assoc., 1924, p. 11

(3) P. 298.

(٤) بيك وفليز ، الأزمنة والأمكنة ، ص ١٧٣ .

هذه النومات ولأهم السابق كلياً أو جزئياً من قادتهم المحليين إلى الفرعون المركزي .
خامساً ، اتسع حب المصري لأرضه الوطن ، أى اتسعت وطنيته ، إلى كل الأجزاء
التي يسكنها رفاقه من الرعايا . سادساً ، أصبح المصريون على وعى بأنهم وأمتهم
منفصلون ومختلفون عن كل الأمم والجماعات الأخرى . سابعاً ، أصبحوا متكلمين
بنفس اللغة وورثة نفس العادات والتقاليد وخاضعين لنفس القوانين ومعتقدين في
نفس الآلهة ، وكل هذه الخصائص إنما عملت كروابط وطنية . ثامناً ، أصبحوا
مدركين أن أمنهم وأمانهم الشخصي مرتبط تماماً بأمن وأمان بلدهم ، وتعلموا أن
الأمن الوطني لا يمكن أن يشتري إلا بثمن من التضحية الشخصية (١) .

مغزى التطور

نصل من هذا ، أيا كان الأمر ، إلى أنه لا يوشك فجر التاريخ أن يبدأ حتى تكون
الوحدة قد تمت ، وذلك منذ نحو ٣٤٠٠ - ٣٢٠٠ سنة قبل الميلاد ، أى منذ أكثر
من ٥٠٠٠ سنة الآن . وهذا كانت مصر أول أمة أو شعب بمعنى القومية أو الوطنية
الحديث ، وأول دولة بالمعنى السياسي الكامل ، في كلمة واحدة أول دولة وطنية
nation-state وأول دولة نووية كثيفة بالمعنى الجيوبوليتيكي intensive state (٢) .
وبصيغة أخرى فلقد كانت مصر أول منطقة في العالم تتحول من « تعبير جغرافي » فقط
إلى « تعبير سياسي » أيضاً . ومنذ فجر ذلك التاريخ وهي تبدو لنا بالصفتين معا
وعلى حد سواء ، تعبيراً جغرافياً وتعبيراً سياسياً ، ولم تعد قط مجرد تعبير جغرافي .

ولمجرد أن نضع هذا التطور في إطاره التاريخي الصحيح ، يكفي أن نقفز عبر
العصور لنذكر القارئ بأن تلك بالدقة كانت مشكلة دول حديثة هامة جداً ومتقدمة
جداً مثل إيطاليا وألمانيا حتى أواخر القرن الماضي - أنها « مجرد تعبير جغرافي
merely a geographical expression » . كذلك فإذا كان القرن الـ ١٩ ، قرن
الاستعمار ، قد عرف هكذا حالات من « الأمم بلا دول » (٣) ، فقد شهد القرن الـ ٢٠ ،
قرن التحرير ، من بعده نشأة أكبر حشد في التاريخ من « الدول بلا أمم » ، خاصة
في إفريقيا . ولسوف تظل هذه الظاهرة (أو المظاهرة !) مستمرة طويلاً على الأرجح
قبل أن تتجرثم أو تبزغ فيها أمم حقيقية . قارن الآن هذا كله بمصر التي تجوهرت فيها
أول أمة - دولة وتبلورت أول دولة - أمة قبله بنحو ٥٠٠٠ سنة ، وفي عصور

(1) P. 298.

(2) Goblet, p. 187.

(3) Id., p. 185.

لم تكن تعرف فيها فكرة الأمة أو القومية ، لكي تخرج بالتائج والدلالات المنطقية .

وهنا أيضاً نرى أن بيئة مشابهة طبيعياً وحضارياً ونداً تاريخياً كالنهرين تتأخر وحدتها السياسية عن ذلك كثيراً — نحو ٥٠٠ سنة على الأقل فيما يقدر . فبينما كان أول فرعون يصنع الوحدة الوطنية في مصر بضربة واحدة وفي قفزة واحدة ، كانت مدن بابل الانفصالية ماتزال في مرحلة حضارة جمدة نصر (١) . السبب أنه بينما كان كل شيء في التنظيم السياسي في العراق يدور حول المدينة كوحدة مستقلة مغلقة وكعالم بذاته داخل أسوارها ، كانت المدينة المصرية لا تنفصل عن إقليمها الريفي التابع (٢) . بل في ظن تشايلد أن النوم المصري كان يأخذ مكان المدينة في العراق ، والأول أقرب إلى الوحدة في النهاية بينما الثاني أدعى إلى استمرار التجزئة والانفصالية : فلكي تكون مستقرة ، لا بد لأي سكان أن تركز على الأرض برسوخ . وهنا يبرز دور عاطفة الفلاح المصري الشديدة نحو أرضه ، بينما كان فلاحو القرى في بابل يتركون الأرض بحرية ليعيشوا في المدن ويشاركوا في التجارة (٣) .

ولن نتوقف هنا عند عامل آخر يضيفه كيث — فهو مرفوض شكلاً وموضوعاً — هو ما يزعمه عن عقلية المصريين القدماء . فهو يدعى أنهم « كانوا أدنى بالطبع إلى أن يطيعوا ويتبعوا أكثر من أن يقودوا ويأمروا . كانت تنقصهم القدرة اللازمة للاختراع والمبادرة ، ولكنهم كانوا مهرة في التقليد والتعديل . لم تكن عقليتهم عقلية غيورة تنافسية » . وتلك بعينها — بمضى كيث — كانت الصفات العقلية التي تميز بها البابليون بشدة (٤) . فأقل ما يوصف به هذا التشخيص أنه غير علمي ، وأبسط ما يقال فيه إنه خارج الموضوع ، موضوع الوحدة الوطنية ، وأدخل إن كان ولا بد في باب الحضارة ، وقد عرضنا له فيه بالفعل .

أما السبب الجوهري غير الخلفي في سبق مصر فهو العامل الطبيعي لاشك . فمصر نهر واحد فقط ، ممتازاً ملاحياً ، صغير المساحة ملموم ، بينما العراق نهران منفسحان بل متباعدان في رقعة مترامية نسبياً . بل إننا إذا اعتبرنا التوزيع الحقيقي لإمكانات العمران في الرافدين لكان العراق بلاد النهرين Duopotamia أكثر منه بلاد ما بين النهرين Mesopotamia . بل إن العراق يكاد يوئلف الجزء الأكبر من حوض نظام نهرى كامل ، في حين أن مصر قطاع محدد ومحدود من حوض كبير .

(1) Keith, p. 298.

(2) Mumford, City in history, p. 106.

(3) Keith, p. 299.

(4) Ibid.

ثم إن مصر شبه واحة صحراوية متفردة ، بينما العراق شبه واحة استبسية تتلاشى بالتدرج في البلاد المجاورة دون تحديد قاطع .

بالتالى لم يكن فى مصر معازل جبلية أو غيرها تراجع وتنسحب إليها أو تعتصم بها الأقليات الثائرة ، وإنما الكل معرض مكشوف على ضفاف النهر ، وفى استطاعة حكومة مركزية تستخدم النيل كطريق شريان أن تحضر قوة متفوقة لتقمع أى نوم مناوىء (١) . والنتيجة الصافية أن « الوحدة التى حققها أهل العراق بقوة القهر من خلال المدينة ، حققها المصرى كهدية من الطبيعة فى وادى النيل » (٢) ، وكان العنف أوضح فى الحالة الأولى منه فى الثانية نسيا ، كما كانت هذه أضعف تماسكا وأوشك إلى التمزق .

الشمال والجنوب

لنا عند هذه النقطة أن نتساءل : لماذا نجحت الوحدة من الجنوب فى حين فشلت من قبل من الشمال ؟ ثم ما هو توزيع الأدوار الوطنية بين الوجهين بعد أن تمت الوحدة ؟ وما الأسس والضوابط الجغرافية الكامنة خلف هذا كله ؟ من البدهى أن موازين القوة النسبية وتوزيع القوى والأدوار الوطنية وعلاقات التوازن الإقليمى بين الوجهين ترتبط إلى حد بعيد بالضوابط الطبيعية من موقع ومساحة وموارد طبيعية ... إلخ . ومن الثابت بعد هذا أن هذه الموازين والعلاقات قد تغيرت عبر العصور ، ربما لتغير تلك الضوابط الطبيعية الحاكمة .

ففى البدء ، ورغم أن من الخطأ أن نظن أن الدلتا فى حياة الإنسان وفجر التاريخ كانت كلها مستنقعات وأهوارا غير صالحة للسكنى وغير مأهولة ، فليس من شك أن جزءاً كبيراً منها فى الشمال كان كذلك . ولقد أشار هيرودوت إلى أن الدلتا كانت تغطى فى كثير من جهاتها بالبرك والمستنقعات ، فى الوقت الذى كان الصعيد معموراً تام النضج والعمران . أغلب الظن إذن أن الدلتا فى العصور البكرة كعصر ما قبل الأسرات لم تكن بعد معمورة كلها تماماً (٣) . ولعل هذا أن يفسر عدم نجاح محاولتها البكر فى فرض الوحدة .

من الناحية الأخرى ، يبدو أن الصعيد فوق تفوقه الطبيعى إذ ذاك على الدلتا

(1) Ibid.

(2) Mumford, City etc., p. 103.

(3) Erman, Life in ancient Egypt, p. 15 — 16.

كان أيضاً أكبر امتدادا بال عمران نحو الجنوب ، أعلى أسوان وفي منطقة النوبة ، فهذا القطاع الفقير المتدهور حاليا من الناحيتين الطبيعية والبشرية يعج بالآثار الضخمة من معابد وهياكل وتماثيل ، بحيث يرى البعض أنه ليس من المعقول أنها أنشئت في فراغ عمراني وأرض مهجورة . فلأمر ما — هكذا ينتهون — كانت المنطقة أغنى بالحياة مما هي اليوم (١) . فاذا صح هذا ، فعناه أن الصعيد كان أطول وأغنى مما هو الآن . ولعل هذا أيضاً أن يفسر — بالمناسبة — بعضا من تطرف موقع طينه ، عاصمة الجنوب القديمة ، ومن بعدها طيبه فيما يلي ، ذلك التطرف الذي يبدو غريبا وغير مفهوم إلى حد ما ، والذي يخفف منه نوعا تمديد أو استطالة الوادي المفترضة نحو الجنوب .

ورغم احتمالات تفوق الصعيد قوة وقدرة في تلك المرحلة بالفعل ، فلعل انفتاح الدلتا في رقعة فسيحة شاسعة محظوظة العطاء بالمقارنة إلى الصعيد الضيق المحصور شحيح العطاء والموارد عموما أن يكون مما أوحى إلى الأخير دائما بالتطلع إلى الأولى ، ولا نقول أغراه بالطمع فيها . ولا نغفل أيضاً احتمال عامل الضغط السكاني كأحد محركات وضواغط الوحدة وحوافزها المرحلية . فنظرا لسبق الصعيد الحضاري تاريخيا على الأرجح ، وقدم تعميره مع اكتظاظ رقعته المحدودة بالقياس إلى الدلتا ، فلعله كان دائما — مثلما هو الآن حقا — الأكثر سكانا . بالتالي كان ضغط السكان فيه على الأرجح أشد وأسبق ، فكان أقرب إلى نقطة أو حالة إفراط السكان ، وأدعى من ثم إلى البحث عن مجالات للتصريف والتوسع .

فلئن صح هذا الفرض ، لكانت الضغوط والانحدارات الديموغرافية ، أي العامل السكاني باختصار ، من دوافع ودواعي الوحدة السياسية بين الجنوب والشمال . ولعل الوحدة بهذا تحولت أيضاً إلى عملية من إعادة توزيع السكان بين الوجهين بالهجرة ونقل الكثافة من الضغط المرتفع في الجنوب إلى الضغط المنخفض في الشمال . وفي ذلك ، بالإضافة ، عملية ضمنية وفرصة متاحة لمزج سكان الوجهين من حيث السلالة والعرق ، دمجا وتقريبا وتجنيسا لها في مجال الوحدة الجنسية بجانب الوحدة السياسية (٢) . ومهما يكن ، فالحلاصة أن الغلبة المادية والقوة في فجر التاريخ كانت للصعيد ، وهو بلاشك ما يفسر باقناع نجاحه في فرض الوحدة الوطنية نهائيا لأول ولاحر مرة . لقد بدأ كل شيء في مصر القديمة فيما يبدو من الجنوب : الري ، الزراعة ، الحضارة ، الوحدة ... إلخ .

(١) عوض ، نهر النيل ، ص ١٢٤ .

(2) Hamdan, Population of the Nile Mid-Delta, vol. I, p. 15 — 16.

غير أن ميزان الثروة والقوة لم يلبث بالتدريج الوئيد أن انقلب فيما بعد لصالح الدلتا ، وذلك حين أخذ استصلاحها وعمرانها يطرد ويكتمل . ولعل ترك العاصمة الوطنية طيبة فجأة بعد الدولة الحديثة وبعد تركيز طويل فيها أن يشير إلى هذا التزايد المحسوس في وزن الدلتا عبر التاريخ (١) . ولقد كان حتماً أن يحدث هذا يوماً ما نظراً لأن مساحة الدلتا كاملة هي ضعف مساحة الصعيد . مثلاً في العصر الصاوي ، القرن الـ ٦ ق . م ، كان الوادي قد أصبح مجرد « ملحق أوزائدة للدلتا » على حد تعبير برستيد (٢) . وبحكم الموقع المتقدم البارز أيضاً ، فازت الدلتا كذلك بمزيد من الثراء إلى جانب التفتح والتطور نتيجة للاحتكاك الحضاري والاتصالات الخارجية المتواترة . أما الصعيد فبحكم عزله الجغرافية النسبية ، نتيجة لموقعه الداخلي وموضعه الغائر ودرقته الصحراوية ، أصيب بشيء من العزلة الحضارية وربما التخلف والانغلاق نسبياً .

غير أن الموقف بين الدلتا والصعيد من الناحية السياسية والحربية كان النقيض مما هو عليه من الناحية المادية والحضارية إلى حد أو آخر . فإذا كانت الدلتا قد كسبت أكثر ماديًا وحضاريًا من موقعها المميز ، فقد عرضها هذا الموقع المكشوف المفتوح نفسه إلى خطر الغزو والاستعمار المتواتر أكثر ، وبذلك دفعت ثمنًا باهظًا لتقدمها الحضاري من حريتها الوطنية . أما الصعيد فقد نجح على العكس من خطر الغزوات ومن قبضة الاحتلال الأجنبي أكثر من الدلتا ، وذلك بفضل تطوُّحه الجغرافي وعمقه الاستراتيجي الواضح .

بل أكثر من هذا ، تحول بفضل تحرره هذا من قبضة الاستعمار إلى النواة العميقة والدفينة للمقاومة والصمود وإلى القاعدة الوطنية الصلبة للانقضاخ والتحرير . ولذا ففي معظم الحالات عبر التاريخ ، منذ أحسن على الأقل ، كان الصعيد هو غالباً قاعدة التحرير أو إعادة التحرير مثلما كان في البدء قاعدة التوحيد . وهذا يرمز ببلاغة إلى دور الصعيد في الوحدة الوطنية طوال التاريخ . وبهذا الشرف الذي ظفر به عوض أيضاً عن الثمن الذي دفعه من تقدمه وتطوره نوعاً .

وفي المحصلة النهائية فانه إن تكن الدلتا في نظرتها النفسية وعقليتها الحياتية تأخذ من سعة ورحابة أرضها ، بينما يأخذ الصعيد في نظراته الحضارية من ضيق قاعدته وعزلتها نوعاً — والمقصود هنا أثر إمكانات الاحتكاك أو العزلة المادية البحتة ،

(1) Erman, p. 16 — 7.

(2) P. 573.

وبعيداً تماماً عن أى مفهوم وراثى أو تمييزى— فان هذا وإن كان يعنى الثراء والتقدم والتفتح المادى النسبى للدلتا ، فانه يعنى للصعيد العصبية أو العزيمة والشكيمة . أو كما يلخص حزين ببلاغة « لئن كانت الدلتا قد أمدت مصر بالمال ، فقد أمدتها الصعيد بالرجال » (١) . وبهذا يتكامل دور كل منهما فى صنع الوحدة الوطنية .

بين الامة والقولـة

ثمة الآن سؤال يشور : من الأسبق : الأمة المصرية أم الدولة المصرية ؟ الأصل فى الدولة أنها نتاج الأمة ، بمعنى أن الأمة سابقة على الدولة ، هى سبب والدولة نتيجة ، هى الأساس الوطنى أو القومى والدولة هى الصرح السياسى الذى يشاد عليه . ففى إقليم معين ، ثمة يتبلور بالتدريج كيان وشعور وطنى بين مجموعة السكان نتيجة لإحساسها بالتجانس أو الأصل والانتماء الواحد أو الرباط الواحد ، فتعمل على تنظيم نفسها فى نظام سياسى واحد هو الدولة .

تلك هى النظرية الكلاسيكية فى قيام الدولة ، والأساس الجوهري فيها هو أن الدولة قد تتحلل وتسقط ولكن الأمة تظل باقية كالنواة الصلبة الدفينة التى قد تقفز من جديد بقوة ديناميتها الذاتية الكامنة فتنبعث الدولة من جديد إلى الوجود ، وهكذا دواليك ، قيام وسقوط للدولة ثم بعث وإعادة خلق بفضل « قانون بقاء الأمة » . فالأمة — كالمادة — لا تفنى ولا تستحدث من العدم .

ومن الواضح أن تاريخ الدولة المصرية مفعم بهذه الظاهرة الدورية من قيام وسقوط ، إما لأسباب خارجية كالاستعمار والغزو الأجنبى وإما لأسباب داخلية كعصور الاقطاع والانحطاط الوطنى . غير أن الأمة ، الشعب المصرى ، ظلت باقية خالدة منذ فجر تاريخها حتى اليوم . بل إن مصر بالذات من أقوى الأمثلة التى تضرب والأدلة التى تساق فى النظرية السياسية على صحة قانون بقاء الأمة . والحديث عن كيف تحدى الشعب المصرى الزمان والأحداث والقوى الخارجية ، لم يفتت أو يتحلل أو ينقرض ، هو من نافلة القول فى هذا المجال ، أو هو من بديهيات التاريخ وأجرومية الجغرافيا السياسية المقررة التى لا تستدعى الإطناب كما لا تحتمل الجدل .

(1) Place of Egypt, p. 314 ff.;

« البيئة والموقع الجغرافى وأثرهما فى تاريخ مصر العام » ، مجلة الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٤٣ ، ص ٤٤٦ — ٤٤٧ .

ومع ذلك فثمة نظرية جديدة ، ينادى بها جوبليه ويلج عليها إلحاحاً شديداً ، تنقض النظرية الكلاسيكية وتناقضها على طول الخط . فالأمة عند جوبليه لا يمكن أن تسبق الدولة إلى الوجود أبداً ، وإنما الدولة كتنظيم سياسى تقوم أولاً ، ثم فى داخل هذا الإطار الهيكلى تتكون الأمة من شتات وأشتات قد تكون متنافرة ومختلطة ولكنها تنمو وتتوحد وتتجانس بالتدرج الوثيد عبر الأجيال والقرون حتى تصبح كائناً عضوياً موحداً حقيقياً ، بحيث حين تتعرض الدولة للتحلل والانحيار كما يحدث كثيراً فتعمل الأمة على إعادة قيامها يبدو لنا كما لو أن الأمة هى السابقة عليها فى الوجود وهى الأصل فى قيامها ، ومن هنا يأتينا الوهم الرومانسى كما يعبر جوبليه بصدد خلود الأمة . غير أن الحقيقة — هكذا ينتهى ويصر جوبليه — هى أن فى البدء كانت الدولة ، أما الأمة فنمو تاريخى وعملية تراكمية ولا تظهر إلى الوجود كاملة أو فجأة ، والدولة هى خالقها الأولى وسببها الأصيل ، أما هى فنتجتها ونتيجتها (١) . ولذا فليس غريباً أن يدعى جوبليه وهو يتحدث عن الماضى القديم أن « المرء لا يمكن أن يحلم بأن يتكلم عن أمة مصرية ... » ، هذا فى الوقت الذى لا يمانع فى إطلاق صفة الأمة على دول مدن اليونان (!) (٢) .

والمعلومات المتاحة لنا عن الجذور الأولى للدولة والأمة المصرية هى بطبيعة الحال من القلة بحيث لا تتيح لنا القطع بأى النظريتين ينطبق عليها . ولقد رأينا كيف تتابعت أو تعاصرت مجموعات مختلفة من السكان فى مناطق مصر ما قبل وقبيل الأسرات ، منها ما اختفى أو انقرض ومنها ما امتص فى غيره ، إلى أن جاءت الفرشة القاعدية من الحاميين الشرقيين وغطت وجه الاقليم بغطاء بشرى متجانس وغامر ، كما رأينا بعد ذلك صراع التومات ثم الوجهين إلى أن صهرت الجميع نار الوحدة وخرجت ، أو بالأحرى ظهرت ، لنا تلك الأمة الموحدة المتجانسة النادرة المثال التى ظلت مضرب الأمثال منذ ذلك الحين حتى اليوم . وقد يكون فى هذا الشريط المتسلسل أو السيناريو ما يثبت نظرية جوبليه ، بمعنى أنه ، فى أصولها الأولى ، سبقت الدولة المصرية الأمة المصرية إلى الوجود ثم ساقها بعدها إليه .

غير أن قليلاً من التفكير جدير بأن يجعلنا نتساءل أيضاً : أكان من المحتم حقاً أن تظهر الأمة المصرية بفضل قيام الدولة (أو حتى بفعل قهر الدولة) ما لم تكن خامتها الطبيعية الصالحة قائمة وموجودة من قبل ؟ ماذا لو كانت تلك المجموعات البشرية من السكان هى من الأخلاط والأمشاج المتنافرة إلى الحد الذى يستحيل معه صهرها

(1) Goblet, p. 53, 87, 107.

(2) P. 185.

قى بوتقة الدولة الجديدة وطرقها على سندانها ؟ وحتى إذا فرضت الدولة نفسها عليهم بالقوة كتنظيم موحد ، فهل كان حتماً أن تبقى ؟ لماذا لا نفترض أنها عاجلا أو آجلا ستنزق وتتحطم ؟ وإلا فلماذا انهارت وبادت إمبراطورية النمسا - المجر الخلاسية مثلا وعشرات مثلها قبلها وبعدها ؟ أما كان يكون من الممكن حينذاك ظهور أكثر من أمة فى أكثر من دولة ؟

أما ظهور دولة واحدة فى النهاية ثم بقاؤها بعد ذلك إلى الأبد فدليل قاطع على أنها كانت خامة أمة واحدة تلك التى عملت عليها الدولة . وبالفعل ، فان نظرية الفرشة الحامية القاعدية التى عمرت مصر أساسا تفترض صحة نظرية الأمة الموحدة من قبل لتقوم عليها الدولة ، أو على الأقل الحامة الصالحة من قبل لتعمل عليها الدولة .

ولهذا يبدو لنا أنه لا تناقض بين النظريتين العامتين بالضرورة ، وأن حل التناقض يكمن فى أنه ، كما أن الأمة لا تستحدث من العدم ، فان الدولة لا تعمل فى فراغ أو على لا شيء ، وإنما على خامة وطنية أو قومية صالحة من قبل وقائمة من قبل هى خامة الأمة تصنعها الجغرافيا والتاريخ ثم تصنعها وتشكلها الدولة والسياسة . ولولا أن « الأمة بالقوة » موجودة خامتها وإمكانيتها أصلا ، لما تحولت على يد الدولة إلى « أمة بالفعل » .

معنى هذا أن دور الدولة هو بلورة ، ولكن مجرد بلورة ، لكيان الأمة الموجود ، دون أن تخلقه من العدم أو من التنافر . وبعد ذلك ، وبعده فقط ، تتبادل الدولة والأمة التأثير والتأثر ويؤكد كل منهما الآخر ويعيد تشكيله وتلوينه . وتلك فيما نرى هى بحذافيرها قصة نشأة وتطور الأمة والدولة فى مصر القديمة . وذلك أيضاً ما ينقلنا منطقياً خطوة أخرى ولكنها متقدمة أكثر إلى فكرة الوطن السياسى الطبيعى المرتبطة ، والتى تعد علما على مصر أو تعد مصر علما عليها ، والتى يناقضها جوابا به كذلك .

وطن سياسى طبيعى ام انسب ؟

فى كل كتب الجغرافيا السياسية ومراجعها الأصولية تعد مصر المثال الكلاسيكى للدولة - الوحدة وللوطن السياسى « الطبيعى » ، بمعنى أنها وطن سياسى من معطيات الطبيعة . فرغم تغير الأسرات والنظم الحاكمة فى الداخل ، ورغم كل الغزوات ومراحل الاستعمار الأجنبى من الخارج ، ورغم العديد من حالات الضم فى إمبراطوريات أكبر ، فضلا عن دورات التوسع الإمبراطورى من الداخل ، ظل الوطن السياسى نفسه ثابتا لم يختلف قط ، بل لم يكد يفتت بالتقسيم من الخارج أو

بالانفصال من الداخل ، كما ظلت حدوده واضحة متبلورة تماما كقلبه ونواته وعاصمته . وبدهى أنه ما من تفسير لهذا الثبات والبقاء إلا الطبيعة الجغرافية الكامنة في هذا الوطن السياسى بمعموره الشديد التبلور وغلافه الصحراوى حاسم الحدود إلى جانب تجانس ووحدة سكانه وتماسكهم في أمة ناضجة بالغة الأصالة ... إلخ .

ولقد ظلت هذه القضية من المسلمات ، إلى أن جاء جوبليه لينقضها وينقض معها فكرة الوطن السياسى « الطبيعى » عموما (١) . فعنده أنه ما من وطن سياسى في العالم القديم إلا وقد بنى على أساس من أوطان سياسية سابقة ، وإن كان امتداده يتفق بالضرورة جزئيا مع امتداد تلك الدول السابقة . ثم يضيف جوبليه أنه فقط من هذه الحقيقة الأخيرة وضعت النظرية القائلة بأنه رغم تغير الأسرات الحاكمة يظل الوطن السياسى ثابتا . ولما كان هذا الثبات يفسر بحقائق الجغرافيا الطبيعية ، فقد استنتج من هذا أن هناك « أوطانا سياسية طبيعية natural political territory ».

غير أن هذه النظرية — يستطرد جوبليه — نظرية خاطئة ، والجغرافيا التاريخية لا تكشف لنا عن حالات من التحديد الطبيعى للأوطان السياسية إلا أن تكون الحالات الاستثنائية للجزر المحيطية أو الواحات الصحراوية أو بعض الأودية الجبلية التى لا تعدو كلها أن تكون وحدات قزمية من « حفریات » الجغرافيا السياسية . باختصار ، ليس هناك في رأى الكاتب وطن سياسى « طبيعى » ، ثمة فقط وطن سياسى « أنسب » ، ليس هناك دولة من صنع وتجهيز الطبيعة وقضاء القدر ، وإنما تناسق وتوازن مرحلى متغير ومتطور بين الظروف الجغرافية وطبيعة الأرض من جهة وبين الدولة من الجهة الأخرى . وحتى المثال الكلاسيكى للوطن السياسى « الطبيعى » الذى له أى قيمة ، وهو مصر ، يتضح من التحليل الدقيق أنها ليست كذلك . فالطبيعة لا تمهد أو ترتب أوطانا مهيأة ومعدة تماما لإقامة دولة « مثلاً تقدم الشق المقروشة المجهزة المريحة لأى ساكن مجهول » .

ويستند جوبليه في مناقشته هذه إلى أن الأوطان والرقع السياسية للدول المصرية المتعاقبة لم تكشف أبدا عن ظهور تلك المملكة الطبيعية التى رتبها القدر والتي رآها ديودور الصقلی « محمية من كل الجوانب بواسطة الطبيعة » . فشريط النيل الخصب الواقع بين الصحراء الليبية والعربية ليس إلا جزءا واحدا فقط من إقليم نهري يبدأ في قلب القارة . وإمبراطورية الفراعنة تجاوزت الدلتا إلى برقة والوادی إلى منطقة الجنادل . وتوجه مصر السياسى تغير ما بين البحر المتوسط وبين إفريقيا والجزيرة

(1) P. 53 — 55, 98 — 99.

العربية . وقد شهد القرن العشرون ميلاد دولة جديدة على النيل هي السودان ،
استقلت عن مصر :

واليوم فان وادى النهر — بمضى جوبليه — ليس وطننا سياسيا طبيعيا أكثر على
الاطلاق مما كان خلال الخمسة آلاف سنة الماضية . وكما في أيام الفراعنة ، فان مصر
الآن مهتمة بمناطق البحر المتوسط حولها وبالعالم العربي والإسلامي في الشرق الأوسط .
وجوهر علاقاتها بالسودان إنما يكمن في توزيع مياه النيل ولكن ليس في دولة متجانسة .
كذلك فليست كل دول النيل نهريّة في طبيعتها ، ولو أنها جميعا مرتكزة على النهر .
وأخيرا فلأنها لا يفصل بينها إلا حدود اصطناعية محتة ، فإنها تبدو مرتبطة ببعضها
أو منقسمة على أنفسها بسبب العلاقة التي تنشأ من هذا الأساس المشترك وحده
ولا أكثر :

من هذا ينتهي جوبليه إلى أن تحليل الدولة المصرية ينقض النظرية القائلة بأن
الأوطان السياسية مبنية تماما على أساس طبيعي وأنها لذلك نمو طبيعي . ثم يضيف
في النهاية أنه فقط بإنكار أن « طبيعي » تعني « من صنع الطبيعة » وبإبتسار معنى
الوطن ، يمكننا أن نقبل اصطلاح « الوطن الطبيعي » في قاموس الجغرافيا السياسية .

ودونما تعرض للنظرية العامة التي يطرحها جوبليه ، فان الذي يبدو لنا هو أن مصر
لا مفر من أن تبقى النموذج المثالي للوطن السياسي الطبيعي والأنسب معا ، وأن تظل
على أية حال الاستثناء الذي إما يناقض القاعدة وإما يؤكدّها . والمرجح أن جوبليه
يخلط العرضي بالجوهري ، وربما أيضاً السبب بالنتيجة . إن الدولة في نهاية المطاف
كيان مصنوع بمعنى ما ، مفروض على رقعة من الأرض ومجموعة من الناس ،
ولكنه مصنوع بمعنى من صنع الإنسان وليس بالضرورة بمعنى مصطنع ، وإن كان
يمكن أن يكون مصطنعا في بعض الحالات ، تماما كما يمكن أن يكون طبيعيا لا بمعنى
من صنع الطبيعة ولكن بمعنى أنه يتلاءم مع الطبيعة وينسجم مع منطقها .

واللاندسكيپ السياسي المصري أو الرقعة السياسية المصرية تبدى عبر تطورها
ونبضها وذبذباتها التاريخية خصائص ومظاهر موضوعية فريدة لا يمكن تجاهلها
أو إنكارها وتؤكد أنها وطن سياسي طبيعي . وسواء انفردت مصر بهذه الخصائص
أو شاركتها فيها دول أخرى ، فإنها تمثل جوهر قوامها السياسي وقوام شخصيتها
الجيوبوليتيكية ، وعلى هذا الأساس ينبغي أن ندرسها وسوف نتقدم الآن لدراستها .
وهذه الخصائص والملامح يمكننا أن نحصرها في أربعة هي : لاندسكيپ سياسي
ناضج ، كيان سياسي موحد ، رقعة سياسية ثابتة ، حدود سياسية فاصلة .

الوطن السياسي الطبيعي

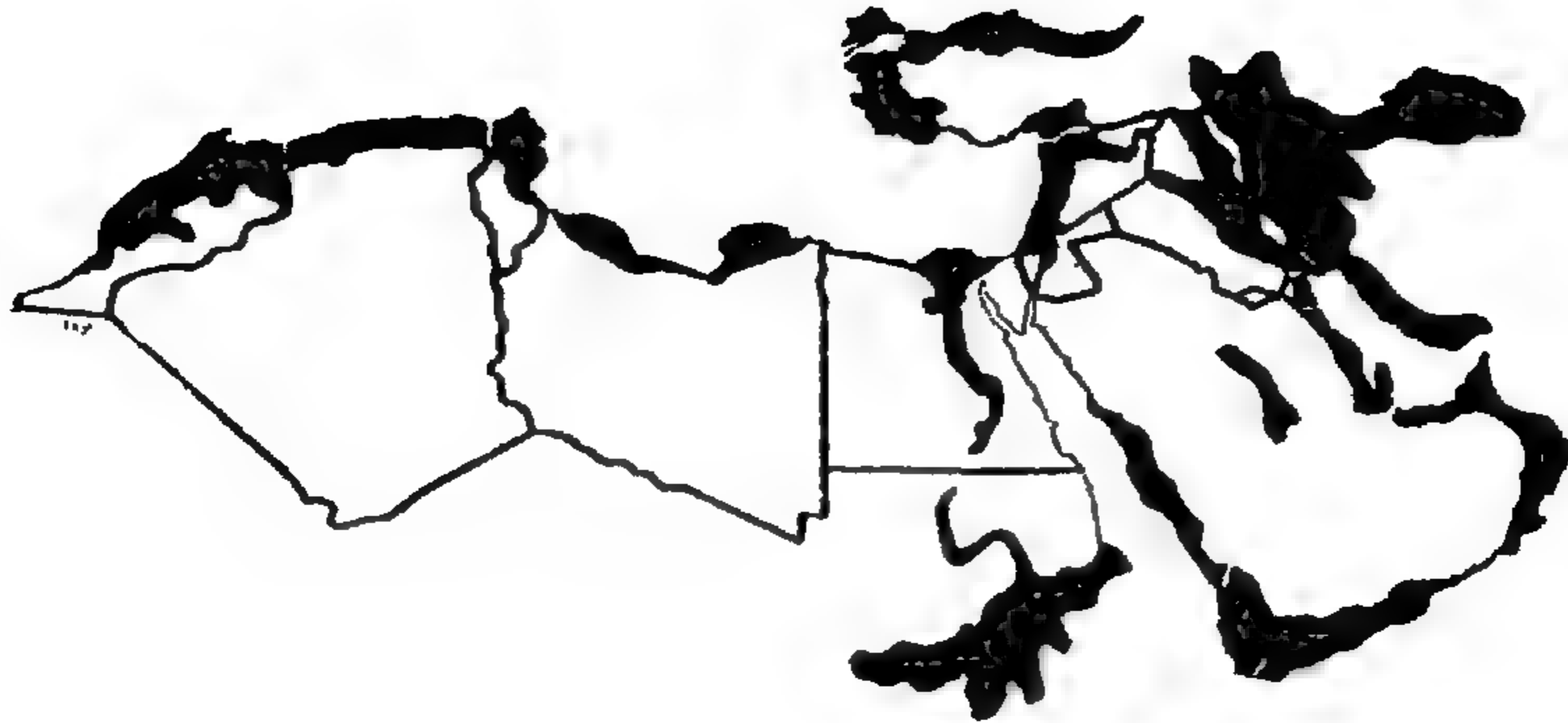
لاندسكيپ سياسى ناضج

« كل دولة فهي قطعة من الأرض وقطعة من البشرية » (١) - هذه المقولة الراتزية الشهيرة ، التي ذهبت مثلاً مثلاً تعد قانوناً أولياً في الجغرافيا السياسية ، نستطيع أن نطورها قليلاً فنقول « كل دولة ناضجة طبيعياً فهي قطعة من الأرض الواضحة الحدود وقطعة من البشرية الواضحة التبلور » . بوضوح أكثر ، القلب المركزى الناضج المتبلور والأطراف القاطعة الحادة المحددة ، أو النواة النووية والحدود الفاصلة على الترتيب ، هذان هما الشرطان الأساسيان للدولة السليمة جيوبوليتيكياً أو للاندسكيپ السياسى الناضج أو للوطن السياسى « الطبيعى » .

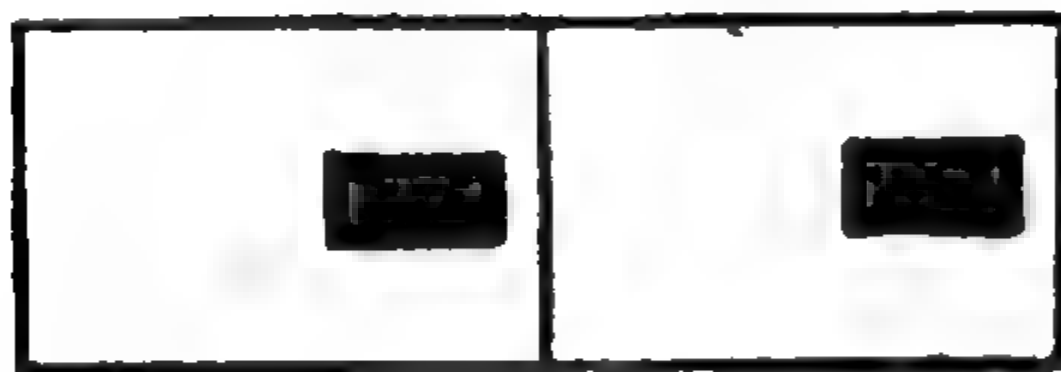
ولا تكاد تنطبق هذه الوصفة على دولة كما تنطبق على مصر . فالمعمور المصرى كما رأينا نواة نووية مكثفة متضاغطة ملمومة على نفسها بصرامة رغم طولها الشديد . وحول هذا القلب الدفن شرنقة سميكة من الصحراء العازلة الفاصلة تنهى على الأطراف بالبحر أو بالسلاسل الجبلية الوعرة أو بحار الرمال التي لا تحترق . وهذه الحقيقة الجغرافية تبدو أولية جداً إلى حد البديهية العلمية ، بحيث فرضت نفسها على غير الجغرافى منذ فجر الفكر إلى آخر العصر ومن المؤرخ حتى الأديب . مثلاً من ديودور ودولته « المحمية من كل الجوانب بواسطة الطبيعة » ، إلى أمين الحولى الذى لمح صلاحية مصر « بتكوينها المتميز المتحيز المتحدد المحوط بفواصل من الصحراء والماء أن تكون مهداً للوجود المستقل والدولة المنفردة والقومية الشاخصة . وبهذه الخاصة الفطرية الطبيعية وما تكسبه أهلها من خصائص معنوية وفنية تهيأت لقيام الدول ذات الشخصية فى إبان قوة الأمم التي اتصلت بها ... » . تلك إذن قمة النضج فى اللاندسكيپ السياسى .

الآن قارن هذا بالدول الأخرى . فتمة فى العالم دول كثيرة تملك قلباً مركزياً واضحاً ، ولكن يعوزها حدود طبيعية بارزة ، كما هى حال بولندا مثلاً . وثمة على العكس بلاد تمتاز بحدود طبيعية قوية ، ولكنها تفتقر إلى بؤرة عقدية ناضجة ، كما هو شأن إيطاليا . وأسوأ من الاثنين دولة لا تملك قلباً ولا أطرافاً طبيعية ، كألمانيا . أما مصر فهي ، كفرنسا ، من الندرة القلائل التي تتمتع بحدود طبيعية حامية مانعة كأقوى ما يكون ، لا تقل هنا عمقا عن الصحراوين الشاسعتين ، وفى نفس الوقت

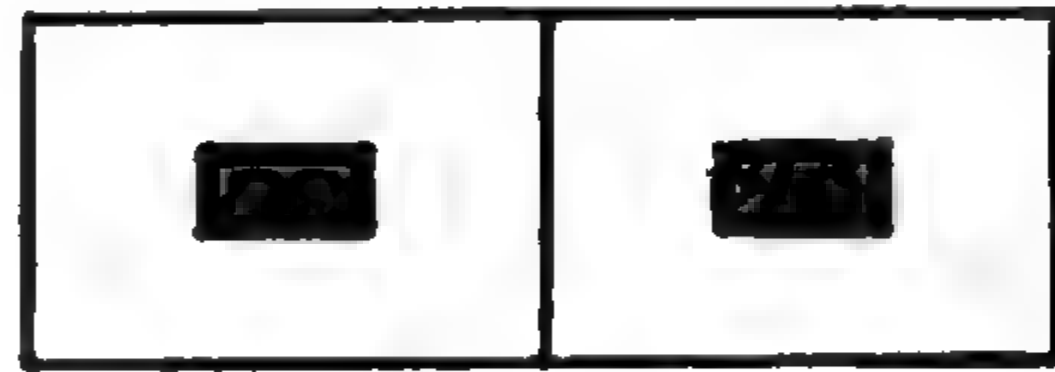
(1) F. Ratzel, Politische geographie, München & Leipzig, 1897, p. 210.



شكل ١٢ - توزيع المعمور في العالم العربي وحوله . مراكز التجمعات السكانية الأساسية هي الموضحة ، ولكن بدون تحديد حد أدنى موحد لكثافة السكان .



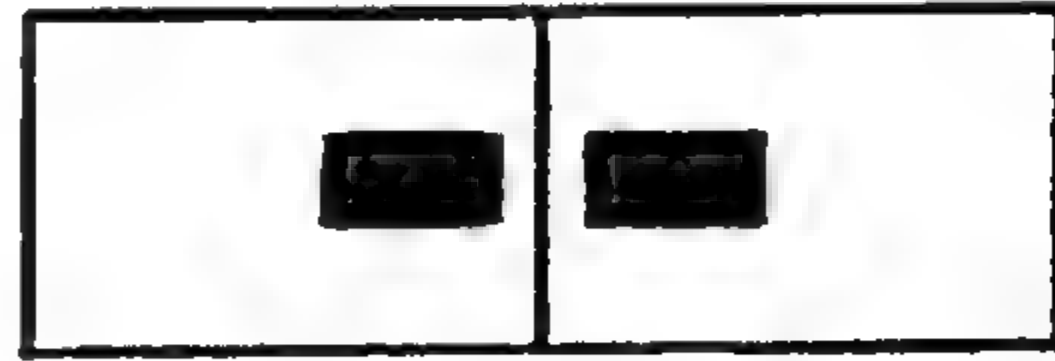
على التناظر



على التوسط



على التباعد



على التقابل

شكل ١٣ - التشكيلات النظرية الأساسية لموقع المعمور بالنسبة إلى اللامعمور ، أو نواة الدولة من إطارها السياسي . قارن بخريطة التوزيع الفعلي .

تبلور وتتجسد بصرامة ولهفة حول نواة أو قلب بالغ النضج والجاذبية ويوشك ألا يقل في امتداده عن الوادى برمته . بل إن مصر ، أكثر من فرنسا ، هي المثال الكلاسيكى للدولة - الوحدة والوطن الأنسب في أدب الجغرافيا السياسية ، وتمتاز ، أكثر من فرنسا مرة أخرى ، برقعة سياسية منتظمة تكاد تؤلف مربعا نموذجيا .

ولقد يلاحظ على اللاندسكيپ السياسى المصرى مع هذا تناقضان خفتان بين القلب والأطراف ، لكن الواقع أنهما شكلان للغاية . فبينما تمتاز مصر برقعة سياسية منتظمة الشكل مربعة التكوين ، يمتاز المعمور بشكله الخطى الطولى الضيق . غير أن هذا إنما يذهب ليؤكد العمق الاستراتيجى للمعمور ويضعف من عامل الأمان الجيوبوليتيكى فى الدولة ككل . كذلك فبينما تملك مصر حدودا جغرافية طبيعية من الدرجة الأولى ، تبدو الحدود السياسية الحديثة خطية هندسية أو فلكية ، ومن ثم مصطنعة تتنافر مع الأرضية الطبيعية خلفها . غير أن تلك فى الحقيقة ضرورة تنظيمية بحته ومنطقية تماما فى الوسط الصحراوى ، وذلك تنافر مفهوم بين الحدود كخطوط وبين التخوم كمناطق .

وتتبدى مثالية فكرة الوطن الأنسب فى مصر أكثر حين ننظر إلى موقع النواة السياسية من الرقعة السياسية ، أو موقع المعمور بالنسبة إلى اللامعمور . فهناك عدة تشكيلات نظرية ممكنة تحدد مثل هذا الموقع بالنسبة إلى الدول المجاورة : على التناظر - حين تقع نواتا الدولتين الجارتين على جانب متشابه من الرقعة السياسية ، كسوريا وتركيا ، على التقابل - حين تقع النواتان على جانبي الحدود المشتركة ، كالعراق وإيران ، وعلى التباعد - حين تقعان على الجوانب القصوى من رقتيهما ، كسوريا والعراق . وفى كل هذه الأنماط تثور بالضرورة مشاكل وصعوبات سياسية من نوع أو آخر ، إما من احتكاك أو تفكك أو أطماع ... إلخ . أما فى مصر فالنمط هو على التوسط : لا يتطرف المعمور ولا تتركز نواة الدولة على حدود هذا الجار أو ذاك ، فتتوفر الحماية السياسية والعمق الاستراتيجى من ناحية ولا تظهر المشاكل أو الاحتكاكات من الناحية الأخرى (١) .

حسناً ، إذا كان تبلور المعمور المصرى المطلق ثم توسطه النسبى داخل الإطار الصحراوى نقاط قوة محققة فى تركيب مصر من وجهة نظر الدولة ككائن سياسى ، أفليس فيها نقاط ضعف ما ؟ من الواضح أن مصر إذ تراعى ١٢٠٠ كم فإنما تنتمى إلى ، وتعانى من ، نمط الدولة الخطية المتطاولة attenuated state أو « النمط

(١) جمال حمدان ، إفريقيا الجديدة ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، ص ١٢٣ - ١٢٤ .

الشيلي ، ، الذي نجده أيضاً متواتراً في التوزيع الحقيقي للمعمور في معظم دول العالم العربي . فهذا النمط يكاد يحقق الجمع بين الحد الأدنى من المساحة والحد الأقصى من المسافة . وبصيغة مباشرة ، إن مصر أساساً مسافة لا مساحة .

ويعتقد هويتلزي أن استطالة مصر الخطية الشديدة هذه تعد مشكلة من الناحية السياسية يمكن أن تنعكس على وحدتها وتماسكها . « إن التهديد الأبدي للحكومة الوطنية في مصر » ، يقول هو ، « هو الشكل الشريطي للمعمور ، مع ما يترتب عليه من خطر الثورة عند الطرف القصي عن مركز الحكم » (١) . بالمثل يضغط برستيد على أن مصر بامتدادها المترامي ليست ملمومة بما فيه الكفاية لتوفير التنظيم السياسي المستقر التماسك تماماً (٢) . كذلك يرى إرمان أن فرط طول مصر آخر عملية التوحيد في فجر التاريخ (٣) . هذا بينما يلاحظ توينبي أنه ، بسبب شكل البلد المتطاول أيضاً ، كانت حاجات ومتطلبات كل من الدفاع والإدارة تشد في اتجاهات مختلفة (٤) . ومن الواضح أيضاً أن القليل من المراحل والحركات الانفصالية التي عرفتها مصر خلال تاريخها لا تنفصل عن هذا العامل بصورة ما وإلى حد ما .

غير أن معادلة الوحدة الوطنية ، من الناحية الأخرى ، معادلة مركبة ، ليس شكل المعمور الطولي إلا أحد أطرافها فقط ، إن كان من الممكن وحده أن يعمل إلى حد أو آخر في اتجاه التفكك وضد الوحدة فإن هناك أطرافاً أخرى أكثر وأفضل تعمل في الاتجاه المضاد . ومن محصلة الشد والجذب بين هذه القوى المتعارضة خرجت مصر بالفعل وفي الواقع التاريخي بوحدة مستمرة أبدية تقريباً ، وحدة بلا انفصال عملياً ، بينما لم تزد مشكلة مصر الخطية أساساً عن مشكلة إدارية ومسألة تنظيم إقليمي داخلي وتوزيع للأدوار الوطنية ، دون أن تتحول عملياً إلى مشكلة سياسية ومسألة وجود وكيان . وهكذا كان الكيان السياسي الموحد من أخص خصائص الوطن المصري طوال التاريخ ، وهو موضوعنا التالي .

كيان سياسي موحد

« ما من أمة كبيرة في العالم توحدت توحداً كاملاً تحت سيطرة رجل واحد

(1) Derwent Whittlesey, Earth & state, Wash., 1944, p. 372.

(2) P. 7.

(3) Adolf Erman, Life in ancient Egypt, trans., Lond., 1894, p. 16.

(4) Man & his settlements, loc. cit., p. 78.

كمصر ، هكذا يؤكد لنا و. س. سميث (١) . وبالفعل ، هناك ظاهرتان أساسيتان بارزتان في تاريخ مصر السياسى تطبعانه معا بطابع الوحدة غير القابلة للتجزئة بل وبطابع الوحدة الحتمية : غياب الانفصال من الداخل وغياب الاقسام من الخارج ، والاثنان وجهان لحقيقة واحدة في الواقع . فأما الأولى ، فالواقع أن مصر لم تسبق العالم كدولة سياسية فقط ، وإنما هي أطول دولة حافظت على وحدتها القومية عبر التاريخ . فدون أن نبالغ فنزعم أن هذه المحافظة كانت كاملة تماما أو سهلة هينة على الإطلاق ، لم يحدث خلال ٦٠٠٠ سنة أن انفرط عقد وحدتها وتدهورت إلى انفصاليات إقليمية إلا في حالات نادرة وشاذة للغاية ، لا تمثل في مجموعها إلا فصلا قصيرا ولا نقول بضع جمل اعتراضية في كتاب تاريخ الوحدة المصرية .

وحتى في تلك الحالات المعدودة التي تطلع فيها إلى السلطة وتحدى الدولة المركزية بعض الحكام المحليين ممن تعاظمت قوتهم بصفة خاصة ، فانهم لم يكونوا غالبا يطمحون إلى الانفصال السياسى عن الدولة الأم كدولة مستقلة ، وإنما لأمر ما كان عليهم أن يعملوا على السيطرة على السلطة المركزية نفسها بانقلاب سياسى من نواة اقليمية . ومع ذلك فنظرا لقوة الحكومة المركزية تقليديا ، فقد كان الأغلب أن تسحق المحاولة وتفشل .

والتاريخ لا يسجل من حالات الانفصال إلا بضع مراحل عابرة عارضة ، أولها ومن أهمها عهد الانحلال والاقطاع بين الدولة القديمة والوسطى ، فبعد نحو ٨٠٠ سنة من الوحدة ، أى نحو ٣٠ جيلا ، ولمدة ٢٠٠ سنة من الأسرة السادسة حتى الحادية عشرة ، تفككت الوحدة . وتشير نصوص إيبوير إلى ثورة عاتية تركت البلاد ممزقة بين عدة إقطاعيات وإقليميات منفصلة . وكان الانقطاع والتدهور الثانى بين الدولة الوسطى والحديثة ، ودام أيضاً نحو ٢٠٠ سنة حتى الأسرة الـ ١٨ . على أن الملاحظ أن هذه الانقطاعات الانفصالية كانت أوضح في بدايات التاريخ القديم وأوائل عصر الوحدة ، ولكنها بعد ذلك تضاءلت وقل خطرها . ولعل هذا يرجع ، فيما يرجع إليه ، إلى أن وسائل المواصلات كانت ماتزال متخلفة وقبضة الدولة المركزية من ثم غير قوية تماما . ولكن مع تطور وسرعة المواصلات تغير الموقف كثيرا . ولقد رد البعض زيادة ثبات واستقرار إمبراطوريات الشرق القديم عموما في الألف الثانية بالمقارنة إليها في الألف الثالثة إلى زيادة سرعة المواصلات

(1) W.S. Smith, Ancient Egypt as represented in the museum of fine arts, Cambridge, 1931, p. 11.

الرسمية باستعمال العجلة (١) : وهذا لاشك يصدق على مصر بعد الهكسوس وبعد أن أخذوا العجلة عنهم :

وبعد الدولة الحديثة وفي عصر الأسرات المتأخرة حين تغلغل النفوذ الاغريقي في مصر ، اتخذت الدلتا صبغة ووجهة هيلينية تقريبا وانتشرت بها دول المدن ، على العكس من الصعيد الذى بقى محافظا على طابعه المصرى الوطنى . فترتب على هذا أن عاد الانقسام بين الوجهين البحرى والقبلى إلى الظهور ، وعادت الحروب من جديد بين ملوك الشمال وملوك الجنوب ، مثلما حدث فى القرن الـ ٨ ق . م بصفة خاصة (٢) .

وفى ما بعد فى العصر الإسلامى ، فإن ظهور العنصر العربى ، مع تركزه البارز فى الصعيد خاصة ، ومع بقايا تقاليدهم كبداية رعاية سابقا لا يعرفون بالكاد سلطة الدولة ، كان من أبرز عوامل الحركات الانفصالية فى العصور الوسطى . ولا يكاد تخلو أى عمل لمؤرخى العصر من ذكر لثورة للعرب أو العربان فى مكان ما من مصر أو هيمنة لهم على قرى البحيرة أو الشرقية أو الصعيد أو حتى منطقة القاهرة نفسها . ولكن الصعيد بالذات ، لتعمقه وتطوحه السحيق ، كان معقلهم الأكبر . وبالمقابل ، فلقد كانت « التجريدة » العسكرية هى « الأمر اليومى » تقريبا للحكومة المركزية .

ففى ذبول صراع الأمويين - العباسيين ، ثار عرب مصر على العباسيين وأعلنوا خلافة مستقلة . وفى ما بعد فى أول القرن الـ ١٤ الميلادى نجح بدو الصعيد فى إقامة حكومة مستقلة بمنفلوط شمل نفوذها الصعيد كله تقريبا ، حيث أنشأوا دولة كاملة بجيشها وضرائبها ظلت متمردة على الدولة المملوكية حتى دالت (٣) . لكن الاقطاع المملوكى نفسه لم يكن ليقل خطرا ولا انفصالية . فلقد ضربت الفوضى أطنابها طوال العصر وأدت صراعات الممالك على السلطة وحروبهم الاقطاعية البدائية إلى تمزق الوحدة أكثر من مرة بشكل أو بآخر . وفى ظل هذه الفوضى عاد خطر انفصالية بدو الصعيد من جديد ، كما يتمثل فى محاولة شيخ العرب همام فى القرن الـ ١٨ الذى أقام حكومة مستقلة فى الصعيد ، وإن لم تلبث الحكومة المركزية أن سحقها .

على أنه لا بد فى الختام من رنة تحفظ بصدد « انفصالية » البدو . فالواقع أن فكرة الدولة عند البدو منفصلة بطبيعتها عن فكرة الاقليم . ولم يكن البدو ، فى نزعتهم الاستقلالية عن سلطة الدولة وعدم الخضوع لها ، يمثلون فى الغالب أكثر من « دولة

(1) Childe, Progress & archaeology, p. 68.

(٢) صبحى وحيدة ، ص ٢٧ .

(٣) السابق ، ص ٦٢ .

بلا إقليم «*état sans territoire*» (١) ، ولا كانوا يتطلعون عادة إلى « دولة خارج الدولة » بقدر ما كانوا يطعمون في « دولة داخل الدولة » فحسب . وبعبارة أخرى ، فلعل الهدف السياسى للبدو العربان لم يكن فى الأعم الأغلب « دولة انفصال » ينفردون بها ، بقدر ما كان « دولة فوضى » يتمتعون فيها بحرية السلب والنهب ... إلخ .

هذا تقريبا كل شيء عن الانفصال ، أو بالأصح نفى الانفصال ، من الداخل . ومثله على الأكثر يقال عن الاقتسام من الخارج . فحتى فى ظل الاستعمار الأجنبى لم تفقد مصر وحدتها تقريبا ، فلم يكذب حدث أن تقاسمها أكثر من مستعمر فى أى فترة أو خضعت لأكثر من قوة فى وقت واحد إلا فيما ندر وعلى سبيل الاستثناء الشاذ والشذوذ البحت . بل لقد قيل فى هذا الصدد ، سواء خطأ أو صوابا ، إن المشكلة فى الاستيلاء على مصر ليس غزوها وإنما الوصول إليها (٢) ، لأنه متى تم هذا ووضع الغازى قدمه على موطن ما منها قاداته الطبيعة بسهولة إلى بقية أجزائها كما لو بالانحدار والجاذبية ، أو كالفقاعة الهوائية فى الميزان المائى تقطعه من طرفه إلى طرفه أنى بدأت .

ففيما عدا حالة الهكسوس الذين انفردوا بالدلتا وجزء من الصعيد فى حين ظلت بقية الصعيد معقل الدولة الوطنية المستقلة ، لم تتقاسم مصر قوتان استعماريتان أجنبيتان فى وقت واحد إلا فى مرحلة محددة ووحيدة هى مرحلة الاستعمار الليبى - الإثيوبى - الأشورى . فلمرتين على الأقل ، تقاسم كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة مع أحد الطرفين الآخرين مصر وتداولوا فيما بينهما السيطرة على الدلتا ثم الصعيد على التعاقب أخذا ثم فقدوا ثم استردادا ، إلى أن صفى التحرير الوطنى اللعبة الشاذة برمتها مرة واحدة وإلى الأبد .

هكذا إذن ، سواء من الداخل أو من الخارج ، وعلى عكس ما عرفت أنهار كثيرة فى أوربا الحديثة وفى العالم العربى الوسيط والحديث ، لم تكذب مصر تعرف التنضيف أو الترييع على أساس النيل . فما كان النهر فاصلا ولا حدا سياسيا قط داخلها سواء على المحور الأفقى أو الرأسى ، لا بين الدلتا والصعيد ولا بين الضفة الشرقية والغربية . فى الدجلة والفرات ، مثلا ، كثيرا ما انقسم الحوض رأسيا أو أفقيا على حدة ما بين دولتين شرقا وغربا أو شمالا وجنوبا أو على المحورين معا ما بين

(1) Cf. A.H. Saleh, «Quelques remarques sur les bédouins d'Egypte au moyen age», *Studia islamica*, op. cit., p. 45, 54.

(2) L. Dudley Stamp, *Africa*, Lond., 1959, p. 210.

أربع دول في الجهات الأصلية الأربع . والشام كذلك ما أكثر ما قسم أو اقتسم على المحور العرضي بين الشمال والجنوب أو على المحور الطولي بين الساحل والداخل ، وأحيانا على المحورين كليهما ما بين أربع وحدات منفصلة أو أكثر . كذلك في الراين انقسم الحوض رأسيا بين الدلتا لهولندا والوادي لألمانيا ، والوادي بدوره كثيرا ما اقتسم بين الضفة الشرقية لألمانيا والغربية لفرنسا . وبالمثل في الدانوب انقسم حوض النهر أفقيا ما بين رومانيا على الضفة اليسرى وبلغاريا على اليمنى .

وحدة الكيان السياسي المصري إذن حقيقة تاريخية وأمر واقع لا شك فيه ، على خلاف كثير من الدول والبلاد الأخرى . فلماذا ؟ — أساسا لأن مصر كائن عضوي واحد غير قابل للقسمة على اثنين أو أكثر . ويجوز لنا هنا موضوعيا أن نتساءل : هل كان يمكن أن تقوم في مصر دولتان ، للدلتا والصعيد مثلا ، أو أكثر ؟ والرد الشكلي نعم ، فقبل مينا هذا حدث ، كما تكرر أحيانا أثناء العصر التاريخي . غير أن الذي حدث أيضاً أن ذلك لم يستمر ، ببساطة لأنه كان مستحيل الاستمرار ، وهذا هو الرد الحقيقي .

فلو أن الوضع الانفصالي السابق للتاريخ عاد — جدلا وكمجرد فرض نظري — فتكرر الآن لأي سبب ، فلسوف يعود التوحيد حتما ليفرض نفسه من جديد وعلى الفور . إن الوحدة هي القاعدة ، والتقسيم الاستثناء ، بل الشذوذ ، بل المستحيل . والسبب كامن في صميم الجغرافيا ، جغرافية مصر الطبيعية والبشرية والهيدرولوجية ، إذ لا يمكن الحياة في وادي النيل بدولتين أو أكثر أو أن نخطط للرى في ظل تنظيمين سياسيين أو أكثر . ولعل الحتم الجغرافي في هذا الصدد هو إحدى الحالات القليلة من الحتم « الحميد » .

لو أن رقعة من الأرض في منطقة كالجزيرة العربية أو الصحراء الكبرى أو أمريكا الشمالية أو حتى غرب أوروبا انفردت بنفسها على حدة كدولة مستقلة ، فقد لا تضير أحدا وقد تبقى ما ظلت قادرة على البقاء والحفاظ على استقلالها . أما في مصر فالأمر جد مختلف . فلو فرضنا مثلا أن دولتين قامتتا في الوجهين ، فمن الحتم أن يقوم النزاع بينهما وشيكاً على مشكلة المياه أساساً ، وربما كذلك على مشكلة الخروج *access* ، *egress* ، إذ لن تعدو دولة الدلتا في تلك الحال أن تكون مجرد « مصرف » للمياه المالحة لدولة الصعيد ، بينما تعيش دولة الصعيد بدورها دولة داخلية حبيسة لا مخرج لها إلا على البحر الأحمر وبالتالي دولة شبه إفريقية لا علاقة لها بالبحر المتوسط وعالمه . هذا وإلا تحتم ترتيب عملية تقسيم المياه في مقابل أن تكون دولة الدلتا دولة المخرج لدولة الصعيد ! وهكذا لا مفر عند نقطة ما من أن يتحول النزاع إلى صراع

والصراع إلى صدام مسلح ، أى إلى حروب ، الهدف منها ضم إحدى الدولتين إلى الأخرى حتى تفرض عليها الوحدة ، وهذا بالضبط ما حدث مع مينا . إن حتمية وحدة مصر السياسية ، نحن نرى ، هي حتمية الوحدة الهيدرولوجية على أقل تقدير ، والعكس بالعكس .

رقعة سياسية ثابتة

ثبات الرقعة السياسية المصرية عبر التاريخ الطويل المقعم بالأحداث العاصفة والغزوات المتواترة والاستعمار المزمع ، فضلا عن دورات التوسع المصرى نفسه وما صاحبه من حروب عديدة ، هو من أخص خصائص الدولة الجيوبوليتيكية وواحد من أكبر تحدياتها للتاريخ واحتمائها بالجغرافيا . وفى هذا ، مرة أخرى ، تختلف مصر كثيرا عن عديد من الدول . فكثيرة هي الدول التى تعرضت عبر تاريخها إلى عمليات جنسية من البر أو الإضافة ، إقليم هنا تفقده وآخر قد تضمه ، والعكس فى فترة أخرى ، وهكذا مرات ومرات ، كل مرة يعاد رسم الخريطة السياسية وتتغير الحدود وتتذبذب الرقعة وتنساح بحرية مقلقة . والواقع أن معظم الدول الحالية والقديمة عرفت الحدود المتغيرة ، تنبذت أجسامها قليلا أو كثيرا إلى أن استقرت أخيرا على شكل أو آخر .

ولكن ليست كذلك مصر . فهى طوال تاريخها إما برقعها الوطنية السياسية كاملة غير منقوصة سواء كدولة مستقلة أو حتى كستعمرة ، وإما برقعها تلك مضافا إليها إمبراطورية قد تتسع أو تضيق أو فى النهاية تختفى ، وذلك فى عهود القوة والتوسع المصرى كعصر الدولة الحديثة ، أو حين دخلت كإقليم أو ولاية ضمن إمبراطوريات مختلطة عديدة النوايا poly-nuclear كالدولة العربية الإسلامية . وفى الحالة الأولى لم يحدث قط أن اقتطع من مصر جزء من أراضيها أو تخومها أو بر أو فقد للدولة مجاورة . وفى الحالة الثانية كانت مصر تتحول من دولة نووية كثيفة إلى دولة مختلطة مكونة من النواة الوطنية نفسها مضافا إليها الامبراطورية ، لكن دون أن تختلط النواة بالنمو أو النمو بالنواة التى تظل فى جميع الأحوال ثابتة لا تزيد ولا تنقص ولا تتذبذب بتذبذب الامبراطورية التابعة المضافة أو « المضيقة » . من هنا فرغم أن الحدود السياسية الرسمية شيء جديد وطارىء تماما ، فإن الوطن السياسى ثابت تماما منذ فجر التاريخ بشرنقته الصحراوية التى قد تتسع أو تنكمش على الحرائط الافتراضية فقط . وبهذا فإن حدود مصر الطبيعية لم تكن قط مشكلة ولم تدخل مطلقا فى عملية المد والجزر والشد والجذب المرتبطة بالتوسع الخارجى أو الانكماش .

وفى النتيجة النهائية والمحصلة الصافية ، فإن الدولة المصرية لم يكن من الممكن

أن تضم رقعة أقل من رقعتها المعروفة من الشلال إلى البحر ، كما كان من المستحيل أن تضم رقعة أكبر منها سواء شرقاً أو غرباً ، لأنها بذلك كانت قمينة بأن تتحول من التجانس إلى التنافر طبيعياً وبشرياً ومن التماسك إلى التخلخل سياسياً وجيوبوليتيكياً . إن مصر الجغرافية - التاريخية - السياسية ، فعلاً ، هي الوطن السياسي الأنسب بلا زيادة ولا نقصان ، يمثل ما أنها هي بعينها الوطن السياسي الطبيعي بلا حتم أو قلورية .

ولعل خير ما تفعل بعد أن وصلنا إلى هذا المدى من التشريح والتحليل هو أن نضع رقعة مصر السياسية موضع المقارنة مع بعض حالات أخرى ذات شهرة خاصة ، ولتكن بولندا عن الرقعة السياسية وفرنسا عن الحدود السياسية . فكل من مصر وبولندا دولة حوض نهر أساساً ، النيل الأدنى والفستولا ، ولا انفصام لأى منهما عن النهر قط . فالفستولا نواة بولندا النووية الصلبة ، حيث النيل هو جسم مصر جميعاً . لكن قارن الآن بين المصير السياسي والنسيج الجيوبوليتيكى لكل منهما .

فبولندا هي النموذج الكلاسيكى للدولة - الضحية ، الدولة المتأرجحة داخل حدودها بل داخل حدود سائلة مذبذبة إلى أقصى حدود السيولة والتذبذب : قلب طبيعى وحدود صناعية ، بل قلب بلا حدود فى الواقع . فهى تقع فى صميم السهل الأوروبى العظيم بلا حدود بل بلا ملامح طبيعية واضحة على الشرق والغرب ، وذلك أيضاً بين كتلتين سياسيتين عملاقتين هما روسيا السلافية وألمانيا الجرمانية . من هنا قسمت بولندا ثلاث مرات فى ربع قرن فقط خلال أواخر القرن الـ ١٨ ، كما قسمت مرة رابعة قبيل الحرب العالمية الثانية ، بل لقد زالت من الوجود تماماً فى أحد هذه التقسيمات .

مصر على النقيض تماماً : هي النموذج الكلاسيكى للدولة الثابتة البالغة الثبات وذات الحدود الجغرافية والتاريخية المحددة ، هي أقدم وأطول وأثبت دولة فى التاريخ ، لم تقسم قط عبر آلاف السنين رغم ما خضعت له أحياناً بل كثيراً من استعمار أجنبي . السبب ببساطة فى الحالىن هو العلاقة بين الموقع الجغرافى والموضع الطبيعى . فبولندا إقليم ممر وعبور فى سهل بلا حدود طبيعية ، أما مصر فإقليم ممر وعبور ولكن فى صحراء عازلة محمية .

لمصر وفرنسا أيضاً رقعة سياسية مثالية الشكل تقريباً أقرب إلى المربع أو الدائرة ، ولذا تمتاز كلتاها بالعمق الاستراتيجى والحماية الطبيعية بقدر أو آخر . ولكلتهما أيضاً قلب مركزى قوى وسائد ، وإن تعددت أحواض الأنهار فى فرنسا . غير أن فرنسا ، من الناحية الأخرى وبغض النظر عن تاريخها السياسى الأقصر بكثير كدولة ،

أنفقت معظم هذا التاريخ في محاولة واحدة لا تنتهى كما لا تتحقق ، وهى الوصول إلى « الحدود الطبيعية les limites naturelles » ، تلك التى أصبحت عقدة السياسة الفرنسية والدولة الفرنسية منذ لويس ١٢ وریشيليو ومازاران إلى فوبان ومن نابليون حتى الآن ، وهى دخلت من أجلها عشرات الحروب فى بضعة قرون . من هنا ظاهرة البتر والضم المتعاقبين بلا انقطاع على حدودها الشرقية . والسبب ، رغم خط المرتفعات الجبلية المحيطة ، هو أن الراين نهر على هامش الدولة وليس كالنيل نهرا فى قلب الرقعة السياسية . وهذا بدوره يرتبط بالفارق الجندرى فى الغلاف الصحراوى السميك فى مصر مقابل الأرض المفتوحة فى فرنسا .

الحدود السياسية

تطور الحدود

قديمة حديثة

قديمة جدا فى الجغرافيا بقدر ما هى حديثة جدا فى التاريخ ، تماما مثلما هى طبيعية للغاية على الأرض بقدر ما هى اصطناعية غالبا على الخرائط ، وبالتالى ثابتة للغاية كتخوم بقدر ما هى مذبذبة كحدود — تلك فى جملة مركزة هى حدود مصر السياسية . ولا تناقض فى هذا ولا ذاك .

فاذا نحن تتبعنا أقدم نصوص متاحة لنا عن توقيع حدودنا ، وهى النصوص العربية فى العصور الوسطى ، لوجدنا أن جوهرها العريض لم يكذب يتغير لا بالزيادة ولا بالنقصان . خذ مثلا اليعقوبى ، فهو بعد أن يذكر رفح كآخر أعمال الشام ، يشير إلى « موضع يقال له الشجرتين ، وهى أول حد مصر » ، ثم العريش « وهى أول أعمال مصر » (البلدان) . هذا بينما يوشك الهمداني أن يرسم مربع مصر السياسى المنتظم المتساوى الأضلاع الحالى حين يقول « وطول مصر من الشجرتين اللتين بين رفح والعريش إلى أسوان ، وعرضها من برقة إلى أيلة ، وهى مسيرة أربعين ليلة فى أربعين ليلة » .

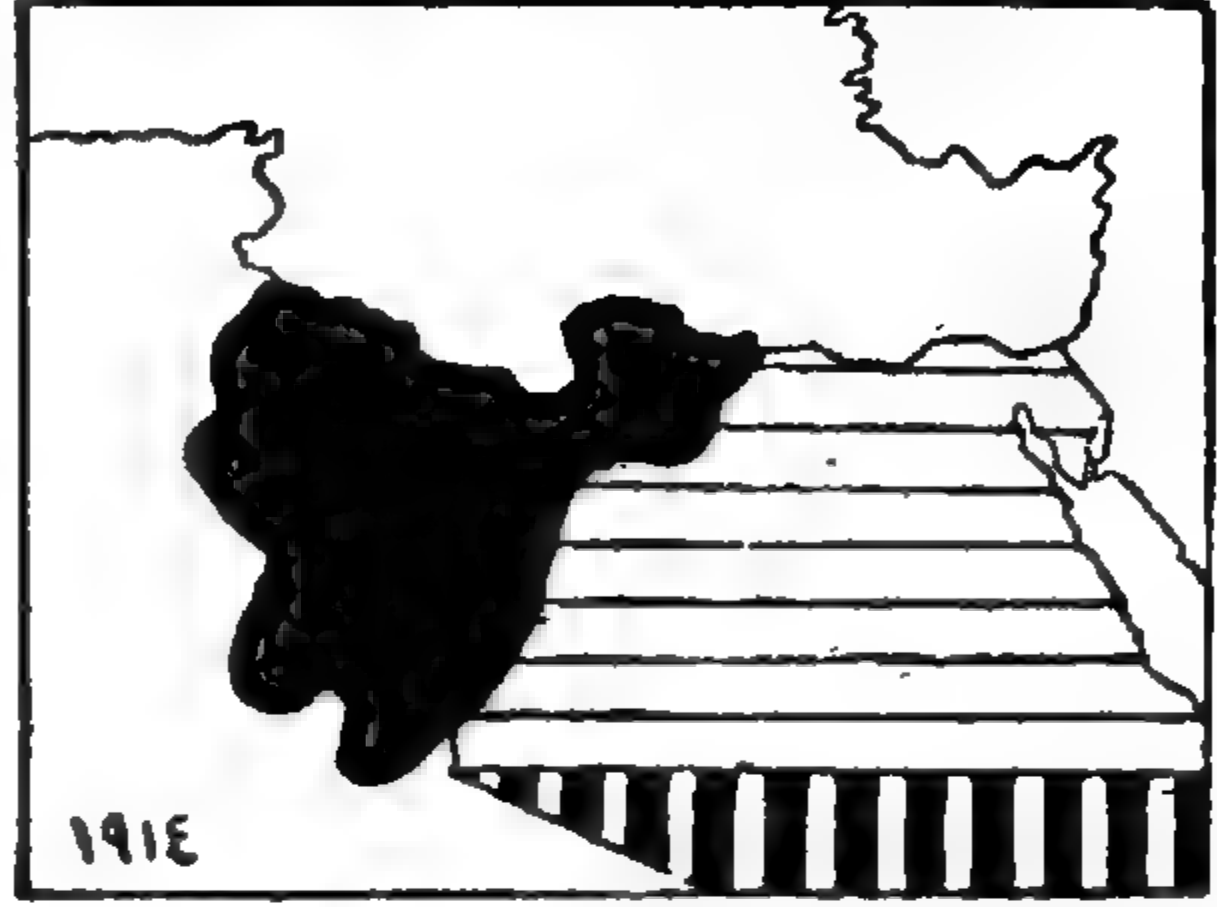
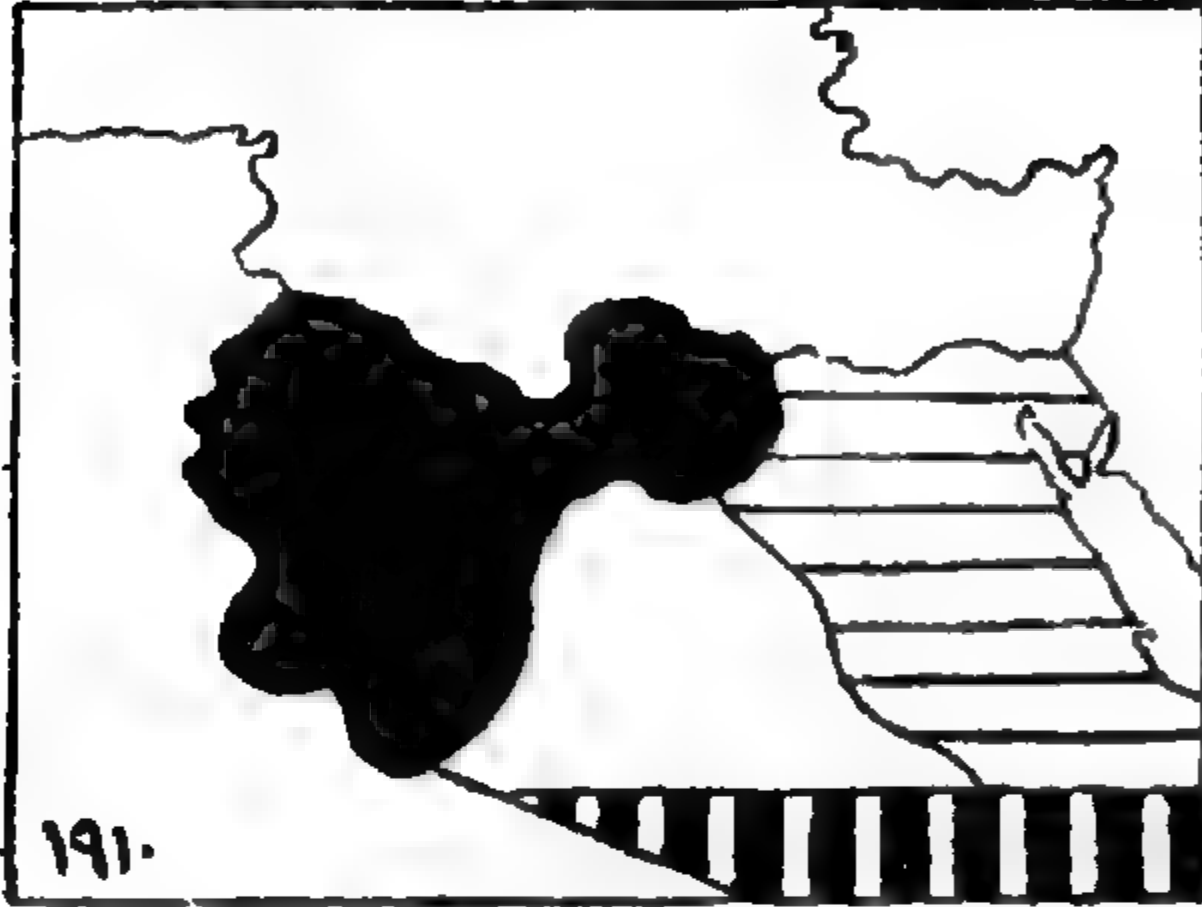
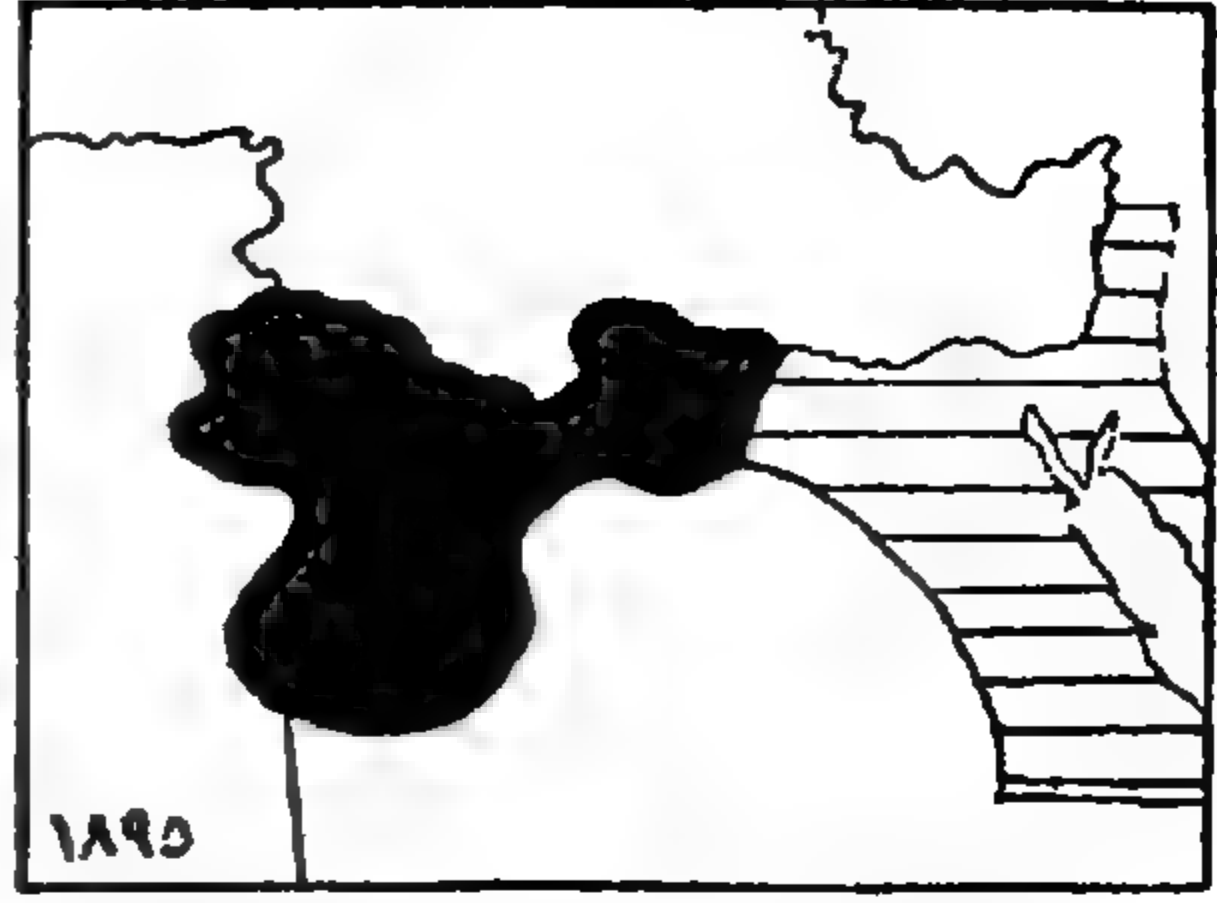
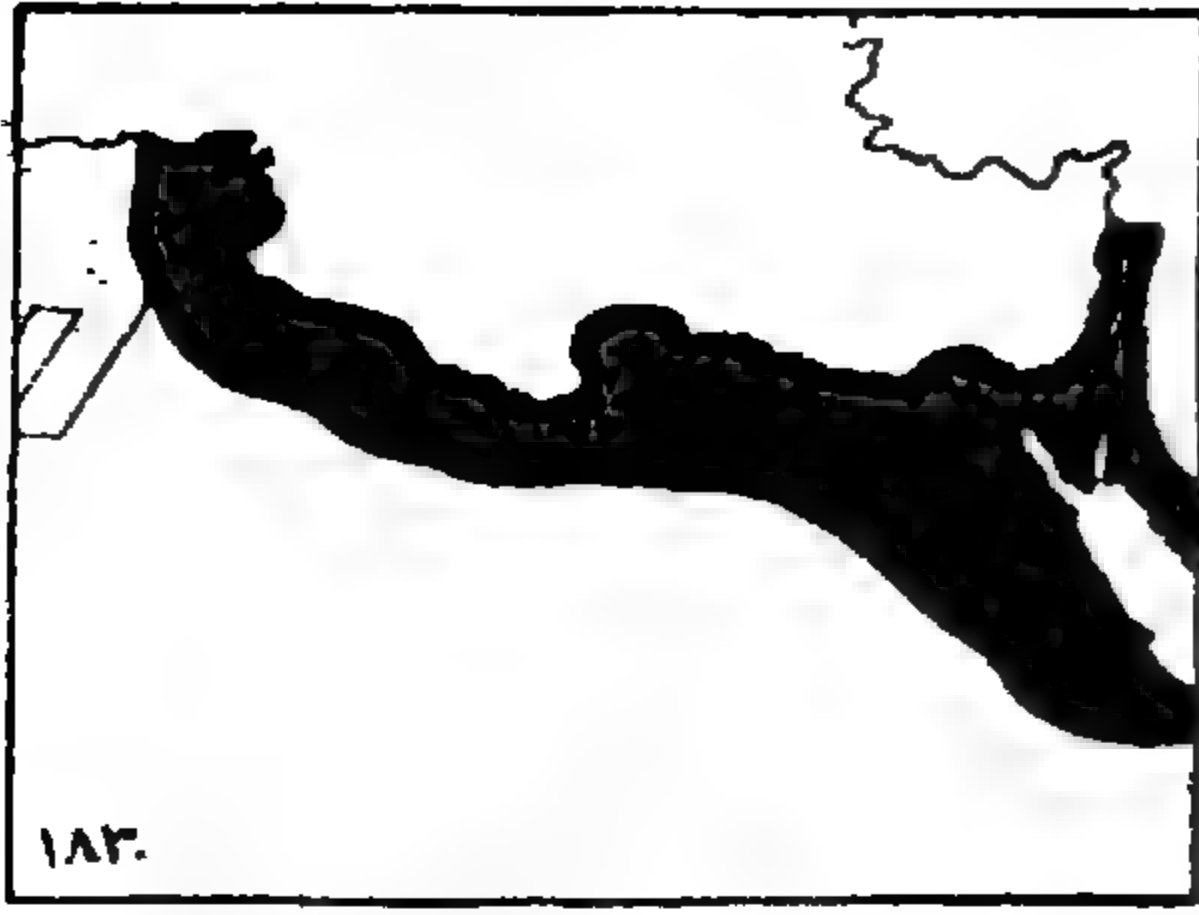
ثم أخيرا يأتينا أبو القدا ليرسم حدود مصر بتحديد يكاد يستبق ويتصور خريطة اليوم المعاصرة جملا وتفصيلا . فهو يقول : « وحد ديار مصر الشمالى بحر الروم من رفح العريش ممتدا على الجفار إلى القرما ثم إلى الطينة إلى دمياط إلى ساحل رشيد إلى الاسكندرية إلى ما بين الاسكندرية وبرقة على الساحل ، آخذا جنوبا إلى ظهر

الواحات إلى حدود النوبة . والحد الجنوبي من حدود النوبة المذكورة آخذاً شرقاً إلى أسوان إلى بحر القلزم المذكور قبالة أسوان إلى عيذاب إلى القصير إلى القلزم إلى تيه بنى إسرائيل ، ثم ينعطف شمالاً إلى بحر الروم إلى رفح إلى العريش .

فاذا قفزنا إلى العصور الحديثة ، فحتى أواخر القرن الـ ١٩ وبالتحديد قبل دخول أو تدخل الاستعمار الأوربي ، لم تكن فكرة الحدود السياسية واضحة بين دول الصحراء الكبرى ، ولا عرف العالم العربي ولا الشرق الإسلامى الحدود السياسية المخططة المحددة بالمعنى الحديث ، التى هى على أية حال ظاهرة جديدة فى العالم على وجه العموم . وبدلاً من الحدود الخطية المرسومة boundaries ، لم يكن ثمة حينئذ إلا تخوم طبيعية مناطقية عامة عامة frontiers . فالصحراء بطبيعتها القاحلة وسكانها المتناثرين ورعاتها الرحل ، فضلاً عن التجانس القومى القاعدى جنساً ولغة وديناً ، كانت عوامل مضادة للتحديد السياسى الصارم .

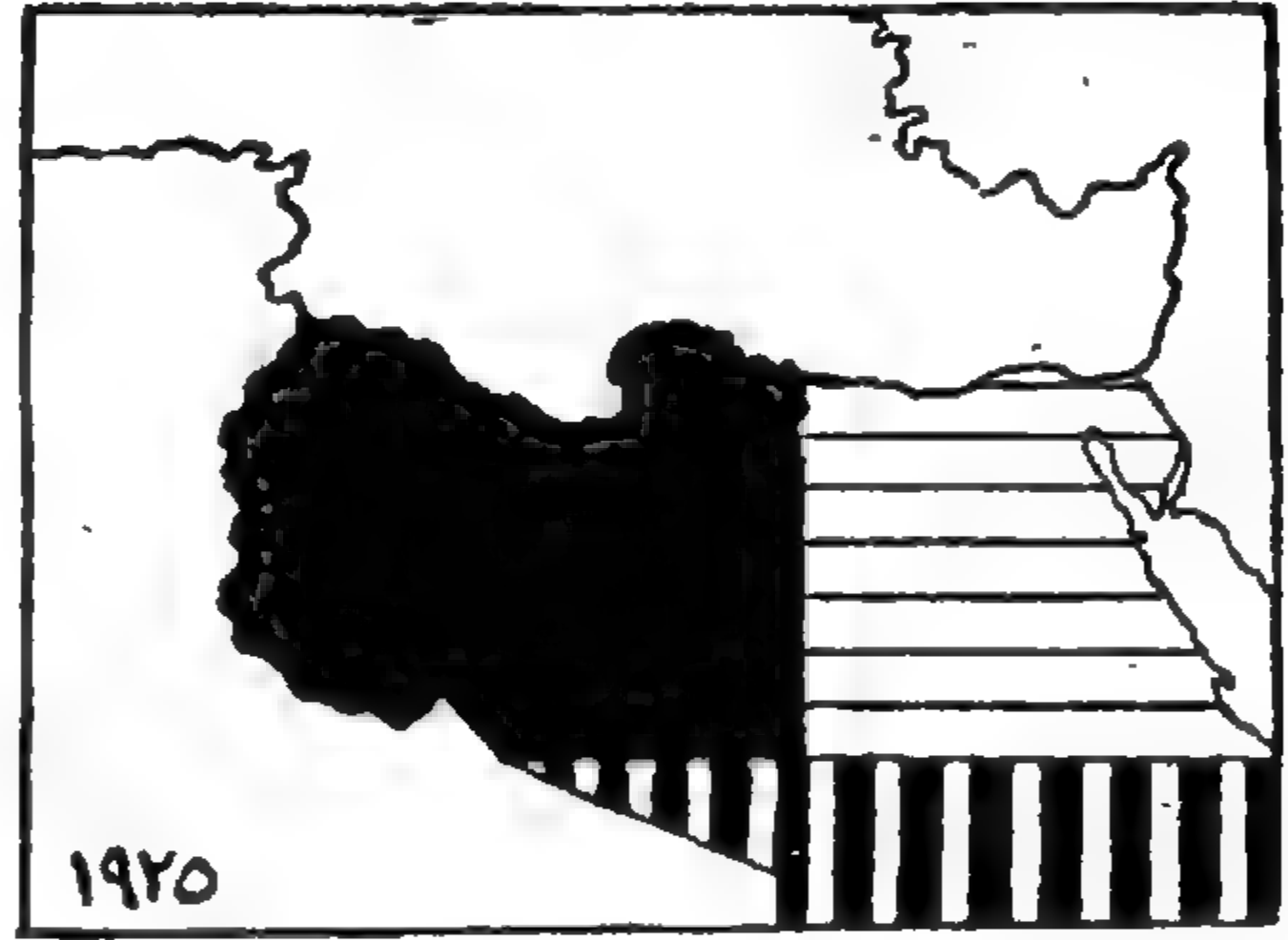
ولهذا فإن ما نراه دائماً على خرائط الماضى فى العصور القديمة والوسطى من تحديد مجمل وتقريبى لرقعة مصر السياسية هى كلها توقعيات اجتهادية بحته إن لم تكن افتراضية حقاً ، تشير فقط إلى قلب الوطن السياسى ونواته أكثر منها إلى أطرافه وهوامشه بل أحياناً دون هذه الأطراف والهوامش . فعلى أغلب هذه الخرائط تبدو رقعة مصر السياسية كمجرد بقعة أكثر أو أقل اتساعاً فى شمال شرق القارة ، أقرب أحياناً إلى المثلث المتعرج يصل فى خط مقوس بين البحرين المتوسط والأحمر كيفما اتفق ما بين تخوم برقة وتخوم السودان .

وإذا نحن تتبعنا الخرائط الأولية المتاحة عبر القرن الـ ١٩ ، حين كانت المنطقة كلها تحت سيادة واحدة دون تحديد هى الامبراطورية العثمانية ، فقد لا نجد حدوداً معينة على الإطلاق كما فى خريطة ١٨٣٠ . وفى خريطة ١٨٩٥ لا تنبثق الحدود البدائية إلا بصورة خطية غامضة على أطراف المعمور قرب السواحل فقط ، بينما يظل قلب الصحراء يظهر كبقعة بيضاء مفتوحة على فراغ الصحراء الكبرى الداخلى كأرض بلا صاحب . وإذا كانت الحدود الجنوبية ثم الشرقية قد ظهرت بعد ذلك حول دورة القرن ، فقد ظلت الصورة فى الغرب مبهمه على خريطة ١٩١٠ ، ولو أن حدود مصر ازدادت اتساعاً وتحديداً نحو الغرب ، بينما تحولت الأرض الفراغ بلا صاحب إلى عازل بين الجارات الثلاث مصر والسودان وليبيا أقرب إلى المثلث شكلاً . وفى ١٩١٤ ، بعد أن أصبح الوجود الإيطالى فى ليبيا خطراً يهدد النفوذ البريطانى فى مصر ، تمددت حدود مصر على الخرائط غرباً لتبتلأ الفراغ السابق



شكل - ١٤ تطور الخريطة
السياسية لدول وحلود شمال
شرق إفريقيا خلال العصر
الحديث وحتى رسم الحدود
الحالية النهائية .

(عن ستامب ، جوبليه)



بما في ذلك معظم شرق ليبيا الحالية شاملا حوض الكفرة نفسه (١) .

ولم تحدد حدود مصر السياسية وترسم إلا منذ وبيد الاستعمار ، والاستعمار البريطاني بالذات ، ولهذا فهي بنت القرن الأخير على أكثر تقدير ، كما يصح أن يقال عنها إنها « صنعت في إنجلترا » . (وفي هذا الصدد فليس دقيقا بالضبط ما يردده بعضنا من أن حدودنا هي الحدود الوحيدة في العالم العربي التي لم يرسمها الاستعمار .) فأقدم حدودنا دوليا لا ترجع إلى أبعد من دورة القرن وأحدثها إلى ما بعد الحرب الأولى . أي أن بعض المعمرين الأحياء من المصريين اليوم أطول عمرا من أقدم

(1) Stamp, Africa, p. 11 — 25.

حدودنا ، بينما شهد الجيل الماضي على الأقل انبثاق معظم حدودنا الباقية . فأقدم هذه الحدود وهي الجنوبية لم تتحدد إلا في نهاية القرن الماضي سنة ١٨٩٩ ، وتلتها الشرقية في ١٩٠٦ ، بينما تأخرت الغربية إلى ١٩٢٥ . ومعنى هذا أيضاً أن تحديد حدودنا ، الذي تم في ربع قرن فقط ، تتابع زمنياً في حركة عكس عقارب الساعة كما قد نقول .

أما أنها من صنع الاستعمار أساساً ، وهي الآن إرثه بالتالي ، فذلك لأنها توقفت في النهاية على صراع القوى الأوربية المستعمرة والمتنافسة في المنطقة وخاصة في الأقطار المجاورة ، وهي في الدرجة الأولى الاستعمار البريطاني في مصر والسودان ، ثم التركي في فلسطين ، ثم الإيطالي في ليبيا . ولما كانت كل قوة تسعى إلى توسيع الرقعة التي تحت نفوذها إلى أقصى حد ممكن ، فقد جاءت الحدود بمساراتها واتجاهاتها وخصائصها وظيفية لهذه الصراعات ، تعكس توازناتها ونتائجها ، وتمثل في الواقع حدود التقاء وتحايد تلك الضغوط والمناورات . ومعنى هذا ابتداء أنها إنما تمثل حدود التوازنات السياسية الدخيلة أكثر منها حدود القوميات الطبيعية الداخلية ، أو على الأقل بقدرها ، أو على أقل القليل بقدر أو بآخر . وهذا كفيلاً بأن يجردها على التو من كثير من القيمة الأصلية وربما الموهومة .

على هذه الأسس « فصل » الاستعمار البريطاني حدودنا لتخدم مصالحه — المشتركة أو بالأحرى المبيتة حيناً كالحدود مع السودان ، المتعارضة حيناً آخر كالحدود مع فلسطين ، عن وعد حيناً أو عن وعيد حيناً آخر كالحدود مع ليبيا . ومن ثم كان نبض المد والجزر بين هذه القوى يترجم إلى ذبذبات في الحدود إما بالانكماش وإما بالتوسع أو بالتقدم والتقهقر . وقد تم هذا عادة إما بالمساومات وإما بالمصادمات ، إما بالتنازلات وإما بالمبادلات ، وغالباً ما كان ذلك كله بالتناطح أو بالتواطؤ .

من هنا نفهم ليس فقط المواقف المتعارضة والمتضادة للقوى الاستعمارية فيما بين بعضها البعض ، ولكن أيضاً تلك المواقف المتناقضة وغير المنطقية أو بالأحرى الانتهازية والمريبة لها هي في حد ذاتها . فرغم أنها جميعاً كانت تطلب الحد الأقصى من توسيع الرقعة الخاضعة لها ، فإنها هي نفسها كانت تسعى إلى تقليصها إلى الحد الأدنى ما إن تخرج منها أو تستشعر أنها قد تطرد منها في المستقبل . مثال ذلك موقف تركيا من حدود سيناء . فرغم أن سيناء كانت تتبع ولاية مصر طوال العصر العثماني ، كما كانت ييقن طوال التاريخ من قبل ، فما أن وضع الاستعمار البريطاني قدمه في حذاء تركيا بمصر حتى أصبح هدف الأخيرة هو سلب سيناء عن مصر أو تقليص حدودها إلى أقصى حد ممكن .

بالمثل الموقف البريطاني المزدوج على الحدود الجنوبية . فقد رسم الاستعمار البريطاني حدود مصر والسودان بعد المهديّة ، ولكنه ما أن استشعر ضعف موقفه في مصر واحتمال خروجه منها وشيكاً حتى ابتدع وفرض بجانب الحدود السياسية حدوداً « إدارية » اقتطع بها من أرض مصر لصالح السودان الذي كان يقدر ويبيت البقاء فيه طويلاً . ولا يختلف الموقف كثيراً على الحدود الغربية حيث أثر الاستعمار البريطاني السلامة في وجه تهديد الاستعمار الفاشي الإيطالي الصاعد في ليبيا ، فاشترى سلامته في مصر بصفقة الحدود الحاسرة التي تنازل فيها عن الجغبوب مقابل رقعة ضئيلة جداً بالمقارنة في السلم .

طبيعية اصطناعية

وكما رسمها الاستعمار ، فلقد جاءت حدودنا حدوداً خطية هندسية بحته في معظمها ، بل وفلكية عند ذلك في الأعم الأغلب ، تتبع خطوط الطول والعرض أكثر مما تتبع خطوط الحياة والأرض ، أي تتبع الشمس أكثر مما تتبع الإنس أو الجنس . ولهذا فهي كثيراً ما تتعادم على الحقائق البشرية سواء الإثنولوجية أو التاريخية أو الحضارية أو الاقتصادية ، فتمزق الجماعات والمجموعات الواحدة ، كما تتجاهل اللاندسكيب الطبيعي نفسه وتتعمد على الحقائق الفيزيوغرافية بصورة صارخة ، فتشطر الجبال والوديان الواحدة .

لذا فإن السواد الأعظم من حدودنا يصنف كحدود فلكية ، بينما أقلها يصنف كحدود فيزيوغرافية أو جغرافية أو طبيعية ، في حين تأتي ما تسمى بالحدود الأنثروبوجغرافية أو القومية أو الجنسية أو الحضارية أو التاريخية وهي أقل من القليل . وبوجه عام يتألف كل حد من حدودنا الثلاثة بنسب متفاوتة من قطاع أكبر خطي يقع نحو الداخل في قلب الصحراء وقطاع أصغر متعرج يقع قرب الساحل أو يركب النهر . وفي النتيجة العامة يغلب على حدودنا صفة الاصطناعية .

ورغم أن هذه الخطية أو الخطية الاصطناعية السائدة تمنح مصر السياسية جسماً مكتملاً ربعة وملموماً ، خالياً من الزوائد والأطراف والأسافين الإقليمية سواء الناتئة أو الغائرة ، المتصلة أو المنفصلة ، الدخيلة أو السلية enclaves ، exclaves ، فإنها على العكس تظل تركها مرصعة بالأسافين والجيوب البشرية الممزقة أو المشطورة أو المشتركة على كلا الجانبين في أكثر من قطاع أو نقطة . ومن هذه الزاوية ، فإذا نحن رسمنا خطاً يصل بين سيوة وأدندان ، فإنه يقسم كل حدودنا إلى قطاعين : إلى الغرب قطاع أكبر من الحدود « الميتة » يجري في الصحراء المطلقة ويخلو بالتالي

من مشاكل الحدود ، وقطاع أصغر إلى الشرق يظهر فيه معمور خفيف مخلخل وتركز فيه معظم مواطن الخطر ومشاكل الحدود الفعلية .

رغم هذه الاصطناعية وهذه الأخطاء ، فإن حدودنا على الجملة لا يمكن موضوعياً أن تعد حدوداً عشوائية تماماً ، ولا المنطق الأساسى خلفها فاقد كلية مع ذلك . فالخطوط الهندسية والفلكية منطق حتمى سليم ولا مفر منه من الناحية العملية فى وراء صحراوى من اللامعمور المطلق أو شبه المطلق . فإذا كان لابد كبداً من اقتسام الصحراء الشاسعة الفاصلة بين الدول الواقعة بها ، واقتسامها بطريقة أو بأخرى ، فإن أفضل طريقة لذلك هى يقينا أبسط طريقة ، حيث لا داعى للتعقيد والتعرج فى الفراغ .

وإذا كانت الخطوط الفلكية تحقق هذا بوجه عام ، فلنلاحظ أنها إنما تتحدد أصلاً ، إلى جانب الاستعانة فى الداخل بتوجيه الواحات الصحراوية ، بالإشارة أساساً إلى نقط ارتكاز أولية هى جهات الانقطاع القومى الأساسية ، أى آخر نهايات وأطراف المعمور الوطنى ، إما على النهر كما مع السودان وإما على ساحل البحر كما مع ليبيا وفلسطين بصفة خاصة وإلى حد ما مع السودان أيضاً . والواقع أن هذه النهايات والأطراف ، بالإضافة إلى واحات الصحراء النائية ، هى التى عينت بدايات ومسارات حدودنا ، وهى بالتالى التى وسعت نصيب مصر من رقعة الصحراء الشاسعة اللانهائية وغير المحددة .

وعلى هذا فلعلنا نضع الموقف كله فى إطاره الصحيح إذ نقول إن « الحدود » إن تكن اصطناعية فى مجملها ، فإن « التخوم » طبيعية بدرجة أو بأخرى ، إن تكن الأولى خطوطاً سياسية ، فإن الثانية معطيات جغرافية ، والأولى مركبة على الثانية بصورة ما .

وإذا كانت هذه خصائص وأخطاء حدودنا كما خططها الاستعمار ، فإن الأسوأ منها أنها جاءت حدوداً « منقوصة » ورقعتنا رقعة « مقلمة » بقدر أو بآخر . فلا الأولى حدود « جامعة مانعة » تماماً تضم كل أبناء الأمة وتستبعد كل أقلية من القوميات المحاورة ، ولا الثانية تمثل الوطن السياسى الأنسب التاريخى أو الطبيعى بصفة محقة أو مثالية . وبكل سوالها ومثالبها هذه ، كان حتماً أن تترث مصر مع الدول الجارات بعضاً من مشاكل الحدود الحادة أو المزمنة التى خلقها الاستعمار بسياساته وخلفها وراءه كالقنابل الموقوتة ، والتى مازالت تؤرق العلاقات بينها ، حتى صارت بعض حدودنا على غير المتوقع كحقول الألغام المزروعة وباتت تخومنا أشبه بمشاتلى المشاكل .

ولئن بدا هذا مفهوما على ضلوعنا الشرقية مع العدو الغاصب الدخيل ، فانه يبدو غير متصور وغير معقول على الاطلاق جنوبا وغربا مع الشقيقات العربيات . ولاشك أن من الغريب اللافت حقا أن مصر ، بكل ثقلها ووضعها كأقدم دولة أمة في التاريخ وكأكبر دولة بين العرب ، وبكل حدودها الطبيعية والتاريخية النموذجية نادرة المثال ، لم تسلم حدودها الدولية من المشاكل حتى مع أقرب الأشقاء جنوبا وغربا . فمصر تجد نفسها اليوم في مواجهة مشاكل حدود بل وادعاءات ومطالبات اقليمية من جانب شقيقتها في إفريقيا ، دع عنك بالطبع الأطماع الشريرة للعدو الإسرائيلي على الجانب الآسيوى .

وبصفة عامة يبدو كما لو أن المطلوب هو تقليم أو اقتطاع و « قص » أركان مربع مصر وزواياه القائمة : الركن الجنوبي الشرقى فى علبه - حلايب ، الركن الشمالى الغربى فى السلوم - مطروح ، فضلا عن الركن الشمالى الشرقى فى سيناء أو على الأقل قطاع رفح - شرم الشيخ منها ! ولكن يقينا لا يمكن القول بأن الصحراء المصرية ، فى أى جزء أو هامش منها ، ليست مصرية لمجرد أن بضع عشرات من الآلاف من العناصر البدوية المختلفة تتبعثر كرشاش متطاير على مساحاتها الشاسعة . فجميع هذه العناصر لا تعدو معا حجم بضع قرى كبيرة من الريف المصرى ، وكل سكان الصحراء المصرية لا تعدو حجم مدينة اقليمية كبيرة أو متوسطة .

ومن الناحية الأخرى ، لابد لنا أن نعرف بأن المصريين ، مثلما أهملوا الموقع تقليديا وتركوا التجارة الخارجية والموانئ الساحلية والسواحل والبحر للأجانب يبنونها ويتبنونها ، أهملوا الصحراء واستغرقهم الوادى ، ولا نقول « استنقعوا » فيه ، فتركوا أطراف مصر السياسية فراغا ومرتعا للعناصر المحاورة على الحدود بملاونه ويلونونه . فحتى صحارى مصر توغل فيها بدو الصحارى المحيطة . والرد الوحيد الآن على هذا ، تصحيحا للتقصير التاريخى ، هو تكثيف المصرية على هذه التخوم ، أى تمصيرها تماما بنقل وزرع العنصر المصرى فيها بمشاريع التنمية والاستثمار والتخطيط الاقليمى الواعى ، فان الحدود السياسية الآمنة الوثيقة حقا إنما هى الحدود البشرية الكثيفة الصلبة .

إن الدول ، على عكس الأفراد ، لا يمكن أن تختار جيرانها ، أكثر مما يمكنها أن تغيرها أو تغير موقعها . إنها قدرها الجغرافى وعليها أن تعيش وتتعايش معها إلى الأبد . والحدود ، وهى بطبيعتها أطراف الرقعة السياسية ، تمثل خطوط توازن القوة السياسية وجهات التحام الضغوط السياسية على جانبيها ، فيها تتحدد المداخل والنقط الاستراتيجية الحاسمة ، وحولها عادة تتركز الأقليات القومية الحساسة .

وهى من ثم أشبه بحد الموسيقى . ومن هنا فإن الوحدة الجغرافية ، أى علاقة الجوار ، سلاح ذو حدين . فكل المشاكل الخطيرة لا تكون إلا مع الجيران المباشرين ، حتى ولو كانوا أشقاء ، بينما أنها مع غير الجيران لا تبلغ حد الخطر الحقيقى مهما بلغ الخلاف . ومن ثم فإن على مصر أن تدعم حدودها وترعاها ، ليس فقط كشرط أولى للوحدة الوطنية ولكن أيضاً كشرط مسبق لأى وحدة قومية فى المستقبل .

جغرافية الحدود

مسح عام

لأن السواحل البحرية لا تعتبر حدوداً دولية بل وطنية ، رغم أنها كحدود مائية هى الحدود الطبيعية الكاملة والمطلقة بامتياز ، فإن حدود مصر تكاد تقتصر أساساً على ضلعين اثنين على الجانب الأيسر الأفريقى ، تقريباً دون الجانب البحرى المقابل ، ولذا لا تشترك إلا مع ثلاث دول فقط ، هى بالضرورة دول عربية (باعتبار العدو الاسرائيلى فى فلسطين ظاهرة عارضة عابرة فى النهاية) . ورغم قلة عدد الجارات هكذا ، فإن الحدود تنتظم نقطتين حرجتين بصفة خاصة من النقط الثلاثية tripoint التى تلتقى فيها ثلاث دول ، وذلك فى أقصى الركن الجنوبى الغربى عند العوينات حيث تتقابل مصر مع السودان وليبيا بل وتقرب أيضاً من تشاد ، ثم فى الركن المقابل فى أقصى الشمال الشرقى عند رأس خليج العقبة حيث تلتقى مصر مع فلسطين والأردن وتقرب من السعودية .

معنى هذا أن معظم حدودنا الدولية أى البرية هى فى افريقيا ، بينما لا تأتى الحدود مع آسيا إلا ككسر ضئيل للغاية . وبهذا أيضاً تصنع كل من الحدود البرية والبحرية زاوية قائمة تتقابل وتتكامل مع الأخرى فى ذلك المربع شبه النموذجى بزواياه شبه القائمة وأضلاعه شبه المتقاربة . ولأن مساحة هذا المربع النادر المثال هى الأخرى قيمة « مستديرة » نادرة الحدوث ، مليون كيلومتر مربع بالضبط ، فإن أضلاع المربع الأربعة تتقارب بشدة ويتراوح كل منها حول ± 1000 كم ، كما يوضح هذا الجدول .

الحدود الجنوبية	١٢٨٠ كم
الحدود الغربية	١٠٩٤ كم
الحدود الشرقية	٢١٠ كم
مجموع الحدود البرية	٢٥٨٤ كم

الحدود البحرية الشرقية	١٤٥٠ كم
الحدود البحرية الشمالية	٩٥٠ كم
مجموع الحدود البحرية	٢٤٠٠ كم
مجموع الحدود البرية والبحرية	٤٩٨٤ كم

ورغم أن امتداد مصر على المحور الطولى أكبر فى المتوسط منه على المحور العرضى ، فنظرا لانحراف خط ساحل البحر الأحمر نحو الجنوب الشرقى بنحو نصف زاوية قائمة ، فان الحدود الجنوبية هى أطول حدودنا البرية . فهى تمثل نحو ٤٩,٥ ٪ أى النصف من مجموع حدودنا البرية ، وتكاد تناهز مجموع الحدين الآخرين إلا قليلا . أما الحدود الغربية فتشكل نحو ٤٢,٣ ٪ من تلك الحدود ، مقابل ٨,١ ٪ فقط للحدود الشرقية ، أى أقل من عشر المجموع ، فهى أقصر حدودنا خارج كل مقارنة .

أما مجموع الحدود البرية فيبلغ نحو ٢٥٨٤ كم ، أى أكثر نوعا من مجموع سواحلنا البالغ ٢٤٠٠ كم . على أن توزيع هذه السواحل بين البحرين أشد اختلالا من توزيع الحدود البرية ، إذ يتفوق ساحل الأحمر بشدة بفضل عرج سيناء ، فتتوزع النسبة بينه وبين ساحل المتوسط فى حدود ٦٠ : ٤٠ ٪ على الترتيب . ولهذا السبب نفسه تتفوق الحدود البحرية الشرقية على أطول الحدود البرية وهى الجنوبية : وعلى هذا كله فان حدودنا برية وبحرية معا وعلى السواء تتتابع تنازليا من الأطول إلى الأقصر كما لو فى دورة مع عقارب الساعة : بالترتيب من الحدود البحرية الشرقية إلى الحدود الجنوبية إلى الغربية إلى الشمالية إلى الشرقية .

أخيرا ، وبالأرقام المستديرة ، فان مجموع كل من حدودنا البرية والبحرية يتراوح حول ± ٢٥٠٠ كم ، وبالتالي يناهز مجموعهما معا نحو ٥٠٠٠ كم . وواضح من هذا أن حدود مصر حدود مترامية ، تمثل بالضرورة صعوبات كثيرة وتتطلب جهدا كبيرا لمراقبتها والدفاع عنها . وهذا الطول ، الذى يتناسب مع الرقعة الشاسعة وتعدد الأضلاع ، يضاعف من صعوباته غلبة الصحراء عليه وبعد نواة المعمور عنه . من هنا لا يكفى أن تنسب أبعاد الحدود إلى بعضها البعض ولكن إلى أبعاد الدولة الحيوية من مساحة وسكان ، على نحو ما يفعل هذا الجدول .

نسبة الحدود البرية إلى المساحة	٢٥٨٤ : ١ مليون كم	١ : ٣٨٧
نسبة الحدود البحرية إلى المساحة	٢٤٠٠ كم : ١ مليون كم	١ : ٤١٧
نسبة الحدود بنوعها إلى المساحة	٤٩٨٤ كم : ١ مليون كم	١ : ٢٠٤
نسبة الحدود البحرية إلى البرية	٢٤٠٠ كم : ٢٥٨٤ كم	١ : ١,١
نسبة الحدود البرية إلى السكان	٢٥٨٤ كم : ٤٣,٠٠٠,٠٠٠	١ : ١٦٦٤١
نسبة الحدود البحرية إلى السكان	٢٤٠٠ كم : ٤٣,٠٠٠,٠٠٠	١ : ١٧٥٠٠
نسبة الحدود بنوعها إلى السكان	٤٩٨٤ كم : ٤٣,٠٠٠,٠٠٠	١ : ٨٦٢٤
نسبة الحدود البرية إلى المساحة	٢٥٨٤ كم : ١,٠٠٠,٠٠٠	
X كثافة السكان في الكم	٢ كم X ٤٣	١ : ٩

نستطيع أن نرى أولاً أن مقابل كل كيلومتر من الحدود هناك ٣٨٧ كم ٢ من المساحة ، ومقابل كل كيلومتر من السواحل هناك ٤١٧ كم ٢ من المساحة . فالنسبتان متقاربتان ، وذلك لتقارب أطوال نوعي الحدود ، الذي تشير إليه أيضاً النسبة بينهما أو معامل القارية وهي ١ : ١,١ ، أى نحو الواحد الصحيح ، والتي تدل على توازن معقول بين درجة القارية والساحلية . أما بالنسبة إلى السكان ، فإن هناك خلف كل كيلومتر من الحدود البرية نحو ١٦,٦٤١ مواطن للدفاع عنه ، وخلف كل كيلومتر من السواحل نحو ١٧,٥٠٠ نسمة للغرض نفسه ، مقابل نحو ٨٦٢٥ نسمة خلف كل كيلومتر من حدود مصر جميعاً برية وبحرية .

على أن السكان أجدر بالطبع أن تنسب إلى الحدود البرية أساساً ، ويكون ذلك بحساب «معامل احتكاك الحدود coefficient of friction» الذي ينتج من حاصل ضرب كثافة السكان الحسائية العامة في نسبة الحدود البرية إلى رقعة المساحة السياسية . ويصل هذا المعامل في حالتنا إلى التسع تقريباً ، وهو رقم منخفض نسبياً ، يشير إلى وضع مناسب سياسياً ، لأن القاعدة العامة أن هذا المعامل كلما زادت قيمته كلما زادت احتمالات وفرص الاحتكاك على الحدود (١) . والواقع أن تكدس السكان في نواة دفيئة في قلب الرقعة السياسية بعيداً جداً عن الحدود السياسية ، كما يعقد مشكلة الدفاع عنها بعض الشيء ، يترك معظم حدودنا ميتة ينخفض معدل الاحتكاك حولها إلى الحد الأدنى .

(1) S.W. Boggs, International boundaries, N.Y., 1940, p. 25.

وككل حد فلكي ، ليس من تفسير لاختيار هذا الخط بالذات ليكون الحد إلا عامل الصدفة التاريخية، فلقد كان الحد الجنوبي للمناطق التي لم تتخل عنها مصر مطلقا أثناء انسحابها من السودان أيام المهدي . ومن ثم فلا هو بالحد التاريخي الحضاري ولا الوطني الإثنولوجي . فالحد التاريخي والحضاري لمصر لا يقل عن الشلال الثاني أو الثالث ، بينما يضع الحد الوطني والإثنولوجي في جسم النوبة الموزع على جانبي الحد السياسي . وفي كل الأحوال ، فانه هو أو غيره شمالا أو جنوبا ان يمكن إلا أن يمزق وحدات فيزيوغرافية وجنسية واجتماعية واقتصادية متصلة .

فما عدا مجرى النهر نفسه ، لا يمر الخط حاليا بمعمور إلا شرق النيل ، حيث نطاق تخفيف من الكثافة يصل بين السودان البحري ونيل أسوان - نطاق أو « جسر » البشارية والعبادة . فهناك يشطر الحد القبائل المستمرة والأودية الصحراوية التي تنتهي إلى نيل أسوان ثم يشطر أخيرا سلاسل جبال البحر الأحمر نفسها . وهنا يظهر فشل هذا الخط الميكانيكي في أن يكون حدا حيويا حيث المصالح متداخلة متشابكة . من ثم كانت ظاهرة ازدواج الحدود الفريدة .

ففي ١٩٠٢ تحدد خط حدود « إدارية » متعرج إلى جانب الحدود السياسية لكي يصحح أخطاءها الحيوية - شيء جديد تماما تحت الشمس - وكان هذا في حد ذاته دليلا على عدم كفاية التخطيط السياسي الأصلي . غير أن ازدواجية الحدود هذه ، التي تعد نوعا من الشذوذ السياسي وإحدى أعاجيب الجغرافيا السياسية political curio ، إنما تعكس ازدواجية السياسة الاستعمارية . فلقد كان الاستعمار ، تحت وطأة الحركة الوطنية في مصر ، لم يعد يضمن بقاءه فيها طويلا ، بينما كان ينظر إلى السودان كرصيد أو كاحتياطي « آمن » . وكما بدأ يبيت لفصل جنوب السودان عن شماله ، أخذ يعمل لسلخ أكبر قدر ممكن من جنوب مصر لدخجه وابتلاعه في شمال السودان .

تفصيلا ، يقع هذا الازدواج شرق النيل على شكل مثلثين : غربي أصغر يقطع في السودان ، وهو مثلث جبل بارتازوجا ، ومساحته ٦٠٠ كم^٢ ، وشرقي أكبر يقطع على العكس في مصر ، وهو مثلث جبل علبة ، ومساحته ١٢,٥٠٠ كم^٢ ، وطول كل من ضلعيه الشرقي البحري والغربي الصحراوي نحو ٢٠٠ كم ، بينما يبلغ طول قاعدته على الخط السياسي نحو ٣٠٠ كم . وقد تحدد مثلث علبة ليوحد إدارة شئون بشارية مصر مع كتلتهم الرئيسية في السودان ، ومثلث بارتازوجا ليوحد إدارة شئون عبادة السودان مع كتلتهم الرئيسية في مصر . ولكن من الواضح أنه حتى الحدود الإدارية هذه - تماما كالسياسية - لا قيمة لها عمليا وواقعا في وسط

رعوى رحل ، لاسيما أن حدود مثلث علبة ظلت تترك جزءا من البشارية حتى أسوان .

الحدود الإدارية التكميلية إذن ليست أكثر كفاءة من السياسية الأصلية . فلماذا إذن كانت ؟ الثابت أن المحرك خلف لعبة الحدود الإدارية كان الأطماع الاستراتيجية البريطانية . فالقطاع الذى سلخ أو سلب من الإدارة المصرية يبلغ أكثر من ٩ أمثال مساحة التتوء الذى ضم إليها أو ألحق بها ، كما يشمل منطقة مرتفعات غنية بالרטوبة والحياة النباتية نسيا ، بل إنها لأعلى وأرطب وأغنى قطاعات جبال البحر الأحمر فى مصر ، فضلا عن ثروتها وإمكاناتها المعدنية المؤكدة فى مواضع مثل جبل علبة وشنديب . كل هذا بالإضافة أخيرا وليس آخرا إلى أن المنطقة تمثل جهة بحرية واسعة متفوقة الموقع ، فى حين لا يعدو المثلث الغربى جيبا داخليا حبيسا من الصحراء الكاملة .

ولقد كانت الحدود الجنوبية على علاقتها لا تمثل خطرا بالنسبة لمصر ، بل كانت أشبه بالحدود الكندية - الأمريكية ، حدودا غير محروسة أو مخفورة «Our unguarded frontier» . ولكن اتضح كم كان فى هذا من إسراف فى التفاؤل . فلقد ادعى النظام الانقلابى العسكرى فى السودان المستقل مرارا أن الخط السياسى هو الإدارى ، واتخذ سياسة الأمر الواقع ليتجاهل الحق الدولى ، حتى تأزم الموقف على الحدود أكثر من مرة ، بل وكادت تحدث بعض المناوشات ولا نقول المواجهة فى وقت ما .

وما زالت المشكلة من أسف معلقة لا يدري أحد بالضبط إلى أين انتهت . فبين « السلم والصمت » تحولت المنطقة ، منطقة جبل علبة ، إلى شيء أشبه « بالأعراف » بيننا وبين السودان ، كما عبرت نعمات فؤاد ببلاغة ونفاذ (١) . ومن جانبها ، فلقد كانت كثير من القوى المعادية لمصر تواقعة إلى تأجيج المشكلة والوقعة بين الشقيقتين ، فلم تتوان نوا عن أن تغفل الحدود السياسية القانونية إغفالا تاما فى أطالسها وخرائطها الرسمية وغير الرسمية . ومن أسف ومن عجب معا أن بعضا منا راح ينقل عنها هذه الخرائط فى غفلة وبلا وعى ولا فطنة .

ومن الصعب علميا وموضوعيا أن يفهم المرء الموقف السودانى . فالقبائل الموزعة عبر الحدود ليست سودانية أكثر مما هى مصرية ، فهى من البجا الذين ينظر إليهم كغرباء بالنسبة لعرب السودان . أما إذا كانت الأطماع الإقليمية ، فان السودان ، أكبر دول افريقيا مساحة وأكثر من ضعف مصر رقعة ، ليس بحاجة يقينا إلى مزيد

(١) أعيدوا كتابة التاريخ : ص ٢٧ .

من أرض ، أرض لا تخصه . فان كان يعاني من ضآلة ساحله على البحر ، ويطمع في توسيع جبهته البحرية ، فليس ذلك هو المخرج الطبيعي ولا هو أسلوب التعامل بين الأشقاء .

ومن الناحية الأخرى ، فقد أدى التقارب المصرى - السودانى مؤخرًا وقيام خطة « للتكامل » السياسى والاقتصادى بين البلدين إلى وضع مشروع بإنشاء منطقة حدود مشتركة تضم محافظة أسوان والمديرية الشمالية على جانبي الحدود لتكون منطقة تكامل نموذجية ونواة للانطلاق نحو مزيد من أشكال التنسيق بين القطرين . وهذا المشروع ، الذى يعبر عن العلاقة الخاصة والوحدة النهرية بين شطرى الوادى ، يعتبر منطقة الحدود المشتركة هذه وحدة تخطيط إقليمي وتنمية اقتصادية واحدة ، تتلشى فيها الحواجز والرسوم الجمركية وعوائق المواصلات والانتقال وتيسر فيها تسهيلات حركة المواطنين والسلع على الجانبين . والمشروع بهذا يذكر ، كما سئرى ، بالمشروع المماثل والسابق لخلق منطقة حدود مشتركة بين مصر وليبيا تضم الساحل الشمالى الغربى من الأولى وشرق برقة من الثانية . وكل ما نرجو هو ألا يتحول المشروع الجديد - كالقديم - إلى أداة أو نقطة بداية لادعاءات أو مطالبات إقليمية جديدة .

الحدود الغربية (١)

أقل فلكية من الحدود الجنوبية. مثلما هي أقصر ، وأحدث حدودنا مشكلات مثلما هي أحدثها تخطيطًا . فمعظم امتدادها ، الذى يناهز ١١٠٠ كم ، خط فلكى يتبع خط طول ٢٥ شرقًا . ولئن كان هذا يصممها بالاصطناعية عموماً فإنها فى النهاية إنما تجرى وسط صحراء مطلقة من أشد صحارى العالم جفافاً ووحشة ووحشية . ولهذا فرغم أنها لم تتحدد إلا بعد مشكلات سياسية معقدة ممطوطة ، فإنها لم تكن تمثل ولا تثير - أو هكذا كان الظن - مشاكل على أى مستوى ، إلى أن ثبت أخيراً عكس ذلك ، تماماً كما فى حالة الحدود الجنوبية .

فالحدود مع ليبيا تحددت فى ١٩٢٥ بعد نزاعات ومساومات مطولة بين مصر وبريطانيا فى جانب وتركيا وإيطاليا فى الجانب الآخر . فلقد حاولت كل من تركيا وإيطاليا على الترتيب دفع الخط شرقاً ليبدأ من رأس علم الروم (أى عند مرسى مطروح) إلى سيوة . وبهذا تفقد مصر « الزجاجة » ولا يبقى لها منها إلا « عنقها »

(١) حمدان ، دراسات فى العالم العربى ، ص ٩٣-٩٤ ، الجمهورية العربية الليبية ، دراسة فى الجغرافيا السياسية ، القاهرة ، ١٩٧٣ ، ص ٨٧ - ٩٠ .

فتحرم من كل عمق استراتيجي. هذا بينما كانت مصر وبريطانيا تطالبان بأن يبدأ الخط عند رأس الملح (وبذلك ينقل البردية إلى مصر) إلى أن ينتهي عند الجغبوب. وفيما عدا هذا، فلقد كانت بريطانيا تحاول أن تدفع بخط الحدود غربا ليتبع خط طول ٢٤° بدلا من ٢٥°، بينما كانت تركيا ثم إيطاليا تحاولان العكس.

وإذا كان الحد التاريخي هنا غير واضح أصلا ومذبذبا باستمرار، فإن الحد الحالي الذي انتهت إليه اتفاقية ١٩٢٥ إنما يمثل في الواقع النتيجة النهائية لصراع قوة البحر وقوة البر، قوة البحر بريطانيا وقوة البر إيطاليا. ذلك أنه تقرر بحيث تكون الجغبوب لليبيا وسيوة لمصر مقابل ظهر برى للسلوم. وبذلك تكون الأولى من الناحية العملية نقطة احتشاد لقوة إيطاليا البرية، بينما تقدم السلوم قاعدة لقوة بريطانيا البحرية. وبذلك أيضاً تكون مصر قد فقدت الجغبوب التي كانت تتبعها باستمرار، والتي إن لم يكن ضياعها يهدد مصر ككل فإنه يهدد سيوة والساحل الشمالي الغربي على الأقل. وقد أرغمت بريطانيا مصر على هذا التنازل لليبيا، مثلما أرغمتها من قبل على قبول الحدود المزدوجة مع السودان، وذلك لكي تشتري رضا إيطاليا التي كان الاستعمار العجوز العتيق قد بدأ ينحشاها كاستعمار شاب فتي.

عن الخط نفسه، فإن الحدود الغربية تنقسم إلى قطاعين متميزين وغير متكافئين طولا: قطاع متعرج في الشمال، وآخر خطي فلكي في الجنوب. فالأول، وطوله ٢٩٠ كم، يأخذ شكل رقم ٤ شديد الانفراج، ويمتد من نقطة تقع غرب السلوم المصرية وشرق البردية الليبية، وينتهي عند التقاء خط عرض سيوة بخط طول ٢٥°، تاركا واحة الجغبوب لليبيا وواحة سيوة لمصر.

وإذا كان هذا يشطر حوضا طبيعيا واحدا أساسا، هو أيضاً وحدة اقتصادية متكاملة تقليديا، وكتلة بشرية وحضارية وثقافية بربرية واحدة، أي باختصار يفصل «توأمين سيامين» جغرافيا، فإنه كذلك يمزق الهضبة الشمالية التي تنحصر بينه وبين البحر، هضبة مرمريكا - مريوط التي تمتد من برقة حتى مشارف الاسكندرية، كما ينصف القبائل الرعوية التي تتراعى فوقها وهي بدو أولاد علي. ولهذا كله فرغم أن قطاع الحدود الشمالي هذا متعرج، فلا يعني ذلك أنه حد طبيعي، بل هو اصطناعي إلى مدى بعيد. ومن هنا استدعى تنظيما خاصا للقبائل والمراعي وتحركات القطعان والسكان، تنظيما يكاد يتجاهله من الناحية العملية ويوشك أن يدينه من الناحية العلمية.

على أن القطاع برمته إنما يستمد خطره من الناحية الاستراتيجية. فكما أنه للدخول الشرقي لليبيا، فإنه المدخل الغربي لمصر. وإذا كان مفتاحه الحرج يقع بعيدا

داخل الجانب المصرى ، فان امتداده الليبى يمثل وحدة استراتيجية متصلة كما تشهد الحرب الثانية بصفة خاصة . ومن الناحية الطبيعية ، ينقسم القطاع إلى ثلاثة أقسام فيزيوغرافية من الشمال إلى الجنوب : شريط السهل الساحلى ، نطاق الهضبة الجبرية ، خط المنخفض الواحى . وكل منها يمثل خط اقتراب حربى هام . ولكن الأول أهمها لسهولته ، بينما أن آخرها أقلها أهمية لرخاوة أرضه ، فى حين لم تعد وعورة الثانى عقبة للحركة الميكانيكية .

إذ تنتقل من القطاع الشمالى إلى الجنوبى نجد أمامنا خطا بسيطا مستقيما يمتد مع خط طول ٢٥° شرقا لمسافة ٨٠٤ كم حتى نقطة السودان الثلاثية على خط عرض ٢٢° شمالا عند جبل العوينات . والعوينات ، بارتفاعه كجبل شاهق وكعلم مفرد شاخص فوق مستوى أفق الهضبة ، وبموقعه الدقيق عند مفرق أو ملتقى الحدود الغربية والجنوبية ، يبدو حرفيا كحجر الزاوية الذى أرسته يد الطبيعة ليكون مركز انطلاق لإحداثى حدود مصر فى هذا الجزء القصى الثانى والحاوى من تخومها القارية فى الصحراء الإفريقية الكبرى . والخط كله يمر فى فراغ بشرى مطلق ، فلا خطر له ولا منه . إنه حدود ميتة . وفضلا عن ذلك فهو مانع طبيعى لا نظير له ، إذ ينقسم من الناحية الطبيعية إلى قطاعين : صحراء رملية من الغرود فى الجزء الشمالى والأكبر منه ثم صحراء صخرية وحصوية من الحمد والرق فى الجزء الجنوبى والأصغر .

فالأول هو بحر الرمال العظيم ، أعظم منطقة غرود فى العالم تقريبا ، إن وقع معظمه داخل الجانب المصرى ، فان معظم أطرافه تمتطى الحدود على الجانبين ، فضلا عن أن امتداده العرق الكبير يقع على الجانب الليبى . والبحر كله غير منفذ للجيش البرية مطلقا ، فلا يمكن لأى قوة اختراقه . أما القطاع الثانى فمنطقة صخرية فسيحة تتداخل فيها الكتل الجرانيتية بالمسطحات الحصوية ، كما تعلوها هنا وهناك كثبان الرمال والعروق ، وتتمثل فى هضبة الجلف الكبير على الجانب المصرى وسرير المكفرة وسارة على الجانب الليبى . والمنطقة إن مكنت للحركة الميكانيكية إلا أن بعدها السحيق عن مراكز العمران لا يجعلها مدخلا أو حتى بابا خلفيا (١) .

ولقد كانت الحدود المصرية — الليبية تقليديا نموذجا لحسن الجوار بين الأشقاء وللتنسيق السلمى الهادىء للمصالح الرعوية والقبلية على جانبيها حيث تترامى قبائل

(1) R.F. Peel, «Libya : some notes on the geographical background of the present operations», S.G.M., Feb. 1941, p. 18 — 22.

أولاد على من مشارف غرب الدلتا حتى أقدام هضبة برقة . بل لقد اتخذ هذا النطاق برمته كتجربة رائدة في عملية الدمج القومى داخل اتحاد الجمهوريات العربية ليكون نواة للوحدة الشاملة فيما بعد . ولكن يبدو أن التجربة إذا كانت قد فشلت كنموذج ، فقد نجحت في أن تلهب خيال الأطماع الاقليمية العابثة وغير المسئولة .

ففى السنوات الأخيرة ، وكما شهدت الحدود الجنوبية في الستينات ، تحولت الحدود الغربية من خط سياسى خامد هادىء إلى مشكلة حادة ملتهبة . فكما فعل مثيله السابق في السودان ، افتعل النظام الانقلابى العسكرى في ليبيا « الجماهيريات » احتكاكات وأثار تحرشات على القطاع الساحلى من الحدود كشفت عن مطامع وادعاءات اقليمية سافرة ومعلنة في صميم وأعماق التراب المصرى . فلقد اتضح أن ما نسميه في مصر « الصحراء الغربية » يسميه البعض (أو أحدهم) في ليبيا « بالصحراء الشرقية » (ص . ش) ، وما نعتبره نحن محافظة الشمال الغربى أو مطروح يدعونه محافظة بنغازى ! والطريف أن هذه الأطماع تصل إلى مداخل الاسكندرية ذاتها وحواف البحيرة بعدها . والأكثر طرافة أن النظام الليبى الحاكم أعلن أنه لن يتورع عن استخدام كل الطرق « لتحرير هذه الأرض السليبة المتغصبة » (كذا !) . وقد تطور الأمر بالفعل إلى حد المناوشات العسكرية ثم الصدامات المسلحة .

علام تؤسس التوسعية الليبية المحدثه دعواها العدوانية هذه ؟ أولا ، على أساس أن قبائل بدو أولاد على الرعوية في مصر إن هى إلا امتداد لجسمهم الأكبر وأبناء عمومته في برقة . ولكن هذا خطأ من أوهام العوام يسقطه العلم تماما وبسهولة تامة . فأولاد على ليست قبيلة ليبية ، وإنما هى كما رأينا قبيلة عربية الأصل والمصدر ، قدمت في العصور الوسطى واستقرت على امتداد المنطقة . ثانياً ، وكأمر واقع ، لا يخفى أن ليبيا الجماهيريات ، المتخمة بتروليا ، تشرع ثروتها الطارئة وفارق الرفاهية الحاد بين شطرى القبيلة عبر الحدود كاغراء ماذى تلوح به وكطعم تلقيه لتخرب ولاء الجانب المصرى وتستدرجه خارج الحدود . وهى لعبة خاسرة كما هى غير كريمة . فمصر لا تعرف ولم تعرف قط لقبائل حدودها سواء شمالاً أو جنوباً ولاء مزدوجاً ولا ولاء خارج الحدود . وبالفعل فلقد أعلنت قبائل الساحل ولاءها المطلق للوطن الأب مصر .

وأخيراً ، وفي النهاية ، لن نضيف أن الأرض السليبة هنا ، إن كان ولا بد ، إنما هى الأرض المصرية ، الجنبوب ، وذلك أيضاً دون أن نذكر أن تبعية الأرض خارج الحدود هنا إنما كانت دائماً للجانب المصرى حيث كان الاقليم السياسى المصرى يشمل تقليدياً كل برقة حتى الخليج ، خليج سيرت . يكفى فقط أن نقول إن مثل

هذا النوع من العلاقات المؤسفة والادعاءات الاقليمية التوسعية لا مكان له ببساطة بين الأشقاء ولا محل له من العروبة أو الإعراب .

ومن جانبنا ، فان الرد العملي هو المبادرة بملء الفراغ البشرى الذى يثر الشهية ثم تلطيف أو نسخ الانحدار المادى الذى يثر الغواية ، وذلك بمشاريع التنمية الاقتصادية المكثفة والتوطين والاستصلاح والاستزراع ونقل الكثافة المصرية الثقيلة من الوادى إلى الساحل . وقد بدأ هذا لحسن الحظ وبكل الوعى فعلا كجزء من الخطة الوطنية الشاملة لتخفيف الضغط السكانى فى الوادى وتعمير الصحارى . كذلك لا ننس - بالمناسبة - أن نتحفظ ، جغرافيين خاصة ومصريين عامة ، إزاء تسمية الصحراء الليبية بل ونسقطها تماما (وكذلك الصحراء العربية) التى أشاعها الاستعمار ، وأن نحل محلها دائما تسمية الصحراء الغربية (والشرقية) ، فهى أدق وأصح علميا وجغرافيا وآمن وأسلم سياسيا ووطنيا .

الحدود الشرقية (١)

رغم أن هذه هى أقصر حدود مصر - ٢٠٠ كم ونيف فقط - فانها بلا تردد أخطر ها خارج كل حدود . مصدر هذه الخطورة بالطبع أنها حدود بوابة مصر الأولى ومدخلها الشرقى الحى المقعم بالأخطار والمتضاغط بالغزوات والموجات البشرية ، ونعنى بذلك سيناء . ولعل هذا أن يفسر لماذا كانت هذه الحدود هى الوحيدة التى تم تخطيطها تحت تهديد السلاح مباشرة حين تصادمت تركيا وبريطانيا صداما مسلحا وجها لوجه حول الحدود ، وذلك فى حادثة طابا الشهيرة سنة ١٩٠٦ التى لم يحسمها سوى ظهور الأسطول البريطانى فى مياه المنطقة .

فكما رأينا كانت سياسة تركيا طوال القرن الـ ١٩ هى تقليص رقعة مصر فى سيناء ومحاولة دفع خط الحدود إلى أقصى حد ممكن داخلها . وفى المحادثات التى تم بها تحديد الحدود بين القوتين المستعمرتين فى ذلك العام عادت تركيا فى مساومات لا تنتهى فاقترحت عدیدا من الخطوط : بين رفح ورأس محمد مرة ، وبين رفح والسويس مرة أخرى ، وبين رفح والسويس والعقبة مرة ثالثة ، إلى أن سلمت راعمة بخط رفح - العقبة فى النهاية (٢) .

يبدأ الخط من طابا قرب رأس خليج العقبة ، ثم يتجه كقاطع نحو الشمال الغربى

(١) حمدان ، دراسات فى العالم العربى ، ص ٩٢ .

(٢) عباس عمار ، المدخل الشرقى لمصر ، القاهرة ، ١٩٤٦ ، ص ١٩٧ - ٢٠١ .

حتى رفع حيث يفصل بين رفح المصرية غربا ورفع الفلسطينية شرقا . الخط مستقيم أغلبه ، ولو أنه لا يخلو من التعرج الطفيف ، كما يتوسطه تقريبا نتوء خفيف سالب في منطقة جبل عنيجة وعين جديرات . هي إذن في معظمها حدود فيزيوغرافية وطبوغرافية أكثر منها فلكية هندسية ، على عكس بقية حدود مصر . والحق أنها في مجموعها أدنى وأجدر على الأصح أن تشبه بالقطاعات الساحلية وحدها فقط من تلك الحدود دون بقية قطاعاتها . والخط يتعامد على محور الهضبة ويمزق أوديتها وقبائلها الرحل ، مما اقتضى الاتفاق على وضع خاص لحركاتها ومراعيها وملكياتها تتجاهل الحد السياسي .

تقليديا ، كانت أخطر قطاعات الخط هي نهايته عند رأس العقبة ، ففي نصف دائرة صغيرة جدا تتقارب ، وإن لم تتقابل ، حدود أربع دول هي مصر وفلسطين فالأردن فالسعودية . وهذه الأهمية الاستراتيجية الواضحة هي التي جعلت بريطانيا من قبل تنزع العقبة من السعودية لحساب الأردن ليجد مخرجا إلى البحر . على أن الخطورة والحساسية الفائقة للخط إنما برزت وتضاعفت منذ قيام إسرائيل ، التي إن كان الحد الأقصى لأطماعها الإقليمية هنا هو سيناء فإن الحد الأدنى هو أن تدفع بالحدود عدة كيلومترات غربا إلى خط يقع غرب رفح - إيلات - شرم الشيخ . ولئن كان العدو الإسرائيلي قد فشل في كلا الهدفين ، فإنه إلى اليوم مازال بطريقة أو بأخرى يحاول العبث بخط الحدود الدولي في التواء واضح ، ولكن هيهات لا جدوى . ومن الناحية الأخرى ، فإنه لا أمن ولا أمان لحدودنا الشرقية حقا وصدقا إلا بإزالة الوجود الإسرائيلي الغاصب من كل أرض فلسطين الجارة العربية الطبيعية الشقيقة .

الوحدة الوطنية

بمنتهى التركيز والتحديد ، إن تكن الوحدة الطبيعية أخص خصائص الوطن السياسي المصري كقطعة من الأرض ، فإن الوحدة الوطنية هي بلا ريب أبرز ملامح المجتمع السياسي الذي احتواه ذلك الوطن عبر العصور كقطعة من البشرية . ومن جماع ومجموع هاتين الخاصيتين بالدقة والضبط ، الوحدة الطبيعية والوحدة الوطنية ، جاءت وحدة مصر السياسية بلا زيادة ولا نقصان . فمن الوحدة الإثنية ، إلى الوحدة الدينية ، إلى الوحدة اللغوية ، إلى الوحدة السيكولوجية - على هذا الترتيب نصل إلى متوالية تصاعدية أساسية ، وإلى هذه المتوالية جاء تطور الوحدة الوطنية .

والوحدات الثلاث الأخيرة مفهوم أمرها . فبغير الوحدة اللغوية لا وحدة

لشعب في الحقيقة ، إنها وحدة الفكر . وبغير الوحدة الدينية قد تقاسى وحدة الشعب كثيرا ، إنها وحدة القلب . والاثنان معا تؤلفان الوحدة الثقافية التي هي تراث التراب الوطني وطابع الأمة المميز . وكلها معا تصنع الوحدة السيكولوجية ، وحدة المزاج والطبع والنفسية والعقلية والسلوك والعادات وطريقة الحياة ... إلخ ، وهي وحدة ليست بالأقل خطرا من أخواتها وإن كانت المحصلة النهائية لها ، فانما هي في واقع الأمر الوحدة الوطنية كلها في التطبيق والممارسة المباشرة والحياة اليومية أكثر حتى مما هي البعد الرابع من أبعادها .

غير أن للبعد الأول من الرباعية وضعاً خاصاً أو مختلفاً . فالوحدة الإثنية أو الجنسية ، أي وحدة الدم والأصل ، لا تعد في نظر الكثيرين شرطاً أساسياً أو حتمياً لوحدة الشعب أو للدولة السياسية ، بل إن اشتراطها قد لا يرادف أو يخلق إلا الدولة العنصرية بكل شروطها وخطاياها ، وإن كان من المسلم به من الناحية الأخرى أن الفروق الحادة في العنصر داخل الدولة قد تسبب مشكلات سياسية أكثر حدة . ومع هذا وذاك ، فإن مصر تملك من الوحدة الإثنية أقصى درجة يمكن أن تحوزها أو تحوزها دولة في مثل مساحتها وعددها ، وذلك دون سعي منها ودون أدنى شبهة من عنصرية ، فلقد كانت دائماً مجتمعاً سياسياً مفتوحاً متفتحاً لم يعرف كراهية الأجانب xenophobia ولا عرف التعصب العرقي أو الحاجز اللوني . ولعل مصر من البلاد المعدودة التي تمثل خير تمثيل تلك المقولة الأساسية في الجغرافيا السياسية من أن المواطنين في التحليل الأخير هم كل أولئك الذين يظلمهم الوطن واندمجوا فيه وأقاموا به بصفة دائمة ، وأن وحدة الأمة إنما هي وحدة الوطن في نهاية المطاف . ومن ثم فإن الوحدة الإثنية تلك إنما هي ميزة إضافية وبعد ثالث يدعم الوحدة الوطنية ويقوى النسيج السياسي للشعب وللدولة حيث يعنى المزيد من التجانس البشري الأساسي .

في ضوء هذه الصورة ، فلا شيء يقينا أدعى إلى الدهشة ولا أبعد عن الحقيقة العلمية من محاولة الاستعمار قدما - كرومر مثلاً - تصوير مصر الحديثة كمجموعة من الأخطا والمجموعات الجنسية المتباينة من مسلمين وأوربيين وأسيويين وإفريقيين ، تبدو بها كمصر « الدولية أو الكوزموبوليتانية العالمية » أكثر منها كأمة موحدة أو كوحدة سياسية واحدة . فمصر ، يقول هو أولاً ، « بلد غير محدد الحدود » ، و « المصريون ليسوا أمة أو شعباً ، وإنما تجمع عشوائى من عدد معين من العناصر المتباينة والخليطة المهجنة » (١) .

(1) Cromer, Modern Egypt.

فبغض النظر عن منطق التبرير الاستعماري المكشوف ومبرر هذا الادعاء المحسوب وهو سلب الاستقلال السياسي ، فإن السخرية هنا هي أن من أصعب الصعب أن نجد شعباً أكثر تجانساً ووحدة في الأصول الجنسية والتكوين البشري وأقرب إلى فكرة الأمة المثالية من مصر بالذات والتحديد كما رأينا وكما يعرف كل علماء الأجناس والسياسة . وحسبنا رداً على كرومر ما يقرره أجنبي معاصر ، فان يميلين ، من أن « هناك إذن أمة مصرية ، لها وعى بقوميتها ... » (١) .

كلا ، لم تكن مصر السياسية أو غير السياسية « أمة الأمم » قط ، وإن كانت « أم الأمم » بالفعل ، لم تكن « عصبه أمم » ، وإنما كانت بسبقها وأصالتها « عاصمة الأمم » إن صح التعبير . وبصيغة أخرى ، لم تكن مصر « بابل » أخرى في أى معنى أو شعباً هجيناً مخلطاً ، ولا كان المصريون في مصر « أقلية » قط كما يحاول البعض أن يجعلهم أو يصورهم بين تلك الأخلاط والأمشاج التي يتوهمونها أو يؤلفونها من شظايا الأمم والشعوب المختلفة التي انصبت أو انصهرت فيها ، وإنما العكس تماماً هو الصحيح : كانت تلك الشظايا الدخيلة هي الأقلية القليلة أبداً ، والمصريون هم السواد الأعظم والأغلبية الساحقة في مصر دائماً .

حقاً لقد كانت « مصر وطن من لا وطن له » (٢) ، بمعنى أنها قبله اللاجئين وبلد مضياف وشعب لا يعرف كراهية الأجانب من حيث هم ، ولكن ما أبعد هذه المقولة عن مقولة الاستعمار الزائفة . بالمثل ، فاذا كانت بولندا ، التي قاومت بكل إصرار وضراوة عوامل التقسيم بل والانقراض كدولة عبر عدة قرون ، توصف بأنها « أمة الأمم nation of nations » (٣) ، ففي مثل هذا المعنى وحده ويمثل تلك الصفة ، بل وبقوة أكبر بلا حدود ، يجوز أن توصف مصر التي قاومت عوامل الفناء ونجحت في البقاء آلاف السنين . أما إذا كان المقصود بهذه المقولة أو تلك هو دعوى الاستعمار الجهول ، فليس أبعد منها عن مصر ولا أبعد من الاثنتين عن الحقيقة . ولذا أن نمضي باطمئنان إلى تحليل أبعاد وحدتنا الوطنية القوية السوية دون احتفال أو اعتداد بمقولات الاستعمار أو تقولاته .

الوحدة اللغوية

معاً لا تزيد الأقليات اللغوية والدينية اليوم في مصر عن المليونين ونصف المليون

(1) P. Van Bemmelen, L'Egypte et l'Europe, Leiden, 1881, vol. I, p. 26 — 27.

(٢) نemat فؤاد ، أعيدوا كتابة التاريخ ، ص ٣٢ .

(3) Goblet, p. 107.

من ٣٨,٢ مليون ، أى بنسبة ٦,٥ ٪ فقط من مجموع الأمة ، أو قل بالأرقام المستديرة ٣ ملايين من ٤٣ مليوناً بنسبة ٧ ٪ (١٩٧٦). فإذا عرفنا أن الدولة التي لا تتجاوز فيها الأقليات نسبة ٢٠ ٪ تعد في عرف الجغرافيا السياسية دولة سليمة جيوبوليتيكياً متجانسة متماسكة وطنياً (١) ، أدركنا مدى قوة الوحدة الثقافية فالوطنية في مصر حتى من الناحية العددية البحتة وحدها ودون الاستداركات والتحفظات النوعية الواجبة في حالتنا .

فإذا بدأنا بالجانب اللغوي فسنجد تجانساً كاملاً كما كمل ما في العالم العربي ، بل هو مطلق في الواقع . فرغم بعض الجيوب المحلية من غير العربية والتي لا وزن لها عددياً أو سياسياً من الناحية العمالية ، فإن مصر لا تعرف الأقليات اللغوية على الإطلاق ، فحتى تلك الجيوب تجمع بينها أي العربية وبين لغاتها الخاصة . ولا داعي لأن نكرر المقارنة بالمغرب أو السودان أو العراق ... إلخ ، فضلاً عن الدول المتعددة اللغات خارج الوطن العربي .

وفضلاً عن وحدة اللغة ، تمتاز مصر أيضاً بوحدة اللهجة . وقد تبدو هذه اعتباراً ثانوياً للغاية من الناحية النظرية ، ولكنها مع ذلك لا تخلو من أهمية عملية . فرغم وجود عدد من اللهجات الإقليمية كما في براري الدلتا ومدن السواحل والصعيد والواحات ... إلخ ، فإنها أدخل في عالم القولكلور منها في عالم السياسة ، وقد بدأت اللهجة القاهرية تغزوها وتزيغها بالتدريج لتصبح اللهجة الوطنية العامة . والأهم من ذلك أنها لا تقارن قط بما يعرفه كثير من البلاد العربية الأخرى حيث قد تتعدد وتتعدد وتتنوع وتتباين اللهجات بدرجة ملحوظة ، مثلاً في الشام حيث تكاد تكون لكل قرية لهجتها أو طريقته الخاصة في الكلام (٢) .

كذلك فإن مصر لا تعرف شيئاً كاللهجات الطبقية أو حازراً كحاجز ما يسمى « h.p » الذي تعرفه وتعاني منه بريطانيا مثلاً . وعموماً فإن الذي يعرف إنجلترا والآنجليزية جيداً يعرف إلى أي مدى تتباين اللهجات المحلية والإقليمية ، فضلاً عن الاجتماعية والطبقية ، أحياناً بصورة صادمة ، وهي ظاهرة لا تقارن قط بما في مصر . ولقد تقرب من الصورة أكثر ومن النسب الصحيحة إذا قلنا إن فروق اللهجات داخل إنجلترا إنما تعادل فروق اللهجات لا داخل مصر ولكن بين العرب عموماً .

(1) S. Van Valkenburg, Elements of political geography, London, 1940, p. 282.

(2) Ch. Issawi, p. 4.

أما ما يمكن أن يسمى تجاوزا بالأقليات اللغوية فلا يعدو منطقتين - كدت أقول نقطتين - أو ثلاثا : إسفين النوبة ، جيب البشارية البداويت ، وواحة سيوة البربرية . والملاحظ أنها جميعا وإن مثلت جيوبا محلية واضحة ، إلا أنها كأقليات لغوية تقع على أقصى هوامش المعمور والرقعة السياسية ، في أبعد مدى عن المدخل الأول للعروبة . وأهم من ذلك الوزن ، فعددهم ليس بالكبير ، النوبيون نحو ١٠٠ ألف تقليديا ، وسيوة بضعة أو عدة آلاف ، والكل لا يتجاوز المائة ألف إلا بالكاد ، أى أقل من مدينة مصرية متوسطة إلى صغيرة الحجم ، أو نحو جزء من ٤٠٠ جزء من مجموع السكان . إنها إذن ليست حتى « متاحف » لغوية وإنما « حفريات » لغوية بالأحرى .

وحتى بعد هذا فمن الخطأ اعتبارهم أقلية بالمعنى المفهوم ، فهم ليسوا أكثر من « قبيلة » متميزة نوعا في الجسم الكبير . وإذا كانت لهم لغة خاصة فهي لسان داخلي يجمعون بينه وبين العربية ، فهم مزدوجو اللسان جميعاً ، بينما استعارت النوبية من العربية ثلث مفرداتها ، كل ذلك كخطوة لاشك في سبيل التعريب المطلق . وسيلاحظ أنه منذ مشاريع الرى في خزان أسوان ، وبصفة أخص في السد العالى ، حدثت عملية انتشار وانصهار للنوبيين في تضاعيف السكان بحيث نرى تركيزهم كجماعة محلية آخذة في الذوبان ، وعملية تمام تمصيرهم آخذة في التسارع . وبالمثل فإن مصير البشارية هو كمصير إخوتهم العبابدة من قبل ، التمسير والتعريب الكاملين .

والواقع أن بقاء هذه الجيوب الثانوية على أطراف المعمور المصرى حتى قلب العصر الحديث ليس إلا أحد النواتج الجانبية لعصور التخلف الماضية ، تخلف المواصلات وغياب التنمية واستمرار العزلة ... إلخ . أما الآن ، وخاصة مع طفرة مشاريع التنمية الحديثة والتحديث والتعليم ووسائل المواصلات المكانية واللامكانية ، أى كل مركب الحضارة الجديدة المعاصرة ، فإن هذه الأقليات قد ختم على مصيرها ، فهي محكوم عليها بالذوبان التام في كتلة الجسم الوطنى الكبير إن عاجلا أو آجلا .

الوحدة الدينية

الحجم والتطور

كانت الأقلية القبطية في مصر دائما ثابتة النسبة تقريبا ، كما كانت محدودة الحجم عموما ، كانت أقلية ضئيلة mini-minority إن صح التعبير ، مثلما كانت بتعبير ويكبن أقلية وحيدة أو متوحدة لا أقارب أو امتدادات لها في الخارج غالبا lonely

minority (1). ففي أيام الحملة الفرنسية قدر عددها بنحو ١٥٠ ألفا (٢) ، وهذا من مجموع السكان البالغ حينئذ نحو ٢,٥ مليون يعادل نحو ٦ ٪ بالتقريب . وفي ١٨٦٨ قدر مري Murray عدد الأقباط في القاهرة وحدها بنحو ٦٠,٠٠٠ ، في وقت لم يزد تعداد العاصمة كلها عن ٢٤٠,٠٠٠ ، أي بنسبة الربع ، وهي نسبة « لا تكاد تصدق » كما يعلق بورت (٣) ، ولذا فهو تقدير خاطئ مبالغ فيه بوضوح . وفي ١٨٧٧ قدر عدد الأقباط بنحو ٥٠٠,٠٠٠ (٤) ، أي أكثر من ثلاثة أمثاله أيام الحملة . ولعل هذا التقدير بعيد عن الدقة هو الآخر ، بدليل أن عددهم في تعداد ١٩٠٧ مثلا بلغ ٧٠٦,٣٠٠ فقط .

ومنذ أن انتظمت التعدادات العشرية ، تبدو نسبة المسيحيين في مصر وقد ارتفعت باطراد حتى الأربعينات ثم أخذت تنخفض لتستقر الآن على ما كانت عليه تقريبا أيام الحملة . ولكن نسبة المسيحيين في هذه الحالة إنما تشمل إلى جانب الأقباط الوطنيين قطاعا هاما من الجاليات الأوربية المسيحية التي كانت مقيمة في مصر والتي زاد عددها كثيرا خلال تلك المرحلة ثم أخذت تنخفض حتى صفت تقريبا في السنوات الأخيرة . مثلا في ١٩١٧ بلغت نسبة الأقباط ٨١,٤ ٪ فقط من جملة المسيحيين في مصر ، في حين أنهم اليوم يمثلون السواد الأعظم بينهم .

لهذا فان تطور نسبة المسيحيين في مصر في العقود الأخيرة إنما يعكس في الدرجة الأولى نسبة تلك الجاليات الأوربية ، وعلينا لذلك أن نميز بين نسبة المسيحيين عموما ونسبة الأقباط على حدة . فكما يوضح الجدول الآتي (٥) ، ارتفعت نسبة المسيحيين ككل من ٦,٨٧ ٪ في ١٩٠٧ إلى ٨,٣٣ ٪ في ١٩٢٧ ، ثم من هذه القمة عادت فانخفضت حتى بلغت أدناها أخيرا وهو نحو ٦,٣٢ ٪ في ١٩٧٦ . وهذا الهبوط الأخير هو أساسا نتيجة للخروج الأوربي .

(1) Edward Wakin, A lonely minority, Lond., 1961.

(2) Issawi, p. 16.

(3) N.C. Burt, The Far East or letters from Egypt, Palestine & other lands of the Orient, Cincinatti, 1868, p. 23.

(4) J.C. McCoan, Egypt as it is, p. 23.

(٥) الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، نتائج تعداد ١٩٧٦ .

السنة	عدد المسيحيين	النسبة المئوية
١٩٠٧	٨٨٢,٠٠٠	٧,٨٧
١٩١٧	١,٠٢٦,٠٠٠	٨,٠٦
١٩٢٧	١,١٨٢,٠٠٠	٨,٣٣
١٩٣٧	١,٣٠٤,٠٠٠	٨,١٩
١٩٤٧	١,٥٠٢,٠٠٠	٧,٩١
١٩٦٠	١,٩٠٥,٠٠٠	٧,٣٣
١٩٦٦	٢,٠١٩,٠٠٠	٦,٧٤
١٩٧٦	٢,٣١٦,٠٠٠	٦,٣٢

أما نسبة الأقباط الوطنيين نفسها فلم تكد تتغير تغيراً محسوساً ، وهي أقرب عموماً إلى الثبات . وهكذا ، ونخرج الجاليات الأوربية ، عادت نسبة المسيحيين عموماً في مصر اليوم لتقترب من نسبة الأقباط وحدهم أيام الحملة من ناحية ، ومن ناحية أخرى أصبحت نسبة الأقباط مترادف عملياً نسبة المسيحيين بلا فارق هام ، أى عاد جسم السكان المسيحيين يقتصر كما كان تاريخياً على كتلة الأقباط الوطنيين وحدهم في الأعم الأغلب . ويمكن القول الآن بأن واحداً من كل ١٥ إلى ١٦ مصرياً هو من الأقباط . وهذا أيضاً فإن الأقلية القبطية وإن كانت بتعدادها المطلق - مليونين وربع المليون تقريباً - تمثل أكبر جزيرة مسيحية في أية دولة عربية بما في ذلك لبنان ، فإنها تبدو محدودة النسبة جداً بالمقارنة : أقل من ٦,٣ ٪ مقابل ١٦ ٪ في سوريا ، وأقل نوعاً من ٥٠ ٪ في لبنان .

وفيما عدا هذا فإن عدد الأقباط في مصر بلغ ٧٠٧,٠٠٠ في ١٩٠٧ ، ثم ارتفع إلى ٨٣٥,٠٠٠ في ١٩١٧ ، ثم سجل علامة المليون لأول مرة في أواسط الثلاثينات تقريباً حيث بلغوا ١,٠٨٥,٠٠٠ في تعداد ١٩٣٧ بنسبة ٦,٨ ٪ من مجموع السكان . وحوالي منتصف القرن يمكن القول إن الأقباط ، وقد ناهزوا علامة المليون ونصف المليون ، كانوا قد ضاعفوا عددهم أيام الحملة الفرنسية عشرة الأمثال ، وذلك يعني خلال قرن ونصف قرن من الزمان . وبعد ذلك سجل عدد الأقباط علامة المليونين لأول مرة في أواسط الستينات ، حيث بلغوا ٢,٠٠٨,٠٠٠ في ١٩٦٦ بنسبة ٦,٦ ٪ من مجموع السكان ، وهو ما يعني أيضاً أنهم قد تضاعفوا في نحو ٤٠ سنة منذ ١٩٣٧ . أما الآن ، إذ يناهز عددهم المليونين وربع المليون ، فإنهم على سبيل التقريب يعادلون كأقلية بين السكان حجم الاسكندرية كجمع بشري في هيكل مصر .

أخيراً ، ورغم ثبات نسبتهم الإحصائية ، فمن الثابت أن النسبة الفعلية تتناقص تناقصاً طفيفاً ولكنه مستمر مع الوقت ، وذلك بفعل ثلاثة عوامل : تفوق معدل مواليد المسلمين ، التحولات الدينية إلى الإسلام ، تفوق هجرة الأقباط إلى الخارج . فعن الأول ، كان المعدل في ١٩٢٧ مثلاً ٤٥ في الألف عند المسلمين مقابل ٣٨ عند المسيحيين ، وفي ١٩٣٧ كان ٤٤ مقابل ٣٥ على الترتيب . ولما كان معدل المسيحيين حينئذ يشمل إلى جانب الأقباط الجالية الأوربية الضخمة ، وكانت هذه تمتاز بمعدل مواليد شديد الانخفاض ، فقد يجوز أن نضع معدل مواليد الأقباط في مرتبة وسط بين تلك الأرقام . وانخفاض الخصوبة القبطية عن المسلمة أو « تفاوت الخصوبة differential fertility » يرجع إلى أسباب تقليدية عديدة ربما كان منها غياب تعدد الزوجات وصعوبة الطلاق وبالمقابل انتشار تحديد الأسرة وعلى نطاق ضئيل وجود نظام الرهينة ... إلخ .

من الناحية الأخرى نجد معدل الوفيات ، وخاصة وفيات الأطفال ، أعلى بين المسلمين عنه بين المسيحيين بما في ذلك الأقباط : ٢٦ في الألف مقابل ٢١ في ١٩٢٧ ، ٢٨ مقابل ٢٢ في ١٩٣٧ على الترتيب . وبذلك كانت معدلات النمو بين المسلمين والمسيحيين ١٩ في الألف مقابل ١٧ في ١٩٢٧ ، ١٦ مقابل ١٣ في ١٩٣٧ . أي أن معدلات النمو بين المسلمين ، وإن كانت لا تتناسب تماماً مع ارتفاع معدل مواليدهم ، فإنها عموماً أعلى منها بين المسيحيين بما فيهم الأقباط ، وذلك عكس ما يستتج - خطأً أو سهواً لاشك - شارل عيسوي من الأرقام نفسها (١) . فإذا نحن استبعدنا كذلك من أرقام الوفيات والنمو أثر الجاليات الأوربية الذي لاشك بخفضها بشدة ، برز اختلاف معدل النمو بين المسلمين والأقباط بصورة أوضح .

ثانياً ، عن التحولات الدينية التي تحدث سنوياً إلى الإسلام ، يقول عيسوي « من المعروف أنه كل عام يتحول بضع مئات من الأقباط في مصر العليا إلى الإسلام ، ومن المحتمل أن هذا يرجع ، على أية حال ، لا إلى الضغط الإداري أو الاجتماعي وإنما إلى أن أنيميا الكنيسة القبطية قد حرمت القرويين من التعليم الديني ، وأن كثيراً من الأقباط بالتالي لا يرون سبباً لأن يستمروا في الانتماء إلى طائفة تفرقهم عن جيرانهم دون أن تعطيهم أي شيء إيجابي في المقابل » (٢) . والمعروف أيضاً أن بعض حالات التحول إلى الإسلام على مختلف المستويات الاجتماعية والمناطق الجغرافية تحدث لأسباب جانبية أو غير مباشرة كالتخلص خاصة من قيود الطلاق الكنسية ... إلخ .

(1) P. 45.

(2) P. 162.

ثالثاً ، وأخيراً ، هناك عامل « الهجرة المتفاوتة differential emigration » ، وهو عامل مستحدث للغاية ، ودوره - إذا استمر - مستقبلي أكثر مما ينتمى إلى ، أو ينطبق على ، الماضي . ذلك هو ما لوحظ في السنوات الأخيرة ، منذ عرف المصريون الهجرة إلى الخارج والعالم الغربي وخاصة أمريكا الشمالية (كندا والولايات) ، من ارتفاع نسبة الأقباط ارتفاعاً ملحوظاً في هذا التيار الذي يقتصر غالباً على المتعلمين تعليماً عالياً أو شبه ذلك . ولعل بهذه الحقيقة يرتبط نشاط ودور رجال الكنيسة القبطية البارز في دول المهجر . فإذا صح هذا الاتجاه فستكون الهجرة المصرية إلى العالم الجديد في النصف الأخير من القرن العشرين قد كررت إلى حد أو آخر عنصر الانتخاب الديني الذي عرفته الهجرة السورية واللبنانية الأكبر والأسبق بكثير إلى المهجر في النصف الأول من القرن :

التوزيع الجغرافي

حين ننتقل من الوزن النسبي والتطور التاريخي لحجم الأقليات القبطية إلى التوزيع الجغرافي ، فإن هناك عدة حقائق تبرز من الجدول الآتي لتوزيع المسيحيين في المحافظات بحسب تعداد ١٩٧٦ ، مع ملاحظة الفارق الطفيف بين مضمون المسيحيين والأقباط . أهم تلك الحقائق ست هي : سكان مدن ، التركز العاصمي ، تفوق الصعيد عدداً ، تفوق الصعيد كثافة ، تزايد الكثافة جنوباً ، الصعيد الأوسط قمة الكثافة .

المحافظة	عدد المسيحيين	النسبة المئوية
القاهرة	٥١٥,٠٠٠	١٣,١٠
الاسكندرية	١٥٦,٠٠٠	٧٤,٦
بورسعيد	١١,٠٠٠	٢٤,٤
الإسماعيلية	١٠,٠٠٠	٧٨,٢
السويس	٨,٠٠٠	٣٧,٤
دمياط	١,٠٠٠	٢٥,٠
الدقهلية	٣١,٠٠٠	١٤,١
الشرقية	٣٦,٠٠٠	٣٨,١
القليوبية	٤٦,٠٠٠	٧٦,٢
كفر الشيخ	٩,٠٠٠	٦٧,٠
الغربية	٤٣,٠٠٠	٨٨,١
المنوفية	٣٤,٠٠٠	٩٨,١

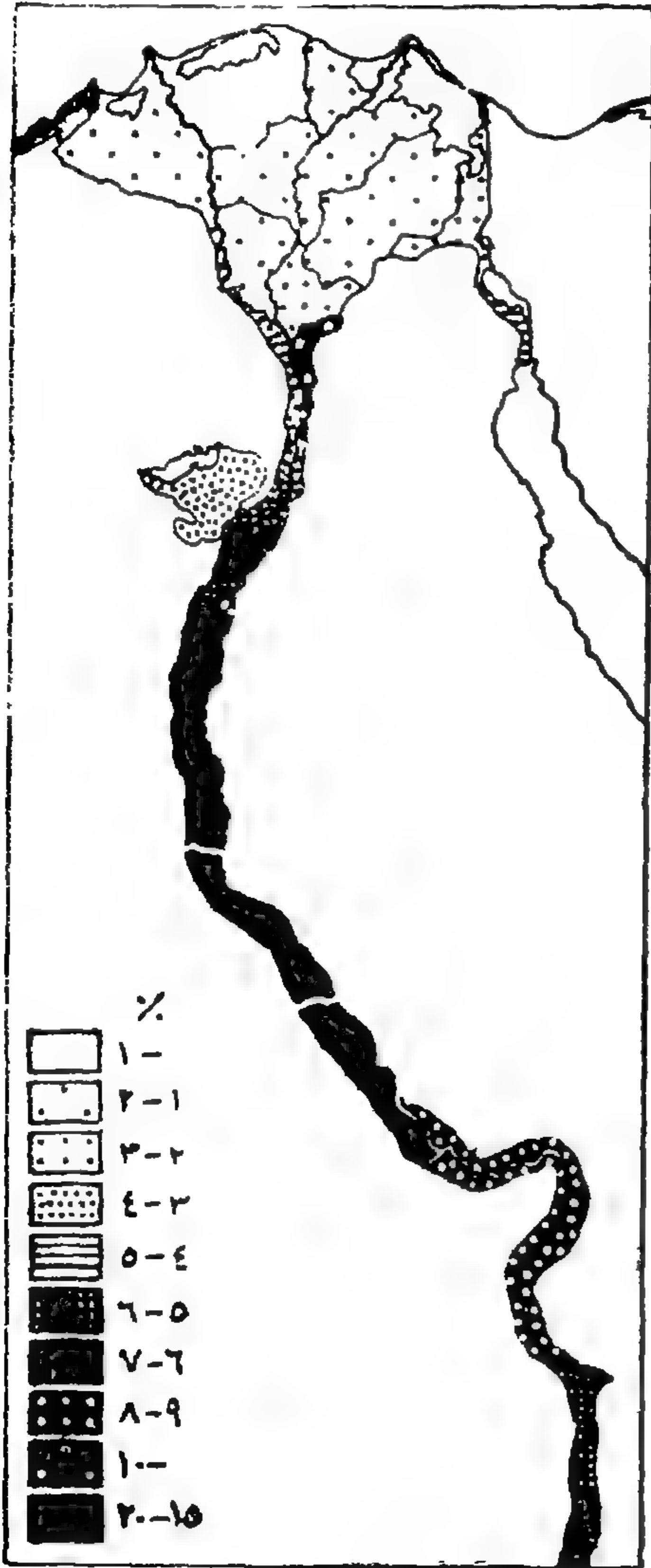
١,٤٧	٣٨,٠٠٠	البحيرة
٣,٨٣	٩٣,٠٠٠	الجيزة
٥,٦٤	٦٣,٠٠٠	بنى سويف
٣,٧٧	٤٣,٠٠٠	الفيوم
١٩,٣٨	٣٩٨,٠٠٠	المنيا
١٩,٩٩	٣٣٩,٠٠٠	أسيوط
١٤,١٦	٢٧٣,٠٠٠	سوهاج
٧,٥٩	١٢٩,٠٠٠	قنا
٥,٥١	٣٤,٠٠٠	أسوان

أولاً ، سكان مدن . فمن حيث التوزيع الوظيفي ، يميل الأقباط إلى أن يكونوا سكان مدن إلى حد بعيد . وهذا اتجاه تقليدى يسير مع اتجاههم السائد إلى الوظائف غير الزراعية كالتجارة والمهن الحرة والوظائف الكتابية والحكومية ... إلخ . فقد بلغ عدد المسيحيين في محافظات المدن الحضرية الكبرى الخمس القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس نحو ٧٠٠ ألف ، أى بنسبة ٣٠ ٪ من مجموع المسيحيين في القطر ، أو الثلث تقريباً . وهذا العدد يعادل أيضاً نحو ٧٥ ٪ من جملة المسيحيين في كل الدلتا بما في ذلك تلك المدن الخمس ، أى أن ثلاثة أرباع المسيحيين (أى عملياً الأقباط) في الدلتا الكبرى هم سكان مدن . فاذا أضفنا إلى ذلك مجموعهم في مدن سائر الأقاليم ، وهو نسبة عالية محلياً ، فلهل نسبة سكان المدن العامة ترتفع بينهم إلى النصف على الأقل . وبالتالي فإن الأقباط أكثر تمدناً من المسلمين .

ثانياً ، التركز العاصمى . وتتركز أكبر كتلة من المسيحيين و / أو الأقباط في مصر جميعاً في القاهرة التى تضم وحدها أكثر من نصف المليون ، تمثل نحو عشر سكان محافظة العاصمة نفسها ونحو ٢٢,٢ ٪ أى بين الخمس والرابع من مجموع المسيحيين في مصر . وتلى الاسكندرية بنحو ١٦٠ ألفاً تمثل أقل من ٦,٧ ٪ من سكان المدينة ونحو النسبة نفسها ٦,٧ ٪ من مجموع المسيحيين في مصر . وبذلك أيضاً تضم المدينتان العاصمتان نحو ٦٧١ ألفاً أى ثلثي المليون ، تعادل ٢٨,٩ ٪ من مجموعهم الوطنى . أى أن أكثر من ربع المسيحيين في مصر جميعاً يحتشد في العاصمتين .

ثالثاً ، تفوق الصعيد عدداً . فسواء ضمنا الدلتا محافظات المدن الحضرية الخمس الكبرى ، العاصمتين ومدن القناة ، أو قصرناها على بقية المحافظات الإقليمية ، فإن الغلبة العددية هي للصعيد إلى أقصى حد . فمقابل ٢٤٩,٠٠٠ في محافظات الدلتا

الاقليمية ، أو ٩٤٠,٠٠٠ في كل الدلتا بما في ذلك العاصمتان ومدن القناة ، يستأثر الصعيد بنحو ١,٣٧٢,٠٠٠ نسمة . أى أن المسيحيين يتوزعون بين الدلتا (الكبرى) والصعيد بنسبة ٤٠ ٪ ، ٦٠ ٪ على الترتيب . والواقع أننا إذا استبعدنا القاهرة من حساب الدلتا ، لما بقى لهذه إلا ٤٢٥,٠٠٠ مقابل ١,٣٧٢,٠٠٠ للصعيد ، أى تخرج الدلتا بنحو ٣٠ ٪ من الصعيد ، أو يصبح الصعيد ثلاثة أمثال الدلتا على الأقل . ذلك رغم أن مجموع سكان الدلتا بدون القاهرة يبلغ : ١٨,٦٦٧,٠٠٠ ، مقابل ١٢,٦٧٠,٠٠٠ للصعيد :



معنى هذا أن الصعيد يضم نحو ٦٠ ٪ من مجموع المسيحيين في مصر بينما لا يزيد حجمه عن ٣٣ ٪ من مجموع سكان مصر ، قل بالتقريب الشديد الثلثين مقابل الثلث على الترتيب . هذا في حين لا تزيد نسبة الدلتا (بغير القاهرة) عن ١٨,٣ ٪ من مجموع المسيحيين في مصر ، رغم أن الدلتا تعادل ٤٨,٨ ٪ من مجموع سكان مصر ، قل نحو الخمس مقابل النصف على الترتيب .

رابعاً ، تفوق الصعيد كثافة . لما كان مجموع المسيحيين في كل الدلتا بما في ذلك القاهرة هو نحو ٩٤٠,٠٠٠ ، وكان مجموع كل سكانها هو ٢٣,٧٥١,٠٠٠ ، فإن نسبة المسيحيين بها تبلغ نحو ٤ ٪ فقط . بل إذا نحن استبعدنا القاهرة من حساب الدلتا لانخفضت هذه النسبة إلى أقل من ٢,٣ ٪ . أى أن معدل نسبة المسيحيين في الدلتا ككل أو في كل محافظاتهما على حدة فيما عدا العاصمتين هو أقل من معدلهم الوطني العام وهو ٦,٣ ٪ .

على النقيض الصعيد . فمجموع المسيحيين به ١,٣٧٢,٠٠٠ من مجموع سكانه العام

شكل ١٦ - توزيع كثافة المسيحيين في مصر ، حسب تعداد ١٩٧٩ .

البالغ ١٢,٦٧٠,٠٠٠ ، أى بنسبة ١٠,٨ ٪ . أى أن متوسط كثافة المسيحيين في الصعيد أعلى عموماً من المتوسط الوطني في مصر عموماً ، كما أن معظم محافظات على حدة تفوقه قليلاً أو كثيراً . وبهذا أيضاً تبلغ نسبة المسيحيين في الصعيد ثلاثة أمثالها في الدلتا على الأقل .

أخيراً فبينما يوجد اثنان أو أربعة من المسيحيين بين كل مائة مواطن في الدلتا ، فإن المسيحيين في الصعيد يشكلون عشر سكانه مقابل تسعة الأعشار للمسلمين ، قل تقريباً بنفس نسبة مساحة السهل الفيضي به بين الضفتين الشرقية والغربية على الترتيب . في هذه الحدود إذن كأقلية مطلقة دائماً ، وعلى مستوى المقارنة داخل حدود هذه الأقلية نفسها ولكن ليس على مستوى الوطن ، يمكن القول إن الوجه القبلي هو الوجه القبطي .

خامساً ، تزايد الكثافة جنوباً . إذا كان من الواضح أن كثافة المسيحيين تزداد من الشمال إلى الجنوب على المستوى العام بين الدلتا والصعيد ، فإن هذا يصدق أيضاً على المستوى التفصيلي داخل كل منهما على حدة ، وبالتالي على سلوك أو انحدار الكثافة في مصر عموماً . فباستثناء المحافظات الحضرية التي تحف بأطراف الدلتا كمدن نقطية تحت لها طبيعتها الخاصة ، نستطيع أن نلاحظ في الجدول اتجاهها مطرداً إلى تزايد النسبة المئوية للمسيحيين في محافظات الدلتا كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب داخل جسمها نفسه . بالمثل في الصعيد بوجه عام ، إلا أن الكثافة تعود في الجنوب الأقصى إلى الانخفاض نسبياً . فهي تزحف صعوداً من الجزيرة حتى تبلغ قممها في أسيوط ، ثم تنخفض قليلاً في سوهاج ، ثم بسرعة وبشدة من قنا إلى أسوان .

سادساً ، وأخيراً ، الصعيد الأوسط قمة الكثافة . فبينما تقل نسبة المسيحيين المئوية في كل محافظات الدلتا وشمال الصعيد حتى بني سويف عن المعدل الوطني العام ، إذا بها ترتفع فجأة وبشدة في الصعيد الأوسط ، أو بالدقة في النصف الجنوبي من جذع الصعيد ابتداءً من المنيا حتى سوهاج ، تهبط بعدها إلى حوالى المتوسط الوطني العام ، ففي كل من هذه المحافظات الثلاث يتراوح عدد المسيحيين بين أكثر من ثلث وأكثر من ربع المليون بحيث يزيد أقلها على كل مجموع المسيحيين في الدلتا باستثناء المدن الحضرية الخمس . أما النسبة المئوية فيها فتتراوح بين حوالى ٢٠ ٪ ، ١٥ ٪ ، أى يشكل المسيحيون فيها بين خمس وسدس السكان بالتقريب ، أى أكثر من ثلاثة أمثال إلى ضعف المتوسط الوطني العام .

وفي هذه الثلاثية تأتي المنيا في الصدارة من حيث العدد المطلق ، بينما تتصدر

أسيوط في الكثافة النسبية ، ولو أن الفارق طفيف في الحالين . وهذا تضم المحافظات الثلاث فيما بينها وحدها مليون نسمة (١,٠١٠,٠٠٠) تمثل نحو ثلاثة أرباع المسيحيين في الصعيد كله (٧٣,٥ ٪) ، أو أقل من نصف مجموعهم الوطني جميعا (٤٤ ٪) . هذا النطاق إذن هو مركز الثقل في توزيع الأقلية المسيحية أو المعقل الأساسي للأقلية القبطية .

وحدة الأصل

تلك هي خريطة المسيحية أو جغرافية الأقباط في مصر ، فإذا تعنى سياسيا من حيث التسيج والتماusk الجيوبوليتيكي والوحدة الوطنية والسياسية ؟ ابتداء ، أن كثافة المسيحية تزداد كلما تعمقنا جنوبا ، أى كلما بعدنا عن مدخل الإسلام من الشمال ، فهذا لا يعنى مطلقا أن الموجة العربية الإسلامية – إذا كان لنا أن نضع الحاضر في إطار الخلفية التاريخية – قد أزاحت الأساس « القبطى » إلى جيب الجنوب المغلق في الصعيد ، وذلك كما حدث مثلا للفرشات الأساسية في الشام أو المغرب حيث التجأت إلى المعازل الجبلية والمرتفعات . فالانتشار العربى كان أشبه شيء بعملية الانتشار الغشائى الأسموزى : عالمية وسارية : عملية تغلغل لا زحزحة ، وتحلل لا إزاعة . ولهذا فقد أثبتت الأبحاث الأنثروبولوجية الحديثة خطأ النظرية التى كانت ترى بين « الفلاحين والقبط » فارقا كالذى بين « العرب والبربر » في المغرب : « رأى بعض المؤلفين أن بينهما نفس الاختلافات التى بين من يدعون بالعرب وبين البربر . ولكن علم الأجناس لم يؤيد هذا الرأى : فالأقباط والفلاحون يكادون يكونون شيئا واحداً » (١) . وهكذا ، مئة طبيعية لنظرية غير طبيعية .

والواقع أن الغريب في هذه النظرية ليس سقوطها وإنما أصلا قيامها . ذلك لأن وحدة الأصل بين المسلمين والأقباط ليست علميا إلا تحصيل حاصل ومجرد بديهية أنثروبولوجية ، ببساطة لأن تكوين مصر الجنسى سابق على تكوينها الدينى بنحو ٣٠٠٠ – ٤٠٠٠ سنة على الأقل . فالأساس القاعدى لأنثروبولوجيتها أسبق كما رأينا من المسيحية بأكثر من ٣٢٠٠ سنة ، ومن الإسلام بأكثر من ٤٠٠٠ سنة ، على أقل تقدير . أو كما يضعها حزين بكل وضوح لأن « الطابع الجنسى العام للمصريين قد وجد واتخذ صورته المميزة قبل أن يكون هناك أقباط ومسلمون » .

وفى هذا ، بالمناسبة ، رد ضمنى وتوضيحي أيضاً على النظرية الشائعة من أن

(1) Chantre, op. cit., p. 149; Vallois, op. cit., p. 39.

الأقباط أقرب إلى تمثيل المصريين القدماء من المسلمين . ولاشك ابتداءً أن هذا صحيح (١) — وإنما بالنسبة إلى جزء من المسلمين وليس كلهم . فليس كل المسلمين بالضرورة قد داخلتهم دماء عربية أو غير عربية ، فهؤلاء إذن لا يقلون قرباً من المصريين القدماء عن الأقباط ، والأصح أيضاً أن نقول : عن معظم الأقباط لا كلهم . ذلك لأن الأقباط هم أيضاً قد داخلتهم بعض مؤثرات خارجية ، وإن تكن غير عربية أو إسلامية بالطبع ، وذلك من خلال الزواج المختلط مع بعض العناصر وأجاليات المسيحية اللقائية والأوربية .

بل إن المسلمين الذين انحدروا من الأصل المصري الأول دون التأثير بالدم العربي هم ببساطة شديدة أضعاف أضعاف أولئك الذين تأثروا به ، وهم بالتالي عشرات أضعاف الأقباط أنفسهم . وهم من ثم أيضاً ليسوا « دخلاء » على مصر في أى معنى ولا هم أقل « مصرية » في الأصل عن الأقباط — وإلا لكان معنى هذا أن الغالبية العظمى من المصريين « دخلاء » ، وهو توهم مختل على النقيض المطلق من الحقيقة العلمية التاريخية وانحراف منطقي على النقيض المطلق مع أوليات العقل .

بعبارة أخرى فإن معظم المسلمين المصريين أو الكثير منهم اليوم إنما هم معظم القبط المصريين أسلموا بالأمس ، بمثل ما أن أقباط اليوم هم بقية قبط الأمس الذين استمروا على عقيدتهم السابقة . ومن هنا وحده أيضاً قد نستطيع أن نتفهم ، إن لم نستطع أن نتقبل ، وجهة نظر البعض أو تعبيرهم حين يقولون إن المصريين إما « قبط مسلمون » وإما « قبط مسيحيون » ، يقصدون أن كلمة قبط إنما هي تحريف أو شكل آخر لكلمة « إيجيبت » أى مصر ، أى مرادف لكلمة مصرى . ولقد تكون هذه طريقة خاصة جداً للتعبير عن وحدة الأصل بين الطائفتين ، ولكن الجوهر فيها سليم عملياً ، وهو تلك الوحدة بعينها . وعلى أية حال ، فقبل أخوة الدين والعقيدة وعوضاً عنها ، هناك أخوة الوطن والعرق بين الطائفتين ، فالكل مصريون قبل الأديان وبعدها . وإذا صح التشبيه الشائع عن الزواج الطبيعي بين أرض مصر وفيضان النيل ، فإن من الصحيح أيضاً أن ثمرته هي المصريون جميعاً ، فالنيل أبوهم ومصر أمهم (٢) .

ولعل العقاد كان عالماً باحثاً قبل أن يكون أديباً متحمساً حين لخص الموقف كله في قضية الوحدة الوطنية بقوله الجامع « ينقض التاريخ كل ما يقال عن التفرقة بين عناصر الوطنية المصرية . فمن الحقائق الواضحة أن المسلمين والمسيحيين سواء في تكوين

(1) Coon, p. 459.

(٢) نبات فؤاد ، أعيدوا كتابة التاريخ ، ص ٨٤ .

السلالة القومية ، ولا فرق بين هؤلاء وهؤلاء في الأصالة والقدم عند الانتساب إلى هذه البلاد . فإذا كان بين المسلمين المصريين أناس وفدوا من بلاد العرب أو الترك ، فبين المسيحيين المصريين كذلك أناس وفدوا من سورية واليونان والحبشة ودانوا بمذهب الكنيسة المصرية أو بغيره من المذاهب المسيحية . ويبقى العدد الأعظم بعد ذلك سلالة مصرية عريقة ترجع بأبائها وأجدادها إلى أقدم العهود قبل الميلاد المسيحي وقبل بعثة موسى ...» (١) :

وهذه المناسبة ، واختتاماً للمناقشة ، نذكر أن كثيراً من الأجانب خاصة الأوروبيين يدعون القدرة على التمييز بين المسلمين والأقباط على نحو ما يفعلون مثلاً في أوربا بين المسيحيين واليهود . غير أن من الصعب علمياً أن نفهم كيف . فحتى المصريون أنفسهم يعجزون ، وكم ذا تحدث من مفارقات ، ليست غير محرجة أحياناً ، إذا ما هم حاولوا . والمحقق أن هذه الفكرة الشائعة هي إما من أوهام العوام وإما من أوهام الخواص ، وتفسيرها العلمي هنا لا يختلف عن تفسير نظيرتها الخاصة باليهود في أوربا . ولندع سليجمان يلخص ، ويحسم ، لنا الموقف كله في حالتنا نحن بالفاظه هو .

« يعتقد الأجانب غالباً » ، يقول الأنثروبولوجي الكبير ، « أنهم قادرون على التمييز بمجرد النظر بين المسلمين والأقباط ، ولكن لما كان التحليل الجسمي لا يشير إلى اختلاف كبير ، فإن التمييز إن وجد لابد أن يكون حضارياً أساساً ، يرجع إلى العادات والسمات التي تعتمد على طريقة الحياة . فالأقباط ، وهم مسيحيون وسكان مدن في الدرجة الأولى ، هم بصفة خاصة من الكتبة وأصحاب المحلات ، في حين أن الأغلبية العظمى من الفلاحين هم من المزارعين . فلعل أثر العادات السائدة والتابعة لكلهما قد أحدث إذن فارقاً ملحوظاً ، وصحيح أن فروقاً طفيفة في مظهر الوجه قد وصفت ، فللأقباط عيون وبشرة أفتح لونا وأنف أضيق قليلاً ، ولكن بالرغم من ذلك فإن من المشكوك فيه ما إذا كان التشخيص بالنظر بين القبطي والمسلم ليس برمته سوى مسألة عوامل مثل المشية والملبس » (٢) .

ولنا على نقطة اللون والأنف التي يشير إليها سليجمان هامش تفسيري . فإذا كان لا خلاف على أن هذا الفارق بيئي أساساً ، ومهني بالتحديد ، حيث لا يرتبط الأقباط كثيراً بالزراعة والعمل في الحلاء وبالتالي لا يتعرضون للشمس كالفلاح المسلم ،

(١) سعد زغلول ، القاهرة ، ١٩٣٦ ، ص ٢٥ وما بعدها .

(2) Races of Africa, p. 108 — 9.

فان لنا مع ذلك أن نضيف أن لون البشرة ومعه سائر الصفات الجسمية المرتبطة به كالشعر والعين تتفاوت بين الأقباط مثلاً تفعل بين المسلمين ما بين الشمال والجنوب أو في المنطقة الواحدة . وعلى سبيل المثال فان كثيراً من الأقباط هم أشد سمرة من كثير من المسلمين ، خاصة منهم أهل الجنوب الأقصى مثل قنا وأسوان ، حتى أن بعض من يعمل منهم كبوابين مثلاً في العاصمة لا يكادون يختلفون في مظهرهم عن البواب النوبي التقليدي .

هذا على الجانب الجسدي البحت ، ولكن حتى على الجانب الحضارى يصعب أن نجد كذلك فارقاً محسوساً ذا بال بين الطائفتين . حتى كرومر نفسه عرف هذا واعترف به . « فالقبطى » ، كتب هو « في مصر الحديثة » ، « هو من قمة رأسه إلى أخمص قدمه ، في السلوك واللغة والروح ، مسلم وإن لم يدرك كيف . فالقبطيات تتشبهن بالمسلمات ، والأطفال تكييفوا بصفة عامة ، وعادات الزواج والجنائر تشبه ما عند المسلمين » (١) . ورغم أن كرومر يرد هذا التشابه إلى قانون تأثر الأقلية بالأغلبية وتقليدها لها على نحو ما كان في الهند بين الهندوس والمسلمين ، إلا أن أثر البيئة والحضارة والحياة المشتركة لا يمكن تجاهله .

التداخل السكى

وليس أقل خطأ بعد هذا تلك المحاولات السطحية عند بعض الكتاب الغربيين لتصوير أو تصور « نطاق قبطى » في الصعيد الأوسط حالياً (٢) . وإذا كان هناك تركيز مؤكد في هذا القطاع ، فهو ليس نطاقاً إلا على المستوى القبطى نفسه ، بمعنى أنه قمة تجمع الأقباط في هيكل توزيعهم العام ، ولكنه ليس نطاقاً قبطياً على المستوى الوطنى ، بمعنى أنه لا يشكل أغلبية محلية أو اقليمية على الإطلاق في جسم الوطن ، فأقصى كثافته لا تعدو خمس السكان ، أى يظل أقلية موضعية بين أربعة أخماس من الأغلبية .

لا ، ولا كانت مدينة الفيوم في القرن الماضى ولا مدينة أسيوط في الوقت الحالى (٣) « عاصمة » للأقباط إلا في المعنى المجازى جداً . وعلى أية حال ، فإذا كان للأقباط في مصر عاصمة حقيقية ومجازية فهي العاصمة الوطنية القاهرة ، عاصمة

(1) Modern Egypt, p. 158.

(2) Benjamin E. Thomas, in : World geography, ed. Freeman & Morris, 1958, p. 406.

(3) Chantre, p. 153; Stamp, Africa, p. 203.

الجميع . فلعل فيها وحدها الآن أكثر من ربع أقباط مصر جميعا ، أى أكبر تجمع منفرد لهم فى أى منطقة من القطر . وفى هذا الصدد ربما جاز أن نقول إن حى شبرا بالذات ، حيث تحتشد أكبر نسبة من أقباط العاصمة ، هو بدوره « عاصمة الأقباط فى العاصمة » .

فما عدا هذا ، فرغم أن نسبتهم ترتفع بين السكان محليا ، فانهم لا يمثلون الأغلبية فى أى مساحة على أى مستوى : فليس ثمة تركيزات أو توطنات محلية ، وإنما الكل منبثون فى تضاعيف وخلايا الجسم الكبير كجزء لا يتجزأ ولا يتميز . والقرى التى تخلو من الأقباط تماما فى مصر نادرة للغاية ، وأندر منها جدا تلك التى يمثلون فيها الأغلبية النسبية ، بينما لا تعرف مصر قرية يفردون بها تماما مثلما تعرف مناطق مختلفة فى الشام مثلا . وكثير من الحالات التى توصف فى بعض المراجع بأنها مدينة أو قرية « قبطية » يتضح من الأرقام الدقيقة أن هذه الصفة المطلقة إن هى إلا من قبيل التبسيط الشديد على الأقل . فمثلا يذكر لوران نقادة — وهى بالصدفة من أعلى نسب الأقباط فى أى مدينة صغيرة بمصر — على أنها ٥٠.٠٠٠ « قبطية » (١) ، بينما تصل النسبة الإحصائية إلى الثلثين بالتحديد .

ولعل من المفيد هنا أن نتوقف عند بعض الأمثلة والعينات والحالات الخاصة . إلى الشمال من المنيا ، وعلى الأخص فى الدلتا ، يندر أن تتجاوز نسبة الأقباط فى الحالات المختلفة مدنا كانت أو قرى حوالى ٥ ٪ كسقف أعلى . أما جنوب ذلك ، وبالأخص ابتداء من أسيوط ، فيمكن أن ترتفع النسبة فى بعض المدن المتوسطة الحجم إلى الربع أو الثلث ، ولكنها تقل عن ذلك كلما كان حجم المدينة أكبر أصلا ، ولا تتجاوزها إلا فى المدن الصغيرة نسبيا . فالنسبة مثلا نحو الربع فى كل من مدينتى أخميم وجرجا ، ولا تزيد عن الثلث فى الأقصر ، بينما ترتفع إلى الثلثين فى نقادة الصغيرة كما رأينا ، وإلى أكثر من ذلك فى بوش (بنى سويف) ونزلة عبيد (المنيا) .

هناك بعد هذا مجموعة من الحالات الصغرى تحمل من أسماء الأماكن كلمة « دير » وتقتصر على الصعيد دون الدلتا . وهذه التسمية تشتق من أصولها التاريخية الغابرة حين بدأت بالفعل كأديرة ، ولكنها لم تلبث بالتدريج أن تحولت إلى حلات سكنية عادية عامة . وهى من وجهة جغرافية السكن تقابل الحلات التى تبدأ بمقطع « زاوية » أو « مسجد » عند المسلمين والتى تتناثر بالعشرات وربما المئات فى كل أنحاء الريف المصرى بلا تمييز أو تحديد جغرافى . ولهذا فليس كل مكان يحمل اليوم اسم دير يعنى أديرة دينية بالطبع ، فهذه هى الأقلية المعدودة ، بينما تظل الأغلبية العظمى

حلات سكنية . لا، وليست كل حلة سكنية منها تدل اليوم بالضرورة على أغلبية قبطية .

ترجع أصول هذه المجموعة في الغالب إلى أيام الالتجاء إلى حواف الصحراء من الاضطهاد الروماني للمسيحية . من هنا فان نواتها في الأعم الأغلب بدأت بالسكنى الدينية ثم تحولت بمرور الزمن إلى سكنى مدنية عادية للأهالى عامة ولكن بطبيعة الحال للأقباط خاصة ، ومن ثم قد يغلبون عليها بدرجة أو بأخرى . غير أن أحجامها بالضرورة محدودة للغاية ، بضعة آلاف أو مئات تتألف من عدة عائلات تعيش في كنف الدير . وحيث تقترب هذه الحللات من المدن الكبرى فانها تفقد بالضرورة انفصالها وتندغم في نسيجها العمرانى المتراعى وإن لم تفقد بالضرورة تركيز الأقباط بها بدرجة أو بأخرى . مثال ذلك دير الطين ودير الجوابر في مصر القديمة جنوب مجمع القاهرة ، ودير الملاك في شماله الشرقى .

وفما عدا ذلك فان الأصل الدينى القديم يفسر انتخاب كثير منها لحواف الصحراء حيث كانت تنشأ العزلة والحماية . فنجدها اليوم إما على أقصى أطراف الأرض الزراعية في الضفة الغربية من الصعيد ، وإما في فراغ الضفة الشرقية اللامعمور أو قرب جيوبها الزراعية الصغيرة . كذلك فان بعضها يبدو في عمارته أقرب إلى الحصون منه إلى الأديرة . والمجموعة تبلغ نحو العشرين حلة ، أغلبها في أسيوط وسوهاج وبعضها في بني سويف والمنيا ، وأقلها ما هو اليوم دير حقيقى (+) كما يوضح الجدول الآتى .

المنيا	بني سويف
دير سمالوط	دير الميمون
دير جبل الطير (أو دير البقيرة) (+)	عزبة دير الحديد
دير أبو حنس	دير الأنبا أنطوان (+)
دير البرشا	أسيوط
دير مواس	رزقة دير المحرق
سوهاج	دير درنكه
نجم دير الملاقطة	دير الجنادلة
نجم الدير	دير القصير
دير مار جرجس	دير الجبرأوى
دير الحديد (+)	دير بصره
دير الملاك	دير تاسا
الدير الأبيض (دير الأنبا شنودة) (+)	قنسا
الدير الأحمر (دير الأنبا بشوى) (+)	الدير

فما عدا هذه الحالات الخاصة المحدودة يتوزع السكان الأقباط حينما توزع السكان المسلمون بلا حدود أو تميز. حتى أسماء الأماكن يندر أن تحمل دلالة دينية. فما أقل القرى والنواحي أمثال كودية الإسلام و كودية النصارى (أسيوط) أو نزلة النصارى وبياض النصارى (بنى سويف) أو أشنين النصارى (مغاغة) أو غيط النصارى (دمياط) أو عزبة الأقباط (سوهاج). فهذه وأمثالها أقل من القليل على الخريطة، ولها عادة أصول خاصة في التاريخ، ولذا لا يقاس عليها.

كذلك في داخل القرى والمدن لا نكاد نعرف تجمعات أو تركيزات طائفية سكنية خاصة أو بارزة بل السكن مختلط مشاع، وكثيرا ما تتداخل المساجد والكنائس في اللاندسكيب المدنى، وقد تتجاور. أما ظاهرة «الحصّة» ، «حصّة الأقباط» أو «الدرب» ، «درب النصارى» ، فاستثناء بل شذوذ محلى نادر، وظاهرة تاريخية عند ذلك. معنى هذا، بعيدا تماما عن أى عزل سكنى، هو التعايش والتداخل الجغرافى على كل المستويات، تماما كالتداخل والتشابك الاقتصادى والمهنى حيث لا يختص الأقباط بحرف معينة بذاتها وإن كانت نسبة الزراعة بينهم أقل نوعا والمهن الحرة أعلى نوعا.

التماسك السياسى

نصل من هذا كله إلى أن ثنائية المسلمين - الأقباط في مصر لا تتعارض مع الوحدة الوطنية، بل الدينية، ولا هى تنسخها. فبالأصل الإثنولوجى، كما بالوضع الاجتماعى، كما بالتوزيع السكنى، تعد الأقلية القبطية من صميم الكيان المصرى الكبير، وكتلة رصينة رصيفة من جسم الأمة شديدة التماسك فيه والالتحام به. وقد تبدى ذلك سياسيا حتى فى العصور الوسطى، فضلا عن العصر الحديث. فى العصور الوسطى، ربما فرضت بعض حالات فردية عابرة من التمييز فى الملبس والمظهر وما أشبه، مثلما وقعت بعض «حوادث مؤسفة» انتقامية نتيجة انفلات الأعصاب أثناء الحملات والغارات الصليبية على بعض المدن المصرية لكن هذا كله لم يكن إلا الشذوذ النادر، وذلك أيضاً فى فترة كانت ماتزال مرحلة انتقال وتحول إلى الإسلام (١). وفيما عدا ذلك فإن صلابة الوحدة الوطنية إبان الصليبيات هى مضرب المثل بشهادة المستشرقين أنفسهم.

أما فى العصر الحديث، فالثابت المسجل أنه لم تقع لا أثناء الحملة الفرنسية

(١) عباس حلمى إسماعيل، «التسامح الإسلامى مع أهل الذمة فى عهد الدولة الأيوبية»، مجلة مرآة العلوم الاجتماعية، ديسمبر ١٩٦٤، ص ٥١، ٧١.

ولا أثناء الثورة العرابية (بشهادة التديم) أية صدمات أو انفجالات ، دحك من ثورة ١٩١٩ التى كانت نموذج الوحدة الوطنية . وبصورة عامة فان مصر الحديثة لم تعرف التعصب الدينى أو التفرقة الطائفية ، ولا كان وضع الأقباط فى يوم غير مريح قط . أما كل ما قيل بعكس ذلك فهو عادة من ترويج المغرضين من أعداء مصر ، خاصة الاستعمار (الذى - بالمناسبة - لم ينفك حتى اليوم يشكك حتى فى صحة أرقام تعدادهم الرسمية المعلنة ونسبتهم الاحصائية من مجموع السكان ، ويروج من تزييفه أرقاماً مضخمة قد تبلغ أحياناً ثلاثة أو أربعة أمثال الحقيقة) .

من الثابت المقرر ، مثلاً ، أن الأقباط كانوا دائماً يتمتعون بمستوى اقتصادى ومستوى معيشة أعلى عموماً من متوسط الشعب ككل . وكوشر واحد إلى هذه الحقيقة ، يذكر تقرير المؤتمر القبطى فى أوائل هذا القرن أن الأقباط كانوا يدفعون ١٦ ٪ من ضريبة الأراضى رغم أن نسبتهم من السكان ٦ ٪ فقط . (١) كذلك فإنهم إلى وقت قريب كانوا يشغلون فى وظائف الإدارة نسبة أكبر وأقوى بكثير من نسبتهم العددية ، مثلاً انتقلوا بعد ذلك إلى وضع مماثل فى المهن الحرة العالية ، فضلاً عن ارتفاع نسبة التعليم وانخفاض نسبة الأمية بينهم بالقياس إلى المستوى الوطنى العام (٢) .

ويمكن لأى عابر سبيل فى مصر أن يطالع هذا كله مختزلاً ببلاغة ومنعكسا عملياً فى اللاندسكيب المدنى ، حيث تبرز أبراج الكنائس العديدة بكثافة أعلى بكثير من كثافة السكان الأقباط نفسها إلى حد أنه - كما يفعل بعض الزوار الأجانب - لو اتخذ كثافة الكنائس المراتية مقياساً لكثافة الأقباط غير المراتية لخرج بنسبة بعيدة جداً عن الحقيقة وبعده هو أضعاف الواقع تماماً ، أحياناً ما اتخذ الاستعمار دليلاً مزعوماً على أرقامه المضخمة المكنوبة عن عددهم كأقلية . غير أن هذا كله ومثله إنما يدل على مستوى أعلى من الثراء والدخل . ولهذا فإذا كان هناك حقاً تمييز ، فهو بالتمييز لا بالتحيز وبالموجب لا بالسالب . وهذا فى الواقع قانون عام شبه عالمى ، إذ من المعروف أن الأقليات عادة تظهر بمزايا عديدة قد لا تتمتع بها الأغلبية أحياناً (٣) .

من هنا جميعاً فلقد فشلت كل محاولات الاستعمار الحديث ابتداء من الحملة الفرنسية إلى الاحتلال البريطانى (هل نضيف : والصهيونية الإسرائيلية ؟) فى خلق مشكلة الطائفية أو مشكلة الأقليات ليضرب بها الوحدة الوطنية . فمن الثابت المحقق ، بل والمعترف به الآن رسمياً ، أن الاستعمار ، فى استراتيجيته التقليدية « فرق تسد » ،

(1) Issawi, p. 34.

(2) Id., p. 161.

(3) E.E. Bergel, Urban sociology, McGraw-Hill, 1955, p. 274 ff.

كان يلعب في مصر دائماً لعبة ثنائية مزدوجة محورها ثنائية الدين ، فيضارب كلا من الطائفتين بالأخرى ويوغر ويؤلب كليهما سرا ضد الأخرى ، موها إياها بأخطار ومخططات خيالية تبيتها نحوها ، مدعياً في ذلك كله الانحياز إليها والتعاطف معها وأن موقفه أقرب إليها منه إلى الأخرى إما بحكم ديانته أو بحكم موقعه ، بحسب الحالة .

غير أن موقف الأقباط في وجه هذه الاستراتيجية كان دوراً إيجابياً بناءً للغاية . فقد رفضوا كل مناورات وإغراءات ودسائس الاحتلال البريطاني لأحتضانهم وفرض حمايته المزعومة عليهم على غرار ما كانت تفعل القوى العظمى من بسط نوع من الحماية والرعاية التقليدية كل منها على إحدى الأقليات الدينية في الشام مثلاً . وهي نفسها تلك الحماية التي تذرع بها ، من بين ما تذرع ، لفرض الحماية على مصر نفسها ، والتي تشبث بها في التحفظات الأربعة بعد إلغاء الحماية (١) .

ومن قبل ومن بعد رفض الأقباط مع المسلمين لعبة تحويل ثنائية المسلمين — الأقباط إلى ثنائية تركيا الخلافة — بريطانيا الاستعمار . وإذا كان بعض المسلمين قد والى الأتراك في تلك اللعبة ، وكان بعض الأقباط قد والى الانجليز ، فلم يكن ذلك عن خيانة بل عن جهالة ، ولا عن نقص في الوطنية ولكن عن نقص في التفكير ، « وما منع الإسلام تركيا ، ولا المسيحية إنجلترا ، أن تظلم مصر كلها باستعمارها ، ثم باستغلالها ، وتعويقها ، وقهرها » (٢) . وقد انعكس رد مصر على تلك اللعبة السياسية المزدوجة بصورة راثعة في ثورة ١٩١٩ على الاستعمار حين « تعانق الهلال والصليب » تحت شعار « الدين لله والوطن للجميع » . وفيما بعد في الفترة الأخيرة ، وعلى عكس دعاوى الاستعمار ، لم يكن الأقباط أقل تحمساً من سائر المصريين لفكرة القومية العربية ودولة الوحدة العربية ، كما ساهموا مساهمة مشرقة في حروب التحرير وفي صنع أكتوبر سواء في الميدان أو في الجبهة الخلفية .

هذا ، وإذا كان قد وقع خلال تلك المراحل النضالية كلها بعض « أحداث مؤسفة » ، فهي حالات فردية بحته وثنائية للغاية لا تنفي القاعدة العامة بقدر ما تؤكد كدها ، كما أن أغلبها ينبع لا من سوء النية ولكن من سوء المعرفة إن لم يكن الجهل المخجل حقاً . من ذلك مثلاً صيحة بعضهم العصبية المفلوطة بعد هزيمة يونيو « فليعودوا إلى صحراء العرب التي أتوا منها ! » — يقصدون المسلمين . وهي دعوة مترتبة منطقياً على دعوى أن المسلمين « دخلاء » في مصر ، تلك الدعوى التي لسننا بحاجة

(1) W.B. Fisher, The Middle East, p. 104 — 5.

(٢) أعيدوا كتابة التاريخ ، ٨٣ .

إلى أن نكرر فسادها وخطأها إلى حد يثير الشفقة أكثر مما يثير السخرية . والذي يدعو إلى السخرية في هذه الصيحة الجهول أنها دعوة إلى طرد الأغلبية العظمى والسواد الأعظم من المصريين أبناء مصر الأصلاء .

والغريب بعد هذا أنها تذكر - مع الفارق الهائل - بصيحة الأب سييس الشهيرة في فرنسا إبان الثورة « أعيدوهم إلى مستنقعاتهم الجرمانية التي أتوا منها ! » (١) - يقصد طبقة النبلاء والأرستقراطية ، الذين هم بالفعل غزاة ومهاجرون معا في الأصل . ولكن يبدو أنه في الأزمات القومية حين يصبح « الوطن في خطر » أو في مراحل الانحطاط السياسي تنفلت الانفعالات وقد تختلط الأمور والحقائق إلى حد التشويش والاضطراب الفكرى .

ولا شك أن هذا الوضع بلغ بل تجاوز قمته الدرامية والمأساوية في أحداث أواخر السبعينات حتى ١٩٨١ . فلأول مرة في تاريخ مصر السياسى والوطنى الحديث وربما القديم كله ، وباعتراف الدولة الرسمى علنا للأسف ، وصلت المشكلة الطائفية في مصر إلى حد الانفصالية السياسية السافرة ، حيث طالبت علنا بدولة قبطية مستقلة داخل مصر وعن مصر . وبغض النظر عن دوافع الدعوة المزعومة من اضطهاد وقهر موهوم أو صدامات عاصفة أو مشاكل متراكمة مكبوتة ، فليس من شك أن هذه الدعوة الانفصالية إلى دولة أقلية دينية في الداخل لا أصل لها من الدين ولا العلم ، لا من التاريخ ولا من الجغرافيا ، بل لا من العقل ولا من المنطق . فمصر لم تنقسم قط داخليا ولا عرفت التقسيم ولا هى قابلة للقسمه تحت أية ظروف أو ضغوط .

لذا كان حتما أن تسقط الدعوة المنحرفة وأن تمنى بالعجز والفشل ، بحيث لو عدت الدعوة الانفصالية خيانة وطنية لوجب أن تعد انعكاسا لما هو أعظم وتصغيرا لما هو أكبر وفرعاً لما هو أصل . وعلى أية حال ، فإن كلتا الظاهرتين أو المظاهرتين ، على هولها وبشاعتها كوصمة دامغة وسبة أبدية في سجل التاريخ ، لا تعدو في تاريخ مصر العريض العريق أكثر من جملة اعتراضية وزوبعة في فئجان وانحرافه ضد حركة التاريخ لا يلبث تياره أن يكسحها إلى بالوعته حيث يطويها إلى الأبد .

(1) Ripley, p. 157.

فما عدا هذا الاستثناء الوحيد إذن ، بل هذا الشذوذ البحث ، الذى يؤكد القاعدة ولا ينفيها ، فان مثل تلك الحوادث والأحداث الطائفية العابرة مهما كانت مؤسفة تبقى فى النهاية « مسألة عائلية » بحته بلا جدال ، مسألة « خلافات عائلية » كتلك التى تقوم وتتفجر داخل كل من الجانبين ذاته . وحتى عند ذلك فلربما كان لها أيضا على علاقتها بعض الفضل ، كالبثور على سطح الجلد ، فى نزح وتصريف المستنقعات الفكرية الضحلة الآسنة والمفاهيم الخاطئة المنحرفة ، الموروثة أو المكتسبة ، التى عششت بعض الوقت فى عقول البعض من الجانبين .

وأخيرا فلعلها آخر بقايا عصور التخلف والجهل التى تذوب الآن بسرعة فى بوتقة التقدم والتقدمية . وقد آن لكل هذه الحرافات الوطنية أن تنقرض إلى الأبد . وكما يلخص شارل عيسوى « لقد ربت السنوات الثلاثون الأخيرة من الحرية والتسامح جيلا من الشبان الذين لا يبدون شيئا من ردائل الاضطهاد ، الذين تعاونوا مع المسلمين فى النضالات السياسية والاجتماعية فى روح من المساواة التامة والاحترام المتبادل ، والذين هم مهيثون جيدا للوصول إلى تفاهم أعمق وأبقى بين كلتا الطائفتين » (١) .

وبالفعل فلقد أثبتت التجارب السياسية الأخيرة أنه إذا كانت الأزمات الوطنية « اختبار أحماض » قاسيا للوحدة الوطنية ، فإنها أيضا اختبار صحى مفيد ودرس عملى فيها ، بينما أثبت الأقباط فيها أنهم إذا كانوا لا يزيدون عن معظم المسلمين « مصرية » بالأصل الإثنولوجى ، فإنهم لا يقلون عنهم « مصرية » بالحس الوطنى . وإذا كان ثمة شئ ، فلقد خرجت الوحدة الدينية ومعها الوحدة الوطنية من هذه التجارب القاسية أو الأحداث المؤسفة وهى أكثر صلابة ونقاوة منها فى أى وقت مضى ، كالمعدن تخلص من شوائبه بعد نار الصهر وسندان الطرق . ومصر — نحن نخلص — ليس لها مشكلة طائفية ولا عانت مشكلة أقليات ، إلا أن تكون من صنع أو وهم الاستعمار أو من إفرازات عصور الانهيار والانحطاط السياسى . وتظل مصر رمزا للوحدة الدينية مثلا تخرج علما على الوحدة الوطنية .

الوحدة السيكولوجية

عن الوحدة السيكولوجية ، أخيرا ، دعنا أولا لا ننس أحادية البيئة المصرية لأن بينها علاقة وثيقة . والبيئة الطبيعية الأحادية من وجهة الدولة السياسية مزاياها وعيوبها . فالدولة المؤلفة من إقليم طبيعي واحد قد تفتقر أحيانا إلى تنوع الموارد الاقتصادية والخامات والانتاج ، أما الدولة المتعددة الأقاليم الطبيعية فتتمتع لاشك بهذا التنوع ، ولكنها قد تخسر أحيانا وحدة السكان وتجانسهم ، على الأقل في أنماط الحياة الاقتصادية واليومية ومن ثم في طرق الحياة والتقاليد والعادات والنظرة العامة (١) . وإذا كانت مصر الأحادية قد افتقدت بالفعل بعض السلع وخامات الإنتاج سواء معدنية أو زراعية ، وكان الأساس الطبيعي للدولة أحاديا بصفة عامة ، فإنها قد كسبت عبر التاريخ مصر الموحدة نفسيا وقوميا وشعبيا ، وكان هذا من الناحية السياسية مادة لاحمة من الدرجة الأولى .

ولعل أبسط مظهر وانعكاس لهذه الوحدة السياسية المكتسبة من البيئة الأحادية ، قصة الرعي ودورة الرعاة في مصر . فنحن نعلم كم هي كثيرة موجات ونزحات الرعاة التي تدفقت على مصر صحارى وواديا . ولكننا نعلم أيضا أن انصبابها لم يؤثر كثيرا - فيما عدا بعض اضطرابات ومشاكل واحتكاكات مألوفة - على تركيبها السياسى ووحدتها الوطنية ، فلم تكن القبيلة وروح الانفصال العشائرية ظاهرة بارزة في تاريخها القومى . ولقد عانت مصر كثيرا من البدو في العصر المملوكى التركى خاصة ، لاسيما على أطراف الدلتا والصعيد شرقا وغربا ، وكان النهب والسلب والغارات الخاطفة على القرى والفلاحين هي الأمر اليومى في تراث البدو التاريخى .

فهؤلاء البدو ، الذين يمكن أن يقال عنهم بحق إنهم وضعوا قدما في الرمل وقدماء في الطين ، وكانوا معلقين على هامش الوادى جغرافيا كما على هامش الحياة اقتصاديا وحضاريا وسياسيا ، كانوا في حالة غزو شبه مستمر للوادى أو حرب أهلية غير نظامية ضد الدولة كما كانوا في حالة حرب أهلية داخلية متقطعة فيما بينهم هم أنفسهم . والواقع أن تاريخ مصر طوال العصور الوسطى يتألف داخليا من نغمتين أو نغمتين سليبتين : كوارث الفيضان الدورية وغارات البدو النكبائية .

(1) Moodie, Geo g. behind politics, p. 47 — 53.

ولكن من الناحية الأخرى فإن التاريخ يسجل أيضاً تحول بدو وادى النيل طوال العصور الوسطى ببطء وتدرج إلى الزراعة ، خاصة طوال حكم المماليك ، حتى إذا كان القرن الـ ١٨ كان أغلبهم قد تحول نهائياً إلى زراع ثابتين . وشيئاً فشيئاً أصبحت مشكلتهم ووجودهم ثانوياً نسبياً في القرن الـ ١٩ وأيام محمد على الذى قطع شوطاً بعيداً في إخضاعهم وتسكينهم بالقوة وبالسياسة معاً (١) . ومنذ ذلك الحين والتقديرات المتاحة والتعدادات تكشف عن تناقص أعدادهم بسرعة وبشدة وعن اقترابهم من نقطة الانقراض الحتمية ، كما يوضح هذا الجدول .

المصدر	التقدير	التاريخ
جومار	١٣٠,٠٠٠	الحملة الفرنسية
دى ريني (٢)	١٨٠,٠٠٠	١٨٤٦
ماك كون (٣)	٣٠٠,٠٠٠	١٨٧٧
مارسيل وريم (٤)	٧٠,٠٠٠	١٨٧٧
مبوريا (٥)	٩٨,١٩٦	١٨٨٢
كرومر (٦)	٢٠٠,٠٠٠	١٨٩٢
باير (٦)	٨٠,٠٠٠ — ١٠٠,٠٠٠	أوائل القرن الـ ٢٠
التعداد	٩٧,٣٨١	١٩٠٧
التعداد	١,٥١٣	١٩١٧
	٣٠,٠٠٠ — ٥٠,٠٠٠	١٩٢٧
	٥٠,٠٠٠ — ٨٠,٠٠٠	الربع الأول من القرن
التعداد	٥٥,٠٠٠	١٩٤٧

(1) M, Awad, «Settlement of nomadic & semi-nomadic tribal groups in Middle East», B.S.G.E., 1959, p, 12 ff,

(2) E. de Régný, Statistique de l'Egypte, Alex., 1870, p. 12

(3) McCoan, Egypt as it is, p. 23.

(4) J.J. Marcel; A. Ryme et al., L'Univers pittoresque, L'Egypte sous la domination de Mohamed-Aly, Paris, 1877, p. 103.

(5) L. Mboria, La Population de l'Egypte, Le Caire, 1938, p. 144.

(6) Gabriel Baer, Population & Society in the Arab East, Lond., 1964, p. 127.

تضارب الأرقام وتناقض اتجاهاتها في كل التواريخ والحالات جد واضح . ولكن إذا أخذت على علاقتها ، لكان حجم البدو أيام الحملة مقاربا إلى حد بعيد لحجم الأقباط حينذاك (١٥٠ ألفا) . كذلك فلو صح رقم الحملة ، لصح بالمقارنة تقدير ١٨٤٦ البالغ ١٨٠ ألفا . أما تقدير ماك كون لسنة ١٨٧٧ بنحو ٣٠٠ ألف ، وهو أكبر تقديرات البدو بين كل الأرقام المتاحة في أى تاريخ ، فيبدو بالمقارنة مبالغا فيه بشدة . يؤكد هذا أيضاً تقدير مارسيل وريم لنفس التاريخ بنحو ٧٠ ألفا ، الذى هو على العكس أصغر تقديرات البدو جميعا خلال القرن الماضى ، والذى يبدو أنه يبالغ في الاتجاه المضاد . ولعل الحقيقة وسط بين التقديرين . وليست الأرقام المنسوبة إلى كرومر لسنة ١٨٩٢ بأفضل ، فهي تتأرجح تأرجحا بين ١٠٠ ، ٢٠٠ ألف .

أما تعداد ١٩٠٧ فيزيد الصورة تعقيدا واضطرابا ، ولكنه يشير إلى حقيقة هامة وهي المدى البعيد جدا الذى قطعته غالبية البدو نحو الاستقرار . فهو يذكر ، إلى جانب نحو ١٠٠ ألف من البدو الرحل ، ٦٠٠ ألف مما يسميه عرب قبائل أو قبائل عرب من المستقرين في المدن والقرى . والغريب أن تعداد ١٩١٧ يأتى بعده برقم خرافى ، فهو يهوى بعدد البدو إلى نقطة الصفر تقريبا ، ألف ونيّف . ومن المؤكد أنه خطأ مطلق ، ولا يعتد به إطلاقا . ولهذا يقدر باير عدد البدو في أوائل القرن الـ ٢٠ بحوالى ٨٠ - ١٠٠ ألف . وفي ١٩٢٧ يذهب التقدير إلى ٣٠ - ٥٠ ألفا . وعموما ، يضع البعض الرقم خلال الربع الأول من القرن الـ ٢٠ حول ٥٠ - ٨٠ ألفا . وأخيرا يأتى تعداد ١٩٤٧ بنحو ٥٥ ألفا ، أى نصف تعداد ١٩٠٧ تقريبا .

على الحملة إذن ، ورغم كل هذا الاضطراب والخلط ، يمكن القول باطمئنان بأن الاتجاه التنازلى نحو التناقص حقيقة لا شك فيها . ويتأكد هذا أكثر إذا نسبنا أعداد البدو إلى مجموع السكان ، كما يفعل الجدول التالى . فمنه نرى أن نسبة البدو ، التى بلغت أيام الحملة الفرنسية نحو ٥,٢ ٪ ، هوت إلى ٠,٢٨ ٪ في ١٩٤٧ - انقراض حقيقى . ولحجود المقارنة ، فعلى حين كان عدد البدو يناهز عدد الأقباط أيام الحملة ، جاوز الأقباط اليوم المليونين وربعم المليون ، بينما ذوى البدو إلى خمسين ألفا على الأكثر ، أى ما لا يزيد كثيرا على تعداد قرية كبيرة في الوادى وأقل كثيرا من تعداد نوبى مصر . لقد أصبح بدو مصر ظاهرة محض تاريخية ، وبقينا غير جغرافية أو بالكاد جغرافية .

التعداد	سكان مصر	البلد المستقرون والرحل		البلد الرحل	
		العدد	%	العدد	%
الحملة الفرنسية	٢,٥٠٠,٠٠٠	١٣٠,٠٠٠	٥,٢٠	١٣٠,٠٠٠	٥,٢٠
١٨٩٧	٩,٧٣٤,٤٠٥	٦٠١,٤٠٠	٦,١٨	٧٠,٥٠٠	٠,٧٣
١٩٠٧	١١,٢٨٧,٣٥٠	٦٣٥,٠١٢	٥,٦٠	٩٧,٣٨١	٠,٨٥
١٩٤٧	١٩,٠٢٠,٨٤٠	—	—	٥٥,٠٧٣	٠,٢٨

واليوم تكاد مصر تكون البلد العربي الوحيد — باستثناء لبنان — الذي يخلو عملياً من القبائل والقبلية والرعى والرعاة تقريباً . وإذا شئنا رمزا دالا من الحياة اليومية يعبر عن هذا الاختلاف ، فسنجده في ظاهرة طريفة في الملبس . فمن الشائع المألوف جدا — مئات الآلاف — في مجتمع الشام والعراق من يجمعون في ملبسهم بين البدلة والعقال ، وهي ظاهرة تعبر عن مرحلة انتقال من البداوة إلى الحضرة ومن الصحراء إلى المدينة . هذه الظاهرة وأمثالها نادرة جدا في مصر التي ودعت آخر الرعاة وشهدت نهاية القبلية منذ بعيد .

والسبب في هذا كله ببساطة أن مصر ليست فقط بيئة أحادية ، ولكنها أيضاً واحدة صحراوية تحت كما رأينا ، التناقض فيها مطلق أو شبه ذلك بين الوادي والصحراء ، ليس بينهما باستثناء هامش ضيق على جانبي الدلتا منزلة بين المنزلتين من الاستبس الرعوى الفسيح كما في العراق والشام ... إلخ . والنتيجة أن الرعاة النازحين كانوا يفتقدون بيئتهم الرعوية ولا يجدون مجالا حيويا لهم وسرعان ما تعجز الهوامش الفقيرة عن تحملهم ، فيضطرون تدريجيا إلى التوطن في الأرض الزراعية والتحول من الرعى إلى الزراعة ومن القبيلة إلى القرية أو من « الخيش والدوار » إلى « السكن والعمار » . أى أن بيئة مصر الأحادية كانت تمنحها قوة امتصاص حتى في نمط الحياة الاقتصادية . فحتى الرعاة هضمهم وحولتهم إلى زراة ، وإذا كانت الصحراء هي مهد الرعاة والترحل والقبلية فإن الوادي كان لحدها . وتنتهى الدورة كلها لتؤكد وحدة مصر الوطنية .

وفي داخل مصر المستقرة ، كان للنيل والزراعة دور هام في توحيد المصريين في حياتهم اليومية والاجتماعية وفي تقاليدهم وطقوسهم ... إلخ ، وهذه دقائق صغيرة

ولكنها تدخل في صميم جذور الوحدة الوطنية في النهاية لأنها تخلق نفسية أو عقلية متقاربة وحياة عامة مشتركة ، أو في كلمة واحدة تخلق الوحدة السيكولوجية . فالنيل في مصر ضابط إيقاع الحياة الاجتماعية ومنظم دورة الحياة اليومية ومفتاح دولاب النشاط الجارى ، باختصار هو المحور الذى تدور حوله عجلة المجتمع من حيث هو مجتمع . فالنيل عن طريق الفيضان حدد مواسم الزراعة والمحاصيل ، وبهذه تتحدد دورة العمالة والبطالة ، فالزواج والزواج ، وبالتالي المواليد (بل والجريمة أيضاً !) . فموسم الزواج السائد هو بعد القطن عموماً (أو القصب في الجنوب والأرز في الشمال) . وفصل المواليد أو موسمها - إن صح التعبير أو إذا استعرنا تعبير هنتنجتون (١) - يتحدد بنسبة ما بموسم قمة الزواج ابتداء من نوفمبر وانتهاء بابريل (٢). وقدما وحتى قريب كان موسم الجفاف في الري الحوضى هو موسم البطالة ، وربما الحاجة والفقر نسبياً ، وإلى حد ما الجريمة كما كان الحال في جيوب من الصعيد .

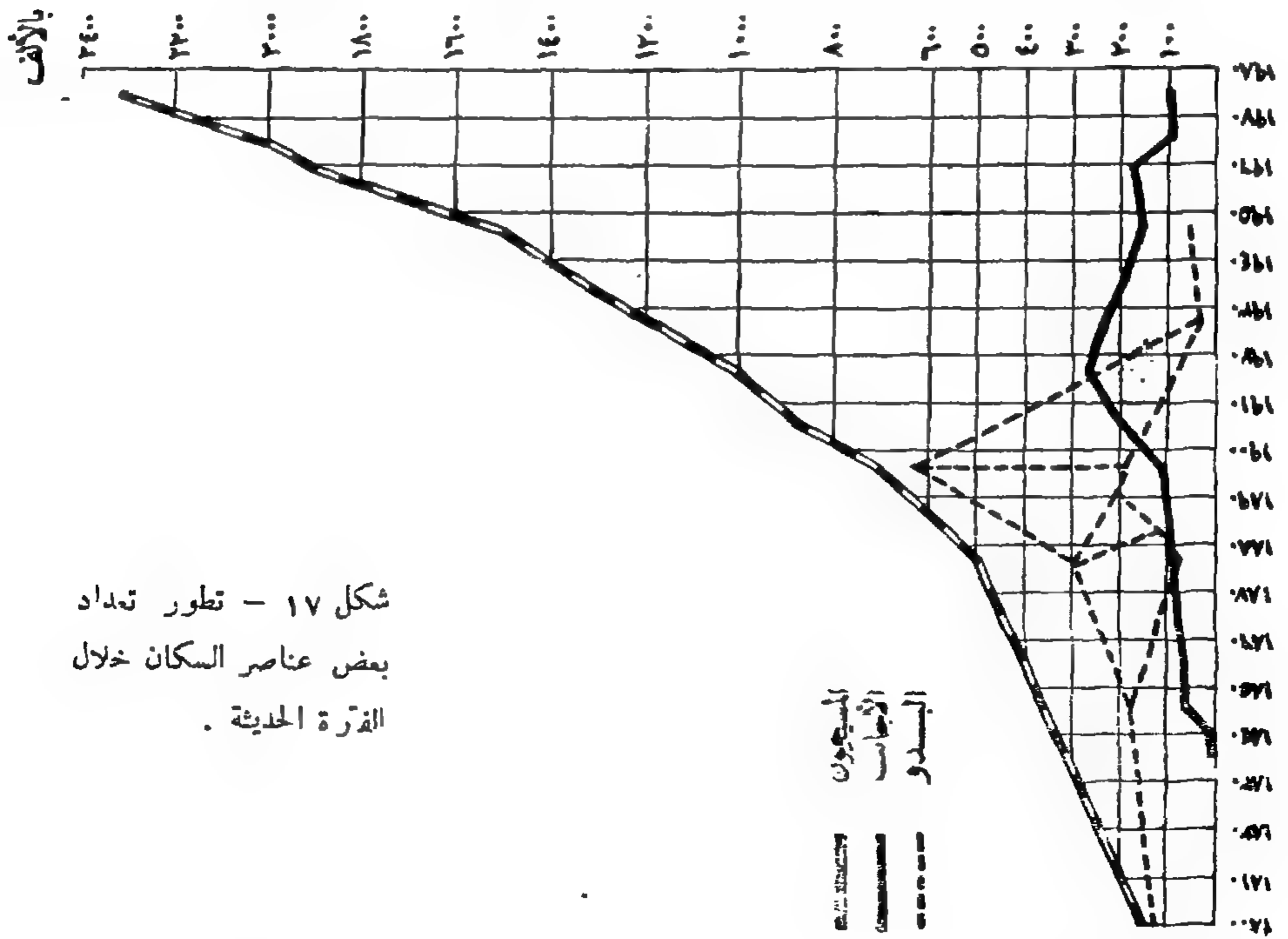
وحتى على المستوى غير المادى المباشر ، كان النيل يدخل في طقوس الحياة الدينية الفرعونية كمعبود وقرابين ... إلخ ، كما دخل في الحياة الدينية الإسلامية كوفاء النيل وصلاة الاستسقاء ، وكذلك في الأعياد والعادات القومية كشتم النسيم والحصاد ... إلخ . هذا عدا أن النيل محور من محاور الفن الشعبى والملاحم التاريخية ... إلخ . والنيل بهذا يجمع في الواقع أيضاً بين عنصرى الأمة في كثير من مناحى ومناشط الحياة اليومية والمجتمعية ويدعم بذلك أسس الوحدة الوطنية بقدر ما يضيق الفجوة التى تخلفها الثنائية الدينية وما يمد من جسور عررها ، أو كأنما هو دين مشترك ثانوى أو ثنائى أو ثالث بين الطرفين . إنه دين المصلحة المشترك والخطر المشترك والحياة المشتركة ، دين الوطن المشترك فعلاً . وهو من ثم أكثر من مجرد قاسم مشترك أعظم بين عناصر الأمة . بل إن لودفيج ليذهب إلى حد أن يجعل النيل في مصر « ديناً رابعاً » بين أديان الشرق ، يتوارى خلفها متنحياً في لباقة ولكنه يوجهها ويكيفها ولا نقول يوحدها . حقاً ، إن أولى الإمبراطوريات في التاريخ المصرى هى إمبراطورية النيل .

ومن هذا جميعاً نرى أن الوحدة التاريخية التى لم تنقطع والتى كانت جزئياً ثمرة للتجانس البشرى قد ضاعفت بدورها من هذا التجانس حتى قل أن نجد شعباً متاثلاً

(1) E. Huntington, Season of birth, N.Y., 1938.

(2) G. Hamdan, Pop. Nile Mid-Delta, vol. II, p. 48, I. Lévi, «La nuptialité et les divorces en Egypte», B.I.E., t. XXI, 1938-9, p. 195.

في ملامحه الجسمية والنفسية ، في مزاجه وتقاليده (١) ، باختصار في « طابعه القومي » ، كالشعب المصري . ولربما زدنا هذه الحقيقة وضوحا إذا ما وضعناها موضع المقارنة مع بلاد أو شعوب أخرى مجاورة . في الشرق العربي مثلا ، عبر العصور الطوال كما في يومنا هذا ، نجد أن سوريا تمتاز في كل نواحي حياتها وكيانها بمعادلة اقليمية أساسية تعد مفتاحا لكل أعماق شخصيتها : إنها تتألف من عدد كبير من الوحدات الضئيلة : في الأرض والطبوغرافيا ، في العروق والسلالات ، في اللهجات والاتجاهات ، في الطوائف والملل ، حتى في المدن والواحات ! إنها في ذلك كله كومة مفككة من الأحجار الصغيرة وأكاد أقول من حصي وتراب . والعراق أكثر تجانسا وتماسكا ، فهو بنهره وبيئته الطبيعيتين السهل والجبل ... إلخ أقرب إلى الثنائية التركيبية - إلى حجرين كبيرين نوعا . أما مصر في هذه المتتالية البصاعدية فتأتي على القمة : فهي حجر واحد monolith ، وحجر ضخيم عند ذلك megalith . فهنا جسم بشري واحد ووحيد ، ووسط جغرافي أحادي بالتأكيد ، ونهر سائد وفريد . وهي لذلك كله أبعد ما تكون عن التنافر الداخلي أو التخلخل التركيبي ، ومنه تستمد ثقلا ووقعا وقوة اندفاع فرضت نفسها على تاريخ المنطقة ، كما سئرى بعد قليل .



(1) Issawi, p. 4.

الفصل الثاني والعشرون

من الطغيان الفرعوني إلى الثورة الاشتراكية

في جغرافية مصر الاجتماعية

من النظريات البيئية الشائعة في الدراسات الاجتماعية نظرية تربط بين الطغيان السياسي وبين البيئة النهرية . والنظرية قديمة إلى حد كبير ، على الأقل تسبق مونتسكيو الذي أطلق سلسلة ضخمة من علاقات الربط بين المظاهر الطبيعية والمظاهر البشرية عموماً ، لكنها لقيت رواجاً وذبوحاً خاصين في القرن التاسع عشر ، ولم تزل تعيش أو تعيش في كثير من المذاهب والمراجع حتى يومنا هذا بصورة محددة أو مجددة .

فمن قبل في أواخر القرن الماضي لاحظ الاقتصاديون الكلاسيكيون والاشتراكيون على حد سواء أن ثمة في العالم مجموعة من البلاد تعيش على الأنهار ، المجتمعات النهرية وزراعه الري ، تشترك في ملامح اجتماعية وسياسية تختلف بها عن مجتمعات الزراعة المطرية وتصل إلى قممها في النهاية في الطغيان ، فسموها الكلاسيكيون « المجتمع الآسيوي » أو « أسلوب الإنتاج الشرقي mode de production asiatique » ، بينما تعذر على الاشتراكيين إدخالها في برنامج التطور الطبقي الماركسي وسموها « بالأسلوب الآسيوي أو الشرقي للإنتاج » . وفي كل الحالات صك « الطغيان أو الاستبداد الشرقي oriental despotism » كتعبير متداول يركز تلك العلاقة .

وفي أول هذا القرن عاد ماتويتزي Matteuzzi إلى النظرية ولخصها في أن الظروف الجغرافية الطبيعية في مصر القديمة والعراق وآشور وفارس وفينيقيا واليونان وروما مسئولة عن نوع التنظيم السياسي الذي نشأ بها . فالأربعة الأولى سادها الحكم المطلق ، والثلاثة الأخيرة سادها الحكم غير المطلق . ثم أرجع الحكم المطلق في مصر والعراق إلى الطبيعة النهرية وزراعة الري ، بينما ردها في فارس إلى الطبيعة الجبلية . ومن

السهل — كما لاحظ سوروكين — أن تنقد آراء ماتوينزى ، أولاً فى تحديد طبيعة الحكم السياسى المفترض ، ثم ثانياً فى الربط مع البيئة الطبيعية حيث رد التنظيم السياسى الواحد إلى أكثر من بيئة طبيعية واحدة (١) .

وفى خمسينات هذا القرن عاد كارل فيثفوجل إلى النظرية من زاوية أخرى هى زاوية التفسير الاقتصادى الماركسى للتاريخ ، أو بالأحرى أعاد التعبير عنها ، فاختبرها وطبقها على البيئات النهرية فى مصر والعراق وفارس والصين والهند إلى جانب حضارات العالم الجديد القديمة ، وذلك فى كتاب يقرأ من عنوانه « الاستبداد الشرقى . دراسة مقارنة فى الحكم المطلق » (٢) .

وسواء عند ماتوينزى أو من سبقوه ، أو عند فيثفوجل أو من يمثلهم (٣) ، فالنموذج المثالى للنظرية هو مصر دائماً ، ومصر القديمة بالدقة . وفى القرن الماضى ، قرن الاستعمار ، أثار الكثيرون ممن كتبوا عن مصر هذه النظرية بتحديد مباشر . ولهذا لا بد من التصدى لها ولمغزاها وللتائج التى ترتب عليها أو تخرج منها . وفى هذه المناقشة لا بد من التمييز بين جانبين أو قضيتين فى النظرية : الظاهرة الاجتماعية السياسية فى حد ذاتها ، ثم العلاقة الإيكولوجية (أى البيئة) المفترضة بينها وبين الظاهرة الطبيعية . وفى الجالين يتعرض الباحث الموضوعى بالضرورة لآراء قد تبدو أو قد تكون اقتراعات على مصر والمصريين ، ولكننا — وهذه نقطة حيوية بقدر ما هى بالسية — نذكرها لا لرددها بل لرد عليها ، ونشرحها لنشرحها ، وفى النهاية لكى نحدد موقعها من العلم وموقفنا العلمى منها . وبغير هذا قد يساء الفهم ، خاصة من جانب السطحين أو الأدعياء ، وبالأخص الديماجوجيين والمتشجنين.

إيكولوجية النيل الاجتماعية

المجتمع الهيدرولوجى

ولنبداً بالحقائق الطبيعية غير الخلافية أو الجدلية . الحقيقة الكبرى فى كيان مصر

(1) P. Sorokin, Contemporary sociological theories, N. C., 1928, p. 187 - 180.

(2) Karl A. Wittfogel, Oriental despotism, a comparative study of total power, New Haven & Lond., 1957.

أنظر أيضاً : إبراهيم عامر ، الأرض والفلاح ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، « مصر النهرية » ، مجلة الفكر المعاصر ، أبريل ١٩٦٩ ، ص ٣٠ - ٣٢ .

(3) Mumford, City in Hist., p. 26.

هى أنها بيئة فيضية لا تعتمد على المطر الطبيعى فى حياتها وإنما على ماء النهر ، وقوامها هو زراعة الرى ، الرى الصناعى ، لا الزراعة المطرية . ومن هنا بالدقة يبدأ كل الفرق فى حياة المجتمع النهري وطبيعته . ففى البلاد التى تعيش على الأمطار مباشرة تختزل المجهود البشرى إلى حده الأدنى . فبعد قليل من إعداد الأرض والبذر يتوقف العمل أو يكاد حتى الحصاد . وبين هذا وذاك فليس هناك من يحفر الترع والمصارف أو يقيم الجسور والسدود . وأهم من هذا كله أن ليس هناك من يمكنه أن يحبس عنك المطر أو أن يتحكم فى توزيعه .

حقا إن الزراعة المطرية عرضة لذبذبات المناخ ، وفلاحها من ثم تحت رحمة الطبيعة ، لكنك لست بحاجة – ولن تستطيع إن أردت ، وهذا هو المهم – أن « تخطط » المطر . من هنا فقد تكون الطبيعة سيدة الفلاح ، ولكن الفلاح بعد ذلك سيد نفسه . وهذا فى نفس الوقت يمنح الفلاح فرصة للفردية بدرجة أو بأخرى .

أما فى بيئة الرى فالأمر مختلف كل الاختلاف . فالوادي فى فجر تاريخه ليس مصرفا طبيعيا ولكنه مستنقع اسفنجى ملارى مشبع . ولا زراعة ولا تعمير إلا بعد التصريف و « التقليل » . لابد ، يعنى ، من مجهود بشرى جماعى ضخم حتى تعد الأرض مجرد إعداد لاستقبال البذرة . وبعد هذا فلا بذر حتى توصل المياه إلى الحقول ، أى لابد من شبكة غطائية كثيفة من الترع من كل مقياس ابتداء من قنوات الحمل وقنوات التغذية إلى مساقى الحقول . حتى تزرع إذن لابد لك أولا من أن تعيد خلق الطبيعة . ثم ما جدوى تلك الشبكة إذا لم تسيطر على أعناقها ورءوسها بالنواظم والقناطر والسدود ؟ أعنى أى جدوى فيها بغير « ضبط النهر » ؟

وأكثر من هذا ، ما جدوى الجميع بغير « ضبط الناس » ؟ إن زراعة الرى إذا تركت بلا ضوابط يمكن أن تضع مصالح الناس المائية فى مواجهة بعضها البعض مواجهة متعارضة دموية . ذلك أن كل من يقيم على أعلى الماء يستطيع أن يسيء استعماله إما بالاسراف أو بحبسه تماما عمن يقع أسفله . أى أن كل حوض علوى يستطيع أن يتحكم فى حياة – أو موت – كل حوض سفلى . وكل من يقع على أفواه الترع يستطيع أن يهدد حقوق المياه لمن يقع على نهايات الترع . كذلك يمكن للمحاباة والتحيز أن تسخو بالماء لمن تريد وتقبضه عمن تريد . إن العلاقات المائية داخل الوادى بأكمله ، أشبه ما تكون بقانون الأواني المستطرقة ، كل تغير فيها هنا يستتبعه بالضرورة تغير هناك ، وأى مضخة كابسة هنا هى بمثابة مضخة ماصة هناك .

المحصلة إذن واضحة : بغير ضبط النهر يتحول النيل النيل إلى شلال حطم

جارف ، وبغير ضبط الناس يتحول توزيع الماء إلى عملية دموية ، ويسيطر على الحقول قانون الغاب والأدغال . ولو تركت البيئة المصرية غابا اجتماعية لما تطورت عن الغاب الطبيعي الذى بدأت منه . والواقع أن البيئة الفيضية يمكن أن تجعل من « المجتمع الهيدرولوجي » — كما يسميه برون (١) — مجموعة من المصالح المتعارضة ، فتصبح سلسلة الأحواض سلسلة من المتنافسين . ومما له مغزاه أن كلمة منافس فى اللاتينية مشتقة من كلمة نهر rivalus ' rivus (٢) . ولعلها ليست صدفة كذلك أن المصريين القدماء اشتهروا بكثرة الحصام والتقاضى ، وفيما بعد بالأخذ بالثأر (٣).

وكمجرد مثال من القرن الماضى ، كان رفاة الطهطاوى (الذى قد يعد أبا الجغرافيا الحديثة أو من آباءها فى مصر) على وعى كامل بضرورة الوحدة المائية . فهو يذكر عصر الماليك فربط بين تفككه السياسى (السناجق) وبين تضاربه المائى . « ... فكان فى أيامهم لكل قسم وكل قرية ترع وجسور خصوصية لا ينتفع من السقى منها إلا أهلها ولم يكن بينهم روابط عمومية . فكان أصحاب الأراضى والمزارعون لها المحاورون شطوط الماء يحتكرون الرى والسقى ويختلسون من المياه ما هو قريب منهم ويمنعون الأراضى البعيدة من ذلك مع كونها لها حق فى مشاركتهم فى المياه عند الفيضان . فكان ينشأ من هذا ما لا مزيد عليه من عداوة قرية لأخرى ، وربما ترتب على ذلك القتال وسفك الدماء » (٤) .

فى ظل هذا الإطار الطبيعى يصبح التنظيم الاجتماعى شرطا أساسيا للحياة ، ويتحتم على الجميع أن يتنازل طواعية عن كثير من حريته ليخضع لسلطة أعلى توزع العدل والماء بين الجميع ، سلطة عامة أقوى بكثير مما يمكن أن تتطلبه بيئة لا تعتمد على نهر فيضى فى حياتها ومصرها . وبذلك لا تكون الطبيعة وحدها سيدة الفلاح ، وإنما بين الاثنين يضيف الرى سيدا آخر هو الحاكم . هنا يصبح الحكم والحاكم « وسيطا » بين الإنسان والبيئة أو وصيا على العلاقة بينهما وهمزة الوصل بين الفلاح والنهر . أى أن الحكومة — فكرة وجهازا — هى بالضرورة أداة التكامل الإيكولوجى بين البيئة والإنسان . إنها تبدأ نتيجة وضرورة جغرافية ، لتنتهى « عاملا جغرافيا » بكل معنى الكلمة .

(1) J. Brunhes, La Géog. humaine, 1934, vol. II, p. 794.

(2) E.C. Semple, «Irrigation .. in Mediterranean», A.A.A.G., Sept. 1929 p. 142.

(3) H. El - Saaty, Juvenile delinquency in Egypt, Ph.D. thesis, Lond. Univ., 1948, p. 43 — 7.

(٤) مناهج الألباب المصرية ، القاهرة ، ١٨٦٩ ، ص ٢٣٥ — ٢٣٦ .

ومن تلك العناصر جميعا يتألف في النهاية المجتمع الهيدرولوجي النموذجي الذي تنسج خيوطه من ثلاثية : الماء ، والفلاح ، والحكومة — والأخيرة طرف في المعادلة لا يقل أصالة وضرورة وحتمية عن الطرفين الآخرين . بل إننا لنستطيع أن نذهب إلى حد القول بأن أصل وظيفة الحاكم والحكم في المجتمع الهيدرولوجي على وجه التحديد إنما هي وظيفة وزارة الأشغال والرى أكثر منها وزارة الزراعة بعامة ، وأن أساس الملك فيه هو وظيفة « محكمة المياه water court » ، أو كما وضعها رفاة الطهطاوى « العدل أساس العمران » (١) .

وإذا كانت تلك هي ضرورات وطبيعة البيئة النهرية والرى من الداخل ، فينبغي ألا ننفل عاملا هاما خارجيا من حولها . فالبيئة الفيضية ، كواحة صحراوية ، معرضة لأطماع وغارات الرعاة البدو باستمرار . وهذا في ذاته يستدعى تنظيما سياسيا قويا متماسكا في الداخل ، هو وحده جدير بأن يعطى للحكومة سلطة قوية (٢) . ولقد رأينا كم هو حافل سجل الغزوات والغارات الرعوية على مصر طوال التاريخ ، وكيف كان بقاؤها يتوقف على الدفاع الخارجى بقدر ما كان يتوقف على الضبط النهري في الداخل .

فاذا ما التفتنا إلى مصر القديمة بصورتها الفرعونية ، فستجابهنا هذه الملامح ، ملامح المجتمع الهيدرولوجي ، إلى حد نادر المثال . فقد عد فرعون ضلعاً أساسياً في مثلث الإنتاج إلى جانب الضلعين الطبيعيين الماء والشمس (٣) ، وأصبحت العبقرية الضلع الثالث في مثلث الحضارة إلى جانب الضلعين الآخرين الحاجة والإمكانية (٤) . وليس صدفة بعد هذا أن كلا من هذه الأطراف الثلاثة قد عبد وأله . فمن ناحية كانت الديانة والميثولوجيا المصرية القديمة تعطى مكانا بارزا لكل من النيل (حانى) والشمس (رع) كآلهة ، بينما — للمقارنة الدالة — لم يكن للرياح الشمالية أو القمر أهمية ذات بال .

ومن ناحية أخرى ، إذا كان فرعون قد تحول إلى الملك — الإله ، فذلك أساسا بصفته ضابط النهر ، بصفته الملك — المهندس ، وبصفته بطريقة ما « صانع المطر » البعيد (٥) . بل يرى البعض ، على أساس أن ضبط النهر كان بداية كل شيء ، أن حكومة مصر الفرعونية كانت في معنى حكومة الفنين ، أى التكنوقراط (٦) .

(١) تلخيص الإبريز ، القاهرة ، ١٨٣٤ .

(2) H. J. Fleure, «Régions humaines», loc. cit., p, 170; S.G.M. March 1919, p. 100.

(3) Ch. Perain, Méditerranée, Paris, 1936, p. 119.

(4) R. B. Dixon, Building of cultures, 1928, p. 43.

(5) Wilson, loc. cit., p. 43, 56, 89, 90.

(٦) غربال ، ص ٢٦ .

ولم يكن غريباً بعد ذلك أن العقد الاجتماعي ، كما يقول سايس ، كان قائماً على الماء : « أعطني أرضك وجهلك ، أعطك أنا مياهي » (١) . ومثل هذا العقد لا يمكن أن يتصور أو أن يقوم في ظل زراعة المطر .

وهاهنا يكمن الفارق الجوهرى بين زراعة الرى وزراعة المطر . فالحكومة في ظل الأخيرة لا غنى عنها حقاً ، ولكن في أبعاد وحدود أضيق بكثير منها في زراعة الرى . فوظائفها هناك أقل ، وليست محاسمة بالضرورة . وفى النتيجة فإن سلطانها ونفوذها لا يتضخم إلى هذا المدى الذى تمكن له زراعة الرى . ونحن قد نستطيع أن نتصور بيئة زراعة المطر بلا حكومة لحين ما ، أو لأحيان ، دون أن تنهار فيها الحياة كلية وبالضرورة ، ولكننا نعجز تماماً عن أن نتصور المجتمع الهيدرولوجى مجتمعاً أناركياً أو فوضوياً دون أن يتهدد كيانه في ذاته وصميمه .

من أول وأبرز من أدركوا هذه الحقائق الطبيعية وعبروا عنها بدقة علمية ، كان نابليون . « لا توجد في بلد حكومة ذات أثر في رخاء الأهالي » ، كتب هو يقول في مذكراته بالمنفى *Mémorial St. Hélène* ، « بالقوة التى في يد حاكم مصر . فهنا ، إذا أحسنت الحكومة قيادتها ، جرى الماء في قنوات أعتنى بحفرها وصيانتها . وإن روعيت العدالة في توزيع مياهها ، تبعاً لقواعد مرصودة ، غطى الفيضان مساحات أوسع . أما إذا ساءت الإدارة الحكومية ، بسبب فسادها أو ضعفها ، سد الطمى القنوات ، بينما تنهراً السدود المقامة بالإهمال عندما لا تراعى قواعد المناوبات نتيجة للقلقل أو تغلب الأغراض الخاصة للأفراد والجماعات . فليس الأمر في مصر كما هو عندنا ، حيث ينعدم أثر الحكومة على سقوط المطر أو الجليد في ضياع البرى والبوس » .

كذلك ومرة أخرى نجد إدراكاً ثاقباً لهذا الوضع عند الطهطاوى ، ربما متأثراً بكلوت بك . « إن خصب مصر وبمناها » ، كتب هو يقول ، « متسبب عن النيل ، ومن غيرها الزراعى متسبب عن اختلاف الفصول والأمطار . فهذا كانت مصر مستعدة لكسب السعادة أكثر من غيرها بشرط انتظام حكومتها واجتهاد أهلها ، لأن اختلال حكومتها يخل بمزارعها بخلاف اختلاف غيرها من الحكومات فلا يؤثر شيئاً في جريان الفصول والأمطار » . ثم يمضى إلى الحكومة المركزية كالنتيجة المنطقية والشرطية فيقول : « فلا بد من صورة تنظيمية وأصول اجتماعية مستوفية للمذاهب المائية وقوة اجرائية . ومثل هذا لا يكون من وظيفة الآحاد والأفراد ، ولا من محض وظيفة القرى والبنادر والبلاد سواء كان بالاجتماع والانفراد بل هذه وظيفة القوة الحاكمة العمومية ..

(1) E.H. Carrier, The thirsty earth, 1928, p. 45.

فنفوذ الحكومة هو الذى يتعهد إصلاح هذه الدرة اليتيمة ... ولما كان رى مصر دائماً صناعياً مدبراً كان لابد فيه من حسن الإدارة المائية والضبط والربط فى تطهير الترع وبناء الجسور والقناطر . فاذا كانت الحكومة المتولية على مصر سيئة التدبير تجحف بالمصلحة العمومية ، وهذا الحلل إنما يترتب على عدم الحكومة المركزية « (١) » .

الحكومة والمجتمع

عند هذا الحد من التسلسل الإيكولوجى ، نصل منطقياً إلى انتهاء محدد عن أنخص خصائص المجتمع النهري الفيضى ، به يختلف عن مجتمع الزراعة المطرية بدرجة أو بأخرى ، ولاختلافه هذا جانبان أحدهما يتعلق بالحكومة والآخر بالمجتمع . فأما عن الحكومة فهي مركزية بالضرورة ، ولها قوة أكبر بدرجة محسوسة ، ولكنها معقولة ، مما يتيح أصلاً لنظيرتها فى الزراعة المطرية . فيقول جان برون إن سلطة الحكومة فى البلاد الجافة مثل مصر تصبح أكثر أوتوقراطية ، وفى أوقات الأزمات خاصة يختار مجتمع الرى من بينه ديكتاتورا يتمتع بسلطات الحاكم المطلق (٢) . وبالمثل يقرر أدولف إرمان عن مصر أن « منطق الحقائق الصارم يعلمنا أن الحكومة الأوتوقراطية ضرورية دائماً من أجل ضبط وتنظيم الرى » (٣) .

أو كما يقول جوردون تشايلد باستفاضة ، إن « ظروف الحياة فى وادى نهر أو واحة أخرى تضع فى أيدي المجتمع قوة غير عادية لإكراه أفراده ، إذ يستطيع المجتمع أن يحرم الناشئ الوصول إلى الماء وأن يغلق القنوات التى تروى حقوله . إن المطر يساقط على الخير والشرير على حد سواء ، ولكن مياه الرى تصل إلى الحقول بقنوات بناها المجتمع . وما قدم المجتمع ، يستطيع المجتمع أيضاً أن يسحب من الشرير ويقصره على الخير وحده . وهكذا فإن التضامن الاجتماعى الذى يحتاجه أصحاب الرى يمكن أن يفرض فرضاً بحكم صميم الظروف التى تستدعيه . لا ، ولا يستطيع الشباب أن يفلت من كبح الكبار عن طريق تأسيس قرى جديدة حيث أن كل ما وراء الواحة صحراء بلا ماء . من هنا فحين يأتى دور التعبير عن الإرادة الجماعية من خلال رئيس أو ملك ، فانه

(١) مناهج الألباب ، ص ١٥٤-١٥٧ . قارن أيضاً: كلوت بك ، لمحة عامة إلى مصر ، ترجمة محمد

مسعود ، ج ٢ ص ٦٩٥ وبعلها .

(2) J. Brunhes, L'Irrigation dans la péninsule ibérique et dans l'Afrique du Nord, Paris, 1902; Willcocks & Craig, Egyptian irrigation, vol. II, p. 796.

(3) Life in ancient Egypt, p. 13.

لا يتقلد مجرد سلطة أدبية ، ولكن قوة القهر كذلك ، إنه يستطيع أن يوقع العقوبات ضد من لا يطيع » (١) .

وفي مصر فإن هذا ما عبر عنه الطهطاوى بجلاء وعمق حين قال : « وليس في ممالك الدنيا لصاحبها النفوذ الحقيقي على الزراعة والفلاحة إلا صاحب مصر فانه لا يجد في إهمالها فلاحه ، وبقلدر نفوذه على إدارة الزراعة يكون له النفوذ على الأهالي . وأما في غير مصر من البلاد التي رباها بالمطر فليس للحكومة عليها ولا على قلوب أهلها كبير تسلط » (٢) .

هذا عن الحكومة ، أما عن المجتمع فهو أساسا مجتمع تعاوني منظم لا يعرف من الفردية صورتها الضارية أو الدموية المتوحشة ، ويدرك قيمة وحتمية العمل الجماعي المنسق ، وأن مصلحته ووجوده رهن بالتضامن والتكافل الاجتماعي ، بالنظرة المفتوحة بلا أنانيات محلية أو نعرات ضيقة أو نزعات عدوانية . ويعبر إميل لودفيج عن هذا بصيغة أخرى هي صيغة الكثافة ، كثافة السكان ، فيقول « هذه الكثافة التي حتى منذ آلاف السنين كانت تتناسب مع مجموع السكان ، كان لا يمكن إلا أن تخلق قوما إما اجتماعيين للغاية أو غير اجتماعيين على الإطلاق . ولقد قرر النيل الاحتمال الأول » (٣) .

وهنا نجد في القرية المصرية ، في صميم تركيبها وسيكولوجيتها وزراعتها ، قدرا كبيرا متوطنا ومتأصلا من التعاونية والمشاركة التلقائية . فالقرية المصرية بالضرورة الجغرافية نووية مجمعة ، فهي خلية بشرية متلاصقة متلاحمة . ثم إن أغلب حياة الفلاح هي - تحت مناخ مصر المشرق - في الهواء الطلق خارج المسكن ، وهذا ابتداء يجعله كائنا اجتماعيا غير منغل أو انطوائى . ثم تبدأ التعاونية من البداية الأولى مع العمل الجماعي في إقامة أساس الحلة نفسها وهو التل أو الكومة الصناعية الرافعة عن مستوى النهر ، فضلا عن شق الترع والمصارف ، وتمتد بعد ذلك إلى التجمع والتكتل في وجه أخطار الفيضان بحماية الجسور وتعليتها ، ثم تتدرج إلى تنسيق مناوبات الري ودورة الزراعة في الحقول الفردية وجزئيات العمل الحقلى اليومي ... إلخ .

ويلاحظ في هذا المجال أنه بينما عرفت أوروبا في ريفها القلاع الاقليمية والمحلية بالملئات ، ربما رمزا للصراع الدامى بين الإنسان والإنسان ، فقد كانت قلاع ريف مصر

(1) Man makes himself, p. 90.

(١) مناهج الأبواب ، نفس المكان .

(3) E. Ludwig, The Nile. Life-history of a river, Lond., 1936, vol. II, p. 21.

الوحيدة هي ربي القرى الصناعية ، تجسيدا لصراع الإنسان مع البيئة ورمزا إلى تجميع طاقة وعنفوان الإنسان ضد الطبيعة لا ضد الإنسان .

في هذا الإطار تستحق مواجهة خطر الفيضان العالي بالذات نقطة ضوء مركزة . ففي وجه خطر الفيضان الجامح ، أكثر من أى خطر آخر ، تبدى وتحدد طبيعة وحتمية التعاونية كحقيقة واقعة تكاد تتحول من الجبر الجماعى إلى الاختيار الفردى ، قل إلى نوع من الجبر الذاتى والالتزام أو الالتزام الداخلى . ذلك لأن التعاون حينئذ قد يكون شرط البقاء ذاته . ولهذا كانت السخرة ، على كراهيتها وبغضها من حيث المبدأ وقسوتها وأهوالها أحيانا وانحرافاتهما ومظالمها غالبا من حيث التطبيق ، مقبولة كبديهة عند الفلاح مثلما هي عند الحاكم ، فانها هي إما السخرة وإما ألا نكون جميعا . السخرة أبغض التعاون إلى الفلاح ، ولكنها ألزمه للبقاء ، ولذا تستمد اسمها الدارج ، « العونة » ، من نفس الجذر .

وإذا كانت العونة تبدأ في الظروف العادية بقاعدة الفلاحين (« العونة يا فلاحين » ، قال من كل بلد راجل » كما يذهب المثل العامى) ، فانه كلما زاد خطر الفيضان وأصبح داهما كلما امتدت العونة وزحفت صاعدة إلى الطبقات الاجتماعية الأعلى طبقة طبقة حتى تشمل كل الطبقات جميعا بلا استثناء . ولقد كان التشريع المصرى ينص بالفعل على أن النيل إذا بلغ ٢٤ ذراعا تحتم على كل مصرى من أى طبقة أو فئة أن يضع نفسه تحت تصرف الحكومة ليجند في جيش المقاومة (١) .

إن خطر الفيضان الجامح هو ، بوضوح غنى عن كل تعليق ، معركة ميدانية حقيقية وإن مع عدو هو الطبيعة ، والسخرة هي التعبئة العامة وجيشها هو التجنيد الاجبارى العام حماية وإنقاذا للوطن . بل إن جيش السخرة ضد الفيضان كان عمليا ، في غياب الجيش العسكرى الوطنى عمدا في معظم عهود الاستعمار ، هو الشكل البديل الوحيد أو الحقيقى للعسكرية الوطنية أو الجندية القومية .

الحكومة المركزية والمجتمع التعاونى - هاتان إذن هما الظاهرتان الحتميتان في كيان مصر الفيضية ، ليس من شك بعد ذلك أن مجموعهما يعنى القوة : حكومة منظمة وقوية ، ومجتمع منظم متماسك . فالظاهرتان إذن نقط قوة لا ضعف لصاحبهما ، وليس في أى منهما ما يسىء إلى الآخر أو إلى الدولة على الجملة . ولهذا فليس غريبا - ولا هو شر يقينا ! - أن زراعة الرى هي التى علمت مصر الحضارة والنظام

(١) نemat قواد ، النيل ، ص ٢٧٦ .

والقانون ، هي التي فجرت التاريخ والحضارة في مصر دون سواها لأول مرة ، وهي التي وحدتها مبكرا ومنحتها النظام والقوة التي خلقت بها أول إمبراطورية في التاريخ .

بعد هذا ، وأبعد منه ، فإن مجموع هاتين الظاهرتين يعني مجتمعا اشتراكيا بالطبع . فإذا كانت البيئة الفيضية تحتم قيام حكم قوى وتنظيم سياسي مؤثر ، فما معنى هذا ؟ معناه ببساطة أن النظام النهري وإيكولوجية النيل تؤهل بطبيعتها وتلقائيا لعنصر كامن أصيل وبعيد المدى من الاشتراكية . نعم ، الاشتراكية ، والاشتراكية التعاونية بالدقة . ومن الطريف أن نفس هذا التشخيص والتعبير حدد واستعمل في أوائل هذا القرن ، حيث يقول عطية وهي عن فرعون إنه كان يدير الزراعة والصناعة بشكل اشتراكي (١) ، بينما تحدث هانوتو عن « اشتراكية الدولة » (٢) . بل إن مما له مغزاه الكبير أن نظام الملكية المستبدة المطلقة ، الذي ساد الدولة القديمة ، حين تخفف نوعا في الدولة الوسطى بعد الثورات والقلقل فانما تحول كما يقول موريه إلى نوع من نظام اشتراكي في الدولة (٣) .

وبمزيد من التحديد والتركيز معا ، فإن النظام الاجتماعي والسياسي الذي تضعه أو تصنعه البيئة النيلية والري الفيضي هو بطبيعته نوع ما من الاشتراكية العملية : نوع يمكن أن نعتبره اشتراكية ما قبل الاشتراكية العلمية بمعناها الفكري المنظر المخطط الحديث pre-scientific socialism .

فالماء ، عصب الحياة وأهم أدوات الانتاج ، مؤمم بالضرورة والتعريف ، الدولة هي التي تملكه باسم الناس وهي التي تقوم بتوزيعه على الناس ، كل بحسب حاجته أي كل بحسب مساحة أرضه . أما التعاونية ، فلأن مواجهة أخطار النهر وذبذباته الجائحة ، وبناء القرى المحمية ، ونظام الحياة اليومية في القرية من تنظيم المياه والدورة الزراعية ... إلخ ، كل أولئك لا يمكن إلا أن يتم كعمل جماعي منسق يقوم على التعاون . وقد زاد هذا الدور خطورة وأهمية بعد الري الدائم ومشاريعه وسدوده وقنواته ومصارفه ، وبعد أن أصبحت مصر الزراعية كلها وحدة إدارية واحدة تديرها وزارة الزراعة كمصنع كبير للإنتاج الزراعي .

(1) Attia Wahby, «L'Economie politique dans l'ancienne Egypte», B.I.E. IV, 1910, p. 3 — 5.

(2) G. Hanotaux, Histoire de la nation égyptienne, Paris, 1931, t.I, p. XII et seq.

(3) Le Nil et la civilization etc.

لهذا ولمثله لم تكن دورين وورينر تبالح حين رأت بذرة الاشتراكية كامنة في تربة الزراعة المصرية ، وحين وجدت جنينها يعيش - وإن يكن مجهضاً - في رحم الاقطاعية اللاندوقراطية . فكما تقول في جملة عابرة ولكنها معبرة عن مصر ما قبل الثورة ، « من حيث تنظيم الانتاج ، تعتبر مصر بالفعل مزرعة إدارية ضخمة ، تقوم فيها مصلحة الري بمراقبة كمية الماء الموزعة ومعها مساحات المحاصيل . وللحكومة رقابة على الزراعة ، على أساس من التخطيط ، أكبر بكثير جداً مما لأعظم وأشد الحكومات اشتراكية في العالم » (١) .

ذلك إذن توجيه البيئة الفيضية البشرى وتأثيره الاجتماعى والسياسى . فإذا كان ذلك حتماً طبيعياً أو جغرافياً - وما هو - فهو حتم حميد بالتأكيد ، بل تلاؤم طبيعى صحى وحكيم . وإن خلق ذلك طابعا قومياً فى أصحابه ، فهو طابع حسن وسلم ومطلوب . والشئ المؤكد علمياً بالقطع أن الطغيان أو الاستبداد ، شرقياً أو غير شرقى ، ليس من حتم البيئة النهرية أو من فعل النيل أو غير النيل ، ولا هو لعنة طبيعية عمياء . وبالمثل فإن أية انحرافات قد يفرضها الطغيان فهى لا علاقة لها قط بزراعة الري أو جغرافية النهر من حيث هو ، وليست وصمة قدر غاشم . فإن وقع الطغيان وملابساته تاريخياً بعد ذلك ، فعلينا على الفور أن نبحث عن أسبابها جميعاً خارج الجغرافيا وخارج النهر ، فماذا نجد بالفعل إذا التفتنا إلى واقع التاريخ ، تاريخنا المصرى ؟

النظام الاجتماعى

التركيب الاجتماعى لمصر القديمة استدلال اجتهادى ناقص ومبتور بالضرورة ويسمح باختلافات التفسير والتأويل . فالموضوع بطبيعته ليس بكاملاً كما هو معقد فحسب ، بل وغامض مبهم إلى حد بعيد ، ليست الآراء والمذاهب وحدها هى التى تتضارب فيه وتتعارض إلى حد مزعج ، ولكن الحقائق والدلالات والشهادات التاريخية نفسها أيضاً تبدو أحياناً متناقضة متضادة . ولذا فبقدر ما تتعدد النظريات وتتباعد ، ينبغى أن نتحفظ ونتحرز ، وأن ندرك أن الموضوع بطبيعته لا يسمح بأحكام قاطعة ولا بانتهاءات نهائية .

النظرية الاقطاعية

وهناك ثلاثة اتجاهات أساسية فى توصيف وتكييف أو تشخيص هيكل النظام الاجتماعى فى مصر القديمة هى على ترتيب ظهورها الزمنى : الاتجاه الاقطاعى ،

(1) Doreen Warriner, Land & poverty in the Middle East, 1948. p. 48.

العبودية ، الأسوي . فالقطاعي أقدمها وأوسعها انتشارا حتى الآن . فلقد كان السائد بين أغلب الدراسات الغربية في تأريخ النظام الفرعوني والتركيب الطبقي للمجتمع المصري القديم أنه « ذو طابع قطاعي بشكل عام » كما حدد إيملري (١) ، أو أنه نظام الأقتان serfdom كما سبقه بيترى (٢) . أساس هذا التقييم هو الوجود المتواتر لطبقة من كبار ملاك الأرض الزراعية التي يعمل فيها الفلاحون كأجراء أو كتابعين مقهورين تحت أسوأ ظروف الاستغلال التي تنعكس في بؤس وتعااسة الفلاح المصري العادي القديم . وبذلك كان فائض العمل يتحول من الطبقة الفلاحية الكادحة العاملة المستغلة إلى طبقة كبار الملاك المستغلة .

واضح أن هذا التكييف الطبقي متأثر بالفعل بالأفكار النمطية والتطورات الاجتماعية التي عرفها الغرب نفسه في أوروبا . والأوضح منه أنه نخلط ما بين نمط الانتاج والاستغلال الاقتصادي في جانب وبين شكل علاقة الملكية والتبعية الاجتماعية في الجانب الآخر . فجوهر القطاع الأوربي القديم والوسيط بالمعنى الدقيق هو تبعية الفلاحين تبعية شخصية للسيد القطاعي الذي يملك الأرض ومن عليها قانونيا ملكية فردية مباشرة وملكية السيد للعبد تقريبا ، ولهذا كان الفلاح قنا serf وكان نظام القطاع هو نظام الأقتان serfdom .

وكما سنرى ، فلم يكن هكذا وضع الفلاح المصري قط أو في الأغلب الأعم . ولهذا فإن وصف مصر القديمة بالنظام القطاعي هو خطأ علمي وفني بالمعنى الصارم ، أو هو مع التساهل تعبير مجازي سائب غير دقيق وغير مقبول إلا كاصطلاح شرقي خاص أو كخطأ مشهور أصبح لا فكاك منه . ولكن حتى عند ذلك ، فإن هذا « القطاع الشرقي » لا يرادف أو يناظر « القطاع الغربي » قط ، فهو ليس قطاعا على الإطلاق (٣) . والمحقق أن مصر لم تعرف نظام القطاع بالمعنى الأوربي الصحيح طوال تاريخها ، ولا عرفت نظام الأقتان كذلك . ثم إن جوهر القطاع ، دعنا لا ننس ، هو اللامركزية السياسية ، عكس الدولة الفرعونية تماما ، قمة المركزية والتوحيد والتنميط . ولذلك فقد اتجه البحث مؤخرا إلى تبديد « خرافة » القطاع المصري بعنف وحدة (٤) .

(1) W.B. Emery, Archaic Egypt, Penguin, 1961, p. 111.

(2) Petrie, Social life in ancient Egypt, p. 17, 30.

(3) Maxime Rodinson, Islam et capitalisme, Paris, 1966, p. 73-83; Anouar Abdel-Malek, Idéologie et renaissance nationale. Egypte moderne, Paris, 1969, p. 111 — 112, 499.

(٤) المراجع السابقة ، إبراهيم عامر ، الأرض ، ص ٢٩ .

النظرية العبودية

أما المدرسة العبودية فهي أقل الاتجاهات الثلاثة انتشاراً وأقصرها عمراً ، وهي بالتأكيد أشدها خطأ إن لم يكن انحرافاً . فالى فترة ما بين الحربين كان تشخيص الفكر الاشتراكي السائد للمجتمع الشرقى القديم أنه أولى وسفلى مراحل العبودية التى أعلى مراحلها هى المجتمع الاغريقى - الرومانى القديم . وعن مصر بالتحديد ، يرجع برستيد أن السكان فى عهد الأسرات الأربع الأولى ، وربما باستثناء طبقة حرة من الحرفيين والتجار ، كانوا عبيدا فى أبعاديات النبلاء (١) . على أى أساس ذلك ، لا يذكر ولا ندرى . هذا بينما تحدث البعض بصدد فجر تاريخ مصر القديم عن دول ثم دولة قائمة على ملكية العبيد slave-owning state ، العبيد الذين كان مصدرهم الحروب خاصة (٢) . ومن الواضح أن النظرية محاولة لتنظير مرحلة من العبودية والمجتمع العبودى كجزء من مراحل تطور المجتمع الطبقي الخمس فى الماركسية وهى الشيوعية البدائية فالعبودية فالقطاع فالرأسمالية فالاشتراكية .

وصحيح أن أسرى الحروب تدفقوا على مصر كثيرا مع الانتصارات العسكرية - فى عصر رمسيس الثالث يقدرهم بىترى جزافا بنحو ربع المليون (٣) . (٤) غير أن هذا يختلف جذريا ، فهم لم يكونوا يستخدمون أو يدخلون كأساس فى عملية الانتاج والزراعة بالذات ، وإنما اقتصروا على الخدمة المنزلية أو كجند أرقاء أو للعمل الشاق فى الطرق والمناجم ... إلخ . وصحيح أيضاً أن العبودية عرفت فى مصر كثيرا ، ليس فقط عن طريق أسرى الحروب ولا حتى عن طريق الرقيق المحلوب ، ولكن أيضاً ببيع الفقراء أبناءهم أثناء المحامات والأزمات وما إلى ذلك . إلا أن هذا كان الاستثناء لا القاعدة وظاهرة فردية عارضة أكثر منها نظاما اجتماعيا سائدا ومقررا .

لذا فإن المحقق ، كما يؤكد بىترى بحق هذه المرة ، أن مصر لم تعرف نظام العبودية (٤) بالمعنى الذى عرفته أوروبا حيث كانت بعض مدن اليونان وإيطاليا تملك مثل أو أضعاف عددها من العبيد ولا تكاد أصغر أسرة من المواطنين « الأحرار » تخلو من عبد أو أكثر فى حوزتها . ومما له أبلغ الدلالة أنه حتى حين سيطرت على مصر قوى تعيش فى أوطانها على النظام العبودى مثل اليونان والرومان لم ينقلوا نظامهم هذا إليها .

(1) p. 44.

(2) Y. Savelyev, G. Vasilyev, An outline history of Africa, p. 7 - 9.

(3) Social life etc., p. 24.

(4) Id., p. 17, 30.

ولا تغير النظام المصرى القديم فى شىء . ولهذا يمكننا بسهولة وبلا تردد أن نستبعد نظرية الدولة العبودية فى كل أشكالها وبأى من مراحلها .

النظرية الآسيوية

أما الاتجاه الثالث والأخير وهو الآسيوى فهو عود إلى ، أو إعادة اكتشاف ، لبعض آراء غير ذائعة لماركس وإنجلز فيما أسماه بنمط الانتاج الشرقى أو الآسيوى ، وهو نفسه الذى أبرزه مؤخرا فيتفوجل — وهو ماركسى سابق أو آبق — تحت اسم الطغيان الشرقى . فقد لاحظ الأولان فى المجتمعات الشرقية القديمة ، لاسمى المجتمعات النهرية فى آسيا وفى مصر ، أن النظام الاجتماعى الطبقي لا يتسق أو يستقر فى مراحل تطوره الخمس ، فلا هو ينطبق عليه النظام العبودى ولا هو يدخل فى النظام الاقطاعى ، ولكنه نظام مستقل متميز يختلف عنهما كليهما ، ويرجع أساسا إلى طبيعة الأنهار وضرورة الرى الصناعى .

فهذه الضرورة تحتم قيام سلطة عليا مركزية ، هى الدولة ، تشرف على ضبط الماء وتوزيعه على الفلاحين عن طريق جهاز ضخ من الموظفين ، والكل يخضع لها خضوعا هرميا مطلقا ، بحيث تملك هى نظريا كل الأرض ملكية عامة وكحق رقبة ثم توزعها على الفلاحين وكذلك على كبار الموظفين والقواد والملاك لزروعها بحق الانتفاع فقط ، كما تعيد توزيعها عليهم دوريا (١) . فالفلاحون إذن لا يعملون فى هذه الأرض إلا كأيد عاملة مقابل ما يكفى أودهم ، بينما إليها هى يعود فائض العمل فى صورة ريع الأرض أو الضريبة العقارية أو الجزية الزراعية .

على هذا فان جوهر النظام الآسيوى هو غياب الملكية الفردية للأرض من ناحية وسيادة ملكية الدولة العامة القانونية للأرض من الناحية الأخرى . وبذلك تركز الملكية وتتجسد فى الدولة و / أو رأس الدولة كرمز للمجتمع بأسره ، وذلك على النقيض من نظام ملكية الأرض الفردى فى النظام الاقطاعى . وبالتالي فان الفلاحين ليسوا تابعين لأفراد سواء كعبيد لأحرار أو كأقنان لإقطاعيين ، ولكنهم تابعون مباشرة للدولة ورأسا لرأس الدولة ، الذى يؤله لهذا السبب حتى يصبح رمزا لكل شىء ومالكا لكل شىء .

لذا فليست هناك عبودية فردية ، وإنما هى « عبودية معمة » كما دعاها ماركس

(1) Abdel-Malek, op. cit., p. 495.

وإنجلز ، والفلاحون « عبيد عموميون » أو عبيد الملك . وفي هذا يختلف النظام الآسيوى جذريا عن كلا النظامين العبودى والاقطاعى حيث تبعية أو ملكية العبد أو القن شخصية مباشرة . وعلى الجملة ، فلا ملكية فردية هناك ، ولكن لا عبودية فردية كذلك (١) .

وفي مصر ، فقبل العصر الفرعونى ، رغم ضبابية الصورة ، يَحْمَن البعض أن النظام المحتمل هو ما يسمى فى التصنيف الأصولى العام « مجتمع السافا Sava » الذى عرفته المجتمعات الشرقية الآسيوية ، وقطباه الرى الصناعى الدقيق وملكىة الأرض الجماعية على المشاع . ولكن لا سبيل إلى القطع بالطبع ، وإن كان موريه يصنف نظام مصر قبل التوحيد كمجتمع على الشيوع .

أما عن مصر الفرعونية ، فإن الاتجاه الحديث السائد هو اعتبارها داخل نمط الانتاج الآسيوى أو الشرقى (٢) ، بل إن البعض ليعد التاريخ المصرى « مثالا من أنقى الأمثلة للنمط الآسيوى » ، ولو أن الكاتب نفسه يعود فيضيف أن « النظام الفرعونى كان محتوى على المشاعية وعلى بذور العبودية بل والاقطاع والعمل المأجور (...) ومع ذلك كله ، فالنمط السائد للانتاج كان « آسيويا » ... » (٣) .

وعندنا أنه لا أحادية مطلقة أو صارمة فى تركيب مصر الاجتماعى ، فكل ما مس الإنسان قل أن يخضع لمبدأ العامل الوحيد ، المونيزم monism ، وإنما هو للمبدأ الكلى يخضع ، الهوليزم holism . والمسلم به فى تطور مراحل الانتاج الاجتماعية أنه لا توجد أبدا أنماط نقية ، وإنما أنماط سائدة تتغير داخليا باستمرار وتنطوى على بقايا الأنماط السابقة وبذور الأنماط المستقبلية . والنمط السائد تاريخيا فى تركيب مصر الاجتماعى عموما هو نمط الانتاج الآسيوى أو الشرقى . ولكنه وإن عجز عن التطور الجذرى إلى ما بعده فقد انزلق وارتد أحيانا وعلى نطاق محدود إلى النمط العبودى أو شبه العبودى ، بينما كاد يتطور أحيانا أخرى إلى النمط الاقطاعى أو شبه الاقطاعى . وعلى هذا الأساس المركب نتقدم الآن لمعالجته .

الطغيان الفرعونى

التصور السائد أنه قبيل التحول إلى الزراعة والاستقرار سادت مرحلة المشاعية

(1) Wittfögel, p. 14 et seq.

(٢) إبراهيم عامر ، الأرض والفلاح ، محمود عودة ، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

(٣) احمد صادق سعد « حول النمط الآسيوى للانتاج . مصر الفرعونية » مجلة الطليعة ، فبراير ١٩٧٤ ، ص ٧٥ .

أو الشيوعية البدائية . فكانت كل جماعة من الجماعات الصغيرة العديدة التي تقطن الوادي من الصيادين والجامعين تملك أرضها ملكية عامة على الشيوع . وبالتالي كانت حياة الفرد تتوقف على انتمائه إلى العشيرة التي وضعت يدها على الأرض أصلاً والمالكة لها حالياً . وكان هذا الانتماء يتجسد من خلال الطوطم أو الإله – الأب المشترك لأفراد الجماعة . أما رؤساء هذه الجماعات أو العشائر الطوطمية فكانوا يختارون لأنفسهم أو لعلمهم السحري الخاص . ولأن الانتاج بدائي جداً ، والثروة محدودة للغاية لا تترك فائض عمل ، والملكية مشاعة على الجميع ، فإن التمايز الطبقي لم يكد يظهر أو لم يبرز إلا بالكاد . فلم يكن لرؤساء هذه الجماعات امتيازات تذكر ، ولم يزيدوا عن أن يكونوا « أوائل بين أكفاء أو أنداد *primus inter pares* » .

مع الزراعة والاستقرار ، بدأ الأمر يختلف ، رغم أن الاستزراع الجماعي أصبح – كما كان الاستغلال الجماعي سابقاً – شرطاً أساسياً لحق الانتفاع بالأرض باعتبارها ملكية جماعية . فالي هؤلاء الرؤساء آلت ، بجانب الحماية والدفاع الخارجي ، وظائف الإدارة الجديدة الداخلية من إزالة مستنقعات واستصلاح أرض وإقامة قرى وحمايتها من الفيضان وضبط وتوزيع الماء وإعادة توزيع الأرض دورياً على القرى المختلفة وعلى عائلات وأفراد كل قرية مع تحديد مناطق المنافع المشتركة كالمراعي والغابات ... إلخ ، وذلك أيضاً مع الاحتفاظ بوظائفهم الدينية – السحرية القديمة . وقد كان اجتماع هذه الوظائف والسلطات معاً لأول مرة في يد هذه القيادات مصدر نفوذ خاص جديد لأول مرة ، فكانت فيه بذرة الدولة .

مجتمع الانتاج الشرقي

ومع تقدم الانتاج وتكاثر الثروة ، ظهر فائض عمل محسوس لأول مرة ، فبدأ التمايز الطبقي وأخذت تلك القيادات تتحول إلى نوع من الارستقراطية أو النبالة البدائية التي تستولي على فائض العمل وتمتع بامتيازات كبيرة ، أي تحولت إلى طبقة ليست حاكمة فقط وإنما حاكمة ومستغلة معاً . وقد ساعد على هذا التحول المكاسب الإضافية والنفوذ المضاف كنتيجة لانتصارات بعض هذه القيادات في حروبها القبلية على البعض الآخر وتوسيع حكمها وملكها . ومن ثم بدأ الرئيس أو الحاكم يصبح رمزاً تتجسد فيه الجماعة كلها ، وبالتالي ليس كاهناً أعظم فقط ولكن الإله المحلي أيضاً . لقد بدأت نواة مجتمع الانتاج الشرقي أو الآسيوي .

تلك الحروب القبلية نفسها كانت أداة تطوير الهيكل الجديد إلى قمته . فمن خلالها تحولت بعض تلك الجماعات بالغلبة والقهر إلى اتحادات فيديرالية أوسع وأوسع على

مراحل متعاقبة ، إلى أن امتصت كلها في كيان واحد شامل هو الدولة الموحدة تحت زعامة حاكم واحد هو - كما نرى عند قيام الأسرة الأولى - الملك ، فرعون ، « برعو » ، أى البيت الكبير أو الباب العالى كما قد نقول . ومفهوم بالطبع أن هذا التطور الانتاجى - الاجتماعى - الطبقي مصاحب ومواز لعملية التوحيد السياسى الأساسية التى نعرفها جيدا من النومات إلى الأسرات حين يلتقى ويلتحم التطوران الاجتماعى والسياسى فى نقطة واحدة .

ومفهوم أيضاً أن المحرك الأساسى خلف هذه السلسلة من الاتحادات المتوسعة هو ضرورة تنسيق ضبط النهر وأعمال الري فى حوض الوادى برمته ككل وكوحدة ، على عكس وحدات نظام الاقطاع فى أوربا المطرية مثلاً . ولضخامة العملية فإنها تحتاج إلى تعبئة عمالة ضخمة ، وهذه تحتاج إلى قدرة خاصة على تقسيم العمل الجيد ، والكل يستدعى سلطة مركزية طاغية (١) .

المهم فى هذه العملية أن كل حاكم منتصر أقوى كان تحتل القيادات السابقة المناوئة بعد أن يخضعها ، وذلك « بـرقطها » أى بجمعها حوله كموظفين كبار تابعين ، محولاً إياها بذلك من أرستقراطية إقليمية إلى بروقراطية عليا أو نبالة بروقراطية . وفيما بعد ، استغنى الحاكم المنتصر عنها كلية وأحل محلها قادة وموظفين كبارا سواء فى بلاطه والحكومة المركزية أو فى الأقاليم والحكومات الإقليمية . لقد اكتمل ، أخيراً ، هيكل دولة الري الصناعى الموحدة المركزية ومجتمع نمط الانتاج الشرقى الآسيوى . وكما أصبحت مصر أقدم دولة عرفت تدخل الدولة فى تنظيم الانتاج ، أضحت أيضاً أول وأقدم دولة شمولية فى التاريخ والنمط الأولى البدائى للدولة الاشتراكية والقهر الطبقي .

وبدأ ، بالموازاة ، نظام الطغيان الشرقى ، أو فى حالتنا الطغيان الفرعونى . فكقمة ، ولكن أساساً كاستمرار ، للتقليد القديم من تجسيد حق الجماعة والمجتمع فى ملكية الأرض وتجسيمه فى شخص الزعيم الطوطمى ، أصبح فرعون شرعياً أو قانونياً أو نظرياً هو بصورة تلقائية المالك الأوحد للأرض ، وصار البلد كله « قطاعاً عاماً » والوطن جميعاً ملكاً للدولة ، بل وبنات فرعون مالك الأرض بما عليها ومن عليها وذلك بصفته أيضاً الإله أو ابن الإله أو ظل الإله على الأرض ، والكل يخضع له خضوعاً مطلقاً كاملاً (٢) .

(1) Wittfögel, p. 100 ff.

(2) Ibid., p. 115 — 127 .

لذلك كان تأليه فرعون بصورة أو بأخرى ظاهرة قدمة وجوهرية لا مجرد صدقة أو حلية . لقد أصبح المصريون ، « عبدة النيل » أصلاً ، « عبيد النيل » أيضاً ، ثم أصبح عيد النيل عيد الدولة أو « عيد فرعون » بالتبعية وفي النهاية . وتلك هي « العبودية المعممة » . وفي هذا كله كانت جرثومة الطغيان الفرعوني .

أصل الطغيان

كيف ، ولماذا ؟ أدوات الانتاج الأساسية في مصر الزراعية ، كعالم فيضى نهري ، إنما هي في التحليل الأخير الأرض والماء . إن يكن الماء دم الحياة فإن الأرض جسمها ، وإن تكن الأرض خامة الزراعة فإن الماء وقودها . فأما الأرض فقد ألغيت الملكية الفردية بضربة واحدة منذ اللحظة الأولى التي اعتبرت فيها كل أرض البلد ملكاً قانونياً للدولة ممثلة في الحاكم فرعون . والواقع أن هذه الظاهرة الموهلة في القدم هي احتكار قانوني أو مصادرة عظمى من حيث الشكل ، أما من حيث الموضوع فقد قصرت حيازة الأرض على حق الانتفاع فقط دون حق الرقبة .

بهذا تحولت مصر ابتداءً إلى ضيعة كبرى للحاكم ، بينما أصبح الفلاح مجرد أداة انتاج بشرية (١) . وفي مراحل كان فرعون يملك ثلث أراضي مصر وحده (٢) . وفي التوراة أن ضريبة الأرض التي كان فرعون يجمعها من الفلاحين بلغت خمس المحصول ، بينما قدر البعض مقابلها النقدي بأسعار سنة ١٩٢٤ بنحو ٤٢ - ٦١ مليون جنيه (٣) .

أما الماء فلعله ، بحكم البيئة الفيضية ، في يد الحاكم أكثر من الأرض . ومن يملك الماء في مناخ صحراوي يملك الحياة - تذكر « أعطني أرضك وجهدك ... إلخ » . وبحكم الطبيعة وطبيعة الأشياء أيضاً كان الماء « مؤمماً » بشكل ما ، كما كان تقليدياً وكما يقال دائماً سلعة مجانية في مصر طوال التاريخ . غير أن هذا صحيح شكلاً فقط وعلى السطح . أما في الحقيقة فقد كان للماء ثمنه ، وكان هذا الثمن هو حرية الفلاح التي سلمت كاملة للدولة ، بما في ذلك حق أو فرض السخرة ، أي وضع نفسه تحت تصرفها للعمل لحسابها لفترة ما كل عام ، أحياناً « بتكاليف البطن » وأحياناً مع التزامه أو إلزام أهله بتكاليف معيشته ، وذلك في مشاريعها العامة ابتداءً من إقامة السدود

(١) غربال ، تكوين مصر ، ص ٣٦ ، ٣٨ .

(٢) وحيد ، ص ٣٤٠ .

(٣) O. Toussoun, Memoire sur les finances de l'Egypte, Le Caire, 1924, p. 83 — 5.

الواقية ضد خطر الفيضان إلى شق الترع والطرق إلى بناء المعابد والأهرامات ... إلخ .
ومن الواجب هنا أن نلاحظ أن نظام السخرة وتوطنه وتوطده في مصر كان يتناسب
تناسبا عكسيا مع ظاهرة استجلاب الرقيق والعبيد من الخارج ، فقد حدث الأولى
من الثانية إلى حد بعيد .

بهذا إذن تجمعت كل حقوق الملكية وخيوط القوة وأزمة السلطة في يد فرعون ،
بحيث صار الحكم هو الحكم الفردي المطلق في أعنى صورته أى الأوتوقراطية ، وكانت
الأوتوقراطية العارمة هى نظام الفرعونية الطبيعي (١) . والدولة الفرعونية بدورها
هى سلطة مركزية ونظام شمولي يحكم كما يملك ويتحكم كما يحكم . كانت الفرعونية
باختصار نظاما ديكتاتوريا مطلقا ، وكانت مصر بذلك تقليديا أبعد شيء عن الديمقراطية .
وليس صدفة بعد ذلك أن مصر الفرعونية لم تشتهر بقانون كبير ولم يعرف فيها « منحة
قوانين law-givers حتى من مثل حمورابي أو الرومان .

ولعل الحكم الأوتوقراطي المطلق ، على علته ، قد أدى وظيفته في البداية وإلى
حين ، حيث وضع أسس الحضارة المصرية وأرسى دعائمها . غير أنه لم يلبث أن تعدى
نفسه إلى القهر السياسى والاجتماعى حين أصبح موزع الماء هو مالك الماء ، والحاجز
بين الرقاب هو المتحكم فى الرقاب ، ومانع الحياة هو مانع الحياة . « لقد انبثقت
الدولة عن المجتمع ، ولكنها وضعت نفسها فوقه » ، وتحولت - والسلطة مفسدة ،
« أليس لى ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتي ؟ » - تحولت من قوة قهر إلى قوة
بطش .

ولعلنا لا نتجاوز الحقيقة إذا قلنا إن الفرعونية كانت نوعا من « الاستعمار الداخلى » ،
أو إذا اقتبسنا تعبيرا موقفا من صبحى وحيدة نوعا من « الاستعمار الاجتماعى » (٢) .
ورغم مسحة سطحية من الأبوية أو النظام الأبوى paternalism ينظر بها فرعون إلى
رعاياه كأبنائه القصر (وإن كانت النظرة لا تخلو أيضاً من مفهوم التملك) ، فلقد كانت
الفرعونية دولة بوليسية استبدادية أساسا تتبع سياسة القمع والارهاب والترويع والتخويف
والتنكيل والتمثيل بالنسبة للجميع .

يقول الملك ختي لابنه مريكارع حوالى ٢٠٠٠ ق . م « إذا وجدت فى المدينة
رجلا خطرا يتكلم أكثر من اللازم ومثيرا للاضطراب ، فاقض عليه واقتله وامح اسمه

(1) Erman, Life in ancient Egypt, p. 13.

(٢) ص ١٠٣ .

وأزل جنسه وذكره وأنصاره الذين يحبونه . فان رجلا يتكلم أكثر من اللازم
لهو كارثة على المدينة . لا غرابة أن تلح نصوص الأخلاق في مصر القديمة إلحاحاً
شديداً على كلمة « الصمت » بالذات كفضيلة أساسية تتطلبها من الفلاح وغير الفلاح ،
وهي كلمة يمكن أن نترجمها كما يقول ويلسون « بالهدوء ، السلبية ، السكون ،
الخضوع ، المذلة ، والانكسار » (١) . لقد اكتمل الطغيان الفرعوني وبلغ الطغيان
المائى ذروته : وينص القرآن أيضاً ، « ... فرعون إنه طغى » .

لقد جاء الطغيان الفرعوني نتيجة حتمية للدولة المركزية ، وكانت الدولة المركزية
ضرورة حتمية للبيئة الفيضية . وكما كان لهذه المعادلة أو المسلسلة الإيكولوجية مزاياها
الواضحة ، فلقد كان لها عيوبها الأوضح . نعم ، بها كانت مصر أول وحدة سياسية
أو أول دولة موحدة في التاريخ ، لكنها أيضاً صارت بها على الأرجح أول طغيان
في الأرض ، أقدم وأعرق حكومة مركزية في العالم ، ولكن أقدم وأعرض استبداد
أيضاً . لقد دفع المصري منذ البداية ثمن وحدته السياسية المبكرة من حريته السياسية ،
واشترى الأمن الاجتماعى بالحرية الاجتماعية . وفي النتيجة أصبحت العلاقة عكسية
بين المواطن والدولة ، فتضاءل حجم الشعب بقدر ما تضخم وزن الحكم ، وكلما
كبرت الحكومة صغر الشعب . من هنا فان الحكومة المركزية السبابة ، التي نسرف
في التفاخر بها عادة ، ليست خيراً محضاً بل لها مثالبها وثمنها الفادح . وسنرى كم يصدق
هذا حتى وقتنا الحالى .

هيكل النظام

وبطبيعة الحال ، فليس يقصد بالفرعونية في ذلك البناء فرعون وحده ، وإنما هو
والذين معه ، أى هيكل النظام ككل ، تلك الشرنقة الكثيفة من كبار الموظفين ورجال
الدين والجيش وكبار الملاك وأتباع هؤلاء جميعاً . والواقع أن هيكل النظام الفوقى
أو الطبقة الحاكمة الذى تستقر فوقه الأوتوقراطية الطاغية وتستند إليه كان يتحلل في
عناصره الأولية إلى ثلاثة أعمدة أساسية : بيروقراطية متنفخة متضخمة ، وثيوقراطية
هى الأخرى متورمة ، وأرستقراطية عسكرية شديدة البأس . والكل يقوم على قاعدة
عريضة محكومة من برولتارية فلاحية عاملة .

الأوتوقراطية

فأما الملكية الأوتوقراطية فان البعض يرى ببساطة أن فرعون ، مالك كل شيء

(1) Op. cit., p. 125.

نظريا أو قانونيا ، كان عمليا « أعظم محتكر شهده التاريخ » (١) ، أو هو « التاجر الكبير الوحيد » (٢) . فبينما كانت التجارة الداخلية ، كالصناعة أيضاً ، محدودة متواضعة نظرا لسيادة الاكتفاء الذاتي وتواضع مستوى معيشة السواد الأعظم من الشعب ، كانت التجارة الخارجية البعيدة المدى والتعدين المحلى مزدهرة و ضخمة كما كانت احتكارا حكوميا محتا . ولكن كما كانت هذه التجارة قاصرة على السلع الكمالية والترفية كالجواهر والمعادن النفيسة والبخور ، كان استهلاكها مقصورا على الطبقة الحاكمة .

والواقع أن كميات الذهب والحلى والنفائس والتحف الخرافية التى أحاط الفراعنة حياتهم (وموتهم) بها عبر العصور ، وكذلك أتباعهم ، كانت هى التعبير الوحيد المتاح عن الثروة فى عصر ما قبل العملة وعن الرأسمالية قبل عصر رأس المال واستعراضها ظاهرا للثراء ومظهر القوة المادى . أو هى بعبارة ماركس الموجزة « التعبير الجمالى عن الاكتناز » .

البيروقراطية

أما البيروقراطية فهى الأساس الصلب الراسخ للفرعونية والقوة الضاربة الرئيسية لنظامها فى الداخل ، إذ تجمع السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية بمفهوم الماضى . أى إدارة الدولة والحكم على العموم . فاليها تنتهى مهام ضبط النهر والرى وتوزيع المياه وتنفيذ المشاريع العامة ومواجهة الفيضانات وإدارة وتنظيم السخرة ومسح الأراضى وحصر الحيازات وتوزيع وإعادة توزيع الأرض للزراعة سنويا أو دوريا وفرض وجباية الضرائب وتنظيم التجارة الخارجية واستخراج المعادن ، ثم تقنين وتنفيذ هذا كله . حتى النقل الداخلى النهري أو البرى والبريد هى وظيفة مركزية تحتكرها الدولة لأنها أساسا تحمل شبكة مخابراتها اللازمة للضبط والربط وإحكام السيطرة على الشعب (٣) . الجهاز كله ، باختصار ، يعمل لحساب النظام — حتى مهندس الرى كان دائما خادما للفراغة لا خادما للفلاحين (٤) .

ومع هذا الدور الخطير ، كان يتناسب وزن البيروقراطية الثقيل . فكان جيش

(١) محمد فهمى ليطه ، علم الاقتصاد للمصريين ، القاهرة ، ١٩٣٩ ، ص ٢٦٦ .

(٢) أحمد صادق سعد ، « حول النمط الأسيوى للإنتاج . مصر الفرعونية » ، الطليعة ،

مارس ١٩٧٤ ، ص ٥٩ .

(3) Wittfögel, p. 137.

(4) Wyn F. Owen, «Land & water use in the Egyptian High Dam era», Ekistics Feb. 1965, p. 108.

الموظفين لا يقل حجما وعددا عن جيش المحاربين في أكبر حالاته . فهي جهاز ضخيم من الموظفين أساسا ، التكنوقراط كنواة والبيروقراط كشرنقة . فالحكومة الفرعونية النهرية في جوهرها حكومة تكنوقراط (١) ، والمجتمع المائى المصرى القديم مجتمع موظفين إلى حد بعيد . وحدة الجهاز الأولية هي الكاتب ، الذى يمثل قيمة خاصة للغاية فى الهيئة الاجتماعية والعامة ، والذى يمكن أن يرقى من صفوف الفلاحين (مثل أوني) ، بل والعبيد أحيانا (تذكر يوسف) ، إلى مرتبة الوزارة والحكم .

لذا فمئذ فجر تاريخه ، يبرز مركب تعليم الكتابة ووظيفة الكاتب بشدة فى حياة المجتمع الفرعونى ويأتى فى الصدارة من قيمه المقررة . « ضع فى صميم قلبك العزم على أن تكون كاتباً » ، هكذا يذهب نص فرعونى موجه إلى تلاميذ المدارس ، « ذلك سوف يجنبك العمل الشاق من أى نوع كان ، وسوف يقودك إلى الطريق لكى تصبح حاكما ذائع الصيت (...) ، وربما يمكنك كذلك من أن تدير الدنيا بأسرها » .

والواقع أن طبقة البيروقراطية العليا أو النبالة أو الأرستقراطية البيروقراطية ، كما كانت من عمد النظام ، كانت أحد القطاعات الرئيسية التى تتلقى الاقطاعات والملكيات الكبيرة من فرعون وتدخل دائرة كبار الملاك باستمرار . هذا بينما كانت البيروقراطية الصغيرة هى المخرج أو المهرب الأساسى لعامة الشعب من دائرة العبودية المعممة بكل متاعبها والتزاماتها المادية من تعرض للأخطار والتعذيب أو السخرة والابتزاز ... إلخ ، وفى الوقت نفسه المدخل والأمل الأوسع إلى بعض المكانة والنفوذ والمزايا والامتيازات والثروة . من ثم كانت جاذبية الكاتب كهنة لا تقاوم وإغراءاته بالتصعيد الاجتماعى لا حدها ، حتى بات التهالك أو التطلع البيروقراطى ملمحا موروثا أكثر مما هو مكتسب أو أصيلا بقدر ما هو موروث .

رجال الدين

طبقة الكهنة ورجال الدين قد تكون الأقرب شكلا وموضوعا إلى طبقة البيروقراطية ، ولعلها تقع عند جنورها جزئيا مثلما تقع عند أصول الملكية نفسها . هى القوة المعنوية للفرعونية ، إما « غلاف السكر » الذى تحيط هذه نفسها به ليسخف الشعب ابتلاع الطغيان ، وإما أكبر جهاز للتخدير الشعبى لضمان الخضوع للنظام . وكعقل من معاقله ، كان النظام يغدق عليه بلا حساب لتقوية سيطرته الدينية على الفلاحين وسائر الشعب : بالاقطاعات الزراعية الواسعة وأملاك المعابد وأوقافها وحصصها من غنائم الحروب والأسرى ... إلخ .

(١) غربال ، ص ٢٥ - ٢٦ .

وقد بلغ نفوذ الكهنة حدا خطيرا حيث تضخمت طبقة رجال الدين إلى كتلة غليظة الحجم وتضخمت المعابد إلى حد شاذ وصل في أيام رمسيس الثالث في القرن الـ ١٢ ق. م إلى ١,٠٧٤,٤١٨ فداناً ، ١٦٩ بلدة ، عدا ١٠٣,١٧٥ خادماً ، أو ١٠ ٪ من مجموع الأراضي الزراعية في أحد التقديرات (١) . (في برستيد ، عن بردية هاريس ، أن هذه الأرقام هي ١٠٧,٠٠٠ عبد بنسبة ٢ ٪ من مجموع سكان مصر ، ثلاثة أرباع مليون فدان بنسبة ١٤,٥ ٪ أو سبع كل أرض مصر الزراعية (٢) .) الآله آمون ، مثلاً ، كان له ٨٦,٥٠٠ فلاح يعملون في أراضيه ، بجانب ٤٢١,٠٠٠ رأس ماشية ، فضلاً عن منجم ذهب في النوبة مع خراج أو جزية ٩ مدين سورية محددة .

وفي أخريات الدولة الحديثة بلغ مجموع أملاك المعابد في طيبة ومنف وأون ٢٨٦٢ كيلومتراً مربعاً من الأراضي الزراعية يعمل فيها ٩٧,٠٠٠ فلاح ، ٤٧٧,٠٠٠ رأس ماشية ، هذا عدا ٨٨ سفينة ، ١٠٤ كيلوجرام من الذهب (٣) . بل في تاريخ آخر وصل مجموع أملاك الكهنة إلى ثلث أرض مصر الزراعية وخمس سكانها (٤) . وواضح أن رجال الدين كانوا من أكبر المتفعين بالنظام ، مثلما كانوا دعائه وعملاءه ومن أكبر ضواغط المحافظة والاستقرار .

العسكريون

أما رجال الجيش أو النبالة العسكرية ، فإلى جانب ضخامة حجم القوات المحاربة التي مكنت لها وفرة الانتاج القومي ، فإنها بالطبع السند الأساسي والمباشر للنظام كله في الداخل كما في الخارج حيث كانت حاميات الأقاليم تساند وتساعد عمليات جباية الضرائب وتجييش السخرة فضلاً عن قمع كل انتفاضة شعبية للفلاحين . والنبالة العسكرية تنال من الأراضي والاقطاعات والامتيازات ما يجعلها دائماً في طليعة طبقة كبار الملاك ، كما أن منها معظم حكام الأقاليم الذين يمثلون فرعون مباشرة .

ولأن تجنيد وتسليح الشعب والفلاحين لم يكن دائماً مأمون الجانب ويحمل أخطاراً واضحة على النظام ، فقد لجأ القراعة منذ وقت مبكر إلى الاعتماد المتزايد على العبيد الأجانب والجنود الأرقاء سواء من أسرى الحروب أو الرقيق المحلوب أو المرتزقة ، بينما أبعدت القوات المصرية غالباً بعيداً إلى الحدود ومناطق التخوم . وهذا تقليد

(1) Wilson, p. 123.

(2) P. 491.

(3) M.F. Gyles, Pharaonic policies & administration, 1959, p. 58.

(4) Wilson, id.

استمر بعد ذلك طويلا ، ثم ساد في عصور ما بعد الفرعونية ، وظل بيننا إلى مطلع العصر الحديث .

لا إقطاع ، لا ارسقراطية ، ولا بورجوازية

تلك إذن هي قطاعات الطبقة الحاكمة وثالوث أعمدة النظام ومجمع السلطة السياسية في الدولة ، وهي نفسها التي تشكل في مجموعها طبقة كبار الملاك في الوقت نفسه . فهي وحدها التي كانت تتلقى كل منح فرعون من الأراضي الزراعية الشاسعة وما يصحبها من امتيازات وإعفاءات من الضرائب . ورغم أنها طبقة الملاك الوحيدة في البلد والتي تقع خارج نطاق غياب الملكية الفردية ، فقد كانت ملكيتها محددة وحقوق ملكيتها مقيدة كمجرد منحة ملكية من الدولة مؤقتة وقاصرة على حق الانتفاع لا الرقبة ، دون انتقاص من حقوق الدولة الأصلية بما في ذلك حق استرجاعها وقتما تشاء .

لذا فلم تكن تبعية أو عبودية فلاحى هذه الأراضي لطبقة كبار الملاك هذه مباشرة ولكن لفرعون نفسه ووحده . ومن ثم فإنها لم تكن اقطاعا بالمعنى الصحيح ولا كان فلاحوها أقنانا بأي معنى ، وإنما هؤلاء وأولئك جميعا وعلى حد سواء من عبيد فرعون في النهاية . أما أملاك وامتيازات تلك الطبقة المالكة فانما تنبثق عن الدولة كجهاز سيادى ولا تنبع من الإرث في عائلة معينة . غير أنها من الناحية الأخرى وفي الواقع العملى كانت تمثل قوى نازعة إلى الملكية الفردية بالضرورة .

لذا كان على هذه الطبقة ، وقاية وتحوطا ، أن تخضع لفرعون خضوعا مطلقا ، وكثيرا ما كان يمنع عنها مثلما يمنع ، فينزع عنها كل أو بعض أراضيها وامتيازاتها ويمثل بمن يخرج منها عن طاعته ليعيد تأكيد حقوقه وسلطته بطريقة عملية . فكثيرا ما تعرض كبار الموظفين للمصادرة بالجملة ، لاسيما عند قيام أسرات حاكمة جديدة أو استيلائها على الحكم . أما رجال الدين فقصة إخناتون مع كهنة آمون دالة بما فيه الكفاية ، فقد صادر كل أملاكها وضمها إلى خزانة الدولة . وهيرودوت نخبرنا بأن رمسيس الثاني وزع الأرض على كل المصريين بالتساوى ، لاشك حدا لطغيان نفوذ الطبقات العليا .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فلقد كان فرعون حريصا على أن يضع تلك القوى الثلاث موضع المضاربة وأن يستغل تناقضاتها الداخلية ليوازن بعضها البعض ، وذلك حتى لا تهدد إحداها أو كلها مكانته وسلطاته . فهو مثلا كان يلجأ إلى تكثيف حلقة موظفيه المركزيين في العاصمة لكي يقلل من نفوذ ودور حكام الأقاليم . ومع ذلك

فكثيرا ما استشرى نفوذ هذه القوى وفرضت لنفسها أوضاعا خاصة انتزعتها من فرعون أو اعترف لها بها ، وأحيانا ما واجهها بالقمع المسلح .

فحكّام الأقاليم من النبلاء أو الكهنة كثيرا ما تحولوا إلى فراعنة صغار أو فراعنة محليين . وفي تاريخ الفرعونية أسس قادة الجيوش ، بما في ذلك المرتزقة العبيد ، أسرات جديدة أكثر من مرة بالانقلاب على فرعون والاستيلاء على السلطة ، مما أدى أحيانا إلى انتقال الحكم إلى أجنبى أو ارتقاء العبيد الحكم . كذلك لم تكن ثورة إخناتون الدينية جزئيا إلا للحد من نفوذ الكهنة ، كهنة آمون ، وخطرهم المتعاظم على السلطة ، فأزاحهم جانبا وصادر أملاكهم ، إلا أنه فشل فى النهاية واستولى حرحور كبير كهنة آمون على العرش وأسس أسرة مالكة جديدة .

ولعله لهذه الأسباب مجتمعة لم تنشأ أو تتأصل ثم تبلور فى مصر طبقة أرستقراطية وراثية أى من نبالة الدم بالمعنى المفهوم فى أوروبا مثلا . فمن الضرورى أن نذكر أن مصر لم تعرف طوال تاريخها طبقة متميزة ثابتة وراثية فى الريف والأقاليم مثلا عرفت أوروبا الاقطاعية (١) . غياب الملكية الفردية أولا وأساسا ، أى غياب الاقطاع بالمعنى الدقيق ، ثم غياب « الملكية المقيمة » وسيادة « الملكية الغيابية » absentee landlordism بالتالى ، تكمن خلف هذه الظاهرة . فلأن ملكية كبار الملاك كانت محددة ، كانت القاعدة فى مصر هى الملكية الغيابية . فلم يكن الملاك يقيمون فى أراضيهم بالريف ، ليكونوا بالتالى شبكة من الطغيان الصغير التى تناظر الطغيان المركزى . لعل هذا الميل إلى الملكية الغيابية جزء من الميل العام إلى المركزية العاصمية والإدارية .

وفى هذا الصدد يلاحظ أيضاً أن مصر لم تعرف القلاع ، قلاع الاقطاع ، فى الريف على النحو الذى تنبث به بالآلاف فى أقاليم أوروبا . فقما عدا قلاع الدفاع الخارجى فى الموانىء والثغور ، لم تكن هناك قلعة إلا واحدة تقريبا وفى العاصمة وحدها ، ولكنها قلعة كبرى وحاكمة كأنما هى مركزية أخرى استقطبت كل قلاع الأقاليم والريف . مثال ذلك فى العصر العربى قلعة صلاح الدين ، التى غنيت عن التعريف فعرفت « بالقلعة » فقط إذ لا سواها .

وليس صحيحا أن يفسر غياب القلاع فى الأقاليم باستواء سطح مصر وخلوه من الجبال والتلال والصخور الكبرى لترفع القلعة فوق مستوى الأرض المحيطة ، فإن من الممكن إقامة ربوات صناعية كربوات القرى وأكبر وأعلى . وبالمثل ليست بعقبة

(1) Issawi, Egypt, p. 5, 149.

مشكلة المياه ، فمن الممكن مدها بالمياه بآبار المياه الجوفية العميقة أو برفعها آليا كما في حالة قلعة صلاح الدين بالفعل . وإنما السبب الحقيقي هو غياب الاقطاع كنظام بالمعنى الأوربي ، أى هو التنظيم الاجتماعى لا البيئة الجغرافية . والظاهرة فى النهاية إنما ترمز إلى انعدام الارستقراطية الوراثية فى النظام المصرى .

وعند هذا الحد يبدو من المرجح جدا أن غياب الاقطاع فى مصر وتأصله فى أوربا هو اختلاف يرتبط ارتباطا وثيقا بالاختلاف الجندرى بين بيئة المطر وبيئة الرى ، كما لا ينفصل عن ظاهرة المركزية والانفصالية . ففى ظل الزراعة المطرية لا أحد يملك أو يتحكم فى المطر كما رأينا ، ولذا لا يبقى من أدوات الانتاج سوى الأرض ، عليها يتركز الصراع والتسلط والاستغلال ، فكان الاقطاع ، ذلك الذى بزغ بالضرورة جغرافى الشكل ، أى اتخذ شكلا إقليميا أو محليا territorial ، أى حرا من أى سيطرة فوقية من قبل سيد مركزى أعلى أو أعظم .

أما فى مصر النهر والرى فالماء ملك الحكومة التى هى مركزية بقوة نفس هذا النهر وهذا الرى . أما الأرض فقد ترك منها للفلاح حق الانتفاع فقط ، بينما أن « الاقطاعات » الممنوحة من الحكومة والحاكم المركزى المطلق إلى عماله أو عملائه ليست إلا منحا مؤقتة تسترد دائما أو غالبا . وبالتالي فلم ينبثق ثمة اقطاع جغرافى محلى أو مجزأ كما فى أوربا . وحتى إن عدت تلك الاقطاعات المؤقتة شبه اقطاع أو نصف اقطاع أو اقطاعا من أعلى لا من أسفل (أى من الحاكم المركزى لا من الاقطاعى المحلى) ، فهو على أية حال مركزى شامل . وعلى هذا يتلخص الموقف كله فى أن الاقطاع الجغرافى الانفصالى هو القاعدة فى أوربا والمركزية هى الاستثناء ، بينما أن الاقطاع الإقليمى الانفصالى فى مصر هو على العكس الاستثناء والمركزية المطلقة هى القاعدة .

ترتبطا على هذا كله نجد سمة أساسية ودائمة فى النظام الاجتماعى الطبقي فى مصر القديمة اتصلت حتى الآن . لقد كان حكم طبقة الملاك عادة امتدادا وتابعا للحاكم المركزى وليس انتقاضا عليه أو انتقاصا منه إلى حد كبير ، وكانت طبقة ملاك الأراضي تنطوى تقليديا ، بعكس الاقطاع الأوربي ، تحت جناح الحكم الأوتوقراطى المركزى الذى تستمد منه قانونيا وفعليا وجودها ومبرره . لقد كانت عميلا للنظام أكثر منها منافسا له ، وكلاهما معا أقرب أن يكونا شركة مساهمة أكثر منها منافسة ، شركة ثقيلة من رأسمالية الدولة العاتية تقع على رأس الشعب وعلى حسابه .

تلك الظاهرة هى التى بدورها تفسر اختلاف التطور التاريخى بين الملكية الأوتوقراطية وحكم الاقطاع فى كل من مصر وأوربا . فواضح فى أوربا أن حكم الاقطاع كمرحلة

سبق نظام الملكية المركزية الموحدة ، وأن هذا انبثق من قلب ذاك عن طريق إخضاعه تدريجياً لسلطته بالقوة ، وكان الصراع هو صراع الملك ضد نفوذ وحكم النبلاء والاقطاع ومن أجل إزاحته ، إلى أن أزاله بالفعل وركز كل السلطة في دولة موحدة مركزية هي الدولة الوطنية الحديثة التي نعرفها والتي لم تظهر إلا حديثاً للغاية في القرون القليلة الأخيرة أي منذ العصور الحديثة فقط .

أما في مصر فانه العكس حدث : منذ بداية التاريخ كان النظام هو الملكية المركزية المطلقة المهيمنة بلا اقطاع ولا أرستقراطية ولا بورجوازية بمعنى الكلمة ، أي بلا نظام طبقات مركب حقيقى ، وكان الصراع هو صراع كبار الملاك والحكام ضد قبضة الملك ومن أجل التحول إلى ملاك اقطاعيين حقيقيين . وقد ظل هذا هو الوضع حتى بداية العصر الحديث مع محمد على وإسماعيل كما سئرى حين تبرغ لأول مرة نواة الاقطاع والرأسمالية بدرجة أو بأخرى .

فالمحصلة النهائية أن التطور في أوروبا أتى من الاقطاع إلى الملكية والرأسمالية الفردية ، بينما جاء في مصر من الملكية ورأسمالية الدولة إلى الاقطاع . معنى هذا أن الاقطاع الانفصالي في أوروبا كان البداية ، والوحدة المركزية هي نهاية الصراع ، بينما كانت الوحدة المركزية هي البداية في مصر ، والاقطاع هو خاتمة المطاف . وهذا الفارق هو مفتاح الموقف الذى يضع أيدينا على جوهره النهائى .

ففى مصر كانت الوحدة المركزية هي هدية من الطبيعة النهرية ، في حين كان صراع الاقطاع من أجل الظهور ، ودعك من الانفصال عن الملكية الحاكمة ، ظاهرة ضد الطبيعة ومنطق البيئة إلى حد بعيد ، ولذا كان عابراً فطرياً أو فاشلاً في الغالب . أما في أوروبا فقد كان الانفصال الاقطاعى من صنع أو مشاركة الطبيعة المطرية إلى حد أو آخر ، ومن هنا أنفق الملوك قره نا عديدة وجهوداً مضنية لإخضاعه واستقطابه . أو في خلاصة أخيرة ، ما قدمته البيئة النهرية في مصر تلقائياً وبلا صراع دموى ، استدعى واستغرق كل جهود الملكية في أوروبا لتحقيقه بالقوة والقهر .

كتلة الشعب

رغم كل التناقضات الداخلية بين قطاعات الطبقة الحاكمة (ربما أيضاً بفضلها) ، فلقد كانت تمثل في نهاية الأمر جهة موحدة إزاء الكتلة المناقضة المضادة وهي كتلة المحكومين وجسم الشعب خاصة طبقة الفلاحين . فالانقسام الطبقي الأساسى والتناقض الجذرى في المجتمع إنما هو ذلك الذى وقع بين الحاكم والمحكوم ، أي بين الطبقة

الحاكمة وبين سواد المحكومين وسوادهم الفلاحين . ودور النظام العضوى ودورته الدموية الحيوية هى جوهرىاً تحويل فائض العمل من الطبقة الأخيرة إلى الطبقة الأولى . وليس فى المجتمع حقيقة سوى طبقتين : الحاكم والمحكوم ، دون أى طبقة وسطى تستحق الذكر أو تخفف من حدة الانحدار والتناقض بين القطبين المتنافرين .

طبقة التجار مثلاً كانت دائماً ضامرة ضعيفة ، بل كان التاجر غالباً « موظفاً » آخر فى جهاز الدولة المركزية الاحتكارية . كذلك كانت أهم الورش والرسانات الصناعية والحرفية ملكاً للدولة . وعلى الجملة كان وزن التجارة والصناعة محدوداً وقوتها الاجتماعية ضعيفة نسبياً . ولهذا لم تبلور طبقة وسطى صلبة أو جذيرة فى المجتمع المصرى عموماً طوال الفرعونية .

هذا بقى الطغيان الأوتوقراطى محض رأسالية دولة بلا بورجوازية ، بينما تحول استقطاب الطبقات الاجتماعى إلى استقطاب سياسى فى الدرجة الأولى ، فكانت ثنائية الطبقة التى تملك والطبقة التى لا تملك هى دائماً ثنائية الحاكم والمحكوم . الدولة بموظفيها هى أساساً الطبقة المستغلة فى جانب ، والفلاحون بكتلتهم هم الطبقة المستغلة أساساً فى الجانب الآخر .

بعبارة أخرى ، كانت مصر تقليدياً تنقسم أساساً ما بين فراعنة وفلاحين ، وبقدر قوة وقسوة وثراء ونفوذ الطبقة الأولى ، بقدر انسحاق وفقر وتبعية الطبقة الثانية . والخلاصة النهائية أن المجتمع كان ينقسم تقليدياً إلى أقلية تملك ولا تعمل وأغلبية تعمل ولا تملك ، الذين يملكون والذين لا يملكون have & have nots ، أو بالأحرى الذين يملكون والذين يملكون . وفى النتيجة تدهورت الفرعونية إلى دولة بوليسية تحمى الاقطاع وحكم الملاك وتجعل الفلاحين فيه أشبه « بعييد الأرض » .

وكما يقول أوفرير ، فإن المعابد الضخمة تشير إلى قوة كهنتها ، والمقابر الهائلة إلى سطوة فراعنتها ، وليس هناك سوى الملكيات المطلقة — بضرائبها والسخرة — تستطيع بناء آثار كالأهرام (١) . والواقع أن الأهرام — وهى عقيدة اقتصادياً — ليست فى رأى البعض إلا نصباً تذكاريًا هائلًا للطغيان (٢) ، ولا ترمز كما ترمز إلى البناء « الهرمى » للمجتمع . وسواء صح هذا أم لم يصح — البعض الآخر يراها علامة حب روحى مرتبط بالدين وأن الاستعباد لا يمكن أن ينتج مثل هذا الاتقان ، بينما يرى البعض

(1) Leon Aufrère, «Paysage spirituel etc.», loc. cit., p. 452 — 3,

(٢) لهيطة ، المصدر السابق ، ص ٢٦٦ .

الآخرفها نفس المغزى الرمزى للكاتدرائيات الكبرى فى العصور الوسطى بأوروبا المسيحية(١) — فإن الفارق بين عظمة وخلود الآثار وبوٲس وزوال المساكن العادية فى مصر القديمة ليس إلا وظيفة للطغيان الفرعونى ودالة عليه .

وكما كان الاستغلال المطبق هو القاعدة الأصولية ، كان الاستبداد المطلق هو « الأمر اليومى » . فلقد كانت السخرة والكرباج والتعذيب من وسائل الارهاب منذ الفراعنة (٢) وحتى العثمانيين ، وكانت تتلرج على كل المستويات ابتداء من الحاكم خلال الباشا والعمدة حتى الخفير النظامى (٣) . وكما يقرر ماسيرو ، كانت العصا هى التى بنت الأهرامات وشقت القنوات وأحرزت الانتصارات الحربية ... إلخ ، ولذا دخلت تماما فى الحياة اليومية للناس . يقول نص مثل فرعونى « للإنسان ظهر ، وهو ينصاع فقط حين يضرب » (٤) . وفى نص آخر لكاهن من القرن الـ ٢٠ ق . م أنه « كل يوم يستيقظ الرجال فى الصباح لكى يعانون ... وليس للفقير قوة تنقذه ممن يفوقه ... تمر المصائب اليوم ولكن أحزان الغد ليست ماضية بعد » .

تلك إذن طفيليات بشرية قديمة أزممت فى كيان المجتمع المصرى ، مثلما أزممت الطفيليات العضوية فى إيكولوجية بيئة الرى . وكما امتصت هذه الأخيرة دم الفلاح وحيويته ، امتصت تلك منه روحه والمادة . ولذلك فاذا كانت مصر اللإقطاعية لم تعرف نظام الأقتان ، فقد كانت السخرة بصورتها تلك هى البديل الموضوعى . أى أن مصر والمصريين لم يفلتوا من وصمة العبودية الشخصية الفردية إلا بٲمن فادح أيضاً هو العبودية المعممة وغير الشخصية .

ولئن كانت مصر القديمة لم تعرف نظام الكاست ، فلقد عرفت طبقة صارمة جامدة تضعف فيها الحركة الاجتماعية كثيرا . ومع ذلك فان من حسن الحظ أن الطبيعة كثيرا ما كانت تتدخل لتصفى الاقطاع مؤقتا وتفرض عنصرا من المرونة الاجتماعية . فكثيرا ما أثبت النيل الطائش طبيعيا أنه فى الحقيقة النيل النبيل اجتماعيا : فقد كانت المجاعات والأوبئة التى ترتب على جموحه أو جنوحه كثيرا ما يستتبعها إعادة توزيع قومية للثروة تحول الفقراء إلى أغنياء . ويضع عبد اللطيف البغدادى أيدينا على هذه الظاهرة التى تواترت كثيرا مع المجاعات الدورية ، فيذكر التفاصيل الغريبة للأغنياء الجدد

(١) حسين فوزى ، سنباد مصرى ، ص ٢٨٦ .

(2) Erman, p. 129, 445.

(3) A Moret, Le Nil et la civilization égyptienne, 1926.

(4) Maspero, Life in ancient Egypt & Assyria, p. 7.

الذين ظهروا من البروليتاريا بعد المحاعات بطريقة غامضة فجائية ، وكيف كان « موتان » الناس بالجملة يترك الثروات والعقارات مهجورة خاوية تبحث عن أى مالك أو محتل أو واضع يد جديد ... إلخ (١) .

مضاعفات ومضاعفات

البيئة الجغرافية

وثمة بعد هذا عوامل ساعدت على إحكام الطغيان . فالبلد - المعمور - صغير المساحة صارم الحدود : « عالم متناه » كالزقاق المغلق ، سهل متواضع ليس فيه من معاقل الالتجاء أو دروب الهرب ما تعرف البيئات الجبلية أو الصحراوية مثلاً . فلا يمكن لهارب أو ثائر متمرد أن يبتعد كثيراً عن يد السلطان وقبضته ، إلا إذا أثر النفى الذاتى تقريباً إلى نهاية العالم فى مستنقعات وبرارى الشمال المنعزلة أو مفازات النوبة المهجورة كما فعل المماليك الفارون من محمد على ومذبحه القلعة . وحتى فى الناحية الدينية ، حين حدثت فتنة المذاهب المسيحية أيام الرومان ، لم يكن الاضطهاد الدينى إلا صورة متخصصة من قاعدة الطغيان ، ولم يكن من ملجأ إلا أطراف الصحراء كما فى الصعيد حيث لم تنزل تقوم الأديرة والصوامع المعزولة كذكرى لهذا التاريخ .

وعدا الوباء والمجاعة كما سئرى ، فان شيئاً لم يستطع أن يقتلع الفلاح إلا فرط الطغيان والظلم ، كما حدث أيام المماليك ومحمد على حين يسجل المؤرخون هرب الفلاح المصرى إلى الشام . ومع ذلك فلهجرة كمهرب من الطغيان كانت دائماً أمراً نادراً جداً ، لأن عزلة الوادى الجغرافية داخل شرنقة شاسعة من أشد الصحراوات جفافاً وضراوة جعل أقرب المهاجر الممكنة شرقاً أو غرباً أبعد من أن تجعل الهرب بالهجرة مشروعاً عملياً ، وكانت أشد إرغاما للفلاح على البقاء من قوة الطغيان المحلى على الطرد . أى أن العزلة الجغرافية التى حدثت من الهجرات الداخلة ، حددت أيضاً من إمكانيات الهجرة الخارجة ، مما مكن للطغيان المحلى أن ينفرد بالفلاح من الناحيتين . وهذا فى الواقع امتداد على نطاق أكبر أو تكبير للملاحظة تشايلد من أن الشباب لم يكن يستطيع أن يفلت من كبح الكبار عن طريق تأسيس قرى جديدة حيث كل ما وراء الواحة صحراء بلا ماء .

(1) Abdollatiphi historiae Aegypti, Oxford, 1800, p. 260 ff; Lane-Poole, p. 215-6.

نمط السكنى

وقد أكد أثر طبيعة الاقليم العامة عامل آخر داخلى هو نمط السكنى النووية المجمعة السائدة . فلم تكن حلة الكومة أو التل من الناحية الاجتماعية سوى مجتمع « تل النمل » : مجتمع يلغى الفردية ويفرض التنميط الجمعى والتعايش السلمى وغريزة القطيع ، ثم يركز رقابة وسلطة الحاكم مما يجعل السلامة فى الامتثال ، حتى تحول الفلاح إلى وحدة ميكانيكية مسحوقة تقريبا . أما الفردية العارمة rugged individualism واستقلال الشخصية ونمو روح المقاومة والتحدى والتمرد التى يمكن أن تشجع عليها السكنى المبعثرة فى البيئات الجبلية أو الوعرة (١) ، فلم تعرفها مصر ، وحتى العزب الحديثة جدا لا تمثل سكنى مبعثرة بمعنى الكلمة .

هذا كله قد يعنى النظام والوداعة والاستقرار ، لكنه يمكن أن يكون له ثمنه الباهظ من غياب روح المبادرة وزمام المبادرة والنزوع إلى المخاطرة والمغامرة ، مما ينتهى بالفلاح فى النهاية إلى جهاز استقبال وامثال . وعلى الجملة ، فلعل الانسان المصرى كان دائما « كائنا اجتماعيا » أكثر مما كان « حيوانا سياسيا » . وربما من هذا الفارق بالدقة حاول حكم الطغيان أن يعامله فعلا كمجرد « كائن بيولوجى » .

أحادية الاقتصاد

هناك بعد ذلك أحادية الاقتصاد المصرى السائدة . فنظرا لأحادية البيئة النيلية غلبت الزراعة بشدة على الاقتصاد دائما ، الأمر الذى حد كثيرا كما رأينا من نمو طبقة بورجوازية هامة وقوية من التجار أو الصناعيين بدرجة تمكن أن تنافس الاقطاع الزراعى المتسيد وتنازعه السلطة والنفوذ وتعطيه تحديا يكسر احتكاره للقوة فى المجتمع وتقدم مصلا مضادا لانحراف طغيانه ، أى باختصار يحدث تغييرا جذريا فى قوى الانتاج . ومثل هذا التحدى ما كان يمكن أن يأتى - قبل العصر الحديث - إلا من التجارة أساسا ، والتجارة كانت دائما أقوى مذهب فوار وقلاب للاقطاع المستبد المتخثر . وصحيح أن مصر عرفت بعض فترات من تاريخها ازدهرت فيها تجارتها العبورية واقتربت ربما من المركانلية فى معنى ما وبقدر ما ، إلا أنها لم تصل إلى درجة ذلك التحدى حجما ووزنا أو إلى حد تغيير قوى الانتاج .

وليس من الصعب أن ننتهى من هذا إلى أن مصر لم تستغل موقعها الفريد كما كان

(1) Ellsworth Huntington, Character of races, N.Y., 1927, p. 193.

يمكن وينبغي (١) ، وركزت أساسا - على ما بذلت - على الموضوع . ولو قد فعلت
لشهدت قيام طبقة بورجوازية وأوليغاركية ضخمة تسلب الحكم المطلق الزراعى
أهميته الطاغية وتجعل منه نمطا متنعجا عتيقا وتعجل بتحله وبنهايته قبل أو بعد أن تحول
إلى مرض مزمن اجتماعيا ، ولسبقت مصر أوروبا على طريق التطور الاجتماعى أو
واكبها ، ولربما تغير قدرها وتاريخها وشخصيتها بعد ذلك . أى أن الانطواء الزراعى
القانع داخل قوقعة الموضوع كان من عوامل استمرارية الأوتوقراطية واستشراء طغيانها .
وبعبارة أخرى ، لو أن مصر ركزت أكثر على استثمار الموقع كما ينبغي ، لأنقذ الموقع
البلد والمجتمع من نتائج تحريف الطغيان وتشويهه لإمكانات الموضوع .

الاستعمار الأجنبى

على أن أكبر وأخطر مضاعف لانحراف النظام نحو الاستبداد إنما أتى من الخارج ،
ربما أكثر من الداخل . ونعنى بذلك الاستعمار ولاشك . فقد أصيبت مصر بالاستعمار
الأجنبى فترة طويلة من تاريخها ، ولسنا بحاجة إلى أن نقرر أن الاستعمار مرادف للطغيان
الخارجى ، بل هو أعلى مراحل الطغيان وأبشع أنواع الاستبداد عموما . وقد تعرض
المجتمع المصرى لتجارب قاسية من الضغط والقهر من المستعمر الأجنبى ابتداء من
البطالسة حتى العثمانية ثم الانجليز بلا استثناء . وهذا أضاف الاستعمار أسوأ ما فى الطغيان
الأجنبى إلى الطغيان المحلى وضاعف من انحرافه . بل إنه وحده كان حريا بأن يخلق
الطغيان لو لم يوجد .

وعموما ، فقد كان الطغيان الاستعمارى يتخذ من الطغيان المحلى عميلا له وأداة
للارهاب والكتب كما فعل الاستعمار التركى مع المماليك بل ومع بدو الأطراف ،
فسلط الاثنى عشر على الشعب فى مقابل اختصاصه إياهما بالاقطاعات وتدعيم اقطاعهما .
لهذا كانت أسوأ انحرافات الاستبداد تاريخيا هى مراحل الاستعمار الأجنبى بصفة خاصة .

ولكن رغم ذلك كله يبقى فى النهاية أن الشعب لم يستكن ولا استسلم أبدا فى
مواجهة الطغيان المستبد وشراسة الحكم المطلق محليا كان أو استعماري ، لا ولا انقطعت
مقاومته الابجائية قبل السلبية . فالتاريخ المصرى القديم سجل صراع طويل وحافل
تنقطه الانتفاضات الشعبية المتواترة ، التى قد تفصل بينها فترات اعتراضية من الصبر
المتربص ، ولكنها قد تتحول أيضاً فى حالات إلى انفجارات عارمة وثورات مسلحة
تعرف الدموية والعنف والوعى الطبقي . ولئن رجحت فى هذا السجل عموما نسبة

(١) مصر ورسالتها ، ص ١٠ .

الهبات والحركات غير الحمراء على الثورات الدامية الثقيلة ، فذلك لأن مصر بحجمها جسم ضخيم ثقيل الوزن ، لا يتحرك باندفاع متهور بل بدفع محسوب . ولذا فإن ثوراتها الشاملة قليلة العدد نسبيا ولكنها فاعلة وحطمة حين تقع ، ومن ثم تصبح علامات تحول بارزة وأحيانا سباقه تاريخيا . وفي المحصلة العامة ، فكما كانت الدولة المصرية محاربة في الخارج بانتظام على المستوى السياسى ، كان المجتمع المصرى محاربا في الداخل باستمرار على المستوى الاجتماعى .

ولعل أبرز تلك القمم الثورية هي أولاها وأقدمها، ونعني بها ثورة إيبيور في الدولة القديمة . فهي في رأى بعض المؤرخين الماركسيين أول ثورة طبقية في التاريخ (١) ، ففيها حدث انقلاب دموى رهيب رجع الحياة في مصر وحطم الشعب عامود النظام الطبقي الأوتوقراطى لسنوات ، وإن انتكست في النهاية . كذلك فلعل أول إضراب عمالى في التاريخ هو ذلك الذى حدث على عهد رمسيس الثالث حيث أضرب عمال جبانة طيبة بسبب «الجوع» . والعصر الرومانى يسجل كثيرا من الفورات الشعبية على الطغيان المزدوج والاستبداد المركب الداخلى والخارجى . وفي هذا الكفاح لعبت الكنيسة القبطية والرهبة دورا هاما بالمقاومة الإيجابية والسلبية على السواء .

العصور الوسطى (٢)

في الجواهر ، لم يكد النظام الاجتماعى والتركيب الطبقي يختلف في مصر الاسلامية عنه في مصر الفرعونية . فالأرض ماتزال نظريا ملك الدولة ، ملك السلطان ، والملكية الفردية ضعيفة للغاية . « ونظرة السلاطين والأمراء والماليك إلى الدولة نظرهم إلى متاع خاص بملكونه » (٣) . وسواء من سياسة « ذهب المعز وسيفه » إلى همجية الأتراك إلى أناركية المماليك ، فلقد كان الجميع ترجمات أو طبعات جديدة للطغيان الشرقى . أما ثالث الطبقة الحاكمة و / أو شبه المالكة تحت السلطان فلم يزل كما كان تحت فرعون رغم بعض الأشكال والشكليات الجديدة . فقط أصبح الملاحون « عبيد السلطان » بعد أن كانوا عبيد فرعون .

اقتطاع شرقى ؟

الاختلاف الوحيد الطفيف أو الهام نسبيا هو ، فيما يبدو ، انعطافة ما بزاوية ما

(1) Savelyev, Vasilyev, op. cit., p. 9.

(٢) المقريزى ، الخطط ؛ وعيده ، ص ١٠٢ - ١١٠ .

(٣) عيده ، ص ٩٧ .

نحو مسحة أقوى من الاقطاع ، دون أن يصل مع ذلك قط إلى حد الاقطاع بالمعنى الأوربي لا كما ولا كيفا . ونقول الاقطاع ، لأن هذه هي الكلمة المستخدمة بالفعل طوال العصور الاسلامية ، والتي تتواتر بالحاح في كل كتابات المؤرخين العرب في وصف أو تحديد ذلك النوع من الملكية أو الحيازة .

فلقد كان النمط السائد حينئذ هو أن يقطع الحاكم إقطاعيات معينة من الأراضي الزراعية لأفراد أو لفئات معينة في أشكال وتحت ظروف وبشروط مختلفة ، ولكنها جميعا لا تعدو ملكية انتفاع لا حق رقة وقابلة للاسترجاع بل واجبة الاسترجاع في أى وقت مهما طال الاقطاع أو قصر ، فهي منحة من الدولة ومنبثقة من ملكيتها العامة ، مؤقتة غير وراثية .

ولعل هذا الاتجاه نحو هذا الاقطاع أو التوسع فيه أن يرتبط ببدء تعاقب الحكام الأجانب أو المجلوبين ، حيث كان كل حاكم أو نظام حكم جديد يجلب معه جيشه وقبيلته وأتباعه ، كما يستخدم عماله أى موظفيه الجدد ، فيجرى عليهم جميعا أرزاقهم بأن يقطعهم أراضي معينة يعيشون إما على زراعتها أو على ريعها أو على حصيلة ضرائبها . وغالبا ما كان كل حاكم أو نظام جديد يلغى الاقطاعيات الممنوحة قبله ويعيد توزيعها على مقطعين جدد وعلى أسس جديدة . وهكذا تتكرر الدورة وتتجدد الملكية .

أنواع الاقطاعيات

ومن أكثر أنواع الاقطاعيات شيوعا تلك التي كانت تعطى للقبائل النازحة ، قبائل الجند خاصة ، وكانت تقطع لها كقبائل لا كأفراد ، فهي غير قابلة للتجزئة أو التوريث أو البيع ، وإنما تؤول عائدة إلى الدولة حين تنقطع صلة القبيلة بالجندية بالتقاعد أو بتغير السلطة الحاكمة . ففي أوائل العصر العربي منحت قبائل الجنود العرب إقطاعيات زراعية ، فلما حل الأتراك محل العرب في الجندية أسقطت عنهم إقطاعاتهم وآلت إلى الجند الجدد . وفيما بعد أصبحت هذه الظاهرة هي القاعدة طوال العصور الاسلامية .

ولقد كان الاختيار عادة إما أن يتقاضى جنود الجيش رواتب منتظمة من الدولة مباشرة كأيام الفاطميين أو أن تقطع أراضي زراعية تكون عوائدها بمثابة رواتبها كأيام الأيوبيين . ولهذا يختلف الاقطاع العربي عن الفاطمي عن الأيوبي عن المملوكي ، ولو أن الجميع فيما يبدو جمع بين كل أنواع الاقطاع وأشكاله بنسب متفاوتة .

من هذه الأشكال الشائعة ما يدعوه كتاب العصر المملوكي « إقطاعات الاستغلال »

التي ينصرف حق مقاطعها إلى حصيلة ضرائبها فقط . وهناك « القرى السلطانية » التي تعطى للحاكم نفسه . وفي الأيوبية تفشى نوع من الاقطاع يعتبر شاذا في تاريخ مصر هو « إقطاع المدن » ، فكثرا ما كان السلطان يقطع بعض الأمراء بعض المدن مثل قوص وعينذاب أو أسوان والاسكندرية ... إلخ ، ربما على غرار ما عرف الشام أحيانا . وإلى هذا كله تضاف الأوقاف التي هي نوع من « الاقطاع الديني » . وفيما بعد ، خاصة تحت العثمانية ، أتى نظام « الالتزام » الذي بمقتضاه يلتزم أحدهم بتحصيل وتوريد الضرائب والجزية عن منطقة معينة مقابل إقطاعها له ، فأضاف بذلك انحرافا جديدا نحو الاقطاع .

إلى أي مدى تفشت هذه الاقطاعيات ، نستطيع أن نقدر إذا عرفنا من المقرري أنها شملت آخر أيام الأيوبية جميع الأراضي الزراعية في مصر عدا الأوقاف الخيرية — « والدولة هي مجموع هذه الاقطاعيات » كما ينتهي بحق صبحي وحيد ، بل وليس السلطان نفسه إلا « الاقطاع الأكبر » . وقد كان هذا الانتشار الشامل هو السبب الرئيسي في توقف تطور الملكية في مصر طوال العصور الوسطى الإسلامية (١) .

هرم الطبقات

ليس صعبا بعد هذا أن ندرك مدى قوة ونفوذ ثالث الطبقة الحاكمة في ظل هذا « الاقطاع الشرقي » العميم وتحت أوتوقراطية السلطان : أرستقراطية العسكر ، بيروقراطية عمال الدولة ، ثيوقراطية علماء الدين . فالأمراء ، أمراء الأجناد والممالك والجيوش ، « سلاطين صغار » كما يضعها القلقشندي ، لكل منهم اقطاع وديوان يديره وممالك يقودهم . وهم ساسة الحكم الحقيقيون ، الصراع الدموي بينهم قاعدة الملك ، بمعنى أنهم يعينون ويعزلون السلطان من بينهم ، ومن منهم يقتله بخلفه (!) . وفي وسط هذه الفوضى السياسية الضاربة ، تحولوا إلى قوة استغلال وابتزاز لجماهير الشعب في المدن والريف . وفي أواخر العصر التركي — المملوكي بلغ مجموع إقطاعيات الممالك ثلث الأراضي المزروعة في مصر (٢) .

عمال الدولة وعلماء الدين

طبقة كبار الموظفين ، لأنها تسيطر على الإدارة الحقيقية والحياة اليومية للبلاد ، إلى جانب إقطاعياتها الضخمة ، كان لها هي الأخرى نفوذها الكبير . بالمثل طبقة

(١) وحيد ، ص ١٠٩ ، ٩٧ ، ١٢٩ .

(٢) السابق ، ص ١٩٥ .

علماء الدين ، الذين كانوا يمثلون السلطة القضائية أيضاً بحكم الشريعة ، والذين زاد نفوذهم بصفة خاصة في العصر المملوكي حين كان السلاطين من غير العرب وإمامهم بقواعد الإسلام محدود . وبفضل إقطاعاتهم وأوقافهم وامتيازاتهم ، تضخم نفوذهم الملمنى بالتدريج .

حتى إذا كان العصر العثماني كانوا قد « تعلمنوا » و « تبرجزوا » ، كما ينعى عليهم الجبرتي ، وأصبحوا سادة اقطاعيين ينافسون الأمراء في الثراء والعقار والقصور والسلطة والاستبداد ، كما دخلوا في صراعات داخلية مع بعضهم البعض ، فتحولوا إلى مراكز قوة وابتدعوا « المغارم والشهريات والفرض ... وصار بيت أحدهم مثل بيت أحد أمراء الأتولف الأقدمين واتخذوا الخدم والمقدمين والأعوان وأجروا الحبس والتعذيب والضرب بالفلكة والكرابيج ... وصارت لهم استعجالات وتحذيرات وإنذارات عند تأخر المطلوب مع عدم سماع شكاوى الفلاحين ... إلخ » (١) . صورة تذكر - أليس كذلك ؟ - بكبار رجال الكنيسة من الأساقفة والكرادلة في أوربا الاقطاعية الوسيطة ، وتؤكد أنهم كانوا جزءاً لا يتجزأ من الطبقة الحاكمة أكثر مما هم القيادة الروحية للطبقة المحكومة (٢) .

ومرة أخرى ، وكما في الفرعونية ، تركزت تلك الطبقة الحاكمة في المدن عموماً والعاصمة خصوصاً حيث كانت تركز الحياة الاجتماعية للبلد . وهكذا حيل بين الأمراء المماليك مثلاً وبين الاستقرار في إقطاعاتهم بالريف استقراراً يحيلهم إلى أرستقراطية وراثية أو إلى انفصالات إقطاعية ، كما كان الحال في أوربا المعاصرة (٣) . بل المثير أن ارتباط أشباه الاقطاعيين هؤلاء بسكنى العاصمة وصل إلى حد مقاومتهم - المسلحة أحياناً - للعودة إلى السكنى في إقطاعياتهم الريفية باعتبار ذلك نوعاً من النفي ! وقد عرف العصر العثماني - المملوكي هذه الظاهرة كثيراً بين الملتزمين الاقطاعيين كما يحدثنا الجبرتي (٤) .

هذا ، وإذا كانت سلطة الحاكم قد تدهورت في نهايات العصور الوسطى وفي ظل التركية - المملوكية ، وذلك لحساب ثالث الطبقة الحاكمة ، أى في عهود الاقطاع والانحلال ولمصلحته ، فإن من الممكن القول إن الاقطاع في مصر كان سياسياً

(١) الجبرتي ، ج ١ ، ص ١٣٥ .

(٢) وحيد ، ص ١٦٨ - ١٦٩ .

(٣) السابق ، ص ١١٧ - ١١٨ .

(٤) الجبرتي ، ج ١ ، ص ٣٥ - ٣٦ .

لا جغرافيا ، إقطاع قوة لا إقطاع أقاليم . بمعنى أنه كان أساسا صراعا على السلطة المركزية وعلى توازن القوى المشاركة فيها لا صراعا للانتفاض على السلطة المركزية والانفصال عنها . كانت هناك أناركية جسيمة في السلطة المركزية ، ولكن لا انفصالية سياسية عن الدولة .

قاعدة المجتمع

على الجانب الآخر من المجتمع أو عند قاعدة الهرم ، كانت تقع كتلة المحكومين جملة ، هلامية مسحوقة على ضخامتها كالعادة . فالطبقة الوسطى لا وزن فعال لها رغم أهمية التجارة والتجار في هذا العصر ، ورغم ظهور بعض النفوذ لبعض كبار التجار والصناع وأصحاب الحرف . أما السواد الأعظم من الشعب ، وسواده الفلاحون ، فهم الطبقة المستغلة : فضلا عن الضرائب والسخرة كالمعتاد ، عليهم تقع كل المظالم والمغارم وأدوات التعذيب (التوسيط ، الخوزقة ، الالتقاء في النيل ، الكرباج ... إلخ) .

ويقدم لنا المقرئ تصنيفا سوسيولوجيا طبقيا رائدا لطبقات الأمة في العصور الوسطى ، فيقسم « الناس في إقليم مصر في المالية » إلى سبعة أقسام : « أهل الدولة ، أهل اليسار من التجار وأولى النعمة من ذوى الرفاهية ، الباعة وهم متوسطو الحال من التجار ويلحق بهم أصحاب المعاش وهم السوق ، أهل الفلح وهم أهل الزراعات والحرث وسكان القرى والريف ، الفقراء وهم كل الفقراء وطلاب العلم والكثير من أجناد الحلقة ونحوهم ، أرباب الصنائع والأجراء وأصحاب المهن ، ذوو الحاجة والمسكنة وهم السؤال الذين يتكففون الناس ... » . والطبقات الفقيرة والمعدمة ، يضيف المقرئ ، هلك معظمها في المجاعات والأوبئة والمحن .

أما الفلاحون فيفهم من كلامه أنهم انزلقوا إلى مرتبة الأبقان أو أوشكوا ، ولو أنه متناقض في هذه القضية الخطيرة . « يسمى المزارع المقيم بالبلد فلاحا قرارا » ، يقول المقرئ ، « فيصير عبدا قنّا لمن أقطع تلك الناحية ، إلا أنه لا يرجو أن يباع ولا أن يعتق ، بل هو قن ما بقي ومن ولد له » (١) . غير أنه يعود فيقول عن الفلاحين إنهم كانوا يهجرون الأرض لارتفاع أجرها ، مما يعنى أنهم كانوا يستأجرونها وليسوا أجراء مقيدين بها .

(١) الخطط ، ج ١ ص ١٠٤ .

غير أنه على أية حال ، ومع ملازمة الفلاح الأرض التي ولد عليها وما كان ينبنى على توارثهم من العلاقات بالمقطعين وعدم تخلصهم منها بانتقال الأقطاع من مقطع إلى آخر ، ومع انتشار الاقطاعات ، ثم تفاقم الأزمات في أواخر العصر ، لا يستبعد أن يكون الفلاح قد سقط إلى حالة تشبه الرق ، أو على الأقل قيام طبقتين منفصلتين لا تداخل بينهما : طبقة المقطعين ومعظمهم من الأغراب ، وطبقة الفلاحين ومعظمهم من الأجراء (١)

في هذا كله ألا تلوح ، فيما يبدو ، بعض أعراض أو بوادر أو ميول نحو جرثومة الاقطاع بمعناه الأوربي المعاصر ؟ ربما بتأثير روح العصر نفسه ، ربما لوجود طبقة حاكمة سائدة أجنبية المصدر كما كان في أوروبا بعد غزوات القبائل الجرمانية ، ربما للتطور الداخلي للنظام الطبقي المحلي ذاته . لكن هذه نظرية تتطلب تحقيقا دقيقا خاصا .

مهما يكن ، فلقد كان هروب الفلاحين من الأرض ، إلى المدن أو الصحراء أو خارج البلاد كلية ، من أكثر الظاهرات تواترا في تلك المرحلة . ورغم اقتفاء الأحكام لهم وامتداد أيديهم الطويلة إليهم حتى خارج الحدود ، فقد أدى هذا إلى انتشار البوار في كثير من الأراضي الزراعية المهجورة وتوسع الصحراء على حساب المزروع بحيث أصبح ذلك سمة من أبرز سمات العصر .

وعلى العموم ، فإن العصور الوسطى ، خاصة أخرياتها ، لا أقل من العصور القديمة ، تحمل بصمة أو وصمة الطغيان الشرقي كاملة . يقول فولني : « إن كل ما يقع في مصر ... يدل على أن هذا البلد هو بلد الاستعباد والاستبداد » (٢) . والصورة نفسها يرسمها كلوت بك عن عصره (٣) ، ويؤكد لها دي سان فريول الذي يقرر أن « الشمس لا تطلع على شقاء ولا تعاسه أشد مما يوجد بهذه اللجنة الأرضية ... بفضل نظام من الحكم أساسه استغلال الفرد والسطو المنظم » (٤) .

المقاومة الشعبية

في وجه هذا الطغيان والارهاب ، لم تنقطع المقاومة الشعبية بالطبع ولا استكانت . فالعصور الوسطى منقطة مرصعة بالانتفاضات والمواجهات ، إلى أن كان العصر

(١) وحيد ، ص ١٥٠ - ١٥١ .

(2) Voyage en Syrie etc., t.I, p. 185.

(3) Clot Bey, Apérçu général sur l'Egypte, Paris, 1840, t. I, p. 170.

(٤) مقتبس في حسين فوزي ، ص ٨٨ .

التركي - المملوكي حين تصبح الثورات تيارا متقطعا ولكنه لا ينقطع ، وحيث تتعدد أنواعها بين الثورات الزراعية وثورات المدن ، بين ثورات البدو والفلاحين والرقيق ، في الدلتا والصعيد وفي العاصمة ... إلخ :

صحيح أن أكثر هذه الانتفاضات لم يزد على أن يكون مجرد هبات أو « هوجات » وتمردات ، عاجزة فاشلة ، وبعضها كان محض دفاع عن النفس في وجه غياب وأنهب السلطة المركزية أثناء أناركية المماليك . ولكن من الصحيح أيضاً أن الكثير منها كان مواجهات دامية مع الطغيان ونجح في كسر وتقييد الاستبداد نسبيا وإرغام الحكم على تقديم التنازلات الهامة .

وفي هذا الصراع كثيرا ما كانت الجماهير تلجأ إلى كبار رجال الدين ، خاصة علماء الأزهر ، مثقفى العصر ، كقيادة شعبية أو كضاغط على الحكم . ورغم أن العلماء لعبوا فعلا هذا الدور مرارا ، خاصة في العصر العثماني وقبيل الحملة الفرنسية وبعدها ، فقد كانت الأغلبية عادة قوة سلبية تدعو فقط إلى التهدئة والمحافظة على الوضع الراهن .

مهما يكن ، فإذا كانت تلك الفورات الشعبية لم تنجح في النهاية في قلب النظام لأنها تمت في إطار توزيع قوى الانتاج الطبقي القائم وانتهت إلى فورات شعبية ضاغطة فحسب ، فإنها وصلت أحيانا إلى (أو قريبا من) فكرة الجمهورية ، ربما في ثورة همام ، كما فرضت في نهاية النهاية عزل الوالى وفرضت بديله ، محمد على .

ولاشك أن تتويج محمد على ، رغم كل شيء بعد ذلك ، كان تتويجا لكفاح الشعب الطويل من أجل فرض إرادته والمشاركة في تقرير الحكم والحاكم . ولا شك كذلك أن العملية نفسها كانت ثورة شعبية حقيقية هزت المجتمع المصرى وحققت مقولة قيادته الجماهيرية عمر مكرم ، رغم ما بها من مبالغة متفائلة نوعا بل جدا ، من أنه « جرت العادة من قديم الزمان أهل البلد يعزلون الولاة ، وهذا شيء من زمان ، حتى الخليفة والسلطان إذا سار فيهم بالجور فإنهم يعزلونه ويخلعونه » (١) .

مصر الحديثة

آخر المماليك العظام وأول الفراعنة الجدد ، أتى به مزيج من الثورة الشعبية والانقلاب

(١) الجبرتي ، ج ٢ ، ص ١١١ .

العسكري ، وجاء هو بنظام سياسى واقتصادى واجتماعى هو مزيج من الفرعونية والملوكية ، ليصبح بالتالى نسخة جديدة من الطغيان الشرقى وعلما حديثا على الأوتوقراطية المطلقة - ذلك هو محمد على بداية ورأس مصر الحديثة .

فكما وضع القراعنة نظام الري الحوضى بجهد الفلاحين ، اصطنع محمد على نظام الري الدائم بعرق الملايين على مدار السنين فى شق الترع وتطهيرها وتعميقها وبناء القناطر والجسور ومواجهة الفيضانات العالية واستصلاح البرارى ، كل أولئك بالسخرة غالبا وتحت الكرباج (والفلكة) دائما . وكما كان فرعون مالك الأرض ، أعلن محمد على نفسه المالك الوحيد وصادر ملكية الفلاح وغير الفلاح تاركا له حق الانتفاع وحسب ، هذا بعد أن ألغى نظام الالتزام واسترد للدولة أراضى الأوقاف وإقطاعيات المشايخ العلماء والأمراء الممالك - الأخيرة ثلث الأراضى الزراعية فى مصر حينئذ . ثم لم يلبث أن فرض نظام الاحتكار على الإنتاج الزراعى رغم إرادة ومعارضة الفلاح وهربه ، ثم على التجارة الداخلية والخارجية والصناعة المحلية جميعا . وبذلك تحول المحتكر الأوحده ، ربما متأثرا بأفكار السان سيمونين الاشتراكية التى كانت الحملة الفرنسية قد أدخلتها وشيكافى مصر ، تحول إلى صورة كالحة من رأسمالية الدولة . لقد تحولت الملكية إلى الملكية .

نشأة الإقطاع

ولئن كان محمد على بذلك قد صفى الإقطاع النظرى أو الشكلى الموروث عن أيام العثمانية - الملوكية ، فانه من الناحية الأخرى قد خلق بدلا منه ، ولأول مرة فى تاريخ مصر فيما يبدو ، إقطاعا فعليا حقيقيا . فكانت هذه الطفرة ابتعاده كاملة عن تاريخ مصر القديم والوسيط كله وبداية عصر جديد تماما فى تاريخ الملكية الزراعية بمصر ، تطور واكتمل منذئذ بالتدريج . فبدعوى استصلاح البور غالبا ، أقطع محمد على الأبعاديات والرزق والشفالك والوسايا والعزب لأفراد أسرته فى الدرجة الأولى ولعملائه وعماله وأتباعه مما فى ذلك شيوخ البدو لتوطينهم وتهذيبهم فى الدرجة الثانية ، وذلك على نطاق ضخم أرسى نواة الإقطاع الحديث والمعاصر حتى قريب (١) .

مثلا من أراضى «العهد» المعفاة من الضرائب والممنوحة أصلا كحق انتفاع فقط ثم تحولت فيما بعد إلى ملكية تامة كأمر واقع ، خص الأسرة المالكة ٣٠٠,٠٠٠ فدان من مجموعها البالغ ١,٢٠٠,٠٠٠ فدان . وتحت إسماعيل ، وصلت أملاك الأسرة

(1) Mackenzie Wallace. Egypt & the Egyptian question, Lond., 1883, p. 230, 242, 326.

إلى نحو المليون فدان ، منصفة بالتقريب بين « الدائرة السنية » وأراضي « الدومين » .
ومنذئذ تراوحت ملكية الأسرة المالكة حول رقم المليون عادة ، وكان الحاكم نفسه
كقاعدة هو أكبر الملاك الزراعيين في مصر قاطبة (١) .

والواقع أن هذه الفترة كانت بداية انبثاق وظهور ثم تبلور كل من الملكية الفردية
بالمعنى المطلق ونظام الطبقات بالمعنى الحديث في مصر . فمن ناحية تطور نظام الملكية
الزراعية على خط الملكية الفردية في مراحل ثلاث : محمد علي أقر للفلاح حق الانتفاع
دون التوريث ، سعيد في « اللأئحة السعيدية » أقر الملكية المقيدة بتحفظات ، إسماعيل
في « قانون المقابلة » أقر حق الملكية التامة انتفاعا ورقبة (٢) . وبذلك أصبح الفلاح
لأول مرة في تاريخ مصر المالك المطلق لأرضه . وهنا نلاحظ أنه بينما أتى حق الملكية
في أوروبا كنتيجة للكفاح البطيء والتدريجى للشعب ، جاء في مصر كتنازل من الحكام
نتيجة لحاجتهم إلى المال .

من الناحية الأخرى ، فلقد تسارعت عملية إقطاع الأرض للأسرة المالكة والحاكمة
وحاشيتها ومقربيهما والأعوان والأذئاب خاصة من الأتراك والشراكسة وبالأخص
في عصر إسماعيل ، حتى تحولت مصر في جزء كبير منها من إقطاعية حكومية واحدة
هائلة إلى إقطاعيات خاصة متعددة (٣) . وكثيرا ما شملت هذه الإقطاعيات الممنوحة
زمام قرى بأكملها ، كما شمل بعضها عشرات القرى دفعة واحدة . وفي هذه العملية
كانت نشأة تلك العائلات الكبيرة التي عرفت حتى الأمس بملكياتها الزراعية الشاسعة
أو الضخمة . وفي الوقت نفسه ، فطوال القرن ١٨٥٠ - ١٩٥٠ كانت نسبة مجموع
ملكيات الفلاحين الصغيرة في تناقص مطرد وذلك لحساب الملكيات الإقطاعية الضخمة
التي كانت نسبتها في ازدياد مطرد (٤) :

هرم الطبقات

بالموازاة ، وكنتيجة جانبية أو أساسية ، بدأ نظام طبقات هرمى شبه كامل شبه
حديث يتكون تدريجيا . ففى سياسة محمد علي في التعليم الموسع والبعثات إلى أوروبا
كانت ، أولا ، جرثومة طبقة المثقفين . وخلال تشريعات عباس وسعيد تبلورت ،
ثانيا ، طبقة الفلاحين . أما سياسة إسماعيل فكانت العمل الواعى المصر على خلق طبقة

(1) Abdel-Malek, p. 81 - 83.

(٢) روبرت مابرو ، ص ٩٥ - ٩٦ .

(٣) وحيد ، ص ٢٦٩ .

(٤) مابرو ، ص ٩٦ - ١٠٠ .

أرستقراطية « يزين بها بلاطه » (١) ويرضى طموحاته نحو العظمة المظهرية والتأورب ... إلخ .

والقصة بعد ذلك وحتى يوليو لا تخرج عن تدعيم هذا الهيكل الاقطاعي الجديد وتأكيده باطراد ، مع دخول الاستعمار الأجنبي طرفاً في المعادلة ، ثم هي لا تخرج في النهاية عن تطعيمه برأسمالية محلية نامية . وفي مرحلة اكتماله ، كان بناء النظام يتلخص في الأوتوقراطية بقهرها الطبقي والطغیان السياسي ، تقوم على ساقين من « اللاندوقراطية landocracy » الاقطاعية الثقيلة و « البنكوقراطية bankocracy » الرأسمالية البازغة . وهذا يكاد يكرر هيكل البناء الفرعوني فيما عدا أن ثيوقراطية المعابد والكهنة قد أعطت اليوم مكانها لبنكوقراطية المال والصناعة . ومع ذلك فقد كان الاتجاه العام هو نحو تعدد الطبقات وتزايد وضوحها وتمايزها ، خاصة الطبقة الوسطى البورجوازية ، إذا ما قورنت الصورة بهيكل العصور القديمة .

وعند هذه النقطة تستوقفنا ملاحظة لافتة ، وهي أن نشأة وتطور النظام الاقطاعي في مصر تكاد تكون نقيض نظيرتها في أوروبا من الناحية التاريخية . فمن الغريب أن مصر لم تعرف الاقطاع بالمعنى الصحيح للكلمة طوال تاريخها الألفي ، ثم أخيراً جداً في بداية العصر الحديث وأثناء القرن الـ ١٩ فقط بدأ يظهر بها بصورة أو بأخرى . هذا في الوقت الذي كان الاقطاع قد زال وانتهى في أوروبا منذ بدايات العصر الحديث خلال القرنين الـ ١٨ ، ١٩ ، بعد أن كان قد أزمى بها طوال العصور الوسطى على الأقل . كذلك فبينما عمر الاقطاع في أوروبا نحو الألف عام على الأقل ، لم يعمر في مصر إلا قرناً ونصف قرن على الأكثر .

ولكن أيعد الاقطاع المصري الوليد هذا إقطاعاً بالمعنى الأوربي الدقيق ، حيث أن ما عرفت مصر من قبل لم يكن كذلك كما رأينا ؟ الرد أنه أقرب إليه من أي وقت مضى ، ولكنه مع ذلك لم يصل إلى حد التشابه معه . فالاتجاه الغالب يتحفظ في تشبيهه بالاقطاع الأوربي الوسيط . كل من دورين وورينر وروبرت مابرو ، مثلاً ، يكتفى باعتباره إقطاعاً من نوع ما . إنه شبه إقطاع أو إقطاع جنيني في أولى مراحل التكوين : ملكيات شاسعة ، وأجراء مرتبطون بالأرض بصورة وراثية تقريباً ، ثم حرس وخفر خصوصي ضخم يحتفظ به المالك لحماية أمنه وفرض سيطرته ... إلخ (٢) .

(١) وحيد ، ص ٢١٢ .

(2) D. Warriner, Land & poverty etc. p. 50; Mabro, p. 100 — 3.

ونحن نستطيع أن نختزل جوهر النظام الجديد في هرم توزيع الملكية الزراعية . فالمقدر بصورة تقريبية عامة أن من بين الملايين الخمسة أو الستة من الأفدنة التي كانت تمثل رقعة مصر الزراعية ، كان نحو المليون للأسرة المالكة ، ونحو مليون آخر لطبقة الاقطاع ، ومثله للاستعمار ولطفيليات الاستعمار ممثلا في الملكيات الأجنبية من أفراد وشركات عقار واستصلاح ، وتلك عناصر أغلبها إما أجنبية أو من أصول أجنبية متمصرة . هذا بينما لم يكن لكتلة الشعب إلا البقية الباقية .

أما من حيث التوزيع الجغرافي ، فقد كانت معاقل الاقطاع التقليدية هي أراضي شمال الدلتا الجديدة خاصة في البحيرة والغربية ، تليها المنيا وقنا في الصعيد . هذا بينما كانت العائلات الاقطاعية ذات الأصول البدوية من أبناء شيوخ القبائل والعرب أكثر انتشارا في هوامش الوادي الصحراوية خاصة في القليوبية والشرقية ثم الفيوم والمنيا .

ولا ننس بعد هذا أن معظم الطبقة المالكة للأرض كانت هي نفسها الطبقة المسيطرة على الانتاج الصناعي والثروة الصناعية . فكما يقول مابرو « لم تكن البورجوازية المالكة للأرض والبورجوازية الصناعية تمثل فئتين تختلف الواحدة منهما عن الأخرى » ، بل كانتا في الأعم الأغلب متداخلتين بدرجة تقرب من التماثل (١) .

في النتيجة ، فلقد قدر أن نصفًا في المائة من مجموع السكان كان يملك نصف الدخل القومي (« مجتمع النصف في المائة ») . وحول هذه النواة النووية كانت تتراتب حلقات وطبقات المجتمع ، مرورًا بطبقات متوسطى الملاك الريفيين أو كولاك مصر kulak كما كان يمكن تشبيههم (٢) ، حتى تصل إلى أوسع وأعرض قاعدة من المعوزين والمعدمين ، بحيث أصبحت مصر رمزا حيا للاقطاعية الطاغية المتحجرة . ويصنف مابرو هذا النظام الزراعي من الناحية الاقتصادية على أنه رأسمالي ، ومن الناحية الاجتماعية على أنه إقطاعي بمعنى معين وينطوي على عناصر قوية من القهر الاجتماعي والظلم وإساءة استعمال السلطة (٣) .

أما سياسيا ، فإن الغلاف العصري الهش من الحياة النيابية والدستورية والبرلمانية والحزبية وسائر مظاهر الديمقراطية الليبرالية ، المستعارة من أوروبا كموضة العصر ، لم يكن ليخفى قط جوهر النظام الأوتوقراطي الديكتاتوري الضاري بكل ملامح الطغيان الفرعوني المتوطنة أبدا . وعلى الجملة ، فكما قال هيندس : « كانت مصر

(١) ص ٢٢٩ .

(2) Abdel-Malek, p. 87.

(٣) ص ١٠٠ ، ١٠٣ .

عشية إصلاحها الزراعى أكثر تأخرا من الناحية الاجتماعية من فرنسا عشية الثورة (١) :

والجدول الآتى يلخص توزيع ملكية الأرض الزراعية فى مصر سنة ١٩٥٢ فى نهاية عصر الاقطاع . ومنه نرى أن نحو ٩٤ ٪ من الملاك كان يتقاسم ٣٥,٤ ٪ أو نحو ثلث الأرض ، من بينهم أكثر من ٢ مليون مملكون ٧٣٨,٠٠٠ فدان أى ١٣ ٪ من المساحة الكلية ، بمتوسط نصف فدان لكل ، أى أنهم كانوا معدمين من الناحية العملية . هذا بينما كان ثلثا الأرض (٦٤,٤ ٪) حكرا لنحو ٦ ٪ من الملاك ، منهم نحو ٠,٣ ٪ أى ٣ فى الألف يبتلعون وحدهم أكثر من ثلث الأرض (٣٤,١ ٪) ، من بينهم ٢٠٠٠ فرد يمتلكون وحدهم نحو ١,٢ مليون فدان أو ١٩,٦ ٪ من المساحة .

فئة الملكية	عدد الملاك	٪	المساحة المملوكة	٪
٥ —	٢,٦٤٢,٠٠٠	٩٤,٣	٢,١٢٢,٠٠٠	٣٥,٤
١٠ — ٥	٧٩,٠٠٠	٢,٨	٥٢٦,٠٠٠	٨,٨
١٠ — ٥٠	٦٩,٠٠٠	٢,٤	١,٢٩١,٠٠٠	٢١,٥
٥٠ — ١٠٠	٦,٠٠٠	٠,٢	٤٢٩,٠٠٠	٧,٢
١٠٠ — ٢٠٠	٣,٠٠٠	٠,١	٤٣٧,٠٠٠	٧,٣
٢٠٠ +	٢,٠٠٠	٠,٠٧	١,١٧٧,٠٠٠	١٩,٦
المجموع	٢,٨٠١,٠٠٠	١٠٠,٠	٥,٩٨٢,٠٠٠	١٠٠,٠

المقاومة الشعبية

على الجانب المضاد ، كانت المقاومة الشعبية متواترة متصاعدة فى تناسب طردى ، وكانت التطورات الحديثة والحضارة المعاصرة فى القرن الأخير عوامل مذيبة بطبيعتها للرواسب العتيقة وللغزلة . فمع التحضر والتنوير والتعليم والاحتكاك بالعالم الخارجى والانفتاح على تطور العصر ، تنبه الوعى الاجتماعى وبدأ الحس الثورى بين جماهير الشعب . فمن الطهطاوى الذى نقل مثل الثورة الفرنسية فى الحرية والليبرالية والجمهورية والديموقراطية ، إلى الأفغانى ثم الكواكى اللذين حملا على الاستبداد والطغيان بالذات وحملا لواء الدعوة إلى الثورة على الظلم الاجتماعى والطبقى والحاكمى .

هذا على مستوى التوعية والدعوة السياسية . أما على مستوى العمل الثورى ، فمن ثورة مسلحة وطنية طبقية كادت تصل إلى فكرة الجمهورية وأوشكت أن تنجح

(1) Hindus, In search of a future, p. 150.

لولا الاحتلال الاستعماري ١٨٨٢ ، إلى ثورة شعبية تاريخية عارمة ١٩١٩ ، إلى ١٩٥٢ آخر « الثورات » تاريخا وأولها نجاحا إلى حد أو آخر .

والواقع أنه منذ الحرب الثانية ، وردا على شرور الطغيان الاقطاعي التي استشرت واستفحلت ، بدأت الآراء والمذاهب الاشتراكية وظهرت الدعوة إلى الإصلاح الزراعي وتحديد الملكية ، غير أن النظام الرجعي أجهضها جميعا بشراسة . وفي الخمسينات جاءت انتفاضات الفلاحين الدموية ضد الاقطاع الزراعي الذي قمعها بوحشية في بهوت (غربية) والغراقة والسرو (دقهلية) وكفور نجم (شرقية) — لاحظ الموقع الجغرافي في معاقل الاقطاع والملكيات الضخمة في شمال الدلتا — جات إرهابا ونذيرا بالثورة الشعبية الكاسحة ، تلك الثورة التي تنبأ بها الكثيرون والتي سلم بحتميتها الجميع فيما بعد ، لولا أن سبق يوليو فقطع عليها الطريق . لقد وصل الطغيان الاقطاعي الحديث إلى قمته — وربما أيضاً إلى نهايته .

شخصية مصر الاجتماعية

أرض الطغيان ؟

الآن لا يعرف تاريخ مصر من ينكر أن الطغيان أو الاستبداد ، الباطش أحيانا غير الإنساني دائماً ، هو كظاهرة واقعة موضوعيا وبعيدا عن كل تفسير شخصي أو تنظير أكاديمي ، نغمة دالة أساسية Leitmotif بل النغمة الحزينة فيه وأسوأ خط في دراما الشعب المصري . وقد لا تكون مصر أكر سجن في العالم ، ولكنها أقدم سجن في التاريخ . ويكفي أن نشير إلى كتاب أريد له « أن يكون ملحمة للشعب المصري ، فاذا هو مريثة طويلة لما عاناه ... » (١) .

غير أن السؤال الفصيل بعد إذ حللنا مراحل تاريخ مصر الاجتماعي — السياسي من الوجهة الإيكولوجية مرحلة مرحلة ، هو : هل هذا يعبر ، ببساطة ومباشرة وبصورته الخام أو الفجة ، عن حقيقة شخصية مصر الاجتماعية الكامنة ؟ أهو ،

(١) حسين فوزي ، سندات مصرى ، ص ٣٤٦ . أنظر أيضا ص ٥١ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٨ ،

٨٤ ، ١٣٨ ، ١٤٩ ، ٢٠١ ، ٢١١ ، ٢٧٤ ؛

Erman, p. 17.

يعني ، صفة موروثة أم مكتسبة ، خالدة أم عارضة ؟ ثم هل تنفرد به مصر أم يشاركها فيه غيرها ؟ وإن كان هذا أو ذاك ، فما أسبابه وأصوله وما نتائجه وانعكاساته ؟

أما أن الظاهرة التعسة لم تقتصر ، أولا ، على مصر ولا انفردت مصر بها سواء ذلك في الماضي البعيد أو القريب ، فإن الامبراطوريات الاستبدادية في التاريخ القديم تفوق الحصر : بابل وآشور وفارس وفينيقيا ، عدا الهند والصين وكل حضارات العالم الجديد ... إلخ (١) . أما اليونان وروما التي جعل البعض منها أسطورة الديمقراطية ومنبع الحرية ، فقد كانت على العكس تماما مثالا بشعا للاستبداد والظلم والتعذيب ، بل كانت مجتمعات العبودية الكلاسيكية . وفي الامبراطورية الرومانية بالذات كان الامبراطور الطاغية قيصر يؤله كفرعون في مصر ، ولم يكن أقل منه طغيانا وبطشا .

أما أوروبا الوسيطة فقد كان المجتمع الاقطاعي نظاما استبداديا سافرا ، وكان الفلاح الأوربي قنا حيث لم تعرف مصر القناة قط مثلاً لم تعرف العبودية من قبل . أى أن الرجل الأوربي ربما كان أسوأ حالا وحظا من الانسان المصري سواء في العصور القديمة أو الوسطى . وحتى بالنسبة للرقيق ، الذي لم ينتشر بمصر نسبيا مثلاً انتشر بأوروبا ، فلقد كان يعامل برفق نوعا إذا ما قيس بنظيره الأوربي .

أما النظرية الكاسحة البراقة التي تقول إن الشرق بطبعه نزاع إلى الاستبداد والملكية والغرب إلى الديمقراطية والجمهورية ، فقطعة من اللغو اللغوى لا أكثر ، أكثر منها حتى مجرد تبسيط مخل . بالاختصار ، الاستبداد أو الطغيان حقيقة عرفتها معظم البلاد في معظم العصور على اختلاف بيئاتها - والفروق بين البشر أقل بكثير من التشابه الأساسي . بل لقد كان أغلب تاريخ العالم حتى وقت قريب هو في الواقع الحكم المطلق والاستبداد بصورة أو بأخرى .

نصل من هذا ، ثانياً ، إلى أن ما عرفته مصر في أغلب تاريخها من الطغيان والأوتوقراطية الضارية إنما كان - للأسف - روح العصر Zeitgeist ، وليس - لحسن الحظ - روح المكان genius loci . وهو إذا كان قد طال في مصر بعد أن كان قد صفى في أوروبا مثلاً لعدة قرون ، فذلك بفعل الاستعمار الدخيل الآتي من أوروبا نفسها . وها هنا تبرز لنا متناقضة غريبة : تاريخيا وكأمر واقع ، أصيبت مصر طويلاً بالطغيان الأوتوقراطي الجاهل الذي ضاعف منه الاستعمار

(1) Fleure, «Régions humaines», p. 170.

الأجنبي الغاشم ، في حين أننا رأينا أن مصر كبيئة فيضية إنما مؤهلة بطبيعتها للاشتراك في التعاونية الرشيدة الحالية من الاستغلال والابتزاز . فكيف ؟ إن الطغيان ومركبه هنا حقيقة بالفعل ، لا بالقوة . وهذا بالدقة مفتاح الحقيقة العلمية . إنه حقيقة بالتاريخ ، لا بالجغرافيا ، وظاهرة تراثية لا وراثية ، أي موقوتة مهما طالت .

هو إذن لا يعبر عن أي طبيعة كامنة في مصر كبيئة أو كشعب ، ولا يمثل انبثاق طبيعة من المكان وإنما انحراف سياسية عبر الزمان ، وفي النهاية لا يعبر عن شخصية مصر الاجتماعية الكامنة الأصلية قط . وإنما شخصية مصر الحقيقية ، طلقة حرة من الانحراف أو الضغط ، هي بيئة ومجتمع المشاركة الجماعية والجهد المشترك في ظل التعاون والتماسك والتضامن — الاشتراكية الرشيدة باختصار . وليس أدل على هذا من أن انحراف الطغيان ، حين قومها الشعب بالعنف والثورة ، أعطت مكانها تلقائيا لصورة أو أخرى من النظام الاشتراكي مثلما حدث في الدولة الوسطى بعد ثورة إيبوير وكما حدث في يوليو جزئيا .

كذلك فإذا كان لكبت الطغيان واضطهاده من آثار نفسية أو خلقية ، فقد كانت فردية سطحية عابرة ولم تمس جوهر الشخصية الصلبة المتحدية ولا حرفت الطابع القوي الصحي في قليل أو كثير ، فما كانت طبيعة أولى في الدم والعرق (بداهة !) ، ولا طبيعة ثانية مكتسبة من البيئة (كما رأينا) ، ولا حتى طبيعة ثالثة مبتسرة من فرض وفرط الضغط والقسر والقهر (كما نصر) . إن مصر ليست « أرض الطغيان » كما زعم البعض ، وإن كان هذا قد طغى على أجزاء من تاريخها بعض أو كل الوقت . وليست دماء الفلاح وصبره وداعة واستكانة وخنوعا ، كما أن نظامه وطاعته ليسا خوفا وطمعا ، وإنما هي جميعا خاماة الحضارة والتقدم نشأها النيل ولكن شوهاها الاستبداد . وقد بقي النيل ولسوف يزول الاستبداد .

وعند هذا الحد تسقط يقينا تلك النظرية البيئية الشائعة التي تربط بين الطغيان السياسي وبين البيئة الفيضية . والواقع أن منطق النظرية ضد منطقي شكلا وموضوعا . فهو يعني أن النيل حتم أحد أمرين : إما أن تكون مصر غابا بدون ضبطه ، أو سحنا بضبطه . وهذا بدوره يعني خيارا بين بديلين تقيضين ليس لهما قط أن مجتمعاً : إما الحضارة وإما الكرامة ، إما الاستقرار وإما الحرية ، إما العداوة الاجتماعية وإما العدالة الاجتماعية . ولكن هذا المنطق الحتمي الأعمى وهذا الخيار القدرى الضيق لا يستقيم . وإلا فهل يمكن عقلا أن تكون مصر هبة النيل ، فيصير النيل لعنة مصر أو وصمة المصريين ؟ أم يمكن أن يكون النيل « كارثة اجتماعية أو نقمة

سائلة « على أصحابه ؟ كلا ، ليس حتماً أن تكون مصر غابا داميا ولا مجنا كبيرا ، بل يمكن يقينا أن تكون وطنا ، ووطنا حرا كريما ، مع الضبط - فقط ضبط الحاكم . فصميم المشكلة والمأساة إذن ليس ضبط النيل ، ولا ضبط الناس ، وإنما هو ضبط الحاكم .

ولا حتم جغرافى هناك إذن ، وإنما هناك إن صح التعبير حتم بشرى منحرف لا علاقة له بالنهر . وإذا كان حتم جغرافى هناك ، فالذى يحتمه النيل إنما هو النظام والتنظيم والانضباط والتعاون وروح الجماعة ... إلخ ، وهى جميعا مزايا مجتمعية ونقاط قوة ، وهو إذن لمصلحة الشخصية المصرية لا ضدها . وإن موضعنا - البيئة النهرية - لم يكن قط على شخصيتنا ، بمثل ما أن موقعنا لم يكن كما سئرى على استقلالنا : وشخصية مصر والشخصية المصرية ليست منحرفة بقلر ما هى محرفة ، ليست منحرفة بحكم طبيعتها ولكنها محرفة بطبيعة حكمها . لا ، وليس صحيحا ما يلمح إليه البعض أحيانا من أن خير ما فى مصر جغرافيتها الطبيعية وليس جغرافيتها البشرية ، يقصدون بذلك روعة نيلها وخصبها ومناخها من ناحية ولوعة مجتمعتها وآلام فلاحها من ناحية أخرى .

وهنا يثور السؤال : فما أصل تلك النظرية إذن ؟ من الثابت الآن عند كثير من الجغرافيين أن الحتم الجغرافى - على علته الفلسفية - كان كبش فداء وقناعا كاذبا ما أكثر ما اتخذته الحكم المطلق فى الداخل ليبرر نفسه ، مثلما اتخذته الاستعمار من الخارج ليبرر كثيرا من دعاويه الاحتكارية أو الابتزازية أو الاستعلائية . وبالفعل ، فلقد كان الحكم العتيق المتخلف فى مصر يبرر انحرافه الرجعى الجاهل نحو الاستبداد بضرورات البيئة الزراعية كحجة وذريعة ، كما أن الاستعمار البريطانى فى مصر هو الذى روج فى القرن الماضى لهذه النظرية ليخرب روح المقاومة الوطنية ويشوه الطابع القومى .

غير أنه وجد الرد على نظريته الفجة منذ وقت مبكر ، عند بارتلمى سانت هيلير مثلا حيث يقول : « منذ الفراعنة كتبت على سكان مصر العبودية السياسية ، وإبنى لأبعد ما أكون عن القول بأن النيل هو السبب الوحيد لهذا الوضع المحزن ، وإبنى لمذكر أن ثمة كثيرا من الناس أكثر عبودية وبؤسا دون أن يكون لديهم نيل : كل ما أود أن أقول هو أن النظام الطبيعى لهذا النهر العظيم كان فى مصر أحد أسباب الطغيان ، لقد وجد فيه الطغيان نوعا من الضرورة ، وكذلك حجة وذريعة خاصة » (١).

(1) B. Saint-Hilaire, Lettres sur l'Egypte, Paris, 1857, p. 191.

وعلى أية حال ، وسواء صح أن النيل كان سببا موضوعيا أو مجرد حجة مزجاة للطغيان الفرعونى ، فلاشك من الناحية العملية أن مصر قد دفعت تاريخيا ثمنا فادحا جدا من الاجتماع لحساب السياسة ، من المجتمع لصالح الحاكم ، من الحرية والديموقراطية والكرامة من أجل هدف الوحدة السياسية المبكرة ومبدأ النظام والاستقرار السياسى .

رواسب وشوائب

من الناحية الأخرى ، من غير الطبيعى بعد هذا كله أن تخلق هذه الانحرافة الاستبدادية والاستعمارية بيئة اجتماعية تخلو من بعض السلبيات والشوائب المفروضة العارضة (١) . فثلها بيئة قد تفرض قدرا غير صحى من الانتخاب الاجتماعى ربما يصل أحيانا إلى حد الانتخاب العكسى المعوج contra-selection . ذلك لأن لكل نظام حاكم انتخابيته التى ينتقى بها أعوانه وعملاءه الذين يحشدونهم حوله ويحكمهم تحته . وهم دائما وبالضرورة على شاكلته ومن جنسه ، ليس فقط خلقيا بل وكذلك خلقيا (إبتداء أحيانا من الشكل والسمت حتى الجلد واللون !) : فعصر الرجل القوى أو الفرعونية الكبيرة مثلا هو عصر التهريج والأدعياء والمتجبرين عادة ، وعصر الرجل الصغير أو الفرعونية الصغيرة هو عصر التفاهة والأوساط والمتكبرين غالبا .

وفى جميع الحالات فان هذه الانتخابية تشجع العناصر الرخوة الهلامية الهشة الانتهازية الوصولية واللافقرىات أخلاقيا ، وتشجع بذلك مناخ النفاق والتزلف والتملق وتنمى روح الانحناء والخنوع والاستكانة ، وبالتالي تتكاثر وتفترس الأذنان والزواحف والمتسلقات والهوام والإمعات وسائر الكائنات الدنيئة الذليلة القميئة فى المجتمع ، وعلى العكس ، تحارب العناصر الصلبة الأبية المستعصية التى تتمسك بالكرامة والعزة ، فتضاد حتى تباد أو تنقرض وتتوارى بالتدريج فشلا وانهزاما .

وهكذا كثيرا ما يصبح الفاشلون أخلاقيا هم الناجحين اجتماعيا ، فى حين أن الناجحين أخلاقيا قد يجدون أنفسهم فاشلين اجتماعيا . وفى النتيجة تصبح الأمة وهى لا يحكمها خبرة أبنائها ، بل ربما شر أبنائها أحيانا . وليس هذا يقينا مما يثرى الشخصية القومية فى شيء ، بل هو يخرّبها على المدى الطويل تخريبا ويدفعها على الأقل إلى السلبية والصمت والتوجس . وقدما قال المقريزى فى المصريين ، صح أو لم يصح

(١) غربال ، ص ٣٤ ، ٣٧ .

«ولهم خبرة بالكيد والمكر ، وفيهم بالفطرة قوة عليه وتلطف فيه ... حتى صاروا مضرب المثل فيه بين الأمم» (١) .

كذلك فلربما جنحت هذه البيئة الاجتماعية بالفلاح المفترى عليه إلى اليأس — إذا استعرنا ثلاثية فلير المشهورة — من «الحياة» نفسها وأمل «الحياة الجيدة» من بعدها ، فكان متنفسه الوحيد هو «الحياة الجيدة» أى انتاج الأبناء (٢) . وربما أضفنا أيضاً «الحياة الأخرى» أى الدين كملجأ وملاذ . وقد كان لهذا نتائجه التى أكدت مرة أخرى فرص الطغيان :

فمن ناحية بحث الفلاح عن التعويض عن الحياة فى الحياة الأخرى ، فكان الدين مهربه . ويضغط هيرودوت فى هذا الصدد بصورة غير عادية على شدة تدين المصرى القديم . ومن ناحية أخرى كانت الحياة الجيدة تعويضاً عن الحياة الجيدة ، وهذا فى ذاته كان من عوامل ارتفاع الحصوبة البيولوجية وضغط السكان المزمين فى مصر . والمهم أن هذا الإفراط البيولوجى أدى إلى شدة انخفاض المنفعة الحدية للانسان واتضاعه وهوانه على الحكام مما زاد من فرص الطغيان والاستبداد . وقد كان الحكام يرحبون دائماً بهذا الإفراط البيولوجى والديموغرافى لأنه يزيد من قبضتهم وتسلطهم .

مع ذلك كله فلقد طالما قاوم الشعب هذا المناخ الطغيانى المريض بروح التحدى والحق — راجع «خطب الفلاح الفصيح» المأثورة ، وكذلك بروح السخرية المريرة المشهورة ، حتى ليعد البعض النكتة السياسية الشكل الأساسى للمعارضة الحقيقية فى مصر الاستبدادية تقليدياً . وعلى الحملة ، فلقد كان «الفلاح» بكل صفاته الموجبة والسالبة هو التبع ولا نقول الفتات النهائى لعملية الانتخاب الاجتماعى الطاحنة

(١) المخطوط ، ج ١ ، ص ٧١ ، ٧٨ ، ٨٠ .

(٢) Fleure, id., p. 160.

الطويلة هذه ، حتى أصبح عند شبنجلر نمطا اجتماعيا بذاته هو « نمط الفلاح Typus des Fellachen » (١) .

« الفلاح المصرى » ، يقول مثلا كاتب مصرى معاصر ، « إنسان يخشى السلطة ويدين لها بالطاعة. وهو يعشق الاستقرار ويكره العنف، ثم هو طويل البال لا يفكر فى الثورة ولا يسعى إليها ، ولكنه يتمرد حينما تضيق به السبل ولا يبقى فى قوس صبره منزع » (٢) . لا غرابة إذن أن الفلاح كان وما يزال يتوجس من الحكومة ويرهبها ويستريب فى كل عملها وأعمالها ولا يثق فيها قط .

نظريات خاطئة

غير أنها مرفوضة تماما أية محاولة لتصوير هذه المضاعفات على أنها انحرافات أو سلبية ، أو تخرج بها عن حجمها الطبيعى كحالات فردية طارئة وعابرة لا تعبر قط عن روح الشعب الصلب الذى قاوم كل محاولة للكبت ولم يعرف الاستكانة فى وجه انحراف الطغيان المستبد . ولهذا فإن من المؤسف مثلا أن نجد أحد كبار كتاب العصور الوسطى ، المقريزى ، يقول ناقلا بأسلوب العصر : « قال العقل أنا لاحق بالشام فقالت الفتنة وأنا معك ، وقال الشقاء أنا لاحق بالبادية فقالت الصيحة وأنا معك ، وقال الحصب أنا لاحق بمصر فقال الذل وأنا معك » (٣) : لا ، وليست « الدعة والجن وسرعة الخوف والنميمة والسعى إلى السلطان » على الإطلاق من صفات المصريين التى تغلب عليهم ، كما تورط المقريزى أيضا للأسف فى سقطه أشد خطأ وخطيئة :

(1) Untergang, vol. II, p. 125.

(٢) كال المنوق ، « الفلاح المصرى قبل ٥٢ » ، الأهرام ، ٢٢ - ٥ - ١٩٧٨ .

(٣) المقريزى، المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار، القاهرة، ج ١، ص ٧٩ - ٨٠ .

فمن حيث الشكل ، ليست هذه المقابلات التي يملأ مثلها كتب العصر سوى انطباعات شخصية كاسحة وغير علمية ، إن لم تكن من أوهام العوام التي لا أساس لها . ومن حيث الموضوع ، فإن الربط المزعوم بين الحصب والذل هو أصلاً نكرة — نكرة الصحراء كما تسمى *snobisme du desert* (١) — مألوفة في تراث البدو الرعاة عن الزراعة عموماً ، تحتقر الفلاحة وترى أن « الزراعة دار ذل » . ذلك أن سيكولوجية الرعاة البدو ، كاستراتيجيتهم ، تختلف اختلافاً جديداً عن سيكولوجية الزراع المستقرين . فحياة البداوة والترحل والحرية بلا حدود تعطى شعوراً متضخماً بالتكبر والكبرياء والأتفة والاعتزاز والعظمة — العظمة الخوفاء الكاذبة غالباً لأنها بلا أساس مادي حضاري أو اقتصادي صلب صحيح سوى القوة المدمرة المؤقتة . من ثم فذلك مركب عظمة زائف ، هو في حقيقة مركب نقص مقلوب :

أما الزراع المستقرون فعلى العكس لهم القوة المادية والحضارة والثقافة والاقتصاد ، ولديهم رخاء وشعور بالثراء والترات ، مما يمنحهم ابتداءً مركب عظمة حقيقياً بالنسبة إلى البدو . فكما ينظر هؤلاء إليهم على أنهم « جرذان الحقول » ، فانهم ينظرون إليهم بالمقابل على أنهم « فئران الفياض وصعاليك الصحراء » معاً . أو كما يلخص توينبي ، كما كان البدوي ينظر إلى الزراع على أنه « مغروس في الطين *a stick-in-the mud* » ، كان الزراع ينظر إلى البدوي على أنه أفاق متشرد *vagabond* ! (٢) فالنكرة متبادلة ، والحساب مسوى . غير أن خطر البدو المائل وغلبتهم وسيطرتهم على الزراع في كثير من الأحيان بحكم ميزتهم الحركية والاستراتيجية تولد بينهم شعوراً بالقلق والتوجس والخوف ، بحيث يكاد مركب العظمة الطبيعي فيهم أن يتحول إلى مركب نقص مقلوب وإن زائف ، مما يتوهمه

(1) W.B. Fisher, The Middle East, p. 105 — 6.

(2) A study of hist., vol. 3, p. 17.

البدو خطأ علامة على الذلة والمسكنة أو غياب الشعور بالعزة والكرامة . وبالاختصار :
البدو فقر مع كبر على شقاء ، والفلاح ثراء بلا حرية ، ورخاء بلا نعمة .

فنظرية « الحصب - الذل » أو « الزراعة دار ذل » إذن نظرة بدوية عامة تجاه
الزراع والفلاحين والمستقرين عموما ، وهى بهذا لا يمكن أن تنصرف إلى مصر
بالتخصيص أو على حدة . وهى بعد وجهة نظر منحرفة غير حضارية ومخرجة ،
ويكفى لدحضها والرد عليها وجهة نظر الطرف الآخر فى أصحابها الأعراب « الذين
هم أقبح الأجناس وأعظم بلاء محيط بالناس » كما يشكو الجبرتي (١) . ومن قبل كان
الماليك - حتى المالك ! - ينعنونهم تقليديا وبانتظام « بالعربان المفسدين » (ابن عباس
والقلقشندي) .

وبالمثل تتعدل نظرية أحدث تحاول أن تدخل دائرة العلم فتربط بين صفاء
وهدوء وسهولة البيئة الطبيعية المصرية النسبية أرضا ومناخا ، وبين دعة ووداء
بل ومسألة تفترضها فى الطبيعة المصرية (٢) . خذ مثلا هذا الرأى ، وإن كان لا يصل
إلى حد التطرف الذى تصل إليه النظرية نفسها : « فالطبيعة المصرية تكاد تكون نائمة :
فالجو معتدل فى جميع الفصول لا يكاد يختلف .. والسماء السافرة والصحراوان
الوسيعتان لا تكاد مناظرهما تتغير . فاذا لم تكن طبيعة بلادنا نائمة ، فهى على الأقل
مسألة ، لأنها لا تزعجنا بالزلازل العنيفة ولا تهزنا بالعواصف الرعن ، ولا تخزنا
بالبرد القارس والحر اللافح ، فطبعت أهلها على الوداعة والفكاهة والبشاشة والكسل
والمحافظة على القديم » (٣) . فهذه النظرية البيئية أدبية أكثر منها علمية ، وهى تفرط
فى تبسيط صعوبات البيئة الطبيعية كما تبالغ فى تبسيط الطابع البشرى
وصلابته الحشنة بل والعنيفة . وقصارى ما قد يكون فيها من صحة أن المزاج المصرى

(١) عجائب الآثار ، ج ٣ ، ص ١١٠ - ١١١ .

(٢) حسين فوزى ، ص ٩٧ ، ١٤٣ ، ٢٠١ ، ٢٠٤ .

(٣) مقتبسة فى : شكرى عياد ، « أحمد حسن الزيات » مجلة المجلة ، يوليو ١٩٦٨ ، ص ١١ .

الغالب اجتماعي انطلاقي مفتوح extravert بعيد عن الانطوائية المغلقة أو المتوحشة بقدر ما هو بعيد عن اللين أو السكون أو المسألة .

الاتهام والدفاع

إذا كان النيل وريه الصناعي والمناخ وبيئته الهادئة غير مسئولين عن انحرافات الطغيان في الماضي ، فإن من الصعب مع ذلك أن ننكر أن ثمة روااسب وشوائب وبقايا عالقة ما تزال كامنة في الشخصية المصرية تسيء إليها في نظر البعض ، وتصمها بعدم النضج والوعي السياسي بعد في نظر البعض الآخر ، وتستدعي الاجتثاث في تقدير الجميع حتى تنطلق مصر على وجهها الحقيقي المشرق .

فمثلا ، ما أكثر ما تردد كلمة « قرون العبودية » الطويلة في معظم ما يكتب عن مصر ، كأنما قد صرنا بحق أو غير حق شعبا مريضا تاريخيا ! بالمثل تتكرر كلمة دعة أو « استكانة الفلاح docility » ، دون أن نذكر ما هو أسوأ منها مثل « خنوع أو خضوع الفلاح submissiveness » باعتبارها مرفوضة تماما وافتراء كاذبا من صنع ودسياسة الاستعمار قديما وحديثا كبيره وصغيره ، ابتداء من كرومر بريطانيا حتى باير إسرائيل ، وذلك بقصد تدمير النفسية المصرية وتحطيم معنوياتها (١) .

حتى نحن لم ننج من ترديد النغمة نفسها . خذ الأفغانى مثلا أولا . فكما خاطب أو خطب ، أيا كان مدى توفيقه ، « إنكم معاشر المصريين قد نشأتم في الاستعباد ، وريتم في حجر الاستبداد ، وتوالت عليكم قرون منذ زمن الملوك الرعاة حتى اليوم وأنتم تحملون عبء نير الفاتحين وتعنون لوطأة الغزاة الظالمين ، تسومكم حكوماتكم الحيف والجور وتنزل بكم الحسف والذل وأنتم صابرون بل راضون » .

(1) Cromer, Modern Egypt, vol. 2, p. 186; Gabriel Baer, «The submissiveness of the Egyptian peasant», New Outlook, v, 1962, no. 9, p. 15 — 25.

ثم الكواكبي - كيف لا ؟ - إنه المرجع الأكبر في الموضوع . فعنده أن « داء الشرق هو الاستبداد . والاستبداد هو أن تتصرف الحكومة في شئون الرعية كما تشاء بلا رقيب أو حسيب . وإذن فمبعث الاستبداد هو غفلة الأمة . فالأمة التي لا تقيم من نفسها رقيا على الحكام ، تحاسبهم عن كل صغيرة وكبيرة أشد الحساب ، سيستبد بها حتما وكلاؤها ، إذ أن الاستبداد أمر طبيعي في السلطان ، وما من حكومة عادلة تأمن المسئولية والمآخذة بسبب غفلة الأمة أو إغفالها إلا وتسارع إلى التلبس بصفة الاستبداد ، وبعد أن تتمكن فيه لا تتركه » (١) .

بالمثل في كثير مما يكتبه الأجانب عنا ، نحن مهتمون بأننا شعب يبالغ أشد المبالغة في تقدير حكامه وفي إبداء فروض الطاعة والاحترام والخضوع لهم ، بل وبأننا شعب سهل القياد والانقياد لإرادتهم وسلطانهم . فمثلا ، بينما يؤكد كيث بشدة على وطنية المصري الصميعة ، يستترك فيقول إن « فلاحى مصر كانوا دائما وطنيين سلبيين أكثر منهم إيجابيين ، لقد كانوا قانعين بأن يتبعوا أولئك الذين هم في القيادة ، إنهم لم يكونوا قط ديموقراطيين » (٢) .

بل إن البعض لينذهب إلى حد القول بأن المصريين قد نموا لأنفسهم عبر التاريخ « حسا ما بالعبودية للحاكم *a sense of servility* » : إنهم أقدم عبدة الأوثان في التاريخ ، إذ يوشكون أن يؤثوه مها كان قميثا أو غير جدير . ألا يقول المثل المصرى : « إذا وجدتهم يعبدون العجل ، حش برسيا وأعطه » ؟ تفسيرهم لذلك أنهم باتوا تقليديا يشعرون إزاءه بنوع من التقديس وبالتالي من الدونية والتبعية فعدم الرفض فالرضوخ ... إلخ ، بحيث ينتقدون انقيادا أعمى لكل نزواته دون أن يجسروا على الاعتراض والتحدى : إنهم يفعلون ما يؤمرون .

(١) عبد الرحمن الكواكبي ، طبائع الاستبداد ومصارع الاستبعاد .

(2) A new theory, p. 303.

وهكذا فى النهاية ينتهى هذا الرأى إلى أننا نحن المصريين مازلنا فراعنة : الحاكم بمجد ويؤله وهو حى ، وما يقوله يقدس ويحفظ ، ثم يشيع حين يموت فى جنازة وطنية ملايينية « كفرعون مهيب » .

ولقد يدفع البعض منا هذا الاتهام وأمثاله ويستخف بها بكل بساطة ، ولكن فى منطق هروى نعامى مغلف بفلسفة استعلائية ، ولا نقول بعنجهية أو عنصرية العجز . فعند العقاد مثلا أن هذه « أمة ذات أرزاق مطردة ومعيشة مستقلة لا يعنىها صلاح الحاكم كما يعنىها صلاح الأرض والسماء والعوارض والأجواء . فاذا دعاها الحاكم إلى حرب لا تعنىها ، فذلك شأنه وليس بشأنها ، وتلك خسارته وليست بخسارتها . أما إذا أصيبت فى عقائدها وموروثاتها أو ظهر لها الجور على أرزاقها ومرافقها ، فهنا يستعصى قيادها كأشد ما يستعصى قيادة أمة » (١) . ولكن الواضح من هذا الدفع أن الشعب المصرى لا يستثيره إلا تافة الأمور وسفسافها وأكل العيش فى الواقع ، بينما يتحاشى أن يتصدى للحاكم فى أخطر أمور المصير والحرية والسيادة . ولهذا فلسنا من أسف نستطيع أن نشارك فى هذا الموقف على حسن نيته ونزاهة قصده .

وفضلا عن هذا فإن من المعروف أن الحاكم والحكومة شئ هام جدا فى حياة مصر بالذات ، لأن هذه الحياة تعتمد على ضبط النيل ، وضبط النيل يتوقف بدوره على صلاح الحكم والحاكم . وفى هذا المقام بالمناسبة ، ولكن على التقيض تماما ، يذهب البعض إلى أن أهمية الحكم والحاكم فى مصر إنما تبلغ حد الإفراط لا لسبب سوى أن المصريين شعب تعود أن يقود لا أن يقاد ، ولذا يتوقف مصيره على الحكم والحاكم ، فإن صلحا صلحت حال مصر وإن فسدا أو فشلا تدهورت .

(١) سعد زغلول ، ص ٢٧ .

وفى النتيجة و كحقيقة واقعة ، لم يكذب يحدث أن قال الشعب للحاكم لا ، فضلا عن أن يسقطه . ولا شك أن عمر مكرم كان مسرفا فى التفاؤل بقولته « جرت العادة من قديم الزمان أهل البلد يعزلون الولاة ... إلخ » ، ولكن لعل هذا كان جزءا من تكتيك الحرب النفسية فى صراعه مع والى الحاكم ، محمد على (وعلى أية حال فقد دفع مستقبله السياسى ثمن تفاؤله هذا على يد الحاكم الجديد نفسه الذى عمل على تعيينه بدل القديم) . وحتى فى هذه الحالة اليتيمة التى نشط فيها الشعب وشارك إيجابيا ، فانه من أسف لم يول إلا أجنبيا أولا وعسكريا ثانيا . وفيما عدا ذلك لم يحدث فى تاريخنا كله أن ولى الشعب الحاكم أو عزله إلا فيما ندر وكشذوذ بحت .

الجانب الآخر

على الجانب الآخر من الصورة ، وعلى النقيض تماما من السيناريو السابق ، فان المشاهد أن كل ما يقوله ويفعله الحاكم صواب وحكمة مادام حيا أو فى السلطة ، فاذا مات أو سقط أصبح كل ما قاله وفعله محض خطأ ومطلق خطيئة فى الأعم الأغلب . فالشعب قد يعبد حاكمه اليوم ، ويلعنه غدا . ويعلق البعض على هذا - تهكما لا شك ، ولكنه التهم الذى يحمل من الحقيقة قدر ما يحوى من المرارة - بأن المصريين « يعارضون » الحاكم بعد موته أو ذهابه فقط ، ولا يقولون رأيهم الحر الحقيقى فيه إلا حينذاك ، وهو دائما - يلاحظ البعض الآخر - عكس رأيهم فيه تماما وهو حى أو فى السلطة .

على أية حال ، فلئن كان هذا ينفى تهمة الغفلة السياسية عن الشعب ، فانه من المؤسف إنما يستبدل بها تهمة ليست أفضل بحال وهى النفاق السياسى نتيجة الخوف والتخويف : وبعيدا عن نظرية « أرض النفاق » المنبوذة ، ودون أن ندفع

اشترانا في مقولة « يا أمة عريقة في النفاق » المنبثة في كثير من أدبنا الحديث ... إلخ ، بل ومع رفضنا الكامل للقول غير المكتوب بأنه إن يكن العراق يتنافر أقلياته وتنايها وبعنفه واضطراباتة هو « أهل الشقاق والنفاق » كما وصفه الحجاج ، فان مصر باستقرارها الشديد وفرط هدوئها وخضوعها وسلمها هي « أهل الوفاق والنفاق » ، نقول بغير هذا كله فان الملاحظ كأمر واقع وكتقرير لواقع الحال أن النفاق قد استشرى في الفترة الأخيرة أكثر منه في أى وقت مضى .

وعند هذا الحد ، يبسط البعض الموقف كله بجميع تناقضاته ومفارقاته فيقول إن هذا شعب مغلوب على أمره ، على أساس أنه ضحية الطغيان ، وبالتالي فهو ميثوس منه ، فانه بين العجز والسلبية غير قابل للثورة ولا قادر عليها ، شعب غير ثورى باختصار . الإنسان المصرى ، بمزيد من الوضوح ، مخلوق غير ثورى بالطبع أو بالتطبع ، بالوراثة أو بالبيئة ، بالجغرافيا أو بالتاريخ . فمصر لم تعرف الثورة في تاريخها على طول المدى قط ، الثورة الشعبية الحقيقية أعنى (« ثورة » لىبوير السحيقة البعد في الدولة القديمة في أوائل العصر الفرعونى غامضة جدا بحيث تقبل كل تأويل) .

سـلـم المسـئـولية

أين الحقيقة العلمية ، الآن ، في هذا كله ؟ حسنا ، آفة مصر ، ابتداء ، اثنتان :
الطغاة في الداخل والغزاة من الخارج ، الديكتاتورية في الداخل والاستعمار من الخارج :
هاتان هما نقطتا الضعف الأساسيتان في شخصية مصر ، ولا نقول النقطتين السوداوين
في الشخصية المصرية . وهما قد تبدوان للوهلة الأولى شيئين منفصلين ، ولكن
الحقيقة أنها جانبان لشيء واحد ، والعلاقة بينها مباشرة هي علاقة السبب والنتيجة .
فنحن كشعب نخضع بانتظام لحكامنا الطغاة ، وحكامنا يركعون بسهولة
للأجانب الغزاة .

ومن جانبنا كوطنيين ، فلقد درجنا تقليديا على أن نبرئ ساحتنا كشعب من
مسئولية هذا الوقر المزدوج القاصم لظهورنا ، بمقوله أننا ببساطة شعب مغلوب على أمره
مفترى عليه ، وأن الفاعل المباشر هو الطغيان والمجرم الأكبر هو الاستعمار . ومن
جانبه ، فإن الطغيان الداخلي بدوره يزيج المسؤولية عن كاهله مسارعا ، بكل
ترحيب ، بإلقائها على عاتق الاستعمار الآثم الزنيم ... إلخ .

والاستعمار ولا شك آفة وأفعى ، احتلال وطمغيان معا في آن واحد ، إلا أنه
ليس رأس الأفعى ولا الآفة الوحيدة كما يروج بعض السطحيين ومنظري عملاء
الطغيان . والحقيقة أننا أسرفنا على أنفسنا في اتخاذ الاستعمار « كشعب » نعلق عليه
كل مآسينا وعيوبنا ومشاكلنا سياسية وغير سياسية . أولا لأنه هدف وطني

(أو ضد - وطني) سهل مباشر مشروع لا شبهة في عدائه وعدوانيته ، وثانيا لأننا لا نكاد نجسر على أن نعلق الجريمة والعقاب في رقبة الطغيان المحلي لأنه الحاكم المالك وظل الله في أرضه أرض مصر ... إلخ . وبهذا وبذلك اصطنعنا لأنفسنا سلبا مريحا ومرضيا (ولكنه كما سرى مغلوب رأسا على عقب) من المسؤولية ، قمته الاستعمار ، وقاعه الشعب نفسه ، يأتي بينها - على استحياء أحيانا ! - الطغيان المحلي .

غير أن الحقيقة التاريخية ، التي تثبتها مرارا وتكرارا تجربة ألفى سنة مازالت مستمرة معنا حتى اليوم ، الحقيقة التاريخية هي أن كبرى الآفتين ليست الاستعمار الأجنبي ولكن الطغيان المحلي . ذلك أن الذي مكن للأول غالبا ، بل استدعاه واستعداه أحيانا إنما هو الحكم المطلق الداخلي بعجزه عن حماية الوطن فعلا أو بخيائته له علنا ومساومته وتواطؤه مع المستعمر ليحفظ على نفسه عرشه أو مركزه . إن الذي أتاح للاستعمار الخارجي أن يدخل ويبقى في كثير من الحالات بصورة غير مباشرة دائما وبصورة مباشرة أحيانا هو الطغيان الداخلي وحده لا سواه . إنه في كثير من الأحيان « وجه مصر القبيح » في الخارج كما في الداخل (تذكر فقط الحديوي توفيق) .

ليس هذا فحسب : وإنما الحقيقة بعد هذا أن مسؤولية الطغيان الحاكم تتضاءل بدورها أمام مسؤولية الشعب نفسه . الشعب - ولا أو هام في هذا - هو المسئول الأول والأخير ، الأصلي والأصيل ، حتما وبالضرورة . فإذا كان الحكم في مصر مأساة أو ملهاة ، كارثة أو مهزلة ، فإن سببها الشعب وحده نظريا وعمليا . وكم كان الكواكبي صحيحا صادقا حين قال إن مبعث الاستبداد هو غفلة الأمة . ومرفوض مرفوض هو المنطق الانهزامي المعكوس الذي يعتذر للشعب أو عنه بأنه مغلوب على أمره .

لا قهره له على الثورة ، مكبل أعزل من السلاح ... إلخ . فالطغيان لا يصنعه الطاغية ، وإنما الشعب هو الذى يصنع الطاغية والطغيان معا ، والشعب مسئول عن الطغيان مسئولية الطاغية نفسه وزيادة . المثل الشعبي المصرى نفسه ية ل « قال يافرعون من الذى فرعنك ؟ قال لم أجد من يمنعنى » . والمثل الإنجليزى المعروف يقول « القوة المطلقة مفسدة ، كل سلطة فهي مفسدة all power corrupts » . (ليست مفسدة فقط ، بل مذهب للعقل أيضاً ، يمكن للحاكم أن خلالها أحيانا أن يرى كل حق باطلا وكل باطل حقا ، وفى كل شئ عكس ما كان يراه من قبل غيرها .) وهذا وذاك جميعا ما عناه الكواكبي بعبارته النفاذة الثاقبة « الاستبداد أمر طبيعى فى السلطان » .

ومن هذه الزاوية فإن الشعب لا يعفى من اللوم ، وليس له إلا أن يلوم نفسه أساسا . فهو الجانى مثلا هو المحبى عليه ، الفاعل والضحية ، ظالم لنفسه كما هو مظلوم بحاكمه . بل ولعل الأوضاع السيئة التى يتردى فيها وإليها كل يوم أن تكون العقاب الطبيعى المستحق لتفريطه فى حتى نفسه وتهاونه فى الدفاع عن حرите وكرامته وعزته وسيادته . فالحاكم الرديئ الطاغية إنما هو عقاب تلقائى وذاتى لشعبه الذى سمح له بأن يكون ويبقى حاكما (وقديما كان قادة التار والمغول من عتاة السفاحين والطغاة يتوعدون ضحاياهم بقولهم عن أنفسهم إنهم لعنة الله على الأرض أرسلهم نقمة وعقابا !) :

أى أن خير عقاب لمصر دائما على ما هى فيه ، هو ما هى فيه بالفعل ، وكأنها بهذا أيضا تعاقب نفسها بنفسها بانتظام . والحديث يقول « كما تكونوا يول عليكم » ،

بينما يذهب القول الفرنسى المأثور إلى أن « لكل شعب الحكومة التى يستحقها
les peuples ont les gouvernements qu'ils deserved . وأخيرا وليس آخر
« فقل لى من حاكمك ، أقل لك من أنت » ، « قل لى من الحاكم ، أقل لك من الشعب » .

علينا إذن أن نعيد ترتيب أولويات المسئولية : الشعب أولا وكسبب أساسى ،
الحكم ثانيا وكسبب مباشر ، ثم الاستعمار أخيرا كثالثة الأثافي فقط . أما وقد أصبح
هذا الأخير على أية حال من حديث التاريخ ، فإن السلم الثلاثى الدرجات يعود
فيختزل إلى معادلة ذات حدين وطنيين : الشعب كقطب موجب والحكم كقطب سالب
(وليس العكس) . وبهذا تتحول القضية إلى مسألة داخلية ، مسألة عائلية بحتة .
وبهذا أيضاً يبدو الخطر الحقيقى على مصر وهو ينبع من داخلها ، هو مصر نفسها
أكثر من الآخرين أو الغرباء ، هو بطش وعجز الحاكم من جانب ورد فعل الشعب
أو سلبيته من الجانب الآخر ، هو قضية الديكتاتورية ضد الديمقراطية أو باختصار
مشكلة نظام الحكم . وذلك هو التحدى الأعظم الذى كان الشعب المصرى يواجهه
دائما ليثبت نفسه ووجوده وسيادته .

الديموقراطية هي الحضارة

والديكتاتورية على المستوى الفردى هي تعبير مباشر وضمنى عن النقص :
فالحاكم الذى يعانى لأمر ما من مركب نقص شخصى أو فكرى أو عملى ... إلخ
يعوض عن هذا النقص بفرض إرادته ومشيته بالبطش والقهر والتحكم والطغيان
ليثبت لنفسه وللآخرين أنه « الرجل القوى » لا « الرجل الضعيف » ولا « الرجل
الصغير » كما يشعر فى قرارة نفسه :

أما على المستوى الجماعى فإن أصل الاستبداد والديكتاتورية هو بلا ريب التخلف ، التخلف الحضارى بعامه . فالديكتاتورية هي نتيجة للتخلف وعلامة عليه ، مثلا هي سبب أو مضاعف له أيضا . وكل مجتمع استبدادى سياسيا هو حتما مجتمع متخلف ، والمجتمع المتخلف هو لا مفر مجتمع استبدادى سياسيا . ذلك أن الاستبداد والطغيان من خصائص وطبيعة مرحلة البدائية والطفولة فى كل المجتمعات السياسية . وبينما تتناسب الديمقراطية تناسباً طردياً مع درجة التقدم الحضارى ، تتناسب الديكتاتورية تناسباً طردياً مع درجة التخلف الحضارى . إن الديمقراطية هي الحضارة والحضارة هي الديمقراطية ، بمثل ما أن الديكتاتورية هي التخلف والتخلف هو الديكتاتورية . وما الديكتاتورية فى وقتنا هذا إلا الصيغة العصرية من عبودية العصور القديمة ، فالفرد والمجتمع تحتها عبد للحاكم فى صورة مقنعة أو مبرقة ، مخففة أو ملطفة .

والطغيان والديكتاتورية فى مصر هي ببساطة بقايا الماضى الطويل المحزن من ناحية والناتج الطبيعية أو الجانبية لحاضر التخلف من الناحية الأخرى . فإلى جانب إرث الماضى التعيس ، يأتى التخلف الحضارى ومعه التخلف الثقافى والفكرى فيحكم على الشعب بالتخلف السيامى . حقا قد تكون مصر شعبا عريقا فى التاريخ ، ولكنها فى السياسة — كما فى الديموغرافيا — حدثت فى للغاية أو صبي يافع . فلقد يكون المصرى شيخ التاريخ وحكيم الحضارة ، إلا أنه جديد على كل ما هو جديد فى الحضارة العصرية بما فى ذلك السياسة المعاصرة ، ولا نقول كما يريدنا البعض أن نقول أقدم شعب تاريخيا ولكنه ليس بشعب سياسيا .

لذا فهو من حيث الوعى والنضج السياسى الحديث قد لا يعدو مرحلة الطفولة الجديدة ولا نقول « الطفولة الثانية » أو المرحلة البدائية ، ودعك تماما من النظرية

الزعومة عن الشعب المريض تاريخيا . وهذا ما يفسر كثيرا من مظاهر الشنود والاضطراب التي نلمسها في العلاقة بين الشعب والحاكم . ومن المسلم به أنه كلما زاد ولاء الشعب وخضوعه واتباعه للحاكم ، ظلما كان أو غير ذلك ، على خطأ أو صواب ، حتى بغير قهر أو بطش ، كلما دل ذلك على عدم نضج الشعب وضعفه ومهولة انقياده ولين عريكته . فحجم الحاكم ونفوذه ودوره كلها تتناسب تناسباً عكسياً مع حمية الشعب وصلابته وقوته ومقاومته .

الكتاب: السلاخون

شخصية مصر السياسية

فصل الثالث العشرون

من امبراطورية إلى مستعمرة

من الغريب حقا أن مصر بعد أن أنشأت أول امبراطورية في التاريخ ، تدهورت إلى ما يبدو - لأول وهلة على الأقل - أطول مستعمرة عرفها التاريخ ! فتاريخ مصر يقع بوضوح في مرحلتين متناقضتين : مرحلة أولى كانت تمثل فيها قوة طاردة مركزية من الناحية السياسية ، انطلقت فيها إلى العالم المحاور وفرضت عليه نفوذها ونشرت فيه ظلها السياسي ، واستمرت هذه المرحلة أكثر من ألفي سنة متقطعة حتى نهاية الدولة الحديثة تقريبا . ثم تلت هذا المرحلة الثانية التي تصل بنا إلى العصر الحديث بلا انقطاع تقريبا ، وفيها تحولت مصر سياسيا إلى قوة جاذبة مركزية خضعت لقوى دخيلة وأصبحت مستعمرة تابعة ، أصبحت مجرد ظل نفسها سابقا .

غير أننا إذا كنا قد ميزنا بين مرحلة الامبراطورية ومرحلة المستعمرة ، فإنما هو من قبيل الاختزال التبسيطي ، إذ لم تخل المرحلة الأولى من فترات انتكاس فقدت مصر فيها استقلالها ، كما أن المرحلة الثانية لم تعد فترات توهج وانبعاث أكدت مصر فيها وجودها وشخصيتها كاملة أو شبه كاملة ، على الأقل موضوعا إن لم يكن شكلا . غير أن السمة العامة لكل من المرحلتين تظل هي السائدة . كذلك نستطيع أن نضيف إلى هاتين المرحلتين وبينهما مرحلة ثالثة انتقالية تجمع بين خصائص كل منهما ، وذلك أيضا دون أن تتغير الثنائية الأساسية .

وهذه المتناقضة وتلك الثنائية ظاهرة جذرية في الخلفية التاريخية لمصر ، بحيث تستدعي تحليلا دقيقا وتعليلًا محددًا ، لا يضيع في زحمة آلاف الحقائق الجارية وجزئيات التاريخ بل يعتصرها اعتصارًا ، حتى يستصفى منها جوهر شخصية مصر الاستراتيجية الدائمة . والتاريخ كما قيل بحق معمل الجغرافى ومخزن الاستراتيجى ، ولكننا هنا إنما نريد « المتوسط » التاريخى أو « الجندر الجبرى » للتاريخ ، ونريده لا كدراما فى الزمان ولكن أساسا كاستراتيجية فى المكان . ولمثل هذا لابد أن نختزل التاريخ إلى جغرافية تاريخية والسياسة إلى جغرافية سياسية . وبهذا يكون التاريخ

بمثابة العمق الاستراتيجي للجغرافيا مثلاً تقدم الجغرافيا الأساس الاستراتيجي للتاريخ ، دون أن تنزل في الوقت نفسه إلى منزلق التفسير الجغرافي للتاريخ أو تنورط في فلسفة التاريخ بدلا من فلسفة الجغرافيا .

وهذا أيضاً تصبح دراستنا دراسة في الجغرافيا التاريخية السياسية أو السياسية التاريخية ، أى على الترتيب دراسة في الجوانب السياسية من الجغرافيا التاريخية أو في الجوانب التاريخية من الجغرافيا السياسية إن شئت . ولمثل هذه الدراسة شقان رئيسيان : الجيوبوليتيكا والجيوستراتيغي : الأولى جغرافية السلم والسياسة ، والثانية جغرافية الحرب والعسكرية : الأولى أقرب إلى الدراما ، والثانية ألصق بالمرح . وهذا بالفعل هو المنهج الذى سوف نتبناه في كل مرحلة ، فنخضع أولاً مورفولوجية التاريخ المصرى لمورفولوجية الجغرافيا ، ثم نحلل المبادئ الاستراتيجية الحاكمة ، حتى نصل في النهاية إلى القوانين العامة والدائمة في استراتيجية مصر جميعاً .

أول امبراطورية

كانت مصر « أول أمة » في التاريخ القديم نمت في نفسها عناصر الأمة بمعناها الكامل الصحيح ، وبعدها كانت « أول دولة » بالمعنى السياسى المنظم تظهر على مسرح العالم القديم . ولم يمض قليل حتى كانت أعظم قوة سياسية فيه ، كانت « أول امبراطورية » في التاريخ حققت لنفسها نطاقاً ممتداً من السيطرة والنفوذ ، وظلت بعامه أعظم حقيقة سياسية في الشرق القديم لمدة نحو ألف عام مجتمعة أو على مدى ألفين متقطعة . وقد انتابت هذه الامبراطورية دورات متعاقبة من الاتساع والانكماش أو الصعود والهبوط ، من مجموعها يتألف نبض مصر التاريخي وتشكل مورفولوجية تاريخها القديم .

ولكى نضع هذه المورفولوجية في إطار جغرافي مركز ، فربما لن نجد خيراً من تكنيك دورة حياة الدولة كما طوره فان فالكنبرج (١) . فبعيداً تماماً عن نظرية الدولة ككائن عضوى حتى بكل تعقيداتها واعتراضاتها الفلسفية ، يمكننا أن نميز مع فالكنبرج بين أربع مراحل تطورية واضحة في نمو الدولة وانحداؤها ، لكل منها ملامح سلوكية حادة ، ولكن ليس لها أطوال محددة ، فقد تختزل الدورة كلها أو بعضها في صيغة مضغوطة وقبل الأوان ، أو قد تمتد ممطوطة ، بحسب الظروف السياسية والتاريخية .

(1) S. Van Valkenburg, Elements of political geog., N.Y., 1939.

فثمة أولا مرحلة « النشأة أو الطفولة » ، وفيها تنفق الدولة الجديدة كل اهتمامها في ترتيب البيت من الداخل ، أى في لم شمل أقاليمها وتدعيم وحدتها الداخلية ، وتحديد وتأمين حدودها والدفاع عنها ، مع تحاشي الحروب الخارجية ما أمكن . أما مرحلة « الشباب أو التوسع » فهي مرحلة التوسع بالضرورة ، تنطلق فيها بعد أن اشتد عودها داخليا إلى توسيع رقعتها ونفوذها في الخارج ، فتنقل بذلك من الدفاع إلى الهجوم وقد تدخل عصر الامبراطورية وتعرف تطلعات الاستعمار . ومع تحقيق هذه الأهداف وتلك الرقعة تتسع مسئوليات الدولة وتزداد مشاكلها ، من تعقيدات الضبط والربط والتماسك والمواصلات ، إلى أقليات مضمومة وثورات تحررية ، إلى منافسات امبراطورية مضادة ... إلخ . فهنا تصبح الخاصية الأساسية للدولة هي محاولة المحافظة على الوضع الراهن *status quo* ومقاومة قوى التفكك والتحلل في الامبراطورية ، ولا تعود تجد لها مصلحة في الحروب الكثيرة إلا الدفاعية منها لتفرض بها « سلامها » . هذه الملامح تعنى أن الدولة قد بلغت مرحلة « النضج أو الاستقرار » التى كل هدفها السلامة والاستقرار . غير أن مرحلة « الشيخوخة أو الانهيار » تحل بالضرورة حين تعجز الدولة عن المحافظة على توسعاتها . فتأخذ المستعمرات تنسلخ عنها بالحرب واحدة واحدة ، حتى تنتهى الدولة إلى الانعطاف على نفسها في قوقعها الوطنية الأولى ، فتم بذلك دورة جيوبوليتيكية كاملة في تاريخ حياتها .

والآن ، وتاما كما نطبق هذه الدورة على دول الامبراطوريات الحديثة كالبريطانية والفرنسية في الجغرافيا السياسية المعاصرة ، نجد أن من الممكن إسقاط النظرية بكل فروضها ومعطياتها على تاريخ الدولة المصرية الفرعونية ، ولكن مع الفارق الجوهرى بين طبيعة وأغراض التوسع . فنحن نستطيع أن نتعرف خلال العصر الفرعونى على أربع دورات طويلة تتفاوت كثيرا في أطوالها ولكنها عموما تتناقص كلما كانت أكثر حداثة ، وترتبط إلى حد ما بتقسيم الدولة القديمة والوسطى والحديثة وعصور الانتقال بينها وإن كانت لا تتساق أو تتوازى معها تماما . ويمكننا - مع فيرجريف - أن نعد قمة كل دورة منها « عصرا ذهبيا » بكل معنى .

دورات الامبراطورية

الدورة الأولى

الدورة الأولى تغطى الأسرات السبع الأولى ، أى نحو من ٧٠٠ سنة (١) ،

(١) اعتمدنا في الجانب التاريخي على برستيد دائما :

J. H. Breasted, A history of Egypt, Lond., 1948.

فهي مخطوطة بدرجة غير عادية، مما يشير إلى بطء عمليات التفاعل والاختيار السياسي وإيقاعها في المراحل الأولى ربما . الدورة تبدأ مع توحيد - أو إعادة توحيد - مصر من الصعيد بعد أن كانت الوحدة التي فرضتها الدلتا من قبل قد تمزقت ، بينما أنفقت الأسرتان الأولى والثانية نفسيهما في تدعيم هذه الوحدة وتشديد قبضة الدولة المركزية على الأقاليم . فهذه بسهولة مرحلة النشأة . ومع بدء الدولة القديمة وعلى امتدادها من الأسرة الثالثة إلى السادسة ندخل بوضوح مرحلة الشباب ، بما يعبر عنها من حيوية وازدهار حضارة الأهرام العظيمة في الداخل ، وبما فيها من توسع حربي في الخارج سجلته الأسرة الخامسة ضد الليبيين وضد الآسيويين . والسادسة نفسها تمثل مرحلة النضج حيث حافظت على المكاسب السابقة عسكريا وصدت غارة تاريخية مبكرة للرعاة الآسيويين وسحقها في فلسطين (بيبي) ، ودخلت في علاقات اقتصادية وحضارية بعيدة المدى ، تؤكد هيبتها السياسية ، مع سوريا وبونت الصومال . والسابعة التي شهدت ثورة اجتماعية مدمرة عاتية (إيبوير) هي على التحقيق مرحلة الشيخوخة والانهيار التي وضعت نهاية الدولة والدورة معا ، حين فقدت مصر بعدها وحدتها وتعددت دويلاتها المستقلة في عصر الاقطاع أو الانتقال الأول . لقد تمت دورة كاملة من قيام وسقوط الدولة المصرية الموحدة .

الدورة الثانية

أما الدورة الثانية ، التي تشمل الأسرات ١١ حتى نهاية ١٤ وتمتد أكثر من ٣٠٠ سنة ، فتبدأ حين نجحت الأسرة الـ ١١ في فرض الوحدة بالقوة من جديد ضد استقلال ملوك الاقطاع ، وكانت بذلك مرحلة النشأة . هذا بينما تعكس الأسرة الـ ١٢ ، التي بدأت الدولة الوسطى ، ملامح مرحلة الشباب بكل معنى . فهي القمة الحضارية الفوارة واستصلاحات الأرض الجديدة (الفيوم) في الداخل ، وهي في الخارج حروب التوسع في النوبة التي ضمت بنجاح إلى الرقعة السياسية . والأسرة الـ ١٣ نجحت في أن تحافظ على الوحدة وإن يكن في شيء من الضعف ، ولكنها بسهولة مرحلة المحافظة على الوضع الراهن ، أي مرحلة النضج . ثم تأتي - مؤكدة - مرحلة الشيخوخة بعودة التفكك الخطير وفرط تعدد الدويلات خلال الأسرة الـ ١٤ ، وهو الانهيار الذي تدهور من وفاة طبيعية بطيئة للدولة الوطنية إلى ميتة فجائية كالسكتة على يد الاستعمار الأجنبي ، أول استعمار في تاريخ مصر .

والإشارة بطبيعة الحال إلى غزو الهكسوس الذين يمثلون طوفان الرعاة الحطم الذي اجتاح الشرق القديم في القرن الـ ١٨ ق . م آتيا من وسط آسيا . وكما سقطت بابل للكاسيين ، سقطت مصر للهكسوس ، ولسبب واحد هنا وهناك هو التفوق التكنولوجي .

فقد أتى الرعاة أبناء الاستبس على عجلات الخيل الحربية التي هي نتج حضارى مباشر لبيئة الاستبس بسهولة المنبسطة وحيوانها العداء (كان البابليون الذين احتكوا مبكرا بوسط آسيا يسمون الحصان « حمار الشرق » !) (١) . ولهذا أتى غزو الهكسوس - أى ملوك الرعاة كما يسمون أنفسهم ، أو العامو أى البدو كما ساهم المصريون - ضربة قاصمة . فهو وإن لم يشمل مصر جميعها فقد سيطر على الدلتا وجزء كبير من الصعيد حتى ملوى ، فضلا عن أنه خضرم قرنا ونصف قرن ابتلع فيها الأسرتين ١٥ ، ١٦ .

وقد حاول الهكسوس استراتيجية مبكرة ستتكرر فيما بعد هي استراتيجية الكماشة ، فأرادوا - بلا جدوى - دفع النوبة إلى التحالف معهم ليحاصروا المصريين من الشمال والجنوب . ومن معقل الصعيد المتبقى ، فقط بفضل استعارة سلاح الدخيل نفسه ، وبعد حروب عديدة ، تم التحرير . ولكن خطر إعادة الغزو لم يرتفع نهائيا إلا بعد أن تعقبه التحرير المصرى إلى جنوب فلسطين ، حيث كان الهكسوس قد تركزوا بعد طردهم متخذين منها قاعدة لإعادة الزحف ، وهناك أعطاهم هزيمتهم النهائية فى معركة شاروهن . وبذلك انتهى احتلال الهكسوس إلى مجرد جملة اعتراضية فى تاريخ الامبراطورية .

الدورة الثالثة

وهنا ومع التحرير تبدأ دورة جديدة هي الثالثة ، ولعلها القمية ، فى حياة الدولة المصرية ، تترامى من بداية الأسرة الـ ١٧ حتى نهاية الـ ٢١ ، أى عبر نحو ٥٠٠ سنة . والأسرة الـ ١٧ ، التى حققت التحرير وأعادت الوحدة إلى البلد ، تمثل من هذه الدورة مرحلة النشأة ، التى تنقلنا بسرعة إلى مرحلة الشباب بكل خصائصها التوسعية المثالية . فهذه المرحلة ، التى تستوعب الأسرة الـ ١٨ ، جديرة بأن تعد « العصر البطولى » فى التاريخ المصرى القديم جميعا . فقد عادت الامبراطورية المصرية تتوالت وتنفجر كما فعلت دائما فى كل مجالاتها التقليدية ، بل كما لم تفعل من قبل وفى خارج مجالاتها التقليدية ، لتسجل أقوى نجاحاتها العسكرية وأعظم توسعاتها الاقليمية . ذلك كان عصر الامبراطورية بامتياز ، والامبراطورية الحربية بالتحديد .

غير أن البعض يود فيما يبدو لو جرد مصر من فضل هذا التطور الكبير . فقد حاولوا أن يجعلوا من الأسرة الـ ١٨ مجرد أسرة هكسوسية متمصرة ، على أساس أنها تختلف كثيرا عن الأسرات المصرية الأخرى فى النزعة الحربية وفى الحرب بالخيال ،

(1) Whyte, Evolution of land use in south-western Asia, loc. cit., p. 101.

وعلى أساس أن المصريين كانوا في مراحل الازدهار السابقة يجلبون التجارة براً وبحراً وربما سيروا بعض الغزوات الحربية كلما احتاج الأمر ، أما سياسة الغزو وبناء الامبراطورية على ذلك النحو البارز « فلم تدخل من قبل نطاق الطموح المصرى » (١). على أن هذه النظرية محض تكهن بلا دليل ، ويظل العصر عصر الامبراطورية ، والامبراطورية الحربية المصرية بالدقة والأصالة .

افتتحه تحتمس الثالث في القرن الـ ١٥ ق . م حين اكتسح في سلسلة متواترة من الحملات - سبع عشرة عدداً - الشام الذي جمع - حرفياً - بضع مئات من الدويلات الضئيلة في معركة مجدو - أرمجدون التاريخ القديم . ثم استمر المد المصرى حتى عبر نهر الفرات ووصل إلى تخوم الأناضول ، كما سيطر على كل سواحل وجزر شرق البحر المتوسط . وقد كانت هذه أول - وآخر - مرة تخضع مصر فيها أجزاء من أطراف العراق والميتاني في التاريخ القديم . وسيلاحظ في هذا أن مصر قد دخلت مع غرب آسيا في علاقات وثيقة جداً وبعيدة المدى وارتبط تاريخها بها ارتباطاً لم تعرفه من قبل ، كما دمغتها بنفوذها الحضارى إلى أبعد حد .

ورغم أن تاريخ الأسرة الـ ١٩ لا يقل حربية عن سابقتها ، إلا أن المحتمل أنها تمثل مرحلة النضج من حيث أنها امتازت لا بالتوسع وإنما بالمحافظة . فقد تعرضت الامبراطورية لكثير من الطرقات والأخطار ، معاً من البر والبحر ، وكان كل ههما ونشاطاتها الردع والدفاع ، كما كان قصارها ومحصلتها المقاومة أو المساومة . تحت هذا التشخيص تأتى حروب سبى الأول ضد غزوات الليبيين في الغرب واختراق الحيثيين - «الحثي» أو قوة «خيثا» الصاعدة في آسيا الصغرى - لسوريا في الشمال . ولكن القمة بلاشك هي معارك رمسيس الثانى الملحمية المطولة في الشام ضد الحيثيين ، حيث دارت قادش غير الواضحة النتائج ، وحيث انتهى الصراع بالتحديد والتنصيف بين القوتين ، الشمال السورى للحيثيين والجنوب الفلسطينى لمصر ٥

وبالمثل جاءت حروب مرنبتاح المنتصرة ضد غزو الرعاة شرق الدلتا ثم غربها على السواء . ولكن أهم منها معارك رمسيس الثالث في بداية الأسرة الـ ٢٠ ضد الليبيين وحلفائهم من «شعوب البحر Peoples of the Sea ، See Völker» كما ساهم المصريون والتي اجتاحت العالم المتوسطى طوال القرن الـ ١٢ ق . م . فن الساحل الشمالى للمتوسط ، ربما تحت ضغط من خلفها من الجماعات الأخرى على القارة ، تدفقت شعوب البحر هذه على ساحل المتوسط الجنوبى والشرقى مخربة

(١) بيك وفليز ، الأزمنة والأمكنة ، ص ١٨٠ .

مدمرة حيث أصابت من بين ما أصابت شمال إفريقيا وسوريا . وتشمل هذه الشعوب في النقوش الفرعونية - لاحظ مدى تحريف الأسماء فيما بعد - الثيكل Thekel أو السيكلي Sikeli (الصقليين) ، والبلست Peleset وهم الفلسطينيون فيما بعد والذين كانوا قبيلة قديمة من كريت ، والأكوواشي وهم الآخائيون Achaeans من اليونان ، والدنين Denyen (الدانوي Danaoi) ربما من منطقة الدانوب أو لعلمهم البلازجيون Pelasgians سكان اليونان القدماء (١) ، ثم الشردين أو الشرادنه Sherden وهم سكان سردينيا، ثم أخيرا الوشش Weshesh والشكلش Shekélesh ... إلخ (٢) .

وقد كان خطر هذه الشعوب عظيما ، خاصة الثيكل والبلست ، غير أن موجاتها تكسرت على سواحل مصر بالذات حيث أعطتهم هزيمتين على التوالي برا وبحرا . ولعلنا أن نعد هذا أول تطلع لقوى البحر الأوربية إلى مصر ، وأول لقاء أو مجاهدة بين مصر وأوربا ، وكذلك أول جولة في تلك المبارزة التاريخية - الجغرافية الحادة والحافلة وصراع الأضداد المصري والقدرى بين ساحلى البحر المتوسط الشمالى والجنوبى ، وسيكون سابقة ومؤثرا هاما إلى المستقبل .

على أن صمود وتماسك مرحلة النضج هذه لم يلبث أن أعطى مكانه للتحلل والانكماش في مرحلة الشيخوخة ، التى تصم أعراضها النموذجية أغلب تاريخ الأسرة الـ ٢٠ وكل الحادية والعشرين (العصر الثانيسى) . فاذا النوبة تستقل ، وهى التى ظل شهاها بين الشلالين الأول والثانى خاضعا لمصر نحو ١٨٠٠ سنة ، وجنوبها بين بين الشلالين الثانى والرابع تابعا نحو ١٠٠٠ سنة . وإذا النفوذ المصرى فى فلسطين ينتهى ، وكان ذلك هو الانحسار الذى ترك المجال لظهور مملكة إسرائيل وخاصة داوود ... إلخ . وعادت مصر تتشرنق على نفسها داخل حدودها المحلية ، لتنتهى دورة جيوبوليتيكية كاملة من حياة الدولة المصرية ، مثلما انتهى من قبل عمر الدولة الحديثة من عصر الأسرات :

استراتيجية الامبراطورية

قاعدة الأساس

السؤال الأول هو : لماذا أول امبراطورية ؟ من الواضح أن عوامل الطبيعة ،

(1) A. Malet, Histoire de l'antiquité, Paris, 1925, p. 144.

(2) Breasted, p. 477 — 8.

عوامل الموضع والموقع ، تتضافر هنا لتمنح مصر ثقلا غير عادى من البداية . والموضع الجغرافى كما قلنا هو البيئة الطبيعية المحلية داخل مصر نفسها - شكلها وطبيعتها ووزنها . فهي كواحة فيضية تستقطب حول النهر قد تجانست بشريا وتوحدت سياسيا منذ البداية ، وعلمتها دورة النهر النظام والقانون ، ثم منحها زراعة الرى « قاعدة أرضية » تعد بمقياس العصر ضخمة هائلة : قوة إنتاجية ضخمة واكتفاء ذاتى تقريبا ، وقوة بشرية نادرة قوامها الكثافة لا المساحة . وعلى ضوء إمكانيات الرى الحوضى يمكن أن نقدر قوة تحمل مصر بالسكان طوال العصور القديمة هذه بنحو ± 12 مليونا مع احتمالات خطأ معقولة . وحول هذا كله كانت الصحراء « الرحم الجغرافى » الذى ولد فيه هذا الموضع فى الأول ، ثم « الدركة » الطبيعية التى حمته جميعا بعد ذلك . إن أولى الامبراطوريات فى التاريخ - رغم فولتير وامبراطورية المناخ - هى امبراطورية النيل .

فاذا ما أرسلنا النظر عبر الصحراء رأينا أننا إنما نقف فى واسطة العقد فى كل معنى . فحولنا منتثرا فى كل الجهات شتيت من شعوب وجماعات ضئيلة الحجم والوزن ، ضعيفة الموارد والتنظيم : دول رعاة (اللييون والجزيرة العربية) ، أو أنصاف رعاة (سوريا) ، ودول ملاحين وصيادين (الاغريق) ، وفى النادر دول فلاحين (العراق) . ولم تكن رقعة المعمور الفعال حينئذ *orbis terrarum* تزيد عن هذا الإطار كثيرا ، تبدأ بعدها منطقة شبه ظل باهت لا وقع لها ولا خطر ، تمثل كما مهملا *quantité negligeeable* إن لم نقل لا شيء *res nullius* .

والحقيقة أن مصر طوال الجزء الأكبر من تاريخها القديم ، كما كانت النواة النووية لمنطقة حضارية بكاملها هى معظم العالم المعروف حينئذ ، كانت أيضاً من الناحية الاستراتيجية النواة النووية لمنطقة قوة عالمية لا تكاد تختلف فى الامتداد والأبعاد . بلغة ماكيندر ، كان الشرق القديم هو « هارتلاند » العصور القديمة ومصر « محور ارتكازه *pivot area* » (١) .

وبتشبيه عالمى معاصر ، فقط مع حفظ النسب بين فجر التاريخ وقمة التاريخ ، كانت مصر كلولة وقوة ، مثلما كانت كحضارة وإنتاج ، أشبه شيء فى العالم القديم بالولايات المتحدة الأمريكية فى عالم اليوم : جزيرة مجازية كبرى معزولة نسبيا بين بحرين شاسعين من الرمال وسط المعمور ، حجم ضخمة ، طليعة العالم ، أقوى

(1) H. J. Mackinder, The geographical pivot of history, Lond.. 1951 (reprint).

دولة ... إلخ ، وهذه جزيرة قارية عظمى معزولة جيدا بين محيطين هائلين وسط العالم ، حجم ووزن بلا حدود ، وانتاج وقوة لا مثيل لها ولا منافس ... إلخ . لقد كانت مصر سنة ٢٠٠٠ ق. م هي «أمريكا» العالم ، بمثل ما أن أمريكا سنة ٢٠٠٠ م هي «مصر» العصر .

هذا كله كانت مصر القمة والقلب معا : القمة موضعها والقلب موقعها . وبفضل هذا الأخير كان من السهل عليها أن تمتد ذراعيها بعيدا يمينا ويسارا وشمالا وجنوبا . وبفضل ذلك الأول ليس من الصعب أن نعلل لسر قوة العسكرية المصرية القديمة Wehrmacht ، تلك التي تبدى في ضخامة الجيوش التي ملكتها منذ فجر التاريخ والتي مكنتها بالطبع وفرة الانتاج القومى وضخامته . وفي هذا المقام ، قد تفيد بعض الأرقام .

هيرودوت ، مثلا ، يذكر أن قوة مصر العسكرية ٤١٠,٠٠٠ جندي ، بينما يقدرها سترابو في طيبة القديمة بنحو المليون . أما ديودور فيخبرنا بأن رمسيس الثاني حشد في حملته الكبرى ٦٠٠,٠٠٠ من جنود المشاة إلى جانب الفرسان والعربات الحربية . حتى جيش بسماتيك الذي دخل إثيوبيا لم يكن يقل عن ٢٠٠,٠٠٠ (١) . هذا ، وبالتوازي ، لم يكن غريبا أن أهم قوانين وفنون الحرب وقواعد الاستراتيجية والتكتيك ، باختصار أهم فصول كتاب الحرب ، كانت من وضع مصر القديمة كما يجمع المؤرخون العسكريون .

من الناحية الأخرى ، كان طبيعيا أن يغرى ثراء مصر وخصبها بعض هذه الأطراف الفقيرة إما في تسللات متلصصة أو في مغامرات تشنجية لا تخرج في مجموعها عن طمع من جانب الرمل في الطين أو الرعاة في الزراع . وبهذا أصبحت أرض التخوم بالنسبة لمصر هي أرض المعركة ، والمعركة التأديبية أساسا land of insolence كما يقول الأمريكيون الآن (٢) . من هنا أدركت مصر أن حدودها الطبيعية إنما تبدأ خارجها في فلسطين وفي برقة ، بينما لا يقل نطاق الأمان من حولها عن الشرق الأوسط تقريبا . ومن هنا توسعت الامبراطورية إلى حدودها القصوى كلما أمكنها ذلك ، لا كاستعمار بالمعنى المفهوم ، وإنما لنشر «السلام المصرى Pax Aegyptiana» . بل إننا لنستطيع أن نزعّم بقليل من خشية أن الامبراطورية المصرية كانت في جوهرها

(1) E. Jomard, Mémoire sur la population comparée de l'Egypte ancienne et moderne, Description de l'Egypte, t. II, p. 107.

(2) Coon, Caravan, p. 19.

وفي معنى ما «امبراطورية دفاعية» أساسا ، حتمتها كما سنرى ظروف الصراع الاقليمي والاستراتيجية العريضة في الشرق القديم .

معادلات الصراع

تلك إذن قاعدة الأساس في المسرح الطبيعي الذي تمت عليه دراما الامبراطورية المصرية فصولا وأدوارا ، يمكن باقناع أن تقدم لها تفسيرا عريضا . غير أنها يمكن أيضاً أن تكشف عن جوانب أخرى من شخصية مصر الاقليمية وعن العوامل الثابتة والمتغيرة في توجيهها التاريخي . فأولا ، لا يمكن للعين الفاحصة أن تخطيء معادلة قوة بعينها ترين على عصر الامبراطورية وتسيطر على كل استراتيجيته . وتلك هي معادلة الصراع بين الرمل والطين ، أي بين الصحراء والنهر ، أو الاستبس والمزروع ، أو أخيرا بين الرعاة والفلاحين . والأغلب أن هذه بدأت معادلة محلية نوعا ، تسود في المراحل المبكرة عامة كما بين مصر وبين ليبيا والنوبة في الدولة القديمة ، ولكنها سرعان ما تتسع إلى آفاق اقليمية واسعة تستغرق دائرة الشرق القديم عموما كما في هكسوس الدولة الوسطى . وصراع الرمل والطين هو بالضرورة صراع أضداد لا أشباه ، ولكنه في نفس الوقت صراع بين قوة بر وقوة بر .

أما الصراع بين قوة البر وقوة البحر فنغمة خفيضة ومتأخرة في عصر الامبراطورية ، فلا نسمعها إلا مع محاولات شعوب البحر الفاشلة أيام الدولة الحديثة . وإذا كان الصراع بين البر والبحر لا يقاس قط بصراع الرمل والطين في ذلك العصر ، فينبغي ألا ننسى صراع الأشباه الداخلي ، صراع الطين والطين ، الذي يعني أساسا البيئتين الفيضيتين مصر والعراق . ولكن ضروري أيضاً ألا ننسى أن اللقاءات والمواجهات المباشرة بينهما كانت محدودة ولم تصل مصر إلا إلى تخوم العراق بينما تأخر وصول العراق إلى مصر إلى ما بعد ، وذلك رغم أنهما كانا أهم طرفين في السباق من أجل القوة في المنطقة وفي صراع الامبراطوريات .

وهذا ينقلنا إلى توزيع مراكز القوى ومواقع الصراع من ناحية ، وأرض المعركة من ناحية أخرى . فأما عن مراكز القوى فكثيرا ما يصور تاريخ الشرق الأوسط القديم في كتابات الغرب على أنه أساسا مبارزة تاريخية بين القوتين النهريتين الفيضيتين مصر والعراق . غير أن هذا قد يكون تبسيطا تخلا وربما مضللا . فطوال عصر الامبراطورية كانت أقطاب القوة ، أو القوى القطبية كما قد نسميها ، ثلاثة هي مصر ، العراق ، آسيا الصغرى (ليديا ، ميتاني ، الحيثيون ، خيتا على التعاقب) ، وهي بذلك صراع أشباه وأضداد معا . وإذا كانت الأخيرة قوة رعوية أكثر منها

زراعية ، فان الثلاث يشتركون في أنهم قوى ليست برية مطلقة وإنما تجمع بين صفتي قوة البر وقوة البحر بدرجات متفاوتات ، وكلها تمثل كتلا ضخمة بمقياس العصر .

وبين رعوس المثلث الثلاثة هذه تحددت أرض المعركة برقعة سوريا الطبيعية أساسا ، والشد والجذب بينهم هو الذى سيحدد مصائر سوريا السياسية . وإذا كانت سوريا هي أكثر الجميع ارتباطا بالبحر وأكملهم كقوة برمائية ، فان نقطة ضعفها بينهم كانت تكمن دائما في ضآلة كتلتها العامة ، وهي ضآلة يضاعف منها تفتتها الداخلى الشديد المزمّن . (والموقف كله يشبه إلى حد ما موقف الأراضي المنخفضة في العصر الحديث كنقطة الضعف الحرجة بين روّوس المثلث الضخمة في غرب أوروبا ، ألمانيا وفرنسا وبريطانيا .)

في هذا المحال كانت خطوط التقدم المصرى تتم على أحد محورين : جنوبى شمالي في مواجهة آسيا الصغرى ، أو غربى شرقى إزاء العراق . وفي الغالب كانت سوريا من نصيب مصر ، ولكن الأغلب أنها كانت تسيطر على نصفها الجنوبي ، أما النصف الشمالى فاما أن تفرض تحييده أو أن يقع إما للعراق أو لآسيا الصغرى (١) . ولعل بيلوس والأرز أن تلخصا هذا النفوذ وتلك العلاقة ، بينما ترمز إليه الآثار المصرية العديدة حتى اليوم في كل تلك المناطق . كذلك يلاحظ أن العمل السياسى المصرى طوال ذلك العصر القديم اقتصر على النصف الشمالى من الشرق القديم دون أن يتقدم إلى جنوبه في الجزيرة العربية ، فهذا تطور سيتأخر إلى العصور الإسلامية أساسا .

أخيرا ، وختاما ، هل بولغ بعض الشيء في تقدير عظمة وضخامة مصر القديمة كقوة جيوبوليتيكية وجيوستراتيجية ؟ البعض يرى أن التاريخ قد بالغ إلى حد أو آخر في تصوير قوة مصر الاقليمية والامبراطورية عبر الفرعونية ، مثلما بالغ - في زعمهم أيضا - في تقييم إنجازاتها الحضارية في السلم والانتاج والفن والتكنولوجيا... إلخ. وهم في هذا يشيرون أساسا إلى أن إمبراطورية مصر القديمة كانت على ضخامتها وطول عمرها أصغر حجما واتساعا وأبعادا من بعض الامبراطوريات المعاصرة كالأشورية والحيشية ، فضلا عما بعدها كالاسكندر وروما .

وعندهم أنها كانت امبراطورية قاعدة أو قعيدة بيتها إلى حد ما sedentary ، لم تغامر بعيدا خارج مجالاتها المألوفة المحيطة بمصر مباشرة ، لم تتغلب إلا على القوى الصغيرة كسوريا وليبيا والنوبة ، ولكنها لم تصمد أمام الكبار كالحثيين والفرس

(1) Fairgrieve, p. 44 — 5.

وأشور ، على الحملة امبراطورية زراع تقليدية تتضاءل بجانب امبراطوريات الرعاة الحركية الشاسعة كالمغول والعرب فيما بعد ، أو حتى امبراطوريات البحر المترامية كالفينيقية أو القرطاجنية من قبل .

حسناً ، من المحتمل أن الامبراطورية المصرية القديمة كانت تستطيع ، وربما كان ينبغي ، أن تحقق مجالا أوسع مما حققت بالفعل . ولكن يقينا ليس أخطأ من المقارنة خارج السياق الزمني والطبيعي . فالامبراطورية المصرية كانت امبراطورية دفاع وبناء وتحضير ، امبراطورية سلام باختصار ، لم تعرف الغزو للغزو ، فضلا عن أنها حققت أوسع مدى ممكن لأطول مدة ممكنة لامبراطورية زراعية مستقرة ، أى جمعت بين الحد الأقصى من التوسع الرأسى مع الحد الأقصى من التوسع الأفقى إن صح التعبير .

على النقيض من هذا ، كانت معظم الامبراطوريات الأخرى لا تقوم إلا لتسقط ولا تنساح إلا لتنداح ، قصيرة العمر والنفس وإن كانت سريعة الخطى بعيدة المدى ، كانت باختصار كقصور تبنى على الرمال . ولربما كان لبعض تلك الامبراطوريات بريق خاطف سناه ودوى صاخب ، ولكن إلى حين ، فما تلبث أن تهوى بسرعة كما قامت بسرعة . إنها كالنيازك والشهب بين الأجرام السماوية ، حيث كانت الامبراطورية المصرية كالشموس الثابتة الباقية تشع في هدوء ولكن بقوة واطراد .

بين الامبراطورية والمستعمرة

رأينا أن استعمار الهكسوس لم يكن أكثر من جملة اعتراضية لم تمنع استئناف مسيرة الامبراطورية المصرية التى حققت ذروتها بعد ذلك واستمرت إلى نهاية الدولة القديمة . وبهذا كانت الامبراطورية هى القاعدة ، والمستعمرة هى الاستثناء بل الشذوذ طوال تلك الفترة . أما الآن ، منذ الأسرة الـ ٢٢ حتى الـ ٢٥ ، فس نجد العكس : المستعمرة القاعدة ، والامبراطورية الاستثناء . فبين سلسلة رباعية من القوى الأجنبية تحكم مصر من البداية إلى النهاية ، لن نجد إلا انتفاضة استقلالية منعزلة فى الوسط تكسر الاتجاه العام وتجعل من الفترة كلها منطقة انتقال بين الماضى القديم الذى سادته الامبراطورية أساسا وبين المستقبل القريب الذى سيسوده طابع المستعمرة المطلق . وهذا يعطى الفترة كلها طابعها المميز ، ويمنحها وحدة خاصة فى تاريخنا تنفرد بخصائص نادرة فى استراتيجيتها السياسية ، بل سنجد أنها فى الحقيقة طور شاذ ، ولا نقول غير مفهوم ، بصفة عامة .

والبعض يحاول أن يجد للفترة كلها تفسيراً في صميم تاريخ الامبراطورية السابق وبخاصة ذروة الدولة الحديثة ، حين كانت مصر قوة حربية متفوقة إلى أقصى حد وشعباً محارباً بلا انقطاع . فكنتيجة لهذا الزيف المتصل من القوة البشرية — هكذا يرون — تخلصت القوى الداخلية للبلد واستنزفت طاقته إلى الحد الذي أعجزه عن صد الغزاة حين تدفقوا عليه (١) . فالضعف والسقوط هنا رد فعل متأخر لفرط القوة والارتفاع . وسواء صحت النظرية أو لم تصح ، فإن هذه المرحلة ، التي تبدأ حوالي دورة الألف الأولى قبل الميلاد ، تمتد نحو سبعة قرون حيث تنتهي مع الاسكندر .

الاستعمار الصغير

بالاستعمار الليبي تبدأ المرحلة . فبعد أن تحطمت ثلاث محاولات للغزو أمام قوة مرحلة النضج من الدولة القديمة ، نجح المد الليبي في التسرب والتسلل السلمي خلال الدلتا ، أساساً كجند مرتزقة ، حتى شبهوا « بمماليك » الفرعونية . وكالماليك من بعد ، استولوا على السلطة « بالغزو من الداخل » ، فكانت الأسرة الـ ٢٢ (شيشنق ، من المشويش) التي استمرت قرنين كاملين ، إلى أن أعطت مكانها للاحتلال الإثيوبي أو النوبي (طهراقه) . وقد بدأ الغزو الإثيوبي من قاعدته الحديثة النشأة في النوبة ، مملكة نباتا ، ثم امتد نحو ٨٠ عاماً متداخلة مع الأسرات الليبية الأربع (٢٢ — ٢٥) وموزعة على عدة أسرات قصيرة العمر انتهت بالخامسة والعشرين ، وتخللها غزو ثالث هو الآشوري القادم من شمال العراق (أسر حدون وأشور بانيبال) . ولم يستطع هذا أن يقتحم مصر إلا عن طريق الصحراء المباشرة بعيداً عن كتلة الدلتا ، ثم لم يعمر أكثر من العقد إلى القرن بعد إذ لم تلبث آشور نفسها أن سقطت لبابل ، التي لم تلبث بدورها أن سقطت لفارس . على أنه يلاحظ أن مصر حتى تحت هذه السلسلة من الاحتلال لم تتخل عن نشاطاتها الحربية في سوريا ، خاصة الجنوبية ، حيث استمرت صراعات القوى بين دول الشرق القديم .

وفي هذه الثلاثية الاستعمارية تبدى لنا جوانب استراتيجية دالة وهامة . فأولاً ، تلك جميعاً كانت من قوى الرعاة بدرجة أو بأخرى ، إما صحراوية أو شبه صحراوية أو جبلية . فالليبيون رعاة رحل أساساً ، والنوبيون رعاة أكثر منهم زراعاً ، بينما أن الآشوريين أبناء هضبة آشور الجبلية الفقيرة رعاة بقدر ما هم زراع . فهذا جميعاً فصل من قصة الصراع بين الرمل والطين ، وهو أشبه بغارات البرابرة على الامبراطوريات الزراعية الكبيرة فيما بعد .

(1) Savelyev & Vasilyev, op. cit., p. 10.

ثانياً ، ولهذا ، ورغم ميزة الرعاة الحركية ، يبدو غريباً أن تتغلب هذه القوى مستواها الحضارى الأضعف ووزنها البشرى الضئيل . والغزو الليبى والإثيوبى ، اللذان هما أول مرة تخضع فيها مصر لجيران محليين مباشرة ، يبدو أنهما شاذان بوجه خاص ، لأنهما كانا تاريخياً تابعين لمصر غالباً - النوبة مثلاً لم تكن أكثر من «محجر» كبير لمصر (١) . على أن هذا الشذوذ قد يفسره أن الغزو الليبى إنما تم على يدى سلالة شعوب البحر ، والإثيوبى على أيدى مصرية مهاجرة . أما الآشوريون فتلك كانت أول مواجهة بين مصر والعراق تسقط فيها الأولى ، وبينما لم تسيطر مصر إلا على تخوم جزئية للعراق ، وقعت مصر برمتها له الآن . غير أن الآشوريين لم يصلوا إلى مصر إلا بعد أن كانوا قد كونوا امبراطورية ضخمة فى كل غرب آسيا ، غيرها ربما ما كان يمكن لهم أن يفتحوها مصر .

ثالثاً ، يمثل مجموع هذه القوى الجديدة نمطاً جديداً لتوزيع القوة فى الشرق القديم يختلف جنسياً عن النمط السابق . فبعد أن كان توزيع القوى العظمى ينحصر فى مثلث مصر - العراق - الأناضول ، انتقل الآن إلى مثلث ليبيا - إثيوبيا - آشور . لقد تبادلت القوى القطبية والبيئية القديمة المواقع . وهذه طفرة شاذة ، بل وخطوة تدهورية إلى الوراء ، لأن هذه أصلاً قوى ضئيلة تقع على هامش المثلث القديم وزناً مثلاً تقع بالفعل على هوامشه جغرافياً . غير أن هذا النمط الطارىء الباهت كان أساساً قصير العمر وسيختفى بسرعة .

رابعاً ، يلاحظ فى تسلسل هذه القوى ، من الليبيين إلى الإثيوبيين إلى الآشوريين على الترتيب ، أنها انتقلت تاريخياً من قوة ضعيفة نوعاً إلى قوة أكبر حجماً ووزناً . وبهذا أيضاً تحركت جغرافياً عكس عقارب الساعة (وسرى الغزو الفارسى فيما بعد يتم هذا الاتجاه) . كذلك فإن الكل يرسم رؤوس مثلث حول مصر التى تحولت إلى مجرد قوة بينية داخلها . وكان الصراع بين هذه الأطراف يأخذ شكل مبارزة أو شد حبل يسقط فيها طرف طرفاً آخر ، ثم يسقطه الطرف الثالث أخيراً . ولئن بدت مصر الضحية فى هذه اللعبة فمؤقتاً ، فقد كانت نفس استراتيجية التصفية هذه سلاحاً استغلته فى مضاربة أطرافها ببعضها البعض ثم ضربها فى النهاية . فكما تصادم الغزو الإثيوبى مع الليبى حتى ورثه ، تصادم الآشورى مع الإثيوبى ، حتى استطاع البعث المصرى أن يطرد الاثنين .

خامساً ، فى استراتيجية التحرير ، التى لم تنقطع ثوراتها ، تظهر جلياً معادلة

(1) Myres, Dawn of hist., p. 79.

إقليمية بالغة الدلالة . ففي الصراع بين الإثيوبيين والليبيين كما بين الأشوريين والإثيوبيين تكررت مرتين استراتيجية محددة . ففي البداية أنتزع الإثيوبيون الصعيد وحده ، بينما ظلت الدلتا موزعة بين الأمراء الليبيين ، لكنها لم تلبث أن سقطت وأصبحت مصر كلها تحت الإثيوبيين ، وهنا عادت الدلتا فانتزعت استقلالها بالحرب فارتد الإثيوبيون إلى الصعيد مرة أخرى ، ولكنهم عادوا فقفزوا منه على الدلتا لتعود مصر جميعا في أيديهم .

نفس هذه الاستراتيجية ، وإنما على نمط معكوس ، تكررت بين الأشوريين والإثيوبيين . فبعد عدة لقاءات دامية على أرض الشام صمد فيها الإثيوبيون مرارا وطويلا قبل أن ينتصر الأشوريون ، انتقل الصدام إلى داخل مصر نفسها . فانتزع الأشوريون الدلتا وحدها أولا ، فانحسر الإثيوبيون إلى الصعيد وتخذلوا فيه حتى استعادوا الدلتا ، فعاد الأشوريون استرداد الدلتا بينما ارتد الإثيوبيون إلى الصعيد ثانيا ، إلى أن اكتسحهم المد الأشوري فانسحبوا إلى نباتا نهائيا وإلى الأبد :

سادساً ، وترتبا على ما سبق ، فإذا كان الصعيد قد لعب دور معقل التحرير ضد الهكسوس بينما كانت الدلتا هي الضحية ، فإن الموقف عموما أكثر تعقيدا وتوزيع الأدوار الوطنية إنما يتوقف على الموقع وجهة مصدر الخطر الخارجي . فإن أتى الغزو من الشمال تلقت الدلتا بالضرورة الضربة الأولى ، بينما احتمالات الصعيد أكبر في أن يظل المعقل الأخير ، كما حدث مع الهكسوس وفي الصراع الأشوري - الإثيوبي . والعكس صحيح إذا أتى الخطر من الجنوب ، كما حدث في الصراع الليبي - الإثيوبي .

سابعاً ، إذا كان غزو الهكسوس هو أول مرة تتقاسم فيها القوة الوطنية والقوة الغازية أرض مصر بنسبة أو بأخرى ، فإن مرحلة الاستعمار الليبي - الإثيوبي - الأشوري هو أول - وستكون آخر - مرة تتقاسم مصر فيها قوتان استعماريتان أجنبيتان في وقت واحد . فقد رأينا كيف تكرر مرارا اقتسام أو تنصيب رقعة مصر بين أطراف الصراع خلال مراحل عملية شد الحبل تلك . وهذه الظاهرة النادرة إنى حد الشلوذ في تاريخ مصر ، تميز هذه المرحلة وحدها دون سواها ، وهي من الملامح التي تعطيها طابعا خاصا . إنها المرحلة الوحيدة التي يتقاسم فيها الاستعمار أرض مصر بمثل ما أنها المرحلة الوحيدة التي تتقاسم فيها الامبراطورية والمستعمرة تاريخ مصر .

الامبراطورية الأخيرة

وهذا ما ينقلنا إلى الانبعاث الوطنية الأخيرة في تاريخنا القديم ، عصر النهضة الأخير

كما يسمى ، والذي استعادت مصر فيه استقلالها وأعادت امبراطوريتها ، بحيث يمكننا أن نعود فنطبق عليه مراحل تطور الدولة بمنهج فالكينرج . غير أن الفورة ، التي تتفق مع الأسرة الـ ٢٦ ، هي أقصر دورات الامبراطورية في تاريخ مصر ، أقصرها عمرا وقامة معا ، فهي لم تعمر أكثر من القرن وثلث القرن ، ولم تصل إلى آفاق الذرى السابقة ، كأنما هي الهدوء الذي يسبق العاصفة .

مرحلة النشأة في هذه الدورة المختزلة المضغوطة للدولة المصرية تبدأ حين نجح بساتيك ، الليبي الأصل الذي كان قد مصر تماما ، في طرد الأشوريين ومحو آخر نفوذ للإثيوبيين ، وأعاد وحدة مصر الداخلية . وبسرعة ولكن في تواضع نسبيا ، جاءت مرحلة الشباب ، حين استفادت مصر من صراع القوى في الشرق بين الأشوريين والبابليين لتمد ذراعها إلى مجالها التقليدي في سوريا ، حيث سجلت عدة جولات منتصرة - أبرزها مجدو - وضمت كل سوريا وفلسطين ، بل وكادت تطرق أبواب نينوى نفسها عاصمة آشور . وعلى الجانب الآخر تقدمت مصر لمناجزة إثيوبيا بنجاح .

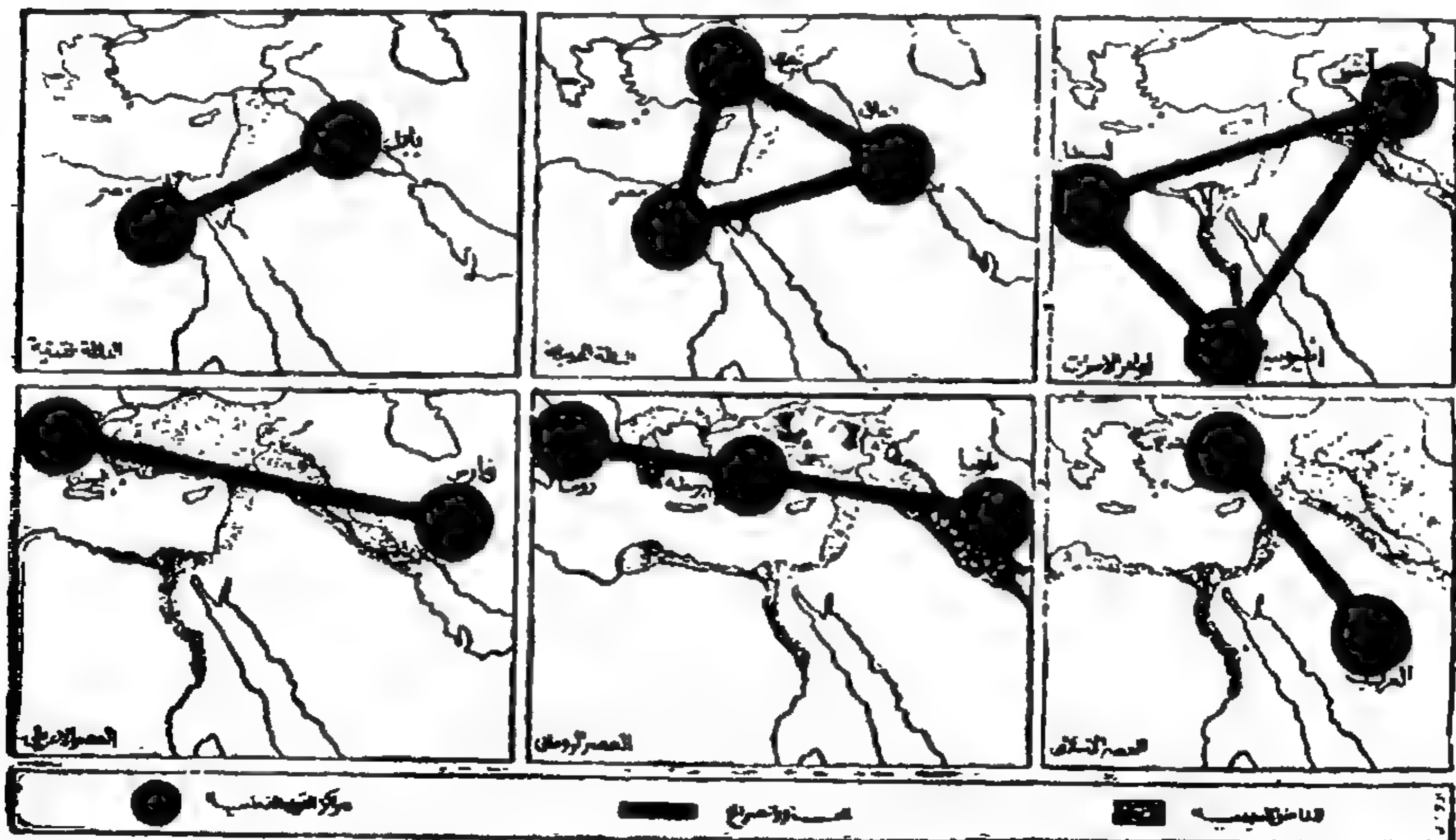
ولكن ظهور قوة بابل الصاعدة لم تسمح إلا مؤقتا وبالكاد بالمحافظة على هذه المكاسب . فبعد انتصار مختصر في قرقيش على المصريين ، حاولوا استعادة سوريا مرة أخرى ، دون جدوى ، وأجهضت آخر محاولة امبراطورية . إلا أن المرحلة شهدت محاولة قوة أخرى وأخيرة حين خرج نخاو بمحاولاته البحرية : بعثة الدوران حول إفريقيا بحرا ، ومشروع قناة البحرين وإن لم يتحقق . وهكذا لتختزل مرحلة النضج قبل الأوان ، ولتبدأ مرحلة الشيخوخة التي ضعفت مصر فيها داخليا وتغلغل النفوذ والتوطن الاغريقي فيها بالتدريج ، إلى أن أتت النهاية على يد الغزو الفارسي في القرن الـ ٥ ق . م ، فانهت الدولة والدورة معا .

وهنا نعود مرة أخرى من الامبراطورية إلى المستعمرة ، بل ويتداخل الاحتلال والاستقلال تداخلا مربكا بوجه خاص . فنذ انتصر قمبيز في معركة بيلوزيوم وبسط الاستعمار الفارسي نفوذه على مصر خلال أكثر من قرن وأقل من قرنين (الأسرة الـ ٢٧) ، لم تنقطع ثورات التحرير الوطنية ، فسجلت ثلاث انتفاضات خطيرة خلخلت قبضة الفرس كثيرا . ومن الناحية الأخرى استطاعت ثلاث أسر مصرية مستقلة أن تنشأ خارج أو داخل الوجود الفارسي ، معاصرة أو مصارعة له ، حتى عاد الغزو الفارسي من جديد في آخرها ليسيطر تماما ويطيح بها . ولكنها هي سنوات حتى يطيح به هو نفسه الاسكندر (١) .

(1) G. Maspéro, Struggle of nations.

وهنا لابد أن نلاحظ أن هذه هي أول مرة في التاريخ تسيطر فيها فارس على مصر ، بينما أن مصر لم تسيطر على فارس من قبل أو من بعد . كذلك فإن هذه الغزوة تذكرنا في مداها وامتدادها وربما في مصدرها بموجة الهكسوس إلى حد كبير . غير أن فارس - نصف الرعوية نصف الزراعية - أتننا مثل آشور من قبل كامبراطورية كبرى بعد أن كانت قد توسعت وأضافت الكثير إلى ثقلها الذاتي المحدود . وإذا كان هذا الغزو الفارسي يتم اتجاها تنقل مراكز الاستعمار الأجنبي حول مصر في حركة عكس عقارب الساعة ، فأهم منه أنه يشير إلى انتقال توزيع مراكز القوى في الشرق القديم إلى نمط أو توازن جديد تماما .

فلقد رأينا من قبل كيف انتقلت مراكز القوى من مثلث مصر - العراق - آسيا الصغرى في العصور القديمة ، إلى مثلث شاذ يقع على أطرافه هو مثلث ليبيا - إثيوبيا - آشور . أما الآن فقد استقطبت القوى في قطبين اثنين جديدين هما فارس وأيونان اللتين لم ترثا القوة فحسب من العراق ومصر أصلاً ، بل وعلى أيديهما تعلمتا الحضارة ، كل على الترتيب . لقد خرجت أركان القوة عن حدود المنطقة التقليدية أساساً . وهذا - سنرى - مفتاح استراتيجية وجيوبولتيكية المستقبل (شكل ١٨) .



شكل ١٨ - تغير مراكز القوى الاستراتيجية ومحاور الصراع السياسي عبر العصور . لاحظ كيف بدأت القوة في مصر ثم خرجت منها وتعددت حولها .

أطول مستعمرة عمراً؟

ميزنا — على حدة — مرحلة انتقال من الاستقلال المتقطع أو الاستعمار المتقطع تفصل بين عصر الامبراطورية المطلقة وعصر المستعمرة المطلقة . وهذا الأخير يبدأ مع الاسكندر ، والشائع والمفترض أنه استمر بلا انقطاع حتى أمس القريب توا — ثورة التحرير المعاصرة — ليجعل مصر أطول مستعمرة في التاريخ ، لم تعرف الحكم الوطني طوال ألفى سنة (١) (كذا) ! ولئن صح هذا التقدير أو التأويل شكلاً ، فينبغي أن نتحفظ منذ الآن موضوعاً ، فهو بالقطع غير صحيح في أكثر من معنى كما سرى . أما الآن فنكتفي بأن نردف العنوان بعلامة استفهام ، لنلتفت إلى القصة الجيوبولتيكية فصولاً وأدواراً .

الاستعمار الكلاسيكي

بعد أن كانت اليد العليا لقوة البر في فجر الصراع بين البر والبحر ، وبعد أن سيطرت فارس على مصر ، لم يلبث ميزان القوى أن انقلب انقلاباً حاسماً : لقد ظهر الاسكندر ، وعلى يديه انكسرت قوة البر فارس لترثها اليونان البحرية كالقوة العالمية الأولى . ومنذ فشل أول هجوم بحري على مصر أيام شعوب البحر ، تبدأ مع اليونان ألف سنة من سيطرة قوة البحر على مصر ، ابتداء من الاغريق في القرن الـ ٣ ق . م عبر البطالمة فالرومان إلى نهاية بيزنطة في القرن السابع الميلادي ، وذلك بعد أن ورثت روما اليونان واستقطبت صراع السيادة العالمية بين روما (Hroma = الجبارة) وفارس (Persae = المخرين) . (هذا بينما — للمقارنة — لم تدم السيطرة الاغريقية على العراق بعد الاسكندر إلا قليلاً عادت بعدها إلى سيطرة فارس البرية .) وهذا الاستعمار البحري الألفي إن دل على شيء فانما يدل على مدى خطورة البعد البحري في تكوين مصر الأمفيبي لاشك .

ومن مفارقات الأرقام في التاريخ أن هذه الألف سنة تنقسم إلى ثلاث مراحل متساوية تقريباً ، طول كل منها حوالي ثلاثة قرون ، تنفصل أو « تتمفصل » كلها حول أرقام الثلاثين أو الثلاثمائة بالتقريب (البطالسة ٣٢٣ ق . م — ٣٠ ق . م ، روما ٣٠ ق . م — ٣٣١ م ، بيزنطة ٣٣١ — ٦٤٠) . وبالموازاة ، فإن من مفارقات الموقع في الجغرافيا أن مصر خضعت خلال تلك المراحل لعواصم ثلاث تقع على

(1) Fairgrieve, p. 29;

رولاند أوليفر ، جون فيج ، موجز تاريخ إفريقيا ، مترجم ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ١٦٠ .

عروض متقاربة على الجانب الآخر من المتوسط . فعلى التعاقب خضعت لوسطاها
أثينا أولا ، ثم ليسراها روما ثانياً ، ثم ليمناها بيزنطة ثالثاً .

ولكن كيف أتيح ذلك الانقلاب لليونان ، الأرخبيل الجزرى الضئيل الحجم
والوزن بشريا ، ومن بعدها لإيطاليا التى لم تكن قطعاً لتزيد عن مصر سكانا ،
بل كانت بالفعل تقل ؟ ذلك جزئيا لأن الاسكندر — الذى دخل مصر برا من الشرق
لا نحرا من الشمال — لم يصل مصر إلا بعد أن كان قد ملك امبراطورية عظمى فى
غرب آسيا . وبالمثل كانت روما حين انزلت اليونان — ومعها دلفت مصر — إلى فلك
امبراطوريتها العظمى . فيقدر مثلا أن عدد سكان الامبراطورية الرومانية حوالى
العصر المسيحى بلغ ما بين ٥٧ ، ١٠٠ مليون نسمة (١) ، مقابل ٨ أو ٨.٥ مليون
لمصر (٢) .

الاستعمار اليونانى

ومع ذلك فقد لعبت مصر دورا خطيرا فى السياسة العالمية تحت ورغم هذا
الاستعمار الكلاسيكى . فكانت الاسكندرية — كبرى مدن الهلينية ومنافسة روما —
محورا أساسيا من محاور صراع القوى وقطبا فى السياسة الامبراطورية . فقد كانت
مستقلة فعلا تحت البطالسة وإن كان الحاكم أجنبيا . وقد حتم هذا أن البطالسة كانوا
بلا قاعدة أم أو دولة خاصة بهم يستندون إليها كما كانت مقدونيا مثلا بالنسبة
للاسكندر من قبل . فكان عليهم أن يستقلوا سياسيا بمصر التى انتقلوا إليها بجنودهم
نهائيا ، مثلا كان عليهم أن يذوبوا فيها ويتقربوا إلى أهلها حضاريا حتى يمكنهم البقاء ،
لا سيما بعد أن توقف سيل الهجرة الأغريقية إلى مصر (٣) . ومن هذا الوضع الخاص
مارست مصر أكثر من حرب ونصر فى سوريا ضد السلوقيين ، بينما تداخلت بشدة
وبندية مع روما فى سياسة الحكم حينما ، كما استقل عنها حكام وطيون مصريون
فى طيبة لسنوات حينما آخر ، دون أن تنقطع ثورات التحرير الوطنى كل الأحيان ،
خاصة فى أقصى الجنوب وفى بحيرات ومستنقعات الشمال .

(1) J. Huxley, A.C. Haddon, A.M. Carr — Saunders, We Europeans, Pelican, 1939, p. 152.

(2) Theodore Mommsen, History of Rome, Lond., 1886, trans., p. 260; T. Walek — Czernecki, Population de l'Egypte ancienne, Congrès international de la population, Paris, 1937, vol. II, p. 8.

(٣) وحيدة ، ص ٤٥ .

وفي ضوء هذا الوضع الخاص بمجادل البعض بأن مصر البطلمية كانت دولة مستقلة ذات سيادة أكثر منها مستعمرة تابعة أو خاضعة ، شأنها في ذلك شأن الأسرة الليبية أو الإثيوبية في أواخر الفرعونية وما بعد الدولة الحديثة من قبل أو شأن دولة الماليك في مصر وربما الفاطمية أيضاً من بعد . وعلى هذا الأساس يقترح أصحاب هذا الرأي أن يعدوا البطلمية ملحقاً أو تذيلاً وتتمه لعصر الأسرات المصرية ، الأسرة الـ ٣١ يعني (١) . وسواء كان هذا مبالغة لا تستقيم أو ابتساراً غنياً للحقيقة التاريخية ، فإن المحقق أن مصر لم تفقد شخصيتها السياسية تماماً ككيان منفرد تحت البطالسة .

أما عن نوع الاستعمار الاغريقي ، فقد كان بطبيعته استعماراً بحرياً كاملاً . فكانت الأساطيل الحربية والتجارة البحرية والموانئ الجديدة من أبرز عناصره ومميزاته سواء ذلك في المتوسط أو الأحمر . فمن ناحية احتكر البحارة الاغريق ، مع الفينيقيين واليهود ، تجارة مصر الخارجية (٢) . ومن ناحية أخرى لم يكن صدفة أن معظم موانئ مصر الجديدة كانت من إنشاء الاغريق ابتداءً من الاسكندرية إلى ميوس هورموس (أبو شعر قبلي حالياً) .

بالمثل في مجال الزراعة ، امتاز الاستعمار الاغريقي بعملية استصلاح الأراضي ، خاصة في مريوط والفيوم ، حيث ارتبط بزراعة الكروم والزيتون بصفة خاصة . غير أن هذا النشاط جميعاً ارتبط أساساً بظاهرة التعمير والهجير والتوطن ، بحيث اكتسب طابعاً سكنياً أو استيطانياً لاشك فيه .

فالاغريقي ، مجاج بيئة الجزر الجبلية الطاردة الفقيرة ، كان من أسبق المستعمرين إلى الاستيطان عبر البحار ، كان أول وأقدم استعمار استيطاني ناجح معروف في التاريخ . وكما رأينا في دراسة التاريخ الجنسي ، فإن حجم المستعمرة الاغريقية المقيمة في مصر البطلمية ، والتي أزممت بضعة قرون وربما توطنت نهائياً ، بلغ حد مئات الآلاف حسب التقديرات المتداولة . وهذا إن صح قد يتجاوز حجم المستعمرة الأوربية الحديثة في قرننا الأخير جميعاً ، ويفوق بالتأكيد حجم الشريحة اليونانية منه . وهذا الحجم والكثافة لابد لنا أن نفترض أن الاستعمار الاغريقي كاستعمار استيطاني كان استعماراً من الدرجة الأولى ، حيث لم يعد الاستعمار الأوربي الحديث في هذا المضمار الدرجة الثانية إلى الثالثة على الأكثر .

(1) Butzer, «Remarks on the geography of settlement in the Nile Valley during Hellenistic times», B.S.G.E., 1960, p. 1.

(2) Lorin, p. XVI.

هذا ولما كانت سياسة البطالسة هي التقرب إلى المصريين ومحاولة الاندماج ، فان البعض يشبه الوضع كله بمراكش ليوتى ويشبه دور يهود الاسكندرية فيه بدور يهود الجزائر قبل التحرير (١) . ولكن كما حدث هنا وهناك ، كان الجسم السكاني الوطني الضخم جديرا بأن يلفظ أو يتلع مثل هذا الغزو البشرى السلمى مهما كانت أبعاده . وهكذا بالفعل كان .

الاستعمار الرومانى

فى ظل الرومان ، الذين باع لهم البطالسة أنفسهم وسلموا إليهم مصر بأيديهم بلا ثمن ، انزلت مصر إلى مستعمرة أو مجرد إقليم من أقاليم الامبراطورية ، عملية « تنزيل » لاشك يعنى . ومع ذلك فلقد كان لمصر وضع خاص فى هيكل الامبراطورية . فكان شعب مصر ، وحده من بين كل شعوب الامبراطورية ، لا يعدرعايا رومانين ، وإن كان البعض يذهب إلى أن الجنسية الرومانية منحت فى مصر لا لسكان المدن فقط كما فى سائر أقاليم الدولة ولكن لسكان المدن والريف على السواء (٢) . كذلك فلقد كانت مصر الوحيدة التى تتبع قيصر مباشرة ، كما تدخل المصريون بشدة فى حياة وحكم روما بالسياسيين والمستشارين وأعضاء مجلس الشيوخ الرومانى وبالمصاهرات الملكية والمؤامرات الأسرية ، حتى كانت الاسكندرية أحيانا تنصب الامبراطور مدعية بذلك مكانة كروما نفسها ، وحتى ظهر أحد القياصرة من أصل مصرى ، بل وحتى فكر بعض الأباطرة وقتا ما فى نقل عاصمة الامبراطورية من روما إلى الاسكندرية .

وفما بعد فى عصر المسيحية ، كان لبطاركة الاسكندرية نفوذ أدنى ومادى ضخم على الأباطرة ومكانة خاصة جدا لديهم . وفى أواخر العصر الرومانى كانت الكنيسة القبطية تكاد تكون الحاكم الفعلى لمصر ، حتى اتخذت الكنيسة « اتجاهها محليا فاقعا وتحول أساقفة الاسكندرية إلى فراعنة سافرين » ، فوق وقبل الحاكم الرومانى المحلى بالتأكيد ، « ثم حكموا العالم حين انتشرت المسيحية من كنيسة الاسكندرية » (٣) . من هنا كان الرومان يقولون إن « مصر ظل الإله على الأرض ، وقدس أقدس العالم » (٤) . ومن هنا جميعا كان من المستحيل فهم تاريخ روما وبيزنطه بدون الدور المصرى البارز فيه .

(١) حسين فوزى ، ص ١٢٢ ، ١٤٨ .

(٢) وحيدة ، ص ٥٠ .

(٣) السابق ، ص ٣١٥ - ٣١٨ .

(٤) حسين فوزى ، ص ٣٠٤ .

ومن هنا ، أخيرا ، اختلف المؤرخون في تشخيص نوع العلاقة الحقيقي بين مصر وروما وعلى تقييم وضع مصر السياسي في الامبراطورية . فالبعض يراها ببساطة علاقة التبعية والخضوع ، بدليل المعاملة السيئة والاستنزاف والفرقة بين رعايا الطرفين . ولكن البعض يراها علاقة من نوع خاص ، ويرى في مصر أكثر من مجرد مستعمرة . فعندهم أن الوضع إنما صورة من صور « الاتحاد الشخصي » يقوم على الانضمام لا الضم (١) . وعلى أية حال ، فإن بعض المؤرخين يقدر أن العرب حين الفتح لم تر في مصر إحدى ممتلكات بيزنطة ، وإنما بدت لهم مملكة تكاد تكون مستقلة (٢) .

أما عن نوعه وطبيعته ، فإذا كان الاستعمار الاغريقي سكنيا استيطانيا إلى حد أو آخر ، فقد جاء الاستعمار الروماني — كما كان دائما — عسكريا في الدرجة الأولى ، استعمار الفيلق والزوارق legions and galleons ، أي أنه استعمار استراتيجي أساسا . وبينما كان الاغريقي استعمارا بحريا كامل الصبغة ، كان الروماني — كما كان في كل مكان — يجمع إلى الصبغة البحرية شيئا من الصبغة البرية والعقلية القارية . ولأنه كان استعمارا استراتيجيا بالدرجة الأولى ، فقد كان توسعه أبعد مدى وأطول نفسا من الاغريقي .

فعلى حين اقتصر هذا الأخير على مجال البحر الأحمر في الخارج وعلى تجارته وموانئه ، تجاوزه الروماني في قفزة واسعة إلى المحيط الهندي والموسميات . وعلى حين اقتصر الاستعمار الاغريقي تقريبا على الوادي في الداخل بالاستصلاح والتعمير ، قصر الاستعمار الروماني في هذا المجال كثيرا ، ولكنه غامر بقوة واندفاع في الصحراء شرقا وغربا ، مناجم الصحراء الشرقية ووحدات الغربية . فدور الرومان في صحارينا يفوق الدور الاغريقي خارج كل مقارنة ، وكانوا هم أول رواد الصحراء بحق منذ الفراعنة ، وبصماتهم فيها ماتزال منتشرة حتى اليوم . لكن الاستعمار الروماني على الجملة كان توسعا أفقيا أكثر منه رأسيا ، له مسطح أكثر مما له عمق . من هنا عقم الرومنة حضاريا بالقياس إلى الهلينة الأقصر عمرا .

غير أن الاستعمار الروماني ، إلى جانب البعد الاستراتيجي ، اتخذ منعطفًا اقتصاديًا حادًا أيضًا . وهذا كان في مجمله ثنائي الأغراض : استراتيجيا واستغلاليا . وفي هذا المجال الأخير كان البعد الابتزازي واضحا بل فاضحا : لمدة أربعة شهور

(١) وحيد ، ص ٣١٣ .

(٢) غريال ، ص ٧٦ .

من كل عام عاشت روما - بغير مقابل - على قمح مصر ، « صومعة غلال الامبراطورية » (١) . وإلى هذه الحركة في اتجاه واحد ، يضاف النيذ وزيت الزيتون (٢) . فاذا أضفنا أن العصر الروماني لم يكن عصر استصلاح أو توسع زراعي أو تقدم خاص في الري والانتاج ، أدركنا مدى الاستنزاف والاستبداد الذي تعرضت له مصر والذي وقع عبؤه الأكبر على الفلاح .

وفي العصر البيزنطي ، خاصة أخرياته حين تدهور الاقتصاد الزراعي والانتاج بالاهمال والعجز والبطش إلى حد الانهيار ، وصل ابتزاز الفلاح إلى حد المصادرة والإرهاب والتعذيب حتى أوشك أن ينزلق إلى طبقة من أقنان الأرض في تقدير البعض وهبطت حالته الاجتماعية إلى نقطة الحضيض في كل تاريخ مصر تقريبا . وقد كان هذا من أكبر دوافع ثورات المصريين المتصلة على الاستعمار البيزنطي (٣) .

وإذا كان هذا الاستعمار ، الذي تعاصر مع ظهور المسيحية ، قد تحول إلى عصر اضطهاد ديني عنيف وحروب طائفية رهبة - « عصر الشهداء » - فقد كان هذا الصراع الديني في حقيقته صراعا قوميا وحروب تحرير ضد الاستعمار ، أصبحت المسيحية والقبطية فيه رمزا وتعبيرا عن القومية والمصرية ، بل كان ظهور نظام الرهبة به أيضاً نوعاً من المقاومة الوطنية السلبية كما يرى البعض ، كما كان الموقف السلبي ، بل المرحب ، من الفتح العربي موقفاً إيجابياً ضد ذلك الاستعمار المبز الغاشم .

العصر العربي الاسلامي

ثمة شعور عام أن مصر تراجعت نسبياً في العصر العربي الاسلامي ، تعرضت للتبعية السياسية ، تخلفت حضارياً عن المشرق العربي بالذات ، وتخلت له عن الصدارة والقيادة السياسية والمعنوية ، فلم تعد بؤرة المنطقة بل عاشت ربما على هامشها ، وانزلت إلى الصف الثاني بين أقاليمها ودولها . باختصار ، لم يكن العصر العربي بنوع خاص أعلى وأقوى مراحل تاريخ مصر ولا كانت هي أبرز مراكز القوة السياسية والزعامة الاقليمية فيه . ولا محل ، ولا داعي ، موضوعياً لإنكار هذه الحقيقة التاريخية .

غير أن الحقيقة العلمية هي أن تلك إنما نصف الحقيقة فقط . أما النصف الآخر فهو أن هذا التخلف النسبي قاصر فقط على المرحلة الأولى من العصر العربي ،

(1) A.C. Johnson, Roman Egypt, Baltimore, 1936, p. 18, 246.

(2) Butzer, id., p. 24.

(3) Id., p. 31.

قل حتى نهاية الإخشيدية ، وحتى أثناءها فلقد كان لمصر وضع خاص ومعقد نوعا بين العرب والاسلام ، بينما تمثل الفاطمية مرحلة تكافؤ وندية وتعدد مراكز بين مصر والمشرق ، بحيث يمكن اعتبارها منطقة انتقال من مرحلة التبعية والدرجة الثانية إلى مرحلة استعادة الصدارة المطلقة والمكان الأول التي تتميز الفترة الأخيرة من العصر الاسلامي .

ففي هذه الفترة ، التي تتفق مع الأيوبية والمملوكية ، طفرت مصر من جديد إلى المقدمة ، واستعادت قيادة المنطقة ، وأصبحت كأمر واقع قطب القوة والحضارة والتوجيه فيها . وعلى هذا فليس صحيحا أن الخط البياني لتاريخ مصر السياسي وقوتها الاستراتيجية في العصر العربي الاسلامي مجرد خط بسيط هابط إلى أسفل باطراد ، وإنما هو منحنى مركب من قوس هابط أولا ثم صاعد بعد ذلك إلى قمة من أعلى ما سجلت مصر في كل تاريخها . وعلى هذا الأساس وحده ينبغي أن نعالج المرحلة جميعا .

السيولة السياسية وتعدد المراكز

مع العرب - التي لم تكن أكثر من جيب فارغ على هامش حلبة صراع القوى التقليدية - تبدأ مرحلة جديدة لها وضعها الخاص في أكثر من معنى . فالفتح العربي بدأ كقوة برية : لقد رجحت من جديد كفة البر على البحر في الميزان ، رغم عودة بيزنطة إلى مهاجمة الاسكندرية بحرا بعد أن تم طردها برا ، ولكنها ردت على أعقابها ، ونشر العرب « السلام الاسلامي Pax Islamica » . ولكن العرب إذ ورثت مصر عن روما ، فإن هذا على عكس ما تذهب بعض التأويلات لا يعد استبدال استعمار باستعمار - برى أو بحرى لا يهم - بل لقد جاءت الامبراطورية الاسلامية العربية أساسا « امبراطورية تحريرية » كما قد نقول ، بل وسرعان ما هاجرت نواة السلطة السياسية فيها من موطنها الأصلي وتنقلت بحرية بين أقاليم الدولة المختلفة كما لو كانت تؤلف فيما بينها شركة مساهمة أو « كومونولث » لعله الأول من نوعه في التاريخ . وفي ظل هذا الوضع الخاص جدا ، كانت الأقاليم تخضع لبعضها البعض بالتناوب وعلى التعاقب بلا عقد أو صراعات .

وعلى هذا الأساس ، وهذا الأساس وحده ، كانت مصر أيام الأموية تابعة لسوريا لأول مرة في تاريخهما ، كما صارت تابعة أيام العباسية للعراق وذلك للمرة الثانية بعد آشور ، بينما سرعان ما أصبحت العرب وجزيرتهم التي كانت النواة الأولى

للامبراطورية تابعة على التعاقب لسوريا والعراق ومصر جميعا بلا غرابة أو شذوذ . وعلى هذا الأساس وحده أيضاً نفهم ظاهرة ملحّة ربما بدت بغرّه متناقضة غير مفهومة . فرغم أن مصر ستفقد استقلالها مرات طوالاً في العصور الوسطى لامبراطوريات أو خلافات واسعة ، فكثيراً ما سنجابه بها تتحرك في الميدان الدولي كقوة لها وزنها الخاص ولا ينقصها الحكم الذاتي . أو قد تفقد استقلالها لأسرة حاكمة أجنبية ، ولكنها من داخل تلك الأسرة تتصرف كدولة مستقلة – دولة داخل الدولة كما قد نقول – وتبرز فيها من جديد خصائص شخصيتها الاستراتيجية الكامنة . ولا مفر لنا لهذا من أن نعد مسألة السيادة أو التبعية في تاريخ مصر الإسلامية مسألة نسبية أو خاصة تستلزم الاستدراك أو التحفظ في الحكم .

والواقع أن العصر الإسلامي الوسيط عموماً يمتاز سياسياً بخاصية فريدة ، بدونها قد نخطئ فهم الخريطة السياسية كلها . تلك هي « السيادة السياسية » غير العادية . فلقد كان العصر عصر الدين ، عصر القومية الدينية ، وكان الإسلام هو العقيدة والعصية والجنس والجنسية والوطن والوطنية جميعاً . وكان روح العصر أن يتنقل المسلمون بحرية وبلا قيود داخل « دار الإسلام » أو الكومونولث الإسلامي . كذلك غلبت فكرة الوطن المحلي على الوطن الاقليمي ، فكان المسلم ينسب إلى بلده أكثر مما ينسب إلى بلده ، فيقال البغدادي أو البصري أو السامرائي ولا يقال العراقي ، والمدمشقي أو الحلبي أو الطرابلسي أو المقدسي ولا يقال السوري ، والقاهري أو السكندري لا المصري ، والقابسي والوهراني والقاسي لا المغربي ، وهكذا .

أما من الناحية السياسية فلم تكن الوحدات الجغرافية الإقليمية بنواتها الطبيعية المحددة ، ولا كانت فكرة الوطن والوطنية بمعنى القومية الحديث والولاء الضيق ، ظاهرة متبلورة أو جامدة ، بل كانت غير واضحة متميعة داخل فكرة الوطن الإسلامي الكبير ومتداخلة معها بصورة شبه هلامية . بالتالي كان العالم الإسلامي وعاء ضخماً أو هيكلأ آخر تقوم فيه الدول المختلفة وتتعدد ، وتتنافس وتتصارع ، ولكنها أساساً تقوم على أصل أو أساس شخصي أو أسري تحت أي حكومة عائلية بعينها أو حاكم بعينه في الاعتبار الأول . ولقد تستقر على نواة إقليم جغرافي كامل أو محدد بعينه أو أكثر ، ولكنها يمكن دائماً أن تنتقل أو تتمدد إلى أنما أبعاد إقليمية جغرافية يستطيع أن يصل إليها نفس تلك الأسرة الحاكمة بلا تحديد سوى قوتها السياسية وطاقاتها التوسعية وبلا أي عائق أو حرج قومي ما بقيت في إطار الوطن الإسلامي الكبير نفسه .

بعبارة أخرى ، للدول السياسية الإسلامية أبعاد أو مستويات ثلاثة تتداخل

وتترجرج بسهولة وبلا تجديد واضح . فهي على المستوى القاعدي حكومات شخصية ودول شخصية وامبراطوريات شخصية ابتداء وانتهاء . وهي على المستوى الجغرافي لا ترتبط بنواة اقليمية إلا عشوائيا وكما اتفق . . وهي على المستوى الأعلى والنهائي لا ترتبط إلا بحدود العالم الاسلامي الكبير نفسه أخيرا . إنها ، باختصار شديد ، دول شخصية لا جغرافية .

من هنا كان الحكام يتحركون من قطر إلى قطر ، أو يفتحون أو يضمون قطرا من قطر ، دون حساسيات اقليمية أو قومية حادة ودون أى مدلول أو محمول استعماري . الاستثناء الوحيد — وبعنف وضراوة عند ذلك — كان في حالة « الكفار » من وثنيين أو غير مسلمين كالتتار والصليبية . (ويبدو أن الظاهرة نفسها وبرمتها كانت تسود داخل أوربا المسيحية المعاصرة حيث كان الجرمان يحكمون في إيطاليا أو إنجلترا ، أو الفرنسيون في ألمانيا ، أو الإسبان في هولندا ... إلخ .)

ليس هذا فحسب . الأكثر منه ، وما قد يبدو لنا اليوم الأغرب ، أن هذه الدول ، تماما مثلما سلم البطالسه أنفسهم من قبل للرومان ، كثيرا ما كانت تسلم نفسها بنفسها لبعضها البعض ، ربما بكثير من الصراع السياسي والصدام العسكري ، ولكن بغير حساسيات قومية حادة تستثار أو تتراكم وبلا نغرات إقليمية وطنية تثلم أو تمتهن . وإنما الأقوى والأقدر على المحافظة على الإسلام والعصبية الإسلامية في وجه الخطر الأجنبي ، أى الكفار ، هو ببساطة الذى يدال إليه وربما يستدعى استدعاء من جانب المدال منه لكى يقوم بالمهمة المقدسة التى تعلو على الطرفين جميعا . أو على الجملة وكما يمثل ويلخص صبحى وحيد ، « كان الذين واطأوا الفاطميين ومهدوا لدخولهم مصر عربا لا مصريين ... كذلك كان أهل الدولة الفاطمية هم الذين دعوا الأيوبيين إلى إسقاط هذه الدولة بعد أن عجزت عن الوقوف في وجه الكفار . وكان الأيوبيون بالذات هم الذين أنشأوا فرق المماليك ومهدوا لهم الحكم . وكان المماليك هم الذين واطأوا بنى عثمان وانهزموا لهم وتعاونوا معهم في الحكم ... » (١) .

حتى الرقيق المستجلب إذا أسلم وكان الأقدر حريبا وعسكريا على المهمة — المماليك مثلا أساسيا وصارخا ، وهم كظاهرة تاريخية نتج عصر عدم الاستقرار والاضطراب والاقتلاع البشرى الذى أحدثه الطوفان المغولى الخرب في وسط آسيا وحصاد ما صاحبه من أسرى الحروب والمعدمين المقتلعين وعادة بيعهم أو بيع أنفسهم كرقيق — حتى

هذا الرقيق لا مانع سياسيا أو قوميا أو عنصريا من أن يكون السلطة والحكم والدولة ، دون أن يقال إن هذه أو تلك « أمة يحكمها العبيد الأجانب » كما يصور البعض تحريفا وتشويها ، ولعل الأصح أن يقال تلك أمة تصنع حكامها بأيديها وعلى أيديها .

وأخيرا ، ففي ضوء هذه المعطيات يمكن أن نفهم معنى « التبعية السياسية » في عالم الإسلام الوسيط . فقد كانت الأسرة الحاكمة تنتقل بالفتح من بلد إلى بلد وتنشئ دولة جديدة دون أن يتبع البلد الأخير البلد الأول سياسيا بالضرورة أو يعد « مستعمرة » من مستعمراته ، بل هي التي تكتسب جنسية وتبعية البلد الجديد بكل بساطة وسيولة . بل لقد ترك تلك الأسرة بلدها الأصلي تماما ، كما ترك الفاطميون المغرب واستقروا بدولتهم في مصر ، « ولعلهم كانوا تاركها لو أفلحوا في نزاعهم مع العباسيين » (١) . كذلك فلقد كان المماليك يستجلبون ويحكمون في مصر والشام دون أن يخطر لهم قط أن « يضموا » موطنهم الجديد إلى مواطنهم القديمة في قلب آسيا . ذلك أنهم لم يكونوا يأتون كغزاة فاتحين أو كطبقة أرستقراطية مستعمرة ، وإنما كأفراد محاربين للخدمة العسكرية يفقدون بوصولهم كل علاقاتهم وجنودهم مع أوطانهم الأصلية التي قد لا يعرفونها أحيانا على وجه التحقيق .

هكذا في ظل هذه السيولة السياسية النادرة دارت القوة طويلا من يد إلى يد داخل الدولة الإسلامية ، ولكنها استقطبت بصفة خاصة في العرب والأتراك - وكل من بيئات رعوية صحراوية أو استبسية أصلا - فاستقطبت في عرب الجزيرة منذ البداية ، حتى آلت كلية إلى الأتراك العثمانيين في النهاية . وفيما بين البداية والنهاية تسلل الأتراك ومعهم أو من بعدهم الشراكسة والأكراد والتركمان والقوزاق (القجاق) والديلم والغز بل والأرمن ... إلخ ، تسللوا منذ العباسية إلى السلطة حتى تنازعوها بالتدريج مع العرب في لعبة شد حبل تاريخية ممطوطة ، كانت تركز على أما قطر إسلامي أتيح لها . فكان مركز القوة يتحرك من قطر إلى قطر بحسب ذلك الشد والجذب ، وكان القطر الواحد تابعا اليوم ومتبوعا غدا على التناوب ودون حرج .

من هنا لم يكن الأمر أمر سيطرة الشام على العراق (الأموية) ، أو مصر على الشام (الأيوبية والمملوكية) ، أو المغرب على مصر (الفاطمية) ... إلخ ، وإنما كانت تلك الأقاليم من وجهة النظر الجيوبولتيكية مجرد قواعد جغرافية متعددة لسيادة واحدة متقلبة . وإذا كان الأكراد والمماليك قد حكموا في مصر ، فقد كانوا من قبل

(١) السابق ، ص ٦٦ .

يحكمون شمال الشام وشمال العراق . وإذا كانت العناصر التركية قد أسست حكما في مصر داخل العباسية ، فقد كانت تتحكم في مقر العباسية من الداخل . وهكذا لم تكن الظاهرة قاصرة على مصر ، بل تشاركها فيها أغلب دول المشرق العربي . باختصار ، كان الأصل في توزيع القوة السياسية هو نظرية « تعدد المراكز » داخل العالم العربي الإسلامي .

من هنا - وليس من هناك - نفهم كيف توالى على مصر سلسلة من الأسرات الحاكمة أو الدول المستقلة فعلا ، التابعة للعباسية اسما ، كالتولونية والإخشيدية ، وهما من أصول تركية ، كما نفهم كيف استقلت مصر الفاطمية ، وهي التي فتحت من المغرب . بل إن الفاطمية ، ذات الأصول العربية ، قد يمكن أن تعد في معنى ما بمثابة إعادة فتح عربي لمصر ، وإنما من قاعدة المغرب ، أي أنه بعد أن فتح العرب مصر والمغرب ، أعادوا فتح مصر من المغرب ، واستردوها من الترك . ولم يكن معنى هذا أن مصر تابعة للمغرب ، بل العكس هو الصحيح على وجه الدقة والغرامة معا ، وظل شمال إفريقيا حتى الأطلسي تابعا لمصر إلى أن انفصل المغرب نفسه عن الدولة الفاطمية في مصر واستقلت به أسرة محلية حاكمة (١) . أما مصر الفاطمية فلم تلبث أن عاودت التوسع الإقليمي في مجالها الأسيوي التقليدي ، وتحولت إلى خلافة كبرى تنافس الخلافة العباسية في العراق وتتطلع إلى السيطرة على الدولة الإسلامية جميعا ، بل وحكمت العباسية بالفعل في سنة ما من السنين .

ومثل هذا قد يقال عن المراحل التالية من أيوبية ومملوكية . فقد كان الحكم يستورد أو يفرض أجنيا من الخارج ، ولكنه لا يلبث أن يؤلف دولة مصرية مستقلة إن لم يكن امبراطورية صغيرة أحيانا ، دون أن تتحول مصر بالضرورة إلى تابع سياسي للبلد الذي أتى منه ذلك الحكم . فمثلا بدأت الأيوبية من قاعدة الشام ، وانتقلت منها إلى مصر ، ولا يقال ضمت مصر إلى الشام ، فان الذي حدث أنها منذ انتقلت إلى مصر دخل الشام معها في إطار سياسي واحد . والمماليك - الذين كانوا من أصول تركية عريضة والذين بدأوا بمثابة « انكشارية الدولة العربية » - المماليك حين حكموا مصر لم يجعلها ذلك تابعة لمصدرهم الأصلي في غرب ووسط آسيا . وهم لم يستقلوا بمصر فحسب ، بل أنشأوا بها أكبر دولة امبراطورية إسلامية معاصرة حققت وزنا في السياسة العالمية فرض نفسه على أوروبا تماما ، كما تطلعت إلى زعامته واعترفت بها كل دول العالم الإسلامي نفسه (ابتداء من المغرب حتى الهند) .

(١) أوليفر ، فيج ، موجز تاريخ إفريقيا ، ص ٨٨ - ٩٠ .

والخلاصة أن مصر الإسلامية ، وإن حكمت بعناصر أجنبية دائما وكل الوقت ، وإن عرفت شكلية التبعية السياسية للخارج أحيانا وبعض الوقت ، فقد كانت في الحقيقة والواقع قوة لها شخصيتها الذاتية الغالبة . فحتى في ظل التبعية الشكلية في أوائل العصر العربي ، كانت العرب تعترف لها بمنزلتها الخاصة ، فكان القول المأثور والبدال لعمر و « ولاية مصر جامعة تعدل الخلافة » . وثمة متناقضة أخرى فذة ، فبينما سقطت قاعدة الخلافة في العراق أمام المد المغولي ، سقط هذا المد نفسه أمام مصر الولاية .

وفيما عدا هذا ، وابتداء من الفاطمية إلى الأيوبية حتى المملوكية ، كان نفوذ مصر السياسي والاستراتيجي ، إن لم يستوعب شمال العراق ونخومه ، يشمل الشام كله أو جنوبه على الأقل ، كما كان يمتد بدرجات متفاوتة إلى النصف الغربي من الجزيرة العربية بحجازه واليمن ، وهذا الأخير بعد جديد لمجال النفوذ المصري لم يكن يعرفه قبل العصر الإسلامي . بل كثيرا ما امتد ظل مصر بعيدا إلى جزر الحوض الشرقي للبحر المتوسط قبرص (قبرس) وكريت (إقريطش) وصقلية ... إلخ . وبهذا تمددت إلى امبراطورية ذات أبعاد برية وبحرية معا ، بل وشبه قارية عند ذلك .

ومن السهل هنا أن نرى - مع حسين مؤنس - قصور الافتراض الشائع من أن أول نتيجة للفتح العربي هي سيادة بلاد العرب على مصر . فإذا كانت الخلافات المشرقية قد سيطرت على مصر قرنين ونصف القرن ، فإن مصر منذ الطولونية قد بدأت تتمدد شرقا في ظل الإسلام لتشكل تلك الامبراطورية في قلب المشرق أغلب تاريخها الوسيط (١) . والحقيقة أن زعامة العالم العربي ، التي كانت قد أصبحت شركة منافسة بين العراق ومصر منذ الفاطمية ، انتقلت برمتها شكلا وموضوعا ، خلافة وقوة ، إلى مصر منذ الأيوبية حتى وصلت إلى أوجها في المملوكية .

دور مصر بين الصليبيات والمغوليات

بل إن مصر لعبت في هذه المراحل دورا قويا فريدا في كل تاريخها يكشف عن جوهر ومكنون شخصيتها الاستراتيجية كاملة ربما أكثر من أي وقت مضى أو تلا ، وذلك بغض النظر عن شكلية التبعية أو الاستقلال . بل إن فصلا من أروع فصول هذا الدور لعبته مصر تحت زعامة كانت تخضع أصلا لإحدى أتابكيات شمال الشام ، وبالتالي تتبعها ولو مؤقتا من حيث الشكل البحث ، ونعني بذلك قدوم صلاح الدين إلى مصر كعامل في البداية لنور الدين .

(١) مصر ورسالتها ، ص ١١٦ .

والإشارة هنا بطبيعة الحال إلى الصليبيات والمغوليات . وإذا قلنا الصليبيات والمغوليات فقد قلنا جغرافيا زحف أوروبا وآسيا ، وحضاريا خروج الزراع المستقرين والرعاة الرحل ، واستراتيجيا قوى البحر والبر مباشرة ، وإيديولوجيا الاستعمار الديني والوثني على الترتيب . وإذا كان طوفان المغوليات المدمر يمثل حل الرعاة التقليدي لمشكلة ضغط السكان ، فكنذك كان الخروج الصليبي على الأرجح هو الحل الأوربي لمشكلة الانفجار السكاني بها في ظل الإقطاع والدين . وكما كان الأول مدفوعا على الأرجح بموجات الجفاف المناخى في قلب آسيا المبت ، كان الثانى مدفوعا بالجفاف الحضارى الذى أصاب النظام الإقطاعى وكشف عقمه حين بدأ خطر جرثومة البورجوازية البازغة في المدن الجديدة يهدده بعد نحو ألف سنة من الاستقرار الزراعى الجامد (١) .

كنذك فان كلا المدين لم يخرج في موجة واحدة بل في عدة أو عديد من الموجات الكاسحة المتلاحقة ، لا تنكسر إحداها إلا لتعلوها غيرها ، كما خرجا على حد سواء بجيوش كثيفة جدا بمقياس العصر وفي أعداد لا يسعها حصر . المؤرخون الغربيون أنفسهم شهبوا الموجات الصليبية « بغزارة رمال البحر ونجوم السماء » ، بينما نعتوا جحافل المغول والتتار بأنهم كأرجال الجراد المنتشر والهياتر الجليدية المنقضة . وبعض الحملات الصليبية تجاوزت المليون محارب ، ولم تقل عادة عن نصف المليون ، ذلك عدا شرنقة أكثف وأضخم من المتطوعة والأتباع (٢) . وبالمثل لم تكن جيوش الفرسان المغول والتتار لتقل عن مئات الآلاف .

وأخيرا ، فاذا كان الخطر الصليبي أسبق الاثنين . فقد تعاصرا جزئيا ، بل كادا أن يتعاوناً على هذا الأساس ، وبهذا وجد الشرق العربى نفسه تماما إزاء استراتيجية الكماشة أو الرحى . وهاهنا بالدقة يتحدد موقع ودور مصر المحورى في تحطيم القوتين على حد سواء . فقد نجحت الصليبيات في أن تنزع موطن قدم لها في الشام الساحلى بضعفه وتفككه التقليدى ، بل وحاولت منه أكثر من مرة أن تغزو مصر برا ، دون جدوى .

ويسجل التاريخ هنا ثلاث غزوات صليبية برا خلال القرن الـ ١٢ ، هلكت أولاها في بيئة الصحراء والمستنقعات بشمال سيناء عند سبخة البردويل ، ونجحت

(١) لويس عوض ، الملحة الأخيرة ، الأهرام ٣٠ - ١٢ - ١٩٧٧ ، ص ١٥ .
Philip Hitti, The Arabs, Lond., 1948.

(٢) وحيدة ، ص ٧٦ .

ثانيها في التسلسل بطريق صحراء شرق الدلتا إلى القاهرة ، أما الثالثة فقد انسحبت في مواجهة المقاومة الشعبية التي تفجرت في شكل حرب عصابات مرهقة في شمال الدلتا حول بحيرة المنزلة . وعندها تقدمت مصر في النصف الثاني من القرن الثاني عشر لتسجل حطين صلاح الدين التي ستكون بداية النهاية وأرماجدون الصليبيات ، بل وغير بعيد بالفعل عن موقع مجدو تحتمس .

هنالك أدركت الصليبيات أن مركز ثقل القوة في كل المنطقة إنما يرقد في مصر ، التي اعتبرتها حرفياً « رأس الأفعى » ، مستودع الامدادات . وإلى مصر اتجهت من ثم بطريق جديد هو الغزو البحري المباشر . وهنا أيضاً نجد ثلاث غزوات في القرنين الـ ١٢ ، ١٣ تركزت جميعاً حول دمياط ، ميناء الشرق الكبيرة . فأما الأولى فقد جاءت على أساطيل بزنطية وصقلية ونزلت دمياط ليتصدى لها صلاح الدين بالحصار المحكم حتى أرغمت على الانسحاب . وأما الثانية – أيام الكامل – فنجحت في اقتحام المدينة وتخريبها ثم اختراق الريف المحيط ، ولكن لتسقط وشيكاً في مصيدة فيضان النيل وشبكة الري الكثيفة التي قطعت عليها ، حيث حوصرت مجمدة عاجزة حتى عن الارتداد وحتى سلمت بالجلأ . وفي الثالثة – حملة لويس في منتصف القرن تماماً – تكررت الاستراتيجية العريضة ، فقد حوصرت في طريقها إلى المنصورة وسط كتلة السكان والجيش إلى أن سقطت في حرب مدن حقيقية بفارسكور ، حيث أبيدت بالضربة القاضية (١) .

وعادت الشام من جديد أرض المعركة . فتقدمت مصر المملوكية إلى أقصى شمال الشام حتى تخوم الأناضول وأرمينيا والفرات ، ولتسحق الصليبيات نهائياً مع نهاية القرن الـ ١٣ على يد بيبرس . ولكن الصليبيات بعد أن قذف بها إلى البحر ارتدت إلى قبرص – بموقعها الجغرافي الملائم – قاعدة أخيرة للهجوم على الشام ومصر كما كانت في بدايتها قاعدة للقفز على الأراضي المقدسة . فشهد القرن الـ ١٤ غارة قرصنة مخربة على الاسكندرية ، ردتها مقاومة سكان المدينة . ولكن كان لابد من حرمان العدو من قاعدة تهديده ، فجردت مصر المملوكية عليها في القرن الـ ١٥ ثلاث حملات بحرية حتى ضمها إلى أملاكها . وهكذا ، على البر والبحر ، كانت مصر حجر الزاوية في صد القوى البحرية .

وهكذا أيضاً كانت بالنسبة لخطر فرسان الاستبس برابرة الوثنية . فمذ القرن الحادي عشر بدأ وسط آسيا يلفظ بأعاصيره البشرية الحطمة التي أشاعت الخراب في كل غرب القارة . فمن قبل اكتسح السلاجقة العراق وسوريا ، غير أن أنفاسهم

(1) Lane - Poole, p. 223.

تقطعت دون مصر . ولكن القرنين الثالث عشر والرابع عشر كانا عصر المغوليات الوثنية الرهيبة حقا ، وذلك في وقت كان الشرق الإسلامي يواجه على جبهته الغربية الغزو الصليبي . فشهد القرن الثالث عشر موجة جنكيزخان ثم هولاكو التي ختمت على مصر العراق إلى الأبد ثم اكتسحت شمال سوريا في طريقها إلى الهدف الأكبر والأخير دائما - مصر .

ولسنا بحاجة إلى أن نقرر أن المغول الذين تقدموا نحو مصر هم بالضرورة شيء آخر يختلف كثيرا عن المغول الذين تقدموا من قبل نحو العراق . فالمغول ، الذي وصل تفوقهم العسكري كفاءة فرسان محاربين من ناحية والرعب النفسي منهم بين دول الزراع والامبراطوريات المستقرة من الناحية الأخرى إلى حد الاعتقاد بأنهم « لا يغالون » ، المغول إنما يجيئون مصر الآن مزودين بقوة مضاعفة ومضاعفة وبدعاية داوية بل صاعقة : نصر العراق الساحق بكل مكاسبه المادية والمعنوية وبكل ما يعنى من عبء حربي وتقسي رهيب على المقاومة المصرية . ومع ذلك فكما فشل الهكسوس في مصر بينما نجح الآريون في الهند قديما ، فشل المغول والتتار الآن في مصر حيث نجحوا في العراق .

فرغم أن الصليبيات كانت قد عبرت خط الزوال حينذاك بعد حطين ، إلا أنها كانت لا تزال تستوعب كل المقاومة المصرية . ومع ذلك فقد تقدمت مصر المملوكية تحت قطز لتعطى المغول أول وآخر انكسار لهم في عين جالوت التاريخية التي حددت بلا مغالاة مصير الإسلام جميعا . وبعدها وصلوا في مطاردة فلولهم إلى الفرات الذي حدد بذلك مجال نفوذ مصر الجديد ودورها التوسعية النادرة . ولكن الموجة الثالثة عادت مع تيمورلنك في القرن الرابع عشر لتكتسح العراق وشمال سوريا حتى دمشق ، ولكنها تعجز دون جنوبها إذ تتكسر على صخرة المقاومة المصرية مرة أخرى .

ومن الممكن ، دون أن يكون من العبث ، أن يتكهن المرء بما عساه أن يكون شكل العالم ، العالم العربي والإسلامي على الأقل ، لو أن مصر فشلت في قهر المد التتاري المغولي . أكانت العرب تظل حتى اليوم أمة واحدة ، أو حتى قائمة ؟ ما مصير الإسلام ، الأسوي على الأخص ؟ لا سبيل بالطبع إلى إجابة قاطعة ، ولكن المقطوع به أن صورة المنطقة اليوم وتاريخ العرب الوسيط كله كان حريا بأن يصبح شيئا مختلفا تماما . على أحسن الفروض ، كان العالم العربي كله سيكون عراقا أعظم ، مغربا محطما مصابا بشلل تاريخي رهيب .

مهما يكن ، فلا بد هنا من وقفة تحليل وتأمل . فأولا ، لقد جاء انتصار عين جالوت تاريخيا ، كما هي جغرافيا ، بين قوسين من الانتصار على الصليبيات ، أعنى بين حطين وعكا ، أى أن مصر الأمفيية حاربت بنجاح وفي وقت واحد ضد قوى البر والبحر . ثانياً ، سنرى أن المتتالية الاستراتيجية التقليدية تتكرر هنا بخدافها : أغلب غارات الاستبس تصل دائماً إلى العراق الذى يكاد يتاخمه ، وقد تصل أحيانا إلى الشام ، ولكنها لا تصل اطلاقاً أو بالكاد إلى مصر - ربما بحكم المسافة المتزايدة ولكن قطعاً كرد فعل للقوة البشرية . ثالثاً ، نرى بوضوح أن سوريا استراتيجية جسر برى إلى مصر ، على كل من يرغب أن يعبره ، حتى بعض الصليبيات أتت عن طريق بزنطه قاصدة مصر عبر سوريا . من هنا نجد كل المعارك المصرية الدفاعية أو الهجومية تتم على أرض الشام ، وبالأخص جنوبه الفلسطيني .

ذلك إذن دور مصر الاستراتيجية فى مرحلة لم تكن مستقلة - فى جزء منها - شكلاً على الأقل . وهو إن دل على شيء فانما يدل على أن الاستقلال أو التبعية الشكلية لم تطمس شخصية مصر الاستراتيجية وثقلها المحورى فى المنطقة . بل إنه ليدل على أن مصر فى غضون عصرها الطويل كمستعمرة لم تعد دورات توسعية لا تقل طموحاً وقوة عما عرفت فى أروع مراحل عصرها الامبراطورى الغابر . لقد كانت القاعدة الأرضية - البشرية ، والجغرافية - الاستراتيجية ، تؤكد وجودها وتفرض ثقلها ومغناطيسيتها وتشع جاذبيتها ، بصرف النظر عن القشرة الحاكمة أو القيادة العابرة التى قد تذهب وتجيء ، من الخارج أو الداخل . إنه التناقض - الطبيعى أحياناً - بين الثوابت الجغرافية الصلبة والمتغيرات السياسية السطحية .

الاستعمار التركى

وإذا كنا بحاجة إلى مزيد من الأدلة ، ففي قصة العثمانية نجدها . فآسيا الصغرى التى كانت قاعدة لقوة قطبية هامة فى التاريخ القديم ، لم تستطع قط أن تكون نداً مناظراً أو مكافئاً لقوة مصر . ومن هنا كانت كفة مصر هى الراجحة غالباً فى عملية شد الحبل التاريخية بينهما عبر الجسر السورى ، فكانت لمصر السيطرة على سوريا فى أغلب الأحيان ، وإلا اقتسمتها فى بعض الأحيان . غير أن الميزان انقلب بين كفتي مصر وآسيا الصغرى مع العثمانية فى القرن السادس عشر ، ربما لأن آسيا الصغرى لم تكن الآن مجرد آسيا الصغرى ، بل تحمل وراءها امبراطورية مثرامية فى شرق أوروبا (قل «أوراسيا الصغرى») ، فى الوقت الذى كانت مصر المملوكية قد فقدت قاعدة أساسية من قواعد اقتصادها وهى تجارة المرور .

ربما أيضاً لعامل التفوق التكنولوجي . فلقد كانت المواجهة بين المملوكية والعثمانية لقاء بين الفرسان والبارود ، بعد أن فشل الأولون في إدراك القيمة الاستراتيجية للسلاح الجديد الذي كان قد التقطه الآخرون مبكراً . وبذلك الفشل ، بالإضافة إلى عنصر الحياة المندسة بين صفوف المقاومة المصرية ، سلم المماليك في الواقع مصر للأتراك . وتلك متناقضة مثيرة بقدر ما هي مؤسفة ، لأن ذلك اللقاء كان - حضارياً - لقاء بين زراع ورعاة ، وفي كل التاريخ الوسيط جاءت الأسلحة النارية نجدة القدر للزراع الذين انقلب ميزان الصراع الاستراتيجي لصالحهم لأول مرة وإلى الأبد - كالروسيا مثلاً - بعد أن ظلوا طويلاً تحت رحمة طرقات فرسان الرعاة .

كذلك فلقد كان اللقاء لقاء بين حضارة مستقرة عريقة راقية وبين غزاة أشبه بمتمربري الامبراطوريات القديمة ، فالأتراك العثمانيون ليسوا إلا آخر موجات رعاة وسط آسيا البدائية المتخلفة التي انطلقت غرباً . وشحن سليم للآلاف من مهرة الصنّاع المصريين إلى استنبول تعبّر حاسم عن مستوى الحضارتين ، كما كان كلا الطرفين على وعي تام به ، حيث يذكر ابن إياس أن المصري العادي كان ينظر إلى « عسكرهم كهمج » ، بينما كان الأتراك يرددون إلى القرن الـ ١٨ أن « المسموع عندنا في الديار الرومية أن مصر منبع الفضائل والعلوم » . غير أن هذا التقدم الحضاري العام لم يجد إزاء التفوق التكنولوجي العسكري ، فكلف هذا مصر استقلالها لثلاثة قرون على الأقل ، ولولاه لتغير مصير مصر والشرق العربي جميعاً .

فكر فقط ، على سبيل الاجتهاد ، فيما لو كانت مصر المماليك قد انتصرت على العثمانيين في مرج دابق أو الريدانية مثلاً انتصرت من قبل على المغول والتتار في عين جالوت والفرات . لاسيما أن الأدلة التاريخية تشير إلى أن الدائرة في مرج دابق كانت قد أوشكت أن تدور على الأتراك ، الذين جاء انتصارهم بذلك عشوائياً إلى حد ما وأقرب إلى الصدفة التاريخية منه إلى الحتم التاريخي ولا نقول الجغرافي بالضرورة . إذن لتغير وجه التاريخ والمنطقة جميعاً . وعلى الأقل ، فلقد كانت مصر حرة بأن تستقطب إلى الأبد زمام القيادة والزعامة في العالم العربي الإسلامي ، ولعلها كانت قد أقامت صرح الوحدة العربية راسخاً ونهائياً منذ ذلك الحين وأسست دولة الوحدة الكبرى لقرون الآن .

ومهما يكن الأمر ، فكما فعلت مصر من قبل بوعي استراتيجي تام ، زحفت لمعركتها إلى خط دفاعها الأول جغرافياً وتاريخياً ، فكانت مرج دابق حلب على التخوم بين الأناضول وسوريا . وكأنما جاءت الهزيمة لتؤكد التجربة التاريخية التي تحدد مصير مصر على أرض الشام ، إذ لم تصمد مصر بعدها في خط دفاعها

الأخير في قلب أرضها في ريدانية القاهرة . فكانت تلك أول مرة تقع فيها مصر لقوة استبسية منذ الهكسوس والفرس . وبذلك عادت مصر لتحكم لثاني مرة من متروبول واحدة ، استنبول بعد بزنطه ، وكانت تلك أول وآخر مرة من نوعها ، كما كانت بذلك أطول عاصمة استعمارية في تاريخ مصر ، نحو ٧ قرون (٣٠٠ سنة تحت بزنطه + ٤٠٠ تحت العثمانية) . وبذلك أيضاً ولأول - ولآخر - مرة انتزعت قوة خارج العالم العربي الزعامة فيه ، فحرمت به مصر ، ومصر بالتحديد ، من دورها الطبيعي وأنهت بغير حق وقبل الأوان بكثير إرثها التاريخي الذي آل إليها بحق قبل أو منذ الأيوبية على الأقل .

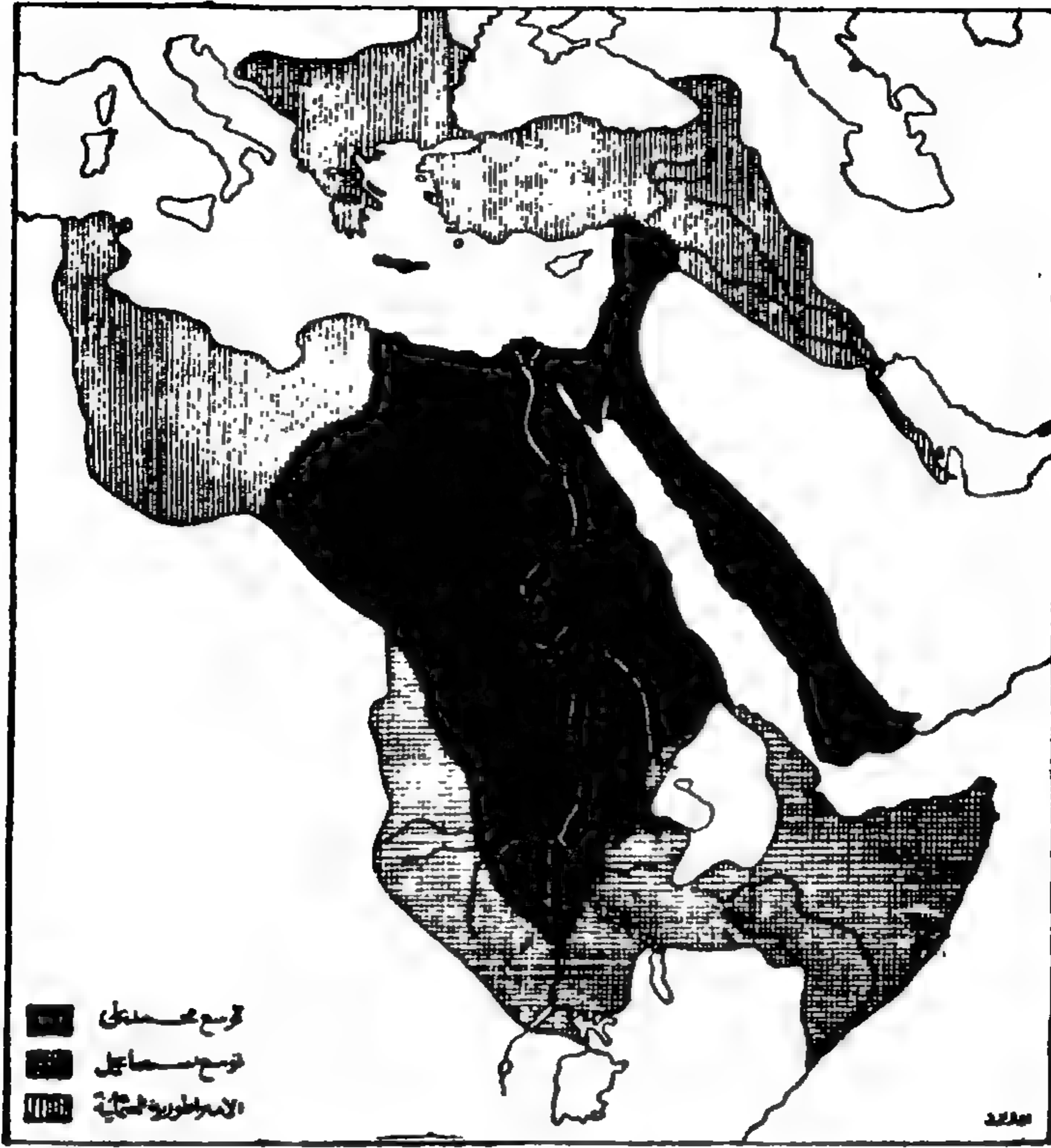
ورغم تبعية قرون أربعة للاستعمار التركي - البعض يعدها ثلاثة باعتبار أن تبعية القرن التاسع عشر كانت صورية بحتة أو نوعاً - فإن مصر لم تعدم وضعاً خاصاً في كثير من الفترات . ففي حدود هذه التبعية كانت لها ملحقاتها في الحجاز وأحياناً في الشام . ولكن المثل الدال يأتي في صورة انتفاضات أو انتفاضات جعلتها دولة داخل الدولة ، بل كادت يوماً ما وفي معنى ما تجعلها دولة فوق الدولة . ولقد نقصد بهذا حركة على بك الكبير في القرن الثامن عشر حيث فتح اليمن والحجاز والشام لحسابه وأنشأ علاقات خارجية بعيدة المدى ، خاصة مع البندقية والروسيا العدو التقليدي لتركيا ، فخرج بمصر من المحلية إلى الدولية ، غير أن محمد علي هو بلا شك المثل الكلاسيكي الأعلى.

آخر امبراطورية مصرية

معه - محمد علي - تحولت ولاية مصر العثمانية إلى امبراطورية مصرية كاملة تشمل الحجاز ونجد واليمن وسواحل الخليج العربي والشام والسودان وكريت ، وتنشر أسطولها في البحرين المتوسط والأحمر لتصبح قوة أمفية حقيقية تسيطر على حوض المتوسط الشرقي وتكاد تحيل البحر الأحمر بحيرة مصرية خالصة . أو كما يقول بحق دريو « من الخليج الفارسي إلى الصحراء الليبية ، ومن السودان إلى المتوسط ، وعلى هذا الجانب وذاك من البحر الأحمر ، تمتد على مساحة خمسة ملايين كيلومتر مربع : عشر مرات مساحة فرنسا ، ونصف أوربا ، امبراطورية نابليونية أو فرعونية » (١) . بل لقد كانت طموحات محمد علي تشمل بعد الصحراء الليبية طرابلس وتونس ، كما عرضت عليه فرنسا الاشتراك في حملة الجزائر ، وكانت أيضاً تشمل بعد السودان الحبشة لولا بريطانيا وخوفها من أن يهدد طريق الهند كلية .

وعلى أية حال ، فلعل تلك الامبراطورية قد جمعت بذلك بين أبعاد جغرافية

(1) E. Driault, Mohamed-Aly et Napoléon, p 74



شكل ١٩ - الامبراطورية المصرية في القرن الماضي . لاحظ كيف تزيد مساحتها على نصف مساحة الامبراطورية العثمانية المتروبول .

لم تصلها مصر في أى عصر من عصورها الامبراطورية القديمة . فاذا أضفنا أن هذه الامبراطورية المصرية تكاد تعادل من الامبراطورية العثمانية نصفها مساحة ، لحق القول بأن الامبراطورية العثمانية في واقعها ووقتها إنما كانت دون الاسم وقبله مملكة ثنائية dual monarchy كامبراطورية النمسا - المجر المعاصرة على نحو من الأنحاء ، أو إن شئت حكما ثنائيا condominium بين تركيا ومصر بالدقة . فما عادت مصر مجرد ولاية أو إيالة أخرى في الامبراطورية ، أو حتى كبرها ، وإنما المنافس الحقيقي لها والند والغريم الوحيد .

والحقيقة أن ميزان القوة بين دائرة مصر ودائرة آسيا الصغرى كاد ينقلب في الاتجاه العكسي حين اخترقت مصر محمد علي قلب الأناضول وهددت الأستانة في وقت ما - كل أولئك في إطار التبعية الشكلى ! لقد أصبحت مصر « رجل الامبراطورية القوى » في الوقت الذى تحولت الامبراطورية نفسها إلى « رجل أوروبا

المريض » . ويرى البعض هنا أن موقعي حمص ونصيبين هما المقابل المضاد لمرج دابق والريدانية تاريخيا واستراتيجيا ، بهما تم الثأر وتصفية الحساب نهائيا بين الدائرتين الجغرافيتين . بل إن البعض يرجع بالمقابلة إلى التاريخ القديم ، فيعدها الرد على تحدى الحثيين في العصر الفرعوني (١) :

بل لقد وصلت طموحات محمد على إلى حد الوصول إلى الخلافة في إستانبول نفسها وبالتالي إلى زعامة العالم الإسلامي . وبدا هذا وشيكاً ، أو أوشك ، حين تكشف عجز تركيا عن مواجهة التهديد الروسي في المضائق وبدأت الطبقة الحاكمة في إستانبول تقول علناً « إن المصريين مسلمون مثلهم ، ومن الأفضل أن يحكموا هم الأستانه من أن يحكمها الروس » (٢) :

ولنا هنا ، مرة أخرى ، أن نتصور ما كان يمكن أن يحدث في التاريخ الاقليمي بل والعالمي لو كانت مصر محمد على قد وصلت إلى الأستانه وفرضت عليها قوتها أو سيطرتها . أكانت تتحقق دولة الشرق العظمى الأولى التي تقف ندا للقوى العظمى وفي وجه أوربا الاستعمارية ، ترث العثمانية وتستحي الاسكندر وتكرر نابليون ؟ أو على الأقل ، هل كانت تحققت دولة الوحدة العربية الكبرى ، لاسيما أن محمد على وجيوش إبراهيم كانت بالفعل تحقق الوحدة العربية في كل معاركها وانتصاراتها ؟

القوى واستراتيجية المضاربة

أيا كان الرد ، فإذا كانت هذه الفورة قد انتكست في النهاية وعاد الاستعمار التركي بكامل ثقله ، فما ذاك إلا لأسباب تؤكد الوجود المصري الاستراتيجي أكثر مما تنفيه ، وتلك هي استراتيجية صراع القوى ، القوى العظمى ، وبتحديد أكبر لعبة صراع قوى البحر والبر . فلقد كان يحكم سياسة القوى البحرية العظمى السائدة حينئذ ، وعلى رأسها بريطانيا بصفة خاصة ، استراتيجية مزدوجة قطباها هما : أولا حصار واحتواء روسيا كقوة البر العظمى ومنعها من التمدد والخروج إلى المياه الدافئة ، ثم ثانيا تأمين طريق الشرق أو الهند البحري عبر الشرق الأوسط (٣) .

وللهدف الأول تبنت القوى البحرية سياسة معاونة تركيا بأي ثمن في وجه الخطر الروسي والمحافظة على الامبراطورية العثمانية من الانهيار داخليا أو خارجيا ، مما

(١) محمود كامل ، القانون الدولي ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص ١٥١ - ١٥٢ .

(٢) وحيدة ، ص ١٩٣ .

(3) John S. Badeau, «The Middle East : conflict in priorities», Foreign affairs, Jan. 1958, p. 233 — 7.

مد كثيرا في عمر الرجل المريض أطول مما ينبغي (١) . وللهدف الثاني كانت سياسة دول غرب أوروبا البحرية ، خاصة بريطانيا ، هي ألا تسمح مطلقا بأن يقوم مركز قوة دولي حقيقي في مصر ، وكانت على استعداد لأن تفعل أى شيء لمنع قيامه ولتخطيطه إذا قام .

ومن هنا كان عدااء بريطانيا العامد والحاقد لمصر محمد علي ومحاربة محاولتها الاستقلال عن تركيا من جهة ، ومن جهة أخرى إيقاف تمدد امبراطوريتها حين بدأت تهدد طريق الهند تجاه الحبشة والبحر الأحمر والخليج العربي . وبالاختصار ، لقد كانت كل زيادة في قوة مصر ، من وجهة استراتيجية القوى العظمى ، تعنى انخفاضاً في قوة تركيا ، وكل إضعاف لتركيا يعنى زيادة الخطر الروسى في الشمال وتهديد طريق الهند في الجنوب .

من هنا فعلى حين كان محور استراتيجية تركيا من أجل الإبقاء على الامبراطورية هو سياسة المضاربة stalemate ، مضاربة قوى البحر بريطانيا وفرنسا بقوة البر الروسية وأحيانا النمسا ، كان محور استراتيجية مصر من أجل الاستقلال وتوسع الامبراطورية هي أيضاً سياسة المضاربة ، ولكن مضاربة الكل بالكل ، أحيانا بريطانيا بالروسية وأحيانا تركيا بفرنسا ولكن أساسا بريطانيا بفرنسا وتركيا بالروسية (٢).

وهذه الخطوة الأخيرة هي التي تفسر تأرجح مصر محمد علي من حين إلى حين بين محاولة التقارب مع تركيا ومصالحة السلطان والحرب له وبين الانتفاض عليه والحرب معه ، وكذلك التناقض الظاهر أو الكامن بين سياسة محمد علي « العثمانية » وسياسة إبراهيم « العربية » . والخطوة نفسها هي التي تفسر محاولة محمد علي من وقت إلى آخر استمالة بريطانيا والتخفيف من عدااء بالمرستون الدائم من ناحية ، ومن ناحية أخرى نكوص فرنسا وتخليها عن مصر أحيانا رغم صداقتها التقليدية أو النسبية لها .

ولهذا أيضاً فإذا كان من الصحيح أن عدااء بريطانيا الأساسى والدائم كان في النهاية من أكبر أسباب انهيار الامبراطورية المصرية ، فليس صحيحاً على الجانب الآخر ما كان يزعمه بعض الفرنسيين من أن مصر كانت مدينة باستقلالها لصداقة فرنسا (٣) . وإنما بقوة استراتيجية المضاربة ، التي فرضتها أصلاً بقوتها الذاتية وحدها ، استطاعت

(1) Reader Bullard, Britain & The Middle East, Lond., 1952, p. 28 — 36.

(2) W.B. Fisher, p. 163 — 4.

(٣) وحيدة ، ص ٢١٤ .

مصر أن تنزع استقلالها الفعلي عن تركيا وأن تحافظ على امبراطوريتها المتوسعة بين أطماع وعداء الآخرين جميعا ، كما لم تسقط هذه الاستراتيجية وتسقط معها مصر إلا حين اجتمع عليها الآخرون جميعا .

فكما كلفت سياسة المضاربة هذه تركيا ثمنا باهظا هو التغلغل الأوربي السلمي والامتيازات الأجنبية في الامبراطورية ، كلفت مصر نفوذ القناصل وبداية التوغل السياسى والاقتصادى . على أنه نظرا لاختلاف سياسة القوى من الطرفين اختلافاً جذريا ، اختلفت المصائر تماما . فعلى حين أدت تلك السياسة إلى مد عمر تركيا قرنا على الأقل أكثر مما كان يمكن لها أن تعيش ، فانها على العكس في مصر أدت إلى تقصير عمرها قبل الأوان ، ربما قرنا أيضاً على الأقل . ولولا هذا وذاك لربما سقطت الامبراطورية العثمانية قرنا أو نحو قرن قبل ما حدث فعلا ، ولربما كانت مصر بنفس المدى الزمنى دولة مستقلة تماما بل ولربما ورثت تلك الامبراطورية في معظمها أو بعضها (١) :

هذا ، وعلى مقياس أكثر تواضعا وبقوة أقل بروزا ، تكررت الاستراتيجية نفسها بعد محمد على ، خاصة مع إسماعيل . فقد ظلت القوى بعد محمد على تحاصر مصر وتكبلها داخل حدودها الاقليمية ، ومضت تتغلغل داخلها بمصالحها السياسية والاقتصادية والاستعمارية . ومع ذلك استطاعت مصر تحت إسماعيل وباستراتيجية المضاربة أن تكسر حصار القوى مرة أخرى وتخرج من قوقعة المحلية التي أريدت لها وفرضت عليها . إلا أن استراتيجية إسماعيل في المضاربة تختلف جذريا عن تلك التي تبناها محمد على ، فهي قوة السياسة بدلا من سياسة القوة ، واستراتيجية السلم بدل استراتيجية الحرب .

وفي ظل هذه الاستراتيجية خرجت مصر من جديد إلى المسرح الدولى وتداخلت بشدة في السياسة الأوربية ولعبة القوى العالمية ، كما أنشأت امبراطورية أخرى لا بأس بها ، وإن كانت لا تقارن بالطبع بامبراطورية محمد على الشانحة . فاذا كانت مصر قد فقدت الشام والجزيرة العربية في الشمال ، فقد عوضت بتمدد حاسم وشاسع في الجنوب ، فقفزت إلى هضبة البحيرات والصومال وشملت القرن الإفريقى وأشرفت على المحيط الهندى . وهذا تحرك جسم الامبراطورية المصرية الجديدة كليا نحو الجنوب وانتقل من آسيا تماما إلى إفريقيا أساسا ، متحولة بذلك من امبراطورية نيلية - عربية إلى امبراطورية نيلية - إفريقية . ولكن مرة أخرى اجتمعت القوى

(١) جمال حمدان ، استراتيجية الاستعمار والتحرير ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ١٢٠ - ١٢٥ .

جميعا لتضع حدا لهذه الامبراطورية ، بل ولتضع يدها على مصر نفسها . وهذا ما ينقلنا في الوقت نفسه إلى المرحلة الختامية في تاريخ مصر مستعمرة .

استراتيجية المستعمرة

فما عدا هذه المرحلة الختامية ، التي تتطلب وتستحق دراسة مفصلة منفصلة ، تم لنا الآن استعراض مراحل مصر مستعمرة من الناحية الجيوبوليتيكية . ولقد آن لنا عند هذا المدى أن ننظر إلى هذا الشريط الطويل بلقطاته المتتابعة نظرة تلسكوبية شاملة تستخرج من تطوراتها أو تكرارها ومن متغيراتها وثوابتها تلك القواعد والضوابط الأساسية التي يمكن أن تقدم مفاتيحها الاستراتيجية العامة ، خفيفة الحمل في الذهن مثلاً هي شاملة في التطبيق .

المتغيرات التاريخية

تخلف الموضع عن الموقع

فأولاً ، لماذا حدث ذلك الانقلاب الخطير الذي تحولت به مصر من امبراطورية عظمى إلى مستعمرة أو شبه مستعمرة ؟ من الصعب أن نجد تفسيراً لهذا في تغيرات داخلية في الموضع نفسه أو في الموقع الخارجي ، ولكن من السهل أن نتقصاه في تغيرات خارجية في العلاقة النسبية بين الموضع وبين الموقع . لقد ظلت موارد مصر وإنتاجيتها وطاقاتها البشرية ، بالقوة إن لم يكن بالفعل ، عاملاً ثابتاً أساساً في المعادلة وذلك باعتبارها وظيفة دائمة للرى الحوضي . صحيح أنها كانت تتعرض للذبذبات خطيرة أو طفيفة إما بعوامل طبيعية كالفيضانات أو بشرية كسوء الإدارة وضبط النهر ، ولكن مثل هذه الذبذبات ليست حادثة طارئة بل هي كامنة في نظام البيئة الفيضية .

أما الموقع فقد ظل هو قلب العالم المعمور المتوسع – على الأقل حتى كان كشف الرأس . أما قبل هذا الكشف فكل ما حدث هو توسع المعمور إلى آفاق جديدة مترامية لم تفعل سوى أن أكدت خطورة موقع مصر وزادت من توسطها وجعلتها ركن الزاوية بحق بين عوالم وقارات « جديدة » أكثر منها مجرد نواة في حلقة أو دائرة مغلقة . بل إن الأبعاد الحقيقية والشخصية الكامنة لموقع مصر لم تكتمل وتبرز في الحقيقة إلا بعد هذا التوسع في العالم المعمور . فمن قبل لم تكن إلى حد بعيد أكثر من مجرد رقعة غنية – موضع أثر – بين مجموعة من المواضع الفقيرة .

أما الآن فقد أصبحت موقعا فذا بصرف النظر عن ثروته أو غناه : لقد أصبحت

« مفتاحا جغرافيا » لكل الأبواب – أبواب الشرق والغرب ، الهند وروما ، وأبواب البر والبحر ، فارس واليونان ... إلخ . ولم تعد معادلة الصراع بين الرمل والطين تكفى لتفسير التاريخ المقبل ، بل قد طغت عليها معادلة جديدة ظهرت مع توسع المعمور وهى صراع البر والبحر . وقد كان من الممكن نظريا أن تطفر الامبراطورية المصرية القديمة مع هذه الطفرة الجغرافية إلى امبراطورية عالمية من مقياس يزرى عما عرفته من قبل ، وذلك بحسبانها تملك الآن الموقع المفتاح الجديد إلى جانب الموضع الأغنى القديم . ولكن العكس هو الذى حدث فعلا . لقد فقدت مصر استقلالها عند أول لقاء بين أو مع القوى الجديدة . فلماذا ؟

لقد تكشف المعمور المتعدد عن قوى جديدة ، مواضع أغنى ، وقواعد أرضية وبشرية من مقياس أضخم من المقياس المصرى . وفى صراعاتها فيما بينها أو فيما بينها وبين القوى القديمة وجدت هذه القوى أن المفتاح يرقد دائما فى أرض الزاوية تلك – مصر ، ومن هنا أصبحت قبلة الغزاة . ونظرا لأن وزن موضعها لم يعد يسعها إزاء هذه القوى الأكبر جرما ، فقد وقعت مصر فريسة لها . بمعنى آخر ، إن الانقلاب الذى حدث فى مصر هو أن خطر موقعها زاد كثيرا عن قوة موضعها . لقد تخلف الموضع عن الموقع ولم يواكب تطوره ، ولم تعد إمكانات الأول التقليدية ترقى إلى متطلبات الثانى الباهظة .

الاضطراب الخارجية

تعدد الأخطار الخارجية

رأينا فى عصر الامبراطورية أن مواقع القوة العالمية القديمة كانت محددة بصرامة بين مثلث مصر – العراق – آسيا الصغرى . ولكن عصر المستعمرة بدأ حين أصبحت مراكز وزمام القوة فى الشرق الأوسط تقع خارجه . ومع هذا التطور تحدد التغير الجندرى فى موقع مصر الاستراتيجى – كما فى موقع الشرق الأوسط كله – فى معادلة أساسية ، وهى أنه تحول من « قوة قطبية » أى قوة مركزية فى ذاتها تحصر بينها مناطق نفوذ وقوى تابعة ، إلى « قوة بينية » أى منطقة تابعة محصورة بين قوى قطبية جديدة . وفى هذا الموقف الجديد أصبحت بالضرورة « جبهة ارتطام أو تصادم » بين تلك القوى القطبية الجديدة .

وإذا كانت أهم القوى القطبية فى عصر الامبراطورية تتركز فى مصر والعراق الفيصيتين ، فإنها فى عصر المستعمرة سوف تستقطب أساسا فى الجزيرة العربية وتركيا

الرعويتين شبه الصحراويتين . أى أن محور القوة داخل المنطقة انقلب من قاطع عرضي إلى قاطع طولي . وإذا كان الصراع بين الرمل والطين هو النغمة السائدة في عصر الامبراطورية ، فإن الصراع بين البر والبحر هو الذى سوف يسود في عصر المستعمرة . وهذا التطور والتوسع يعكس تزايد مجال الأخطار الخارجية على المنطقة .

ويبقى بعد هذا أن نميز بين ثلاث مراحل وتطورات هامة في طبيعة ومصدر القوى الغازية . فاذا كنا من قبل قد وجدنا الصراع التاريخي يحتزل نفسه في معادلة الصراع بين الرمل والطين في الدرجة الأولى ، أى بين قوى البر والبحر أساسا ، فهنا تبرز إلى جانبها وعلى قدم المساواة ، بل وعلى التناوب ، معادلة الصراع بين البر والبحر . فالمرحلة الأولى - من الغرب - مرحلة استعمار بحري استطالت إلى ١٠٠٠ سنة كاملة تتمثل في الاستعمار الكلاسيكي اليوناني والروماني والبيزنطي من القرن الـ ٣ ق . م إلى القرن الـ ٧ م . والمرحلة الإسلامية أو الوسيطة من العرب حتى الأتراك تعود فيها السيطرة لقوى البر من الشرق لأكثر من ١٠٠٠ سنة أخرى حتى القرن الـ ١٩ . وفي المرحلة الثالثة والأخيرة يعود الاستعمار البحري الغربي الحديث ممثلا في الحملة الفرنسية ثم الاحتلال البريطاني .

تطور خطر البر والبحر

غير أن مصائر مصر ستختلف في جوانب عن مصائر نظير قدم كالعراق . فالجانب البحري في مصر أوضح منه في العراق وإن جمعت بينهما الطبيعة الأمفية بدرجة أو بأخرى . فبحكم موقعه قريبا من قلب العالم الآسيوي وبعيدا عن أوروبا البحرية ، كان العراق أكثر تعرضا من مصر لأخطار قوى البر ، بينما قل أن تمتد ذراع القوى البحرية إليه . أما مصر فإن موقعها على ناصية القارتين بعد بها عن قلب آسيا وقواه البرية ، ونأى بها كذلك عن أعماق إفريقيا . قارن مثلا أطوال عمر الاستعمار الفارسي البري (البارثي والساساني) والاستعمار الكلاسيكي البحري (الاغريقي والروماني) في كل من العراق ومصر : فالأول خضرم في العراق قرونا مقابل عقود في مصر ، بينما أزم من الثاني في مصر طويلا حيث لم يقم في العراق إلا عابرا . قارن أيضاً ارتباط مصر دون العراق تقريبا بالصليبيات البحرية ، في مقابل ارتباط العراق أكثر بالمغوليات البرية .

لذلك فكثيرا ما سنجد متتالية جيوبوليتيكية تكاد تتكرر كالقانون ، وتتلخص في أن موجات القوى الآسيوية التي تستهدف المنطقة ، غالبا ما تكتسح العراق ، ولكنها لا تنتزع إلا نصف سوريا الشمالي ، بينما قل أن تتقدم إلى مصر . ولعل هذا أوضح

ما يكون في موجات المغوليات المتوالية . فها هنا عمق استراتيجي واضح لمصر بالنسبة إلى أخطار قوى البر . ولكن هذا من الناحية الأخرى وفي نفس الوقت جعلها هدفا في متناول قوى البحر من الغرب . وجزء طويل من تاريخ مصر كمستعمرة يرتبط بالاستعمار البحري ، لعله أطول من ارتباطاتها بالقوى البرية ، وهو أطول بالتأكيد من نظيره في العراق مثلا . مصر إذن أكثر تعرضا بالطبع لأخطار البحر من العراق المهدد برياً أكثر . ولكن لما كانت أخطار البر هي السائدة والمباشرة في العصور القديمة بينما لم تظهر أخطار البحر إلا متأخرة نسبياً ، فقد كان العراق معرضاً أكثر في الماضي ، ومصر فيما بعد .

وعلى الجملة ، فإن الفروق بين مصر والعراق ، ليس فقط من حيث الأخطار الخارجية وموجات الجيوش واستراتيجية الحرب ، ولكن أيضاً وكما يتفق من حيث طبيعة التركيب البشري وموجات التعمير ودرجة التعقيد الجنسي ، يمكن أن تتلخص جميعاً وتتجسد جيداً بالمقارنة الجغرافية مع غرب وشرق أوروبا على الترتيب ، لاسيما أن مصدر موجات الأخطار والتعمير في الحالين واحد هو قلب آسيا الرعوى الكبير .

فبحكم الموقع ، كان وضع مصر أشبه بوضع غرب أوروبا إلى حد ما ، موقع ومنطقة انتهاء ومحطة وصول نهائية ، أبعد ما تكون عن مصدر الغزو والهجرة ، ولذا أقل تعدداً وتعقداً جنسياً وتعميراً وأكثر هضماً وتشرباً وتجانساً مثلاً هي أقل تعرضاً واهتزازاً واضطراباً من الناحية الاستراتيجية والسياسية .

أما العراق ، إلى الشرق أكثر وقريباً من قلب آسيا ، فهو كشرق أوروبا محطة طريق وأرض عبور وهجرات وغزوات متعاقبة لا تنقطع ، وبالتالي فهو منطقة عدم نضج وتبلور أو هضم بشرياً ، متعدد الموجات التعميرية ، ومن ثم معقد التركيب للغاية جنسياً ، شديد التعرض للغزوات العديدة المتوالية التي لم تفقد عنفوانها بعد ، وأخيراً ، وفي النتيجة ، يسمه الاضطراب والقلقلة سياسياً وعسكرياً (١) .

اتساع محيط الخطر الخارجي

سيلاحظ أن مراكز القوى الأجنبية التي سيطرت على مصر بدأت قريبة منها ، ثم تباعدت عنها بالتدريج وباستمرار حتى وقتنا هذا . وقد ترتب على هذا أن مصر ستقع منذ الآن في أيدي قوى لم تسبق أن وقعت - ولن يحدث أن تقع هي يوماً - في يد

(1) Cf. Mitchell, Historical Geog., p. 78 — 9.

مصر . أى أن علاقة التبعية ستكون منذ الآن من جانب واحد للأسف ، وليست متبادلة بين الجانبين كما كان الغالب فى الماضى .

ويمكن جغرافيا أن نتتبع حركة الاتساع والتباعد هذه بحيث تتنضد فى أنماط اقليمية وبيئات طبيعية متتالية سواء على البر أو عبر البحر على النحو التالى . فعلى البر نجد نطاقا من القوى الصحراوية على كل من ضلوع مصر الغربية والجنوبية (الليبيين والإثيوبيين) ثم الشرقية والشمالية (الجزيرة العربية) . يلي هذا من الناحيتين وعلى بعد متزايد نطاق من القوى الجبلية والهضبية ، فالى الغرب كان المغرب (الفاطمية) وإلى الشرق كان الفرس قديما (البارثية والساسانية) والأتراك حديثا (العثمانية) .

أما على البحر ، فرغم الانقطاع التاريخى الواسع بين الاستعمار الكلاسيكى والاستعمار الحديث ، فإن الكل يرسم سواء من حيث الترتيب التاريخى أو الجغرافى محورا قاطعا يمتد من جنوب شرق أوروبا إلى شمالها الغربى : فإذا كان أول استعمار أوربى أتى مصر من وراء البحر هو الاغريقى ، فقد انتقل مركزه بعد ذلك بانتظام نحو الشمال الغربى : إلى روما ، إلى فرنسا نابليون ، إلى بريطانيا القرن التاسع عشر . وإذا كان انتقال مركز الاستعمار الرومانى من روما إلى بيزنطة يمثل ارتدادة عكسية داخل هذا الاتجاه تاريخيا ، فإنها لا تكسر ذلك المحور القاطع بل تكمله جغرافيا . وبذلك أيضاً تبدو آسيا الصغرى وكأنها حلقة الوصل المشتركة بين مجالى الاستعمار البرى شرقا والبحرى غربا . وبذلك أيضاً سنلاحظ أن مصر تعرضت للاستعمار من أشباه الجزر الثلاث فى شرق البحر المتوسط وهى الأناضول واليونان وإيطاليا .

ومن الممكن بعد هذا أن نحدد المجال الاستعمارى الشامل الذى تعرضت مصر لأخطاره عبر تاريخها كله ، وذلك من مجموع توزيع تلك القوى الغازية القارية والبحرية . فنجد هذا المجال أشبه بنطاق قاطع يترامى من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى ، ويمتد من الجزر البريطانية حتى هضبة إيران ومن جبال المغرب حتى الجزيرة العربية . والملاحظ أن هذه رقعة أرضية متصلة عموماً تمتد ما بين المحيط الأطلسى غرباً والهندي شرقاً ، وتحدها السلسلة الألبية فى آسيا وأوروبا من الشمال والصحراء الكبرى من الجنوب ، ولا يستثنى داخلها أو يخرج منها إلا أيبيريا أبعد وآخر أشباه جزر البحر المتوسط .

تعدد أغراض الاستعمار

جمعت مصر على مدى تاريخها ، سواء على التابع أو التعاصر ، بين كل أنواع الاستعمار فى تصنيفاته المعروفة . فإذا كان الاستعمار الاستغلالى قاسماً مشتركاً أعظم فى كل استعمار ، فقد عرفت أيضاً الاستعمار الاستراتيجى بأهدافه العسكرية البحتة

كما حدث مع الرومان قدما وبريطانيا حديثا ، كما تعرضت (بدرجة أقل كثيرا) لمشاريع الاستعمار الاستيطاني إما كتجربة واقعة وإن تكن محدودة أيام الاغريق وفي ظل الاستعمار البريطاني وإما كأحلام كما عند نابليون .

أما لماذا هذا التعدد في أغراض الاستعمار ، فلأن مصر من البلاد القليلة التي تجمع بين الموضع الأمثل والموقع الأمثل والمناخ الأمثل . فهي بامكانياتها الزراعية والانتاجية تغري بالاستعمار الاستغلالي ، بينما تعد بموقعها قطب الجاذبية لكل مغامر استراتيجي ، في حين أن مناخها المعتدل دون المداري شبه المتوسطي لا يعوق مشاريع الاستيطان إذا وضعت ، ولو أن كل هذه المشاريع بالذات قد فشلت وأجهضت لأن حيوية مصر البيولوجية والحضارية كانت كفيلة دائماً إما بابتلاعها أو لفظها في النهاية . وقد كان هذا التعدد في أنواع الاستعمار من العوامل التي مكنته من البقاء طويلا وأغرته بالتشبث كثيرا ، وبنفس القدر ألقى من الأعباء على حركة التحرير والمقاومة الوطنية .

الأخطار المركبة

لم تكن مصر فريسة هينة في أي الأحوال ولم تكن قط « القشة الهشة المكسورة » التي توهمها المتنبيء العبري (١) . فرغم أنها وقعت ضحية لكثير من القوى الأجنبية والغزاة ، فإنها بفضل قوتها الذاتية وضخامة حجمها لم تقع بسهولة ولا لأسباب بسيطة ، وإنما لعوامل مركبة غالبا ، شاذة غير عادية أحيانا . ولعل هذا ما يفسر كيف نجحت بعض القوى في الاستيلاء عليها وهي أقل منها حجما ووزنا ، وهي متناقضة تبدو بغير ذلك غير مفهومة وغير منطقية إلى حد بعيد .

من هذه العوامل ، التي قد تعمل منفردة أو مجتمعة ، ثمة أولا عامل القوة المضافة أو المضاعفة ، ونعني به أن يأتينا الغزاة لا كقوة بسيطة في ذاتها بل كقوة مركبة بما أضافت إلى نفسها قبلا من فتوح سابقة ضاعفت من وزنها وقدراتها ومواردها . فهذا لقاء ليس بين إقليمين بسيطين سياسيا ومتكافئين ، وإنما بين إقليم بسيط وإقليم مركب ، بين بلد وامبراطورية . تلك ظاهرة لا ترقى إلى الاسكندر فحسب (٢) ، بل تسبقه مع الأشوريين والفرس ، ولا تستثنى روما نفسها ، وتصدق على العثمانية صدقها على الاستعمار الأوربي الحديث ذاته . وباستثناء هذا الأخير ، كانت مصر عادة أكبر وأضخم وحدة في تلك الامبراطوريات الاستعمارية ، بل غالبا ما كانت تفوق المتروبول على حدة وتضارعها وتنافسها . والدرس الذي تعلمه هذه الحقيقة بوضوح هو أن مصر ينبغي ألا تقف وحدها في وجه القوى المركبة المضاعفة .

(١) فيرجريف ، ص ٣١ .

(2) Mackinder, Democratic ideals, p 72.

وهناك عامل آخر وهو التفوق التكنولوجى . فقدما لم يتغلب الهكسوس إلا بالحصان والعربة ، بينما تغلب الأتراك فى العصور الوسطى لتخلف فروسية الممالك وقصورها أمام بارود البندقية ، فى حين عجز الأتراك والممالك فيما بعد ببنادقهم أمام مدفعية نابليون . والواقع أن التخلف التكنولوجى يرقى عمليا فى بعض الحالات إلى أن الاستعمار سلم مصر لبعضه البعض حتى لكأنما هو تداعى أو توارث الاستعمار ، وذلك كما فعل الممالك للأتراك ، وربما كذلك الأتراك للإنجليز ، ومثلا فعل اليونان قدما للرومان . ومهما يكن ، فالدرس الواضح هو أن مصر ، أكثر من أى بلد آخر ربما ، لا تملك أن تتخلف عن العصر تكنولوجيا - أو تدفع الثمن باهظا .

دور الرعاية

حكم الرعاية

لقد ألفنا أن نردد عادة أو دائما كم أصيبت مصر عبر تاريخها بالاستعمار الأجنبى وكم طال هذا الاستعمار ، ولكننا غفلنا غالبا أو تقريبا عن دور الرعاية بالذات فى هذا التاريخ . فلعل أغرب حقيقة فى تاريخ مصر السياسى ، ولعلنا أيضا أقل ما نكون وعيا وإدراكا بها ، هى غلبة الرعاية وحكم الرعاية على الجزء الأكبر من تاريخنا الاستعمارى وبعض تاريخنا المستقل . فلا يكاد أحدا يدرك أو يتصور - أليس صحيحا ؟ - أن الرعاية والبدو استأثروا وحدهم بالسيطرة والحكم فى مصر لنحو خمسى مجمل تاريخها العام من مينا إلى اليوم . ليس هذا فحسب ، بل إنهم يمثلون أطول أنواع ومراحل السيطرة والاستعمار فى كل تاريخنا ، حتى ليبلغ ضعف تاريخ الاستعمار البحرى على الأقل . وأخيرا ، فضلا عن هذا ، فإن هناك نمطا أو إيقاعا تاريخيا لنمو وتطور هذا الاستعمار وذلك يختلف ويتغير بالتدرج ما بين العصور الفرعونية والعصور الإسلامية . وللتوضيح ، إليك هذا الجدول المقارن .

فأول حكم للرعاية فى مصر هو الهكسوس ، قرنا ونصف قرن ، يأتى فى قلب العصر الفرعونى ، ولذا يبدو ظاهرة منفردة معزولة فيه إلى حد الشذوذ تقريبا . فقط بعد فاصل زمنى ألفى ، يعاود الرعاية الظهور ويعودون إلى الحكم والسيطرة ، ولكن هذه المرة فى سلسلة متصلة أو فى متتابعة متعاقبة تناوب فيها الليبيون ثم الإثيوبيون ثم الأشوريون وأخيرا الفرس السيطرة على مصر . والغريب أن الليبي كان أطول مراحل هذه السيطرة ، نحو قرنين ، على عكس الإثيوبي والأشوري ، فى حين طالت إقامة الفرس إلى نحو إقامة الهكسوس قدما ، زهاء قرن ونصف قرن .

الاستعمار البحري			حكم الرعاة		
المدة بالسنة	التاريخ	القوة	المدة بالسنة	التاريخ	القوة
—	—	—	١٥٠	حول القرن ١٨ ق.م	الهكسوس
—	—	—	٢٠٠	الأسرة ٢٢-٢٥	الليبيون
—	—	—	٨٠	الأسرة ٢٥	الإثيوبيون
—	—	—	١٠٠	الأسرة ٢٥	الأشوريون
—	—	—	١٥٠	الأسرة ٢٧	الفرس
٢٩٣	٣٢٣ ق.م - ٣٠ ق.م	الآغريق	—	—	—
٣٦١	٣٣١ ق.م - ٣٠ ق.م	روما	—	—	—
٣٠٩	٣٣١ م - ٦٤٠ م	بيزنطة	—	—	—
—	—	—	١٢٧٦	٦٤١ - ١٩١٧	العصر الإسلامي
٣	١٧٩٩ - ١٨٠١	فرنسا	—	—	—
٧٤	١٨٨٢ - ١٩٥٦	بريطانيا	—	—	—

وعلى الجملة يبلغ مجموع هذه « البطارية » الاستعمارية حوالى ٥٠٠ سنة متصلة ، تصل إلى ٦٥٠ سنة بإضافة الهكسوس . وبهذا يمثل حكم الرعاة خلال العصر الفرعونى البالغ طوله نحو ٣٠٠٠ سنة (من ٣٤٠٠ أو ٣٢٠٠ ق . م إلى ٣٢٣ ق . م) أكثر من خمسة ، معظمه يتركز فى نهايته بل ويحتكرها تماما .

ولكن هذا كان أيضاً نهايته هو نفسه ولو إلى حين . فبعدها وضع الاستعمار البحرى قدمه فى حذائه لمدة ألف سنة متصلة تفصل بين الفرعونية والإسلامية وتمثل نحو خمس التاريخ المصرى كله . وبذلك أدل تماماً من حكم الرعاة إلى حكم الملاحين أو من قوة البر إلى قوة البحر ، كما كان هذا التحول إيذاناً بتحول مصر من التوجيه القارى الآسيوى - الإفريقى إلى التوجيه البحرى المتوسطى . ومرة أخرى تتابع الاستعمار الجديد « كبطارية » موصولة متكافئة الشحنات تقريبا تعاقبت فيها اليونان فروما فيزنطة بنحو ± 3 قرون لكل .

وقد كان هذا أطول مرحلة للاستعمار البحرى فى تاريخ مصر جميعا ، بل وربما الوحيدة الحقيقية عمليا . فرغم عودة هذا الاستعمار فى نهاية العصر الحديث مع الحملة الفرنسية ثم الاحتلال البريطانى ، فإن مداه يقصر دون القرن بكثير ، بحيث لا يعدو

نسبياً تذييلاً أو ملحفاً أخيراً للتاريخ الاستعماري عموماً . ولهذا أيضاً فرغم ما يبدو من تعاقب السيطرة القارية والبحرية مرتين أو ثلاث مرات على التناوب في تاريخنا بعامة ، فلعل الأصح أن نقول إن الأخيرة أتت كفاصل بيني ، قل « كانترميترزو أو كسنلويتش » ، داخل الأولى .

مع الإسلام يتذبذب البندول مرتداً مرة أخرى إلى التوجيه الآسيوي القاري من ناحية ، وإلى حكم الرعاة معه من الناحية الأخرى . وهاهنا تجمها أغرب مرحلة على الإطلاق في تاريخنا السياسي أو الاستعماري جميعاً . فلمدة ١٣٠٠ سنة متصلة ، أي طوال العصر الإسلامي برمته ، سيطر حكم الرعاة على مصر . فضلاً عن العرب أنفسهم ، لم تكن الأسرات الطولونية فالإخشيدية فالفاطمية فالأيوبية ثم المماليك فالأتراك من بعدهم إلا عناصر من الرعاة البدو أساساً أو على أكثر تقدير من الرعاة-الزراع تجاوزاً . أي أن مصر ، سواء أكانت ولاية تابعة أو دولة مستقلة ذاتياً ، كانت طوال العصر الإسلامي تحت حكم الرعاة الرحل الغازين أو الوافدين . إن العصر الإسلامي هو عصر حكم الرعاة الأكبر بالضرورة والامتياز في تاريخ مصر جميعاً .

هذه المرحلة وحدها تعادل إذن ضعف حكم الرعاة القديم في الفرعونية وزيادة ، كما تفوق وحدها مجموع مراحل الاستعمار البحري قديمه وحديثه . كذلك فبينما سادت سيطرة قوى البحر في الماضي القديم ثم تقلصت إلى حد التلاشي أو الضآلة عبر التاريخ ، فإن سيطرة قوى الرعاة زحفت على العكس صعوداً عبر التاريخ من استثناء وحيد في قلب الفرعونية إلى مرحلة مؤثرة في نهايتها إلى القاعدة المطلقة في العصر الإسلامي .

أما إذا أضفنا طول حكم الرعاة في الفرعونية إلى طوله في العصر الإسلامي ، فإن المحصلة هي نحو ١٩٥٠ سنة ، أي نحو ضعف طول الاستعمار البحري من جهة ، أو من ثلث إلى خمسي مجموع تاريخ مصر العام من مينا إلى اليوم (٥٤٠٠ - ٥٢٠٠ سنة) . فكان أطول سيطرة خارجية في تاريخ مصر إنما تحققت للرعاة الرحل البدو وأشباه الرعاة الرحل البدو . حقيقة مذهلة كأنها الاكتشاف الجديد .

كيف حدث هذا ، ولماذا ؟ كيف أتيج « لراب البشرية poussière de l'humanité » المخلخل المشتت المشرذم هذا ، كما يسميه برون ، أن يطغى على تلك « الإرسابة البشرية » الكثيفة السميكة المستقرة الوطيدة ؟ متناقضة جغرافية وتاريخية فذة ، لكننا تلك ببساطة هي قصة الرعي والرعاة عموماً مع الزراعة جميعاً في العالم القديم بعامة وحول آسيا خاصة . فغزو الرعاة للبلاد الزراعية المستقرة وسيطرتهم عليها هو أحد أبرز الثوابت والمتكررات التاريخية على امتداد القوس المحدق بقلب آسيا الملت ابتداء من الصين إلى الهند إلى العراق حتى روسيا وشرق

أوربا . وهو يرتبط طبعاً بالفارق الاستراتيجي في القوة والصراع بين حركية وفروسية الرعاة الدينامية الهجومية وبين استقرار الدول الزراعية التي كانت بالضرورة على الدفاع .

وفي حالتنا فقد كانت الصحراء ، ومعها الرعاة ، « في ظهر » مصر دائماً ، ومن الظهر قفزوا إلى الكتفين ثم استقروا على الرأس . وهذا إنما يشير إلى خطورة الصراع بين الرمل والطين ومدى إمكانية طغيان الأول ، وإن كنا أميل عادة إلى الاستخفاف بقدراته وإمكانياته ، على الأخير الذي نبالغ عادة في الاطمئنان إلى قوته ومنعته . وفي كل الأحوال ، فكما أن الصحراء بعد أساسي في كيان مصر الطبيعي ، فإن الرعاة بعد جوهرى في تاريخ مصر السياسى ، ودورهم فيه أخطر مما نظن أو نتوقع تقليدياً مثلما هو أكبر يقيناً مما يتناسب وحجمهم الطبيعي .

ميكانيزم قيام وسقوط الدولة

حين نستعرض تاريخ مصر الجيوبوليتيكي والجيوستراتيجي بعد الفراعنة ، بل منذ الأسرات الأخيرة من الفراعنة ، نجد الصورة العامة تتلخص في دورة محددة تتكرر بانتظام : دولة أو أسرة حاكمة من الغزاة تقوم ثم تسقط بعد حين طال أو قصر ، لتقوم على أنقاضها دولة أو أسرة جديدة من غزاة جدد تلقى بدورها المصير نفسه . والملاحظ كما رأينا توا أن كثيراً من هذه الأسرات ، إن لم يكن معظمها ، هى من الرعاة الغزاة تؤسس دولا زراعية في بيئة هى جغرافياً كالواحة في الصحراء ، وذلك كجزء من الصراع التقليدى بين الرمل والطين . وهذا وذاك يشير على الفور إلى نظرية ابن خلدون الشهيرة في العمران والعصبية ودورهما في قيام وسقوط الدول .

فابن خلدون شخص وفسر التاريخ العمرانى والسياسى لمناطق واسعة من عالم الصحراء والمزروع في شمال إفريقيا وغرب آسيا بفكرة العصبية والبداءة أو عصبية البدو والبادية . فبفضل حياة البداءة الجافة القاسية وخشونتها وصعوبتها ، يملك البدو الرحل من الرعاة عصبية حادة متماسكة نادرة التلاحم ، تمنحهم قوة وحيوية في الانتفاض على الدول الزراعية الحضارية المستقرة المجاورة ، تضمن لهم الغلبة والاستيلاء عليها ، فيؤول إليهم الحكم والملك وتقوم لهم دولة بالقوة وبحد السيف .

غير أن هذه الأسرة القبلية الحاكمة ، التى تعتمد في سلطانها أساساً على عصبية قبيلتها أو قبائلها الأقارب ، لا تلبث أن تتسرب إليها أمراض الحضارة والاستقرار من الدعة والليونة والترف والرفاهية ، فيذب إليها الضعف والوهن بالتدريج ،

إلى أن تفقد عصبيتها في النهاية وتتحول إلى سلسلة من الملوك أو الحكام الضعفاء ،
لا تلبث أن تقع فريسة ناضجة سهلة لأسرة جديدة غازية من الرعاة لا تزال فيها
عصبية البداوة البكر وقوة شكيمة الحياة الرعوية وغلظتها الحشنة ولكن الصحية .
وهنا تقوم دولة جديدة من الغزاة الرعويين على أنقاض سابقتها التي بدأت رعوية
بدوية وانتهت زراعية مستقرة ، لتلقى بدورها نفس الدورة والمصير . وهكذا
إلى ما لا نهاية .

والنظرة التحليلية المتعمقة تكشف بسهولة أن نظرية ابن خلدون تكاد بخلافها
أن تنطبق على مصر ، بحيث تقدم مفتاحا أساسيا لميكانيزم قيام وسقوط الدول
والأسرات بها طوال تاريخها كاستعمرة . فتعاقب وتتابع الأسرات الحاكمة وتوالي
دولها العديدة من عرب الفتح أولا إلى طولونية إلى إخشيدية إلى فاطمية فأيوبية بعد ذلك ،
ثم إل مملوكية برجية فبحرية ثم أخيرا إلى تركية عثمانية بل حتى ألبانية محمد علي ،
كل هذا إنما هو ببساطة حلول أسرة رعوية حاكمة جديدة غازية أو نازحة محل أخرى
سابقة تدهورت وتحللت بعد أن استقرت وتحولت عن البداوة والعسكرية إلى الزراعة
والحضارة والرفاهية وتحولت معها إلى الحمل والعمق والعجز . حتى في العصر
الفرعوني المتأخر يصدق القانون نفسه . فالليبيون ثم النوبيون فالأشوريون والفرس
على الترتيب ، ومن قبل الهكسوس ، ما هم إلا رعاة أغاروا واستقروا وحكموا
ثم ضعفوا وسقطوا .

ولعل من أبرز المؤشرات الدالة على هذا العمق والعجز الذي تنتهي إليه كل أسرة
وافدة ما وصلت إليه الفاطمية ، بربر وعرب المغرب الجبلي الرعوي ، التي دخلت
مصر ووضعت يدها عليها بثقة واعتداد نادرين كأنما هي إرثها الطبيعي ، والتي
أقامت بها صرحا باذخا وأدعاءات أعرض . ففي نهايتها بلغت الفاطمية من الاتضاع
المؤسف الخجل والانهيار التام والعجز المطلق عن تصريف الأمور ومواجهة
الآزمات ما حتم استدعاء أجنبي وافد - بدر الجمالي - من أرمينيا الرعوية الجبلية
لإنقاذ الموقف . وبالمثل وضع صلاح الدين الأيوبي من كردستان المائلة نهاية
للفاطمية ، إلى أن وضع المماليك المجلوبين من جبال القوقاز نهاية للأيوبية بدورها .

كذلك فلقد رأينا كيف تدهور المماليك كعصبية ورجال حرب فعزفوا عن القتال
وحمل السلاح وانزلقوا إلى حياة التجارة والأسواق والدعة والترف بل وانحط
بعضهم إلى الاستجداء ... إلخ . لقد فقدوا بالتدريج هم الآخرون عصبيتهم وشكيמתهم
ودورهم كمحاربين أشداء . فكان الفشل والإحباط والفوضى الشاملة التي آلت إليها

المملوكية هي التي مهدت الطريق للغزاة الجدد من رعاة الأناضول العثمانيين الذين مازالوا على غلظتهم البكر وشراستهم البربرية .

ولقد كان ما أصاب مصر من تدهور مخيف ، كجزء مما أصاب الدولة العثمانية في آخرياتها ، هو بدوره الذى مكن لمحمد على أن يرثها من باطنها بعصية جديدة هي قبيلته التي لم يلبث أن استقدمها من موطنه في هضباب وجبال ألبانيا ومقدونيا الرعوية . (هل نضيف في النهاية أن التخبط والعجز الفاضح في مصر ما قبل الثورة يحقق النظرية والدورة حتى آخر لحظة في تاريخ مصر الحديثة ، بحيث كان هو الذى وضع نهاية ليس فقط لدورة الأسرة الحاكمة ولكن لدورة عصر المستعمرة برمته وبدأ الحكم الوطنى لأول مرة منذ ٢٠٠٠ سنة ؟)

الفصل الرابع والعشرون

الاستعمار الأوربي الحديث

الصراع الاستعماري

منذ طرد الرومان ، ومع فشل الحملات الصليبية البحرية ، وإلى أن ظهر الاستعمار الأوربي الحديث ، لم تخضع مصر لقوة بحرية أجنبية أو تتعرض لأخطارها جددا . ولكن مع ظهور الامبراطوريات البحرية الماموث بمصالحها الكوكبية واستعمارها العالمي ، لم يكن مفر من أن تصبح مصر قطب الجاذبية في الاستراتيجية البحرية ، ولن تلبث أن تكون أرض معركة في كل صراع عالمي . لقد كانت قوى الاستعمار ترى في مصر منطقة أهم من أن تترك لنفسها ، وأهم بالتأكيد من أن تترك لغيرها . حتى قبل القناة - قناة السويس - ذلك . بل حتى قبل الحملة الفرنسية . فنحن غالبا ما نغفل عن أن الفيلسوف ليبنتز ، منذ أكثر من قرن قبل نابليون وبالتحديد في ١٦٧٢ ، كان يقترح على لويس الرابع عشر أن يضرب الهولنديين الذين رادوا البحار ما بين أوروبا والهند في ذلك الوقت «rouliers des mers, wagoners of the sea» وذلك باحتلال مصر (١) . بل أكثر من ذلك نغفل عن أن لويس الـ ١٤ عرض على تركيا مشروع شق قناة مباشرة بين البحرين عدة مرات دون جدوى ، وأن فرنسا ما برحت طوال القرن الـ ١٨ تدرس سرا إمكانية الاستيلاء على مصر لكي تكون مستعمرة فرنسية . وبالمثل ومن قبل فكرت وتطلعت النمسا .

الحملة الفرنسية

ولكن نابليون هو أول من وضع هذه الصيغة موضع التنفيذ ، وكانت الحملة الفرنسية أولى محاولات القوى البحرية للسيطرة على أرض الزاوية ، التي اعتبرها نابليون أهم موقع استراتيجي في العالم أجمع حتى قبل من بعده : « قل لي من يسيطر على مصر ، أقل لك من يسيطر على العالم » . ومهما يكن من أمر ، فقد حددت مصر

(1) J. Beaujeu-Garnier, Econ. du Moyen-Orient, p. 50.

موقع واحدة من كبريات مواقع الصراع البحرى الفاصلة - أبو قير . وبديهي أن اللقاء بين فرنسا نابليون ومصر المماليك كان أول لقاء منذ الصليبيات بين حضارتين لا ندية بينهما الآن قط . وعدا هذا التخلف الحضارى العام ، كان التخلف التكنولوجى يعنى مباشرة أنه مواجهة بين المدفعية الحديثة وبنادق الفرسان ، لعلها الأخيرة من نوعها فى التاريخ بين فروسية العصور الوسطى « وقنبر » العصور الحديثة . فكانت النتيجة محتومة ، وكررت التركية - المملوكية بذلك قصة المجابهة بينهم هم أنفسهم من قبل منذ ثلاثة قرون .

وقد كانت خطة نابليون العظمى أن تصبح مصر « لؤلؤة الامبراطورية الفرنسية » ، يمثل ما كانت الهند « لؤلؤة الامبراطورية البريطانية » . ويبدو أن نابليون - الذى كان يحاول أن يكرر الاسكندر - كان يستهدف فى النهاية نوعا أو آخر من الاستعمار الاستيطانى على نحو ما فعل الاغريق فى مصر من قبل قديما أو شبه ما فعله الفرنسيون فى الجزائر من بعد . فقد كتب كبير علماء الحملة مونج يقول « لو أن ٢٠ ألف أسرة فرنسية استوطنت هذه البلاد ، ليعمل أفرادها بالمشروعات التجارية والمؤسسات الصناعية ... إلخ ، لأصبح هذا البلد أجمل مستعمراتنا وألمعها وأفضلها موقعا » . ومن قبل عد البارون دى توت مصر مستعمرة مثالية لخصوبة أرضها وصلاح مناخها لإقامة المستعمرين الفرنسيين .

ومن بعد كشف نابليون بنفسه أحلامه فى اعتراف صريح فى مذكراته فى المنفى Memorial St. Helène ، إذ كتب يقول : « تأمل ما تصبح عليه حال هذه البلاد الجميلة بعد خمسين سنة من الرخاء والحكم الصالح . إن الخيلة لترتاح إلى صورة جذابة : ألف هويس تتحكم فى طول البلاد وعرضها ، لتوزع ماء الفيضان ، وثمانية أو عشرة ملايين قامة مكعبة من ماء النيل ، تضيع كل عام فى البحر ، يمكن أن توزع على كل منخفضات الصحراء وفى بحيرة موريس حتى تبلغ الواحات وأبعد منها إلى الغرب . أما إلى الشرق فتبلغ البحيرات المرة ، وكافة منخفضات برزخ السويس ، وفوق امتداد الصحراء بين البحر الأحمر والنيل . وعدد كبير من الطلمبات البخارية أو طواحين الهواء ترفع المياه إلى خزانات عالية ينحدر منها الماء لرش الأرض وريها » . ثم يسترسل نابليون فيمضى إلى هدفه الأبعد قائلا : « وتأمل هجرات إلى مصر ، غفيرة الأعداد ، من أعماق إفريقيا ومن بلاد العرب والشام واليونان وفرنسا وبولندا وإيطاليا وألمانيا ، تضاعف عدد سكانها أربع مرات » .

وإذا كانت الحملة قد فشلت لعوامل ليس أقلها المقاومة الوطنية الصامدة الممثلة فى ثورات القاهرة ، فقد لفتت الأنظار بصورة درامية إلى موقع مصر الحاكم

بعامة ، وكشفت للغرمة البحرية بريطانيا بخاصة أن مصر هي « عتق الهند » الذي يمكن أن تختق منه الامبراطورية (١) . حتى إذا كانت قناة السويس أصبح عتق الهند في نظرها هو « شريان الامبراطورية وخط الحياة » فيها . ومن هذا وذاك تحدت استراتيجية الاستعمار البريطاني في مصر : تحطيم قوتها البشرية والعسكرية أولاً ، ثم الاستيلاء عليها ثانياً . ومن المنطلق الأول ، كانت خططها كما رأينا لتحطيم امبراطورية مصر محمد علي (حملة فريزر) وتدمير قوتها البحرية الصاعدة (معركة نقارينو) وإخضاعها للاستعمار التركي ولاية أو إيالة متوقعة (معاهدة لندن) . ومن المنطلق الثاني ، ناورت لتشارك في شركة قناة السويس بعد أن حاربها طويلاً ، وجاءتها صفقة أسهم القناة لتكون — بتشبيه الكاتب الانجليزي هـ . ا . ل . فيشر — كمن تعثر صدفة في ثروة ضخمة ظل غيره يكدح فيها (فرنسا) فالتقطها هو ببساطة (بريطانيا) (٢) . ثم تقدمت منها وبعدها لتضع يدها على مصر ذاتها .

بين الحملة والاحتلال

مقارنة استراتيجية

وإذا كان لابد هنا من مقارنة جيوسراتيجية بين الحملة الفرنسية والاحتلال البريطاني ، فإن علينا أولاً أن نلاحظ الفارق الجذري بل المفارقة الساخرة في وضعيات الصراع في الحالين . فرغم أن كليهما غزو استعماري سافر ومبيت من جانب أكبر قوة أوربية بحرية حديثة في عصرها ، ورغم أن المواجهة كانت أبعد شيء عن الندية والتكافؤ في الحالين ، فقد كان الفارق الحضاري والعسكري في حالة الحملة أكبر منه بكثير في حالة الاحتلال .

حقاً لم تأت فرنسا الحملة في نهاية القرن الـ ١٨ إلا عشية أو قبيل الانقلاب الصناعي ، كما كانت قد فقدت امبراطوريتها الاستعمارية الأولى قبل الثورة ، بينما أتت بريطانيا في ثمانينات القرن الـ ١٩ في أوج الانقلاب الصناعي الذي صنعه وقادته ، وذلك أيضاً على قمة موجة أكبر امبراطورية استعمارية حديثة عرفها العالم حتى ذلك الوقت . ومع ذلك فلقد كانت مصر في الحالة الأولى ماتزال في أعماق عصورها الوسطى وعصر الفرسان ، بينما كانت في الثانية قد تحولت إلى دولة عصرية متطورة نسبياً ذات حضارة وجيوش على الطراز الأوربي الحديث . ومع ذلك فقد جاءت الحملة لتذهب ، بينما جاء الاحتلال ليبقى .

(1) H.J. Mackinder, Democratic Ideals & reality, Pelican, 1944, p. 103.

(2) W.B. Fisher, p. 147 — 8.

التفسير الوحيد ، رغم استبسال المقاومة الشعبية في الحالين على حد سواء ، هو خيانة النظام الحاكم في الحالة الأخيرة ، ذلك الذي استدعى الاحتلال الأجنبي لحمايته من الثورة العرابية الشعبية . ولولا ذلك لكان مصر الاحتلال البريطاني على الأرجح كمصير الحملة الفرنسية ولما عمر أطول مما عمرت .

أما عن استراتيجية المعركة ، فلنلاحظ أولا أنه بينما أتت الحملة من الغرب ، جاء الاحتلال من الشرق . فقد اندفعت الحملة الفرنسية من الاسكندرية عن طريق فرع رشيد حيث قوبلت بمقاومة نظامية وشعبية عنيدة في سلسلة من المواقع المتعاقبة وإن كانت قد تخطتها بانتظام : الاسكندرية ، صحراء البحيرة ، دمنهور ، الرحمانية وشبراخيت ، ثم أخيرا إمبابة حيث كانت الموقعة الفاصلة .

أما بريطانيا ، التي كانت من قبل قد تلقت درسا من المقاومة الشعبية في بداية القرن في حملة فريزر حيث هزمت حتى انسحبت في رشيد ، فقد نزلت أولا في الاسكندرية ، لكنها تلقت الدرس ثانية في كفر الدوار حيث عجزت عن التقدم أمام دفاع القوات العرابية . هنالك استدار الاحتلال إلى بورسعيد والقناة ليطعن مصر من الحلف عن طريق وادي الطميلات ، بعيدا بقدر الامكان عن كتلة كثافة السكان الرئيسية وعن أكثف إمكانيات المقاومة الشعبية .

ولو قد ردمت العرابية القناة كما اقترح عليها وقتئذ ، لسدت الطريق على الأسطول البريطاني ولربما تغير مصير الغزو والمعركة ومصر جميعا . ولكن فرنسا ، كما خذلت مصر محمد علي سنة ١٨٤٠ ، خدعت العرابية بحياذ القناة الدولي المزعوم الذي أكدته لها دى لسبس . وبين الخيانة من الداخل ومن الخارج ، في السياسة وفي الميدان ، وفي صفوف القوات كما في النظام الحاكم ، جاء الانكسار الأخير في التل الكبير . لقد بدأ الاستعمار الحديث .

بين الاستعمار الجماعي والثنائي

عند هذه النقطة ينبغي أن نلاحظ أن الاحتلال البريطاني إنما وضع نهاية (أو جاء قمة) لمرحلة متميزة وعاجزة بدأت بعد انهيار محمد علي واختلطت فيها طلائع تدفق استعمار استيطاني أوربي على مصر كادت تصل إلى نوع من « الاستعمار الجماعي » الأوربي مع صراع استعماري سياسي ثنائي بين فرنسا وبريطانيا كاد يقترب من « حكم ثنائي » خفي إلى أن اختزلته بريطانيا بالاستعمار المسلح . ذلك أن مصر ، منذ ما بعد محمد علي بالتحديد أو حوالى منتصف القرن بالتقريب ، لم تلبث أن

تحولت إلى ميدان للصراع الامبريالى السافر والباطش بين فرنسا وبريطانيا ، بحيث قد يمكن وصف هذا التدافع « بالتكالب على مصر Scramble for Egypt » ، كما يمكن اعتباره الطليعة المتقدمة وإشارة البدء للموجة الأكبر فيما بعد وهى « التكالب على إفريقيا Scramble for Africa » .

وقد اشتد التوغل الأوروبى بعد ذلك فى حياة مصر السياسية والاقتصادية والمالية ، فكان فى هذا بداية فقدان مصر لاستقلالها الحقيقى . وبسبب ، أو بنزعة ، ديون إسماعيل خاصة ، تحول التغلغل المالى بالذات إلى نوع من « الاستعمار المالى » ، الذى لم يلبث أن تحول إلى ذلك الغطاء المكشوف من الوصاية المزدوجة أو الحكم الثنائى بين فرنسا وبريطانيا (١) . وقد تأكد هذا الوضع مرة ثانية بعد أن اكتسبت الأخيرة لنفسها موطن قدم وثيق فى شركة القناة .

غير أن هذا الحكم الثنائى كان فى الوقت نفسه قمة الصراع الاستعمارى الثنائى ، إلى أن حسمته بريطانيا بالقوة المسلحة . وبهذا حسم الصراع الامبريالى الطويل الذى بدأ منذ نهاية القرن الـ ١٨ واليد العليا لفرنسا (الحملة) وانتهى فى أواخر القرن الـ ١٩ لصالح بريطانيا (الاحتلال) . غير أن المنافسة الفرنسية لم تنته عند هذا الحد . فبفضل وجودها أو نفوذها البشرى والثقافى والمادى الأكبر والأقدم ، ظلت فرنسا تناوئ الاستعمار البريطانى فى مصر ، إلى أن عقدت الصفقة الاستعمارية النهائية والشاملة فى « الوفاق الودى Entente Cordiale » حوالى دورة القرن ، تلك التى بمقتضاها أطلقت يد بريطانيا فى مصر فى مقابل إطلاق يد فرنسا فى مراکش .

أما داخل مصر ، فإن الوضع كله أثناء تلك المرحلة كان أقرب إلى سياسة المضاربة التقليدية المعهودة التى حاولت بواسطتها أن تحافظ على استقلالها بمضاربة الدول الأوربية ببعضها البعض ، أساسا فرنسا وبريطانيا – نفس وضع تركيا نفسها فى مرحلة « المسألة الشرقية » . وحتى بعد الاحتلال البريطانى ، ظلت مصر على نفس السياسة أملا فى استعادة استقلالها ، إلى أن كانت صفقة الوفاق . وفى هذا كله كانت القناة فى مصر هى محور الصراع والتوازن ، مثلما كانت البواغيز فى تركيا ، إلى أن تحولت مع الاحتلال من بوابة ذهبية تجارية إلى بوابة دموية استراتيجية ، إذ أن القناة كما لا يخفى كانت مدخل الاحتلال جغرافيا وعسكريا مثلما كانت تاريخيا وسياسيا .

(1) Lorin, p. 182.

الاستعمار البريطاني

وما إن استقرت بريطانيا في مصر حتى تحولت هذه إلى أكبر قاعدة حربية لها عبر البحار وثانية أكبر وحدات الامبراطورية بعد الهند . وخلال الحربين العالميتين تحولت مصر إلى أرض معركة رئيسية بل ونقطة تحول حاسمة في مصيرهما ابتداء من سيناء والحملة التركية إلى العلمين وغزو المحور . وفي هذا كله لم تكن مصر مجرد قاعدة أرضية استراتيجية عظمى ، وإنما قاعدة بشرية كبرى كذلك . فالحقيقة أن بريطانيا استغلت كثافة السكان في مصر كمصدر للقوة البشرية أثناء الحرب كما في وقت السلم ، على غرار ما كانت تفعل فرنسا في الجزائر كبديل عن نقص القوة البشرية بالمتروبول .

استغلال القاعدة البشرية

وأبسط ، كما هو أبشع ، نموذج لذلك قوة العمل (« أنفار السلطة ») التي انتزعتها بريطانيا قسراً من بين الفلاحين وأبناء مصر وحشدتها كالقطيع أثناء الحرب الأولى وسخرتها في آلة الحرب وجهاز الاحتلال تحت ظروف أسوأ من عصر السخرة والكرباج ، داخل القطر وخارجه ، في سيناء وفلسطين والعراق وجزيرة مودروس ببحر إيجة بل وحتى فرنسا . وتختلف المصادر في تقدير حجم هذه القوة . فهي في تقدير نحو ١٢٥ ألفاً ، خدم ٢٣ ألفاً منها في فرنسا (١) . وفي تقدير آخر أن الجهاز الأساسي للسلطة Egyptian Labour Corps ، شحن في ١٩١٦-١٥ نحو ٨٥٠٠ رجل إلى العراق ، ١٠,٥٠٠ إلى فرنسا . وابتداء من ١٩١٧ ارتفع طلب السلطة إلى ١٧,٠٠٠ رجل كل شهر ، ثم إلى ٢٦,٠٠٠ في ١٩١٨ . وفي نهاية الحرب كان هناك ١٣٥ ألفاً من المصريين يعملون في سوريا .

بالإضافة إلى هذا فإن الجهاز الثانوي ، Camel Transport Corps ، جند ١٧٠ ألف رجل (٢) . بل لقد وصل إجموع بتقديره لمجموع القوة العاملة المهاجرة حتى نهاية الحرب إلى رقم لا يكاد يصدق وهو ١,١٧٠,٠٠٠ شخص ، لم يتم التأكد من عودة بعضهم إلى الوطن . وعلى أية حال ، فقد كانت الخسائر في الأرواح فادحة ،

(1) Issawi, Egypt, p. 38.

(2) P.C. Elgood, Egypt & the army, London, 1924, p. 243-5 316-22; E.W. Polson Newman, Great Britain & Egypt, Lond., 1928, p. 211 — 4.

بالآلاف وربما بعشرات الآلاف ، حتى : لقد انعكس هذا في معدل الوفيات العام في مصر ككل ، حيث ارتفع متوسط الوفيات من ٣٠٠ ألف سنويا قبل ١٩١٤ إلى ٥١٠ آلاف في ١٩١٨ (١) .

في الحرب الثانية أيضاً كانت مصر الصناعة (« الأورنص ordnance ») والانتاج والزراعة قاعدة أساسية في تموين وإعاشة قوات الحلفاء عملايينها من كل أرجاء الامبراطورية والدنيا . وفي كلتا الحربين كانت السلطة الاستعمارية تخضع كل موارد البلد لأغراض التموين العسكري والجيش ... إلخ .

قاعدة التوسع الاستعماري

من مصر أيضاً لم تشدد بريطانيا قبضتها على الهند والشرق الأقصى فقط ، وإنما كذلك اتخذت منها قاعدة للمزيد من التوسع الاستعماري الدائري في الشرق الأوسط . فكما اتخذت فرنسا من الجزائر قاعدة ارتكاز دارة tourne-table للتوسع الاستعماري شرقا في تونس وغربا في مراکش ، اتخذت بريطانيا من مصر قاعدة مماثلة « كالصينية » زحفت منها جنوبا إلى السودان ثم شمالا إلى فلسطين والأردن ثم استدارت منها فيما بعد غربا إلى ليبيا (٢) .

فبدعوى استرجاع السودان من تمرد المهديّة ، وتحت قناع الحكم الثنائي المصري - الإنجليزي الذي كان في حقيقته استعمارا بريطانيا مزدوجا لكلا مصر والسودان والذي وصف بحق بأنه على أساس « خمسين - خمسين : خمسين حصانا وخمسين أرنا » (!) ، تمّدد الاستعمار البريطاني من مصر إلى السودان ليسيّطر بذلك على معظم حوض النيل من منبعه إلى المصب ومن البحر الأحمر حتى المتوسط ، وليتصل الوجود البريطاني في شمال شرق القارة بوجوده في وسط وجنوب القارة ممتدا بلا انقطاع من القاهرة إلى الكاب (٣) .

أما التوسع في فلسطين والأردن فقد جاء دوره في الحرب الأولى ضد تركيا وبعد الحملة التركية على سيناء والقناة . وكما كان في هذا التوسع بذور نكبة فلسطين وبداية الكيان الإسرائيلي ، فانه حقق للاستعمار البريطاني طريقا بريّا واتصالا جغرافيا مستمرا ما بين مصر والعراق أو المتوسط والخليج . وبالمثل في الحرب الثانية ، بعد

(1) Ch. Issawi, Egypt at mid-century, p. 41.

(٢) حمدان ، الاستعمار والتحرير في العالم العربي ، ص ٢٩ .

(٣) السابق ، ص ٤١ .

صراع المد والجزر الرهيب بين الحلفاء والمحور ، فيما بين مصر والمغرب ، توسع النفوذ البريطاني غربا إلى ليبيا حيث ورث الاستعمار الإيطالي الذي كانت أطماعه في مصر نفسها قد أصبحت علنية سافرة ، والذي كان يهدف إلى أن يتخذ منها قاعدة ارتكاز لامبراطورية نيلية تضم السودان وتصل بذلك بين رقعة الاستعمار الإيطالي الليبية في شمال إفريقيا وبين رقعته الحبشية والصومالية في شرق إفريقيا .

وإلى هذا المدى . نستطيع أن نلاحظ تشابها إن لم يكن تناظرا دالا مثلما هو مثير في استراتيجية الصراع الاستعماري حول كل من مصر وتونس ، وإن كان الصراع الأول بين بريطانيا وفرنسا والثاني بين فرنسا وإيطاليا ، بينما تدخل إيطاليا بطريقة ما حلقة وصل جغرافيا واستراتيجية في الحالين . فرغم أن الأطماع الفرنسية في مصر أسبق (نابليون) ، والنفوذ والوجود والجلالية الفرنسية أسبق وأقوى بكثير (إسماعيل) ، نجحت بريطانيا بعد مرحلة صراع أو تعايش ثنائي في أن تزيج فرنسا من مصر وتنفرد بها بقوة العمل المسلح .

بالمثل في تونس : كانت الأطماع الإيطالية أقدم ، والجلالية الإيطالية أقوى وأكبر بكثير ، ولكن فرنسا نجحت مع ذلك في أن تنتزع تونس لنفسها بفضل القوة العسكرية . وكما ظلت فرنسا بعد ذلك تناوئ بريطانيا في مصر إلى أن تمت صفقة التسوية في الوفاق الودي ، فكذلك ظلت إيطاليا شوكة في جنب الوجود الفرنسي في تونس إلى أن تمت التسوية في اتفاق موسوليني - لافال في الثلاثينات حيث انتزعت إيطاليا لجلاليتها امتيازات خاصة .

غير أن إيطاليا عادت بعد ذلك أيام الفاشستية لتتطلع من قاعدتها الاستعمارية البينية في ليبيا إلى السيطرة على كل من مصر شرقا وتونس غربا على السواء وانتزاعهما من كل من بريطانيا وفرنسا على الترتيب . فمقابل ادعاءاتها وأطماعها غير المكتومة في مصر ، كانت هناك صيحة « تونس لنا Tunisia Nostra » على الجانب الآخر . ورغم أنها شاركت بالفعل أثناء الحرب الثانية في غزو كلا القطرين ، فإنها فشلت فشلا ذريعا ومخجلا في الحالين ، قبل أن تتم تصفية الاستعمار جميعا من المنطقة برمتها (١) .

على أن المهم بالنسبة لمصر أننا من هذا كله نفهم لماذا تشبث الاستعمار البريطاني مستميتا بالبقاء ، وكيف أزم من أكثر من ٧٠ سنة في مصر ، وهي التي وقفت طوال

(١) جمال حمدان ، الجمهورية العربية الليبية ، ص ٤٤ - ٤٦ .

الجزء الأكبر من القرن الـ ١٩ ندا للقوى الكبرى ، وكانت الدولة الوحيدة في إفريقيا التي فرضت عليها معاملتها « كقوة » بالمعنى الأوربي رغم تبعيتها الشكلية لتركيا ، بل وكانت أحيانا طرفا موجبا في لعبة السياسة الدولية شأنها شأن تركيا (١) . ومن هذا كله أيضاً نفهم كيف وصل التكالب بريطانيا إلى حد التفكير الجدى في تحويل مصر إلى « مستعمرة » تابعة للتاج كالهند (كذا !) كما كشفت الوثائق أخيراً ، ولو أن مشروعاً كهذا كان محتوم الفشل في ظل القوة الحضارية والعراقة التاريخية والحيوية السكانية لمصر . ومن هذا كله ، أخيراً ، نفهم ضراوة المقاومة الوطنية التي بدأت من ثورات التحرير الشعبية الكبرى في الوادى (١٨٨٢ ، ١٩١٩) وانتهت بحروب التحرير الميدانية الحقيقية في القنال (١٩٥١ ، ١٩٥٦) حيث قذفت بالاستعمار في البحر إلى الأبد .

دورة رائدة

وفي هذا المقام ، تفرض نفسها ملاحظة ختامية توحى بقليل ما تلخص . لقد كان التدافع على مصر هو بداية التدافع على إفريقيا ، مؤشراً إليه ومؤذناً به . فإذا كان الاحتلال البريطاني لمصر ١٨٨٢ قد تعاصر مع الحرب السبعينية ومؤتمر برلين الذى قسمت فيه إفريقيا بين القوى ، فإن الصراع على مصر يرقى إلى أيام الحملة ومؤتمر فيينا . كذلك فلأن الاستعمار الاستغلالي - الاستيطاني في مصر سبق الاستعمار الاستراتيجي - السياسي ، على العكس مما حدث في معظم إفريقيا المدارية حيث بدأ الاستعمار « بوضع اليد » أولاً ثم « وضع القدم » بعد ذلك ، فقد كانت جالية الاستعمار الأوربية في مصر من أولى الجاليات في إفريقيا باستثناءات معينة في الجزائر والمستعمرات البرتغالية وجنوب إفريقيا .

هذا من ناحية . من الناحية الأخرى ، ولكن في الاتجاه العكسي ، كانت مصر أولى دول إفريقيا تصفية للاستعمار وبداية الخروج الأبيض ، أى كانت النموذج المبكر بل المحرك الحقيقى لتصفية الاستعمار والامبراطورية في كل إفريقيا والعالم الثالث . وبهذا وذاك ، سواء بداية ونهاية ، في التدافع أو في التصفية ، كانت مصر بمثابة دورة رائدة كما هي مضغوطة مختزلة لتاريخ الاستعمار الأوربي في القارة .

غير أن مصر ، كسكل الرواد ، دفعت الثمن باهظاً مرتين . أول مرة حين فقدت استقلالها أيام إسماعيل وبعده بسبب الديون كما تذرع الاستعمار . وسواء صحت هذه

(1) Whittlesey, p. 372;

أوليفر وفيج ، ص ١٥٩ - ١٦١ .

النريعة أو كانت مجرد غطاء للأطماع الامبريالية ، فكم ذا من دول العالم اليوم ،
والعالم الثالث بالذات ، تستدين بمئات وآلاف الملايين ، بل كم دولة لا تستدين ،
دون أن يكون واردا أدنى خطر أو تلويح بالاحتلال والاستعمار ؟

ثم دفعت مصر الثمن ثانيا مرة حين انتزعت استقلالها بقوة إرادتها وبارادة
القوة لما أمت القناة ومصرت الاقتصاد وصفت الاستعمار الاستيطاني في الخمسينات .
والآن ينظر المرء بدهشة وتعجب إزاء السهولة والبساطة التي يتم بها استقلال الدول
بالعشرات في افريقيا وغيرها في الستينات دون أن يحرك الاستعمار القديم أو الجديد
ساكنا وبلا رد فعل مسلح عنيف . بل إن المرء ليقف مذهولا أمام حالة تصفية
الاستعمار الاستيطاني بعد ذلك في المستعمرات البرتغالية كمجرد مثال . أما مصر فهي
وحدها تقريبا التي دخلها الاستعمار بحرب ولم يخرج منها إلا بحرب ، وفيما بين الحربين
تحملت ضراوة الاستعمار في أعلى مراحله : عصر الاستعمار العتيق الشرس وعصر
ديبلوماسية البوارج المسلحة .

مثال آخر أقرب وأغرب . حين أمت مصر قناتها في الخمسينات ، أقام الاستعمار
والغرب الدنيا وأقعدها وألب العالم كله عليها وحاول حصارها وعزلها ثم شن عليها
أقذر حرب في القرن العشرين ونعني بذلك العدوان الثلاثي المتآمر . والآن في السبعينات
وبعد الجهد المصري في حرب أكتوبر ، واستثمارا لهذا الجهد مباشرة ، أمت كل دول
البترول العربية وغير العربية في الشرق الأوسط وافريقيا بترونها بجرة قلم . وأخطر
من هذا وأفدح ، ضاعفت سعر بترونها أضعافا مضاعفة في ضربة واحدة - نحو
١٦ بل ٢٠ مثلا في بضع سنين حتى الآن فقط - مما ألقى بالعالم بأسره وبالغرب
على رأسه في دوامة اقتصادية رهيبة بل قاتلة تكاد آثارها وأبعادها تعادل أو تفوق
كل عملية تصفية الاستعمار القديم في العالم أجمع وتجريد الغرب من امبراطورياته
السابقة ومكاسبها جميعا . كل أولئك - وعائدات قناة مصر لا تعدو أو تعدل عائد
حقول واحد متواضع من عشرات حقول بترول الشرق الأوسط - دون أن يحرك
الغرب والاستعمار ساكنا سوى تمثيلية التهديد اللفظي الأجوف ، بل مع الرضوخ
والركوع لما عده « ابتزازا » ونهب سافرا من قبل البترولين ، إن لم نقل مع محاولة
التقرب والتودد إليهم وكسب رضاهم . وبدلا من التلويح بالسلاح أو شنه عليهم ،
أغرقهم به صفقات وتسليحا وتدريبيا ... إلخ .

ومن قبل ، وكمثال آخر سابق لعصر التأميم ولكنه معاصر لعصر الاستعمار ،
فبينما وقعت مصر فريسة للاستعمار الأوربي الحديث في أوج عنفوانه وعنقه لغناها
وثرائها وأهميتها الاستراتيجية والمادية ، نجأ قلب الجزيرة العربية من لعنته ، رما
للعامل الديني حيث أراضى الإسلام المقدسة ، ولكن يقينا وفي الدرجة الأولى لفقره

الصحراوي الذي لا يجذب بقلر ما يطرد . ثم ماذا ؟ — ثم حين تدفق البترول بغزارة ثم بصورة خرافية في الجزيرة وأصبحت لها كل الأهمية الاستراتيجية وكل الجاذبية الاقتصادية والمادية ، بحيث يمكن أن تكون مطمعا مغريا جدا للاستعمار المباشر ، كان هذا قد زال وصفي من العالم كله . من ثم فبينما جاءت ثورة وثروة القطن في مصر في القرن الماضي أداة ومدعاة وجاذبا للاستعمار رغم كل مقاومتها وكفاحها ، جاءت ثورة وثروة البترول العربي في القرن الحالى أداة للتحرير وطرده الاستعمار دون جهد مقاومة يذكر . وهكذا نجت دول الجزيرة من قبضة الاستعمار وهى فقيرة وغنية على السواء ، بينما كان محكوما على مصر أن تكون الضحية غنية وفقيرة على السواء .

كيف حدث هذا ، وما الذى حدث ؟ فقط تغير روح العصر ، انتهى عصر الاستعمار القديم وصفت الامبراطورية . وكانت مصر بالذات بكفاحها وتضحياتها ونضالها وفدائها أحد أبرز عوامل هذه النهاية وتلك التصفية . وبسبب هذا الدور بالتحديد عوقبت بأشد مراحل ومظاهر الاستعمار عنفا وبطشا . لقد كان لها القياد ، وكان للآخرين الاقتداء . كانت هى التى وضعت السابقة وضربت المثل ورسمت النموذج ، وسار الآخرون على خطاها وترسموا طريقها . ولكن ، بالمقابل ، كان عليها الغرم والحسارة مرتين ، وكان لهم الغم والمكاسب مرتين . سخرية الأقدار ؟ — كلا ، أو ربما ، ولكن ذلك هو قدر الرواد دائما . ومصر فى هذا كله إنما افتدت قارتها التى لم تلبث أن اقتدت بها ، ثم العالم الثالث الذى لم تلبث هى أن خلقت وقادته . وما يحصده هذا العالم وتلك القارة الآن إنما هو ثمرة العمل المصرى الرائد والفدائى الذى مهد الطريق أمامهما بدمه ونضاله :

المستعمرة الأوربية فى مصر

ارتبط بالاستعمار الأوروبى الحديث فى مصر وجود بشرى على شكل جاليات أجنبية (« النزالة ») لعبت دورا غير عادى فى حياتها السياسية والاقتصادية والمالية وكذلك المادية والحضارية والاجتماعية . وقد آن لنا الآن فى ختام هذا الفصل أن نحلل بصورة مفصلة نوعا طبيعة ذلك الاستعمار وأنواعه وأنماطه وخصائصه ومظاهره ، سواء ذلك على المستوى السياسى أو الاقتصادى أو البشرى ، وأن نضع تلك المستعمرة الأجنبية أو الأوربية فى مصر تحت المجهر .

والمألوف فى هذا الصدد أن الاستعمار الحديث يرتبط فى مصر بالاستعمار

البريطاني أساسا ، وأن الاستعمار البريطاني بدوره يرتبط بالاستعمار الاستراتيجي أساسا . غير أن الحقيقة هي أن الاستعمار الحديث في مصر أوسع من الاستعمار البريطاني وأسبق ، كما أن الاستعمار البريطاني نفسه أوسع من الاستعمار الاستراتيجي وأسبق . صحيح أن الاحتلال البريطاني يحدد بداية الاستعمار الرسمي ، كما يمثل منعطفا حادا وحاسما في تطور وتصعيد المد الاستعماري بعد ذلك ، فضلا عن أنه بدأ استراتيجيا ولكنه انتهى متعدد الأغراض . لكن يبقى أن الاستعمار الحديث في مصر كان أوربيا جماعيا أكثر منه بريطانيا أحاديا ، وبدأ اقتصاديا قبل أن يصير استراتيجيا . وعلى الجملة فقد كان استعمارا مثلثا : استراتيجيا في الدرجة الأولى ، استغلاليا في الصف الثاني ، واستيطانيا في المحل الثالث .

فلقد بدأ التدافع على مصر ، أو التكالب ، منذ محمد علي ، أو بعده على الأصح ، مارا في ثلاث مراحل . فمع مشاريع الري والاستصلاح وزراعة القطن والتحضير الجديدة ، تدفقت الاستثمارات ورؤوس الأموال الأوربية في تغلغل مالي يشكل طلائع الاستعمار الاقتصادي أو الاستغلالي . ومع توسع عملية التنمية الاقتصادية والحضارية والعمرانية ، خاصة أيام اسماعيل ، تدفق آلاف المهاجرين والمستوطنين من أوروبا ، فكان في ذلك بدايات الاستعمار الاستيطاني أو الديموغرافي . وأخيرا مع الاحتلال البريطاني بدأ البعد الثالث والآخر وهو الاستعمار الاستراتيجي أو العسكري . وهكذا بدأ المد باستعمار « زاحف » ، « فجماعي » ، « فرسي » .

معنى هذا أن الاستعمار الفعلي سبق الاستعمار الشكلي ، كما أن الاستعمار العسكري لم يسبق الاستعمار البشري وإنما لحقه . غير أن الاستعمار العسكري ، بالمقابل ، ما أن تحقق حتى فتح بدوره الباب على مصراعيه لشكلي الاستعمار الآخرين ، فبدأت المرحلة الانفجارية المدية في الموجة الاستعمارية . ورغم أن المستعمر البريطاني نفسه لم يمارس الاستعمار الاستيطاني تماما ، فقد جذب وجوده ، ونمى هو حول نفسه ، شرنقة كثيفة للغاية من المستوطنين والمعمرين عششت في مصر طويلا وتغلغلت في حياتها اليومية .

وحتى لا يكون شك في حقيقة هذا البعد الاستيطاني ، فلقد وصل عدد الأوربيين في قمته في ١٩١٧ إلى ٢٦٠ ألفا ، وهذا من مجموع قدره ١٢,٧ مليون يعني ٢٪ . بل لقد سبق أن بلغت نسبة الأجانب في ١٩٠٧ نحو ٢٪ أيضاً من مجموع السكان (١) . وتلك أبعاد تزيد ، مثلا ، عن الاستعمار البريطاني في أوجه

(١) الإحصاء السنوي للجيب ، ص ١٦ .

في كينيا سواء على النسبة أو على الإطلاق (٦٠,٦ ٪ ، ٦٦ ألفا على الترتيب) (١) . وإذا كان الاستعمار الاستيطاني ينقسم بحسب كثافته وحجمه إلى ثلاث درجات ، أولى وثانية وثالثة ، فإن وضعه في مصر كان يجعله من استعمار الدرجة الثانية على وجه التحديد أو التقريب .

تلك المرحلة — الظاهرة تدور إذن ، لحسن الحظ أو لسوئه ، داخل مربع أضلاعه الاقتصاد — التحضر — الهجرة — الاستعمار . وهذا اختلطت سلبياتها بإيجابياتها ، إن لم تكن قد طغت عليها . فإذا كان القطن هو بداية ومحور كل شيء ماديا ، وكانت الحضارة الحديثة هي الهدف النهائي تاريخيا ، فقد جاءت الهجرة الاستيطانية لتفسد اجتماعيا وتسلب اقتصاديا ، بينما جاء الاستعمار فأضاف إلى النكسة الاجتماعية والاقتصادية النكبة السياسية .

مثلا رغم كل خطط اسماعيل للتحضير ، لم ينجح في أن يحول مصر إلى « قطعة من أوروبا » كما أراد بقدر ما فتحها — إذا سمح لنا بهذا التعبير الدارج — « على البحرى » ، مجازيا بالأسراف والاستدانة والسفه ، وحرافيا حيث فتحها على الشمال الأوربي فانتقلت إلى مصر بدلا من ذلك « قطعة من أوروبا » في صورة الجاليات الأجنبية .

كذلك فإن هذه الجاليات بدورها لم تكن من أدوات الاستعمار الفعلى فحسب ، ولكنها صارت أيضاً من مبرراته الشكلية . فقد اتخذ الاحتلال البريطاني دائماً من ضمان أمن وتأمين « الأقليات » ، بما في ذلك الأقليات الأوربية الوافدة ، ذريعة لاستمرار وجوده ، كما نرى في تصريح فبراير ١٩٢٢ حيث كانت الأقليات بندا من بنود « التحفظات الأربعة » . وهكذا تصاعد المد الاستعماري كالحلقة المفرغة أو اللولبية وتكاثف باطراد ككرة الثلج المتضخمة .

أيضاً فإن تلك المرحلة — الظاهرة تشبه ما نراه اليوم في منطقة الخليج العربي الذي يعيش عصر البترول ، حيث نجد « تكالبا » جماعيا جديدا موضعيا مسعورا وهجرة دولية عالمية دافقة ومنقضة على مكاسب البترول وفرصه وإمكانياته الخرافية في بيئة تخرج من البداوة إلى عتبة التحضر . فمع حفظ النسب الجغرافية والطبيعية وفروق العصر والتطور الحضاري ، كان دور القطن في مصر القرن الـ ١٩ هو كدور البترول في الخليج في القرن الـ ٢٠ .

وإذا كانت الدورة المصرية أسبق بقرن على الأقل ، فلعل الدورة الخليجية أسعد حظا نسبيا بحكم السياق الزمني وروح العصر ، فنجت من كثير من الشرور المأساوية التي تعرضت لها مصر

(١) حمدان ، إفريقيا الجديدة ، ص ٥٠ .

لا سيما على الجانب السياسى . بل لعل من المثير أن نلاحظ أنه فى حين ترتب على الدورة المصرية قديم الاستعمار ، ترتب على الدورة الخليجية ذهاب الاستعمار .

وعلى أية حال فإذا عدنا إلى الصراع الاستراتيجى حول المستعمرة أو الجالية الأوربية والأجنبية المقيمة فى مصر ، فإن الملاحظة الأساسية هى أنه كما جاءت دفعة الاستعمار الاستيطانى الأساسية من وجود الاحتلال وفى ظل وحماية الاستعمار الاستراتيجى ، جاءت نكسته ثم تصفيته شبه الكاملة فى النهاية على يد المقاومة الوطنية الصاعدة ثم ثورة التحرير والاستقلال الكامل ، حتى عاد عدد الأجانب والأوربيين المقيمين فى مصر اليوم كما كان تقريبا فى بداية الاحتلال البريطانى . وتمت بذلك دورة كاملة من قيام وسقوط الاستعمار الاستيطانى فى مصر .

موجة الهجرة

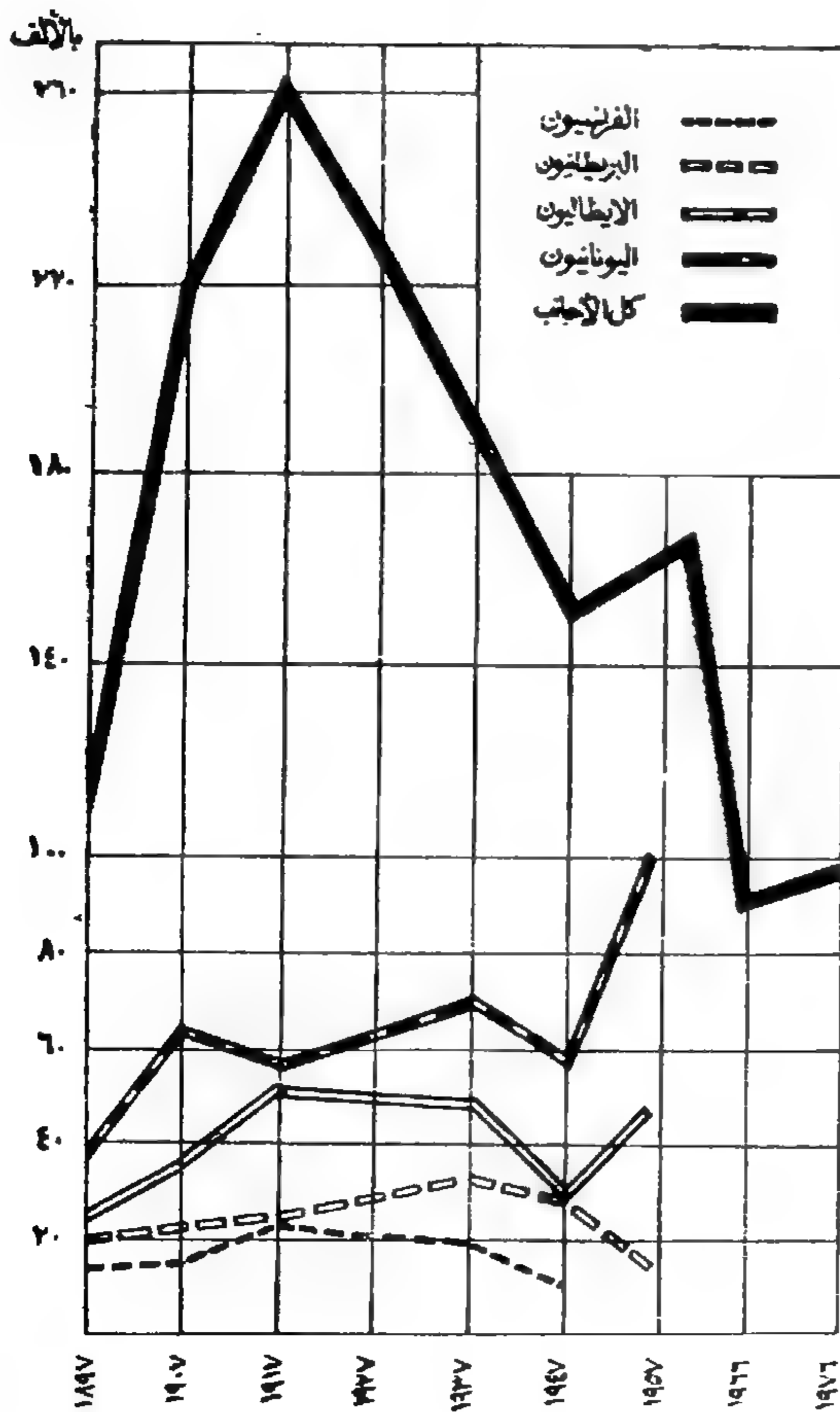
السنة	عدد الأجانب (١)	مجموع السكان	الأجانب %
١٨٣٦	٣,٠٠٠	؟	؟
١٨٤١	٦,١٥٠	؟	؟
١٨٤٦	٦٠,٠٠٠	٤,٤٦٧,٤٤٠ (٢)	١,٣
١٨٧١	٧٩,٧٠٠	٥,٢١٠,٢٨٧ (٣)	١,٥
١٨٨٢	٩٠,٨٩٠	٦,٧٠٥,٨٢٥	١,٤
١٨٩٧	١١٢,٥٧٠	٩,٦٣٤,٧٥٢	١,٢
١٩٠٧	٢١٦,٥٨٠	١١,١٨٩,٩٧٨	٢,٠
١٩١٧	٢٦٠,٢٥٠	١٢,٧١٨,٢٥٥	١,٧
١٩٢٧	٢٢٥,٦٠٠	١٤,١٧٧,٨٦٤	١,٦
١٩٣٧	١٨٦,٥٠٠	١٥,٩٢٠,٦٩٤	١,٢
١٩٤٧	١٤٦,٠٠٠	١٩,٠٤٠,٤٤٨	٠,٧٦
١٩٦٠	١٦٦,٠٠٠	٢٦,٠٨٥,٣٢٦	٠,٥٥
١٩٦٦	٩٠,٠٠٠	٣٠,٠٧٥,٨٥٨	٠,٣٠
١٩٧٦	٩٥,٠٠٠	٣٨,٢٢٨,١٨٠	٠,٢٦

(1) Anouar Abdel-Malek, *Idéologie et renaissance*, p. 72.

(2) State estimate. See : M. El-Darwish, H. Azmi, «A note on the population of Egypt», *Population*, Vol. I, no. 2, 1934, p. 43.

(3) State estimate. See : Clot bey, *Aperçu*, t. I, p. 170 — 1.

ملاحم وبروفيل الموجة المدية مكتملة الوضوح بالطبع سواء ذلك في سفحها الصاعد أو الهابط . وطول الموجة بكاملها يزيد نوعا عن القرن ، من حوالى ١٨٤٦ حتى ١٩٥٦ ، أى من بعد محمد على وفك احتكاراته إلى تأميم القناة وتمصير اقتصاد البنوك والشركات الأجنبية . وسلوك هذه الموجة يرسم منحني بيانيا حاد القمة ، وقمته التى تتركز حوالى ١٩١٧ تكاد تتوسطه وتنصفه بحيث يتعادل عمر الجانب الصاعد والساقط تقريبا ، نحو ٦٠ سنة كل ، ولو أنهما بعيدان نوعا عن التناظر أو السمترية حيث بدأ الصعود بالتدرج ثم ارتفع فجأة وصاروخيا بينما بدأ الهبوط بحدة ثم أصبح تدريجيا مذبذبا بعض الشيء . وبعامه تنقسم الموجة كلها إلى ثلاث مراحل : الانطلاق ، القمة ، الانحدار .



شكل ٢٠ - موجة الاستثمار السكنى فى الاستثمار الأوروبى الحديث . الجاليات الأجنبية الرئيسية الرئيسية بالتفصيل من المد إلى الجزر .

المرحلة الأولى : الانطلاق

أيام الحملة الفرنسية ، حوالى ١٨٠٠ ، لم يزد عدد الأجانب بمصر عن ١٠٠ نسمة.

وقبل ١٨٤٠ لم يزيدوا عن حفنة أو بضعة آلاف . ولكن بعدها ، أى بعد محمد على ، بدأ فك احتكاراته ، فكان هذا إشارة البدء بالانطلاق . ولذا كانت الأربعينات هي بداية مرحلة الانطلاق . ففي غضون ٥ سنوات فقط ، أى في ١٨٤٦ ، كان عدد الأجانب قد تضاعف ١٠ مرات مثل ما كان عليه في ١٨٤١ ، كما بلغ ٢٠ مرة مثل ما كان عليه منذ ١٠ سنوات أى في ١٨٣٦ . وقد تباطأ معدل الارتفاع نسبياً بعد ذلك حتى بداية الثمانينات ، وإن وصل الحجم الحقيقي إلى أرقام ضخمة ، فبلغ حوالى ٨٠ ألفاً حوالى ١٨٧٠ ، ٩٠ ألفاً حوالى ١٨٨٠ تقريباً . وعلى هذا يمكن اعتبار الفترة من بداية الأربعينات حتى بداية الثمانينات ، نحو ٤٠ سنة ، بمثابة الموجة الأولى في تاريخ الهجرة الأوربية إلى مصر .

وإذا كان تصاعد هذه الموجة مرتبطاً بعوامل الجذب في مصر ممثلة في مشاريع التوسع الاقتصادى الحديث بصفة عامة ومشاريع وتوسعات وتحديث إسماعيل الطموحة ورخاء القطن وقصب السكر بصفة خاصة ، فيبدو أيضاً أنها تعكس عوامل الطرد في أوروبا المعاصرة . فالملاحظ من الجدول أن السنوات الحرجة في تزايد عدد الأجانب بمصر هي حوالى سنوات ١٨٤٨ ، ١٨٧٠ ، وهي سنوات الثورات الكبرى في تاريخ أوروبا السياسى . والمعروف أن تلك نفسها هي سنوات الهجرة المليونية الخارجة بالجملة إلى العالم الجديد .

على أنه يبدو أن هذه الفترة كانت بصفة خاصة جداً مرحلة دخول وخروج للأجانب لا ينقطع ، أكثر منها مرحلة دخول وإقامة بلا رجعة . فالسجلات تشير إلى أن عدد الأجانب الذين كانوا يدخلون مصر كل عام كان عدداً هائلاً بأى مقياس ، بل بمعدل لا يكاد يتصور . فمن ١٨٥٧ إلى ١٨٦١ ، دخل مصر أكثر من ٣٠ ألف أجنبى كل عام . وفي ١٨٦٢ كان الرقم هو ٣٣ ألفاً ، وفي ١٨٦٣ نحو ٤٣ ألفاً ، وفي ١٨٦٤ نحو ٥٦ ألفاً ، وفي ١٨٦٥ حوالى ٨٠ ألفاً حين اتخذت حركة الهجرة الأوربية « أبعاد الغزو » كما يقول بحق المؤرخ صبرى السوربونى (١) . غير أنه مع انهيار أسعار القطن في ١٨٦٦ انخفض حجم الغزو إلى ٥٠ ألفاً (٢) . ويبقى مع ذلك كله أن هذه الأعداد الغفيرة كانت عابرة غير مقيمة كما قلنا ، بحيث أن ، أو بدليل أن ، صافى مجموع الجاليات الأجنبية في ١٨٨١ لم يزد عن ٩٠ ألفاً .

(1) M. Sabry, L'Empire égyptien sous Ismail et l'ingérence anglo-française, Paris, 1933, p. 89.

(2) Abdel-Malek, p. 72 — 80.

المرحلة الثانية : القمة

منذ الثمانينات تبدأ الموجة الثانية في المد الأوربي . وكان الاحتلال البريطاني ، بطبيعة الحال ، هو الزناد والمحرك . ففي أواخر القرن بلغ عدد الأجانب بمصر علامة المائة ألف لأول مرة ، ولم يلبث أن تجاوزها ليسجل نحو ١١٣ ألفا في ١٨٩٧ : حتى إذا ما وصلنا إلى دورة القرن تجمهنا إلى حد صادم أغرب فترة في تاريخ التدافع ، بل التكالب ، على مصر . فلمدة عقدين على التوالي ، ضاعف عدد الأجانب نفسه مرة كل عقد تقريبا . فن ١١٣ ألفا في ١٨٩٧ ، طفر إلى ٢١٧ ألفا في ١٩٠٧ ، ثم إلى ٢٦٠ ألفا في ١٩١٧ إبان الحرب العالمية الأولى .

بذلك يكون قد أضيف إلى عدد الأجانب نحو ١٥٠ ألفا في غضون ٢٠ سنة فقط ، أو أكثر بكثير جدا مما أضيف من قبل خلال ٦٠ سنة سبقت . ولهذا لا بد أن تعد هذه الموجة ، التي تركب نهايات القرن الـ ١٩ وبدايات القرن الـ ٢٠ ، الموجة القمية في تاريخ النزوح والاستيطان الأجنبي بمصر . وبذلك أيضاً بلغ العدد علامة ربع المليون لأول مرة وبعد نحو ثلاثة أرباع القرن من بداية الانطلاق . وقد كان هذا هو الرقم القياسي الذي سجلته حركة النزوح والتوطن على الإطلاق .

المرحلة الثالثة : الانحدار

غير أن هذه القمة كانت بداية الانحدار أيضاً ، فمن بعدها بدأ الجزر والتناقص أول الضلع الساقط في الخط البياني . ففي ١٩٢٧ هبط عدد الأجانب إلى ٢٢٥ ألفا ، ربما كنتيجة لظروف الحرب . ولكن الهبوط استمر بعد ذلك ، فسجل تعداد ١٩٣٧ الرقم ١٨٦ ألفا ، أي لأول مرة ارتد حجم المستعمرة الأجنبية إلى أقل من علامة المائتي ألف . ومنذ ذلك الحين أصبح الهبوط ظاهرة مستمرة ومطرودة وإن بالتدرج ، فهبط الرقم إلى ١٤٦ ألفا في ١٩٤٧ ، لاشك أيضاً بسبب ظروف الحرب الثانية ، ولكن كذلك بفضل قيود الهجرة المتزايدة التي جعلت تفرضها الدولة الوطنية ، مما حد من معدل النزوح الداخل وعجل بعملية النزوح الخارج .

على أن جزءا لا يستهان به من هذا الهبوط ، دعنا نتذكر ، صوري تحت ، لأن حركة التجنس بالجنسية المصرية اشتدت بين الأجانب منذ الحرب الأولى واستمرت حتى السنوات الأخيرة نفسها . فكانت منتشرة بصفة خاصة بين رعايا الدولة العثمانية لاسيما من الأتراك والأرمن أيام الحرب الأولى ، وانتقلت إلى اللبنانيين والسوريين خاصة فيما بين الحربين ، ثم شملت بعض اليونانيين في العقود الأخيرة منذ الستينات .

وهذا كله كما يعقد الصورة يفسر أيضاً تضارب الأرقام وعدم دقتها أحيانا . على أن هذا لا ينفي بحال اطراد الاتجاه نحو التناقص التدريجي — إلى أن كانت عملية الاختزال والتصفية التاريخية في الستينات .

فلقد صاحب ولاحق عملية تأمين القناة وحرب السويس وتمصير البنوك والاقتصاد وتنام ثورة التحرير الوطني عملية جلاء وإجلاء للجزء الأكبر من معظم الرعايا الأجانب خاصة من دول أوروبا والغرب . فاذا النزوح بالجملة ، وإذا بأرقام المستعمرة الأجنبية تهوى فجأة وخلال عقد واحد من آفاق المائتي ألف إلى أفق المائة ألف ، وإذا ما بناه الاستيطان بالتراكم في قرن يهدمه التحرير بضربة واحدة في عقد — كذلك « الخروج » .

فمن ١٦٦ ألفا في ١٩٦٠ ، انخفض عدد الأجانب إلى نحو ٩٠ ألفا في ١٩٦٦ ، وهو الآن لا يزيد عن ذلك بالكاد ، ٩٥ ألفا في تعداد ١٩٧٦ ، قل حوالى علامة المائة ألف ، تقريبا نفس العلامة سنة الاحتلال ١٨٨٢ . وهذا « الخروج الأبيض white exodus » تم تصفية الاستعمار المركب في مصر ودفنت آخر بقاياها ، وتمت دورة كاملة من قيام وسقوط المستعمرة الأوربية في مصر عبر نحو قرن من بداية الاحتلال الأجنبي إلى نهاية التحرير الوطني . لقد تحول الاستعمار الحديث إلى آخر فصل في جغرافية مصر التاريخية ، بعد أن كان أسوأ وأسود فصل في جغرافيتها السياسية .

تشريح المستعمرة (١)

من أين ، وكيف ، ولماذا أتت هذه الموجات التي تقاطرت على مصر بلا هوادة لتشكل استعمارا ديموغرافيا حقيقيا ؟ في الأساس ، جاءت الأغلبية الساحقة من هؤلاء المستوطنين من أوروبا وحوض البحر المتوسط . ورغم أنها شملت عناصر من الشرقيين من آسيا وأفريقيا ، فقد كان السواد الأعظم من الغربيين الأوربيين . كذلك فرغم أن الاستعمار البريطاني نفسه لم يشكل إلا أقلية ضئيلة من المستوطنين ، فقد شجع وراءه ولحسابه رتلا من « طفيليات الاستعمار colonial parasites » و« توابع المعسكر camp-followers » من رعايا امبراطوريته ومن حوض المتوسط ومن كل دول أوروبا .

فمن مناطق الازدحام السكاني المزمن والفقر الاقتصادي الشديد في جنوب أوروبا المتوسطية ، خاصة إيطاليا واليونان وجنوب فرنسا ، بالإضافة إلى جزر البحر ، خاصة مالطه وقبرص وصقلية ، جاء التيار الشرياني الأكبر . ومن وراء البحر ،

(1) Abdel-Malek, p. 72 — 80.

خاصة من امبراطورية النمسا - المجر الخلاسية التي كانت متحفا شربا وسجنا كبيرا للأقليات المضطهدة الناقمة ، استكمل التيار حملته الأوربية . ومن اللقائت شرق البحر المتوسط جاء الشوام المسيحيون بمختلف أقاليمهم وأقلياتهم ، ثم الأرمن ويونان الأناضول وتركيا الأوربية ، هربا كلهم من التعصب والاضطهاد التركي ، هذا عدا الأتراك أنفسهم ، بالإضافة إلى أعداد من اليهود الأوربيين . ويمكن القول إن هذه العناصر الشرقية ركبت موجة الهجرة الأوربية بنجاح كبير . في النهاية ، يكمل ذيل القائمة روافد ثانوية للغاية من بربر المغرب غربا والفرس شرقا والنوبيين والسودانيين جنوبا .

من هنا جميعا تمثل موجة الاستيطان الأوربي في مصر خلال القرن الـ ١٩ جزءا من عملية غزو الساحل الشمالى أو الأوربي للبحر المتوسط لساحله الجنوبي أو الافريقى ، تناظر نصفها الغربى الذى عرفه المغرب العربى ، كما تمثل صورة مصغرة ولكنها مبكرة للاستعمار الأوربي في افريقيا المدارية . وإلى حد ما ، كان هذا الانحدار البشرى من الساحل الشمالى إلى الجنوبى للبحر وظيفة مباشرة للانحدار الحضارى بينهما في تلك المرحلة . وبقدر هذا الفارق أيضاً ، كانت الصدمة الحضارية الرهيبة والمساوئ والشروخ الاجتماعية البشعة التي صحبته وترتبت عليه .

بيئة مقتلعة

وفي البدء ، ربما جاءت الحركة بأعداد معقولة كأسراب الطيور المهاجرة ، ولكن من المسلم به أنها لم تلبث أن انقضت وتدفقت كأرجال الجراد المنتشر الشرهة التي تحط على الأخضر فتحيله يابسا . فمن موانئ البحر المتوسط ابتداء من مرسيليا وجنوا ونابولى إلى تريبست وإسطنبول وأزمير وبغروت ، ومن قرى مالطه وصقلية وقبرص ، كانت خطوط الملاحة وكل أنواع السفن تنقل حمولاتها البشرية النهمة لتلقى بها على أرصفة الاسكندرية التي أصبحت بوابة الاستيطان وأكبر مراكزه ، تماما مثلما كانت مدينة الجزائر في المغرب العربى .

كذلك فلعل منها عناصر طيبة صالحة بالمستوى العلمى والفنى أو بالمقياس الأخلاقى ، لكن تلك هى الأقلية النادرة بل الاستثناء الشاذ . فالمسلم به ، حتى باجماع المؤرخين الأوربيين أنفسهم ، أنها في معظمها تمثل مجاج الشمال و «نفاية أوربا» *écume de l'Europe* و «حالة البحر المتوسط *rebut de la Méditerranée*» . (١) فتقريبا معظم هؤلاء المهاجرين الأوربيين كانوا من 'المغامرين والأفاقين وأصحاب

(1) P. Van Bemmelen, L'Egypte et l'Europe, 1881, t. I, p. 112—5.

السوابق والمزورين واللصوص والمجرمين والهاربين من يد العدالة من كل صنف ، بلا تعليم أو حرفة أو مهنة غالبا ، وبلا خلاق على الأغلب ، وعلى الأفضل من المرابين والسماسرة وأصحاب الأعمال المشبوهة ، و « الكل تقريبا لا هدف له إلا أن يصنع ثروة بالحلال أو الحرام ، والحرام بالدرجة الأولى » (١) ، وذلك في ظل الامتيازات الأجنبية و « عصر القناصل » أو « العصر الذهبي للقناصل » .

ومما له دلالة أن بعضهم كان يغير اسمه في مصر ، ومعظمهم يخفى اسم عائلته . وحتى أكثرهم « احتراماً » بين المستعمرة الأوربية لم يكن فوق الشبهات وكان من أصول مشكوك فيها . وهذا ما يذكرنا على الفور بالآستراليين المهاجرين الأوائل الذين كانوا من المنفيين وطريدي العدالة والمجرمين المحكوم عليهم ... إلخ ، وحيث كان من غير اللائق اجتماعيا حتى وقت قريب للغاية أن يسأل أحد أحدا عن اسم عائلته أو أصلها ... إلخ ! ويكاد المرء يخلص من هذا كله إلى أننا إلى حد بعيد بازاء « مافيا » عظمى ، إلا أنها للتناقض والأسف مافيا فوقية لا سفلية ، على قمة المجتمع الضحية لا في قاعه كما ينبغي على الأقل .

وهذا بدوره ما يضع أيدينا على خلاصة طبيعة الاستعمار الاستيطاني في مصر : فلقد كان أقرب عموما في طبيعته ونوعيته وفي دوافعه ونشاطاته إلى الاستعمار الاستيطاني في العالم القديم منه إلى نظيره في العالم الجديد . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى كان أشبه بخليط متعدد من الاستعمار الاستيطاني في كل من افريقيا السوداء وآسيا الموسمية وأستراليا البيضاء . وعلى الجملة ، يمكن القول إن الجاليات الأوربية في مصر كانت تمثل وجه أوروبا القبيح ، بمثل ما أن الاستعمار عموما هو الوجه القبيح للحضارة الأوربية الحديثة .

وإذا صح أن الامتيازات الأجنبية كانت جديرة بأن تفسد رجالا أفضل منهم ، فالصحيح أيضاً أنهم كانوا عناصر فاسدة بالأصل . وإذا كان البعض يزعم أنه لم يكن بديل لهذه الجاليات كأداة للتحضير والاحتكاك الحضاري و « الأوربة » ، فانه حقا لثمن باهظ جدا بل ورهيب ذلك الذي دفعته مصر ماديا ومعنويا ، إنسانيا وبشريا ، في سبيل الحصول على الحضارة الحديثة (٢) .

فعلى المستوى المعنوي والاجتماعي ، فان المستعمرة الأوربية رغم أصولها الاجتماعية

(1) E. Gellion-Danglar, *Lettres sur l'Egypte contemporaine* 1865 — 75, Paris, 1876, p. 70 — 1.

(2) Issawi, p. 18, 162 — 3.

السفلى جاءت لتفرض نفسها في مصر كأرستقراطية طبقية دخيلة على قمة الهرم الاجتماعي الوطني ، كمجتمع فوق المجتمع ، بل ولتحويل بفضل الامتيازات الأجنبية ونظام الحماية والمحاكم المختلطة إلى « دولة داخل الدولة » ، تكاد تمثل في مواطنها الجديدة نوعا من « الامتيازات الاقليمية extra-territorialities » التي عرفتها موانئ الشرق الأقصى في وقت معاصر (١) .

ولما كانت هذه العناصر تمثل أساسا هجرة ذكرية مختلة من البالغين لا هجرة عائلات متكاملة متوازنة ، فقد كانت بالضرورة مجتمعا مقتلعا ومزروعا أو بالأصح « مشتولا » في آن واحد . ولكن بمرور الوقت وبعد أن استقر التيار وتوطدت أوضاعهم ، بدأ المهاجرون يستوردون عائلاتهم ، فارتفعت نسبة الإناث إلى الذكور تدريجيا ، وأخذ الميزان الجنسي المختل يعتدل شيئا فشيئا ، حتى أصبح في النهاية ميزانا طبيعيا تماما كميزان الوطنيين أنفسهم . وبالمثل تعدل حتى هرم الأعمار والتركيب السني . وهذا وذاك في حد ذاته دليل قاطع على أننا أصبحنا بازاء استعمار استيطاني حقيقي . مثلا في ١٩٤٧ في القاهرة ، كانت النسبة الجنسية للأجانب ١٠٢,١ أي ١٠٢,١ أنثى لكل ١٠٠ ذكر (٢) .

من الناحية الأخرى ، مع ذلك ، وبحكم الحاجز الديني ، فإنهم كانوا وظلوا أيضاً مجتمعا معزولا مغلقا على نفسه أشبه بالمعسكرات ، غير قابل للاختلاط أو النوبان في المجتمع الوطني ، حتى مع الأقباط (٣) . والنتيجة الصافية هي مجتمع منقول بكامل جنوره وبيئته ، مناخه الحضاري والاجتماعي ، باختصار جزر أوربية فرضت على الأرض المصرية ، قطعة من أوربا في مصر التي لم تصبح بهم على أية حال قطعة من أوربا .

سكان مدن

وكحل لهذه المعادلة الصعبة ، وكعظم الجاليات الأجنبية في العالم ، تحولت المستعمرة الأوربية إلى سكان مدن ومجتمع مدن في الدرجة الأولى بل بدرجة مطلقة تقريبا . ففي ١٩١٧ مثلا كان ٩٠ ٪ من الأوربيين يسكنون في المدن . ولعل هذه النسبة ظلت ثابتة طوال عمر المستعمرة . ففي تعداد ١٩٧٦ بلغ عدد الأجانب في

(1) Abdel-Malek, p. 73 — 4.

(٢) تعداد ١٩٤٧ ، الدراسة ١٥ ، محافظة القاهرة ، ص ١٢٤ .

(3) Issawi, p. 163 — 4; Lorin, p. 199.

المحافظات الخمس القاهرة والجيزة والاسكندرية وبورسعيد والسويس ٩٠,٤ ٪ من مجموعهم في مصر . وحتى العشر الباقي إنما يتركز في عواصم المحافظات والمدن الاقليمية .

ليس هذا فحسب ، فما كان الأجانب في مصر سكان مدن وكفى ، وإنما سكان مدن كبرى أى مدن متروبوليتانية في الدرجة الأولى . وهذا ينصرف توا إلى العاصمتين . فكما يوضح الجدول أدناه ، كانت العاصمتان تستقطبان فيما بينهما بين ثلثي وأربعة أخماس الأجانب في مصر جميعا . بل أكثر في الحقيقة ، لأن هذه الأرقام لا تشمل الجيزة التي هي جزء لا يتجزأ من مجمع القاهرة والتي كان يتكدس فيها دائماً حشد كبير من الأجانب . ففي ١٩٧٦ مثلاً كان عدد الأجانب في الجيزة نحو ٢٠ ألفا ، وبهذا كان مجموعهم في القاهرة مع الجيزة إلى جانب الاسكندرية نحو ٨٤ ألفا من المجموع الكلي البالغ ٩٥ ألفا ، أو بالدقة بنسبة ٨٨,٤ ٪ ، أى نحو تسعة الأعشار إلا قليلا .

السنة	مصر	العاصمتان	النسبة المئوية
١٩٠٧	٢١٦,٦٠٠	١٣٩,٤٠٠	٦٧,٢
١٩١٧	٢٦٠,٢٠٠	١٥١,٧٠٠	٦٤,٢
١٩٤٧	١٤٦,٠٠٠	١١٩,٦٠٠	٨١,٦
١٩٧٦	٩٥,٣٠٠	٦٥,٢٠٠	٦٨,٣

وفي كل الأحوال فلنلاحظ - عابرين - أن تركز الأجانب في المدن كان يعنى دائماً أنهم يمثلون نسبة لا يستهان بها من حجم المدنية وحياة المدن في مصر ، خاصة في مراحل تمدن مصر المبكرة ، وكان هذا بالتالى « يزيف » إلى حد ما حقيقة أرقام وإحصائيات السكان والمدن في البلد ، بمعنى أن مجمل سكان مصر ونسبة تمدنيتها كانت تبدو أكبر نوعاً من واقع السكان المصريين ومن درجة التمدن المصرى البحث .

ومنذ البداية كانت الاسكندرية هي المحل المختار للجاليات الأوربية ، وظلت إلى النهاية تقريباً « عاصمتهم » في مصر ، وليس العاصمة القاهرة ، ومن هنا كان الوصف الشائع للاسكندرية بأنها تبدو مدينة أوربية أكثر منها مصرية . ولكن الوضع انقلب تماماً بعد الخروج الأبيض ، فأصبحت القاهرة هي الملجأ الآخر ولا نقول القلعة الأخيرة للجالية الأوربية والأجنبية بمصر . والجدول الآتى يلخص هذا التطور أو الانقلاب بوضوح .

السنة	مجموع الأجانب بمصر	الاسكندرية			القاهرة		
		عدد الأجانب	% من أجانب مصر	% من المدينة	عدد الأجانب	% من أجانب مصر	% من المدينة
١٨٦٤	؟	٥٠-٦٠ ألفاً	؟	الثلث	٥-٦ آلاف	؟	؟
١٨٧٨	٦٨,٦٠٠	٤٢,٨٠٠	٦١,٥	؟	١٥,٧٠٠	٢٣	؟
١٨٩٧	١١٢,٦٠٠	٤٦,١٠٠	٤٠,٩	١٤,٥	؟	؟	؟
١٩٠٧	٢١٦,٦٠٠	٨٦,٤٠٠	٣٩,٩	٢٤,٤	٥٣,٠٠٠	٢٤,٥	٨,١
١٩١٧	٢٦٠,٣٠٠	٨٤,٧٠٠	٣٢,٥	١٩,٠	٦٧,٠٠٠	٢٥,٦	٩,٠
١٩٢٧	٢٢٥,٦٠٠	٩٩,٦٠٠	٤٤,١	١٧,٤	؟	؟	؟
١٩٣٧	١٨٦,٥٠٠	٨٨,٤٠٠	٤٧,٣	١٢,٩	؟	؟	؟
١٩٤٧	١٤٥,٩٠٠	٦٣,٥٠٠	٤٣,٥	٧,٠	٥٦,١٠٠	٣٨,٠	٢,٥
١٩٧٦	٩٥,٣٠٠	١٤,٢٠٠	١٤,٩	٠,٦	٥٠,٩٠٠	٥٣,٤	١,٠

قصة المدينتين

واضح أن قصة تطور توزيع الأجانب بين المدينتين الكبيرين تبدأ بالاسكندرية مركز الثقل الطاغى بل المطلق تقريباً ، ثم بالتدريج يقل طغيان الاسكندرية وتقل كفة القاهرة قليلاً قليلاً فتقل الهوة بينهما نوعاً ، ثم يتم قلدر من التقارب الملموس نسبياً ، ولكن تظل كفة الاسكندرية دائماً هي الراجحة حتى منتصف القرن العشرين ، ثم أخيراً وبعد ذلك فقط يتم الانقلاب الكامل حيث ينتقل مركز الثقل إلى القاهرة بصورة طاغية - تماماً عكس النمط في البداية . لقد تبادلت المدينتان موقعهما النسبية .

ففي ١٨٦٤ كان عدد الأجانب بالاسكندرية عشرة أمثاله بالقاهرة . وفي ١٨٧٨ انخفضت تلك النسبة إلى نحو ثلاثة الأمثال ، وكانت الاسكندرية تستقطب نحو ثلثي أجانب مصر ، مقابل أقل من الربع للقاهرة . وخلال العقود الثلاثة أو الأربعة الأولى من القرن الحالى كانت القاهرة حوالى ثلثي الاسكندرية في عدد الأجانب ، وكانت الأخيرة تستقطب عادة نحو نصف أجانب البلد وعلى الأقل ثلثهم ، مقابل الربع إلى الثلث على الأكثر للأولى . حتى إذا كان منتصف القرن وصلنا إلى نقطة التعادل تقريباً - الفارق بضعة آلاف فقط لصالح الاسكندرية - ولو أن الاسكندرية تظل مستاثرة بأقل قليلاً من نصف أجانب البلد ، مقابل أكثر قليلاً

من الثلث للقاهرة . غير أن هذه المقارنة تستبعد الجزرة من حساب القاهرة ، والمحقق أن إضافتها إليها ترجح كفتها على الاسكندرية في تلك المرحلة .

لكن بعد هذا على أية حال جاء الخروج الأبيض في الستينات على حساب الاسكندرية تماما وأساسا . فهوى عدد الأجانب بها - وكان قد سجل علامة المائة ألف في ١٩٢٧ - إلى ١٤ ألفا فقط في ١٩٧٦ ، أى نحو سبع رقمها القياسى . هذا بينما لم تكد القاهرة تفقد شيئا مذكورا في الخروج ، فظلت في حدود الخمسين ألفا ، أى أكثر من ثلاثة أمثال الاسكندرية . فاذا أضفنا إليها الجزرة لارتفع مجموعها إلى ٧٠ ألفا ، أى خمسة أمثال الاسكندرية . وبهذا أصبح نصف أجانب مصر مركزين في القاهرة ، أو نحو ثلاثة أرباعهم (٧٣,٤ ٪) في القاهرة والجزرة ، مقابل أقل من السدس في الاسكندرية ، وذلك بعد أن كانت الأولى تتراوح بين الربع والثلث والثانية بين الثلث والنصف .

هذا أيضاً انقلبت نسبة الأجانب في كلتا المدينتين . فباستبعاد ١٨٦٤ حيث كانوا يمثلون ثلث سكان الاسكندرية جميعا ، فلقد كانت نسبتهم تتراوح عادة بين الخمس والعاشر ، وإن ارتفعت إلى الربع في ١٩٠٧ وانخفضت إلى ٧ ٪ في ١٩٤٧ . هذا بينما لم تزد نسبتهم قط بالقاهرة عن العشر كحد أعلى بل وهبطت إلى ٢,٥ ٪ في ١٩٤٧ . أما اليوم فقد أصبحت نسبتهم في القاهرة نحو ضعفها في الاسكندرية ، وأعلى نسبة لهم في البلد . لقد تم الانقلاب الكامل بعد التطور البطيء بين المدينتين في مجال توزيع الأجانب .

إلى جانب الاسكندرية والقاهرة ، كانت مدن القناة هي معظم أقطاب الاستيطان الأجنبي . وقد بلغت نسبة الجاليات الأجنبية في بعض هذه الحالات ربع السكان أحيانا ، وهى نسبة خطيرة ، وإن كان ذلك باستثناء الاسكندرية مرتبطا بالمدن الأصغر حجما ، كما كان قاصرا على المراحل المبكرة فقط ثم انخفضت النسب إلى الثمن على الأكثر مع نمو حجم المدينة الكلى . والجدول الآتى يعطى النسبة المئوية للأجانب من مجموع سكان هذه المدن .

المدينة	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٧٦
الاسكندرية	٢٤,٤	١٩,٠	١٧,٤	١٢,٩	٠,٦
القاهرة	؟	٩,٠	؟	؟	١,٠
بورسعيد	٢٥,٩	٢٠,٠	؟	١٢,٥	٠,٥
الاسماعيلية	٢٠,٠	٢٠,٠	؟	٨,٥	٠,١
السويس	؟	١٤,٠	؟	؟	٠,٣

أخيرا ، وفي كل هذه المدن ، فلقد كان الأجانب يتجمعون في كتل متراسة للحماية وليس كأفراد مبعثرين ، لا يكاد يستثنى من ذلك سوى اليونانيين وأحيانا بعض الايطاليين . من ثم نجد أنهم إن لم يتفردوا بأحياء أو بضواحي بكاملها ، كالابراهيمية في الاسكندرية والمعادي في القاهرة ، فإنهم كانوا يمثلون الأغلبية في مناطق واسعة . وعموما كان « الحى الافرنجى » ظاهرة مرتبطة بوجودهم باستمرار :

كذلك فقد كانوا أميل إلى التجمع في جزر أو أسافين مختلفة بحسب الجنسية ، كل جالية في تجمع أساسى . وفي هذه التجمعات كانت درجة العزل عن الوطنيين تتفاوت بحسب انعزالية أو تعالى كل جالية ، فأكثرها الانجليز فالفرنسيون وأقلها اليونانيون فالإيطاليون ، حيث كانت الأخيرتان تختلطان بحرية نسبية في أحياء البورجوازية المصرية واللفاتية .

أما خارج الأحياء السكنية فقد كان طغيان الجاليات الأوربية يصل إلى أوجه في قلب المدينة التجارى ، حيث كانوا يسودونه اجتماعيا مثلما كانوا يسيطرون عليه اقتصاديا . فقلب الاسكندرية أو القاهرة كان يبدو أوربيا أكثر منه مصرية ، قطعة من أوربا حقا ، أو قلب أوربي لمدينة مصرية ، سواء ذلك في اللاندسكيب أو الأفراد أو النشاطات أو الطابع الحضارى ... إلخ .

دور النخب الاقتصادية

من الناحية المادية والاقتصادية ارتبطت الجاليات أساسا بالقطاع الحديث من اقتصاد البلد ، الذى يرتبط بدوره بعملية التغلغل الاقتصادى الأوربي ، وبالتالي بالامبريالية والاستعمار . فتركز نشاطهم بالدرجة الأولى في الحرف الثالثة أى التجارة والخدمات محتكرين فيها المواقع الاستراتيجية ومفاتيح الاقتصاد والنشاطات الكومبرادورية ابتداء من التصدير والاستيراد ، خاصة القطن ، إلى تجارة الجملة ونصف الجملة إلى الأعمال المالية والمصرفية والسمسرة والرهونات ، هذا عدا المهن الحرة والوظائف الحكومية العالية وكثرا من الخدمات والمحلات العامة والخوانيت الأقل مستوى ، وذلك دون أن نذكر النشاطات غير المشروعة أو غير الأخلاقية كالتهريب والمخدرات والجريمة والرشوة ... إلخ (١).

وكانت الصناعة أو الحرف الثانية تأتى بعد الثالثة ، فكانوا هم الذين أدخلوا

(1) Issawi, p. 34.

أو بدأوا كثيراً من الصناعات الحديثة ، لاسيما الاستهلاكية الصغيرة ، ومنها أيضاً الضار أو غير الضروري كالتقطير والحمور ... إلخ . وبعمامة فلقد كانوا يحتكرون نحو نصف النشاط الصناعي في البلد . وحتى أصغر الصناعات وأبسطها كانوا يشاركون فيها أو يسيطرون عليها . في مطلع القرن مثلاً ، نجد صناعة الأحذية وكذلك تصليحها برمتها تقريباً في أيدي اليونانيين والأرمن والمالطيين ، وتجارة الأصواف والأجواخ أي الأقمشة في أيدي اليهود والسوريين والأوربيين ، بينما تركز صناعة الحياطة في أيدي اليهود ، واللحام في أيدي المالطيين ، والتصوير في أيدي الأرمن ... إلخ (١) .

أما الزراعة ، أي الحرف الأولى ، فكانت أقل ما انصرف إليه المقيمون الأجانب ، وذلك أساساً ككبار ملاك وكشركات عقارات واستصلاح استغلالية واستثمارية بحتة .

وكنموذج للتركيب الحرفي للجاليات الأوربية وتطوره ، خذ أرقام ١٨٩٧ ، ١٩٣٧ . فواضح من الجدول ، الذي يشير إلى النسب المئوية من مجموع المشتغلين ، أن الأجانب ، رغم بعض التطور الضئيل ، تركزوا على عكس الوطنيين في الصناعة والتجارة والخدمات تاركين الزراعة تماماً (١ ٪ على الأكثر) . وحتى منذ ١٨٩٧ كانوا أيضاً يتخصصون في المهن الحرة والوظائف العامة ، فقد كانوا يمثلون ثلث القوة العاملة في المهن الحرة ، ونحو الربع في قوة الوظائف العامة .

الحرفة	١٨٩٧ (٢)		١٩٣٧ (١)	
	المصريون	الأجانب	المصريون	الأجانب
الزراعة	٦٤	٠,٧	٥٩	١
الصناعة والنقل	١٧	٥٠	١٠	٢٤
التجارة والمال	١٧٠	٥٠	٦	٢٢
الخدمات	؟	؟	٥	٢٠

(١) Issawi, p. 163.

(٢) Abdel-Malek, p. 77.

من هذا التركيب والتحليل تبدى لنا على الفور وظيفة الجاليات الأجنبية في مصر . فكما كانت هي التجسيم المباشر للاستعمار الاستيطاني ، كانت الأداة المباشرة والمترجمة للاستعمار الاستغلالي ، الذي كان بلا موارد استغلالية هدميا وابتزازيا انتهازيا بلا هوادة ولا رحمة Raubwirtschaft ، فشكل بالتالي نزيفا رهيبا بالنسبة للاقتصاد الوطني . ويمكن القول بسهولة إن المبدأ الأساسي الحاكم في نشاطاتها ودورها هو « حلب البقرة » ، أو — أفضل — « نزع القشدة skim the cream » ، فلهم زبد الاقتصاد وللوطنين الزبد .

وتوضيحا لهذا نذكر في مجال الملكية الزراعية أنه في ١٩١٩ كان نحو ١٥٠٠ أجنبي من فئة الملاك + ٥٠ فدانا مملكون وخدمهم نحو ٦٠٠ ألف فدان ، بمتوسط ٤٠٠ فدان للفرد ، مقابل ١٥٠ فدانا لكبار الملاك المصريين من الفئة نفسها . وبوجه عام كان الأجانب يملكون عشر الأراضي الزراعية في مصر (١) وقد قدر أن الملاك الأجانب الذين كانوا لا يزيدون عن ٥ ٪ من مجموع طبقة كبار ملاك الأراضي الزراعية في مصر كانوا وخدمهم يستأثرون بنحو ثلث دخل هذه الطبقة ، كما قدر متوسط الدخل السنوي للفرد بين كل ملاك الأراضي الأجانب كبارا وصغارا بنحو ٤٥ مرة مثل نظيره بين المصريين .

أما في اقتصاد المدن ، الذي كان الأجانب يستأثرون بنصفه ، فقد قدر أن الطبقات البورجوازية كانت تمثل ٣ ٪ من مجموع السكان ولكنها تحصل على ٢١ ٪ من الدخل غير الزراعي ، نصيب الأسد منها للأجانب . أما عن الدخل القومي عموما ، فقد قدر أن الأجانب الذين كانوا أقل من ٢ ٪ من السكان كانوا يخرجون منه بأكثر من ١٥ ٪ ، وأن نصيب الفرد الأجنبي في المتوسط كان بالتالي نحو ٩ — ١٠ أمثال متوسط دخل الفرد بين السكان عموما (٢) .

تركيب الجاليات (٣)

يبقى أخيرا أن نضيق عدستنا قليلا لنضع عناصر المستعمرة الأجنبية في البؤرة لنرى طبيعة العلاقات فيما بينها هي نفسها . فاذا بدأنا بأصول المصدر أي بحسب الجنسيات ، كان لابد أولا أن نميز بين الأوربيين ولهم الأغلبية المطلقة ،

(1) Id., p.16.

(2) Abdel-Malek, p. 78 — 9; Gabriel Baer, A history of Landownership in modern Egypt, Lond., 1962, p. 50 ff.

أنظر أيضاً : إبراهيم عامر ، الأرض والفلاح ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٩٠ — ١٠٥ .

(3) Abdel-Malek, p. 72-80; Issawi, p. 163 — 167; Lorin, p. 199—

وبين الشرقيين وهم أقرب إلى تواجع المعسكر بل بعضهم أحيانا من عملائه . ثم علينا ثانياً أن نحدد مركز الثقل في الطائفة الأولى في رباعية سائدة ، وفي الثانية في رباعية أخرى ثانوية . ولعل من الأفضل أن نفرغ من هذه الأخيرة أولاً لتفرغ لتلك الأهم :

الكتلة الشرقية

رباعية الشرقيين هي الشوام ، الأتراك ، الأرمن ، اليهود . ولأن معظم الشوام هنا مسيحيون ، فإن المجموعة تسودها الأقليات الدينية . ولأن بعض اليهود والأرمن من أصول أو ارتباطات أوروبية ، فإن المجموعة أيضاً أقرب جزئياً إلى الأوروبيين المستشرقين أو الشرقيين المستغربين . وأخيراً ، فلأن معظم الأتراك والشوام اكتسبوا الجنسية المصرية مبكراً ، بينما هاجر معظم اليهود مؤخراً ، فقد تقلصت أعداد المجموعة عموماً بالتدريج .

الشوام ، الذين يرجعون إلى سوريا ولبنان وفلسطين بلا تفرقة ، أهم عناصر المجموعة عدداً ودوراً . بدأوا في الوفود أيام محمد علي ، وزادت هجرتهم بعد مذابح ١٨٦٠ ثم بعد الاحتلال البريطاني . وقد تمصر معظمهم بعد ذلك . بلغ عددهم نحو ٦٠ ألفاً في ١٩٣٧ ، وقدر بنحو ١٠٠ ألف في ١٩٥٦ ، معظمهم جنسية مصرية . وبطبيعة الحال فإنهم أقرب الجاليات إلى المصريين وأشدهم اندماجاً فيهم . وللدين دور في هذا ، فالسوريون المسلمون سرعان ما يتمصرون في غضون جيل على الأكثر ، أما السوريون المسيحيون فلا زالوا غير ممتصين بعد ستة أو سبعة أجيال من الإقامة المتصلة في مصر (١) .

من الناحية الأخرى كان الشوام ، بفضل معرفتهم باللغات الأجنبية ، حلقة وصل بين المصريين والأوروبيين ، فعملوا في الترجمة والقنصليات الأجنبية والمصالح الحكومية ، إلى جانب نجاحهم كرجال أعمال . فقد برز السوريون واللبنانيون في المجال الثقافي والفكري ، خاصة الصحافة ، إلى جانب التجارة التي شاركهم فيها الفلسطينيون ، خاصة البقالة (حتى قريب كان يقال يسمى « الشامي ») . هذا بالإضافة إلى الاستيراد والأعمال الحرة ومرابي القري ، ثم الوظائف العامة والمهن الحرة وقليل من الصناعة .

أما الأتراك فحسب تعداد ١٩٠٧ كان هناك نحو ٢٧,٦٠٠ من الأتراك الحقيقيين ، بالإضافة إلى حوالي ٤٢,٢٠٠ يحملون الجنسية التركية ولكنهم من أبناء أقاليم الامبراطورية

(1) Issawi, p. 10.

العثمانية كسوريا والجزيرة العربية وأرمينيا . وقد كان الأتراك في مصر مركزين في المدن أغلبهم ، وفي الوظائف الحكومية والجيش وبعض التجارة غالبا . وقد تم تجنس معظم هذه الأعداد بالجنسية المصرية في أوائل القرن ولم يعودوا يمثلون أقلية خاصة منذ ذلك الحين بحيث لم يزد الأتراك عن ٦,٠٠٠ في ١٩٤٧ .

عن الأرمن ، الذين لعبوا كأفراد دورا سياسيا هاما في الحكم في القرن الـ ١٩ ، فان أغلبهم من لاجئي الحرب الأولى . كان عددهم في ١٩٣٧ نحو ٢٠ ألفا ، وقدروا في ١٩٥٦ بنحو ٤٠ ألفا . قدرتهم على التأقلم والتلاؤم ، كقدرتهم اللغوية ، غير عادية . ولعل دورهم ومكانهم أشبه وأقرب ما يكون إلى الشوام ، حيث عملوا بالوظائف الحكومية إلى جانب الأعمال الحرة . غير أن مجاهم محدود بالصناعة والحرف والتجارة ، ولكن منهم كثيرا من الجواهرجية والصاغة الأغنياء ، كما احتكروا تقريبا مهنة التصوير الفوتوغرافي وصناعة الحفر والزنكوغراف .

أما اليهود ، الذين بلغ عددهم أيام الحملة الفرنسية نحو ٧ آلاف ، فترجع أصول بعضهم جزئيا إلى البلقان وآسيا الصغرى ومن قبل إلى إسبانيا - سفارديم ، ولكن البعض هاجر حديثا من رومانيا - الشلختية . وهم كانوا دائما حريصين على أن ينزلوا وألا يتوحدوا بأرض الوطن . فحتى في ١٨٩٧ كان بعضهم من رعويات أجنبية ، وظلوا كذلك في ١٩١٧ . بلغ عددهم في ١٩٣٧ نحو ٦٣ ألفا ، أغلبهم سجل كمصريين ، ولكن أيضاً كهود إسبان وطلبان وفرنسيين . وكما تركز اليهود في العاصمتين ، تركزوا في المال والبنوك والسمسرة والمضاربة بما في ذلك أعمال الصيارفة وتسليف النقود ... إلخ . وقد هاجر معظمهم إلى إسرائيل بعد قيامها ، بحيث لم يتبق منهم سوى بضعة آلاف ، نحو ٣ - ٤ آلاف .

الكتلة الغربية

إذا انتقلنا إلى الجاليات الأوربية ، لوجدناها تمثل الجسم الأساسي من الأجانب في مصر ، ٦٠ ٪ على الأقل إلى ٩٠ ٪ أحيانا . والفرق بين الحدين الأخيرين يشير إلى زيادة أو نقص الكتلة الشرقية من الأجانب . هذا مع ملاحظة أن عدة آلاف من المقيمين الشرقيين ، بما في ذلك بعض المصريين أنفسهم ، كانوا مدرجين باستمرار ضمن الجاليات الأوربية باعتبارهم من رعوياتهم أو حماياتهم ، مما يجعل أرقام الغربيين تبدو أكبر ، والشرقيين أقل ، من حقيقتها نسبيا . وبتصحيح الأرقام على هذا الأساس نجد عدد الغربيين الحقيقيين في ١٩٤٧ مثلاً نحو ١٤٢,٨٠٠ بدلا من المجموع الظاهري ١٨٤,٤٠٠ تقريبا . وفيما عدا هذا ، فبلورها ، وبنفس النسب

الجنسية	١٨٧٩	١٨٨٢	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٥٦
اليونانيون %	٣٠,٠٠٠ ؟	٣٧,٣٠٠ ٤٠,٠	٣٨,٢٠٠ ٣٣,٨	٦٣,٠٠٠ ٢٩,١	٥٦,٧٠٠ ٢١,٨	٦٩,٠٠٠ ٣٧,٠	٥٧,٠٠٠ ٣٩,٠	١٠٠,٠٠٠ ؟
الإيطاليون %	١٤,٥٠٠ ؟	١٨,٧٠٠ ٢٠,٥	٢٤,٥٠٠ ٢١,٦	٣٥,٠٠٠ ١٦,١	٥٠,٢٠٠ ١٩,٣	٤٨,٠٠٠ ٢٦,٠	٢٨,٠٠٠ ١٩,٠	٤٥,٠٠٠ ؟
الفرنسيون %	١٤,٣٠٠ ؟	١٥,٧٠٠ ١٧,٢	١٤,٢٠٠ ١٢,٥	١٤,٦٠٠ ٦,٧	٢١,٣٠٠ ٨,١	١٩,٠٠٠ ١٠,٠	١١,٠٠٠ ٧,٠	؟ ؟
البريطانيون %	٣,٨٠٠ ؟	٦,١٠٠ ٦,٧	١٩,٦٠٠ ١٧,٣	٢٠,٧٠٠ ٩,٥	٢٤,٤٠٠ ٩,٤	٣٢,٠٠٠ ١٧,٠	٢٨,٠٠٠ ١٩,٠	١٥,٠٠٠ ؟
النمسا - المجر %	٢,٥٠٠ ؟	٨,٠٠٠ ٨,٩	٧,١٠٠ ٦,٣	٧,٧٠٠ ٣,٥	٢,٨٠٠ ١,١	؟ ؟	؟ ؟	؟ ؟
الألمان %	٩٠٠ ؟	٩٠٠ ١,٠	١,٣٠٠ ١,١	١,٨٠٠ ٠,٨	٢٠٠ ٠,١	؟ ؟	؟ ؟	؟ ؟

المصدر : شارل عيسوى ، ص ١٦٣ - ١٦٧ ، لوران ، ص ١٩٩ - ٢٠٠ ، أنور عبد الملك ، ص ٧٢ - ٨٠

المثوية تقريبا ، تمثل رباعية اليونانيين - الإيطاليين - الفرنسيين - البريطانيين صلب الجاليات الأجنبية في البلد غربية وشرقية معا أو غربية على حدة .

فما عدا هذه الرباعية ، فقد كانت هناك أقلية مذكورة من أبناء وسط وغرب أوروبا ، من رعايا امبراطورية النمسا - المجر أساسا ثم الألمان وبعض البلجيكيين . وقد كان رعايا النمسا - المجر من أبناء البلقان غالبا ، خاصة من دالماشيا . وفي الثمانينات بلغت نسبة أبناء النمسا - المجر والألمان نحو عشر الأجانب في مصر ، تسعة أعشارهم من النمسا - المجر والعشر فقط من الألمان . ولكنهم جميعا كانوا في تناقص مطرد خلال أواخر القرن ، حتى انقرضوا عمليا حوالى الحرب الأولى وبسببها .

أما الرباعية السائدة فقد كانت أوزانها النسبية في تغير مستمر ، ولكنها جميعا وككل بدأت أولا بنسبة عالية (حوالى ٨٧ ٪) ، ثم تعرضت لانحدار محسوس منذ بداية القرن الحالى (+ ٦٠ ٪) ، ولكنها عاودت الارتفاع بعد ذلك حتى عادت منذ حوالى الحرب الثانية إلى حيث بدأت (حوالى ٩٠ ٪) . وهذا المنحنى يصدق بصفة منفردة على كل من اليونانيين والإيطاليين الذين انتهوا ونسبتهم كما بدأت تقريبا ، بينما يبدى الفرنسيون انخفاضا متواصلا باستمرار تقريبا ، وعلى العكس البريطانيون الذين كانوا أكثر تذبذبا ما بين ارتفاع وانخفاض .

على أن التوازنات والعلاقات والمقارنات بين أطراف الرباعية لا تقتصر على الحجم فقط ، بل تمتد إلى درجة الأقدمية أو الحداثة ، وإلى مدى الانتشار أو التركيز في التوزيع الجغرافى ، ثم إلى المهن والانتخاب الحرفى ، وأخيرا إلى النفوذ والمكانة المادية والأدبية ، ليس فقط داخل الجماعة الأوربية ذاتها بل وفي المجتمع المصرى نفسه أيضاً .

فأولا ، اليونانيون . هؤلاء أقدم الجاليات الأوربية بمصر إطلاقا وأطولهم وأعمقهم جذورا بتراسها . ولا ننس أن اليونان هي أول وأقرب دولة أوربية عرفتها مصر القديمة ، وأن اليونانيين هم أول جالية أجنبية أقامت استعمارا استيطانيا حقيقيا في مصر تحت البطالسة . هذا إذن في الحقيقة هو الاستيطان اليونانى الثانى في مصر . وفيه كانوا دائما أكبر الجاليات حجما وعددا . وقد انتهوا كما بدأوا وهم يشكلون نحو خمسى الأجانب في مصر . إلا أن نسبة أعدادهم كانت في تناقص تدريجى فيما بين الطرفين حتى هبطت إلى الخمس فقط أثناء الحرب الأولى . وقد كان لطرده اليونانيين من آسيا الصغرى وتركيا أوروبا ومجازر الحرب وعمليات تبادل السكان دور كبير في تدفقهم من جديد على مصر بعد الحرب الأولى .

وفي البدء كان اليونانيون وحدهم نحو نصف الأوربيين تقريبا ، ونحو الجاليتين التاليتين عدديا معا وهما الايطالية والفرنسية . ولكن مع تزايد الأوربيين عموما ، انخفضت نسبة اليونانيين من النصف إلى الثلث إلى الربع ببطء وهدوء ، إلى أن عادت فاقربت من النصف في النهاية وقبل الخروج حين وصل عددهم إلى أوجه وناهز المائة ألف ، وهو أقصى ما حققته جالية أجنبية في مصر باستثناء الشوام أو مثلهم تقريبا . كل هذا مع ملاحظة أن بضعة آلاف من اليونانيين كانوا يدرجون دائما ضمن الجنسيين البريطانية والايطالية بوجه خاص .

ولعل أهم من الأقدمية والحجم بين اليونانيين التركيب الاجتماعي والتوزيع الجغرافي ، حيث يبدو في الجانبين تناقضا وتفاوتا حادا لا تعرفه جالية أخرى . فتوزيعا هم بلا جدال أكثر الأوربيين انتشارا وتغلغلا في كل تضاعيف مصر غير مقتصرين كمعظم الآخرين على العاصمتين ، ومع ذلك فهم أكثر الجاليات تركزا في إحدهما ونعني بذلك الاسكندرية .

فعلى الجانب الأول نجدهم في المدن المتوسطة والصغرى وحتى القرى وصمم الريف ، فهم وحدهم من بين كل الأوربيين الذين يتوزعون كأفراد وليس ككتل بالضرورة . وكما يلخص المثل الانجليزي المعروف ، فان « تحت كل حجر في مصر يونانيا *Under every stone in Egypt there is a Greek* » . أو كما قال كرومر « حينما توجد أدنى فرصة للشراء رخيصة والبيع غاليا ، فسيوجد المساوم اليوناني الصغير » (١) . أو كما يقول لوران ، « ما من كفر في مصر ، لا تلقى فيه بعض اليونانيين ، يأتون بلا أية موارد ، يعيشون الحياة البسيطة لأفقر فلاح ، ثم بسرعة يكونون تجارة صغيرة في الغلال ، ثم يفتحون دكان بقالة ، مخزا ، أو صيدلية ... إلخ ، إلى أن يصنعوا ثروة محترمة (٢) . وقد كان مطحن الحبوب ، تماما كالبقالة والحانة ، علامة مؤكدة على « جريجي » القرية .

أما على الجانب الآخر ، جانب التركيز المدني ، فليس كمثلهم جالية تتركز في ، وتسيطر على ، الاسكندرية . فنسبتهم بها ، على عكس بقية الجاليات الأخرى ، أعلى منها في سائر مصر وفي أي بقعة أخرى منها بما في ذلك القاهرة . ففي الاسكندرية كان يتكدس أكثر من نصف مجموعهم في مصر ، كما يفوق عددهم بها عدد كل الجاليات الأخرى مجتمعة إذ يبلغ نصف مجموع الأجانب بها . وفضلا عن ذلك

(1) Modern Egypt, Vol. II, p. 250 — 2.

(2) P. 199.

فانهم كانوا يمثلون تقريبا كل أرستقراطية المدينة . (من هنا ازدحام الاسكندرية بأسماء الأماكن اليونانية الحديثة خاصة فضلا عن القدماء ، مثل حدائق أنطونياديس وشاطئ جليم (جليمونوبولو) وأتنيوس وجانا كلير ... إلخ .) لقد كادت الاسكندرية ترتد بهم مدينة شبه « هيلينية » من جديد مثلما بدأت في القديم !

أما عن تركيبهم الاجتماعي ، فكما كانت الجالية اليونانية من أعرق المستوطنين وأنجح رجال الأعمال ، فقد كانوا أيضاً من أخط طبقات المهاجرين كما يقال ، كما كانت لهم شهرة سيئة في الجريمة والسرقة والقتل ... إلخ . على أنهم أساسا كانوا من التجار ، والتجار المهرة ، رغم شدة تنوع حرفهم المختارة . فالى جانب تجارة التجزئة ، خاصة البقالة ، ونصف الجملة وتجارة القطن وحلجه والمضاربة في بورصته ، كانوا وحدهم بين الأوربيين الذين نجحوا في التجارة خارج حدود مصر ، فكانت كل تجارتها مع السودان تقريبا في أيديهم .

كذلك دخلوا ميدان الملكية الزراعية وشركات استصلاح الأراضي بنجاح كبير (كثير من العزب الجديدة في شمال الدلتا تحمل أسماء يونانيين ، كذلك كثير من أصناف القطن الممتازة المبكرة مثل السكلاريدس ، الزاجوراه ... إلخ) . وأخيرا فإنهم إذا كانوا قد ارتبطوا بشدة وتقليديا بحرف الفندقة والمطاعم والمقاهي والحانات وغيرها من الخدمات الصغيرة ، فقد اتجهوا فيما بعد إلى المهن الحرة إلى حد بعيد ، غير أنهم كانوا يعيدون تماماً عن الوظائف الحكومية .

يلي اليونانيين في الأهمية العددية الايطاليون . بدأوا نحو نصف اليونانيين عدداً ، ولكنهم كانوا يزدادون بسرعة مطردة بحيث كانت الفجوة بينهم وبين اليونانيين تضيق بانتظام حتى كادوا يقتربون منهم أحيانا كما في مرحلة الحرب الأولى حين بلغوا نحو ثلث الأوربيين عدداً ، وإن جنحوا إلى الهبوط في النهاية فصاروا نحو الربع . وقد سجل الايطاليون في أوجههم ثاني أعلى قمة عددية بين الجاليات الأوربية بمصر ، نحو ٥٠ ألفاً ، وذلك قبل الحرب الثانية حين تعاظم نفوذهم المادي والأدبي . الاجتماعي والسياسي في البلاد . غير أن أعدادهم انخفضت بشدة كما انحسر نفوذهم أثناء الحرب ، وإن عادت بعدها إلى الزيادة نسبياً .

وكما أنهم من أقدم الجاليات الأوربية تدفقا وإقامة بمصر ، فإنهم من أوسعها انتشارا وتغلغلا بعد اليونانيين . فلم يكونوا يتركزون في العاصمة فحسب ، بل وينثرون في المدن الاقليمية الثانوية والصغرى كالمنصورة وطنطا والزقازيق : وإلى جانب مشاركتهم في نشاطات القطن والتجارة الخارجية والجملة ، كان منهم

العمال المهرة والفنيون والفنانون وكثير من المهن الحرة . ولكن أكثرينهم كانت من طبقة صغار التجار البسطاء .

أما الفرنسيون فرغم أنهم بدأوا بأعداد كالايطاليين فلعلهم كانوا أقرب العناصر الأوربية إلى الثبات بل الجمود من حيث الحجم المطلق . فقد كان عددهم يرتفع ببطء شديد ومعدل منخفض للغاية ، مما يفسر أن نسبتهم المئوية كانت في تناقص حاد شبه مطرد . بل إنهم وحدهم تقريبا الذين خبروا تناقصا حقيقيا في عددهم المطلق في أحد العقود في أواخر القرن الماضي . وعموما فإنهم لم يزدوا في « سقفهم » عن العشرين ألفا تقريبا ، أى نحو عشر الأوربيين لا أكثر . هذا مع ملاحظة أن الفرنسيين الحقيقيين من ذلك العدد لم يكونوا يتجاوزون النصف ، أو نحو ١٠ آلاف ، إذ كان يندرج تحت الجنسية الفرنسية كثير من أبناء المغرب الكبير واليهود وغيرهم من الرعايا الفرنسيين . في ١٩٤٧ مثلا كان عدد الفرنسيين الحقيقيين ٩٦٠٠ ، وأبناء المغرب الكبير ٣٢٠٠ ، من مجموع الجالية الفرنسية البالغ ١٧,٨٠٠ تقريبا .

مع ذلك فقد كان النفوذ الحضارى والثقافى الأكبر والسائد هو للفرنسيين بلا نزاع ، حيث كانوا يتركزون في المهن الحرة والتعليم والوظائف الحكومية الفنية والعالية ، بجانب التجارة والأعمال والقناة . وكوئش إلى أهمية هذا النشاط التجارى الأخير ، كانت استثمارات رؤوس الأموال الفرنسية في مصر أكبر من أى استثمارات أخرى . وقد كانت معظم طبقة العمال المهرة الممتازة من بينهم ، وكذلك كانت لهم معظم محلات التجارة الراقية .

على النقيض تماما من الفرنسيين ، الانجليز لاشك هم أكثر الجاليات الأوربية تفاوتاً من حيث الحجم والعدد . فكما كانوا آخر الوافدين وأحدثهم عهداً ، فإنهم بدأوا بأرقام متواضعة لا تذكر ولا تقارن البتة بالجاليات الثلاث السابقة . ولكنهم منذ الاحتلال كانوا في صعود مطرد ، بحيث تفوقوا على الفرنسيين منذ أواخر القرن وظلوا كذلك إلى النهاية ، حين قاربوا نصف اليونانيين أو نحو ١٧ ٪ من الأوربيين ، ولو أن من الضروري أن نلاحظ أن أرقام الجالية البريطانية كان تتضمن دائماً قوة جيش الاحتلال المقيم .

وعموما يمكن القول إن البريطانيين إذا كانوا قد أزاحوا جالية أوربية أخرى بعينها وحلوا نسيباً محلها ، فتلك الجالية بلا ريب هي الفرنسية . والواقع أن الجاليتين قد تبادلتا المواقع النسبية وزنا ووظيفة . فقد انتقلت السيطرة على الوظائف الحكومية والإدارة العليا والخبراء والفنيين والخدمات الفنية والصناعة الحديثة إلى البريطانيين

بعد أن كانت عادة من نصيب الفرنسيين . أيضاً تغلغل الانجليز في تجارة التصدير والاستيراد والبنوك والصناعة والمواصلات والنقل الداخلى والخارجى والرى والزراعة . وكانت تجارة القطن خاصة وتجارة الجملة والشحن البحرى والمالية والتأمين ، باختصار مفاتيح الاقتصاد ، فى أيديهم ، تماما مثلما احتكروا الوظائف القيادية والسلطة .

على أن الانجليز كانوا مركزين بعنف فى العاصمتين بعيدا عن الانتشار أو التوغل فى أعماق البلد . كذلك فقد كانوا ، كالفرنسيين ، نصفهم أو أكثر رعايا بريطانيين ، بينما لم يزد الانجليز الحقيقيون عن نحو ١٥ ألفا كحد أقصى . وتلك الرعويات البريطانية كان أهمها المالطيون والقبارصة وحتى بعض الهنود المسلمين . مثلا من ٣١,٥٠٠ بريطاني مسجلا فى ١٩٤٧ ، كان ١٣,٣٠٠ فقط من الانجليز الحقيقيين ، ونحو ٧٨٠٠ من المالطيين ، ونحو ١٠٠٠ من الهنود . وقد كان هؤلاء المالطيون يمثلون نسبة كبيرة من أعدادهم فى المهجر عموما ، والتى ثبت أنها كانت أكبر من أعدادهم فى وطنهم الأب . وقد اكتسب المالطيون بالذات فى مصر سمعة سيئة فى الجريمة أسوأ مما كان لأدنى طبقات اليونانيين . ولكن كثيرا منهم كان من التجار والحرفيين ، خاصة صناعة الأحذية واللحام ... إلخ .

هرم المستعمرة الطبقي

بهذا تم لنا الآن مسح عام لعناصر الجاليات الأوربية كل على حدة ، وهاهنا نصل إلى الهيكل الحقيقى للتركيب الاجتماعى والثقل المعنوى للمستعمرة الأوربية والأجنبية ككل . فكما فرضت المستعمرة نفسها على أو قرب الهرم الطبقي الوطنى ، تنضدت هى نفسها فى هيراركية طبقية على نمط هرمى أو عنقودى متراتب ، ودرجات هذا الهرم أو طبقاته واضحة تمام الوضوح .

فقاعدته هى بالضرورة أكبرها حجما ومساحة أى أوسعها انتشارا جغرافيا ، وأقدمها وأقربها التصاقا بالوطنين وتداخلا معهم ، كما هى أقلها ثراء ومكانة بحكم المهن والحرف . ومسافة البعد ، بالتالى ، بينهم وبين المصريين أقل ما تكون . وهذا يعنى اليونانيين على الفور وبلا جدال ، كما يمكن أن نضيف إليهم بسهولة رباعية الشرقيين من شوام وأتراك وأرمن ويهود ، فلأغلبهم نفس ملامح وخصائص اليونانيين كجاليات .

أما الطبقة الوسطى ، أو جسم الهرم ، فيتألف من العناصر الأقل حجما وانتشارا

والتحاما بالسكان الوطنيين والأكثر ثراء ومكانة أدبية ومادية بحكم الوظائف والدخول . وبسهولة تامة ينصرف هذا إلى الايطاليين والفرنسيين معا . وأخيرا ، وعلى قمة الهرم ، ضيقة باردة ، متباعدة إن لم تكن مترفعة ، تأتي الجالية البريطانية الحاكمة بنفوذ المستعمر المسيطر وبأعدادها المحدودة اللصيقة بالمدن العواصم فقط وبمواقعها القيادية عموما .

والآن ، ومن وجهة نظر جغرافية الاستعمار ، ماذا يعنى هذا الهرم بدرجاته وطبقاته ؟ فى معادلة موجزة وجامعة ، وبحسب الخصائص والملامح المحددة التى عرضنا ، ممكن أن نقول إن قاعدة الهرم هى أقرب عناصره إلى الاستعمار الاستيطاني بمعنى الكلمة ، ووسطه هو أقربها إلى الاستعمار الاستغلالي فى أوضح صورته ، بينما تأتي قمته أقرب ما تكون إلى الاستعمار الاستراتيجى بمعناه الكلاسيكى . وتلك جميعا نتيجة منطقية فى الواقع ، إن لم نقل تحصيل حاصل . فرغم أن الجاليات جميعا شاركت بدرجة أو بأخرى فى أبعاد الاستعمار الثلاثة من استيطان واستغلال واستراتيجية ، فلا جدال أن اليوناني تقليديا كما فى كل مكان ألصق ما يكون بالاستيطان ، بينما كان الانجليزى أبعد شىء عنه وأدخل ما ممكن فى لعبة الاستراتيجية والمواقع العسكرية ، فى حين كان الايطاليون والفرنسيون أكثر اهتماما بالاستثمار والاستغلال .

وثمة ملاحظة أخيرة فى الختام . فكما كان المصريون يتبادلون العداء مع الانجليز كمستعمرين ، كانت سائر الجاليات الأوربية تتبادل معهم حبا مفقودا وحقدا دفينا رغم ما كانت تتمتع به من حمايتهم ورغم أنها كانت تعمل فى ظلهم . وفيما عدا هذا فلقد كان القاسم المشترك الذى يجمع بينهم هو امتصاص دم المصريين ، أو فلنقل اعتصار مصر ، إلى أقصى حد ممكن . ومع ذلك فقد دخل المصريون طرفا فى هذه التوازنات ، فكانوا بقدر المستطاع يحاربون الاستعمار البريطانى بتلك الجاليات الأوربية المضادة . إنه ببساطة منطق التوازن واستراتيجية المضاربة .

الفصل الخامس والعشرون

شخصية مصر الاستراتيجية

الآن ، وقد درسنا مراحل وأدوار تاريخ مصر الجيوبولتيكى ما بين امبراطورية ومستعمرة وحللنا معانيها ودلالاتها الاستراتيجية ، نحن فى موضع يسمح لنا بالتعميم بعد التخصيص ، لننشد إلى أعماق شخصية مصر الاستراتيجية ككل وكإقليم من الخارج ، ولنحدد جوانب القوة والضعف فيها ، ثم لنضع مصر كقوة سياسية فى الميزان بما فى ذلك دورها ووزنها السياسى ، ثم أخيرا لنقيم ونقنن أركان وقواعد استراتيجية مصر من الداخل ، حتى نصل من ذلك جميعا إلى مؤشرات للعمل المستقبلى تفيد فى تخطيط أهدافه لاسيا فى الصراع المصرى مع إسرائيل .

استراتيجية مصر الخارجية

التناسب بين الموقع والموضع

إذا كان ثمة أمن خاصة واحدة فى شخصية مصر الاستراتيجية مستمرة ومشركة بين عصرى الإمبراطورية والمستعمرة ، على ما بينهما من تناقض جذرى ، فتلك الخاصة هى يقينا أنها كانت دائما مركز دائرة ، مركز دائرة قلت أو كبرت ، ضاقت أو اتسعت ، ولكنها دائما دائرة لها محيط وأبعاد وهى مركز ثقله وجاذبيته ولها الدور القيادى فيه . بإيجاز حاسم ، كانت مصر باستمرار قطب قوة وقلب إقليم . فحتى وهى مستعمرة محتلة ، ومهما كانت أوضاعها الداخلية ، فلقد كانت مصر — للغرابة والدهشة — مركز دائرة ما وليست على هامش دائرة أخرى . ونادرة جدا هى المراحل التى انزلت فيها إلى قوة بينية بدلا من مركز القوة التى كانت غالبا . ولاشك أن هذه الصفة الجوهرية ، التى تكاد تنطوى على متناقضة مثيرة ، ترتد إلى جنور جغرافية أصيلة وكامنة فى كيان مصر تستدعى البحث والتحقيق .

والحقيقة العظمى فى كيان مصر ونقطة البدء لآى فهم لشخصيتها الاستراتيجية ، هى اجتماع موقع جغرافى أمثل مع موضع طبيعى مثالى وذلك فى تناسب أو توازن نادر

المثال . فالموقع والموضع هنا متكاملان جدا في الدور ، ومتناسبان إلى حد بعيد في المقياس . فكل منهما ضخيم الحجم أو الخطر ، ولكن في تناسب دقيق وشبه محسوب . فمصر ليست مجرد موقع أو موضع هام ، بل الاثنان معا ، ليست مجرد ممر أو مقر خطر ، بل كلاهما ، ليست مجرد محطة طريق حاسمة أو صومعة غلال ضخمة ، بل هي هما على السواء .

فعلى طول الساحل الجنوبي للبحر المتوسط ، ولمسافة ١٠٠٠ ميل من الصحراء ، لا نجد معمورا سوى وادي النيل (١) . بل إنه بحجمه الذي يحمل اليوم نحو ٤٣ مليوناً من البشر ، يعد أكبر وأضخم رقعة معمورة في شمال إفريقيا وغرب آسيا ابتداء من المحيط الأطلسي حتى تخوم الهند . ولعل وزنه النسبي في الماضي كان أكبر وأضخم ، بل إن هذا المؤكد تاريخياً . لقد كانت مصر «قاعدة قوة طبيعية natural seat of power» ، أكبر قاعدة قوة طبيعية في المنطقة . وخلف هذه القاعدة الصلبة ، بالطبع ، يكمن النيل ، فإليه ترجع كل قوتها ممثلة في وفرة إنتاجها وثراء غلاتها . حتى أعداؤها كانوا على وعى بهذه الحقيقة الأساسية ، إلى حد أن منهم ، مثل هيتون ، من نصح قومه بالتربص بها وقت امتناع النيل عن الفيضان حين تغيب قوتها وتستحيل ضعفا فيكون مقتلها (٢) .

أما عن الموقع فإذا كانت منطقة الشرق العربي ، حول الجزيرة العربية بعامة ، هي خاصرة العالم القديم حيث يضيق اليابس أكثر ما يضيق وحيث يتداخل اليابس والماء أكثر ما يتداخلان ، فإن مصر هي بدورها خاصرة الخاصرة ، أو فلنقل عين القلب ، حيث تجتمع فيها القارات الثلاث وتفرق البحار الداخلية الهامة . وهي من ثم خاصرة العالم القديم برمته وأرض الزاوية منه وقطب الرحي فيه . ولعل من الاجترار وحده بعد هذا أن نكرر أنها تمثل أهم موقع في العالم بعامة ، بينما قد لا يكون من المغالاة ما ذهب إليه البعض في وصفها بعاصمة العالم الاستراتيجية .

وبذلك كله حق لنا أن نقول إن موضع مصر إذا كان هو السهل الممتنع ، فإن موقعها هو الصعب الممتنع . السهل الممتنع - لأن من السهل أن نجد بين البيئات النهرية الفيضية الغنية موضعاً كمصر ، وإن كان من غير المحتمل أن نجد مثله في خصائصه وإمكاناته . والصعب الممتنع - لأن موقع مصر الحاسم الحاكم هو موقع متحد مثلاً

(1) D.H. Cole, Imperial military geography, Lond., 1937, p. 291.

(٢) نقولا زيادة ، رواد الشرق العربي في العصور الوسطى ، القاهرة ، ص ٩٨ .

هو مقتحم ، وهو لذلك صعب المواصفات ويكاد يمتنع مثله : ومن مجموع الاثنين ، كانت مصر في الأعم الأغلب أكبر قاعدة طبيعية وأضخم قوة بشرية في المنطقة ، وكان التناسق المتناغم بين حجم موضعها وخطر موقعها هو مفتاح عبقرية المكان فيها .

وحتى نجسم هذه الحقيقة في الذهن ، يكفي أن نتصور الموقف لو اختل أحد حدى المعادلة . فلو قد كانت مصر موضعا ضئيلا صغير الحجم والإمكانات ، لما زادت إلا قليلا عن واحة صحراوية متواضعة من عشرات الواحات المنتشرة في صحارى العالم القديم (١) ، أو لكان حكمها حكم الجزر الضئيلة في وسط المحيطات العظمى كصقلية مثلا ، ولكانت بالضرورة - وتلك جيوبوليتيكيا آفة الوحدات الطبيعية القزمية في وسط أقاليم شاسعة - تابعة سياسيا كما هي عاجزة حضاريا . ومن الناحية الأخرى ، فلو كانت مصر الموضع الضخم التى هى بالفعل ، ولكن في موقع متخلف هامشى على أطراف العالم المتطوحة ، لما زادت عن بريطانيا العصور الوسطى مثلا أو أستراليا العصور الحديثة ، شبه عملاق نسيا إلا أنه حيس قفصه .

كذلك نستطيع أن نسبر مدى التناسق بين الموضع والموقع في مصر إذا نحن قارناه بكل من العراق والشام . فهنا وهناك سنجد اختلافا محسوسا في هذا الاتجاه أو ذاك ، له نتائج المادية والاستراتيجية البعيدة . فالشام بعامة يتمتع بموقع ممتاز وخطر ، يكاد يشارك في موقع مصر نفسها ، بل وسرى أنه في الحقيقة أقرب امتداد له . لكن الشام برقعته المحدودة نوعا ، وبيئته التى يتداخل فيها الجبل والوادي ، والواحة والصحراء ، فضلا عن قصور موارده المائية المطرية المذبذبة ، يمثل نسيا موضعا محدود الوزن والإمكانات بحيث لا يتكافأ مع موقعه الحيوى . وعلى العكس العراق ، فهنا موضع غنى عريض الثراء برافيه أو نيليه كما يوصفان أحيانا (١) ، مترامى الرقعة والإمكانات ، حتى ليفوق بالقوة موضع مصر . غير أن موقع العراق الداخلى الخلفى المتطوح قليلا ، يعد على أهميته متخلفا نوعا ، وهو على وجه اليقين لا يرقى إلى مستوى موضعه الثمين :

ذلك التناسق الطبيعى الدقيق بين قوة الموضع وقيمة الموقع في مصر لم يكن ، مع ذلك ، الحقيقة الوحيدة الكبرى في كيانها . فان الذبذبات التى حدثت في العلاقة بينهما ، والتى رجحت توازنهما ، لعبت دورا هاما في تحديد مصر مصر . والحقيقة أن كيان مصر ومصيرها وظيفة مباشرة للعلاقة المتغيرة بين قيمتها كموقع وقوتها كموضع : موقع خطير يتطلب لتحقيقه وضمانه موضعا غنيا كفتا ، فاذا ما اجتمعا طفرت مصر كقوة اقليمية كبرى ، أما إذا قصر الثانى عن الأول وقصر دون متطلباته وقعت مصر

(١) هويتلزي ، ص ٣٧٢ .

فريسة اقليمية وضحية . بمعنى آخر ، إن مكائنا هي محصلة مكاننا وإمكاناتنا على حد سواء . وبصيغة رياضية ، إن معادلة القوة في مصر هي : القوة = الموقع × الموضع . ذلك مفتاح الماضي مثلما هو دليل المستقبل . ومن الممكن أن نتبع في تاريخ مصر ذبذبات العلاقة بين الموضع والموقع لنرى متى وأين اجتمع الحد الأقصى أو الحد الأدنى من الاثنين معا ، أو من أى منهما على انفراد ، ومن المحقق أننا سنجدتها تتفق إلى حد مثير مع مصيرها ووضعها السياسى .

خريطة الخطر

ونحن نتقدم خطوة أخرى نحو فهم شخصية مصر الاستراتيجية حين نرى انعكاسات وردود فعل تلك العلاقة المتغيرة بين الموقع والموضع . فمصر ، بينتها الغنية الرخية كجزيرة خضراء في وسط محيط صحراوي عظيم كان يلفظ بقبائل الرعاة والرحل التي يحزبها جفافه وفقره ، تكاد تعد العينة النموذجية للجغرافيا البشرية التقليدية للأودية النهرية . فالوادي النهرى في كل مكان هو إما مهبط لسكان الجبال والمرتفعات المحدة رأسيا (الجانج والسند والرافدان) ، وإما مجمع لسكان الصحراوات المحيطة أفقيا (الهوانجها وما بين النهرين والنيل) . هكذا تبدو مصر قطب جاذبية شديد الاغراء ، وهو إغراء لا يعرفه إلا من عرف معنى الوصول إلى أى واحة بعد رحلة قاسية في الصحراء . ولهذا كان « اهبطوا مصرا فان لكم ما سألتم » هو الشعار العملى لكل رحل وبدو الصحارى المحيطة من قبل يوسف وبعده .

من هنا فلقد كانت الصحراء دائما « في ظهر » مصر ، تدق باستمرار على بابها الخلفى (١) ، تطرقه أو تتطرق إليه أو تفتححه بلا استئذان طرقات الرعاة . وفي هذا كانت قصة مصر مع بدو الصحراء فصلا عاديا بل قطاعا نموذجيا من علاقة الصراع العدائية بين الرعاة والزراع أو الرمل والطين . وليست قصة الصراع الدامى الرهيب بين ست وأوزوريس فى الملحمة الشهيرة إلا رمزا مصريا جدا للصراع بين الرمل والطين وبين الصحراء والوادي على الترتيب . فلقد كان كابوس المصرى الجائم وحلمه المزعج المقيم هو خطر الراعى ، هذا الذى يتقافز حوله إما كزفر الصحراء السافية أو كزواحف الكثبان الرملية أو كأرجال الجراد المنتشرة :

لهذا لم يكن أبغض إليه من الراعى البدوى منذ التوراة إلى العصر الحديث . ففى التوراة ، سفر التكوين ، « لأن كل راع هو نقمة على المصريين » ، وفى الجبرتي شكوى مرة من الأعراب « الذين هم أقبح الأجناس وأعظم بلاء محيط بالناس » ،

(1) Howarth, The world about us, p. 38.

بينما أن مثلنا نحن الدارج « غار الجمل بما حمل » مازال تعبيراً بالكناية عن نفس الشعور .

الموقع ، هو الآخر ، لم يكن أقل جاذبية لكل رواد البحر من تجار أو مغامرين من وراء البحر الذى يغسل شواطئها « ويمسح نوافذها » من الجانبين ، فكانت قبله (أم نقول بوصلة ؟) الأساطيل من ثم ، وكان الشعار العملى « اصعدوا النيل » منذ أوكتافيوس وأكتيوم حتى نلسون وأبو قير . وعن هذا عبر لينتز بوعى فى مشروعه للويس الـ ١٤ حين قال : « لا يوجد بين أجزاء الأرض جميعها بلد يمكن التسلط منه على العالم كله ، وعلى بحار الدنيا بأسرها ، غير مصر » (١) . وهكذا ، وبحكم طبيعتها الأمفيبية ، تعرضت مصر لأخطار الصحراء والبحر ، لذئاب البر وذئاب البحر كما يعبر البعض (٢) ، أو لقراصنة السهوب وقراصنة البحر كما يضعها البعض الآخر (٣) . وكان « قدر أكبر مما ينبغى من تاريخ مصر الماضى هو تاريخ الأمم الأخرى التى طمعت فى ثروتها » (٤) .

وعلى الجملة ، وحتى لا ننسى ، فإن لكل امبراطوريات الماضى « برابرتها » . وإذا كان التيوتون برابرة الامبراطورية الرومانية هم أشهر برابرة التاريخ ، فقد كان للامبراطورية المصرية برابرتها الذين لا يقلون خطراً فى القديم وفى الحديث . وكما استولى أولئك على الامبراطورية الرومانية وحكموها من داخلها ، فعل هؤلاء بالامبراطورية المصرية . وهؤلاء البرابرة وأولئك جميعاً ، دعنا لا ننسى ، هم من الرعاة أو الرحل أساساً ، وهو ما يعود بنا إلى قصة الصراع الأبدى ونتائجه المحتومة بين الزراعة والرعاة . فلقد كان الهكسوس برابرة الامبراطورية الفرعونية ، قل « تيوتونها » على البر ، بينما كانت شعوب البحر هى « نورسها والفائكنج » فى الماء . وفى العصور الوسطى كان التار والمغول هم برابرة الامبراطورية الإسلامية - العربية - المصرية المشتركة على اليابس ، مقابل الصليبيين على البحر .

وعند هذا الحد من المناقشة ، نضع أيدينا على الملمح المفتاح : لقد عاشت مصر دائماً أو غالباً فى خطر . ويكاد الخطر الخارجى يتناسب طردياً مع خطورة الموقع وأهميته وغناه ، ومع الاثنين يتناسب الثمن أيضاً تناسباً طردياً ، فمن يكسبه يكسب الكثير

(١) محمد برج ، قناة السويس فى ١٠٠ عام ، القاهرة ، ١٩٦٩ ، ص ١٧ .

(٢) فايفيلد ، بيرسى ، الجيوبوليتيكا ، مترجم ، القاهرة ، ص ٤٥ .

(3) H.J. Mackinder, On the scope & methods of geog., Lond, 1951 (reprint), p. 28.

(4) A. Holman, Future of mining industry in Egypt, Cairo, 1948, p. 5.

ومن خسره خسر أكثر . ونبادر على الفور فنضيف أن هذه الحقيقة – الحياة في ظل الخطر – لم تكن وليست شراً مطلقاً ، بل هي أساساً ظاهرة صحية رغم كل التضحيات والثمن الباهظ الذى دفعته مصر من حريتها أحياناً كثيرة . وهي ظاهرة صحية ، لأنها أبداً ومنذ وقت مبكر شجذت الوعي القومى وأرهفت الحساسية واليقظة الوطنية واستبعدت احتمالات الانغلاق على الذات واللامبالاة بالعالم الخارجى : لقد أنضجت شخصية مصر ونمتها باختصار .

وقد تزايد ذلك الخطر صعداً مع توسع المعمور وظهور القوى الضخمة ، ثم مع ظهور الحروب الدينية ، ثم مع استشرى الأطماع الاستعمارية الحديثة . والحروب الدينية بالذات ، ابتداءً من الصليبيات حتى الصهيونيات ، كان معناها أن مصر التى هى أصلاً عاصمة العالم استراتيجياً ، قد أصبحت تشارك فى موقع عاصمة العالم دينياً ، وبذلك جاءت كمضاعف للخطر الكامن فى موقعها الجغرافى والمحيط بترائها الطبيعى . لقد تحول الموضع إلى مطمع ، والموقع إلى موقعة ! من هنا كان على مصر – قبل الغزاة – أن تكون دائماً قوة محاربة ، وأصبحت أرض معركة باستمرار تقريباً ، وقل أن نجد شعباً دفع من دمه ثمناً لحريته ، ومن حريته ثمناً لموقعه ، مثلاً دفع الشعب المصرى . وكما حاربت مصر مراراً طوال تاريخها الملحمى القديم والحديث ، فالملاحظ أيضاً أن كل من سيطر عليها حارب فيها أو منها أو عنها ، ابتداءً من البطالسة والرومان إلى الأتراك والإنجليز ... إلخ .

من الملاحظ أيضاً أنه كان هناك دائماً عدو بعينه متربص بها يتمنى ويعمل على سحقها ويرى فيها موطن الخطر ومكمن القوة ومفتاح المنطقة . ثمة كان الصليبيون والمغول فى العصور الوسطى ، ثم كان الإنجليز منذ محمد على (هل نضيف الولايات المتحدة اليوم ؟) . تاريخ مصر الحديثة ، مثلاً ، ليس فى رأى البعض إلا محاولة مستمرة من جانبها لإقامة قاعدة قوة ذاتية مؤثرة ، تقابلها محاولة مضادة من جانب القوى العظمى مجتمعة أو فرادى لإجهاض تلك المحاولة وإحباط قيام قاعدة القوة المصرية . وخلال هذا الصراع أو المبارزة الاستراتيجية كان تكتيك مصر هو لعبة التوازن بين تلك القوى ومضاربتها ببعضها البعض ، وذلك على شكل تحالف مصر دائماً مع الدولة العظمى الثانية ضد خطر الدولة العظمى الأولى (١) ، وهذا بغض النظر عن المتغيرات المتعاقبة وتبادل المواقع . مثال ذلك : مصر مع بريطانيا ضد فرنسا لطرد الحملة الفرنسية ، مصر مع فرنسا ضد بريطانيا أيام عدائها لإمبراطورية محمد على ثم أيام الاحتلال لمقاومته وطرده ،

(١) لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث من عصر إسماعيل إلى ثورة ١٩١٩ : الخلفية التاريخية ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

مصر مع الاتحاد السوفيتي ضد الولايات المتحدة أيام عدوانية الاستعمار الجديد في الخمسينات والستينات الأخيرة ، ثم أخيرا مصر مع الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي ودعوى خطر الهيمنة في السبعينات .

وحتى ندرك المغزى الكامل لقاعدة وجود علو دائم لمصر متربص أو متوجس في كل عصر ، قارن مع تركيا عبر العصور الحديثة . فعلى كلا طرفي أو ركني شرق البحر المتوسط ، بتناظر واضح في الشمال والجنوب وبتقارب ملحوظ في الحجم والوزن ، ثمة مركز من مراكز القوة الطبيعية التي بحسب لها حساب في ميزان القوة العالمية أو الإقليمية . وباستثنائهما فليس في المنطقة خارج أوروبا قاعدة قوة يعتد بها أو نخشى منها دوليا سواء على ساحل المتوسط الجنوبي أو في الشرق الأوسط الداخلي حتى إيران ووسط آسيا . ولكن ما أبعد المدى بعد هذا بين القطبين الشرقيين في لعبة الصراع الدولي .

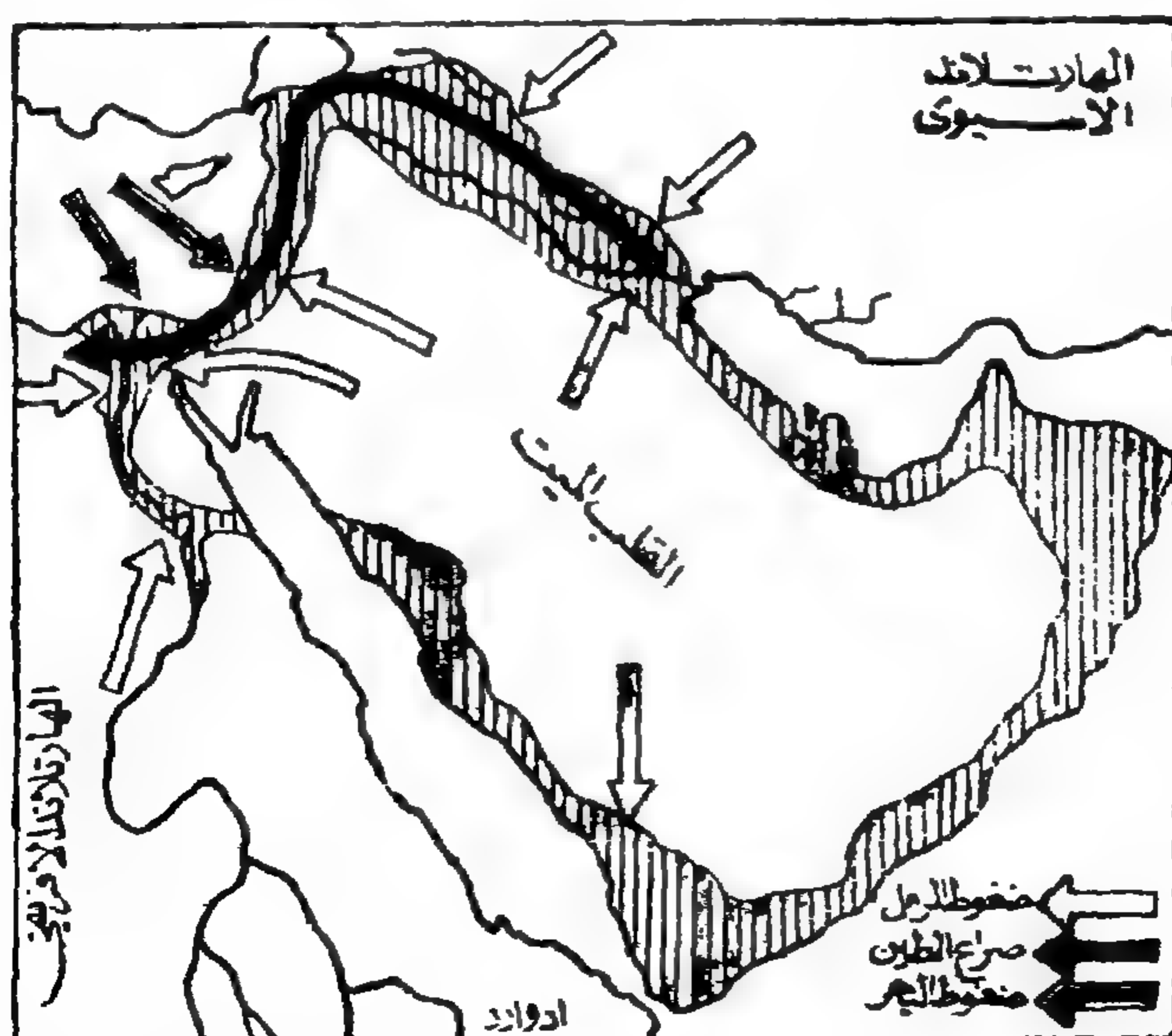
فبينما كان هناك دائما وإلى الآن حليف من الغرب متطوع متبرع لتركيا ضد خطر الجارة العملاقة روسيا يعمل على تدعيمها كقوة وحفظ استقلالها ككيان (فرنسا ، بريطانيا ، الولايات المتحدة على التعاقب) ، كانت مصر على العكس تجد العدو الجاهز المقيم ومن نفس حلفاء وسندة تركيا ، دونما حليف تعتمد عليه جديا بالضرورة . والسبب ؟ السبب أن مصر هي موطن الخطورة الحقيقية كقاعدة قوة وانطلاق وكفتاح اقليمي وكمصدر إشعاع وتأثير ... إلخ .

ومهما يكن ، فنحن نستطيع أن نجمل خريطة الخطر الذي عاشت فيه مصر إذا نحن وضعناه في إطاره الاقليمي التكاملي العريض . ولعل صيغة الحلقة السعيدة هي الصيغة الجغرافية المناسبة لهذا ، وعلى أساسها يمكن أن نصنف الضغوط التي تعرضت لها الحلقة إلى ثلاثة . أولا ، صراع الشد والجذب داخل دائرة الحلقة السعيدة نفسها ، وكان أخطر أقطابه مصر والعراق ، وأهم ميادينه الشام (١) . ومن الواضح أن ذلك كان أساسا صراع الطين والطين ، وأبرز أمثله الأشوريون والفرعونية ، ثم العباسية والفاطمية . ثانيا ، ضغوط القلب الميت على الحلقة السعيدة ، وهو ببساطة صراع الرمل والطين . ورغم شدة تواتر هذه الضغوط العالية في أشكالها السلمية كالهجرات والتسرب . فأنها لم تأخذ الشكل الاستراتيجي إلا مرة واحدة هي التي وحدت المنطقة جميعا مع الإسلام .

(١) فيرجيف ، ص ٤٤ .

ثالثاً ، ضغوط من خارج الحلقة ، وهذه أتت من الجانبين . فشمة الهارتلاند الآسيوى فى الشرق ابتداء من استبس طوران وهضبة إيران والأناضول ، وكان صراع رمل وطن ، بعيد المدى طويل النفس متعدد الجولات ، وكانت ضحيته الأساسية القوس الشرقى من الحلقة السعيدة ، ولكنه كثيراً ما وصل إلى القوس الغربى أيضاً . وأبرز أمثلته الغزو الفارسى ثم المغوليات والعثمانية . أما على الجانب الآخر ، فتقسم مصادر الضغط إلى نطاقين : جنوباً الهارتلاند الأفريقى ، وبالتحديد الصحراء الكبرى ، ولهذا كان ضغطاً خفيفاً أو ضعيفاً نسبياً لم يتجاوز فى قصاراه القوس الغربى من الحلقة بالكاد ، وتقتصر حالاته على الغزو الليبى والإثيوبى قديماً . أما النطاق الشمالى فالبحر المتوسط وما وراء البحر فى جنوب وغرب أوربا ، وكان هذا صراع البر والبحر ، ولم يقل تواتراً وخطراً عن ضغوط الهارتلاند الآسيوى ، ولكن أول وأخطر ضحاياه كان القوس الغربى من الحلقة بصفة خاصة ، فحمل إليه عدا « شعوب البحر » القديمة الاستعمار الكلاسيكى فالصليبي فالحديث على التوالى (شكل ٢١) .

وعلى الفور يتضح لنا من هذه الخريطة أن الأخطار والضغوط التى تعرضت لها مصر إنما جاءت أساساً من الشمال والشرق ، بينما كان دور الغرب والجنوب ثانوياً وعارضاً إلى حد بعيد . فأما من الشمال ، فقد أتى الخطر البحرى فى موجات متعددة ، وكثيراً ما اتخذ من جزر البحر المتوسط الشرقى خشبة قفز علينا . وإذا كانت قبرص بالذات تشبه شكلاً وموضوعاً مسلساً مصوباً نحو الشام ، فانه كثيراً ما استدار ليوجه إلى مصر



شكل ٢١ - خريطة الخطر : الضغوط الاستراتيجية التى تعرضت لها مصر تاريخياً .

كما حدث في الصليبيات وفي الاحتلال البريطاني . وفي كل هذه الحالات كانت قبرص أول نقطة وثوب وآخر قاعدة انسحاب سواء بالنسبة للشام أو لمصر . هذا بينما كانت كريت عتبة أخرى وقصوى إلى مصر .

ولكن إذا كان خطر الشمال البحرى قد أتاناً رأساً ومباشرة في الأعم الأغلب ، فما أكثر ما استدار إلينا كذلك بطريق غير مباشر عبر الشام كما حدث في الصليبيات والصهيونيات . ولكن الشام هو أيضاً الطريق الحتمى إلينا لضغوط الهارتلاند الآسيوى والحلقة السعيدة نفسها . وعلى الفور يبرز الشام كعقدة تلتقى فيها كل أنواع الضغوط الموجهة إلى مصر ، كحزمة مثلثة من الخطر ، تختلط فيها جميعاً أخطار البر والبحر والرمل والطين على السواء . وبذلك تحدد مصدر الخطر الأكبر على مصر بناحية الشمال الشرقى بعامة ، بينما تتكشف نواته الصلبة في الشام على وجه التخصيص . فالشام قد لا يكون في ذاته مقر الخطر — لم يكنه قط — ولكنه ممر للخطر محورى . إنه استراتيجيا جسر معلق إلى مصر بالدقة ، ورأس جسر إلى الحلقة السعيدة عموماً .

لهذا نجد بلا استثناء أن كل خطر خارجى يهدد الشام ، يهدد مصر تلقائياً وعلى الفور . بل نكاد نقول إن مصر مصر مرتبط عضوياً ، تاريخياً وجغرافياً ، بمصر الشام عموماً وبالأخص منه فلسطين التى شبهها كيبليج « بتوكة على حزام العالم » والتى يصفها كقول بأنها متوسطة في أكثر أقاليم العالم القديم توسطاً (١) . إن الذى يسيطر على الشام يهدد مصر استراتيجياً بمثل ما يهددها هيدرولوجياً من يسيطر على السودان .

ولذلك فليس من قبيل الصدفة قط أن معظم معارك مصر الحربية الفاصلة ، سواء منها المنتصر أو المهزم ، إنما دارت على أرض الشام وفي ربوعه حسمت ، ومعها حسم مصر مصر . يصدق هذا ابتداء من شارو هن الهكسوس وقادش تحتمس ، إلى قرقميش البابليين وحطين صلاح الدين وعين جالوت قطز ، حتى مرج دابق الغورى وحمص ونصيبين محمد على . ومن المثير اللافت أن هذه المواقع جميعاً تتنضد في دائرتين أساسيتين : أقصى شمال الشام على تخوم آسيا الصغرى ، وجنوبه الفلسطيني في دائرة الأردن . لقد أدركت مصر منذ خيتا والحيشيين على الأقل أن الشام هو خط دفاعها الطبيعي الأول ، بل وأدركت مغزى طوروس بالذات لأنها قبل أن يؤكد ذلك جنرالات الاستعمار البريطانى بآلاف السنين (شكل ٢٢) .

إلى هذا المدى إذن ترتبط مصر بالشام استراتيجياً ، وعند هذا الحد أيضاً ينبغى لنا

(1) D.H. Cole, p. 326.

الامبراطورية الدفاعية

في مواجهة كل تلك الضغوط التاريخية والضوابط الطبيعية الكامنة خلفها ، كان لابد أن تبذل مصر ضغوطا مضادة لتضمن أمنها وتفرض سلامها ، السلام المصرى ، ولتحول — كما حدث بالفعل — « قبله الغزاة » إلى « مقرة للغزاة » ، فكانت الامبراطورية فى العصور القديمة ودولة الوحدة فى العصور الإسلامية ، وكانت كلتاها بمثابة نطاق الأمان .

« إن موقع مصر الجغرافى وخصوبة تربتها » ، يقول دريوتون وفاندييه ، « لم يفرضا على سكانها اتباع سياسة التوسع . فلقد رأينا ملوك مصر على صلة بحيرانهم منذ زمن قديم جدا ، فكان عليهم أولا أن يدفعوا غارات النوبيين والليبيين والأسبويين الذين كانت تجذبهم خصوبة وأدى النيل بلا انقطاع . وأخيرا سعوا للحصول بطريق التبادل على المنتجات التى لا توجد بمصر ... » (١) .

لا للتوسع إذن من أجل التوسع حاربت مصر ، فلقد أغناها عنه غناها ، ولكن كضرورة محض دفاعية عن هذا الغنى محل الأطماع وموطن الاغراء . لقد كانت الامبراطورية المصرية أساسا « إمبراطورية دفاعية » . وهاهنا بالدقة يكمن الفارق الحاسم بين إمبراطورية مصر الزراعية وإمبراطوريات البدو الرعاة المعادية أو المعاصرة . فالاستقرار يعطى قوة حضارية ، ولكن البداوة تعطى قوة حربية . فالبدو شعب محارب ، ومحارب مهاجم أساسا ، ولكنه غير بناء قطعا . أما المستقر فشعب بناء ، ولكنه غير مهاجم قطعا ، بل محارب مدافع أساسا .

لهذا فان يكن الرعى « نصف حضارة » (٢) على الأكثر ، فان الامبراطورية الدفاعية ، هى الأخرى ، « نصف إمبراطورية » فى الحقيقة . من هنا فلقد كانت مصر الزراعية فى الأعم الأغلب « حضارة بلا إمبراطورية أو حضارة بنصف إمبراطورية » ، فيما البدو الرعاة على العكس « إمبراطورية بلا حضارة أو إمبراطورية بنصف حضارة » . وفى النتيجة سرعان ما كانت الأخيرة تنهار وإن لم ينته خطر أصحابها قط ، فى حين تستمر حضارة مصر دائما حتى وإن انهارت إمبراطوريتها الأطول عمرا والأرسخ بقاء .

والذى نود أن نعرض له الآن هو خريطة التوسع المصرى ، كمتوسط جغرافى

(١) دريوتون ، جاك فاندييه ، مصر ، مترجم ، القاهرة ، ص ٢٧ .

(٢) A.L. Kroeber, Anthropology, N.Y., 1948, p. 277 — 8.

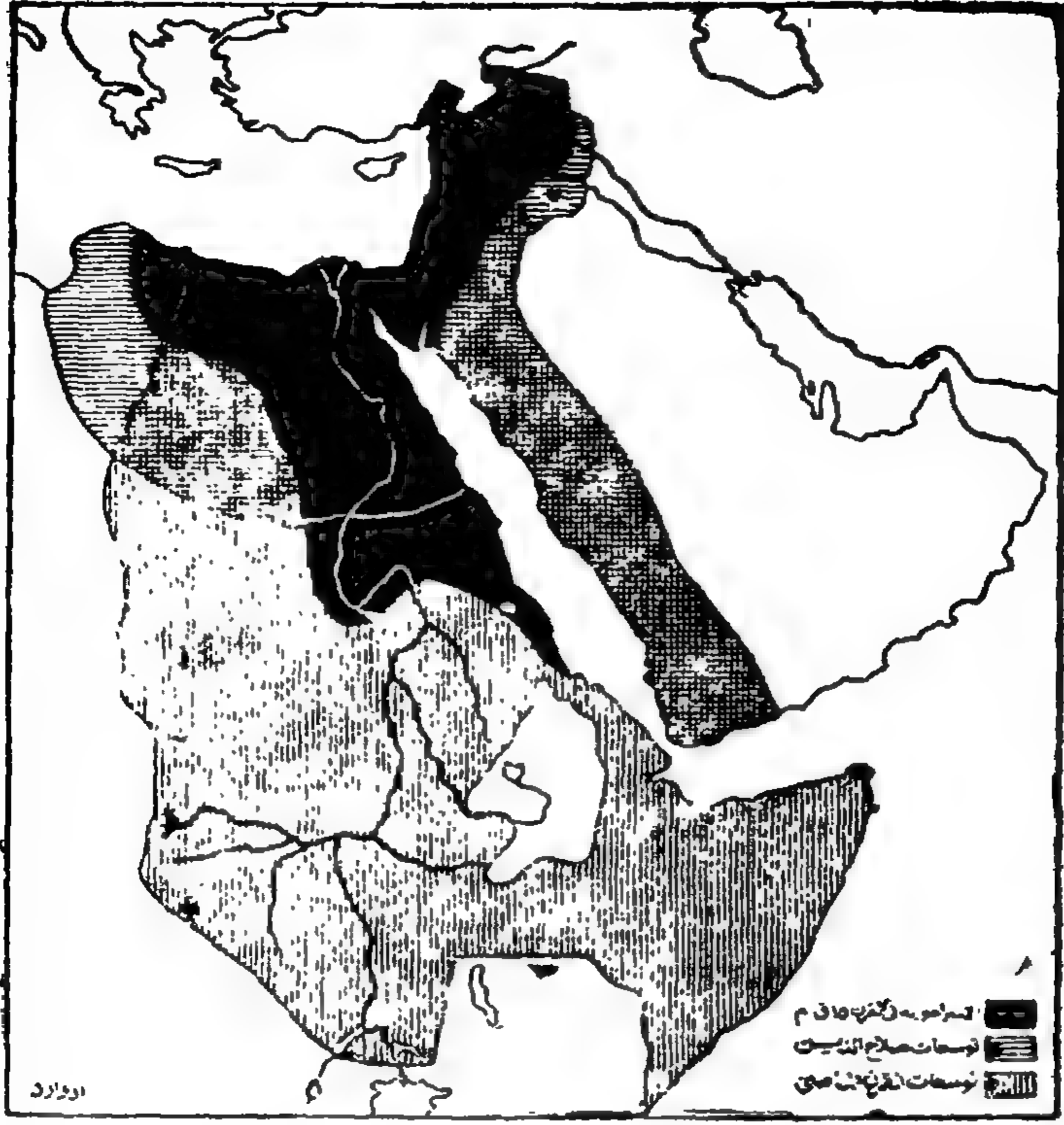
للتاريخ ، وكما في موضوعي لخريطة الخطر . ولقد تذبذب مجال نفوذ مصر الخارجى كثيرا عبر التاريخ ، ولكن لنا أن نميز على الجملة وفي المتوسط بين نطاقين أساسيين ، حلقة داخلية وحلقة خارجية ، أو قل منطقة الظل وشبه الظل ، أو النواة والشرنقة على الترتيب . وفي الأولى ، بالطبع ، كان النفوذ المصرى أشد تواترا وكثافة منه في الثانية .

فالحلقة الداخلية تشمل الشام عموما وفلسطين خصوصا ، وغرب الجزيرة العربية في الحجاز واليمن ، ثم إقليم برقة في الغرب ، والنوبة في الجنوب . أغلب هذه كانت مسارح الحروب المصرية والضم السياسى قديما أو ملحقات وتوابع ولاية مصر الإسلامية . وأكثر ما يصدق هذا على الشام ، فقد ارتبطت مصائره بمصائر مصر على طول العصور الوسطى خاصة ، حتى يمكن أن نقول إن مصر والشام كانا بلدا واحدا معظم مراحلها .

أما الحلقة الخارجية فأكثر تميعا وحدودها أشد هلامية والتفاعل معها أقل حدوثا بكثير . فتصل في الشمال إلى تخوم الفرات وأرمينيا وحواف الأناضول ، ولكنها تمددت أحيانا إلى شمال العراق (الجزيرة) كما اخترقت قلب الأناضول مرة . وفي الشرق تصل إلى نجد ولكنها شملت الجزيرة العربية كلها مرة أو مرات . وفي الجنوب ارتبطت بشمال السودان أساسا ولكنها تعدته فترة ما إلى مشارف خط الاستواء والصومال . كما تعدت برقة إلى طرابلس في الغرب بعض الأحيان . أما في البحر فقد تمددت لتشمل قبرص حينا (الماليك) وكريت حينا آخر (محمد على) (شكل ٢٣) .

ماذا نقول هذه الخريطة للجغرافى ؟ أولا ، أن الهيكل الأساسى في امتداد النفوذ المصرى الخارجى شمالي - جنوبى ، أى أن الشكل العام خطى على محور طولى . وهذا عموما يعكس خطة مصر الطولية ذاتها . ثانياً ، أن صلب هذا المجال والعمود الفقرى فيه ، أى الحلقة الداخلية منه بالتقريب ، ليست في الحقيقة وببساطة إلا القوس الغربى من الحلقة السعيدة بوجه عام . وهذا منطقى مثلما هو دال ، لأن هذه الحلقة كانت دائما هي الدائرة الكهربائية الأساسية لتيارات وشحنات التفاعل العربية ، وكان نبض مصر على أشده في القوس الغربى منها بالطبع .

ثالثاً ، بدرجة ما ، ترسم حدود هذا المجال ، ولكن بالأخص الحلقة الداخلية منه ، صورة مكبرة لشكل المعمور أو الأرض السوداء في مصر ذاتها . وهذا النمط المثير وظيفى وليس صدفة . فهذا التكبير إنما هو امتداد بعيد المدى للمعمور المصرى وتوجيه منه غير منظور ، وذلك بجسمه وأطرافه وزوائده الطبيعية . فالمعمور المصرى الطولى يتمدد في نهاياته بزوائد في شمال سيناء وفي مريوط وفي النوبة تصله بالمعمور الاقليمى المحيط . ومن هذه الزوائد وعلى طول امتدادها وتحت توجيهها أساسا كان



شكل ٢٣ - توسع مصر السياسي والعسكري تاريخياً . متوسط هذا التوسع يمثل الحدود التقليدية للإمبراطورية الدفاعية المصرية .

التوسع المصري ، فجاء شكله بالتالى انعكاسا وتكبيراً لشكل المعمور المصرى نفسه :

فاذا ما التفتنا بعد ذلك إلى مغزى هذا التوسع الكبير ، لوجدناه أساساً إمبراطورية دفاعية ، كانت نشاطات مصر العسكرية فيها من قبيل الحرب الوقائية بالدرجة الأولى : لقد أدركت منذ الهكسوس على الأقل أن حماية الحدود الطبيعية لم تعد - على مناعتها - تكفى ، وأن الهجوم خير دفاع . ففي الشرق القديم كانت مصر تدافع عن نفسها وعن المنطقة في آن واحد . وكما يعبر موتس فان ما يتردد في كل دروس التاريخ عن كل فرعون بلا استثناء تقريباً من أنه قاد حملة إلى سوريا وغزا ليبيا وأخضع النوبة ليس جملة تقليدية عالقة ، وإنما هي تاريخ مصر كله ، فقد كانت تلك الحملات ضريبة الموقع وثمر الحماية ، بغيرها تقع وما كان للصرح الحضارى والإنتاجى الضخم داخلها أن يرتفع (١) .

(١) ص ١٣ .

ومنذ الإسلام وبعد أن أضيف إلى الخطر الاستراتيجي الخطر الديني ، أصبحت مصر معاً سور العرب العظيم وقلعة الإسلام . سور العرب البشري أو درعها ، لأنها بجرمها ومواردها ثم بعمقها الاستراتيجي الذي يتوسطها ، تعد بسهولة قلب العرب موقعاً وموضعاً ، أو على الترتيب « ميدلاند » العرب إذا اقتبسنا تسمية معروفة من وسط إنجلترا ، و « هارتلاند » العرب إذا استعرنا كلمة ماكيندر . أما قلعة الإسلام ، فلأنها تكاد تماس أراضيه المقلسة . وعلى سبيل المثال ، فكثيراً ما يقال إن صلاح الدين ما كان ليفعل أكثر من عماد الدين أو نور الدين لولا أنه عمل من قاعدة مصر ، فمصر قاعدة عظمى ومستودع قوة كبرى من يستقر فيها يكسب كثيراً بمجرد هذا الاستقرار (١).

ولهذا فإذا كان الدم المصري لم ينتشر خارج مصر كثيراً بمعنى الهجرة والتعمير ، فلقد انتشر إلى أبعد الآفاق حولها في الوطن العربي بمعنى البذل والقتال بحكم أن مسئولية الدفاع عنه قد وقعت عليه تاريخياً . وهكذا ، إذا كان طين وادي النيل قد اختلط بعرق الفلاح في الداخل كما قل أن يحدث في بلد ، فكذلك اختلط رمل الصحراء العربية جميعاً بدم المصريين إلى أقصى مدى تعرفه وحدة الدم والتراب .

ونصل من هذا كله وباطمئنان إلى أن مصر وإن لم تكن دائماً عاصمة العرب سياسياً ، ولا الإسلام دينياً بالطبع ، فقد كانت « العاصمة » بالمفهوم الحرفي ، المفهوم الحربي الاستراتيجي . ومن هنا أيضاً أصبحت مفتاح العالم العربي ، إن سقطت سقط ، وإذا فتحت فتحت . ولذا كان الاستعمار دائماً يركز ضربته الأولى والقصوى على مصر ، ثم ما بعدها فسهل أمره . هذا أدركته – وفشلت فيه – الصليبيات ، وتعلمه الاستعمار الحديث فكان وقوع مصر ١٨٨٢ بداية النهاية لاستقلال العالم العربي ، بينما جاء تحرر مصر الثورة بداية النهاية للاستعمار الغربي في المنطقة بل وفي العالم الثالث جميعاً .

نظريات خاطئة

وإذا كان ذلك دور مصر في الدفاع عن المنطقة، فإن الأخطار المتواترة التي تعرضت لها تكاثرت في النهاية وتعاظمت حتى وقعت فريسة للنفوذ أو الاستعمار الأجنبي . وقد رأينا كيف تحولت الامبراطورية المصرية التي كانت جيوشها هي حدودها إلى مستعمرة كانت حدودها بلا جيوش أحياناً . فبعد قرون وقرون من المجد والتألق والقوة والحضارة ، تجمدت مصر وتحلقت إلى حد أو آخر لمدة طويلة بعد الفراغة وحتى محمد علي . حتى بمقياس الشرق العربي والعرب كانت مراجعة متحيزة نسبياً ، وتحلقت

(١) مؤنس ، ص ٨٧ .

عن الصدارة في الأعم الأغلب . ولاشك أن السبب هو أن الغزاة بدأت ، بعد الفراعنة ، تتدفق بعنف وإلحاح ، مما اضطر مصر إلى أن تتفرغ للصراع من أجل البقاء أكثر منها من أجل التقدم ، وإلى إتفاق أغلب طاقاتها للاستمرار أكثر منها للاستقرار .

ولقد أعطى هذا للبعض مادة لنقد شخصية مصر الاستراتيجية ، وقد يتطرقون إلى حد اعتبار عصر المستعمرة أكبر « نقطة سوداء » في تاريخ مصر . وإذا افترضنا عدم التحيز المغرض ، وإن لم يكن مستبعدا ، فإن قليلا من التفكير الموضوعي ليقنعنا بخطأ هذه النظرية بأصلها وفروعها المتشعبة . ونستطيع هنا أن نحصر من هذه الفروع خمسة نناقشها تباعا : أطول مستعمرة عمرا ، النضج المبكر والشيخوخة المبكرة ، المقاومة السلبية ، الشعب غير المحارب ، جناية الموقع .

نظرية أطول مستعمرة

فأولا ، ما من بلد لم يتعرض أو يخضع للغزو والاحتلال طويلا أو قليلا في تاريخه . وإنما المهم اعتبار الظروف الموضوعية ومدى المقاومة . وفي مصر عاشت الدولة المستقلة أو الإمبراطورية المطلقة نحواً من ٢٤٠٠ سنة (ابتداء من ٣٤٠٠ إلى ١٠٠٠ ق . م تقريباً) ، ثم تلت ٧٠٠ سنة منصفة تقريباً بين الاستقلال والاحتلال (١٠٠٠ - ٣٣٢ ق . م) ، لتعقبها نحو ١٠٠٠ أخرى من الاستعمار الكامل (٣٣٢ ق . م - ٦٤٠ م) . فتلک ٢٧٠٠ سنة من الاستقلال مقابل ١٣٠٠ من التبعية . بل إننا إذا أضفنا - كما يفعل فرجريف - تاريخ ما قبل التوحيد لامتد عصر الاستقلال إلى ٤٠٠٠ سنة كاملة لم تخضع مصر فيها لغاز أجنبي (١) . أما العصر الإسلامي فله - يقينا - حكمه الخاص ، وعلى أية حال فقد كانت دولة مصر مستقلة تماماً في ذاتها ، بل وذات إمبراطورية وقوة حربية ، على الأقل طوال الفترة من الفاطمية حتى المملوكية ، أي نحو ٦ قرون (٩٦٩ - ١٥١٧ م) ، قل نحو نصف العصر الإسلامي .

فذلك جميعاً وعبر كل التاريخ ٣٣٠٠ سنة من الاستقلال مقابل ٢٠٠٠ من التبعية . ولا يختلف حساب حسن فوزي كثيراً . فهو يتوصل إلى أن مصر خلال ٥٠٠٠ سنة تمتعت باستقلال كامل مدى ٣٥٠٠ سنة ، منها نحو ٢٥٠٠ سنة حكمها أسرات مصرية صرف ، ونحو ١٠٠٠ سنة حكمها أسرات أجنبية . وعلى هذا فإن عصر الاستقلال يمثل ٧٠ ٪ من تاريخها (٢) . وليس ذاك أو هذا بالشيء القليل ، إذا نحن نظرنا إلى طبيعة الموقع ، وإذا قارنا ببلد متطوح وجزيرة منفصلة كبريطانيا نصف تاريخها

(٢) سندباد مصرى ، ص ٢٩٠ - ٢٩١ .

(١) ص ٣٠ .

المعروف على الأقل وعلى قصره خضع للغزو والحكم الأجنبي . أو كما يقول فيرجريف معبرا عن دهشته من ضخامة هذه الانتحازة المصرية « فكر فى توارىخ كل الدول فى العالم . ما من واحدة استمرت لنصف الوقت وهى متحررة من الغزو » (١) .

ثانىاً ، تسقط كذلك نظرية أطول مستعمرة ، أو على الأقل تتعدل جوهرىا . لماذا؟—لأن طول عصر التبعية فى تاريخ مصر لا يجب أن يعزل عن طول تاريخ مصر العام نفسه ، وإلا كان الأمر أشبه بخداع أرسطو ، فانما يبدو الأول أطول منه فى كثير من البلاد الأخرى لأن الثانى هو ببساطة أطول تاريخ معروف على الأرض تقريبا . وإذا كان البعض قد عد نحواً من ٤٠ أمة سيطرت عليها ، فان هناك إن صح الرقم من يعد هذا قليلاً بالنسبة لطول تاريخها السحيق وبالقياس إلى سائر البلاد (٢) . وعلى أية حال ، فان كثيراً من تلك الأمم نفسها قد خضعت طويلاً ومراراً لمصر ، كما أن ثورات التحرير الوطنية والشعبية لم تنقطع كما رأينا طوال تلك الفترات ابتداء من الإثيوبيين والفرس حتى المماليك والترك . بل إن مصر هى التى انفردت بالزعامة الاقليمية فى المنطقة لأطول مدى معروف أو ممكن : معظم العصور القديمة ونصف العصور الوسطى تقريبا حيث كانت زعامتها للعرب أطول بالتالى من زعامة أى غيرها .

ثالثاً ، وأخيراً ، هناك مغالطة أخرى ، سالبة ، فى نظرية أطول مستعمرة . ففوق مصر للاستعمار الألفى ليس بدعة ولا شذوذاً . كل الدنيا تقريبا تعرضت للغزو وخضعت للاحتلال طويلاً . وهناك بلاد كثيرة عرفت الاستعمار والسيطرة الأجنبية طوال عمرها تقريبا ، دون أن تعرف بالمقابل لمحة واحدة من عالم إمبراطوريات مصر العظمى . الهند ، مثلاً ، طوال عمرها مستعمرة محتلة محكومة بالأجانب . ليبيا ، وحتى سوريا إلى حد ما ، فى العالم العربى ، هذا عدا أن موقف مصر لا يختلف عن حالة العراق أو المغرب .

كذلك لماذا نعد الموجات الغازية فى بريطانيا تعميراً لا استعماراً ؟ إن كل تاريخ بريطانيا حتى العصور الحديثة مستعمرة ، فلقد استعمرها الجرمان التوتون على التابع وبلا انقطاع منذ الكلت . وحتى وقت قريب جداً فى القرن الماضى كان ملوكها ، « المستوردون » من القارة ، لا يعرفون الانجليزية . وبالمثل ، ما أكثر فى أوربا الحالات التى كان الملوك والحكام يستوردون من بلاد أو دول أخرى ، إما بالوراثة أو الغزو أو المصاهرة أو المعاهدة... إلخ . والغريب بعد هذا كله أن مصر وحدها هى دائماً التى تذكر كنموذج للظاهرة . ولا تفسير حقيقى لهذا التخصيص إلا أنها مركز من أهم مراكز التاريخ وأن تاريخها معروف جيداً وموضع اهتمام خاص جداً .

(٢) السابق .

(١) ص ٣٠ .

نظرية النضج المبكر

والشيخوخة المبكرة

بالمثل تتعدل نظرية النضج المبكر والشيخوخة المبكرة . تقول النظرية إن خلاصة دورة التاريخ في مصر أنها نمت نموا مبكرا للغاية وسابقا لأوانه ، ولكنها بالمثل انتهت قبل الأوان ، وهذا اختزل العصر البطولي heroic age في تاريخها إلى قطاع صغير نسبيا من دورة حياتها . وقد ترتب على هذا أنه ما من قوة أو دولة كبيرة أو صغيرة خضعت لمصر إلا وخضعت لها مصر يوما ما ، بينما أن مصر من الناحية الأخرى قد خضعت لكثير من قوى ودول لم يحدث قط أن خضعت لمصر ولم تصل هذه إلها يوما ما على الإطلاق ، بحيث يخرج صافي محصلة الأرباح والخسائر السياسية والاستراتيجية على امتداد التاريخ كله في غير صالح مصر .

من الحالة الأولى ، وكلها ملاصق لمصر ، سوريا وليبيا والنوبة وإثيوبيا والجزيرة العربية ، فكلها مثلما وقعت تحت سيطرة مصر دخلت مصر دائرة نفوذها في وقت أو آخر . ومن الحالة الثانية ، التي تؤلف حلقة محيطة بالدائرة السابقة ، الأناضول والعراق وفارس شرقا ثم اليونان وروما والمغرب غربا ، هذا عدا فرنسا وبريطانيا مع الاستعمار الحديث .

والرد على هذا ، أولا ، أن العصر البطولي في حياة أية دولة هو بالضرورة مرحلي مهما طال ، ربما من دولة عاشت على قمة المنحنى الاستراتيجي إلى الأبد ، وإنما العبرة هي بطول هذه الفترة . فاذا قيل إن دورة التاريخ المصري في هذا الصدد ربما تذكرنا بفرنسا فيما بعد في تاريخ أوروبا الحديثة ، حين كانت أول أمة ثم إمبراطورية عرفتها أوروبا الحديثة ثم ما لبثت أن فقدت مكانها مبكرا لقوى صاعدة جديدة ، إذا قيل هذا فالرد هو مرة أخرى فارق المقياس الزمني الضخم ، بالألف هنا وبالقرن هناك ، والعصر البطولي في تاريخ مصر هو أطول فصل في بابها على الإطلاق وربما أيضا على النسبة . وذلك فضلا عن أن مصر لم تكد تختفى من خريطة القوة في أي وقت ، ولم تعرف العجز السياسي ولا شاخت بقدر ما حققت تجديد شبابها دورة بعد دورة .

ثانياً ، لا سبيل قط إلى المقارنة أو المقابلة أو المعادلة بين السيطرة المتبادلة بين مصر وبعض القوى المحاورة . فالسيطرة المصرية تكررت في تلك الحالات عشرات المرات واستمرت عشرات القرون أحيانا ، بينما لم تقع السيطرة المضادة إلا نادرا وعابرا جدا ، أحيانا كفلتات لم تعمر إلا بضع سنين . لقد كانت الأولى أقرب إلى القاعدة ، والثانية

إلى الاستثناء ، إن لم تقل الشلوذ . أما أن مصر خضعت لقوى بعيدة لم يحدث أن خضعت من قبل أو من بعد لمصر ، فذلك حقيقة قد تكون مؤسفة بما فيه الكفاية ، وقد يعدها البعض قصورا أو تقصيرا ، ولكن لها في الغالب ظروفها الخاصة إما من بعد جغرافي عبر البحار أو أن مصر لم تجد لها مصلحة في تعقبها أو ملاحقتها .

ومهما يكن ، فليس التاريخ عملية ثار وتصفية حساب تراكمي . كذلك فما من دولة معروفة في أوروبا مثلا إلا وخضعت لقوة أو لقوى لم يحدث لها بالضرورة أن أخضعها بالمقابل . وعلى أية حال ، فإن انتصارات مصر عبر التاريخ تعوض يقينا عن هزائنها وزيادة ، والامبراطوريات الشاسعة التي أقامتها مرارا وطويلا ترجح بالتأكيد خضوعها كستعمرة للأجنبي ، بحيث يخرج كشف الحساب النهائي والختام ، إن كان ولا بد من كشف حساب ، مشرفا بصفة عامة أو محايدا متوازنا على أقل تقدير . وليس لمصر أن تنجبل من تاريخها وليس في ماضيها ما يشين .

نظرية المقاومة السلبية

تسقط كذلك بكل محمولاتها وأصدائها وظلالها تلك النظرة أو النظرية الانهزامية التي ردها بعض السطحين في يأس وتحاذل : « وهى لمن غلب » (١) . وكذلك يسقط معها ما يندرج تحتها أو يجري مجراها خاصا بعصر بعينه أو حالة معينة مثل نظرية أن « سوق مصر لا يخافون إلا من الأتراك فلا يحكمهم سواهم » (٢) ... إلخ .

يقول أصحاب الاتهام إن مصر كانت تتخذ موقفا سلبيا بدرجة أو بأخرى من الغزاة الطامعين فيها ، فلا يكاد يبدى المصريون مقاومة تذكر ، إن لم يقفوا متفرجين على صراع الغزاة فيما بينهم على أرضهم في انتظار نتيجة التصفية ، فانهم كانوا أحيانا يرحبون بغاز جديد أو يتركونه ليترد غازيا قدما ، بحيث لم يكن لهم هم أنفسهم دور أو فضل كبير بصفة خاصة في التحرير . حدث هذا مع الاغريق ضد الفرس ، ومن قبل بنى الليبيين والنوبيين وبنى النوبيين والأشوريين ، ومن بعد مع العرب ضد الرومان ، كما تكرر بين أسرات العصر العربي وحتى بين المماليك ، بينما دخلت الفاطمية بغير دعوة وبغير مقاومة تقريبا .

وآخرون يقولون ، في إشارة محددة إلى الفترات الإسلامية التي استقلت فيها مصر ولكن تحت حكام أجانب ، بأن مصر كانت مستقلة ولكن لم يكن كذلك المصريون .

(١) المقرئى ، الخطط ، ج ١ ص ٣٩٣ .

(٢) الجبرتي .

وآخرون يقولون إنها تحولت لألفى سنة إلى قوة منزوعة السلاح وإلى شعب أعزل حين انتزع الحكام الأجانب كالممالك المرتقة والأتراك وظيفة الحرب لأنفسهم فانصرفت هي إلى صناعة الحضارة وانصرفوا إلى صناعة الحرب (١) . وثمة آخرون كذلك يشخصون هذا الوضع بأن مصر كانت «وعاء للقوة» ولكنها لم تكن «أداة القوة» ، حيث كانت قوة ضاربة ولكن في يد غيرها ، يد غير يدها تملك الزمام والزناد ، وبمعنى آخر كانت مصر «مطرقة قوة» ضخمة ولكن ليس «اليد الضاربة» .

وفي مجمل التاريخ ، وكنتيجة عامة ، يلخص البعض الموقف في أن المصريين كانوا في الغالب محكومين بالغزاة الأجانب وأن هؤلاء الغزاة الأجانب كانوا في الغالب من الرعاة الرحل ، وأن تقسيم العمل هذا أو هذا الانتخاب الطبيعي بين المحكومين الزراعيين من أهل النهر وبين حكامهم الأجانب الفاتحين السادة من بدو الصحراء المحيطة قد طبع المصريين بطابع قومي غير قوى أو قويم . ففي مصر ، كما ينظر أولمستد مثلا ، « لدينا مناخ حار جاف حيث الاعتماد الأساسي للمحاصيل ليس على الأمطار ، ولكن على ارتفاع النيل . هذا الارتفاع ، المنتظم كالفصول ، والتغير الصغير نسبيا في الحرارة بين الفصول نفسها ، وغياب المطر الكامل تقريبا مأخوذا في الاعتبار مع خصوبة التربة ، ثم قلة عدد المحاصيل الرئيسية ، خلق حالة ... كل ما هو مطلوب فيها هو القيام المستمر بتنفيذ روتين لا يتغير قط ويتطلب العضل أكثر مما يتطلب العقل . وهذا نجده منعكسا بصورة فائقة في شخصية الفلاحين ، الذين لا هم لهم ، الآن كما في القديم ، إلا الحصول على ما يكفي من الطعام ليعيشوا به ويتزوجوا عليه . لكن هذا لم يغير جدليا من شخصية الطبقة الحاكمة لأنهم ، منذ عصور ما قبل الأسرات ، كانوا دائما من الأجانب ... فقط لأنهم لم يلائموا أنفسهم مع المناخ ، فقد اعتورهم الضعف وانقرضوا في النهاية ... أما الفلاحون الذين لا يتغرون البتة ، والذين يبدوون بصورة بارزة جدا آثار المناخ ، فإن المؤرخ لا يحتاج إلى ذكرهم إلا مرة واحدة ، بعدها يمكن افتراض وجودهم ضمنا بصدد العلاقة التاريخية اللاحقة » (٢) .

فهل صحيح هذا كله ؟ إن هذه النظرة أو تلك إن لم تكن منحرفة أو متحيزة فانها لا يمكن إلا أن تكون جزئية أو مبتسرة على الأقل . أولا ، لأنها تتناسى حالات المقاومة العنيدة العنيفة والدموية بالعشرات المتمثلة في الثورات والانفاضات والصدامات مع الجميع . ولم يحدث أن دخل مصر غاز أجنبي أو أقام بها كنزها عسكرية هينة

(١) حسين فوزي ، ص ٤٧ ، ٥٣ ، ٨٣ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ٢٠١ - ٢٠٤ ، ٢٤٧ .

(2) A.T. Olmstead, «Climate and history», G.J. vol. 10, no. 5, Jan. 1912.

بلا ثمن باهظ من الدماء والخسائر الفادحة بل والانكسارات المحققة أحيانا . المقاومة الوطنية المستبسة والمصرة هي ، مثلا ، التي طردت أول غزاه لمصر على البر وهم الهكسوس وأول غزاة لها على الماء وهم شعوب البحر .

ثم بعد ذلك تبرز ظاهرة نضالية معينة تتكرر تحت كل استعمار بالحاح كأنها اللحن الدال أو المميز : صراع دموى قاس رهيب وواسع النطاق للغاية بين المصريين والمحتل الأجنبي يتخذ شكل ثورتين أو ثلاث على الأقل في كل حالة أو سلسلة من التمردات العسكرية وحركات العصيان كثيرا ما يضطر الامبراطور المستعمر إلى القدوم بنفسه لإخمادها ، دون جدوى غالبا ، بل وأحيانا ما كان الحاكم المحلي يقتل فيها أو يطرد طردا ، هذا فضلا عن مجموعة إمارات مستقلة يقطعها التحرير الوطني خارج نطاق الاحتلال .

حدث هذا خلال كل من الاحتلال الليبي والإثيوبي والأشوري والفارسي ، وكذلك تحت البطالسة والرومان ، بل وحتى تحت العرب في البداية حدث (ثورة المأمون ، وقتال أهل تنيس لجند المعز « قتالا شديدا » كما نخبرنا المقرئزي) . وفيما بعد كانت المقاومة الوطنية هي التي ألقت بحملة فريزر في البحر ، وكانت ثورة المصريين وكفاحهم المسلح هي وحدها التي طردت الحملة الفرنسية في النهاية . وليس هذا كله بالمقاومة السلبية ، ولا كان « ساتيا جراها » مصرية .

ثانياً ، وكما يرد صبحي وحيد بقة وبحق ، فإن « الذين ينتقصون مصر لترحيلها بالاسكندر وقبولها الرومان ورضاهما بالعرب ينسون أن العهود اليونانية والرومانية والعربية عهود ثورات عالمية اجتاحت العالم المعروف على أيامها ولا شأن لها البتة بالحروب الحديثة التي تنشب بين أمم مستكملة وعيا القومي ، متمتعة بمستوى اجتماعي واقتصادي واحد . فدخلت تحت الاسكندر جميع الشعوب ، وبينها مدن اليونان بالذات ، وفي الوضع نفسه الذي عرفته هذه الشعوب . ودخلت تحت روما جميع بلاد البحر المتوسط وبعض أوروبا الشمالية ، وبينها اليونان أيضاً وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا التي بدأت بالفتح الروماني وجودها السياسي . ومزق العرب ما بلغوه من الإمبراطورية الرومانية تمزيقا ، واستولوا على القسم الشرقي منها ، واستمروا يسطون على القسم الغربي حتى ظهر العثمانيون ، فامتد هذا السطو إلى أسوار فينا وظل خطره رابضا حتى الحرب العالمية الأولى » (١) .

ثالثاً ، حتى في مثل تلك الفترات التي احتكر فيها الأجانب السلاح ، كانت حروب مصر وانتصاراتها في الداخل والخارج تتم بجيش جسمه الأساسي من المصريين وقوامه الأول الفلاح المصري . فحتى من قبل في الأسرة الـ ٢٦ ، حين بدأت الجنود المرتزقة الاغريق تغرق الجيش المصري تحت بساطتك وأمازيس ، كانت نسبة المصريين إلى الاغريق ٨ : ١ (٨٠ ألف مصري مقابل ١٠ آلاف اغريقي) . وفي اعتقاد ماهافي أن المصريين كانوا يشتركون في الجيش البطلمي (١) :

كذلك فليس دقيقاً تماماً أن المصريين أبعدوا أو ابتعدوا كلية عن الجيش والسلاح والحرب طوال العصر العربي الإسلامي . فما أكثر ما نقرأ في سجلات الحوليين العرب عن دور المصريين في قوة مصر العسكرية تحت جميع دول ومراحل هذا العصر . فالمقرئ لا ينفك يذكر الجند « السود والعربان والمصريين » في قوات ابن طولون ثم الإخشيديين . وفي الفاطمية والأيوبيّة كان كثير من الجند المشرقيين بين تركي وعجمي وغيرهم من مواليد مصر . وكثيراً ما لجأ أولئك الحكام في صراعات السلطة الداخلية التي لا تنقطع إلى تعبئة « أوباش القاهرة » (كذا) كبديل عن جندهم المرتزقة المتمردة أو لتسييرهم ضدها (٢) . وفي حروب الأيوبيّة والمملوكية مع الصليبيين والمغول كان الجندي المصري هو فعلاً عصب القوة المحاربة خلف قيادة الفرسان المماليك . أكثر من هذا ، فحين تدهور المماليك كطبقة محاربة جعلوا يستأجرون الأهالي عنهم للقتال والجيش وجعلت « حثالة أهل المدن تدخل الجيش » .

كذلك فنحن نعلم من المقرئ أن سكان المدن وقتئذ كانوا يصنعون أنواع السلاح جميعاً ويحملونها في الطرق ويتبارون بها ويتدربون عليها في الميادين العامة ثم يشتركون فعلاً في المعارك الحربية الكبرى خارج الحدود وداخلها ، كما في منطقة دمياط ضد الحملات الصليبية الثلاث . وعلى أيام ابن بطوطة كان أهل الاسكندرية يملكون مستودعات سلاح ضخمة ، بل ويرفضون مراراً أن يقوم السلطان بالدفاع عن المدينة من دونهم . وفيما بعد في مواجهة الحملة الفرنسية لم يكن ثمة سوى المصريين يتصدون لها ويحاربونها في النهاية . ونحن نعلم من الجبرتي كيف كان القاهريون يصنعون السلاح وكيف كان بعضهم من الفقراء يبيع أمتعته أو « ملبوسه » ليشتري السلاح للحرب « الفرنساوية » .

رابعاً ، وأخيراً ، تناسي نظريتنا المزعومة أين ذهب غزاة مصر : لقد بادوا

(١) السابق ، ص ٣٠٨ .

(٢) السابق ، ص ٦٨ ، ٨١ ، ١٧٦ .

وذهبوا ، وبقيت مصر . فبقوة حيويتها ، وبقدرة نادرة على الامتصاص ، ابتلعهم بالتدريج في جسمها الكبير ، حتى انتهى الأمر بالمنتصر عسكريا إلى الهزيمة البشرية وبالمهزوم عسكريا إلى الانتصار بشريا ، بينما خرجت هي مقبرة الغزاة المثالية ، أكبر مقبرة للغزاة . ولقد يرد أعداء مصر قائلين : نعم ، هي نجحت في البقاء عبر آلاف السنين رغم كل الغزاة ، ولكن بأي ثمن : بسيادتها كئيب : لقد فقدت استقلالها في مقابل بقائها .

ولكن هذا بدوره مردود عليه : فالحيوية إنما هي أساسا القدرة على الامتصاص وعلى امتداد الصراع . والقدرة على امتصاص الصدمات ، كما يؤكد جوبليه ، هي المقياس الحقيقي الوحيد لحيوية الشعوب والدول (١) . ومن الواضح تماما في تاريخ مصر أن المصريين قوة صامدة صابرة وكتلة صماء صلبة غير منفذة للأجنبي بسهولة ، وعلى هذه الصخرة بالذات ، حتى بسليتها أحيانا أكثر منها بإيجائيتها ، تحطمت الغزوات أو تأكلت وأرهق الاحتلال والاستعمار حتى رحل .

نظرية الشعب غير المحارب

هل المصريون شعب محارب ؟ كثيرا ما أثار البعض ، خاصة الاستعمار الحديث ، هذا السؤال ليثبت قضية معينة أو ينفيها . ويبدو أن هذه النظرية وضعت كامتداد وتكبير على مستوى الخارج لنظرية سلبية ووداعة المصري المفترضة في وجه الطغيان والاستبداد المحلي في الداخل . وهنا وجه الغرابة والخطأ معا . فلتن صحت النظرية الأخيرة جدلا ، فليس أبعد عن الصحة من النظرية الأولى . بل إن المصري ليوشك أن يتصف بمتناقضة غير عادية ، إن لم تكن محيرة ، بين سهولة الانقياد والخضوع للحاكم في مجال السياسة والداخل وبين الشجاعة الوطنية الفائقة والصلابة العسكرية النادرة في مجال الحرب في الخارج . ولقد يرى على العكس أنه لا تناقض حقيقي بين الصفتين بقدر ما هما متكاملتان ، بمعنى أن العوامل والظروف التي جعلته سهل الخضوع للحاكم يفضل السلامة في الداخل هي نفسها التي جعلته مقداما فدائيا بالغ الجرأة والشجاعة في القتال في الخارج .

ومهما يكن الأمر ، فإن سؤال الشعب المحارب هذا اتخذ حساسية خاصة في السنوات الأخيرة منذ بدأ الصراع العربي - الإسرائيلي . فقد أعاد العدو الإسرائيلي والدعاية الصهيونية طرح القضية بعد يونيو خاصة وقبل أكتوبر ، ليلقي ظللا باهتة على

(1) P. 116.

الشخصية المصرية كجزء من حربه النفسية الضارية على مصر ، وذلك بنجث شديد ولكن مخططاً أشد وفشل أشد وأشد . فالواقع أن النظرية برمتها ، إن لم تكن قطعة من أوهام العوام أو الخواص ، فإنها لا تعدو فرية ملفقة من صنع الاستعمار . أما علمياً فلا أساس لها من الصحة ، بل الصحيح هو عكسها تماماً سواء على المستوى العملي أو النظرى .

فأولاً ، من ناحية الواقع التاريخي ، ربما كان للمصريين أطول سجل معروف في الحرب القتال ، إذ لم تكف مصر القديمة عن المعارك والحروب لآلاف السنين . بل لقد أخذ على الإمبراطورية من قبل في الفرعونية إفراط العسكرية والإسراف في الحروب ، وهذا لا يدل إلا على شعب محارب بالطبع ومنذ البداية . وللنبي محمد بعد هذا كلمة بالغة الدلالة والحسم هنا ، إذ أوصى العرب إن أتبع لهم فتح مصر أن يتخذوا فيها « جنداً كثيراً لأنهم خير جند الأرض » ، وعلل ذلك بأنهم « في رباط إلى يوم القيامة » .

ومن بعد كان نابليون يعتبر أن المصري نخامة مثلى للجيش المقاتل حين قال إنه لو كانت كل جيوشه كالمصريين لملك العالم . ومن بعده استبدل محمد على المصريين بالجند الأتراك والألبانيين ، وكانوا هم كل جيوشه وبهم حقق إبراهيم كل انتصاراته ، وكان إبراهيم بالذات يفاخر العالم بالمقاتل المصري ويعده علناً خيراً من المقاتل التركي . أما اليوم فإن سيناء أكتوبر أو أكتوبر سيناء هي آخر دليل قاطع على الشعب المحارب وآخر تكذيب دامغ لنظرية الشعب غير المحارب .

والحقيقة أن مصر كانت دائماً شعباً محارباً بقدر ما كانت شعباً بناءً ، وكان المصري قدماً وحديثاً هو الإنسان المحارب *homo militus* كما كان الإنسان الصانع *homo faber* . فلقد فرض الموقع المتحدى أن يصبح الشعب المصري هو الشعب المقتحم مثلاً فرض عليه أن يكون الشعب اليقظ الواعي للعالم المحيط . أى أننا كما جعلنا الموضع — النهر — شعباً بناءً صناعته الحضارة ، فإن الموقع الحساس جعلنا ، وبنفس القوة والضرورة ، شعباً محارباً مقاتلاً وظيفته الدفاع (راجع : « في رباط إلى يوم القيامة ») .

نعم الدفاع ، فهذه هي الكلمة المفتاح . فمصر كانت تختلف عن شعوب الرعاة والبدو وأنصاف البدو والرحل المحيطة بطبيعة الحال . فهي غنية وهم بيئات فقيرة قد يطمعون فيها ، ولكنها لا تجد في فقرهم ما يغريها أو يدفعها إلى الاستيلاء عليهم . وهم لا يملكون ما ينفقون فيه طاقهم إلا الهجوم والغزو ، فهم محاربون باليدين ، ولكن مصر بالضرورة تبنى بيد وتحارب بالأخرى . ولهذا لم تكن مصر جيشاً قائماً

دائماً تحت السلاح ، وإنما كانت جيشاً احتياطياً مستعداً للاستدعاء عند أى خطر خارجى . وتلك عموماً هي الفروق الاستراتيجية التقليدية بين الرعاة والزراع (١) .

ومن هنا فإن مصر كانت دائماً شعباً محارباً ولكن دون أن تكون دولة محترفة حرب ، لأنها محارب مدافع أساساً ، لا محارب معتمد . وليس الدفاع هنا عملية سلبية أو دليل سلبية ، ولكن مصر الغنية لا تجد ببساطة مصلحة في العدوان . ومن هنا بالدقة كانت الإمبراطورية المصرية — باستثناءات معينة كالدولة الحديثة ذات الإمبراطورية الحربية الهجومية جداً — إمبراطورية دفاعية في الصف الأول . ومن هنا بالتالى كان دور القيادة هاماً جداً في الحرب ، إذا غابت تعرضت قوة مصر للخطر ، تماماً كما كان دور الحكومة القادرة هاماً جداً في كيان وحضارة مصر الزراعية في الداخل وأثناء السلم .

ثانياً ، وعلى المستوى النظرى ، ليس من الواضح تماماً ما المقصود بنظرية الشعب غير المحارب : أهو البيئة أم الجنس ؟ إن تكن الأولى ، فلقد كانت مصر ، ككل الزراع وسكان السهول ، تحارب وتغزو وتتوسع طوال التاريخ ، على الأقل للدفاع ورد الهجوم أو العدوان ودرء الخطر . وما أكثر في التاريخ ما انتصر الزراع على سكان الصحارى والجبال وأبناء البحار ... إلخ ، بحيث كان مصير هذه البيئات في النهاية هو الخضوع للزراع والابتلاع في إمبراطورياتهم . وهذا على النقيض تماماً من النظرية البيئية الشائعة من أن سكان السهول والأودية الزراعية السهلية أميل إلى الدعة والوداعة وأجنح إلى السلم وأطلب للسلامة وليسوا «محاربين أشداء» كسكان الجبال وكالببدو الرعاة ... إلخ . فهذه النظرية السهلة غير الدقيقة تسقط إذن وبالضرورة مع سقوط هؤلاء المحاربين الأشداء في أيدي الزراع .

هذا عن البيئة ، أما عن الجنس فحتى أشد العنصريين غلواء لم يجسروا على أن يصنفوا الأجناس والسلالات إلى عناصر محاربة وأخرى غير محاربة . ومع ذلك ، فحتى من هذه الزاوية ، هناك مغالطة ساذجة تكذب نفسها بنفسها . لقد تواتر المحاربون الغزاة من البدو والرعاة والجبلين ومن مختلف الأجناس والدماء على مصر وحكموا ثم سقطوا ، فاستقر منهم من استقر وانصهر واستوطن نهائياً كما رأينا . فالمصريون إذن بينهم الآن كل هذه العناصر التي هي — بالتعريف أو بالفرض ، وإلا لما دخلوا وتغلبوا — «محاربون أشداء» ، فكيف يمكن أن يكونوا حتى بمنطق العرق شعباً غير محارب ؟

(1) Owen Lattimore, Inner Asian frontiers, in : New compass of the world, N.Y. 1949, p. 279.

والمغالطة في هذا الموقف تكاد تشبه ما يشاع عن الألمان والفرنسيين حيث يقال عادة إن الألمان شعب محارب والفرنسيين ليسوا كذلك . فقدما غزا برابرة الجرمان التيوتون فرنسا وأخضعوها ثم استقروا فيها - خاصة الفرائك - حتى أصبحوا هم جزئيا « الفرنسيين » . فكيف يصح أن هؤلاء الفرنسيين شعب غير محارب مع أنهم هم ألمان الأمس المحاربون غزوا وفتحوا واستقروا ؟ وأضح في المثلين الفرنسي كالمصري ، وفي الحالتين الجنس كاليئة ، أن النظرية متناقضة داخليا وتنقض نفسها بنفسها . ولا محل علميا وخارج انحرافات الحرب النفسية التحريفية والدعاية السياسية المحترقة لأي تشكيك في الصفة الحربية والخصائص القتالية لأي من الشعبين أو البلدين .

نظرية جنائية الموقع

تبقى أخيرا - لتسقط ! - نظرية أكثر انتشارا ولكنها ليست أكثر صحة : تلك أعني نظرية أن الموقع قد جنى على مصر ، بمنطق أن « من يقف في مفترق الطرق تدممه السيارات » . ولعل هذه النظرية أشد التصاقا بالعصر الحديث خاصة وبعصر قناة السويس بالأخص . والواقع أنها من صنع وترويج الاستعمار الغربي ، فمنذ وقت مبكر والاستعمار يروج لفلسفة غربية مؤداها أن بلدا بموقع مصر لا يمكن أن يكون ملكا خاصا لنفسه ، وأنه منذ شقت قناته لا يمكن إلا أن ينتمى إلى « العالم المتحضر » على العموم والشيوع .

هذا مثلا رينان يقول عن مصر « إن بلادها لها مثل هذه الأهمية لباقي العالم لا يمكن أن تكون مستقلة تماما من الوجهة السياسية » (١) . وبالمثل يقول هانوتو الذي زعم أن مصر لا غنى لها عن الأجانب ، وأن مركزها الجغرافي يفرض عليها قبول سيطرة الدولة التي تهيمن على البحر المتوسط . ومثلهما ذهب كول « لقد كان قدر مصر المحتوم أن تكون أرضها على درجة قصوى من الأهمية للشعوب الأخرى » (٢) . وإذا كان كاتب حديث آخر مثل أندريه سيجفريد يردد نفس الفكرة ، فيكفيها هنا تعليق جوبليه حيث يصفها بأنها نظرية بالية (٣) . على أنها لم تكن دائما كذلك - حتى بيننا نحن أنفسنا . فمن قبل ، رفض محمد علي فكرة شق قناة خشية أن تتحول إلى « بوسفور ثانية » كما قال (٤) ، وكما خشى نحاو قبله بأكثر من ٢٥٠٠ سنة ! ومن بعد ، كانت تلك الفكرة الشائعة بيننا حتى اليوم من أن الموقع - الذي كان ينبغي أن يكون رأسمال

(1) Siegfried, Mediterranean, p. 18.

(2) Imperial military geog., p. 291.

(3) P. 144.

(4) H. L. Hoskins, The Middle East. N. Y., 1954, p. 41 .

عسكري لمصر كما قد صار لها رأسمال تجارى - جاء تقمة لا نعمة ، وعوانا عليها لا عوناً لها .

أمكن حقا أن تكون صحيحة تلك النظرة أو النظرية ؟ من زاوية الأمر الواقع ، الواقع التاريخي أعني ، ليس شك بطبيعة الحال أن موقعنا الجغرافي وقناتنا الاستراتيجية قد اتخذت بالفعل مبررا لتوطن الاستعمار وإزمانه . وليس من الصدفة أن تكون مصر - باستثناء عدن - أول وحدة في المشرق العربي تخضع للاستعمار الأوربي . بل لاشك أن القناة سهلت على الاستعمار مهمته خارج مصر : كما في الهند مثلا حيث قدمت طريقا مباشرا فعلا لاستخدام القوة وكبت المقاومة ، بمثل ما أن هذا التوطيد الذى قدمته القناة لجهاز الاستعمار اتخذ بدوره ذريعة لمزيد من التمسك بمصر .

ولا جدال كذلك أن خطورة موقعنا وأهميته أخرتا من استقلالنا وقدرتنا على التحرر نسيا ، برغم عظم المقاومة الوطنية في قلعة وطلية النضال القوي . ويتضح هذا إذا ما قورنت مصر بالدول العربية المجاورة . فالاستعمار الأوربي الذى بدأ في مصر سنة ١٨٨٢ ، تأخر في سوريا والعراق مثلا إلى سنة ١٩١٤ ، وبينما نجده يخرج من سوريا في ١٩٤٥ ومن العراق بعد ذلك بقليل ، فانه لم يغادر مصر - رغم الاستقلال الاسمي منذ ١٩٢٢ أو الرسمي منذ ١٩٣٦ - إلا في ١٩٥٣ . أى أنه عمر في مصر أكثر من ٧٠ عاما ، مقابل ٣٠ عاما في سوريا وأكثر من ذلك قليلا في العراق - أى ضعف أى منهما ونحو مجموعهما . وحتى بعد ذلك ، فانه لم يخرج من مصر - ومصر وحدها - إلا بعد حرب حقيقية بل حرب مزدوجة .

واضح إذن أنه برغم المقاومة البطولية ، فانه بقدر أهمية الموقع بقدر ما كانت شراسة الاستعمار في التمسك به والاستماتة من أجله . ودعنا لا ننس أيضاً أن خلق الاستعمار العالمى وخاصة البريطانى لإسرائيل في فلسطين المحتلة كان مرتبطا في جزء كبير منه باستراتيجية السيطرة على قناة السويس وتأمينها ، في حين كانت الصهيونية العالمية من جانبها تقدم نفسها للاستعمار كحامية مضمونة لصلوع القناة (فكرة كلب الحراسة) . (١)

أن الموقع قد جنى علينا كأمر واقع وأغرى بنا الاستعمار والأطماع الامبريالية ، حقيقة تاريخية إذن ولا مناص من الاعتراف بها . بل قد يمكن أن نزعج في هذا الصدد أن موقع مصر في العالم الحديث أشبه - في معنى - بموقع العراق في العصور الوسطى ،

(١) حمدان ، الاستعمار والتحرير في العالم العربي ، ص ٩٠ - ٩٢ .

إن لم يكن حقا هو الذى ورثه . فمن المحتمل أن عراق العصور الوسطى كان يتمتع في عصره الذهبى بموقع تجارى واستراتيجى من خير ما عرف العالم القديم ، ولكنه كما رأينا دفع ثمن هذا الموقع من صميم مصيره حيث عرضه لأخطار قلب آسيا الرعوية المدمرة وطرق القوى البرية وقراصنة السهوب . ومنذ العصور الحديثة كانت مصر موقعا من أهم مواقع العالم القديم ، ولكنها بالمثل دفعت ثمنه من استقلالها حيث تكالبت عليها أخطار القوى البحرية والاستعمار الأوروبى الحديث أى قراصنة البحار .

النتيجة

ذلك كله قد يكون صحيحا ، ولكن يبقى السؤال : أى منطق هذا الذى يجعل من نقطة قوتنا نقطة ضعف ، ومن أكبر رصيد لنا خسارة علينا ؟ أى منطق إلا أن يكون منطق الحتم الجغرافى الأعمى ومنطق الاستعمار التبريرى للأخلاقى المقلوب الذى يثبت الأمر الواقع بالفرض المسبق *ex post facto* ؟ وحتى من داخل منطق الاستعمار نفسه لم يثبت بالقطع فى الحقيقة أن القناة أو مصر ضرورة لكيان الامبراطورية (١) . ومنذ وقت مبكر بعد شق القناة ، كان هناك دائما فى بريطانيا مدرستان من الفكر الاستعمارى ، مدرسة طريق الرأس ، ومدرسة طريق قناة السويس (٢) . وقد عجزت بريطانيا بالفعل خلال الحربين العالميتين عن تأمين القناة جويا وفتحها باستمرار ، وارتدت إلى طريق الرأس أساسا .

وقد حاول الاستعمار المساومة « بالاستقلال الجزئى » الذى يجلو عن الوادى ويحتل القناة . وهى فى الحقيقة مساومة تمزق مصر إلى اثنتين : مصر النيل ومصر القناة ، الثانية منهما منفصلة عن مصر النيلوتية انفصال بنا عن كولومبيا (٣) ! وأصر التحرير على أنه لا انفصال ، وبدد خرافة الموقع النعمة كنظرية غيبية قدرية غير علمية ، تنسى أن موقعنا إذا اقترن بطاقة موضعية كفاء له لكانت النتيجة عكسية تماما . والحقيقة أننا حين كنا ننادى « القناة لمصر » ، وليست مصر للقناة » ، فانما كنا نعنى أن الموقع للموضع وليس العكس ، لأن الموقع صفة بينما الموضع واقع ملموس .

مصر كقوة سياسية

القوة السياسية للدولة والجغرافيا السياسية أساسا «تحليل قوة power analysis» — (٤)

(١) إبراهيم صقر ، « قناة السويس » ، فى : دراسات فى العالم العربى ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٣٦٨ وبعدها .

(2) W. G. East, Mediterranean problems, Lond., 1948.

(3) Goblet, p. 144.

(4) R. Hartshorne, Political geog., in: American geog., ed. Preston James etc. p. 177.

مركب بالغ التعدد والتعقيد من عناصر مادية ومعنوية تطوى الاقتصاد والإنتاج والموارد والمواهب والسكان والنظم والإدارة والحضارة ... الخ. وإذا كنا لنا أن نقسم القوة السياسية إلى جانبين، داخلية وخارجية، فإن الأخيرة لا تنفصل بحال عن الأولى. ففي كل الأحوال تعد القوة السياسية الخارجية امتداداً للقوة السياسية الداخلية و«فيضها» خارج الحدود. وفي كلمة واحدة، فإن القوة السياسية الخارجية هي «فائض القوة الداخلية». ولكي نحلل قوة مصر السياسية بهذا المفهوم، فإن علينا أن نبدأ أولاً بتحديد سياسة مصر الخارجية، ثم تتبعها بدورها السياسي، إلى أن نتحتم أو نختتم بالوزن السياسي.

سياسة مصر الخارجية

إن تكن «الجغرافيا وراء السياسة» (١) مقولة صحيحة بعامية، فلعلها أصبح ما تكون عن مصر محاضرة. فسياسة مصر الخارجية تعكس شخصيتها الاستراتيجية ربما أكثر مما تعرف أي دولة أخرى. وضوابط سياسة مصر الخارجية، شأنها شأن أي دولة، تتألف من مجموعة من الثوابت والمتغيرات. فعلى رأس الثوابت تأتي حقائق الجغرافيا والتاريخ، إن لم نقل الجغرافيا وحدها أو أساساً، فانما «الجغرافيا هي قلب الأمم» كما وضعها ديجول، وهي كما عبر أيضاً «العامل الثابت في صناعة التاريخ» (٢). ولعل التاريخ بهذا أدخل في باب المتغيرات، أو على أية حال فاته إنما يدخل دائرة الثوابت من حيث هو في جوهره «جغرافيا متحركة» أو «جغرافيا متراكمة». أما المتغيرات فعوامل عديدة جد متباينة تمتد من ظلال التاريخ نفسه توا كما سبق، إلى توازن القوى العالمي والإقليمي السائد مرحلياً، إلى الأحوال الداخلية وقدرات وتطلعات ومزاج الشعب السائد آنياً، إلى العامل الفردي البحث وبالتالي الشخصي غير الموضوعي نوعاً ممثلاً في القيادة السياسية ... الخ (٣).

وبصفة عريضة فإن الثوابت أكثر موضوعية من المتغيرات، أما الأخيرة فلعلها أقل موضوعية أو أكثر شخصية بدرجة أو بأخرى. وبصفة تقريبية للغاية أيضاً، يمكن القول إن الثوابت تعكس توجيه سياسة مصر الخارجية الطبيعي والسوى وكما ينبغي، بينما قد تأتي المتغيرات كعامل تحريف واضطراب لها، الأولى عامل تصحيح دائماً، والثانية عامل تصحيف أحياناً. وإذا كان قيام إسرائيل والصراع العربي - الإسرائيلي

(1) Moodie, Geog. behind politics.

(2) Heikal, «Egyptian foreign policy», p. 718.

(3) Ibid., p. 715.

وهو أكبر عامل أدخل مصر في قلب السياسة العالمية على أوسع نطاق ، فإنه جاء أيضاً وبلا جدال أكبر عامل في اضطراب هذه السياسة في النهاية وتعرضها للانقلاب التاريخي غير المسبوق .

مراحل السياسة الخارجية

ولقد تطورت السياسة الخارجية لمصر الحديثة مع متغيرات العصر والمرحلة من جهة ، وبحسب قوة مصر الذاتية كما تذبذبت بين الاستقلال والتبعية من جهة أخرى . ولهذا فلعل الاستعمار كان أكبر عامل خارجي منفرد حدد وشكل سياسة مصر الخارجية خلال هذه الفترة . وعلى هذا الأساس وحده تقريباً أو غالباً ، يمكن أن نعرف على ثلاث مراحل رئيسية من السياسة الخارجية المصرية تمثل في جوهرها أبعاداً جغرافية في الدرجة الأولى ، وبالذقة أبعاداً متوسعة متزايدة على التعاقب : مرحلة السياسة المحلية ، مرحلة السياسة الإقليمية ، مرحلة السياسة العالمية .

مرحلة السياسة المحلية

من الصعب ، ربما من العبث ، أن نتحدث عن سياسة خارجية لمصر في ظل الاستعمار . فبعد أن كانت مصر محمد علي وإسماعيل تدخل أعماق دائرة السياسة الدولية ، تظهر على المسرح الأوربي ذاته كئند عتيد أو كمنافس عتيد ، وتلعب دوراً مذكوراً في تشكيل السياسة العالمية نفسها ، لم يعد لمصر تقليدياً سياسة خارجية بمعنى الكلمة تحت الاحتلال البريطاني . فلقد كان الاستعمار بمثابة عملية تجريد من السياسة الخارجية كما من الاستقلال ومن السلاح .

فمن ناحية فرض الاستعمار على مصر « العزلة السياسية » في الدرجة الأولى ، فلم يعد لها علاقات خارجية دولية إقليمية أو عالمية إلا من خلاله وفي أضيق الحدود التي رسمها بنفسه ، وبذلك احتكر لنفسه سياستها الخارجية أو هو صادرها ببساطة . ومن ناحية أخرى فإنه أنتزع موقعها الجغرافي الخارجي عملياً ، وبذلك حصر وجودها وحياتها في حدود موضعها المحلي كدولة نهريّة زراعية فحسب .

من هنا كانت « المسألة المصرية » كما وضعها أحد مناسم مصر في القرن الـ ١٩ وهو نوبار ، « مسألة رى » (١) أى « مسألة مياه » ، أى تأمين وضمان أكبر كمية ممكنة أو لازمة من مياه النيل للكيان المصري . أو كما لخصها أحد وزراء خارجية مصر فيما بعد

(1) Willcocks, Craig, Egyptian irrigation, vol. II. p. 9.

في الخمسينات من قرننا هذا ، كانت سياسة مصر الخارجية محدودة الآفاق والأبعاد للغاية ، تتحرك على محورين : الاستقلال ووحدة مصر والسودان ، أى باختصار « وحدة وادى النيل » (١) .

وعملها وعلمها ، أو سياسيا وجغرافيا ، لا يكاد هذا الشعار الآخر يتجاوز حدود الشعار الأول ، وفي الحالين كانت سياسة مصر الخارجية هي أساساً « سياسة مائية » لا أكثر تقريبا ، وكانت قوة مصر السياسية تتناسب تناسباً طردياً مع كمية المياه المتاحة لها ، وكان التدخل القومى يساوى التدخل المائى بالتقريب . وسيلاحظ فى النهاية أن مرحلة السياسة المحلية هذه تتعاصر مع مرحلة الاستعمار البريطانى لمصر ، ولكنها تسبق الاستعمار الصهيونى لفلسطين أى ظهور إسرائيل .

مرحلة السياسة الاقليمية

تتفق هذه المرحلة مع بدء الاستقلال والتحرر الوطنى بعد يوليو ، ولكن أيضاً وأسفاً مع بدء الوجود الإسرائيلى على حدودها . فما أن خرج الاستعمار من مصر حتى انطلقت كاسرة نطاق العزلة السياسية الذى ضربه حولها لتستعيد على أوسع نطاق علاقاتها العربية التى كانت محورية فى عصر محمد على بفتوحه وسياسته العربية . وقد كانت مأساة فلسطين من أقوى دوافع وعوامل التوجيه العربى للسياسة المصرية الخارجية ، تمثل ما كانت نقطة تجمع ولقاء أو إعادة تجمع ولقاء العرب المعاصر . فمرحلة السياسة الاقليمية لمصر إذن تقابل جغرافيا دائرة العالم العربى . وبهذا تقدمت مصر من مرحلة السياسة المحلية وشعار وحدة وادى النيل إلى مرحلة السياسة الاقليمية وشعار القومية العربية والوحدة العربية . وبالموازاة ، انتقل مركز ثقل التوجيه السياسى من الجنوب إلى الشمال ، من السودان إلى المشرق العربى .

وقد كان معنى هذا على الفور بداية قيام أو إقامة « النظام العربى » كتعبير سياسى ، مثلاً هو تعبير جغرافى ، عن العالم العربى والقومية العربية ثم الوحدة العربية فى النهاية . وكان حتماً أن يصطدم الغرب والإمبريالية بهذا النظام الجديد وأن يعمل على تفتيته أو تحطيمه قبل قيامه ، محاولاً أن يفرض نظامه الإمبريالى الخاص على المنطقة وهو « نظام الشرق الأوسط » الذى يتميع فيه العالم العربى وتنوب شخصيته الدولية المستقلة فى كيان خلاسى فضفاض يشمل دولا خارج العروبة كتركيا وإيران وأخرى ضد العروبة رأساً كإسرائيل .

(1) Heikal, idem, p. 718.

وفي هذا السبيل ، وتحت اسم « الأمن المتبادل » و « الدفاع المشترك » ، المشترك عن « العالم الحر » و « الديمقراطية الغربية » ضد « الخطر الشيوعي » ، ولكن في الحقيقة بهدف استبقاء المنطقة كلها منطقة نفوذ داخل نطاق العالم الحر المزعوم ، قدم الغرب عديدا من مشاريع الأحلاف الدفاعية أهمها حلف الشرق الأوسط « الميدو Medo » والحلف المركزي « السنتو Cento » ثم حلف بغداد . ولم تكن هذه الأحلاف سوى الحلقة الإقليمية في سلسلة أحلاف الغرب الاستراتيجية العالمية المضادة للاتحاد السوفيتي والمطوقة له . ولذا فبينما كانت هذه الأحلاف تفرض إن لم تخلق عدوا وهما بعيدا هو الاتحاد السوفيتي ، كان بعضها يضم عدوا حقيقيا مركزيا في قلب العرب بل العدو الحقيقي الوحيد وهو إسرائيل . وكان هذا التناقض وحده أو بالأصح هذا السفه السياسي كفيلا بالطبع برفض مصر والعرب عموما . وقد ترعمت مصر معركة إسقاط هذه الأحلاف واعتبرتها نوعاً من « الاستعمار الدولي » أو « الاستعمار الجماعي » أو « الاستعمار الحديث » ، أو إجمالاً نوعاً من « الاستعمار المقنع » ، وشرعت في وجهها الضمان العربي الجماعي كحلف مضاد (١) .

تلك كانت بحق معركة الأحلاف أو معركة إسقاط الأحلاف التي تمت بنجاح ساحق . إلا أنه منذ تلك المعركة وإلى الآن أصبح الصراع بين النظام العربي ونظام الشرق الأوسط هو محور ومحك كل السياسة والاستراتيجية في المنطقة . وبه في الحقيقة يمكن أن تفسر كل حاضرها ومستقبلها القريب وربما البعيد أيضاً ، كما يشخص ببصيرة تفاذة وفكر ثاقب رائد الاستراتيجية السياسية في مصر محمد حسنين هيكل (٢) .

من هنا وهناك كانت المرحلة كلها مفعمة بالصدمات والصدمات والأحداث والمشاكل السياسية مع الغرب والإمبريالية نتيجة لحاجة الاستعمار القديم والجديد للسياسة المصرية الخارجية الجديدة وتصديده لمحاولة احتواء مصر وتحجيمها وإعادة لها إلى مناطق النفوذ خارجياً وإلى حظيرتها المحلية الضيقة داخلياً .

وفي وجه هذا الهجوم حاولت مصر في البدء اتباع استراتيجية مضاربة الاستعمار القديم بالجديد مستفيدة من التناقضات الداخلية بينهما خاصة في مجال المصالح البترولية الضخمة في المنطقة . وكان هذا يعني أساساً مضاربة بريطانيا وأمريكا ، أي قيادة الغرب القديمة العجوز ذات التاريخ الاستعماري المدان في المنطقة بقيادته الجديدة الفتية الواعدة وغير الملوثة استعمارياً . غير أن هذه السياسة لم تنجح أو تجدد كثيراً ، إذ سرعان ما ثبت

(١) أحمد صدقي الدجاني ، عبد الناصر والثورة العربية ، ١٩٧٣ ، ص ٨٥ ، ٨٩ .
(2) Heikal, «Egyptian foreign policy», p. 719 ff.

أن الميول والأطماع الإمبريالية الجديدة لا تقل ضراوة أو خطرا عن المقدمة إلا في الشكل ، وأن أمريكا إنما تحاول طرد بريطانيا لترثها وتضع قدمها في حذائها ، كما أنها أكثر لا أقل منها صهيونية وأشد انحيازاً لإسرائيل .

على أن هذا بالدقة ما نقل مصر مباشرة وبسرعة نادرة إلى معترك المسرح الدولي والسياسة العالمية بكل معناها وأبعادها ، فجاءت المرحلة الثالثة والأخيرة في سياسة مصر الخارجية على أعقاب المرحلة الإقليمية بل في تداخل شديد معها ، بحيث يكاد يصعب الفصل القاطع بينهما ، وبحيث تعد تلك المرحلة الإقليمية القصيرة العمر مرحلة انتقال بالأحرى بين المرحلتين المحلية والعالمية .

مرحلة السياسة العالمية

فند مؤتمر باندونج في منتصف الخمسينات على الأقل ، أو منذ تأميم القناة وحرب السويس على الأرجح ، وجدت مصر نفسها فجأة في قلب دوامة السياسة العالمية وذلك كنتيجة لصدامها المحتوم مع الإمبريالية والغرب بشقيه الاستعمار القديم (بريطانيا وفرنسا خاصة) والجديد (الولايات المتحدة أساسا) . وفي هذا الصدام والمواجهة كانت قضية فلسطين - إسرائيل بطبيعة الحال هي القضية المحورية ، حجر الزاوية ، كانت هي الاختبار والاختيار والرهان جميعا .

ومع انحياز الغرب لريسته إسرائيل انحيازاً مطلقاً ومسلحاً وعدوانياً ، ومع «الاستقطاب الثنائي» الدولي وانقسام المسرح العالمي الحاد إلى كتلتين الشرق والغرب في ظل «ميزان الرعب النووي» ، وفي وجه محاولات الغرب الدائبة والدائمة ضم العالم العربي وعلى رأسه مصر إلى معسكره من خلال سلسلة مشروعات أحلافه الإقليمية و «نظرية الفراغ» واستراتيجية «الاحتواء والتطويق» الموجهة ضد الاتحاد السوفيتي والشرق ، وجدت مصر في الأخير بالضرورة الصديق الطبيعي لا كحليف ولكن كثقل توازن مضاد counterweight ، countepoise (١) .

فلقد كان الغرب صديق العدو الإسرائيلي ، بينما لم يكن الشرق صديق العدو ولا عدوه ، أو هو على أية حال كان يقف وسطاً تقريبا بين العرب وإسرائيل ، أو فلنقل إن تحيزه للعدو أولا وأطماعه فينا ثانيا كانت أقل من تحيز الغرب وأطماعه . ومعنى هذا أن مصر إنما أدارت ظهرها للغرب واتجهت إلى الشرق مضطرة كضرورة توازن وتعويض ، أي توجهت نحو الشرق كشيء (ولا نقول كشر) لا بد منه ،

(١) حمدان ، استراتيجية الاستعمار والتحرير ، ص ٣٩٥ .

وكاختيار ثان لا كاختيار أول ، أو كمجرد احتياطي بديل عن الغرب (١) . وبالتالي جاءت الصداقة المصرية - السوفيتية صداقة ضرورة أو ضرورة صداقة وكصلحة مشتركة أساسا لا كشركة مبادئ أو لإيديولوجية في الدرجة الأولى .

وعلى هذا الأساس تمت صفقة الأسلحة التشيكية بين مصر والاتحاد السوفيتي لكسر احتكار السلاح في المنطقة وتفوق العدو الإسرائيلي العسكري . وهذا كانت الصفقة هي الرد الطبيعي والحتمي على البيان الثلاثي الذي أعلنه الغرب في بداية الخمسينات والذي كان يرادف احتكار السلاح في المنطقة وضمان تفوق العدو الإسرائيلي على العرب جميعا ودائما . وهذا أيضاً كانت مصر أول دولة عربية أدخلت السوفيت إلى المنطقة ، وبالتالي إلى إفريقيا ، مثلما ستكون أول دولة تخرجهم منها فيما بعد (٢) . وهذا وذاك خرجت سياسة مصر الخارجية لأول مرة في تاريخها الحديث من دائرة الغرب المغلقة لتضيف إليها دائرة جديدة هي دائرة الشرق والكتلة الشرقية . وهذا التطور الجذري اتسعت أبعاد السياسة المصرية الخارجية إلى الآفاق العالمية حقا .

ولقد كان في هذا الإطار الجديد أن خاضت مصر مع شقيقاتها العربية حربين أو ثلاثة ضد العدو الإسرائيلي متخفيا وراء الغرب أو ضد الغرب متخفيا وراء إسرائيل . وفي كل الحالات كانت الولايات المتحدة على رأس العدوان الإسرائيلي الغربي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، بينما كان الاتحاد السوفيتي هو السند الأساسي لمصر والعرب .

في الوقت نفسه كان على مصر أيضاً أن تشق طريقا جديدا ثالثا مستقلا عن الكتلتين والمعسكرين على حد سواء . ومن هنا خاضت معركتها التاريخية الكبرى ضد الاستعمار والإمبريالية في العالم ، فكانت أكبر محرك لثورة التحرير في المستعمرات ولتصفية الإمبراطوريات والاستعمار القديم لآسيا في إفريقيا . وكان في هذه الثورة مولد العالم الثالث كتعبير سياسي جديد مثلما هو تعبير حضاري عن مجموع فكرة الشرق القديمة وفكرة الجنوب الحديثة ، وكمجموعة مستقلة عن كلا الغرب والشرق أو العالم الأول والثاني على الترتيب .

ومن هذه القاعدة الجديدة العريضة وبهذه الرافعة السياسية المؤثرة تقدمت مصر بالاشتراك مع بعض الدول البارزة في العالم الثالث خاصة الهند ونيوجوسلافيا إلى معركة كبرى لاحقة ومكملة من أجل الحياد عن كلا الغرب والشرق ، فكانت سياسة « الحياد

(1) M.H. Heikal, Sphinx and commissar, Lond., 1978, p. 15-17, 173.

(2) Id., p. 9.

الإيجابي وعدم الإنحياز ، تلك التي جاربها الغرب علناً ولم يتقبلها الشرق إلا بنصف قلب على الأكثر ، ثم حاول كلاهما فيما بعد أن يستدرجها ويستميلها إلى صفه أو يستغلها لحسابه .

وبفضل قوتها الثنائية المستمدة من موقعها وموضعها كانت مصر سبابة وزعيمة في هذا الخط الثالث وبين العالم الثالث . ولئن كانت هذه النقطة تمثل قمة السياسة المصرية في مرحلتها العالمية الجديدة ، فإنها أدخلت منهجياً في باب دور مصر السياسي بعامه . غير أن علينا أولاً ، قبل أن تنتقل إليها بالتحليل أن ننظر إلى مراحل سياستنا الخارجية الثلاث نظرة مقارنة شاملة تلخص معناها ومغزاها ودروسها ، أي قواعدنا العامة باختصار .

قواعد سياسة مصر الخارجية

من تلك المراحل الثلاث ، نستطيع الآن أن نستخلص أجرومية أو قواعد سياسة مصر الخارجية في خمسة مبادئ أو قوانين تدور تبعاً حول العلاقات والمحاور الآتية : القوة والعزلة ، العزلة والغرب ، العزلة والاستعمار ، العزلة والتحجيم ، المجال الطبيعي للسياسة المصرية الخارجية .

القوة والعزلة

فأولاً ، مقياس قوة مصر السياسية الحساس هو العزلة و / أو الانطلاق . إنه ترمومتر حرارة القوة المصرية الذاتية وبارومتر ضغطها السياسي الدولي . فكقاعدة عامة أساسية ، تتناسب قوة مصر السياسية تناسباً عكسياً مع درجة عزلتها وانغلاقها داخل حدودها ، وطردياً مع مدى انطلاقتها خارج حدودها . فكلما كانت مصر ضعيفة عاجزة وتضاءل حجمها السياسي وخف وزنها ، كلما انطوت وتقوقعت على نفسها داخل حدودها وتقلص ظلها الخارجي . وعلى العكس كلما كانت قوية فوارة وزاد ثقلها ، كلما فاضت قوتها خارج حدودها وامتد نفوذها وتمدد وجودها عبرها . وهذا المقياس هو بعينه الذي يصنع الفارق بين مراحل سياسة مصر الخارجية الثلاث وخاصة المرحلتين المحلية والعالمية كطرفي تقيض .

العزلة والغرب

ثانياً ، العزلة أو الانطلاق في السياسة الخارجية المصرية إنما تعني في الدرجة الأولى

العزلة عن العالم العربي أو الانطلاق إليه . فبدون العالم العربي تعيش السياسة المصرية في عزلة حقيقية حتى ولو بدت شكلياً ذات سياسة خارجية أو حتى ذات أبعد عالمية . فبدون العالم العربي ، أثبتت تجربة الاتجاه نحو السودان ووحدة وادي النيل أنها ليست فقط مراحلاً للمحلية ولكن أيضاً للعزلة . فانما تلك الوحدة جزء من كل هو الوحدة العربية ، وعمق هذا لا جسم . فليست وحدة وادي النيل مكافئاً للوحدة العربية ولا هي دليل غني بطبيعة الحال . بل لقد أثبتت التجربة التاريخية أن اتجاه السياسة المصرية نحو السودان والمحيط هو دائماً علامة ودليل ومقياس ضعف وانحلال ، بينما أن اتجاهها نحو الشمال والشرق العربي علامة صحة ودليل قوة وتعبير عن طاقة مضاعفة من الانطلاق والحيوية .

هذا على الجانب المحلي . بالمثل على الجانب العالمي . فبدون العالم العربي مرة أخرى ، لا تعد سياسة مصر الخارجية عالمية مهما انطلقت دولياً في أبعد العلاقات الخارجية مع الغرب أو الشرق . فإذا ما تخطت السياسة الخارجية المصرية العالم العربي وتجاوزته إلى علاقات خارج - عربية أياً كانت ، فإنها تظل في عزلة حقيقية مع ذلك . على أن المحقق أن مثل هذه الحالة نكسة عارضة ومرحلة زائلة . ولعل هذه الحملة الاعتراضية السلبية أن تؤكد ، كما تؤدي إلى ، القانون الثالث والتالي في سياسة مصر الخارجية .

العزلة والاستعمار

ثالثاً ، عزلة مصر السياسية من فرض الاستعمار . فسواء تحت الاحتلال أو بعد الاستقلال ، فقد كانت العزلة المصرية من فرض أو فعل الاستعمار أو لم تفصل عنه بطريقة ما مباشرة أو غير مباشرة . وبمزيد من التحديد ، فكما كانت عزلة مصر السياسية تعني عزلتها عن الغرب بالتحديد ، فإن تلك العزلة كانت دائماً نتيجة لارتباطها بالغرب بالتحديد . فسواء في ظل خضوعها للاستعمار المباشر كما في عصر الملكية في الماضي ، أو في ظل تعاونها معه كما في السبعينات مؤخراً ، فإن عزلة مصر العربية واضحة ارتباطها بالغرب عمومًا واستعمارها أو إمبرياليته خصوصاً .

وعلى العكس ، كان الاستقلال السياسي الحقيقي يرادف كسر العزلة السياسية وذلك العزلة عن الغرب بالذات . ويلزم الإشارة أو بالصدفة ، فقد كان اتجاه مصر نحو

الشرق والكتلة الشرقية بأى صورة يربطها أيضاً بالعرب كأمر واقع ، أو قل كان الاتجاهان يتفقان ويتعاضدان بلا تناقضات أو صعوبات جنسية على أية حال . وسواء كانت هذه العلاقة سببية أو عشوائية ، فإنها نسبياً حتمية واقعة تثبتها مرحلة الستينات ، مرحلة الصداقة المصرية - السوفيتية ومرحلة مد القومية العربية فى الوقت نفسه .

العزلة والتعجيم

رابعاً ، العزلة أو العزل وسيلة غايتها التعجيم . فمذ محمد على إلى الآن ، لم تكن محاولات الاستعمار والإمبريالية العالمية فرض العزلة الخارجية على مصر أو عزلها عن العرب إلا وسيلة ، وإن كانت عظمى ، لغاية ، ولكنها أعظم ، وهى تعجيمها ، أى تحديد حجمها ووزنها ودورها السياسى فى أبعاد وآفاق محلية لا تضمن فقط عدم تفجرها وخروجها فى محاولة قوة أو وحدة اقليمية عظمى ، ولكن أيضاً تضمن ضعفها وعجزها هى إلى حد الرضوخ والتبعية له إما كمستعمرة سافرة أو كمنطقة نفوذ مستترة . فعزل مصر عن المنطقة هو تقليم لأجنحتها ، وتقليمها هو تعجيم لجسمها ، وتعجيمها هو تحديد لإقامتها ، وتحديد إقامتها لا يفتح بابها وحدها للتبعية والاستعمار ولكن أيضاً باب المنطقة بأسرها معها ، وذلك بحسبانها القيادة الاقليمية والزعامة الطبيعية لها .

وفى هذا الصدد ، وعلى ذكر القيادة والزعامة ، فقد أثبتت تجربة القرن الأخير على الأقل أن الاستعمار الغربى أو الإمبريالية العالمية لا مانع لديهما بالضرورة من الاعتراف بزعامة مصر الاقليمية أو العربية فى حد ذاتها إذا ما هى اعترفت بالتبعية لها أو بالتحالف معها . فإدامت زعامة مصر الاقليمية تضمن لها أن تنقاد المنطقة برمتها خلفها إلى التبعية لها ، فلا بأس من الاعتراف لها بتلك الزعامة بل وتثبيتها فيها . ومعنى هذا بكل صراحة أنه لا مانع لدى الاستعمار والإمبريالية من زعامة مصر الاقليمية لا « كقائدة » للمنطقة إلى الاستقلال والقوة ولكن للأسف - وحاشا - « كقوادة » لها إلى تبعيةها ومناطق نفوذها . وإذا كانت هذه الزعامة - العمالة مرفوضة قطعاً مصرياً وعربياً ، محلياً وإقليمياً ، فإنها من أسف أشد ليست غير واردة تماماً فى بعض الأحيان والحالات .

على أية حال ، وعلى العكس تماماً إذا ما اتخذت مصر من زعامتها هذه موقعا ومنطلقا لقيادة المنطقة خارج مناطق النفوذ والتبعية للاستعمار أو الامبريالية فضلاً عن مجابهتها وضرب مصالحها ، فإن هذه الزعامة نفسها لا تغدو منكورة ومستنكرة توا فحسب ولكنها على الفور تحارب بكل ضراوة وحقد أيضاً . والاستراتيجية المثلى تقليدياً لهذه السياسة هى ببساطة خلق وافتعال زعامات مضادة محلية وإقليمية لا تحقق

فقط « تعدد المراكز » داخل المنطقة أو العالم العربي ، ولكن أيضاً تخلق داخله « أقطاباً مضادة » لمصر تجريدا لها من تلك الزعامة الطبيعية ووراثتها لها إن أمكن .

حدث هذا في عصر الزراعة أو ما قبل البترول ثم تكرر في عصر ما بعد البترول ، وتنقل ما بين المشرق والمغرب ، وداخل المشرق ما بين أكثر من دولة عربية وغير عربية ، بترولية وغير بترولية . غير أنه دائما فشل وتكسر على صخرة الجغرافيا والتاريخ أساسا ، أى الطبيعة باختصار . وإذا كانت هذه الاستراتيجية قد نجحت وتحققت جزئيا بالفعل وكأمر واقع بعد عزلة مصر وإخراجها من الصراع العربي - الإسرائيلي في أواخر السبعينات ، فذاك هو الاستثناء الذي يؤكد القاعدة لا الذي ينفيها ، بل هو كما رأينا الشذوذ الذي لا يقاس عليه أصلا ولا يعتد به إطلاقا .

المجال الطبيعي

خامساً ، وأخيراً ، العالم العربي هو المجال الطبيعي لسياسة مصر الخارجية : الطبيعي بمعنى البعد الأمثل والحد الأنسب ما بين الحدين الأدنى والأقصى : والأمثل والأنسب بمعنى أن فيه يجتمع الحد الأقصى من كثافة وفاعلية السياسة المصرية الخارجية وكذلك من جدواها ومردودها أو عائدها . العالم العربي ، باختصار ، هو نواة وقلب سياستنا الخارجية ، وحدوده حدودها الطبيعية . ليس ذلك بحكم الجغرافيا فقط ولكن بحكم القومية أيضاً . فجالتنا السياسي الطبيعي إنما هو مجالنا الجغرافي والتاريخي ، أو الاقليمي والقومي ، والبعد الأمثل لسياستنا الخارجية من بين أبعادها الثلاثة هو البعد الاقليمي الذي يرادف العالم العربي .

أما ما دون ذلك وما عبره فانما يوظف لخدمة ذلك البعد ، يدعمه أو يؤمنه ، يدافع عنه أو يحميه ... إلخ . فالبعد المحلي وإن كان بالتعريف لا يمثل سياسة خارجية بمعنى الكلمة ، فانه ممثلا في وحدة وادي النيل لا يعدو ظهرا وسندا للبعد الاقليمي العربي ، وهو جزء منه ليس إلا . أما البعد العالمي فضرورة استراتيجية واستراتيجية عظمى للحماية وتأمين وتعظيم البعد الاقليمي على المستوى الدولي . وبصيغة موجزة ، البعد المحلي عمق وظهير ، والعالمى ظل وهالة ، للبعد الاقليمي الذي هو وحده الجسم الحقيقي والقوة الجوهرية لسياسة مصر الخارجية .

دور مصر السياسي

لا إمبراطورية ، ولا مستعمرة ، بل حياد إيجابي

ابتداء ، وكما رأينا مرارا ، كانت مصر القديمة بكل وزنها السياسي في العالم القديم قوة دفاعية غالبا - الإمبراطورية الدفاعية . ومن حيث المبدأ ، فإن مصر الحديثة ، التي لا تنسى أنها استراتيجية قوة ارتباطية ، تتوسط منطقة تصادم حساسة بين قوى البر والبحر ، أو فلنقل الآن قوى الشرق والغرب ، تجد نفسها في موقع يفرض عليها أن تستقل عن أي منهما . ولهذا فإن مصر التي وعت درس التاريخ قد أدركت أنها ، منذ تخلف موضعها عن موقعها وقصر ، قد أصبحت مخلوقة للحياد . ولم يكن غريبا بعد ذلك أن رسالة الحياد - ولكن الإيجابي - إنما تنشأ في مصر ومن مصر تنتشر ، أو أن تنحاز مصر من حيث المبدأ إلى مبدأ عدم الانحياز .

وبذلك المبدأ توحدت تماما المبادئ والمصالح في فلسفة استراتيجية جامعة مانعة هي الآن بوصلة مصر الهادية التي توجه مسيرتها العالمية وتحقق شخصيتها الكامنة مثلاً تعبر عنها . فدور مصر السياسي الجديد في العالم المعاصر لا هو دور المستعمرة بالقطع ، ولا عاد دور الإمبراطورية بالتأكيد ، وإنما هو دور الدولة المستقلة ذات السيادة ، السوية ذات الإرادة ، بحيث تقع خارج مناطق النفوذ ولا تخضع للضغوط ولا للعدوان مثلاً ترفض (وهي على أية حال لا تقدر) أن تفرض العدوان أو النفوذ على الآخرين .

وسواء عدت القاهرة كما ذهب البعض أو الأمم المتحدة كما ذهب البعض الآخر عاصمة العالم الثالث (١) ، فلا يستطيع منصف أن ينكر أن مصر خلال الستينات كانت تلعب دورا عالميا شبه قيادي شبه محوري ، أكبر من كل تصور تقليدي ، وأكبر على الأرجح من جرمها المحلي الذاتي ، وأكبر بالتأكيد من كثير من قوى أوربية هامة أبعد تحضرا وتطورا .

ففي تلك المرحلة الحساسة الحرجة من التوازن الدقيق ، الرهيف والرهيب ، بين القطبين والكتلتين ، لعبت مجموعة عدم الانحياز تلقائيا دور « المرجح » في السياسة الدولية ، وذلك رغم ضعفها وعجزها الذاتي ، بينما لعبت مصر كقمة ورأس الحربة في عالم عدم الانحياز دور إحدى أهم ثلاث دول في العالم بجانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ، وذلك أيضاً رغم حجمها وحدودها وأزماتها الذاتية ، كما كانت

(1) Heikal, Sphinx, p. 122.

أكبر عامل منفرد في تصفية الاستعمار القديم في العالم وفي دفع موجة التحرير الوطني التي عمت أنحاء العالم الثالث . ولئن بدت هذه المفارقات الصارخة غير معقولة في حد ذاتها ، فإنها مع ذلك مفهومة كمسألة نسبية في ظل التوازن الدولي القائم ، إلى حد أن العالم كله سجل اعترافه بها في وقت أو آخر وإلى حد أو آخر .

وبالنسبة لمصر ، فإذا كان العالم المعاصر قد انقسم منذ الحرب الثانية إلى معسكرين كتلتين ، كل منهما أو على الأقل أحدهما ، يصر على أن يفرض هذا التصنيف أو التصنيف على بقية العالم ، فالحقيقة أن مصر باصرارها المقتدر على ألا تتبع أو تبتلع قد أثبتت أن العالم ليس نصفى كرة سياسيا بل مثلث ، لا نقول متساوى الأضلاع بالتأكيد ولكنه على أية حال ذو أضلاع ثلاثة وروؤوس . ببساطة ومباشرة ، أثبتت مصر أن أبعاد العالم السياسية ثلاثة لا اثنان : شرق وغرب وعدم انحياز : عالم أول وثنان وثالث .

وتلك بوضوح طفرة في استراتيجية السياسة العالمية ، تبرز خطورتها ومغزاها إذا وضعت في سياقها التاريخي وإطارها الإيديولوجي . فالبعض يلخص جوهر الثورات الهامة في تاريخ العالم الحديث كالاتي : الثورة الفرنسية = قومية + استعمارية ، الثورة الروسية = لا قومية + لا استعمارية ، الثورة المصرية = قومية + لا استعمارية .

ليس هذا فحسب . بل لقد تدرك الأجيال القادمة ، أكثر مما نستطيع نحن أن ندرك ، أن مدرسة الحياض الإيجابي وعدم الانحياز التي ساهمت مصر في تأصيلها وقيادتها قد أنقذت العالم من قبل من حربه العالمية الثالثة والنزعة الأولى . فليس من العسير علينا أن نتصور ، لو أن مصر الخمسينات رضخت ومعها الشرق العربي للضغوط الاستعمارية وانحازت إلى الأحلاف العسكرية الغربية ، كم كانت تتضاعف احتمالات وإغراءات الصدام بين المعسكرين في مرحلة حبل بالعداوات والتوتر . إن مصر لا نقول قد أصبحت « جيروسكوب » سياسيا يمنع العالم من أن تتقاذفه أمواج الصراع الكتلي ، ولكنها بثقلها الذاتي وبقيادتها المؤثرة في مجموعة عدم الانحياز قد ساهمت في خلق مثل هذا الجيروسكوب .

مصر وعدم الانحياز

حسناً ، إذا كان دور مصر السياسي في عالمنا المعاصر هو عدم الانحياز ، فإن السؤال الوارد والواجب الآن هو ماذا بالدقة والتحديد يعنى هذا الدور ، ما ترجمته بالضبط في التطبيق والواقع ، وما مستقبه ومداه ... إلخ ؟ ابتداء ، الأصل في عدم

الانحياز سياسيا أنه ليس كتلة بل قوة ، ليس كتلة ثالثة ولا يستطيع ولا يقدر ، وإنما قوة ثالثة ، قوة سلام لا حرب ، بل ليس قوة يقدر ما هو قدوة ، فانما هو تحالف فقراء وضعفاء العالم أى تجمع « الأقارب الفقراء » . ومن هنا كان عدم الانحياز هو الذى يعبر عن « ضمير العالم » كما قيل ، ويمثل عقله لا عضله ، فكان بالتالى صمام أمنه (١) .

أما استراتيجيا ، فمن الواضح أن مجموعة عدم الانحياز هى أصلا منطقة نفوذ الاستعمار ومستعمراته سابقا ، ومن ثم فانها الشكل الجغرافى الحديد والوراثى الحيوبوليتيكي لمنطقة الارتطام القديمة بين قوى البر والبحر Crush Zone . وعمومها الحساس فى قلب هذه المنطقة وعلى قممها ، فلقد كان حتما وحقا أن ترتاد مصر وتروود معا هذه الاستراتيجية السياسية الجديدة الوليدة .

أما تاريخيا ، فان الأصل فى عدم الانحياز أنه ابن ونبت الاستقطاب الثنائى والحزب الباردة . بل الواقع أيضا أن قوة عدم الانحياز كانت دائما تتناسب طرديا مع درجة حرارة الحرب الباردة أى مع حدة الصراع بين القطبين والكتلتين ، مثلما ثبت فيما بعد أنها تتناسب عكسيا مع درجة الانفراج أو الوفاق . ففى غمرة شلل الأقوياء النووى لم يجد عدم الانحياز فرصة الظهور فحسب ، بل وبرز إلى المقدمة ليلعب دورا عالميا أكبر بكثير مما يتناسب مع قوته ووزنه الطبيعى الحقيقى ، ونعنى بذلك دور الحكم أو المرجح بين الكتلتين وبين القطبين ، ومن ثم دور الند لها والقوة الثالثة بجانبها . ولعل هذا مما أعطى عدم الانحياز نفسه شعورا وهميا نوعا بتضخم الذات والأهمية منذ البداية . ولهذا فانه منذ مولده تعرض للنقد والشجب والرفض بقسوة سواء على المستوى النظرى أو العملى ، سواء من الغرب أو الشرق .

فأما على المستوى النظرى ، فلقد آتهم عدم الانحياز بأنه قطعة من الانتهازية

(١) الدجاني ، ص ١٩٠ - ١٩٤ .

السياسية أو السياسة الانتهازية . ولكن الرد هو : أيهما حق الانتهاز : الانحياز أم عدم الانحياز ؟ وآخرون رأوا أن عدم الانحياز إنما هو سلبية الضعيف ، بينما الانحياز إيجابيته . غير أن الرد مرة أخرى أن عدم الانحياز ، على العكس ، إنما هو إيجابية الضعيف ، فيما الانحياز هو بحق سلبية (١) .

هذا وغيره فلسفيا أو أدبيا ، أما سياسيا أو استراتيجيا فإن أعداء عدم الانحياز وصموه باستخفاف بأنه تكتيك لا استراتيجية ، وإلا فبأنه « استراتيجية من لا استراتيجية له » . وآخرون كانوا أكثر تواضعا ولكن واقعية (أو خبثا لا نظري) فاعتبروه أساسا استراتيجية مضاربة ليس إلا stalemate ، مضاربة الكتلتين والقطبين ببعضها البعض والافادة من تناقضها . بعبارة أخرى ، إن يكن الانحياز هو استراتيجية مضاربة الأقوياء (للضعفاء) ، فإن عدم الانحياز بالمقابل ليس إلا استراتيجية مضاربة الضعفاء (للأقوياء) . ولكن الرد ، كما ورد على لسان عبد الناصر في حينه ، أن عدم الانحياز « ليس تجارة في الصراع بين الكتلتين » . « ولا تجارة حرب باردة » ، وتغير الأوضاع الدولية لا يؤثر فيه ولا يسلبه مبرر وجوده (٢) .

هذا كله على المستوى النظري أو الفكري . أما عمليا وتطبيقيا فلا جدال أن رحلة عدم الانحياز كانت شاقة قاسية تمت عبر جسر دقيق خرج من الصراع ، أفادت من الحرب الباردة ولكن لم تصبح جزءا منها ، واستطاعت وسط ظروف توازن القوى العالمي الرهيف أن تؤثر وتساهم في توجيه سياسة العالم (٣) . وخلال هذه الرحلة المفعمة تعرض عدم الانحياز منذ البداية للضغوط والهجمات الشرسة مثلما

(١) تلدجاني ، ص ١٨٨

(٢) السابق من ٢١٢ .

(٣) جمال حمدان ، استراتيجية الاستعمار والتحرير ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٢٢١ - ٢٢٩ .

تعرض في النهاية للتحلل والتآكل ، وفيما بين البداية والنهاية كان هو نفسه قلقا خائرا أو هزيلا خائرا لا يعرف ماذا يريد بالضبط ولا هو قادر على تحقيقه أو حماية نفسه من قوى الانحياز المضادة .

فالموقف الأمريكي غني عن التذكير : « من ليس معنا فهو ضدنا » ، ومن ثم فإن عدم الانحياز « لا أخلاقي » كما اتهمه دلز الذي خرج بكل قوته « ليقصص حجمه » . وعلى خلاف هذا الموقف الراديكالي أو الصليبي ، تبنى الاتحاد السوفيتي على الجانب المضاد موقفا متميعا يتراوح بين الريبة والعداء وبين محاولة توجيهه وفلسفته ماركسيا (١) . فمن جهة « من ليس ضدنا فهو معنا » ، ولكن في الوقت نفسه فإن « من يقف وسط الطريق تدهمه العربات » ، وعدم الانحياز إن لم يكن « خرافة وهراء » (٢) فإنه « كالسير على حبل مشدود » (٣) ومن ثم « لا فكري » .

وهكذا من كلا الموقفين على تناقضهما لم يتورع القطبان عن سياسة استقطاب أو اختراق مجموعة عدم الانحياز ومحاولة تفتيتها إلى وحداتها الإقليمية أو القومية الأولية واقتطاع أكبر قطعة أو قطاع منها لحسابه أو إلى صفوفه . والواقع أن كلا القطبين حاول استقطاب عدم الانحياز وجذبه إلى فلكه حتى يعود من جديد منطقة نفوذ بصورة مجددة وفي منافسة حرة مفتوحة .

ولما كان عدم الانحياز في الأصل حركة ضد استعمار الغرب القديم أو بعيدا عنه ، فقد قدم الشرق الذي لا تاريخ استعماري له خارج حدوده نظرية سهلة براءة مؤداها أنه هو الأقرب تلقائيا إلى عدم الانحياز والحليف الطبيعي له . وبالمقابل ، رد الغرب

(١) الدجاني ، ص ١٧٨ ، ١٩٧ .

(2) Heikal, Sphinx etc. p. 81.

(٣) الدجاني ، ص ٢٠٢ .

بأن في عدم الانحياز إذن « انحيازاً » طبيعياً ومسبقاً إلى الشرق وضد الغرب . بل واتهمه بأنه « مغلب قط للشيعوية أو الشرق » (١) .. هذا في حين لم يكف عدم الانحياز عن تأكيد استقلاله إيديولوجياً عن المعسكرين كليهما وأنه يقف على الحياد وسطاً بينهما ، لا مع ولا ضد أى من الكتلتين على حدة أو كليهما معاً (٢) .

على أن الضربة الكبرى لعدم الانحياز إنما جاءت مع الوفاق أو الانفراج بين القطبين . فكما جاءت الوحدة الأوربية رداً على حركة التحرير الوطنى فى الستينات ، لم يلبث الوفاق أن جاء رداً على عدم الانحياز فى السبعينات . إذ لما كانت قوة عدم الانحياز مستمدة إلى حد بعيد من حدة الاستقطاب الثنائى ، فقد جاء الوفاق الثنائى تلقائياً ليسحب البساط من تحت أقدامه إلى حد أو آخر ، محاولاً بذلك أن يسلبه قوته المكتسبة إن لم يكن مبرر وجوده ذاته . وكما قيل من قبل ، صح القول أو لم يصح ، إن عدم الانحياز هو انتهازية الضعفاء ، فقد قيل عن الوفاق إنه انتهازية الأقوياء ، بل تحدث بعض الساخرين الساجعين عن « تفاهى الوفاق » و« انبعاج الانفراج » ، بينما ذهب الجادون إلى حد اعتباره « تواطؤاً » سافراً بين القطبين ، وأنه « يالتا ثانية » تستهدف تقسيم العالم الثالث إلى مناطق نفوذ جديدة (٣) .

ومهما يكن الأمر أو الحكم ، فلقد جاء الوفاق الثنائى بين القوتين الأعظم فى أخريات القرن وعلى المستوى العالمى أشبه شئاً بالوفاق الثنائى القديم بين قوى الاستعمار القديم فى أوائل القرن على المستوى الإقليمى . فكما أطلق الأخير يد فرنسا فى المغرب مقابل إطلاق يد بريطانيا فى مصر ، أطلق الوفاق كأمر واقع يد الاتحاد السوفيتى فى إفريقيا والعالم الثالث مقابل إطلاق يد الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط والعالم العربى لا سيما بعد طرد الروس منه .

(1) Heikal, Sphinx p. 69.

(٢) الدجاني ، ص ١٩٢ .

(3) Heikal, Sphinx, p. 169.

هذا من جانب القوى العظمى في مواجهة عدم الانحياز . ومن جانبه هو ذاته فان مجموعة عدم الانحياز توسعت توسعا أفقيا خطيرا في العقدين الأخيرين دون أن يصاحب ذلك توسع رأسي يمنحها عمقا كقوة عالمية ، بحيث كادت كثافته وقوته تتناسب باطراد تناسبا عكسيا مع مساحته ودعايته . وفي النتيجة تحول عدم الانحياز نسبيا إلى وعاء هلامي وعباءة فضفاضة للغاية ربما تطوى من التناقضات الداخلية قدر ما تحتوي من المبادئ الأساسية ، بل وقد تخفى من الانحياز مثل ما تبدى من عدم الانحياز .

وبهذا وذاك — لابد لنا أن نعرف — فان الموقف الأساسي أو الاستراتيجية العظمى لعدم الانحياز نفسه كبدأ قد اهتزت اهتزازا مؤثرا في الفترة الأخيرة . بل إن البعض ليتساءل — البعض الآخر يتهم — عما إذا كان عدم الانحياز قد استنفد أغراضه ووصل إلى طريق مسدود بانتهاء الحرب الباردة وحلول الوفاق ، وعما إذا كان هو بطبيعته مرحلة عابرة أو عبارة مرحلية وأن عليه أن يختار في النهاية بين إحدى الكتلتين . وبينما أصر فريق على أن عدم الانحياز طريق مفتوح وأنه قادر دائما على التلاؤم مع تغير توازن القوى بين الكتلتين (١) ، اتخذ فريق آخر نظرة أقل تفاؤلا . وعلى العموم ، فكما شخص شو لين لاى بنفاذية ، فان العالم الثالث ضائع بين القوتين الأعظم اللتين تحاولان اقتسامه كمنطق نفوذ . ثم كما تنبأ ببصيرة ثاقبة ، « فإنني أرى كثيرا من الانقلابات قادمة ، تحالفات قديمة تنهار وأخرى جديدة تحل محلها . . . إنني أرى القوضى في كل مكان » (٢) .

الجياد المصري

وبالنسبة لمصر ، التي كانت من أوائل رواد عدم الانحياز ومن أبرز مهندسيه

(١) الدجاني ، ص ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٤ .

(٢) Heikal, «Egyptian foreign policy», p. 727.

وأقطابه المؤثرة ، فلا شك موضوعيا أن دورها قد تعرض لكثير من اللبذبات والضغوط ، ولعلها من أبرز الأمثلة التي تحقق نبوءة شو لين لاى الأخيرة .

ففى البدء كنا خاضعين للاستعمار البريطانى ، فضاربناه حتى طردناه وخرجنا من منطقة نفوذ الغرب مستفيدين فى ذلك — بجانب قوتنا التحريرية الذاتية — من قوة الشرق كمثل مضاد . ولفترة ما ، خاصة فى الستينات ، ارتبطنا بدرجة أو بأخرى بالاتحاد السوفيتى والشرق عامة ، إلى أن بدأ أو بدا هذا الارتباط يتحول إلى نوع من السيطرة والهيمنة ، فضاربناه حتى طردناه بدوره هو الآخر ، مستفيدين فى ذلك بقوة عدم الانحياز الأدبية وربما أيضاً بقوة الغرب الذى عدنا إليه أخيراً فى النهاية ولكن هذه المرة فى شكل أمريكا لا بريطانيا ومن موضع أقوى بكثير مما كنا فى الماضى وهو موضع الدولة المستقلة المتحررة نسبياً لا المستعمرة التابعة ، موضع الدولة التى حررت نفسها بنفسها وكافحت ضد العدو والصدىق كليهما للحفاظ على هذا الاستقلال والتحرر ، كما قادت غيرها بنضالها إلى الاستقلال والتحرر ، فضلاً عن أنها حققت أثناء ذلك كله انتصارات عسكرية وسياسية مؤكدة ، وإن انتكست أيضاً فى النهاية بقدر أو بأخر من الهزيمة على كلا المستويين .

ومع انتقال مصر هكذا كلية وفجأة من الشرق إلى الغرب ، أصبحت منطقة الشرق الأوسط بعامة أدخل فى معظمها فى فلك الأخير بعد أن كانت مقسمة أو منصفة بين الاثنين من قبل بدرجة أو بأخرى . وبهذه العودة إلى الغرب تكاد المنطقة عموماً ومصر خصوصاً تبدو سياسياً وكأنها منطقة تنتمى أصلاً وكقاعدة أساسية إلى الغرب إلا أنها من حين إلى حين تهجره وتجنح إلى الشرق ، أو كأنما كل الطرق فى الشرق الأوسط والعالم العربى تودى إلى الغرب فى نهاية المطاف حتى ولو عن طريق لفة متطوِّحة خلال الشرق أحياناً . وهذا الأخير يكاد دوره فى هذه الدورة يبدو بدوره وكأنه « مورد سلاح » أو « تاجر أسلحة » لا غير ولا أكثر ، كما يبدو أن

إمداداته للمنطقة بالسلاح تتحدد جوهريا بحالة علاقاته مع الغرب فتذبذب صعودا وهبوطا بحسب درجة حرارة الحرب الباردة وزاوية الانقراج أو الوفاق (١) .

ورغم أن من المؤكد أن البترول العربي بدوره المتعظيم في المنطقة كان أحد الأسباب المحلية أو الاقليمية ، مباشرة أو غير مباشرة ، مشاركة و / أو منافسة ، سياسيا واقتصاديا ، في دفع أو اندفاع مصر الأخير من الشرق إلى الغرب ، فواضح في الأساس أن الغرب بانحيازها العدواني للعدو الإسرائيلي هو الذي دفع مصر والمنطقة في البداية إلى أن تلقى بنفسها في أحضان الشرق ، ثم كان الشرق بتحديدته لتسليحها هو الذي دفعها في النهاية إلى أن ترتدى في أحضان الغرب من جديد .

وفي كل الأحوال والمراحل فلابد لنا أن نسجل أن الذي قذف بنا من المعسكر الغربي إلى الشرق ثم إلى الغربي ثانية إنما هو إسرائيل والوجود الإسرائيلي في التحليل الأخير . فإسرائيل بلا جدال هي أكبر عامل تحريف منفرد في توجيه مصر السياسي وفي تحديد زاوية عدم انحيازها من البداية إلى النهاية . ومن المحتمل ، بل المحقق ، أنها ستظل كذلك ، وستظل سياسة مصر تتأرجح ما بين الغرب والشرق أو ما بين الانحراف والانحراف المضاد أو ما بين الانحياز وعدم الانحياز أو أخيرا الانحياز باسم عدم الانحياز ما بقيت إسرائيل .

صفوة القول ، على أية حال ، أننا قد تنقلنا تباعا خلال العقود القليلة الماضية من التفوذ البريطاني إلى الروسي إلى الأمريكي . بعبارة أخرى انتقلنا من قطب الاستعمار القديم المباشر والتبعية الكاملة ، إلى قطب الاستعمار الإيديولوجي والصدقة اثرائلة ، ثم إلى قطب الاستعمار الحديد والصدقة الزائفة . بصيغة أخرى أيضا ، تخلصنا من التبعية لأوروبا خلال روسيا ، ومن التبعية للروسيا خلال أمريكا . وبذلك

(1) Heikal, Sphinx, p. 11, 193-4.

عدنا إلى الغرب ولكن مع الانتقال في الغرب من أوروبا إلى أمريكا ، أى مع الانتقال من الغرب الأدنى (جغرافيا وسياسيا) إلى الغرب الأقصى (والأقوى) ، وذلك كله مروراً بالشرق (روسيا) الذى كان بذلك مرحلة انتقال أو جملة اعتراضية أو عاملاً متباعداً catalyst في العملية جميعاً .

حركة « بندولية أو مكوكية » لاشك واسعة المدى للغاية تكاد ذنبها تغطي ١٨٠ درجة كاملة من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق ثم العكس ، وتكاد بلا موازنة تذهب من أقصى النقيض إلى أقصى النقيض دون تخرج أو تحفظ . وهذا المد والجزر السياسى العنيف البعيد المدى ، سواء كان جزءاً من استراتيجية المضاربة المقروضة على الصغار فى العالم الكبار أو كان ثمناً لها ، تم جميعاً أو غالباً من موقع عدم الانحياز وباسم الحياد الإيجابى . وهنا — موضوعياً — وجه الغرابة وموضع التساؤل :

فما من شك أننا قد نجحنا فى لفظ الاستعمار القديم والمباشر مرة واحدة وإلى الأبد ، ولكن لا جدال فى كنهك فى ارتباطنا بعد ذلك بالسوفيت فى الستينات ثم بأمريكا فى السبعينات . ولقد كان الغرب يعدنا أو يعيرنا بأننا من توابع المعسكر الشرقى سابقاً ، بينما يعدنا الشرق اليوم أو يعيرنا بأننا من توابع المعسكر الغربى ، صبح هذا الاتهام أو ذاك أم لم يصب .

والمغزى على أية حال واضح ، وهو أن عدم الانحياز رحلة شاقة دقيقة ، بل ومعركة رهيقة حساسة . وفى ذلك فليتنافس المتنافسون ...

وزن مصر السياسي

بتاريخها الألفى المقعم ، كان وزن مصر السياسي — ولم يكن له بد من أن يكون — مذبذبا عنيف المذبذبة ديناميا بالغ الدينامية ، خاض مراحل ودورات عديدة لا حصر لها من الارتفاع والانحدار أو القيام والسقوط *rise and fall* ، *rise and decline* بالتعبير التاريخي المتداول . ولقد رأينا أن المذبذبات التاريخية في قوة مصر السياسية ترتبط ارتباطا وثيقا بمذبذبات العلاقة المتغيرة بين موقعها وموضعها .

غير أننا إذا جاز لنا أن نغامر ، على المدى الطويل جدا منذ اكتمل ظهور مصر القديمة مع الأسرات حتى الأمس القريب ، بتحديد اتجاهات تاريخية عامة ، فقد يمكن أن نقول إن موقع مصر على مر العصور كان يزداد أهمية وقيمة بصفة عامة تقريبية ، وفي نفس الوقت كانت قوة موضعها تنقلص وتتضاءل نسبيا في العالم ، وإن ظلت تزداد وتتضخم في ذاتها . وهذان الاتجاهان المتعارضان لم يكونا مطردين بالضرورة ولا خلصا من انتكاسات وانعكاسات ، ولكنها يصدقان جيدا على المدى التاريخي الطويل . وفي النتيجة فإن مصر في الوقت الذي كان موقعها يزداد خطورة وبالتالي أخطارا ، فإنها كانت نسبيا تزداد حجمها الداخلي وطاقاتها الذاتية تزداد انكشافا وبالتالي ضعفا في عالم متدد متضخم باطراد .

وكمجرد مؤشر جزئي لا يقطع ولكنه يكفي للتوضيح ، يمكن أن نقارن وزن مصر السكاني في الإطار العالمي ما بين العصور القديمة والحديثة . والأرقام تقريبية جدا بطبيعة الحال ، غير أنها قد تكفي لأغراضنا . فيقدر البعض سكان العالم أيام الإمبراطورية الرومانية بنحو ٢٠٠ مليون نسمة ، وفي نفس الوقت ربما لم تكن طاقة

التشبع السكاني في مصر لتقل عن ١٢ مليون ، بينما تدور تقديرات سكان مصر البطلمية والرومانية بالفعل حوالى العشرة ملايين (١) . أى أن مصر كانت تمثل ٣٪ من وزن العالم على الأقل . والمقدر بعد ذلك أن سكان العالم في ١٩٥٠ بلغوا ٥٠٠ مليون (٢) ، في الوقت الذى لم تزد مصر سواء بالقوة أو بالفعل ، إن لم تتناقص حقا . أى أن نسبتها على أحسن الفروض هوت إلى ١٪ من العالم . واليوم إذ تعد مصر نحو ٤٣ مليون في عالم يبلغ + ٤٥٠٠ مليون ، فإن النسبة لم تعد ترقى بالكاد إلى ٣٪ .

الانحدار التاريخي

دلالة واضحة ، وقصة مألوفة . مصر نمت فعلا في ذاتها حجما وقوة ، ولكن العالم من حولها نما وتضخم بسرعة ومعدل أسرع وأعظم بكثير . سبق تاريخي مبكر إلى القوة لا يلبث أن يضع في زحمة التطور التاريخي ، ولا أمل في استعادته تماما وإن أمكن استرجاع جزء منه بالتأكيد . وبصيغة أبسط ، كانت مصر كبيرة والعالم صغيرا ، والآن أصبحت مصر صغيرة والعالم كبيرا . ومصر اليوم أقوى وأضخم في ذاتها من أى وقت مضى ، ولكنها في الماضي كانت قوة كبرى في العالم إلا أنها الآن قوة متوسطة أو شبه متوسطة . وهى مكانة مشرفة وكرامة بما فيه الكفاية ، وإن كانت لا تعنى على الإطلاق التبعية أو الضعف الذى أراد الاستعمار الحديث أن يفرضه عليها .

هناك إذن ضمور وانكماش نسبي تاريخي في حجم ووزن مصر السياسى العالمى غير التاريخ بعامة لا تخطئه العين ولا شبيل إلى إنكاره . وهذا الضمور والتضاؤل

(1) Walek - Czernecki, loc. cit., p. 8.

(2) A. M. Carr - Saunders, World population, Lond., 1936.

التسبي هو بلا شك العامل الأساسي الذي يكمن وراء انحدارها التاريخي — وانحدار هو بلا مواربة — كقوة سياسية في العالم عبر القرون الأخيرة . وهذا الانحدار التاريخي سياسيا هو بعينه الذي أخرجها من التاريخ وحصر دورها الإنساني في « صناعة الحضارة » بينما كان يجمع من قبل بين « صناعة التاريخ وصناعة الحضارة » . ولقد وصل هذا الانحدار إلى حضيضه تحت الاستعمار التركي ، الذي أوصلها في النهاية إلى السقوط للاستعمار الأوربي الحديث وإلى الخضوع والتبعية للغرب الاستعماري بصورة أو بأخرى .

فالخط البياني الذي يرسم منحني قوة مصر السياسية طوال هذه القرون خط هابط باستمرار بل وباطراد ، وإن كسرت في العصر الحديث موجتان مديتان عكسيتان فيها انفجرت مصر في محاولة عظي من أجل القوة ولكنها من أسف انتكست في النهاية . المحاولة الأولى هي محمد علي وإمبراطوريته الإقليمية الشاذة التي تكالب الاستعمار الأوربي على تدميرها وتصفيها . والمحاولة الثانية كانت يوليو — عبد الناصر الذي أقام إمبراطورية معنوية غير إقليمية non-territorial كما قد نقول ، فرضت نفسها كواحدة من أبرز حقائق عالمنا المعاصر إلى أن تكالب عليها الاستعمار العالمي ففرض عليها أقصى نكسة في تاريخ مصر الحديث انتهت بعد حين بتطورات انقلابية بالغة . لقد تمت دورة كاملة من صعود وانحدار مصر المعاصرة ، وبها تمت دورة ثانية من قيام وانحدار مصر الحديثة .

والشئ ، بعد ، في هذا المنحنى المحزن أن مصر طوال العصر الحديث كانت فعليا وفي حد ذاتها في نمو مطرد ومتسارع حجما ووزنا وقوة وسكانا وتحضرا وتمدنا ، بيد أنها كانت تجد نفسها نسبيا في تناقص وتراجع وتخلف مطرد ومتسارع بنفس المعدل لا شئ سوى أن العالم من حولها ينمو ويتمدد ويتضخم خارج كل حدود

لا سيما في الفترة الأخيرة وعصر الذرة والتكنولوجيا المذهلة والثورة الصناعية الثانية أو الثالثة ... إلخ .

وتلك بالدقة هي مشكلة مصر السياسية حاليا : أنها أصبحت مشكلة لنفسها وللعالَم . فهي من ناحية أصغر من أن تفرض نفسها على العالم كقوة كبرى كما كانت في الماضي ، سواء العصور الوسطى حين صمدت لموجة المغول والتتار وصفت موجة الصليبية وردتها مكسورة مدحورة إلى أوروبا من حيث أتت ، أو في العصور القديمة الفرعونية حين كانت بجدارة « أم الدنيا » لم تزل . ولكنها من الناحية الأخرى أكبر من أن تخضع لضغوط العالم المعاصر ومناوراته ومؤامراته وعدواناته لتحجيمها وتقليصها وعزلها عن مجالها القومي الطبيعي وتحديد إقامتها وراء حدودها الوطنية ، كما حدث أيام محمد علي وتصفيته إمبراطوريته وجيوشه وصناعاته ، وكما تكرر مع مصر المعاصرة باقائه إسرائيل وحمايتها وتسليحها وفرضها فرضا على العرب وفي مقدمتهم مصر ... إلخ .

ولعل هذا تماما هو الدرس الذي تعلمه تاريخنا ، وهو أنه لا أمان ولا مستقبل لمصر إلا بالقوة الذاتية ، وأن القوة إنما هي القوة الحربية العسكرية لا السياسية الدبلوماسية فقط ، هي القوة المادية لا المعنوية مهما بلغت هذه من قيمة ، وهي قوة النيران لا قوة الدعاية مهما ارتفع صوتها ، وهي قوة الاقتصاد لا قوة الاعلام مهما علت أعلامه . ولعل مصر أيضا قد بدأت تطبق الدرس بالفعل ، سواء على مستوى الموضع أو الموقع ، سواء في الداخل أو في الخارج .

فأولا ، منذ اللحظة التي تضاعفت فيها قيمة وخطورة الموقع بدأ الموضع يتضاعف قوته لحسن الحظ ، وذلك منذ انقلاب الري الدائم . فقد جاء هذا كتكثيف للقاعدة الأرضية والبشرية المصرية بكل ما يعنى ذلك من مضاعفة للإنتاج وعدد السكان ومستوى المعيشة والتكنولوجيا . ولا وجه للمقارنة مطلقا بين مصر الاقتصادية

والعمرانية الوسيطة والمعاصرة ، بين الري الحوضي والري الدائم ، وبين حضارة
يلوية وحضارة الآلة . إن « أرضية » العصر الحديث أعلى على الإطلاق ، والنسبة
من « سقف » العصور الوسطى .

ويمكن أن ندخل تحت هذا الباب كل الثورة المعاصرة الصناعية والاجتماعية
والعلمية ، فكل عناصرها مضاعفات للطاقة المادية لقاعدتنا الأرضية - للموضع .
وللمرة الأولى في التاريخ لا يصبح الموضع حقيقة جغرافية مطلقة من معطيات الطبيعة ؛
لقد أصبح العلم عاملا جغرافيا واقتصاديا كما هو عامل سياسي يمكن أن يعيد خلق
الموضع شكلا ووزنا ووقعا ، ولأول مرة أيضاً يصبح الاستقلال حقيقة مثلية : ليس
سياسيا فحسب ، وليس اقتصاديا بعد ذلك ، وإنما هو علمي في النهاية . إن ثورة
البيئة في مصر الحديثة تؤكد ما يقوله ساور من أن الموارد الطبيعية في حقيقتها تقييدات
حضارية . وإذا كانت الدولة العصرية التي تقوم على العلم والتكنولوجيا هي دعوة
إلى التقدم والرفاهية عموما ، فإنها كذلك وبنفس الدرجة دعوة إلى البقاء والأمن ذاته
بالنسبة لمصر .

كذلك فلقد ملكنا موقعنا لأول مرة في العصر الحديث حين استعدنا القناة ؛
وقد أصبح من أولى مفردات الثقافة القومية عند تلاميذ المدارس اليوم أن الدفاع عن
القناة يبدأ في فلسطين على الأقل . وبوعى جغرافي لا شك فيه انطلقت مصر المعاصرة
تشرى الموضع بالموقع ، فجعلت كل عوائد القناة رأسها للسد العالي الذي خلق
T.V.A. مكبرا على النيل ومحدثا بذلك ثورة جديدة في الموضع . وليس من الصدفة
أننا لم نستطع ان نسترده القناة إلا بعد أن كانت كفاءة القاعدة البشرية قد زادت
وتطورت . إن مصر المستقلة لم تبدأ إلا منذ ارتفع فيها الموضع إلى مستوى الموقع ؛
وعليها دائما أن تعمق موضعها وتكثفه لكي يظل كفتا لموقعها الحاسم .

ذلك كله على المستوى المحلي داخل الوطن . ولكن هناك أيضا المستوى القومي
والوطن الكبير . فمصر أسعد حظا بكثير من غيرها من الإمبراطوريات الكبرى

التي حققت مجدها في الماضي القريب أو البعيد حين أخذت دورها في عالم أصغر كثيرا من عالم اليوم ، ثم تضاعف دورها النسبي في عالم أكبر جدا من عالم الأمس - كروما مثلا (ولا تقول عمالة الأمس المباشر كبريطانيا !) . ومن المفري جدا أن تطمح مثل هذه الدول إلى استعادة دورها القديم في الماضي ، ولكن إغراءات الماضي تتجاهل انقلاب العالم الحديث ، وتكون النتيجة أحيانا مؤسفة كتجربة إيطاليا الفاشية .

ولكن مصر ، مثل ومع شقيقاتها العربيات ، استثناء نادر للقاعدة . فالقومية العربية إطار بل أساس سياسي لا تعرفه تلك الدول ، ويمكن للوحدة العربية إذ تعيد الجزء إلى الكل في دولة الوحدة أن تخلق قوة سياسية كبرى على مستوى العصر ، تملك كل المقومات العصرية الفؤارة ، والمنعة والأمن ، فضلا عن الرخاء والتقدم . فبالوحدة فقط يمكن لأي دولة عربية منفردة ، ليس فقط أن تجد مكانها تحت الشمس في عالمنا المعاصر ، وإنما أيضا أن تستعيد مكانها في التاريخ بقدر كبير . وهذا وضع يكاد ينفرد به العرب ، وتحسد عليهم عليه كل دول الماضي الكبرى . وذلك أمل للمستقبل ، مثلما هو حافز للحاضر .

الانحدار الاقليمي

لكنه ، بالمقابل ، مسؤولية عظمى وبذل أعظم ، فثاما كما أثبتت تجربة الواقع المرير أن مأساة فلسطين - إسرائيل أبعد شيء عن أن تكون « نزهة حربية » ، أثبتت أن قضية القومية العربية أبعد شيء عن أن تكون « نزهة سياسية » . فرغم ثلاثين سنة من الكفاح السياسي المفعم والصراع العسكري الدامي استنزفت طاقتها وقوتها وخربت اقتصادها الهش ، جاء حصاد مصر سواء في دراما تحرير فلسطين أو في ملحمة توحيد العرب محدودا .

وخلال هذه الحقبة مرت علاقات مصر بالعرب في موجات عديدة من المد والجزر والتقدم والتراجع . وهذا النبض المفعم تجدد أيضا دور مصر في العالم العربي ومكانتها فيه . ففي فترة كاتب رائدة القومية العربية وقائدة النضال والتحرير القومي والزعيمة المطلقة والمعترف بها بالاجماع للعرب والعروبة . وفي فترة أخرى اهتزت زعامتها الاقليمية والقومية بصورة أو بأخرى حين أو لآخر ، أو قل أصبحت زعامتها مجمدة معلقة أو قائمة مع إيقاف التنفيذ .

ليس هذا فحسب . فلقد خرجت مصر من الصراع لتجد نفسها من أفقر الدول العربية تقريبا بعد أن كانت أغناها ، وبعد أن كانت واحة الرخاء والثروة والتطور في المنطقة أصبحت واحة أو جزيرة من الفقر يحيط بها المال والغنى والثراء والتقدم من كل الجهات . والإشارة بالطبع هي إلى ثورة البترول العربي وأسعاره الخرافية التي حققها بعد حرب أكتوبر والتدفقات والتراكمات البلاينية التي أحرزتها دول البترول العربية . فاذا دخل مصر القومي السنوي لا يعدو كسرا عشريا أو شهريا من نظيره في بعض هذه الدول البترولية . وإذا الدخل الفردي للمصري في سنة يعادل بالكاد نظيره في أسبوع عند بعض أشقائه العرب ، مما يمنع هؤلاء قطعا إمكانيات بلا حدود للتقدم والتطور واللاحاق بالعصر ، ولا تقول لتجاوز مصر .

وفي النتيجة الحتمية - والقوة السياسية هي في جوهرها القوة الاقتصادية - المادية - وجدت مصر نفسها - ولا أوهام ولا مهاترة في هذا أيضا - في ضموذ وتاكل نسبي (لا مطلق) بين العرب . فرغم أنها تنمو بأسرع ما يمكن وبأسرع مما كانت في أي وقت مضى ، فانهم ينمون الآن أسرع وأسرع خارج كل مقارنة ، ورغم أنها تظل وسوف تظل دائما وإلى مالا نهاية الأكبر والأقوى ، فانهم يكبرون بمعدل أكبر وأكبر ، وبالتالي فانهم يزدادون قامة وقيمة وقوة نسبيا بينما تتناقص مصر نسبيا . ورغم أنها تظل فعليا وعلى الاطلاق الدولة الأولى والكبرى دائما وباستمرار ،

طوال عصر البرول وما بعد البرول ، خلال بقية القرن الـ ٢٠ وطوال القرن الـ ٢١ وإلى القرن الـ ٢١ ، فبقى مع ذلك أن العرب يكبرون نسبياً ولكن مصر تصغر نسبياً ، وكان عليها أن تكبر على الأقل بنفس المعدل لتحفظ بنفس النسبة بينهم ، نفس الحجم النسبي والوزن النسبي .

كأنما قدر مصر بين العرب — والجغرافيا قدر الأمم كما نهنا ديجول من قبل — أن تزيد مسئولياتها الفعلية كلما قلت قدراتها الحقيقية أو النسبية . ففي الوقت الذي قل وزنها النسبي بين العرب لأول مرة بزيادة قدراتهم وأوزانهم لأول مرة ، زادت مسئولياتها عنهم وعن حمايتهم وعن فلسطين السليبة أكثر من أى وقت مضى . سخرية الأقدار !

من هنا فإن مصر بعد أن كانت الزعيمة القومية والاقليمية المطلقة والمعترف بها بالاجماع ، أصبحت مجرد « كبرى الدول العربية » كما أصبحنا نحن أنفسنا نعتبر ، بينما أنكرنا عليها بعضهم الزعامة إنكاراً وتحداها البعض الآخر تحدياً سافراً لانتزاع هذه للزعامة « المزعومة » ، فحل « تعدد المراكز » داخل العالم العربى فضلاً عن الشرق الأوسط محل « المركز السائد » سواء ذلك كأمر واقع أو فى نظر البعض .

من هنا أيضاً فبعد أن كان أمام مصر تحد أساسى واحد هو « التحدى الإسرائيلى » أصبح أمامها تحد جديد هو — واأسفاه — « التحدى العربى » (وإن ذهب البعض إلى القول بأن الأخير حل محل الأول) . لقد انقلبت الوحدة العربية إلى التحدى العربى ! وأيا كانت صحة هذا التشخيص ، وأيا كان السبب إن صح ، فلقد جرت للأسف مياه كثيرة فى النهر وتغيرت أوضاع عديدة . وفى كل الأحوال ففى رأى البعض أنه قد اجتمعت ، كأنما على ميعاد ، مأساة فلسطين — إسرائيل ومأساة البرول — العرب لتعملاً بتوافق كامل على تحجيم وتأزيم وتضمير مصر .

ليت هذا فحسب . فكنتيجة لانقلاب الاستراتيجية المعاصرة ، عسكرية وتجارية ، فقدت قناة السويس الكثير من قيمتها ومغزاها القديم بينما انتقل مركز الثقل

الاستراتيجية العالمية الحديد إلى الخليج العربي كمستودع الطاقة وبئر البترول الاستراتيجية الأولى في العالم . وبعد أن كان الخليج تابعا للقناة استراتيجية في الماضي ، انعكست الصورة فباتت القناة ذنبا للخليج . وحتى من الناحية الاقتصادية البحتة لم تعد عائدات القناة لتعادل عائدات حقل بترول كبير أو متوسط من بين عشرات الحقول في مختلف دول البترول العربية .

حتى سكانيا فان مصر في انكماش نسبي بين العرب ، فرغم أنها تتزايد بمعدل أكبر مما ينبغي ونود ، فانهم على أية حال قد أصبحوا في معظمهم يتزايدون بمعدل أكبر منها ، وبالتالي وسواء لحسن الحظ أو غير ذلك فان نسبتها المئوية بينهم في تناقص مطرد . وعلى صييل المثال فلقد كانت مصر ثلث العرب حوالي منتصف القرن ، ولكنها الآن ربع العرب ، وإذا استمرت هذه الاتجاهات فستهوى إلى خمس العرب سنة ٢٠٠٠ تقريبا .

قواعد استراتيجية

مصر الداخلية

مهم لنا في التعرف على شخصية مصر الاستراتيجية أن نلم بتوكيدها الحيوستراتيجية من الداخل كما حددته الطبيعة والعوامل البشرية وبخاصة عوامل التكنولوجيا العسكرية . ومهم أكثر أن نحيط بالتفاعل المتغير عبر العصور بين الأرض والتكنولوجيا ، فالأولى من الثوابت والثانية من المتغيرات ، ولكنها في غيرها تعيد تقييم الأولى تماما .

قوة بر وبحر

ولنبداً بنظرة سريعة على طبيعة مصر الاستراتيجية بوجه عام . الحقيقة الأولى لا شك أن مصر قوة برمائية تضع قدما على اليابس وقدماء في الماء وتجمع بذلك بين صفتي قوة البر والبحر بدرجات متفاوتة (١) . لقد بدأت قوة بر أساسا بحكم الموقع ، ولم تلبث بحكم الموقع أن أصبحت قوة بحر أيضا ، وإن يكن في المحل الثاني ، وصارت بذلك قوة أمفيبية في الحقيقة . حقا لقد كان نداء البحر دائما أضعف من جاذبية القاعدة الزراعية الحصبة مما جعل المصريين تقليديا شعبا غير مهاجر ومرتبطا عاطفيا ببيته وبيته ، شعبا من الفلاحين لا الملاحين . ولكن الموقع الحساس فرض عليهم مع ذلك أن ينزلوا إلى الماء كرواد شواطئ وخفر سواحل إن لم يكن كمعمرين ورعاة للبحر . وقد أثبت ماسبيرو وغيره أن نظرية تحاشي المصريين للبحر تحتاج إلى تعديل كبير (٢) . وقد تأكد هذا الدور في رحلات الكشف والتجارة حول إفريقيا أيام الفراعنة ، ثم في مساهمة مصر العربية في ذات الصواري وما تلاها من معارك بحرية حتى ديو ونقارين . وإلى نفس المعنى تشير تبعية قبرص ،

(١) هويتلزي ، ص ٣٦٨ .

(٢) G. Maspéro, Popular stories of Ancient Egypt, trans., 1919,

p. IXV.

لمصر الملوكية ، وكريت في القرن الماضي . ولا ننس أن كريت دخلت الفتح العربى في العصور الإسلامية لأول مرة من قاعدة مصر بالذات حين غزاها من الاسكندرية مهاجرون عرب كانوا قد أتوا من الأندلس أصلا (١) .

وإذا كانت القوى البرية المحضة تشبه في القاموس الاستراتيجى بالفيل ، والقوى البحرية الصرفة بالحوت ، فإن مصر الأمفيبية هى التماسح بالضرورة والامتياز . وهنا سنلاحظ أن مصر الأمفيبية كانت إلى ما قبل السويس تعاني دائما من ازدواج الساحل مع انفصاله بحيث كان أسطولها فى كل من الساحلين منفصلا عن الآخر ولا يمكن تحويله إليه إلا - نظريا ! - بالدوران حول القارة ، تماما كما كان على روسيا القيصرية أن تدور حول أوراسيا لتنقل أسطولها من البلطيق إلى الهادى أو فلنقل كفرنسا حول أيريا . أما الآن فقد حولت السويس مصر عسكريا من دولة ساحلين إلى دولة ساحل واحد ، وأصبح لها مرونة المناورة وذلك بمثل ما فعلت قناة بنما بالنسبة للأسطول الأمريكى . ولكن هذا يعنى أيضاً أن على مصر ألا تكتفى بجيش برى ضخيم كما كانت تفعل تقليديا . بل ينبغى عليها من الآن أن تصبح قوة بحرية ذات أسطول كبير يتلاءم مع طبيعتها الأمفيبية المزدوجة . عليها فى هذا المجال ، ومع حفظ عنصر النسبية بطبيعة الحال ، أن تجمع بين قدر من التقليد الفرنسى المعروف من الاحتفاظ بقوات برية كبرى وبين قدر من التقليد الإنجليزى المشهور من الاعتماد على سلاح الأسطول البحرى .

العمق الاستراتيجى

وأبرز ما تمتاز به مصر بعد هذا هو العمق الاستراتيجى والحماية الطبيعية . فشريط الوادى تكتنفه الصحراوات شرقا وغربا بمجموع قدره نحو الألف كيلو متر ، ومن ثم يبدو كنواة مغلفة بشرنقة ضخمة متعددة الطبقات - ومتعددة العقبات أيضا . فليس الأمر مجرد الفاصل المسافى العميق . فعلى الشرق نجد الحماية الطبيعية مثلثة فى واقع الأمر ، فثمة البحر الأحمر بساحله الصخرى المرجائى الخطر غير المضياف ، تليه سلسلة جبلية معقدة ومضرة وجرداء ، يدعمها فى النهاية نطاق الصحراء القاحلة . أما الصحراء الغربية فضعف الشرقية عرضا وإن كانت أقل ارتفاعا وتضرسا . غير أن الأهم هو بحر الرمال العظيم ، يغطى بكثبانة وغروده الزئبقية الجزء الرئيسى منها كواحد من أقوى الموانع الطبيعية لكل أنواع الحروب ابتداء من المشاة حتى المدرعات ، وجاعلا منها واحدة من أكثر صحارى العالم وحشة وقسوة . حماية

(١) زينب عصمت راشد ، كريت تحت الحكم المصرى ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ١٩ .

طبيعية نادرة ، لا غرابة أن انعكست منذ البداية على اسم مصر ذاته . ففى كل التفسير المطروحة لهذا اللفظ السامى المشترك القديم أنه يعنى الحاجز ، الحد ، أو السور ، ويرجم من ثم عن صفة الحصانة أو المنعة أو الحماية الطبيعية (١) .

ونحن أقدر على فهم عمق مصر الاستراتيجية حين نقارن ببلاد أخرى ، ولتكن من الأقطار العربية الشقيقة مثلا . فمصر تختلف كثيرا عن الجزيرة العربية فى موقع المعمور بالنسبة إلى اللامعمور ، بل تكاد الصورة هنا تكون مقلوبة . فالمعمور فى الجزيرة العربية حلقة بطول السواحل بينما القلب صحراء — الحلقة السعيدة والقلب الميت على الترتيب . أما فى مصر فالنمط عكسى : القلب الحى السعيد فى الوسط ، وكل الأطراف حوله صحراء خالية كحلقة ميتة . كذلك تختلف مصر عن المغرب أو الشام ، وإن اشترك الجميع فى الطبيعة الشريطية للمعمور . فهو فى الشام والمغرب يوازى الساحل ويلازمه ، أما فى مصر فانه يتعامد عليه فلا يتماس معه إلا فى جهة محدودة ، بينما يبقى جسمه الأساسى بعيدا محميا . وفى كل الحالات ، فان هذا يعطى لمصر ميزة العمق الاستراتيجى والحماية الطبيعية .

وكموثر دال على هذه الحماية الطبيعية والحدود الآمنة ، لم تعرف مصر ظاهرة الأسوار الصناعية سواء على المستوى الاقليمى أو حول المدن إلا نادرا وبقدر محدود . على المستوى الاقليمى لا نكاد نسمع إلا عن « حائط الوصى Regent's Wall » الذى بناه أمنمحت الأول لمنع البدو الأسبويين من التسلل إلى مصر (٢) . ولكن أعظم سور هو « حائط العجوز » الذى يتواتر ذكره فى أغلب كتابات المؤرخين والجغرافيين العرب والذى شاهدوا بقاياه بأنفسهم . والمقول أنه كان متصلا بحيط بجميع البلاد ممتدا على الضفة الشرقية للنيل حتى أسوان ، عليه المحارس والأجراس المتقاربة . والمقول أيضاً أن الذى بنته ملكة فرعونية (دلوكة) نصبت بعد غرق فرعون موسى وجنوده وإفقار مصر من الرجال والقوة المحاربة (كذا) مع ما يترتب على ذلك من أخطار التعرض للغزو المفاجئ (٣) . وأيا كان الأمر ، فيبدو أن هذه الأسوار وأمثالها حالة غير عادية وعابرة فى استراتيجية مصر أغنت عنها الصحراء نفسها غالبا . والواقع ، كما يعبر ممفورد ، أن الصحراء كانت « سور مصر الطبيعى » ، بل وسور المدينة المصرية البعيد كما سنرى ، بل إن الاقليم نفسه ككل يحمل ملامح المدينة المسورة من حيث إحاطة الصحراء والجبل والبحر به .

(١) عبد العزيز صالح ، حضارة مصر القديمة .

(2) Goblet, p. 173.

(٣) المسعودى ، مروج ؛ رحلة ابن جبير ، ص ٢٩ .

وهكذا نجد نفس القاعدة بالنسبة إلى أسوار المدن . فعلى الجملة كانت المدينة المصرية العادية ، أى باستثناء العواصم الوطنية أو الموانئ الثغور ، لا تعرف كثيرا ظاهرة الحائط أو السور أغلب مراحل التاريخ ، وهى الظاهرة التى عرفها العالم فى العصور القديمة وعصور الاقطاع وحتى ظهور المدفعية . أو قل كانت تعرفها بطريقة خاصة . فبقايا الحلات والمدن القديمة فى العصر الطينى قبل التوحيد تكشف عن أن السور كان يغلف كل مدن مصر ، ولكن للحماية الداخلية (١) . غير أنه لما تم التوحيد واستتب الأمن اختفت ظاهرة السور وأصبحت أغلب المدن المصرية تمتد حرة بلا حوائط ، تتلاشى فى الريف من حولها بالتدريج حتى لتسودها صبغة الضواحي . فمثلا لم تعرف العاصمة طيبة السور ، فى الوقت الذى كانت الحوائط المزدوجة أو المثلثة تغلف نينوى وبابل ... إلخ (٢) . والواقع أن هذا يرمز إلى الفارق بين بيئة المدينة المصرية والعراقية قديما ، فقد كانت الأولى يسيطر عليها الأمن والطمأنينة والهدوء ، والثانية يسيطر عليها الخوف والقلق من الخارج والداخل . ولم يعد السور إلى الظهور فى مصر إلا عندما تكاثرت الأخطار الخارجية (٣) .

وفى العصور الوسطى انتشرت ظاهرة السور ، وخاصة فيما يبدو فى مدن أطراف الدلتا ومعظم الصعيد ، كما نرى من رحلة ابن جبر الذى يعدد بعض المدن المسورة ، فيذكر دمنهور دون طنطا ويذكر أنصنا وأسيوط ودشنا (٤) . ولهذا لا يمكن الزعم بأن الحماية الطبيعية أغنت مصر عن سور المدينة تماما أو أنها لم تعرف هذه الظاهرة كلية . ومع ذلك فإن مصر بعامة فى هذا واحدة من حالات ثلاث معدودة فى العالم كله لم تنتشر فيها ظاهرة سور المدينة كثيرا — الأخریان هما بريطانيا واليابان . وثلاثتها — يلاحظ — جزر حقيقة أو تجازا على ضلوع قارة يفصلها عنها بحر الماء أو بحر الرمل .

أى الصحراويين — إذا ضيقنا بوئرتنا من التعميم إلى التخصيص — أكثر تمتعا ومنعة بالعمق الاستراتيجى أو أقل تعرضا للخطر الاستراتيجى ؟ بالمسافة الجغرافية المطلقة ، وبأكثر منها بالطبيعة الصحراوية القاسية ، لاشك أنها هى الصحراء الغربية . وإذا كان أرخبيل واحاتها يمكن نظريا أن يقدم للغزاة من الغرب مواطن أقدام ومراحل خطى على الطريق إلى وادى النيل ، فإن الواحات عمليا فى صف الدفاع

(1) J. Monnet - Saleh, op. cit., p. 173, 186 - 7.

(2) Breasted et al., European history atlas, p. xii.

(3) Mumford, City in hist. p. 98 — 108, 79.

(٤) رحلة ابن جبر ، تحقيق حسين نصار ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، ص ١٢ - ٢٨ .

بالدرجة الأولى . فهي محطات للانذار المبكر وقواعد أمامية للدفاع عن الوادى ، كما أنها بفضل مواردها المحلية الأساسية يمكن لها ومنها بقوة صغيرة نسبيا أن تتصدى بنجاح لكل قوة الغزو المكشوفة والمرهقة عبر الصحراء والتي لا يمكن أن تحمل سوى القدر الأدنى من الامدادات والمؤن (١) . أما الصحراء الشرقية فرغم تضاريسها الوعرة فإنها أسهل اختراقا نسبيا لضيقها وأوديتها . أهم من ذلك أيضاً أنها أشد تعرضا للأخطار والغارات بحكم موقعها فى مواجهة الشرق وآسيا ورعاة الاستبس .

ولعل هذا الفارق هو الذى حدد بالدقة مواقع بعض المدن الهامة عبر التاريخ على هذه الضفة أو تلك من النيل فى الصعيد بالذات ، وذلك بصرف النظر عن أو بالرغم من الاعتبار العمرانى الأساسى من وقوع السواد الأعظم من المعمور على الضفة الغربية . فالنهر نفسه كان عبوره عقبة أساسية أمام أى خطر خارجى سواء جاء من الشرق أو الغرب . غير أن هناك انقلابا تاريخيا فى هذه العلاقة حدث منذ العرب . فلما كانت أخطار الشرق والصحراء الشرقية هى السائدة تقليديا ، فقد كانت المدينة الفرعونية تتحاشى الضفة الشرقية بقدر الإمكان وتقوم فى حماية النيل على الضفة الغربية . هكذا كانت منف فى الشمال تقوم على الضفة الغربية بعيدا عن خطر الغزاة الآسيويين . وبالمثل فى الجنوب دنلره تقع داخل ثنية قنا لا خارجها طلبا للحماية من أخطار بدو الصحراء الشرقية (١) ، بينما قامت طيبة على الضفتين .

أما مع العرب فقد تضاءلت تلقائيا أخطار المشرق العربى والصحراء الشرقية إلى حد بعيد ، فتحررت مواقع الضفة الشرقية للنيل من الخوف فقامت أو ازدهرت بحرية عليها ، وورثت بذلك كثيرا من مواقع الضفة الغربية القديمة . فالقاهرة وسابقتها ورثت منف ، بينما فى الجنوب برزت قوص كمدينة كبرى شرق النيل وخارج الثنية ، فى حين تحولت الأقصر عمليا إلى مدينة ضفة واحدة هى الشرقية . وبدى أن هناك عوامل اقتصادية حاسمة كالنقل والتجارة ، فضلا عن توزيع المعمور الحاكم نفسه ، شاركت فى تحديد تغيرات مواقع المدن هذه ، ولكن المؤكد أن عامل الحماية الطبيعية والأمن الاستراتيجى كان طرفا هاما فى المعادلة باستمرار .

وتبقى فى النهاية نقطة هامة عن مصادر الخطر على مصر . فقليلة وثنائية نسبيا هى الأخطار التى تعرضت لها مصر من الشرق أو الغرب أو الجنوب . وإذا كانت

(١) الجغرافيا العسكرية لشرق الأوسط ، ص ١٥١ - ١٥٤ .

(2) Lorin p. 47.

هناك أخطار جاءت من الشرق ، فذلك أساسا من الشمال الشرقى ومحسبانها في الحقيقة جزءا من أخطار الشمال . وهذا ينعكس أيضاً على حدودنا السياسية الحالية . فمن ناحية الصحراء الشرقية لا يكاد التاريخ يسجل حملة حربية دخلت مصر — أو خرجت منها — عبر هذا الحاجز إلا « تجريدة » تعزيزات بريطانية من الهند أثناء حملة نابليون (١) ، بينما الصحراء الغربية من القلة النادرة من عوازل العالم الطبيعية التي لم تحترق قط عسكرياً حتى الآن . وعموماً فإن حدودنا الغربية والجنوبية كانت تتأخم بلاداً فقيرة الموارد محدودة الأعداد والقوة والخطر . وعلى النقيض من هذا تماماً ناحية الشمال والحدود الشمالية ، ففيها تركز كل الخطر ومنها تعرضت مصر لأغلب الغزوات سواء براً أو بحراً ، ليس فقط لأنها معرضة مفتوحة مباشرة للبحر بلا عمق أو عازل هام ولكن أيضاً لأن مركز القوى والإمبراطوريات والأطماع التقليدية في العالم القديم والحديث كان إلى الشمال .

غير أن أهم حقيقة تتعلق بالعمق الاستراتيجي إنما هي تطوره التاريخي الانقلابي البعيد المدى . فلقد كان هذا العمق كافياً وأميناً مادام نفس الحركة البشرية قصيرة . ومع ذلك وحتى منذ وقت مبكر تغلغل الهكسوس إلى قلب الصعيد ، بينما هدد القرامطة القاهرة ، كما وصل الصليبيون في أخريات الفاطمية إلى مشارفها فلزم حرقها دفاعاً . وحديثاً وصلت الحملة التركية الميكانيكية إلى ضفاف القناة . ولكنه هو الطيران وحده وأساساً الذي اختصر الصحراء واختزل العمق الاستراتيجي وسلب مصر — ككل دول العالم في هذا الصدد — كثيراً من حمايتها الطبيعية التقليدية حيث صار الخطر الخارجي على دقائق بعد شهور أو أسابيع .

ولئن كان هذا الانقلاب عالمياً لا يقتصر علينا ، فانه قد أحدث تغييراً انقلابياً هاماً في وظيفة الصحراء ودورها في مصر استراتيجياً ، فقد تحولت من عازل آمن إلى عامل خطر بقدر أو بآخر . ويتفق أن هذا التغير يتعاصر مع تطور آخر على المستوى الاقتصادي وإن يكن لضوابط مشابهة في النهاية وهي التكنولوجيا بعامة . فأخيراً وبفضلها تحولت الصحراء اقتصادياً من محجر على الأكثر أو منجم أحجار كريمة إلى حقل للبتروول ومنجم للمعادن الصناعية . أي أن التطور عكسي في الاتجاهين : إلى أعلى في الاقتصاد وإلى أسفل في الاستراتيجية ، أو قل إن وظيفة الصحراء جغرافياً قد قلت بينما زادت جيولوجياً . والدرس العملي الواضح هو أن مصر ، التي تفرض عليها طبيعتها البرمائية أن تحتفظ بأسطول بحري كبير مثلما تحتفظ

(١) الجغرافيا العسكرية للشرق الأوسط ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ١٤٢ .

بحيـش برى ضـخم ، يحتم عليها موقعها وتكوينها أن تتحول أيضاً فى عصر الاستراتيجية الجوية إلى قوة جوية من الصف الأول .

بيئة الرى والدفاع الوطنى

فاذا انتقلنا من الإطار الصحراوى إلى الوادى نجد أن بيئة زراعة الرى هى إلى حد ما سلاح ذو حدين من الناحية الاستراتيجية ، فهى سلاح دفاعى ممتاز ولكنها يمكن أيضاً أن تكون خطراً على المدافع . فـشبكة المجارى المائية الكثيفة جداً خاصة فى الدلتا - الفروع والترع والمصارف من كل المقاييس والى تصل إلى الآلاف - هى عائق فعال أمام الزحف المعادى سواء للمشاة فى الماضى أو للقوة الميكانيكية حديثاً . ولهذا فطلالما تفادتها الغزوات الخارجية باللف حول الدلتا والدوران على أطرافها الرملية وصولاً مباشرة إلى رأسها حيث العاصمة ، سواء ذلك من الشرق عن طريق وادى الطميلات أو صحراء الصالحية كما فعل الفرس والاسكندر وكما حاول الصليبيون ، أو من الغرب كما فعل القائد جوهر .

ولكن هذه الشبكة المائية ليست عائقاً خطيراً فحسب ، بل وشرك أخطر . فمن الممكن عند الحاجة قطع القناطر والجسور وضوابط التوزيع لحصار العدو المتقدم وإغراقه حرفياً إلى حد الشلل فى وسط اسفنجى مشبع ، وبذلك تحارب الأرض مع أبنائها كما هى القاعدة العامة . وهذا ما حدث فعلاً وبنجاح تام مع حملتى الصليبيين على دمياط فى برارى الشمال ، وكان عاملاً حاسماً فى النصر . ولنفس السبب ارتد الاحتلال البريطانى الحديث عن طريق الاسكندرية وكفر الدوار واستدار إلى بورسعيد والقناة بعد أن أدرك - وهو الذى اتفق مجيئه مع موسم الفيضان - خطر احتمال قطع الترع عليه وهزيمته غرقاً . ونفس التكتيك رتب بالفعل - كاحتياط وقائى - بالنسبة لغرب الدلتا حين هددتها جيوش المحور فى الحرب العالمية الثانية ، وإن كانت معركة العلمين قد أغنت عن وضعه موضع التنفيذ (١) .

أما وجه الخطر فى هذه البيئة المائية الشبكية فيمكن فى أنها حساسة للغاية ، وخاصة للطيران الحديث ، وهى ظاهرة لا تعرفها بيئات الزراعة المطرية . فمن الممكن للتسلل الجوى أن يضرب مفاتيح الشبكة فى مشاريعها الحاكمة مما يهدد بخطر الإغراق وبشل الانتاج الزراعى والاقتصاد القومى . وربما صح أن نقول إن بيئة الرى كانت فى

(١) الجغرافيا العسكرية للشرق الأوسط ، ١٢٧ ، ١٤٤ ، ١٥١ .

الماضى ومع الحرب البرية فى صالح الدفاع الوطنى أساسا وإلى أقصى حد ، أما الآن ومع عصر الطيران فقد أصبحت إلى حد ما سلاحا ذا حدين . ومن ثم فمن الضرورى حماية هذه المنشآت الحيوية بشبكات حلقيه متعددة متعاقبة من الدفاع الجوى لا تحترق بحال ، وحينئذ تنقلب إلى سلاح مزدوج ضد العدو ، وتصبح الأرض وهى تحارب فعلا مع أبنائها . ولعل المثل الأوضح والأقرب هو محاولات العدو الإسرائيلى -الفاشلة تماما- بعد حرب يونيو على الصعيد الأوسط والأقصى وأطراف وضواحي منطقة القاهرة . وكل هذا يؤكد ما سبق أن وجدناه من ضرورة تحول مصر إلى قوة جوية رادعة من مقياس كبير .

أقاليم الدفاع الوطنى

وبطبيعة الحال فإن الدور الاستراتيجى يختلف على طول امتداد الوادى - الذى يترامى لنحو ١٢٠٠ كم - اختلافا اقليميا بحكم الموقع أو الشكل أو الحجم . ولما كان مصدر الخطر الخارجى الأول هو الشمال ، وكان العمق الاستراتيجى يزداد نحو الجنوب . فإن من الممكن أن نحدد ثلاث مناطق جيوسراتيجية متميزة ، الدلتا والصعيد وبينهما منطقة القاهرة ، أو الواجهة (الفورلاند) والظهر (الهنترلاند) ثم القلب (المارتلاند) على الترتيب .

فالدلتا هى أغنى وحدة منفردة فى مصر ، تضم وحدها نحو ثلثى الأرض الزراعية والسكان فى مصر ، وهى مرصعة بأكثف شبكة من عوائق المحارى المائية ، ولكنها سهلية منبسطة مكشوفة مفتوحة وأشد أجزاء الوطن تعرضا لأخطار الشمال . إنها واجهة مصر التى تلقت أول وأغلب وأشد الطرقات الخارجيه . من هنا كانت احتمالات وقوعها مرتفعة ، وإن كانت بحكم حجمها وثروتها مستودعا أساسيا للقوة القومية . ولكنها بهذا كثيرا ما افتدت مصر ، وذلك هو فضلها الكبير .

وليس دقيقا تماما فى هذا الصدد أن الصعيد وحده كان معقل التحرير فى مصر تاريخيا ، رغم دوره الصلب البارز . ففى كل الحالات التى أتى الخطر فيها من الجنوب وسيطر على الصعيد ، بقيت الدلتا رصيد الوطن وتحملت مسئولية معقل التحرير كما تكرر مرتين فى وجه الغزو الإثيوبى فى العصور القديمة . غير أنه لما كانت أخطار الجنوب محدودة ونادرة الحدوث بالنسبة إلى أخطار الشمال ، فقد آل النصيب الأكبر من هذا الدور إلى الصعيد بالطبع .

والواقع أن الصعيد الخطى ، بطوله الذى يناهز أو يجاوز الألف كيلومتر ،

وبطبيعته كشق غائر كالخندق بين الهضبتين والصحراوين ، يتمتع بعمق استراتيجي واضح كثيرا ما جعله خط الدفاع الأخير والاحتياطي النهائي لمصر . فكان حظه من الافلات من الغزو الخارجي أفضل ، وفرصه بالتالى ليكون خشبة القفز على العدو أكثر . وهو لذلك إن كان ظهر مصر موقعا ، فانه ظهرها دورا . فرغم أن إنتاجه وسكانه نحو ثلث مصر فقط ، فقد كان دائما موردا هاما للقوة البشرية المحاربة من جند وقادة ، مثلما كان مصدرا أساسيا للطاقة البناءة داخليا أثناء السلم .

أما منطقة القاهرة فلا يمكن مهما قلنا المبالغة في تقدير أهميتها الاستراتيجية . فهي قلب الأرض المصرية موقعا (الميدلاند إذا شئت) كما هي رأسها وجهازها العصبي الحساس وظيفه (الهارتلاند) . ولتفصيل هذا نقول إنها عقدة موصلات مصر جميعا ، الحديدية والنهرية والجوية فضلا عن الطرق البرية ، وهي مدخل الصعيد ورأس الدلتا ، وضربها يفصم الشمال عن الجنوب آليا ويشطر مصر شطرين . ثم إن بها أعظم كوكبة من مفاتيح الحياة في مصر : ضوابط شبكة الري الحيوية التي تسيطر على توزيع الماء في كل الدلتا ومنطقة القنال : قناطر الدلتا حاليا ، وقديما القناطر الخيرية (التي تذكرنا عمارتها على نمط القلاع والأبراج الحربية بوظيفتها وخطورتها الاستراتيجية حين بنيت) (١) . أضف في النهاية أكبر مستعمرة أو منطقة صناعية في البلد سواء من الصناعة الخفيفة أو الثقيلة . هي إذن قلعة مصر الحاكمة استراتيجيا . ولم يكن غريبا بعد ذلك أن تكون مقر الجزء الأكبر من قوة مصر العسكرية أو حتى قوة الاحتلال الأجنبية (كان ثلاثة أرباع القوات البريطانية في مصر مركزا في القاهرة قبل الجلاء إلى القنال) (٢) . ومن المنطقي في النهاية أن مصير العاصمة كان في الغالب يحدد مصير مصر جميعا .

وإذا كانت هذه هي صورة استراتيجية مصر الاقليمية ، فان من أهم الضوابط الكامنة وراءها العلاقة بين مصير الخطر الخارجي وبين كثافة السكان الداخلية ، وهو جانب يبدو مهملا إلى حد ما في دراساتنا الجغرافية . فهناك طريقان أساسيان للاقتراب من مصر واختراقها إلى العاصمة ، طريق الساحل الشمالى عموما ، وطريق سيناء شرقا . والفارق بين الطريقين من وجهة كثافة السكان كبير . فالطريق الأول يتحرق بالضرورة كتلة عظمى من كثافة السكان الثرى ، لاسيما على طول فرعى رشيد ودمياط ، الأمر الذى يعنى على الفور دفاعا مزدوجا من الجيش النظامى والمقاومة الشعبية . أما الطريق الشرقى فقد يصطدم بهوامش العمران في شرق الدلتا وقد يتحرقها ،

(١) السابق .

(2) Cole, Imperial military geog., pp. 304 — 6.

ولكنه يمكنه أيضاً أن يتبع الطريق الصحراوي المباشر فيمر في شبه فراغ سكاني فيستطيع استهداف ومفاجأة العاصمة على خط صحراوي يتحاشى حتى أطراف المعمور . ومن هنا قد لا يلقي مقاومة شعبية مباشرة وتصبح المعادلة جيشاً ضد جيش فقط .

والواقع التاريخي يؤكد هذا التنظير الاستراتيجي ، وإن كان لا ينبغي أن ننظر اتفاقاً مطلقاً ، لأن العلاقة بين مصدر العدوان وكثافة السكان هي حد واحد في معادلة متعددة الحدود . فالأشوريون عجزوا أكثر من مرة كما رأينا أمام مصر ، ولم ينتصروا إلا حين استداروا إلى الطريق الصحراوي وفاجأوا منف . وإذا كان قمباز قد اخترق عمران الدلتا عن طريق تانيس وبوبسطة (١) ، فلم يكن ذلك إلا بعد أن انتصر في بيلوزيوم (الفرما) على أطراف الصحراء . ومن الناحية الأخرى فإن غارات الصليبيين على دمياط والمنصورة سحقته وسط كتلة السكان المتقدمة في براري الدلتا ، بينما أن غارة لهم بطريق سيناء والصحراء نجحت في تهديد مشارف القاهرة كما نعرف . وحملة الإنجليز على رشيد ضربت بالمقاومة الشعبية وسط جزيرة السكان المصبية المتقدمة ، ثم بعد ذلك في كفر الدوار أيام عرابي ، في حين نجح نفس العدو حين استدار عن الاسكندرية إلى القناة والتل الكبير في شبه الفراغ العمراني . كذلك نجح العثمانيون من قبل عن الطريق الصحراوي المباشر إلى ريدانية القاهرة . وقد لا نغالي إذا تتبعنا العلاقة إلى الوقت الحالي . فقد فشل العلوان الثلاثي عام ١٩٥٦ الذي أتى بحرا إلى بورسعيد ، وكان من أسباب فشله المقاومة الشعبية من كتلة السكان النامية في منطقة القنال . وبينما أفلت العدوان الإسرائيلي في يونيو من خطر الغرق في كثافة السكان حين قصر ميدانه على فراغ سيناء ، فانه في أكتوبر قد دفع ثمن حماقته أو تمثيلته الدعائية في عبور القناة بهزيمته وفشله أمام المقاومة الشعبية المحلية في السويس ثم بالوقوع في مصيدة استراتيجية محكمة كان يمكن أن تكون قاتلة لولا أن نجاه منها الانسحاب الدليل .

مفاتيح مصر الاستراتيجية

غير أن أركان استراتيجية مصر الداخلية لا تكتمل إلا إذا اعتبرنا أطراف المعمور الدقيقة التي تربط جسمه الأساسي بالعالم الخارجي المحيط : سيناء في الشمال الشرقي ، مرمريكا في الشمال الغربي ، والنوبة في الجنوب . وكل منها بوابة لمصر ، وخلفها وشيكا يقوم مفتاح من مفاتيح مصر . وقد كان المصريون القدماء كما كان العرب

(1) A. J. Butler, Arab conquest of Egypt, p. 214.

من بعدهم على وعى كامل بهذه الطبيعة المدخلية ، فصكوها إلى الأبد في تسمياتهم لها .
ولكن هذه البوابات تتفاوت إلى أقصى حد في أهميتها وخطرها الاستراتيجية .
ولقد نعر عن هذا التفاوت تعبيرا دالا ومكثفا إذا اعتبرنا سيناء البوابة الأمامية ،
ومرمريكا البوابة الجانبية ، والنوبة البوابة الخلفية .

ففي الجنوب كانت جنادل أسوان هي البوابة الطبيعية المختنقة ، وكان الاسم
الفرعوني لأسوان سونه يعنى السوق ، بينما إلى الشمال قليلا بعيدا نوعا عن الخطر
كان المفتاح حول أرمنت ، التي تعنى المحرس . وفي الغرب تحتق مرمريكا مربوط
بين البحر ومنخفض القطارة عند هضبة الرويسات ومنطقة العلمين لتؤلف مضيقا
كالتنق من أخطر وأمنع المداخل ، حدد موقع معركة فاصلة في التاريخ المعاصر .
أما في الشرق فإن الشريط الشمالى من سيناء والمدخل الشرقى هو بوابة مصر الأولى
والكبرى ، وحولها يدور أغلب تاريخ مصر العسكرى بحيث تحتاج إلى وقفة خاصة .
ويكفى هنا أن نلاحظ خلف كل من بوابة الغرب والشرق مفتاحا أكثر أمانا ،
هو الاسكندرية ثم دمياط ، وكانت العرب تسمى الأولى باب المغرب والثانية باب
الشام — وقد انتقلت وظيفة دمياط هذه إلى بورسعيد حاليا . ومن الجدير بالذكر
أن هذه البوابات الصعبة حاربت أحيانا ضد الغزاة وذلك بطبيعتها الصحراوية الجافة
الموحشة . فكما هلك جيش قمبرز في طريق سيوة غربا ، هلك بولدوين الصليبي
عند سبخة ملحية قاحلة بشمال سيناء هي سبخة البردويل (التي أخذت اسمها منه) .

سيناء في الاستراتيجية والسياسة

فاذا عدنا لنضع المدخل الشمالى الشرقى تحت عدسة مكبرة ، فسنجد أنه إن يكن
مثلث سيناء هو العقدة التي تلحم إفريقيا بآسيا ، فإن المثلث الشمالى منها والذي يحده
جنوبا الخط من السويس إلى رفح بالتقريب هو حلقة الوصل المباشرة بين مصر والشام .
وبمزيد من التحديد ، فإن المستطيل القاعدى الشمالى والواقع إلى الشمال من خط
عرض ٣٠ درجة تقريبا هو اقليم الحركة والمرور والوصل بالامتياز ، في حين أن
المثلث الجنوبي أسفل هذا الخط هو منطقة العزلة والالتجاء والفصل . الأول يحمل
شرايين الحركة المحورية والحبل السرى بين القارتين ، والثانى هو منطقة الطرد والالتجاء
التي آوت إليها بعض العناصر المستضعفة أو المضطهدة .

ولما كان طريق الخطر الخارجى البرى إلى مصر هو الشام أساسا ، وكانت سيناء
تحتل النقطة الحرجة بين ضلعى الشام ومصر اللذين يكونان وحدة استراتيجية واحدة ،
فقد أصبحت « طريق الحرب » بالدرجة الأولى . إنها معبر أرضى ، جسر استراتيجى

معلق أو موطأ ، عبرت عليه الجيوش منذ فجر التاريخ عشرات ، وربما حرفيا مئات ، المرات جيئة وذهابا - تحتمس الثالث وحده عبره ١٧ مرة !

والواقع أنه إن تكن مصر ذات أطول تاريخ حضارى فى العالم ، فان لسيناء أطول سجل عسكرى معروف فى التاريخ تقريبا . ولو أننا استطعنا أن نحسب معاملا إحصائيا لكثافة الحركة الحربية ، فلعلنا لن نجد بين صحارى العرب ، وربما صحارى العالم ، رقعة كالشقة الساحلية من سيناء حرثها الغزوات والحملات العسكرية حرثا .

من هنا فان سيناء أهم وأخطر مدخل لمصر على الاطلاق . إنها كخير بالنسبة للهند ، أو كمر دزونجاريا بالنسبة لوسط آسيا ، أو هي ترمويل مصر . بل إننا لنمكن أن نقول إنها بمثابة ثلاثتها جميعا ، وذلك بمضايقتها الثلاثة ممر متلا إزاء السويس وطريق الوسط إزاء الاسماعيلية وطريق ساحل الكثبان الشمالى ابتداء من القنطرة . وبغير مبالغة ذلك : فسيناء أيضاً مدخل قارة برمتها مثلما هي مدخل مصر .

وغنى عن الذكر أن سيناء برمتها وحدة جيوسراتيجية واحدة ، لكل جزء منها قيمته الاستراتيجية الحيوية . فأما المثلث الجنوبي ، فلئن كان بموقعه الجانبى الحلقى وتضاريسه الوعرة لا يأتى إلا فى المرتبة الثانية كطريق حرب وكيدان قتال ، إلا أنه بتعمقه وبروزه نحو الجنوب يعطى ، خاصة جدا فى عصر الطيران ، نقط ارتكاز للوثوب على ساحل البحر الأحمر بالأسطول البحرى أو بالطيران ، وكذلك لتهديد عمق الصعيد المصرى بالطيران . كما أثبتت محاولات العدو الإسرائيلى بعد يونيو حين تسلل بوحداته البحرية إلى بعض مراكز ساحل البحر الأحمر وبطائراته إلى منطقة نجع حمادى وحلوان ... إلخ .

وتتركز القيمة الاستراتيجية للمثلث الجنوبى بصورة بارزة وبصفة مباشرة فى سواحله عامة ورأس شبه الجزيرة عند شرم الشيخ خاصة . والواقع أن ساحلى جنوب سيناء بسهلتهما الضيقين هما محورا الحركة البرية الأساسيان على ضلعيهما ، كما أن التقاءهما واجتماعهما عند شرم الشيخ هو مما يضاعف من أهمية هذه الأخيرة ، غير أنهما ليسا من محاور الحرب الاستراتيجية بالمعنى الذى نقصده فى شمال سيناء . وفيما عدا هذا ، فمن سواحل سيناء الغربية يمكن تهديد ساحل خليج السويس الغربى مباشرة وخاصة منطقة السويس . وأقرب مثال لذلك محاولة العدو الهجوم على الجزيرة الخضراء بعد يونيو ، ثم أخيرا تهديده للزعفرانة والسخنة عشية ٦ أكتوبر . ولا ننس كذلك معركة جزيرة شلوان على مدخل الخليج التى صمدت فيها لهجوم بحرى جوى مكثف حتى ردتته مدحورا على أعقابها .

ولكنها شرم الشيخ بصفة خاصة جدا هي التي تعد المفتاح الاستراتيجي لكل المثلث الجنوبي ، فهي وحدها التي تتحكم تماما في كل خليج العقبة دخولا وخروجاً عن طريق مضيق تيران . فهذا المضيق المختق كعتق الزجاجاة ، والذي تزيد ضيقا واختناقا جزيرتا تيران وصنافير في حلقه ، لا يترك ممرا صالحا للملاحة إلا لبضعة كيلومترات معدودة تقع تماما تحت ضبط وسيطرة قاعدة شرم الشيخ الحاكمة .

وإذا كانت هذه هي القيمة الاستراتيجية الحيوية للمثلث الجنوبي من سيناء ، فإن قيمة المستطيل الشمالي بالذات فائقة خارج كل مقارنة وكل حدود . إنه مركز الثقل الاستراتيجي في كل سيناء . بموقعه ، هو «مقدم» الاقليم . وبتضاريسه المعتدلة وبموارد مياهه المعقولة ، هو «الطريق» ، طريق الحرب كما هو طريق التجارة . وبموقعه وتضاريسه معا ، كان تلقائيا وبالضرورة ميدان المعركة ومسرح الحرب ، في القدم كما في العصور الحديثة وإلى يومنا هذا . إن من يسيطر على المستطيل الشمالي يتحكم أوتوماتيكيا في المثلث الجنوبي ، وبالتالي يتحكم في سيناء كلها .

جغرافية سيناء العسكرية

وكقاعدة جيوسراتيجية ، تتلخص أبعاد المستطيل الشمالي أساسا في ثلاثيتين من المحاور الاستراتيجية الفقرية ، كل منهما مركبة على الأخرى ، واحدة عرضية ، والأخرى طولية . الأولى تتعلق بطرق المواصلات والحركة وخطوط الاقتراب بين الشرق الفلسطيني والغرب المصري ما بين الساحل وبداية المثلث الجنوبي من سيناء . والثانية تمثل خطوط الدفاع الأساسية عن مصر النيل والتي تمتد من الشمال إلى الجنوب وتتعاقب عبر سيناء من الحدود إلى القناة . والثلاثيتان بتعامدهما وتقاطعهما تنسجان معا الشبكة الفعالة والحاكمة في أي صراع مسلح على مسرح سيناء والتي تحدد مصيره إلى أبعد الحدود ، مثلما تتحدد مفاتيح سيناء الاستراتيجية عند تقاطعاتها وتقع على إحداثياتها كل مواقعها الحساسة .

محاور سيناء الاستراتيجية

فاذا بدأنا بثلاثية المحاور وجدنا ثلاث مجموعات من الطرق الشريانية العرضية التي تستحيل الحركة الميكانيكية خارجها : محور الشمال الذي يوازي الساحل ، ومحور الجنوب الذي يصل بين زاوية البحر المتوسط قرب رفح ورأس خليج السويس ، وبينهما محور الوسط الذي يترامى كقاطع بين زاوية البحر المتوسط وبين منتصف قناة السويس عند بحيرة التمساح .

وبتظرة عامة نستطيع أن نرى أن ثلاثها ترسم معا شكل مروحة أو حزمة مجمعة في أقصى الشمال الشرقي قرب التقاء الحدود السياسية وساحل البحر المتوسط ومفتوحة في الغرب والجنوب الغربي بطول قناة السويس ، غير أننا إذا أضفنا فرعا جنوبيا أقصى للمحور الجنوبي ممتدا ما بين رأس خليجي السويس والعقبة ، لتحول النمط العام إلى شكل حرف Z الأفرنجي . وكل نمط يحسن أن نحفظ به في الذهن لأنه يحتل كثيرا من التفاصيل ويقدم مفتاحا لكثير من الظواهر .

فأما محور الشمال أو الساحل فهو الطريق التاريخي ، طريق القوافل ، الذي عبرته جيئة وذهابا عشرات الحيوش فضلا عن قوافل التجار ، والذي يرسمه اليوم خط السكة الحديدية الوحيد عبر شبه الجزيرة ويكرره طريق بوى رئيسي وإن يكن صعبا نوعا للسيارات . . ينحصر المحور ويتحدد بين مستنقعات الساحل الرخوة الهشة من الشمال وبحر رمال الكثبان الشاسعة المفككة التي لا يمكن أن تحرقها المركبات الميكانيكية من الجنوب . الطريق غني بالآبار وموارد المياه نسبيا ، ولكن الانجليز في الحرب الأولى اضطروا إلى تعزيزه بأنبوب مياه من النيل عبر القناة .

أما شاطئ البحر المتاخم فضحل رسوبي لا يصلح لاقتراب أو رسو السفن الكبيرة ، وإن أمكن للسفن الصغيرة أن تدخل موانيه الرئيسية . غير أن الطريق البحري بعامة ليس منافسا أو بديلا للمحور الأرضي . ومن الناحية الأخرى تستطيع المدفعية البحرية الحديثة بعيدة المدى أن تقصف من عمق البحر وتضرب أجناب المحور . كذلك يمكن لوحداث الكوماندوز والصفادع البشرية أن تنسل إليه من البحر لتضرب مراكزه . وهذا ما فعلته قواتنا البحرية والفدائية والخاصة مرارا وبإنجاح كبير في أكتوبر .

يبدأ المحور على القناة عند القنطرة ، التي تحدد نهاية بحيرة المنزلة الجنوبية وبداية أول أرض صلبة بعدها ، والتي تستمد اسمها من أنها كانت قنطرة العبور على فرع النيل البيلو زى في العصور العربية الوسطى . ومن القنطرة يتجه المحور شمالا شرقا موازيا لسهل الطينة الرخو وبعيدا عنه (لاحظ معنى الاسم) ، ثم ينثنى شرقا قرب بالوطة (تحريف بيلوز ، بيلوزيوم القديمة ، الفرما العربية ، ومصب الفرع البيلوزي القديم) ، ثم يمر برمانة (تحريف روماني) قنطرة ثم بير العبد على طرف بحيرة التردويل . ومن البحيرة يخضع المحور إلى العريش فالشيخ زويد فرفح حيث يتصل بالطريق الساحل في فلسطين .

ونظرا لأهمية المحور التاريخي ، نجد كثيرا من معارك مصر ، أو بالأحرى معارك

مصر في سيناء ، تدور غالباً إن لم تقل دائماً في نهايتيه في أقصى الشرق والغرب ، أو رفح وبيلوزيوم (الفرما) على الترتيب . حدث هذا في العصر البطلمي ، وتكرر أيام الرومان ، ومراراً تحت العرب . ويمكن القول بصفة عامة إن المحور الشمالي كان أهم خط استراتيجي في سيناء في العصور القديمة ، ولكنه في العصر الحديث عصر الحرب الميكانيكية فقد هذه الصدارة للمحور الأوسط .

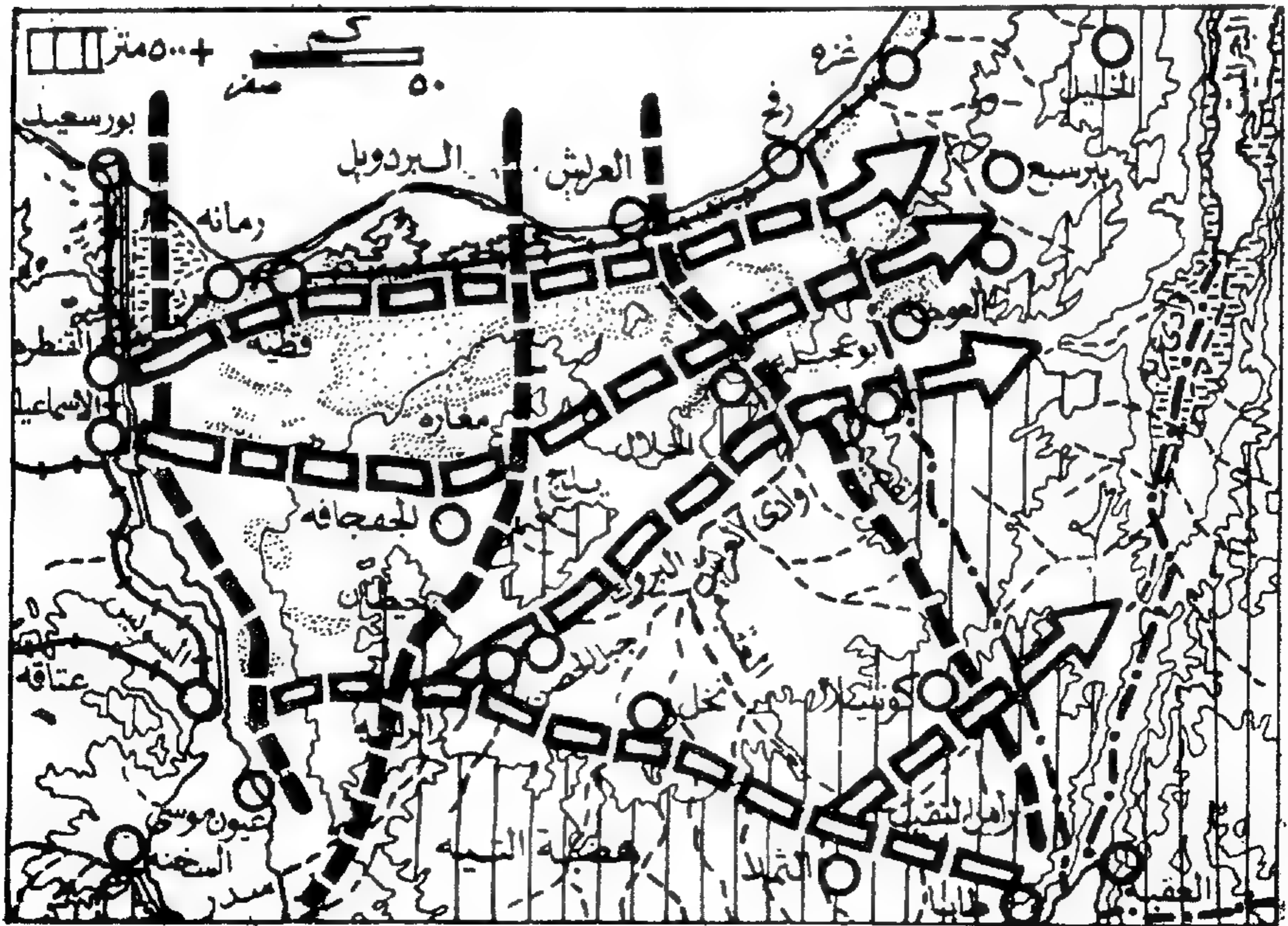
أما محور الوسط فهو المحور القاطع الذي يمتد بين الإسماعيلية وأبو عجيلة . وهو العمود الفقري بلا نزاع في محاور سيناء الاستراتيجية الثلاثة ، ويعد اليوم طريق الخطر الأول بلا شك . وقد كان محور تحرك القوات البريطانية بين مصر وفلسطين دائماً ، كما ركزت عليه إسرائيل دائماً في كل عدواناتها . ويرجع هذا إلى أنه صالح تماماً لتحريك الحملات الميكانيكية الثقيلة ، إذ يترامى على صلب السهول الهضبة الثابتة وإن اعترضته بعض حقول الكثبان الرملية محلياً . هذا إلى أنه يؤدي مباشرة إلى قلب الدلتا في مصر عن طريق وادي الطميلات . وهو كذلك يؤدي شرقاً إلى قلب هضبة فلسطين الداخلية ، ومن هنا كان يعرف « بطريق الشام » . والمحور ينحصر بين نطاق الكثبان الرملية وبعض كتل الجبال المنغزلة في الشمال ، وبين القاطع الجبلي الأساسي في الجنوب . ومن هنا يتحكم في ، أو تتحكم فيه ، فتحة جبلية حاسمة تعد مفتاح المحور كله .

يبدأ المحور على القناة إزاء الإسماعيلية ، التي تصبح بذلك الهدف الطبيعي الأول لكل من يهاجم مصر والقناة من الشرق ، وبعدها يتبع ممر الختمية الهام الذي يقع بين جبل الختمية شمالاً وجبل أم خشيب جنوباً . ثم يستمر المحور شرقاً حتى يصل إلى مضيق الحفجافة الذي يعد الفتحة الحاسمة بين جبل المغارة في الشمال وكتلة جبل يلق الصعبة في الجنوب . وبعد المضيق يتجه شمالاً بشرق حيث تحدده فتحة أخرى ثانوية تنحصر بين جبل لبنى في الشمال وجبل الحلال في الجنوب . ومن هنا أهمية الجبل الأول في أول حرب يونيو حيث دارت معركة دبابات كبيرة . وبعد ذلك يستمر المحور حتى يصل وشيكاً إلى أبو عجيلة حيث يتصل المحور الأوسط بالمحور الشمالي لأول مرة في الرحلة ، ومن هناك يؤدي إلى قلب إسرائيل .

المحور الجنوبي ، أخيراً ، قاطع أيضاً ، يمتد ما بين السويس والقسيمة . وهو خط اقتراب أقل أهمية من محور الوسط ، إذ لا يصلح إلا للحملات الخفيفة ، كما يعتبر نسبياً « لفة » غير مباشرة بعيدة نوعاً عن أقطاب الصراع على جانبي سيناء . بعيداً عن الكثبان الرملية ، ولكن تعترضه العوائق الجبلية ، وإن أفاد من فتحاتها كما يفيد من بطون روافد وادي العريش .

يبدأ المحور إزاء السويس التي تستقطب كل الأهمية الاستراتيجية لرأس الخليج ، وذلك باعتبارها مدخل القناة ومركز عمرائي وصناعي فضلا عن أنها هي التي تؤدي بطريق السيارات والسكة الحديدية المباشرة إلى القاهرة رأسا . ومن السويس يتجه المحور إلى الكوبرى والشط ، وبعدهما يصل إلى ممر متلا ، الفتحة الجبلية الحاكمة للمحور بأسره والتي منها يمكن تحديد الحركة عليه وإيقاف الزحف المعادي فوقه . ومن هنا أهمية الممر الدفاعية القصوى عن السويس فالقناة فالقاهرة . وبعد الممر يتجه المحور شمالا بشرق إلى أعلى وادى البروك ، الذى يستفيد منه المحور ويتبعه هو وأودية أخرى مجاورة ، ومنها يمضى إلى الجنوب من جبل حلال إلى أن يصل إلى القصيمة قرب الحدود مباشرة . وهنا من القصيمة يتصل المحور الجنوبي بالمحور الأوسط شمالا عند أبو عجيلة ، وبذلك يصب المحور هو الآخر فى قلب وسط فلسطين .

تلك هي محاور سيناء الاستراتيجية الأساسية الثلاثة ، إلا أن هناك محورا فرعيا (أو رابعا ؟) يخرج من المحور الجنوبي متجها إلى رأس النقب على نهاية خليج العقبة . فبعد ممر متلا ، تتجه هذه الشعبة جنوبا شرقا مارة بنخل على وادى العريش الرئيسى وفى قلب شبه الجزيرة ، وبعدها تصل إلى التمد على وادى العقبة ، وأخيرا إلى رأس النقب على الحدود قرب طابا المصرية والعقبة الأردنية (وبينهما الآن إيلات لإسرائيل) . وعند التمد تخرج من المحور شعبة نحو الشمال الشرقى إلى الكونتيللا ، آخر النقط العسكرية المصرية الداخلية على الحدود جنوبا .



شكلى ٢٤ - استراتيجية سيناء العسكرية : محاور الهجوم وخطوط الدفاع .

هذا المحور هو بالطبع طريق الحج القديم « درب الحج » ، الذي فقد أهميته بعد تحول الحج إلى طريق السويس البحرى فضلاً عن الطريق الجوى . وهو يسير على أرض صلبة ولكنها صعبة . ومن الواضح أن الطريق « لفة » متطوحة للغاية بالنسبة لمسرح القتال البوئرى ، لكنه وارد دائماً كبديل أو ك مفاجأة استراتيجية ، وقد استغله العدو الإسرائيلي في حرب يونيو إلى أبعد حد . والواقع أن أخطار هذا المحور العسكرية يمكن أن تزداد بتقدم وتزايد العمران العدو في النقب وزحفه فيه نحو الجنوب مستقبلاً .

خطوط الدفاع الاستراتيجية

هناك ثلاثة خطوط دفاعية أساسية محددة بوضوح كامل ، تتعاقب من الشرق إلى الغرب من الحدود حتى القناة على الترتيب . الخط الأول قرب الحدود ويكاد يوازيها ، الثانى خط المضائق من السويس إلى البردويل ، الثالث والأخير هو قناة السويس نفسها . وكل خط من هذه الخطوط هو بمثابة « خط حياة » لمصر ، ولذا يحتاج إلى نظرة فاحصة على حدة ، يحتاج بعدها كذلك إلى نظرة متكاملة في إطار الشبكة الدفاعية كلها .

فأما خط الدفاع الأول فيقع قرب الحدود السياسية بدرجة شديدة ، ويمتد أساساً من رأس خليج العقبة حتى زاوية أو كوع البحر المتوسط في منطقة العريش . يبدأ الخط بطابا - ذات الحادثة المشهورة - ورأس النقب على الخليج في منطقة حرجة استراتيجية ، إذ هنا في دائرة صغيرة تتقارب حدود أربعة : مصر ، فلسطين (المحتلة ، أو إسرائيل حالياً) ، الأردن ، السعودية . وتمثل رأس النقب مجمع مروحة الطرق الطبيعية والأودية التي تبدأ من العريش ومن رفح ومن جنوب فلسطين . ثم يمتد الخط إلى الكونتيتلا التي تقع على هضبة عالية مشرفة تسيطر على المنخفضات والطرق والأودية المحيطة . وهى بهذا نقطة حصينة للغاية ، كما تملك مصادر المياه الوحيدة في منطقتها . وبعد الكونتيتلا يستمر الخط نحو الشمال الغربى حتى يصل إلى القصيمة إلى الداخل قليلاً من حدودنا السياسية . ومنها يتبع جدر وادى العريش ماراً بأبو عجيلة ، وبعدها يحفه جبل لبنى من الغرب ، ثم يمر بدير لحفن التي يصل بعدها مباشرة إلى مدينة العريش . والقطاع الأخير متوسط الارتفاع إلى منخفض ، يبدو كالعتق أو الرقبة العريضة بين سلسلة مرتفعات وهضاب الضهرة الداخلية وبين البحر المتوسط ، ومن ثم يمثل الممر الطبيعى بين سهول سيناء وسهل فلسطين . والجزء الأكبر منه يحترق نطاق الكثبان الرملية مما يحدد مسارات الحركة بشدة ويحصرها في خطوط ضيقة على الساحل أو في الداخل .

ورغم أن هذا القطاع الشمالى المنخفض لا يتجاوز نحو ثلث الخط الدفاعى كله ، فانه يعد بصورة مطلقة مركز الثقل والخطر فيه . لماذا ؟ — لأن هنا تجتمع نهايات محاور سيناء الاستراتيجية الثلاث : العريش على المحور الشمالى ، أبو عجيلة على المحور الأوسط ، القصيمة على المحور الجنوبى . إنه يد مروحة المحاور ، أو ربطة الحزمة ، و « زر » سيناء الاستراتيجى . ولم يكن غريبا لذلك أن يعتبره بعض العسكريين القاعدة الاستراتيجية الحقيقية للدفاع عن مصر ، مثلا السير ارتشيولد مري أثناء الحرب العظمى الأولى :

بعيدا إلى الداخل ، وعلى بعد يتراوح بين ٣٢ ، ٧٥ كم من قناة السويس ، يقوم خط الدفاع الثانى والأوسط عن سيناء . فى قلبها تمتد بميل كأنه شبه قاطع ، محوره من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى ، وقطباه الطاغيان هما ممر متلا فى الجنوب ومضيق الجفجافة فى الشمال ، أما بقيته فليست أكثر من امتداد لها على الجانبين حتى البحر شمالا والخليج جنوبا . إنه أساسا خط المضائق أو الممرات ، ومن هذه الصفة بالدقة يستمد أهميته الفائقة :

يبدأ الخط من دائرة رأس خليج السويس شاملا منطقة مدينة السويس نفسها والكوبرى والشط ثم عيون موسى من حولها شمالا وجنوبا ، وربما امتد إلى سدر . ثم يرتبط بمجموعة الأودية الصحراوية المحلية حتى يصل إلى الحاجز الجبلى الأشم والأصم الذى يقف كالحائط المرتفع ، جبل الراحة فى الجنوب وجبل حيطان فى الوسط ثم جبل أم خشيب فالختمية شمالا .

وواضح أن الخط جبلى للغاية وبالع الوعورة والمنعة فى القطاع الجنوبى والأكر منه ، بينما يتحول إلى بحر من الرمال المفككة والمستنقعات السبخة فى قطاعه الشمالى . وهو من ثم بكامله غير صالح لاختراق أو عبور القوات الميكانيكية على الاطلاق ، إلا من خلال فتحاته المحددة بصرامة . وهذا تحكمه تلك الفتحات الجبلية بدرجة مطلقة ، فيحكم هو بدوره حركة أو تقدم الجيوش أو الغزو سواء من شرق سيناء إلى غربها أو من غربها إلى شرقها .

وهو بهذا الوضع يناظر بين خطوط الدفاع الطولية الثلاثة المحور الأوسط بين محاور الحركة العرضية الثلاثة ، كلاهما الأوسط ويتوسط قلب المسرح العسكرى الأساسى فى سيناء ، واسطة العقد يعنى . وعند تقاطعهما بالفعل تحدد واحد من أخطر مواقع سيناء الاستراتيجية وهو مضيق الجفجافة الذى كانت إسرائيل حريصة

جدا على التسابق عليه والاندفاع إليه بأى ثمن منذ أول لحظة في الحرب سواء في ١٩٥٦ أو ١٩٦٧ . والواقع أن مضيق الجفجافة في جانب وممر متلا في الجانب الآخر وما بينهما من ممرات ثانوية تؤلف في مجموعها منطقة المضائق التي تمثل بغير جدال المفاتيح الاستراتيجية الحاكمة لسيناء جميعا .

لهذا كله يعد الخط بالاجماع وبلا نزاع الخط الدفاعي الحاكم والفاصل بين الخطوط الثلاثة ، السيطرة عليه تحدد وتحسم المعركة سواء على يمينه أو يساره . فمن يسيطر عليه يجد الطريق مفتوحا بلا عقبات تذكر إلى قناة السويس ، كما يجد أن المعركة إلى الشرق منه إنما هي بقايا مقاومة لا تلبث أن تكتسح حتى الحدود . أما من يخسره فعليه أن يتوقع الهجوم فورا على قناة السويس غربا أو الاكتساح والارتداد إلى الحدود شرقا .

أما خط الدفاع الثالث ، والأخير أيضاً ، فهو قناة السويس اليوم ، ومنطقة البرزخ بصفة عامة قدما قبل شق القناة . هنا « خاصرة » مصر الاستراتيجية كلها بلا استثناء حيث يتقارب بحراها أشد ما يتقاربان . إنها عنق الزجاجة ، على جانبها تبدو سيناء كحجرة أمامية ante-chamber للقاعة الكبرى مصر النيلية ، بينما هي نفسها تعد العتبة أو الباب الداخلى بينهما . والبرزخ يعد من الوجهة الفيزيوجرافية استمرارا لسهول شمال سيناء بشقيها الشمالى المنخفض والجنوبى المرتفع ، وهو يربط في تدرج وئيد بين سيناء والدلتا ممتدا ما بين بحيرة المنزلة المسطحة في الشمال وخليج القلزم أو السويس في الجنوب . وقد كان يتوسط هذا البرزخ مجموعات البحيرات الداخلية المغلقة التماسح والمرة . وإلى الشمال منها كان الفرع البيلوزى القديم يخترقه إلى منتهاه عند بيلوزيوم (الفرما) على البحر ، وكانت القنطرة على النهاية الجنوبية للبحيرة هي نقطة عبور الفرع .

وإلى جانب هذه الموانع الطبيعية الجزئية ، كثيرا ما أقامت مصر الفرعونية والعربية خطا محصنا يتألف من سلسلة من المخافر والقلاع والنقط الأمامية ... إلخ . وقد كان آخر وأحدث هذه الخطوط خط عدو هو خط بارليف وملحقاته . والذي صممه مصر في ٦ أكتوبر إلى الأبد .

وفما عدا هذا فلقد كانت مهمة الدفاع عن منطقة البرزخ تستقطب نهائيا في نقطتين استراتيجيتين على طرفيه : في الجنوب السويس ، وكانت بصيغة أو بأخرى ذات صبغة عسكرية عبر التاريخ دائما ، منذ كليزما (أو كلوزما ، وتعني نهاية الطريق) البطلمية إلى القلزم الإسلامية حتى السويس الحديثة . أما في الشمال فهناك

بيلوزيوم القديمة أو الفرما العربية التي كانت مدينة قلعة دائما ومسرح كثير من المواقع العسكرية الفاصلة في تاريخ مصر ، مناظرة في ذلك لرفع والعريش على الطرف المقابل لسيناء . عمرو بن العاص ، مثلاً ، في فتح مصر حاصرها طويلاً قبل أن تسقط ثم دمر قلعتها ليؤمن مؤخرته قبل أن يغادرها إلى داخل الوادي .

ومنذ شقت قناة السويس تغيرت الخريطة الطبيعية للمنطقة ، ومعها تغيرت الخريطة الجيوستراتيجية . فبالقناة تحول البرزخ الطبيعي إلى مضيق صناعي بمعنى ما ، وصرفت البحيرات الداخلية إلى البحر ولم تعد مغلقة . ومع ذلك فإن منطقة القناة لا تزال تحمل بصمة اللاندسكيب الطبيعي ، فنجد جوانبها منخفضة طينية وهشة في الشمال في قطاع بحيرة المنزلة - سهل الطينة ، ثم ترتفع بالتدريج فنسمع عن تلال الجسر عند الاسماعيلية ، ثم إذا هي ترتفع أكثر وأكثر وتتحول إلى تكوينات صخرية صلبة ابتداء من البحيرات المرة .

أما استراتيجياً فقد أصبحت القناة كمانع مائي صناعي وهي في حكم المانع الطبيعي ، لاسيما بعد توسيعها المطرد . أصبحت خندقاً مائياً بالغ الطول ، يعد مانعاً من الدرجة الأولى وآخر خط دفاعي عن مصر النيلية ، وفيها تصب نهايات محاور سيناء الاستراتيجية الثلاثة عند نهايتها ومنتصفها ، أي أمام القنطرة والسويس والاسماعيلية على الترتيب .

فأما القنطرة فينبغي أن نلاحظ أنه منذ وقت مبكر ، ولكن بالأخص منذ شقت القناة ، انتقل الدور الاستراتيجي التاريخي للفرما كاملاً إليها ، تماماً مثلما انتقل الدور التجاري التاريخي للمياط إلى بورسعيد غير بعيد على الجانب الآخر من القناة . كذلك تحكم القنطرة الطريق إلى بورسعيد . فلما كانت القناة فيما بين بورسعيد والقنطرة تجري لنحو ٤٠ كم في مضيق مختنق « رقبة الأوزة » بين سهل الطينة الذي يمكن إغراقه شرقاً (أغرقه الإنجليز فعلاً في ١٩١٥ أثناء الحملة التركية) وبحيرة المنزلة التي لا يمكن اجتيازها غرباً ، فإن مفتاح هذا القطاع يتحدد تواً في القنطرة حيث تتسع الأرض لأول مرة بحرية وفي صلابة . من هنا يسمى الموقع أحياناً « بمضيق » القنطرة . ومن هنا إذن يمكن التصدي بكفاءة وفاعلية لأي قوات معادية تنزل في بورسعيد بهدف الزحف جنوباً . إن من يسيطر على القنطرة يتحكم في بورسعيد ، دفاعاً وهجوماً . وعملية الهجوم بالنزول في بورسعيد محكوم عليها بالفشل إذا أحسن الدفاع عن القنطرة ، كما أثبتت بصورة جزئية وغير مباشرة معركة رأس العش بعد يونيو مباشرة .

أما الاسماعيلية فهي موقع استراتيجي جديد على خريطة مصر ولد مع القناة ، ولكنها منذ البداية أصبحت « عاصمة » القناة الاستراتيجية إن صح التعبير . أولا لموقعها المتوسط ، ثم لموقعها على نهاية انحور الأوسط والأهم من محاور سيناء ، وأخيرا لموقعها على نهاية وادي الطميلات ، لسان المعمور النائي من شرق الدلتا حاملا معه شرايين حياة منطقة القناة جميعا وهي التربة الحلوة (تربة الاسماعيلية) التي تنسحب عند المدينة شمالا إلى بورسعيد وجنوبا إلى السويس .

الاسماعيلية إذن هي مفتاح هيدرولوجية القناة وصنبور الري بها ، من يتحكم فيها يتحكم في حياة بقية مدن القناة وسكانها ، وإن كان من الممكن التحكم في مائة الاسماعيلية نفسها من القاهرة عند قناطر الدلتا . لذلك كله فإن الاسماعيلية هي الهدف الاستراتيجي الطبيعي والمنطقي لأي عدو مهاجم من الشرق . وهذا وإن عرضها لأكثر خطر باستمرار فإن معرفة المدافع بهذه الحقيقة يسلب المهاجم من الناحية الأخرى كثيرا من عنصر المفاجأة الاستراتيجية .

تلك دراسة تحليلية لقناة السويس كخط دفاعي أخير ، ولكن يبقى أخيرا السؤال الخالد ، القديم الذي يتجدد أبدا : هل القناة في صالح الدفاع عن مصر استراتيجيا أم هي في غير صالحها ؟ أي تحارب معها أم تحارب ضدها ؟ سلاح لنا أم علينا ؟ ولقد أثار الفكر العسكري المصري قضية القناة منذ وقت مبكر ، وكان هناك دائما الرأيان المتناقضان . رأى يذهب إلى أن القناة مانع استراتيجي تام يمكن لجيش الوطن أن يحتمي به من عدو مهاجم من الشرق وأن يصمد أمامه حتى وإن تفوق هذا عليه عددا أو عددا . ومن الواضح أن هذا الرأي يجد سندا في موقف مصر بعد يونيو ، حيث صمدت وراء القناة في وجه العدو الإسرائيلي الذي احتل سيناء بأسرها ، بل وعرضته عبرها لحرب استنزاف ومدفعية مكثفة ومريرة أزهقت أدمته إلى أقصى حد .

أما الرأي الثاني ف يرى أن عبور العدو للقناة من الشرق وارد وممكن ، حاوله الأتراك في الحرب الأولى وفشلوا ، أغرق منهم البعض ورد البعض الآخر على أعقابهم في الصحراء ، وحاوله العدو الإسرائيلي في حرب أكتوبر ونجح من أسف في التسلل عبر ثغرة بين القوات المصرية المتقدمة في غرب سيناء . والغريب أن المحاولتين تحددتا في موضع يكاد يكون واحدا ، الأتراك في سرايوم وطوسون ، والإسرائيليون في سرايوم والدفرسوار ..

أين إذن تقع الحقيقة بين هذين الرأيين ؟ إن القناة في نهاية الأمر مانع مائي ،

وككل مانع مائي فان المفتاح يكمن في مقولة كلاوسفيتز من أن « المانع المائي دفاع قوى ضد هجوم ضعيف ، ولكنه دفاع ضعيف ضد هجوم قوى » . وعلى هذا فان الانتهاء الموضوعي المتوازن الذي لا بد أن نصل إليه ونضع أكثر من خط تحته هو أن القناة سلاح ذو حدين استراتيجيا . فهي بالتأكيد يمكن أن تكون ستارا حاميا للدفاع المصري من الغرب ومانعا حائلا دون التقدم العدو من الشرق . ولكنها بالمنطق نفسه وبالدرجة نفسها يمكن أن تكون عائقا في وجه العبور المصري إلى سيناء للتحرير والاسترداد . ولقد كان هذا هو درس يونيو المرير ، وكان ٦ أكتوبر هو ثمثله الغالي الذي كان علينا أن ندفعه . وفضلا عن هذا فلقد أثبتت تجربة أكتوبر أن القناة ، على مناعتها الكبيرة كمانع طبيعي ، ليست بالمانع المطلق الذي لا يخرق ، فلقد تم عبورها في الاتجاهين ، وإن كان لا وجه للمقارنة بين العبورين .

هيكل الشبكة الاستراتيجية

تلك إذن خطوط سيناء الدفاعية الثلاثة ، غير أنها لا تكتمل إلا بنظرة تركيبيه شاملة لثلاثتها معا ، علاقاتها وتفاعلاتها المتبادلة ، والمقارنة والتوازنات بينها في إطار استراتيجية سيناء العريضة بل والوطن ككل . وحبذا هنا أن نبدأ من احاصر إلى الماضي ، وليس العكس ، محتفظين بالتجربة التاريخية كدرس للمستقبل .

ونبدأ فنقول أن أول اختبار لقواعد استراتيجية سيناء في العصر الحديث كان بلاشك الحملة التركية في الحرب العالمية الأولى . وفي هذا الاختبار الأول حدث الفشل الأول . فلقد كان هناك مدرستان من مدارس الفكر العسكري البريطاني في مصر : الأولى ترى أن خط الدفاع الطبيعي والتاريخي عن مصر في الشرق هو خط الحدود السياسية الدولية ، أو بالدقة خط الدفاع الأول بين رأس خليج العقبة وزاوية رفح ، أو بالأحرى قطاع القصيمة - العريش . وبذلك فان سيناء هي درع مصر الواقية التي يجب الدفاع عنها حتى ندافع عن مصر .

المدرسة الثانية ، على العكس ، كانت ترى في تلك النظرة نظرية سابقة لعصر القناة ، ومن ثم نظرية عتيقة جامدة . فقناة السويس في رأسها قد غيرت الموقف الاستراتيجي منذ أن شقت ، إذ أنها خلقت مانعا مائيا منيعا يضاف إلى أعماق سيناء ويضع حدا قاطعا لأي تقدم غاز من الشرق قد ينجح في اختراق سيناء . وفي ملحمة الحرب الأولى كانت هذه النظرية هي التي سادت ووضعت موضع التطبيق . فقد قدر الإنجليز أن الأتراك لن يجازفوا ، وعلى أية حال لن يستطيعوا ، أن يعبروا سيناء

لصعوبة الحركة أولا وللمشكلات الإدارية خاصة التموين ثانيا . وعلى هذا الأساس قرروا إخلاءها في حالة الحرب .

فاذا بتركيا تهاجم مصر من الشرق وتعبّر سيناء على محاورها الثلاثة ، وإذا بها تفاجئ الإنجليز ، الذين اضطروا إلى الانسحاب المهول من شبه الجزيرة ، على الضفة الشرقية للقناة أمام الاسماعيلية وغيرها . أكثر من ذلك ، فلقد حاول الأتراك عبور القناة كما رأينا عند طوسون وسرايوم ، حيث ردوا على أعقابهم بفضل المدفعية من الضفة الغربية والأسطول في القناة نفسها . ومنذ تلك اللحظة تغيرت العقيدة البريطانية تماما ، وأدركت خطأ نظرية القناة كخط دفاع أول وأخير عن مصر ، وأن هذا الخط إنما هو وبكل عمقها سيناء التي زحفت إليها واستردتها ثم دخلت منها إلى فلسطين .

ذلك كان الاختبار الأول لقواعد استراتيجية سيناء بل استراتيجية مصر . وكان الاختبار الثاني الحقيقي هو يونيو ١٩٦٧ - تجربة ١٩٥٦ لم تكن مواجهة حقيقية مع العدو الإسرائيلي وكان الانسحاب فيها ضروريا مثلما كان حكيما . ففي ١٩٦٧ كررنا ما فعله الإنجليز في ١٩١٥ بالانسحاب من سيناء إلى غرب القناة (بينما فعلت إسرائيل في ١٩٧٣ ما كانت تريد تركيا أن تفعله في ١٩١٥ دون أن تنجح وهو عبور القناة إلى الضفة الغربية) .

ولقد ثبت الآن خطأ الانسحاب المذعور الذي حدث في يونيو رغم ما قيل وصدقناه في حينه عن ضرورته وحكمته . ولو قد قاتلت بقايا قواتنا إلى آخر لحظة من قرار وقف إطلاق النار لكي تحتفظ بالضفة الشرقية للقناة مثلا لتغير موقفنا الاستراتيجي جذريا . وعلى أية حال فالمرجح أن الأمر بالانسحاب في يونيو كان تكرارا غير واع لتجربة ١٩٥٦ ، بحيث أصبح الانسحاب من سيناء أول خطوة نلجأ إليها تلقائيا - كالانعكاس الشرطي - عند أول هزيمة . ولكن يبدو أحيانا أننا كنا نتعلم من تجاربنا السابقة أكثر مما ينبغي ، كما كنا نتعلم منها أحيانا أقل من اللازم . ذلك أن الانسحاب من سيناء لا يعني فقط شل القناة وإيقافها ، ولكن أيضاً تحويلها إلى أكبر عقبة في سبيل الاسترداد .

والواقع أنه كان علينا ، منذ نشأة إسرائيل على الأقل ، أن نضعها قاعدة أولى في تخطيطنا العسكري أنه منذ وجدت القناة فلا انسحاب من سيناء تحت أي ظرف مهما كان . إنه أبسط مبادئ الجيوستراتيجية المصرية وأكثرها منطقية . إن

الانسحاب من سيناء سهل جدا (أو نسييا) عبر القناة ، ولكن العودة إليها صعبة
صعوبة عبور أى عائق مائى من الدرجة الأولى . وقد كان هذا كما قلنا هو الثمن
الباهظ الذى كان علينا أن ندفعه ، ولكنه على أية حال يبقى درسا أساسيا للمستقبل .
إن انسحاب يونيو ١٩٦٧ ينبغى ، بعد التحرير ، أن يكون آخر انسحاب مصرى
من سيناء فى التاريخ ، كما أن خروج إسرائيل بعد ١٩٧٣ ينبغى أن يكون آخر « خروج »
من مصر منذ يوسف وموسى .

قواعد المعادلة الاستراتيجية

ولنفصل . من بين خطوط سيناء الدفاعية الثلاثة ، يعد الخط الأول أكثرها
تعرضا للخطر وأقلها مناعة . فلأنه يقرب من الحدود السياسية اقترابا شديدا ،
فانه لا يتمتع بعمق استراتيجى كاف . ولكن لهذا السبب بالذات ، ينبغى أن
تتمسك به مصر وتستमित دائما فى الدفاع عنه ، لأن وقوعه ينقل ضغط العدو فورا
إلى الخط الثانى أو الأوسط .

وهذا الخط بدوره ، خط المضايق ، هو معقل سيناء الحقيقى ومفتاحها الحاكم ،
الصمود فيه ممكن من إعادة استرداد الأرض المفقودة شرقه واستعادة السيطرة
على الخط الأول ، فضلا بالطبع عن أنه هو الضمان الأخير والوحيد للمحافظة على
القناة ، خط الدفاع الأخير . وعلى هذا فان خط المضايق هو عامل فاصل : فى صف
المدافع إذا احتفظ به ، وفى صف المهاجم إذا استولى عليه .

أما فقدانه فيعنى على الفور أن تتحول الشقة الواسعة بينه وبين القناة إلى أرض
معركة فاصلة ولكنها صعبة إلى أقصى حد . فهذه الشقة المثلثة فسيحة أرضها صلبة
مكشوفة تصلح مسرحا مثاليا لحرب الدبابات والمدرعات ، حرب الصحراء النموذجية
الكاملة . إنها أفضل مصيدة للدبابات فى سيناء ، التى تعد بدورها أفضل مصيدة
للدبابات فى العالم كله كما كان يحلو للعدو الإسرائيلى المغرور أن يسميها . فاذا لم يحسم
المدافع هذه المعركة لصالحه أصبح العدو على ضفة القناة توا ، وباتت هذه مهددة
فضلا عن تعطلها إلى حد الشلل التام .

ومعنى هذا مباشرة وبوضوح أن قيمة القناة كخط دفاعى إنما تستمد فى التحليل
الأخير من قيمة خط المضايق الحاكم . ورغم إمكانية صمود المدافع وراء القناة ،
فان احتمالات عبور العدو لها ليست — كما أثبتت التجربة أكثر من مرة الآن — مستبعدة
تماما . ومعنى هذا فى الحقيقة تهديد الوادى نفسه .

ولقد كان هناك بعد يونيو اعتقاد شائع بأن العدو الإسرائيلي لن يجزو قط على التفكير في عبور القناة حتى لو استطاع عسكريا ، لأن هذا كفىل بأن يوقعه في أكبر فخ يمكن أن يتورط فيه ، وهو بحر الكثافة السكانية العارم في الدلتا ، بكل ما يعنى من إعمال للحرب الشعبية ومن أعمال المقاومة الوطنية وضياع العدو في خضم القوة البشرية والعديدية الساحقة .

غير أن هذا المنطق ينسى أن على ضفة القناة الغربية وبينها وبين أطراف المعمور في شرق الدلتا ، وفيما عدا مدن القناة ، نطاقا مثلثا أو شبه مثلث من الفراغ البشرى ، نكاد نقول من اللامعمور ، هو صحراء شرق الدلتا ، ويمكن أن يعد في طبوغرافيته كما في عمرانه امتدادا مخففا بصورة ما للمسرح السينائي نفسه ويكاد يناظر النقب على الجانب الآخر من سيناء(١). وقد كان العدو بالفعل يضع هذا النطاق في حسابه واحتمالات العبور تراوده أو وهو يلوح بها .

ورغم المقاومة الشعبية الرائعة التي دعمت الصمود الصلب للقوات الباسلة ، كما حدث في السويس ، ورغم حالة الاحتواء والحصار التي ضربت على العدو فورا غرب القناة ، والإبادة التي كانت ستفرض عليه حتما إذا لم ينسحب ، فلقد نسفت التجربة الواقعة خرافة أن العدو لن يعبر القناة ، وأثبتت أن كل الاحتمالات واردة ، وأن الخطر متى بدأ في الشرق فلا يعرف أحد أين ينتهي في الغرب ، وأن الدفاع بالتالى عن الغرب ، أقصى الغرب ، إنما يبدأ حقا في الشرق ، أقصى الشرق ، على ضلوع فلسطين .

وعلى هذا نستطيع الآن وفي الختام أن نعبّر عن الموقف الجيوستراتيجي كله بإيجاز وتركيز في صيغة سلسلة من المعادلات الاستراتيجية المحددة على النحو الآتي :

- من يسيطر على فلسطين يهدد خط دفاع سيناء الأول .
- من يسيطر على خط دفاع سيناء الأوسط يتحكم في سيناء .
- من يسيطر على سيناء يتحكم في خط دفاع مصر الأخير .
- من يسيطر على خط دفاع مصر الأخير يهدد الوادى .

ولقد أدركت مصر منذ أقدم العصور حقائق الاستراتيجية المصرية الصحيحة وقواعد الدفاع السليمة عن الوطن . أدركت أن اللذاع بالعمق ، وأن الهجوم خير دفاع . فمنذ خيتنا والحيشين على الأقل ، أى منذ نحو ٤٠٠٠ سنة ، أدركت أن الشام هو خط دفاعها الطبيعي الأول ، وأن مصر مصر مرتبط عضويا ، تاريخيا

(١) أنظر قبله ، الجزء الأول .

وجغرافيا ، بمصير الشام ، بل وأدركت مغزى طوروس بالذات لأنها قبل أن يؤكد ذلك جنرالات الاستعمار البريطانى بآلاف السنين كما يعترف المؤرخ العسكرى البريطانى ه. د. كول .

نظرية الأمن المصرى

من هنا كانت سيناء دائماً محصنة تحصينا أساسيا . ولا يكاد تاريخ أى فرعون أو سلطان مصرى ، ابتداء من بيبى الأول إلى سليم الأول ، يخلو من ذكر إنشاءاته وتحصيناته العسكرية فى سيناء ، ابتداء من رفح والعريش إلى بيلوزيوم والسويس ومن العقبة إلى نخل ... إلخ . ومن هنا أيضاً كانت مصر تسارع إلى ملاقات أعدائها خارج سيناء وتنقل المعركة إلى «بر» الشام ، إذ أن فرص النصر المصرى كانت تزداد كلما كانت المعركة أبعد عن قلب الوطن . فقدما وفى المتوسط العام كانت معاركنا فى رفح أكثر انتصارا من معاركنا فى بيلوزيوم . مثلاً انتصر قمبىز علينا فى بيلوزيوم فانفتح الطريق أمامه إلى مصر بلا عوائق .

سيناء إذن ليست مجرد « صندوق من الرمال » كما قد يتوهم البعض . إنما هى « صندوق من الذهب » مجازاً كما هى حقيقة ، استراتيجية كما هى اقتصادياً . فأما من الناحية الاقتصادية ، فنحن نعلم أنها كانت منذ الفراعنة منجم مصر للذهب والمعادن النفيسة . وهى الآن بئر بترولها الكبرى والثمينة ، أى صندوق من الذهب الأسود بالفعل . وأما استراتيجية فإن من المهم جداً أن ندرك أن سيناء ليست مجرد فراغ ، أو حتى عازل ، إنها عمق جغرافى وإنذار مبكر يمكن أن نشترى فيه الزمان بالمكان . إنها ككل خط الدفاع الأخير عن مصر الدلتا والوادي ، إذا كانت فلسطين هى الخط الثانى وطوروس الأول .

غير أن هذا العمق الاستراتيجى قد لحقه على الزمن ما لحق العالم كله من انكماش وتقلص على يد التكنولوجيا الحديثة . فقدما كانت الجيوش بمشاتها وقوافلها تقطع عرض سيناء فى أسبوع على الأقل إلى عشرة أيام فى الغالب ، أما الآن فإن القوات الميكانيكية تقطعه فى ساعات ، بينما يكتسحه الطيران فى دقائق . ولكن سيناء إذا كانت قد فقدت بعضاً من عمقها ، فإن ذلك لم يفعل سوى أن زاد من أهميتها وخطورتها الحيوية .

غير أن هناك تطورا هاما طرأ على دور سيناء الاستراتيجى مع تغير العمق والأهمية . وهذا التطور نستطيع أن نلمحه إرهابات أولى فى الحملة التركية أثناء

الحرب الأولى حين أصبحت سيناء نفسها مسرحاً للقتال إلى حد بعيد ، وكنا في الماضي لا نسمع عن معارك هامة تدور على أرضها مباشرة . ولكن هذا التطور الجديد إنما يصل إلى منتهاه مع عصر الطيران حيث تشير التجربة ثلاث مرات - حرب السويس وحرب يونيو وأخيراً حرب أكتوبر - إلى أن سيناء قد أصبحت « أرض معركة » بعد أن كانت تقليدياً « طريق معركة » فقط كما رأينا . لقد تحولت من جسر حربي إلى ميدان حربي ، وبالتالي من عازل استراتيجي إلى موصل جيد للخطر ، ولا نقول من عمق بالفعل إلى فح بالقوة .

على هذه التطورات نفسها تترتب نتائج أخرى أخطر مغزى ودلالة . لقد كانت القاعدة الاستراتيجية المقررة تقليدياً هي : دافع عن القناة ، تدافع عن مصر . ولما كانت القناة تلخص لب موقعنا ، وكانت مصر هنا تعني وادي النيل ، فإن هذه القاعدة يمكن أن تقرأ كالاتي : دافع عن الموقع ، تدافع عن الموضع . ومازالت هذه القاعدة الثمينة صحيحة بكل تأكيد . غير أنه قد أضيف إليها طرف جديد في المعادلة . فالتجربة المعاصرة أثبتت مرتين في عقد واحد تقريباً أن أي خطر يهدد سيناء من الشرق يهدد القناة ، بينما أن وقوع الأولى يشل الثانية . فما معنى هذا ؟

معناه أن الدرس الجديد هو أن سيناء قد أصبحت استراتيجية جزءاً من القناة ، وبالتالي جزءاً لا يتجزأ من موقع مصر . فضياع سيناء معناه شل القناة ، وشل القناة يعني « إيقاف » موقع مصر الجغرافي . إن القناة ، التي كانت عنق الإمبراطورية في العصر الاستعماري ، قد أصبحت عنق مصر المستقلة . ولكن سيناء أيضاً أصبحت رقبة أخرى لمصر . من هنا يتحول المبدأ الاستراتيجي في الأمن القومي إلى الشعار الآتي : دافع عن سيناء ، تدافع عن القناة ، تدافع عن مصر جميعاً ، موقعا وموضعا . واسترشادا بهذا المبدأ ، وانطلاقاً من ظاهرة تقلص العمق الاستراتيجي لسيناء ، يتحتم على مصر الآن أن تنقل المعركة دائماً إلى خارج سيناء ، أي أن تنتقل بعمد من الدفاع إلى الهجوم كما كان المبدأ المسود في مصر القديمة والإسلامية . إنه نصف النصر .

أكثر من هذا ، وسواء أردنا أم لم نرد ، فإن معنى سيناء قد أصبح في الوقت الحالي يتجاوز مصر وأمن مصر وحياة مصر . إنها الآن حياة العرب جميعاً ، ودرع العروبة من المحيط إلى الخليج ، وإن وقعت في قلبها وليس على هامشها . لماذا ؟ - لأنها ، سواء لحسن الحظ أو غير ذلك ، قد أصبحت منذ إسرائيل وهي أرض المعركة العربية وميدان حرب العرب Battlefield of the Arab World ، المعارك على الجبهات العربية الأخرى كالضفة الشرقية للأردن أو الجولان يتحدد مصيرها إلى حد بعيد بمصير معركتها .

ولقد تعودت إسرائيل وتعودنا أيضاً للأسف (أم نقول باختصار عودناها ؟) أن تنقل الحرب فور قيامها إلى سيناء ، بحيث أصبحت تلقائياً وتقليدياً ملعب كرة الحرب المشترك (ولا نقول الكرة نفسها) بين العرب وإسرائيل . (لم تفكر قط في النقب ، وهو استمرار محض ومطلق امتداد لسيناء طبيعياً وعمرانيا ، ودعك من معمور إسرائيل ، فتلك هي القيامة !) وبالتالي فإن على أرض سيناء يتحدد الآن لا مصير مصر وحدها ولكن العرب معها أجمعين . لقد أصبحت سيناء بهذا المعنى أرضاً عربية مثلاً هي مصرية منذ الأزل ، وبمثل ما أن مستقبل العرب « مصري » في نهاية المطاف .

لكن ماذا عن النقب ؟ إنه فراغ أو شبه فراغ عمراني وصحراء تحت كسيناء ، بل كما قلنا محض امتداد لسيناء . النقب هو « سيناء » فلسطين الطبيعي (أو الآن سيناء لإسرائيل) ، مثلث صحراوي رأسه إلى الجنوب مثلها ، إلا أنه في جنوب البلد بدلاً من شماله . وما يصلح لسيناء ، عسكرياً وغير عسكري ، يصلح للنقب . من الممكن ، يعني ، أن يكون النقب هو ميدان معركة العرب مع العدو الإسرائيلي ، دون أن تشتعل بالضرورة هستيريا العالم حول أمن إسرائيل وبقاء إسرائيل و ... إلخ . ولكن تلك مسئولية المستقبل ، غير أنها أيضاً بوصلة النصر .

من الاستراتيجية الى السياسة

خطط الاستعمار

ليس ذلك فحسب . لم يترك الفراغ العمراني سيناء أرضاً جاهزة لمعركة العدوان وملائمة لأغراضه فقط ، ولكنه أيضاً تركها نهياً للأطماع الاستعمارية الآن وفيما مضى . وبصفة عامة يمكن القول إنه كان هناك دائماً عدو ما يشكك بطريقة ما في مصرية سيناء ويطمع فيها بصورة ما ، بالضم ، بالسلب ، بالعزل أو بغير ذلك (لن نذكر هنا البيع أو الإيجار !) .

حدث هذا تحت العثمانية مرتين ، مرة في صراعها ضد قوة مصر الصاعدة ومحاولتها الدائبة لتقليص حجمها وقص أجنتها وحصر دورها الذي هدد كيان الدولة العلية ، ومرة أخرى في صراعها ضد الاستعمار البريطاني الذي طردها من مصر ووضع قدمه في حذائها . وهو الآن يتكرر مع إسرائيل ، ونكاد نضيف : والولايات المتحدة أيضاً .

فأما تركيا فقد حاولت أكثر من مرة خلال القرن التاسع عشر في مناسبات انتقال وراثته الولاية أن تسليخ من ولاية مصر جزءا أو آخر من سيناء . فمرة أو أكثر أرادت أن تحدد حدود مصر الشرقية بخط العريش - السويس الذى يسلب مصر معظم سيناء . ثم عادت تساوم بخط العريش - رأس محمد الذى يكاد ينصف سيناء .

وقد فشلت هذه المحاولات بالطبع ، ولكنها عادت فتجددت في حادثة طابا الشهيرة ١٩٠٦ حين اصطدمت تركيا ببريطانيا صداما مباشرا ومسلحا على الحدود في رفح والعقبة . وفيما بين المناوشات العسكرية والمفاوضات السياسية ، كررت تركيا اقتراح الخطن السابقين ، كما عرضت خطوطا أخرى بدائل تكاد تصل بين كل نقطتين من أطراف سيناء الجغرافية ، رأسى خليجى العقبة والسويس ، رأس خليج العقبة ورأس القناة ، رأس محمد ورأس القناة ... إلخ (!) . غير أن الزوبعة المفتعلة تلاشت نهائيا حين هددت بريطانيا باستخدام القوة وبعثت بأسطولها الحربي إلى مياه المنطقة .

أما عن إسرائيل ، فإن أطماع الصهيونية في سيناء قدمة قدم هرتزل ودورة القرن حين وصلت إليها بالفعل بعثة صهيونية للدراسة إمكانيات التوطين اليهودي بها . وقد اقترحت البعثة نقل مياه النيل عبر قناة السويس إلى شمال شبه الجزيرة ، خاصة منطقة العريش ، للاستزراع والتوطين . وكانت السياسة البريطانية في مصر من قبل تعمل على عزل سيناء عن مصر وأقامت بينهما سدودا إدارية وعسكرية ومادية مصطنعة ، ولم تتورع عن أن تعلن بالحاح أن « سيناء أسيوية وسكانها أسيويون » . ولهذا راحت تلعب بالنسبة للمشروع الصهيوني لعبة مزدوجة . غير أنها كانت متأرجحة بين مخاوفها من خطر اللعبة على نفوذها ووجودها في مصر ، وبين تطلعها إلى إيجاد قوة مناوئة لمصر على تخومها الشرقية تهددها وتضاربها وتفصلها عن العرب . وفيما بين هذين النقيضين ، سقط المشروع في النهاية .

غير أن كل خطط تركيا القديمة غير العاقلة وخطط الصهيونية الميته ، بعثها إلى الحياة - بحذافيرها تقريبا - إسرائيل منذ ١٩٥٦ على الأقل . فحين أرغمت إسرائيل على التراجع بعد أن كانت قد أعلنت رسميا « ضم » سيناء ، بدأت تراوغ بالمساومة ، فاقترحت خطوط تقسيم شبيهة بالخطوط العثمانية . ولكن مصيرها أيضاً كان مشابها .

وبعد يونيو عادت إسرائيل تثير موضوع « مصرية » سيناء ، وزعمت أنها حديثة عهد بالتبعية لمصر - بالتحديد منذ ١٩٠٦ (كذا !) . وفي تلك الفترة أغرقت العالم بطوفان من الادعاءات والأبحاث الملفقة التاريخية والأركيولوجية تسند بها أطماعها

الاقليمية . وفي الأثناء كانت إسرائيل ماضية بسياسة الأمر الواقع تعد لتهود شبه الجزيرة أو أجزاء منها ، تطرد الأهالي ، تقيم المستعمرات هنا وهناك ، خاصة حول رفح والعريش وشرم الشيخ ، وترسم المشاريع الضخمة لمدن جديدة على الحدود ... إلخ.

وقد وصلت حملات التشكيك الإسرائيلي في مصرية سيناء إلى حد جعل وزيراً أشهر لخارجية الولايات المتحدة وأستاذ علوم سياسية يسأل مؤخرًا ، على سبيل الاستفسار فيما يبدو ، « منذ متى كانت سيناء مصرية ؟ » ... ولاشك أنه من المفجع كما هو من المضحك أن نسمع أثناء أكتوبر وبعده أصواتاً في الغرب ترتفع مقترحة تدويل سيناء مرة أو تأجيرها أو حتى شراءها (!) كحل لجذور المشكلة ! مجموعة من البرلمانيين الإنجليز ، مثلاً ، يدعون الصداقة أو الحياد ، فعلوا هذا ووضعوا - جادين ! - شروطها وتفاصيلها وحسابات الأرباح والخسائر بالنسبة للمساهمين وأصحاب السندات ، بما فيهم مصر أيضاً ! ..

مصرية سيناء

وما نظن مصرياً واحداً بحاجة إلى أن يدافع عن مصرية سيناء . إن الادعاء العدو فيه من السفه أكثر مما فيه من السخف ، وبه من الخطأ بقدر ما به من خطيئة . فسيناء جغرافياً وتاريخياً جزء لا يتجزأ ولم يتجزأ قط من صميم التراب الوطني والوطن الأب . قد تكون غالباً أو دائماً أرض رعاة nomad's land ، ولكنها قط لم تكن أرضاً بلا صاحب noman's land منذ فجر التاريخ ، ولتاريخ ألفى هو تاريخ مصر الفرعونية بل مصر العصور الحجرية ، وسيناء مصرية كما أن أسوان والبراري والسهول وعلبة والواحات والعوينات مصرية ، كما أن أسبوط وطنطا مصرية ، بل كما أن القاهرة مصرية ، أو قل منف وطيبة .

سيناء تحمل بصمات مصر حضارة وثقافة وطابعا وسكانا بالقوة نفسها التي يحملها بها أي إقليم مصري آخر . ومنذ بدأ تاريخ مصر المكتوب ، والنقوش أهيروغليفية تثبت الوجود المصري على كل حجر ، والانتفاء المصري لكل حجر ، في سيناء ، محجراً كانت أو معبراً ، ممراً كانت أو مقراً . بل إن تراب سيناء قد امتزج بالدم المصري المدافع ربما أكثر من أي رقعة أخرى مماثلة من التراب الوطني . فحيث كان ماء النيل هو الذي يروي الوادي ، كان الدم المصري هو الذي يروي رمال سيناء .

أما السؤال الأكاديمي الذي يثار أحياناً عن سيناء ، أم أفريقية ؟ ، فلا يعني

شيئاً — كما سبق أن حللنا — من الناحية الجيوبوليتيكية ، ببساطة لأن مصر نفسها جميعاً كانت دائماً في آسيا بالتاريخ كما هي في إفريقيا بالجغرافيا . أما أن سيناء تبرز كوحدة متميزة أرضياً إلى حد ما بانحصارها بين ذراعى خليجى السويس والعقبة ، فلا يجعلها في آسيا أكثر مما هي في إفريقيا .

بل إننا بهذا المنطق الفيزيوغرافى نفسه ، إن صح مثله ، أخرى بأن نضع الشام كله في إفريقيا أكثر مما هو في آسيا ، فهو إنما يتبع تكوين الأخدود الإفريقى العظيم الذى يبدأ في قلب إفريقيا فلا ينتهى إلا في جنوب طوروس ، شاملاً من بين ما يشمل البحر الأحمر بذراعيه اللتين تحتضنان سيناء .

بل أبعد من هذا نستطيع بالمنطق نفسه أن نعتبر شبه الجزيرة العربية نفسها خارج آسيا كما هي خارج إفريقيا ، فهي بذراعى البحر الأحمر والخليج العربى ثم بحر العرب كسيناء ولكن على تكبير : جيب ضخمة فارغ آخر من الصحراء والجبال « يسقط » بين القارتين الهائلتين أكثر حتى مما « يقع » على هوامشهما أو ضلوعهما .

حسبنا هذا إذن رداً علمياً على ادعاءات العدو الكاذبة . ولكن ماذا عن الرد العملى ؟ في كلمة : إنه التعمير . نعم ، التعمير البشرى ، و « التبشير » العمرانى humanisation . فالفراغ العمرانى هو وحده الذى يشجع الجشع ويدعو الأطماع الحاقدة إلى ملء الفراغ . وهناك إجماع تام على ضرورة نقل الكثافة السكانية المكتظة في الوادى إلى أطراف الدولة وحدودها ، بما فيها وعلى رأسها سيناء . إن التعمير هو التخصير .

إن من الظاهرات المؤسفة والمزعجة . التى أصبحت تتكرر بانتظام منذ وجدت إسرائيل حتى كادت أن تصبح كالقانون ، أن منطقة سيناء والقناة قد صارت من ناحية الجغرافيا البشرية منطقة تذبذب سكانى حاد وعنيف ، تتأرجح دورياً ما بين إخلاء وامتلاء depopulation ، repopulation ، وتخضع معهما للدورة منتظمة ومتعاطمة من التخريب والتدمير . فلمرتين على الأقل منذ ١٩٥٦ يتحول سكان سيناء ، وسكان القناة أكبر ، إلى لاجئين ومهجرين إلى الوادى ، إما بالطرد والضرب من جانب العدو وإما بالتهجير المقرر من جانبنا . وفي ١٩٦٧ وحدها انتظمت هذه الحركة أكثر من مليون ، وربما مليوناً ونصف المليون ، من السكان .

وفي كل مرة أيضاً تتعرض كلتا المنطقتين للتخريب الحاقد والتدمير الانتقامى على يد العدو الذى يتبنى سياسة ابتزاز الموارد الاقتصادية أثناء الاحتلال وسياسة

« حرق الأرض ، أثناء الانسحاب . فالمناجم والمعادن والثروات الطبيعية لاسيما للبتروول ، وحتى موارد المياه المحدودة ، يبددها ويستنزفها بوحشية وجشع لحسابه ، والمصانع والآلات والسكك الحديدية يفكها وينقلها إلى عمقه (كمنشآت حقل فحم المغارة مثلا ومصانع البتروول والبتروكيمياويات والسماد وغيرها في السويس أخيرا ... إلخ) . أما حين يرغم على الانسحاب ، فانه يدمر كل ما يستطيع تدميره مما لا يمكنه أن يسرق ، المباني والطرق ينسفها ، والمناجم وآبار البتروول يحرقها أو يغرقها (كحقول بتروول أبو رديس أخيرا) ، والأرض يتركها ملوثة ملغمة مهددة بحقول الألغام الشاسعة الكثيفة والقنابل الموقوتة ... إلخ . ولقد قدر أن ما سرقه العدو من إنتاج حقول البتروول وحده في سيناء في السنوات الست أو السبع الأخيرة تبلغ قيمته نحو البليونين من الجنيهات .

أما عن التعمير فان هناك إمكانيات طيبة للاستصلاح والتوسع الزراعي في سيناء بطول الضفة الشرقية للقناة ، وعلى امتداد الساحل الشمالى ، ثم في رقع مبعثرة على طول أودية شبه الجزيرة . وإمكانيات المياه ، مطرا وجوفيا ، لم تستثمر بعد استثمارا كافيا . أما تمديد مياه النيل إلى شبه الجزيرة فليس بدعا . كان النيل قدما يصب في غرب سيناء ، وإسرائيل اليوم تسرق مياه أعالي الأردن لتنقلها مئات الكيلومترات إلى النقب . ومن الوجهة العمرانية البحتة ، فلم يعد معنى ولا مبرر لأن تظل قناة السويس أحادية الضفة ، بل ينبغي أن تزود تماما بالعمران الكثيف على كلتا الضفتين . ومن الضروري بعد هذا أن تمتزج مشاريع التعمير بمشاريع الدفاع ، فتكون كل وحدة بشرية وحدة إنتاج ودفاع معا .

ومن الوجهة الاستراتيجية المباشرة ، فلم يعد معنى لأن يتوقف ارتباط سيناء بمصر الوادى عبر القناة على كوبرى سكة حديد قابل للتدمير ثم للتدمير بعد إعادة البناء ، كوبرى الفردان مثلا ، أو على مجموعة معديات تعترض تيار الحركة في القناة . لابد من سلسلة من الأنفاق تحت القناة تحمل شرايين المواصلات البرية والحديدية مثلا تنقل المياه . فثل هذه الأنفاق تعد ، مجازيا بل عمليا ، بمثابة إعادة تحقيق للاستمرارية والوحدة الأرضية بين الوادى وسيناء ولرقعة مصر الجغرافية - السياسية عموما رغم وجود القناة . إنها مع القناة أشبه في هذا بالطرق والشوارع العلوية والسفلية المركبة أو المعلقة رأسيا في المدن ، وإنما على مقياس إقليمي قومي هائل . ومن حسن الحظ أن هذا كله وغيره قد أصبح قيد التخطيط والتنفيذ الجاد . حيث تم بالفعل شق نفق السويس في الجنوب . لتكن إعادة تعمير سيناء إذن قطعة رائدة من التخطيط القومى والإقليمى ، العمرانى والاستراتيجى . تضع التحدى الحضارى على مستوى التحدى العسكرى .

البناك السابك

البناك الحضارى والاساس الطبى

بين مياه النيل وطريق السويس

ما الأساس الطبيعي لبنائنا الحضارى الشامخ الذى أقمناه عبر العصور ، بكل محمولاته من غطاء عمرانى وكيان اقتصادى إلى تراث مادى وهيكلى اجتماعى ؟ هل هو يقوم على أرض صلبة بحيث تتكافأ قوة الأساس substructure مع عظمة الصرح superstructure ، وما هى نقط القوة والضعف فيه ؟ إن كل بناء حضارى فى البيئة فهو أشبه بالتمثال على قاعدته ، وكل تمثال وقاعدته بينهما فنيا وهندسيا نسبة وتناسبا معينا خامة وقامة وقوة وصلابة وحجما وثقلا . فهل يتناسب تمثال حضارتنا المصرية التاريخى مع قاعدته المادية الأرضية الراسخة ، وإلى أى مدى ؟ وفى سؤال آخر : ما طبيعة ونوعية العلاقة فى كياننا البشرى بين الحضارة والبيئة وبين المصنوع والمطبوع وبين التاريخ والجغرافيا ؟

عبر كل نطاق الصحارى الحارة بالعروض الوسطى فى العالم القدم ، أى نطاق الصحراء الكبرى - صحراء العرب من المحيط حتى الخليج ، ثمة خطان جغرافيان فريدان من خطوط القوة الطبيعية يوشكان معا أن يشقا قلب المنطقة ، التى توشك بدورها أن تدور وتلف حولها : النيل والبحر الأحمر . وهما يكادان يتوازيان فى مجريهما ، أو هما بالأحرى يزدادان اقترابا كلما تقدما شمالا حتى يلتقيا فى أرض الزاوية مصر ، كأنهما فرسا رهان فى سباق عنيف عنيد للوصول إلى البحر المتوسط .

ورغم أن النيل على صفحة هذه الصحراء الشاسعة يبدو كمجرد خدش سطحى يسر لا يزيد عمق واديه فى أقصاه عن مائة متر أو مائتين ولا عرضه عن بضعة إلى عدة كيلومترات ، بحيث يتضاءل كثيراً على الخريطة بجوار مسطح البحر الأحمر الخضم ، فإن النهر بلاشك هو الذى يكسب السباق والرهان فى حين لا يأتى البحر كثان بعيد إلا بالكاد أو بالضرورة البحتة . ذلك أن النيل عمود الحياة الفقرى ، حيث البحر الأحمر شريان الحركة المحورى فقط . أو بمقابلة إيطالية شاعت حينا ، الأول حياة vita ، حيث الثانى مجرد طريق via . الأول مقر ، حيث الثانى ممر فحسب .

ويترتب على هذا أن مصر تستمد أساسها الطبيعي من عنصرين جوهريين : الموضع والموقع : الموضع هو الوادى المعمور المزروع بموارده وإنتاجه ، والموقع يتمثل فى تجارة المرور وتلخصه وتلخصها الآن قناة السويس . ومصر بهذا دولة واحدة ودولة طريق فى آن واحد ، أو بصيغة أخرى مصر موضعاً دولة نهر ، وموقعاً دولة برزخ .

ومن الأنهار ، بعد ، مالا تاريخ له ، وأخرى لها تاريخ ، فالأولى تظل مجرد تعبير جغرافى فحسب ، بينما تصبح الثانية أنهاراً تاريخية مثلاً هى ظاهرة جغرافية . والنيل يقينا نهر تاريخى بكل ما تحمل الكلمة من معنى ، بل هو أعظم وأهم الأنهار التاريخية فى العالم بلا ريب مثلاً هو من أعظمها وأهمها جغرافياً . فالزواج الجغرافى السعيد بين مصر والنيل كانت ثمرة ، كما رأينا ، أول حضارة وأكبر نسل حضارى فى التاريخ . ولهذا فإن عد النيل « أبا مصر » ، وكانت مصر بدورها « أم الدنيا » ، فإن النيل يصبح ببساطة الجد الأعلى للحضارة البشرية ، وفضله بهذا ليس على مصر وحدها ولكن على العالم كله كذلك . وفى النتيجة فإن النيل هو بسهولة أبو الأنهار ، كما أن مصر أم الدنيا .

غير أن هناك زواجا جغرافياً آخر كاملاً ووثيقاً وليس يقل خطراً بين النيل والبحر المتوسط . فرغم أن النيل يكاد يكون نهراً غير « متوسطى » من حيث هو نهر ، فإن كليهما يسعى من أطراف العالم القديم ، هذا من أقصى الجنوب السحيق وهذا من أقصى الغرب المتطرف ، ليجتمعا فى قلبه . فكلاهما أوسط موقعاً ، وهما معاً البحر المتوسط والنهر المتوسط . واجتماعهما معاً هو من ثم أخطر وأهم اجتماع بين نهر وبحر ، لأن كلا منهما هو سيد فصيلته بلا منازع . فكما أن النيل أبو الأنهار ، فإن المتوسط بلا جدال أبو البحار . النيل مهد الزراعة والحضارة ، والمتوسط مهد الملاحة والتجارة . النيل أعظم نهر تاريخى ، والمتوسط أعظم بحر تاريخى . باختصار ، هذا نهر الحضارة ، وهذا بحرهما . وعلى الجملة ، النيل ومصر خلقا الحضارة ، ومصر والمتوسط نشرهما . والثلاثة مصر والنيل والمتوسط لاتنفصل عن أصل الحضارة الراقية ، كما أن الحضارة العالمية من بعد هى ثمرة تفاعل النيل والمتوسط أو مصر واليونان أو إفريقيا وأوروبا .

بل إن هذا النهر وذلك البحر قد أضحي كل منهما فى بابيه نموذجاً نمطياً يقاس عليه وغدا مضرب الأمثال . فكل بلد نهري غنى أو نهر جيد حاكم هو فى منطقته « نيل » محلى : فالنيجر « نيل السودان الغربى أو نيل غانه » ... الخ .

وبالمثل فإن كل بحر هام يتوسط أرضه هو « بحر متوسط » محلي : الكاريبي بحر الأمريكتين المتوسط ، البلطيق بحر الشمال المتوسط ، الهندي نصف المحيط المتوسط ، بحر اليابان الداخلى Inland Sea هو بحرها المتوسط ... الخ . اجتماع هاتين القمتين الجغرافيتين - التاريخيتين هو - أليس منطقياً ؟ أفنغالى ؟ - معجزة مصر موقعا وموضعا ، بينما أن ثمرة هذا الزواج الجغرافى السعيد هى مصر أم الأمم ، أم الحضارة ، أم التاريخ ، أم الدنيا .

لا ، ولا غرابة أيضاً بعد ذلك أن مصر نفسها أصبحت هى الأخرى مقياساً ، وذجياً ومثالا مثاليا لكل ماهو متطور أو غنى ، يقارن به أو يطلق عليه . فى إيران ، مثلاً ، مثل شائع يقول إن « كل ماهو جميل يأتي من مصر » ، حقل القطن الأمريكى فى الجنوب هو « مصر أمريكا » ، « هلال القمح » النهرى فى جنوب شرق أستراليا هو « مصر أستراليا » ، وهكذا إلى آخره . لقد أصبحت مصر اسم نوع كما هى اسم علم . وكثيرة أيضاً هى المفردات والأمثال السائرة التى أضافتها مصر إلى القاموس العالمى : « الحبوب من مصر Corn from Egypt » فى المثل الإنجائزى ، القطن المصرى ، البصل المصرى ذو الشهرة التوراتية ، الحناء المصرية Egyptian henna ... الخ . وقدما أعطت فسطاط مصر اسمها للملابس فكان « الفستان fustian » ، وربما كانت لعبة التنس من تنيس القديمة ... الخ (١)

صفوة القول إذن أن على ساقى الموضع والموقع ، أو النهر والبحر ، قام بناء مصر الحضارى السامق عبر التاريخ . غير أن أخطر حقيقة تجبه المفكر الجغرافى فى هذا الصدد أن الكيان المصرى برمته يستمد أصوله من مصادر « خارج الحدود » ، سواء - وهنا المصادفة الجغرافية العجيبة - فى ذلك جانب الموضع أى الوادى الزراعى أو جانب الموقع أى بحارة المرور . وليس من الصدفة مثلاً أن العدوان الثلاثى على مصر لم يكن يستهدف القناة وحدها ، بل ومشروع السد العالى كأمل بعدها أو قبلها . ولهذا يأخذ الموضوع توا شكلاً سياسياً إلى جانب الشكل الطبيعى ، ويصبح من اللازم أن نحقق القضية التى يثيرها البعض أحياناً فى غموض وهى : هل مصر قصر منيف فوق الرمال ، وبناء سامق على أساس خطر vulnerable ؟ هل هذه حقيقة نقطة ضعف فى شخصية مصر التاريخية وكيانها الجغرافى ؟ وهل هو الشعور الحدسى الفطرى بذلك كله عند المصرى العادى - المصرى المؤمن القدرى - الذى يرقد خلف تلك الكلمة الماثورة التى قيلت منذ مئات السنين : « مصر كنانة الله فى أرضه » ، من أرادها بسوء قصم الله ظهره ؟ أهو الذى يكمن خلف هذه الكلمة الدارجة الحديثة « مصر المحروسة » ؟ لنبدأ مناقشتنا بالموقع ثم نشئ بالموضع .

(1) Oxford concise dictionary, art. fustian, tennis.

الفصل السادس والعشرون

قلب العالم:

موقع مصر الجغرافى

عسكرية الموقع

معادلة الموقع

هل يمكن أن نضع تعريفاً جامعاً مانعاً لموقع مصر الجغرافى العام ، أو أن نضع أيدينا على معادلة علمية قوية مركزة تكثف جوهره وتلخص أبعاده ؟ ليس الأمر من السهولة بمكان ، ولكن لعل فى مجمع اليابس ومفرق الماء عند نقطة الوسط من شبكة خطوط الطول والعرض فى العالم القديم مفتاح مثل هذا التحديد . فمصر هى حجر الزاوية والأرض الركن فى الثلاثية القارية Continental Triad التى يتألف منها العالم القديم ، والوحيدة التى تلتقى فيها قارتان وتقترب منها ثلاثة أكثر ما تقترب ، لاسيما أنها تقع عند التقاء أربعة ضلوع من هاتين القارتين . وهذه الصفة فإنها لا تمتاز فقط بالموقع المركزى المتوسط فى قلب الدنيا القديمة ، ولا بالموقع المدخلى أو موقع البوابة فحسب ، ولكن أيضاً بالموقع العقدى البوثرى .

الموقع الجغرافى الطبيعى

فكبوابة مشتركة لإفريقيا وآسيا، تأتى مصر تلقائياً وهى المدخل الطبيعى أو الحقيقى إليهما كليهما. فهى المدخل الطبيعى وخط الاقتراب الحتمى إلى شمال إفريقيا على طول الساحل الشمالى للقارة . وعلى الجانب الآخر فإنها بقوة أكثر المدخل الحقيقى لإفريقيا من الشمال، فليست ليبيا الصحراوية ولا المغرب الجبلى المعزول بمدخل فعال ، والنيل هو النهر الوحيد الذى يفتح وراء القارى . ففضله تكتسب مصر طبيعة المدخل وتصبح الدهليز الوحيد إلى قلب القارة. يناظر هذين الطريقين على مدخل آسيا طريقان لا يقلان أهمية وخطرا يفتحان غرب القارة والقارة كلها أمام مصر.

فشمالاً هناك طريق سوريا - العراق أو طريق الهلال الخصيب بكل ثقله وتفرعاته وروافده المؤدية إلى قلب القارة . وجنوباً هناك طريق غرب الجزيرة العربية الذي يطوقها جميعاً حتى الخليج ويفضى بعد ذلك إلى جنوب القارة . وبهذا وذاك تكون قد التقت بالطبيعة أربعة خطوط حركة وطرق اقتراب برية تجعل من مصر ابتداء موقعاً عقدياً بؤرياً من الدرجة الأولى .

هذا على اليابس ، أما في الماء فإن مصر كذلك هي الوحيدة التي يقترب عندها بل فيها أهم وأطول بحرين داخليين وأكثرهما تعمقاً في العالم القديم ، وهما المتوسط والأحمر ، الذي يفضى كل منهما إلى محيط أعظم خلفه ، الأطلس والهندي على الترتيب . ولهذا فإذا كانت منطقة الشرق الأوسط أو منطقة « البحار الخمسة » (المتوسط ، الأحمر ، الخليج ، قزوين ، الأسود) هي العقدة التي تلحم القارات الثلاث مثلما هي في الوقت نفسه « خاصرة العالم القديم » التي يضيق فيها اليابس أكثر ما يضيق ويتقارب الماء أكثر ما يتقارب ، فإن مصر هي بلا تردد « صرة » هذه الخاصرة .

وليس من شك بعد هذا أن سلسلة المحيط الأطلسي - البحر المتوسط - البحر الأحمر - المحيط الهندي هي بلا نزاع السلسلة الفقرية في عالم البحر والملاحة والقوة البحرية . إنها أخطر « بحيرة » أو « بحر داخلي » في المحيط الأوقيانوس بموقعها المركزي المتوسط ، وهي « الشارع الرئيسي » فيه من حيث كثافة الملاحة وأحجام الأساطيل التجارية والحرية التي تحرثه وتحرسه طوال التاريخ . إنها باختصار الشريان المحوري المطلق في الملاحة العالمية و « خط الاستواء » الحقيقي للاستراتيجية البحرية الكوكبية .

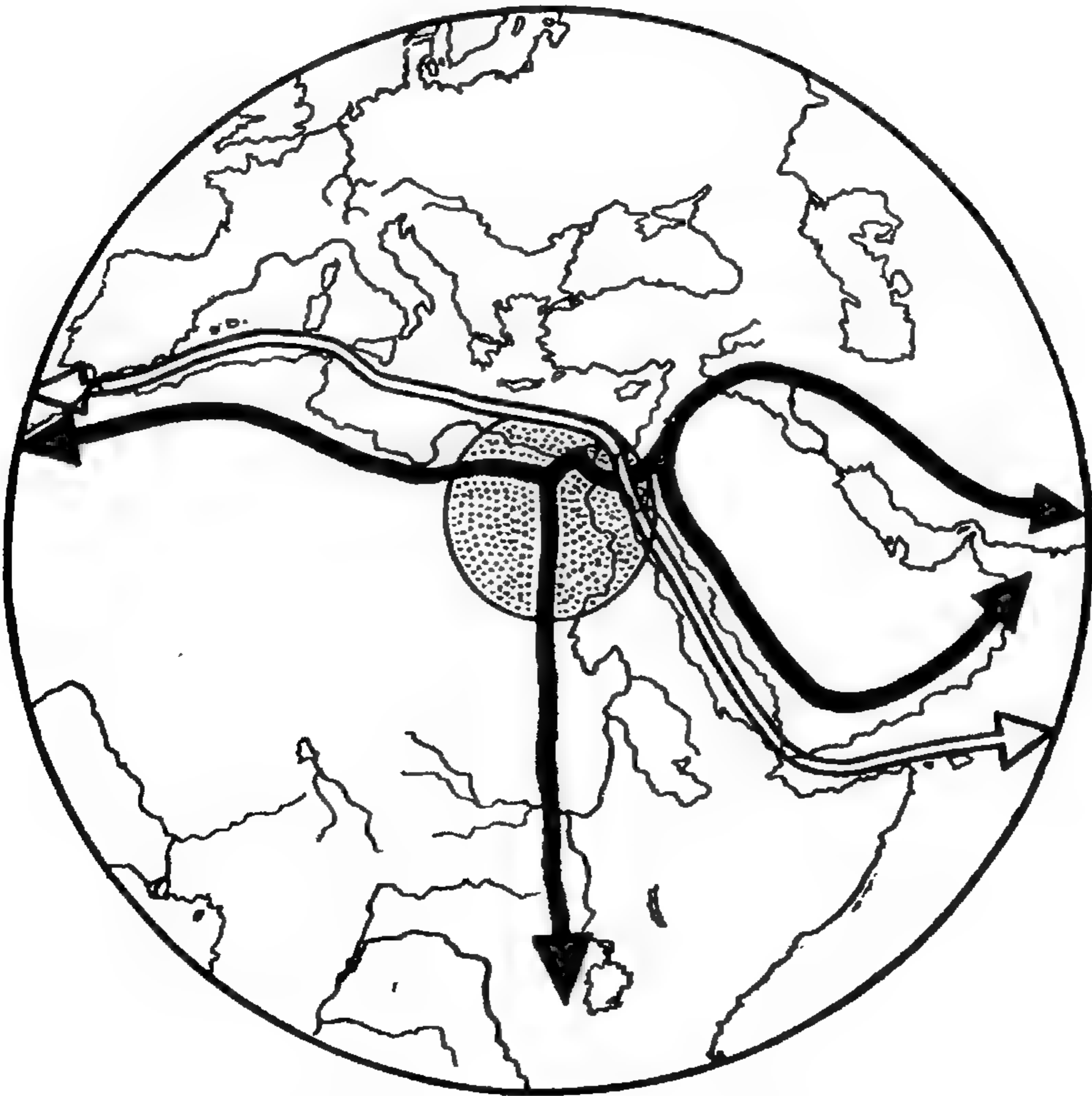
الآن فإن مصر ، داخل هذا الهيكل البحري ، ليست فقط واسطة هذا العقد الفريد من حيث الموقع ، ولا هي أيضاً نقطة الارتكاز الحاسمة بين ذراعي القوة والمقاومة فيه ، أي بين قطاع المحيط الأطلسي - البحر المتوسط من ناحية وقطاع البحر الأحمر - المحيط الهندي من الناحية الأخرى ، وإنما هي كذلك وقبل ذلك مفتاح السلسلة كلها . لأنها هي وحدها التي تمنحها أو تمنعها وحدتها واتصالها ، أي هي البوابة والصمام والقفل والمفتاح جميعاً .

فاذا نحن الآن أضفنا طرق البر القارية الأربعة التي تخرج من مصر إلى الطريقين البحريين اللذين يجتمعان عندها ، لكانت المحصلة ستة طرق طبيعية شريانية محورية تتشعب دائرياً من مصر في قلب العالم القديم نحو كل الاتجاهات الأصلية والفرعية كتروس العجلة أو كوردة الرياح ، بينما تبدو مصر نفسها بجلاء تام في عين بوثة العالم ، « كتوكة » على حزام خاصرته وكموقع حاكم يجمع بين المركزية والتوسط وبين المدخلية والبوابة وبين العقدية والبؤرية جميعاً .

الموقع البشرى التاريخى

غير أن هذا كله إنما ينصرف إلى ، ويقتصر على ، الموقع الطبيعى البحت ، خاماً وكما هو من معطيات الطبيعة . لكن الموقع البشرى ، من زاوية العمران العالمى والمعمور الكوكبى وتوزيعات الإنسان والسكان والانتاج والتبادل ... الخ ، لا يقل خطراً ولا مغزى . وهو إنما يأتى ليؤكد ويضاعف قيمة موقع مصر الطبيعى ويضع أكثر من خط تحته ، بيد الإنسان ونخط يد التاريخ يضعها . فالذى يضاعف من قيمة موقع مصر ومغزاه ووزنه هو أنها ، كما تعد أرض الزاوية بين القارات والبحار ، تتوسط القلب المعمور والفعال من العالم القديم ، ذلك الذى يترامى كقاطع يمتد من الموسميات فى جنوب شرق آسيا حتى المعتدلات فى غرب أوروبا .

فهذا النطاق العظيم ، الذى يضم السواد الأعظم من سكان العالم فى شريحة كثيفة ثرى حضارية عريقة وعتيقة ، يعد بوضوح محور البشرية ، وكتلتا سكان الموسميات



شكل ٢٥ - موقع مصر الجغرافى فى دائرة العالم القديم : قلب العالم .

والمعتدلات في نهايته هما قطباه . والحق أن هذا القاطع ، الذي يكاد يشطر نصف الكرة الشرقى بدوره إلى نصفين كرة أصغر ، يمكن بسهولة أن ننظر إليه « كخط الاستواء البشرى » السكاني والحضارى فى العالم القديم . ورغم أن القطاع الأوسط من هذا النطاق يمثل أضعف حلقة فيه من حيث كثافة وحجم السكان ، إلا أن مصر تعود فتوسطه كأكبر كتلة بشرية وكثافة سكانية فيها . وبهذا تبرز مصر فى وسط خط الاستواء البشرى بأسره وهى تنفرد بموقع العاصمة من الدولة أو القصة من الإقليم (١) .

مصر إذن تنفرد بأنها تتوسط كلا من خط الاستواء الاستراتيجى أو الجغرافى وخط الاستواء البشرى أو التاريخى فى العالم القديم . وطبعى بعد هذا أن يكون موقع مصر الجغرافى العام موقعاً فريداً بارزاً إلى أقصى حد . بل إن من المحتمل أنه لا يوجد على خريطة العالم الطبيعية أو البشرية ، السياسية أو الاستراتيجية ، موقع يعادله فى الأهمية والقيمة . حتى فى الفترات العارضة التى تقلصت فيها هذه القيمة فعلاً ، ظلت قيمته الكامنة كما هى فى الصدارة . من هنا فلقد عدت مصر ، ولا عجب ، أخطر موقع استراتيجى فى الدنيا ، وأكبر دولة برزخ ودولة طريق وترازيت أو دولة ممر وعبور فى العالم . إنها لانقول « عاصمة العالم » ، ولكن بسهولة « أهم بلد فى العالم » كما وصفت بالفعل .

بين الموقع والموضع

إن تكن مصر دولة طريق ، فإن ذلك — دعنا نلاحظ — لا يرجع أساساً إلى وادى النيل . فوديان الأنهار ، رغم أنها غالباً أقاليم حركة ومرور ، قل أن تخلق دول طريق حقيقية . وإنما مصر دولة طريق من الطراز الأول ، لا بسبب وادى النيل ، ولكن بفضل برزخ السويس (٢) . ومع ذلك فإذا كانت مصر دولة برزخ مثالية ، فليس ذلك بسبب برزخ السويس وحده ، ولكن أيضاً لأنها كلها فى الحقيقة « برزخ من برازخ » ، أعنى تتألف من مجموعة من البرازخ الصغرى داخل إطار برزخ رئيسى أعظم تضاعفه وتكمله . فإلى جانب برزخ خليج السويس — سيناء الأساسى ، هناك برزخ خليج السويس — دلتا النيل عن طريق القاهرة — فرع رشيد أو القاهرة — الاسكندرية ، ثم هناك برزخ البحر الأحمر — ثنية قنا أى البحر والنهر . وبهذا يعود وادى النهر (النيل) فيشارك برزخ شبه الجزيرة (سيناء) فى دور دولة الطريق .

(١) حمدان ، دراسات فى العالم العربى ، ص ١١ - ١٤ .

(2) Goblet, p. 146.

تذبذب الموقع

على ان الموقع ، كمحصلة جغرافية لشبكة منظورة وغير منظورة من العلائق والقيم المكانية والوضعية الإقليمية ، لا يمكن بطبيعة الحال أن يكون زمامه في يده مباشرة ، ولذا لا يمكن أن يكون خاصية أو ثروة مضمونة تماماً . إنه بطبيعته مخاطرة جغرافية . والموقع بعد هذا في رأى البعض « موارد طفيلية » ، أى أنه فضول مقحم أو انتهازى وليس عنصراً أصيلاً في البيئة الطبيعية . ولكن هذا الزعم إن لم يكن نظرية مغرضة أو استعمارية ، فهو رأى فج خطر . فالموقع ليس مجرد عامل جغرافى رئيسى — أكثر العوامل الجغرافية « جغرافية » كما يقول برجر Bürger — ولكنه أيضاً رأس مال طبيعى وسياسى دفن ومورد أصيل من موارد الثروة القومية ، بل قد يكون في حالات الرأسمال الحقيقى الوحيد للدولة أو المنطقة .

وفي مصر بالذات فإنك لن تفهم كيائها أو تاريخها صحيحاً خارج إطار الموقع وبغير الإشارة إليه . فمصر موضعاً دولة نهر ، وموقعاً دولة برزخ . ولو لم يكن النيل — فرضاً — لفرض الموقع نفسه يقينا ، وإن يكن في صورة دولة — بالأصح دويلة — برزخ متواضعة ربما تتألف من مدينتين ساحلتين أو أكثر في الصحراء تجلب إليها المياه والغذاء بل والسكان جلباً من الخارج ، ويمكن أن تتطور مع شق قناة السويس إلى نسخة مكبرة من بنما مع لمحات من طابع دول مدن مراحل الطريق كعدن أو هونج كونج ... الخ .

وبطبيعة الحال ، فإن وجود قاعدة وادى النيل العظيمة في الواقع الحقيقى يعكس آثاره على هذا الموقع ، فيضاعف من وزنه النظرى هذا عدة مرات . ولكن من الناحية الأخرى ، فلو لا هذا الموقع البرزخى الحيوى لكانت مصر أقل ثقلاً و ثراءً ، وربما كانت أيضاً أكثر عزلة جغرافياً . أى أن كلا من الموقع والموضع يضمنى ويعكس من وزنه على الآخر ، والقيمة الحقيقية لكل إنما تتحقق كاملة بفضل الآخر .

أبعد من هذا ، سنرى أن ذبذبات موقعنا التاريخية لا تقل خطورة كضابط لوجودنا عن ذبذبات النيل ، إلا أن الأولى ذبذبات طويلة المدى وحدثها قرون وعصور ولذا فهي آحاد معدودات ، بينما الثانية قصيرة المدى جداً وحدثها تختزل إلى بضعة سنين . بل أهم من هذا سنجد أن تطور مصر إن قوة ورخاء وإن ضعفا وفقراً يرتبط في إيقاعه بإيقاع العلاقة بين ذبذبات الموقع وذبذبات الموضع . فعصور مصر الذهبية هي تلك التى اجتمع فيها الحد الأقصى من موارد الموقع وموارد الموضع ، وعصور التخلف

والانحدار هي ما اجتمع عليها الحد الأدنى منها ، بينما العصور المتوسطة هي عادة تلك التي يلتقي فيها الحد الأقصى من أحدهما بالحد الأدنى من الآخر .

هل أهملنا الموقع ؟

ولكن ، بين الموقع والموضع ، وقبل أن نعرض لأدوار الموقع ودوراته ، هناك سؤال : إلى أي حد استثمرت مصر موقعها على الجملة ، وهل ارتفع هذا الاستثمار التاريخي إلى مستوى ذلك الموقع الجغرافي الممتاز ؟ من المؤكد أن الموقع كان دائماً وحتى في أسوأ الحالات عنصراً محققاً في قوة مصر وراثتها ، ولكن من الثابت أيضاً أنها ركزت أساساً على الموضع والزراعة والانتاج أكثر بكثير منها على الموقع والتجارة والمبادلات بحيث أتى الأول على حساب الثاني . لقد استغرقنا الموضع بقوة جاذبيته الطاغية استغراقاً شديداً صرفنا عن الاهتمام بالموقع ، وكنا من ثم مجتمعاً من الزراع والمستقرين أكثر منا مجتمعاً من التجار والبحارة .

لقد أهمل الموقع نسبياً - لا بد أن نعترف - وحدث تقصير تاريخي في توظيفه ، فلم يستثمر كما كان يمكن وينبغي ، حتى ليتمكن أن يقال إن من أكبر مظاهر تقصير مصر تاريخياً إهمالها الموقع نسبياً وتغليبها لجاذبية الموضع على جاذبيته التي لا تقل قوة وإغراء . وليس من الضروري أن يكون هناك تعارض بين جاذبية الموضع واستغلاله وبين جاذبية الموقع واستثماره .

بل إننا لنذهب إلى حد أن نقول إن مصر ، لو أنها اهتمت بموقعها الاهتمام اللائق به والجدير بها ووظفته التوظيف التاريخي الذي يتناسب مع خطره وخطورته ، لتغير تاريخها وحاضرها جميعاً بل وشخصيتها التاريخية والإنسانية أيضاً . والواقع أننا سنجد أن ذلك التقصير يقبع خلف الكثير من مشاكلنا التاريخية والاقتصادية والاجتماعية كما أن في ملفاته يكمن مفتاح حلها .

وعلى الجملة ، فلعلنا أن نشخص الموقف برمته بدقة ولو في حدة إذا قلنا إننا كنا نستثمر موقعنا في الأغلب الأعم بطريقة سلبية . بل نكاد نضعها قاعدة أو قانوناً عاماً أن كل شيء يكاد يأتي إلى مصر ولكن مصر لا تكاد تذهب إلى أي شيء : التجارة والتجارة كانت دائماً تأتي إلينا وليس العكس ، السكان والهجرات (بما في ذلك الرقيق والحكام المماليك !) ، حتى الاستعمار والتوسع (هل نضيف حتى النيل ؟) . ولا دلالة لهذا سوى أننا لم نحفل بالموقع قدر احتفالنا بالموضع الذي استغرقنا تماماً عن الأبعاد الخارجية لبيتنا الجغرافي ، فكان ما كان من عزلة نسبية وما ضاع من استثمارات نادرة .

ولنفصل قليلا . من مظاهر إهمال الموقع ، نستطيع أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر هذه العناصر المحددة : التجارة الخارجية وتجارة المرور ، الموانئ البحرية ، الهجرة الخارجية . فما يلفت النظر بشدة أننا غالبا ما تركنا تجارتنا الخارجية في أيدي العناصر الأجنبية من الوافدين أو لأبناء الشعوب البحرية المجاورة . فما يؤسف له حقا أن المصريين تركوا معظم وظائف التجارة الخارجية والوساطة التجارية وخدمات الاتصال والمواصلات عبر معظم العصور إما للاغريق واليهود أو للشوام والأرمن وسائر اللغاتين . هذا يتكرر في كل العصور تقريبا ويكاد يتردد في كل كتاب ، وهو عرض من أعراض إهمال مصر للموقع وانصرافها الشديد إلى الزراعة ، بكل ما أضاع عليها من خبرات ومن آفاق وانطلاق وفرص وممارسات .

كذلك فإن من الغريب والمؤسف أيضاً أن الذي أنشأ كثيراً من موانئ مصر الجديدة عبر بعض العصور إنما هم الأجانب من معمرين أو مستعمرين ، ابتداء من الاغريق الذين أسسوا الاسكندرية وميوس هورموس وأعادوا خلق كليزما إلى الرومان الذين أسسوا برنيس (برنيكي) وجددوا إلفانتين .

حتى على البحر ، كثيراً ما استخدمنا أبناء البيئات البحرية المجاورة ، خاصة الاغريق ، لتشغيل أساطيلنا وتموينها بالرجال . مثال ذلك بعثة نخاو حول إفريقيا . ولعل هذا الاتجاه ، الذي يدل على عقلية برية ونظرة أرضية رغم السواحل والبحار المحيطة ، يذكرنا بإسبانيا إلى حد ما حين استخدمت كولبس والبنادقة والجنويين مثلاً في بعثتها لكشف العالم الجديد .

وعلى أية حال ، فحتى تجارة المرور في عصورها الذهبية لم تكن تشارك فيها كتجار وكملاحين ولكن كجباة مكوس ومحصيل رسوم أو كشاركين في الأرباح ، ولا نقول أحيانا كمبتزين (١) . فلقد كان تجار العالم يأتون إلينا بالآلاف من كل أصقاع الشرق والغرب ، ولكن لم يذهب التاجر المصري إليهم بالكاد ولا يخرج إلى العالم تقريبا . ومن المثير أننا نحن أنفسنا مازلنا حتى الآن نستثمر قناة السويس بطريقة مماثلة أساسا .

دورات الموقع ودواره

لأن إمكانيات الموقع الجغرافي لا تحقق نفسها بنفسها ، بل من خلال الإنسان وبجهدده تتحقق ، فإنها أيضاً لا تظهر كاملة مرة واحدة منذ البداية وإلى الأبد ، وإنما هي تبرز وتتطور في عملية نمو تاريخي أساسا . لذا نجد موقع مصر يتوسع ويتردد مغزاه وقيمه عبر القرون والعصور خطوة خطوة في مراحل محددة متميزة ، كل مرحلة

(١) حسين مؤنس ، مصر ورسالتها .

تتكشف فيها طاقات جديدة وزوايا غير منظورة وإمكانات كامنة ، مجموعها في النهاية يؤلف قيمته الكاملة وأبعاده النهائية . ولقد مر موقع مصر — من الوجهة التجارية — في عدة مراحل ودورات من الارتفاع والانخفاض ، أو البروز والكمون والانزواء ، يمكن أن نتبعها في خمس : دور التكوين في العصور القديمة ، دور النضج في العصور الوسطى المبكرة ، دور القمة في قلب العصور الوسطى ، دور النكسة في العصور الوسطى المتأخرة ، ثم أخيراً دور الذروة الجديدة والمطلقة في العصر الحديث .

دور التكوين

ففيما قبل العصر العربي كان دور الموقع موجوداً ولكنه كان محدوداً ، فهو دور النشأة والتكوين . فمن ناحية لم يكن محيط العالم المعمور الفعال قد توسع بعد كثيراً ، ولم يكن الشرق الأقصى قد دخل في دائرة العلاقات المتواترة مع الغرب الأقصى . ومن ناحية أخرى فإن مستوى الحضارة من إمكانيات ملاحية وحاجات معيشية كان لا يزال قاصراً . ومن هنا كانت أغلب تجارة شرقنا القديم إقليمية تدور في فلك المنطقة أكبر منها عالمية بين المناطق المحيطة . ومعنى هذا في الحقيقة أن تحقيق موقعنا الجغرافي بمعنى الكلمة لم يكن من عمل العصر الفرعوني أو الكلاسيكي ، رغم بعض نشاطات هامة بين البحر المتوسط والمحيط الهندي في العصر الروماني (١) ، وسرى أنه مساهمة العصر العربي أساساً . ويمكن أن نقول عن هذا الدور عموماً إن قيمة الموقع كانت متواضعة بالنسبة إلى أهمية الموضع .

دور النضج

مع العرب يبدأ الدور الثاني ، دور النضج ، الذي وصل إلى ذروة تاريخية رائعة . فقد بدأ الموقع يحتل مكانه في الاقتصاد المصري كرأس مال حقيقي مع اتساع نطاق تجارة المرور العبورية بين الشرق والغرب في ذلك التاريخ . والشرق هنا هو كل الشرق والغرب كل الغرب ، بحيث تحولت منطقة العالم العربي إلى « خاصرة العالم القديم » تلقائياً كأنها الميدلاندز فيه بين قطبي الانتاج والسكان في الشرق الأقصى وغرب أوربا : أصبحت ممراً تجارياً بين مقرين قطبيين (٢) . وإذا كان هذا قد جعل الشرق الأوسط هو الشرق الوسيط في تجارة المرور ، فإن جناحيه في الهلال الخصيب من ناحية ومصر من ناحية أخرى هما المحوران الأساسيان في ذلك الممر ، والسبب أنهما يستقران على قمتي الذراعين حول الجزيرة العربية ويحددان أقصر الطرق وخطوط المقاومة الدنيا بين الهندي والمتوسط .

(1) J. Grafton Milne, A hist. of Egypt under Roman rule, Lond., 1898; S.L. Wallace, Taxation in Egypt Oxford, 1938, p. 340 — 315.

(2) W.G. East, Geog. behind history.

في هذا الإطار كان طريق مصر أدنى في طبيعته إلى الطريق البحري وله الأفضلية في التجارة البحرية من جنوب شرق آسيا والهند بطريق البحر الأحمر ، بينما كان طريق العراق أكثر برية ومن ثم كانت له الأفضلية المطلقة في التجارة القارية من الصين ووسط آسيا كما كان يشارك في التجارة البحرية عن طريق الخليج العربي . ولما كان الطريقان برين في النهاية ، ومحتكران فيما بينهما عصب تجارة الشرق - الغرب ، فقد كانا يعملان ككفتي ميزان حساس في علاقة توازنية ولكنها أيضاً تنافسية لا مفر من الاعتراف بها . فكان تقسيم العمل الجغرافي بينهما أقرب إلى التعادل التكاملي والتنضيف أحياناً ، وأحياناً أخرى كانت العلاقة بين موانئ الخليج العربي ومصر في جذب وشد وجزر ومد . ودرس التاريخ هنا واضح يتلخص في علاقة عكسية مباشرة ، فحين يزدهر الأول ينحدر الثاني ، والعكس ، وكل كانت تحكمه العوامل الطارئة كالحروب والسياسة والأمن . (١)

ففي العالم العربي الأموي كانت الأهمية للبحر الأحمر وموانئه ، لاسيما مع وجود قناة خليج أمير المؤمنين . ولكن مع انتقال الأهمية من الشام الأموي إلى العراق العباسي انتقلت الأهمية إلى الخليج الفارسي لاسيما مع ردم العباسيين لخليج أمير المؤمنين لأسباب سياسية : فحلت موانئ الخليج الفارسي محل القلزم ورشيد والاسكندرية . ولكن في أواخر القرن ٩ الميلادي أثرت ثورات واضطرابات جنوب العراق السياسية على الحركة التجارية في الفارسي ، فعادت الأهمية مباشرة إلى موانئ البحر الأحمر ومصر بما فيها عيذاب والقصير والطور . وقد ظلت مصر بذلك حلقة حيوية في سلسلة تجارة الشرق - الغرب ، مما صب فيها ثروة قد لا تقل خطراً عن عائدات الزراعة وربطها دائماً بأفاق العالم الرحبة وتطور الحضارة .

وبوجه عام ، ربما جاز لنا أن نقول إن موقع العراق كان يرجح بعض الشيء موقع مصر - على ثقله الهائل - في هذا الدور . فمن المحتمل أن موقع العراق كان أفضل موقع للتجارة في العصور الوسطى ، لأنه كان يجمع بين طريقين : الطريق البري وواحد من طريقى البحر الأساسيين . كذلك لانتس أن الشرق عامة والشرق الأقصى خاصة كان أهم جزء في العالم تجارياً ، بينما كان الغرب وأوروبا أقل تقدماً وإنتاجاً . وفي مثل هذا الإطار يتضح أن موقع العراق كان خير موقع ممكن . ومن هنا نفهم - جزئياً - عظمة بغداد العباسية التي لاتداني في ذلك الحين .

دور القمة

غير أن الدور الثالث ، دور القمة ، لم يلبث أن حل مع تعرض العالم العربي للأخطار الخارجية في العصور الوسطى ، ليعطي مصر احتكار مطلقاً أو شبه مطلق

(1) G. Hamdan, «Pattern of medieval urbanism in the Arab World», Geog., April 1962, p. 124.

لكل التجارة بعد أن كان التنصيف بالتقريب هو أساس القسمة في الدور الماضي . فقد بدأت الحروب الصليبية بغلق نافذة طريق العراق على البحر المتوسط أولاً ، ثم أتت لعنة المغول في منتصف القرن الثالث عشر ضربة قاضية انتهى بعدها دور العراق إلى الأبد تقريباً . أما مصر فكل ما كان من أثر للصليبيات أنها نقلت شرايين التجارة داخلها من الطرق الشمالية الساحلية والدلتاوية المعرضة إلى الطرق الجنوبية العميقة الآمنة على البحر الأحمر وفي الصعيد . وكان هذا هو الوضع الذي في ظله ازدهرت كوكبة متألفة من المدن الهامة في الصعيد كقوص وإخميم وعيذاب . بل كان هذا بحق عصر قوص في جغرافية مصر التاريخية كما عرفنا به من ابن جبير (١) . أما في العراق فإن الطوفان المغولي لم يفعل سوى أن دفع بحركة هجرة بالجملة - ثابتة تاريخياً - للصناع والفنانين والتجار إلى مصر .

وفي الوقت الذي أصبح الخليج العربي - النراع اليمنى لبحر العرب - ذراعاً مقطوعة وزقاقاً مغلقاً كالبحر الأدرياتي فيما بعد ، العراق على رأسه أشبه في معنى بإمبراطورية النمسا - المجر القديمة شبه الداخلية ، والبصرة فيه بماضها الرائع وحاضرها المتواضع ومينائها المتراجع كالبندقية على رأس الأدرياتي ، في ذلك الوقت انفردت مصر بصرة العالم . وإذا كانت «خرائط العجلة wheel maps» الكنسية في ذلك العصر تضع القدس في مركز الأرض حيث تلتقي القارات الثلاث (٢) ، فذاك إنما كان رمزاً دينياً بحثاً ، أما المركز الفعال حقاً فمصر بلا جدال . وهنا لابد أن ندرك بوعى أن مصر قد ورثت موقع العراق الجغرافي كاملاً في أول سلسلة من تحرك بوثة العالم نحو الغرب باطراد . ولم يكن من الصدفة أن تصل مصر الوسيطة إلى أوج رخائها واقتصادها بعد انهيار العراق مباشرة .

ونحن نقرأ ناصري خسرو عن أيام الفاطمية ثم ابن جبير إبان الأيوبية ثم ابن بطوطة وابن إياس أيام المملوكية فتروعا مظاهر النشاط التجاري المكثف العام وضخامة الأسواق والقياساريات والمعامل والمصانع التي تعج وتطفح بها المدن المصرية ، ونكاد نشعر أن مصر كلها سوق واحدة هائلة اجتمعت فيها كل متاجر وتجار الدنيا . وكم من مدينة يصفونها بأنها كبرى مدن الأرض وأجل أسواقها ، وكم من مظاهر البذخ والثراء والرخاء يعددونها ، وكم من آلاف السفن على النيل يذكرونها ، ونحس من ذلك كله بنفوذ وقوة طبقة التجار المتخمة المتضخمة ، تلك التي تعكسها وتصورها بطريقتها الخاصة قصص ألف ليلة خاصة ماكتب منها في مصر . ومن هذا كله نفهم دور مصر المملوكية الذي يعد في الحقيقة عصراً ذهبياً من الناحية المادية

(١) رحلة ابن جبير ، ص ٣١ - ٣٧ .

(2) Mackinder, Democratic ideals, p. 71.

والحضارية كما يتمثل في تكتل الثروة وشيوع الرخاء وانفجار الحركة المعمارية والفنية والأثرية، مثلما كان عصراً بطولياً من الناحية الحربية التي كانت تلك الثروة الدافقة عنصراً أساسياً في توفير قاعدة مادية ضخمة لها (١). والواقع أن قيمة الموقع والموضع لم يتناسباً معاً تناسباً طردياً كما فعلاً في هذه المرحلة .

دور الحضيض

غير أن هذا الدور القمى انتهى فجأة بدور انتكاس وانهار كامل ، وبقدر الارتفاع الشاهق السابق بقدر السقطة اللاحقة : إنه دور الحضيض ، الذي أتى كالتقيض anti-climax. فقد جاءت حركة كشف طريق الرأس في أواخر القرن الخامس عشر على يد البرتغال ضربة قاصمة لمصر ، حيث أحدثت « أسراً نقلياً transport capture » كاملاً سلب مصر موقعها الممتاز وتركها قبوا مصمتاً بعد أن كانت الممر التجاري العالمي بامتياز. وقد صور ابن إياس ما أثارته أخبار وصول البرتغاليين إلى الرأس من « جزع شديد في الأسواق المصرية » . وبقدر ما يكشف هذا عن وعى مصر الحساس وإحساسها الواعي بمعنى الموقع الجغرافي حتى في هذه العصور المظلمة ، بقدر ما يكشف للأسف عن التقصير والعجز حيث أن مصر لم تكد تبذل مقاومة جدية لهذا التحول الخطير . ومهما يكن ، فالأول مرة تعود السفن فارغة من البندقية وجنوه . وقد بدأ هذا في أخريات المملوكية حيث ورث الفقر الرخاء وعجزت الموارد عن متطلبات الموقع ، فكان هذا من الأسباب المباشرة في سقوط المملوكية للعثمانية .

ولكى يدفع الانهيار إلى منتهاه بمعدل الربح المركب — أعنى الخسارة المركبة ، جاء ابتزاز العثمانية بانتظام لبقايا تجارة المرور ليصفي الإرث كله . فجفت شرايين التجارة والدخل القومي في مصر ، وانزلت إلى حمأة من الاتضاع والانحدار المادي والحضاري الكاسف ، وبدأت « فترة عزلة » كانت مرادفاً للتخلف الحضاري والتكيس . ويكفى كمقياس أن العاصمة أفلت ، والموانئ أفلست شرقاً وشمالاً ، حتى أقدمت الاسكندرية إلى قرية ساحلية آسنة تعدادها ٨٠٠٠ نسمة ! ولولا بقية من حياة المدن في القاهرة لقلنا أن مصر تحولت إلى قرية ضخمة . لقد هبطت قيمة الموقع والموضع معاً إلى الحد الأدنى كما لم يحدث من قبل في تاريخ مصر .

وعند هذا الحد يثور السؤال : فمن الذي ورث موقع مصر ؟ البرتغال هي التي

(1) Lane - Poole, pp. 241, 303 — 5.

ورثته ، يمثل ماورثت مصر من قبل موقع العراق ، إلا أن الأخيرة وراثته شرعية طبيعية ، بينما أن البرتغال « سرق » موقعنا في الحقيقة (يمثل ماسيسرق الأتراك قريبا زعامتنا العربية) . على أن دور البرتغال لم يطل ، فقد انتزعت منها هولندا وبريطانيا بعد حين ، وتجاوزتاه فيما بينهما في مرحلة مشتركة كمرحلة مصر والعراق في العصر العربي ، إلى أن انفردت به بريطانيا مثلما انفردت به مصر من قبل ، ومن ذلك الحين استقر موقع بؤرة وعقدة العالم فيها .

ويعني آخر فإن هذا المركز ظل يهاجر ويتحرك محوريا إلى الغرب فإلى الشمال حتى آل موقع مصر الوسيطة الجغرافي إلى بريطانيا الحديثة . وبعد أن كانت بريطانيا على هامش المعمور ونهاية العالم - « أستراليا العصور الوسطى » كما وصفت (١) - استبدلت مكانها مع مصر ، فأصبحت في قلب العالم الجديد بنصفه الشرق والغربي ، كمصر في قلب العالم القديم بين قاراته الثلاث ، وأصبح المحيط الأطلسي هو البحر المتوسط الجديد ، بينما تحول البحر المتوسط التاريخي إلى بركة صيد آسنة herring pond كبلطيق جنوبي .

ولعلنا لانسرف في التصور والاستنتاج إذا قلنا إن هذا الانقلاب التدهوري قد دمج تطورنا الاجتماعي وتركيب مجتمعنا التاريخي بآثاره ، وسلبه إمكانيات واحتمالات نموه الداخلي يمثل ماسلبه موقعه الخارجي . فمن المعروف أن التطور الاجتماعي الذي حدث في بريطانيا وغرب أوروبا عامة ، وأزاح الاقطاع إلى المؤخرة ودفع إلى الصدارة بالبورجوازية التجارية أولا ثم بالرأسمالية الصناعية ثانياً ، بدأ منذ وبسبب انقلاب العلاقات المكانية وعلاقات ما وراء البحار الاستعمارية الجديدة .

ومن الثابت أن قوة التجار كطبقة كانت في نمو واضح في مجتمع مصر الوسيطة ، وبدأ نفوذهم ونفوذ طوائفهم في القاهرة والمدن يتعاظم وكثرت مؤسساتهم وخاناتهم ونقابات الحرفيين والصناع ، كأنما هي إرهاصات عصر المروكانتلية . ونحن مازلنا نطالع ناصري خسرو وابن جبر وابن بطوطة وابن إياس فنشعر وكأن طبقة التجار وعلى رأسهم « شهنذر التجار » العتيد قد أصبحت سلطة اجتماعية عليا تنافس الحكام والأمراء وكبار الإقطاعيين فضلا عن طبقة العلماء المتضخمة . وحتى قبل الحملة الفرنسية نجد آثار هذا النفوذ رغم أن التجارة كانت قد هوت إلى نقطة الصفر تقريبا .

وليس من المستبعد لهذا أنه لو ظل فيض التجارة العالمية يتقنل في مصر بغير أسر

(1) Whittlesey, pp. 96 ff.

طريق الرأس ، لتضخم حجم ونفوذ طبقة التجار وسكان المدن إلى الحد الذي يزيغ نفوذ الأرض الزراعية وسلطة الاقطاع ، ويدل من الاقطاع إلى البورجوازية مختزلا ومعجلا لدورة تطورنا الاجتماعى . وبمعنى آخر ، فمن الممكن أن ضياع طريق التجارة بدد احتمالات وإمكانات تطور مجتمعا وترك الاقطاع ينحصر مجمدا فى تاريخنا بلا انقطاع حتى قلب العصر الحديث . لقد سلب الغرب البحرى قدر مصر الاجتماعى الممكن وعطل شخصيتها الإنسانية الكامنة ، مثلما سلبها موقعها الجغرافى وقدرها الدولى الكائن .

دور القناة

ومهما يكن من أمر ، ومهما طال الانتظار ، فقد كانت مصر على موعد مع قدرها لتستعيد مكانها الحقيقى فى الإطار العالمى مع شق قناة السويس فى ستينات القرن الماضى . وهذا هو الدور الخامس والأخير فى دورات موقعنا الجغرافى ، ولكنه وحده ثورة كاملة ، ويتطلب دراسة خاصة . غير أن القناة يسبقها عود قصر على بدء العصور الوسطى ، يتمثل فى طريق البريد الذى رتبه توماس واجهورن فى أوائل القرن الماضى بين السويس والقاهرة والاسكندرية ، جامعاً بين الطريق الصحراوى وطريق فرع النيل . ثم جاءت السكك الحديدية فكررت نفس الاستراتيجية . فهذا كله هو بالدقة طريق تجارة العصور الوسطى الإسلامية أساساً ، رغم أن الأخير استبدل الطريق الصحراوى أحياناً بترعة مائية فى شرق الدلتا تصل البحر الأحمر بالنيل كقناة أمير المؤمنين مثلاً . ولكن الكل طريق برى فى نهاية الأمر ، ولذا سمي «بالأوفر لاندروت Over-land route» .

وها هنا بالتحديد يظهر اختلاف قناة السويس وأصالة استراتيجيتها . فهى تصل البحرين الأحمر والمتوسط بطريق مائى بحرى تحت ومباشر دون أى حلقة برية وسيطة ، وبالتالي فهى لا تنظم أى انقطاع نقل أو تعدد فى الشحن والتفريغ . break-of-bulk ولذلك فقد جاءت القناة أكبر عامل اختزال فى جغرافية النقل الكوكبية ، أعادت توجيه القارات ورجت القيم الجيوماتيكية . فبعملية جراحة جغرافية ، صغيرة نسبياً ، اختزلت قارة برمتها هى إفريقيا . وأسرت طريق الرأس وأعادت وضع الشرق العربى ومصر فى قلب الدنيا وفى بؤرة الخريطة . فعلى الجانب الطبيعى فإن القناة ، كما حولت إفريقيا من « شبه جزيرة » إلى « جزيرة » بالمعنى الحرفى أو الصارم ، شطرت مصر إلى شبه جزيرتين تقريباً : شبه جزيرة سيناء ثم بقية القطر ، أى أن القناة حولت مصر من يابس واحد وبحرين إلى بحر واحد ويابس .

أما على الجانب الاقتصادى والتجارى والنقل ، فإن القناة . كما أعادت تقييم وتقديم التوازنات والأهميات النسبية بين الموانئ الساحلية بل والمدن الداخلية فى مصر

نفسها ، فإنها وأدت وورثت واستقطبت كل خطوط النقل البرية خارجها شرقا وغربا ، ابتداء من طرق القوافل التاريخية الطولية عبر الصحراء بين إفريقيا المدارية والبحر المتوسط ، حتى الطرق البرية التاريخية الطولية والعرضية في غرب آسيا عما في ذلك الأوفر لاندروت وطريق الشام — العراق وطريق العراق — إيران ، هذا فضلا عن أنها نقلت الأهمية في الشام من الطريق البري الداخلي إلى الطريق البحري الساحلي أو من دمشق وحلب إلى بيروت وحيفا (١) .

وعلى الجملة فإن من المحتمل ، كما يقول هوسكتر ، أن « عملا ما من أعمال الإنسان المادية لم يؤثر على علاقات الأمم بصورة أكثر عمقا ... ومن الصعب أن نتصور إنجازة أخرى في حدود القدرة البشرية يمكن أن تغير أوضاع الطبيعة أكثر منها » . (٢) والحقيقة أننا لانعرف في أوقيانوغرافية العالم مائة ميل لها ما للقناة من خطر ونتائج . فمنذ أن شقت ، ولكن بالأخص منذ حل البخار محل الشراع الذي كانت تعاكسه رياح البحر الأحمر ، أصبحت شريان المواصلات العالمية وعنق الزجاجة في شبكة الملاحة وتحولت إلى قبة علمانية كأنما الدنيا كلها على ميعاد فيها . باختصار أصبحت مركز الثقل في حركة العالم ، والقارات « معلقة » إليها . لقدأنت القناة هدية الموقع إلى مصر ، وهدية مصر إلى العالم ، فكم أعطت القناة للعالم ، وكم أعطى العالم لمصر ؟

بالنسبة لمصر ، كان أبسط معنى للقناة أنها جددت شباب موقعها الجغرافي ، ذلك الموقع الاستراتيجي الحاكم الذي أصبح منذ الآن يستقطب أكثر ما يستقطب في القناة ، التي أصبحت بدورها تكاد تختزله وتكثفه في « أبواب » مائي صقيل ورهيف أو قل في خندق شرياني حساس كما هو حاسم . ولاشك أن القناة بهذا الدور قد أعادت إلى الجسم المريض دورة الدم والحياة ، كما وضعت يد البلد على نبض العالم كله وأصبحت لها بمثابة مقياس ضغط حساس أو جهاز عصبي دقيق وأعطتها نافذة أو طاقة على الدنيا . لقد أصبحت القناة نبض مصر . وربما كان لهذا كله نصيب في سبق مصر التسي إلى الحضارة الحديثة إذا قنست ببلاد مماثلة .

من الناحية الأخرى ، مع ذلك ، فإن علاقة الرخاء المتبادلة بين وادي النيل وطريق السويس التي كان يفترض استعادتها لم تتحقق في الواقع قط ، فضلا عن أنها تعرضت هي نفسها وجودا وموقعا لأخطار خارجية جسيمة أتت بصورة درامية ومكثفة إلى أقصى

(1) East, An historical geog. of Europe, p. 43, 398 — 392.

(2) The Middle East, p. 39.

حد . فالقناة ليست مجرد ممر ملاحى فقط ، ليست عملية نقل وتجارة واقتصاد فحسب ،
أى استراتيجية سلم وكفى ، وإنما هى أيضاً وبالدرجة الأولى سلاح سياسى واستراتيجية
حرب تصل انعكاساتها وإشعاعاتها إلى كل المحيطات والبحار السبعة وتمثل موقفاً حاكماً فى
استراتيجية الصراع البحرى العالمى مثلما تشكل عقدة نووية فى الملاحة والتجارة الدولية .

من ثم فإن الأخطار التى تعرضت لها القناة - وأخطار لاشك هناك ، وأخطار حقيقية
هى بالتأكيد - تنقسم أساساً إلى نوعين : أخطار سياسية - استراتيجية ، وأخرى
اقتصادية - تكنولوجية . فأما الأخطار الأولى فتتمثل فى المحل الأول فى الاستعمار ،
فى الأطماع والصراع ثم الوجود الاستعمارى القديم والجديد الذى أصبح فى النهاية
يتجسم فى الوجود الإسرائيلى وعدواناته المتكررة القائمة أو الكامنة والمسلطة أبداً ، ثم
كل ما يتصل بالصراع العربى - الإسرائيلى عموماً من ضوابط وتداخلات معقدة
وانعكاسات وظلال مستمدة من لعبة السياسة الدولية واستراتيجية القوة العالمية . أما
الثانية فنقصد بها صراع النقل البحرى عموماً كما يتمثل فى منافسة الطرق البديلة ،
برية كانت أو بحرية ، أنابيب أو ناقلات - فى هذه الحالة أنابيب المشرق وناقلات
الغرب ولكن بالأخص والتحديد الناقلات العملاقة وطريق الرأس .

القناة فى السياسة والاستراتيجية

قد لا نبالغ كثيراً إذ قلنا إن تاريخ مصر الحديث المفعم والمتضاغط إنما هو فى التحليل
الأخىر تاريخ القناة ، أو هو على الأقل يتمحور حولها ولا ينفصل البتة عنها . كل من حاول ،
مثلاً ، أن يضرب مصر الأم إنما حاول أن يخنقها من قناتها العنق . يصدق ذلك ابتداء
من التل الكبير إلى العلمين ، ومن الحرب العالمية الأولى (الحملة التركية) إلى الثانية
(غارات المحور الجوية) ، ومن العدوان الثلاثى حتى إغارات الغزوة الصهيونية
الحقود . نعم ، القناة هى رقبة مصر الجغرافية وعنق الزجاجة فى استراتيجيتها ، كما
هى شريان للتاريخ فيها . ولم يكن رينان يرمم بالغيب تماماً حين خاطب دى لسبس
أيام شق القناة قائلاً - وإن كان ذلك هو الاستعمار يخاطب الاستعمار - « إنك قد
حددت معركة كبرى للمستقبل » (١) . لقد تحول الموقع إلى موقعة .

وحتى نبدأ من البداية ، يحسن أن نميز بين مرحلتين أساسيتين من تطور الاستراتيجية
العالمية والإقليمية انعكستا مباشرة على القناة ، فتطورت معها وظيفتها ودورها ، وبالتالى
الأخطار الخارجية التى يمكن أن تحدث بها . وهاتان هما المرحلة الاستعمارية ومرحلة التحرير .

(1) Siegfried, Mediterranean, p. 18.

العصر الاستعماري

ففي العصر الاستعماري ، الذي استمر طويلاً حتى الحرب الثانية ومنتصف القرن تقريباً ، كانت الصورة العامة بسيطة وواضحة استراتيجياً بقدر ما كانت مؤسفة وطنياً وقومياً . فلقد كانت القناة أساساً حلقة الوصل بين الشرق والغرب ، وبخاصة بين آسيا وأوروبا ، وبالأخص بين الشرق الأقصى وغرب أوروبا ، ولكن بالأخص جداً بين الهند وبريطانيا . وفي هذا الإطار الأخير كان دور القناة التقليدي هو « خط حياة الامبراطورية » و« شريان الهند » و« عنق بريطانيا » . ومن هنا بالذات كانت بدايات الاحتلال البريطاني لمصر أولاً ، ثم استماتته بعد ذلك في البقاء في الوادي في وجه المقاومة الوطنية الباسلة ، ثم كان أخيراً انحساره تحت ضغط هذه المقاومة إلى منطقة القناة وحدها حيث ظل يحتفظ لنفسه بأكبر قاعدة عسكرية عبر البحار في العالم .

ومن هنا أيضاً ، وليس من هناك ، نفهم لماذا قيل إن مصر كانت تابعة للقناة ، بدل أن تكون القناة تابعة لمصر ، فيها وليست منها ، أو على الأقل منها وليست لها . لقد جددت القناة بلا شك شباب موقع مصر الجغرافي ، ولكنها جعلت منها بوابة دموية من الناحية الاستراتيجية . وإذا كان من الخطأ والخلط أن نقول كما يقال أحياناً إن القناة بذلك قد جنت على مصر أو إن موقعنا قد جنى على استقلالنا ، فيبقى صحيحاً مع ذلك أن القناة باتت من أسف عمراً للاستعمار ومقرراً ، سبباً ونتيجة . وعلى سبيل المثال ، فما أكثر ما تردد في الأدب الاستعماري ذلك الزعم السقيم من أن بلداً بموقع مصر لا يمكن أن يكون ملكاً خالصاً لنفسه ، وأنه منذ شقت قناته لا يمكن إلا أن ينتمي إلى « العالم المتحضر » على العموم والشيوع ... ولاشك أنه هو ريتان الذي عبر عن هذه الفلسفة الاستعمارية في أقوى صيغة حين قال « إن أرضاً تهم بقية العالم إلى هذه الدرجة لا يمكن أن تنتمي إلى ذات نفسها » . (١)

وإذا كان غربي آخر هو جوبليه يصف هذه الدعوى بأنها نظرية بالية ، فإنه أيضاً يعود فيتساءل « عما إذا كان من الممكن أن نميز من الوجهة الاقتصادية بين مصر النهرية ، الاسكندرية ميناؤها ، ومصر القنال ، التي تنفصل عن مصر النيلية مثلاً تنفصل بنا عن كولومبيا ؟ » . (٢) فإذا تذكرنا أن الأخيرتين دولتان مستقلتان . أدركنا أنه يعود إلى النظرية الاستعمارية بصيغة ملتوية مبطنّة .

(1) Ibid.

(2) P. 144.

والواقع أن البعض كان ينظر إلى القناة كإقليم ثانوى هامشى على جانب مصر ، مجرد طريق أجنبي على ضلوعها أو على الأكثر طريق مصرى للأجانب ، ويقلل بذلك من ارتباطه بمصر الأم . وآخرون اعتبروا أن التعارض بين مصالح الموقع ومصالح الموضع فى مصر ضرورة حتمية مهما كانت مؤسفة . ولكن من الواضح تماماً أن مثل هذا التعارض لا يمكن أن يقوم إلا فى ظل منطق استعمارى منحرف مختل ، أما من وجهة النظر الوطنية فلا تعارض البتة ، والموقع والموضع كلاهما جزء لا يتجزأ من مصر وهما معا عضوان متكاملان متناغمان فى الجسم الوطنى السياسى .

وعدا هذا ، فكما اتخذت القناة مبررا وذريعة لاحتلال مصر والبقاء فيها طويلا كالمرض المتوطن ، كانت أيضاً أدواته فى قهر المستعمرات عبر البحار « وشرق السويس » والاستشراء فيها كالوباء المنتشر . وهنا أيضاً ، من المغالطة أو السذاجة أن نقسأل : من جنى على من : القناة على الشرق أم الشرق على مصر ، فإنما الاثنان ضحية مشتركة لفاعل واحد هو الاستعمار .

وعلى أية حال ، ومهما يكن من أمر ، فإذا كانت القناة رغم إرادتها قد سهلت للاستعمار القديم مهمته فى الشرق ، فإنها هى بالذات والتحديد التى ردت إليه حريته واعتباره فيما بعد . فعلى ضفاف القناة ومن أجل استردادها دارت معركة السويس ١٩٥٦ ، تلك التى دفنت الاستعمار وعصر الاستعمار والامبراطورية إلى الأبد ودشنت بلا جدال عصر التحرير فى العالم وافتتحت موجة الاستقلال فى العالم الثالث بأسره . وبذلك جاءت القناة آخر وأخطر نهايات الاستعمار القديم مثلاً كانت من أبرز بداياته ، بدأت بوابة للاستعمار ومدخلا ، فصارت مقبرته وجبانه . لقد انتقمت القناة لنفسها ولضحاياها ، ردت الدين واستردت الرهينة ...

ومن هنا وهناك جميعاً نفهم أخيراً لماذا كانت قناة مصر ، فى عصر دبلوماسية البوارج المسلحة ذاك ، أهم عنصر منفرد على الإطلاق فى الجغرافيا السياسية لا لمصر ولكن للعالم العربى والشرق الأوسط بأسره . وعلى سبيل المثال ، فطوال العصر الاستعمارى هذا كان الخليج العربى استراتيجياً وجيوبوليتيكياً مجرد تابع أو ملحق أو قاعدة خلفية لقناة السويس ، التى لم تكن بدورها مجرد بوابة أو قاعدة أمامية متقدمة وإنما بحق عاصمة المنطقة برمتها استراتيجياً وقطب الرحى فى هيكلها الجيوبوليتيكى جميعاً .

ثورتا التحرير البترول

منذ حوالي منتصف القرن تبدأ مرحلة جديدة ، ثورية حتى النخاع ، إذ اجتمعت فيها كأنما على ميعاد أربعة متغيرات جفوية ولكنها متعارضة ومتضاربة في آثارها . ولهذا تبدو الصورة الجديدة مركبة بالغة التعقيد . تلك العوامل هي ثورة التحرير الوطني وتصفية الاستعمار القديم ، وثورة البترول العربي ، بداية العصر النووي ، ثم قيام إسرائيل على ضلوع القناة . فهنا ، مع طرد الاستعمار من مصر والعالم العربي كما من العالم الثالث والمداريات ، أصبحت القناة حلقة الوصل بين أوروبا الغربية بعامة وبين الشرق الأوسط وخاصة أكثر منها بين بريطانيا وخاصة وبين الشرق الأقصى بعامة . ثم مع تفجر البترول في الشرق العربي وخاصة والشرق الأوسط عامة ، تحولت القناة من « شريان الامبراطورية » كما كانت إلى « شريان الزيت » . فكما أصبح الخليج العربي « خليج النفط » بامتياز ، أصبحت قناة السويس هي « قناة البترول » بالضرورة . وبالتالي أضحت القناة بحق عتق أوروبا الغربية التي تعيش على البترول ، وتعيش في البترول على الشرق الأوسط .

غير أنه لن يخفى في هذا ، من الناحية الأخرى ، أن اعتماد دور القناة على نشاط الخليج العربي ، وبالتالي تبعيته له ، قد أخذ يزداد أكثر وأكثر . وبعد أن كان الخليج تابعا للقناة في أكثر من معنى ، أصبح العكس هو الصحيح إلى حد أو آخر . والواقع أن هذا يعكس إلى حد معين الانقلابات الاستراتيجية الخطيرة التي أحدثها البترول داخل العالم العربي . فرغم كل القيمة الاستراتيجية للقناة ، فإن البترول كسلعة استراتيجية حيوية في ذاتها قد جاء ليعطي للخليج قيمة استراتيجية بلا حدود . وكان معنى هذا أن القيمة الاستراتيجية لثروة الموضع وموارده قد تفوقت كثيراً على القيمة التقليدية للموقع ومكاسبه . وفي النتيجة ، نخشى أن مركز الثقل الاستراتيجي أخذ يزحف ويتحرك وئيداً ولكن أكيداً من القناة إلى الخليج . ولعل انتقال بؤرة الصراع العالمي وأطماع القوى العظمى حالياً إلى الخليج أبسط وأوضح مؤشر إلى هذه الهجرة .

وبمزيد أو لمزيد من التوضيح ، فإن انتقال الأهمية الاستراتيجية من القناة إلى الخليج يتلخص ببساطة شديدة في هذه الحقيقة القاسية : كانت القناة طريقاً إلى الهند ، فأصبحت طريقاً إلى الخليج . في الوضع الأول كان الخليج نقطة على طريق السويس ، ولكن في الوضع الثاني أصبحت السويس نقطة على طريق الخليج . بل لعل الأسوأ من ذلك أنه على حين كانت القناة في الوضع الأول هي كل الطريق إلى الهند ، فإنها قد أصبحت في الوضع الثاني نصف الطريق إلى الخليج .

لقد فقدت القناة من أسف نصف قيمتها الاستراتيجية على الأقل للخليج ، مثلاً

فقدت من أسف أكثر نصف قيمتها الاقتصادية للرأس . وإذا كان من المبالغة والتجاوز المسرف أن يشبه البعض أهمية قناة السويس بالنسبة إلى الخليج في التوازن الجديد بأهمية قبرص سابقاً بالنسبة إلى قناة السويس نفسها ، فلا شك أنه قد حدثت موضوعياً عملية « تنزيل demotion ، down-grading » في قيمة ووزن القناة استراتيجية منذ انقلاب البترول المباغت أو الصامت .

ويعبر البعض عن هذه التحولات الجيوستراتيجية البازغة أو البارزة بطريقة أخرى قائلين إن الخليج العربي قد أصبح الآن مركز الصراع العالمي في المنطقة (التكالب على البترول) بينما أصبحت القناة ومصر مركز الصراع المحلي فيها (الصراع العربي-الإسرائيلي) ، وذلك بعد أن كان العكس هو الصحيح : القناة بؤرة الصراع العالمي في المنطقة ، والخليج موضع لمجرد صراع محلي جانبي على الهامش . ومعنى هذا التشخيص إن صح أن القلب والأطراف الجغرافية من المنطقة قد تبادلت الأدوار الاستراتيجية فيما بينها ، بحيث انقلب النمط ظهرا لبطن أو بطناً لظهر ، فأصبح القلب الجغرافي هامشياً والأطراف الجغرافية مركزية . وأيا كان مدى الصحة أو غير ذلك في هذا التصور ، فلا مجال للشك في أن البترول قد أثر على توزيع وتركيب القيم والأوزان والأدوار الاستراتيجية والسياسية في المنطقة بشكل لا يمكن تجاهله .

القناة والعصر النووي

وإذا كانت تلك هي أبرز نتائج وآثار عاملي ثورة التحرير الوطني وثورة البترول العربي على القناة ، فقد جاءت الآثار العكسية للعاملين الآخرين المعاصرين ، العصر النووي وزرع إسرائيل ، في الاتجاه نفسه تقريباً . فعن الأول ، من المحقق أن انحلال النظام الاستعماري وتحرر المستعمرات في العالم الثالث قد قلل من قيمة القناة العسكرية بالنسبة للاستعمار البريطاني خاصة ولقوى الاستعمار البحري عامة ، لكن العامل الاختزالي الحاسم الذي رج استراتيجيتها القناة هو لاشك ظهور الاستراتيجية النووية الكوكبية الجديدة التي هزت فكرة الموقع الجغرافي أصلاً وكبداً .

فهذه الاستراتيجية ، بما اختزلت من عنصر المسافة وألغت من أبعاد المكان ، وبالتالي بما انتقصت كثيراً من عامل الموقع الجغرافي بالمعنى الكلاسيكي القديم ، قد قللت إلى حد أو آخر من قيمة القناة في الاستراتيجية العالمية ، وخاصة في استراتيجية البحرية العسكرية . أو كما قيل فإن البوارج الحربية ، ابنة منتصف القرن ١٩ وسيدة البحار فيه ، ضاعفت القيمة الاستراتيجية للقناة ، والصواريخ النووية ، ابنة منتصف القرن ٢٠ وسيدة الفضاء فيه ، أضعفتها .

والمقول أن هذا ، إلى جانب الكفاح الوطني الملهب والضغوط ، كان أحد

الأسباب التكميلية التي دفعت الاستعمار الوطنى فى النهاية إلى أن « يضع عصاه على كتفه ويرحل ». ففضلاً عن أن قاعدة عسكرية « دفاعية » ، بالغة ما بلغت من الضخامة والقوة ، تفقد معظم قيمتها وفاعليتها حين تصبح وظيفتها مجرد أن تدافع عن نفسها وسط أرض معادية ، فإنها كذلك تفقد ما تبقى لها من معنى ومبرر حين تصبح هدفاً مباشراً للصواريخ عابرة القارات . وأياً ما كان ، وفى التحليل الأخير ، فأغلب الظن أن القناة قد فقدت فى العصر النووى قدراً ما من قيمتها الاستراتيجية التقليدية القديمة (١) . وليس هذا شراً مطلقاً أو شيئاً سيئاً بالضرورة من وجهة النظر الوطنية ، لأنه على الأقل يحد من الأخطار الخارجية والأطماع الاستعمارية .

ومع ذلك فإن من الخطأ أن نظن أن استراتيجية المواقع الجغرافية القديمة قد نسخت كلها تماماً ، لاسيما أن قد طرأت على الاستراتيجية النووية ما شلها من الناحية العملية كما سئى نوا . الدليل على هذا أن فقد الاستعمار لموقع مصر بالذات جاء كارثة عليه ، لأن من الثابت أن حرب السويس وضعت نهاية الإمبراطورية ودفنتها وختمت على مصر الاستعمار القديم إلى الأبد . ولعل مما له مغزاه أن الاستعمار سعى بعدها إلى حلقة قواعد جديدة محيطة بنقطة المركز مصر ، كبديل يأخذ جزءاً من مغزى ودور القناة الاستراتيجية ، وذلك ابتداء من قبرص إلى ليبيا إلى إسرائيل ، ومن عدن إلى البحرين ... الخ ، إلى أن صفت معظم هذه القواعد بدورها أخيراً . وهكذا تظل مصر الموقع المفتاح فى مجال جغرافى كبير وحاسم من العالم القديم . وسوف تظل .

ولاتناقض فى الحالى . كل ما فى الأمر أن القناة استعادت « بالفعل » ما فقدت « بالقوة » ، بحيث لم تلبث أن عادت بؤرة لكل الحسابات ، ولا نقول التطلعات ، الجديدة فى الاستراتيجيات البحرية العالمية المعاصرة ، لاسيما عند القوتين الأعظم . ذلك أن العصر النووى حمل معه جرثومة شلله ، فلقد حيد ميزان الرعب النووى بطريقة دىالكتيكية ولكنها منطقية جداً كل فاعليته ووضع الرسالة النووية العالمية برمتها فى « الفتالين » حتى تحولت إلى مجرد « بركان خامد » كما قيل . من ثم عادت الاستراتيجية الكلاسيكية ، بعناصرها التقليدية القديمة من مواقع جغرافية وقواعد عسكرية وممرات مائية ... الخ ، عادت تحتل الصدارة الفعلية من جديد وكأمر واقع .

هنا عادت القناة لتصبح مرة أخرى مركز ثقل الاستراتيجية ، الاستراتيجية البحرية على أية حال ، فى العالم القديم على الأقل . وليس أدل على هذا من بروز القيمة الاستراتيجية القصوى والحرجة من جديد للبحر المتوسط وكذلك المحيط الهندى ،

(1) Royal institute of international affairs, The Middle East, Lond., 1956, p. 315.

وبالتالى للبحر الأحمر بينهما ، فى صراع العملاقين من أجل السيادة البحرية . كذلك لا يشهد به كما تشهد مرحلة الستينات والسبعينات التى رأت لأول مرة خروج الاتحاد السوفيتى إلى المحيطات العالمية على نطاق ضخم ، وازدواج الأسطول السادس الأمريكى فى البحر المتوسط بأسطول سوفيتى مكافئ ومنافس ، لاسيما منذ حرب ١٩٦٧ .

وفى هذا السياق الاستراتيجى الحاسم يمكننا أن نفهم تلك الأهمية الفائقة الكامنة التى كانت لقناة السويس المغلقة ، وأكثر منها تلك الخطورة البالغة التى كان يعلقها الجميع على نتائج وانعكاسات إعادة فتحها ، وأخيراً وبالتالى كل تلك الحسابات والمساومات الحادة السرية والعلمية التى كانت تدور حولها بين الفرقاء العالميين والمحليين . وكل ذلك إنما يذهب ليؤكد القيمة الاستراتيجية المستردة والمضاعفة ، الكامنة والقادمة ، للقناة كقطب الرحى فى الاستراتيجية البحرية ، حتى لعالم « مابعد الذرة » ...

كيف ، ولماذا ؟ انظر نظرة عريضة إلى خريطة العالم الطبيعية والسياسية ، وتتبع سلسلة المحيط الأطلسى - البحر المتوسط - البحر الأحمر - المحيط الهندى ، السلسلة الفقرية فى عالم القوة البحرية . الآن أغلق القناة ، تتمزق السلسلة وتتكسر ويتحول قطاعها على ضخامتهما إلى مجرد « زقاقين مغلقين » ، بينما تنشط الأساطيل فهما أوتوماتيكياً إلى أرخبيلين منفصلين تماماً لا رابط بينهما إلا أن تدور حول الرأس ، أى دورة كاملة حول قارة بأسرها . إغلاق القناة ، يعنى ، بعيد القارة الإفريقية مجازياً « شبه الجزيرة » التى كانت قبل إنشائها ، وفتحها يحيلها « جزيرة » منفصلة عن يابس العالم القديم . وتلك بالدقة هى خريطة الموقف الراهن ، وهى أيضاً مفتاح الصراع الخفى الذى دار بين القوتين الأعظم حول إعادة فتح القناة .

فمن المعروف والمسلم به أن الولايات المتحدة ، باعتبارها تنتمى أكثر إلى استراتيجية نصف الكرة الغربى وتتسيد المحيطين الأطلسى والهادى بسهولة ، لم تكن تجد مصلحة ملحة أو عاجلة فى إعادة فتح القناة ، على العكس تماماً من الاتحاد السوفيتى الذى تتحكم القناة كلية فى استراتيجيته البحرية المتوسعة . بل إن للأولى مصلحة محققة وصامته فى الإبقاء على القناة مغلقة ، على الأقل كوسيلة حرمان denial measure للثانى من حرية الحركة وتوحيد أساطيله فى المتوسط والهندى ، وبالتالى من زيادة تكثيف وجوده فى المحيط الأخرى وكل حوضه وعلى سواحل إفريقيا الشرقية وآسيا الجنوبية ، بكل مايعنى هذا من تهديد ومجابهة قرب حوض البترول العالمى الأول فى الخليج العربى وعلى طول طريق البترول إلى الغرب .

فبينما يفرض إغلاق القناة على رحلة الأسطول الأمريكى من الأطلسى أو الهادى زيادة

نحو ٢٠٠٠ ميل فقط بطريق الرأس ، فإنه يضع على الأسطول السوفيتي عبء نحو ٩٠٠٠ ميل إضافية (أى نحو خمسة الأمثال) سواء ذلك من البلطيق أو المتوسط إلى الهندي أو من الهادي إلى المتوسط . أى أن إغلاق القناة يفرض على الأسطول السوفيتي أن يدور إما دورة كاملة وإما نصف دورة حول العالم القديم .

وكل من الأمريكيين والسوفيت طارئون جدد نسبياً على طريق محور السويس البحرى ، قدموا إليه حديثاً فقط ، وكلاهما بالتالى ليسوا خبراء فيه تماماً ، وذلك بالقياس إلى الإنجليز ، مهندسيه الأول الذين رادوه ومهدوه حتى تسيدوه وجعلوه من أخص « خصوصياتهم » فى العصر الاستعماري . ومع ذلك فإن للسوفيت على الأمريكيين ميزات أكثر نسبياً ، الأمر الذى كان يضعف دائماً من رغبة أمريكا فى التعجيل بإعادة فتح القناة ويضعف من مصلحتها فى تأجيلها . من ناحية ، لأن قطع الأسطول السوفيتي كقاعدة أصغر حجماً وأقل حمولة ، ومن ثم أقدر على عبور القناة ، على العكس من القطع الأمريكية الضخمة التى لا يمكن لكل وحداتها أن تجتازها خاصة منها حاملات الطائرات العملاقة . ومن ناحية أخرى ، فإن موقف الأسطول السوفيتي على طريق البترول أقوى وأكثر تفوقاً بعامه ، حيث قد نما للسوفيت على طوله صداقات وعلاقات وثيقة وصارت لهم شبه قواعد أو محطات استقبال صديقة فى موانئ سواحل الأحمر والهندي . ولسوف يكون لكل تلك الاعتبارات مابعداها لاشك بعد أن فتحت القناة :

دور الخطر الاسرائيلي

من الثابت تاريخياً أن لإقامة إسرائيل على يد الاستعمار القديم علاقة محددة ومحسوبة منذ البداية بالقناة على وجه التحديد كما بالبترول عموماً فيما بعد : القناة : لتكون - بتعبيرهم - « كلب حراسة » على ضلوعها يؤمنها للاستعمار حين يغادر ، والبترول : لتكون أداة الاستعمار فى المنطقة لتهديده وضمان احتكاره وتدفعه . ولقد أدت إسرائيل دورها المرسوم أول ما أدت فى ١٩٥٦ حين لعبت دور مقلب القط وذب الأفعى فى العدوان الثلاثى الذى كانت القناة هدفاً له ومسرحاً والذى أدى إلى إغلاقها لأكثر من عام ولأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية .

على أن الدور الأكبر إنما جاء على يد إسرائيل وحدها ، وذلك فى عدوان ١٩٦٧ الغادر الذى سد القناة للمرة الثانية فى غضون عقد واحد تقريباً ولمدة ثمانى سنوات متصلة ظلت ممتدة حتى أمس القريب . ١٩٧٥ . ويعنى هذا أن القناة بفعل إسرائيل قد تعطلت مرتين ولأكثر من تسع سنوات خلال نحو ٢٧ سنة منذ وجدت ، أى بنسبة ثلث الفترة كلها تقريباً ، وهى ظاهرة لم تعرفها القناة طوال قرن كامل منذ

شقت . ومعنى هذا مباشرة أن إسرائيل بلا أدنى تحفظ هى أكبر خطر عرفته القناة فى تاريخها .

أما عن الخسائر المادية ، فالمقدر أن تكاليف تطهير القناة قد ناهزت بضع مئات من الملايين من الدولارات ، بينما أن تعمير منطقتها يتطلب بدوره أكثر من ٣٠٠٠ مليون جنيه . أما خسائر القناة فى السنوات الثماني الماضية ، سواء منها المباشرة من تدمير وتخريب عمراني أو غير المباشرة من تعطيل حركة ونشاط ، وكذلك تكاليف نقل المصانع وفك الورش والتهجير ، ثم عائدات ورسوم المرور الضائعة ، فلا تقل فى مجموعها عن ١٢٠٠ مليون جنيه استرليني . أما خسائر العالم والتجارة الدولية المترتبة على إغلاق القناة نفسها فقد تراوحت تقديراتها بين ١٢ ، ١٥ ألف مليون جنيه استرليني (ثمة تقدير أحدث يرتفع بالرقم إلى ٣٧ بليون دولار) .

ولا يحتاج الأمر إلى خيال خارق ، ولا المرء ينبغي له أن يكون اقتصادياً متخصصاً بالضرورة ، لكي نتصور كم كان ممكن لوجه المجتمع والحياة ومستوى المعيشة فى مصر أن تتغير لو لم يكن هذا الزيف الرأسمالى الرهيب ، ولو أن هذا الرأسمال الضخم ضخ فى شرايين اقتصادها : القرية المصرية مثلاً لو حققت به ، الصناعة ، التعمير ، التنمية ، التخطيط الإقليمى ... الخ .

ليس هذا فحسب . فقد حاولت إسرائيل بسفه حقوق عقبة يونيو مباشرة أن ترتب لنفسها ادعاءات إقليمية بدعوى حق الفتح أو الغزو لتتزع نصف القناة بالطول (كذا !) . وحين أغرقت مقاومة المدفعية المصرية الباسلة هذه المحاولة الآثمة فى مياهها ، لم تفتأ تكرر عروضها السفهية بمشاركة مصر فى فتح القناة وتشغيلها على أساس اقتسام عائداتها مناصفة ! وعدا هذا فقد اهتمبت إسرائيل أيضاً فرصة النكسة لتحقيق مشاريعها وخططها القديمة والموضوعة لورثة دور القناة نهائياً . ومعروف أن إسرائيل كانت دائماً تهدف إلى « سرقة » موقع مصر الجغرافى وتحلم « بأسر » تجارة المرور منها وتحويلها إليها .

فمن قبل وضعت مشروعاً لقناة بديلة - قناة صهيون - بين خليج العقبة والبحر المتوسط تنافس قناة السويس وتقاسمها وظيفتها الجغرافية . ولكن هذا المشروع الخرافى المحنون ، الذى كان ينبع فقط من محض خيال مريض وحقد ضار ، انتهى منطقياً إلى سلة مهملات التاريخ بل إلى مقبرته . فلقد كان مضاداً لكل حقائق العلم والطبيعة ، الجغرافيا والتضاريس ، الاقتصاد والسياسة ، بل والتاريخ والمنطق .

ولند كر - بالمناسبة - أن هذه ليست أول مرة يفكر عدو لمصر فى المنطقة فى بديل

منافس لقناتها . فقد لا يعلم الكثيرون أن الاحتلال البريطاني بعد أن استقر في مصر هدد دى لسبس في أواخر القرن بشق « قناة ثانية » بجوار قناة السويس ، وذلك للضغط على الإدارة الفرنسية للشركة وإخضاعها لسيطرتها . ولكن المشروع كان حرياً بأن ينتهي إلى الفشل كما انتهى المشروع الصهيوني فيما بعد ، ولم يزد كل منهما في الحقيقة عن أن يكون قطعة من أفكار التقي والحرب النفسية .

غير أن يونيو ، من الناحية الأخرى ، منح إسرائيل فرصة استكمال وتحقيق مشروعها لأنبوب بترول يصل ما بين إيلات وعسقلان بطاقة نحو ٧٠ - ٨٠ مليون طن سنوياً . كما أن انفتاح البحر الأحمر أمامها أمن لها شحنات البترول الإيراني الذي اعتمد عليه المشروع . كذلك مدت إسرائيل خطاً للنقل البري بالسيارات اللوري على نفس الطريق استغلالاً لتجارة المرور بين الشرق والغرب . وباختصار ، حاولت إسرائيل أن تستثمر احتلالها لسيناء لتبرز موقع مصر الجغرافي وتعتصر من مكاسبه أقصى ما يمكنها .

• معنى الخطر الإسرائيلي

وعند هذا الحد ، ينبغي أن نتوقف قليلاً لتساءل : ماهو المعنى الشامل ، التاريخي والجغرافي والاستراتيجي ، في كلمة واحدة المغزى الجيوستراتيجي ، للخطر الإسرائيلي على قناة مصر ؟ الجواب الوحيد هو أنه يكرر ، نكاد نقول بخدافه ، الخطر الصليبي في كل نتائجه وأنعكاساته ومحمولاته وكذلك ملابساته ، جنباً إلى جنب مع الخطر البرتغالي المتمثل في كشف طريق الرأس . بل الواقع أننا كنا منذ يونيو وحتى إعادة فتح القناة نعيش بالفعل ، وإن يكن بصفة مؤقتة عابرة بالطبع ، في نمط الجغرافيا التاريخية للعصور الوسطى ، وذلك بفعل الخطر الإسرائيلي ومن هم وراءه .

فالغزوة الصهيونية الغشوم ، تلك التي تنبع عقلياً وعقائدياً من أوهام وخرافات الماضي السحيق وتضع عقارب الساعة حضارياً إلى الوراء عشرات القرون ، تعود فتقرب بنا اقتراباً شديداً من استراتيجيات الصراع التاريخي في المنطقة أثناء العصور الوسطى بالتحديد حين اجتمع الغزو الصليبي مع كشف البرتغال لطريق رأس الرجاء الصالح . ذلك أن التهديد الصليبي لطرق التجارة في الشرق العربي حينذاك تضافر مع العداء الغربي وأطاعه الاستعمارية على تحويل التجارة التاريخية بين الشرق والغرب ، تجارة التوابل والبهار والحرير والنفائس ، عن المنطقة إلى الرأس . وتمت بذلك عملية « أسر نقل » عظمى قضت على تجارة المرور والوساطة فسلبت المنطقة مكاسبها المادية الهائلة .

ولقد كان هذا في مجمله ضربة قاصمة لموقعها الجغرافي ولدورها الاستراتيجي ،
بحيث تغيرت خريطة العالم المعروف تماماً . فإذا البحر المتوسط بشاطئيه ، خلية النشاط
التجاري العارمة في العصور الوسطى ، يتحول إلى مجرد بركة صيد أو بحيرة راكدة
أسنة موانئها ابتداء من الإسكندرية إلى بيروت ومن جنوه إلى البندقية وأمالفي وسالرنو
وسائر الموانئ ودول المدن الإيطالية ، فضلاً عن كل موانئ البحر الأحمر . وفي المقابل ،
انتقل النشاط البحري الملاحي والاستراتيجي على يد البرتغال إلى المحيط الهندي والخليج
العربي (الفارسي) ومضيق هرمز .

وهذا بالضبط - أليس كذلك ؟ - مايتكرر اليوم : تجارة الشرق - الغرب تحولت
إلى طريق الرأس ، حركة البترول - توأبل الشرق الجديدة وبهار القرن العشرين -
هاجرت بالمثل ، البحر المتوسط تحول إلى ذراع مقطوعة وهامشية ، فقدت كل موانئ
نسبة خطيرة من نشاطاتها وحركتها وتعرضت حيناً ما للبطالة وأحياناً للخسائر المادية .. الخ .
ومرة أخرى كانت مصر والشام وإيطاليا أكثر المتضررين ، الإسكندرية وبورسعيد
وبيروت كتريست وجنوه ونابولي .

(يلفت النظر هنا بصفة خاصة موقف إيطاليا وموانئها . فهي أشد دول الجانب
الأوربي من البحر تأثراً وحساسية بالقناة ، في الحاضر كما في الماضي على السواء . وهذا
بلا شك مايفسر اهتمامها الحاد بالقناة وأوضاعها ، وكذلك حرصها الشديد على المشاركة
الهامية في تمويل خط سوميد الذي يكمل القناة في حركة البترول من الخليج إلى أوروبا .
أيضاً فإن هذا وغيره دليل آخر على وحدة البحر المتوسط بشاطئيه ، وعلى أن الأمن
الأوربي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن الشرق الأوسط . بل وعلى أن قناة السويس بالذات
هي أخطر حلقة وصل بين كلا الأمنين .)

ولكي تتم المناظرة ويكتمل التطابق ، فكما ورت المحيط الهندي دور ونشاط
البحر الأبيض المتوسط أيام البرتغال ، ها هو ذا الصراع البحري وأساطيل الدول
العظمى تنتقل إلى المحيط الهندي ، بينما تحرك مركز الثقل والأهمية والأولوية الاستراتيجية
والاقتصادي من دائرة قناة السويس إلى دائرة الخليج العربي . وبعد أن كان استراتيجيو
الماضي ابتداء من نابليون حتى الإنجليز يعتبرون مصر وقنواتها أهم موقع استراتيجي
في العالم ، أصبحنا الآن نسمع من يعتبر الخليج أهم وأخطر بؤرة استراتيجية في الدنيا -
الأمريكيون بالذات بدأوا الآن فقط « يعيدون اكتشاف » مقولة بطرس الأكبر
« من يسيطر على الخليج العربي ، يسيطر على العالم » .

خلاصة القول . فإن المحيط الهندي ، نصف المحيط الذي يشبه البحر المتوسط

في شكله الجغرافي وعمرانه والذي يوصف أحياناً ببحر آسيا - إفريقيا المتوسط ، أو شك أن يصبح هو البحر الأبيض المتوسط الجديد في عالم بلا سويس ... هذا بينما تحول البحر الأحمر ، هذا الخندق الأخدودي المتطاوّل ، إلى مجرد زقاق مغلق ، وتعطلت حركة موانيه ابتداء من القصير وبور سودان إلى جدة والحديدة ، ولكن بالأخص السويس على رأسه في الشمال وعدن على بوابته في الجنوب ، حيث كاد الموقف في الحالة الأخيرة يصل إلى حد إفلاس ميناء . وإفلاس الميناء إلى حد إفلاس دولة ...

أكثر من هذا ، حتى على المستوى التفصيلي الدقيق تتكرر سلبيات الماضي الوسيط . فالتهديد الصليبي لطرق القوافل والحج والنقل ، الواقعة في شمال مصر والتي كانت تربط بينها وبين المشرق العربي ، فرض عليها ضرورة البحث عن طريق بديل آمن . ولهذا فإن الطريق التجاري القديم بين البحرين المتوسط والأحمر تأرجح من سيناء والدلتا إلى طريق الصعيد - البحر الأحمر الذي يقع في أعماق الوادي بعيداً عن الخطر الصليبي . بالمثل ، اضطررنا نحن مؤخراً وموقتاً إلى لفة متطوّحة مماثلة ، وذلك بتمهيد طريق للتنقل بالسيارات ما بين البحر الأحمر والمتوسط ، أو القصير والاسكندرية ، مروراً بالوادي في الصعيد . بل أكثر من هذا ، فإن مشروع أنبوب بترول السويس - المتوسط (سوميد) ، الذي يبتعد عن القناة - حيث كان الخطر الإسرائيلي المباشر - إلى عمق الدلتا الأكثر أمناً ، ليس إلا ترجمة أخرى لتأرجح طريق « الأوفرلاندروت » القديم من الشمال إلى الجنوب .

واضح إذن أن التشابه التاريخي - الجغرافي بين جيوستراتيجيات الصليبيات الوسيطة والصهيونيات المعاصرة يكاد يكون كاملاً حتى التفاصيل وإلى حد الإثارة فعلاً . بل الأكثر أن الخطر الإسرائيلي وحده قد فعل بنا وبقناتنا وموقعنا . وبالعالم القديم بعد ذلك ، ما فعل الخطران الصليبي والبرتغالي مجتمعين في الماضي . فلقد أدى الاحتلال الإسرائيلي لسيناء إلى شل القناة ، وشل القناة أدى مباشرة إلى « إيقاف » موقع مصر الجغرافي . فما أشبه الليلة بالبارحة ...

ولقد جاء أكتوبر بعد هذا ليضع نهاية لهذه الصورة الاستراتيجية المقلوبة ، فأعاد فتح القناة وأعاد إلى مصر موقعها الجغرافي كما أعاد الخطر الإسرائيلي إلى حجمه الطبيعي . غير أن تجربة ما بين يونيو وأكتوبر لا يمكن أن تمر دون أن نخرج منها بثلاث نتائج تكاد لفرط حتميتها وتواترها أن ترقى إلى مرتبة القوانين الاستراتيجية.

فأولاً ، لأن كان ذلك كله وضعاً مؤقتاً بالطبع ، فإنه ليخدع نفسه وحده من

يظن أنه آخر مرة يحدث أو أنه لن يتكرر في المستقبل . فلا ينبغي لنا أن تساورنا أية أوهام في أن هذا الوضع قد بات « نمطاً » واقعاً ، ولا نقول « طبيعياً » ، منذ ظهر الوجود العدواني الإسرائيلي على ضلوع مصر ، وأنه سوف يعيد نفسه بالتأكيد مع كل حرب جديدة مع العدو . تلك خريطة الخطر الجديدة . وعلينا من أسف ولكن بشجاعة أن نعرف أن القناة ، مادام هذا الخطر قائماً ومسلطاً ، قد أصبح محكوماً عليها بأن تكون أداة مؤقتة أو متقطعة ، تعمل نصف الوقت أو بعض الوقت ثم تتعطل بضع سنين كل عقد أو بعض عقد ، كالتيار الكهربائي المتقطع أو كساعة عتيقة تدور ثم تتوقف فجأة بلا ضابط . وإذا كان هذا كله قد بات وضعاً لا يطاق وغير مقبول على الإطلاق ، فإن الرد الوحيد هو تحدى الخطر في أصله وجذره ، في عقر داره ، بل وفي استئصاله من جذره في عقر داره .

ثانياً ، يمكننا بسهولة أن نضعها قاعدة قائمة لا استثناء لها ولا نقض أنه لا موقع لمصر بغير القناة ، ولا قناة لمصر بغير سيناء . ذلك أن من يهدد سيناء يهدد القناة تلقائياً ، ومن يهدد القناة لا يشكل عقبة رئيسية في سبيل استرداد سيناء فحسب وإنما كذلك يهدد موقع مصر كما يهدد الوادي المعمور . ومن هنا فإن علينا أن ندرك جيداً ، ونعترف أيضاً ، أنه منذ وجد الخطر الإسرائيلي أصبحت سيناء من الناحية الاستراتيجية جزءاً لا يتجزأ من القناة ، وبالتالي جزءاً لا يتجزأ من موقع مصر ، ومن ثم رقبة أخرى لمصر . من هنا فلا أمن ولا أمان لمصر بغير القناة ، ولا أمان للقناة بغير سيناء .

ثالثاً ، وأخيراً ، القناة محكوم عليها بالخطر « الراجع » وموقعنا مهدد أبداً وبانتظام بالإجهاض أو بالشلل الجزئي ما بقيت إسرائيل . من ثم يصبح المبدأ الاستراتيجي الأول في نظرية الأمن المصري هو مرة أخرى : دافع عن سيناء ، تدافع عن القناة ، تدافع عن مصر جميعاً ، موقعاً وموضعاً ، حدوداً وعمقاً ، صحراء ووادياً . بل أبعد من هذا ، لما كانت فلسطين وليس سيناء هي خط الدفاع الأول عن القناة ، فإن دفع الخطر الإسرائيلي أو رفعه عن سيناء لم يعد يكفي . وبعبارة أكثر مباشرة ، فلا أمان لقناتنا ولاضمان بالتالي لموقعنا الجغرافي إلا بذهاب العدو . غير أن هذه قضية أخرى متروكة للمدى البعيد .

بين السويس والخليج : انقلاب المواقع الاستراتيجية

نستطيع الآن أن ننظر إلى التطورات أو الانقلابات التي طرأت على موقع مصر الجغرافي ودور القناة نظرة شاملة تنسج في رقعة واحدة خيوط الجغرافيا والتاريخ

بالسياسة والاستراتيجية وذلك أيضاً داخل الإطار الاقليمي والعالمي في آن واحد .
والواقع أن مثل هذه النظرة يمكن أن تطرح نظرية جديدة كلية شاملة تقدم مفتاحاً
عاماً للماضي والحاضر والمستقبل وتسمح بأن « نركب » فيها كل الأحداث الجارية
والتطورات السارية ابتداء من الثوابت والمتغيرات الكبرى إلى أصغر التفاصيل
والجزئيات الدقيقة .

وابتداء ، وكما أتيج لنا أن نرى مراراً ، فكما كان هناك توازن قوى وصراع
سياسي في كثير من الأحيان بين مصر والعراق منذ فجر التاريخ القديم وعبر الشرق
القديم ، كان هناك دائماً عبر التاريخ توازن حساس وتنافس دقيق بين طريق مصر
وبرزخ السويس وبين طريق العراق والخليج العربي على كلا جانبي أو ضلعي الجزيرة
العربية . وفي هذا الشد والجذب والمد والجزر كانت العلاقة بين الطرفين عكسية إلى
حد بعيد ، فالارتفاع هنا يعني عادة الانخفاض هناك ، والعكس بالعكس . غير أن
ضوابط هذا التوازن لم تكن محلية أو اقليمية بحته وحسب ، وإنما كانت تتسع لتشمل
كل الوضعيات والتغيرات المؤثرة ذات الدلالة من اقتصاد وإنتاج وعمران وتجارة
ومواصلات وسياسة وحروب وصراعات وذلك حول المنطقة قريباً وبعيداً وعلى امتداد
العالم القديم بل والعالم بأسره .

فإذا بدأنا من البداية ، فلقد كانت مصر والعراق كما نعلم مراكز القوة السياسية
العالمية السائدة في العصور القديمة ، وبينهما تذبذب مركز الثقل عدة مرات جيئة
وذهاباً . وفي العصور الوسطى كان العراق العباسي هو بلا ريب مركز الثقل الأساسي
نتيجة للتطورات الجديدة والعديدة المحلية والاقليمية والقارية . ولكن لم يلبث المركز
بعد الطوفان المغولي أن انتقل من العراق إلى مصر بصفة حاسمة ونهائية .
غير أن كشف طريق الرأس لم يلبث بدوره أن نقل المركز من مصر إلى البرتغال ،
وانتهى بذلك عصر البحر المتوسط وبدأ عصر المحيط الأطلسي ، حيث ظل المركز
يتنقل على طول ساحل غرب أوروبا من الجنوب إلى الشمال متحركاً على التعاقب من
البرتغال إلى هولندا إلى فرنسا ثم أخيراً إلى بريطانيا حيث استقر بصفة نهائية طوال
الفترة الحديثة . وسلاحظ أن البندول طوال هذه المراحل المديدة كان يتذبذب
بانتظام واستمرار من الشرق إلى الغرب .

ثم جاءت قناة السويس في قمة المرحلة الأخيرة فأعادت الأهمية إلى البحر المتوسط
ومصر وطريق السويس بصفة مؤكدة ، إلا أن المحيط الأطلسي ظل هو البحر المتوسط
الجديد على المستوى العالمي كما ظل غرب أوروبا مركز ثقل القوة في العالم بلا منازع .
ولقد كان هذا أيضاً هو عصر الاستعمار العالمي والإمبراطوريات العظمى بالضرورة

والامتياز وعلى رأسها الإمبراطورية الفرنسية ولكن البريطانية أساساً . وكان محور القوة والسيطرة العالمية هو الأراضي الهامشية الغنية في العالم القديم وخاصة القاطع التقليدي الكثيف غرب أوروبا - المتوسط - الموسميات .

وقد وصل هذا النمط الاستراتيجي إلى أوجه في القرن ١٩ وعلى يد بريطانيا - «عصر بريطانيا» . وكان عصر بريطانيا هذا كمركب سياسي - تكنولوجي وبصيغة اختزالية جداً هو عصر الفحم - السكة الحديدية - الباخرة - قناة السويس - مصر - الاستعمار القديم وصراع الإمبراطوريات . وفي هذا المركب أو النمط لم يكن الخليج العربي ، شأنه في ذلك شأن عدن وباب المندب ، سوى نقطة مرحلة وموطئ قدم على طريق السويس الشرياني خط حياة الإمبراطورية وعنق الهند ... الخ . ويمكن اعتبار فترة الحرب العالمية الثانية إلى منتصف القرن قمة هذا النمط الاستراتيجي التقليدي - ونهايته أيضاً .

ذلك أن في هذه الفترة نفسها بدأ يزغ نمط استراتيجي عكسي جديد يستند إلى مركب سياسي - تكنولوجي جديد أكثر تعقيداً من نظيره القديم ، وأخذ كلاهما يزغ سابقه ويحل محله بالتدريج إلى حد أو آخر بل وأحياناً بصورة انقلابية فجائية وحادة . فعلى جانب التكنولوجيا انتقل العالم بصورة حاسمة ونهائية من عصر الفحم إلى عصر البترول ، وبالتالي من السكة الحديدية والباخرة إلى السيارة والناقلات . وعلى الجانب السياسي انتقلت السيادة العالمية من بريطانيا جزيرة القارة إلى أمريكا القارة الجزيرة : لقد حل «عصر أمريكا» محل «عصر بريطانيا» . وقد اكتمل الانتقال بصورة مطلقة بعد ثورة التحرير الوطنية في العالم الثالث وتصفية الإمبراطوريات ، وبذلك أيضاً حل الاستعمار الجديد محل الاستعمار القديم . غير أن العصر النووي والاستقطاب الثنائي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي لم يلبث أن بدأ ، فحل صراع الكتلتين محل صراع الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة .

وأثناء ذلك كله ، وقبل وبعد ذلك كله ، فلقد ظهر البترول في الشرق الأوسط وبخاصة في حوض الخليج العربي الذي سرعان ما أصبح المستودع الأول لمخزونه في العالم . وبذلك أصبح الخليج على الفور أهم منطقة استراتيجية لأهم مادة استراتيجية في العالم المعاصر ، وبالتالي محور وبؤرة كل السياسات والاستراتيجيات والصراعات العالمية للغرب والشرق جميعاً بلا تحفظ ولا استثناء .

من هنا فبعد أن كانت المعادلة أو المتتالية التكنولوجية - الاستراتيجية - الجيوبوليتيكية في عصر بريطانيا هي الفحم - السكة الحديدية - الباخرة - قناة السويس - مصر - الاستعمار القديم وصراع الإمبراطوريات ، أصبحت تقرأ في عصر أمريكا :

البترول - السيارة - الناقلات - الخليج العربي - الاستعمار الجديد وصراع الكتلتين -
لقد عاد البندول على عكس الماضي فتذبذب من الغرب إلى الشرق ، من قناة السويس
إلى الخليج العربي . و هكذا بعد أن كان الخليج محطة على طريق السويس إلى الهند ،
انزلت ولا تقول انزوت القناة إلى ممر على طريق البترول إلى الخليج .

لقد تبادلت السويس والخليج المواقع والأدوار والأهميات النسبية . وبعد أن
كانت السويس كبيرة والخليج صغيراً من الوجهة الاستراتيجية ، انقلبت الموازين
واختلت خارج كل حدود سواء ذلك على النسبة أو الاطلاق ، فأصبح الخليج كبيراً
جداً والسويس صغيرة نسبياً . وبهذا الشكل عاد من جديد نمط العصر العباسي في
العلاقة بين الرزخ والخليج ، وعادت إلى الأخر أوضاع ومسرح بل ومسرحية «ألف
ليلة وليلة» ولكن بصورة بترولية أكثر خرافية خارج كل حدود وبيورة أكثر جنوبية
استقطبت حول الخليج أكثر منها في العراق وإن شملتهما جميعاً . وفي النتيجة النهائية ،
حتماً وبداهة ، انتقل مركز الثقل الاستراتيجي في العالم اليوم من القناة إلى الخليج .

لقد ورث الخليج ومضيقه - علينا من أسف أن ندرك بلا حساسيات ولا حسرات
ولكن أيضاً بلا أوهام ولا خداع للنفس - لقد ورث الخليج ومضيقه دور وموقع مصر
وقناة إلى حد بعيد جغرافياً واستراتيجياً . لقد أفقد البترول مصر زعامتها الاستراتيجية
في المنطقة كموقع كما كاد يفقدها زعامتها السياسية بها كدولة بعض الشيء ، سلبها
موقعها الجغرافي الجيوسراتيجي جزئياً بعد أن أوشكل أن يبرز أيضاً موقعها القيادي
الحيوبوليتيكي إلى حد أقل . بل إنه لا انفصال بين اهتزاز هاتين الزعامتين وهاتين
القيادتين ، ولا بينهما جميعاً وبين البترول رأساً ومباشرة . انقلاب جغرافي تاريخي ،
سياسي اقتصادي ، واستراتيجي وعمراني ، كامل وشبه مطلق .

كيف ، بالدقة والتفصيل ، حدث هذا الانقلاب ولماذا ؟ ماهي العوامل الكامنة
خلفه والضوابط المحركة له ؟ ثمة مجموعتان مترابطتان متداخلتان من الأسباب
والمتغيرات ، واحدة جعلت الخليج كبيراً بعد أن كان صغيراً ، وواحدة جعلت
السويس صغيرة بعد أن كانت كبيرة . وفي قلب وعلى رأس الأولى تأتي بالطبع
ثورة البترول نفسه في الخليج . ثم إلى جانب البترول تأتي انقلابات ومتغيرات السياسة
والاستراتيجية العالمية سواء على مستوى الصراع بين الكتلتين والقوتين الأعظم أو على
مستوى الصراع المحلي بين القوى الثانوية . وسواء أكانت هذه المتغيرات مرتبة على
ثورة بترول الخليج نفسه أو منشصلة عنه ، فإنها تأتي مؤكدة لنتائج ومضاعفات من انتقال
مركز الثقل الاستراتيجي العالمي إليه ومشيئة بذلك بدرجات متفاوتة إلى تذبذب
البندول من الغرب إلى الشرق بعامه . أما المجموعة الثانية من المتغيرات فتشمل
الاستراتيجية النووية والخطر الإسرائيلي ثم خطر الناقلات العملاقة وطريق الرأس .

بترول الخليج

هذا بالتأكيد أكبر وأخطر ثورة في بابها وفي نتائجها في العالم المعاصر . فإذا كانت ثورة البترول عموماً هي أكبر ثورة اقتصادية وتكنولوجية في العالم ، فإن ثورته في الخليج هي بدورها أكبر ثورة جغرافية وسياسية على المستوى الإقليمي . ففي غضون ربع قرن تقريباً تحول الشرق الأوسط وحوض الخليج العربي إلى أكبر مستودع للطاقة في العالم وممكن الجزء الأكبر من احتياطيه ومخزونه المستقبل حتى سنة ٢٠٠٠ على الأقل . وبصفة تقريبية يبلغ هذا الرصيد نحو ثلثي مجمل العالم غير الشيوعي ، بينما لا يقل الانتاج عن ثلث الانتاج العالمي جميعاً ، في حين يمثل الصادرات السواد الأعظم من تجارته الدولية . ومن الاجترار وحده بعد هذا أن نقرر أن الخليج قد أصبح قلعة البترول في العالم ، أو قل عاصمة العالم بترولياً .

وفي الوقت نفسه ساعدت التطورات الدولية ، خاصة ثورة التحرير الوطني في العالم الثالث ثم بالأخص حرب أكتوبر في العالم العربي ، على أن يتحول الخليج وبأرقام فلكية خرافية تماماً إلى أغنى منطقة في العالم بالعائدات وروثوس الأموال ، فصار معاً وفي آن واحد أعظم بنك بترول ومال في العالم . لقد بدأت « إمبراطورية البترول » في الشرق الأوسط والعالم العربي . وبينما بدأ الخليج وهو تابع للإمبراطوريات الاستعمارية القديمة ، أصبح آخر وأحدث الإمبراطوريات في التاريخ الحديث . وبعد أن ظل طويلاً مجرد خطوة على طريق السويس إلى الهند ، أصبح فجأة بمثابة « إمبراطورية الهند الجديدة » إلا أنها أدخلت في ، وأقرب إلى ، الاستعمار الجديد منها إلى الاستعمار القديم مثلاً كانت إمبراطورية الهند السابقة .

وبينما كانت الهند في الماضي جوهرة التاج والإمبراطورية البريطانية ، فإن إمبراطورية الهند الجديدة ليست فقط جوهرة بل حرفياً حياة ، ليس فقط لإمبراطورية غربية ولكن للغرب بأسره . ذلك - وبغير إفراط في الأرقام - أن الغرب كله ، كل غرب أوروبا بما فيه بريطانيا بالإضافة إلى اليابان بل والولايات المتحدة الآن ، فضلاً عن العالم الثالث ، يعتمد اعتماداً مطلقاً أو شبه مطلق وإن بدرجات متفاوتة على بترول الخليج . فمن مضيق هرمز ، وبمعدل ناقله كل ٨ دقائق ، يمر يومياً ١٩ مليون برميل ، تمثل أكثر من ثلثي انتاج الخليج البالغ نحو ٢٨ مليون برميل يومياً ، وتشكل ٩٠ ٪ من حاجات اليابان وأكثر من نصف حاجات أوروبا الغربية وربع واردات الولايات المتحدة .

فإن هذا الآن بقناة السويس . لقد كانت القناة على الأكثر خط حياة إمبراطورية

فقط ، أما الخليج فخط حياة الغرب كله بل والعالم كله . أكثر من هذا ، فعلى أحسن الفروض والأحوال فإن القناة كما سبق طريق حيث الخليج حياة . أو بالمقابل وبعبارة أصبح وأصرح وأفدح : الخليج « مقتل » حيث القناة مجرد « مخرج » . باختصار ، الأول لا بدليل له ، أما الثاني فله . لا عجب أن يصبح مضيق هرمز ، عتق الخليج وبوابته ، هو بمثابة قناة السويس الحقيقية الجديدة ، فإنما هو مباشرة المخرج والممر الحقيقي لبتروال الخليج نفسه (ضعف كل حركة القناة بترولاً وبضائع) . وبصيغة أخرى فلقد أصبح الخليج ومضيقه ذاته ، أكثر من الخليج والسويس تقريباً ، هما مقر البترول وممره معاً ، الحياة والطريق في آن واحد .

والنتيجة ؟ النتيجة الحتمية بدهة وواقعاً ، شئنا أو أيينا ، أن الخليج أصبح اليوم عين إعصار السياسة الدولية وقطب الصراع في الاستراتيجية العالمية وخاصة بين القطبين الأعظم والكتلتين الغربية والشرقية . كل التنافس عليه ، والأطماع فيه ، والأضواء عليه ، والحسابات له ، والاهتمام به — والأهمية أيضاً . فالخليج بالنسبة للغرب ليس حياة فقط بل ومقتل أيضاً بالقوة كما رأينا ، أى مسألة أو منطقة حياة أو موت ، بمعنى أن أى تهديد أو حرمان لإمداداته منه يعنى استسلامه بلا قتال في أى حرب عالمية تقليدية . وبالمثل ، ولكن بالمعنى السالب ، فإن بترول الخليج كوسيلة حرمان هو نصف المعركة ونصف النصر بالنسبة للشرق .

أومعنى هذا أن الخليج هدف أول حتماً في أى مواجهة حربية بين القطبين في المستقبل ، الأول لضمان حمايته وتأمينه والثاني لانتزاعه أو تدميره . وبدون موارد ، وإعلان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كليهما ، فإن الخليج أكثر من أى منطقة أخرى في العالم هو مفجر الحرب الثالثة المحتمل ، وبوابته هرمز وبوابتها . فكل برميل بترول يخرج من الخليج يساوى برميل بارود ، والخليج ككل أصبح بحق « برميل ديناميت العالم » الجديد ، مثلاً كان البلقان في الحرب الأولى والشرق الأوسط في الثانية . ومن السهل أن نلاحظ كيف تقع مراكز الخطر الثلاثة على محور واحد قاطع ، وكيف تحرك مركز الثقل بينها تباعاً وباطراد من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي ، إشارة إلى تأرجح البندول الاستراتيجي العام من الغرب إلى الشرق .

ومن البحر المتوسط إلى المحيط الهندي أيضاً وأساساً ! إذ لما كان الخليج يتوج رأس المحيط الهندي ، فقد انتقل مسرح الصراع المباشر أوتوماتيكياً إلى هذا الأخير الذي ورث بذلك دور البحر المتوسط سابقاً بل وربما المحيط الأطلسي مؤخرًا . وإذا كان البعض يعد المحيط القطبي الشمالي لا الأطلسي بحر العالم المتوسط الجديد في العصر النووي والاستراتيجية الذرية ، فإن المحيط الهندي هو بلا تردد بحر العالم

المتوسط الجديد في عصر البترول والاستراتيجية التقليدية . لقد أصبح المحيط الهندي ، الذي هو نصف محيط نسيا والذي يشبه في شكله وتركيبه العام البحر الأبيض المتوسط إلا أنه مفتوح على الجنوب بلا سواحل أو حدود ، أصبح هو البحر المتوسط الجديد في السياسة الاستراتيجية ، مثلما أصبح مضيق هرمز قناة السويس الجديدة مجازا .

اعتبر فقط ، في هذا الصدد ، احتشاد وتواجه الأساطيل الحربية الكثيفة لكلا القطبين لأول مرة فيه ، وتكالبها على المحطات والقواعد البحرية سواء على سواحل أو في جزره . لاحظ كذلك كيف أنساب أو تصرف دور البحر الأبيض المتوسط الاستراتيجي التقليدي جزئيا إلى الهندي عبر البحر الأحمر وعن طريقه حيث بدأ هذا الأخير يكتسب على الطريق قيمة ودورا جديدين ، كما ابتداء جنوبه في عدن وباب المندب واليمن الجنوبية وإثيوبيا ينافس نسيا شماله العريق السويس ومصر كأهداف للتحالفات السياسية ومواطن للقواعد العسكرية ... الخ .

نمط الصراع الاستراتيجي العالمي

على أن البحر الأبيض المتوسط لم يفقد من دوره للمحيط الهندي بسبب البترول أو الخليج وحده ، وإنما هناك بالإضافة عامل الاستراتيجية العالمية والسياسة الدولية بعامة . فلشد ماتغرت أنماط ومحاور الصراع الاستراتيجي العالمي ، مثلما توسعت للغاية أبعاده وأقطاره وأخطاره اليوم بالقياس إلى الأمس . فحتى الحرب العالمية الثانية وصراع الإمبراطوريات الاستعمارية كان الصراع أساسا بين بريطانيا وألمانيا ، وبذلك كان البحر الأبيض المتوسط مركزيا ومحوريا في النمط الاستراتيجي السائد ، مثلما كان دور قناة السويس شريانيا ومصريا . أما الآن فإن الصراع بين الكتلتين والعلاقين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد نقل المسرح والخطر إلى الشرق أكثر ، إلى الشرق من القناة والمتوسط بل وأوربا نفسها أكثر وأكثر .

بل لقد نشأ في الحقيقة نمط استراتيجي جديد في نصف الكرة الشرقي يكاد يكون نقيض نمطه القديم في العصر الاستعماري وخاصة عصر بريطانيا . فبينما كانت الأراضي الهامشية في العالم القديم هي مركز القوة في السياسة العالمية ، وكان محور السيطرة العالمية هو قاطع غرب أوربا - المتوسط - الموسميات ، أصبح الهارتلاندا الأسيوي أو الأوراسي هو محور الارتكاز والقوة pivot area بظهور الاتحاد السوفيتي كإحدى القوتين الأعظم في العالم . وبرز من هذا المركز محور سيطرة وتوسع أو نفوذ وأطماع جديد يمتد على قاطع عكسي متقاطع يشمل الخليج العربي - الشرق

الأوسط - المحيط الهندي - القرن الإفريقي - وسط إفريقيا . وهذا انتقلت القوة الطامعة أو الأخطار الاستعمارية من الغرب وبريطانيا البحرية وذلك في مصر والسويس خاصة ، إلى الشرق والاتحاد السوفيتي البري وذلك في الخليج والشرق الأوسط عامة .

فعن الخليج ، وبالإضافة إلى بتروله الحاكم لموضع ، فإنه كموقع وباعتباره أقرب منطقة إلى بطن الاتحاد السوفيتي كان يعد دائما ومنذ القيصرية الممر الجنوبي إلى المياه الدافئة ، أي كان يعتبر « قناة السويس الروسية » (١) ، مثلما كان المحيط الهندي هو تلقائيا بحرهما المتوسط .

أما عن الشرق الأوسط فإن الوجود السوفيتي الذي ظهر في كثير من دوله كتحالفات أو قواعد أو علاقات صداقة وثيقة قد أخذ في النهاية شكل الغزو الكامل في أفغانستان . وهذه العملية الأخيرة لا تعني فقط أن الاتحاد السوفيتي يتوسع كالعادة والقاعدة قاريا إلى الخارج بإطراد والتصاق contiguously نحو الهلال الخارجي والأراضي الهامشية من القارة ، ولكن أيضاً كخطوة حتمية إلى المياه الدافئة والبحار الجنوبية وتطويقا للخليج العربي وبتروله جميعا وأساسا ، تمهيدا لليوم الذي قد يفرض فيه شروطه أو مساومته على الغرب والولايات المتحدة إما بالوجود به أو المشاركة أو المناصفة فيه .. الخ .

أما في المحيط الهندي نفسه فلأول مرة يصبح للاتحاد السوفيتي - الذي تحول حديث فقط إلى قوة بحر لأول مرة في تاريخه البري القاري الطويل - أصبح له وجود دائم وحاسم فيه ممثلا في أسطول حربي نووي قوى وسلسلة من القواعد البحرية في بعض المواقع الاستراتيجية على سواحل خاصة في منطقة القرن الإفريقي على رأسها عدن وإلى جانبها بربرة سابقا ومصوع حاليا .

وهذه القواعد نفسها كانت خشبة القفز التي وثب منها الاتحاد إلى القارة الإفريقية ذاتها ، حيث نجح بالإضافة إلى اليمن الجنوبية في التغلغل والتواجد السياسي في أكثر من دولة في القرن الإفريقي ووسط إفريقيا ابتداء أولا من الصومال الذي استبدل به بعد أن فقدته إثيوبيا كبديل أكبر وأخطر وانتهاء بأنجولا على الجانب الأطلسي من إفريقيا الجنوبية .

(1) Reader Bullard, Britain & the Middle East, Lond., 1952, p. 170.

نمط الصراعات المحلية

بالإضافة إلى نمط صراع القوتين الأعظم وتمدده نحو الشرق تجاه آسيا ، هناك أيضا تحرك ملحوظ في مراكز الصراع الثانوية والمحلية في نفس الاتجاه . ورغم أن هذا النمط لا ينفصل إلى حد معين عن صراع العملاقين والكتلتين ، فإنه يرتبط بتطورات السياسة الدولية والأحداث الجارية عامة ، لآسيا بتصفية الاستعمار القديم وإمبراطوريات غرب أوروبا في جانب و بروز قوى جديدة صاعدة خاصة في آسيا في الجانب الآخر . فبينما تحولت أوروبا الغربية في العقود الأخيرة إلى منطقة استقرار نسبي ، انتقلت معظم المواجهات العسكرية والصدامات الاستراتيجية الساخنة شرقاً إلى آسيا بالذات .

فعلى حين أصبحت أوروبا الغربية، منذ انتهاء الحرب الثانية ثم الباردة ثم ابتداء الانفراج خاصة ، أميل نسبيا إلى التعايش السلمي والوفاق وخفت قبضة أمريكا عليها نوعا ، أصبحت آسيا هي مسرح أكبر وأخطر الحروب المحلية والثورات الوطنية في العالم تقريبا ابتداء من الحرب الكورية ثم حرب فيتنام وحرب الصين - الهند ثم سلسلة حروب الهند - الباكستان إلى انفصال بنجلاديش والثورة الإيرانية ثم الحرب الإيرانية - العراقية وأخيرا غزو أفغانستان ... الخ ، كل ذلك بالإضافة طبعا إلى الحروب العربية - الإسرائيلية في غرب القارة، فضلا عن الصراع السوفيتي الصيني في شرقها .

وفي هذا كله ، فعلى حين خرجت الولايات المتحدة تقريبا من آسيا ، ازداد النفوذ السوفيتي فيها توسعا وانتشارا . وصفوة القول أن مركز ثقل الصراع الساخن في العالم انتقل من أوروبا تقليديا إلى آسيا تقريبا ، حيث أصبحت الأولى سياسيا أشبه ببركان نائم فيما تحولت الثانية بحق إلى بركان نائر .

وكان منطقيا فقط بعد هذا أن يتحول الاهتمام والخطر مرة أخرى من البحر المتوسط إلى المحيط الهندي . بل إن البعض ليتنبأ بأن المحيط الهادي - بكل قوى الصين واليابان والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة حوله - سيصبح البحر المتوسط العالمي الجديد في القرن ٢١ . فإذا صح هذا فسيكون بحر العالم المتوسط ، بعد أن غادر البحر الأبيض منذ مدة ، قد انتقل تباعا من المحيط الأطلسي في أقصى الغرب إلى الهادي في أقصى الشرق مروراً بالهندي . وهذا كله يذهب على أية حال ليوكد تحرك البندول المطرد في الاستراتيجية العالمية عبر العصر الحديث من الغرب إلى الشرق بعد أن كانت حركته في العصور السابقة هي على العكس من الشرق إلى الغرب .

مصر والسويس

تلك جميعا هي مجموعة المتغيرات العالمية التي أضافت إلى القيمة والأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي وما شرقه على حساب منطقة السويس والقناة . ولكن على الجانب الآخر ، فإن هناك بالاضافة مجموعة أخرى من المتغيرات نالت بصورة مباشرة من قيمته ووزنه الحقيقي والنسبي مما ضاعف وإلى حد الخطر الاختلال الاستراتيجي بين كفتي الميزان . وكما رأينا فإن أهم هذه العوامل ثلاثة هي الاستراتيجية النووية والخطر الإسرائيلي ثم الناقلات العملاقة وطريق الرأس . فكل منها قد هدد أو أخذ بقلر أو آخر من قيمة الموقع الجغرافي ودور القناة الاحتكاري القديم . ولئن كان من الممكن ، وأمكن بالفعل ، مواجهة هذه الأخطار واستعادة قدر من أهمية القناة ، فلا سبيل إلى الشك في أن وزنها قد خف فعليا ونسبيا في الاستراتيجية والمواصلات العالمية سواء عما كان عليه في الماضي تقليديا أو عما آل إلى الخليج العربي مؤخرًا .

وفي النتيجة الصافية ومجمل القول انتقل مركز الثقل الجيوبوليتيكي والجاذبية الاستراتيجية من البحر المتوسط إلى المحيط الهندي ، ومن قناة السويس إلى الخليج العربي ، ومن مصر والشام إلى شرق الجزيرة العربية والمشرق العربي ، ومن شمال البحر الأحمر إلى جنوبه ، بالاختصار من وسط الشرق الأوسط إلى شرقه ، أو إن شئت فقل بالتقريب من الشرق الأدنى إلى الشرق الأوسط . ولعل من أبرز مظاهر وأعراض هذا الاختلال أو الانتقال شرقا تحول بؤرة الحروب المحلية في المنطقة مؤخرًا لاسيما بعد ذلك الصلح المصري - الإسرائيلي من ركن مصر - إسرائيل - سوريا إلى ركن العراق - إيران - أفغانستان .

نخذ مثلا حرب العراق - إيران . هذه الحرب لا مفر دليل جزئي على تحرك مركز الثقل الاستراتيجي والجيوبوليتيكي الاقليمي من السويس إلى الخليج ومن مصر إلى المشرق . أليست تضع الخليج الآن موضع قناة السويس في القرن الماضي أو الأخير ، وتكاد تكرر إلى حد ما حرب السويس ؟ أوصدقة أنهم كانوا يتحدثون بقلق عن خطر إغلاق مضيق هرمز مثلا كانوا يتحدثون في الماضي عن خطر إغلاق قناة السويس ؟ بل الطريف أو الغريب أنهم في الغرب تحدثوا أثناء هذه الحرب عن « الفراغ » الذي سببه خروج بريطانيا ثم تخلي أمريكا عن الخليج مما فجر الحرب المحلية ، تماما مثلا تحدثوا عن « الفراغ » بعد خروج بريطانيا من مصر وقاعدة السويس . الأكثر إثارة أنهم تحدثوا عن قوة بحرية مشتركة من دول الغرب لضمان المرور في هرمز وتدفق البترول ، تماما « كهيئة المتفعين » بقناة السويس وشروطها ... الخ .

على الجانب الآخر ، وكثّل دليل ثان ، فلئن كانت مصر اليوم قد منحت ما يسمى « تسهيلات » أو قواعد مؤقتة لأمريكا في قاعدة غرب القاهرة الجوية وقاعدة رأس بناس البحرية لتكون ممرا للقوات الأمريكية إلى الخليج ضمانا لحمايته وأمنه ضد ما يعد أخطار الاتحاد السوفيتي ، ودونما تعليق على هذه المعطيات أو الفرضيات أو تعرض لها ، فإن هذا إنما يذهب ليؤكد أن مصر قد تحولت إلى مجرد طريق وخطوة هامشية إلى المركز المحوري الجديد وهو الخليج ، شأنها في ذلك شأن عمان ومصره أو الصومال أو حتى إسرائيل ، أو شأن قبرص بالنسبة إلى مصر نفسها في السابق . المعنى باختصار أن مصر استراتيجيا قد تحولت كقناتها إلى موقع هامشي خادم على هامش الخليج الحيوى الحاكم المتحكم في كل شيء ، لا يغير من ذلك إعلان مصر استعدادها لإرسال قواتها إلى الخليج للمساهمة في حمايته .

أيا ما كان ، فهل يمكن في الختام أن نضع تقييما عاما جامعا لموقع مصر الجغرافي في الاستراتيجية العالمية كما آل إليه اليوم ؟ لعل الحكم السديد والصيغة الرشيدة تتلخص في مزيج مركب بنسب متفاوتة من قيم مراحل التاريخ الأساسية الأربع التي تمثل كل درجات سلم صعوده وهبوطه مابين الأوج والحضيض ، وتلك هي استراتيجيات العصر الاستعماري في القرن الأخير (الأوج) واستراتيجية كشف طريق الرأس (الحضيض) ثم استراتيجيات العصر العباسي والصليبات (الوسط) :

ليس الموقف إذن ، دعنا نستدرك بشدة وبسرعة ، « نعيًا » ولا « رثاء » لموقع مصر الجغرافي التاريخي ، وإن كان فيه يقينا ما يدعو إلى الرثاء ولكن أكثر منه إلى الصمود والاصرار على مواجهته وتصحيحه إلى أقصى حد بوعى واقتدار . على أن « العزاء » الحقيقي أن الموقف برمته عابر مؤقت مهما طال ، فهو موقوت بعمر البترول الخليجي ، وبعده يتذبذب البندول مرة أخرى في الاتجاه الصحيح نحو الغرب مثلما فعل دائما . فمصر رغم كل شيء موقع خالده لا يمكن أن يتجاهل أو يهمل أو يبلى . فنذ صنعت مصر التاريخ ، عاشت فيه كل عمرها ، وكان تاريخها دائما مرتبطا أشد الارتباط بالتاريخ العالمي ، ولم يغادرها التاريخ قط ولا نسيها ، كل أولئك بحكم موقعها الباقي . (١)

(١) حسين مؤنس : ص ١٢٤ .

القناة بين الاقتصاد والتكنولوجيا

ما أن شقت القناة حتى أصبحت تلقائياً بمثابة زر ماسي نادر أو حجر مغنطيسي جاذب وآسر على قمة خط الاستواء البشري السكاني والحضاري في العالم القديم ، يمثل ما أن مصر كلها هي تقليدياً قلبه وصرته . ولذا احتلت منذ البداية مكانها الطبيعي والطبيعي كأهم طريق شرياني في العالم للتجارة الدولية والملاحة البحرية عموماً ولتجارة الشرق - الغرب خصوصاً . وفي دورة التجارة العالمية حول الكرة الأرضية تحدد دور القناة بميكانيزم وبعمل القلب النابض أو المضخة الماصة - الكابسة ، عندها تلتقي معظم تيارات تجارة الشرق - الغرب « وحارات » الملاحة البحرية ، ثم منها تتوزع في كل الاتجاهات كما يتوزع الدم من القلب إلى شرايين الجسم الحي وأوردته .

وفي المتوسط كانت القناة تستقطب حولها نحو ١٤ر٥ ٪ من حجم التجارة الدولية . وفي هذه الدورة الدموية الكوكبية كانت القناة دائماً وبأمانة شديدة تعكس - كالبارومتر الحساس - قطاعاً نموذجياً للتجارة التقليدية بين الشرق والغرب (أوبالأصح بين الجنوب والشمال ، أو مؤخراً بين العالم الصناعي المتقدم والعالم الثالث النامي) وذلك كما عرفت منذ يوسف ومحمد : خامات من الجنوب ومصنوعات من الشمال .

استراتيجية موقع القناة

قوة موقع القناة إذن في العالم القديم ، بل في العالم أجمع ، لا نظير لها ولا منافس . ولا تفسر لهذه القوة سوى استراتيجية الموقع الجغرافية . فنطقة النفوذ التجاري للقناة ، أو « حوضها التجاري » كما قد نسميه ، تكاد تتفق مع نطاق المعمور القاطع في العالم القديم أو خط الاستواء البشري منه . فتلك المنطقة الشاسعة ، التي يمكن رسمها في خريطة تخطيطية إذا توفرت الأرقام التفصيلية الدقيقة ، تغطي عموماً أوروبا الغربية والوسطى ، ثم كل حوض البحر المتوسط بجانيه ، ثم عقدة الشرق الأوسط بمعناه الواسع ، ثم جنوب آسيا وجنوبها الشرقي والشرق الأقصى حتى اليابان والفلبين . ولا بد أن نضيف أخيراً القطاع الأكبر من أستراليا والساحل الشرقي من إفريقيا حتى موزمبيق ، بحيث يدخل حوض المحيط الهندي برمته في منطقة نفوذ القناة . أما خارج هذا فيبدأ الحوض التجاري الطبيعي لقناة بنما شرقاً ولطريق الرأس جنوباً .

في حدود هذا الاطار تحتل القناة الأولوية المطلقة في حركة التصريف التجاري التي تصب إلى البحر ، وإليها تذهب الأفضلية دائماً إذا قورنت بأي طريق آخر ، بحرياً كان أو برياً ، كطريق الرأس أو خط الشرق السريع على الترتيب . فهي تختصر

الرحلة بين الشرق والغرب مما يتراوح بين النصف والعشر ، بحسب أبعادها ، وذلك مسافة ووقتاً ووقوداً وعدد السفن اللازم لتغطيتها .

وجوهر الموقف بين هذه الطرق يتلخص هندسياً في أنه مثلث غير متساوى الأضلاع ، طريق السويس هو أقصرها لأنه الوحيد الذى يرسم خطاً مستقيماً مباشراً بين أى نقطتين فيه ، بينما أن أيا من الطريقتين الآخرين يمثل مجموع الضلعين الآخرين فيه . ولأن أى ضلعين فى المثلث أطول من الضلع الثالث ، كان أطول من طريق السويس وجاء « لفة » متطوحة هامشية . ولندع الأرقام تتكلم ، كما يفعل هذا الجدول أدناه .

واضح من الجدول أن المسافات أقصر فى كل الحالات بطريق السويس . وهذا لايعنى فقط وفراً هاماً فى عدد أيام الرحلة ، ولا فى عدد السفن اللازمة لنفس الرحلة الواحدة ، وبالتالي فى عدد الرحلات التى يمكن للسفينة الواحدة أن تقوم بها فى العام الواحد ، وإنما كذلك فى نفقات التشغيل من وقود وتموين وصيانة وتأمين .. الخ . وفضلاً عن هذا فإن لطريق السويس ميزة تجارية وعمرانية وملاحية حاسمة على طريق الرأس . فالأول أغنى بالموانئ الصالحة المجهزة ومحطات التموين والتفحيم المنتشرة على طولها ، كما أنه أغنى بمناطق الإنتاج والأسواق والنشاطات التجارية التى تجتذب السفن التجارية وسفن البضائع وخاصة « المتسكعة » ، إلى حد أن نيوزيلند مثلاً تستخدم قناة السويس أكثر مما تستخدم قناة بنما رغم أنها أقرب إلى بريطانيا عن طريق هذه الأخيرة ورغم أن هذه الأخيرة أقل فى رسومها من السويس .

كذلك فإن طريق السويس طريق « بحرى » فى معظمه ، أى يجتاز بحاراً داخلية شبه مغلقة أو « أنصاف محيطات » أو هوامش محيطات ، أخطار التيارات والعواصف والأنواء البحرية فيها أقل ، ولذا فهو ملاحياً طريق محمى وآمن أكثر . على العكس طريق الرأس ، الذى هو « محيطى » أكثر ، يتوغل فى العمق أكثر ، حيث تشتد العواصف الهوجاء فى البحار الجنوبية خاصة فى عروض الأربعينات (الأربعينات الصاخبة أو المزجرة كما تسمى Roaring Forties) .

ثم واضح بعد هذا من الجدول ، والأبعاد مرتبة فيه ترتيباً تصاعدياً ، أن الوفرة الحقيقى والنسبى يقل تنازلياً ، أى أن ميزة السويس تناسب عكسياً مع طول الرحلة . بمعنى أنه كلما كانت أطوال الرحلة البحرية أقل ، كلما كانت وفورات طريق السويس أكثر وجاذبيته أشد وقدرته على المنافسة أقوى ، والعكس صحيح كلما كانت أطوال الرحلة أقل . وبهذا تزداد أولوية القناة وتتضاعف أفضليتها كلما تقاربت نقطتا القيام والوصول على جانبي القناة (مثلاً كما بين الخليج العربى والبحر

عدد السفن اللازمة للرحلة	عدد أيام الرحلة	الوفر ٪	وفر المسافة	$\frac{\text{السويس}}{100} \times$ الرأس	المسافة بالأميال		الرحلة
					بالرأس	بالسويس	
٩	٣٥	٤١	٤٣٠٠	٥٩	١٠٥٠٠	٦٢٠٠	إلى الهند (بومباي)
٩	٦٥	٤٣	٤٨٠٠	٥٧	١١٣٠٠	٦٥٠٠	إلى إيران (عبدان)
٤	٣٨	٢٩	٣٣٠٠	٧١	١١٤٠٠	٨١٠٠	إلى سنغافورة
٤	٤٣	٢٦	٣٣٠٠	٧٤	١٢٨٠٠	٩٥٠٠	إلى هونغ كونج
٨	٤١	٩	١١٠٠	٩١	١٢٣٠٠	١١٢٠٠	إلى أستراليا (سيدني)
—	—	٦٤	٧٦٠٠	٣٦	١١٨٠٠	٤٢٠٠	من الهند إلى الأسود
—	—	١٠	١٥٠٠	٩٠	١٣٠٠٠	١١٥٠٠	من اليابان إلى هولندا

المتوسط) ، بينما هي تقل وتضعف كلما تباعدتا (مثلاً بين أستراليا وبريطانيا) . ويترتب على هذا أنه كلما كانت الدولة أو المنطقة أبعد عن القناة ، كلما قل اعتمادها عليها وتعاملها معها . ولهذا فإن الدول البعيدة وعلى رأسها الولايات المتحدة لا تهتم كثيراً بالقناة (أو بإعادة فتحها) . والعكس تماماً هو الصحيح بالنسبة للدول أو المناطق الأقرب إلى القناة .

وهذا بالدقة هو الفيصل في إقتصاديات نقل البترول بالذات ، ومن ثم فصل القول في المنافسة بين طريق السويس وطريق الرأس أو بين القناة والناقلات العملاقة . فالرحلة بين الخليج العربي وغرب أوروبا هي أقصر ، مثلاً هي آثمن وأخطر ، رحلة بين الشرق والغرب حتى لتصل نسبة الوفرة في المسافة إلى نصف طول رحلة الرأس ، وهكذا بينما يمكن للسفينة الواحدة القيام بنحو ٩ رحلات سنوياً عن طريق القناة ، فإنها لاتغطي أكثر من ٥ رحلات عن طريق الرأس .

نتائج القناة وآثارها

أما عن نتائج القناة الاقتصادية ، فمن السهل أن نقول إن أوروبا الغربية تدين للقناة بالجزء الأكبر من طفرتها الصناعية والحضارية الحديثة حتى وصلت إلى درجة التشبع وما فوق التشبع over-industrialization . فهي التي قربت ثروات المستعمرات والمداريات ووضعتها عند أطراف أصابعها بأرخص التكاليف والأسعار . وهي التي قدمت لها الخامات والأسواق في عصر الفحم في القرن التاسع عشر ، وهي الآن التي تقدم له الوقود مع الخامات مع الأسواق جميعاً في عصر البترول في القرن العشرين. هكذا إن لم يكن الغرب يدين للقناة بثورته الصناعية الأولى، فإنه بلا ريب يدين لها بثورته الصناعية الثانية . وإن لم يكن يدين بأى منهما لها في البداية ، فهو بكل تأكيد يدين لها بتعميمها في النهاية .

بل لقد يقال ، أكثر من هذا ، إن القناة مسئولة عن مساعدة الغرب على نزع ثروات مستعمرات الخام ووآد فرص التصنيع بها . غير أن مصر نفسها - ودعك من فضلها المحجود - كانت ضحية مماثلة . فلقد ظلت القناة معزولة عن الاقتصاد المصرى لا تساهم فيه إلا رمزاً . ذلك لأن مصر لم تكن تملك القناة وظلت مجرد « متفرجة » لا مستثمرة . فمثلاً بلغ دخل القناة في ١٩٥٥ نحو ٣٥ مليون جنيه ، كان نصيب مصر منها مليون جنيه فقط ، أى ٣٪ تقريباً . هذا بينما عاد الاستعمار ، وخاصة بريطانيا التي ورثت من قبل موقع مصر الجغرافى الوسيط ، ليسرق موقعها الحديث .

ولكن منذ «الاسترداد» ولأول مرة منذ حفر القناة تحققت تلك العلاقة المطلوبة، ولم يعد شك في خطورة دور الموقع في البناء الاقتصادي المصري . فنذ التأميم ، وقبل الإغلاق ، ودخل القناة الحاصل يقفز بانتظام ، فكان يطفر بمعدل ١٠ ملايين جنيه في بضع سنين ، حتى كانت تضخ في الاقتصاد القوي ٩٥ مليون جنيه سنة ١٩٦٦ - عملة صعبة خالصة . فإذا علمنا أن محصول القطن لم يكن يغل أكثر من ذلك كثيراً جداً ، أدركنا أن هاهنا في الموقع ثروة قومية ثانية ومحصولاً وطنياً أساسياً .

وإذا علمنا بعد ذلك أن هذه الحصة كانت توجه وجهه بناءة هي السد - وقد أشرنا من قبل إلى العلاقة الأسية بين عملية القناة وعملية السد ، سياسياً واستراتيجياً ، تآمراً استعمارياً ونضالاً وطنياً - أدركنا أننا بهذا كنا نوظف القناة على النيل ونستثمر الموقع ، الذي هو بطبيعته عنصر خارجي لا يمكن التحكم فيه تماماً ، في الموضع الذي تملكه مباشرة. ونحن بهذا لم نكن نكثف اقتصاد الوادي فقط وإنما كنا نعمق أساسه أيضاً . وهذا أيضاً فإذا كان الموضع - الوادي - قد حقق الموقع - القنال - بعماله ومائه وسكانه ، فقد بدأ الموقع الآن يرد دينه إلى الموضع .

تطور قناة التأميم (١)

السنة	عدد السفن والناقلات	الحمولة الصافية بالطن	الإيراد بالمليون جنيه
١٩٦٠	١٨٧٣٤	١٨٥٣٢٢٠٠٠	٥٠
١٩٦١	١٨١٤٨	١٨٧٠٥٩٠٠٠	٥٢
١٩٦٢	١٨٥١٨	١٩٧٨٣٧٠٠٠	٥٤
١٩٦٣	١٩١٤٦	٢١٠٤٩٨٠٠٠	٧١
١٩٦٤	١٩٩٤٣	٢٢٧٩٩١٠٠٠	٧٨
١٩٦٥	٢٠٢٨٩	٢٤٦٨١٧٠٠٠	٨٦
١٩٦٦	٢١٢٥٠	٢٧٤٤٦٦٠٠٠	٩٥

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب السنوي للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ، ٥٢ - ١٩٦٧ ، ص ١١٣ .

غير أن علينا بعد هذا أن ندرك تطور وظيفة القناة عبر تاريخها المفعم . فلقد بدأت القناة واستمرت طويلا كحلقة الوصل بين الغرب والشرق الأقصى ، ولكن بين بريطانيا والهند خاصة . بيد أنها منذ الحرب العالمية الثانية تقريبا ، ومع تفجر البترول في الشرق الأوسط ، أصبحت حلقة الوصل بين أوروبا الغربية بعامة وبين الشرق الأوسط خاصة ، أكثر منها بين بريطانيا خاصة وبين الشرق الأقصى بعامة . وأهم من ذلك كما رأينا أن القناة تحولت من شريان الإمبراطورية التقليدي إلى دور شريان الزيت . فلقد كانت حركة البترول في القناة تمثل تقليديا أكثر من ٧٠ ٪ من مجموع الحمولة العابرة ، بينما كانت هي بدورها تحتكر نقل ٧٠ ٪ على الأقل من بترول الشرق الأوسط المتحرك غربا .

وبطبيعة الحال فلقد عكست القناة نفسها هذا التطور الجذري . فإلى ما قبل عصر البترول وأثناء عصر الفحم ، كانت تجارة الشمال تتألف أساسا من المصنوعات ولكن تكتمل بقدر معلوم من صادرات الفحم ، خاصة من بريطانيا ، « فحامة العالم » حينذاك ، وكان هذا الفحم يذهب إلى بلاد الجنوب لأغراض الصناعة والأغراض المنزلية وكوقود للسفن البخارية على طول الطريق البحري .

ولكن الطريف أن هذا النمط السلعي قد انقلب رأساً على عقب بعد البترول . فقد حل البترول من الجنوب محل الفحم من الشمال ، وبدلاً من ذيل القائمة الذي كان الأخير يحتله ، احتل الأول الرأس بل أصبح هو في الحقيقة كل شيء في حركة القناة تقريباً وذلك على حساب « البضائع الجافة » ، بينما أصبحت القناة نفسها في الواقع قناة البترول في الدرجة الأولى حتى باتت العلاقة بينهما علاقة مصير عضوية كذلك التي بين منابع النهر وروافده وبين فروعه ومصابه . والحق أننا نستطيع بطريقة ما أن ننظر إلى تدفق البترول عبر القناة كتدفق نهر حقيقي ، نهر البترول ، نهر صحراء الرب الوحيد ، له منبعه ومصبه ومجراه : المنبع الأساسي هو الخليج العربي ، وللصبة الأساسي هو أوروبا الغربية ، والمجرى الأساسي هو طريق السويس .

وهكذا أيضاً نشأ « زواج اقتصادي » وثيق بين بترول العرب وقناة العرب ، وكانت القناة بلا جدال أهم ممر عالمي استراتيجي لأهم سلعة استراتيجية في العالم (١) . وفي ظل هذه العلاقة العضوية الحاسمة والحتمية والمنحصبة باتت القناة تنمو مع البترول صعدا في علاقة طردية موجبة ، حركة ودخلا ، عمقا واتساعا ، لاسيما بعد معركة

(١) جمال حمدان ، بترول العرب ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ص ١٦٢ - ١٧٠ .

التأميم التي نقلت القناة إلى السيادة والملكية المصرية المطلقة فبدأت معها مشروعات التوسيع الطموح التي استهدفت مضاعفة طاقة القناة إلى أقصى حد ممكن .

ولقد جاءت حركة البترول المتسارعة لتعطي القناة بطبيعة الحال دفعة عظمى جديدة ، جددت شبابها مرة أخرى ، وجعلت منها لأول مرة مصدراً هاماً من مصادر الدخل القومي ، بحيث يمكن القول إنها أصبحت بمثابة واد آخر مصغر أضيف إلى الوادي الأخضر . إن يكن النيل ، بعبارة أخرى ، شريان مصر ، فقد أصبحت القناة وريدها . وبالتالي—نحن نخلص—فإن تكن القناة عنق مصر استراتيجياً ، فقد أصبحت كذلك حبل الوريد اقتصادياً . وتلك في مجملها بلا زيادة ولا نقصان هي مكانة القناة ومكانها في كيان مصر في السلم وفي الحرب .

ورغم تعاظم دور القناة ودخلها المطرد ، إلا أنه للأسف أخذ يتضاءل نسبياً إذا ما قورن بمجمل تدفق عائدات وأرباح بترول الخليج ، وذلك كنتيجة لتغير العلاقة بين القناة والخليج . وقد تزايد هذا الاتجاه مع الطفرة الهائلة ثم المذهلة في تدفق بترول الخليج ، ثم أكثر من ذلك في تدفق عائداته ودخوله . وقد وصل هذا الوضع إلى أقصاه بعد حرب أكتوبر التي دفعت بأسعار البترول إلى آفاق لم تكن متصورة قط من قبل . ولم يعد هناك الآن تناسب أو مجال للمقارنة بين دخل القناة المحدود الذي لا يتعدى سقفه المليار وبعض المليار دولار مؤخراً، وبين دخل بترول الخليج بأرقامه الفلكية التي تدور الآن حول مئات البلايين من الدولارات .

أما موقع القناة التقليدي والراهن من الدورة الدموية للبترول في العالم بالتفصيل فتوضحه مجموعة الحقائق والأرقام الآتية . في ١٩٧٣ بلغ إنتاج الشرق الأوسط حول الخليج أكثر من ٧٠٠ مليون طن تمثل نحو ٣٧٪ من الإنتاج العالمي ، ونحو ٤٣٪ من الصادرات العالمية . أما عن استهلاك أوروبا الغربية من البترول ، الذي وصل في ١٩٧٠ إلى نحو ٥٩٠ مليون طن ، فإن حوالى ٣٥٠ مليون طن منها أى زهاء النصف (٤٦٪) أتى من الخليج العربي . أما عن القناة ، ففي آخر عام قبل إغلاقها ، أى في ١٩٦٦ ، كان ٩٥٪ من البترول المنقول عبرها يأتي من الخليج العربي ، بينما ذهب ٩٢٪ من بترول القناة إلى أوروبا الغربية وحدها ، والباقي إلى الولايات المتحدة وكندا ، وفي الوقت نفسه قدم البترول ٧٣٪ من إيرادات القناة .

في أبسط صيغة تخطيطية إذن ، تتحدد استراتيجية المواقع الحاسمة في جغرافية البترول في العالم القديم في مثلثين أساسيين ، واحد للإنتاج والاستهلاك ، وآخر للاستهلاك والنقل . فالأول رؤوسه الخليج العربي كقطب الاحتياطي والإنتاج والصادر ،

ثم أوروبا الغربية من ناحية كقطب الاستهلاك الأساسي لبتروال الشرق الأوسط ، وأخيراً اليابان من الناحية الأخرى كقطب الاستهلاك الثاني . أما المثلث الآخر فروثوسه قناة السويس كمركز النقل الأول ، ثم أوروبا فاليابان . فإذا جمعنا المثلثين معاً فإنهما يندغمان في شكل معين أو شبه منحرف تقريباً أطرافه هي رباعية اليابان-الخليج-القناة-أوروبا الغربية. وتلك هي الدائرة الكهربائية الأساسية لحركة البتروال في نصف الكرة الشرقي .

هذا الهيكل الأساسي في الذهن ، يمكننا الآن أن نفهم كل التطورات التي تعرضت لها القناة في السنوات الأخيرة وعلاقات التنافس أو التوازن المحيطة بها . فالقناة طريق ، وكل طريق فهو موقع ، وكل موقع فهو نسبي ، وكل نسبي فهو متغير . وذلك بالدقة صميم الموقف ومفتاحه . فكل طريق جغرافي جديد أو بديل ، وكل وسيلة تكنولوجية جديدة لنقل البتروال ، وكل تغيير في توزيع حقول إنتاج أو أسواق استهلاك البتروال ، فضلاً عن كل بديل مستحدث للبتروال نفسه ، أو بعبارة شاملة كل تغيير في جغرافية النقل والإنتاج والاستهلاك ، يعد بمثابة متغيرات تنعكس آثارها مباشرة على القناة إن سلباً أو إيجاباً ، وتعيد تقييمها إلى حد أو آخر ، بل ويمكن نظرياً أن تنتهي إلى عملية أسر نقل خطيرة . وعلى هذا الأساس يمكننا أن نحصر التحديات الرئيسية التي تواجه القناة في ثلاث : متغيرات البتروال ، الأنابيب ، الناقلات العملاقة .

التحديات الثلاثة

متغيرات البتروال

أول ملاحظة هامة هنا هي أن قيمة الإنتاج والاستهلاك بالنسبة للقناة تتحدد أساساً بموقعها شرقاً أو غرباً . فالقيمة كل القيمة هي لكل إنتاج يقع شرق القناة (الخليج العربي) ولكل استهلاك يقع غربها (أوروبا الغربية) ، بينما لقيمة تقريباً أو إطلاقاً لكل إنتاج يقع غرب القناة (المغرب العربي وغرب إفريقيا) ولكل استهلاك يقع شرقها (اليابان) . ولما كان صادر الخليج العربي يكاد يتوزع بالتنصيف ما بين شرق القناة (اليابان وآسيا والهادي) وغربها (أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا) ، فإن موقف القناة ابتداءً يأتي بالتقريب عند نقطة التعادل ، لا أكثر من أسف ولا أقل .

ثم بعد هذا فإنه كلما زاد أو ظهر إنتاج غرب القناة كلما كان مفقوداً بالنسبة لها ، وإن لم يكن بالضرورة مسحوباً منها أو على الأقل محسوباً عليها . وعلى سبيل المثال ،

فإن الإنتاج في تلك المناطق غرب القناة ، لاسيما في ليبيا ثم نيجيريا ، لم يطرط طفرته الكبرى إلا بعد إغلاق القناة مباشرة واستفادة منها . ولهذا أيضاً نجد أوروبا الغربية تستمد الآن نحو ثلث وارداتها من شمال إفريقيا ونسبة هامة أخرى من غرب إفريقيا، بينما انخفضت حصة الخليج إلى نحو نصف وارداتها. وعلى العكس من هذا، كلما زاد الإنتاج شرق القناة كلما كان أفضل ، إذ يصبح عميلاً مضافاً إليها .

ولهذا جميعاً فإن الأهمية كل الأهمية في دورة البترول بالنسبة للقناة تذهب إلى القطبين الخليج -أوروبا الغربية ، وثلاثتها تؤلف معاً بالفعل شريان حركة البترول المحوري . غير أنه للأسف قد نشأ على جانبي هذا المحور ، كجناحين منفصلين على يمين القناة وشمالها ، تياران أقل حجماً ولكنهما معاً لا يقلان وزناً، ومن ثم يأتیان على حساب القناة ولغير صالحها . وهذان هما على الترتيب تيار الخليج - اليابان وتيار إفريقيا الشمالية والغربية -أوروبا الغربية . وللدلالة على جسامه هذه التيارات ، يكفي فقط أن نتصور أن التيار الأول مثلاً يشكل خطاً متصلاً من الناقلات ما بين الخليج واليابان بفاصل قدره ١٠٠ كم بين كل ناقلة وأخرى وذلك طوال الأربع والعشرين ساعة يوميا وعلى مدار أيام السنة جميعاً .

بعد ذلك يلاحظ أنه كلما كانت مناطق الإنتاج في الشرق وأسواق الاستهلاك في الغرب أقرب إلى القناة موقعاً ، كلما كان ذلك أفضل لأنها ترتبط حينئذ ارتباطاً حتمياً بالقناة ، والعكس كلما كانت أبعد. ولهذا فإن من حسن الحظ زيادة الاستهلاك المطردة في أوروبا الجنوبية، تميزاً لها عن أوروبا الغربية، أو مواجهة المتوسطية وليس الأطلسية ، أو قل رمزاً تريست لا روتردام . فبينما يمكن للأخيرة أن تعتمد على غير الخليج وغير القناة ابتداء من الكاريبي حتى غرب إفريقيا ، فإن الأولى لا تجد أفضل منهما ولا بديلاً عنهما . وبالمثل فإن توسع مجال استهلاك بترول الشرق الأوسط وتسويقه في قلب أوروبا الوسطى والشرقية أخيراً ، امتداداً لنشاطه المتعاظم في أوروبا الجنوبية ، ثم تكاثر مد أنابيبه الناقلة من الأخيرة إلى الأولى وبخاصة خطي تريست وجنوه ، كل ذلك في مصلحة القناة .

وفما عدا هذا يلاحظ أن تكاثر حقول البترول وأحواضه الجديدة في العالم خاصة في ألاسكا وكندا وبحر الشمال ، نتيجة الجهود المستميتة التي تبذل للتقليل من الاعتماد على بترول العرب والشرق الأوسط ، لا يمكن أن تؤثر كثيراً على الموقف التجاري الاحتكاري للمنطقة ولا على حجم حركة النقل في القناة . فأغلب هذا الإنتاج يذهب إلى الاستهلاك المحلي ولا يتحرك بعيداً ، كما أن زيادة الاستهلاك

العالمى المطردة سنوياً مستمرة على العموم ، نحو ٨٪ فى المتوسط ،
بحيث وصل الإنتاج العالمى فى ١٩٧٣ مثلاً إلى ٢٨٤٨ مليون طن ، دخل منها
فى التجارة الدولية نحو ١٦٣٧ مليوناً تمثل نحو ٥٧٪ من مجموع التجارة البحرية
العالمية .

وإذا كانت أزمة الطاقة الراهنة قد دفعت الدول المستهلكة إلى خفض استهلاكها
أخيراً بنحو ٢ بليون برميل يومياً لضغط إنفاقها والضغط على سوق أسعار البترول ،
وكانت الدول المنتجة كذلك قد خفضت إنتاجها حفظاً لثروتها الطبيعية وللأسعار
الجديدة وذلك بنسب تتراوح بين ١٠ ، ٢٠ ، ٣٠ ، ٥٠٪ فى بعض دول الخليج ،
فتلك جميعاً اتجاهات مؤقتة وعلى المدى القصير. وفى جميع الحالات فهما تكاثرت
وانتشرت مناطق الإنتاج فى العالم فسيظل الشرق الأوسط هو مركز الثقل والقناة هى
الممر الأساسى .

وأخيراً ومن جهة أخرى ، فإن انتشار التصنيع وتقدم المستوى الحضارى والمعيشى
والحاجات الاستهلاكية فى العالم الثالث منذ التحرير هو تطور يدعو إلى زيادة الإنتاج
والاستهلاك العام فى العالم كله ، فى الوقود كما فى الخدمات والسلع والمصنوعات .
وكل هذا يمثل سوقاً متوسعة أمام القناة ، كما أن البضائع الجافة ستلعب فى حركتها
دوراً متزايداً وهاماً باستمرار واطراد . أما عن بدائل البترول والحديث المتواتر
عن البحث عنها فهو، على جديته وخطورته ، لا ينتظر أن يؤثر على دور البترول فى
المدى القريب ، وسيظل البترول « ملكاً » والقناة سيدة الموقف طويلاً طويلاً .

خطر الأنابيب

تتلخص استراتيجية الأنابيب فى أنها اختزال للمسافة . فالمسافة من الخليج إلى
المتوسط بطريق السويس تبلغ ٤٥٠٠ ميل ، بينما لايزيد طول التابلاين ، أطول
أنابيب المشرق العربى ، عن الألف إلا قليلاً . فهناك على الأقل ٣٥٠٠ ميل وفرأ ،
تترى بعدها سلسلة من الوفورات الاقتصادية المترابطة : فى عدد الناقلات عبر المتوسط ،
فى عدد رحلات الناقلات ، فى النفقات الأولية والصيانة والتشغيل ... الخ .

وإذا كانت تلك هى نقاط القوة فى الأنابيب ، فإن ضعفها يكمن فى قلة المرونة
بسبب ثباتها ، كما أنها تتعرض لخطر التوقف فى فترات الأزمات السياسية نتيجة
لوقف الضخ أو للنسف . كذلك فرغم أن رسوم المرور فى الأنابيب بدأت أقل منها
فى القناة كثيراً ، إلا أنها أخذت تتصاعد على أساس مبدأ المثل حتى أصبح الفارق

ضئلاً . ولهذا فميزة الأنابيب على القناة هي ، على عكس الشائع ، أقل ماتكون في عنصر الرسوم . وعموماً يقدر مجمل الوفورات الاقتصادية للنقل بالأنابيب مقارنة بتكاليف القناة بنحو الثلث أو يزيد قليلاً . ومن الواضح في المحصلة النهائية وإلى هذا المدى أن كفة الأنابيب لا شك ترجح كفة القناة .

وإلى ما قبل إغلاق قناة السويس ، كانت أنابيب المشرق العربي تؤلف تقليدياً مروحة تنتهي في الشام ، شبكة العراق أقدمها ، وتابلاين السعودية أحدثها ، وكلها يعمل غالباً بكامل طاقته (توقف الضخ في التابلاين حيناً ما لأسباب خاصة) . وتبلغ طاقة أنابيب العراق ٥٥ مليون طن ، والتابلاين ٢٥ مليوناً ، فالمجموع ٨٠ مليوناً ، أي ما يعادل أكثر من ثلث تصريف القناة قبل إغلاقها (٢٠٦ ملايين طن) . وإذا كانت الأنابيب بهذا منافساً للقناة لاشك فيه ، فإن اليد العليا تظل للقناة ، بل كثيراً ما عمل التابلاين بالذات بأقل من كامل طاقته ، وذلك تحت منافسة القناة . وعلى أية حال فإن إنتاج المشرق الأوسط من الضخامة بحيث تستوعب حركته كل طاقة القناة والأنابيب جميعاً دون مزاحمة أو منافسة خطيرة .

أما عن مشاريع الأنابيب الجديدة ، فلقد كانت هناك دائماً قائمة دسمة من المشاريع تبعد كلها ببتروول المشرق الأوسط عن القناة ، ولم تتحقق لأسباب أو أخرى لكنها تكاد تشير إلى نهاية عصر الاندفاع على بناء الأنابيب . فتعدد الدول التي لا بد أن تمر بها الأنابيب ، والتعارض الكامن أحياناً بين مصالح الإنتاج والمرور بالنسبة لدول إنتاج البترول نفسها ، وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة من وجهة نظر المستثمرين الأجانب ، وأخطار تدمير الأنابيب أثناء الأزمات السياسية والحروب مع إسرائيل ، وكذلك خطر التأميم .. الخ ، كل ذلك لم يكن يشجع الشركات الأجنبية على التوسع في الأنابيب . ومما له مغزاه أن أنبوباً جديداً ، باستثناء الخط الإسرائيلي العدو ، لم ينشأ منذ مد التابلاين في الخمسينات الباكورة وحتى أوائل السبعينات .

غير أن الموقف انعكس منذ ذلك الوقت نتيجة لتعاظم إنتاج المشرق والخليج من ناحية وتفاقم أزمة المشرق الأوسط من الناحية الأخرى . فمُنذ أغلقت قناة السويس بالعدوان اشتدت العودة إلى سياسة الأنابيب بصورة مفاجئة وخطيرة . فقد مدت في السنوات القليلة الأخيرة ٦ خطوط جديدة ، أي ضعف شبكة المشرق التقليدية القديمة .

فهنالك أولاً الخط الإيراني - التركي في أقصى الشمال وطاقته ٦٠ مليون طن ، ثم الخط العراقي - التركي من حقول كركوك ، وكلاهما ينتهي إلى البحر المتوسط . ثم هناك الخط العراقي الجنوبي إلى الخليج العربي ، وهو أنبوب كركوك - الفاو .

أما الخط الإسرائيلي الذي كان يعتمد أساسا على البترول الإيراني فطاقته ٢٢ مليون طن ، يمكن زيادتها إلى ٦٠ مليونا ، ولو أن حركته الفعلية لم تكن ثابتة ولا معروفة بدقة ، وعلى أية حال فقد أصبح غير ذي موضوع ولا خطر بعد الثورة الإيرانية . أما سوميد أو الخط المصري فطاقته ٨٠ مليون طن قابلة للزيادة إلى ١١٧ مليونا . وأخيرا وفي أقصى الجنوب يأتي الخط السعودي عبر شبه الجزيرة من حقول الشرق إلى ينبع على البحر الأحمر ، بطاقة ٨٠٠ ألف برميل يوميا أي نحو ٤٠ مليون طن سنويا .

واضح إذن أن شبكة أنابيب الشرق قد توسعت وتفرعت شمالا وجنوبا على كلا جانبي الشبكة النواة التقليدية القديمة ، وبعضها أصبح لأول مرة ينقل بترولاً عربيا خارج ممرات عربية ، كما أن بعضها الآخر خطوط وطنية تجري في دولة واحدة لا في عدة دول ، كما على الجانب الجنوبي من الشبكة بصفة خاصة وعلى العكس من الجانب الشمالي حيث تسود تماما الخطوط المتعددة الدول وكذلك مسارات النقل غير العربية . أخيرا فإن بعضها يصل لأول مرة إلى البحر الأحمر ولو في الطريق إلى المتوسط ، وهذه بطبيعة الحال هي الخطوط الجنوبية القصوى .

والواقع أننا نستطيع الآن أن ننظر إلى مجمل شبكة أنابيب الشرق الحالية كشعبتين : رئيسية في الشمال من الخليج إلى المتوسط مباشرة ، ومعظمها متعدد الدول في مساراته وبعضها غير عربي المسار و/أو المخرج ، وكلها مفقود لقناة السويس . ثم شعبة ثانوية في الجنوب من الخليج إلى المتوسط عن طريق البحر الأحمر بصورة أو بأخرى ، ولكنها إن لم تخدم قناة السويس فإنها تخدم مصر جزئيا على أية حال . وهي تشمل باستثناء الخط الإسرائيلي خط القاو جنوب العراق ثم خط ينبع السعودي ثم سوميد المصري . والأخيران يعدان بمثابة أنابيب مترابطة من الوجهة العملية حيث يكمل بعضهما الآخر عبر الجزيرة العربية والبحر الأحمر فمصر .

تلك هي كثافة ونمط شبكة الأنابيب الحالية ، المهم فيها أنها كما تكثفت وتضاعفت خطوطا ، تضخمت طاقتها النقلية تضخما محسوبا على قناة السويس بالضرورة ومسحوبا منها بالقوة . فمجمل طاقة الشبكة الحالية قديمها وحديثها لا يقل عن ٣٢٠ مليون طن سنويا ، وقد يتجاوز ٣٥٠ مليونا . وهذا يعادل نحو مرة ونصف مرة أقصى طاقة قناة السويس البترولية قبل إغلاقها سنة ١٩٦٦ (٢٠٦ ملايين طن) وأربعة أمثال طاقتها الراهنة مؤخرا في ١٩٨٠ (٨٥ مليون طن) . وذلك أيضا ما يعادل نحو نصف صادرات الشرق الأوسط الذاهبة غربا ، أو أخيرا ما يناهز كمية البترول المنقولة بطريق الرأس حاليا . ولما كانت صادرات الشرق الأوسط الذاهبة غربا لاتعدو نصف إنتاجه ، حيث يذهب النصف الآخر شرقا ، فإن هذا لا يترك للقناة مستقبلا أكثر من ربع صادرات المنطقة كحد أقصى .

ولا جدال أن هذا يشير إلى خطورة المنافسة ، كما أن الوضع كله يشير قضية المنافسة بين البر والبحر ، أو الصراع بين الطريق البري والطريق البحري . فلقد كانت هناك دائماً طوال التاريخ علاقة عكسية بين الطريقين فيما يخص تجارة المرور حول الجزيرة العربية وعلى جانبيها : طريق الخليج - الهلال الخصيب ، وطريق البحر الأحمر - مصر . وأنابيب المشرق المعاصرة إن هي إلا إحياء جديد «للأوفر لاندروت» وترجمة عصرية بترولية لطرق القوافل القديمة . وهذا كله يشير إلى أن قدراً ما من التنسيق العربي في إطار التضامن القومي مطلوب لحفظ التوازن وحسن توزيع الأدوار .

الناقلات العملاقة

على أنه إذا كانت الأنابيب قد ظنت الخطر الذي يمكن أن يهدد القناة ، بينما أن الناقلات هي نقطة قوتها وعميلها الطبيعي ، فقد انقلب الوضع منذ الستينات ، ولم يعد الخطر يكمن في الأنابيب بقدر ما يتمثل في الناقلات . ولقد كانت القاعدة الأصولية والتقليدية هي أن القناة ضابط نمو الناقلات حجماً وأبعاداً ، وليس العكس . فكانت الناقلات تبنى بمقاسات ومواصفات وغطاس تتحدد كلها تبعاً لإمكانية عبور القناة . ولكن متغيراً جديداً وخطيراً طرأ على الموقف هو الناقلات العملاقة أو الماموث ، تلك «الأنابيب العائمة» المتحركة التي تكمل الأنابيب الأرضية وتتكامل معها في سلسلة مترابطة عبر البحر .

ولقد أتى زحف الناقلات الضخمة في البداية وثيداً ولكن أكيداً خلال الخمسينات ، ثم انطلق فجأة بصورة انفجارية في الستينات ، وأصبح الاتجاه العالمي الكاسح والموجة الجارفة في السبعينات ، بحيث لم يعد شك أن الناقلات العملاقة قد جاءت لتبقى ، تهدد بأن تنسخ إلى حد بعيد الناقلات الصغيرة والمتوسطة (الناقلات حمولة ٢٠٠ ألف طن مثلاً تبتلع حمولة ٢٠ ناقلات فئة ١٠,٠٠٠ طن وتكاد تلغي الحاجة إليها) ، وتوشك أن تصبح «موضة» العصر بل علامة عصر ومعلم حضارة وحتم المستقبل . وفي هذا التطور الثوري كان لإغلاق القناة ١٩٦٧ بالتحديد فعل الزناد، فهو الذي دفع إليه كما مكن له .

حتى الخمسينات مثلاً ، كان متوسط حمولة الناقلات العادية بضعة أو عدة آلاف ، ثم في الستينات ارتفعت إلى بضعة أو عدة عشرات من الآلاف ، وهي الآن في السبعينات تدور حول بضعة أو عدة مئات من الآلاف . ففي ١٩٦٠ كانت حمولة الناقلات فئة +١٠,٠٠٠ طن تعادل ٦٠٪ من حمولة كل الناقلات العابرة في قناة السويس . أما اليوم فقد تكاثرت الناقلات فئات ١٠٠ ، ٢٠٠ ، ٣٠٠ ألف طن ، وكل يوم تزايد نسبها في الأسطول العالمي عدداً وحمولة ، بينما توجد تحت البناء ناقلات فئات

ثلث ونصف المليون ، كما قد لا يكون بعيداً اليوم الذى تلشن فيه أول ناقله مليونية (؟) .

وعلى سبيل المثال ، فقبل ١٩٦٧ كانت نسبة حمولة الناقلات فئة + ٨٠,٠٠٠ لا تتجاوز ٤٪ من المجموع ، ولكنها فى ١٩٧٣ وصلت إلى ٤٧٪ . كذلك الناقلات حمولة + ٢٠٠,٠٠٠ بلغت فى ١٩٦٨ نحو ٠,٧٪ فقط من المجموع ، ارتفعت إلى ١١٪ فى ١٦٪ ثم إلى ٣١٪ ما بين ١٩٧١، ١٩٧٣ . وفى آخر عام ١٩٧٣ سجلت اللويدز أن بالعالم ٣٦٢ ناقله حمولة ٢٠٠-٤٠٠ ألف طن أو أكثر، بينما كانت قائمة الناقلات التى تحت الطلب والبناء هى ٣١٧ ناقله فئة ٢٠٠-٣٠٠ ألف بنسبة ٦٦٪ ، ٩٩ ناقله فئة ٣٠٠-٤٠٠ ألف بنسبة ٢٠٪ ، ٦٦ ناقله فئة + ٤٠٠ ألف بنسبة ١٤٪ . أى أن الاتجاه العالمى كان إلى الناقلات العملاقة لاشك ، مع تركيز ملحوظ حول شريحة ٢٠٠-٣٠٠ ألف طن . إنه ميكانيزم السلم الصاعد *escalator* ، وتصاعد فى التصاعد بلا توقف أو حدود .

بل إلى حدود ! فكما أن للناقلات العملاقة نقاط قوتها ، فقد ثبت أن لها نقاط ضعفها التى تزايد باطراد بعد حد معين . والمرونة نقطة قوة واضحة فى الناقلات ، فلها حرية الحركة من تغيير المسار وسرعة تتبع طلبات السوق عرضاً وطلباً والتلاؤم مع مقتضيات المنافسة .. الخ . ولها من الناحية السياسية ضمان الأمن ، فمن وجهة نظر الشركات الأجنبية يكاد « أسطول الناقلات يكون الشيء الوحيد الذى لا يمكن للدول المنتجة أن توهمه » ! ولكن نقطة القوة الكبرى والحاسمة هى يقيناً الناحية الاقتصادية ، أى تكلفة النقل . ذلك أنه كلما زاد حجم الناقله ، كلما قلت تكلفة البناء بالنسبة للطن ، وكذلك تكلفة التشغيل ، ومن ثم فى النهاية تكلفة النقل . وقد وصل هذا الانخفاض إلى حد أن تكاليف نقل الطن بالناقلات العملاقة عن طريق الرأس أصبحت أقل من تكاليف نقله بالناقلات الصغيرة عن طريق السويس ، بل ، حتى لو لم تفرض على الأخيرة أى رسوم مرور على الإطلاق .

وهذا هو الخطر فى الأمر . فرغم فارق المسافة الضخم الذى كان يعطى الأولوية المطلقة للقناة ، انقلب الموقف رأساً على عقب . ومعنى هذا أنه بعد أن كان عامل المسافة يحدد التكلفة ، تغلبت التكلفة على عامل المسافة ، أى التكنولوجيا على الجغرافيا . وفى النتيجة ورث الرأس تيار بترول الخليج الذاهب غرباً إلى أوروبا ، فبلغت كمية البترول المنقول بطريقه إلى أوروبا ٢٦٠ مليون طن فى ١٩٧٠ ، ارتفعت إلى أكثر من ٣٠٠ مليون فى ١٩٧٣ أو بعدها (وهذا ، بالمناسبة ، يعادل نحو ضعف الرقم القياسى لبترول القناة قبل إغلاقها) .

من الناحية الأخرى ، هناك نقاط الضعف . فبعض مائتسبه الناقلات العملاقة من

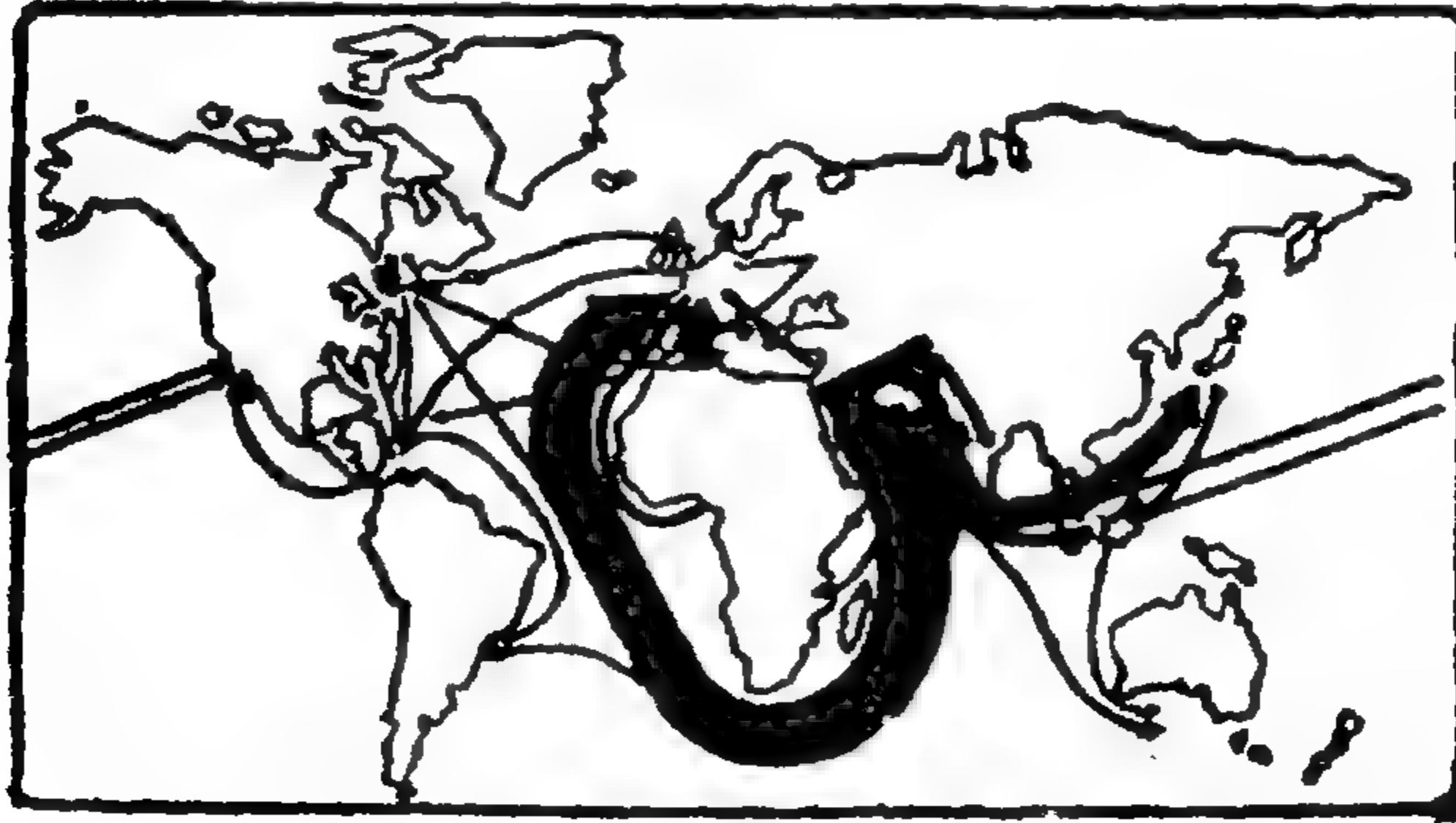
مرونة في البحر ، تفقده حين تقرب من اليابس . فعدد الموانئ ، ومن باب أولى عدد الأحواض الجافة ، الصالح لاستقبالها في العالم عمقاً واتساعاً وتجهيزاً قليل للغاية ، الأمر الذي يحد من حريتها في الحركة ويستلزم لإنشاءات هندسية معقدة وإنفاقات أولية ضخمة تضاعف من حجم الاستثمارات الرأسمالية اللازمة فتخفّض من هامش الربح النهائي . حتى بعض المضائق والمرات البحرية الطبيعية كمضيق ملقا والقناة الإنجليزية ، ودعك من الموانئ نفسها ، لاتكاد تصلح للناقلات العملاقة بغاطسها الكبير . والموانئ نفسها ، وهي تقليدياً تعاني من مشكلة المكان وضيق المساحة خاصة إذا احتضنتها الجبال ، لاتجد متنسحاً لتخزين كميات البترول الهائلة التي يمكن أن تجلبها الناقلات العملاقة .

وحتى في البحر نفسه ، فإن المشكلة ليست بالهيئنة : فأخطار الملاحة والحوادث قائمة ، لاسيما في قطاعات المحيط الخطرة ، بكل ماتعنى من خسائر مادية جسيمة فضلاً عن أخطار التلوث الرهيبة—تذكر غرق الناقلة توري كينيون—الأمر الذي يرفع رسوم التأمين البحري بدورها أيضاً إلى درجة مانعة . وقبل هذا كله فإن الإنفاقات الرأسمالية الإبتدائية في إنشاء الناقلات العملاقة باهظة للغاية وتبتلع استثمارات ضخمة . والأهم من ذلك ، أخيراً ، أنه بعد نقطة معينة—حوالي علامة ربع المليون—تزداد تكاليف البناء والتشغيل والصيانة بمعدلات غير متناسبة مع وفوراتها الحدية بحيث تتضاءل أو تتلاشى المنفعة الحدية لوفورات الحجم .

وهذا كله ما يفسر بلاشك التطورات العكسية التي طرأت مؤخراً على عالم الناقلات العملاقة . فلأول مرة وفي الفترة الأخيرة قلت طلبات بناء الناقلات الجديدة حمولة ١٥٠ ألف ، ٢٠٠ ألف طن وأكثر ، بينما عادت إلى الزيادة طلبات بناء الناقلات الأصغر حجماً . وخلال ١٩٧٤ لم تتلق ترسانات بناء الناقلات في اليابان أي طلب جديد على الناقلات حمولة ٢٠٠ ألف طن فأكثر ، بل وباتت تشكو نقصاً حاداً في طلبات البناء الجديدة . أكثر من هذا ، فلأول مرة تعرف الناقلات العملاقة البطالة الحقيقية . فبعد أزمة الطاقة الأخيرة ورفع أسعار البترول فخفض الاستهلاك في الغرب فالإنتاج في الشرق الأوسط ، وجدت أكثر من ٥٠ إلى ٦٠ ثم ١٠٠ ناقلة عملاقة نفسها في البحر عاطلة بلا عمل . وأخيراً جداً ، وبعد تزايد كساد سوق الناقلات العملاقة ثم قرار إعادة فتح قناة السويس ، أعلن في صناعة السفن إلغاء بناء ٣٦٥ ناقلة ضخمة مجموع حمولتها الكلي أكثر من ٩ ملايين طن . لقد انفجرت أخيراً فيما يبدو ، كما قال أحدهم ، « فقاعة الناقلات العملاقة » ، وإن ظلت بطبيعة الحال خطراً له وزنه .



شكل ٢٦ - انقلاب النقل بعد إغلاق القناة. الخريطة العليا توضح توزيع وحركة البترول قبل الإغلاق ، والخريطة السفلى تعكس تحول تيسار للبترول إلى طريق رأس الرجاء الصالح .



بين الاغلاق واعادة الفتح

منذ أغلقها العدوان الإسرائيلي الغادر في يونيو ، تعرضت القناة لحملات وموافرات ضارية وسفينة ، بالفعل وبالقول وبالصمت خططت ، تستهدف النيل منها والتقليل من قيمتها وتحويل شرايين الحياة عنها بل وإهالة تراب النسيان (والصحراء إن أمكن) عليها إلى الأبد . نعم ، وأد القناة حتى الردم ، ذلك هو حلم المنى عند أعداء مصر . (أليس ذلك - جزئياً - معنى ما فعله العدو الإسرائيلي حين رمى بسده الحجري المسلح عبر القناة عند الدفرسوار ؟)

ولقد تصاعدت واستشرت في السنوات الأخيرة حملات الأعداء على قناتنا في الخارج ، وانهاكت النبوءات السوداء عليها وعلى مستقبلها ، حتى ليوشك من كان يطالع أو يتابع ما يكتب عنها أن يظن أنها قد تحولت إلى حفائر أو حفریات أو إلى نوع ما جديد من الآثار البحرية . ولم يكذب بقى سوى صيحة « أغلقوا القناة ! » ، على غرار صيحة « اهدموا السد ! » . وهكذا : هدم السد هنا ، وردم القناة هناك ، ذلك هو القاسم المشترك بين أعداء مصر واللحن الدال (اللايموتيف) عليهم في الداخل والخارج ، في السياسة والاقتصاد . ولعلها أكثر من مصادفة أن ترتبط القناة والسد في ضمير الأعداء الأسود مثلما ترابطا من قبل في ضمير أمتنا الصامدة في مرحلة النضال والصراع السياسى .

وللحقيقة والتاريخ ، فليس جديداً أن تتعرض القناة لحملات التشكيك والتشويه . غير أن هذه النغمة لم تبدأ إلا فجأة منذ التأميم وبعد أن « ضاعت » على الاستعمار وانتقلت إلى ملكية الوطن الأب . فما أكثر ما كتب فيما بين حربي ١٩٥٦ ، ١٩٦٧ ، عن الأخطار العديدة التي تهدد مستقبل القناة ، والتي كذبتها التجربة الواقعية بعد ذلك بصورة سافرة وساخرة . وبعد أن كان الاستعمار على استعداد لأن يفعل أى شئ ، بما في ذلك حتى الذهاب إلى الحرب ، لكي يدافع عن القناة المغتصبة ويدعم موقفها وقبضته عليها ويؤكد حيويتها الفاتكة لمصالح الغرب و « العالم الحر » المزعوم ، أصبح لا يكاد يبالي بها بل ويحاربها خفية وعلناً ويتمنى لها سوء المصير .

على أن حملة الكراهية على القناة هذه اتخذت أبعاداً مختلفة تماماً وخطرة جداً منذ عدوان يونيو الذى شلها لثاني مرة خلال عقد واحد تقريباً ولنحو ثمانى سنوات متصلة لأول مرة في تاريخ القناة حتى أصبحت خلالها بالفعل مجرد ترعة آسنة راكدة ولا نقول قطعة من « الطبيعة الميتة » . ولسنا بحاجة إلى أن نقول إن الصهيونية العالمية وإسرائيل ، بجانب الإمبريالية العالمية ولكن أكثر منها ، هي التي كانت وما تزال تقف

خلف هذه الحملة المسعورة وهى التى تقودها وتغذيها . ومن الناحية الأخرى كان هناك من المحايدىن أو حتى الأصدقاء من يتخوفون على مستقبل القناة ، ويشفقون ألا تعود إلى سابق مكانتها بعد إعادة فتحها ، أو على الأقل فإنها فى رأيهم لن تستعيد لها بسهولة ودون معركة قاسية ومريرة .

وآخرون ، من أصحاب السفن خاصة ، كانوا يعتقدون أو يروجون أنها لن تعود إلى حجمها السابق فى التجارة الدولية أو تنجح النجاح الكبير الذى تريده مصر . فعلى سبيل المثال ، كتب مايكل بيلر فى التايمز فى بداية ١٩٧٥ مقالا بعنوان « مستقبل قناة السويس » افتتحه بتساؤله « هل حقاً سيتم فتح قناة السويس أمام الملاحة فى العام الحالى ؟ وإذا فتحت ، فما هو حجم العمل الذى ستقوم به ؟ » ، ثم أجاب على نفسه قائلاً « إن أصحاب السفن يشعرون بالشك إزاء هاتين المسألتين ، بل إن بعضهم يعتقدون أنها سوف تفشل تجارياً ، ولن تصبح منجماً للذهب كما تأمل مصر » . وإذا كان الواقع قد تولى الرد الحاسم ، فقد ظل هناك من يشكك أو يتحفظ . فمثلاً ، يلزم معظم المراقبين فى الولايات المتحدة الحذر والتحفظ فى التنبؤ بمدى آثار إعادة فتح القناة على التجارة الدولية ، وتكهّنوا بأن بترول الخليج المتجه غرباً بالذات سيستمر فى التحرك عن طريق رأس الرجاء الصالح .

فهل صحيح ذلك كله أو بعضه ؟ هل القناة حقاً فى خطر أى خطر ، أو فقدت إلى أى أمد أى قدر من دورها كما يرجف الأعداء ؟ أتجاوزتها المتغيرات الدولية فى الجيوستراتيجية العالمية بعد أن كانت واسطة العقد بل قطب الجاذبية فيها وضابط إيقاعها الحاكم والمتحكم ؟ والبترو ل ، توأم القناة وعميلها الأساسى الذى نشأ وشب ونما تحت وصايتها وفى رعايتها ، هل قد خرج فى النهاية على طاعتها وتجاوزها ليفرض عليها وصايته هو ؟ إن العلاقة بين البترول والقناة هى اقتصادياً وتجارياً علاقة عضوية حتمية كذلك التى كانت بين القناة والسد نضالياً وسياسياً ، فهل تعود كما كانت ؟ ، وهل تعود هى لتحتل مكان الصدارة فى الملاحة العالمية والتجارة البحرية الدولية مثلاً فعلت باستمرار ؟

لابد أن ندرك أولاً وبلا أوهام أن هناك الآن فى العالم من قد أصبحت لهم مصلحة مكتسبة ، إن لم نقل موروثه ، فى تجميد بل وواد القناة إلى الأبد . أى أنهم أعداء طبيعىون ، وافلون أو تقليديون ، للقناة . ولئن كان من مصلحة العالم كله ، كما كان من مصلحة مصر ، أن تعود القناة بأسرع وقت وبأقصى كفاءة ، فقد برزت فى ظل الظروف المؤقتة الماضية مجموعة جديدة قوية ومؤثرة من المصالح المكتسبة تجد مصلحتها ضد القناة . وعلى المستوى الاقتصادى البحت ، أى الصناعة والتجارة

والنقل ، يمكن أن نحصر ثلاث فئات من المصالح لم تكن تريد أو يهتمها فتح القناة .

أولاً ، رجال صناعة السفن العالمية ، فهم يفضلون بقاءها مغلقة لأن فتحها سيؤدي على المدى القصير إلى تقليل أرباحهم بدلاً من زيادتها ، لأن طريق القناة الأقصر سيحتاج إلى عدد أقل من الناقلات الضخمة لنقل نفس الكمية من بترول التجارة الدولية ، أي أن هذا سيؤدي فجأة أو بالتدريج إلى بطالة حادة في الناقلات التي أصبحت تعاني من قبل من فائض كبير . أما على المدى البعيد فلم يكن يهم بالنسبة لمعظم السفن أن تفتح القناة أو لا تفتح ، لأن بوسعها كما فعلت من قبل أن تدبر طاقات الشحن وخدماته التي تناسب كلتا الحالتين .

ثم هناك ، ثانياً ، أصحاب الناقلات المستقلة ، وأغلبهم من الأفراد المليونيرات ، فهؤلاء تمثل القناة بالنسبة لهم تهديداً أكثر من شيء يبشر بالخير . أما عن شركات البترول العالمية الكبرى التي تعتبر مسئولة فعلاً عن تسيير الناقلات ، فالأمر كله يتوقف عندهم على النفقات والتكاليف النسبية .

ثالثاً ، وأخيراً ، هناك رجال صناعة بناء السفن ، خاصة في اليابان والسويد وسائر دول غرب أوربا ، حيث توضع استثمارات بليونية في بناء الناقلات العملاقة . عودة القناة تؤدي حتماً وتلقائياً إلى خفض الطلب عليهم ، فخفض أو توقف الإنتاج لديهم ، وبالتالي خسائر رأسمالية فادحة .

القناة والناقلات

أما القناة فقد أدركت منذ البداية معنى التحدي وقبلته - ولم يكن لها بد من أن تقبله - على الفور ، وذلك بتجديد شبابها ، أعني بالتوسيع والتعميق ، توسيع القطاع وتعميق الغاطس . هكذا توالى المشروعات المتتابعة والطموح التي بدأت بعد إزالة آثار عدوان ١٩٥٦ والتي توجهها مشروع ناصر . وهكذا أيضاً باتت القناة تنمو مع الناقلات بعد أن كانت هذه هي التي تنمو معها . وبعد أن كانت الناقلات تحب في رعاية القناة ، شبت عن الطوق فدخلتا معاً في سباق عنيف . ففي ١٩٦٠ أمكن للناقلات حمولة ٤٥ ألف طن أن تعبر القناة ، بعد أن كان الحد الأقصى ٣٥ ألفاً فقط . وفي أوائل ١٩٦٢ استقبلت القناة أكبر ناقلة في العالم تم بناؤها حتى ذلك الوقت .

أما مشروع ناصر فكان هدفه عبور الناقلات حمولة ٧٠ ألف طن ، مع ازدواج القناة بحيث تتضاعف الحركة فيها إلى عملية ذات اتجاهين . وكان المشروع قد قطع

شوطا طيبا بالفعل حين أتى عدوان ١٩٦٧ الغادر لا ليغلق القناة ويوقف كل شيء فقط ، ولكن كذلك ليبتر علاقة الارتباط بين القناة والناقلات وليضع نقطة افتراق خطيرة بينهما .

ذلك أنه منذ جثم العدوان الإسرائيلي على المنطقة مرت مياه كثيرة في القناة - ولا سفن على الإطلاق . وفي الأثناء ، كان الخطر الأصغر والمباشر الذي استجد هو أنه حتى تلك الفئة من الناقلات التي كان يمكنها أن تعبر القناة بتلك السعة (٧٠ ألف طن) كانت في طريقها إلى الانقراض أو الانسحاب من حركة القناة . فالمقدر أن نصفها على الأقل كان قد تجاوز عمره الافتراضي ولن يجدد بدله ، وفي غضون ٧ سنوات من تاريخه سينتهي أجله أو يحال إلى الملاحة الساحلية أو « التخريد » . ومعنى هذا أنه ما لم يتم توسيع القناة فإنها حتى بعد الفتح كانت ستفقد حتما حتى هذه الحركة البترولية المحدودة ، وبالنسبة نفسها سوف تنخفض إيرادات القناة فعليا ، فضلا عن أن تتحول هي إلى قناة « للفوارغ والنواشف » (البضائع الجافة) ، فتفقد بذلك كل مغزاها ودورها البترولي الحقيقي . أي أن المزيد من التوسع أمر حتمي وضرورة بقائية بحثة على أية حال .

هذا عن الخطر الأصغر أو الأول ، غير أن هناك الخطر الأكبر أو الآخر . فقد انحسرت الملاحة البحرية برمتها وعلى رأسها البترول إلى طريق الرأس في الجنوب . وانطلق مد تضخم الناقلات العملاقة - وقد تحررت من ضبط أو تحكم عنق زجاجة القناة مثلما ساعدتها إمكانيات وإنجازات التكنولوجيا المذهلة - انطلق بصورة جارفة ، نكاد نقول متوحشة ، لكي تتناسب مع اقتصاديات الرحلة الجديدة المضاعفة ، إلى أن وصلنا الآن إلى وضع جديد في هندسة السفن تبنى فيه الناقلات لا لكي تعبر القناة ولكن لكي لاتعبر القناة ، وتفصل فيه على « مقاس » رأس الرجاء لا على مقياس قناة السويس .

فبعد أن كانت الناقلات التي يمكنها عبور القناة بكامل حمولتها تمثل ٧٤٪ من حمولة الأسطول العالمي ، انخفضت هذه النسبة إلى ٢٧٪ في ١٩٧٥ وإلى ٢٣٪ في ١٩٧٦ ، قلبر أنها ستخفض بدورها إلى ١٨,٥٪ في ١٩٨٠ . وكان المقدر أن خمس أسطول الناقلات العالمي هو الذي يستطيع حتى ذلك التاريخ أن يستخدم القناة وهـ محمل حمولة كاملة ، كما أن أقل من نصف هذه السفن هي وحدها التي كانت تعد مناسبة وقادرة على استخدامها . لقد أصبحت ناقلة تلك المرحلة السائدة ناقلة « محيطية » وليس من أسف « قنالية » ، وعاد نمط جغرافية نقل العصور الوسطى إلا أنه في صورة عصرية بالغة الحداثة تتفق مع قمة تكنولوجيا القرن العشرين .

والسؤال الآن : مامغزى هذا التطور الخطر ؟ هل قد شبت الناقلات نهائياً عن وصاية القناة أو شقت عصا الطاعة عليها إلى الأبد ؟ أهو إنذار بدورة جديدة وقاضية من الأسر النقلي ؟ هل انتقل الموقف من منافسة ، متكافئة على أية حال ، بين القناة والأنابيب إلى صراع قاصم ومدمر بين القناة والناقلات أو بين طريق السويس وطريق الرأس ؟ لقد رأينا كيف هزت الأسلحة النووية قيمة القناة بعض الشيء من الناحية الاستراتيجية العسكرية البحتة ، فهل هزت الناقلات العملاقة بدورها قيمتها التجارية والملاحية ؟ إن تكن الأولى ، فهي لصالح الوطن ، لصالح الأمن المصرى ، أما الثانية فلا يمكن إلا أن تكون خطراً داهماً على الاقتصاد المصرى . بصيغة أخرى ، هل الناقلات العملاقة هى ملاحياً بمثابة صواريخ النقل البحرى الذرية ، يمكن أن تفعل بالقناة اقتصادياً ما فعلت تلك بها استراتيجياً ؟ لقد خلقت البواخر التجارية والبوارج الحربية قيمة القناة على مستوى الاقتصاد والاستراتيجية على الترتيب ، فهل تخنقها الآن الناقلات العملاقة والصواريخ النووية على الترتيب نفسه ؟ أف تكون القناة التى غذتها ثورة الانقلاب الصناعى فى القرن التاسع عشر ، ضحية الثورة التكنولوجية فى القرن العشرين ؟

بصيغة أخرة . إذا كانت جزيرة الفحم مهد الانقلاب الصناعى وبناء السفن وسيدة البحار فى القرن الماضى ، بريطانيا ، هى بغض النظر عن الدافع والأسلوب أكبر دفعة وعميل للقناة . فهل تكون نظيرتها ونقيضتها ووريثها « بريطانيا الشرق الأقصى » ، اليابان التى أصبحت القوة الاقتصادية الثالثة فى عالم اليوم ومهد صناعة الناقلات العملاقة وصاحبة أكبر ترسانة لها فى العالم . هل تكون ، دون قصد بالطبع ، عاملاً فى دفع القناة إلى الحلف وسلبها الكثير من قيمتها لحساب الطريق والطريقة الجديدة ؟

أيا ما كان فى هذه الأسئلة من حقائق أو أوهام أو من مبالغات أو ظلال ، فإن رد مصر عليها جاء عملياً ، هادئاً ، مخططاً ، وواثقاً . فمصر ، التى تعرف ربما أكثر من أى بلد آخر أن المكان هو المكان وأن المنزل هو المنزل ، اختارت أن تتصدى لكل التحديات والأخطار فى معركة واحدة وشاملة — ولم لا ؟ — بمبارزة تخوضها بكلتا يديها وبسيفين فى وقت واحد ، بالأنابيب وبالقناة ، وضد الشمال وضد الجنوب . فقد قررت من حيث المبدأ أن تجابه تحدى الناقلات العملاقة بتوسيع القناة إلى الحد الاقتصادى الأمثل الذى يستعيد معظمها . ولكن ليس بالضرورة كلها . حالياً ومستقبلاً . ولكن لما كان هذا البرنامج يستغرق سنوات ، فقد رأت أيضاً مد أنبوب بين السويس والاسكندرية — سوميد — ينوب أولاً عن القناة ربما تفتح فعلاً . ثم

يستوعب قبل فتحها وبعده كل ماعسى يعجز من الناقلات العملاقة عن المرور فيها. وهذا وبذلك تجمع مصر أولاً بين منطق القناة والأنابيب أو الطريق البحرى والبرى معاً ولأول مرة، وترد ثانياً على التحديات بنفس سلاحها وتحول الداء نفسه إلى دواء .

ولقد يتساءل البعض ، كما حدث بالفعل ، عما إذا كان هذا الجمع يعنى نوعاً من الثنائية أو الازدواجية ، يجعل من الأنبوب منافساً أو بديلاً للقناة ، ومن ثم ينطوى على اعتراف ضمني باهتزاز قوة الأخيرة . وآخرون تساءلوا عما إذا لم يكن هذا الأسلوب يحل مشكلة منافسة الأنابيب بطريقة تشبه طريقة شركات السكك الحديدية حين كانت تواجه منافسة السيارات بأن تشتريها ، فلقد يضمن هذا حياة الشركات ولكنه لا يمنع نهاية القطار المحتومة وربما عجل بها . غير أن الحقيقة أبعد ما تكون عن هذا وذلك . فأولاً ، لا تعارض بالضرورة بين القناة والأنبوب ، بل كلاهما يتكامل مع الآخر فى تدعيم الاقتصاد الوطنى دون تناقض أو مزاحمة ، بل من المتصور فوق هذا أن يتضاعف كل منهما يوماً ما بحسب حاجة السوق. فالجمع بينهما إذن ليس ازدواجية بل تزاوج ، وتخصيب لا تعقيم . والأمر كله تكامل دون تفاضل ، لاسيما أنه أيضاً تكامل زمنى متتابع مثلما هو تكامل جغرافى متوازن جيد التوزيع .

سوميد

فأما الأنبوب ، الذى يستمد اسمه من التركيب المزجى لكلمتى السويس والمتوسط ، فليس جديداً بالضبط من حيث المبدأ وإن كان جديداً من حيث المسار والتوجيه . ففي ١٩٥٦ ، بعد أن أغلق العدوان الثلاثى القناة ، تقدم أوناسيس بمشروع لمد أنبوب أو أكثر بقطر ضخيم بين السويس وبور سعيد إلى جوار القناة وبمحاذاتها . وكانت الطاقة المقترحة تتراوح بين ٤٥ ، ٥٥ مليون طن سنوياً . أما الفكرة فهى حل مشكلة إغلاق القناة المؤقتة حينئذ ، ثم حل مشكلة الازدحام المتوقع فى حركة القناة مستقبلاً . غير أن الاقتراح لأمر ما لم يتحقق ، ورئى الاكتفاء فى ذلك الوقت بتوسيع القناة . (ثمة أخيراً حديث عن أنبوب مماثل لاقتراح أوناسيس مطروح بالتعاون مع إيران ، ولكن تقرر تأجيله إلى أن يتم استثمار سوميد تماماً .)

أما سوميد فهو إذا كان إحياء لفكرة الأنابيب من حيث هى مبدأ ، فانه يختلف فى الموقع والطاقة . فابتعاداً عن الأخطار العسكرية الكامنة فى منطقة القناة والى تسببت فى إغلاقها أكثر من مرة ، فانه لا يكررها ولا يوازيها بل ينأى عنها إلى العمق المصرى

سعيًا إلى مزيد من الأمن ، ولو أن هذا ضاعف المسافة تقريباً . كذلك فانه خط مدفون تحت السطح وليس فوقه . من هنا تحدد مساره بالسويس - القاهرة - الاسكندرية ، أى بروؤوس الخليج فالصعيد فالدلتا على الترتيب . ولأن لمصبات الخط ومضخاته ومنشآته طبيعتها وضروراتها الخاصة التى قد تتعارض مع الظروف العمرانية والسكنية فى تلك المدن ، وضماناً أيضاً لحرية الحركة ومرونة التخطيط والنمو مستقبلاً ، تحدد الموضوع الدقيق للخط فى ثلاثها بالضواحي البعيدة : السخنة - الحيزة - سيدى كرير على الترتيب .

طول الخط ٣٣٦ كم ، أى نحو ضعف طول قناة السويس (١٧٣ كم) . وهو ليس أنبوباً واحداً بل مزدوج من أنبوبين ، طاقة كل منها ٤٠ مليون طن ، فالمجموع ٨٠ مليوناً سنوياً ، قابلة للزيادة إلى ١١٧ مليوناً بحسب الحاجة . وهذا الرقم الأخير يمثل نحو ربع مجمل النقل البحرى العالمى للبترول أو من الخليج إلى أوربا (٤٠٠ مليون طن تقريباً) . وفى ١٩٨١ ، أى بعد ٥ سنوات من بدء تشغيله ، تقرر بالفعل زيادة طاقة الخط إلى حده الأقصى وذلك استيعاباً لبترول أنبوب ينبع السعودى الذى تم إنشاؤه مؤخراً . وبذلك أصبح هناك ترابط وتكامل بين الأنبوبين - الأنابيب المترابطة - كحلقتين فى سلسلة واحدة تمثل أقصى أنابيب نقل البترول العربى جنوبية ، وتصل بين الخليج العربى والبحر المتوسط عبر الجزيرة العربية والبحر الأحمر ومصر ، مناظرة ومنافسة بذلك لمجموعة الأنابيب الشمالية الرئيسية التى تصل بين الخليج والمتوسط مباشرة عبر الهلال الحبيب :

عن التمويل - ٣٦٠ مليون دولار ، نحو ثلاثة أرباعها بالعملة الصعبة - فقد شاركت فيه دول ومصالح عالمية عديدة عربية وأجنبية من أبرزها إيطاليا بالذات . وهذا إنما كان يعكس الثقة فى المشروع واستراتيجيته ، وكذلك التضامن العربى الواعى ، فضلاً عن المصلحة الكامنة والمرتبطة لدول بعينها فى موقع مصر الاستراتيجى على الدوام . أما عن التشغيل ، فإن الناقلات العملاقة تأتى من الخليج لتفرغ شحناتها فى الأنبوب عند السويس ، فتدفعها مضخاته حتى الاسكندرية حيث تتلقاها مجموعة أخرى من الناقلات العملاقة لتشحنها إلى موانئ البحر المتوسط وغرب أوربا .

وطبقاً للتقديرات الفنية ، التى تحسب أيضاً حساب متوسط عدد رحلات الناقلات الواحدة فى العام على مرحلتى الطريق جيئة وذهاباً ، فإن تكاليف نقل الطن فى سوميد ستكون دائماً وفى كل الأحوال أقل من مثيلها بطريق الرأس ، بل وكلما ارتفعت أسعار النقل العالمية عموماً كلما زادت أفضلية سوميد الاقتصادية . وقد تحددت رسوم

سوميد بدولارين للطن ، أى مثل قناة السويس . والنتيجة أن الخط تغلب على منافسة الرأس وضمن تفوقه عليه ، بل ويعتبره البعض أرخص أيضا من قناة السويس نفسها ، ولذا دعا إلى منح توسيعه الأفضلية والأولوية على المرحلة الثانية من توسيع القناة (١). والواقع أن طاقة سوميد الحالية (٨٠ مليون طن) تكاد تعادل حمولة البترول التى مرت فى القناة سنة ١٩٨٠ (٨٥ مليون طن) .

فى ١٩٧٧ بدأ تشغيل الأنبوب الأول بالفعل ، ولكن للأسف فى ظل ظروف سيئة تعرض لها قطاع النقل العالمى نتيجة لوجود فائض كبير فى سوق الناقلات بلا عمل مما أدى إلى انخفاض أسعار النقل بشدة . فترتب على ذلك نتيجتان . الأولى أن سوميد بدأ بطاقة محدودة دون طاقته القصوى التى تقرب من المليون برميل يوميا . ورغم أن الظاهرة مؤقتة بالضرورة ، إلا أنها قد فرضت التريث فى توسيع الخط مؤقتا . النتيجة الثانية هى أن سوميد اضطر إلى تخفيض رسومه على أساس تصاعدى ، بحيث يبدأ المليون طن الأول فى حدود ١,٥ دولار للطن ثم تظل تنخفض باطراد حتى تصل إلى دولار واحد للطن فى المليون الخامس عشر . وقد بلغت رسوم سوميد فى ٧٩ - ١٩٨٠ نحو ٨٠ مليون جنيه .

قناة مجددة

توسيع القطاع وتعميق الغاطس - هذان هما حدا تطوير القناة وشحذها كسلاح وبعدها كأداة . والعلاقة - بالطبع - حتمية بين البعد الأفقى والبعد الرأسى ، فكل توسيع يعنى ويستدعى التعميق بالضرورة ، والعكس بالعكس . والتوسيع - بالمناسبة - يتم كقاعدة على الضفة الشرقية وحدها كفراغ عمرانى غير مأهول تقريبا ، بعكس الضفة الغربية حيث تتكدس كل مرافق ومظاهر الحياة فى منطقة القناة . ولا يستثنى من هذه القاعدة سوى بضع تعديلات وتوسيعات موضعية على الضفة الغربية فى المنحنيات والتعرجات الحادة .

وقد وضع برنامج تطوير القناة على أساس تحديد هدف نهائى أو شبه نهائى للسعة ثم تحديد مراحل التنفيذ بالتدرج . فأما الهدف فقد تحدد بعلامة ربع المليون طن ، لأنه عمليا يعد الحد الأمثل اقتصاديا للناقلات العملاقة ، بعده تتضاءل ميزات الحجم ووفوراته مثلما يتضاءل العدد الفعلى للناقلات نفسها بحيث لا يعود يمثل إلا نسبة

(١) أحمد صالح ، « المزايا الاقتصادية لقناة السويس فى ظل الأحداث الراهنة » ، الأهرام ، الاقتصادى ، ١٥ سبتمبر ١٩٧٦ ، ص ١٨ - ٢١ .

ضئيلة ذ عا من أسطول الناقلات العالمى لاتعدو ١٠٪ من حمولة الأسطول العالمى ، وهى بوضوح لاتبرر السعى وراءها ولا التكاليف الإضافية لمزيد من التوسع ، ويمكن بدون خسارة ملموسة الاستغناء عنها ، على الأقل على المدى القريب . وأهم من ذلك أنها يمكن أن تستخدم القناة فى رحلة العودة فارغة ، أى أنها ليست مفقودة تماما ، كما يمكن اجتذابها فى الوقت نفسه لخدمة سوميد .

أما عن المراحل فاثنتان أساسا . وعموما فإن الجدول الآتى يلخص تطور كفاءة وطاقة القناة فى التواريخ الحاسمة .

السنة	عمق المجرى الملاخى بالمتر	عرض القناع بالمتر	القطاع المائى بالمتر	الغاطس بالقدم	حمولة الناقلات بالطن
١٨٦٩	٨	٢٢	٣٠٤	٢٢	—
١٩٥٦	١٢	؟	١٢٠٠	٣٥	٣٠,٠٠٠
١٩٦٤	١٣	٤٥	١٨٠٠	٣٨	٦٠,٠٠٠
١٩٨٠	٢٠	؟	٣٦٠٠	٥٣	١٥٠,٠٠٠ محملة ، ٣٧٠,٠٠٠ فارغة
١٩٨٥	٢٤	؟	٥٢٠٠	٦٧	٦٠,٠٠٠ محملة ، أكثر فارغة

على هذا الأساس يمكننا أن نقسم مراحل تطور القناة منذ إعادة فتحها فى ١٩٧٥ إلى ثلاث طول كل منها يتراوح حول ٥ سنوات : النقاهاة ، فالتحدى ، فالانطلاق . الأولى من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ حين تم مشروع التوسيع الأول ، وفيها استعادت القناة كفاءتها السابقة كما كانت عشية عدوان يونيو . الثانية من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥ حين يتم مشروع التوسيع الثانى ، وفيها تستعيد القناة نسبة كبيرة من بترول الخليج الذاهب قبلا إلى طريق الرأس متحدية إياه بهذا تحديا مصيريا . الثالثة تبدأ من ١٩٨٥ بعد تمام التوسيع النهائى لتستقطب القناة الجزء الأكبر من الناقلات العملاقة وبترول الخليج ولتنطلق نحو أو قرب مركزها الاحتكارى التقليدى القديم كأهم شريان للملاحة العالمية عامة ولبترول الخليج خاصة .

ولكن قبل أن نخوض فى تيار حركة القناة الجديد ، مامعنى ملحمة التوسيع هذه -

وملحمة هي لاشك؟ معناها أننا عملنا بإزاء قناة جديدة تماما أو تقريبا أكثر منها حتى مجددة، إذ لا يكاد يكون لها علاقة بالقناة المتواضعة التي تركها الاستعمار غداة التأميم، ودعك من البداية وقت الانشاء . فالقناة الآن في ١٩٨١ يبلغ حجمها مرتين وثلاث المرة مثل قناة ١٩٧٥ ، وأربع مرات مثل قناة التأميم ، ١٤ مرة مثل قناة الانشاء ١٨٦٩ . أى أننا في الواقع قد أضفنا من قبل أكثر من قناة جديدة إلى القناة القديمة . أما بعد أن تكتمل ملحمة التطوير ، فلن تكون القناة القديمة أكثر من نواة أولية ، ولانقول بدائية . ومن الطريف أن القناة في أيام نشأتها الأولى كانت تسمى « ترعة » السويس ، ولأنها لكللك حقاً إذا قيست بقناة اليوم والغد .

لقد كانت السويس برزخاً ، فتركها الاستعمار ترعة ، ولكن التأميم حولها إلى قناة ، وقد وجب الآن أن تتحول إلى « مضيق » صناعي بمعنى الكلمة . وبقيناً إذا كانت قناة بنا ، ودورها ومجالها الجغرافي أصغر بكثير ، تبحث حثيثاً عن مضاعفة نفسها بقناة أخرى لمواجهة الزيادة المنتظرة في الحركة الدولية، فإن قناة السويس بالتوسع والازدواج أولى وأجدر . وليس هناك خطر حقيقي أن يقصر الطلب عليها وعلى استخدامها يوماً ما دون أبعاد كل توسيع منظور ، كما أن عائدات بضعة أعوام كفيلة دائماً بتغطية نفقات كل مشروع مرحلي للتوسع الكبير .

وطبوغرافيا جديدة

ليس هذا فحسب . فلقد تغير كذلك هيكل وهيئة القناة طبوغرافيا بإضافة عدة تفرعات محلية إلى مجراها الرئيسي وذلك لتسهيل وإسراع الحركة إلى أقصى حد ممكن دون الازدواج الكامل ، إذ تسمح هذه التفرعات بمرور قافلتين في الاتجاهين في آن واحد . وهناك الآن خمس تفرعات هامة . أولاها من الشمال ، ولكن أحدثها إنشاء (١٩٨٠) ، تفرعة بورسعيد . وهي أطولها جميعاً (٣٦,٥ كم) ، ولو أن أكثر من نصفها تمتد في مياه البحر المتوسط (١٩,٥ كم) حيث يحمها أيضاً حاجزان صغيران لتكسير الأمواج ، ، والباقي في قطاع جنوب بورسعيد من رأس العش إلى شرق بورس فؤاد (١٧ كم) . وهناك قناة عرضية قصيرة (٣ كم) تربط بين التفرعة والقناة الأم للتحويل والمرونة . وبفضل هذه التفرعة يمكن للسفن الضخمة والناقلات العملاقة المرور دون دخول ميناء بورسعيد المزدهمة بلا داع .

تلي جنوباً تفرعة البلاح ، وهي أقدمها (١٩٥١) . طولها ١٧ كم ، تتوسط قطاع القنطرة - الفردان خالقة جزيرة كبيرة في وسط القناة هي جزيرة البلاح . ثم تلي تفرعة التماسح (١٩٧٩) بطول ٤,٥ كم شمال بحيرة التماسح حيث خلقت داخلها

جزيرتين صغيرتين على أطرافها . وبفضلها أصبح المجرى الملاحي للقناة مستقيماً في القطاع ما بين المدخل الشمالى للبحيرة والقطاع الجنوبى للقناة واستبعد الدوران حول البحيرة . ثم تأتى تفرعة الدفرسوار بطول ١٠ كم ، وهى تحقق الازدواج فى المدخل الشمالى للبحيرة المرة الكبرى . أخيراً نصل إلى تفرعة كبريت بطول نحو ٧ كم فى العنق الضيق بين البحيرة المرة الكبرى والصغرى .

بهذا يبلغ مجموع أطوال هذه التفرعات ٦٨ كم ، أى ٣٥٪ أو أكثر من ثلث طول القناة نفسها (١٧٣ كم) ، أو قل إن القناة أصبحت طولها المركب ٢٤١ كم ، أو إن القناة الآن هى قناة وثلث قناة طولياً . وبدىهى فإن هذه التفرعات - كعمليات التوسيع عامة - تقع على الضفة الشرقية للفضاء من القناة . وهى بهذا الشكل تحيل القناة من خط أحادى مستقيم إلى شبكة من عدة حلقات مفلطحة متصلة . وأخيراً فمن الواضح أن هذه الخطة برمتها إنما هى خطوة طبيعية نحو الازدواج الكامل للقناة ، ذلك الهدف الذى يرتبط بمرحلة التوسيع الثانية والأخيرة والذى يقدر له أن يتم بعد ١٥ سنة أو نحو سنة ٢٠٠٠ .

بعد إعادة الفتح

ما من شك أن إعادة فتح القناة ، ثم تنامى الحركة فيها ، جاءت أكثر من رد عملى حاسم على كل حملات ومؤامرات أعدائها ، جاءت صفعة بل صدمة . فما أن فتحت حتى تدفقت عائدة إليها ، كما كان متوقعا ، أربعة أنواع من السفن .

أولاً ، وبلا أدنى منافسة ، كل سفن التجارة غير البترولية ، بضائع جافة وركاباً ، وهى التى أضررت من إغلاق القناة وعانت من طريق الرأس أكثر ما عانت وتلهدف على العودة إلى القناة والتى كانت تمثل نحو ٣٠٪ من جملة حمولتها قبل الإغلاق (زاد الآن حجمها النسبى والمطلق إلى الضعف) . وسيكون للبضائع الجافة بالذات دور هام فى مراحل ما قبل توسيع القناة بصفة خاصة .

ثانياً ، جميع ناقلات مشتقات البترول ، تتميزراً لها عن ناقلات الخام . ذلك أن المشتقات إنما تنقل أساساً فى ناقلات صغيرة ومتوسطة الحجم ، بعكس الخام نفسه . ومع اطراد الاتجاهات الوطنية إلى تصنيع المزيد من البترول والبتروكيماويات ، ستزايد حركة نقل المشتقات التى تحتاج إلى القناة .

ثالثاً ، مع اطراد التوسيع حتى استكمالها ، أخذت وستأخذ تعود بالتدريج معظم الناقلات حتى حمولة ربع المليون ، وهذه هى العمود الفقري ماتزال فى أسطول

الناقلات العالمية ، هذا فضلا بالطبع عن الناقلات الصغيرة والمتوسطة حمولة ٧٠ ألف طن ، فهي قد تحولت إلى القناة فوراً .

رابعاً ، في الوقت وبالتدرج نفسها ، أمكن أن يعود كثير من الناقلات حمولة + ربع المليون ، وذلك في حالتها الحمولة غير الكاملة ورحلة العودة فارغة (بالصابورة) .

وغنى عن التقرير أو التعليق أن القناة قد خيبت فآل المتشائمين والشامتين من الأعداء الشائنين ، ولو أنها أيضاً لم تحقق في البداية كل آمال وتوقعات مصر وتنبؤات هيئة القناة . فلقد كانت تقديرات الهيئة لحجم الحركة في السنة الأولى بعد إعادة الفتح هي نحو ١٦٠ - ٢٠٠ مليون طن ناقلات محملة ، ونحو ٢٠٠ - ٢٤٠ مليون طن ناقلات فارغة ، ثم نحو ١١٢ مليون طن بضائع جافة . ولكن من أسف ثبت أن هذه التقديرات مبالغ فيها بنسب ٦ - ٥ الأمثال إلى المثلين على الترتيب . هذا بينما ، للأمانة العلمية ، جاءت تقديرات بعض الشركات الملاحية في الغرب قريبة جداً من الواقع ، حيث كانت تراوح بين ١٢٢ ، ١٦٦ مليون طن حمولة عامة .

ولابد بعد هذا أن نميز للتحليل التفصيلي بين مرحلة النقاها (٧٥ - ١٩٨٠) حين استعادت القناة اتساعها وعمقها السابق ليونيو . وبين مرحلة التحدى (٨٠ - ١٩٨٥) حين تم مشروع التوسيع الأول وبدأ الثاني ، وإن لم تزل المرحلة في بدايتها ولم تكتمل ملاحها بعد ولو أنها بدأت تتضح بصفة عامة . والحدول الآتي يلخص معالم وتطور المرحلة الأولى حركة ونوعية ، مع ملاحظة أن أرقام ١٩٧٥ تشير إلى النصف الأخير من السنة فقط ، وأن أرقام ١٩٨٠ تقديرية إلى حد ما .

السنة	الناقلات		السفن الأخرى		المجموع		نسبة حمولة الناقلات %
	العدد	الحمولة بألف طن	العدد	الحمولة بألف طن	العدد	الحمولة بألف طن	
١٩٦٦	٩٩٣٠	٢٠٦١٣٤	١١٣٢٠	٦٨١١٦	٢١٢٥٠	٢٧٤٢٥٠	٧٥,٢
١٩٧٥	٧٠٢	١٤٤٢٦	٤٨٧٧	٣٦٠١٥	٥٥٧٩	٥٠٤٤١	٢٨,٦
١٩٧٦	٢٦١٠	٧٧٩٠٣	١٤١٩٦	١٠٩٨٥٦	١٦٨٠٦	١٨٧٧٥٩	٤١,٥
١٩٧٧	٢٦٢٠	٧٥٥٦٨	١٧٠٨٣	١٤٤٩٠٩	١٩٧٠٣	٢٢٠٤٧٧	٣٤,٣
١٩٧٨	٢٤٨٩	٧٣٩٢٤	١٨٧٧٧	١٧٤٣٣٦	٢١٢٦٦	٢٤٨٢٦٠	٢٩,١
١٩٧٩	٢٦٩٨	٨٦٢٧٨	١٧٦٦٥	١٧٩٨٩٣	٢٠٣٦٣	٢٦٦١٧١	٣٢,٤
١٩٨٠	٢٨٥٦	٨٤٩٤٣	١٧٧٧٤	١٩١٧٠٨	٢٠٦٣٠	٢٧٦٦٥١	٣٠,٧
١٩٨٠-٧٥	١٣٩٧٥	٤١٣٠٤٢	٩٠٣٧٢	٨٣٦٧١٧	١٠٤٣٤٧	١٢٤٩٧٥٩	٣٣,٠

هيكل الحركة

لنبدأ تحليلنا بمجموع الحركة العامة ناقلات وسفن أخرى . من حيث العدد ، واضح أن القناة استعادت قوتها بسرعة نادرة في غضون نحو عامين بحيث وصلت إلى مستواها في ١٩٦٦ تقريباً . فمذ ١٩٧٧ يدور متوسط عدد السفن العابرة سنوياً حول ٢٠ ألفاً . وخلال المرحلة ككل (٥,٥ سنوات) عبر القناة أكثر قليلاً من ١٠٠ ألف سفينة ، بمتوسط يومي يتراوح بين ٤٦,٧ ، ٥٦,٥ سفينة ، مقابل ٥٨,٢ في ١٩٦٦ . وفي أوائل ١٩٨١ ارتفع المتوسط إلى ٨٠ سفينة يومياً بزيادة ٢٥٪ عن سنة ١٩٨٠ .

أما الحمولة فقد جاء نموها أبطأ وأثقل خطى بعض الشيء . فمن نحو ٥٠ مليون طن في ١٩٧٥ (نصف سنة) قفز إلى نحو ١٨٨ مليوناً في ١٩٧٦ ثم إلى ٢٢٠ مليوناً في ١٩٧٧ ، بعدها أخذ يتزايد بمعدل + ٢٠ مليوناً كل عام ، بحيث بلغ نحو ٢٧٧ مليوناً في ١٩٨٠ ، وهو رقم يزيد قليلاً على مستوى ١٩٦٦ (٢٧٤ مليوناً) . وأثناء المرحلة ككل مر بالقناة نحو ١٢٥٠ مليون طن من الحمولة العامة ، بمتوسط يومي يتراوح بين ٥١٤ ألف طن سنة ١٩٧٦ ، ٧٥٨ ألفاً في ١٩٨٠ (مقابل ٧٥١ ألفاً في ١٩٦٦) . والمعنى واضح : لقد استعادت القناة طاقتها السابقة تماماً ، وزيادة خلال المرحلة ، وذلك من حيث الكم الحام .

لكن الأمر يختلف كثيراً من حيث النوعية ، أي ما بين الناقلات والسفن الأخرى ، إذ انقلبت كفتا الميزان بينهما بصفة عامة . فمن حيث العدد، تراجعت الناقلات بشدة بينما طفرت السفن الأخرى بدرجة أشد . وبعد أن كان عدد الناقلات لا يقل كثيراً عن عدد السفن الأخرى ، أصبحت الأخيرة بضعة أضعاف الأولى . ففي ١٩٦٦ بلغ عدد الناقلات زهاء ١٠,٠٠٠ مقابل أكثر قليلاً للسفن الأخرى أو نحو ١١,٠٠٠ . ولكن ما بين ١٩٧٦ ، ١٩٨٠ تراوح عدد الناقلات بين ٢٥٠٠ ، ٢٨٠٠ ، أي حوالى ± ربع عددها في ١٩٦٦ . بل لم يزد مجموعها الكلي طوال المرحلة (٥,٥ سنوات) عن عددها في ١٩٦٦ إلا زيادة محدودة نسبياً : نحو ١٤,٠٠٠ مقابل ١٠,٠٠٠ على الترتيب . وبينما كان متوسط عدد الناقلات اليومي هو ٢٧,٢ في ١٩٦٦ ، لم يزد عن ٧,٢ في ١٩٧٦ ، ٧,٨ في ١٩٨٠ .

بالمقابل ، لم تكد القناة تفتح حتى تجاوز عدد السفن الأخرى رقمها القياسي القديم في ١٩٦٦ بنسبة كبيرة . ففي ١٩٧٦ تجاوز العدد ١٤ ألفاً مقابل ١١ ألفاً في ١٩٦٦ . ومنذ ١٩٧٧ بلغ العدد ١٧ ألفاً ، ثم ناهز علامة الـ ١٩ ألفاً في ١٩٧٨ ، استقر بعدها حوالى ١٨ ألفاً إلا قليلاً . ولهذا ارتفع متوسط عدد السفن الأخرى اليومي من ٣١ سفينة في ١٩٦٦ إلى ٣٩,٥ في ١٩٧٦ إلى ٤٨,٧ في ١٩٨٠ . وفي مجموع

المرحلة ككل وصل عدد السفن الأخرى إلى أكثر من ٩٠ ألف سفينة ، مقابل ١٤ ألف ناقلة فقط ، أى أكثر من ستة الأمثال .

بالمثل ، أو أشد وأخطر ، انقلبت الحمولة . فبعد أن كانت الناقلات والبترول تمثل ٧٥٪ من جملة حركة القناة في ١٩٦٦ ، تراوحت طوال المرحلة حول ٣٣٪ في المتوسط أى مادون النصف سابقاً بكثير ، وإن تذبذبت ما بين ٢٨,٦٪ كحد أدنى في ١٩٧٥ ، ٤١,٥٪ كحد أقصى في ١٩٧٦ ، عادت فاستقرت بعدها حوالى علامة ٣٠٪ . بالمقابل ، بينما كانت السفن الأخرى لاتعدو ٢٥٪ من جملة حركة القناة في ١٩٦٦ ، أصبحت تسهم بنحو $\pm ٧٠٪$ ، بمتوسط عام قدره ٦٧٪ .

وبالأرقام الحقيقية ، تراوحت حمولة الناقلات خلال المرحلة بين ٧٤ مليون طن كحد أدنى ، ٨٦ مليوناً كحد أقصى ، مقابل ٢٠٦ ملايين في ١٩٦٦ ، أى بنسبة ٣٦-٤١٪ تقريباً . انخفاض محسوس بل خطر ، إلى حد أن مجموع حمولة الناقلات طوال سنى المرحلة الخمس والنصف يعادل بالكاد ضعف رقم ١٩٦٦ ، أو ٤١٣ مليون طن مقابل ٢٠٦ ملايين على الترتيب . لا عجب أن هوى معدل حمولة الناقلات اليومى في المتوسط من ٥٦٥ ألف طن في ١٩٦٦ إلى ٢١٣ ألفاً فقط في ١٩٧٦ ، ٢٣٣ ألفاً في ١٩٨٠ .

العكس تماماً تطور حمولة السفن الأخرى . فنذ ١٩٧٦ فقط سجلت علامة المائة مليون طن ، ضاربة بذلك رقم ١٩٦٦ القياسى خارج كل مقارنة : ١١٠ مليون طن مقابل ٦٨ مليوناً على الترتيب . ومنذ ١٩٧٧ أصبح الرقم ضعف ١٩٦٦ : ١٤٥ مليون طن مقابل ٦٨ مليوناً . ثم أخذ الرقم يقفز قفزا كل عام حتى بلغ ١٩٢ مليوناً في ١٩٨٠ ، مناهزا بذلك علامة المائتى مليون وثلاثة أمثال رقم ١٩٦٦ . بالموازاة قفزت أرقام المتوسطات اليومية لحمولة السفن الأخرى من ١٨٧ ألف طن فقط في ١٩٦٦ إلى ٣٠١ ألف طن في ١٩٧٦ ، ٥٢٥ ألفاً في ١٩٨٠ . وفى مجمل المرحلة بلغت حمولة السفن الأخرى ضعف حمولة الناقلات : نحو ٨٣٧ مليون طن مقابل ٤١٣ مليوناً على الترتيب .

والمعنى العام واضح سواء جملة أو تفصيلاً : لقد تبادلت الناقلات والسفن الأخرى ، أو البترول والبضائع الخاففة ، المواقع النسبية ما بين ١٩٦٦ ، ١٩٨٠ وذلك بنسبة الثلثين - الثلث والثلث - الثلثين بالتقريب على الترتيب . بل والمواقع المطلقة أيضاً تم تبادلها هى الأخرى تقريباً . ففى ١٩٦٦ بلغت حمولة الناقلات ٢٠٦ ملايين طن ، والسفن الأخرى ٦٨ مليوناً ، مقابل ٨٥ مليوناً ، ١٩٢ مليوناً على الترتيب في ١٩٨٠ .

معدلات الحركة اليومية

السنة	الناقلات		السفن الأخرى		المجموع	
	العدد	الحمولة بالطن	العدد	الحمولة بالطن	العدد	الحمولة بالطن
١٩٦٦	٢٧,٢	٥٦٤٧٠٠	٣١,٠	١٨٦٦٠٠	٥٨,٢	٧٥١٣٠٠
١٩٧٦	٧,٢	٢١٣٣٠٠	٣٩,٥	٣٠١٠٠٠	٤٦,٧	٥١٤٣٠٠
١٩٨٠	٧,٨	٢٣٢٧٠٠	٤٨,٧	٥٢٥٢٠٠	٥٦,٥	٧٥٧٩٠٠

النمط الجديد

معنى هذا كله أن نسبة أكبر من السفن الأصغر هي التي أقبلت على القناة ، بينما لم تعد إليها إلا نسبة صغيرة من السفن الكبيرة وبخاصة الناقلات وبالأخص الناقلات العملاقة . والسبب طبعاً أن ٣٠٪ فقط من ناقلات العالم هي التي كان في استطاعتها الآن أن تعبر القناة ، مقابل ٧٠٪ أكبر من أن تعبرها . من هنا كان الهبوط الأكبر الذي لحق القناة هو في البترول ، إذ تراوح الآن حول ثلث ما كان عليه في الماضي سواء من حيث الحجم الحقيقي أو النسبي . فضلاً عن هذا فإن أكثر من نصف هذه الحمولة إنما هو ناقلات فارغة تتحرك من الشمال إلى الجنوب في طريقها إلى موانئ الشحن بالخليج العربي لتعود محملة لا بطريق القناة ولكن بطريق الرأس .

الخلاصة الصافية إذن تتلخص في نقطتين حاسمتين : أولاً ، لقد استعادت القناة كامل قوتها وطاقها من حيث مجمل الحمولة والحركة العامة تماماً مثلما كانت قبل الاغلاق ، أي أنها استردت في ٥ سنوات فقط ما فقدته في أكثر من ٨ سنوات ، وعادت إليها مكانتها الملاحية العالمية كشريان حيوى . ثانياً ، داخل هذا الإطار الخارجى الثابت حدث تغير نوعى جلى ، فقد تم تبادل المواقع والأوزان النسبية والمطلقة بين البترول والبضائع الخفيفة ، بمعنى أنها فقدت معظم حركة بترولها القديمة وأن البترول فقد مركز الصدارة للفوارغ والبضائع الخفيفة التي أصبحت أكبر بند منفرد في حركة القناة . في معادلة جامعة : ثبات كمى ، وتغير نوعى . أو بصيغة أخرى : أصبحت القناة - مؤقتاً بالطبع - ممراً « للفوارغ والنواشف » أكثر منها قناة البترول أو شريان الزيت الذي كانته في السابق .

غير أن تلك إنما مرحلة النقاهاة ، ولذا فإن السؤال الخامس هو : ولكن ماذا عن المستقبل بعد التوسيع الأول والثاني ، ماذا عن مرحلتى التحدى ثم الانطلاق بعد مرحلة النقاهاة ؟ كشف تمام التوسيع الأول فى ٨٠ - ١٩٨١ عن غزو بحرى حقيقى للقناة يصل إلى حد انقلاب كامل ، قل انقلاب على الانقلاب ، فاق كل التوقعات . فأرقام الشهور الأولى من ١٩٨١ حققت لأول مرة علامة المليون طن يوميا ، وتوؤذن بأن تصل فى نهاية السنة إلى المليون ونصف المليون طن . والأخطر أن حمولة البترول بالذات سجلت زيادة على ١٩٨٠ بنسبة ٩٠٪ أى أن البترول والناقلات قد تضاعفت عمليا فى سنة واحدة ، ولم تعد القناة ممر فوارغ ونواشف ، وأصبحت تستقبل نسبة هامة من مجموع أسطول الناقلات العالمى تقدر بنحو ٥٠٪ ، وتنقل نحو ٦٠٪ من بترول الخليج المتجه غربا .

والمقدر بعد هذا أنه حين تتم مرحلة التطوير الثانية فى ١٩٨٥ ستصبح القناة صالحة لعبور ٩٠-٩٥٪ من الأسطول العالمى للناقلات العملاقة وغير العملاقة . وهذه التطورات الهامة ستحدد ما إذا كانت مرحلة التطوير الثانية والأخيرة هذه ستنتوى على ازدواج كامل للقناة أم تكفى بالتعميق إلى غاطس ٦٧ قدما دون التوسيع بالضرورة. لقد دخلت القناة بالفعل مرحلة التحدى ، وقريبا تدخل مرحلة الانطلاق بتروليا وغير بترولى ، لتعود من جديد أهم ممر بحرى منفرد فى العالم وأهم شريان للبترول والبضائع كليهما فى الملاحة الدولية .

عوائد المرور

السنة	بالجنية المصرى	بالدولار
١٩٦٦	٩٦٢٢٤٠٠٠	٢٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠
١٩٧٥	٣٨٨٠٣٠٦٠	٩٩ ١٦٠ ٠٠٠
١٩٧٦	١٣٩٢٦٦٢٨١	٣٥٥٩١٠ ٠٠٠
١٩٧٧	١٦٧٢٠٩٠٦٣	٤٢٧٤٤٠ ٠٠٠
١٩٧٨	٣٨٥٢٦٧٤٨٨	٥٠٥٩٠٩ ٠٠٠
١٩٧٩	٤١١٠٨٧٦٢٠	٥٨٧٢٦٧ ٠٠٠
١٩٨٠	٤٦٢٠٠٠٠٠٠	٦٦٠٠٠٠ ٠٠٠
١٩٨٠-٧٥	١٦٠٣٦٣٣٥١٢	٢٦٣٥٦٨٦ ٠٠٠

الحقيقة البارزة فى الجدول هى بلا شك الخط البيانى الصاعد باستمرار وثبات

وإن لم يكن باطراد صارم . فبعد القفزة الأولى الصعبة ، تضاعف الإيراد بين عامي ١٩٧٧ (١٦٧ مليون جنيه) ، ١٩٧٨ (٣٨٥ مليون جنيه) ، ومن ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ تضاعف أكثر من خمسة الأمثال تقريبا . وبينما كان الإيراد اليومي نحو مليون دولار سنة ١٩٧٦ ، ناهز المليونين في ١٩٨٠ ، بينما سجلت سنة ١٩٨١ علامة الألف مليون دولار بمتوسط يومي قدرة زهاء ٣ ملايين دولار . أما طوال المرحلة ٧٥-١٩٨٠ فقد بلغ الإيراد التراكمي أكثر من ١٦٠٠ مليون جنيه أو ٢٦٠٠ مليون دولار .

أما عن مكونات هذه الحصيلة ، ناقلات أو سفنا أخرى ، فمن الواضح من الجدول التالي (بالمليون جنيه) أن المصدر الرئيسي تحول كالمتوقع من الأولى إلى الأخيرة تحولا حاسما وقاطعا . فبعد أن كان ثلاثة أرباع دخل القناة يأتي من حركة البترول والرابع من البضائع في ١٩٦٦ ، كان الوضع بينهما أقرب إلى التنصيف في ١٩٧٨ ثم إلى نسبة الثلث - الثلثين على الترتيب في ١٩٧٩ .

السنة	مجموع الإيراد	إيراد سفن البضائع	نسبتها %
١٩٦٦	٩٥,٢	٢٣,٨	٢٥,٠
١٩٧٨	٣٨٥,٣	١٩٩,٠	٥١,٧
١٩٧٩	٤١٨,٠	٢٧٥,٨	٦٦,٠

فما عدا هذا فلا وجه ولا مجال للمقارنة بين سنتي ١٩٦٦ ، ١٩٨٠ من حيث حملة الإيراد رغم تعادلهما في مجموع الحمولة العامة . فعلى السطح ، تناهز السنة الأخيرة خمسة أمثال الأولى إيرادا بالجنه المصري (٤٦٢ مليون جنيه مقابل ٩٦ مليونا على الترتيب) ، أو ثلاثة الأمثال بالدولار (٦٦٠ مليونا مقابل ٢٢٠ مليونا على الترتيب) . أما في الحقيقة فإن المقارنة شبه مستحيلة عمليا . من ناحية لأن رسوم المرور بحسب الطن قد ضوعفت بعد إعادة الفتح فصارت دولارين مقابل دولار واحد قبل الاغلاق . ومن ناحية أخرى للتضخم الحسيم والانخفاض العظيم في القيمة الشرائية والقوة الحقيقية للنقود ومحتواها الذهبي في الفترة الأخيرة . ولهذا فلعل القيمة الحقيقية للحصيلة في السنتين متساوية بالتقريب أو على أحسن الفروض - البعض يرى أنها الآن أقل فعلا مما كانت في السابق ، بل وبالتحديد لاتعدو ربع قيمتها في ١٩٦٦ (!) . غير أن هذه قضية خلافية دقيقة لا يمكن القطع فيها إلا بمزيد من التحليل فيما بعد . حسبنا هنا فقط أن نصيف حقيقتين تكميليتين تعوض كل منهما الأخرى كالأصول والخصوم .

فأولا ، هناك الاتفاق الرأسمالي الضخم الذي وضع في مشروع التوسيع الأول ،

مخصوصاً بالضرورة من إيرادات القناة خلال المرحلة . وتقدر تلك الاستثمارات ، التي أتيح جزء كبير منها بالقروض الأجنبية ، بنحو ١٢٧٠ مليون دولار تصل إلى ١٣٠٠ مليون تقريباً بإضافة شبكة التحكم الإلكتروني لحركة المرور الجديدة . وهذا ، دون أن نذكر فوائده القروض الأجنبية ، يعادل نحو نصف عائدات القناة خلال المرحلة والبالغة ٢٦٣٥ مليون دولار . أى أن القناة كانت عملياً تعمل بالمحان نصف الوقت أى نحو نصف المدة أو سنتين ونصف . والواقع أنه في إحدى السنوات ، ١٩٧٨ ، كانت إتفاقات التوسيع تساوى تماماً عائدات المرور ، أو زهاء ٥٠٠ مليون دولار كل .

ثانياً ، وعلى الجانب المقابل ، فإن للقناة دخلاً جانبياً ، ولا نقول هامشياً ، غير منظور أو مذكور تقريباً ولكنه في تقدير البعض لا يقل كثيراً عن عائدات المرور نفسها ، تلك التي يتركز عليها الاهتمام وتسلط الأضواء . والمقصود بذلك خدمات الملاحة البحرية أثناء المرور من تموين بالأغذية والمياه والوقود - ثمة مشروع لمداينوب بترول من السويس إلى بورسعيد بحذاء القناة لهذا الغرض - ثم خدمات الرباط والرسو والأنوار والأصلاح والترسانة والأحواض الجافة .. الخ . ومجموع هذه الحصيلة يقدر بنحو ١٠٠٠ مليون دولار أخرى :

ولا يبقى بعد هذا سوى كلمة تكميلية عن المرحلة الثانية من التوسيع بعد أن اكتملت المرحلة الأولى . كان المقدر تخطيطياً أنه مع اكتمال مشروع التوسيع الأول سترجح إيرادات القناة من الناقلات المحملة بإيراداتها من البضائع الحافة والفوارغ ، وسيكون مجموع دخل القناة نحو ٢٦٠ مليون جنيه ، منها نحو ١٤٠ مليوناً للناقلات المحملة ونحو ١٢٠ مليوناً للسفن الأخرى . أما في ١٩٨٥ فالمقدر أن ترتفع حصيلة القناة إلى نحو ٤٣٠ مليون جنيه (أى أكثر من ١١٠٠ مليون ولار) ، منها نحو ٢٩٠ مليون جنيه من الناقلات المحملة ونحو ١٤٠ مليوناً من السفن الأخرى . وهناك تقديرات أخرى للدوائر البحرية العالمية تصل بعائدات القناة إلى ٣٦٥ مليون جنيه استرليني في ١٩٨٠ ، ٣٧٨ مليوناً في ١٩٨١ ، ٦٦٥ مليوناً في ١٩٨٢ ، ٦٩٠ مليوناً في ١٩٨٢ ، ٧١٠ ملايين في ١٩٨٤ ، ٧٢٨ مليوناً في ١٩٨٥ .

غير أن واقع الأرقام الفعلية المتاحة عن السنة الأخيرة ٨٠ - ١٩٨١ تشير إلى أن عوائد القناة تجاوزت وسوف تتجاوز كل توقعات وحسابات التخطيط . فمع الغزو البحري الذي شهدته القناة بعد التوسيع الأول ، ارتفع الإيراد اليومي للقناة في مارس ١٩٨١ إلى ٣ ملايين دولار بزيادة ٦٠٪ على نظيره سنة ١٩٨٠ . ومن المؤكد الآن أن يحقق دخل القناة في نهاية ١٩٨١ نحو

١٢٠٠ مليون دولار ، وهي العلامة التي كانت مستهدفة أصلاً في نهاية ١٩٨٣ ، . أهم من ذلك تطور مكونات العوائد . فقد حققت ناقلات البترول والناقلات المشتركة أكبر زيادة في التطور الحديد ، حيث زادت حولتها في ١٩٨١ بنسبة ٩٠٪ عن معدل ١٩٨٠ ، مما أدى إلى رفع إيراد القناة اليومى منها بنسبة ٩٥٪ في نفس التواريخ .

كيف خف وزن القناة النسبي

خسنا إذن ، لقد استعادت القناة مكانها وأهميتها التقليدية في العالم ، وأمامها فضلاً عن ذلك مزيد من النمو والتزايد حمولة وعائدات ، بترولاً وبضائع . غير أن هذا النمو لا ينبغي البتة أن نخدعنا عن حقيقة صارمة صادمة وهي أنه نمو على مستوى المطلق والحقيقي ، أما على مستوى النسبي فنخشى أنه لامفر للأسف من الاعتراف بأن دور القناة قد تقلص وانكمش إلى حد أو آخر وأن وزنها قد خف في حركة التجارة الدولية وبالأخص في دورة البترول الدموية حول العالم . ففي السنوات الأولى بعد إعادة فتح القناة كانت نسبتها من التجارة الدولية البحرية نحو ٤٪ فقط ، مقابل ١٤٪ تقليدياً وقبل أى إغلاق . ذلك أن المجموع الكلى لحجم حركة تجارة البترول الدولية قد زاد عما كان عليه قبل الإغلاق زيادة ضخمة في حين تناقص نصيبه في القناة تناقصاً جسيماً .

ولكن لعل الأخطر من هذا زيادة أسعار البترول العربى ومجموع أرباحه وصافى دخوله وإيراداته . فهذه الزيادة الخرافية بأى مقياس جعلت دخل القناة الحديد مجرد قطرة في بحر أو كسر وفتات متواضع للغاية . ليس ذلك فقط بالنسبة لاقتصاديات عمالقة البترول العربى من حولنا ، ولكن حتى بالنسبة لاقتصادنا وميزانيتنا محلياً . خذ المستوى المحلى أولاً . في ٥ - ١٩٦٦ كانت عائدات القناة ٩٠ مليون جنيه مصرى ، وميزانية مصر ١٨٦٠ مليوناً ، بنسبة ٤,٨٪ ، بينما كانت حملة الانفاق العام ١٢٠٦ ملايين جنيه (١) أى بنسبة ٧,٥٪ . وفي ٧٩ - ١٩٨٠ ناهزت عائدات القناة ٤٢٠ مليون جنيه ، بينما وصلت ميزانية مصر إلى ٧٧٦٥ مليوناً ، بنسبة ٥,٥٪ تقريباً . أى أن النسبة الخام لم تتغير كثيراً أو إلا بالكاد . من جهة أخرى فإن مدخرات المصريين العاملين بالخارج تضخ الآن في الاقتصاد المصرى من ٢ - ٣ مليار دولار في السنة ، مقابل مليار وكسور للقناة ، أى ضعفها وزيادة على الأقل .

أما بالقياس إلى بترولنا ، الذى مازال محدوداً بمقاييس عرب البترول رغم

(١) الكتاب السنوى للإحصاءات العامة للجمهورية العربية المتحدة ٥٢ - ١٩٦٧ ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ص ١١١ ، ٢٢٧ .

طفرته في السنوات الأخيرة ، فإن القناة تراجع أكثر وأكثر ، وباستمرار أيضاً . فكما يوضح الجدول التالي بملايين الدولارات ، بلغت القيمة الاجمالية لإنتاجنا البترولي سنة ١٩٨٠ ضعف عائدات القناة وزيادة ، والمقدر أن تبلغ خمسة الأمثال وزيادة مستقبلاً . وينعكس هذا بالطبع على المعدل اليومي للدخلين . ففي أواخر السبعينات كانت قيمة إنتاجنا البترولي تصل إلى ٥ ملايين دولار يوميا ، مقابل ١,٥ مليون إيرادات القناة . وفي العام الحالي ١٩٨١ تقدر قيمة الانتاج البترولي بنحو ١٩ مليون دولار يوميا ، مقابل ٣ ملايين فقط من القناة . أي بنسبة ٦ : ١ على الأقل . بل إن قيمة صادراتنا الحالية من البترول تزيد نوعا عن صافي دخل القناة ، ويوشك فائض البترول وحده (أي الصادرات - الواردات) أن يلحق بها وشيكاً .

السنة	دخل القناة	قيمة الانتاج البترولي
١٩٨٠	١١٠٠-١٠٠٠	٢٢٠٠
١٩٨١ (تقدير)	١٢٠٠	٦٢٠٠
١٩٨١ (يومي)	٣	١٩

من الناحية الأخرى ، وللانصاف ، دعنا لائنس فارقا جذريا وحاسما بين القناة والبترول ، إن منح الأسبقية للأخير على المدى القصير أو المباشر فانه يحتفظ للأولى بقصب السبق على المدى الطويل وفي نهاية المطاف - وقليل دائم خير من كثير منقطع . فالبترول ثروة ناضبة قابلة للنفاذ ، أما القناة فدخل متجدد أبدي إلى مالا نهاية . وعلى سبيل المثال ، فلقد قدرت قيمة ماخرج من أرض مصر من البترول حتى الآن ، بالاضافة إلى احتياطيها المقدر حاليا ، بنحو ١٣٢ ألف مليون دولار بالأسعار الحالية . وقد لا يكون من المحتمل أن تحقق القناة مثل هذا المبلغ في أقل من قرن ، إلا أن البترول سيكون قد نفذ في غضون بضعة عقود من الآن على الأكثر .

ومهما يكن الأمر ، فاذا كان هذا شأن القناة مع بترولنا المحدود ، فما بالناس وماظنك مع بترول العرب والشرق الأوسط بمقاييسه الخرافية ودخوله الأسطورية مؤخرًا ؟ لاوجه للمقارنة بالطبع - فما مليار دولار بالقياس إلى ٢٥٠ مليارات ؟ - لكننا المغزى هو المهم . ولنبدأ بهذا المقياس . في ١٩٦٦ كانت عائدات القناة بالنسبة إلى عائدات بترول دول الشرق الأوسط (المشرق العربي + إيران) هي ٩٥ مليون جنيه أو ٢٢٠ مليون دولار مقابل ٢٦٨٢ مليون دولار على الترتيب ، أي بنسبة ٧,٢٪ على التقريب . في ١٩٧٦ كان الرقمان على الترتيب ٣٦٠ مليون دولار مقابل ٦٨,٥ مليار دولار ، فهوت النسبة بذلك إلى ٥,٥٪ . أي أن نسبة عائدات القناة إلى عائدات الشرق الأوسط قد أصبحت في ١٩٧٦ نحو $\frac{1}{4}$ - $\frac{1}{5}$ ما كانت عليه منذ ١٠ سنوات فقط .

والآن خذ مقياس العالم العربي . ففي الجدول التالي أدناه لانبجده مقاربا لدخل القناة في آخر تاريخ سوى أصغر دول البترول في أول تاريخ (قطر ، الإمارات ، ليبيا ، العراق) . أما مع الكبار اليوم ، فان دخل القناة في أوجه لا يعدو كسرا متواضعا للغاية . وعلى سبيل المثال فان كبراهم السعودية تحقق الآن دخلا يوميا قدره ٢٠٠ مليون دولار ، مقابل ٣ ملايين للقناة ، بمعنى أن دخل القناة في سنة يعادل بالكاد دخل السعودية في أسبوع . أما بالقياس إلى مجموع عائدات العرب ، فان الحسبة سنة ١٩٧٩ هي نصف مليار دولار للقناة مقابل ١٣٨,٨ مليار (مع ملاحظة أن أسعار البترول هذه رفعت بعد ذلك بنسبة ١٠٪) . أي بنسبة ٠,٤٪ على الأكثر .

بالمليار دولار

الوحدة	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٨	١٩٧٩
السعودية	٣,١	٢٣,٢	٣٤,٦	٥٧,٧
الكويت	١,٧	٧,٠	٨,٠	١٦,٠
الإمارات	٠,٦	٥,٥	٨,٥	١٢,٨
قطر	٠,٣	١,٦	٢,٠	٣,٨
العراق	٠,٦	٥,٧	٩,٦	٢٣,٤
ليبيا	١,٦	٦,٢	٨,٦	١٦,٢
الجزائر	٠,٧	٣,٣	٤,٦	٨,٨
قناة السويس	—	—	٠,٥	٠,٥

لقد تخلفت جدا قناة السويس — لسنا بحاجة إلى القول — في مستوى اقتصادياتها عن بترول الشرق الأوسط . وتضاءل من أسف وزنها ومكانها النسبي في دورة اقتصاد البترول الاقليمي والعالمي إلى مجرد ملحق هش أو ذيل متواضع . والمثير أن تفقد القناة موقعها الاحتكاري في النقل العالمي في الوقت الذي يكتسب البترول لأول مرة موقفا احتكاريًا مطلقا في التجارة الدولية . ومن السخرية أكثر أن القناة حين كانت في موقف احتكاري في النقل العالمي كانت عائداتها كلها تقريبا لا تدخل يد مصر ، ثم لما أصبحت القناة وعائداتها خالصة لمصر فقدت موقعها الاحتكاري وأضحت جهازا تنافسيا .

كيف ، ولماذا ؟ في كلمة واحدة : هي قضية الأسعار والرسوم . فبينما أصبح البترول سوق البائع لا المشتري ، تحولت القناة إلى سوق المشتري لا البائع . ولعل أبسط ، كما هو أقسى وأغلظ ، تعبير عن ذلك تطور قيمة كل من أسعار البترول ورسوم المرور .

ففى الستينات كان سعر البرميل دولارا واحدا بالكاد ، ثم ارتفع بكل صعوبة إلى دولارين ، بينما كانت رسوم القناة دولارا واحدا للطن . أى أن رسوم مرور الطن كانت تعادل ثمن برميل ثم نصف برميل على التوالى ، أو أن رسم المرور كان يساوى ١٤٪ ثم ٧٪ على الترتيب من ثمن وحدة البترول الخام . ولكن بعد أكتوبر نجح البترولون بضرية واحدة فى أن يفرضوا على العالم أسعارا وصلت حتى الآن فقط إلى ٣٥ - ٤٠ دولارا للبرميل الواحد ، أى نحو ١٧ - ٢٠ مرة مثل السعر القديم ، وذلك مقابل مضاعفة الرسوم فقط فى حالة القناة (من دولار إلى دولارين للطن) . أى أن رسوم المرور على الطن أصبحت الآن تعادل سعر ١٧ - ٢٠ برميل بترول على الأكثر ، أو أنها انخفضت إلى ما دون ١٪ من ثمن وحدة البترول الخام . وبصيغة أخرى ، فحين كان رسم المرور فى القناة دولارا للطن ، كان ثمن طن البترول نحو ١٤ دولارا ، أما الآن فإن الأول دولاران فقط والثانى نحو ٢٥٠ - ٢٨٠ دولارا .

بصيغة أخيرة أقل تجريدا وأكثر تطبيقا ، فحين كان دخل القناة فى ١٩٦٦ نحو ٩٥ مليون جنيه أو ٢٢٠ مليون دولار ، كان هذا يعادل ثمن ١١٠ ملايين برميل أو ١٥ - ١٦ مليون طن بترول . أما الآن فى ١٩٨٠ فإن دخل القناة الحديد البالغ نحو ١١٠٠ مليون دولار لا يعادل بالكاد إلا ثمن ٢٨ - ٣٠ مليون برميل أو نحو ٤ ملايين طن بترول بالأسعار الجديدة ، أى أقل من ثلث إلى ربع الكمية الماثلة فى السابق . أما إذا أريد حفظ النسبة القديمة بين أسعار البترول ورسوم القناة لوجب أن ترتفع الأخيرة ثلاثة الأمثال على الأقل ، أى إلى نحو ٤٤٠٠ مليون دولار .

لا عجب إذن أن انقلب التوازن تماما : فبعد أن كان البترول تحت وصاية القناة فى السابق ، أصبحت هى ، وبالعجب ، تحت وصايته بل رحمته . وبقدر ما تناقصت قيمة القناة وفائدتها للعالم حقيقيا ونسبيا ، تناقصت فائدتها لمصر وعائداتها منها نسبيا . فإذا اعتبرنا الإنفاق الرأسمالى الضخم الذى تضعه مصر فى القناة تجهيزا وتوسيعا بالإضافة إلى شق الأنفاق تحتها ، أدركنا أن عائد القناة الحقيقى فى تناقص نسبي باطراد : نضع مزيدا من الجرعات المالية فيها فنعتصر منها بالكاد جرعات غير متناسبة من الأرباح : كلما وسعنا القناة طبيعيا ، كلما قل عائدها نسبيا وإن زاد فعليا . باختصار شديد يعنى ، ولكن بوضوح تام ، لقد بدأت القناة تخضع فى المدى القصير وإلى حين استكمال التوسيع على الأقل لقانون تناقص الغلة ، تماما كالزراعة فى الوادى نفسه .

والواقع أن القناة لم تعد بحال محصول مصر الثانى بعد القطن ، ودعك من البترول ، بل ولا تضخ فى الاقتصاد الوطنى مثل ماتضخ مدخرات المصريين العاملين فى الخارج مثلا ، وربما السياحة أيضا . وقد لا يكون هذا خيرا مطلقا ، ولكن لعله ليس شرا

مطلقا كذلك . فلتن كان اقتصاد البترول العربي وعائدات الشرق الأوسط قد تجاوزت القناة وعائداتها خارج كل حدود ومقارنته ، فإن اقتصاد مصر العام المتنامي قد تجاوزها هو الآخر لحسن الحظ نسبيا وللتوازن على أية حال . هذا وذاك مع ملاحظة أن كل عائد القناة لثلاث أو أربع وربما خمس سنوات أنفق وسينفق على توسيعها وأنفاقها . فكأنها تعمل بالمجان طوال هذه الفترة ، ولم ولن تبدأ العائد الحقيقي إلا بعدها . والواقع أننا إذا قارنا دخل القناة الحالي بدخول البترولين الجديدة شرق القناة ، فلربما جاز لنا أن نقول إن القناة تكاد عمليا تعمل بالمجان .

ولعل هذا وذاك جميعا مايفسر في النهاية دعوة البعض إلى عدم توسيع القناة . غير أن هذه دعوة خاطئة في المدى البعيد ، والعكس تماما هو المطلوب . وبالمثل أو بالمقابل فليس أقل خطأ الدعوة إلى رفع رسوم القناة بلا حدود وإلى مالا نهاية . وإنما المطلوب في الحالين هو الحد الأمثل لا الحد الأقصى بالضرورة . وهذا ماينقلنا إلى أشد جوانب مستقبل القناة حساسية وخطورة وهي قضية الرسوم .

قضية الرسوم

لأنها هي « جنور » العائدات كما قد نعبّر ، فإن الرسوم هي أحد حدى معادلة قيمة القناة—الحد الآخر هو حجم حركة المرور نفسها — كما أنها أحد أهم مقاييس قوة القناة كموقع جغرافي وكطريق ملاحى . ولقد مرت أسعار رسوم القناة في مرحلتين . فحتى ١٩٦٦ قبل الاغلاق كانت الرسوم هي دولار واحد للطن ، مع تحديد حد أدنى من المحتوى الذهبي للدولار ضماناً لعدم انخفاض القيمة الحقيقية للعائدات . ثم منذ إعادة الفتح في ١٩٧٥ رفعت الرسوم إلى دولارين للطن ، ولكن دون تحديد للمحتوى الذهبي وإنما مع الربط والتقويم بوحدات « حقوق السحب الخاصة S.D.R. » وهي التى تمثل متوسط القيمة النقدية « لسلة » من العملات العالمية الأساسية عددها ١٦ عملة رئيسية ، فتكون أكثر ثباتا واستقرارا في سوق النقد وأكثر تخصيصا لعائدات القناة ضد الذبذبة المستمرة في قيم العملات وسعر الصرف الخارجى ... الخ . وبذلك حل التقويم بوحدات السحب الخاصة محل كل من الدولار والمحتوى الذهبي ، الأول لما طرأ عليه من ضعف وانخفاض في سنوات التضخم العالمى الأخير ، والثانى لما أصاب سوقه من ازدواج واضطراب جسيم مع ارتفاع خرافى نتيجة التضخم .. الخ .

داخل هذا التعديل الأساسى ، حدثت أيضا تعديلات نوعية ثانوية بهدف ترشيد الرسوم وبلوغها الحد الأمثل . وتتلخص هذه التعديلات جوهريا في تخفيض الرسوم على ناقلات البترول ورفعها على السفن الأخرى أولا ، ثم تخفيضها على السفن الضخمة

الحجم ورفعها على السفن الصغيرة الحجم ثانيا . والمهدف هو تشجيع واجتذاب الناقلات والأحجام الضخمة من جهة ، وأن تتناسب الرسوم تناسباً عادلاً مع الخدمات الإضافية التي تتطلبها السفن الأخرى والصغرى من الجهة الأخرى .

فعن الناقلات (والناقلات المشتركة) ، تم تخفيض رسوم استخدام قاطرات الهيئة المصاحبة وإلغاء الرسوم الإضافية التي كانت مفروضة في حالة زيادة عرض وغطاس الناقل على الحد المسموح به ، وكانت تمثل ١٢٪ من قيمة الرسوم . وقد أدى هذا إلى زيادة دخل القناة بنحو ٥٠ مليون جنيه سنوياً . أما عن السفن الأخرى فقد خفضت رسوم المرور بنسبة ٢,٥ - ٥٪ لسفن « الحاويات » الضخمة التي تمثل ٤٠٪ من حمولات السفن المارة الآن ، مما اجتذب الحيل الثاني والثالث من هذه السفن فزاد من دخل القناة بنحو ٣٠ مليون جنيه سنوياً . كذلك زادت الرسوم على السفن ذات الأحجام الصغيرة بنسب تتراوح بين ٣٠ ، ٥٠ ٪ ، كما أصبحت رسوم سفن البضائع الحفافة تتناسب مع شرائح الحمولة .

وفيما عدا هذه التعديلات التفصيلية أو التفضيلية ، فلقد أثار التعديل الأساسي جدلاً في الآونة الأخيرة حول القيمة الحقيقية لعائدات القناة واتجاهها الراهن أهو إلى الزيادة أم إلى النقص . وهذا الجدل وإن كان فنياً اقتصادياً إلا إنه كاشف للغاية جغرافياً . فقد رأى البعض أن عائدات القناة الحقيقية تتناقص وأن تزايدت شكلياً منذ إعادة فتح القناة وذلك بالقياس إلى ما قبل إغلاقها . وأن هذا النقص وصل إلى حد أن أصبحت الرسوم اليوم تعادل ربع قيمتها قبل ١٩٦٧ . لأن المحتوى الذهبي للدولار اليوم انخفض إلى ثمن معدله السابق . وفي تقدير هذا الرأي أن القناة تخسر لهذا ١٥٠٠ مليون دولار سنوياً أو ١٠٠٠ مليون على أحسن الفروض . وعلى هذا طالب بالعودة إلى قاعدة المحتوى الذهبي . (١)

وقد ردت هيئة قناة السويس بأن قاعدة المحتوى الذهبي ، وإن كانت سليمة تماماً في الماضي في ظل الاستعمار النقدي العالمي ، لا تستند الآن إلى أي أساس واقعي سليم ، بل من شأنها أن تهدد الملاحة في القناة تماماً . ذلك أنه في ظل التضخم العالمي الحسيم والخطر السائد حالياً ، وارتفاع سعر الذهب بالتالي إلى معدل غير مسبوق ولامعقول ، سوف ترتفع رسوم القناة على هذا الأساس إلى ١٦ - ١٨ دولاراً للطن بدل دولارين ، وهذا على الفور يفقد القناة ٩٠-٩٥٪ من حركة مرورها وحمولتها ، إذ ستحول رأساً إلى طريق الرأس المجاني حيث لا رسوم ولا عوائد سوى خدمات الموانئ المعتادة .

(١) محمود صدق بلوى ، جريدة الشعب ، ١٩/٢/١٩٨٠ ، ص ١٨٠٦/٣/١٩٣٠ ، ص ٥ .

وقد خلصت هيئة القناة في النهاية إلى عدة مبادئ أساسية هامة جديدة بكل اعتبار مثلما هي بالغة الدلالة والمغزى . أولاً ، أن القناة ينبغي أن تكون دائماً أرخص طريق للملاحة العالمية والتجارة البحرية مثلما هي أسهلها وأيسرها . ثانياً ، أن الهدف المسود دائماً هو تحقيق أكبر دخل ممكن . ثالثاً ، أن هذا لا يتم بالضرورة بزيادة رسوم المرور فقط ، ولكن على العكس بتخفيضها أحياناً . رابعاً ، أن الرسوم لهذا لا ترتبط ولا يمكن أن ترتبط بارتفاع الأسعار العالمية نتيجة التضخم ولا بأسعار الذهب . خامساً ، ووراء هذا كله ، أن القناة لم تعد المحتكر الوحيد لحركة الملاحة والنقل بين الشرق والغرب (١) .

واضح إذن هو المغزى بلا جدال . لقد أصبحت القناة في ظل عصر الناقلات الضخمة والأنابيب وطرق النقل البرية عبر القارات أداة تنافسية لا احتكارية . وبهذا فإن رسومها تخضع لا مفر لعامل اقتصاديات تشغيل السفن بالمقارنة إلى الطرق البديلة . ولما كان طريق الرأس المخاني هو أخطر هذه البدائل ، فإن المعادلة التي ينبغي أن تحكم التنافس بينهما دائماً هي كالتالي : رسوم السويس > اقتصاديات تشغيل سفن الرأس — اقتصاديات تشغيل سفن السويس ، أى أن تكون رسوم القناة دائماً أقل من الفارق بين اقتصاديات وتكاليف تشغيل السفن بين طريقي الرأس والسويس ، وبذلك تجدد السفن وخاصة الناقلات العملاقة مكسباً ووفراً محققاً في استخدام طريق السويس وترك طريق الرأس .

معنى هذا أن هامش الزيادة الممكنة في رسوم القناة محكوم دائماً بوجود منافسة طريق الرأس بالفعل أو بالقوة . ولما كان هذا الهامش ضيقاً دائماً وبالضرورة يحكم هذه المنافسة ، فستظل رسوم القناة من أسف في حالة تجميد أو شبه تجميد تقريباً إلى أمد طويل ، كأنما هي محكوم عليها أن تعيش في قفص حديدي صارم تتحرك داخله بالكاد وفي أضيق الحدود . ولعل المخرج الوحيد والحل العملي هو أن ترتفع الرسوم دولاراً كل بضعة أعوام لتتمشى على الأقل مع سلم التضخم أو لولبه الصاعد أبداً ، كما لابد من استبدال التعريفة أو الرسوم النوعية بالوحدة إلى أقصى حد .

وهذا ما ينقلنا إلى المفارقة المثيرة والمؤسفة التي نلمسها حالياً بين رسوم القناة وأسعار بترول الخليج . فلأن البترول أصبح في وضع احتكاري ويمثل سوق البائعين ، بينما أن القناة في وضع تنافسي وتمثل سوق المشترين ، برزت متناقضة لافتة مثلما هي صيادية . فبينما يرفع البترول أسعاره بانتظام واقتدار في وجه التضخم العالمي وبإيقاعه وبحسب انخفاض قيمة الدولار والعملات اللبولية عموماً ، فإن القناة على العكس

(١) الأهرام ، ٢/٤ / ١٩٨٠ ، ص ٦ ، ١٩٨٠ / ٦/٣ ، ص ٩ .

تخفيض رسوم الناقلات بانتظام واضطرار . وبينما يميل الحد الأمثل لأسعار البترول إلى أن يكون هو نفسه الحد الأقصى ، يميل الحد الأمثل لرسوم القناة تجاه الحد الأدنى لا الأقصى . وبينما نجد أسعار البترول أدخل في باب عملية المزايدة ، نجد رسوم القناة أدخل في باب عملية المناقصة . وفي النتيجة الصافية ، فيينا تتصاعد عائدات البترول وتراكم بالبلايين ، لا تتحرك عائدات القناة إلا بجرعات محدودة للغاية ولا تقول مشكوك في قيمتها الحقيقية . ولا غرابة بعد هذا أن انخفضت نسبة مجمل عائدات القناة إلى مجمل عائدات البترول إلى أدنى كسر متصور ، مما ينعكس على الأهمية والأوزان النسبية للقناة والخليج كمواقع جغرافية واستراتيجية .

والمغزى النهائي أوضح من كل لبس . إن أمام القناة شوطاً بعيداً لم يزل من الصراع من أجل استعادة مكانتها وقيمتها . لقد تظامن من أسف دور القناة نسبياً مثلما تغير نوعياً . لقد فقد موقع مصر بعضاً من قيمته استراتيجية في العصر النووي ، ولا ينبغي الآن محال أن يهتز أو يفقد شيئاً من قيمته اقتصادياً في عصر الناقلات . وهذا هو التحدي الحقيقي الذي يواجه قناة مصر ومصر القناة . وهو ما ينقلنا تلقائياً إلى صراع النقل البحري .

صراع النقل البحري

العقد الأخير بلا جدال هو أكثر مرحلة مفعمة بصراع النقل البحري في العصر الحديث . فبطريقة مضغوطة وعنيفة إلى أقصى حد ، وقعت عدة انقلابات متعاقبة ومتعارضة في استراتيجية النقل العالمي عامة ونقل البترول خاصة ، قناة السويس محوراً دائماً وضحيتها أحياناً . وحتى نفهم استراتيجية هذا الصراع الضاري ، علينا أن نتعقب مجموعة خرائط الصراع بأنماطها المرحلية المتلاحقة ، فمن مجموع أنماطها نفهم أبعاد الحاضر — وأخطار المستقبل أيضاً . وحتى نضع الصورة في إطارها الجغرافي الطبيعي ، علينا أن نحفظ دائماً في الذهن بمثلث رؤوسه الخليج العربي — رأس الرجاء — غرب أوروبا ، مع تثبيت قناة السويس في منتصف الضلع الوتر الواصل بين الخليج وأوروبا . فبتحليل دورة البترول والحركة داخل دائرة هذا المثلث ، تتجسد لنا استراتيجية الصراع بكل مغزى وبدون خفاء .

أنماط الصراع

فأولاً ، هناك النمط الطبيعي أو ما قبل يونيو ١٩٦٧ . وهو النمط الطبيعي للأشياء ، ببساطة لأنه النمط الجغرافي ، النمط الذي تركبه الجغرافيا وتخضع عليه الطبيعة . في هذا النمط لا مكان لرأس تقريباً ، وليس ثمة إلا محور الخليج — أوروبا عن طريق السويس .

وبذلك يحتل المثلث النظري إلى ضلع واحد يعمل عليه البترول في رحلة « مكوكية »
لا نهائية ، محملة من الجنوب فارغة من الشمال .

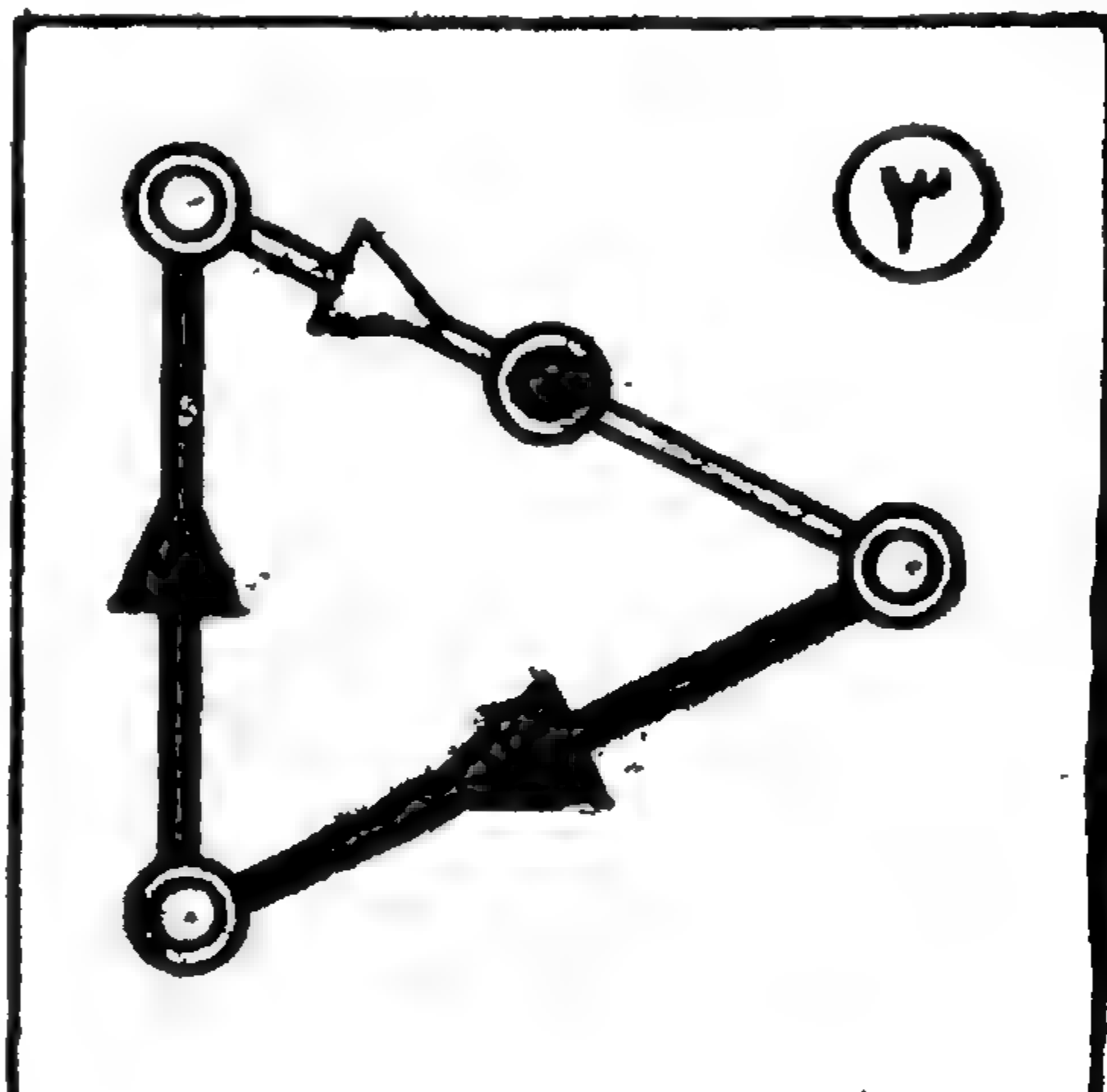
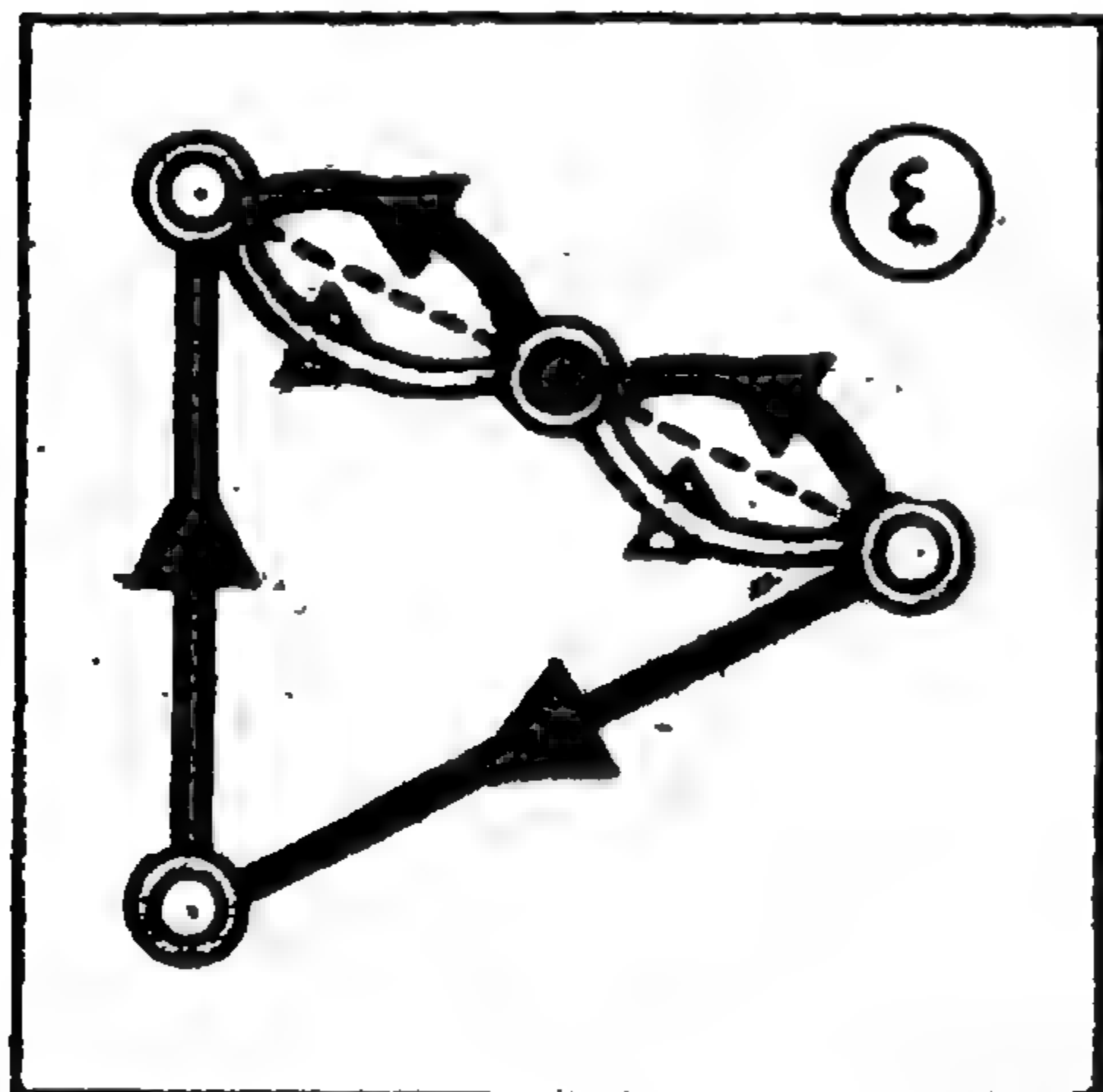
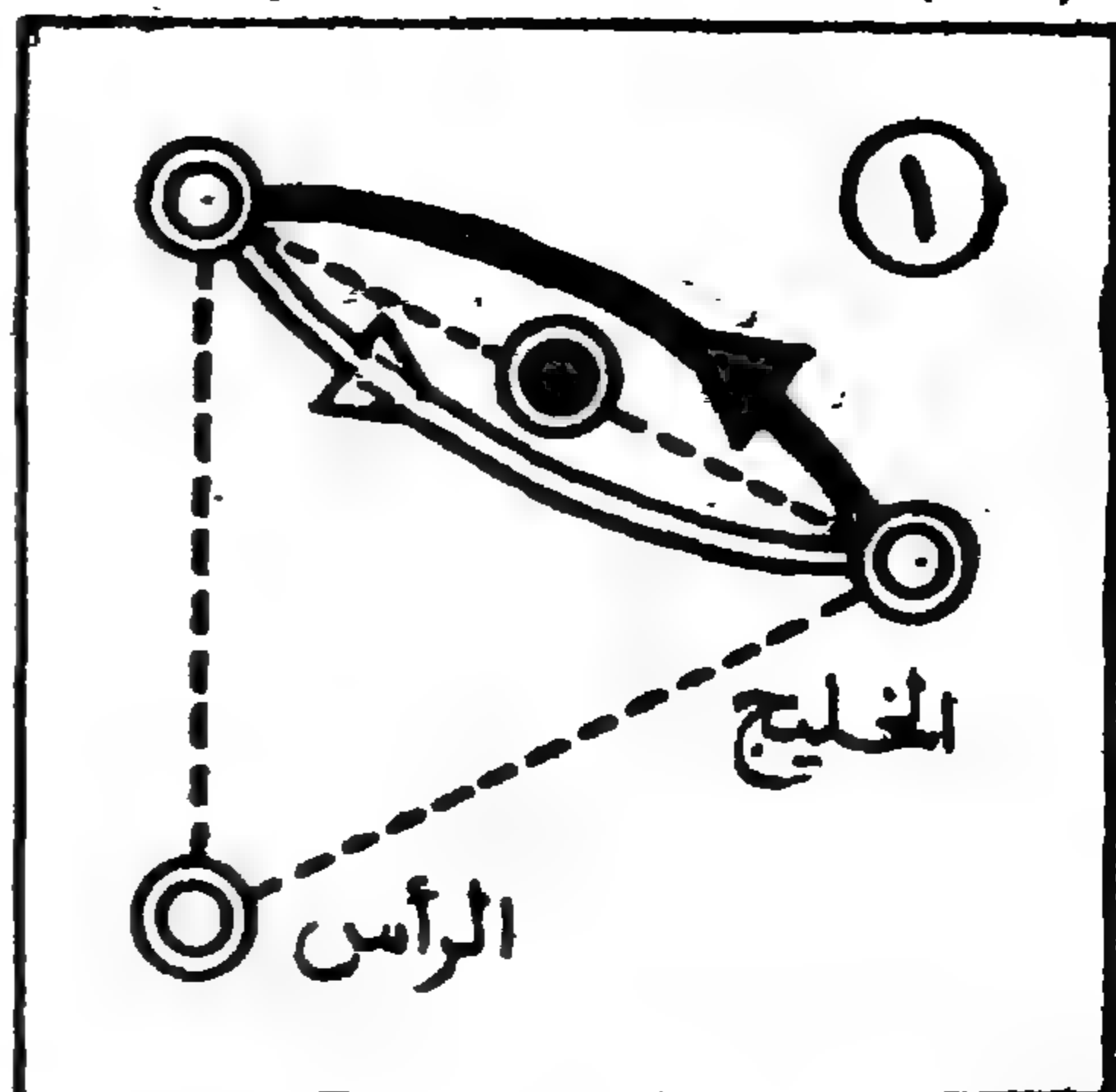
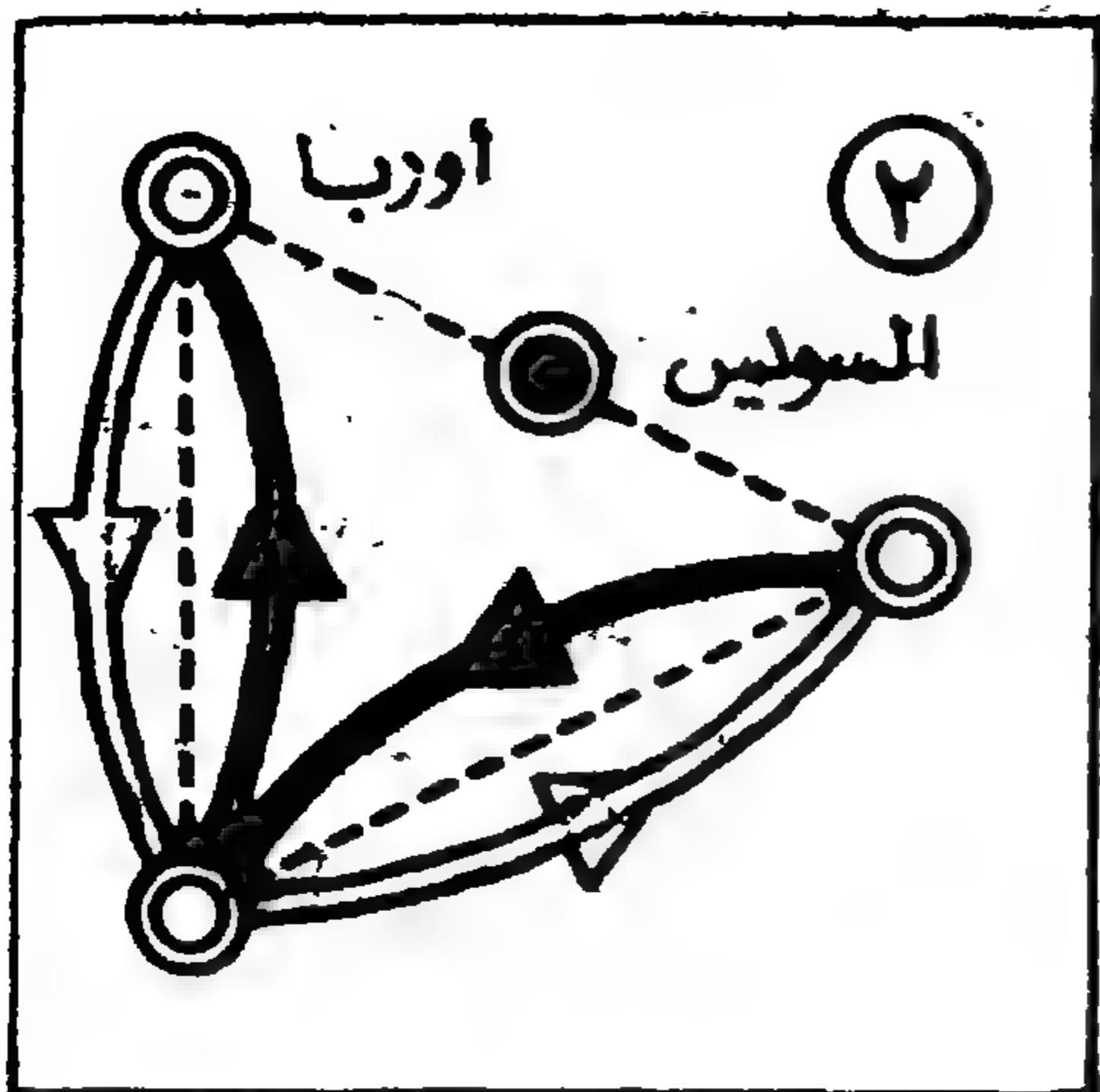
ثانياً ، نمط الإغلاق ، يونيو - أكتوبر . هذا هو التقيض المطلق للنمط
الطبيعي السابق . فيه يتبادل الرأس والسويس المواقع والأدوار تماماً ، فلا مكان فيه
للقناة ، بينما ينتقل التيار برمته إلى الرأس . ولهذا فهو من وجهة الجغرافيا والتكاليف
نمط شاذ . لكن تظل الرحلة المكوكية بين الخليج وأوروبا كما هي بنفس طبيعتها في
الذهاب والإياب .

ثالثاً ، نمط إعادة الفتح ، يونيو ١٩٧٥ . وهو نمط ما قبل التوسيع . ورغم أن
القناة استعادت كل حركتها الطبيعية من البضائع الجافة في تجارة الشرق - الغرب ،
إلا أنها لم تستعد إلا جزءاً ضئيلاً للغاية من حركة البترول بين الخليج وأوروبا ، وحتى
هذا الجزء أغلبه من الناقلات الفارغة . من هنا يظل النمط أقرب كثيراً بالتأكيد إلى
نمط الإغلاق الشاذ منه إلى النمط الطبيعي ، وإن كان يمثل مزيجاً منهما . ولكن في هذا
المزيج لن يخفى عنصر خطير وهو أن القناة قد دخلت مضطرة في خدمة طريق الرأس
إلى حد معين ، وذلك حين دخلت معه في دائرة نقلية واحدة كمر للناقلات الفارغة ،

من هنا ، ومع ترايد تحول الناقلات الفارغة إلى القناة ، ولولا جدول تبقى لها من
الناقلات المحملة الصغيرة ، لا اكتملت عملية « تجارة مثلثة » بترولية بين رؤوس مثلثنا
تجري في دورة كاملة مع عقارب الساعة على النحو الآتي : من الخليج تبعاً للناقلات ،
وعن طريق الرأس تتجه إلى أوروبا للتفريغ ، ثم من أوروبا تعود الفوارغ إلى الخليج
بطريق السويس ، وهكذا دواليك . وهذه التجارة المثلثة تكاد تذكرنا بالنموذج
التاريخي الشهير في القرن ١٧ لتجارة المصنوعات - الروم - السكر بين أوروبا -
إفريقيا - جزر الهند الغربية والكاريبى .

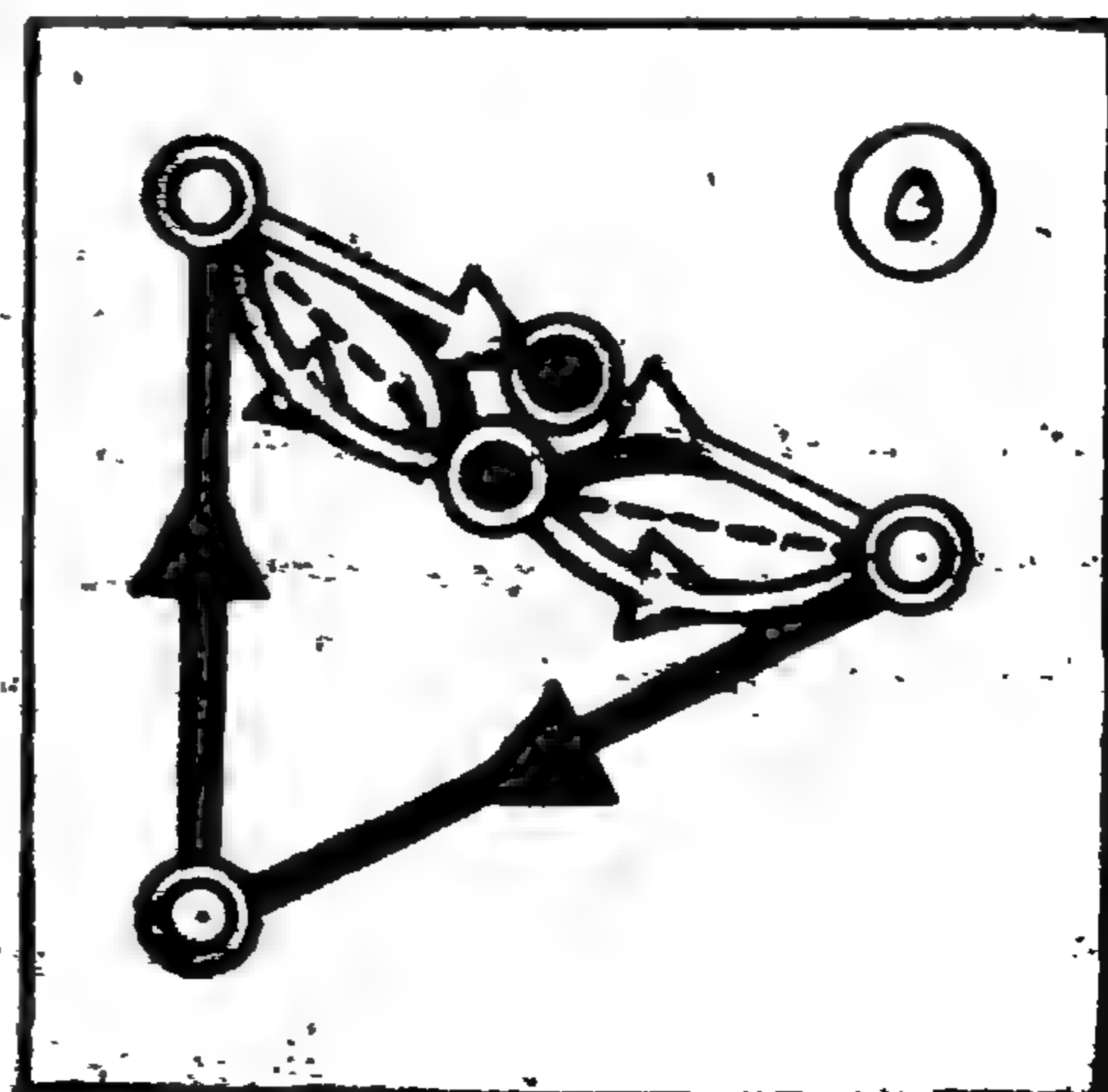
إن القناة ، بعد أن فقدت دورها الطبيعي كاملاً للرأس أثناء الإغلاق ، قد
أصبحت في مرحلة النقاهاة قطاعاً « فارغاً » أو شبه فارغ في دائرة بترولية مغلقة ،
أو كالضلع الأجوف أو الجاف بين ضلعي المثلث الآخرين المحملين . لقد فقدت القناة
نصف قيمتها التجارية على الأقل للرأس ، مثلما فقدت نصف قيمتها الاستراتيجية على
الأقل للخليج العربي . وكما أصبحت إلى حد أو آخر تابعاً للخليج استراتيجياً ،
أصبحت تابعة للرأس تجارياً .

رابعاً ، نمط سوميد . وهذا فعلاً نمط وحده ، وعلى وجه اللقطة فهو نحدي مصر
العاجل للنمط السابق . بل الواقع أنه ، أكثر من القناة نفسها آنثى ، أقرب تقريب



فارغ: ——— محمل: ———

شكل ٢٧ - رسم تخطيطي لحركة البترول
عبر قناة السويس . ١ - النمط الطبيعي ،
٢ - النمط للشاذ نمط الاغلاق ، ٣ - النمط
بالموقت نمط إعادة الفتح . ٤ - نمط سوميدي ،
٥ - النمط المركب الجليدي بعد التواضع .
لاحظ كيف أن شكل ١ هو عكس شكل ٢ ،
وشكل ٥ هو مجموع شكل ٣ ، ٤ .



إلى نمط ما قبل يونيو أو النمط الطبيعي ، فهو الوريث الحقيقي للدور القناة القديم قبل الرأس وقبل الناقلات العملاقة ، وإن يكن في ترجمة جديدة حتمها هذه المتغيرات . فيه عاد محور بترول الخليج - أوروبا بطريق مصر كما كان وكضلع مستقل تماماً عن وصاية أو تبعية الرأس بل وكنافس مطلق له . إلا أنه بدل الرحلة المكوكية الواحدة قدماً ، محملة في الذهاب وفارغة في الإياب ، قسمت هذه الرحلة على اثنين (أم تقول ضربت في اثنين ؟) ، فأصبحت هناك رحلة مكوكية بكاملها على كلا جانبي الخط وإن لم يتغير ترتيب اتجاهات الرحلات المحملة والفارغة .

ما يشره هذا النمط الحديد الجريء ، على أية حال ، أنه يحقق لمصر استمرارية تدفق البترول عبرها رغم انقطاعه الأرضي أو البري بالمعنى الضارم ، حيث عجزت القناة تقريباً رغم كل ما تتمتع به من استمرارية مائية أو بحرية ، تلك التي من أجلها وحدها شقت في المحل الأول وبها عدت أخطر ممر ملاحى في العالم .

خامساً ، وأخيراً ، نمط ما بعد التوسيع ، أو نمط المستقبل إلى أبعد مدى منظور . إذا كان النمط السائد في مصر حتى بداية التوسيع هو مزيجاً من نمط إعادة الفتح ونمط سوميد ، فقد كان من الواضح أن هذا النمط المركب ما يزال أضعف بكثير من طريق الرأس . وإذا كان المؤكد أن استكمال توسيع القناة سيخلق نمطاً جديداً تماماً يقلب الموقف لصالح مصر كلية ، سويساً وسوميد ، فإن التوازنات الحالية والمراحل السابقة تدل بعنف على مدى قسوة صراع النقل البحري عامة ، وحول البترول خاصة ، وبين طريقى مصر والرأس بالأخص . وهذا ما ينقل البوارة إلى احتمالات المستقبل وشكل الصراع فيه .

أدوات الصراع

ها هنا نجد أول ما نجد أن الناقلات العملاقة ستصاب بمزيد من النكسة . والمقدر أن نسبة البطالة ، التي كانت تصل بينها قبل عودة القناة إلى ١٤٪ ، سترتفع مباشرة بعد عودة القناة إلى نحو ٢٤٪ أى ربع أسطول الناقلات العملاقة العالمى . وبما أكثر من هذه النسبة ستخفض بلا شك معدلات بناء الناقلات العملاقة الجديدة . وهذا وإن لم يكن في صالح صناعة بناء السفن وترساناتها ، فإنه في صالح الاقتصاد والصناعة العالمية عموماً ، إذ أنه سيوفر رؤوس أموال ضخمة تتحول لتوضع في مشاريع إنتاج أكثر قيمة وضروزة وأرباحاً .

وتمه بعد هذه نقطة بالغة الأهمية في تحديد التكلفة النسبية لكل من الطريقين

الغريمين قد ثبت في المستقبل أنها الحكم القيصلي في الصراع بل وأنها بالتحديد مقتل طريق الرأس . فابتداء ينبغي أن نعلم حقيقة مفتاحية أساسية وهي أن ثمن الوقود في رحلة الناقلات يمثل وحده نحو نصف سعر نقل الطن الواحد . وإلى ما قبل حرب أكتوبر لم يكن هذا على أهميته ليعني الكثير جداً بالضرورة في معادلة الصراع . أما بعدها وبعد أن ارتفعت أسعار البترول في العالم بفضلها إلى ١٥ - ٢٠ مرة مثل ما كانت عليه ، فقد أصبحت هذه الحقيقة أخطر سلاح لصالح القناة وضد الرأس . إذ أصبح ثمن الوقود الآن يمثل البند الرئيسي في تكلفة نقل الطن في الرحلة ، نحو أربعة أخماسها على الأقل . أي أن الوقود أصبح الآن بلا جدال العامل الأساسي المسيطر والحاكم في تحديد تكلفة النقل ، وهو وحده الذي يقرر أفضلية ، وبالتالي مصير ، أي طريق بديل .

ولما كان طول طريق السويس نحو نصف طريق الرأس في رحلة الخليج العربي - أوروبا الغربية بالذات ، فإن هذا مع تساوي حمولة الناقلات يعني خفض استهلاك الوقود إلى النصف ، وبالتالي خفض التكلفة الكلية لنقل الطن بنحو الخمسين على الأقل إلى نحو النصف ربما . وهذا الفارق جدير بأن يزداد كلما ارتفعت أسعار البترول في العالم ، وهو الاتجاه الذي لا مفر منه باطراد في المستقبل . باختصار ، تكاليف نقل الطن عن طريق السويس يمكن أن تصبح نحو نصف تكاليفه حول الرأس .

وذلك لحسن الحظ هو الحد المجهول في المعادلة الجديدة وآخر المتغيرات في الموقف ، وتلك هي المفاجأة التي لم تدخل في حساب المندرين والشامتين والتي قلبت وستقلب كل حساباتهم وتنبؤاتهم القائمة رأساً على عقب . فلقد كان المتغير الأساسي في تقدير موقف القناة عند هؤلاء وغيرهم هو ثورة الناقلات العملاقة ، ولكن الأمر عاد بسرعة لسوء حظهم لينقلب من جديد ، فأصبح هناك متغير أحدث وأقوى وأخطر هو ثورة أسعار البترول . إن ثورة ارتفاع أسعار البترول هي الرد الحاسم على ثورة ارتفاع أحجام الناقلات العملاقة ، وستنسخ آثارها بالنسبة للقناة حتماً .

ومعنى هذا الانقلاب الجديد على الفور أن تكلفة النقل تعود مرة أخرى لتصبح وظيفة للمسافة ، وأن المسافة تعود لتصبح العامل الحاسم في المنافسة ، وأن القناة تعود لتصبح سيادة الموقف بينما يرتد الرأس إلى مكانه في الدليل . وهذا كله يعني بدوره أنه إذا كانت حرب يونيو هي التي ضربت قناة السويس وخلقت طريق الرأس ، فإن حرب أكتوبر بما رفعت من أسعار البترول قد جاءت على العكس ولكن بمنطق سليم جداً لتقضي على طريق الرأس وتعيد القناة إلى مكانها السابقة والموقف كله إلى نصابه . فحرب يونيو حين أغلقت القناة وفتحت الرأس لم تخلق إلا وضعاً شاذاً غير طبيعي ولم تكن سوى خطأ انقلابي كفاً الموقف على وجهه ثم تركه واقفاً على رأسه ، أما

حرب أكتوبر حين جاءت لتنقضها ملاحياً كما نقضتها عسكرياً فانما جاءت لتصحيح الموقف وتعيده وأقفاً على قدميه . لقد تمت أخيراً تصفية خطأ عابر وتسوية حساب تأجل بعض الوقت وهزيمة هزيمة عارضة ، وذلك بسلاح الحرب نفسه . نتيجة منطقية .

وعلى هذا فإذا ما أحسنت مصر استخدام سلاح الرسوم وإدارة لعبة « شد الحبل » التنافسية ، يمكن للقناة أن تأسر الجزء الأكبر من حركة طريق الرأس وتعيد هذا إلى مكانه الطبيعي في استراتيجية النقل العالمية حيث ينتمى وكما يجب - ذنباً « تحت وأسفل down under » كما يذهب التعبير الإنجليزي الدارج . فكلما تقدم مشروع التوسيع كلما عادت إليها شرائح الناقلات ذات حمولات أكبر فأكثر ، حتى لا يتبقى للرأس في النهاية إلا تلك القلة التي تزيد على ربع المليون .

معنى آخر ، سيفرض نفسه ، أو بالأحرى ستفرض القناة ، تقسيم عمل جغرافي جديد في الصراع بين القناة والرأس يشبه إلى حد معين تقسيم العمل في جغرافية النقل بين القطار والسيارة ، وهو تقسيم لصالح الأخيرة في المدى البعيد . فالرأس ، كالقطار ، للمسافات الطويلة والوحدات الأكثر ضخامة والرحلات البطيئة . أما القناة فكالسيارة ، للمسافات الأقل طولا ووحدات الحجم الأقل ضخامة نسبياً والرحلات السريعة والعاجلة .

نمط جديد من التوازن

غير أننا من الناحية الأخرى لا ينبغي أن نغفل عن حقيقة جديدة لها حسابها . فليس السؤال هو هل تعود القناة إلى سابق دورها ، وإنما القضية أن تعود إلى سابق مكانتها وأولويتها المطلقة . فإلى جانب تكاثر الأنايب في الشمال ، من الواضح أن طريق الرأس سيظل يحتفظ إلى وقت طويل لا نعرف مداه بنسبة معينة لا نعرف حجمها هي الأخرى ، ويبدو أن علينا أن نفترض أنها ستبقى دائماً وأن على القناة أن تتعايش معها . وعلى هذا فستتألف شبكة النقل والملاحة البرولية بين الشرق والغرب من حزمة ثلاثية : الأنايب في الشمال ، القناة في الوسط ، والرأس في الجنوب .

ولئن كان حتماً أن تظل القناة بين هذه المحاور الثلاثة هي واسطة العقد والخاصة والمفتاح ، فيبقى أن القناة أصبحت بذلك طريقاً « تنافسياً » بعد أن كانت طريقاً « احتكاريّاً » . فبعد أن كانت القناة حتى الخمسينات الباكورة هي الطريق « الأوحده » ، ظهرت الأنايب في المشرق فصارت القناة الطريق « الأولى » ، والآن يأتي طريق الرأس لتصبح المشكلة أمام القناة هي كيف تظل كذلك . معنى هذا ، بلغة الإيكولوجيا ،

أن القناة بعد أن كانت « العامل المطلق » أصبحت « العامل المسيطر » فقط . وهذا حقاً لا ولن يفقدها عنصر السيادة في الموقف كله ، إلا أنه أفقدها عنصر التفرد . إنها سوف تعمل بكامل طاقتها وستظل دائماً أسبق من منافسيها ، ولكنها ستصبح فرعاً فقط من شجرة لا جذعها الوحيد ، الطريق المحورى في شبكة ولكن ليس المحور الوحيد للطريق ...

ولا شك أن هذا الوضع المركب يلقي أعباء تنافسية جديدة على القناة . ولعل أول هذه الأعباء ، وهو أيضاً دليل على أن الموقف أصبح تنافسياً بجلاء ، أن رفعك لرسوم القناة اليوم بعد عودتها لا يمكن أن يكون حراً تماماً أو متناسباً مع تكاليف إعدادها فقط ، ودعك من أن يتناسب مع ارتفاع أسعار البترول الصاروخي ، دون اعتبار لعامل المنافسة الحادة الرهيفة مع تكاليف طريق الرأس بالذات . وهذا بالضبط هو جوهر المتغيرات الجديدة في الموقف ، كما أنه يشكل بالدقة حجم الخطر الحقيقي الجديد للناقلات العملاقة وطريق الرأس ، وهو أخيراً وعلى وجه التحديد طبيعة التحدى الذى يواجهه القناة .

ولكن أين هذا من حملة التشكيك في مستقبل القناة بكل ظلالها القائمة ونبوءاتها السوداء ! من المحقق أن هناك متغيرات وأن هناك بعض الخطر النسبي ، ولكن من المؤكد أكثر أن هذا الخطر قد بولغ في تصويره وضحخم إلى حد خرج به تماماً عن حدوده الحقيقية وعن حجمه الطبيعي . وإذا كان مصدر هذه الحملة معروفاً ، فإن علينا دون قلق أو انزعاج ولكن أيضاً دون استنامة أو استهانة أن ندرك أنها جزء طبيعي جداً ومتوقع من الحرب الدعائية والنفسية الضارية التى يشنها علينا العدو . الشائعات والتخوفات والحمولات على القناة إنما جزء من صراع السوق كما هى من صراع القوة في هذا العالم ، وليس ينبغى لها أن تدهشنا ولا أن نخيفنا .

ومن الناحية الأخرى فإن على مصر أن تدرك أن القناة قناتها ، وأن قناتها حياتها ، رعلها كما تدافع عنها عسكرياً أن تدافع عنها اقتصادياً ، وبكل قوة ودون التفتت إلى حملة أكاذيب العدو ، ولكن أيضاً دون تجاهل للخطر بحجمه الطبيعي . وإذا كان الاستعمار قدماً قد استبانت من أجل الاحتفاظ بالقناة وبأهميتها ، فإن مصر صاحبة ومالكة أمرها وأمر نفسها أولى وأجدر . وأحد في النهاية لن يهتم بها أو بمصيرها ما لم تهتم هى . إنها معركة مصر وصراع بقاء . وككل صراع ، فإن أكبر أسلحتك فيه ليس السلاح نفسه فحسب ، وهو هنا ماضى كأمضى ما يكون سلاح ، وإنما هو أولاً وقبل كل شيء « يدك أنتى التى تمسك بهذا السلاح وإرادتك التى تحركها وتحركه .

وهذا أيضاً ما يؤدي بنا إلى قضية ختامية ولكنها بالغة الأهمية ، ربما غفلنا عنها طويلاً ولكن ها هي ذى الأزمة تطرحها علينا بل تفرضها فرضاً . إننا نستغل القناة ، نحن نخشى ، استغلالاً سلبياً أكثر منه إيجابياً ، نستغلها كما يستغل العرب مثلاً بترولهم كوقود لا كبترول وكمياديات . فنحن نهىء القناة ثم نقدمها لمن يستخدمها ، ويقتصر دورنا - عدا الإرشاد والمرشدين - على وظيفة الجاني ، جاني الرسوم أو المكوس أو التعريفة ، سمها كما تشاء . دورنا في القناة ، يعنى ، هو دور الدليل والقوميسار أو السائق والمحصل . ولكن هذا الدور لم يعد يكفي على الإطلاق . ولا بد لنا أن ننظر إلى القناة كصناعة لا كمجرد خامة أولية ، كقناة ديناميكية حية متحركة لا كمجرد طريق استاتيكي ساكن . كفاعل لا كمجرد مفعول به . علينا أن ننظر إلى القناة لا كترعة لسفينة عابرة ولكن كعبارة في شكل ترعة ، لا كشريان لناقلات البترول ولكن هي نفسها كناقلة للبترول . لا كوعاء سالب للنقل ولكن كأداة موجبة له .

وبتفسير أوضح ، يجب على مصر نفسها منذ الآن أن تمتلك أسطولاً كفنأً وقوياً من السفن العادية والناقلات وبخاصة الناقلات المتوسطة والصغيرة ، لتستعملها هي بنفسها وعلى قناتها في نقل البترول والبضائع بين الشرق والغرب ، ليس فقط تأميناً للقناة بالناقلات (ومنها) ، ولكن أيضاً تسخيراً للناقلات لمصلحة القناة . وذلك لا شك استثمار مزدوج لمكانة القناة ومستقبلها . وليس معنى هذا ، بالمناسبة ، أننا بذلك نتحول إلى تاجر لم يجد عميلاً فباع لنفسه . وإنما صميم الموقف أن تاجراً قد استبعد دور الوسيط والحملة وتبناه لنفسه فأصبح تاجر جملة وتجزئة معاً . أى ضاعف دوره ودخله كما أمن وظيفته ومكانته ، بل وبمعدل الربح المركب في الحالين .

غير معقول على الإطلاق ألا يكون لمصر . صاحبة القناة ، أسطول ناقلات ونقل تدعم به قناتها وتوظفه في خدمتها ، بينما أن لكثير من الدول البحرية وغير البحرية ، المتقدمة والمتخلفة ، بل حتى للأفراد والشركات كملوك الناقلات اليونانية . أساطيل كبرى تعيش على القناة وبالقناة . وإذا كانت حتى دول البترول العربية ، بما فيها الصغيرة منها ، قد بدأت تتجه إلى هذا الاستثمار الذكي ، فإن مصر لا يجوز أن تظل مجرد ممر ، بل وجب الآن أن تتحول إلى دولة ناقلات كما هي دولة القناة .

والمشروع الذي نتصور ليس أسطولاً رمزياً أو ثانوياً ، بل بحمولة بضعة أو عدة ملايين من الأطنان ، يمكن أن يتكون بالتدريج ولكن بسرعة على برنامج زمني طويل . ومن الممكن للمشروع ، الذي يجدر إشراك الدول العربية البترولية في تمويله ، أن يستغل ظروف تطورات الفائض في الناقلات المتوسطة والصغيرة وقلة الطلب عليها وإحيائها من خطر الانقراض وتشغيلها لمصلحة القناة (بدأ كل رجال الناقلات الأفراد بشراء فائض الناقلات شبه الخردة فتحولوا في بضع سنين إلى حيتان ويليونيرات ...) .

عود على بدء

كلا إذن ! - نحن نختم - ليست القناة في خطر كما أرجف أعداؤها ، وليست الناقلات العملاقة خطراً داهماً عليها ، ولا نداءً ولا بديلاً ولا حتى بالضرورة منافساً ، لا ولا هي سلاح التكنولوجيا الحديثة الصاروخي أو صواريخ ملاحية القرن العشرين التي تؤذن أو تهدد بأن تجعل من القناة أداة تقليدية و « موضة » قديمة تنتمي إلى القرن التاسع عشر وحضارته . الناقلات العملاقة ، كما نرى بوضوح ، لم تخرج عن وصاية القناة أو تضعها تحت رحمتها ، بل على العكس هي التي تضع نفسها في خدمة القناة . إذ من الممكن للقناة ببساطة أن تطوعها لأغراضها ، وتطوعها بأن تتكيف معها ، وتتكيف معها بأن تتوسع ببساطة لها . المصل المضاد لوباء الناقلات العملاقة ، إن عدت وباء ، هو التوسيع ثم المزيد من التوسيع . عندئذ تتحول القناة إلى مغنطيس غلاب تتجاذب إليه الناقلات العملاقة كما تتجاذب برادة الحديد على قضيب ممغنط . فالناقلات للعملاقة إذن إنما هي أداة جديدة ، باللغة العصرية والمرونة ، توضع بين يدي القناة لتجدد شبابها وتضاعف حاكميتها ، ذخيرة حديثة طازجة ومؤثرة توضع في سلاح القناة الاستراتيجي لتصبح قناة القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين وكل قرن .

ولا محل إذن للخوف على القناة من دورة أسر نقل على نمط العصور الوسطى ، ولا خوف من طريق الرأس ، لأنها من معطيات الجغرافيا وثوابت الأرض التي لا يمكن أن يستغنى العالم عنها . إنها قلب العالم الذي لا يمكن استبداله بقلب صناعي . وهي إذ تعود ، فإنها لا تعود نهراً قليل الروافد كثر المصايب كما كان يزعم أعداؤها ، وإنما هي تعود لتصبح لا محالة صرة الملاحة العالمية وأعظم موصل جيد للبرول في العالم .

أما ما كنا نراه بالفعل من العكس ، فلم يكن وضعاً عارضاً مؤقتاً وشاذاً فحسب ، ولكنه كذلك يكشف عن حقيقة الموقف كاملة وعن الفاعل والمجرم المشلول عن كل ما شابه من تشويه وتحريف وخطأ في الرؤية . إنه العدو الإسرائيلي مرة أخرى ، فلولا اعتداءاته منذ يونيو لما كفت القناة عن أن تتوسع خطوة بخطوة مع تضخم الناقلات ، ولاحتوتها أولاً بأول ، ولما قام أي تعارض مبدئي بين الإثنين ، ولما تجاوزت الناقلات الحجم الأمثل المعقول إلى حد الإفراط ، ولما ظهر كذلك أي داع لطريق الرأس كلية .

لولا إسرائيل ، يعني ، لما عدت الناقلات العملاقة خطراً على القناة إطلاقاً ، ولا كان هناك مبرر لإثارة القضية أصلاً ، ولكانت الناقلات الضخمة هذه عوناً

للقناة لا عواناً عليها . وبعبارة أخرى ، الخطر الذي نسب أو ينسب عادة إلى الناقلات الجبارة إنما هو ، في معظمه على الأقل ، مستمد مباشرة وغير مباشرة من الوجود والعدوان الإسرائيلي . كذلك فلولا إسرائيل لما قدر لطريق الرأس أن يحتل مكانة ذات بال ، ولما خرج عن حجمه الطبيعي كذنب على نهاية الدنيا وآخر الأرض .

وهذا في حد ذاته مؤشر دال وكاشف عن تلك العلاقة الحميمة بل المحمومة بين العدو الإسرائيلي على تخوم إفريقيا الشمالية وبين جنوب إفريقيا في أقصى جنوب القارة ، ليس فقط على مستوى الاستعمار الاستيطاني والاحتصاب الإحلالي ، ولا على مستوى العنصرية العرقية ، الصهيونية هنا والأبارتيد هناك ، وإنما كذلك على مستوى الموقع الجغرافي والمصلحة الاستراتيجية المشتركة ضد القناة وضد مصر . إن إسرائيل هي جنوب إفريقيا العرب بمثل ما أن جنوب إفريقيا هي إسرائيل إفريقيا السوداء ...

ونصل من هذا كله إلى أن الخطر الحقيقي على القناة ليس الناقلات العملاقة وطريق الرأس ، ليس التكنولوجيا الحديثة وفنون الهندسة البحرية العصرية ، ولكنه وحده الخطر الاستراتيجي العسكري الإسرائيلي . وهكذا نعود مرة أخرى لنجد مصدر كل خطر وشر على مصر والمنطقة يكمن في بؤرة العدوان الإسرائيلية ، رأس الأفعى تلك . إن العدو الإسرائيلي هو العدو الحقيقي للقناة مرتين : مرة على المستوى السياسي والعسكري المباشر ، ومرة على المستوى الاقتصادي والتجاري غير المباشر ، وكلا المستويين لا انفصال له عن الآخر ، كما أن المحاربة الحقيقية والعلاج الوحيد لا تتحقق إلا على المستويين كليهما معاً . فأنت لن تستطيع أن تضرب طريق الرأس إلا في إسرائيل ، ولكي تصفى خطر الناقلات المحرف أو المنحرف ، عليك أن تحارب الخطر الإسرائيلي في عقر داره . وباختصار شديد : إضرب الرأس ، تشل الذنب . وأعظم وأجدي استثمار اقتصادي مربح يمكن لمصر أن تضعه في القناة من الناحية المادية البحتة إنما هو الاستثمار العسكري المتمثل في كبح الخطر الإسرائيلي القائم والكامن ، الفرع والأصل ، مهما كان الثمن وأياً كان الاتفاق . إنه أربح على المدى الطويل ، ولازم على مستوى الاقتصاد والرخاء مثلما هو لازم على مستوى السياسة والتحرير ...

استراتيجية الموقع المستقبلية

وعند هذا الحد يجوز لنا أن نربط تجارب الماضي مع أخطار الحاضر مع تخطيط المستقبل ، لنستخرج الضوابط والثوابت الأساسية المشتركة التي تحكم موقعنا إقليمياً وعالمياً ، بتروليا وغير بترولي ، قناة وطيراناً . لماذا كان الخطر يأتي دائماً إما من منافسة في المشرق العربي ابتداء من أوفرلاندروت الخليج العربي القدم إلى أنابيب المشرق ، وإما من تهديد من ناحية الشام ابتداء من الصليبيين حتى الصهيونيين ، وإما

من منافسة من أقصى البحار الجنوبية ابتداء من داجاما إلى يونيو ١٩٦٧ ؟ أم يمكن أن تتكرر هذه الأوضاع ؟ أو هل ثمة من تقسيم عمل جغرافي ممكن بينها ؟ . الخ .

الإطار الدقيق للإجابة الشاملة هو النمط الجغرافي العريض ممثلاً في الحلقة السعيدة بعامة وضلعى الشام ومصر منها خاصة . فتجارة المرور بين الشرق والغرب إذ تركز على منطقة الشرق الأوسط أو المشرق العربى باعتبارها خاضعة العالم القديم ، لا تركز على كل أجزائها بنفس الدرجة بل تتقنل أساساً في خطين محوريين هما في الواقع خطا المقاومة الدنيا مسافة وطبيعة وخطاً الجاذبية القصوى ثراء وسكاناً . والأول هو طريق الخليج العربى - العراق - الشام ، والثانى هو طريق عدن - البحر الأحمر - مصر . وهذان على الفور وعلى الترتيب ليسا إلا القوس الشرقى والقوس الغربى من الحلقة السعيدة ، أى أن تيار التجارة العالمية يقترب من المنطقة كجهة واحدة ، حتى إذا دخلها انشعب في الواقع إلى شعبتيه ، تاركاً صحراء القلب الميت إلا من مساهمة ضئيلة للغاية ..

وفي نفس الوقت فقد كانت التجارة المحلية داخل الإقليم نفسه محدودة نسبياً إذا قورنت بتيار التجارة العبورية الطاغى ، سواء ذلك بين قطاعات الحلقة السعيدة أو بينها ككل وبين القلب الميت . على أن دور التجارة والحركة المحلية داخل الإقليم قد زاد الآن زيادة كبرى منذ البترول الذى تركز ظهوره في القوس الشرقى من الحلقة السعيدة ابتداء من العراق إلى الكويت والسعودية إلى أبو ظبي وبقية شياخات الخليج وعمان ، بينما تحددت مخارجه الطبيعية نحو الغرب في القوس الغربى من الحلقة ابتداء من سوريا ولبنان إلى مصر وقناة السويس .

من هذا النمط نجد أن هناك شداً وجذباً تنافسياً ، طبيعياً وصحياً ، بين القوس الشرقى والغربى ، ولاسيما منهما القطاعات الفعالة والموجبة في الهلال الخصيب من جهة ومصر من جهة أخرى . ولما كان الشام يشارك العراق في طريق الهلال الخصيب البرى ، ويشارك مصر في موقع البحر المتوسط ، فانه يكتسب أهمية موقعية خاصة . والواقع أننا نادراً ما نقدر خطورة موقع الشام الجغرافى حق قدرها ، فهو شقيق أصغر لموقع مصر وهما إلى حد ما وفي معنى بدائل جغرافية . فلزاوية البحر المتوسط الشرقية ضلعان ، عرضى هو مصر وطولى هو الشام ، والبحر الأحمر ينشعب في قمته إلى شعبتين : خليج السويس تجاه مصر وخليج العقبة تجاه الشام . فأرض الزاوية إذن ليست مصر وحدها ، ولكن مصر والشام وإن ذهب الثقل الأكبر لمصر .

أما لماذا تتفوق مصر ، فلأن طريقها بحرى أكثر ومباشر أكثر ، بينما طريق

الشام برى أكثر ولفة أطول ، سواء ذلك قبل عصر قناة السويس أو بعدها . والملاحظ أن خليج السويس أطول كثيراً من خليج العقبة ، ولذا فبرزخه أقصر ، كما أنه سهل رملي معبد بعكس برزخ العقبة الأطول والأكثر ارتفاعاً ووعورة وصخرية . ولو قد كان العكس ، لاختلفت قيمتهما النسبية بوضوح . وأخيراً فإن ضخامة مصر وغناها بالنسبة إلى الشام تنقل بقية ثقل الموقع ليستقر مركزه فيها .

ولكن في النهاية وبغض النظر عن الأثقال النسبية ، تبقى الحقيقة المؤثرة والدالة وهي أن مصر والشام يشركان في استراتيجية موقع واحد أساساً . وهذا يمكن أن يتكاملاً في ظل تقسيم عمل جغرافي منسق متعاون . ولكن في نفس الوقت فإن موقع مصر وموقع الشام ، المتشابهين والمشاركين في زاوية واحدة ، يمكن أن يكونا متناقضين ومتضاربين إذا وقع أحدهما أو كلاهما في يد قوى معادية ، سواء ذلك على المستوى الحربى كما رأينا من قبل أو على المستوى الاقتصادى كما نرى الآن .

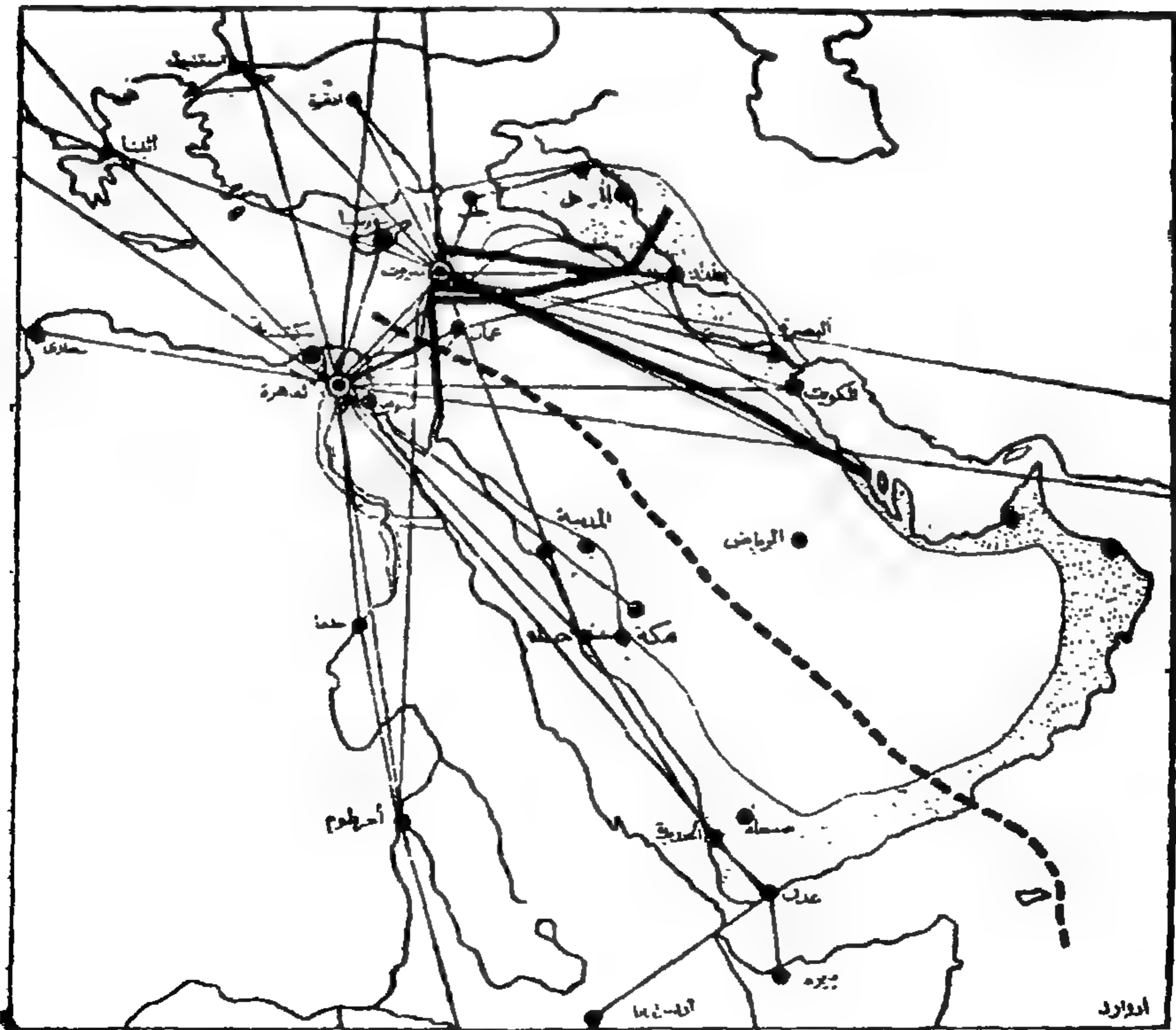
وبطبيعة الحال فإن هذا كله إن صدق على الشام في مجموعه فهو أصدق وأقوى على أقرب قطاع منه إلى مصر وهو جنوبه الفلسطيني . وهكذا تعود فلسطين فتؤكد أهميتها بالنسبة لمصر على المستوى النقلي الاقتصادى كما أثبتته على المستوى الاستراتيجى . فشاريع إسرائيل من أجل أنبوب بترول وقناة بداخلها ، فضلاً عن تعطيلها لقناة السويس خارجها ، إنما هي تعبير كامل عن ذلك التناقض الكامن والممكن في الموقع بين مصر والشام ، وقد كان في انتظار وقوع أحد الموقعين في يد عدو دخیل لكي يتضح بجلاء . وهذا بعينه هو ما حدث أيضاً أيام الصليبيات .

ولهذا ، وفيما عدا الخطر الإسرائيلى إذا صفى ، فإن مستقبل موقع مصر ليس المنافسة بقدر ما هو التكامل ، بل ليس المنافسة بقدر ما هو التفوق ، سواء ذلك من حيث الأنابيب أو الناقلات ، المشرق العربى أو الرأس ، البترول أو الطيران . كيف ؟ عن طريق الرأس ، يمكن ببساطة أن نقول إن خطره لا يكمن في الناقلات العملاقة بقدر ما يكمن في وجود إسرائيل . فتعطيلها لقناة السويس هو وحده وأساساً الذى يعطيه أى قدرة تنافسية حقيقية على المدى الطويل . فذهاب إسرائيل واستقرار القناة يفتح الباب أمام التوسيع المطرد الذى يمكن أن يأسر الناقلات العملاقة إلى مجراها الطبيعى ويعيد الرأس إلى مكانه الطبيعى .

فلا تبقى إلا منافسة الأنابيب . ولقد كانت القناة طريقاً بحرياً للبترول بين

أنابيب المشرق وأنابيب المغرب ، وكنا بذلك نستثمر موقعنا بطريق بحري فقط . أما الآن فقد أصبحت مصر مركباً ثقلياً يجمع بين القناة والأنابيب ويستثمر معاً الطريقين البحري والبري بترولياً . وسواء عد هذا التزاوج تكاملياً أو غير ذلك ، أو عد احتواء بارعا لمنافسة الأنابيب ، أو ضماناً للسلامة الاستراتيجية إزاء أخطار العدوان على القناة ، أو استباقاً للمواجهة مع الناقلات العملاقة ، أو استثماراً أكثف وأكثر توازناً للموقع ، فالذي لا شك فيه أنه ليس هناك تعارض أو تصارع بين أنابيب المشرق وطريقى مصر .

والواقع أن تقسيم العمل الجغرافى بينهما هو جزء من التقسيم العام لخدمات الموقع عموماً فى المشرق العربى بما فى ذلك تدفق التجارة والحركة والطيران .. الخ . وهذا أساسه القاعدى هو بصورة تقريبية التنصيف داخل الحلقة السعيدة : القوس الشرقى للشام ، والغربى لمصر . وهذا التوزيع نفسه انعكاس لما رأيناه من مشاركة



شكل ٢٨ - تقسيم العمل الجغرافى فى وظائف الموقع داخل المشرق العربى . لاحظ دور القاهرة وبيروت فى الطيران ، ودور قناة السويس وأنابيب المشرق فى البترول ، على رأس القوس الغربى والشرقى من الحلقة السعيدة على الترتيب .

مصر والشام في موقع واحد أساساً . وقدماً في العصر العربي كان التنصيف هو القاعدة كذلك ، إلا أنه كان على أساس أن القوس الشرقي للعراق أكثر منه للشام ، والقوس الغربي لمصر .

فاذا أخذنا تنصيف اليوم ، فان مصر تجمع وتستقطب حركة البترول والنقل والتجارة والطيران من كل غرب الجزيرة العربية حتى عدن إقليماً ومن البحر الأحمر عالمياً ، بينما يلم الشام كل الحركة التي وراءه في القوس الشرقي في العراق والخليج العربي وعمان . وإذا كانت بيروت ، خاصة بعد انتقالها من « العصر الفرنسي » إلى « العصر الأمريكي » ، ترمز بنشاطها العبوري الكثيف الهام إلى هذا الاستقطاب ، فذلك لأن معظم العقديات الجوية والبحرية والبرية تجتمع فيها في نقطة واحدة ، أما في مصر فان هذه العقديات موزعة بين البحرية للاسكندرية والجوية للقاهرة والعبور للقناة . وكما ترتبط البصرة والكويت والبحرين كمطارات ببيروت ، ترتبط عدن وجدة كمطارات بالقاهرة . وكما نشأ محور وعمود فقرى كامل من الحركة الكثيفة بين بيروت والخليج ، أو الشام عامة والخليج ، شاملاً أنابيب البترول والطرق وخطوط الطيران والتجارة والتموين والتغذية والسياحة (٤٤٪ من كل صادرات لبنان هي إلى السعودية) ، فثمة كذلك شريان الحركة الضخم على طول البحر الأحمر رابطاً غرب الجزيرة العربية ومصر في تدفق البترول وفي حركة السياحة والأشخاص وتموين وتصدير الأغذية إلى الحجاز الخ .

والخلاصة النهائية ؟ الحقيقة المؤكدة هي أن كل الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها موقع مصر عارضة ومفتعلة للاستعمار فيها دور كبير ، وليست نابعة من المنطقة أو المنطق . وموقعنا في جوهره الباقي ليس أقل ضماناً أو رسوخاً من موضعنا . وإنها لحقيقة حاسمة مثلما هي فال حسن أننا ملكننا زمام كل منهما في وقت واحد حين « أمننا » النهر والقناة . والإثنان معا يؤكدان سلامة الأساس الطبيعي لبنائنا البشري رغم كل الشبهات والشكوك ، وأن « كنانة الله » ، « مصر المحروسة » ، يمكنها أن تنطلق إلى مستقبلها وأهدافها مطمئنة إلى أنها سيدة نفسها ومالكة أمرها من يمين أو شمال بلا أدنى شك أو قلق ، لأن ما كان أبوه التاريخ وأمه الجغرافيا فهو من صنع الطبيعة وصلبها .

الفصل السابع والعشرون

هبة النيل

مصر والنيل

كان هيرودوت جغرافياً قبل أن يكون مؤرخاً حين قال إن مصر هبة النيل . ومن قبله بكثير كان قدماء المصريين يقولون إن الدلتا هي هبة النيل وهدية النهر (١) ، وكان الكهنة يذكرون دائماً للمسافرين الأجانب والاعريق أن المستنقعات كانت تغطي كثيراً من الدلتا ، أى أن التعبير بالتقريب يبدو قديماً ومحلى الخذور ، ولعله ليس من المستبعد تماماً أن يكون هيرودوت قد صك مقولته الجغرافية الشهيرة من وحي التراث المحلى السائر بين الكهنة والفلاحين - والفلاح كما يقول لابلاش جغرافى أو جيولوجى بطريقته الخاصة (٢) . وعلى الجانب المقابل ، وبين قوسين ، فلقد كان جوبليه لا شك مسرفاً فى المبالغة أو مبالغاً فى التشبيه حين قال إن بريطانيا هبة تيار الخليج كما أن مصر هبة النيل . (٣) فحتى الترويج ، على دينها الأكبر للتيار ، ليست هبته إلا بمقدار ضئيل بالقياس إلى دين مصر للنيل .

وأيا ما كان ، فإن مصر طبيعياً هي هبة النيل . فالحقيقة الأولى فى الوجود المصرى هو أن مصر هي النيل ، فبدونه لا كيان لها ليس فقط من حيث مائه وإنما كذلك من حيث تربته . والحقيقة أيضاً هي أن النيل بدوره نهر غير عادى بأى مقياس ، جيولوجيا ، جغرافيا ، تاريخياً ، أو حضارياً . فهو نهر متفرد بين الأنهار ، كما أن مصر من جانبها بلد متفرد فى حوضه هو الآخر .

ورغم أن الحقيقة كثيراً ما اختلطت عليهم بالأسطورة والواقع بالمبالغة ، فلعل

(1) Clot bey, Aperçu général, t. I, p. 4-5; Mommsen, Hist. of Rome, p. 252.

(2) Personnalité géog. de la France, p. 11.

(3) P. 266.

العرب من جغرافيين ورحالة ومؤرخين من خير من عبروا بطريقةهم الخاصة أو بأسلوب العصر عن تفرد النيل ومصر ، اللذين تفردا عندهم أيضاً — بالمناسبة — بالذكر والنص في القرآن دون غيرهما من الأنهار أو الأقطار . فإذا لم يكن النيل نهراً « ينبع من الجنة » ، أو « نهراً من أنهار الجنة » كما نسبوا إلى النبي ، أو « نهر العسل في الجنة » كما حدد كعب الأحبار ، فإنه على الأقل « سيد الأنهار » كما روى عن عمرو بن العاص (١) ، أو هو « أشرف أنهار الأرض إذ يسقى عدة أقاليم من ديار مصر وماؤه أفضل المياه » كما يكتفى الكندي (٢) . أو هو « النهر الأعظم الذي لا يعدله في عظم نفسه شيء : لعظم ما عليه من البلاد وطوله في الأمم » (العمري) . أو هو — هذا النهر العجيب — « من عجائب الدنيا ، وليس في الربع المسكون من يشاكله غير نهر الملتان بالهند » (الهروي) (٣) . أو هو « من سادات الأنهار وأشرف البحار لأنه يخرج من الجنة على حسب ما ورد به الخبر الشريف » (المسعودي) (٤) . أو هو أخيراً « يفضل أنهار الأرض عنوبة مذاق واتساع قطر وعظم منفعة ... وليس في الأرض نهر يسمى بجرأ غيره » (ابن بطوطة) (٥) .

هذا عن النيل ، نيل مصر ، أما مصر النيل فإنها عند ابن خلدون « بستان الدنيا » ، بل إن يكن النيل نهراً من الجنة فإن مصر جنة على الأرض ، ففيها عند كعب وعبد الله بن عمرو صورة من الجنة . فإن « من أراد أن ينظر إلى شبه الجنة فليتنظر إلى مصر إذا أزهرت وإذا اطردت أنهارها وتهذبت ثمارها وفاض بحرها... » (كعب) (٦) . أو « من أراد أن ينظر إلى شبه الفردوس فليتنظر إلى مصر حين ينحضر زرعها ويزهر ربيعها ... » (عبد الله بن عمر) . ولقد تكون هذه قطعة من المبالغة المفهومة من أبناء الصحراء وأبناء العصور الوسطى ، إلا أنها فرضت نفسها بعد ألف سنة على كاتبة أوربية حديثة فلم تتطور عنها كثيراً حيث تقول « لو أن الجنة على الأرض تحققت فعلاً لانتخدت جانباً كبيراً من نصيبي فيها على شاطئ النيل » (٧) . على أن المفهوم في هذا كله ومثله إنما هو المعنى المجازي لا الحرفي بالطبع ، والمهم هو مدى تفرد هذا النهر العجيب والبلد الوحيد .

-
- (١) ياقوت ، معجم البلدان ، ج ٨ ، ص ٣٦٢ .
 - (٢) الكندي ، فضائل مصر المحروسة ، ص ٢٠٣ .
 - (٣) الهروي ، الاشارات إلى معرفة الزيارات ، دمشق ، ١٩٥٣ ، ص ٣٩ .
 - (٤) المسعودي ، مروج الذهب ، ج ١ ، ص ١٤٥ .
 - (٥) رحلة ابن بطوطة ، القاهرة ، ١٢٨٣ هـ ، ج ١ ، ص ٢١ .
 - (٦) المحلى الشافعي ، مقبلة النيل السعيد وشرح أحواله ، ص ١٣ .
 - (٧) مقبلة في : نبات فؤاد ، النيل ، ص ١٧ .

المزايا العشر

والواقع أننا كلما أمعنا التفكير ، كلما زدنا اعتقاداً فيما قاله كون عن الخطة العامدة المتعمدة من جانب الطبيعة لتكون مصر ما هي عليه . ولولا خطر الغائبة ، أى المذهب التليولوجى teleology ، لظننا أن الطبيعة قد صنعت وشكلت وربت كل ما فى حوض النيل ، أطول أنهار الدنيا مجرى وحوضاً وثانى أكبرها حوضاً ، ليستقطب هذا فى قمة وحيدة هي مصر ، كل ما فيه موظف لخدمتها وتعظيمها وفى الوقت نفسه يعمل على حمايتها وتأمينها حتى من سلبياته وأخطاره هو ذاته . والواقع أن رحلة النيل من بدايتها إلى نهايتها تكاد تكون عملية متصلة من «سباق الحواجز steeple chase» ، حواجز تتعاقب وراء بعضها البعض كحلقات السلسلة ، ولكن النهر لا يفتأ بقوة ومهارة أو بحسن الحظ أن يتجاوزها واحدة واحدة لمصر إلى أن يصل إليها .

بين الغلاف الغازى والمائى

فأولاً ، إذا صح ، كما تذهب بعض النظريات ، أن النيل يستمد مياهه من المحيطين الهندى والأطلسى معاً ، لكان معنى ذلك أنه يستمد فيضانه من نحو نصف نصف محيطات العالم تقريباً أى ربع مساحة المحيط العالمى إلى حد ما ، ولكان معنى هذا بدوره أن نظام مناخ وهيدرولوجية نحو ربع الكرة الأرضية مرتب ليوفر لمصر ماء حياتها الأساسى والحيوى . والطريف أن عظم مصادر تغذية النيل كحقيقة لم تفت العرب كذلك ، وإن جنحوا إلى صيغة المبالغة غير العلمية كالمعتاد .

فالنيل قد سخر له « كل هر بين المشرق والمغرب أن بمد له » (عمرو) (١) . أو هو قد خلق « معادلاً لأنهار الدنيا ومياهها » (الكندى) (٢) . ولهذا وذاك كان النيل نهراً معاكساً لكل الأنهار إذ يفيض هو حين تغيب والعكس ، أو كما لاحظ الرومان أيضاً من قبل يفيض صيفاً فى حين تفيض هي شتاء : « يزيد بترتيب وينقص بترتيب بخلاف سائر الأنهار ، فإذا زادت الأنهار فى سائر الدنيا نقص وإذا نقصت زاد نهاية وزيادة . وزيادته فى أيام نقص غيره » (ياقوت) (٣) . أو « إذا زاد غاضت له الأنهار والأعين والآبار ، وإذا غاضت زادت ، فزيادتها من غيضة وغيضة من

(١) ياقوت ، ج ٨ ص ٣٦٢ .

(٢) فضائل مصر المحروسة ، ص ٢٠٣ .

(٣) ج ٨ ، ص ٣٦١ .

زيادتها « (المسعودى) (١) . وليس هذا صحيحاً أو دقيقاً بالطبع أو بالضبط ، ولكن المهم أن هذه الضخامة الهائلة في الحوض المطرى الموضوع في خدمة ولتغذية حوض النيل هي المزية الأولى من مزايا عشر على الأقل تعمل كلها متضافرة لصالح مصر في النهاية .

« النهر المعكوس » و « العاصى الأعظم »

فثانياً ، النيل ، هذا النهر العجيب بل الغريب بالفعل ، يخرق القاعدة من البداية ليس مرة واحدة بل مرتين وذلك لصالح مصر . فالنيل ، أحدث أنهار إفريقيا جيولوجيا ، نهر مخالف في اتجاهه لكل أنهار القارة تقريباً ، فهو يتجه طولياً من الجنوب إلى الشمال بينما هي في معظمها عرضية تتجه من الشرق إلى الغرب أو من الغرب إلى الشرق . وهذا الاتجاه الأخير هو عند جري مجرى من بقايا وآثار الموزوى أو الزمن الثانى الغالب على أنهار القارة ، ولكن النيل أفلت منه لحداته حيث ارتبط وتأثر بحركات القشرة الطولية في الزمن الثالث (٢) .

ليس هذا فحسب ، وإنما النيل أيضاً نهر معاكس في اتجاهه لمعظم أنهار العالم القديم ، المدارية منها على الأقل . فهو ينبع من الجنوب ويصب في الشمال ، في حين أن معظمها يجرى بالعكس من الشمال إلى الجنوب . ولقد كان هو هيرودوت ، مرة أخرى ، الذى لاحظ هذه الظاهرة أو سجل هذه المخالفة حين تحدث عن هذا النهر الذى يجرى « بعكس » الأنهار الأخرى ، تماماً مثلما ينبع من السماء حيث تنبع هي من الأرض . ومن بعد الاغريق ، متأثرين مثلهم لا شك بخبراتهم الإقليمية السابقة ، أبدى العرب نفس الدهشة ، إذ « ليس في الدنيا نهر يصب من الجنوب إلى الشمال (مثلما » عمد في شدة الحر حتى ينقص له الأنهار كلها ويزيد بترتيب وينقص بترتيب » (غير النيل . (٣) أو بدقة أكثر « ليس في أنهار العالم ما يجرى من الجنوب إلى الشمال إلا نيل مصر ومهران السند ويسير من الأنهار ، وما عدا ذلك من الأنهار يجرى من الشمال إلى الجنوب » (٤) .

والطريف أن المصريين القدماء من جانبهم كانوا يتصورون أن كل نهر لا يجرى

-
- (١) مروج الذهب .
 - (٢) عوض ، نهر النيل ، ص ١٤١ - ١٤٢ .
 - (٣) خطط المقرئى ، ج ١ ، ص ٥٣ .
 - (٤) المسعودى ، مروج ، ج ١ ، ص ١٤٤ .

إلا من الجنوب إلى الشمال ، حتى إذا ما رأوا الفرات لأول مرة قالوا عنه إنه : « ذلك النهر المعكوس أو المقلوب الذى ينحدر وهو يصعد » (١) . وعلى أية حال ، فانهم إذا كانوا اليوم فى الشام يسمون نهر الأورنط « العاصى » لأنه الوحيد بين كل أنهاره الذى يتجه من الجنوب إلى الشمال ، فان لنا يقيناً أن نصف النيل « بالعاصى الأعظم » .

نحو القطب

بعد هذا فان النيل وإن انتهى إلى نصف الكرة الشمالى ، فانه يبدأ فى الواقع فى نصف الكرة الجنوبى . فنابعه الأولى تبدأ جنوب الاستواء بأربع درجات عرضية ، تستمر بعدها رحلته الطويلة لعدة آلاف من الكيلومترات حتى درجة العرض ٣١ شمالاً ، أى ٣٤ درجة عرضية ، أى أكثر من ثلث محيط نصف الكرة . وطوال هذه الرحلة المفعمة قد يتسكع النهر أو يعرج هنا وهناك نحو الشرق أو الغرب أو قد يندفع لا يلوى على شىء إلى الشمال أو حتى إلى الجنوب ، ولكنه دائماً وفى النهاية يحافظ على اتجاهه المحورى وتحفظ له بوصلته الخفية وجهته الأساسية فيعود إليها باستمرار « كأنما يسعى إلى القطب » كما يضعها عوض ببلاغة . إلى درجة أن المنبع والمصب ، على ما بينهما من فاصل عرضى هائل ، يقعان على خط طول واحد أو يوشكان (٢) .

شجرة النهر

ثم بعد هذا أيضاً فان النهر كله بحوضه وروافده يرسم شكل شجرة ضخمة فروعها فى المنابع وساقها فى المصب ، أو هو كالرئتين بحويصلاتهما الشعرية وفصوصهما وشعبهما وشرائينهما العديدة التى تنتهى إلى القصب الهوائية . فالنهر يتسع حوضه جداً وتتعدد روافده ومجاريه إلى أقصى حد فى المنابع العليا فى الجنوب ، ثم تتحد هذه الروافد والمجارى فى حزم مجمعة تعود فتتحد وتتجمع من جديد ، وبعد ذلك يضيق النظام النهري كله إلى أن يتحول إلى مجرى أحادى يستمر طويلاً حتى نصل إلى مصر حيث يعود فى نهايته فيتفرع من جديد فى الدلتا .

تلك الحزمة الكثيفة جداً من الروافد فى الجنوب هى وحدها التى باجتماعها وتضافرها تمكن المجرى الأحادى فى الشمال من الاستمرار حتى مصر ، وهذه المروحة النهرية الهائلة كان لابد منها لكى توجد مروحة الدلتا الصغيرة فى أقصى نهاية النهر ، كأنما الأخيرة صورة مرآوية معكوسة ولكنها مصغرة بقدر ما هى مركزة للأولى .

(1) Breasted, Hist. of Egypt, p. 11.

(٢) عوض ، نهر النيل ، ص ٢٤ .

أو كأن النيل الأعلى هو شجرة السيكوويا الضخمة التي تقابلها ، ولكن بثقة توازنها ، نخلة نيل مصر الباسقة . وكما يقول دى مارتون ، فلولاً هذا الحشد والتجمع النهري المتشعب الضخم في المنابع وتعاون حزمة برمتها وتكاملها لما نجح النهر في شق طريقه عبر الصحراء الكبرى ليصل إلى مصر (١) .

تحقيقاً لهذه الخطة العامة ، نجد بضع قواعد أساسية في هيدرولوجية الحوض تصدق من الكاجيرا أول المنابع حتى العطبرة آخر الروافد وتتدرج كالانحدارات تنازلياً أو تصاعدياً كلما اتجهنا من الجنوب إلى الشمال وكلها تعمل لتحصيل مياهه لحساب مصر وتوصيلها إليها في النهاية . فمن ناحية يقصر فصل المطر باطراد كلما اتجهنا شمالاً ، ومن ناحية أخرى يزداد الفارق في منسوب النهر بين فصل المطر وفصل الحفاف ، ومن ناحية ثالثة يزيد إيراد النهر أو تصريفه . وعلى هذه الأسس تتتابع ميزانية النهر في رحلته صعوداً حتى مصر وذلك بحسب متوسط التصريف السنوي بمحطات الأمطار المكعبة عند النقاط الاستراتيجية هيدرولوجياً .

فعند منجلا يبلغ المتوسط ٢٧ ملياراً ، بينما متوسط السوبات ١٤ر٥ مليار ، وعند نهاية بحر الزراف ٤ر٥ مليار ، ونهاية بحر الحبل ٩ر٨ مليار ، ونهاية بحر الغزال ٠ر٦ مليار ، فهذا الأخير هو أضعف إضافة بلا جدال . بهذا يكون ما يصل إلى الملكال من مياه بحر الحبل والزراف هو ١٤ر٣ مليار ، بينما يكون تصريف النيل الأبيض عند الملكال ٢٩ر٥ مليار . حتى إذا ما وصلنا على النيل الأبيض إلى الخرطوم نقص المتوسط بالفاقد إلى ٢٦ر٥ مليار . أما تصريف النيل الأزرق وحده فيبلغ في المتوسط عند صوبا نحو ٥٣ر٨ مليار ، مقابل ١١ر٦ للعطبرة . وبهذا يبلغ مجموع الروافد الثلاثة الأبيض والأزرق والعطبرة ٩١ر٨ مليار ، تصل بعد فاقد رحلة النوبة إلى ٨٩ر٣ مليار عند وادي حلفا ، تنخفض أخيراً إلى نحو ٨١ر٨ مليار شمال خزان أسوان بعد أن يحتجز منها الخزان ما كان يحتجز قبل إنشاء السد العالي (٢) .

ثنائية المنابع

انطلاقاً من هذه الخطة العامة ، نجد هكذا أنه بدلاً من منبع واحد هناك منبعان عظيمان ، البحيرات والحبشة ، هضبتان عاليتان كأنهما مصائد مطر أو قلاع مياه طبيعية ، مختلفتان في أقاليمهما المناخية بين الأمطار الانقلابية والتصادمية وبين

(1) Shorter physical geog., p. 135.

(2) H.E. Hurst, Black, Semeika, The Nile basin, Cairo, 1946, vol. I.

الاستوائيات والموسميات ، أى بين القليل الدائم والكثير المنقطع ، ولكنهما تتضافران وتتكاملان معاً لخدمة مصر هيدرولوجياً ، فالأخيرة تجلب الفيضان الفصلى والأولى تكمل دورة العام المنخفضة . واللافت للنظر أن كلا المنبعين يتألف من حزمتين من المحارى : البحيرات من بحيرة ونيل فيكتوريا من الشرق وخط نهر سمليكى وبحيرة ألبرت من الغرب ، والحبشة من النيل الأزرق وروافده فى الجنوب والعطيرة وروافده فى الشمال .

فأما هضبة البحيرات فتكاد تكون « مفيضاً » مستمراً مطرداً طول العام ، ليس فقط لأن أمطارها موزعة على مدار السنة وذات قمم فصلية ثانوية متعددة ومتقاربة ، ولكن أيضاً لأنها تجمع أمطارها ومياهها من نصفى الكرة الشمالى والجنوبى معاً ، وكذلك لأن طريقها كما يتفق يكاد يكون كله سلسلة من المنظمات الطبيعية لتدفق مائتها مما يزيد انسيابها هدوءاً ورتابة . فهناك أولاً مجموعة بحيرات الهضبة الضخمة التى تعمل بمساحاتها الكبيرة كمنظمات وخزانات طبيعية تصرف إيراد المياه بعدالة وانتظام . غير أن البحر للأسباب نفسها عظيم ، ولهذا فإن صافى الإيراد متواضع فى النهاية ، وبالتالي فإن نيل البحيرات بقدر ما يبدأ بداية عظيمة ينتهى نهاية متواضعة .

ومثل هذا وأكثر منه يقال عن منطقة السد . فرغم أنها « بلد الأنهار Pays des Rivières » كما وصفها بحق ركلى ، إلا أنها بغطائها النباتى الكثيف تعتبر اسفنجية ماصة هائلة تسلب النهر مياهه كما تعرضه للبحر الشديد ، بحيث يصل الفاقد إلى أكثر من نصف المائة إلى ثلثها ، وحتى ليقدر أن ما يصل إلى النيل الأبيض من كل أمطار ومياه البحيرات الاستوائية وإقليم السد قد لا يعدو ١٪ تقريباً . والنيل الأبيض بدوره يتعرض للفاقد والبحر الشديد حيث يكاد يتحول هو الآخر إلى بحيرة مؤقتة بفعل اندفاع النيل الأزرق أثناء الفيضان .

والمحصلة النهائية هى أن شعبة هضبة البحيرات برمتها تعد مائياً منطقة فاقد مطرد وخطير ، تكاد حصيلها تتناقص كلما تقدمت شمالاً بدلاً من أن تزداد، وبعض قطاعاتها مثل نحر الجبل والغزال لا يكاد يضيف إلى مائة النهر شيئاً مذكوراً . هذا فضلاً عن أن الشعبة فى مجموعها هى أبعد ما تكون عن المصب ، مما يضاعف التعرض للفاقد ، كما تأخذ رحلة مياهها إليه زمناً أطول بكثير . وعلى الحملة ، فلولا السوبات كما يقول «ى مارتون ، لما وصل إلى الخرطوم إلا نهر ضئيل هزيل . (١) .

وهذا خير ما يعبر عن فضل السوبات . فالواقع أن السوبات وحده يسهم في مائية النيل بقدر يعادل كل إسهام شعبة هضبة البحيرات بل ويفوقها قليلا : ١٤ر٥ مليار متر مكعب مقابل ١٤ر٣ مليار على الترتيب كما رأينا . ليس هذا فحسب . فرواسب السوبات الغزيرة هي بانية ضفاف النيل الأبيض الحقيقية والأساسية . فلولاها لما كان لهذا ضفاف تحد مجراه وتقلل مائه ، ولتحول بالتالى إلى منطقة مستنقعات عظيمة أخرى كمستنقعات السد في بحر الجبل . لولا السوبات ، يعنى ، لتحول النيل الأبيض إلى بحر جبل آخر ، ولعجز غالباً عن إتمام رحلته ، ولما وصل في النهاية إلى مصر .

لهذا كله فإن السوبات ، رغم مستنقعات مشار التي تكتنف حوضه وتحد من مائته نوعاً ، أهم بكثير من بحر الجبل الذي تبدده مستنقعات سدوده الهائلة . بل إن مستنقعات مشار ، التي لا تقارن مساحتها ولا فاقدتها قط بالسدود طبعاً ، لتلعب دوراً مفيداً جداً في تنظيم ميزانية مصر المائية في نهاية المطاف . فهي تعطل فيضانه نوعاً فيتأخر إلى أغسطس وأكتوبر ، وهذا لا يصلنا إلا في الوقت المناسب تماماً بعد أن يكون النيل الأزرق قد أخذ دوره وأدى أغلب وظيفته في دورة الفيضان الكبرى . ولو قد بكر السوبات لزاد هذا من موسمية الفيضان ، أى لزاد من قصره الزمنى بقدر ما ضاعف من تركزه المائى أى من خطره الطوفانى . أى أن السوبات لو قد بكر مجيئه لراحم الأزرق في النيل المصرى ، ولغص هذا بهما أو اختنقا .

وطبعى بعد هذا كله أن تكون مساهمة شعبة البحيرات في إيراد النيل الكلى محدودة إلى حد بعيد في النهاية . فإذا كانت حصيلة مصر من إيراد النهر الطبيعى عند أسوان تقدر في المتوسط بنحو ٨٣ ملياراً في السنة ، فإن المقدّر أن نحو الربع منها فقط يستمد من هضبة البحيرات . فمن النيل الأبيض يصلنا في المتوسط ٢٣ ملياراً ، بنسبة ٢٨٪ من المجموع . غير أن أهمية هضبة البحيرات كمورد إنما تتحدد وترز تماماً في فصل التحريق قبل الفيضان مباشرة حين تقدم صلب الإمدادات ، ففي هذا الفصل يبلغ نصيب النيل الأبيض حوالى ٧٧٪ من مجموع المياه التي تصل إلى أسوان وتم بها . أى أن البحيرات وإن ساهمت فقط بنحو خمس مائية النيل أثناء الفيضان ، فإنها على العكس تساهم بنحو أربعة الأخماس أثناء التحريق (١) .

(1) Ibid.

على النقيض تماماً من هذا كله هضبة الحبشة . موسمية فصلية المطر هي ، ومن ثم مختلف دورها كمورد تماماً . فرغم أن مطرها لا يزيد بالكاد عن مطر هضبة البحيرات إلا أنه موسمي مركز بلا هوادة في شهور الصيف ، بينما يتناقص في بقية السنة إلى حد تجف معه مجارى معظم أنهار الهضبة تماماً لبضعة أشهر . وإذا كان مطر الحبشة موزعاً نوعاً ما بطريقة ما ، فذلك على المستوى المكاني لا الزماني . فالمطر يبدأ في الجنوب قبل الشمال ، ولذا فأنهار الجنوب يجيء فيضانها أولاً ، السوبات فالأزرق فالعظيرة على هذا الترتيب .

على أن الهضبة كلها تبقى في النهاية مورداً موسمياً بعنف وصرامة . ثم هي مورد جبلى منحدر سريع مندفع كالسيل أو السهم المارق لا يلوى على شيء حتى ليحتجز معظم مائية الشعبة الاستوائية حين وحتى يمر ، كما أن نسبة الفاقد منه أقل بكثير . وأخيراً فإن الشعبة جملة أقرب بكثير إلى مصر ، ولذا لا تستغرق رحلة مياهها إليها إلا فترة محدودة .

يترتب على هذا مجتمعاً أن أنهار الحبشة ، على العكس من هضبة البحيرات ، بقدر ما تبدأ بداية متواضعة غير واعدة ، تنتهى نهاية عظيمة أكثر من رائعة . فعلى الحملة تقلر مساهمة هضبة الحبشة في إيراد النيل الكلى السنوى كما تسجله أسوان بنحو ثلاثة الأرباع لا أقل . فمن النيل الأزرق يأتى نحو ٤٩ ملياراً بنسبة ٥٩٪ ، ومن العظيرة حوالى ١١ ملياراً بنسبة ١٣٫٢٪ ، أو بنسبة ٧٢٪ للهضبة ككل (مقابل ٢٨٪ لهضبة البحيرات) .

على أن هذه النسبة العامة تكاد تنقلب ما بين فصل الفيضان وفصل التحريق . ففي الفيضان تسهم الحبشة برافدها بنحو ٨٦٪ من الإيراد (مقابل ١٤٪ فقط لهضبة البحيرات) . والعكس في التحريق : يقدم النيل الأزرق ٢٣٪ فقط من الإيراد ، وذلك دون العظيرة الذى يكون جافاً تماماً في هذا الفصل (مقابل ٧٧٪ لهضبة البحيرات) (١) .

وهنا نلاحظ أيضاً أن دور العظيرة بالنسبة لمصر محدود وثنائوى للغاية لا يقارن إطلاقاً بالأزرق سواء ماء أو طمياً . فمساهمة الأزرق في مياه فيضان مصر لا تقل عن ٦٩٪ من مجموع حجم الفيضان بها ، مقابل ١٧٪ فقط للعظيرة . وعلى الحملة فإن ٦٦٪ من مياه مصر جميعاً تستمد في المتوسط من النيل الأزرق وحده . كذلك فرغم

(1) Ibid.

أن العطرة أغزر روافد النيل قاطبة من حيث الرواسب النهرية ، إلا أن قلة مائته لا تنقل منها إلى مصر مثلما ينقل الأزرق . ولهذا فإن النيل الأزرق هو الباني الحقيقي لأرض مصر ، مثلما هو المورد الأول لمائها .

على هذا النحو إذن تكتمل صورة الموقف ويتكامل دور الهضبتين في مائة النهر . فإذا كانت مصر هبة النيل كما قال هيرودوت ، فإن لجغرافى اليوم أن يضيف : هبة النيل الأزرق ، بينما يمكن لهيدرولوجى النهر أن يزيد : هبة الفيضان . وعلى أية حال ، فإن الأزرق هو أهم رافد منفرد في مائة النهر سواء ذلك بمائه أو طميه أو فيضانه . وبعمامة فلولاً الفيضان الحبشى لفقد النيل نفسه في الصجرء قبل أن يصل إلى مصر . أو كما يقول دى مارتون مرة أخرى ، لولا السوبات لما وصل إلى الخرطوم إلا نهر ضئيل هزيل ، ولولا النيل الأزرق لما وصل النيل إلى مصر ، ولكانت بحيرة نو محيرة تشاد أخرى ، أى منطقة صرف داخلى حبيس (١) .

بالمقابل ، مع ذلك ، فلولاً الفيض الدائم الهادئ المتواضع من البحيرات لكان النيل في مصر على جبروته نهراً فصلياً محتاً ، كأنه واد صحراوي ضخم . ولولا الإثنان معاً ، ثم ظلت خريطة المطر ثابتة كما هي الآن ، لما زادت مصر عن شريط شبه متوسطى متدهور ضحل بطول الساحل وبعثق ربع الدلتا على الأكثر ، ولكانت أقرب شىء إلى ليبيا ، بل ربما أقل نظراً لأنها مسطحة مستوية على عكس مرتفعات ليبيا الأقدر على تصيد بعض الأمطار . أو كما وضعها الأب عيروط « رمال هي في ذاتها لا تكاد تكون زراعية أكثر منها صناعية ، وكتل من الجرانيت والحصى غير صالحة لأى بنى ، على هذا النحو كان وجه مصر سيبدو أرضاً فقيرة يسكنها البدو والرعاة كشبه جزيرة العرب وقورينا جارتيها لو لم يمر في هذه الجهة من صحراء إفريقيا خط من خطوط الحياة وهو النيل الزارع » .

بل ربما لم يكن ذلك الشريط ليوحد قط ، لأن الدلتا نفسها ما كانت ستوجد أصلاً . فأنما تكونت أرض مصر هي الأخرى من رواسب النهر الضخمة ، وخاصة حمولته من غرين الفيضان الحبشى . فتربة مصر أيضاً من صنع النيل ، والغرين الحصب المتجدد هو جزئياً هدية غير مقصودة من رعاة الحبشة حيث يساعدون برعيهم على تعرية التربة (٢) . إن النيل لا جدال « أبو مصر » (٣) منه استمدت جسمها

(1) Shorter physical geog., p. 135.

(2) E. Hyams, Soil & civilization, 1952, p. 46.

(3) Lorin p. 129.

ودمها ، أو طمياها وماءها ، وكل هذا أو معظمه من صلب الحبشة تحت . وليس لمصر المعمورة من حدود إلا المدى الذى تصل إليه مياه النهر .

سياق الحواجز : الصحراء

وحتى بعد هذا ، بعد أن يجمع النيل بين حزمى أنهار البحيرات والحبشة ، وبعد أن يحتشد قبل الخرطوم فى حزمة واحدة ضخمة ذات خمس شعب كأنها « بنجاب النيل » أو أنهار النيل الخمسة ، فإن النهر يتعرض لخطر جديد ولكنه يخرج منه سالماً لمصر مرة أخرى . والإشارة بالطبع هى إلى النيل النوبى بثنيته الهائلة وشلالاته المتعاقبة . فلمسافة نحو ٢٠٠٠ كم ، دون أن يرفده أى رافد ، يجتاز النهر هنا مفازة صحراوية شاسعة ، لعلها أيضاً أجف أحر صحارى العالم جميعاً . البحر من ثم شديد جداً ، والنهر تبدأ مائتته تتناقص كلما تقدم خطوة إلى الأمام .

فلو قد كان وادى النهر هنا سهلاً معبداً كثير الالتواءات ، وكان فيضانه يعلو على ضفتيه فيغمرهما والمناطق المحيطة ، لكان فاقد الماء أكبر جداً مما هو عليه بالفعل . ولكن الثنية والحنادل وطبيعة الحجرى تأتى لتصلح ما أفسد المناخ . فشدة انحدار النهر هنا وسرعة تدفقه ، مع ضيق الحجرى وعمقه ، تقلل فرص التبخر والسطح المعرض له (١) . وفضلاً عن هذا فإن الثنية ، وإن تكن عائق مواصلات وملاحة ، إلا أنها بانحناءاتها القوسية الطويلة تعمل كمنظم طبيعى لوصول مياه الفيضان إلى مصر فلا تتدفق فجأة ومرة واحدة ، ومن ثم كانت عامل امتصاص لخطر الفيضانات العالية بالذات .

سياق الحواجز : التضاريس

ولقد كان من الممكن للنيل بعد هذا كله أو قبل هذا كله ألا يصل إلى مصر ، وذلك بمجرد انحرافه محلية محدودة نسبياً فى التضاريس والسطح والانحدار فى أى قطاع من صحراء النوبة هذه . فبصدفة جيولوجية محلية يسيرة نحو الشرق عبر صحراء العظمور ، كان يمكن للنيل قبل أبو حمد أن ينتهى شرقاً ليصب فى البحر الأحمر بدل البحر المتوسط كما كان يفعل فى الماضى الجيولوجى بحسب بعض الآراء . أو بانحرافه مماثلة نحو الغرب بعد الدبة أو دققلة ، قرب أو عبر صحراء بيوضه ، كان يمكن للنيل أن يضيع تماماً فى الصحراء الكبرى فى السودان أو تشاد أو ليبيا ، ليتحول إلى

(١) عوض ، نهر النيل ، ص ١٢٢ .

نهر داخل ينتهى إلى بحيرة تشاد أخرى . بل إن النيل فى هذه الشقة بالفعل يعكس اتجاهه ويرتد إلى الجنوب والغرب . بل لقد كانت كل اتجاهات قطاعات ثنية التوبة معكوسة فى الماضى الجيولوجى السحيق إذا أخذنا ببعض النظريات الجيولوجية القديمة .

ولو قد حدث هذا لكانت تلك واحدة من أكبر أخطاء الطبيعة ونحسر التاريخ أعظم فرصه ، إذ معنى ذلك أن يبدأ النيل وينتهى نهراً مدارياً لا يعدو أن يكون واحداً من عشرات الأنهار المدارية بلا تاريخ وبلا حضارة ، كالنيجر أو الكونجو على الأكثر . ولكن يد الطبيعة هى التى أوصلته إلى أقصى شمال القارة ليتزاوج مع بحر التاريخ ، وأخرجته نهراً مدارياً من قلب القارة الملتهب وانتهت به نهراً دون مدارى يطل على قلب العالم المعتدل .

تناسق الماء والطمي

ومن المستحيل بالطبع أن تفصل بعد هذا ولو نظرياً بين ماء النيل وحمولته من الغرين فى كيان مصر وحياتها . ومع ذلك فإن أياً منهما وحده ما كان ليجدى كثيراً ، وإنما هما يكمل كل منهما الآخر فى تناسق نادر بل فى إحكام وحكمة بالغة . خذ الماء أولاً . لو أن النيل كان يأتينا بمائه وحده دون الغرين ، نعم وحقاً لتكونت لنا — كما يذكرنا ويلكوكس وكريج — تربة محلية جيرية من فتات الهضبة الإيوسينية وغيرها من تكويناتنا الجيولوجية المحدقة بالوادي . ولكنها ما كانت لتعدو أن تكون تربة كلسية موضعية فقيرة لا تقارن البتة بغرين الحبشة (١) . ليس ذلك فقط لاختلاف عناصر الحجر الجيرى عن البازلت البركاني فى الحصوبة ، ولكن أيضاً لأن هذه تربة منقولة وتلك تربة موضعية ، والتربة المنقولة خير — كقاعدة — من الموضعية . فلأنها تتعرض لرحلة طويلة من التعرية والتفتت ، فإن التربة المنقولة تكون أكثر نعومة وذراتها أكثر دقة من الموضعية الأكثر غلظة وخشونة .

من الناحية الأخرى فإن الغرين إنما وصل إلينا جيولوجياً فى الوقت المناسب لتستقبله أيضاً أرضية جيولوجية مناسبة . فبطانة ملو الوادى الحصباوية الرملية التى تقع أسفل طمي النيل الحبشى والتى تكونت محلياً فى العصر المطير من مفتتات أودية جبال البحر الأحمر والتى سبقت اتصال النيل فى مصر بالنيل فى الحبشة وقدم الغرين الحبشى ، هذه البطانة لها فائدتها الجليلة وتعد صاحبة فضل لا يكاد يتصور وإن كاد لا يعرف أو يعترف به .

(1) Egyptian irrigation, vol. II, p. 759.

فهذه الطبقة المبطنة بمساميتها ونفاذيتها تمتص قدراً كبيراً من مياه الفيضان وتصرفها باطنياً أفقياً ورأسياً . إنها « فلتر » طبيعي سفل خفي لهيدرولوجية الفيضان . ولولاها لتحول الوادي برمته إلى مستنقع هائل من النشع المستمر دائماً والمتجدد أبداً . ولو قد كان كل حشو الوادي من السطح حتى القاعدة الصخرية من غرين النيل الحبشي وحده ، لكان هذا الغرين لعنة على تربة مصر لا هدية ، ونقمة لا نعمة ، ولتغير وجه الأرض والحياة والحضارة في مصر تماماً في الماضي والحاضر جميعاً . ولكن ، حسناً ، لم يأت الغرين الحبشي إلا في الوقت الصحيح تماماً ليجد في انتظاره الطبقة – المهد الصحيحة تماماً ، ثم لم يزل منذئذ يأتي كل عام بالقدر والسبك الصحيح كليهما تماماً بما يكفل تجديد خصوبة التربة دون تهديدها على أي نحو .

هذا التنسيق والتناسق الفريد بين الماء والتربة ، المنقول كلاهما أيضاً باتفاق نادر ، من المثير أن العرب أدركته بوضوح تام . ومن كتابهم من عبر عنه تعبيراً علمياً تقريباً ، يكاد يلخص جوهر ومجمل الحقائق الفيزيوجرافية الهيدرولوجية والبيدولوجية فضلاً عن التركيبة الجغرافية المقررة والمعروفة اليوم . فأرض مصر عندهم « أرض جزر » ، ويعني هذا في تفسير ابن كثير أنها أرض « رخوة غليظة تحتاج من الماء ما لو نزل عليها مطراً لتهدمت أبنيتها ، فيسوق الله إليها النيل بما يتحمله من الزيادة الحاصلة من أمطار بلاد الحبشة ، وفيه طين أحمر ، فيغشى أرض مصر وهي أرض سبخة مرملة محتاجة إلى ذلك الماء وذلك الطين لينبت الزرع فيه ، فيستغلون كل سنة على ماء جديد ممطور في غير بلادهم وطين جديد من غير أرضهم » (١) .

وذلك كله بلا ريب هو قمة « الزواج السعيد » ، الزواج الجغرافي الموفق تمام التوفيق . فلئن كانت فكرة « زواج » الماء والأرض كأصل الخصوبة موجودة في كل الميثولوجيات ، فإنها كما تختلف في مصر النهرية عنها في غيرها من البيئات ، تصل فيها وحدها إلى ذروة السمات . فهي في ميثولوجيات الشرق القديم بين الأرض والمطر ، ولكنها في مصر الفرعونية كالعربية بين الأرض والنهر . غير أنها بعد ذلك تعد وجود مصر برمته . ويتجسد هذا كله في صورة الفيضان حين وحيث يطغى النهر على الأرض فيركبها ويلقحها فتلد الحصب والنماء (٢) .

وكما تكمن هذه الفكرة الأزلية في أسطورة إيزيس وأوزوريس التي ترمز إليها عند الفراعنة ، فإنها لم تختف أو تخفت قط في الفولكلور العربي من أدب شعبي وغير شعبي . ومن هنا أيضاً – وليس من هناك – فكرة « عروس النيل » ، كصورة

(١) تفسير ابن كثير ، ط ١٩٣٧ ، ج ٣ ، ص ٤٦٤ .

(2) Ludwig, p. 103.

مجازية بمعنى أن أرض مصر إنما هي عروس النيل التي يدخل عليها كل عام فيخصبها ، وليس بمعنى الضحية البشرية المزعومة التي تلقى به * ، وهي الأسطورة التي ثبت خطأها نهائياً سواء في مصر الفرعونية أو غير الفرعونية (١) .

التربة المنقولة

ولقد كان من الممكن حتى بعد هذا كله أن ينقل النيل إلى مصر تربة مدارية لاترية مغسولة leached عقيمة ، مما يسود في الجزء الأكبر من إفريقيا المدارية ، بحيث لم تكن مصر لتخرج عن واحة ضخمة ولكنها غالباً مصابة « بجذام التربة » ، كما يسمى — بسبب الطوب المفتت المجذب الذي هو صلب اللاتريت (٢) . ولكن النيل لحسن الحظ إنما يحمل إلى مصر تربة نوعية خاصة ، تربة غير مناطقية كما تصنف azonal (٣) ، من أصول بركانية خصبة جداً ، سواء ذلك في الحبشة أساساً ، أو في هضبة البحيرات إلى حد ما . بل أبعد من هذا ، فليس شرطاً أن تكون كل التربات البركانية خصبة كما هو شائع ، فهناك التربة البركانية الحامضية وهي مجدبة والقاعدية وهي الخصبة الغنية ، وتربة النيل البركانية المنقولة إلى النوع الأخير تنتمي (٤) .

ليس هذا فحسب . فنظراً لطول رحلة الارسابات — بضعة آلاف من الكيلو مترات — فإن حبيبات الطمي تصل إلى مصر من إثيوبيا دقيقة ناعمة تخلو من الحشونة التي تعاني منها تربة العراق مثلاً ، حيث تقطع الارسابات رحلة طويلة نسبياً نظراً لقصر الرافدين فتكون خشنة غليظة ليست المثلى تماماً للزراعة وإن أتت بكميات أغزر وأضخم كثيراً مما في مصر . ولهذا فإن امتاز العراق بسرعة بناء ونمو الدلتا بفضل غزارة حمولة الارسابات النهرية ، وامتاز بالتالي بالتفوق الكمي في مساحة الموضع ، فلعل مصر تتفوق كميّاً بنعومة الارسابات وخصوبتها .

في خلال هذا ، وكما لاحظ ابن سينا منذ قرون ، وهي ملاحظة صحيحة بمقياس العلم الحديث ، فإن النيل « يجري على صخور ورمال ، ليس فيه خز ولا طحلب ولا أوحال . . . لا ينحصر فيه حجر ولا حصاة ، وما ذاك إلا لصحة مزاجه وحلاوته

(١) نبات قواد ، النيل ، ص ١٤١ - ١٤٧ .

(2) Pierre Gourou, Tropical world, trans., Longman's 1959, p. 21.

(3) W. A. Hance, African economic development, Lond., 1958, p. 261.

(4) Hume, Geology of Egypt, vol. I, p. 183.

ولطافته . (١) وعلى العموم فلم تكن تربة النيل بأقل إثارة للانتباه والدهشة من مائه ، بل ولطالما كان كلاهما مادة للمغالاة أحياناً . ففي عنوبة ماء النيل أفاضت العرب ، « فقاؤه أشدّ عنوبة وحلاوة وبياضاً من سائر أنهار الإسلام » (٢) . بل لقد وصلوا في ذلك إلى حد القول الخافى بأنه « لولا ما بمصر من الليمون الحموضات ما عاش بها أحد لحلاوة مائها » ، أو « لوخم أهلها من حلاوة النيل ولما تواروا ، ولكن حموضة ماء الليمون تمنع الصفراء » (٣) ، أو « لولا دخوله في البحر الملح وما يختلط به منه لم يستطع شربه لشدة حلاوته » (٤) .

بالمثل عن تربة مصر مضرب الأمثال في الخصوبة — « مصر تربة غبراء وشجرة خضراء » (عمرو) . بل هي موضع الأساطير والتهويل . فحتى في القرن ١٨ الميلادي كتب جغرافي ينصح بخلط تربة أرض مصر بالرمل وإلا لحاوت حد الغنى إلى درجة مفرطة « نخصب معها الإناث حتى لتلد الشاة مرتين في العام وتنجب النساء في الغالب توائم » (!) (٥) .

بين الترشيح والتكثيف

لا ، وليس هذا فحسب . فالواقع أن خلاصة هذا كله لا تصل إلى مصر إلا وهي مصفاة مقطرة مرشحة إلى حد بعيد . فالنيل — بالفعل — هو النهر المدارى الهام الوحيد الذى يتجه من الجنوب إلى الشمال ، وليس العكس . وليست هذه الحقيقة شكلية جوفاء ، بل لها مغزاها الجغرافى البعيد المدى . فمن الواضح أن الطبيعة أنشط ما تكون في المناطق الحارة الرطبة حيث تتسارع دورة البناء والبناء في العملية الحيوية في العالم العضوى إلى أن تصل إلى حد الإفراط فالضياح . فهناك ثراء مفرط وغير مفيد في النبات والحياة الحيوانية (٦) . ولكن النيل إذ ينحدر من الجنوب إلى الشمال فإنما ينقل ثمرات المناطق المدارية الهيدرولوجية وثرأ البيئة الحارة وفورة الطبيعة فيها دون نقائصها ونقائضها ، فضلاً عن أنه ينقلها من مناخ غير مشجع إلى مناخ معتدل صحى أفضل ومن موقع جغرافى خلفى متخلف إلى موقع بارز ممتاز . ومعنى هذا أن النيل ، كما ينقل إلى مصر تربة المداريات البركانية الخصبة دون تربتها المحدبة اللاترية ، ينقل من المناطق الحارة ثراءها المائى دون ثرائها النباتى الضار .

(١) ابن كثير ، البداية والنهاية ، ج ١ ، ص ٢٧ .

(٢) ابن حوقل ، المسالك والممالك ، ليدن ، ١٨٧٢ ، ص ٩٨ .

(٣) السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٠٥ .

(٤) ابن إياس ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ، ص ١٩ .

(٥) ذكرته نemat قواد ، النيل ، ص ١٧ .

(6) Preston James, A geography of man, Boston, 1949, p. 89-93.

وفي الخلاصة ، فإن النيل لا يصل مصر إلا بعد أن يكون قد مر بعمليتين أساسيتين : عملية تكثيف طبيعي ، ثم عملية ترشيح . من ثم كانت مصر عصاراة النيل ، وخلاصة إفريقيا ، وركاز المداريات . وبالتالي فإذا كانت مصر هي النيل ، فقد يمكن أن نزع من الناحية الأخرى — بقليل من مبالغة ربما — أن النيل بدوره هو مصر . أو كما وضعها لورد روزبري على الحملة « مصر هي النيل والنيل هو مصر » . (١) حتى كتاب العرب كانوا على وعي تام بهذه الحقيقة . ففي القاموس المحيط أن النيل هو ببساطة « نهر مصر » (٢) ، بينما يتكلم ياقوت عن « نيل مصر » كلما تكلم عن النيل (٣) ، ومثله كانت تفعل العرب عامة . أما العمرى فيقرر صراحة أن هذا « النهر الأعظم » « ساقه الله إلى مصر فأحيا به بلدة ميتاً وسقاه أمة عظمت ، وإن لم تكن هذه المتفردة بنفعه ، فإنها كالمتفردة به لعظيم منفعتها منه وعميم مصلحتها به » .

وليس يعني هذا قط أن مصر في حوض النيل كالأرض مثلاً بين المجموعة الشمسية ، رتبت كلها حيث تكون وحدها الصالحة للحياة . المقصود فقط أن كل جغرافية الحوض رتبت بحيث تكون قمة الحياة فيها في مصر ، ومصرفها قطب الرحي . والواقع أن غرابة النيل وتفرده تمتد أيضاً إلى هذا الجانب الحضارى . فما من نهر هام في الدنيا وفيه مثل هذه الفروق والانحدارات الحضارية الشاسعة بين المنبع والمصب . فبينما المصب مهد الحضارة ، كانت أجزاء من المنبع تعيش إلى ما قبل الأوربيين في العصر الحجري الحديث . قارن هذا بالمنبع والمصب في اليانجتسى أو الهوانجيهو ، في الجانج والسند ، في الدانوب أو الراين ، حتى المسيسي والأمزون قبل كولمبس ... الخ ، ببساطة لن تجد مثل هذا الانحدار الحاد .

بالاختصار ، فكما تركز كل قوة مصر في وادى النيل ، تركز كل قوة حوض النيل في مصر . وحوض النيل بغير مصر يبدو لذلك « كهاملت بغير الأمير » كما يقال . وإذا كان الرومان قد سمو البحر المتوسط « بحرنا » ، فإن النيل هو بحق ومن باب أولى « نهرنا » نحن المصريين ، وإلا فماذا يكون النيل بغير مصر ؟ فحوض النيل كله يستقطب حضارياً في مصر حيث لا تجد مركز الثقل في الحوض انحدارا ومائية فحسب ، بل واقتصادا وسكاناً ، وحضارة وتاريخاً . فالقمة البشرية هي القاع الطبيعى ، والمصب الطبيعى هو المنبع الحضارى — والعكس . لقد صدر المنبع الحياة

(1) E.D. Laborde, The southern lands, Cambridge, 1931, p. 104.

(٢) "فيروز أبادى ، القاموس المحيط ، ١٣١٩ هـ ، ج ٤ ، ص ٦٢ .

(٣) ياقوت الحموى ، معجم البلدان ، ج ٥ ، ص ٣٣٥ .

إلى المصب ، وصدر المصب إليه الحضارة ، هذا صدر خاما وذاك أعاده مصنوعاً .

وإذا صح أن نعتبر كثافة السكان مقياساً أو انعكاساً جزئياً للحضارة ، فقد يمكن أن نقول إن كثافة الحضارة في الحوض تتواكب مع كثافة السكان وتكاد تتناسب معها تناسباً طردياً بصفة عامة ، في نفس الوقت الذي تتناسب عكسياً مع منسوب الارتفاع وكتنور التضاريس . ويكفي أن نعبّر عن هذا بتوزيع السكان في وحدات الحوض . فمصر وحدها تحوى نحو نصف سكان حوض النيل جميعاً . فبحسب تقديرات ١٩٨٠ ، كان عدد سكان مصر ٤١٨ مليون ، مقابل ٦٣١ مليون في بقية الحوض (إثيوبيا ٣١٢ مليون ، السودان ١٨٣ مليون ، أوغندا ١٣٦ مليون) . ومن المحتمل أن هذه النسبة العددية كانت أعلى في الماضي ، بل المؤكد أنها كانت أعلى بكثير ، وكانت مصر أضعاف سائر الحوض سكاناً .

بل قد لا نبعد كثيراً عن الحقيقة العلمية إذا طبقنا بروفيل «قطاع الوادى valley section» ، الذى اصطنعه باتريك جديز ، على حوض النيل من منبعه إلى المصب . فمن مرتفعات وجبال المنبع في هضبة البحيرات والحبشة بخطابها التقليدى وصيادها ، إلى سهول الوسط في السودان براعيها وفلاحها الفقير ، إلى المصب في مصر بفلاحها الغنى وفلاحة البساتين في الصعيد والدلتا — ثمة متتالية تصاعدية مطردة لا شك فيها (١) . وليس يقلل هذا من تراث أجزاء الحوض الأخرى خارج مصر ، ولا هو يجحدها فضلها ، سواء في ذلك حضارة البحيرات «البحرية» ، أو دولة إثيوبيا التي تعد أقدم أمة في إفريقيا المدارية ، أو سهول السودان العربى بثقافتها الوسيطة .

بيئة الرى المائية

وها هنا والآن على وجه التحديد نصل إلى جوهر الوجود المصرى وصميم كيان مصر وأساسها الطبيعى . فمصر ليست فقط بيئة فيضية متدخلة نموذجية ، وإنما هي النموذج المثالى ، النموذج — النوع لتلك البيئة الجغرافية ، وإليها وحدها ينسب كل الآخرين تنازلياً بدرجات متفاوتات ابتداء من الرافدين إلى السند إلى سيحون وجيحون إلى تاريم إلى الهوانج هو على هذا الترتيب .

فاذا كانت كل البيئات الفيضية المتدخلة تترامى عبر الصحراء وتمثل فيها قطاعاً

(1) C.C. Fagg, G.E. Hutchings, Introduction to regional surveying, C.U.P., 1930, p. 135-9.

من ثلاثة قطاعات : بداية مطرية رطبة خارج الصحراء، ونهاية فيضية رطبة، بينهما خط أو خيط واصل من الماء في قلب الصحراء، فان نيل مصر هو خير ما يمثل هذه الثلاثية . وإذا كانت هذه البيئات تتعتمد بالضرورة على خطوط العرض بحيث تتخذ تلقائياً محورا طويلاً في الغالب ، فان مصر النيلية هي أقربها إلى الاتجاه الشمالى - الجنوبى نصبا ، مقابل الاتجاه المائل من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى فى حالة الرافدين وسيحون جيحون ، أو عكسه من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى فى حالة السند ، أو الانحراف الشديد نحو المحور العرضى من الشرق إلى الغرب كما فى حالة تاريم والهوانجهو . وإذا كانت البيئات الفيضية تمتاز عادة بأنها شريط خطى طويل دقيق ، فان النيل فى مصر هو أطولها وأدقها ، ومن هنا بالدقة شكل مصر الحساس ومورفولوجيتها المتميزة جداً .

مصر إذن ، باختصار ، ليست بيئة فيضية مثالية وحسب ، وإنما هى بالتحديد أكثر الفيضيات فيضية ، يمثل ما أن الهند أكثر الموسميات موسمية وإفريقيا أكثر المداريات مدارية . . . الخ . وهذا بالضبط هو ما نقصده حين نقول دائماً إن مصر مختلفة بطريقة ما عن كل الآخرين ، ومتميزة للغاية فى تركيبها وشكلها وتكوينها الجغرافى .

ويترتب على هذا توا أن مصر ليست فقط بيئة رى مثالية ، وإنما هى بالدقة والامتياز بيئة الرى المثالية فى العالم والنموذج الكامل لعالم الرى البحت . فما من بلد فى الدنيا يعتمد على الرى اعتماداً مطلقاً بهذه الدرجة . فسواء على النهر نفسه أو فى الوادى على جانبيه ، تصل « كثافة الرى » إلى أقصى ما تعرفه منطقة مماثلة فى العالم .

المكافئ المطرى

نخذ مثلاً المكافئ المطرى أولاً rainfall equivalent . فلو نحن تناولنا متوسط إيراد مصر المائى السنوى وحولناه إلى ما يعادله من المطر الطبيعى لنعبر عنه بصيغة مطرية ، لبلغ نحواً من ٩٥ بوصة فى السنة (٦٨٥٠ مليار متر مكعب مقسومة على مساحة ٦ ملايين فدان ، أى ٦٨٥٠٠٠٠٠٠٠٠ متر مكعب على ٢٥٠٠٠٠٠٠٠٠ متر مربع = ٢٣٢ سم = ٩٥ بوصة تقريباً) . وهذا قدر ما يصيب منابع النيل نفسه فى هضبة البحرات أو الحبشة ذاتهما ، أو كأن النيل ينقل ويحول معظم مطر المنبع إلى المصب من خلال الرى ودون أن يعرف هذا نقطة مطر

تقريباً . وحكم مصر إذن من الناحية المائية حكم أقاليم المناخ أو الغابات الاستوائية أو الموسمية لا أقل من حيث الكم . بل إنها من حيث الكيف لتجمع بين النظم المطرية لثلاثة أنواع من الأقاليم المناخية في الواقع . « فبفضل ضبط النيل ، تتمتع مصر بما يعادل مطر ثلاثة أقاليم طبيعية مختلفة : البحر المتوسط في الشتاء ، والخليج الأمريكي في الربيع ، والموسمى في أواخر الصيف وفي الخريف » . (١)

المسطح المائي

بعد المكافئ المطري ، اعتبر الآن « المسطح المائي » بمصر ، ونقصد به مجموع مساحة مياه النيل في جسم مصر الوادي وذلك كدليل آخر ومقياس مساحي للبيئة النهرية الكاملة . وهناك أربع فئات أساسية تدخل تحت هذا البند : مساحة مسطح نهر النيل نفسه كمجرى بما في ذلك فرعاه في الدلتا ، مساحة شبكة الترع والمصارف عموماً ، مساحة بحيرات الساحل والداخل الطبيعية ، ثم مساحة بحيرات الداخل الصناعية الجديدة .

فأما مسطح النهر نفسه فلا يقل عن ربع المليون فدان . فاذا ضربنا طول المجرى بمصر (١٥٣٠ كم) في متوسط عرضه العام ($\frac{2}{3}$ كم) ، لبلغ الناتج نحو ١١٥٠ كم^٢ . أي ما يساوي ٧٠٠ و ٢٧٥ فدان (الكيلو متر المربع = ٢٣٨ فداناً تقريباً) . أما مساحة شبكة الترع والمصارف في أنحاء الوادي جميعاً فتقدر بنحو نصف مليون فدان ، أي حوالى ضعف مسطح النهر نفسه . ومجموع الفئتين بهذا يتجاوز ثلاثة أرباع المليون فدان ، أو ما يعادل نحو ثمن أراضي الوادي الزراعية البالغة ٦ ملايين فدان بصفة تقريبية .

أما عن البحيرات الطبيعية ، فلقد كانت بحيرات شمال الدلتا الأربع قبل بدء التجفيف تشغل معاً مساحة قدرها نحو ٦٤١ ألف فدان ، ترتفع إلى ٦٩٦ ألفاً بإضافة بركة قارون في الداخل (٥٥ ألف فدان) . أما الآن فإن مجموع بحيرات شمال الدلتا قد تقلص إلى ٤٦١ ألف فدان ، ترتفع إلى ٥١٦ ألفاً بإضافة قارون ، أي قرابة مجموع مساحة شبكة الترع والمصارف .

أخيراً عن بحيرات الداخل الاصطناعية الجديدة ، فإن مساحة بحيرة ناصر تبلغ نحو ٥٠٠٠ كم^٢ أو زهاء ٩٠٠ ألف إلى مليون فدان ، يقع داخل حدود مصر منها حوالى ٣٥٠٠ كم^٢ أو نحو ٨٣٣ ألف فدان ، وذلك دون أن نذكر بحيرة مفيض توشكى القادمة وغير المحددة المساحة . وأما بحيرة الريان المحدودة المساحة في الشمال فتقدر بنحو ٣٥ - ٤٠ ألف فدان .

(1) Selim, Twenty years, p. 4.

فاذا نحن الآن جمعنا مساحة هذه الفئات الأربع إلى بعضها البعض ، لكنت المحصلة نحو ٧٠٠ و ١٦٤ ر ٢ فدان ، أى ما يعادل أكثر من ثلث مساحة الوادى الزراعية (٦ ملايين فدان) . وبعبارة أخرى فان أكثر من ربع سطح الوادى هو مسطحات مائية نهريّة أو بحرية ، طبيعية أو صناعية. إن الماء والطين يتلازمان ويتقاسمان أرض الوادى وثيقاً فى الداخل ، مثلما يتلازم الطين والرمل من الخارج . حقيقة قلما نفطن إليها ، حتى لتأتى كالمفاجأة ، ولكنها إنما تذهب لتؤكد مرة أخرى طبيعة مصر كبيئة نهريّة نموذجية كأكمل ما تكون البيئة النهريّة .

شبكة الترعى والمصارف

أما على أرض الوادى نفسها ، فان كثافة الترعى والمصارف ، إذا زدنا بوئرتنا تركيزاً ، لا مثيل لها على الأرجح فى أى رقعة مماثلة المساحة فى العالم . فأطوال شبكة الترعى والمصارف تسجل أرقاماً قياسية حقاً ، ولو أن الأرقام المتاحة هنا تتضارب للأسف بشدة ، ولعل بعضها جزئى أو به لبس . ففى مصدر أن مجموع أطوال شبكة المصارف وحدها يبلغ ١٢٥ ألف كم . (١) ولكن فى مصدر آخر أن طول شبكة الرى هو نحو ٣٧ ألف كم ، مقابل ١٨ ألف كم لشبكة المصارف ، أى أن الأولى ضعف الثانية بعامّة ، بينما المجموع العام للشبكتين معا هو ٥٥ ألف كم .

فاذا نحن اتخذنا من المصدر الأخير أساساً للمقارنة والقياس ، فان طول شبكة المحارى المائية فى مصر عموماً يعادل طول نهر النيل نفسه فى مصر (١٥٣٠ كم) نحو ٣٦ مرة . وهو يعنى أيضاً أن كثافة المحارى المائية تبلغ نحو كيلو متر وثلثي الكيلو متر الطولى فى كل كيلو متر مربع من مساحة الوادى أو الأرض السوداء (٥٥ ألف كم طولى فى ٣٣ ألف كم مساحة) . أو إن شئت فقل إن كل ٨٠٠ مصرى يخصهم اليوم نحو كيلو متر من مجارى الترعى والمصارف ، أو أن كل مصرى يخصه منها نحو متر وربع المتر .

وشبكة مجارى الرى والصرف بهذا تعادل بضع مرات فى طولها وكثافتها شبكة طرق المواصلات من سكك حديدية (١٠ ر ١٠٠ كم) وطرق برية (١٢ ر ١٠٠٠ كم) مجتمعة . ويمكن أن نضيف كذلك أن هذه الشبكة تفوق فى طولها طول محيط الأرض

(١) العياد ، الموارد الاقتصادية الخ ، ص ٣٠ .

(+ ٤٦ ألف كم) ، بحيث لو « فردت » في خط واحد مستقيم ومدت حول محيط الكرة الأرضية عند خط الاستواء مثلاً لطوقتها وزيادة . وغنى عن الذكر في النهاية أن هذه المقاييس والنسب جميعاً جديرة بأن تتضاعف إذا نحن اعتمدنا الأرقام الأخرى والأكبر لأطوال المصارف .

والواقع أن أرضنا السوداء تتخللها وتقطعها ، ابتداء من النيل الرئيسي نفسه حتى عشرات الآلاف من مساقى الحقول النهائية ، شبكة سلمية مدرجة من المحارى المائية من كل الأحجام والقطاعات والأطوال . وفى النتيجة فإن مصر فى واقعها أشبه شىء بأرخبيل غير متناه من عشرات الآلاف من الجزر وأشباه الجزر التى تتراتب فى سلم مدرج ومناظر من الأحجام والمساحات تراوح بين ضخامة جزيرة كوسط الدلتا داخل فرعى دمياط ورشيد وبين ضآلة حقل عادى داخل حيازة قزمية . وإذا نحن أخذنا منطقة كالدلتا ، حيث تصل شبكة المياه الجارية إلى أقصى كثافتها ، لوجدنا بيئة اسفنجية رطبة مشبعة بالماء كأنها إقليم السد فى أعلى النيل إلا أنها النقيض تماماً من حيث أنها من صميم صنع الإنسان ومن حيث هى مهندسة مخططة بقدر ما فى الأخير من فوضى واضطراب وضياح .

القناطر والسدود

بعد الماء ، خذ القناطر والسدود أيضاً . من الشلال حتى البحر ، على امتداد ١٢٠٠ كم ، ثمة تملك مصر ١٠ منشآت رئيسية على النهر ، بمتوسط منشأة كل ١٢٠ كم . هناك أولاً السدان العالى وأسوان ، ثم سلسلة القناطر إسنا ونجع حمادى وأسبوط ، ثم القناطر الحيرية وقناطر محمد على ، ثم زفتى وأخيراً فارسكور وإدفينا . ولسوف يضاف قريباً عدد آخر من القناطر لتكملة ضرورات السد العالى ليرتفع متوسط الكثافة ربما إلى منشأة لكل ١٠٠ كم تقريباً . هذا ويكمل أو يذيل الصورة فى النهاية بحيرة السد الهائلة . وهذه كلها صورة لا يكاد يعرفها نهر آخر فى مثل هذا الطول . إن القناطر والسدود فى مصر النهرية وحدها أشبه شىء بالكبارى والحسور داخل المدن النهرية وحدها .

بيئة مصنوعة

بيئة مصنوعة إذن بالضرورة والامتياز - وإن لم تكن مصطنعة - هى بيئة الرى . فالرى الصناعى يعنى حتماً الصرف الصناعى ، الترع هى شرايين مصر والمصارف

أوردتها . (١) وكلا الإثنين يعني توا المجارى الصناعية المحفورة بيد الإنسان أى معالم السطح ، بل ومن قبلها الأرض المسواة بيد الإنسان أى حتى السطح نفسه . باختصار ، بيئة الرى تعنى قطعاً اللاندسكيب المصنوع بدل المطبوع ، أو قل ذلك المطبوع superimposed على اللاندسكيب الطبيعى . من هنا ، وبعد تاريخ ألفى حافل كهذا ، ربما كانت أرض مصر أكثر أرض فى العالم «تبشيراً humanisé» ، فلا يكاد شبر منها مخلو من بصمات أصابع الإنسان أو لا يتشبع بعرقه . ويرز الإنسان فى البيئة كعامل جغرافى أصيل . وإذا كان قد قيل إن الله خلق الريف والإنسان صنع المدينة ، فقد لا نسرف كثيراً إذا قلنا إن الريف والمدينة هنا على حد سواء من صنع الإنسان . إن مصر ، إن قيل هبة الفيضان ، هى أيضاً هبة الرى ، وإن قيل هبة النيل فهى بالمثل هبة الفلاح .

مشكلات الموضوع

على أن المهم فى كل هذا وبعد كل هذا أن موارد المياه فى مصر لا تسقط عليها فى الداخل وإنما «تدخلها» من الخارج — على بعد بضعة آلاف من الأميال . وقد أدركت مصر هذا من قديم ، وعنه عبر الفراعنة — إخناتون — بأن «النيل يخرج لمصر وحدها من العالم الآخر» ، فى حين أن «للبلاد الأخرى نيلاً يهبط إليها من السماء» . أى أن هذا البناء القمى الشاهق الذى يتوج حضارة الحوض يستمد وجوده من مصدر خارجى . ومصر بهذا شبه واحة «متدخلة intrusive» فزيوغرافياً ، ولكن حكمها هيدرولوجياً حكم الواحة التى تنبع آبارها خارج رقعتها أو حكم الجزيرة التى يقوم اقتصادها على التبادل الخارجى .

وحين قلنا إن جغرافية مصر تتحول فى الوادى إلى هيدرولوجيا ، قل إلى جغرافية هيدرولوجية hydro-geography أو جيوهيدرواوجيا geo-hydrology ، فلقد عبرنا تماماً عن هذه الحقيقة سياسياً كما عبرنا عنها طبيعياً . وعلى الأقل فإن الهيدرولوجيا فى مصر الحافة تعادل المطر تواً فى البلاد الرطبة . ومن ثم تصبح استراتيجية الرى والماء hydro-strategy جزءاً لا يتجزأ من الجيوستراتيجية العامة .

فما من بلد فى العالم تتوقف حياته ووجوده ، مصيره ومستقبله ، فى السلم أو فى الحرب ، أو يرتبط سكانه وتاريخه ، بنهر مثلما تفعل مصر والنيل (٢) . «إن الحانج» ،

(١) الشواربى ، ص ١٥٧ .

(٢) رئاسة مجلس الوزراء ، وحدة وادى النيل ، القاهرة ، ١٩٤٧ ، ص ١٠ - ١٤ .

كما يقول جورج ، « هو الشريان الرئيسي في البنغال ، واليانجتسى في الصين الوسطى ، والدانوب في مملكة النمسا ، ولكن أيا منها لا يملك جزءاً من الأهمية النسبية للنيل » . (١) إنها باختصار نموذج البيئة الفيضية الكامل و « دولة الـ ١٠٠٠ » المثالية في العالم ، تلك التي يقع أساس حياتها خارج حدودها السياسية . وتلك لا شك نقطة حرجية في الأساس الطبيعي لكيان أي دولة . وهذا صارت الأخطار الكامنة في الاعتماد على النهر مزدوجة : أخطار في نظام النهر الهيدرولوجي ، وأخطار في السياسة المائية . ولنبدأ بالأولى أولاً .

النيل والمصرى

ثمة ابتداء حقيقتان أوليتان لا بد أن نتذكرهما كنقاط قوة أساسية للزراعة المصرية ، وذلك قبل أن نحلل مخاطرها ومحاذيرها . فالتربة المصرية أولاً تربة متجددة على السنن وكل السنن ، وهذا مصل طبيعي مضاد للاجهاد والاستنزاف . وبالتالي فإن الزراعة المصرية تتصف بالثبات والدوام ، بل إنها لأشد زراعات العالم ثباتاً بالتأكيد . (٢) فهي ليست زراعة دورية تجود سنة كل بضع سنن ، فضلاً تماماً عن أن تكون زراعة مهاجرة أو متنقلة . من هنا وهناك الثبات والاستمرار الخارق في العمران والحضارة والدولة المصرية :

الحقيقة الثانية هي أن الزراعة الفيضية بعامة رغم خضوعها نهائياً لضبط « المناخ البعيد » ، فمن المؤكد أنها أكثر استقراراً وثباتاً وأقل ذبذبة من الزراعة المطرية التي تعتمد على المناخ المباشر (٣) . ولعل هذا يرجع إلى أن آثار الذبذبة المناخية في الأخيرة تنعكس على المحصول مباشرة ، أما في الأولى فهناك فارق زمني يخفف من وقع الصدمة كما أن مصادر التغذية المائية تتعدد في مثلها غالباً .

وفما عدا هذا ، فلقد كانت نزوات النهر — كعنصر طبيعي تحت — ضابطاً عشوائياً بما فيه الكفاية لمصائر السكان والحياة في مصر . فالنيل يحق هو العصب الحساس ، العصب الحائر ، العصب المتوفر ، في جسم مصر . ومن هنا كان الفيضان يمثل تراجيديا وطنية راجعة تتكرر كل عام على امتداد الوادي ، تبدأ فصولاً بالقلق الدفين ، ثم يمكن أن تتطور إلى ذعر حقيقي ثم إلى رعب مروع ، كما يجوز أن تنتهي نهاية سعيدة ، ولكنها في كل الأحوال تمثل فترة عصيبة عصبية بل ومصرية .

(1) George, Relations of geog. & hist., p. 277.

(2) Issawi, p. 3.

(3) Semple, Influences, p. 329.

صحيح أن فاعلية النهر لم تكن يوماً وظيفة مباشرة للنهر نفسه ، للفيضان وحده ، وإنما لضبط النهر كذلك ، لدور الإنسان كعامل ترشيدي تثبيتي له . ومع ذلك فإن ذبذبات النهر تبدى معدل تفاوت مرتفعاً للغاية كثيراً ما سخر من جهود السكان وهزم أغراضهم . فكما رأينا فإن الحد الأقصى لحجم الفيضان في مصر يمكن أن يصل إلى ثلاثة أمثال الحد الأدنى ، أو إذا وضعناها بالعكس فإن الحد الأدنى يمكن أن هوى إلى ثلث الحد الأقصى . ورغم أن هذا هو الاستثناء لا القاعدة ، فإن حجم الفيضان ممكن في أي عام أن يكون أي شيء بين هذا السقف وهذه الأرضية .

من هنا كانت قراءة مقياس النيل في مصر ، التي تنفرد بتسجيله وسجلاته السنوية الكاملة فضلاً عن الاحتفال بفيضانه ووفائه منذ فجر التاريخ ، هي المقابل الطبيعي للأرصاء الحوية الحديثة في البلاد المطيرة ، ولها نفس الأهمية بل أشد وأكثر . ومقياس النيل يعادل في واحد الترمومتر ووردة الرياح والبارومتر ومقياس المطر مجتمعة عند المطربين . والواقع أن فيضان النيل في مصر ما هو إلا أنبوبة اختبار هائلة لهيدرولوجية حوض النيل بأسره فضلاً عن مناخه أيضاً .

أخطار الفيضان

بين العالي والواطي

وليس من السهل بعد هذا أن نحدد بدقة من كان الأخطر والأكثر تخريباً : الفيضان العالي جداً أم المنخفض جداً . فلآلاف السنين كانت مصر تصلي من أجل الفيضان العالي - صلاة الاستسقاء - ومع ذلك كان الفيضان العالي يمكن أن ينقلب إلى ذروة مأساوية داهية . وهكذا أيضاً كان الفيضان الواطي ، فلم يكن بأقل لعنة . على أن المثل الشعبي يحسم لنا الموقف ، فانه « الغرق ولا الشرق » . فالغرق ، إن أهلك المحصول والحياة في الأراضي المنخفضة والعادية المنسوب ، قد تنجو منه الأراضي العالية (النبارى) ، أو على أية حال فانه بما يترك من غشاء غريني كثيف في كل مكان كفيلاً بمحصول مضاعف في العام التالي ، ولقد لوحظ دائماً بعد مأساة كل فيضان عال مغرق أن المحصول التالي يفره ويزيد بصورة خارقة . أما الشرق فعناه الوحيد هلاك الزراعة كلها هذا العام ، دونما تعويض في العام التالي كذلك . وعلى الحالين فإن تاريخ مصر ليس كفاحاً من أجل الماء فقط ، ولكنه أيضاً كفاح ضد الماء . الخطر مزدوج ، والكفاح مزدوج . والماء ، من ثم ، كان دائماً سلاحاً ذا حدين في بيئة مصر الفيضية .

ومهما يكن ، فمن الممكن أن نقرر أن الفيضان العالي كان أقل خطراً في مصر منه في العراق مثلاً ، بينما أن الفيضان الواطي قد يكون أخطر في مصر منه في العراق ،

وإن كان الإثنان بالطبع خطرين عظيمين في البلدين على حد سواء . فأما أن الفيضان الحامح كان رعب الماضي ورهبة الحاضر في العراق ، فتلك مسلمة ألصق بالدجلة منها بالفرات ، وتنعكس في الدين (الطوفان) كما في الأساطير (جلجامش) . ولعل بعض السبب أن الرافدين قصيران نسبياً . أما فيضان النيل فإن لرحلته الطويلة قيمة ما في كبح جماح الفيضان الشديد الإفراط . فالدبذبات العنيفة في المنسوب عند المنابع لا تنقل مباشرة إلى المصب ولا تترجم فوراً إلى طوفانات مدمرة توا ، بل يتلطف عنفوانها قليلاً أو كثيراً خلال الرحلة الطويلة .

على أن الفيضان الحامح إذا وصل يصل خطره شديداً ، بل ومضاعفاً في بيئة سهلية منخفضة مثل مصر . ذلك أن انبساط واستواء السطح الشديدين يجعلان أقل ارتفاع في منسوب النهر يعادل في أثره أثر أغزر الأمطار في البيئات الحبلية أو المضروسة . وبالمقابل ، فإن أقل ارتفاع محلي في الكنتور في البيئة السهلية الفيضية يكاد يوازي قيمة الجبال في مناطق الزراعة المطرية . أما الفيضان الواطي فلعله خطر مصر الأكبر ، إن يكن الفيضان العالي خطر العراق الأكبر . كذلك ربما كان الفيضان الحامح أخطر على الدلتا المنخفضة منه على الصعيد المرتفع ، في حين يغلب العكس في حالة الفيضان الواطي ؟

كذلك فمن المرجح أن خطر الفيضان العالي كان يزداد باطراد عبر التاريخ ، نظراً لأن رواسب قاع النهر كانت دائماً ترفع مجراه بمعدل أكبر من معدل ارتفاع أرض الوادي ، أي أن النهر كان يكسب على الوادي . بل إن هذا هو الميكانيزم الأساسي في خطر الفيضان العالي على مصر تاريخياً . وعلى العكس ، من المحتمل أن هذه العلاقة نفسها كانت تخفف نوعاً من أخطار الفيضان الواطي عبر القرون . وبعد الرى الدائم أيضاً ، فلعل خطر الفيضان العالي قد تضاعف حيث يستطيع أن يدمر المحاصيل القائمة التي لم يكن لها وجود في الماضي الحوضي . وفي هذا أيضاً فإن حكم الفيضان الواطي قد يكون العكس .

بين الدلتا والصعيد

هناك أخيراً الفارق بين الوجهين في نوعية ودرجة خطر كلا نوعي الفيضان المتطرف . فلأن منسوب النهر العادي يقترب من مستوى الأرض كلما اتجهنا شمالاً في مصر ، ولأن منسوب الفيضان عموماً يزداد ارتفاعه بالتالي عن مستوى الأرض في الاتجاه نفسه ، كان خطر الفيضان العالي أكبر وأشد في الدلتا منه في الصعيد ، والعكس في حالة الفيضان الشحيح . فشكلة الصعيد دائماً أو غالباً كانت على الحملة

الشرق أكثر منها الغرق ، بينما كان الغرق أكثر بكثير من الشرق هو مشكلة الدلتا .
غير أن الموقف تعقد وتداخل بعض الشيء وبصفة مرحلية في القرن الأخير حين
كان نظام الري قد اختلف بين الوجهين فكانت الدلتا قد تحولت إلى الري الدائم
مبكراً بينما ظل الجزء الأكبر أو جزء كبير من الصعيد تحت الري الحوضي ، وهو
الموقف الذي كنا نشهد آخر مراحل قبل السد العالي ممثلاً في المليون فدان الباقية
من حياض الصعيد .

ففي حالة الفيضان الجامح كان المطلوب ري الصعيد باغراقه تماماً، بينما على
العكس كان المطلوب ري الدلتا كلية دون إغراقها البتة . ففي الصعيد غرق الحياض
لا خطر منه وإنما هو ضروري ومفيد ما دام الفيضان لم يعطل جسور الطراد والسدود
الفاصلة بين الأحواض أو بجرفها ويكتسحها . إغراق الأحواض ، بعبارة أخرى ،
مطلوب عمداً وأصلاً بطبيعة نظام الحياض ، وذلك لتخصيب الأرض وإشباعها
بالماء الأحمر . وكان أكثر من يستفيد من ذلك أراضي الضفاف النباري العالية التي
إن تركت وشأنها لكانت أخصب وأغنى أراضي مصر جميعاً . أما الحياض نفسها
فإن الضرر الوحيد الذي يصيبها ليس في المحاصيل ولكن في القرى التي تتحول إلى
جزر وسط بحيرات ضحلة . ويأخذ هذا الضرر شكل غرق البيوت المنخفضة
والطوابق السفلى من البيوت العالية ويصبح السكان في حالة حصار والماشية تعاني ...
الخ .

هذا في الصعيد ، أما في الدلتا ، على العكس ، فإن أي كسر أو ثغرة في جسور
النيل تعني كارثة محققة توا . ويستفحل حجم الكارثة كلما كان الكسر في الأحباس
العليا، حيث أن كل كسر في المائة كيلو متراً الأولى من الفرعين قد يعنى غرق
وضياع ٣٠٠ ألف فدان بضربة واحدة . وأحياناً كانت الدلتا تنجو من الغرق بفضل
حدوث كسر رئيسي في الصعيد الأسفل كالخزة أو بني سويف . وكثيراً ما كانوا
يلجأون إلى التبكير بملء الحياض في الصعيد تخفيفاً لضغط الفيضان وخطره على
الدلتا . ولقد يؤخرون كذلك فتح الحياض وتصريفها إلى ما بعد أوائل أكتوبر إذا
طال خطر أو مكث الفيضان عن المألوف ، مما يؤدي إلى تأخر بذر زراعة الشتاء
في الحياض عن موسمه إلى أن تجف الأرض ، وفي هذا إضرار مباشر بالمحصول.
وهكذا كانت حياض الصعيد صمام أمن للدلتا في الفيضان العالي دائماً وضحية لحمايتها
أحياناً . (١)

(1) Egyptian irrigation, vol 1, p. 297 ff, 400 ff.

بالنسبة للفرعين ، فان كسر الحسور قد يحدث في أى نقطة بلا تحديد ، ولكن ثنيات التعرجات النهرية بالذات meanders تعد من أسوأ مواطن الخطر الكامنة ، ولذا كانت تدعم بجسور مستقيمة إضافية داخل وتر الثنية . ولأمر ما أيضاً — أ يكون ، مرة أخرى ، قانون فرل أو دفع الرياح الشمالية الغربية ؟ — كانت الغالبية العظمى من حالات كسر وانهار الحسور في الفرعين كليهما على السواء تحدث على جانب الضفة اليمنى لا اليسرى ، أى على جانب شرق الدلتا بالنسبة لفرع دمياط وجانب وسط الدلتا بالنسبة لفرع رشيد . كذلك كان فرع دمياط أكثر تعرضاً للخطر والكسور من فرع رشيد ، أولاً لأن قطاع مجراه خاصة الأسفل ضيق مختنق ، وثانياً لأن منسوب المياه العالية فيه خاصة في قطاعاته الوسطى أعلى بتر أو مترين عن مستوى الأرض المحيطة وذلك بالقياس إلى فرع رشيد . والجدول الآتي ، الذي يسجل أحداث بعض الفيضانات العالية في القرن الماضي ويحدد مواضع كسر الحسور في الدلتا ، يلخص تلك الحقائق . (١)

السنة	مقياس الروضة بالمتر	كسور فرع دمياط	كسور فرع رشيد
١٨٦١	٢٠ر٤٣	سنبخت شمال ميت غمر (يمنى)	_____
١٨٦٣	٢٠ر٦١	طلخا (يسرى)	نادر إزاء الخطاطبة (يمنى)
١٨٦٦	٢٠ر٩٠	ميت دمسيس شمال ميت غمر (يمنى)	دسوق (يمنى)
١٨٦٩	٢٠,٩٢	كفر الخطبة شمال المنصورة	_____
١٨٧٤	٢١ر٤٠	رأس بحر موسى (يمنى) ، بطره (يسرى)	دسوق ، جزيرة الفرس (يمنى)
١٨٧٨	٢١ر٢٧	رأس بحر موسى (يمنى) ، شرباص (يمنى) ، ميت بدر حلاوة (يسرى)	دسوق ، وبين الخطاطبة وكفر الزيات (يسرى)

(1) Ibid., vol II, p. 520 ff.

تراجيديا الفيضان

قليل من العجب إذن ، بل لا عجب على الإطلاق ، أن يكون الرعب سيد الموقف وأن يستولى الذعر على القطر بأسره . إقرأ كنموذج هذه الصورة اللفظية لسكوت - مونكرييف في تقريره عن فيضان ١٨٨٧ العالى ، والتي يعلق عليها بأنها مشهد لا بد كان مألوفاً في مصر يتكرر في تاريخها كروتين عادى . « انتشر خبر كسر الجسر بسرعة في القرية . اندفع القرويون إلى الجسور بأولادهم وماشيئهم وكل شيء مملكونه . كان الاضطراب لا يوصف . ثمة جسر ضيق جداً كان يغطي تماماً بالأطفال والحاموس والدجاج وأثاث البيوت . تجمعت النساء حول أضحية الأولياء المحليين وهن يلطمن صدورهن ويقبلن الضريح ويصرخن صرخات مدوية . » . الحانب المضى ، مع ذلك ، يضيفه التقرير حيث يقول « لم يكن الفلاحون (الرجال) في اضطراب أو هرج على الإطلاق ، وإنما راحوا بطريقة متزنة عملية يعملون على جبر الكسر ، فسدوه في نصف ساعة . إن لدى الفلاحين إذا ما تركوا وشأنهم فكرة طيبة جداً عما يمكن عمله ، ولكن حين يكون واحد من موظفي الحكومة الجهلة حاضراً فقد ضاع كل شيء » . (١)

إذا عدنا إلى الوراء ، فنجد وقت مبكر وأخطار الفيضان الحامح أو الضعيف تظهر في سجلات مصر الفرعونية ، ومعها قصص المجاعات ابتداء من زوسر الدولة القديمة (« نصوص المجاعة ») حتى يوسف الحديثة . ولقد تكون ثورة إيوير ، في تأويل البعض ، نتيجة لفشل النيل وعجز الفيضان وما ترتب على ذلك من مجاعة وهلاك ثم فوضى ضاربة . هذا بينما أن قصة يوسف نفسها وبقراته السبع العجاف يأكلن سبعاً سماناً ليست إلا رمزاً خالداً لمشكلة بيئة الري الخالدة بل ولكل الوجود البشرى في البيئة النهرية الفيضية بكل نقاط قوتها وضعفها .

ولكن ما سجله لنا المؤرخون العرب في العصور الوسطى بأمانة يؤلف وثيقة مفصلة لنقطة ضعف متأصلة في الزراعة الفيضية يمكن أن تصل إلى حد النقطة السوداء . ففي أوائل العصر العربي مثلاً كان منسوب ١٦ ذراعاً لارتفاع الفيضان عند المقياس هو الحد بين الكفاية والحاجة حتى سميت « ملائكة الموت » (٢) . فإذا ما ارتفع إلى ١٨ ذراعاً كان فيضاناً « سلطانياً » وعم الرخاء . فإذا ما تعدى علامة العشرين كان « الاستبحار » أى الغرق للأرض والزرع . وقد يصل إلى ٢٤ ذراعاً فتكون « اللجة الكبرى » أى الطوفان الكاسح ، وهذا يعنى غالباً « الطاعون » أى الوباء حيث يتحول

(1) Egyptian irrigation, 2, p. 533-537.

(2) Mommsen, p. 252.

الوادي إلى مستنقع ملارى كبير . أما إذا هبط النهر عن الحد الفاصل ١٦ ذراعاً ، فهي « الشدة » التي قد تصل إلى حد « المجاعة » . وإذا كان الفيضان المغرق يعنى الطاعون ، فإن المجاعة كانت تعنى « الموتان » الذى قد يصل إلى حد ينشر معه الطاعون بدوره بعد ذلك فيصبح الموتان موتانين فيكون تناقص السكان مخيفاً حجماً ومعدلاً . إن مقياس النيل ، مقياس الماء ، هو في التحليل الأول والآخر ، مقياس الرخاء بل الحياة ذاتها في مصر الفيضية : « فكل خليج ماء بمصر مشبه بخليج مال : زيادة أصبع في كل مد ، زيادة أذرع في كل حال » ، كما وضعوها هم شعراً (١).

المثير في هذا المقياس الهيدرولوجي — الزراعي المدرج للرخاء والشدة وللوفرة والحاجة أن له ما يناظره في مناطق الزراعة المطرية ليس فقط في الماضي ولكن حتى في الوقت الحاضر . فكما سجل الصحفي بول جالليكو في ١٩٤٦ وكما اقتبس الجغرافي مودى ، « في داكوتا الجنوبية يبلغ متوسط المطر ثمانى عشرة بوصة في السنة . فاذا هبط إلى ست عشرة أصبح كل شخص مفلساً . أما إذا أصاب تسع عشرة أشعل المزارعون السيجار بأوراق العملة فئة المائة دولار » (٢) . ولا بد أن هناك أمثلة مشابهة في كل مناطق الزراعة المطرية الحديثة لاسيما في أواسط القارات كنطاقات القمح الربيعي في العالم أو هلالات القمح أو الذرة في القارات الجنوبية الثلاث ... الخ .

مهما يكن ، فإن المجاعة مالمح تعس يبرز في تاريخ مصر الوسيط بشكل ملح كالنقطة السوداء الحقيقية ، حتى تبدو مصر الفيضية بها وأثناءها وقد ارتدت أو انتكست وانزلت حضارياً إلى مستويات العالم الزنجي الذى كان يرقد عند منابعها ويقع تحت أقدامها . ولقد سجل من هذه المجاعات في خمسة قرون من القرن ١٤ إلى القرن ١٨ نحو ٥٠ وباء ومجاعة ، أى بمعدل مرة كل ١١ سنة . ولا علاقة لهذا الرقم — بالمناسبة — بالبقع الشمسية ولا بأى دورية معينة ، فهو نفسه ليس بدورة منتظمة الإيقاع وإنما متوسط حسابي فقط . (٣)

وليس للفيضان سلوك محدد في ذبذباته العشوائية أو النكبائية تلك . فلقد يبدأ غالباً مبشراً وواعداً ولكنه ما يلبث أن ينخفض بسرعة وبشدة ، وقد يحدث العكس فيبدأ شحيحاً ينذر بالقحط فاذا به يرتفع فجأة إلى الذروة . وهنا فإن العبرة مع ذلك ليست بالذروة وحدها ولكن بطول مكثها ومدتها الزمنية . فاما أن يظل عليها للفترة

(١) خطط المقرينى ، ج ١ ، ص ٦٣ .

(2) A.E. Moodie, Geog. behind politics, p. 47.

(3) Hamdan, Pop. Nile Mid-Delta, vol. I, p. 164 et passim.

المناسبة وإما يهوى بغتة تاركاً الأرض عطشى أقرب إلى البور وإما - وهو الأسوأ - أن يزمن على الذروة - وهذا ما يعرف الآن اصطلاحاً « بالفيضان المزدوج » - فيتحول إلى مستنقع طافح يغرق الوادي كله . كذلك فلقد تتعاقب سنوات الشرق والغرق على التتابع بانتظام واحدة بعد الأخرى ، فتعوض هذه تلك وتصحح أخطأها في الوقت المناسب . ولكن رب دفعة متصلة من سني القحط تتوالى بلا فاصل أو انقطاع - « كالسبع العجاف » - فتقطع دورة الحياة قطعاً إذ تزمن المجاعة والموت وفناء السكان إلى حد يقرب من الإقفار .

بروفيل المجاعة

ولعل أشهر وأبشع المجاعات ما سجل البغدادي أثناء « الشدة المستنصرية » التي استمرت بضع سنين متصلة في أخريات الفاطمية ، وانحدرت في مراحلها الأولى إلى النممية anthropophagy ثم إلى أكل التربة والحيفة geophagy وذلك حين لم يعد يوجد الناس الذين يؤكلون (كذا !) ، وأنتهت بفناء رهيب للسكان depop. لا يملك قارئ البغدادي إلا أن يتصوره فناء كاملاً أو شبه كامل . ولا يقل عن الشدة المستنصرية هو لا وبشاعة بعض المجاعات الأخرى البارزة على امتداد العصر العربي . والتفاصيل التي يرويها البغدادي كشاهد عيان هي مذهلة بأخف تعبير ، ولا يمكن أن يتخيلها من لا يقرؤه مباشرة (١) هو وغيره من الرواة والشهود والمؤرخين . وهي تتردد عندهم جميعاً كما تتكرر في معظم المجاعات بحيث تشكل نمطاً أو دورة بشرية محددين .

ففي البدء ترتفع الأسعار ويشتد الغلاء . وتكاد العبارة « انخفاض النيل فعم الغلاء » أن تكون افتتاحية تقليدية وقاسماً مشتركاً في كل مجاعة وذلك لنقص الانتاج أو غيابه تماماً أحياناً . والسبب نفسه يكون الفقراء هم أول ضحايا المجاعة ، وكثيراً ما يبيعون أبناءهم رقيقاً . كذلك فلما كانت مخازن حبوب الدولة مركزة عادة في المدن ، فإن سكان الريف يهرعون إليها فيحدث خروج ريفي من جانب وتكالب مدني من الجانب الآخر . ولكن مع استمرار القحط لا يلبث الأغنياء كالفقراء ، في المدن كما في الريف ، أن يتساقطوا في الشوارع جوعاً . وقد نخرج من القاهرة وحدها عشرات الآلاف للدفن كل يوم . حينئذ أو بعدئذ تبدأ مرحلة أكل الحيوانات ابتداء من الحمير والبغال إلى القطط والكلاب ، حية وميتة ، بل وحتى الحيفة .

(1) Abdollatiphi etc.

وحيث تنفذ هذه وتستهلك تماماً تبدأ مرحلة التنمية أو أكل لحوم البشر ، إذ ينقلب الناس على بعضهم البعض وتبدأ عملية صيد الرؤوس أو قنص البشر - head hunting . فتختطف الأطفال في الشوارع ، ومثلهم الكبار من الرجال والنساء في مرحلة لاحقة ، أحياناً يخلطون من نوافذ البيوت ، ثم يؤكل الكل إما مسلوقاً أو مشوياً أو حتى نيئاً . وإذا تقفر البيوت من الأحياء ، تحتلها قطاع الطرق والزعرار (اللصوص) ، وقد ينتزعون كل أخشابها المتحركة والثابتة لتكون وقوداً : لقد أصبح الأثاث الخشبي وسيلة مألوفة لطبخ اللحم البشري .

وفيما بعد ، قرب النهاية ، قد يصل عدد ضحايا التنمية إلى مثل عدد ضحايا الجوع ، بينما تتوقف تماماً عملية دفن الموتى ، ببساطة لموت عمال الدفن أنفسهم . هكذا تتحول مدن الأحياء إلى مدن للموتى ، إذ تصبح الشوارع والبيوت مقابر عامة مكتظة بالحشث الملقاة التي تنشر الطاعون على الفور في الهواء ، فاذا المجاعة تستحيل إلى وباء أيضاً فيجتمع الإثنان على ما تبقى من السكان ليصل الإفقار إلى أقصى مناه .

ولقد يعود النيل إلى الارتفاع ويغطي على الأرض ويروى الحقول بالفعل في آخر الفيضان أو في العام التالي أو الأعوام التالية ، ولكن بلا جدوى ولا غناء ، فلقد قضت المجاعة على الفلاح الذي يمكن أن يزرع . وهذا الشكل تضاعف الكارثة من نفسها بمعدل الربح المركب وبميكانيزم الحلقة الجهنمية المفرغة .

ومن الناحية الأخرى فقد يظهر فجأة « أغنياء المجاعة » من واضعي اليد ممن نجوا من الموت على ممتلكات الموتى من ضحاياهم بعد أن أصبحت بلا صاحب . كذلك قد تدفع المجاعة والوباء بالكثير من الناس إلى الهرب فراراً من مصر كلها إلى البلاد المحيطة ابتداءً من الشام والحجاز واليمن حتى برقة والمغرب . غير أن معظمهم يموت على الطريق ، إما جوعاً وعطشاً أو بالعدوى وإما كصيد لآكلي لحوم البشر .

والآن ، كمجرد عينة تطبيقية ، نخذ هذا النص المقتضب عن ابن تغري بردي في شدة ليست بأسوأ ما عرفت مصر الوسيطة ، وهي تلك التي وقعت سنة ٤٦١ هـ . « بلغ الغلاء العظيم بمصر منتهى شدته الذي لم يسمع مثله في الدهور من عهد يوسف ... واشتد القحط والوباء سبع سنين متوالية حتى أكل أهلها الحيف والميتات وأفنيت الدواب وبيع الكلب بخمسة دنانير والهر بثلاثة دنانير . ولم يبق لخليفة مصر سوى ثلاثة أفراس بعد العدد الكثير . ونزل الوزير يوماً عن بغلته فغفل الغلام عنها لضعفه من الجوع فأخذها ثلاثة نفر فذبحوها وأكلوها ، فأخذوا فصلبوا فأصبحوا

وقد أكلهم الناس ولم يبق إلا عظامهم . وظهر على رجل أنه كان يقتل الصبيان والنساء ويبيع لحومهم ويدفن رؤوسهم وأطرافهم فقتل . وبيعت البيضة بدينار ، وبلغ إردب القمح مائة دينار ثم عدم أصلاً ، حتى حكى صاحب المرأة أن امرأة خرجت من القاهرة ومعها مد جوهر فقالت من يأخذه بمد قمح فلم يلتفت إليها أحد» (١) .

ذلك إذن هو بروفييل المجاعة - الوباء ، أو بالأحرى قطاع عرضي بل شريحة رقيقة في مركبه ، كما يتكون لدينا من روايات مؤرخي وشهود العصر . ولنا نعلم مبلغ الدقة والصحة فيها تماماً ، ولكنهم جميعاً لا يفتأون يرددون أنهم على يقين أن القارئ لن يصدق حرفاً منها وسيرميهم بالكذب الذميم ... الخ ، إلا أنهم بدورهم لا ينفكون يقسمون بأغلظ الأيمان ليس فقط على صحة كل حرف فيها وأنهم رأوها رأى العين ولكن كذلك على أنها جميعاً هي القاعدة اليومية الصرفة لا الاستثناء أو الشذوذ . ومهما يكن ، فإن تكرار الرواية والتفاصيل المشابهة في أزمنة أخرى سابقة ولاحقة عند كل المؤرخين المعاصرين ، لا يمكن أن يترك مجالاً للشك في هامش منها على الأقل . ويكفيها دليلاً أن مصر في نهاية عصورها الوسطى أيام الحملة الفرنسية كانت قد انحدرت إلى ٢٥ مليون نسمة ، ولو أننا لا نغفل دور اتضاع المستوى الحضارى والإدارى حينذاك إلى نقطة الصفر .

النبض المناخى والسكانى

والواقع أن مصر الزراعية الكثيفة الغنية كانت تعيش بطبيعتها في أغلب تاريخها في حالة إفراط سكاني *over-population* ، أو على الأقل في حالة تشبع سكاني كامل . ولهذا فإن أدنى هزة في موارد المياه والزراعة ما أسرع ما كانت تترك أثرها في السكان برجة تخريرية وتناقض نكباتى خطر . وفي الجغرافيا البشرية أن من أقرب المناطق إلى إفراط السكان أكثرها كثافة . وكذلك كان الرخاء المعتاد فيما يبدو من مضاعفات آثار المجاعات ، وفي هذا يقول ابن خلدون « فإلهالكون في المجاعات إنما قتلهم الشعب المعتاد السابق لا الجوع الحادث اللاحق » (٢) . ولعل هذا كله أن يفسر لماذا كانت العرب تقول : إن مصر أسرع الأرض خراباً (٣) . ويقول المقدسى : « هذا الإقليم إذا أقبل فلا تسأل عن خصبه ، وإذا أجذب فنعوذ بالله من قحطه » (٤) .

(١) النجوم الزاهرة .

(٢) المقدمة ، القاهرة ، ١٣٢٧ هـ ، ص ١٠٠ .

(٣) خطط المقرئى ، ج ١ ، ص ٤٠ .

(٤) أحسن التقاسيم ، ليدن ، ١٩٠٦ ، ج ١ ، ص ١٩٨ .

والشيء الغريب والمثير حقاً أن العلاقة التي نعرفها اليوم بين ذبذبات النيل ونزوات الفيضان وبين مصدر الرياح الموسمية الهندي لم تكن مجهولة تماماً في العصور الوسطى ، كما كانت العلاقة بين الفيضان وأمطار المنطقة الاستوائية غير غائبة تماماً حتى في العصور الكلاسيكية . فعن الأخيرة ، فإن إيراتوستيني جغرافي الاسكندرية العظيم في القرن ٣ ق. م وأول من رسم خريطة للنيل تشمل العظيرة والأزرق ، أشار عابراً إلى أن النيل كما ينبع من بحيرات تقع حوالى خط الاستواء فإن فيضانه يرجع إلى سقوط الأمطار في المناطق الاستوائية. أما عن العلاقة الموسمية ، فكما ذكر المسعودي « قالت الهند زيادة النيل ونقصانه بالسيول ، ونحن نعرف ذلك بتوالى الأنواء وكثرة الأمطار » (١).

ولعل هذا أن يرتبط بطريقة ما بنظرية العصر — الحاطة تماماً — عن نهر السند أو الملتان كرافد للنيل . ومن ناحية أخرى ذكر التيفاشي أن « سبب زيادة النيل هبوب ريع يسمى المثلث ، وذلك لسببين ، أحدهما أنها تحمل السحاب الماطر خلف خط الاستواء فتتمطر ببلاد السودان والحبشة والنوبة ، والآخر أنها تأتي في وجه البحر الملح فيقف ماؤه في وجه النيل فيتراجع حتى يروى البلاد » (٢) . وبغض النظر عن التفاصيل ، ففي النظرية العامة من الصواب أكثر مما بها من الخطأ .

وإذا كانت هناك اليوم نظريات جديدة تنفى أى علاقة بين فيضان النيل والمحيط الهندي وتربطه بالمحيط الأطلسي وحده أو به والهندي جزئياً ، فإن الثابت الذي لا خلاف عليه هو أن هناك معامل ارتباط يزيد على النصف بين أمطار الهند وحجم فيضان النيل (٣) . ولعل لفيضان النيل ، وهذا مجرد احتمال نظريه ، مصدرين كما أن له منبعين ، كل لكل ، الحبشة من الهندي ، والبحيرات من الأطلسي . وعلى أية حال ، فإذا كان القدماء قد جهلوا منبع النيل جغرافياً ، وكان هذا يدهشنا الآن ، فالأدعى إلى الدهشة أكثر أننا أنفسنا في الربع الأخير من القرن العشرين بعد الميلاد لم نكشف بعد منابع النيل مناخياً .

أياً ما كان ، فهكذا نعود فنرى أن مصر ، التي عاشت كثيراً في ظل الخطر الخارجى من حيث الموقع ، عاشت أيضاً في ظل الخطر الداخلى من حيث الموضع ، أى من حيث انتظام النيل وحالة الفيضان . ولئن كان هذا الخطر قد سبب كثيراً من الكوارث الطبيعية والبشرية ، فإنه لم يعدم جوانب إيجابية . فقد كان بمثابة تحد متجدد

(١) خطط المقريزى ، ج ١ ، ص ٩٥ .
(٢) السيوطى ، حسن المحاضرة ، ج ٢ ، ص ٢٠٥ .
(٣) عوض ، نهر النيل ، ص ٢٣٣ .

للسكان ، وحافزا دورياً لتطوير الفنون الحضارية وضبط البيئة الطبيعية ، كما منع أى شعور أو اتجاه إلى التكاسل ، هذا فضلاً عن دوره الاجتماعى الذى رأينا فى هز الأوضاع الطبقيّة وإعادة توزيع الثروة القوميّة من حين إلى آخر .

النبض الهامشى

ودراسة التاريخ العمرانى فى مصر تطلّعنا بعد هذا على دورة حضارية أساسية تتكرر فيه على إيقاع النهر وضبطه . فالملاحظ أن مراحل ضبط النهر الكفء تنعكس على الوادى بالاتساع وغزو الصحراء والبور والبرارى وربما الواحات ، ويتمدد الغطاء السكانى فى الأطراف والهوامش خاصة شمال الدلتا التى تتحول حينئذ إلى « جبهة ريّادة pioneer front » فتية طليعية ، بل ويمتد وقع الدفعة إلى الموانى البحرية فتزدهر وتتكاثر . أما حين يفشل الفيضان أو ضبط النهر فانه إذن الانكماش العمرانى وغزو الملح والرمل ، أو البحر والصحراء ، وكذلك الرعى والرعاة ، للعمور ، وهو إذن التراجع عن الهوامش خاصة الصعيد الأوسط وبالأخص شمال الدلتا حتى ليبدو جسم العمور وقد زحف إلى الجنوب ككل ، وتقلص الواحات ربما ، وربما انقرضت بعض الموانى خاصة على البحر الأحمر .

ذلك قانون إيكولوجى عرفته مصر بانتظام ، ويمكن أن نسميه قانون « النبض الهامشى marginal vibrancy » لأن وقعه أوضح ما يكون فى هوامش العمور وأطرافه بحسبانها أكثر حساسية وتذبذباً من قلبه (١) ، وهو دليل على أن النهر ضابط إيقاع جوهريّ للعمران فى مصر الفيضية . وهو نفسه تعبير مباشر عن أن مصر فى نهاية الأمر واحة تحيط بها الصحراء من كل الجهات وانعكاس للصراع الأبدى بينهما أو بين الطين والرمل . وللسبب نفسه كان قلب البلد وأعماقه الداخلية ، خاصة وسط الدلتا ، يبقى وحده غالباً النواة النووية الدفينة الصلبة الثابتة والوثيقة ، وبالتالى أمل مصر الباقى بعد كل انكماش ، واحتياطها المضمون للمستقبل من أجل معاودة القفز على الصحراء من جديد .

حتى كتاب ورحالة أواخر القرن ١٨ مثل ماثوس نفسه وسافارى وفولنى ، حين كانت مصر فى الحضيض ، كانوا على وعى تام بهذه الحقيقة الإيكولوجية . ماثوس ، مثلاً ، وفى نفس « المقالة » الشهيرة ، يعود بعد أن يرسم صورة كالحة حالكة لمصر الاجتماعية فيقول « ولكن تلك هى خصوبة الدلتا الطبيعية بفضل

(1) A.E. Boak, «Irrigation & population in the Faiyum, the garden of Egypt», G.R., July 1926, p. 363.

فيضانات النيل بحيث أنها ، حتى بغير حق إرث ، وبالتالي بلا حق ملكية تقريباً ، تظل تعول عدداً كبيراً من السكان بالنسبة إلى مساحتها ، عدداً كافياً ، إذا كانت الملكية مضمونة والصناعة جيدة التوجيه ، لأن يصلح ويوسع زراعة البلد بالتدريج ويعيدها إلى سابق حالتها من الرخاء (١) .

وإذا كان لنا أن نتتبع حالات النبض الهامشي التاريخية ، فقد يمكن أن نبدأ بجهود الأسرات في استصلاح شمال الدلتا وفي الفيوم . ولا تكاد سجلات أهم ملوك مصر القديمة تخلو من إشارة أو إشادة باستصلاحه للأرض في الشمال ومدته للعمران على حساب المستنقعات . وكانت الفيوم بخاصة وغرب الدلتا بعامة من مناطق التوسع الزراعي والتعمير النشط أيام الاغريق ، بينما ارتبط التوسع الروماني أكثر بمنطقة مريوط . وهنا تحتاج الفيوم إلى وقفة خاصة .

نبض الفيوم

بحكم تركيبها المورفولوجي شكلاً وموقعاً وتضاريس ومائية ، تمثل الفيوم واحداً من أبرز نماذج النبض الهامشي في مصر عبر التاريخ ، نموذجاً يكاد يكون تصغيراً مركزاً محتزلاً للظاهرة كلها في مصر جميعاً مثلما هي تصغير لحغرافيتها عموماً . وبحكم هذا التركيب نفسه ، يجتمع هنا في ترابط وثيق وعلاقة حتمية النبض الهامشي ببغديه الأفقي والرأسي . ولضابط الإيقاع في هذه العملية طرفان : الاتصال بالنيل من الخارج وتذبذب البحيرة من الداخل . ذلك أن فتحة اللاهون - الهوارة كتكوين صخري عنقي تحدد المنسوب الأدنى لبحر يوسف بارتفاع معين هو ١٨ متراً (٢) . وعلى هذا فان مياه النيل يمكن فقط أن تتدفق إلى الفيوم حين يكون منسوب ماء الفيضان في بحر يوسف عند اللاهون أعلى من ١٨ متراً . كذلك فحين ينحسر الفيضان يمكن للمياه أن ترتد عائدة إلى وادي النيل خلال فتحة الهوارة إلى أن ينخفض مستوى بحيرة الفيوم إلى ما دون علامة ١٨ متراً .

من ثم فان الجزء من الفيوم الواقع بين مستوى الماء العالي ومنسوب ١٨ متراً يمكن أن يروى ثم يصرف على التوالي خلال العام الواحد نفسه . وتضاريسها ، يشمل هذا الجزء الدرجة الأولى وجزءاً من الدرجة الثانية من درجات المنخفض الأوروغرافية الثلاث . وعلى مثل هذه الأرض إذن أمكن للزراعة أن تقوم ، كما أمكن للقرى أن تنشأ على شواطئ البحيرة فوق علامة الماء العالي ، بالإضافة أيضاً إلى المواضع المرتفعة المحمية داخل المنطقة الخاضعة للفيضان السنوي . ولقد عثر بالفعل على أطلال قرية ترجع إلى الدولة القديمة (حوالي ٢٩٠٠ - ٢٥٠٠ ق.م)

(1) Essay, Lond., 1848, p. 79-80.

(2) Boak, op. cit., p. 353-364.

في موقع مدينة الفيوم الحالية ، مما يدل على أن هذا الجزء من الفيوم كان معموراً مأهولاً في ذلك التاريخ المبكر .

في التاريخ القديم

على أن أول محاولة جادة لاستغلال الفيوم هي على ما يبدو تلك التي حدثت في الدولة الوسطى (٢١٦٠ – ١٧٨٥ ق.م) والأسرة ١٢ بالتحديد . فقد بنى المناحثة سداً ببوابات عند اللاهون ، وربما آخر عند الهوارة ، للتحكم في دخول وخروج مياه الفيضان . فكانت البوابات تفتح أثناء ارتفاع فيضان النيل ، فترفع المياه الداخلة مستوى بحيرة الفيوم إلى المنسوب المطلوب . وبعد غلق هذه البوابات ومنع دخول أو خروج المياه ، كان فائض مياه بحريوسف يحول إلى ترعة فرعية تجري من اللاهون إلى أسفل وادي النيل ، تماماً مثلما تفعل ترعة الحيزة اليوم . وهكذا تحولت البحيرة إلى خزان هو ما عرف ببحيرة مورييس .

ومع تكوين بحيرة مورييس ، بدأ استصلاح المنطقة التي كان يغرقها الفيضان سنوياً بلا ضابط سابقاً والتي كانت على الأرجح مستنقعات أو شبه ذلك . وقد ثبت المستوى الأدنى للبحيرة عند منسوب ١٧ر٥ متر ، وتم استصلاح الأراضي الواقعة أعلى هذا المنسوب في جنوب غرب المنخفض ووضعت تحت الزراعة . وقد عوملت هذه الرقعة ، التي تبلغ مساحتها ٢٧ ألف فدان ، مثلما تعامل أحواض الري الحديثة : تروى أثناء الفيضان ، ثم تصرف بعد تمام ريها ، وذلك مع حمايتها من البحيرة بواسطة سد كبير . ويبدو أن خزان مورييس هذا ظل يعمل بكفاءة أيام الفرس كما يفهم من هيروودوت .

غير أنه فيما بين القرنين ٣ ، ٥ ق.م تم الاقلاع عن سياسة استخدام الخزان ، فمنعت مياه بحر يوسف عن البحيرة وسمح فقط بدخول القدر الكافي من الماء للري الحوضي حول مدينة الفيوم . من ثم أخذ منسوب البحيرة ينخفض تدريجياً بالتبخر ، حتى وصل إلى ٤ أمتار قبل القرن ٣ ق.م . ترتب على تقلص البحيرة أن أصبح الجزء الواقع بين كنتوري ١٧ر٥ ، ٤ أمتار مفتوحاً للتعمير ، فأضحى مسرحاً لمشروع ضخم للاستصلاح والاستعمار الزراعي تحت البطالسة . فصرفت المستنقعات وأزيلت الحشائش والأعشاب والبوص وشقت قنوات الري الرئيسية والفرعية لتحمل المياه من بحر يوسف إلى الأرض الجديدة .

ولقد تقدم التعمير بسرعة غير عادية وإلى مدى أبعد . فإلى جانب المعمرين الاغريق والمقدونيين ، هجر الفلاحون المصريون بالحملة ، متطوعين أو مجندين ، من مختلف قرى الصعيد والدلتا ، بل ونقلوا معهم — كما يحدث كثيراً في حملات

الهجر بالجملة — نفس أسماء قراهم القديمة إلى قرى المهجر الحديثة homonyms .
وفي بردية تبتونيس أن عدد هذه القرى بلغ ١١٤ قرية ومدينة أيام البطالسة .

على أن اضطراب الأحوال السياسية والمادية في أواخر البطالسة أدى إلى إهمال تطهير وصيانة الترع والسدود ، فحرمت مناطق من المياه وأتخمت أخرى بها إلى حد التشبع والنشع ، فانكمشت المساحة المزروعة وتناقص عدد السكان بشدة وهجر كثير من القرى والمحلات ، لعل أهمها كرانيس Karanis (كوم أو شيم) في التخوم الشمالية وتبتونيس Tebtunis في التخوم الجنوبية ، وكلتاها تحطمت بيوتها وغطتها الرمال السافية .

الرومان والعرب

ولقد ظلت هذه هي الصورة السائدة إلى أن جاء الرومان وأعادوا إصلاح نظام الري وتقويمه ، بالاستعانة بجنود الجيش ، فعاد التوسع والرخاء من جديد واستمر لقرنين ، فأعيد بناء كرانيس وتعميرها ، وتم إسكان كثير من المعمارين الرومان . غير أن الإهمال والانحدار عادا مرة أخرى ، وهجرت المساكن وغطتها الرمال من جديد ، وتناقص السكان في القرنين ٣ ، ٤ الميلادى . ومرة ثالثة تكررت دفعة الإصلاح والاستصلاح في القرن التالى وإن يكن على نطاق أضيق وفي رقعة أقل من السابقة وعلى مستوى فنى أكثر تواضعاً في الإسكان والعمران ، إلى أن هجر الموقع نهائياً فيما يلوح في أواخر القرن ٥ الميلادى .

وإذا كانت الفيوم قد استردت بعض أرضها المفقودة أيام البيزنطية ثم العرب ، حتى بلغت درجة طيبة من الرخاء والإنتاج في العصور الوسطى كما يشير النابلسي ، فإن النابلسي نفسه لا يفتأ يلح على أن بالإمكان أن يكون الإقليم أغنى بكثير إذا ما أصلح نظام الري بالتطهير والصيانة وشق الترع خاصة في التخوم الصحراوية والبحيرية المهجورة والمهملة (١) .

وهكذا مرة أخرى بعد مرة في مصر نجدنا ، كما يقول بواك ، إزاء انهيار في نظام الري وبالتالى إزاء انحدار في الرخاء والسكان « خاصة في تلك المناطق الهامشية التي تعتمد أبداً اعتماداً على التشغيل البالغ الكفاءة لقنوات الماء الصناعية » (٢) . إنه قانون النبض الهامشي في أوضح صورته .

(١) ذكره وهيبه ، دراسات ، ص ٦٣ .

(2) Boak, p. 363.

ليس على المستوى الأفقى فحسب ، بل والرأسى كذلك . فلأن سطح الفيوم درجات وآفاق كنتورية متتابعة من أعلى إلى أسفل ، فإن ذبذبات البحيرة اتساعا وانكماشاً كانت تترجم إلى نطاقات طباقية من الأرض الغارقة أو البارغة . ولأن البحيرة كانت في انكماش مطرد طوال العصر التاريخى على الأقل ، فقد تتابعت آفاق العمران والاستقرار بعضها فوق (أو تحت) بعض طبقات ، لا كشرائح رأسية متتابعة فحسب ولكن كمراحل زمنية متعاقبة أيضاً . بمعنى أننا كلما هبطنا إلى كنتور أسفل كانت المدن والمستعمرات والعمران أحدث ، بينما الأقدم فى الأعلى . والواقع أن معظم مدن ومحلات الفيوم التاريخية كانت يوماً ما مواقع شاطئية على ساحل البحيرة . كلما انخفضت وانكشيت ظهر على شاطئها الحديد عمران جديد ، لا يلبث بعد المزيد من الانخفاض والانكماش أن يتراجع بعيداً إلى الخلف وإلى الأعلى ، وهكذا . والنتيجة هى هذا القانون الأساسى : الأعلى الأقدم ، والأوطى الأحدث .

بتر البرارى

نبض الفيوم ، الواحة البرعم ، مقياس دقيق (نموذجى لنبض الواحة الأم الهامشى . فلم تزل مصر خلال العصور تحاول التوسع والاستصلاح ودفع حدود المعمور ما أمكن ورغم كل شيء . غير أن أول وأخطر انكماشة أفسدت كل ما أصلحت مصر القديمة ، وتلك هى كارثة البرارى التى بترت من المعمور المصرى أكثر من ٥٠ مليون فدان على طول الساحل الشمالى - نحو ٤٠٪ من مساحة الدلتا - ليست فقط من أخصب الأراضى السوداء الثقيلة (١) ، ولكن فى أعدل مناخ فى مصر المدارية ، حتى ليصفها بتلر بأنها لم يكن لها نظير أو منافس فى مصر جميعاً حتى قرن واحد قبل الفتح العربى . لذا تستدعى انكماشة البرارى دراسة واعية مستوعبة . ونستطيع أن نحصر ونحلل نتائجها البشرية على ثلاثة مستويات : محليا ، إقليمياً ، ووطنياً .

محليا

فعلى المستوى المحلى ، هى ، أولاً ، عمل من أعمال «نزع الملكية expropriation» على نطاق أو مقياس إقليمى هائل قامت به الطبيعة ، فأحال نطاق البرارى إلى «إقليم مفقود» أو «الربع الخالى» المصرى ، حيث انتقل من دائرة المعمور والعمار إلى دائرة اللامعمور والخراب . ومن حيث النتائج الطبيعية والبشرية والعمرانية يمكن أن نشبه نكبة البرارى بكارثة فيضان النيل الكاسح المغربى فى مصر ، فيضان اللجة

(1) Willcocks & Craig, vol. II, p. 454.

الكبرى الطوفاني ، إلا أنها على نطاق محلي من جهة الجغرافيا وأبدية لا مرحلية من جهة التاريخ . أو إن شئت فحكما حكم امتناع النيل عن الإقليم إلى الأبد .

ومن البدهي ، تماماً كما يحدث في حالات جناح الفيضان ، أن الضربة الأولى في الكارثة أدت إلى عملية هجرة جماعية زاحفة مذعورة نحو الجنوب (١) إلى خارج الإقليم المنكوب ، هذا إن لم تنتظم قدراً من الضحايا « بالموتان » . إنها عملية تناقص بل تفريغ سكاني شبه تام depopulation . هذه الهجرة الخارجة ، أو بالأحرى الخروج الهارب ، ربما اتجهت شظايا منها إلى مختلف أجزاء مصر ، لاسيما الدلتا ، القريبة والبعيدة ، ولكن المتصور أن السواد الأعظم منها تقاطر على النطاق المتاخم التالي مباشرة والأقرب للبراري والذي لم يصب . ويعني هذا الأحباس أو العروض الوسطى بعامة من الدلتا ، مثل كورات سمبود وبوصير وبنا وصا بصفة خاصة . وفي هذا النطاق إذن حدث تكديس سكاني فجائي بالدفع والاحتشاد population par refoulement رفع الكثافة السكانية بحدة .

فالصورة العامة بايجاز : تفريغ سكاني في البراري ، وتكثيف سكاني في النطاق المتاخم . النتيجة بالتالي : تحرك مركز الثقل الديموغرافي في الدلتا إلى نقطة أكثر جنوبية مما كانت في أي وقت مضى . وهذا وبذلك تحولت خريطة كثافة السكان في الدلتا ، على فروقها القديمة ، من التجانس النسبي إلى التنافر المطلق ما بين الثلث الشمالي والثلثين الجنوبيين .

وبطبيعة الحال لم يتم هذا الخروج التاريخي دفعة واحدة ، وإن كان من المتصور أن أولها كانت كبراها . وإنما استمر التيار بعد ذلك في موجات متتابعة أو متباعدة ، وذلك أساساً بحسب ارتفاع الأرض . فالمناطق والمحليات الأكثر انخفاضاً هي التي أصيبت أولاً ، بينما نجت مؤقتاً أو نسبياً المواضع الأكثر ارتفاعاً وظلت صامدة تقاوم ، معزولة أو مهددة ، إلى أن وصلها المد الأقصى في النهاية فضاعت هي الأخرى وأخلت نهائياً ، وبذا تأخر خرابها سنين أو عقوداً أو حتى قروناً . القاعدة ، باختصار يعني ، هي أنه كلما كانت المنطقة أكثر انخفاضاً كلما كانت أبكر وأشد ضياعاً ، والعكس كلما كانت أكثر ارتفاعاً كانت أبطأ وأقل خراباً . ولما كانت المواضع الأعلى هي على الحملة المناطق الجنوبية من البراري وكذلك النصف الغربي منها إذا ما قورن بالنصف الشرقي ، فقد كانت هذه هي آخر معاقل المقاومة وأطول ما عاش من بقايا العمران في البراري .

(١) عمر طوسون ، أطلس تاريخي مصر في العصر العربي ، مصلحة المساحة ، القاهرة ، ١٩٢١ .

ونحن نرى هذا بالفعل على خرائط السكن والسكان التاريخية المتعاقبة إبان العصور الإسلامية . فنجد بقايا كثيرة نسبياً من القرى والحلات في أقصى الشمال وأقصى الشرق . فعلى خريطة كورأت منتصف القرن السابع إلى منتصف القرن العاشر الميلادى ما تزال تقوم مجموعة من أهم البلاد الكبيرة في البرارى مثل البورا على ساحل البجوم الشمالى ، ثم ديصا ونقزوه وتيده ، ثم على بحيرة البرلس أو حولها تجدد البرلس والبشارود ونسطروه وإخنا . ولكن فيما بين هذه البلاد المعلقة الوضع تفصل مناطق شاسعة من الأراضي المنخفضة البور والخراب . على أن دور معظم تلك الاستثناءات كان على الطريق . فعلى خريطة النصف الثانى من القرن العاشر الميلادى اختفت البورا وديصا (١) . وهكذا دواليك بالتدرج في المراحل التالية ... الخ .

هذا عن التغيرات الكمية والتوزيعية في السكان ، فماذا عن التغيرات الكيفية والتوازنية ؟ نطاق البرارى نفسه ، وقد أخلى وخلا من العمران تقريباً ، تحول من منطقة زراعة كثيفة وغنية سابقاً إلى إقليم رعى وبدعوة وترحل إلى الأبد ، من إقليم وفرة واستقرار وكثافة إلى إقليم صعوبة وترحل دائم وتخلخل . وبالموازاة ، تحول السكن من نمط القرى الفلاحية الضخمة المكتنزة إلى تجمعات الرعاة المتنقلة القزمية المبعثرة . لقد تمت دورة كاملة . دورة تدهورية ، من التابع السكنى ، وتحولت البرارى إذا استعرنا تصنيف راتزل من منطقة استقرار *Beharrungsgebiete* إلى منطقة حركة *Bewegungsgebiete* :

تفصيل ذلك أنه بينما تراجعت الزراعة والزراع من النطاق إلى الجنوب ، تحول بعض السكان المحليين إلى الرعى وصيد السمك ، اعتمد بعضهم أحياناً على جاب مياه النيل للشرب في مراكب عبر بحيرة البرلس (٢) . ولكن أساساً اندفع تياران من الرعى والرعاة كاللسانين من كلا جانبي الدلتا الاستبسين أى من شمال الصحراء الغربية وشمال سيناء ليلتقيا في إسفين هلالى عبر النطاق ليملا فراغه بتراب مغلخل من البدو والترحل . ويبدو أن ظهور البرارى كإقليم ترحل وأعشاب جاء توقيته ملائماً للغاية للقبائل العربية التى دخلت مصر بعد الفتح ، حيث قدم لها بيئة انتقالية مناسبة من بداوتها الصحراوية المطلقة إلى استقرار مصر الزراعية المطلق . ويذكر ابن عبد الحكم أن كثيراً من أبناء القبائل العربية النازحة إلى مصر لم يلبثوا أن تركوا حياة

(١) المرجع السابق .

(2) Yakut, Mujam al-Buldan, Leipzig, 1866;

ابن دقاق ، كتاب الانتصار بواسطة عقد الأمصار ، القاهرة ، ١٨٩٨ ، ج ١ .

المدن الأولى وانتقلوا إلى مناطق العشب والكأ في أطراف الدلتا وفي الشمال حيث أصبح لكل قبيلة منطقة محددة (١). وكان هناك أيضاً نوع من الترانس هيومانس الفصلي من الجنوب إلى مراعى برارى الشمال كل عام.

على الجانب الآخر من خط البرارى ، كان تيار اللاجئين المتدفق نحو الجنوب ممن فروا بما استطاعوا نقله من ثرواتهم ومتاعهم وحيواناتهم هو بالضرورة تيار فقراء ومعوزين ، فلقد حولت البرارى ضحاياها إلى جسم ضخم من بروليتارية زراعية مقتلعة ومنزوعة الملكية أساساً . كذلك فبعد أن فقد هذا الجسم قاعدته الأرضية على حين غرة ، أصبح يمثل جسماً سكانياً زائداً عن الحاجة *superfluous* ، أى أصبح يشخص حالة من إفراط السكان مطلق ، ترجمت مباشرة إلى حالة من إفراط السكان الإقليمى في المهجر الجديد في الجنوب . أى أن تدفق الهجرة من البرارى إلى الأقاليم المجاورة لم يرفع الكثافة السكانية فيها بحدة فقط ، بل وسبب أيضاً حالة من إفراط السكان المحليين بالنسبة إلى الموارد الموضعية . وهكذا ، كما انتظمت العملية إفقاراً بشريا في نطاق البرارى ، انتظمت إفقاراً معيشياً في نطاق المهجر .

ونحن نستطيع أن نتصور أعراض هذا الإفراط ومشخصات هذا الفقر في أشكال متعددة مما تكرر في تجارب مماثلة في تاريخ مصر اللاحق (٢) : أعداد غفيرة من المهاجرين اللاجئين تنصب في مدن الجنوب وريفه كعمالة أجيرة رخيصة أو تتخضم صفوف الحرف الدنيا كبيع الأغذية البسيطة والكنس والنظافة والخدمة الشخصية فضلا عن التسول والسؤال ... الخ . وعلى المدى البعيد ، كان حتماً أن تتكفل فرص الموت وأدوات معدل الوفيات ، خاصة المجاعات والأوبئة وأزمات الفيضان ، بتسوية هذه الكثافة المتورمة والزوائد البشرية وتعيد فرض التوازن الإيكولوجى بين حجم السكان وحجم الموارد .

إقليمياً

إذا نحن انتقلنا الآن إلى نتائج نشأة البرارى على المستوى الإقليمى العريض ، فهناك أولاً تقليص المعمور الزراعى بنحو ١٥ مليون فدان على الأقل أى بنحو ٤٠٪ من المساحة الصالحة للزراعة في الدلتا حسب تقدير ويلكوكس وكريج (مساحة الدلتا العامة باستثناء نطاق الكشبان الرملية والبحيرات في الشمال تبلغ ٤٣ مليون

(١) فتوح مصر ، ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٢) قارن : الجبرى ، ط ١٨٨٤ ، القاهرة ، ج ٣ ، ص ٤٣ .

فدان) . هذا يترك ٢ر٥ مليون فدان أو ٦٠٪ للمعمور بعد البرارى حسب التقدير نفسه (أو بالدقة ٢ر٨ مليون تعادل ٦٥٪ حسب أرقام مساحة الدلتا العامة) (١) : على الحملة والتقريب ، يعنى ، فقدت الدلتا ثلث أرضها الزراعية على الأقل وتبقى لها الثلثان فى الجنوب . وإذا نظرنا إلى خط ويلكوكس نجد أن ضياع البرارى قد ترك معمور الدلتا الباقي على شكل شبه دائرة ناقصة فى جنوبها الغربى قطرها يتراوح حول ٥٠ - ٦٠ كم وذلك رغم شدة تعرج محيطها .

كذلك فلما كانت البرارى تبلغ أقصى اتساعها فى غرب وشرق الدلتا وأدناه فى وسط الدلتا ، فقد تغيرت بالضرورة الأوزان النسبية لقطاعات الدلتا الثلاثة مساحة وبالتالي إمكانيات وإنتاجا وسكاناً ... الخ . ففى غرب الدلتا لم يكد المعمور المتبقى يبلغ ربع المساحة العامة ، مقابل النصف تقريباً فى شرقها ، والثلثين فى وسطها . أى أن أقل خسارة نسبية سببتها كارثة البرارى كانت فى وسط الدلتا . بل إن نظرة إلى الخريطة لتورى أن المعمور المتبقى فى وسط الدلتا يكاد يعادل مجموع المتبقى فى كلا غرب الدلتا وشرقها معاً . أى أن وسط الدلتا وحده قد صار نصف الدلتا تقريباً ، وبالتالي أكثر من ربع مصر جميعاً . ولعل هذا ، مع تفوقها المطلق أيضاً من حيث موارد المياه ، يفسر لماذا كانت مصر الوسيطة تتطلع دائماً إلى وسط الدلتا كمعقد الأمل ومناطق الرجاء وكمعقل الحصوبة والإنتاج الأخير فى البلد جميعاً ، خاصة فى حالات أزمات الفيضان والمجاعات ... الخ .

بالمثل تغيرت الأوزان والقيم الإقليمية النسبية بين كل من الدلتا والصعيد فى مجمله . فإذا اعتبرنا المساحة الصالحة للزراعة فى الدلتا قبل البرارى ٤ر٣ مليون فدان مقابل ٢ر٢ مليون للصعيد بالتقريب ، لكان معنى ذلك أن الدلتا ناهزت نحو ضعف الصعيد إلا قليلاً ، ذلك فى المساحة ، ولكن بالتبعية فى الإنتاج والموارد والسكان ... الخ . بعد البرارى إذن لم تعد الدلتا (٢ر٥ أو ٢ر٨ مليون فدان) لتزيد كثيراً عن الصعيد . لقد جاءت كارثة البرارى على حساب الدلتا حقيقياً ونسبياً ، ولصالح الصعيد نسبياً . من ثم تقارب الوجهان وكادت كفتاهما تتساويان فى ميزان الثقل الوطنى .

ولعل هذا أن يفسر لنا بروز الصعيد نسبياً فى العصور العربية والإسلامية عموماً كما توحى كتابات أغلب الرحالة والجغرافيين والمؤرخين المعاصرين . تذكر مثلاً عصر قوص الذهبى حين صارت فى القرون ١١ - ١٤ الميلادية ثانية كبرى مدن مصر

(1) Egyptian irrigation, vol. 2, p. 454, 450.

بعد الفسقاط أو القاهرة . ومع قوص ، لا تنس موانى البحر الأحمر من القلزم إلى عيذاب وأهميتها البالغة . اللافت أكثر ، مع ذلك ، إنما هو اندثار الاسكندرية التدريجي كميناء مصر الأولى أيام الكلاسيكية . فمن المعروف أن دور الاسكندرية أخذ في التواضع ثم الاتضاع طوال العصور الوسطى الغربية بعد وضعها القمى تحت اليونان والرومان . والواقع أن مصائر الاسكندرية والقلزم ، ولا نقول موانى المتوسط والأحمر ، تكاد تتناسب تناسباً عكسياً ما بين العصور الكلاسيكية والوسطى .

ولئن كان هذا مرتبطاً بتغير التوجيه السياسى والجغرافى المفهوم ، إلا أنه لا يمكن فى جزء منه أن يفصل مادياً ومنطقياً — أليس كذلك ؟ — عن ضياع البرارى وثلاث الدلتا الشمالى ، حيث أصبحت معزولة عن العمار بلا ظهر يذكر تقريباً . ولولا نواتا المعمور الباقيتان حول مصبى فرعى الدلتا ، فلربما أصاب دمياط ورشيد أيضاً ضمور مماثل أو مقارب لما أصاب الاسكندرية .

وطنياً

على المستوى الوطنى ، أخيراً ، لا تقل آثار نشأة البرارى ونتائجها خطراً ولا مغزى . فما من شك أن كارثة البرارى ليست فقط أكبر نكبة طبيعية وبشرية منبت بها جغرافية مصر عبر التاريخ كله ، وإنما هى أيضاً أخطر تغير إيكولوجى — سلبى وإلى الأسوأ — فى جغرافية مصر التاريخية بأسرها . فلقد كانت بمثابة حكم بالإعدام على البيئة الطبيعية سلب مصر ربع قاعدتها الأرضية والحيوية تقريباً ، مما أدى بالتحتم إلى عملية إفقار وطنى مباشر وغير مباشر . فمن نحو ٦٥ مليون فدان صالحة للزراعة على الأقل ، فقدت مصر ١٥ مليون ، بنسبة ٢٣٪ ، أى نحو الربع تقريباً — الربع الخالى . وبهذا تقلص المعمور إلى ٥ ملايين فدان ، أو ثلاثة أرباع الأصل .

بالنسبة نفسها ، بالتالى ، تقلصت قاعدة الوطن المادية فامكانياته الاقتصادية والسكانية فوزنه وحجمه البشرى والسياسى ... الخ . يكفى أن ضربة البرارى خفضت طاقة مصر التحميلية بالسكان من ١٠ — ١٢ مليوناً إلى ٨ — ١٠ ملايين ، صفوة القول ، لقد انكمشت مصر الدولة وتضاءلت حقيقياً ونسبياً بالبرارى ، أصبحت مصر بعد البرارى دولة أصغر منها قبل البرارى : عملية « تنزيل » بالفعل والقوة فى المرتبة الوطنية والقوة القومية لا مفر منها ولا جدال فيها .

ليس هذا فحسب . فبئر البرارى قصر طول المعمور المصرى ككل ، فانزلق

إلى الجنوب من ثم بضع عشرات من الكيلو مترات . تحولت مصر ، بمعنى ، من شبه واحة ساحلية إلى واحة شبه داخلية نسبياً . ففما عدا بضعة منافذ على البحر في دمياط ورشيد والاسكندرية ، لا تكاد تتصل بكتلة المعمور الداخلية إلا بخطوط دقيقة تخرج منه كأصابع اليد الممدودة ، بل وتكاد تشبه اتصال مبانى البحر الأحمر كالقلم والقصير وعيناب ، فيما عدا هذا أصبح جسم مصر الحيوى منفصلاً عن البحر المتوسط بنطاق عريض من فراغ اللامعمور ، تقريباً مثلما يتفصل عن البحر الأحمر بنطاق الصحراء الطبيعى .

بذلك أصبح الجزء الأكبر من ساحل مصر الشمالى ساحلاً « ميناً » من الوجهة العملية ، مثله فى ذلك أيضاً مثل ساحل البحر الأحمر إلى حد أو آخر . ولولا هذه الكوات والثغور المنعزلة لقلنا صارت مصر دولة داخلية بلا سواحل حقيقية فعالة . ولا شك أن هذا الانفصال ساهم فى عزلة مصر الوسيطة عن عالم البحر المتوسط وأوروبا وساعد على الانطواء الداخلى بقدر أو آخر . ومن هنا أثرت خسارة البرارى فى تشكيل توجيه مصر الجغرافى ، فجعلتها أقل أسبوية إلى حد ما ، وأقل متوسطة إلى حد أكبر ، وأكثر إفريقية إلى حد أو آخر .

تلك إذن قصة البرارى نشأة وامتداداً وآثاراً ونتائج . لا يبقى فى ختامها سوى أن نذكر أنها منذ تكونت وبعد أن تمددت بدرجات متفاوتة فى عصور التخلف المملوكى التركى ، أصبح كل نشاط توسعى يهدف إلى أن يقضم منها رقعة هامشية هنا أو هناك يستنقذها للمعمور والمزروع . لكن كثيراً ما عادت اليد العليا للملح والبوار .

وعدا البرارى وبعدها فإن أسوأ حالات النبض الهامشى السالبة هى ما وصلت إليه مصر قبل الحملة الفرنسية . فقد انكمشت الرقعة المزروعة بشدة وتخللها البور فى كل مكان تقريباً وهجر الفلاحون الوادى هرباً إلى الصحراء بينما غزا العربان الوادى مع الصحراء وانتشروا فيه . مثلاً كان ما بين الاسكندرية ورشيد صحراء يابا ، وما بين القاهرة والاسكندرية قرى هامة وأكواخاً وعششاً خربة . باختصار كانت الصحراء لا تنفك تغزو الأرض الزراعية وتطغى عليها وتتخللها حتى تداخلنا بشكل شاذ وخطير .

النبض الموجب : مصر الحديثة

وفى القرن الماضى فقط ، مع انقلاب الرى وحده ، توقف النبض الهامشى

السالب وترك مكانه للنبض الموجب . فشغرات البور المتخلل ملئت ، وأطراف الأرض الزراعية الحدية تمددت ، كما بدأ استصلاح البرارى بجدية . ومنذئذ أصبحت البرارى هى جبهة الريادة الأساسية فى النبض الهامشى المعاصر . غير أن المحصلة الكلية ظلت محدودة حتى منتصف القرن الحالى حين نالت دفعة قوية ، وإن لم يزل أغلبها باقياً . ولكن منذ السد العالى أصبحت نهاية البرارى مسألة وقت فقط .

ومثل هذا يقال عن حواف الوادى الصحراوية وشبه الصحراوية التى بدأت تشهد زحفاً جهوياً عنيداً لضمها إلى المزروع ، أبرز جهاته مديرية التحرير وامتداداتها فى غرب الدلتا حتى مريوط ، يلها هوامش شرق الدلتا فى صحراء الصالحية وبليس وأطراف وادى الطميلات ، وذلك دون أن تنسى مشروعات الفيوم شبه الواحة التى وضعت طويلاً « فى النفتالين » كما يقال بسبب مشكلتها الخاصة فى الصرف فظلت من أقل مناطق مصر نمواً وتنمية فى المزروع أو الإنتاج الزراعى خلال العقود الأخيرة ، وكذلك دون أن نهمل دفعات شتى – جيبية أكثر منها جهوية – منتشرة هنا وهناك على أطراف الوادى فى الصعيد .

نوية القنال

وإذا كانت ذبذبات البرارى ظاهرة بطيئة مزمنة ، فقد عرف القرن الأخير ذبذبتين حادتين وخطيرتين فى أطراف المعمور المصرى ، القناة والنوبة . فشق قناة السويس قد خلق نوية هامة وبكراً من المعمور أضيفت لأول مرة إلى نواته التقليدية الأم فى الوادى ، يصل وزنها البشرى الآن فى الظروف العادية إلى نحو المليون . وهذه النوية النامية إذا كانت خطية هندسية مستطيلة كشق الصعيد ، فهى على النقيض تماماً من الوادى كله صعيداً ودلتاً أى من مصر القديمة ، معمور مدنى صرف . فمنطقة القناة هى أكثر رقعة هذه المساحة فى مصر من حيث نسبة سكان المدن ، وتكاد تقترب نظرياً من ١٠٠٪ . فنشاطها ينصرف تماماً عن الحرف الأولى (الزراعة) إلى الحرف الثالثة أساساً (الخدمات والتجارة والنقل) ثم الحرف الثانية أخيراً وفى الدرجة الثانية (الصناعة) – مع ملاحظة أن نسبة الحرف الثالثة تزداد كلما اتجهنا نحو القطب الشمالى بور سعيد والثانية كلما اتجهنا نحو القطب الجنوبى السويس بحيث تأتى الإسماعيلية فى المنزلة بين المنزلتين .

بل إن دورة العمران هنا ريادية أصلاً وعكسية بالضرورة إذا ما قورنت بدورة الوادى . ففي حالة الوادى يمكن أن نقول : فى البدء كان الريف ، ثم خلق الريف

مدنه ، وهذه طبيعة الأشياء . أما هنا في النوبة الجديدة فانه العكس تماماً : في البدء كانت المدينة ، ولكنها لم تلبث أن خلقت ريفها ، وإن يكن على مقياس متواضع جداً - بضع عشرات من الآلاف من الأفدنة انتزعت من الرمال على طول القناة لخدمة المدن في ضرورات الاستهلاك الغذائي اليومي الطازج . أى أنه حتى هذه الزراعة المنبثقة عن المدن تختلف أيضاً عن زراعة الوادى التقليدية المتنوعة في أنها « زراعات مدن » أساساً . حتى نمط السكنى الريفية هنا يختلف عن نمط الوادى القديم ويشبه نمط البرارى وأراضى الاستصلاح الحديث ، فالعزب الصغيرة المبعثرة لا القرى الضخمة المجمة هي السائدة تماماً . ولهذا وذاك فان علاقة الالتحام الوظيفى والتفاعل بين الريف والمدينة هنا مباشرة وأقوى بكثير منها في نواة الوادى ، والأول فيها تابع مطلق للثانية . وباختصار فان جغرافية الريف والزراعة هنا تخضع تماماً لجغرافية المدن ، وهذا على عكس الوادى إلى حد كبير .

ومن الواضح على الفور أن الموقع هو الذى خلق نوية المعمور في القنال ، وخلق معها الموضع من لا شيء بالتالى . ولكن هذا وذاك ما كان يمكن لولا مياه النيل ، فالترعة الحلوة توأم للقناة المالحة ، وكل شريان حقيقى لحياة المنطقة . فالنوية كلها ثمرة زواج موفق بين الموقع والموضع ، بين القناة والنيل ؛ إن تكن القناة أمها فان النيل أبوها . وهى كدفعة لأبعاد المعمور تعد انعكاساً لدفعة مقادرة من ضبط النيل ودليلاً عليها .

غير أن نوية القنال قد تعرضت في السنوات الأخيرة منذ ظهر الخطر الإسرائيلى والصراع العربى ضده لظاهرة لم تعرفها النواة الأم في الوادى . تلك هي ظاهرة التذبذب الديموغرافى ما بين امتلاء وإخلاء ، إن تكن غير بارزة في التجربة الأولى ١٩٥٦ ، فقد انتظمت نحو ثلثى سكان القنال (أى نحو ٥٠٠ ألف نسمة) في التجربة الثانية ١٩٦٧ . ولو أننا رسمنا خطاً بيانياً لتطور السكان حديثاً في مدن القنال لوجدناه منحني شديد التذبذب ، سريع الارتفاع سريع الانخفاض . وإذا كانت هذه الظاهرة عارضة لا تنقسم عن الاعتبارات الاستراتيجية كمنطقة حدود بمعنى ما ، فانها أيضاً مظهر للنفض الهامشى في منطقة جديدة التعمير كما هي حدية العمران .

نوبات النوبة

وهذا ما ينقلنا إلى منطقة الذبذبة الهامشية الأخرى في المعمور المصرى ، ونعنى بها منطقة النوبة في الجنوب الأقصى . غير أنها على عكس القنال ذبذبة انكماشية ، تم فيها بتر المعمور في أقصى ذيله مثلما بتر قديماً في أقصى الشمال في البرارى وإن

اختلفت الأسباب تماماً . فكلتا البرارى والنوبة منطقة غارقة ، ولكن الأولى بفعل الطبيعة و/ أو الإنسان والثانية بفعل الإنسان المهندس . الأولى تحت مياه البحر مع هبوط ساحل الدلتا والبحرات الشمالية ، والثانية تحت مياه النيل وبحرات الخزان والسد . الأولى قدمة ألفية التاريخ ، والثانية حديثة جداً ومعاصرة . الأولى بالعرض ، والثانية بالطول . الأولى هي أوطأ قطاع بمصر الوادى ، والثانية أعلى قطاع . الأولى في أقصى شمال مصر ، والثانية في أقصى جنوبها ، كأنما – للصدفة أو المفارقة الغريبة – كتب على أقصى أطراف مصر أن تغمر وتضيع بطريقة أو بأخرى .

ولقد كانت النوبة المصرية ، أو النوبة السفلى ، تمتد امتداداً شريطياً بالغ الطول على النيل ، نحو خمس مصر جميعاً ، ولكن كعقد دقيق الحبات متباعدها ، فكان وزنه الكلى ضئيلاً على العموم . غير أن قراه المفرطة الاستطالة والتبعثر كانت شديدة الارتباط بالنهر الذى كان « الشارع » الحقيقى الوحيد الذى يصلها ببعضها البعض عن طريق المراكب ، فكان مجتمعاً نهرياً تماماً .

وقد ارتبط بتر النوبة بمشاريع تخزين المياه ، ولذا حدثت العملية على عدة مراحل بدأت مع بناء خزان أسوان ثم اطردت مع تعليته مرتين . فكان العمران فى كل مرحلة يتقلص نحو الجنوب ، وفى الوقت نفسه يصعد على جانبي النهر إلى أعلى زاحفاً على السفوح والمنحدرات ليصبح معلقاً أكثر من ذى قبل (١) . أى أن الحركة كانت موضعية أولاً ورأسية ثانياً ترتبط بخطوط الكنتور . والطريف أن حركة العمران العمودية الصاعدة هذه من أسفل إلى أعلى فى النوبة الحديثة مع الغرق ، هي اتجاهها وإيقاعاً عكس حركته التاريخية المناظرة فى القيوم القدمة حيث كان العمران يهبط سلمياً نازلاً على مدرجات السفوح درجة درجة من أعلى إلى أسفل مع تقلص البحيرة . الفارق فقط أن الخطر هنا هو الغرق وهو هناك الشرق ، وأن الماء هنا هو عامل الطرد وهو هناك عامل الحذب . ورغم أن كلتا الحركتين هي مقلوب الأخرى جغرافياً ، فان هاتين وحدهما هما المنطقتان المتناظرتان فى هذه الدينامية الرأسية فى مصر .

على أن مرحلة جديدة ، رابعة وأخيرة ، جاءت مع السد العالى الذى وضع الخاتمة النهائية ليس فقط لهذه الحركة الموضعية الرأسية مستبدلاً بها حركة إقليمية

(١) محمد فاتح عقيل ، « بعض الظواهر الجغرافية فى بلاد النوبة المصرية » ، المحاضرات العامة ، الجمعية الجغرافية المصرية ، ١٩٥٩ ، ص ١١٤ - ١١٦ ، ١٢٤ - ١٣٥ .

أفقية ، ولكن أولاً وقبل كل شيء للنوبة القديمة نفسها كإقليم . فقد أصبحت النوبة كلها غارقة تحت بحيرة السد ، وتحولت بذلك على الفور من إقليم الشلالات والحداد الطبيعية الأول في حوض النيل إلى إقليم الخزانات والبحيرات الصناعية الأول في مصر . وهنا تحتم تهجير السكان جميعاً خارج المنطقة كلها إلى « النوبة الجديدة » شمالاً في كوم أمبو . وهذه الهجرة الجديدة المختلفة في النوع والموقع عما سبقها ، أصبح أهل النوبة يحق « رحل النهر » *river nomads* قديماً وحديثاً في أكثر من معنى وعلى مختلف المستويات والأبعاد . وبالموازاة ، تم من الناحية الأخرى تقصير المعمور المصري في أقصى الجنوب ، وإن يكن قد تم أيضاً تكثيفه .

بقعة الزيت الممدودة

هكذا ولتجد مصر المعاصرة على أطرافها منطقة أخرى حديثة تعرضت لعملية إخلاء بشري متكررة حتى اندثرت تماماً . وإذا كانت ضوابط النبض الهامشي هنا مختلفة عنها في منطقة القنال ، الهيدرولوجيا هنا والاستراتيجية هناك ، فقد افتدت الأولى مصر عمرانيا كما افتدت الثانية حربياً . فلكي نضم إلى المزرعة القومية ملايين الأفدنة كان ضرورياً أن نصحى ببضعة عشرات من الآلاف (٣٠ ألفاً) على سورها . وبينما انتزعت منطقة القنال من الجغرافيا الطبيعية لتتحول إلى حقل الجغرافيا البشرية ، تحولت منطقة النوبة من الجغرافيا البشرية إلى متحف الجغرافيا التاريخية .

وإذا نحن نظرنا أخيراً إلى محصلة هذه الذبذبات التاريخية على أطراف المعمور المصري ، فس نجد في جسمه العام اتجاهاً نسبياً على المدى الطويل نحو بعض التناقض في الاستطالة من ناحية ونحو بعض الاستعراض من ناحية أخرى . فأما الاستطالة فقد اختصرت بوضوح منذ بتر البراري قديماً وتقليم النوبة أخيراً ، وذلك دون أن نذكر احتمال أن النوبة كانت أكثر عمراناً واستطالة في أقدم العصور الفرعونية كما توحى كثافة الآثار والمعابد بها . وأما الاستعراض فقد تزايد بظهور نوبة العمران في القنال منذ القرن الماضي ، واستصلاح مديرية التحرير ومربوط أخيراً . ومع ذلك فتمام استصلاح البراري قريباً سيدفع بالمعمور من جديد نحو الاستطالة مثلما سيزحف به منحليراً نحو الشمال ، كما أن احتمالات تعمير هوامش بحيرة السد بزراعة حوضية معلقة ، وهي احتمالات مطروحة تخطيطياً ، قد تعود به إلى الاستطالة والزحف عالياً نحو الجنوب أيضاً .

والمهم في هذا كله أن تستقر في أذهاننا صورة واضحة لمصر المعمورة

كإرسابة بشرية متصلة متطاولة أشبه شيء ببقعة زيت ممدودة تترجرج قليلاً منزلقة أحياناً إلى أسفل نحو الشمال أو زاحفة صاعدة أحياناً أخرى إلى الجنوب أو متفلطحة أحياناً على الحانين أو العكس في الجميع ... الخ . وهذا يبدو جسمها الأساسى أقرب إلى الاستاتيكية ، بينما تتكشف الدينامية في أطرافها أكثر . والمهم بعد هذا ألا ننسى أن ذلك النبض الهامشي مرتبط ارتباطاً حمياً بضبط النهر وسيطرة الإنسان عليه ، وأن كل ذبذبة توسعية موجبة على أطراف المعمور تتواكب مع تكثيف خصب في قلبه ، وكل ذبذبة انكماشية سالبة على الأطراف تعكس عادة تخلخل القلب وهبوطه .

والأهم في النهاية أن ندرك أن الإنسان بهذا النبض الهامشي قد أصبح بحق عاملاً جغرافياً يتدخل ويعدل في حدود الجغرافيا الطبيعية نفسها . فبينما كان المعمور في مراحل الضعف والانكماش يقصر برقعته دون حدود الوادى الطبيعية ، كان يتجاوزها قليلاً أو كثيراً في مراحل القوة والتقدم موسعاً بذلك حدود الوادى الطبيعية نفسها . والواقع أن الإنسان المصرى بالاستصلاح ومد نطاق الرى إلى أقصى مدى كان دائماً أو كلما أمكن يوسع حدود « وادى » النهر بمعناه الفيزيوغرافى ذاته . ولعله الآن قد وصل إلى قمة هذه العملية في العصر الحديث وخاصة بعد السد العالى حيث أخذ يوسع حدود « حوض » النهر ذاته .

فبعد أن مد حوض النيل الفعال إلى منطقة القناة ، استأنف الآن مده عبرها إلى سيناء أى إلى آسيا في جانب ، كما بدأ مده غرباً إلى مريوط ومشارف برقة أى شمال إفريقيا في الجانب الآخر . كذلك فبمشروع الريان وبشق مفيض توشكى أخيراً يدخل الإنسان منخفضاً آخر أو أكثر من منخفضات الصحراء الغربية في حوزة وحدود حوض النيل ليصبح لوادى النهر بذلك أربعة براعم على الأقل على جانبه الغربى ، دون الشرقى بالطبع ، النطرون ، الفيوم ، الريان ، توشكى ، على اختلافها في الطبيعة وال عمران .

الماء والسياسة

الماء كسلاح سياسى

لكن السؤال الآن هو : إذا كان الإنسان قد حيد العنصر الطبيعى في الوجود المصرى وسخره ، فماذا عن العنصر البشرى حيث مازال ماء الحياة يأتى من وراء الحدود ، والنيل كالحبل السرى مازال خط الحياة وشريانها الوحيد ؟ إن النزوات

الإنسانية والسياسية ، هي الأخرى ، يمكن أن تجد مجالا واسعا كنزوات العنصر الطبيعي ، ومازال صحيحاً أن من يملك السيطرة على منابع النيل يمكن أن يصيب مصر بالشرق أو بالفرق ، أى أن النيل - نظريا وبالقوة على الأقل - مقتل كامن أو ممكن لمصر . ولا غرابة بعد هذا أن تكون السياسة المائية بالنسبة لمصر مسألة حياة أو موت لا أقل ، ولو أن هذا كله لا يمكن في حالتنا إلا عن سوء فهم أو سوء نية كما سنرى . ولعل هذا وذاك هو ما كان يقصده سترابو حين قال « لو أنك ناقشت القضاء والقدر ، فستجد أشياء كثيرة في شئون الناس والطبيعة قد تفترض أنها قد يمكن أن تؤدي أداء أفضل بهذه الطريقة أو تلك ، مثلا لو أن مصر تكون لها كفايتها من المطر بنفسها دون أن تروى من أرض إثيوبيا » (١) .

فالنيل كهر من أطول أنهار الدنيا لا يمكن أن يكون - كالأنهار المتوسطة أو الصغيرة - وحدة بشرية أو سياسية واحدة . وابتداء نستطيع أن نقسم حوض النيل إلى ثلاثة أقاليم مائية عريضة أو أنواع من الأقاليم : المنبع فالبحر فالمصب ، أو المصدر فالمر فالمر على الترتيب . الأول إقليم تصدير أو إرسال ، والثاني إقليم مرور أو ترانزيت ، والثالث إقليم استيراد واستقبال . الأول هو هضبتا البحيرات والحبشة ، والثاني السودان ، والثالث مصر . وكقاعدة عامة ، يرى البعض أن دول المصب ، مثل مصر ، هي بالضرورة في الموقف الأضعف جغرافياً ، في حين أن دول المنبع في الموقف الأقوى (٢) .

دور الاستعمار

وعلى أية حال ، صبح هذا الفرض أو لم يصح . فقدما ومنذ وقت مبكر حسد بعض سكان المنبع المتخلفين - وهم في اعتقادهم المصدر - سكان المصب المتقدمين . ولكن العداء الحقيقي ومعه فكرة الماء كسلاح سياسى إنما أتت من الدخلاء على الحوض ، بل يمكن القول إن قضية الماء برمتها سياسيا هي من خلق أو إيعاز الاستعمار الخارجى الدخيل وخاصة الاستعمار فى العصر الحديث . ولكنها كانت دائماً ، كما سنرى ، مجرد خزعبلات أسطورية أو أوهام مريضة أو تهديدات طفولية خرقاء عاجزة . فمثلا ، وبغض النظر عن الخطأ العلمى التاريخى الساذج ، حين تعاظم المد الثورى الوطنى ضد الاستعمار الفارسمى فى مصر فى القرن ٤ ق . م ،

(1) Strabo, Book IV, p. 12.

(٢) الشافعى بشير ، « عشرة أخطاء فى قرار تحويل نهر النيل إلى إسرائيل » ، الشعب ، ١٤/١٠/١٩٨٠ .

ص ٨ .

فكر أردشير الثالث في تحويل مجرى السند ، الذى كانوا يعتقدونه حينذاك رافداً أو منبعاً للنيل ، لكى يمنع مياهه عن الوصول إلى مصر تأديباً لها وردعاً (١) . كذلك ، وكمحض خرافة أو شائعة مرة أخرى ، فحين وقع الغلاء العظيم المعروف بالشدة المستنصرية في منتصف القرن الخامس الهجرى « أشيع أن الحبشة سدت مجرى النيل ، فتوجه البطرق أو الخليفة المستنصر بالله إلى الحبشة وطلب منهم إطلاق النيل » (٢) :

مع الاستعمار الحديث ، تصل لعبة السياسة المائية إلى قمة الحقد والسفه معاً : فالبرتغال ، بعد أن خنقوا مصر موقعاً بطريق الرأس ، فكروا فى أن يخنقوها موضعاً عن طريق أعالي النيل . فنجد أحد المغامرين الفاتحين *conquistadore* - « الغازى » البوكيرك - يتصل من ساحل المحيط الهندى ببرستر جون ملك الحبشة لكى ينفذ حلمه الفاوستى الشرير بشق مجرى من منابع الأزرق إلى البحر الأحمر فتتحول المياه إليه وتترك مصر بعد فطامها تموت جفافاً حتى تختفى من الخريطة لتصبح من « الواحات المفقودة » التى يحتفظ التاريخ بقائمة طويلة منها ؟ ولكن بطبيعة الحال لم يكن لمثل هذا المشروع الجنونى من مكان إلا سلة مهملات التاريخ .

وقد جاءت مرحلة الاستعمار الإيطالى الفاشستى للحبشة لتثبت نفس النتيجة بصفة حاسمة ونهائية . فقد تخوف البعض حينذاك من الأخطار التى يمكن أن تترتب على سيطرة قوة معادية لمصر على منابع الفيضان فى الحبشة . ولكن أثبت البحث العلمى صهوبة أو استحالة هذا الخطر موضوعياً ، مثلما أثبتت الأحداث خواء تهديدات ذلك الاستعمار الخوفاء والحمقاء تاريخياً . كل ما أدت إليه ، بجانب القلق الطبعى فى مصر ، هو أن أعطت فرصة أخرى لمناورة الاستعمار البريطانى الحاثم فى مصر ليدعى ويبدو مرة أخرى أنه حامى حمى مصر من الخطر الإيطالى الخدق والمطوق مرتين ، مرة من الغزو العسكرى من ليبيا ومرة من العطش المائى من الحبشة . وكلا الإدعائين ، هذا كذاك ، لم يكن بالطبع إلا قطعة من التلفيق والتهویش الاستعمارى المألوف .

بل إن الاستعمار البريطانى فى ذلك إنما كان يلعب دوراً مزدوجاً بالغ الخبث والخسة . إذ يمكن القول إنه هو الذى كان يوعز إلى الآخرين بفكرة

(١) جمال مرسى بدر ، « نهر النيل فى تاريخ الفكر الجغرافى » ، المجلة ، أكتوبر ١٩٥٧ ، ص ٤٤ .

(٢) أمين سامى ، تقويم النيل ، القاهرة ، ص ٦٩ .

الادعاءات المائية أو التلويح بها أو التلميح إليها ويكاد يضع كلماتها في أفواههم وذلك ابتداء من الحكام والأهالي الوطنيين إلى الاستعمار الأوروبي المضاد نفسه فيبث بذلك التحريض والخلاف والمشاكل بين الجميع ، وفي الوقت نفسه يتقدم إلى مصر ذاتها في ثوب المدافع والمكافح الصليب عن « حقوقها المشروعة » ضد هذه الادعاءات المشروعة والمزجاة ليمن بهذا الموقف عليها وينال امتنانها لعله كما يتصور يكسب تمسكها بحمايته فيضمن بقاءه فيها .

فثلاً منذ دخل الاستعمار البريطاني الحوض سارع - غير مدعو - إلى الحصول أكثر من مرة على تأكيدات وتعهدات دولية من إمبراطور الحبشة بعدم التدخل أو التصرف في مياه النيل بأي شكل دون الرجوع إليه والاتفاق معه ، وهي تأكيدات وتعهدات لم يكن لها من داع سوى مجرد فتح عيون الحبشة على إمكانية ذلك التدخل أو التصرف بعينه الذي طلب الابتعاد عنه ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تهديد مصر بطريقة ملتوية غير مباشرة حتى تخضع لوجوده وسيطرته :

الاستعمار البريطاني

وقد عاود الاستعمار البريطاني اللعبة في صورة مختلفة أو مختلفة فيما بعد في السودان وشرق إفريقيا . ففي السودان اتخذ من مياه النيل أداة للضغط السياسي والمساومة الاستعمارية يرغم بها مصر على الخضوع له ، وانتحل حججاً مكشوفة - تذكر حادثة السردار - ليخلق عقبات في مجرى النهر يسلب بها مصر جانباً من الماء ، كما أوعز إلى بعض عملائه المحليين التقليديين بأكذوبة وخرافة « الحقوق المكتسبة » يشرعها في وجه « الحقوق المكتسبة » ، ليؤلب بذلك الشقيق على الشقيق ويدس إسفيناً عميقاً يمزق ويدمر « وحدة وادي النيل » التي كانت تهدد وجوده الاستعماري برمته .

والواقع أنه منذ وضع الاستعمار قدمه في السودان « والعبث بمياه النيل بقصد إلحاق الأذى بمصر وسكانها أمر جرى في رؤوس كثير من الإنجليز » (١) . لقد كان الماء كسلاح سياسي من أهم أدوات السياسة الاستعمارية . ومنذ كيتشنر على الأقل كان القصد النهائي من السياسة المائية الاستعمارية في السودان هو تهديد مصر سياسياً والتحكم فيها وإخضاعها للإرادة الاستعمارية باستمرار بحيث

(١) عوض ، النيل ، ص ٣١٦ .

تصبح سيفاً مسلطاً دائماً على حركة التحرير الوطني والاستقلال السياسى فى مصر . فباعتراف تشيرول ، « كانت خطط تخزين مياه النيل الأزرق والأبيض فى السودان توضع وتعد تحت إشراف لورد كيتشنر الشخصى ، وكان يوجه إليها كل اهتمامه ، لا لأنها ستفتح إمكانيات لا حد لها تقريباً من الماء لمصر كما للسودان فحسب ، ولكن لأنه رأى أى قضايا سياسية ضخمة كانت تتشابك مع السيطرة الدائمة ، من السودان ، على مياه النيل ، التى عليها يتوقف صميم وجود مصر » (١) .

وعلى هذا الأساس كانت السياسة البريطانية المخططة العائدة هى الإكثار من السدود والخزانات والمشاريع المائية والزراعية فى السودان ، تلك التى يمكن أن تضع فى « أيدى هؤلاء العابثين سلاحاً شديداً الخطر » (٢) . فالتمادى فى تلك السياسة كان لا يمكن إلا أن يهدد مصالح مصر ، إذ تؤدى بالضرورة وفى النهاية إلى تخفيض مستوى النيل بحيث يتعذر ملء الحياض فى بعض السنين على الأقل ويتفاقم خطر الجفاف عموماً فى سنى الفيضانات الشحيحة جداً على الأرجح . وتقنيناً لهذه السياسة فرضت بريطانيا على مصر اتفاقية مياه النيل سنة ١٩٢٩ ، التى كان فيها إجحاف واضح بمصالح مصر وضغط حاد عليها ، والتى أعطت بريطانيا مزيداً من التحكم فى مياه النيل .

ومن الناحية العملية ، فلقد تم تحت السيطرة البريطانية إنشاء خزائين للمياه فى السودان ، واحد على النيل الأزرق لمصالح السودان وهو خزان سنار ، والآخر على الأبيض لمصالح مصر وهو خزان جبل الأولياء . وإذا كان أمر الأول والدافع إليه مفهوماً على علته ، فإن الثانى يبدو غريباً بدرجة لا تترك مجالاً للشك فى حقيقة الدوافع والنوايا الاستعمارية . فقد أقيم خزان سنار سنة ١٩٢٥ ليغذى مشروع الجزيرة وقطن الجزيرة فى حدود نحو ثلث مليون فدان . ولكن حتى قبل أن يتم المشروع كان قد تحول إلى سلاح سياسى فى يد بريطانيا ضد مصر . فقد اهتمت فرصة حادثة السردار ١٩٢٤ ذريعة لتطلق يدها فى التوسع فى مشروع الجزيرة إلى مليون فدان ، أى ثلاثة أمثال الاتفاقية .

ورغم أن توزيع المياه بين مصر والسودان يتم على أسس لاتضار معها حقوق مصر المكتسبة ، كما أنه يوفر للطرفين كفايتهما من المياه بسهولة فى سنوات

(1) Valentine Chirol, The Egyptian problem, Lond., 1929, p. 101.

(٢) عوض ، المكان السابق .

الفيضانات العالية ، إلا أن السياسة البريطانية كانت تضرر رفع مستوى الحجز على خزان سنار وتوسيع قناة الجزيرة والتوسع المطرد في زراعة الجزيرة ، وذلك كله على حساب مصر . كذلك كان المشروع كفيلاً بتهديد موارد مصر في سنوات الفيضانات الفقيرة . وفي كل الأحوال فقد كان من المحقق أن الخزان يمثل أداة جاهزة باستمرار لتهديد مصر والضغط عليها في أى وقت ولأى سبب .

أما قصة جبل الأولياء فأغرب . فهذا الخزان لحساب وصالح مصر ، ومع ذلك فقد رفض مشروعه كثير من المصريين ولم يبن في النهاية إلا تحت ضغط ملح وشرس من بريطانيا على مصر . بل وصلت الأزمة السياسية إلى حد تهديدها بالمضى وحدها في المشروع ، وهو تهديد أجوف في الحقيقة لأنها لم يكن يمكنها الإفادة من المشروع في رى أراضي الجزيرة ، ببساطة لأن مستواها مرتفع وأعلى بكثير من منسوب مياه النيل الأبيض .

والأصل في فكرة الخزان كان الإفادة المنظمة من ظاهرة تحول النيل الأبيض إلى شبه بحيرة مغلقة أثناء الفيضان تحت قوة اندفاع مياه النيل الأزرق . وقد تم إنشاء الخزان بالفعل سنة ١٩٣٧ ، بطاقة ٢٥٠ مليار متر مكعب أى نحو نصف طاقة خزان أسوان ، وبارتفاع محدود فوق منسوب النهر نظراً لشدة اتساعه ، وبيحيرة طويلة طول النيل الأبيض نفسه تقريباً أى نحو ٥٣٠ كم ولو أنها لا تطفئ على جانبيه أكثر مما تفعل الفيضانات العالية . لكن جسم السد بنى أعلى من مستوى الحجز كثيراً ، الأمر الذى كان يعنى إمكانية زيادة التخزين أمامه مستقبلاً ، إما لمصلحة مصر وإما ضدها .

ورغم أن هذا الاحتمال الأخير لا يمكن كما رأينا أن يكون لحساب أرض الجزيرة ، فقد كان من الثابت أن « من يتسلط على خزان جبل الأولياء وتسول له نفسه أن يضر القطر المصرى يمكنه أن يتحكم في إيراد المياه للصيفية الآتية للقطر المصرى من النيل الأبيض » ، الذى هو مورد فترة التحريق الوحيد . أى أن الخزان ، وإن لم يكن أداة لخلق المزيد من التناقض بين مصالح مصر والسودان ، كان أداة أو وسيلة حرمان بالقوة لمصر denial measure .

بذلك كله وبغيره نجحت بريطانيا ، أو كادت ، في أن تخلق تعارضاً ظاهرياً في المصالح الماثية الحيوية بين مصر والسودان ، كما افعلت سوء الفهم بين الإخوة السودانين كان التحريض الاستعماري و .

قناع . خذ مثلاً ما قاله أحد أعضاء مجلس العموم بعد الحرب الثانية من « لو أننى كنت المهدي لجعلت مصر تدفع ثمن كل لتر من الماء يجرى فى النيل » (١) .

ليس هذا فحسب . ففياً بعد ، أثناء الأزمات السياسية بين مصر وبريطانيا ، كثيراً ما ارتفعت أصوات فى مجلس العموم نفسه تطلب « منع » مياه النيل عن التدفق إلى مصر ، كما حدث مثلاً فى أزمة السويس . كذلك عمدت بريطانيا قبل تركها لوحداث شرق إفريقيا الثلاث أوغندا وكينيا وتانزانيا إلى استثارها للمطالبة بحصص فى مياه النيل ، ولقد بدأت هذه المطالبة فعلاً منذ بعض الوقت . والسياسة نفسها ، الدس والإيقاع بين دول الحوض وتآليبها على مصر مائياً ، تكررت بصورة كاشفة أو مكشوفة فى عملية السد العالى . فقد كانت إحدى الذرائع المنتحلة التى تعلل بها الغرب (الولايات المتحدة وبريطانيا) لسحب عرضه قرض تمويل بناء السد ، بعد أن كان قد وافق عليه فنياً وهندسياً ، هى ما زعمه من أنه « يضر ببعض الدول الإفريقية الواقعة فى حوض النيل » . ولقد كانت آخرة المهازل حين هددت الانفصالية العميلة (تشومبي) فى كاتنجا الكونغو (شابا زائير) بتحويل منابع النيل بها عن طريقها الطبيعى (كذا) ، رداً على موقف مصر الاستنكارى لها . واليوم تعود نعمة التهديد بالتصرف فى مياه النيل من طرف واحد لترتفع فى إثيوبيا المرتبطة بالنفوذ السوفيتى .

منطق الطبيعة والشرعية الجغرافية

ومن الواضح بالطبع أن كثيراً من هذه السياسات الاستعمارية والتهديدات الصببانية إنما ينبع من جهل تام بحقائق الطبوغرافيا والهيدرولوجيا ولا يغذيه إلا سوء النية . أما الباقى فينقصه حسن الفهم والبصيرة . ويمكننا أن نفصل الرد عليه فى أربع نقط جوهرية تشكل معاً منطق الطبيعة الحاكم ومبادئ الشريعة الجغرافية الحاسمة : حقوق مصر الطبيعية ، ضمانات الطبيعة لمصر ، التوازن الطبيعى بين الموارد والحاجات المائية فى قطاعات الحوض ، كفاية المياه الطبيعية لكل وحدات الحوض .

حقوق مصر الطبيعية

فأولاً ، هناك حقوق مصر الطبيعية . فياه النيل تتجه إلى مصر فى النهاية

(١) عوض ، ص ٣١٢ .

كظاهرة طبيعية ، وقد قامت عليها في مصر حياة بشرية كاملة قبل أن تعرف
المنابع العليا السكنى المستقرة المنظمة في أى صورة . وهى بهذا حق مكتسب
شرعاً ، « حق ارتفاق » تاريخى وجغرافى ، يعترف به القانون الدولى
والشريعة الجغرافية معا . وقد اعترفت بحقوق مصر التاريخية والطبيعية هذه
في مياه النيل حتى اتفاقية ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا ، وأعادت تأكيدها
بكل قوة اتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان . وإذا كان كاتب مثل بومان
يقول عن مصر « إن عليها أن « تستورد » الماء من المرتفعات الجنوبية تماماً كما
على إنجلترا أن تستورد غذاءها من وراء البحار » (١) ، فإن هذا قياس مع
الفارق — الفارق بين الملكية الذاتية الطبيعية المطلقة وبين مجرد التجارة المتبادلة
المخض حرة .

مياه مصر ، بصيغة أخرى ، ليست منحة أو منة من أحد ولا هى فضل
أو فضلة . إنها حقوق مكتسبة لا مغتصبة كما فلسف وروج بعض الوقت
بعض العملاء من أصحاب تلك الصيحات الهوجاء أو التخرصات الشوهاء عن
« منع » أو « بيع » مياه النيل لمصر ، فهى جهل يكشف عن حقد أو حقد
يكشفه جهل .

ضمانات الطبيعة لمصر

ثانياً ، إن الطبيعة من جانبها ، وكبداً ابتداء ، قد أمنت حقوق مصر
المكتسبة هذه بوسائلها الخاصة وضماناتها الطبيعية ، بحيث يكاد يكون من
المستحيل على المحاولات المنحرفة الخارجية أن تهددها أو تنال منها جدياً .
فن ناحية لا تعتمد مصر على مصدر أساسى واحد للمياه ولكن على مصدرين ،
هضبة البحيرات وهضبة الحبشة . ثم إنهما مصدران تبادليان وإن كانا متكاملين ،
فهى لا تعتمد عليهما في فصل واحد ولكن في فصلين مختلفين ، كل في موسم على
التبادل : البحيرات الاستوائية لمياه الرى الصيفى في التحريق ، والحبشة الموسمية
لمياه الرى الشتوى بعد الفيضان . وهذا كله يخفف من درجة اعتمادها على أحد بعينه
ومن إمكانية تسلطه على مصالحها . وإذا كانت هضبة البحيرات كمصدر تعد ثانوية
من حيث الكمية ، وذلك بسبب حاجز السد الذى يضع معظم مياهه في فاقد البحر
والتسرب ، فإن ذلك في حد ذاته يحد من إمكانيات سيطرة دولها على هذه المياه .

وبمزيد من التوضيح ، تعد هضبة البحيرات بفضل جغرافية بحيراتها موطن أكبر

(1) Isaiah Bowman, The pioneer fringe, N.Y., 1931, p. 48.

وأضخم خزانين ممكنين على النيل جميعاً من بين كل مشروعات التخزين المستمر ، وهما فيكتوريا وألبرت . فسعة الأولى نحو ٢٠٠ مليار متر مكعب ، وسعة الثانية نحو ١٥٥ ملياراً . الأولى بفضل مساحتها العظيمة التي تمكن لهذا الحجز الهائل بخزان منخفض للغاية في الارتفاع كما في التكاليف ، والثانية بفضل عمقها الأخدودي الشديد الذي يجعلها كالخندق المائي المثالي ويقلل فاقد البخر إلى أدنى حد . ومع ذلك ، وبغض النظر عن أن دول الهضبة لا حاجة بها إلى مثل هذه الخزانات كما سنرى ، فإنها حتى لو أرادت لأمر ما أن تنشئها أو تنشئ ما دونها لحسابها الخاص ، فإنها تظل تحتاج إلى تهذيب كامل لمجرى النيل في منطقة السدود قبل أن يمكن أن تؤثر على المياه الواصلة إلى مصر . وبغير هذا فإن الوضع بالنسبة إلى مصر لا يكاد إلى حد بعيد أن يختلف بعد مثل هذه الخزانات عنه قبلها .

بالمثل بالنسبة إلى هضبة الحبشة التي تعد المصدر الأساسي كميا لمياه الفيضان ، إلا أنها هنا التضاريس والهيدرولوجيا بدل السد والنبات . فقد انتهت الأبحاث العلمية المستفيضة لإحصائي الري إلى أن من المستحيل فيزيقياً وتكنولوجياً أن يعترض عدو (أو غير عدو) مهما حاول تدفق مياه الفيضان الموسمية الكاسحة المندفعة ، إذ يصيب نفسه بالغرق المدمر والاكساح قبل أن يصيب مصر بالحفاف . ذلك أن مياه أنهار الحبشة أثناء الفيضان تكون محملة بحمولة غزيرة وكثيفة من الطمي بحيث يستحيل تخزين هذه المياه حينذاك . وأى سد يقام لذلك سوف ينطمي وينسد تماماً بالطمي في سنوات معدودات ، يفقد بعدها سعة التخزين كلية ويحيل الماء عليه إلى طوفان مغرق مهلك . وإلا فإن عليه أن ينتظر إلى آخر نهاية الفيضان بعد أن تكون حمولة الطمي قد تصرف ، وهنا لا يكاد السد يجد ماء ويصبح مشروعه هزيباً هيدرولوجياً غير مجد اقتصادياً غير مهدد لمصر سياسياً . وما يقال عن النيل الأزرق في هذا الصدد يقال بقوة أكبر بالطبع عن العطبرة ، نهر الطين والطمي الأول .

أما قصارى ما يمكن لأحد أن يفعل فهو أن يتعرض بالسحب لمياه الفصل المنخفض ، وهذه لا تعتمد عليها مصر كمورد من مواردها الأساسية ، فضلاً عن صعوبتها محلياً نظراً لشدة عمق مجارى الأنهار الحبشية في هضبتها العالية ، فهي أنهار جبلية أساساً تبدو كالخوانق الغائرة أحياناً ويتراوح عمق أوديتها العليا بين الكيلو متر والكيلو ونصف الكيلو كما قد يصل اتساعها إلى بضعة كيلو مترات . إن أنهار الحبشة ، باختصار ، لا تقع « على » سطح الهضبة ولكن « تحتها » ، ولذا فأى محاولة لرفع أو سحب مياهها إليها محكوم عليها فنياً وهندسياً .

أما مشروع بحيرة طانا ، الذي يمكن عن طريق التخزين المستمر أن يحول البحيرة

إلى خزان دائم سعته تتراوح بين ٥ ، ١٠ مليار ، أى مثل أو ضعف سعة خزان أسون فيما مضى ، فليس تهديداً حقيقياً لمصر . فحوض البحيرة الجغرافى محدود للغاية ، وروافده محلية ضئيلة تصرفها متواضع جدا بحيث لا تعدو مساهمتها فى مائة النيل الأزرق عند الخرطوم ٧ - ٨ ٪ تقريباً . ولذا فإنه لا يمكن أن يؤثر تأثيراً محسوساً فيما يصل إلى مصر من مياه هذا الرافد الشريانى . أما أن تفريغ مثل هذا الخزان فى وقت الفيضان قد يجعل الفيضان نفسه خطراً فى السنوات العالية مما قد يضر مصر فى النهاية ، فالواقع أن مستوى البحيرة وتصريفها لن يختلفا كثيراً بعد الخزان عنهما قبله (١) .

بل إن مثل هذا الخزان ، على العكس ، يمكن أن يكون صمام أمن ضد الفيضانات العالية مثلما هو صمام أمن ضد الفيضانات الشحيحة . والآن وحتى بعد إقامة السد العالى لم تنتف الحاجة إلى خزان طانا ولا فقد المشروع أهميته ، بل لعله أصبح أكثر فائدة ، إذ يقدم رصيذاً احتياطياً للسد فى حالة تعاقب سلسلة من الفيضانات الضعيفة تؤثر فى مخزونه فينخفض منسوبه فتتخفض بالتالى الطاقة الكهربائية المولدة منه (٢) .

ومهما يكن ، فلقد كان الأصل فى المشروع أنه لحساب مصر ، ثم عاد فأصبح لحساب مصر والسودان معاً ، وإن كان أحدهم قد اقترح أن تخصص لحساب السودان وحده ، ولكن هذا الاقتراح أسقط إلى الأبد . وعموماً ، فإذا كان من الواضح بعد هذا أن من الممكن لقوة معادية فى إثيوبيا أن تنفذه لحساب إثيوبيا وحدها ، فإن هذا ليس ممكناً أو سهلاً من الناحية العملية .

التوازن الطبيعى بين الموارد والحاجات

ثالثاً ، كما أن الطبيعة هكذا خصصت وأمنت حقوق مصر تلقائياً من جانب ، فإنها أصلاً وأساساً قد ألغت الحاجة إلى الصراع على الماء وجبت التعارض بين مصالح الأطراف المختلفة من الجانب الآخر . ذلك أنها قد وازنت وعوضت تلقائياً بين المطالب والحاجات الحقيقية من الماء لكل قطاع بالنهر بحيث خلقت فى النهاية تقسيم عمل جغرافى رشيد ومتناسق بين قطاعاته المختلفة . فهناك سلسلة من الانحدارات المناخية التصاعدية أو التنازلية عبر قطاعات الحوض ، تتخلق فيما بينها سلسلة من العلاقات الطردية أو العكسية بين المطر الطبيعى والرى الصناعى أو عموماً بين إمكانيات الماء والحاجة إليه .

(١) عوض ، النيل ، ص ٢٢٣ .

(٢) حس الشربيني ، تطور الرى المصرى ، القاهرة ، الألف كتاب ، ص ١٥١ - ١٥٤ .

فأولاً وأساساً فإن المطر يقل باطراد كلما اتجهنا نحو الشمال ويزداد كلما اتجهنا نحو الجنوب . وبالتالي فإن اعتماد الزراعة على الري يزداد شمالاً باطراد حتى يصل إلى نقطة المطلق في أقصاه مصر ، بينما يقل بشدة جنوباً حتى يصل إلى نقطة الصفر في أقصاه بجنوب السودان والبحيرات بالإضافة إلى الحبشة . فالزراعة مطرية مطلقة وتامة في نطاق المنابع سواء في أوغندا أو جنوب السودان أو الحبشة ، وهي على النقيض تماماً زراعة ري مطلقة وتامة في نطاق المصب في مصر ، وبين القطبين النقيضين تجمع بين النمطين بنسب متفاوتة في وسط السودان .

من هنا فإن الزراعة في دول نطاق المنابع الثلاث تجد كفايتها من الماء في المطر دون أدنى حاجة إلى ماء الري . بل إن المشكلة في بعض الأحيان هي إفراط المطر ، والحاجة - بعيداً تماماً عن مشاريع ري - إنما هي إلى مشاريع صرف . وإذا كانت هناك بعض جيوب معروفة تعاني من الخفاف في تضاعيف هذا النطاق كشمال شرق أوغندا مثلاً أو بعض مناطق غرب السودان وشرقه ، فهذه كلها مرتفعات عالية تقع بعيداً تماماً عن نطاق ومدى النهر وفوق مستواه ، ومن المستحيل عملياً وفنياً نقل أو رفع مياهه إليها ، وليس أمامها إلا المياه الباطنية والآبار الارتوازية .

أكثر من هذا ، فإن الزراعة بعامة تقل نسبة حدوثها والاعتماد عليها في الحوض كلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب ، بينما على العكس تزداد نسبة الرعي . فعلى حين تسود الزراعة كلية ويكاد تختفي الرعي تماماً في مصر ، يتفوق الرعي على الزراعة خارج كل حدود إن لم يسه تماماً في معظم قطاعات نطاق المنابع في دوله الثلاث ، بينما مرة أخرى تجتمع الحرفتان وتتداخلان بدرجات مختلفة في وسط السودان . والرعي بطبيعة الحال يعتمد على العشب الطبيعي المرتبط بالمطر الطبيعي ولا علاقة له بالنهر ولا بالري .

من هنا وهناك جميعاً نجد أن السواد الأعظم من المجتمع في دول نطاق المنابع لا علاقة له بطبيعة أو وظيفة بالنهر تقريباً ؛ إنه ليس مجتمعاً نيلياً بمعنى الكلمة . فهو في أوغندا مجتمع بحري أكثر مما هو نهرى ، وهو في جنوب السودان مجتمع مستنقعي أكثر مما هو نهرى ، وهو في الحبشة مجتمع هضبي أكثر مما هو نهرى ، كل أولئك على العكس تماماً من المجتمع المصري الذي هو مجتمع نهرى فقط أولاً وأخيراً . والواقع أن النهر لا يكاد لمس حياة السكان في نطاق المنابع ، خاصة في الحبشة ، سواء في الري أو الرعي أو الشرب أو الصيد أو الملاحة ، حتى يمكن القول بأنه لو لم يوجد النيل وروافده أصلاً في تلك المناطق جميعاً لما تغير ولا اختلف نمط الحياة

ففيها تقريباً ولما شعر سكانها بأى فارق أو خسارة . على العكس تماماً نطاق المصب :
لو لم يكن النيل لما كان الأمر مجرد اختلاف نمط الحياة وإنما اختفاء الحياة نفسها
أصلاً .

ولعل من الغريب أيضاً أن يكون دور النهر هكذا سلبياً إلى هذا الحد المثير في
حياة نطاق المنابع ، أوغندا كجنوب السودان كالحبشة على السواء ، رغم دور المنابع
الإيجابي الهائل في مائية النهر وفيضانه ، هذا في حين يصبح دور النهر أكثر من إيجابي
بل وكل شيء في حياة مصر المصبية رغم دور المصب السلبى في مائية النهر وفيضانه .
ومرة أخرى وأخيرة يأتى وسط السودان في مرتبة وسط بين النقيضين تقريباً . ولكن
الضابط الوحيد خلف كل هذه الفروق والمفارقات الحذرية هو المطر الذى يختفى
في الشمال ويكفى في الجنوب .

على أن لنطاق المنابع ، من الناحية الأخرى ، ميزة حاسمة يتفوق فيها خارج كل
مقارنة ، وهى الكهرباء . فبحكم تركيبه الجغرافى كهضاب شاهقة غزيرة المطر تضم
بحيرات شاسعة ومساقط مياه حادة ، فان توليد الكهرباء يصبح الشكل الأمثل وربما
الأوحد لاستغلال مياه النهر ، مثلما تحقق فعلاً في خزان أوين بأوغندا وكما يمكن
أن يتحقق في مشروع بحيرة طانا بالحبشة . ولهذا فان مثل هذه المنشآت الهندسية يمكن
أن تفيد هذه الدول إفادة كبرى في الكهرباء ، في حين أنها لا يمكن أن تفيدها -
حتى لو أرادت - في المياه إلا بالنزر اليسير جداً لعدم حاجتها أصلاً إلى المزيد من
المياه .

وهكذا تتكامل لنا في المحصلة الصافية خطة تقسيم العمل الجغرافى الرشيد المتناسق
كما رتبته الطبيعة بين قطاعات الحوض المختلفة دون تعارض أو تحيز : المطر للمنابع
والرى للمصب ، الزراعة المطرية والرعى للمنابع وزراعة الرى للمصب ، الكهرباء
للمنابع والماء للمصب ، أو بعبارة أخرى الكهرباء لأوغندا وإثيوبيا والماء لمصر وإلى
حد ما للسودان .

بانتظام مطرد إذن يقل اعتماد كل قطاع من النهر وحاجته الطبيعية إلى مياه النهر
كلما صعدنا من المصب إلى المنبع ، ويتحول دوره هو من ترعة تغذية إلى مجرد
مصرف طبعى ، وذلك لأن المطر يزداد باطراد في ذلك الاتجاه . وكجهد مثال ،
فان حاجة الفدان من المياه في السودان تقل فيما يقدر عن ثلث حاجة الفدان في مصر .
هذا التكامل الطبعى في النظام الهيرى بين عنصرى الهيدرولوجيا والتساقط حقيقة
بدئية تجب كل دعوى مسرفة أو مغرضة . فلا يمكن أن يكون لأوغندا أو كينيا مثلاً

أى فائدة في أكثر من بضعة ملايين من الأمطار المكعبة ، ولا جدوى للسودان أو إثيوبيا في أكثر من بضعة مليارات محلوذة تكمل بها حصتها الطبيعية من المطر السودانى أو الموسمى .

السودان مثلا ، من المبالغة لاشك أن نقول عنه كما يقول ما كلونا « إن ماء النيل هو دم الحياة في السودان كما هو تماما في مصر » (١) — إلا أن نقول إن السودان هو الجزيرة (؟) . ومنطقة مثل غرب السودان ، على سبيل المثال ، إذا كانت تعاني اليوم من مشكلة « العطش » ، فليس ذلك لأن مياه النيل تمر عليها وتحرم هي منها ، وإنما هي ببساطة بعيدة كل البعد عن مجراه وعالية جدا فوق مستواه بحيث يستحيل تكنولوجيا وهندسيا توصيل أى قناة من النيل إليها ، حتى ولو بالرفع ، ولا مفر لها من الاعتماد جنب المطر على موارد المياه الجوفية بالآبار الارتوازية ، وهو المشروع القائم حاليا بالفعل . ولهذا كله تظل الأغلبية العظمى من مياه النيل لاحكرا مغتصبا لمصر ولكن إرثا طبيعيا لها . وبالفعل جاءت اتفاقية مياه النيل الأخيرة بين مصر والسودان سنة ١٩٥٩ مؤكدة لهذا المعنى .

الكفاية الطبيعية للجميع

رابعا ، وأخيرا ، وفضلا عن هذا ، ففي حوض النيل من الموارد المائية الصيفية ما يكفى حاجات كل سكانه في المنبع والمصب ، ربا ومطرا ، حالا ومستقبلا ، فقط إذا ما أحسن استخدامها واكتمل استغلالها . وإلى ما قبل السد العالى ، كان الجزء الأكبر من موارد مياه الحوض يضيع بددا ما بين البحر والبحر وما بين التسرب والتشرب . وحتى الآن ، فإذا كان السد العالى قد أوقف الفاقد إلى البحر أدناه ، فما زال الفاقد إلى السماء والأرض والنبات أعلاه كما كان .

هذا وبحكم تقسيم العمل الجغرافى ، لما كان السودان هو وحده من بين سائر دول الحوض الذى يشارك مصر نسيا أوجزثيا في حاجته إلى الماء ، فإن مشكلة الماء إن عدت مشكلة إنما تستقطب أساسا بين هذين القطرين وحدهما ، وتعارض المصالح المائية الجوهرى إن قام فانما يقوم بينهما في الدرجة الأولى . وهذا يفسر عدم استقرار ولا نقول توتر العلاقات بينهما أحيانا رغم أنهما — للغرابة والدهشة — هما الأشقاء الوحيدون في الحوض كله . وهذا بدوره يفسر ضرورة الفهم والتفهم

(1) B.F. Macdona, Wider horizons, in : The Africa of today & tomorrow, Lond, 1959, p. 112.

والتنسيق والتعاون الوثيق بينهما . فالحقيقة أن المشكلة أو التعارض إنما هي ظاهرة ظاهرية فقط تأتي من قصور استثمار موارد النيل المشتركة وليس من عجزها أصلاً .

فمثلاً قبل السد العالي أى فى ظل التخزين السنوى كان واضحاً ان حوض النيل قد بلغ درجة التشبع من حيث المشاريع المائية المقامة عليه ، بمعنى أنه حتى الخزانات الثلاثة أسوان وسنار وجبل الأولياء كان يستحيل ملء ثلاثتها تماماً فى سنى الفيضانات المنخفضة ، ودعك تماماً من تعليتها أو إضافة خزانات جديدة إليها . هذا فى حين أن سعة تلك الخزانات مجتمعة لم تكن تعدو كسراً ضئيلاً للغاية من موارد النهر الضخمة التى يضيع معظمها فاقداً مفقوداً للطرفين وللجميع .

بالمثل قبيل السد ، احتدم الخلاف بين البلدين بغير مبرر علمى . فأولاً ، ورغم قواعد القانون الدولى ، رفض السودان المستقل الاعتراف باتفاقية ١٩٢٩ المنظمة للعلاقات المائية بين الطرفين على أساس أنها غير ملزمة للسودان حيث قد أبرمت كجزء من تسوية سياسية مع طرف سواه وفى غيابه وبغير إرادته وبالتالى فهى من طرف واحد لا بين طرفين فضلاً عن أنها تعطى مصر حق الفيتو بل والسيادة الهيدرولوجية المطلقة فى كل حوض النيل وعلى كل مشاريعه المائية وبالتالى لاتراعى مصالح السودان بما فيه الكفاية .

ثم من هذا الموقف رفض السودان ، ثانياً ، الموافقة على قيام مصر ببناء السد العالي أو غيره ، وكان هذا بالفعل مما أخرج بناءه بعض الوقت . ولعله كان من بين أسباب التعقيدات السياسية الدولية الحادة التى أصبحت علماً على قصة السد . فلقد كان هناك عرض سوفيتى أول بالمساعدة فى إنشائه ضيقه موقف السودان الراض ذلك ، فلما وافق الأخير كان العرض قد انتقل إلى الولايات المتحدة ، التى لم تلبث أن سحب العرض فكان ما كان من حرب السويس، إلى أن عاد من جديد إلى الاتحاد السوفيتى .

بالفهم الصحيح ، مع ذلك ، أمكن التوصل إلى اتفاقية المياه الجديدة ١٩٥٩ التى حلت كل المشاكل المعلقة بين البلدين والتى حلت محل اتفاقية ١٩٢٩ وفى الوقت نفسه احتوتها كجزء لا يتجزأ منها . تفصيل ذلك أنها أولاً وأساساً تبنت مبدأ الحقوق المكتسبة فثبتتها لكلا الطرفين كما انطوت عليها اتفاقية ١٩٢٩ والوضع الراهن نفسه status quo . ثم هى ثانياً تبنت مبدأ المناصفة بعد ذلك سواء فى المياه أو فى المشاريع أو فى المسؤوليات والالتزامات .

فعن الأول ، نصت الإتفاقية على ضمان تقسيم المياه على أساس أن حصة مصر هي ٤٨ ملياراً ، وحصة السودان ٤ مليارات . وعن الثاني ، نصت على الموافقة على إنشاء مصر للسد العالى والسودان لخزان الروصيرص كالحلقة الأولى فى سلسلة مشاريع التخزين المستمر على النيل ، على أن يوزع صافى فائدة السد العالى بنسبة ١٤,٥ مليار للسودان ، ٧,٥ لمصر ، وبذلك يكون نصيب مصر من صافى إيرادات النيل بعد السد العالى ٥٥,٥ مليار ونصيب السودان ١٨,٥ مليار .

كذلك تنص الإتفاقية على أن يتعاون الطرفان مستقبلا فى مشاريع زيادة إيرادات النيل بمنع الفاقد فى مستنقعات السدود بجميع روافدها وأنهارها ، أيضا على أساس مبدأ المناصفة فى التكاليف وفى صافى الإيراد . وهذا ما وضع موضع التنفيذ فعلا فى مشروع قناة جونجلي الذى بدأ ومضى قلعماً منذ بعض الوقت والذى سيوفر ٣,٨ مليار متر سوف تقاسم بالنصف . وأخيرا تنص الاتفاقية على أن يوحد الطرفان موقفهما وقرارهما فى جهة موحدة لإزاء دول النيل الأخرى فى حالة مطالبتها بأنصبة فى مياه النهر ، على أن تخضع مثل هذه الأنصبة من الطرفين مناصفة .

واضح إذن أن الاتفاقية نموذج جيد للتعاون والتعايش الهيدرولوجى القائم على أسس علمية سليمة ، لا هى بالاحتكارية ولا هى بالتنافسية ، بل تكاملية موضوعية . فلا الاتفاقية تعنى احتكار مصر لمياه النيل أو أنها تفرض وصايتها على النهر . بل الملاحظ أن السودان كان يسير مع مصر خطوة بخطوة فى المشاريع الكبرى : فخزان أسوان فى مصر ١٩٠٢ - ١٩٣٣ قابله خزان سنار فى السودان ١٩٢٥ ، والسد العالى فى مصر ١٩٦٠ يقابله خزان الرصيرص فى السودان الآن ، وهكذا . ولا الاتفاقية من الناحية الأخرى كذلك تستبدل بالحكم الثنائى السياسى المصرى - الإنجليزى القديم فى السودان حكماً ثنائياً هيدرولوجياً مصرياً - سودانياً جديداً فى حوض النيل ومياهه ودوله . فالاتفاقية تعترف صراحة بحقوق سائر دول الحوض المشروعة مستقبلا . وفى جملة واحدة ، فإن المبدأ المسود الذى يحكم الاتفاقية أولاً وأخيراً هو المبدأ الجغرافى المتوازن : من كل بحسب قدرته الطبيعية ، ولكل بحسب حاجته المشروعة .

ليس هناك إذن من تعارض كامن أو تضارب حقيقى فى المصالح المائية بين أجزاء الحوض ودوله . وإذا كان هذا قد وقع أو حدث ، فذلك ظاهرياً ومرحلياً ، وذلك إنما بفعل الاستعمار ومضارباته . ومن الملاحظ بالفعل أن مشكلات المياه السياسية قد خفت أو خفتت فى الحوض بعد تصفية الاستعمار وفى ظل التحرير . ومعنى هذا كله فى

النهاية أن السياسة المائية في الحوض جميعا ، وكما أرستها ورسمتها خطة الطبيعة نفسها ، إنما هي التعاون لا الصراع والتكامل لا التناقض . وعلى هذا الأساس ينبغي أن يتم التنسيق بين دول الحوض ، وبه بالفعل حددت مصر سياستها المائية الوطنية .

استراتيجية مصر المائية

كجزء من الاستراتيجية السياسية المصرية العظمى ، تسترشد سياسة مصر المائية بمبدأين أساسيين تستقطب فهما كقطبين نهائيين متكاملين وغير متعارضين توازن بهما بين مصالحها الذاتية ومصالح الآخرين : مبدأ حسن الجوار ومبدأ الموقع الوطني .

مبدأ حسن الجوار

اهتمامات مصر الحقيقية في إفريقيا هي نيلية في المحل الأول ، واهتماماتها النيلية العميقة هي مائية في الصف الأول . وفي كلتا الحالتين فإن مبدأ حسن الجوار هو الذي يحكم ويسود علاقات مصر بدول الحوض الثمانية ، في ظل أخوة الوحدة العربية في حالة السودان العربي وفي ظل صداقة الوحدة الإفريقية في حالة سائر دوله غير العربية .

بل إن مما لاشك فيه أن اتجاه مصر المستقلة نحو إفريقيا والمساهمة الجادة في تحريرها وكسب صداقتها وكسبها إلى جانبها ، أي باختصار سياسة مصر الإفريقية الواعية والمؤثرة في الخمسينات والستينات خاصة ، إنما هي جزء حيوي لا يتجزأ من سياستها الجوهريّة لتأمين مياه النيل (1) ، تلك التي لا تقتصر على السودان وإثيوبيا وأوغندا بل تشمل عدداً أكبر من الدول الإفريقية في شرق القارة ووسطها (الصومال ، كينيا ، تانزانيا ، زائير) . أي أن سياسة مصر الإفريقية هي جزء من سياستها المائية بقدر ما هي جزء من استراتيجيتها السياسية العامة .

فأما السودان ، إذا بدأنا تحليلنا بالتفصيل ، فليس منبعاً ولا مصدرا للمياه كما يظن البعض أو العادة بل هو كمصر نفسها مستورد أو متلق ، إلا أنه مجرى لامصب وطريق لا هدف . ولكن في دور الطريق أو الممر هذا بالدقة تكمن أهمية السودان بالنسبة لمصر ، فهو مجمع طريقي أو شرياني الماء من كلا المصدرين الاستوائى والحبشى معاً أو محوري النيل الأبيض والأزرق على الترتيب . ومن هنا فهو عصب مرور المياه إلى

(1) Heikal, «Egyptian foreign policy», p. 718.

مصر ، وأى تدخل أو عبث فيه - والتجربة البريطانية مؤثر قاطع - يمكن أن يقطع الطريق عليها إليها . وبالتالي فإن السودان بالنسبة لمصر هو الماء ، حيث الماء بدوره هو الحياة .

وهذا بلا شك ما يفسر شعار « وحدة وادى النيل » إبان الاستعمار البريطانى وكسياسة مضادة له . وهو أيضا ما يفسر حرص مصر على علاقات الصداقة الوثيقة مع السودان المستقل ، حتى أثناء مراحل « الجفوة » أو « القطيعة » العابرة التى خلقتها وخلفها الاستعمار ، وحتى رغم بعض المشاكل المثارة أو المثيرة ، المعلقة أو العالقة ، بل وإلى حد المرونة الزائدة أحيانا فى تقدير البعض .

وفى هذا الإطار ، أى منذ الاستقلال ، فالمقول أن مصر لا تقبل ولا تسمح بقيام نظام معاد أو مضاد فى السودان من الداخل ، كما أثبتت تجربة الحكم العسكرى الرجعى فى الستينات . كذلك فهى لا تسمح بأى تهديد أجنبى له من الخارج لأن أى تهديد للسودان هو تلقائيا تهديد لأمن مصر ، كما أوضحت تجربة المؤامرات الخارجية على السودان بقيادة بعض القوى العالمية العظمى فى السبعينات ومحاولة تطويقه على الحدود من كل الجهات ابتداء من ليبيا وتشاد إلى زائير وإثيوبيا . وقد أعلنت مصر أكثر من مرة فى الفترة الأخيرة أن أى عدوان على السودان هو عدوان على مصر ، وأنها هى الحرب بلا تردد فى هذه الحالة .

أما عن العلاقة مع باقى دول الحوض ، والتى هى دول منبع ومصدر المياه ، فإنها لا تقل حيوية وحساسية كما أن مصر لا تقل حرصا عليها واهتماما بها . فمع إثيوبيا ، ورغم بعض التوترات والاستفزازات المفتعلة التى اصطنعتها الرجعية العتيقة الحاكمة فى الماضى ، فقد كانت مصر حذرة للغاية وحكيمة فى كل علاقاتها وحاولت فى عصر استقلال القارة تحييد هذه العلاقة على الأقل وتحسينها بقدر الممكن . ويتضح هذا حتى فى علاقات مصر مع دول القرن الإفريقى وشرق إفريقيا التى قد تكون لها علاقات متوترة مع إثيوبيا ، كالصومال العربى وإرتريا خاصة ، حيث تتبع مصر سياسة مرنة تفاديا للاصطدام مع إثيوبيا إلى الحد الذى ربما جعلها تترك هناك بعض فراغ سياسى يكاد يملأه غيرها .

من الناحية الأخرى ، لوحظ أخيرا جدا أن إثيوبيا ، التى اتخذت بعد الانقلاب انعطافة ماركسية حادة وتحالفت مع الاتحاد السوفيتى فى الوقت الذى تأكلت فيه علاقات مصر بالآخرين إن لم تكن قد تأزمت ، قد بدأت فى إقامة سد على منابع النيل الأزرق منفردة ومن وراء ظهر دول المصب . ولهذا أعلنت مصر الرسمية بلا تردد أن هذه « مسألة حياة أو موت » ، مؤكدة إنها « إذا لم تكن لتحارب من أجل مسألة فيها

حياتك وموتك ، حياة شعبك ومماته شعبك وأرضك ، فلاى شئ آخر تحارب
إذن ؟ (١) .

موقف جديد بلا شك ، لن يفوتنا ما فيه من مفارقات السياسة المثيرة ولا
تقوى سخرية الأقدار المريرة . فبالأمس كان الخصم الذي يهدد مصر مائيا في منابع
النيل هو الإستعمار البريطاني في السودان ، وهو اليوم صديق الأمم المتحدة السوفيتى
في إثيوبيا . واللافت هو وحدة الثوابت والمتغيرات في الحالتين . فلقد كان الأول
هو بانى الصرح الأساسى في مشاريع الرى المصرية وعلى رأسها خزان أسوان ، ثم
ورث الثانى دوره في بناء السد العالى . وبالمثل ، فكما كان الأول مهندس سياسة
المشروع المضادة في دول المنبع لتهديد مصر والضغط عليها ، ورث الثانى الدور
نفسه بلا خرج ولا تجديد ولا تحديد .

هذا عن إثيوبيا . أما عن أوغندا الحديثة الاستقلال فان العلاقات أقل تعقيدا
وأكثر بساطة وسيولة ، وسياسة مصر التقليدية هي الوقوف بجانبها في وجه الأخطار
الخارجية . ومن الناحية الأخرى فلقد كان التسلسل الإسرائيلى مشتركا بين إثيوبيا
وأوغندا ، وإن وصل في الأول إلى حد التغلغل . وبالمقابل كانت سياسة مصر هي مطاردة
هذا الوجود الإسرائيلى من هذا النطاق الحيوى الحساس ، نطاق منابع النيل . وقد
تم بالفعل تصفيته في أوغندا ، ولم تبق منه في إثيوبيا سوى القلول . وبالمثل ،
ونفس الأهداف ، تحرص مصر على الاحتفاظ بسياسة متوازنة وواعية مع كينيا
وزنبر... الخ .

مبدأ الموقع الوطنى

من مبدأ حسن الحوار ننتقل أخيرا إلى مبدأ الموقع الوطنى كالمقطب الموجب فى سياسة مصر المائية . فتجربة مصر المبررة مع الاستعمار البريطانى علمتها من قبل أن الاستقلال السياسى بالنسبة إليها كدولة رى معنى فى الدرجة الأولى الاستقلال الهيدرولوجى ، وأن التبعية الهيدرولوجية تؤدى لا مفر إلى التبعية السياسية . وطوال القرن الأخير ، أو بالأحرى طوال العصر الاستعمارى ، كانت مشكلة مصر الاقتصادية هى مشكلة مائية ، ولكن مشكلة الماء كانت بدورها قد أصبحت مشكلة سياسية . وبين الاثنين ، كان على مصر من أسف أن ترهن أحيانا استقلالها السياسى لتحل مشكلتها الاقتصادية .

من هنا أدركت مصر دائما أن الموقع القومى أو الوطنى national location ، أى الموقع داخل الحدود السياسية المصرية نفسها ، شرط جوهري لمشاريعها ومنشآتها المائية من سدود وخزانات . فكل المشاريع خارج الحدود ، فى أيما جزء من الحوض وأيا كانت مزاياها الهندسية ، يعيبها جميعها نقطة ضعف واحدة : أنها تظل تضع مصر تحت رحمة قوى خارجية ، عدوة أو غير ذلك لا يهم ، وتظل تترك رقبة مصر المائية خارج حدودها فى قبضة أجنبية أو أكثر ، وتنتظم قدرا من التسويات والمساومات السياسية مع دول المنبع وبالتالي تظل تقيد حرية مصر وقد تلقى عليها ظلالا غير أثيرة .

هكذا أقيم سد أسوان فى أقصى جنوب مصر أولا ، كما أثرت مصر مؤخرًا ، وهى تبحث عن بديل لمشاريع المنابع العليا ، أن تحقق شرط الموقع الوطنى ، فكان من العوامل الحاسمة ، بل العامل الفاصل ، فى تفضيل مشروع السد العالى على شبكة مشروعات أعالي النيل التى كانت الدعوة إليها قد اشتدت منذ الثلاثينات ثم تصاعدت فى الخمسينات . وقد كان مفروضا أن هذه الشبكة ، التى تبدأ من أوغندا حتى

الحبشة والسودان ، ستلقى من الدول الكبرى تأييداً وتمويلاً أسهل (١) - تأييداً وتمويلاً لم يقصد بهما إلا أن يكونا الطعم الذي يستدرج الفريسة إلى رحمتها وتحكمها. ولكن السد العالى وحده كان ضمان الأمن السياسى ، لأنه وحده الذى يحقق شرط الأمن الهيدرولوجى ، وهو وحده الذى يحقق شرط الأمن الهيدرولوجى لأنه وحده الذى يحقق شرط الموقع الوطنى .

(1) R.I.A., The Middle East, Lond., 1958, p. 236.

الفصل الثامن والعشرون

ضبط النيل

تطور الري المصرى

مراحل الفن الزراعى

جوهر دراما التاريخ الحضارى المصرى برمتها وعلى طولها يمكن أن يحتزل أساساً فى صيغة صراع ملحمى بين المصرى والنيل ، تؤلف أدواره وفصوله «ساجا» إيكولوجية حقيقية تبدأ بالعنصر الطبيعى سيد الموقف بل إلها يعبد وتنتهى أخيراً باليد العليا للعنصر البشرى . أو هى ساجا جيوتكنية geotechnic بالأحرى والدقة . فلأن الري هنا هو حلقة الوصل المؤثرة بين البيئة والانسان ، فلقد كانت تكنولوجيا اللاندسكيب الطبيعى من وسائل هندسية ومعمارية وضوابط ونواظم وسدود وترع هى أداة الانسان لترويض النهر وتعبيده وتبشيره ، وكانت مراحل ذلك الصراع هى مراحل ري فى الدرجة الأولى .

وعلى هذا الأساس نستطيع أن نميز أربع مراحل متعاقبة ، جذرية وجوهرية ، تمثل زحف الإنسان المتصل الصاعد النظيم منذ فجر الحضارة إلى اليوم . ولأن كل مرحلة تمثل مركبة أساسية من فن الري الزراعى ، فإن لنا أن نستعير لها اصطلاحات

جغيتو ومفرد الشهيرة عن تطور الفن الحضارى علمة (١) . تلك هي مراحل فجر الفن الزراعى ، والفن الزراعى القديم ، فالفن الزراعى الحديث ، وأخيرا الفن الزراعى الحيوى .

المراحل الأربع

فالمرحلة الأولى ، مرحلة فجر الفن الزراعى eotechnic ، هي التى سبقت اكتشاف الزراعة بمعناها الصحيح وتقع قبل التاريخ . فيها كان النيل كل شىء والإنسان تقريبا لاشىء ، مجرد مقلد للطبيعة وأسير للنهر . ثم كانت مرحلة الفن الزراعى القديم palaeotechnic وهى زراعة الترى الحوضى التى كانت ابتداءً طبيعياً عاش تاريخاً طويلاً يحتل الجزء الأكبر من تاريخ مصر . وبالحياض صار للفلاح مهنة جغرافياً أعاد خلق الطبيعة إلى حد ما وجعل من شبكة للسدود والقرع طبيعة ثانية للوادي . إلا أن استغلال الأرض الحوضى بدأ استغلالاً جزئياً حيث اقتصر أولاً على ضفة النهر اليسرى . ولكنه حتى بعد أن شمل الضفتين لم يعد أن يكون استغلالاً نصفياً ، وذلك لأنه كلن استغلالاً فصلياً موسمياً يحتا يتبع دورة الفيضان ويترك الأرض الزراعية « صحراء سوداء » نصف العام .

ولعل شيئاً لا يلخص دورة اللاندسكيب المصرى في ظل النظام الحوضى كقولة عمرو الشهيرة عن لؤلؤة بيضاء (التحاريق) ، فاذا هي عنبرة سوداء (الفيضان) ، فاذا هي زمردة خضراء (زراعة الشتاء) ، فاذا هي دياجة قشاء (الحصاد) (٢) .

(1) Patrick Geddes, Cities in evolution, 1915; L. Mumford, Culture of cities, 1946, p. 395.

(٢) أبو الحسن ، النجوم الزاهرة في القاهرة ، ١٨٢٩ ، ج ٢ ، ص ٢٣ .

وتتكرر هذه المتابعة اللاتدسكيبية في تنوعات مختلفة في كثير من كتب العرب، أحياناً كرباعية وأحياناً كخماسية . نخذ مثلاً رباعية المسعودي في التنبية والاشراف « فدهرها من أربع صفات : فضة بيضاء أو مسكة سوداء أو زبرجدة خضراء أو ذهبية صفراء ، وذلك أن نيلها يطبقها فتصير كأنها فضة بيضاء ، ثم ينضب عنها فتصير مسكة سوداء ، ثم تزرع فيصير زرعها زبرجدة خضراء ، ثم يستحصد زرعها ويصفر فتصير ذهبية صفراء » (١) . أو رباعيته الأخرى في مروج الذهب ، « ثلاثة أشهر لؤلؤة بيضاء ، وثلاثة أشهر مسكة سوداء ، وثلاثة أشهر زمردة خضراء ، وثلاثة أشهر سبيكة ذهب حمراء » . أو قارن خماسية الزهرى ، الجغرافى الأندلسى : « خمس صور : إما بيضاء فضية وذلك عند انتهاء النيل عليها ، وإما حمراء مسكية وقت الزيادة ، وإما سوداء عنبرية وذلك عند هبوط النيل عنها ، وإما خضراء زمردية وذلك عند كمال نباتها ، وإما صفراء ذهبية وذلك عند حصاد غرسها » (٢) .

وعموماً فلقد كان النظام الحوضى نوعاً من « الزراعة الحافة » (٣) واقتصاداً واسعاً بلا كثافة ، وكان الانتاج الزراعى اقتصاداً معاشياً فى جوهره ، وبالتالى ، كانت إمكانيات أو طاقة التشبع بالسكان متوسطة تتراوح حول ١٢ مليون نسمة كما قلنا . من هنا ظل الإنسان تحت رحمة النهر ، وكانت تلك الجماعات والأزمات التى ذكرنا .

(١) ج ٨ ، ص ٢١ .

(٢) حسين مؤنس ، تاريخ الجغرافيا والجغرافيين فى الأندلس ، مدريد ، ١٩٦٧ ، ص ٢٨١ .

(٣) V. Mosséri, «Nôte sur les dépôts nilotiques etc», B.I.E., 1918 — 19 p. 154; «Du sol égyptien sous le régime de l'arrosage par inondation», B.I.E., 1922 — 3, p. 24; D. Faucher, Géog. agraire, Paris, 1949, 62.

ومنذ قرن ونصف قرن فقط ، في أوائل القرن الماضي ، تبدأ المرحلة الثالثة ، مرحلة الفن الزراعي الحديث neotechnic التي تعد طفرة حقيقية قلبت هيكل الزراعة المصرية . فمنذ «عصر السلود والخزانات» ، كما يمكن أن نسمي هذه المرحلة ، ثور فن العمارة الهيدرولوجية هندسة النهر الجغرافية ، فأضافت إلى الري النيلي الري الصيفي وحقت بذلك الري الدائم ، وأصبحت الزراعة «زراعة رطبة» حقاً . والانقلاب في جوهره كیفى أكثر منه كمياً ، وكان توسعاً رأسياً أساساً قبل أن يكون توسعاً أفقياً ، وبه تضاعفت الكثافة لا المساحة .

وأهم من ذلك التغير النوعي في المركب المحصولي . فبعد أن كانت مصر مزرعة شتوية قوامها الحبوب وهدفها الاستهلاك المحلي والكفاية الذاتية ، أصبحت حقلاً منتجاً على مدار السنة ، الألياف — القطن الثمين — محوره ، والسوق العالمية مصبه ، والاقتصاد التبادلي التجاري طبيعته . وبذلك كله تضاعف الدخل القومي وقفز سقف السكان إلى طاقات لا وجه لمقارنتها بالماضي الحوضي على الإطلاق .

غير أن الري الدائم لم يكن يمثل الاستغلال الأقصى للبيئة maximum use ، فهو وإن كان يستغل الأرض طوال العام ، فإن جوهره قام على استغلال الماء من عام إلى عام ، أى على «التخزين السنوي» . فكان بالضرورة نظاماً متلاقفاً ، مضيعاً لحصيلة ثمينة من ماء الفيضان تذهب إلى البحر بدلاً كل عام . والمقدر أن نسبة عالية من مائة النهر تضيع هكذا في السنين العادية . كذلك فرغم أن النهر قد روض واستوئس إلى حد تحييد أثر الفيضان نوعاً والحد من معدل تفاوته ، فإن خطر الفيضان ، خطر الفيضان العالي والواطي ، ظل معلقاً فوق الرؤوس .

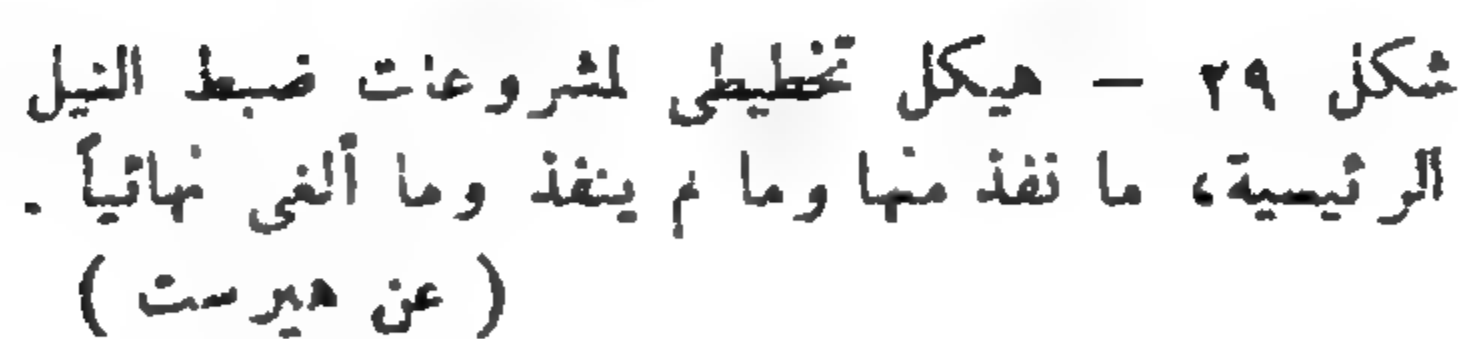
والى ما قبل السد العالي كان المقدر لك الإنتاج الزراعى فى مصر لم يزل يتراجع نحو
٢٠ وحات فى الانجابهن حول رقمه الأساسى ١٠٠ .

على أن ضبط النهر فى مصر يدخل مرحلة ثورية جديدة — المرحلة الرابعة — مع
السد العالي ، وتلك هى المرحلة البيوتكنية biotechnic . والسد بلا ريب قمة
الرى الدائم . وهذه الصفة فلقد يبدو من الناحية الشكلية أو النظرية مجرد استمرار
لفلسفة مائية سابقة . غير أنه فى الواقع ومن الناحية العملية ينتمى إلى عالم جديد تماما
من الفلسفة والمنطق ، مثلا خلق عالما جديدا تماما عن الواقع والخيال (١) . فهو يمثل
انقطاعا جذريا مطلقة عن الماضى المائى فى مصر ، ويكتب فصلا مستقلا تماما فى كتاب
الرى المصرى . إنه فى آن واحد جراحة جغرافية من أدق وأخطر ما أجرى الإنسان
على وجه الأرض ، وانقلاب جذرى فى اللاندسكيب الطبيعى وجغرافية النهر ، بل

(١) راجع فى هذا الموضوع : على خيى ، « مصر السد العالي » ، الأهرام الاقتصادى ،
٢٢ يونيو ١٩٨١ ، ص ٢٠ — ٣٠ ؛ مصطفى محمود حافظ ، « السد العالي وبحيرة ناصري » عدد ٤ ،
١٩٧٦ ، ص ٩٠ — ١٠٢ ؛ طاهر أبو وفا ، مشروع السد العالي ، ج ١ ؛ آجية يونان ، دراسة
مقارنة بين السد العالي وسد الفرات ، القاهرة ١٩٧٧ ؛ حسن الشرجى ، تطور الرى المصرى .

انظر أيضا :

Wyn F. Owen, «Land and water use in the Egyptian high
dam era», Ekistics, Feb. 1965, p. 102 — 6; Hassan Awad, «Le sadd
el-ali», B.S.G.E., 1957, p. 5 — 12; R.A. Beddis, «Aswan high dam
& resettlement of the Nubian people», Geog., Jan. 1963, p. 77 — 9.



فالسد ، بدل التخزين السنوى ، يبدن عصر التخزين التراكمى أو القرفى ، ويفتح بذلك آفاقا وإمكانيات مائية لاحد لها ولا نظير من قبل ، بحيث يبدو العصر الذهبى فى تاريخ الري والزراعة المصرية . فلأول مرة ممكن استغلال كل قطرة

من مياه النيل، بعد أن كان جزء كبير منها يضيع سنوياً في البحر . ولأول مرة يمكن استغلال كل شبر من الأرض الصالحة للزراعة بلا بور ولا برارى ، كما يمكن تمديد المعمور المصرى إلى آفاق بعيدة وجديدة. ولأول مرة تتحرر مصر والزراعة المصرية من خطر الفيضان الطوفانى والفيضان الواطى . ولأول مرة يمكن لمركب الزراعة المصرية أن ينطلق إلى عناصر ومحاصيل وتشكيلات جديدة ثمينة ومكثفة . لأول مرة ، يعنى ، يمكن أن تجتمع قمة التوسع الرأسى وقمة التوسع الأفقى ، قمة الكم وقمة الكيف . ولأول مرة كذلك يمكن كهربية وميكنة مصر جميعاً ، زراعة وصناعة ومجتمعاً وحياة .

على أن السد ، بعيداً عن أن يمثل العصر الذهبى لمصر الزراعية ، ينطوى فى نظر البعض على أخطار جسيمة معلقة وعلى مشاكل تراكمية كامنة تجعله « ثورة ضد النيل » أكثر منه « ثورة على النيل » . وبدلاً من أن يشكل المرحلة البيوتكنية فى تطور الزراعة المصرية ، يرويه مرادفاً بالأحرى للمرحلة ضد — الحيوية anti-biotechnic. وإذا صح أن يعد بآثاره الطبيعية أقرب إلى الحدث الجيولوجى ، فأنما ذلك عندهم بالمعنى المدمر المحرب لا المعنى الخالق البناء . من هنا ، ودون تقليل فى جسامته وعمق أثره ومغزاه كأمر واقع من حيث ضبط النيل ، فلا بد من التحفظ فى التقييم، ولا بد للحكم النهائى على السد أن يؤجل إلى أن تتضح الحقيقة العلمية المطلقة بلا أدنى شبهات أو تسرع .

فلسفة التطور

تلك إذن قصة الصراع المزمع بين المصرى والنيل فى أدواره المتطورة . بماذا يمكن أن نخرج منها ؟ فى البدء كانت المعادلة : إنسان خاضع للنهر ، ونهر خاضع للبحر ، الأول يعيش تحت رحمة الثانى ورهن نزواته ، والثانى يدفع ضريبته السنوية صاغراً للثالث . والآن تقرأ المعادلة : نهر استقل تماماً عن البحر فليس يفقد له قطرة ماء ، ولكنه أصبح من الناحية الأخرى تابعاً مطلقاً للإنسان . لقد تواضع النهر الهادر إلى مجرد ترعة رى كبرى . حتى ضفافه وشطوطه أصبحت بالتهذيب والتقسيم والتكسية أقرب إلى الأرصفة الحطية الصقيلة ، على الأقل فى بعض المواضع وواجهات المدن . وعلى الجملة ، أصبح النهر ذلولاً خاضعاً ومطيعاً مثل موظف على حد تعبير لوران (١) ،

(1) P. 18.

أو فلنقل أصبح النيل أكبر موظف في وزارة الري والأشغال المصرية . لقد تم ترويض العنصر كما لم يروض من قبل ، فأصبح نهراً داجناً مستأنساً نزلت عنه أسنانه ومخالبه . أو كما عبر البعض، إن النهر الذي كثيراً ما فقد عقله سيتمنح لأول مرة عقلاً بل وضميراً ، النهر الذي طالما تحكم في رقابنا، قد تحكمنا أخيراً في رقبته .

إنها ثورة كاملة من ثورات البيئات ، صنعت لمصر جغرافيا بشرية جديدة بكل وضوح . وقد كانت تكنولوجيا الري هي أداة هذه الثورة ومحركها ، بحيث ترجمت هندسة الري والهندسة المائية إلى نوع من الهندسة الجغرافية ، ونجحت أصبح نهر النيل قطعة من الهندسة الجغرافية بقدر ما هو قطعة من الجغرافيا الطبيعية . والدرس الجغرافي في هذا كله هو أن موضوعنا ليس من المعطيات الطبيعية الجاملة الصماء ، بل هو بنفس الدرجة وظيفة لحضارة الإنسان وتكنولوجياه ، والفارق بين البداية والنهاية إنما هو الفارق بين تكنولوجيا فجر التاريخ وبين تكنولوجيا اجتمع لها أعظم ما وصل إليه إنسان القرن العشرين .

وإذا كنا قد ألفنا منذ هيرودوت ومعه أن نقول إن مصر هبة النيل، فذاك يعني في الواقع النيل القديم ، النيل الطبيعي . وصح لنا أن نقول إن النيل الجديد المصنوع هبة السد . النيل الجديد بمعنى آخر هبة مصر — قلب كامل لمعادلة أنى التاريخ الخالدة ! ومع ذلك فلم تكن مصر في يوم هبة النيل أكثر مما هي الآن بعد السد . ولئن بدا في هذا تناقض على السطح ، ففي هذه المتناقضة الفريدة تكمن طبيعة العلاقة الدفينة بين النيل والمصري : فهي علاقة إخصاب متبادلة من التأثير والتأثر، من الطاعة والتطويع : هذا خلق ذاك ، وذاك يعيد خلقه . إنهما لم يعودا عنصريين متلاقحين في مركب واحد ، وإنما أوشكا أن يندوبا في عنصر واحد .

هذه العلاقة الجدلية، التي لم تكف قط عن التطور الصاعد الخلاق حتى هذه اللحظة، تنعكس مباشرة على قوة الأساس الطبيعي لبنائنا الحضارى . فضبط النهر قد وصل الآن في نهاية المطاف إلى حد يرقى إلى نوع ضخم من « التأميم » . نعم ، فلقد أتم الشعب أضخم « مرافقه » الطبيعية ، النهر ، وأخضعه للملكية الكاملة . وبالنسبة للسكان ، فإن هذا التأميم يعني على الفور التأمين ، وبالتالي فقد أصبح الأساس الطبيعي الذي يقوم عليه بناؤنا الحضارى والعمرانى والمادى أقوى منه في أى وقت مضى . ولا معنى بعد إذن للتقول بنخطر ما كامن في كياننا المادى أو المجتمعى أو السياسى .

مرحلة الري الدائم

صميم مشكلة الري الدائم في مصر هو أنها تملك كل عام من المياه على وجه الإطلاق

أكثر مما نحتاج ، إلا أن هذه المياه تأتي في الوقت الخطأ ، فتقل وتعجز دون حاجاتها في فصل التحاريق وتكثر وتفيض عن حاجاتها في فصل الفيضان ؛ ماء أقل جداً من اللازم في الأول وأكثر جداً في الثاني . فالمشكلة أساساً مشكلة توقيت لا تقدير ، وسوء توزيع على مدار العام لا قصور في الإيراد العام . وقضية الري الدائم هي بالدقة إعادة توزيع ، إعادة توزيع هذا الإيراد بعدالة بين المواسم والفصول ، من كل بحسب قدرته ولكل بحسب حاجته .

لهذا فإن للمشكلة جانبين متشابكين ولكلهما أكثر من حل بحيث تتعدد توليفات الحلول الهندسية النظرية الممكنة ، وبالتالي تتعدد مراحلها التطورية التاريخية . الجانب الأول زماني هو توفير كمية من المياه للزراعة وقت التحاريق أي للزراعة الصيفية ، والثاني مكاني هو توصيل هذه المياه الفائضة من النهر إلى الأرض . وواضح أن الأول يمكن أن يعنى إما مجرد الاعتماد على مياه التحاريق نفسها بتوصيلها بطريقة ما إلى الحقول وإما توفير من فصل الفيضان لفصل التحاريق في خلال السنة الواحدة نفسها ، كل سنة على حدة ، أي « التخزين السنوي » ، وإما أخيراً توفير من فصل الفيضان لفصل التحاريق عبر سنين متعددة متعاقبة ، أي بالتراكم ، أي « التخزين المستمر » أو ما يسمى أحياناً « التخزين القرني century storage » .

أما الجانب الثاني من المشكلة وهو التوصيل من النهر إلى الأرض فواضح أنه أساساً قضية المستوى أو المنسوب الطبوغرافي بين النهر والوادي وبين الماء والحقل ، فجوهر المشكلة أن مياه الصيف أوطأ جداً من مستوى الأرض . وواضح أيضاً أنها تعنى إما رفع مستوى الماء المنخفض في الترع إلى مستوى الحقل وذلك إما بالرفع الآلي من الترع مباشرة وإما بقناطر الرفع ، وإما خفض قاع الترع نفسها إلى مستوى الماء المنخفض في النهر وذلك بتعميقها بالحفر .

وعلى هذه الأسس النظرية نستطيع أن نميز بين أربع مراحل تطويرية أساسية ولكنها غير متكافئة الأهمية أو المدة ، كما ينقسم كل منها إلى أكثر من مرحلة ثانوية ، وقد يتداخل بعضها في بعض جزئياً ولكنها في مجموعها تؤدي إلى بعضها البعض تلقائياً وبطريقة تدريجية . فالمرحلة الأساسية الأولى تبدأ قبل ١٨٢٠ وتستمر حتى ١٨٤٣ ، وهي تعتمد على مجرد الإفادة بطريقة أو بأخرى غير القناطر الدائمة من مياه التحاريق نفسها للزراعة الصيفية . ويمكن أن نسميها إجمالاً مرحلة الترع بلا قناطر . المرحلة الثانية من ١٨٤٣ إلى ١٩٠٩ ، وتعتمد كإسابقة على مياه التحاريق وحدها بالرفع عن طريق القناطر أساساً ، ويمكن أن نسميها إجمالاً مرحلة قناطر الرفع . أما المرحلة الثالثة

فستبدأ من ١٩٠٢ حتى ١٩٦٢ ، وهي مرحلة التخزين السنوى بالخزانات أساساً ، أى بتخزين فائض الفيضان لوقت التحريق أمام سدود وخزانات ضخمة كاملة ، فهي مرحلة السدود والخزانات بامتياز . أما المرحلة الرابعة والأخيرة فهي قمة الرى الدائم لأنها مرحلة التخزين التراكمى المستمر ، ويمثلها بالطبع السد العالى الذى يحتاج لذلك إلى وقفة خاصة .

مرحلة الترعى بلا قناطر

هذه تنقسم داخليا إلى ثلاث مراحل ثانوية . الأولى قبل ١٨٢٠ ، مرحلة الرفع الآلى المباشر . فللحصول على محاصيل صيفية ، حاول محمد على أولا توفير المياه الصيفية عن طريق الرفع الميكانيكى من الترعى « النيل » المنخفضة إلى الحقول مباشرة ، وذلك بالآلات الزراعية التقليدية من سواقى وشواديف . لكن هذه التجربة فشلت بعد قليل لأنها عملية شاقة وباهظة التكاليف .

المرحلة الثانية ، ١٨٢٠ — ١٨٢٥ ، مرحلة خفض قاع الترعى . كان البديل هنا هو خفض قاع الترعى النيل عند رؤوسها فى الدلتا إلى عمق كبير ، ٦ أمتار وأحيانا أكثر ، كما يمكن لمياه الصيف المنخفضة أن تدخلها . وحتى يتوفر الرى بالراحة على طول هذه الترعى ، فقد روعى أن تجرى بانحدار أقل من انحدار الأرض المحيطة نفسها ، وبذلك كانت الترعى « تكسب » وتتعالى نسبيا على مستوى الأرض بالتدريج كلما تقدمنا شمالا . غير أن هذه المحاولة التجريبية الأولى فى الترعى الصيفية فشلت هى الأخرى . فمن ناحية استمرت الحاجة إلى رفع الماء بكل صعوباتها ونفقاتها . ومن ناحية أخرى ، وهذا هو الأسوأ ، كانت الترعى تظمى باستمرار ، فكان لابد من تطهيرها بلا انقطاع للمحافظة على مستوى العمق المطلوب . وبالتالي لزم جيش كامل من عمال السخرة لعملية التطهير كل عام (« أنفار العونة ») . (١)

المرحلة الثالثة ، ١٨٢٥ — ١٨٤٣ ، مرحلة رفع مستوى الماء بالنواظم . بدلا من تكتيك خفض قاع الترعى ، كان العكس هنا هو الحل : يعنى رفع مستوى المياه فيها بعوائق القناطر . فقد أقيمت مجموعات عديدة من النواظم regulators عبر ترعى الدلتا على طول امتداداتها . غير أن الإطماء أعلى النواظم عاد من جديد ليختق قطاعاتها ويقلل حجم الماء الداخلى إليها . ومرة ثانية كان الحل الوحيد التطهير بجيش

(١) حسن الشربيني ، ص ٦٦ — ٦٧ .

من السخرة قوامه ٤٠٠ ألف لمدة ٤ شهور كل سنة (خلفه ضعفهم على الأقل من أهاليهم لإعاشتهم) . وفي محاولة أخرى في الثلاثينات لجأوا إلى سد فرع رشيد أثناء التحاريق بسد من الحجارة لكي يرفعوا مستوى الماء في فرع دمياط الذي منه تأخذ معظم ترع الدلتا . وقد استمر هذا النظام وذلك إلى أن بدىء في إنشاء القناطر الخيرية . أوبالأصح إلى أن بدأت هذه تعمل بكفاءة معقولة .

وإذا نحن نظرنا الآن إلى تكتيك الفترات المتعاقبة لمرحلة الترع بلا قناطر هذه ككل ، لوجدنا أنها أساسا محاولة معقدة تكنولوجيا غير إنسانية اجتماعيا للتحايل على الجمع بين نظامى رى الحياض والرى الدائم ، فضلا عن أنها اقتصرت أساسا على الدلتا . فهي إذن مرحلة انتقالية في جوهرها . فكانت الأرض ، بعد إكمال جسور النيل في الدلتا حتى لا تفيض المياه على المناطق المزروعة قطنا ، كانت الأرض تغمر بالمياه أثناء الفيضان كالعادة ، ثم بعد صرف المياه تعد لزراعة المحاصيل الشتوية العادية كالحبوب والبرسيم . ثم بعد الحصاد تطهر الترع وتعمق في مارس وإبريل بإزالة رواسب الطمي منها تمهيدا لاستقبال مياه الصيف اللازمة لزراعة القطن . وفي أغسطس تقطع جسور الترع لرى الأجزاء المنخفضة من أراضي الحياض ، بينما يستمر رى الأراضي العالية بالآلات فنزرع بالذرة ، إلى أن يتم حصادها فتكون جميع الترع حينئذ قد امتلأت تماما فيفيض ماؤها على الأرض الشراقى داخل الحياض القديمة ثم تزرع بعد صرفها حبوبا شتوية ، وهكذا . (١) .

مرحلة قناطر الرفع

هذه هي المرحلة الأساسية الثانية في التحول إلى الرى الدائم ، ولكنها قد تعد عمليا البداية الحقيقية لهذا الانقلاب . وهي لا تختلف جوهريا عن المرحلة السابقة من حيث أنها تعتمد مثلها على مياه الصيف المتاحة وحدها دون أى تخزين وإنما بالرفع المؤقت ، ولكن الجديد فيها هو الرفع بالقناطر الهندسية الثابتة الدائمة . وهذه تبدأ مع بناء القناطر الخيرية عند رأس الدلتا . وكانت الفكرة الأساسية في القناطر هي رفع منسوب مياه النهر أمامها أثناء التحاريق لتنطلق تلقائيا دون حاجة إلى تعميق في شبكة من ترع التوصيل الرئيسية ، تناسب منها بدورها إلى الترع الفرعية الآخذة منها بعد حفرها لأعماق معقولة . فهي قناطر رفع أو موازنة فقط وليست سد تخزين .

وقد اختيرت منطقة رأس الدلتا لأنها أخطر موقع استراتيجى في هيدرولوجية مصر

(١) السابق .

يمكن التحكم منه في كل رى الدلتا . وكان الموضع المقترح للقناطر أولا يقع ١٠ كم شمال نقطة التفرع ، ولكن الاختيار استقر على نقطة التفرع نفسها مباشرة . وقد بدأ بناء القناطر في ١٨٤٣ ، فكانت بذلك أول قناطر هندسية على النيل ، ومن أولى قناطر الرى الحديث في العالم كله . وسيلاحظ هنا أنها أيضا أول وآخر ما بنى في ظل مصر مستقلة وبخبرة فرنسية . وقد استغرق بناؤها نحو عقدين ، حتى ١٨٦١ .

هى بالضرورة قناطر مزدوجة ، أى ذات شعبتين ، على الفرعين ، وهى من هذه الناحية الوحيدة في مصر . كذلك فهى قناطر ذات فتحات وعبون ، ولكن الطريف أنها شيدت على أساس شبه عسكري تمشيا مع روح العصر ، ومن هنا تلك الأبراج العالية عند مداخلها التى تمنحها الطابع الحربى المميز . ولم تخل القناطر عند انتهاء بنائها من عيوب ونقاط ضعف عديدة ، لا شك لأنها كانت أول مشروع ضخ من نوعه ، أى عملية ريادية تجريبية . ولهذا لم تعمل بكامل كفاءتها ، وإن أمكن مباشرة إغلاق فرع رشيد لأول مرة من أجل تغطية مستوى فرع دمياط . وقد استمر ترميم وتدعيم القناطر من ١٨٦١ حتى ١٨٩١ . على أنها كانت بمثابة المدرسة التى تعلمت وتخرجت فيها هندسة الرى المصرى ، كما ظلت لنحو نصف قرن ، النصف الثانى من القرن ١٩ ، مفتاح مصر الهيدرولوجى وعصب الرى بها .

وتغلق جميع فتحات القناطر عادة في مارس كما تحفظ مستوى النهر عاليا في أبريل ومايو ويونيو . أما أثناء الفيضان فتفتح على سعتها لتمر المياه وطمها بلا عائق . على أن القناطر قد تغلق كليا أو جزئيا في الفيضانات الواطئة الضعيفة لتحجز أكبر قدر ممكن من الماء دون أن تتعرض هى لأى خطر من ضغط الماء (١).

يشتمل عمل القناطر شبكة الرياحات الثلاثة (البحرى والمنوفى والتوفيقي) وترع التغذية الرئيسية ، بغيرها ما كان يمكن لها أن تؤدى وظيفتها ، ولذا أنشئت خصيصا من أجلها وتعاصر إنشاؤها معها . وتأخذ الرياحات من أمام القناطر ، ويخدم كل واحد منها مثلثا من الدلتا ، وهى تمثل المحاور الشريانية للرى الدائم في الدلتا ، ولذا يقتصر دورها على دور مجارى التوصيل فقط دون أن يرتب عليها رى مباشر وذلك للاحتفاظ لها بأكبر قدر من الحمولة إلى أبعد مدى ممكن تغذى به ترع الدرجة الأولى التى تأخذ منها . ومن هذه الأخيرة بدورها تأخذ الترع الفرعية من أمام قناطر حجز مقامة عليها . وأخيرا تأخذ من الترع الفرعية ترع التوزيع النهائية التى هى أصغر وأدنى

(1) Egyptian irrigation, vol II, p. 212— 230; J. Barois, Les irrigations en Egypte, Paris, 1911, p. 97 — 108.

درجات الترع العمومية . ولا يأخذ منها بعد ذلك سوى المساقى الخاصة وهى التى تروى الحقول الفردية مباشرة .

هذا كله بالطبع فى الدلتا ، أما فى الصعيد فقد بدأ تعميم الري الدائم من الشمال ابتداء بمصر الوسطى . ولهذا الغرض شقت ترعة الإبراهيمية ، ١٨٧٣ ، أصلا لتخدم قصب أبعاديات إسماعيل ، الدائرة السنية ، مع توفير بعض المياه الصيفية للقيوم . فكانت بذلك أول ترعة صيفى فى الصعيد . والترعة تأخذ من النيل عند مدينة أسيوط ، وبعدها تمتد إلى الشمال ٣١٨ كم ، وذلك على أرض تعلو ما حولها بنحو المتر . وعند ديروط تتفرع إلى أربعة فروع : الترعة الساحلية ، والديروطية ، وبحر يوسف ، عدا الإبراهيمية نفسها . والترعة بهذا أطول ترعة فى مصر ، ومن أطول ترع الدنيا . أما زمامها فيبلغ نحو المليون فدان ما بين رى دائم وحوضى . هى بأبعادها وتصرفها إذن أقرب إلى النهر الصناعى منها إلى الترعة العادية . والواقع أنها أشبه أن تكون « رياح » الصعيد الأوسط . وهى على أية حال العمود الفقرى للرى الدائم به على غرار الرياحات فى الدلتا (١) .

تلك هى الخريطة النهائية للرى الدائم فى مصر كما تطورت خلال مرحلته الثانية ، مرحلة قناطر الرفع ، قبل أن تغادرها لنا أن نسجل ملاحظتين أو ثلاثا . فأولا ، واضح أن رأس الدلتا كان نقطة البداية فى التحول إلى الري الدائم وتعميمه فى مصر جميعا ، دلتا وصعيدا . وهذا منطقى جدا بالنظر إلى مورفولوجية الوادى الخاصة . وطبيعى كذلك أن توسع الري الدائم وتقدم من الجنوب إلى الشمال فى الدلتا ، ومن الشمال نحو الجنوب فى الصعيد .

ثانيا ، كان الري الدائم أسبق وأوسع فى الدلتا منه فى الصعيد . وهذه أيضا نتيجة منطقية ، لأن الدلتا بطبيعتها المروحية السهلية الواسعة أكثر تلاؤما مع الري الدائم حيث الصعيد بطبيعته الخطية الضيقة أكثر تلاؤما مع الري الحوضى . وكما أن الأرجح أن الري الحوضى فى مصر القديمة بدأ فى الصعيد ثم انتشر إلى الدلتا ، فمن الواضح أن الري الدائم فى مصر الحديثة بدأ على العكس فى الدلتا ثم انتشر إلى الصعيد .

ثالثا ، سواء فى الدلتا أو فى الصعيد ، ظل توزيع الري الدائم جزئيا وقاصرا على قطاع معلوم صغر أو كبر ، دون أن يغطى كل الأرض الزراعية . ففى الدلتا اقتصر على المثلث الجنوبي جنوب خط البرارى التاريخى المعروف . أما فى الصعيد فقد اقتصر الري الدائم على قطاع مصر الوسطى من بنى سويف حتى أسيوط بصفة عامة .

(١) السابق ؛ حسن الشربيني ، ص ٦٩ .

مرحلة الخزانات والقناطر

لم تكد القناطر الخيرية تبدأ العمل بكامل كفاءتها في أواخر القرن حتى بدا عدم كفايتها لحاجات الزراعة والسكان المتزايدة بل وعدم كفاية مبدأ رفع المياه في موسم التحاريق أصلاً وضرورة اقتحام مبدأ مختلف جذرباً يضمن توفيراً كبير قدر ممكن من الماء . فكان هذا المبدأ هو مبدأ التخزين السنوى الذى يخزن المياه من فصل الفيضان إلى فصل التحاريق ، وبذلك تكون هناك زيادة حقيقية في مياه الصيف . وإذا كان الجانب الزمنى من عملية التخزين بهذا لا يمثل مشكلة بل بديهية أولية ، فقد كان الجانب المكافئ مشكلة حقيقية . فاسؤال كان : أين يخزن ماء الفيضان إلى أن يأتى موسم التحاريق ؟ وكان الاختياران اللذان لاثالث لهما هما : إما خارج مجرى النهر ، وإما في مجرى النهر نفسه . وكان الأول يعنى في الواقع منخفض الريان ، والثانى خزان أسوان ، وعلى هذا الأساس تمت المفاضلة بينهما .

مشروع الريان (١)

هو فكرة قديمة جداً من حيث المبدأ ، ترقى إلى أيام بحيرة مورييس الفرعونية التى اتخذت في الدولة الوسطى خزانا ينظم فاض الفيضان دخولاً وخروجاً من النيل وإليه إلى أن اندثرت البحيرة وتحولت إلى واحة الفيوم منذ حوالى العصر البطلمى . لكن الجدير كان إسقاط الفكرة على منخفض آخر مجاور ولكنه منفصل تماماً هو الريان ، الذى كان أيضاً « كشافاً جغرافياً » جديد تماماً لم يعرف قبل اينان دى بلون في أواخر القرن ١٩ .

وكان المشروع المطروح يقضى بملكه بالماء وتحويله إلى بحيرة خازنة عن طريق قناة جديدة تصله بالنيل ، تستخدم أولاً في عملية الملء ثم بعد تمام الملء تستخدم في عملية التفريغ ، على أن يكون الملء بعد ذلك من وظيفة بحر يوسف . ولأن المنخفض يقع تحت مستوى وادى النيل بكثير جداً . فقد حدد المشروع لمنسوب البحيرة مستوى ٢٧ متراً فوق سطح البحر أثناء الفيضان . وفي التحاريق يرد الماء إلى النيل إلى أن يهبط منسوب البحيرة إلى ٢٤ متراً فوق سطح البحر . ويمكن الإفادة من سقوط الماء عند النهر في توليد الكهرباء .

غير أن المشروع برمته رفض سواء كجبل عن خزان أسوان أو كمكمل له ضد

(١) الشربيني ، ص ١١٨ - ١٢٥ ، عوض ، نهر النيل ، ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .

خطر الفيضانات العالية . أولاً لأن معناه أن الثلاثة أمتار العليا فقط ، أى الشريحة العليا ولا نقول القشرة المائية ، من الماء المخزون هى وحدها المتاحة للاستغلال ، بينما الباقى كله هو مخزون ميت عملياً . فكل حصيلة المشروع المتاحة للرى هى ٢ مليار متر مكعب ، فى حين أن سعة المنخفض الكلية ١٨ ملياراً . ثانياً ، أنه بحكم موقعه الجغرافى لن يخدم إلا جزءاً فقط من مصر هو الدلتا دون الصعيد . ثالثاً ، حتى عند ذلك فلن يغذى النيل إلا فى شهر أبريل ومايو بعدها يكون تصريفه بالغ الضعف إلى حد الانعدام عملياً أى فى ذروة الفترة الحرجة فى الرى الصيفى .

رابعاً ، أن تخزين الماء على مثل هذا المنسوب المرتفع باستمرار قد يؤثر على لأراضى الفيوم بالنشع ويهدد خصوبتها ، وربما تسرب الماء من شقوق أو انكسارات بجدران المنخفض فيتعذر أو يستحيل ملؤه أو لعل أملاح صخوره الذائبة فى الماء أن تفسده على المدى البعيد . وقد ثارت هذه النقطة الأخيرة أكثر من مرة وبحثها أكثر من لجنة خبراء ، وثبتت بصفة قاطعة ونهائية خلل المنخفض من الانكسارات أو العيوب الخطيرة وعدم خطره على الفيوم ... الخ . غير أن هذا لم يغير من الموقف شيئاً ، ومات المشروع ميتة طبيعية ، وبذلك استبعد مبدأ التخزين خارج مجرى النهر .

خزان أسوان (١)

من ثم انتقل الثقل إلى مبدأ التخزين فى المجرى نفسه بواسطة خزان قوى يحجز ماء الفيضان للصرف منه بحساب أثناء التحريق . وابتداءً فإن للمبدأ الأخير ميزة حاسمة ، هى استغلال كل مخزون الماء برمته وليس جزءاً منه فحسب . غير أن المشكلة بعد ذلك أن خزاناً على النهر نفسه يخلق وراءه بحيرة طولية ضخمة من شأنها أن تغرق قطاعاً شاسعاً من الوادى تفقده الزراعة . ومن ثم تحتم أن يكون الخزان على أطراف الوادى الزراعى بقدر الإمكان ، أى فى أقصى جنوب المعمور المصرى . وهذا الموقع الجنوبي الأقصى هو فى حد ذاته ضرورة لازمة إذا ما أريد للخزان أن يخدم كل الوادى شماله وليس جزءاً فقط . ثم إن الخزان ينبغى ، أخيراً ، أن يكون فى موضع جيولوجى صلب أصم يتحمل جسم الخزان ولا ينفذ ماءه ، عميق المجرى باعتدال بحيث يكفل سعة كبيرة دون أن يكون غائراً شديداً العمق بدرجة تضاعف تكاليف إنشائه ، واسع المجرى باعتدال بحيث يسمح عرض الخزان

(١) عوض ، النيل ، ص ٢٩٨ - ٣٠٤ ؛ الشربيني ، ص ٩٢ - ١٠٣ .

بمرور جميع مياه الفيضان أثناء ذروته لكن دون أن يكون مفرط الاتساع إلى حد يتضاعف معه فاقد البحر من المخزون المائي .

ولحسن الحظ كانت النوبة المصرية هي الرد الجغرافي الطبيعي . فهي تحقق شرط الموقع الجنوبي الأقصى ، كما أنها أقرب إلى شبه المعمور أو حتى شبه اللامعمور وغرفها تحت بحيرة الخزان لا يسبب خسارة فادحة للوادي الزراعي ، ثم إنها بجيولوجيتها القديمة الصلبة توفر أكثر من موضع صالح لبناء الخزان . وقد كانت هناك بالفعل ثلاثة مواضع مطروحة لإقامة الخزان : جبل السلسلة ، باب الكلابشة ، شلال أسوان ، وثلاثتها من عائلة تطورية جيولوجية واحدة تقريباً ولها تاريخ جيولوجي متشابه في تعقیده واختناقه وصلابته . غير أنه تم استبعاد الموضعين الأولين بسهولة ، السلسلة لأن صخوره من الخراسان النوبي ليست شديدة الصلابة ، والكلابشة لشدة عمق المجرى رغم صلابة صخوره . أما في أسوان فصخور المجرى جرانيتية صلبة جداً ، والعمق والاتساع معتدلان تماماً ، ولهذا وقع عليه الاختيار نهائياً .

وقد تم بناء الخزان في ١٩٠٢ أى حول دورة القرن ، وكان أول عمل هندسي على النيل في سلسلة طويلة لن تنتهي إلا مع السد العالي تم في ظل مصر غير مستقلة وبخبرة بريطانية . وقد بدأ الخزان بداية متواضعة نوعاً . فمستوى النيل الطبيعي عند الشلال ، أى قبل الخزان ، هو نحو ٨٥ متراً أثناء التحاريق ونحو ٩٥ متراً فوق سطح البحر أثناء الفيضان . وكان المشروع أن يصل أعلى مستوى الخزان إلى ١١٤ بل ١١٨ متراً ، إلا أنه استقر على ١٠٦ أمتار فقط ، بطاقة مليار متر فحسب . والسبب هو الخوف من غرق آثار جزر الشلال (قصر أونس الوجود خاصة) ، ولولاه لبدأ ضعف وربما ثلاثة أمثال ذلك .

ورغم أن هذا لم يمنع تعلية الخزان بعد ذلك مرتين ، إلا أنه من أسف حكم على العملية منذ البداية بالترقيع المستمر فيما بعد . وبالفعل فلقد تمت تعلية الخزان للمرة الأولى في ١٩١١ ، أى بعد عقد من بنائه ، إلى منسوب ١١٤ متراً بطاقة ٢,٥ مليار ، وللمرة الثانية في ١٩٣٣ ، أى بعد عقدين آخرين ، إلى منسوب ١٢١ متراً بطاقة ٥ مليارات أى خمسة أمثال البداية ، قابلة عند الضرورة للزيادة قليلاً منسوباً وطاقة . وكان هذا بمثابة الطاقة القصوى للخزان ، رغم أنه كان يمكن أن يكون أعلى وأكبر ، فقط لو أنه كان قد خطط منذ البداية كخطة واحدة بدل ترقيع التعليلات المتكررة . ولهذا خيف على سلامة البناء من أى تعلية أخرى فاستبعدت نهائياً فكرة التعلية الثالثة .

يقع الخزان عند الطرف الشمالى للشلال وجنوب المدينة . جسمه المبنى من الجرانيت على قاع النهر الصلب يمتد بعرض أكثر من كيلو مترين متجاوزا عرض الحرى والوادی بطبيعة الحال بعض الشيء يمينا ويسارا . سمكه يزداد بشدة من أعلى إلى أسفل بحيث يبلغ عند القاع ثلاثة أمثاله عند السطح حيث يصل إلى بضعة عشرات من الأمتار . إلا أن ميله قليل شبه رأسى فى واجهته الجنوبية ، شديد الميل والانحدار فى الواجهة الشمالية . أى أن قطاعه كالهرم الناقص ، تحقيقا لأقصى مقاومة لضغط الماء . والخزان ذو فتحات وعيون ، إلا أن ربه الشرقى مصمت .

يفتح الخزان تماما أثناء الفيضان ، ولا يبدأ الغلق والملاء إلا فى أواخره بعد مرور الطمي وإلا لانطمت سعته بالتدريج . ولهذا فقد كانت كل تعلية تعنى التبكير بالملاء ، وبالتالى المزيد من خطر الاطماء ، وكان الاثنان دائما من ضوابط الخزان الحاكمة فى النهاية . فمثلا بعد التعلية الثانية قدر أن نحو ١,٥ مليون طن من الطمي يترسب فى الخزان سنويا ، وهى لا تمثل خطرا عليه ما دامت عيونه تفتح أثناء الفيضان . وبعد هذه التعلية كان الملاء لا يبدأ إلا بهبوط الفيضان إلى منسوب ٩١ مترا ، وهو ما يقع عادة حوالى منتصف أكتوبر ، ويتم غالبا خلال ٢,٥ أشهر (من منتصف أكتوبر حتى آخر ديسمبر) . ويبقى الخزان مملوءا لمدة ٤ أشهر (من يناير حتى آخر ابريل) . ثم يتم تفريغه فى مدة ٢,٥ أشهر أى كملته (من مايو حتى منتصف يوليو) ، خلالها تطلق مياه التخزين فور هبوط الإيراد الطبيعى للنهر دون حاجات الزراعة . بعد ذلك يبقى الخزان فارغا لمدة ٣ أشهر (من منتصف يوليو حتى منتصف أكتوبر) وذلك أثناء الفيضان نفسه .

جغرافية الخزان

النظام النهري

من الناحية الجغرافية : لاشك أن الخزان قد أعاد تشكيل جغرافية النهر المحلية فى ثلاثة جوانب على الأقل : نظام تصريف النهر ، البحيرة الصناعية ، نمط العمران . فعن التصريف ، الذى كان يتبع مستوى النهر العادى قبل الخزان ، يرتفع وينخفض معه ، فقد استقل الآن عن دورة النهر وأصبح تابعا لدورة الخزان ، أى أصبح يتناسب تناسبا عكسيا ، أو يتبع إيقاعا عكسيا ، مع نظام النهر . فجنوب الخزان أصبح منسوب النهر أوطى ما يكون أثناء الفيضان حين يفتح الخزان على سعته ، وعلى العكس أعلى ما يكون أثناء الجفاف . وبهذا يكون منسوب النهر أقل ما يكون حين يكون تصريفه الحقيقى أعلى ما يمكن وذلك أثناء ذروة الفيضان ، بينما يكون

منسوبه أعلى ما يمكن حين يكون التصريف الحقيقي أقل ما يكون وذلك أثناء قلب التحاريق ، لأن منسوب سطح الخزان أعلى بالطبع من منسوب النهر أثناء الفيضان . وبعبارة أخرى فإن تصرف النهر عند أسوان أصبح يقل كلما زاد ارتفاع منسوب مياه الخزان ، ولو أن أعلى تصرف للنهر يظل يتفق مع مرحلة الفيضان بطبيعة الحال . انقلاب مائي كامل .

بالمثل انفصل منسوب النهر جنوب الخزان عنه شماله . فبعد أن كان الاثنان على مستوى واحد هو ٨٥ مترا أثناء التحاريق ، ٩٥ مترا أثناء الفيضان ، أصبح المنسوب جنوب الخزان لا يقل عن ٩٥ مترا كحد أدنى أثناء الفيضان . أما أثناء التخزين فقد ارتفع تباعا من ١٠٦ الى ١١٤ الى ١٢١ مترا ، أى بفارق ٢١ ثم ٢٩ ثم ٣٦ مترا على الترتيب بين الذروة جنوبه والحضيض شماله (١) . وهذا الفارق هو ، بالمناسبة ، أساس كهربة الخزان إفادة من سقوط الماء ، ذلك المشروع الذى تسكع طويلا حتى تحقق فى أوائل الستينات بطاقة قدرها ٢,٥ مليار كيلووات ساعة ، بمعدل ٧٠ مليوناً لكل متر سقوط ، والذى به تحول سد أسوان من خزان مائي منتظم إلى شلال صناعي مهندس أيضا .

بحيرة الخزان

أما بحيرة الخزان فكانت أول بحيرة صناعية تنشأ على النيل ، غير أنها أساسا بحيرة فصلية تظهر وتختفى أو تولد وتموت مرة كل سنة . وتصل هذه البحيرة إلى أقصى امتدادها واتساعها بالتدريج مع بدء ملء الخزان فى منتصف أكتوبر وتظل تنمو خلال الشتاء حتى تبلغ ذروتها فى الربيع من فبراير إلى إبريل ، ثم تبدأ دورة الهبوط والانكماش فالفناء من مايو إلى أن تتلاشى فى يوليو وحتى الحريف . فهى بحيرة شتوية الوجود أساسا رغم أنها صيفية الوظيفة أصلا (٢) . وهى إذن متغيرة الحجم والطول والارتفاع والاتساع بحسب إيقاع صانعها الخزان . والواقع أنهما معا « كالنجمة أم ذيل » أو المذنب . شكلا وموضوعا ، عدما ووجودا ، أو كلسان النار الختمى فى مؤخرة الصاروخ إلا أنهما على الأرض من الصخر ومن الماء .

عن شكل هذه البحيرة ، فإن عمقها أى ارتفاع عمود الماء بها يصل بطبيعة الحال إلى أقصاه جنوب الخزان نفسه مباشرة عند أسوان ثم يقل بالتدريج كما

(1) Egyptian irrigation, vol. II, p. 685 ff.

(٢) عوض ، النيل ، ص ٣٠١ - ٣٠٣ .

بعدنا عنه نحو الجنوب . وبالمثل فإن تخزين الماء وارتفاعه يبدأ مبكراً في الشمال ويتأخر بالتدريج كلما ذهبنا جنوباً ، أى أن البحيرة كانت تنشأ ابتداءً من الشمال . وعلى العكس عند تفريغ الخزان فإن المياه تنحسر أولاً في أقصى الجنوب وتتأخر بالتدريج نحو الشمال ، أى أن البحيرة كانت تتلاشى بدءاً من الجنوب وانتهاءً الشمال . وهذا فإن القطاع الشمالي من البحيرة هو إن صح التعبير النواة النووية منها وأطولها عمراً ، في حين أن الأطراف الجنوبية هي لسانها الطويل وأخفضها وزناً وأقصرها عمراً :

يترتب على هذا أيضاً أن القطاع الشمالي تتعرض أراضيه للغمر أولاً ومبكراً ويستمر كذلك إلى أطول مدة متاحة ، وهذا بعكس القطاع الجنوبي الذي هو آخر ما يغمر وأول ما ينكشف . وفي جميع الحالات كان انحسار البحيرة يترك علامة مميزة على طول صخور الشاطئ وحتى الأشجار تبدو كخط أبيض ، يقل ارتفاعه عن مستوى السهل الفيضي كلما اتجهنا جنوباً ، وبعد أدق خط مقارنة أو قاعدة في ديناميات خزان البحيرة .

المرحلة	السعة بالمليار	المنسوب بالمتر	عمود الماء بالمتر	طول البحيرة بالكم	نهاية البحيرة
الانشاء ١٩٠٢	١	١٠٦	٢١	١١٠	الدكة
التعليه الأولى ١٩١٢	٢,٥	١١٤	٢٩	٢٤٥	توشكى
التعليه الثانية ١٩٣٣	٥,٤	١٢١	٣٦	٣٦٠	كاچنارتى

مع ارتفاع بناء الخزان تباعاً من الانشاء حتى التعليه الثانية ، كان ارتفاع عمود الماء يزداد بالطبع ، ومعه حجم المخزون وطول البحيرة وكذلك عمرها ، كما يلخص الجدول . والملاحظ أن حجم المخزون كان يتضاعف في كل مرحلة بمتواليه هندسية تقريباً : من ١ مليار إلى ٢,٥ إلى ٥,٤ ، بينما كان طول البحيرة يتضاعف فقط بمتواليه حسابية تقريباً : من ١١٠ كم إلى ٢٤٥ إلى ٣٦٠ - هذا بالطبع هو الفارق في معدل النمو بين الحجم أو الكتلة المكعبة وبين الطول أو المسافة الخطية . وفي كل مرحلة كان «رأس مثلث التخزين» أى لنهاية البحيرة حد معلوم ، تنقل

على الترتيب صعوداً من الدكة إلى توشكى إلى كاجنارنى التى تقع جنوب وادى حلفا بنحو ٤٥ كم .

معنى هذا أنه حتى فى أقصى امتدادها الثالث ، ودعك تماماً من المرحلتين السابقتين ، لم تتأثر وادى حلفا بالخزان وبحرته جدياً ، فلا نظام النهر تعدل كثيراً فيما عدا ارتفاعاً طفيفاً فى مناسيبها ، ولا أراضيها غرقت أو غمرت فيما عدا الجروف (١). ولهذا فإن النوبة السودانية لم تتأثر بخزان أسوان فى جميع مراحلها ، لا طبيعياً ولا بشرياً ، واقتصر هذا التأثير على النوبة المصرية وحدها .

أخيراً ، فإن آثار البحيرة ونتائجها التفصيلية على الأراضي المجاورة تختلف ما بين الانشاء والتعليق ، غير أنها عموماً تشترك فى بعض ملامح رئيسية . فأولاً ، لم يكن الإغراق دائماً أو مستمراً طول العام قط فى أى قطاع ، بل كان لا يزيد فى أقصاه عن ٨ شهور ، حيث كان سحب الماء فى التحاريق يؤدى إلى تفريغ البحيرة لنحو ٤ شهور على الأقل . ولهذا كانت كل أجزاء النوبة فى كل الحالات تضمن زراعة نيلية كحد أدنى . كما أن الأراضي المرتفعة (العلو) أفادت من ارتفاع منسوب المياه معظم السنة سواء فى النهر أو فى الطبقة الحمية مما سهل الرى بالرفع للحصول على زراعة شتوية .

ثانياً ، كان الغمر أو الإغراق يصل إلى أقصاه فى القطاع الشمالى ويقل بالتدريج جنوباً . ولهذا كان هناك عادة قطاعان متميزان ، وإن اختلف امتدادهما بحسب التعليق . القطاع الشمالى ، وقد تصل فترة الغمر إلى ٨ شهور ، ومن ثم يحرم من كلتا الزراعتين الشتوية والصيفية ولكنه يستطيع أن يظفر بزراعة نيلية أو بالأحرى يخطفها - بحسب تفريغ الخزان . القطاع الجنوبي ، وقد يغمر ٦ شهور ، وبالتالي لم يحرم إلا من الزراعة الشتوية فقط ، وظل يتمتع بزراعة نيلية كاملة وأخرى صيفية ولكنها مبتسرة أو مختطفة إلى حد ما (٢) .

ثالثاً ، فى كل الحالات فإن أشد وأسرع وأطول المناطق إصابة بالغرق أو الغمر ، امتداداً ومدى ومدة على السواء ، هى الكتتورات والأراضي الأوطأ من جهة والعروض أو القطاعات الشمالية من جهة أخرى . أما أقل المناطق إصابة وخسائر فكانت على العكس الكتتورات العليا والقطاعات الجنوبية القصوى . إجمالاً ،

(١) عقيل ، ص ١١٤ .

(٢) السابق ، ص ١١٥ - ١١٧ .

يعنى ، كان الفرق والضياح يزحف باطراد من أسفل إلى أعلى ومن أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب . من هنا اختلفت مصائر وتطورات كل قطاع وارتفاع بحسب المراحل كما سنرى توالى العمران .

نمط العمران

فنمط العمران ، بنجوعه النوبية التقليدية القديمة وحلاته المبعثرة المتباعدة وكثافة سكانها شديدة التخلخل ، خضع ثلاث مرات لعملية إعادة توقيح وتشكيل جذرية ولكنها بنمطية . فمع بناء الخزان ثم تعليته المزدوحة ، كان نطاق شريطى متزايد العرض والطول والمساحة والارتفاع يغرق — بما فيه آجام نخيله والسواقي — تحت بحيرة الخزان وتحرم الزراعة والعمران منه جزئياً أو كلياً ، مرحلياً أو إلى الأبد . ويبلغ مجموع مساحة الأرض المفقودة فى نهاية التعلية الثانية ٢٠ — ٣٠ ألف فدان ، أما ما بقى مستغلاً فنحو نصف ذلك . وفى مرة كان يعاد إسكان السكان أو توطينهم ، بعد تعويضهم ، على منسوب أعلى : من حوالى كنتور + ٩٥ متراً قبل الخزان إلى + ١٠٦ ، ثم إلى + ١١٤ ، إلى + ١٢١ متراً على الترتيب .

حركة رأسية صاعدة متسلقة زاحفة على سفوح الوادى فى اتجاه واحد فقط على سلمات أفقية أو آفاق طباقية متعاقبة ، كأنها حركة ترانس هيومانس إلا أنها من نوع خاص زراعى لارعوى وبشرى لحيوانى ونهرى لاجبلى . بل رعى حيوانى جبلى إلى حد ما بالفعل ؛ فما أن تهبط بحيرة الخزان بالتفريغ حتى بهرع الفلاحون من أعلى بآلاف القطعان من الماعز والضأن والماشية والجمال والحمير إلى الأراضى المكشوفة لزراعتها بسرعة ورعيها على الفور (١) .

وفى عدا الهجرة الخارجية أو الخارجية الرئيسية الزاحفة إلى العاصمة ومدن الشمال ، التى هى حركة هجرة طاردة أكثر منها عملية إعادة توطين محلية ، فإن الاستثناء الوحيد من قاعدة الهجرة الرأسية الأساسية حالة طفيفة من الهجرة الأفقية القصيرة المدى . تلك هى سكان توماس وعافية الذين هجروا ووطنوا بإسنا بعد التعلية الثانية .

غير أن تلك الهجرة الرأسية الرئيسية تختلف من قطاع إلى قطاع . فالقطاع الشمالى وحده هو الذى تحرك ثلاث مرات مع الإنشاء والتعلتين ، والقطاع الأوسط

(1) R.A. Beddis. «Aswan high dam & resettlement of the Nubian people,» Geog., Jan. 1963, p. 78.

تحرك مرتين مع التعلتين ، أما القطاع الجنوبي فقد تحرك مرة واحدة فقط مع التعلية الثانية . وقد كانت المدرجات النهرية القديمة وأشرطة الطمي السيلبي القديم ، خاصة منها الأقل ارتفاعاً والأقرب إلى النهر ، هي الموضع الطبيعي المستعد والجاهز لاستقبال السكان الصاعدين . وعليها أقيمت مشروعات صغيرة للرى بالرفع ، وإن كانت باهظة التكاليف نسبياً ، كما أنشئت القرى الجديدة .

وقد انتظم الموطن الجديد عدة تغيرات في نمط السكنى وال عمران . فنظراً لضآلة وضيق الرقع والأشرطة الزراعية الجديدة ، أصبحت القرى والنجوع أكثر خطية وشريطية منها في أى وقت مضى . وبدلاً من بيوت الطين الغالبة قديماً ، أصبحت بعد البعد عن طمي النهر من الحجر الرملى النوبى ، واسعة فسيحة أكثر مما كانت . ورغم تناقص عدد السكان العام وتزايد تملخاهاهم ، فقد حدث العكس في بعض مواضع هي مناطق مشروعات الرى التى استقطبت سكان بعض النجوع القديمة فزاد تعدادها وتركزت فيها الكثافة نسبياً (١).

وأخيراً ، وفي الوقت الذى كانت هذه الحركة الصاعدة أعلى الوادى توسع رقعة توزيع السكان وتزايد انفرجاها وبالتالي تزيدهم هم تملخلا وتباعدا ، كان المجال الحوى الزراعى يزداد بالضرورة ضيقاً وانكماشاً مما زاد من اتجاه الهجرة الخارجة الكامن والمزمن فى الاقليم تقليدياً ، خاصة إلى العاصمتين ومدن الوادى الكبرى . ومع هذا الخروج بالجملة ، قل حجم السكان بالتدريج على دفعات . فى ١٩٠٧ كان عدد السكان ٥٧,٦٠٠ ، انخفض فى ١٩٢٧ إلى ٥٤,٥٠٠ ، ثم إلى ٤٠,٦٠٠ فى ١٩٤٧ . ومن الناحية الأخرى أصبح النوبيون أكثر من أى وقت مضى أقرب إلى المجتمع البحرى منهم إلى المجتمع النهري الذى كانوه بشدة دائماً ، وتحولوا بالموازاة من مجتمع زراعة فقط إلى مجتمع زراعة وصيد أسماك أكثر .

ملحقات الخزان

منذ قام خزان أسوان انتقل مفتاح هيدرولوجية مصر وتحول من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ، من القناطر الخيرية إلى الخزان ، من القناطر الأم إلى الخزان الأب ، أو من رأس الدلتا إلى عقدة الشلال ، وتحولت القناطر الخيرية نفسها إلى مجرد واحد من أدوات المساعدة . وقد أصبح الخزان بحق عصب الزراعة المصرية وصمام حياتها ، عليه توسعت أفقياً ورأسياً إلى أقصى حدودها فى مرحلتها النيوتكنية . ومع ذلك ينبغى أن نسجل أن الخزان لا يوفر إلا جزءاً ضئيلاً من حاجات مصر المائية وجزءاً أشد ضآلة من

(١) عقيل ، ص ١٣٤ - ١٣٦ .

لميراد النيل نفسه ، كما أنه لا يضمن موارد المياه اطلاقاً في الفيضانات الضعيفة ، ولا هو يعد واقياً ضد خطر الفيضانات العالية . ولهذا السبب بالدقة ظل التفكير دائماً يتأرجح بين تعلية الخزان تعلية ثالثة وبين تكيله بمشروع الريان .

وعلى أية حال فإن الخزان استتبعه بالضرورة بناء سلسلة كاملة من قناطر الرفع والموازنة على امتداد النهر حتى يمكن استغلال حصيلته المائية المضافة . فبعد وجود الخزان أصبح من الضروري إقامة قناطر موازنة على أفواه الترع الرئيسية حتى تأخذ نصيبها من مياه الصيف والفيضان دون أن تتأثر بانخفاض مناسب النهر الطبيعية ، أو لتحسين الري الحوضي — حيث يوجد — في حالة الفيضانات الضعيفة :

وجميع حلقات هذه السلسلة ، التي يبلغ عددها ٧ قناطر ، هي من عاثة هندسية وهيدرولوجية واحدة ، وبالذات من نمط القناطر الخيرية ، أى قناطر ذات فتحات وعيون وظيفتها مجرد رفع المياه أمام الترع الرئيسية . وجميعها لا تعوق الملاحة إذ تشمل هويساً ملاحياً على أحد جانبيها ، بينما تحمل على سطحها طريقاً محورياً عبر النهر . على أنها أن تكن من نمط القناطر الخيرية هندسياً ، فإنها من نسل خزان أسوان وظيفياً وتعد من أدواته التوزيعية والتكميلية ، كما أن إنشاءها تعاصر مع بنائه وتعليته طوال الثلث الأول من القرن العشرين أو تجاوزه إلى منتصف القرن ، مع ملاحظة أن الأقدم من هذه القناطر قد تمت تقويته وتدعيمه في الأربعينات والخمسينات بعد أن خدم طويلاً .

هكذا كان النصف الأول من القرن ٢٠ هو عصر الخزانات والقناطر حيث كان النصف الثاني من القرن ١٩ هو عصر القناطر فقط . والملاحظ أن إنشاء هذه القناطر يتجمع في مجموعات عقيدية : ٣ في العقد الأول ، ٢ في الثلاثينات ، ٢ في الخمسينات . أما ترتيب إنشائها الجغرافي فضعدي النمط : أى في قفزات بغير نظام ، فقد تبدأ من الجنوب قفزا إلى الشمال ثم عودا إلى الجنوب أو الوسط ، وهكذا :

وببعض التفصيل ، كانت قناطر أسبوط هي البداية ، ١٩٠٢ ، أى تعاصرت مع بناء خزان أسوان نفسه . فقبل ذلك كانت الإبراهيمية تأخذ من النيل مباشرة دون نواظم أو ضوابط ترفع مستوى الماء أمامها ، فكانت تتعرض للإطماء باستمرار وتحتاج إلى التطهير والتكريك بتفقات باهظة كل عام . فلما بنى الخزان تحتم بناء القناطر على قم التربة لضبط الري في أحباسها . وبالمثل تم في العام التالي ، ١٩٠٣ ، بناء قناطر زفتى لرفع منسوب المياه أمامها لتغذية الرياح العباسي وترعة المنصورية اللذين يرويان نحو مليون فدان في الغربية والدقهلية .

وفي أواخر العقد نفسه ، ١٩٠٨ ، تم إنشاء قناطر إسنا لتحسين الري الحوضي .
في أسوان وقنا حيث كانت بعض الحياض تتخلف دون ري في الفيضانات المنخفضة
أو تتأخر زراعتها في الفيضانات المتوسطة . على أن تعلية خزان أسوان مرتين أدت
إلى انخفاض منسوب الماء أمام قناطر إسنا ، نتيجة لضرورة التكبّر بالحجز على
الخزان . ولذا تحتم وتم تقوية قناطر إسنا في الأربعينات .

وبعد عقدين بلا قناطر جديدة ، افتتحت قناطر نجع حمادى في ١٩٣٠ الموجة
الثانية في عصر القناطر . فقد أنشئت لتلاً تلك الفجوة التي أصبحت بارزة في ضبط
الري ما بين قناطر أسيوط شمالاً وإسنا جنوباً . وكان الهدف منها ضمان الري الحوضي
في الفيضانات المنخفضة ، ثم رفع مياه الصيف للري الدائم ، وأخيراً توسيعه في
هذا القطاع .

وفي نهاية العقد ، ١٩٣٩ ، تم إنشاء قناطر محمد على ليرث القناطر الخيرية
الضعيفة أصلاً وبعد أن خدمت ٨٠ سنة . ذلك أنه بعد تعلية خزان أسوان وبناء
خزان جبل الأولياء زادت حصة الدلتا من المياه كثيراً ، ولم تكن القناطر الخيرية
لتصلح لضبطها والحجز عليها . فبنيت قناطر محمد على كبديل بحيث يصل الحجز
أمامها إلى نحو ٤ أمتار . وقد بنيت القناطر الجديدة على مرمى حجر فقط شمال
القديمة ، مع بقاء القديمة كأثر تاريخي رامز وكطريق إضافي وجسر عبر الفرعين .

وفي تجربة كثير من الأنهار في العالم ظاهرة معروفة هي هجرة القناطر والخزانات
بعد طمسها نتيجة لانطمائها بالارسابات النهرية . ولكن وراثة قناطر محمد على
للقناطر الخيرية لا يمكن أن تعد من هذا النوع ، ولا هي حتى هجرة موضعية ،
ولأنه هي عملية إحلال وإبدال وتجديد دون تبديد . والحقيقة أن قناطر محمد على
ورثت جغرافيا موقع وموضع القناطر الخيرية مثلاً ورثت وظيفتها ودورها ، ولولا
الاستحالة الهندسية المطلقة لقلنا ورثت محض موضعها المعمارى .

أخيراً ، وبعد عقد آخر ، يحىء في الخمسينات زوج من القناطر النظائر ،
وهما نظائر لأنهما قناطر مصبات أو قناطر فم البحر أو النهر . تلك هي قناطر إدفينا
وفارسكور على مصبي فرع رشيد ودمياط ، والتي أنشئت لتحل محل سد ترابي
كان يقام في موضعها كل عام بعد انتهاء الفيضان منعا لغزو مياه البحر لمياه
الفرع المنخفضة ثم يزال في بداية الفيضان التالي . ففي ١٩٥١ تم
إنشاء قناطر إدفينا ، التي وفرت أيضاً مليار متر من الماء كانت تصرف

في البحر بددا ، كما جمعت أمامها مياه الرش لتضيف ثلث مليار أخرى لصالح الري ، فضلا عن أنها ثبتت منسوب المياه لتحسين الري في المنطقة . وبالمثل تم انشاء سد فارسكور في السنوات الأخيرة على فرع دمياط لنفس الغرض .

السد العالي الفكرة والمشروع

منذ وقت مبكر بدا واضحا قصور حصيلة خزانى أسوان (٥ مليارات) والأولياء (٢,٥ مليار) (٧,٥ مليار معا) دون حاجات مصر الصيفية المتزايدة . وكان الأوضح منه قصور مبدأ التخزين السنوى أصلا ، وأنه استنفد أغراضه تقريبا ، كما لم يعد من الجائز أو المأمون التوسع في بناء الخزانات السنوية . والواقع أن مبدأ التخزين المستمر أو القرنى كان قد فرض نفسه منذ الحرب الثانية على الأقل وإن لم يتحقق إلا مع حركة يوليوي في الستينات في صورة السد العالى . وفيما بين التاريخين كانت البدائل المطروحة من التخزين القرنى هي إما سلسلة مشاريع البحيرات الاستوائية إما السد العالى الذى ترجع فكرته إلى مهندس زراعى ومقاول يونانى متمصر هو دانيئوس .

ولا شك أن إمكانيات البحيرات الاستوائية التخزينية ضخمة جدا كما رأينا . فسعة صغرى البحيرتين ألبرت تعادل سعة السد العالى ، بينما تفوقها بكثير سعة كبراهما فيكتوريا . غير أن للبحيرات نقطتي ضعف محقتين . الأولى أنها تتعامل مع مياه النيل الأبيض فقط ، أى مع « المياه الراكدة » وتهمل مياه النيل الأزرق والعطيرة أى المياه الطينية أو الحمراء التى تمثل ثلثي إيراد النهر كانت ستظل تتدفق إلى البحر سدى . نقطة الضعف الثانية أن وقوعها خارج الحدود يعقد تنفيذهما سياسيا وماديا واقتصاديا ، كما أنه لا يحقق الأمن القومى بطمأنينة كاملة .

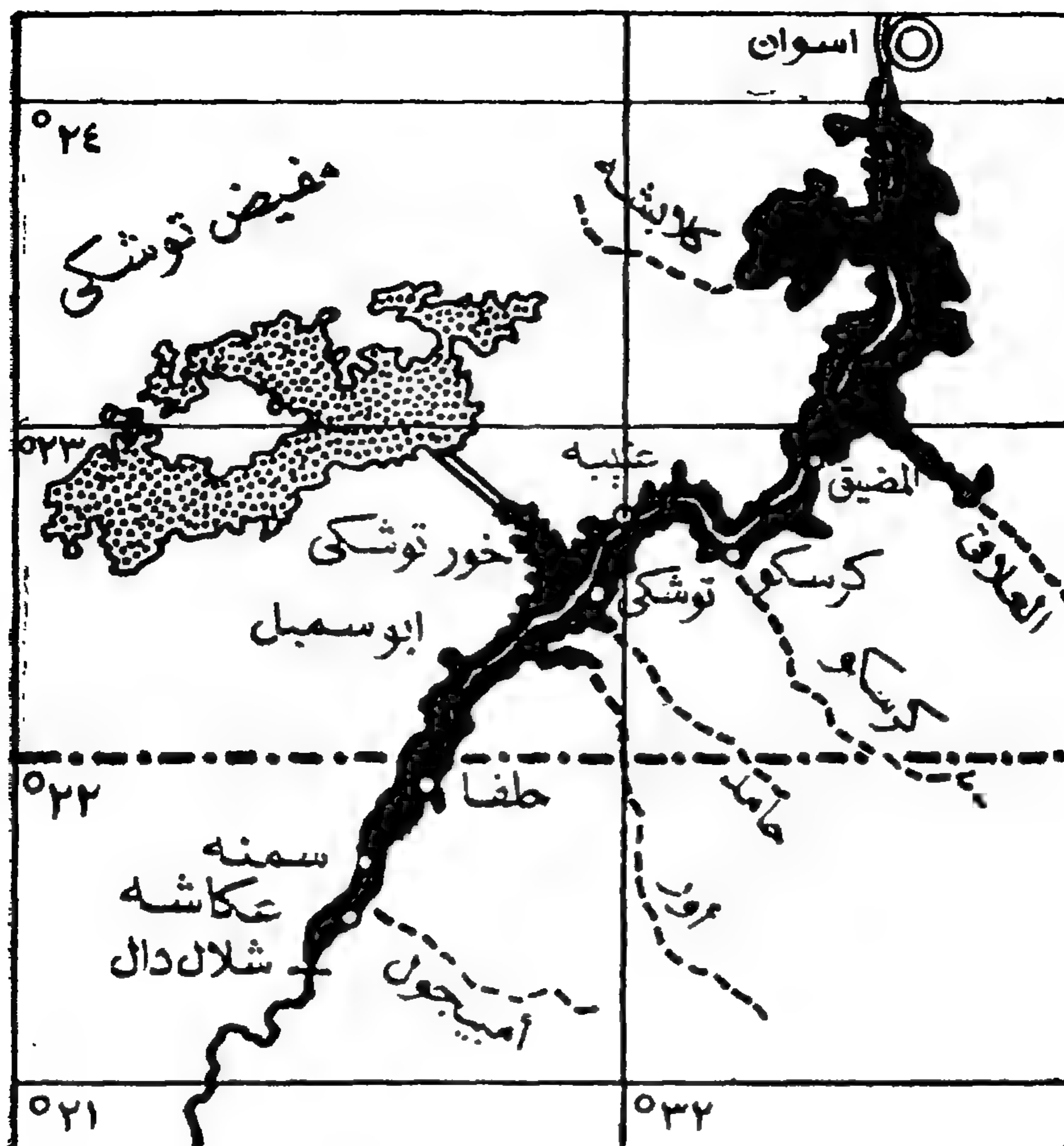
والواقع أنه لم يكن ثمة تعارض جذرى بالضرورة بين المشروعين ، البحيرات الاستوائية والسد العالى . فمن الممكن الجمع بينهما، وإن يكن على دفعتين متتاليتين . فبعد السد العالى سيظل الجزء الأكبر من مياه البحيرات الاستوائية يضيع في مستنقعات السدود ، كما أن حاجات مصر المائية المستقبلية يمكن أن تتسع لأكثر من طاقة السد العالى . كل الفرق هو البدء بالسد بدلا من البحيرات ، وليس العكس . وهكذا بالفعل كان ، ووقع الاختيار على السد العالى .

ولقد جاء السد ليدشن عصر التخزين القرنى وليصبح مفتاح الاستراتيجية العظمى للرى فى مصر وليكون أول صرح من نوعه فى تاريخ الرى المصرى وأعلى بناء هندسى على النيل وليبدأ مرحلة جديدة تماماً فى حضارة مصر المادية هى المرحلة البيوتكنية مثلاً استعاد التقليد المستقل غير الاستعمارى الذى افتتح به عصر القناطر والخزانات فى مصر. فكما كانت القناطر الخيرية أول وآخر عمل هندسى على النيل يتم فى ظل مصر مستقلة وبخبرة غير بريطانية (فرنسية) ، فكذلك جاء السد العالى أول مشروع تخطيطه وتنفذه مصر المتحررة وبخبرة جديدة غير بريطانية (سوفيتية) ، وذلك بعد تاريخ استعمارى طويل احتكر مجال الرى وأعماله ومنشآته فى مصر تماماً .

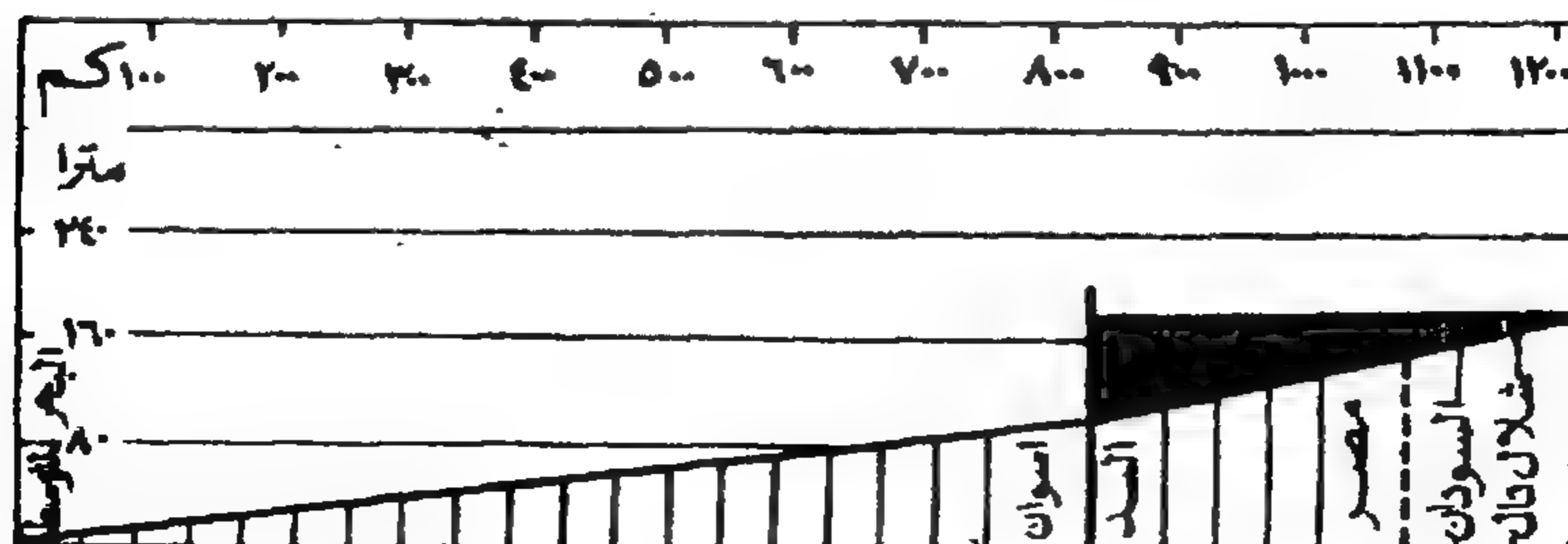
الموضع

وكما فى حالة خزان أسوان ، بل أكثر ، كان الموقع الجنوبى الأقصى خارج المعمور شرطاً أساسياً للسد العالى ، بل كان حتماً أن يقع السد جنوب الخزان نفسه على الأقل . ووقوع كليهما ، على أية حال ، على الشلال ، بداية السهل الفيضى ، يعنى تلقائياً أنهما على خط التقسيم الجغرافى الطبيعى بين المعمور واللامعمور بما فيه كل المغزى وكل الكفاية . من هنا كانت النوبة ، الغارقة الآن جزئياً ، هى المسرح الطبيعى الجاهز والمستعد لتلقى السد . وما قلناه عن الخزان فى هذا الصدد يقال عن السد ، وبقوة أكثر . ولاداعى لتكراره . والواقع أن السد ورث الموقع الجغرافى والإطار الطبيعى للخزان بكامله ، بما فى ذلك البحيرة الصناعية ، ثم زاد عليه أضعافاً مضاعفة . وهما فى هذا يذكران بقصة قناطر محمد على والقناطر الخيرية على الترتيب ، مع حفظ النسب والفوارق الجذرية بالطبع .

كذلك فكما فى حالة الخزان ، تكررت نفس المواضع المقترحة للسد ، فيما عدا موضع السلسلة بالطبع ، ليس فقط لتركيبه الصخرى الضعيف ولكن أيضاً وقبله لموقعه شمال الخزان . وهكذا انحصر الاختيار بين موضع شلال أسوان وموضع باب الكلابشة . والآخر يمتاز بضيق المجرى الخائفى ، مما قد يرشحه لأول وهلة للفوز ، غير أن به من العيوب ما يجعله غير صالح لبناء السد . أولها أساساً تباعد الإطار التلى على ضفتيه بحيث ينخفض مستوى جوانبه الصخرية بشدة إلى درجة يتحتم معها مد جناحي السد إلى نحو ٢٠ كم شرقاً بغرب (!) . ثانيها فرط العمق وسرعة التيار ، مما يعنى صعوبة البناء وزيادة التكاليف . ثم هناك بعد ذلك كثرة الشقوق والفواصل ومظاهر الضعف فى صخور المنطقة ، فضلاً عن عدم توفر خامات البناء اللازمة .



شكل ٣٠ - بحيرة ناصر ومفيض توشكى . البحيرة متعددة المحاور ، أشبه بهم
مكسور أو بومضة البرق على الجملة ، وتمتد على نحو ثلاث درجات عرضية (٢١° - ٢٤°).
بإضافة برعم مفيض توشكى يقترب الشكل العام لبحيرة السد من حرف لا العربى أو
y الافرنجى .



شكل ٣١ - قطاع طولى لأرض مصر وبحيرة ناصر . لاحظ كيف تحمل أرض مصر البحيرة على كتفها ، وكيف يرسم كل منهما مثلثاً مسحوباً يناظر الآخر ويكاد يتساوى عمود ارتفاعه عند أسوان .

أما موضع الشلال ، جنوب الخزان بنحو ٧ كم ، فبعد طبقة رسوبية عمقها ٢٠٠ متر تبطن المجرى تحت قاع النهر مباشرة ، يبدأ الأساس الصخري من الجرانيت ليطوى كل قطاع المنطقة طياً على شكل حرف U الافرنجى . ومن ثم فإن قطاع النهر ليس صلباً جداً فحسب ، ولكن أيضاً معتدل العمق والاتساع متناظر الكتفين في سمترية مثالية للبناء. أضف إلى ذلك وفرة خامات البناء المطلوبة للسد في الموضع : صخور الركام من جرانيت المحاجر والانفاق ، طين النواة الصماء من جزر النهر شمال خزان أسوان حيث يبدأ السهل الفيضي ، خاصة من جزيرة بهريف ، الطين الأسواني لحقن للتربة من محاجر الحجر الرملي أى الحراسان النوبي ، الرمال الكثبانية الناعمة من الضفة الغربية والحشنة من الضفة الشرقية... الخ .

مائة السد

وإلى حد معين تحددت طاقة السد العالى المائىة بشكل وطبيعة الموضع الطبوغرافية. فهو صالح للتخزين من قاعه على منسوب ٨٥ متراً حتى كتور ١٨٠ متراً ، وبالتالي يتسع لنحو ١٣٠ - ١٥٧,٥ مليار متر مكعب أى ثلاثة إلى أربعة أمثال سعة سد هوفر أو بولدر بالولايات المتحدة البالغة ٤٠ ماياراً . وأكثر من أربعة أمثال سد جاريسون Garrison ثانى سد ترابى فى العالم . ورغم ضخامة هذا الحجم الفائقة فانه يقل كثيراً عن السعة اللازمة والبالغة ٣٠٠ مليار إذا ما أريد توفير تصرف ثابت فى المستقبل يعادل متوسط تصرف النهر السنوى عند أسوان والبالغ ٩٢ ملياراً (أو ٨٤ ملياراً فى حسابات أخرى) .

كذلك فليست كل السعة الحالية متاحة للاستخدام . إذ هى تنقسم إلى ثلاثة آفاق أو طبقات مائىة هى من أسفل إلى أعلى : السعة الميتة ، السعة الحية ، السعة الاحتياطية . فالأولى من القاع على منسوب ٨٥ متراً حتى منسوب ١٤٧ متراً بسمك ٦٢ متراً وقدرها ٣٠ ملياراً ، تخصص أو تخصم لاستيعاب رواسب طمي النيل المتركمة عبر ٥٠٠ سنة مقدرة قادمة بمعدل ٩٠ مليون طن ، أو ٦٠ مليون متر مكعب كل سنة (مع ملاحظة أن هذه السعة لن « تموت » دفعة واحدة ، بل بالتدريج الوئيد جداً عبر هذه المدة السحيقة) . أما السعة الثانية فمن منسوب ١٤٧ حتى ١٧٥ متراً ، بسمك ٢٨ متراً ، وقدرتها ٧٠ - ٩٠ ملياراً هى صافى رصيد التخزين (ينبغى أن يضاف إليها مرحلياً وبتدريج تنازلى المخصوم السابق من كامل السعة الميتة) .

أما السعة الثالثة فمن منسوب ١٧٥ حتى ١٨٢ متراً ، بسمك ٧ أمتار ،

وقدرتها ٣٠ - ٣٧٥ مليار ، وتمثل احتياطيا ضد أخطار الفيضانات وكذلك حساب فاقد التسرب والبحر . ويعد فاقد التسرب ثانويا للغاية بالقياس إلى فاقد البحر ، فالأول منعدم أولا على منسوب ١٢٠ متراً ، ثم لا يزيد عن نصف مليار سنوياً على منسوب ١٥٠ متراً . أما البحر فيختلف بحسب الفصول ، فيتراوح بين ٣٦ ر٣٠ ملليمتر من سطح الماء في ديسمبر وبين ٨ ر١٠ ملليمتر في يونيو . وعلى هذا الأساس يصل متوسط فاقد البحر إلى ١٠ مليارات متر .

معنى هذا كله أن صافي السعة الفعالة والحقيقية هو ٧٠ ملياراً كحد أدنى ، ٩٠ ملياراً كحد أقصى ، يكفل تصرفاً سنوياً مضموناً نحو ٨٤ ملياراً ، أى ما لا يزيد كثيراً على نصف السعة الإجمالية الشكلية أو الخام .

بنك الماء

واضح إذن من ناحية المادية أنه بدلا من « صهريج الماء » الذى كان خزان أسوان ، فإن دور السد العالى هو دور « بنك الماء » ، « بنك مياه يتم الصرف منه بشيك موقع من مصر والسودان » كما أضاف البعض (١) . ها هنا واحد من أعظم « قصور الماء chateau d'eau » فى العالم كما يقول الفرنسيون ، أو قلعة كبرى من قلاع الماء المعلقة كما قد نقول . والسد إذ يستبدل بالتخزين السنوى التخزين القرنى ، فإن قطرة من مياه النيل لن تبدد إلى البحر ، فيما خلا أو شال الصرف بالضرورة ، والى لولاها لقلنا مجازا إن النيل سيتحول إلى نهر داخلى وإن مصر ستتحول من مصب حوض إلى حوض صرف .

وبهذا كله فإن السد العالى لا يرث فقط دور خزان أسوان ويحيله إلى المعاش بعد خدمة ٧٠ سنة كاملة ، وإنما هو يلغى وظيفته الهيدرولوجية إلغاءً - إلا من دوره كمولد للكهرباء وفيما عدا دورا ثانوياً كنظم موضعى يساعد على إحكام ضبط تصريف وتوزيع الماء محلياً . ولولا ذلك لحوله إلى مجرد طريق - كوبرى وأثر عريق أو عتيق . باختصار ، يكاد السد يفعل بالخزان ، مع حفظ النسب والفوارق ، ما فعلت قناطر محمد على بالقناطر الخيرية . بل لقد ألغى السد وظيفة جبل الأولياء ، الظل البعيد والشقيق الأصغر لخزان أسوان على بعد أكثر من ١٣٩٠ كم أعلى النهر ، والذى أهده مصر مؤخرًا للشقيق الأصغر السودان بعد ٤٠ سنة من إنشائه وبعد أن أصبح مجرد عبء إدارى عليها ، وعلى أن تحتسب حصيلته المائية من حصة السودان العامة كما هو مفهوم .

(١) الأهرام ، ١٥/٨/١٩٨٠ ، ص ١٥ .

هندسة السد

من الناحية الهندسية ، أكثر من الناحية الهيدرولوجية ، لا وجه للمقارنة بالطبع بين السد والخزان نوعياً أو كميّاً . فالسد العالى هو السد المطلق ، السد الكامل ، حرفياً وحرفياً ، بمعنى أنه حائط مصمت تماماً بلا فتحات أو عيون ، يعترض المجرى ويسده جميعاً . إنه « جبل صناعى عبر الوادى » (١) . ويتركب السد من ركाम صخرى من الجرانيت تتوسط قلبه من الداخل نواة صماء من الطين ترتبط بالقاع الصخرى للنهر بواسطة ستارة رأسية قاطعة للمياه غير منفذة لها لأنها هى الأخرى من الطين أيضاً .

هذه الستارة الرأسية ، التى تمتد بعرض السد أو النهر نحو ثلثى كيلومتر والتى تمت بحقن التربة الرسوبية بالطين داخل غلاف أسمنتى صلب ، أشبه بهرم مسحوب جداً ولكنه مقلوب ، ارتفاعه أو عمقه نحو ٢٠٠ متر بعمق الطبقة الرسوبية نفسها بحيث تصل قمته أو رأسه إلى الطبقة الصخرية الغائرة وتستقر عليها . وبينما يدق عرض هذه القمة أو الرأس إلى بضعة أمتار فقط ، يصل العرض فى أعلاه قرب السطح إلى نحو نصف كيلو متر . ويدعم جسم السد من الأمام فرشاة صماء أفقية من الطين كذلك ، تحتها طبقة من الرمال الكثبانية المضغوطة أو المدموكة compacted تستمر حتى قاع النهر . وبذلك كله تمثل الستارة الرأسية القاطعة والفرشة الأمامية الأفقية خطى دفاع مزدوج ضد ضغط الماء .

وعلى الحملة ، يبلغ حجم السد مثل حجم الهرم الأكبر ١٦ مرة . أما عرضه أو سمكه فيصل عند القاع إلى نحو الكيلو متر ، يدق عند القمة إلى ٤٠ متراً هى عرض الطريق العلوى . أما طوله بجناحيه الصحراويين فيمتد نحو ٣٥ كيلو متر ، منها نصف كيلو بين الضفتين نفسيهما ، وأكثر من كيلو مترين للجناح الأيمن ، وأقل من الكيلو متر للأيسر . أما ارتفاعاً ، فحيث أن قاع النهر هنا هو ٨٥ متراً فوق سطح البحر ، وأقصى ارتفاع للسد هو ١١١ متراً ، فإن قمته تقع على منسوب ١٩٦ متراً . غير أن الحجز لا يكون بالطبع بكامل أو أقصى ارتفاع السد ، وإنما دونه بقليل ، إلى منسوب ١٨٢ متراً فوق سطح البحر كحد أعلى . وبذلك يكون بعمق ٩٧ متراً كحد أقصى .

السد إذن هو كخزانة حديدية مغلقة أكثر منه خزاناً مفتوحاً . ومعنى هذا أنه

(١) مابرو ، ص ١٤٤ .

يغلق النهر تماماً ، وبالتالي كان لابد أن يعتمد على مجرى جديد مصنوع . هذا المجرى هو قناة التحويل المكشوف معظمها والتي تصل ما بين أمام السد وخلفه كلفة جانبية détour ، والتي حفرت في صخور الضفة الشرقية الحرايتية على امتداد الكتورات المنخفضة بها ومستفيدة من أحد الأخوار الطبيعية فيها . والقناة عمقها ٨٠ متراً ، أما قطاعها فقد تحدد بالقدرة على تمرير أقصى تصرف ممكن خلف خزان أسوان أثناء الفيضان ، أى أن الحد الأقصى لتصريف خزان أسوان هو الذى حدد الحد الأدنى لتصريف السد العالى .

أما طول القناة فنحو ٢ كم ، يتوزع بين قناتين مكشوفتين : أمامية تمتد نحو ١ كم ، وخلفية تمتد نحو نصف كم ، يقع بينهما تحت جسم السد نفسه قطاع محفور في الصخر يمتد نحو ثلث كم ، تختطه ٦ أنفاق . وهذه الأنفاق تنهى عند مخارجها بمولدين لكل ، أى بمجموع ١٢ توربيناً لتوليد الكهرباء بطاقة قصوى قدرها ١٠ مليار كيلو ساعة سنوياً . وأخيراً يناظر قناة التحويل ومحطة الكهرباء على الضفة والضلوع الشرقية للسد ، المفيض والمستعمرة السكنية على الضفة الغربية . الأول لتصريف مياه السد إذا تجاوزت المنسوب الأقصى وهو ١٨٢ متراً ، والثانية لعمال الموقع وللصيانة بعد البناء .

بعد البناء

ولقد بدأ بناء السد العالى ١٩٦٠ (وهى السنة نفسها التى تمت فيها كهربية خزان أسوان) ، واستغرق البناء أكثر من عقد كامل بحيث تم نهائياً فى ١٩٧٠ . ومنذ ذلك الحين أثبت السد سلامة بنائه الهندسى . فمثلاً بلغت معدلات هبوطه (التربيع) ٣٩ سم فقط فى حين كان المقدّر لها ٢٢٠ سم . كذلك لم يتجاوز التسرب الحد المقدّر له وهو نحو نصف المليار سنوياً ، وذلك على عكس ما أشيع من أن مياه بحيرة ناصر تتسرب فى شقوق وفوالق حوضها الجانبية وتهدد بتناقص وتبدد مخزونها فى الصحراء المجاورة . والواقع أن رواسب البحيرة الكثيفة من الطمي كانت كفيلة تلقائياً بسد مثل هذه الشقوق والفوالق إن وجدت . بل قيل أيضاً إن التسرب مع البحر «سوف ينتهى بأن تجد مصر نفسها ولديها ماء أقل مما كانت تحصل عليه من قبل ، ولن تمتلئ البحيرة نفسها لهذا السبب» (١) .

(١) مقتبس فى: مصطفى محمود حافظ، «السد العالى وبحيرة ناصر»، مجلة الثقافة العربية، جامعة الدول العربية، عدد ٤، ١٩٧٦، ص ٩٨ .

ولا شك أن امتلاء البحيرة الآن بالكامل يغنى عن تكذيب هذه النبوءة المفرضة .

على أن الأقمار الصناعية أشارت مؤخراً إلى تمدد مساحة المياه في خور كلابشة عند الطرف الشمالى للبحيرة نتيجة لتسربها في أحد الفوالق أو انكسارات القشرة هناك . وقيل إن هناك احتمالاً لاستمرار تسرب المياه حتى تكون مجرى جديداً يسحب المياه من البحيرة ثم يدور بها حول السد ليصب في النيل مباشرة . ولكن هذا القول نفى رسمياً .

أما عن ملء السد فقد تم كاملاً إلى منسوب ١٧٥ متراً في ١٩٧٥ ، أى بعد ٥ سنوات من تمام بنائه . وفي ١٩٧٧ وصل إلى منسوب ١٧٧ متراً ، مع ملاحظة أن البخر لم يتجاوز الحد المقرر له وهو ١٠ مليارات سنوياً . على أنه تقرر الإبقاء على منسوب ١٧٥ كحد أعلى للتشغيل لا تتجاوزه المياه إلا لتعود إليه في أغسطس من كل عام . غير أن هذا استدعى في بعض الأحيان إطلاق تصريف في النهر أكبر مما تحتاج إليه الزراعة وهو حوالى ثلث مليون متر مكعب يومياً . فقد وصل التصريف أحياناً إلى ضعف هذا المعدل ، بل في بعض الحالات إلى ثلاثة أمثاله أى قارب المليون . وهذا خطر شديد يهدد بتفاقم مشكلة النحر في مجرى النهر بكل ما تعنى من تصديع لأجنابه ومنشأته . وسوف يتضاعف هذا الخطر أضعافاً في حالة الفيضانات العالية جداً ، إذ لن يستوعبها السد وسيتحتم إطلاقها في النهر نفسه . أما إذا تعاقبت سلسلة من تلك الفيضانات العالية ، فقد يتحول الأمر إلى كارثة تهدد جسم السد نفسه بالغرق أو مجرى النهر بالاجتياح أو بكليهما معاً .

مفيض توشكى

من هنا ، وكبديل اسرع وأرخص وأجدى من إقامة سلسلة من القناطر على مجرى النيل تكسر من حدة التيار وسرعة الماء ، ظهر مؤخراً مشروع مفيض توشكى الذى يقدر له أن يتم في أوائل الثمانينات . وهو بهذا يأتى كملحق أو مكمل للسد وكصحح لأخطائه وأخطاره ، ومثله سوف يعيد تشكيل اللاند سكيب المحلى وجغرافية جنوب مصر ، وعلى هذا الأساس ينبغى أن يدرس معه . وإذا كانت فكرة السد نفسه ترجع إلى يونانى متمصر ، فإن فكرة المفيض مصرية بحتة تستفيد من طبوغرافية المنطقة وتعد من وحي جغرافيتها .

فالغرب من بحيرة ناصر بنحو ٤٥ كم ، جنوب السد بنحو ٢٥٠ كم ، وشمال الحدود بنحو ١٠٠ كم ، وعلى عرض ثنية كرسكو - الدر ، وفي منتصف المسافة تقريباً بين النيل والنهاية الجنوبية لمنخفض الواحات الخارجة ، يقع في الصحراء

الغربية منخفض طبيعي ببيضاوى محوره العام من الشمالى الشرقى إلى الجنوب الغربى .
المنخفض كأنه منطقة انتقال بين منخفض وادى النيل ومنخفض الواحات الخارجة .
وهناك رأى - جدلى تحت - يدعى أنه - كالواحات الخارجة نفسها - كان متصلا
بالنيل فى الماضى الجيولوجى أو التاريخى (؟) .

يتألف المنخفض ، الذى يستقر فى جوف الهضبة ، من منخفضين أو حوضين
داخليين ، أكبرهما ضعف الثانى مساحة . فى المتوسط السائد ، يصل قاع المنخفض
إلى منسوب ٨٠ متراً فوق سطح البحر ، أى قريباً من منسوب النيل عند السد بالتحديد .
أما جملة مساحته فتبلغ ١٧ ألف كم . وبهذا الحجم تصل سعته المائية حتى كنتور
١٨٠ متراً فوق سطح البحر - أعلى منسوب لبحيرة ناصر تقريباً - إلى نحو ١٢٠
مليار متر مكعب ، منها ٨٣ ملياراً فى الحوض الأكبر ، ٣٧ ملياراً فى الحوض الأصغر .

ولما كانت أقصى نقطة فى حافة المنخفض الشرقية لا تبعد عن مجرى النيل الرئيسى
إلا ٤٥ كم ، كما لا تبعد عن أقصى نقطة فى نهاية خور توشكى الغارق الآن كواحد
من خلجان بحيرة ناصر إلا بنحو ٢٣ كم ، فإن من الممكن - وقد اختزل الخور نصف
المسافة ونصف العملية - شق قناة صغيرة طولها ٢٢ كم فقط بين الهاتين الأخيرتين
ليتحول المنخفض إلى مفيض ممتاز ، وقائى واحتياطى ، لفائض بحيرة ناصر ، يحول
إليه كلما زاد عن منسوب التشغيل المقرر ١٧٥ متراً .

وقد تمت حتى الآن المرحلة الأولى من شق القناة التى تمتد من الجنوب الشرقى
إلى الشمال الغربى والتى يبلغ عرضها نحو نصف كيلو متر وعمقها ٨ أمتار وتصرفها
٢٥٠ مليون متر مكعب . وتجرى هذه القناة فى معظمها على أرض رملية وخراسانية
تعرضها بعض الكثبان الرملية . ولذا ستشجر جوانبها بغزارة كمصدات للرياح ولتثبيت
التربة والرمال فضلاً عن تلطيف الجو . كذلك سيتم سد الثغرات والفجوات والشقوق
الطبيعية فى جدران الحوض بعدة سلود ، خاصة الفتحات الواقعة فى طرفه الشمالى
الغربى ، حتى لا تطفو مياه بحيرة توشكى حين تصل إلى منسوب ١٥٠ - ١٧٠ متراً
فتطغى على المنخفضات المحاورة لاسيما نهايات منخفض الخارجة فتضيع فى الصحراء
بدداً أو تغرق هذه المنخفضات . وسيكون من الممكن إعادة المياه من بحيرة توشكى
إلى بحيرة ناصر حين الحاجة وإذا لزم الأمر . وبهذا لن يكون المفيض مجرد مصرف
إحتياطى بل سيقدم مخزناً أى خزاناً تكميلياً .

وللمفيض فوائد إضافية بجانب زيادة الأمن المائى ضد الفيضانات العالية . أولاً ،
وعلى الجانب المقابل تماماً ، زيادة الأمن المائى ضد الفيضانات المنخفضة ، إذ يمكن

في حالة مثل هذه الفيضانات رفع منسوب التخزين إلى ١٧٨ متراً بدلاً من ١٧٥ ، مما يحقق إضافة مائة قدرها ١٧ مليار متر مكعب . الفائدة الثانية رفع كفاءة محطتي كهرباء السد العالي وخزان أسوان نتيجة لزيادة التصرفات مستقبلاً في فترة انخفاض المياه السنوية من نوفمبر إلى مارس . فائدة أخرى إمكانية زراعة شواطئ المفيض نفسه واستغلال ثروته السمكية . وأخيراً فإن من الممكن أن يؤدي المنخفض إلى تغذية طبقات المياه الجوفية في الوادي الجديد ، بل ومن الممكن توصيل مياه النيل إلى هذا الوادي بقناة أخرى تخرج من بحيرة المفيض .

السد والاندسكيب

بديهي أن يترك السد بعمق بصمته (البعض يقول وصمته !) على جغرافية النهر ومورفولوجية اللاندسكيب الطبيعي أكثر مما عرف النهر في أي وقت مضى ، وربما أكثر مما عرف أي نهر آخر مماثل . بل إن البعض ليعده من هذه الزاوية بمثابة حدث على مستوى الأحداث الجيولوجية الكبرى نفسها التي تعرض لها وادي النيل في العصور القديمة . (١) فالسد جراحة جغرافية من أدق وأشق ما أجرى الإنسان على وجه الأرض ، فعلت بالنيل ما فعلت جراحة قناة السويس للعالم القديم . وليس يكفي قط أن نقول كما قال البعض T.V.A. على النيل (إشارة إلى مشروع وادي التنسي في الولايات المتحدة) . ولا تقتصر آثار هذه العملية الجراحية على موضع السد وحده بل هي تمتد لتشمل النهر على طول واديه حتى البحر .

ففي موضعه المحلي يعيد السد خلق اللاندسكيب الطبيعي ويعيد تشكيل الفيزيوغرافيا المحلية من أساسها ، ويشكل ميكروفيزيوغرافية جديدة بديلة . إنه يحول الجغرافيا الطبيعية هناك إلى جغرافيا تشكيلية : مجرى النهر يتغير (ليضيف هجرة جديدة صناعية إلى هجرة النهر الطبيعية لمجراه مرتين في الماضي الجيولوجي القريب في نفس هذا الموضع بالذات !) ، بحيرة صناعية كبرى تتخلق ، دلتا داخلية عليا غارقة تتكون ، وانقلاب حقيقي في النظام النهري والتصرف المائي وكذلك في دورة التعرية والارساب .. الخ . باختصار ، إنه يخلق شكلاً رابعاً للمادة . وكما مع خزان أسوان ، نستطيع أن نفصل آثار السد الجغرافية في ثلاثة : نظام النهر ، البحيرة الصناعية ، نمط العمران .

النظام النهري

انقطاع الفيضان

فنظام النهر ، أكثر من أي وقت مضى ، قد تعدل ، ولا نقول انقلب ، تماماً .

(١) على فتحي ، « مصر السد العالي » ، الأهرام الاقتصادي ، ٢٢ يونيو ١٩٨١ ، ص ٢٠ .

قالى الأبد انفصل نظام النهر جنوب السد عنه شماله . ومن قبل ، فى ظل خزان أسوان ، كان كل ما حدث من تغير هو انعكاس تصريف النهر ما بين شمال وجنوب الخزان ، بمعنى أن العلاقة أصبحت عكسية بين تصريف النهر الطبيعى وتصريف الخزان . أما الآن فى ظل السد العالى فإن هناك انقطاعاً كاملاً فى نظام وجريان وتصريف النهر عنده . فشمال السد ، لم يعد التصريف يرتفع وينخفض مع الفيضان والتحاريق كما فى الماضى ، واستبعدت القمتان العظمى والدنيا للمياه واستبدلتا بمتوسط منضبط شبه ثابت بين بين . ففى المتوسط أصبح منسوب النيل أعلى من منسوب التحاريق قبل السد بما يتراوح بين ٢٠ ، ٥٠ سم . أى أن معدل تفاوت منسوب النهر قد ضغط وتقلص جداً . فعلى طول الوادى اختفت ذبذبات النهر الفصلية ودورة امتلائه وانتفاخه ثم هبوطه وتفريغه . فى القاهرة مثلاً لا يكاد المرء يلاحظ على مدار السنة أى تغير محسوس فى منسوب النهر ، الذى أصبح أيضاً تياراً هادئاً للغاية بصفة دائمة واختفت منه تماماً فورته الموسمية الهادرة .

وبصيغة مباشرة فإن السد ببساطة قد ألغى الفيضان . لم يعد ثمة الآن فيضان (وأصبح « وفاء النيل » مظهراً رمزياً فحسب بعد أن كان مظهراً احتفالية ، أو قل مجرد مظهراً احتفالية بعد أن كان ظاهرة جغرافية أو يكاد . والطريف هنا أن وفاء النيل لم يعد مجرد شكلية عابرة إلا بعد أن صار النيل فى حالة وفاء دائم !) . ومن الناحية الأخرى فلم تعد تحاريق كذلك (وانتهى بذلك أيضاً مفهوم كلمة « طفى الشراقى ») . أدق - لهذا - من أن نقول لن يكون فيضان ، أن نقول إن النيل يعيش فى فيضان مستمر . بدل الفيضان الطبيعى الموسمى ، خلق السد فيضاناً اصطناعياً دائماً . غير أن من الدقة أكثر أن نتذكر أن الفيضان الطبيعى بمعناه الحقيقى لا يزال يقع بمصر جنوب السد ، كما أننا لسنا بحاجة إلى أن نضيف سائر حوض النيل خارج مصر ، فالفيضان هناك هو هو كما كان دائماً .

الانقطاع الرأسى

إلى جانب هذا الانقطاع فى النظام النهري على المستوى الأفقى ، هناك أيضاً الانقطاع الرأسى . فقد انفصل منسوب النهر جنوب السد عنه شماله إلى الحد الذى يمكننا أن نتحدث معه عن طابقين من ماء النهر أى عن نهر ذى طابقين . فمقابل منسوب شمال السد كان يتأرجح تقليدياً حول ٨٥ متراً أثناء التحاريق ، ٩٥ متراً أثناء الفيضان ، يقف الماء الآن جنوبه عند مستواه الأقصى على منسوب ١٧٥ - ١٨٢ متراً ، أى الضعف على الأقل ، أو بفارق نحو ١٠٠ متر ، أى أن طول عمود الماء يعادل تقريباً عمود الأرض من تحته .

معنى هذا أن كل خزان السد أو بحرته يقف برمته كالقلعة المائية الهائلة معلقة تماماً فوق أعلى مستوى النهر بالضبط ، تعلو أرض مصر الوادى جميعاً ، كأنما هو يحملها حملاً على كتفيه بالتحديد ، قاعها يبدأ حيث تنتهى قمته ، والحاجز بينهما عمود رأسى جبار لا مثيل له فى عالم الهيدروستاتيكا . وبطبيعة الحال ، فان هذا الفارق أو الانحدار الحارق فى مستوى الماء إنما هو جوهر طاقة السد الكهربائية الجبارة . غير أننا لا نجد هنا شلالاً مرئياً تماماً ، بل هو شلال غير مرئى أو خفى تقريباً ذلك الذى نجد ، مقتل وملجم داخل أنفاق السد الستة .

البحيرة الصناعية

بحيرة ناصر

أما عن البحيرة الصناعية ، بحيرة ناصر ، فهى لا تراث ولا تحتل بحيرة خزان أسوان إلا بقدر ما تختلف عنها كما وكيفاً . فهى ثانى أو ثالث بحيرة من نوعها على النيل ، ولكنها أول بحيرة صناعية فى العالم مساحة واتساعاً وطاقة . والبحيرة إذ ترتفع إلى كتور ١٧٥ - ١٨٢ متراً تبتلع بحيرة خزان أسوان فى طياتها ابتلاعاً ، قل كنوائها الداخلية الدفينة ، ولكنها تتجاوزها خارج كل حدود . فطولها يصل إلى ٥٠٠ كم ، أى مرة ونصف مرة طول بحيرة الخزان السابقة ، أو نحو نصف طول وادى النيل بالصعيد . من هذا الامتداد يقع ٣٥٠ كم فى حدود مصر ، ١٥٠ كم فى حدود السودان إلى قرب بلدة عكاشة أو عند شلال دال ، آخر نهايات الشلال الثالث . والبحيرة بذلك تغطى ٣ درجات عرضية كاملة من خط ٢٤ شمالاً حيث يقف السد إلى خط ٢١ . وهذا أيضاً امتداد لا يفوقه بين البحيرات الصناعية سوى بحيرة خزان جبل الأولياء البالغة الضخامة والضآلة فى النيل الأبيض (٥٣٠ كم) .

أما المساحة فتبلغ ٥٠٠٠ كم^٢ ، أى قدر مساحة غرب الدلتا وزيادة (محافظة البحيرة ٤٦٢٤ كم^٢) ، أو نحو مساحة الواحات الخارجة (٥٥٠٠ كم^٢) أو الداخلية وزيادة (٤٠٠٠ كم^٢) . وهى أيضاً مساحة قد لا تفوقها إلا مساحة خزان سد كاريا على الزمبىزى . أما حجمها فهو الذى لا مثيل له فى العالم ، وهو يعادل حجم بحيرة خزان أسوان ٢٦ مرة ، التى لا تعدو بذلك بركة بالقياس .

متوسط عرض البحيرة الحسابى نحو ١٠ كم ، ولو أنه على منسوب ١٨٠ متراً يصل إلى ١٨ كم . غير أنه يتفاوت بشدة جغرافياً . فالبحيرة تحتق بوضوح عند ثنية كرسكو فى عنق دقيق (٥ كم) يكاد يحيلها إلى أنبوبين غليظين منتفخين شمالاً وجنوباً

(٢٥ كم كحد أقصى) . والبحيرة حدودها ليست منتظمة بالطبع ، بل تتعرج بشدة مع تعرجات الكنتور وألسنة الأخوار والأودية الغارقة تحتها ، خاصة مناطق أودية العلاقي والكلابشة وتوشكى وأدندان . ونتيجة لهذا التعرج الشديد يصل طول شواطئ البحيرة إلى أبعاد هائلة ، فهو يبلغ على منسوب ١٨٠ متراً ٨٨٦٠ كم (١) ، أى أكثر من ثلاث مرات ونصف مرة مجموع سواحل مصر كلها ، أو نحو كيلو متر وثلاثة أرباع الكيلو من شاطئ البحيرة نفسها لكل كيلو متر مربع واحد من مساحتها . (وفي رواية أخرى أن طول شواطئ البحيرة هو ٤٠٥٣ كم ، ولعله يشير إلى القطاع المصرى وحده ؟) وهذه الشواطئ ألفائقة التعرج تكاد الصورة ، مع الفروق الحذرية ، تذكر بخريطة السواحل الفيوردية أو الـ ria المرششرة . وبطبيعة الحال فإن شاطئ البحيرة الشرقى المتاخم لمرتفعات الصحراء الشرقية الوعرة أكثر تعرجاً وشرشرة من شاطئها الغربى المطل على هضبة الصحراء الغربية المتموجة باعتدال نسبياً .

على أن البحيرة بوجه عام طويلة مثلثة الشكل ولكن بطريقة مسحوبة جداً ، تبلغ أقصى اتساعها وعمقها أمام السد مباشرة ثم تظل تضيق وتقل عمقاً نحو الجنوب ، خاصة فى قطاعها السودانى ، حتى تدق وتتلاشى تماماً فى مجرى النهر العادى فى نهايتها . وأخيراً فإن محور البحيرة مركب أكثر مما هو بسيط ، شمالى شرقى - جنوبى غربى أكثر منه شمالياً - جنوبياً ، أقرب بفضل ثنية كرسكو - الدر إلى خط شرارة الكهرباء أو ومضة البرق المكسورة منه إلى الخط المستقيم . وعلى الحملة ، تنقسم البحيرة إلى ثلاثة أحواض متميزة . ولعل من مجموع أبعاد وأعماق وأشكال البحيرة هذه جاءت كناية البعض عنها (أو نكايهم فيها !) « بأخدود السد العالى » .

بحيرة توشكى

إلى هذا الشكل وتلك الأبعاد التى تميز بحيرة ناصر الكبرى ، ينبغى أن نضيف وليدها البحيرة الحانبية الابنة بحيرة توشكى أو بحيرة ناصر الصغرى . بها ، أولاً ، سيتحول مجرى النيل إلى مجمع مائى هائل ذى شعبتين وبحيرتين أو إلى غصن ذى فرعين وبرعين . وبذلك ، ثانياً ، يتحول من محور أحادى منكسر إلى خط مركب أشبه بحرف لا العربى أو الـ y الافرنجى . وبهذا ، ثالثاً ، تمتد وتمدد حدود كل من وادى النيل وحوضه فى قفزة بعيدة لتتوسع مرة أخرى وأخيرة بفعل الإنسان .

(١) طاهر أبو وفا ، مشروع السد العالى ، ج ١ .

فهنا أيضاً ستخلق بحيرة عذبة صناعية كبيرة في قلب الصحراء، مغلقة هي الأخرى من كل الجهات إلا واحدة هي قناة توشكى ، الحبل السرى أو العنق الدقيق الذى يربطها بالبحيرة الأم والنهر الأب . وكبحيرة ناصر ، وبالارتباط معها ، ستندبذب بحيرة توشكى على اللوام منسوباً ومساحة ، إلا أنها ستوقف على الفيضانات العالية وحدها . ولما كانت هذه عشوائية في حدوثها كل بضع سنين أى غير دورية بصرامة ، فلن يكون للبحيرة حجم متوسط أو أقصى محدد أو معروف . ولكن المرجح أنها ستكون أكبر مسطحاً ، وبالتالي نحرأ ، وبالتالي نسبة ملوحة بالتدريج . وكما بدأت مياه بحيرة ناصر تميل إلى التسرب كياه جوفية غرباً ، فكذلك ستفعل بحيرة توشكى .

وبهذا الشكل وذلك الميكانيزم ، وفيما عدا الفروق الجذرية بالطبع ، يمكن أن نرى أن مشروع مفيض توشكى ، كبرعم للوادي غرب النهر وفي حوض الصحراء الغربية ، سوف يخلق منخفض فيوم أكبر في أقصى جنوب مصر : قناة توشكى هي بحر يوسف ، وعنتقا هي فتحة لاهونه والهواره ، وبحرته هي قارونه ، ذلك حتى بالشكل الإهليلجى المميز على نفس المحور القاطع من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى مع المحور العرضى أيضاً للعنق الواصل بالوادي ، هذا فضلاً عن علاقة أخذ ورد الماء التبادلية من وإلى النهر على غرار بحيرة موريس قديماً الخ . وسواء كان بحر يوسف من صنع الطبيعة أو الإنسان ، فإن المنخفضين في التحليل الأخير هما على السواء ثمرة زواج مياه النيل بمنخفضات الصحراء الغربية . ولكن لأن منخفض توشكى سيظل ميتاً خارج دائرة العمران كما سرى - وهذا هو الفارق الجذرى بينه وبين نظيره وسابقه الأصغر ولكن الحى إلى أقصى حد - فانه يبقى أقرب من هذه الزاوية إلى منخفض الريان بعد إذ تحول إلى مصرف للفيوم . أو قل على الجملة إنه يجمع بين ملامح المنخفضين الأخيرين بدرجات متفاوتة .

البحيرة والمناخ

وقبل أن نبرح عملية الولادة البحرية هذه ، البحيرة الأم ناصر والإبنة توشكى ، لنا أن نتساءل : أيمكن لهذه المسطحات المائية الفسيحة الجديدة أن تؤثر حالاً أو مستقبلاً على المناخ المحلى أو الموضعى للمنطقة المتاخمة أو المجاورة ؟ في هذا قيل الكثير . أولاً وقبل كل شيء البخر السنوى المقدّر بنحو ١٠ - ٣٠ مليار متر مكعب من الماء ، والذى سيعدل حتماً توزيع الرطوبة الجوية فوق البحيرة وحولها ، فيرفع درجة الرطوبة النسبية المحلية وسط منطقة تعد من أشد صحارى العالم جفافاً، وربما ولد غمامة أو غلالة موضعية من السحب الخفيفة فوقها . ثانياً تلطف الرياح الشمالية السائدة أثناء مرورها فوق ذلك المسطح العريض . ثم هناك نسيم البر والبحر (أو بالأصح البحيرة)

الناجم ، وزيادة الندى محلياً ... الخ . ولعله لا مفر علمياً وعملياً من حدوث بعض هذه المؤثرات والظواهرات على المدى الطويل ، غير أنه لا يجوز المبالغة في تقديرها قط كما فعل البعض ، فان هي إلا تعديلات موضعية بحتة ، سطحية طفيفة وثنائية عند ذلك ، لا ينتظر أن تقلب حتى الطقس فضلاً عن المناخ المحلي .

من هذا الانتباه ، لا شيء يبدو أغرب من ذلك الادعاء الذي صوبه نحو السد العالي بعض الخبراء العالميين في المتيورولوجيا (من بينهم إسرائيليون) . فحواه أن بحيرة ناصر هي سبب التقلبات الجوية غير المألوفة التي شهدتها العالم في السنوات الأخيرة : الحفاف في « الساحل » الإفريقي ، فيضانات شبه القارة الهندية ، تداخل الفصول في أوروبا ، زيادة الأمطار في أستراليا وأمريكا الجنوبية ، تعمق مناطق الضغط العالي فوق شمال الأطلسي وبالتحديد الضغط الأيسلندي ... الخ . وبعبارة أخرى ، فان بحيرة ناصر متهمة باحداث الاضطراب والفوضى الشاملة في مناخ نصف الكرة الأرضية على الأقل ، ولا نقول كلها .

وواضح أن من العبث أن يؤخذ هذا العبث مأخذ الحد ، إذ لو صح لكان معناه أن السد العالي هو أكبر معجزة مناخية كوكبية في التاريخ لا أكبر معجزة هندسية في العالم وحسب . (ولقد نرد - أو نتندر - بما قيل تهكما من أن « الموضة » أصبحت تجرم السد العالي عن كل صغيرة وكبيرة تقع ، بما في ذلك تأخر عملية سلق بيضة في وعاء تحت « إيجلو » إسكيمو !) ولكن الرد العلمي - جدياً - هو ، أولاً ، أن مقدار بحر البحيرة لا يعدو حساباً قطرة في محيط الرطوبة الجوية حول العالم . ثانياً ، أن مثل هذه الاضطرابات الجوية العالمية قدمة ، دورية ، وسابقة لبناء السد العالي : وأخيراً ، فكيف للسد هذه التأثيرات الكوكبية الجامحة وهو بلا تأثير محلي محسوس أو مذكور ؟

بحيرة دائمة

إذا عدنا الآن إلى بحيرة ناصر نستأنف المقارنة بينها وبين بحيرة خزان أسوان ، فسنجد أنها كما تختلف كما وأبعاداً خارج كل حدود ، تختلف عنها كيفاً ونوعاً اختلافاً جذرياً خارج كل مقارنة . فهي أولاً بحيرة دائمة باقية ما بقي السد ، حيث كانت الأخرى فصلية مؤقتة . وهي بهذه الصفة تقترّب في معنى ما من طبيعة البحيرات النهرية الطبيعية : تعرف التيارات البحرية المحسوسة والمد والجزر والأمواج العنيفة ، بل وإلى حد بات يهدد شواطئها بالتآكل ، كما يمكن كسطح مائي جسيم نسبياً أن تعدل المناخ المحلي أو المجهرى في حدود حوضها ... الخ .

ولكن لأن البحيرة دائمة ، وانحدارها طفيف للغاية لا يعدو ٥ سم على امتدادها البالغ ٥٠٠ كم ، فإن مياهها راكدة إلى حد معين غير متجددة تماماً ، أو فلنقل إن دورة تجددتها بطيئة للغاية . وهى هذه الصفة تأخذ شيئاً من طبيعة البركة وإن تكن عظمى هائلة . وهذا يفسر احتمال تحولها إلى وسط أو وسيط إيكولوجى غنى ببيئات التوالد لنقل أو تسرب بعض الأمراض المتوطنة فى الجنوب من السودان إلى مصر ، خاصة بعوضة الحاميا الملارية التى كانت حدودها الصحراوية التقليدية تتفق مع حدود البحيرة الجنوبية حالياً .

وأهم من ذلك أن هناك بعض التغيرات الملاحظة فى تركيبها المائى والكيميائى وفى موادها العضوية وتكاثر الأحياء الدقيقة والحشائش المائية والألحاح والبكتريا ، أى الحوائب الميكروبيولوجية وكبيئة هيدروبيولوجية عموماً . وتلك نتيجة حتمية لتخزين المياه عموماً ، وفى المناطق الحارة خصوصاً . وكل هذا بدوره يفسر تحول لون البحيرة إلى الأخضر ، وهو ما انعكس على النيل نفسه فى مصر فأصبح يحق « النيل الأخضر » طول العام . والطريف بعد هذا أن تلك التغيرات التدهورية التى حدثت فى نوعية مياه البحيرة تزداد طردياً مع العمق ، وذلك على غير المتوقع ، ولعله يرجع إلى أن الوادى الذى احتلته البحيرة كان فى السابق مليئاً بالمرزوعات إلى حد أو آخر .

واتصالاً بهذه النقطة ، ثمة حقيقة هامة أخرى وهى أن السحب من مياه البحيرة إنما يتم من طبقاتها السفلى قرب القاع أى حيث الأنفاق وقناة التحويل على مستواها ، وهذا على العكس مما يحدث فى البحيرات الطبيعية حيث تنساب المياه فى النهر من شرائحها العليا تلقائياً وأولاً بأول .

غير أن أخطر ما فى أمر مياه البحيرة وتغيرها النوعى ظهور أنواع غريبة من الطحالب من طبيعتها خفض نفاذية المياه ، أى قابليتها للنفاذ والحركة فى التربة ، لاسيما منها الطينية بالطبع ، مما ينعكس مباشرة على الصرف فيعقد مشكلته ويضاعفها . غير أن النظرية الرسمية لا تنفى فقط أى علاقة بين نوعية مياه البحيرة وبين مشكلة صرف الأرض ، ولكنها جملة وإجمالاً تذهب إلى أنه لا أثر للتخزين طويل المدى على تغير نوعية المياه ، كما تؤكد أنها متوازنة من حيث الملوحة والقلوية والعسر ، وأن مياه النيل صالحة لكل الأغراض والاستخدامات .

على أن البحيرة إذا كانت دائمة فإنها ليست ثابتة المنسوب بالطبع . فهذا يتغير على مدار العام ، فيرتفع فى موسم « الفيضان » وتراكم مياهها بها ثم ينخفض فى موسم « التحريق » ومع سحب المياه المستمر للرى شمالاً . ويصل مدى هذه الذبذبة السنوية

إلى عدة أمتار تمثل طبقة أو أفقاً من الكتتورات تغمره المياه ثم تنحسر عنه فصلياً ، فترك على سفوح أو منحدرات شواطئها تربة طينية خصبة مثلما كان النيل يفعل قديماً في أراضي الحياض . فبين كتورى ١٨٠ ، ١٧٥ متراً يصل الغمر إلى نحو ٦ شهور كل سنة ، وبين ١٧٥ ، ١٦٠ متراً يتراوح بين ٦ ، ٣ شهور .

بحيرة - دلتا

أما الاختلاف الجوهري الثانى فهو رواسب الطمي . فبينما كانت بحيرة الخزان ، لأنها متجددة كل عام ، بحيرة بلا طمي ، لا تحرم الوادى من إكسيرة المصب ، فان بحيرة ناصر - بالتعريف والتصميم - خزانة طمي مثلما هي خزانة ماء . ولعل هذه للأسف هي أبرز وأخطر نقاط ضعف السد العالى . فلأن السد مصمت مغلق تماماً ، فانه يحتجز كل حمولة النهر من الرواسب والطينى التى كانت تقدر عند وادى حلفا بنحو ١١٠ ملايين طن سنوياً (١٣٤ مليوناً فى التقدير الحارى) ، بحيث لم يعد يصل إلى القاهرة الآن سوى ٤ ملايين طن (أى نحو ٣ ٪ فقط) .

تلك الحمولة الهائلة تتوقف الآن عند السد لترسب وتراكم أمامه فى شكل دلتا ، صناعية بطبيعة الحال ولكنها حقيقية تماماً ، دلتا داخلية بالتحديد ، عليا ومعلقة إلى ذلك ، وغارقة غير منظورة بعد ذلك . بل الأكثر أنها دلتا عكسية أو راجعة ، بمعنى أنها ككل لا تنمو وتتقدم كالدالات الطبيعية إلى الأمام ومن ناحية المنبع وتجاه المصب ، وإنما على العكس إلى الوراء ومن ناحية المصب وتجاه المنبع . على أن المياه إذا كانت تبدأ فى التراكم بها من الشمال إلى الجنوب ، فان الطمي على العكس يبدأ فى الترسيب من الجنوب إلى الشمال . ولقد كان المتوقع تخطيطياً أن يترسب الطمي أمام السد مباشرة أى فى نهاية البحيرة ، ولكن المفاجأة أنه تراكم فى بداياتها أو حوالى خط الحدود مع السودان . انقلاب تام فى اتجاه وطبيعة عملية الإرساب النهري .

بل الأكثر كذلك أنها وإن لم تكن دلتا بكل هذه المعانى الخاصة ، فانها بكل تلك المعانى نفسها يمكن - للغرابة والدهشة - أن تعد أيضاً بمثابة امتداد واستكمال للسبل الفيضى الرسوبى للوادي ، إلا أنه اصطناعى غارق ، يضاف إليه عند نهايته الطبيعية التى تحددها أصلاً نقطة الشلال التى يقوم عليها السد فعلا بطبيعة الحال . وقد يبدو من التناقض الجغرافى إمكان اعتبار هذه الرواسب الحائرة أو المحيرة نوعاً من الدالات ومن السهول الفيضية فى آن واحد ، ولكن ذلك إنما يذهب ليؤكد الطبيعة الشاذة للوضع كله ، فهي ليست عملية من صنع الطبيعة ولكن من صنع الإنسان .

بل نكاد بعد هذا كله أن نضيف أيضاً وفى معنى خاص جداً : ودلتا « مضادة »

أيضاً ! ذلك أن تخلفها هنا أمام السد إنما هو مسحوب من ، ومحسوب على ، الدلتا الحقيقية للنهر عند البحر المتوسط . لقد تكونت الدلتا ، الدلتا الحقيقية ، من طمي النيل عبر آلاف السنين . ومنذ بدأ الري الدائم وعصر القناطر والسدود أخذت العلاقة بين الإرساب النهرية والتعرية البحرية عند الساحل تميل طفيفاً لصالح الأخيرة . والآن فإن السد إذ يحرم الوادي من الطمي تماماً ، يأتي ليحسم هذه العلاقة الأساسية بضربة واحدة وبصورة درامية ونهائية لصالح التعرية ولغير صالح الدلتا ، التي ستكف عن النمو نهائياً ، إن لم تبدأ حقاً في التراجع والانكماش بفعل النحت والتعرية البحرية بالتدريج الوثيد ولكن الأكيد .

إلى أي مدى يمكن أن تراجع الدلتا، أي تقلص وتقصّر ، لا يمكن التحديد بالطبع . والآراء تختلف . غير أن البعض يصل بالعملية إلى عروض المنصورة لا أقل ، أي خط عرض ٣١ وخط كنتور ٦ أمتار ، بينما ذهب بعض الجيولوجيين — جداً أو هزلاً لا ندرى — إلى حد القول بأن القاهرة ستصبح يوماً ما « أجمل ميناء على ساحل البحر المتوسط » (١) — نعي للدلتا يعني ! ومنهما يكن . فكما نخطر البهي عيسوي « إن رأس البر ستختفي يوماً ما .. ستأكلها أمواج البحر بعد أن امتنع وصول الطمي إلى البحر المتوسط والذي كان يشكل حاجزاً طبيعياً بين أمواج البحر وبين الشواطئ المصرية . وإذا لم نجد حلاً يوقف زحف الأمواج فسوف يبتلع البحر رأس البر .. متى .. ربما خلال ربع قرن أو نصف قرن من الزمان .. وفي خلال نحو ١٠٠ سنة أو أكثر سوف تصل أمواج البحر المتوسط إلى دكرنس شمال المنصورة .. وربما لامست أعتاب المنصورة نفسها ! نفس الحال بالنسبة لمدينة رشيد التي ستحول في المستقبل إلى مدينة مثل البندقية تسبح في المياه .. » (٢) .

التعرية النهرية

وعدا الدلتا ، فإن لدخول الماء خلف السد رائقاً بلا رواسب آثاراً عميقة على التعرية النهرية على طول الوادي . وهذه هي مشكلة « النحر » بلغة هندسة الري . فبعكس المياه المحملة بالرواسب الطينية الثقيلة ، وهي التي أصلاً كونت السهل الفيضي والدلتا ، للمياه الرائقة قدرة كاملة على النحت والتعرية لاسيما مع زيادة سرعة التيار وحجم المياه المتدفقة في النهر باطلاق تصرفات كبيرة . وبعبارة أخرى فإن المعادلة الهيدرولوجية الجديدة تعدلت إلى هذه الصيغة : كمية مياه النهر زادت ،

(١) ذكره على فتحى ، « مصر السد العالي » ، ص ٢٨ .

(٢) الأهرام ، ١٩٧١/١٠/٧ ، ص ٣ .

حمولة الطمي قلت بل انعدمت تماماً ، سرعة التيار زادت ، إذن قوة التعرية زادت .
وباختصار أكثر : لا إرساب البتة ، وإنما تعرية مضاعفة .

تعرية تنازلية أو نازلة

النتيجة الطبيعية هي اختلال حالة التوازن والاستقرار الراهنة في النهر ، ومحاولة الوصول إلى حالة توازن واستقرار جديدة ، محورها الوصول إلى منحني قاعدة جديد ، وموئداها تخفيض انحداره ، ووسيلتها خفض قاعه ، وأداتها هي التعرية المحددة المتسارعة. ولو ترك النهر وشأنه فانه سيحاول الوصول إلى حالة التوازن الجديدة هذه بثلاث طرق : إما نحر القاع أى التعرية الرأسية ، وإما تعديل أبعاده وعرضه أى التعرية الأفقية ، وإما إطالة المجرى نفسه بخلق تعرجات وانحناءات جديدة أو بتكبير الحالية أى الخروج جزئياً عن المجرى الحالي نفسه إلى مجرى جديد هنا وهناك . ولما كان من غير المسموح به طبعاً خروج النهر عن جسوره الحالية ، فان الأمر يقتصر على العاملين الأولين ولكن مع مضاعفة مفعولهما للتعويض .

ولا تتم عملية التعرية هذه على مدى المجرى كله كقطاع واحد ، ولكن كقطاعات متعاقبة ، تتحدد عادة ومن الناحية العملية بالقناطر القائمة فعلا على امتداده كعقبات صناعية ولكنها فعالة . وفي كل قطاع أو حبس تصل التعرية إلى حدها الأقصى في أعلاه أى خلف القناطر الأولى ، ثم تقل بالتدرج شمالاً وأسفل القطاع في اتجاه القناطر التالية ، وهكذا . وأخيراً فان سرعة التعرية ومداهما تتفاوت بين هذه القطاعات والأحباس ، فتصل هي الأخرى إلى حدها الأقصى في القطاعات العليا وتقل تدريجياً في القطاعات السفلى .

فالقطاع من النهر الواقع جنوب خزان أسوان مباشرة ، أى ما بين السد نفسه والخزان ، قد لا يتأثر مباشرة نظراً لتكوينه الصخري. أما شمال ذلك فلسوف تناسب هذه العملية تناسباً طردياً مع مستوى الارتفاع ، فتكون على أشدها في الأحباس العليا من الوادى وتقل بالتدرج كلما اتجهنا شمالاً . وبذلك تبدأ أولاً في الحبس الأول من أحباس النهر بنحر قاعه وجوانبه إلى أن تتشعب بحمولة كافية من الرواسب وبالتالي يقل الانحدار والسرعة وتصل بذلك إلى التوازن الجديد ، فتوقف هناك لتنتقل إلى الحبس التالى شمالاً ، وهكذا .

وقد وصل مجموع النحر الفعلى حتى الآن إلى ٤٥ سم عند الجعافرة قرب خزان أسوان ، ٣٨ سم خلف قناطر إسنا ، ٣١ سم خلف قناطر نجع حمادى ، ٧ر٤ سم

خلف قناطر أسيوط . وبينما قدر معدل النحر السنوى عموماً بنحو ٢ سم ، أخذ يقل في السنوات الأخيرة بعد ضبط واستقرار تصرف المياه حتى أصبح يتراوح بين ٣ ، ٦ ملليمتر في السنة . وخلال العشرين سنة القادمة ، قل حتى سنة ٢٠٠٠ ، يقدر النحر المتوقع بحوالى ١ - ١.٥ متر بين أسوان وأسيوط . أما على المدى البعيد فإن التقديرات الفنية تشير إلى أن النحر يزداد حده الأقصى طردياً كلما اتجهنا شمالاً ، ولكن توقيت هذه النسبة يتأخر إلى تاريخ أبعد ، كما يوضح هذا الجدول .

الموضع	الحد الأقصى للنحر بالمتر	بعد كم سنة
خلف خزان أسوان	٣ر٥	١٢٠
خلف قناطر إسنا	٢ر٥	٣٠٠
خلف قناطر نجع حمادى	٤ر٠	٤٨٠
خلف قناطر أسيوط	٨ر٠	٧٠٠

انقلاب التعرية والإرساب

ما معنى هذا جيومورفولوجيا ؟ معناه انقلاب تام في عملية التعرية والإرساب النهري . فبعد أن كان النهر ابتداءً من الشلال حتى البحر يمثل قطاع إرساب aggradation ، يرفع مجراه باستمرار برواسب القاع ويعلى شاطئيه بالرواسب الجانبية ، فانه يدخل الآن في مرحلة عكسية من تجديد الشباب ليصبح قطاع تعرية degradation ، يعمق مجراه بالنحت الرأسى ويوسعه على حساب شطوطه بالنحت الأفقى .

والطريف أن هذا كله يأتى على عكس ما يحدث في القطاع الشمالى من النيل النوبى جنوب السد ابتداءً من الشلال الأول حتى الثانى أو الثالث . فبعد أن كان هذا القطاع قطاع تعرية نهري بالضرورة ، بل وقطاع النشاط النهري الأول في حوض النيل جميعاً - إنه قطاع الشلالات والحداد - فقد شبابه فجأة ودخل مرحلة شيخوخة مبكرة اصطناعية وأخذ يتحول تحت غطاء بحيرة ناصر إلى قطاع إرساب كثيف سميك .

خلاصة التطور إذن هي كالآتى : قبل السد كان وضعاً شاداً بما فيه الكفاية أن يكون القطاع دون الأوسط من النهر في النوبة قطاعاً يمتاز بالحدادة والشباب لا بالنضج والاتزان ، ولكنه الآن بعد السد ارتد من الحدادة إلى الشيخوخة المبكرة السابقة لأوانها فأصبح أكثر شذوذاً عن ذى قبل ، غير أن الأكثر شذوذاً بالتأكيد هو المصب الأدنى في مصر حيث انتكس فجأة من مرحلة النضج والاستقرار إلى مرحلة الشباب الزائف

والحدثة المصطنعة . انقلاب كامل في قواعد فيزيوغرافية النهر وانعكاس لتتابع قوانين التعرية والارساب . والنتيجة النهائية أننا الآن ولأول مرة بازاء « فيزيوغرافية مقلوبة inverted physiography » من أكثر من زاوية .

التعرية الرأسية

تفصيلاً ، علينا إذن أن نميز تماماً بين قطاعي النهر شمال السد وجنوبه . فإذا ما بدأنا بالقطاع الشمالي ، فإن السؤال الأول هو : كيف بالضبط . وبأى ميكانيزم ، يعمق النهر مجراه رأسياً ويوسعه أفقياً؟ مما لا شك فيه أن الأول يبدأ بكسح وجرف « حمولة القاع » أولاً أى رواسب قاع النهر المفككة التراكمية السابقة ، ثم بعد أن يفرغ منها يهبط إلى قشرة القاع الأكثر تماسكاً ، ثم إلى صلب القاع نفسه ، وهكذا .

هذا النحر أو التعرية يتم الآن ، فضلاً عن ذلك ، موزعاً بقدر من التكافؤ والتجانس في الحدة والقوة على مدى قطاع النهر العرضي كله دون فروق محسوسة بين وسط المجرى وجانبيه . فلأن مياه النهر الآن رائقة بلا طمي ، فلا فروق هامة بين « حارات » أو شرائح التيار ، على خلاف ما كان الأمر سابقاً حين كانت المياه محملة بالطين وبالتالي كانت سرعة التيار وقدرة الحمل ومن ثم قوة وكية الارساب والتعرية تختلف بين هذه الشرائح الثلاث من المجرى .

معنى هذا أن سطح قاع المجرى سيصبح بالتدريج أكثر استواء وأفقية ، بينما ستصبح جوانبه أكثر رأسية وعمودية . وفي النتيجة فإن قطاع قاع مجرى النهر سيتحول تدريجياً من شكل أقرب إلى حرف V شديد الانفتاح إلى شيء أقرب إلى حرف U بالغ الاتساع ، أو قل إلى حد ما ومع الفارق طبعاً من قطاع وادي النهر العادي إلى قطاع وادي النهر الجليدي التقليدي .

التعرية الأفقية

هذا عن ميكانيزم ونتائج النحت الرأسى ، فإذا عن الأفقى ؟ من البدهى أن أولى ضحايا التعرية الجانبية إنما هي الثنيات النهرية المحدبة الناتجة بالطبع ، فانها بحكم بروزها مع ضلالة جرمها بالنسبة إلى جسم البر الأساسى نفسه تسمى وهي أشد ما يتلقى لطومات معاول المياه وأكثر ما يتعرض للقرض والتفتيت والكسح . لأنها مناطق ونقط الضعف في أجناب الشاطئ . ولقد تؤجل التكريات الصناعية الحجرية العملية بعض الوقت وتبطىء من معدلها ، ولكنها محكوم عليها بالانكماش والتراجع

التدرجى ، التراجع إلى أين ؟ - بالدقة إلى خط الثنيات المقعرة التى تظل فى حصى من التعرية الحانوية نسبياً وإلى حين . والأمر فى هذا يشبه ما كان يحدث قديماً فى الفيضان الكاسح من تآكل وإزالة لبعض الثنيات المحدبة ، إلا أنه الآن لا ينقلها إلى موضع آخر على شكل طرح وثنية محدبة جديدة وإنما هو يبدها إلى الأبد .

معنى هذا على الفور تلاشى كلتا الثنيات المحدبة والمقعرة على السواء أولاً ، ثم استقامة أو تقويم المجرى ككل ثانياً straightened out بحيث يصبح خطياً مباشراً أكثر وأقل تعرجاً أو بلا تعرجات ، ثم توسيع عرض المجرى كله ثالثاً وأخيراً . وهذه النتائج نفسها تساهم بدورها فى تسارع وتزايد عملية التعرية كلها ، بحيث يزداد الشاطئان على المدى الطويل استقامة وصقلاً وفى الوقت نفسه تراجعاً وتباعداً بينما يزداد المجرى نفسه اتساعاً . وهذا وذاك جميعاً يؤدى إلى توكيد فعل التعرية الرأسية من تحويل قطاع النهر المطرد إلى شكل حرف U ، فقط مع زيادة انفتاحه أكثر وأكثر .

الحزر النهرية

فى الحزر النهرية ، أخيراً ، يجتمع معا كلا نوعى التعرية ، الرأسية والأفقية . فحكم الحزر فى هذا حكم اثنتين من الثنيات المحدبة الشاطئية المتقابلة ضمناً معاً بعد أن نقلتا من جانبي النهر إلى وسطه . ولذا فحصرها محتوم مرتين : التآكل والتقلص السريع من كل الجوانب مع خلخلة قواعدها تحت الماء بالتدرج . وبهذا ستتضاءل مساحة الحزر الكبيرة ، أما الصغيرة فيمكن على المدى البعيد أن تختفى كلية . وفى المحصلة فإن عدد الحزر النهرية هو منطقياً إلى تناقص حتمى . الغريب . مع ذلك ، أن العكس هو الذى حدث . فلقد سجلت زيادة كبيرة فى عدد الحزر بالنيل مع ظهور أسراب عديدة منها بعد السد العالى .

تفسر ذلك ومصدره هو عائد مفتتات عملية التعرية المستحدثة بنوعها . فحصىلة نحر المياه لقاع النهر المجروف ولحزره المهيلة ، وإن انتهى جزء منها فى النهاية إلى البحر عند المصب ، يظل جزء منها معلقاً فى مياه النهر يتقاذفه التيار العائى عشوائياً إلى أن يلقى به حين وحيث يترأخى أو يتطامن على شكل جزر عديدة مبعثرة هنا وهناك . جزر صغيرة سطحية واهية مضطربة قابلة لإعادة التعرية والترسيب من جديد فى أى وقت وفى أى مكان ، جزر بلا جنور كما قد نقول . ومعنى هذا فى الحقيقة أن السد يستبدل بالحزر القدمة الكبيرة المستقرة الوثيقة الثابتة المتنامية ، جزراً أكثر ولكنها أصغر وأضف وأقل استقراراً وقابلة للتقلص كما هى للنمو فى الوقت نفسه . لقد

أصبحت الجزر كما سبق أن قلنا غذاء النهر بعد أن كانت كساءه . فوضى جزرية ضاربة الأطناب - ولو إلى حين .

بكل هذه التغيرات مجتمعة ، فإن المحصلة الصافية للتعرية النهرية الحديثة بنوعها هي أن قطاع النهر يزداد ويتوسع رأسياً وأفقياً ، عمقاً وعرضاً ، وذلك بالطبع على حساب أرض الوادى الذى على العكس يضيق ويتناقص اتساعه على الجانبين بالتآكل والتهدل . بعبارة أخرى : مساحة الماء تزيد ، بينما تنقص مساحة اليابس أى الأرض . وبصيغة جغرافية أكثر : هناك معادلة جديدة بين المجرى Thalweg والسهل الفيضى flood-plain : الأول يقرض - ولا نقول يقرض - من الثانى ، وهذا يتسع على حساب الآخر الذى يتجه إلى الانكماش . فى الوقت نفسه فإن مجرى النهر ، إذ يزداد استقامة ومباشرة باختزال تعرجاته الموضعية ، يتجه طوله إلى قدر من القص نظرياً ، كما يقترب شكله العام أكثر وأكثر من حرف Y الخطى المنتظم .

الدلتا والصعيد

هذه التغيرات الأساسية تسرى بطبيعة الحال على النهر بكل مجراه ابتداء من السد نفسه حتى البحر المتوسط . إلا أن هناك بالضرورة فروقاً إقليمية ثانوية بين قطاعاته وأحباسه المختلفة . فعملية التعرية النهرية أشد وأقوى فى الأحباس العليا وتتطلب وتنطمن نوعاً كلما هبطت إلى الأحباس الدنيا . فالصعيد فى هذا كله - التعميق والتوسيع والتقويم وتلاشى التعرجات وتكاثر وفوضى الجزر - الصعيد أبعد مدى وأشد تغيراً واضطراباً من الدلتا ، وبالمثل الصعيد الأعلى أبعد مدى من الأسفل ، والدلتا العليا من السفلى ... الخ .

غير أن الفارق الأكبر على المستوى الإقليمى بين الصعيد والدلتا يكمن فى نسبة كل من التعرية الرأسية والأفقية . ففي الدلتا ، حيث كان فرع دمياط فرع إرساء وإطماء ورشيد فرع تعرية ونحر تقليدياً ، سيتحول الأول إلى التعرية بالطبع ، وبهذا ربما تقارب الفرعان فى النهاية فى هذا الصدد . وإذا أزيلت أو اختزلت تعرجات فرع دمياط بهذه التعرية المزايدة ، فرمما كذلك قصر طوله بعض الشيء وقارب فى ذلك طول فرع رشيد نوعاً . أى قد يتجه فرعا الدلتا إلى قدر من التقارب والتشابه سواء فى التعرية والتعرج أو فى الاستقامة والطول .

أما فى الصعيد أى الوادى ، حيث التعرية الرأسية أشد ، فإن خفض قاع المجرى إلى عمق أدنى هو بمثابة ترك النهر لمجره القديم إلى مجرى على منسوب أوطأ ، وبالتالي بمثابة دورة تعميق للمجرى تترك شواطئه القديمة إلى سلمة جديدة أقل ارتفاعاً ، ومن

ثم تبدو عملياً كعملية تكوين للمدرج نهري أو شبه مدرج جديد اصطناعي يضاف إلى سلسلة المدرجات النهرية التاريخية أو قبل التاريخية الطبيعية ، مدرج « جنيني » بالطبع لا يعدو بضعة سنتيمترات ارتفاعاً أو عرضاً ، لا يقاس بالمدرجات الحقيقية ولكنه نظرياً وبصرامة لا يختلف عنها من حيث المبدأ .

الأودية الصحراوية

ليس هذا فحسب ، ليس الوادي وحده في الصعيد هو الذي ستعثر به مظاهر تجديد الشباب الاصطناعي ، وإنما معه كذلك « أودية الوادي » ، أعني أودية الصحراء الشرقية . ففيل الوادي هو نظرياً مستوى قاعدة هذه الأودية الحافة ، وانخفاض هذا المستوى نتيجة تعميق مجرى النهر كفيل بأن ينعكس عليها هي الأخرى بتجديد الشباب والنشاط بالضرورة . حقا إنها لأودية جافة بلا مياه جارية ، سيولها الحارفة العارضة لا تشكل حلقة منتظمة دائمة مع مياه النهر ، بحيث لا يعدو هذا أن يكون مستوى قاعدة لها إلا نظرياً « ومع إيقاف التنفيذ » .

ومع ذلك فمن الوجهة النظرية الصارمة ينبغي لهذه الأودية أن تحاول إعادة توازن مصابها مع وادي النهر بمزيد من النحت والتعرية الرأسية وصولاً إلى منسوبه الأنخفض الحديدي ، وإلا لصبت فيه بشلال ميكروسكوبي أو شبه شلال . ولكن يبقى في النهاية من الوجهة العملية أن هذا الأثر كله سوف يكون محدوداً إلى أقصى حد . بل تقريباً إلى حد الغياب وإيقاف التنفيذ .

جنوب السد

تلك في مجملها صورة تغير التعرية والارساب في قطاع النهر شمال السد . أما في جنوبه فإن الصورة مقلوبة معكوسة بجميع جوانبها وعناصرها بنداً بنداً . فمن ناحية بينما تتكاثر الخزر الحديدية شمال السد ، إذا بالشلال الثاني برمته وبكل جزره العديدة فضلاً عن معظم الشلال الأول تغرق وتختفي إلى الأبد ، لتصبح الشلالات الستة الشهيرة خمسة فقط أو بالدقة أربعة ونصفاً ، على الأقل بالمعنى المرئي . بل إن نشأة بحيرة ناصر نفسها ودلتاها الغاطسة ، ومن بعدها برعمها الجانبي بحيرة توشكي ، ليست إلا المقابل الفيزيوغرافي لما يهدد دلتا النيل من تآكل في سواحلها وخطر ابتلاع البحر المتوسط لبحيراتها واندماجها فيه كما يتنبأ البعض . وحتى تكتمل المفارقة إلى ذروتها ، فعلى حين يضاف مدرج أو شبه مدرج اصطناعي جديد شمال السد ، إذا بكل المدرجات النهرية الطبيعية التاريخية جنوبه تغرق تحت البحيرة فيما عدا أعلاها وحده (مدرج

أخيراً وليس آخراً هناك تغير وضع الأودية الصحراوية . فعلى حين يتجدد شباب الأودية المنتهية إلى النهر في القطاع الشمالى . تماماً كقطاع النهر نفسه ، فإن الأودية المنتهية إلى قطاع بحيرة ناصر ستفقد شبابها مثله وترتد إلى الشيخوخة المبكرة . وهذا ستختلف مصاير أو وضعيات أودية الصحراء الشرقية الشمالية عن الجنوبية لأول مرة ، مثلما ستختلف طبائع أو أوضاع شمال الوادى عن جنوبه .

فأولاً ، مع ارتفاع منسوب البحيرة إلى حد قد يبلغ نحو ١٠٠ متر فوق منسوب النهر القديم ، غرقت وستغرق كل الأودية والأخوار الصغيرة بكاملها تحت مياه البحيرة ، بينما ستغرق القطاعات الدنيا من الأودية الكبيرة كالعلاقى بحد أقصى قد يبلغ ٢٥ كم . الأودية الصغيرة ، يعنى ، ستصبح أودية مدفونة ، والكبيرة مبتورة .truncated

ثم إن منسوب البحيرة الحديدية هو الآن خط مستوى القاعدة الحديد بالنسبة إلى هذه الأودية . فأما وقد ارتفع هذا بذلك القدر الكبير ، فقد فقدت الأودية فجأة شبابها وحدائثها وقدرتها على الحمل والنحت ، وستلقى جزءاً من حمولتها السيلية في قطاعاتها الدنيا الحديدية قبل أن تصب الجزء الباقى في بحيرة ناصر . إنه « الإرساب التراجمى » كما قد نسميه . ومعنى هذا أن قطاعات الأودية التحتية الثلاثة القدمية تنتقل إلى أعلى لتحل واحداً محل الآخر على التوالى . فما كان القطاع الأدنى الارسابى ينتقل الآن إلى القطاع الأوسط الناضج ، وهذا بدوره ينتقل إلى القطاع الأعلى النشط ، بينما يضم هذا الأخير ويتضاءل .

نمط العمران

يبقى أخيراً من نتائج السد العالى الموضوع نمط العمران . الأثر السلبى على العمران الذى بدأه خزان أسوان أتمه الآن السد كاملاً . الفارق الأساسى أن الأول جاء بالنقط ، والثانى بالضربة القاضية إن جاز التشبيه . ومع ذلك فإن هناك احتمالاً للعكس تماماً ، بمعنى إمكان إعادة إحيائه جذرياً . ولا تناقض في هذا ولا غرابة ، فالواقع أن أثر السد العالى إذا كان انقلابياً أو انعكاسياً في بعض جوانبه الطبيعية والفيزيوجرافية ، فإنه أتى مذبذباً ambivalent ما بين المدى القريب والمدى البعيد

(1) Hassan Awad, «Le Sadd El-Ali», B.S.G.E., 1957, p. 8 — 10.

في بعض جوانبه البشرية والعمرائية ، خاصة في منطقة النوبة . ففي هذه المنطقة نجد أن السد بعد أن نقل السكان وهجرهم منها على المدى القريب ، سيعيدهم إليها ويعيد توطينهم بها على المدى البعيد . كذلك فانه بعد أن أنهى زراعة الحياض في مصر ، سيعيها من جديد في النوبة .

الهجرة الأخيرة

فأما عن هجرة النوبيين فلقد أغرقت بحيرة ناصر حوض النوبة بأسره وحتى سقفه . أفقياً يعنى ورأسياً ، ولم يعد هناك مجال هذه المرة لحركة الهجرة الصاعدة إلى كتلتورات أعلى . فكان الإخلاء البشرى تفرغاً تاماً ، تحولت به المنطقة إلى اللامعمور الكامل ، وتحتم تهجير السكان جسيماً إلى أرض جديدة في الشمال ، هي امتداد كوم أمبو حيث زرعت « النوبة الحديدية » .

وقد انتظمت عملية التهجير المخططة هذه ، والتي كانت أشبه بحملة سلمية منظمة ، نحو ٤٨ ألف نسمة . وروعى في توطينهم أن يكون الوطن الحديد نسخة مشابهة بقدر الإمكان للوطن القديم . فهذا أدعى إلى تخفيف الشعور بالغربة وأضمن للتجانس وللإستقرار والسلام الاجتماعى . فسكان كل قرية قدمة نقلوا معاً إلى قرية جديدة تحمل أيضاً نفس الإسم السابق ، والترتيب الإقليمى في ثلاثية الكنوز - العرب - الفديجة من الشمال إلى الجنوب يتكرر في توزيع مناطق النوبة الحديدية ... الخ (١) .

وتمتد النوبة الحديدية على شكل قوس هلالى يقع في أقصى شرق حوض كوم أمبو بأراضيه المستصلحة حديثاً ، طوله ٦٠ كم وعرضه ٣ كم . أما العمران فيتألف من ٧٥ قرية من طبقات متدرجة الأحجام ، ٣ مدن خدمات كل واحدة في منطقتها الإثنولوجية المنفصلة ، تتوجها العاصمة المشتركة مدينة نصر المركزية الموقع (٢) .

وها هنا يتضح الفارق الأساسى بين هجرة خزان أسوان وهجرة السد العالى . فأولاً ، وعلى المستوى الوطنى - الإقليمى ، اقتصرت آثار الخزان على مصر وحدها دون السودان ، وذلك طبيعياً وبشرياً ، بحيرة وهجرة . أما السد فقد شملت آثاره كلا البلدين . وكان تأثير السودان بهذا الشكل جديداً ولأول مرة ، بينما خبرته مصر من قبل مرات .

(١) أجية يونان ، دراسة مقارنة بين السد العالى وسد الفرات ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٦٤ -

(2) Beddis, op. cit., p. 78 — 80.

ثانياً ، اقتصر فعل الخزان التهجري على بضع عشرات من الآلاف من النوبيين في مصر ، كما لم يكن إغراق الأراضي كلياً أو دائماً . أما السد فقد أغرق كل أو معظم النوبتين السفلى والعليا ، المصرية والسودانية ، إغراقاً تاماً ودائماً . وبالمثل جاء تفريغ السكان إخلاء تاماً . وقد انتظم التهجير نحو ١٠٠ ألف نسمة ، نصفهم على كل جانب ، والجانب السوداني لأول مرة .

ثالثاً ، كان تحرك المهجرين بفعل الخزان محلياً نوعاً ما في معظمه ، وفي دائرة ضيقة المدى نسبياً . أما السد فقد تقلبهم بعيداً بضع مئات من الكيلو مترات ، وذلك أيضاً إلى بيئة جغرافية مختلفة كثيراً أو قليلاً عن بيئتهم القديمة . على أن رحلة النوبيين المصريين إلى كوم أمبو أقصر وأقرب من رحلة النوبيين السودانيين إلى خشم القربة على العظرة ، حيث كان تغير البيئة الطبيعية والبشرية أشد أيضاً مما جاء على الجانب المصري (١) .

رابعاً ، هذه الهجرة المركزية الطاردة centrifugal مزقت شريط النوبة الطويل الدقيق وفصلت النوبتين المصرية والسودانية لأول ولآخر مرة بفواصل أرضي عميق لا يقل عن ١٢٠٠ كم (المسافة الخطية بين كوم أمبو وخشم القربة) . وكما خلق هذا فجوة عمرانية مترامية بين مصر والسودان ، فقد أنهى وحدة النوبة الجغرافية والتاريخية ، البشرية والاجتماعية ، وأصبح هناك بدل النوبة الواحدة نوبتان منفصلتان تماماً تخضع كل منهما لمحيط ومؤثرات حضارية ومادية مختلفة .

خامساً ، ورغم تلك الحركة الطاردة المركزية ، وعلى عكس ما فعل خزان أسوان في الماضي ، أدى تهجير السد إلى تكثيف السكان بعد تخلخلهم المفرط على كلا الجانبين (١) . فقد ضغط كثافة السكان المبعثرة على مئات الكيلو مترات سابقاً في نواتين محدودتي المساحة نسبياً وفي حدود أقطار تقاس بعشرات الكيلو مترات فقط . لقد تحولت الكثافة النوبية في الحالين من نمط الشريط الخطي أو نمط برادة الحديد على قضيب ممغنط إلى نمط نووي ملموم مضغوط مكثف نسبياً .

سادساً ، وأخيراً وليس آخراً ، فعلى حين كانت هجرة الخزان حركة رأسية محلية صاعدة إلى أعلى أي تتبع خطوط الكتور ، كانت هجرة السد أفقية إقليمية هابطة إلى أسفل أي تتبع خطوط العرض ، ولو أنها اتخذت في السودان وضعاً عكسياً من عروض أعلى إلى عروض سفلى .

(1) Ibid.

احتمالات العودة وإمكاناتها

على أنه اتضح بعد ذلك كله أن عودة العمران والنوبيين إلى النوبة المقدمة غير مستبعدة ، بل هي مسألة وقت فقط . فمن قبل ، وفي المحل الأول ، فإذا كانت النوبة قد خسرت آخر مدرجاتها الزراعية المعلقة ، فقد كسبت مصايد أسماك البحيرة التي أصبحت تناظر وتنافس مصايد بحيرات الشمال ، هذه هي المصايد العليا والداخلية وهذه السفلى والساحلية . وقد اجتذبت مصايد البحيرة مستعمرة صيادين بكاملها من شمال السد من الصعيد الأقصى ، خاصة قنا وسوهاج ، كانت بمثابة موجة إعادة تعمير لولا ، وعملية تتابع حرفي من الزراعة إلى الصيد ثانياً ، وعملية تغيير وإحلال إثنولوجي من النوبيين إلى الصعايدة ثالثاً .

أهم من ذلك بالطبع الزراعة وإمكاناتها . فطبقة الكتورات العليا من شواطئ البحيرة التي لا تغمرها ، أو تغمرها وتنحسر عنها ، المياه فصلياً يمكن الاستفادة منها على غرار زراعة المدرجات الجبلية كمدرجات خصبة . فوق أعلى منسوب المياه ، بين كتورى ١٨٠-١٨٥ متراً ، يمكن عودة الزراعة الدائمة على وحدات رفع المياه العائمة ، ويضم ذلك أكثر من ٣٠ ألف فدان . وأسفل ذلك يمكن عودة نوع مجدد من الزراعة الحوضية النموذجية . بين ١٨٠ - ١٧٥ متراً يمكن زراعة أكثر من ٦٠ ألف فدان أغلب السنن . وبين ١٧٥ - ١٦٠ متراً يمكن زراعة أكثر من ١٥٠ ألف فدان لمدة تتراوح بين ٦ - ٣ شهور في السنة .

ولقد تكون هذه المدرجات والهوامش البحرية شريطية ضيقة حقاً ، ولكنها مديدة جداً ، كما أنها تنفسح محلياً عند مصبات وأفواه الأخوار والأودية الغارقة كالعلاقى وكركر وتوشكى ومناطق كلابشة وأدندان . كذلك ففي بعض هذه الرفع يصل سمك التربة الجديدة الطينية البكر المرسبة إلى نصف متر حتى المترين . وقد بدأ بالفعل حصر وتصنيف واختيار واختبار هذه الأراضي الجديدة التي يقلبها البعض بنصف مليون فدان وربما المليون أو أكثر ، ولو أن الأرقام الحقيقية لم تعرف بعد .

المهم أن كل ذلك ، لا ننس ، في ظل مناخ مدارى خارج إطار الزراعة المصرية التقليدية . وبمحاصيل مدارية واستوائية غير تقليدية ، خاصة محاصيل الأشجار والشجيرات الثمينة التي تشمل الفواكه الحارة والمنهات المدارية كالبن والشاي ، والألياف والزيوت النباتية كالقطن والحوت وزيت النخيل ، هذا فضلاً عن محاصيل الحقل من حبوب ومراع ... الخ . على أن معظم هذه الأراضي لن تروى بالطلسمات العائمة الباهظة التكاليف ، وإنما بالآبار الارتوازية المحفورة في باطنها المشبع بنشع مياه البحيرة وطبقة مياهها الجوفية المتسربة . وهنا المفارقة المثيرة : آبار جوفية على مرمى حجر أو مرمى من البحيرة الأم نفسها .

على أن الأطراف أن هذا إذا تحقق فسيكون معناه أن السد العالى إن يكن قد وضع نهاية الرى الحوضى فى مصر تاريخياً ، فانه يعود لبيعته جغرافياً فى موقع جديد وبنمط مجدد : النوبة العليا بدل الصعيد الأوسط ، والأحواض البحرية « المعلقة » — كما يمكن أن نصفها — بدل الأحواض « المنعزلة » الشهيرة القديمة ، من قلب الوادى إلى سقف الوادى ، ومن الشمال إلى أقصى الجنوب . وحيث أن زراعة الحياض فى مصر كانت تراجع باطراد خلال القرن الأخير من الشمال إلى الجنوب ، من الدلتا إلى الصعيد أولاً ، ثم من شمال الصعيد إلى وسطه حيث تبتت ووقفت إلى أن أزالها السد العالى نهائياً . فان لنا هنا أن نضيف أن هذه « الأحواض الحديدية » حين تتحقق فسوف تتم هذه الرحلة التاريخية المتصلة التراجعية نحو المنبع ، نحو الجنوب وإلى أعلى ، وستكون الحلقة الأخيرة فى هذا الزحف الجغرافى الدائب من عروض أعلى إلى عروض سفلى ومن كتورات سفلى إلى كتورات أعلى .

المهم على أية حال أن هذا التطور يمكن أن يعيد قلب آثار السد ليعيد النوبة على أقدامها ويعيد بعثها بل خلقها من جديد كما يعيد إليها أبناءها المغتربين . ولقد بدأ بعض النوبيين المهجرين ، بعد نحو ١٥ سنة من الاغتراب ، يعود فعلاً بصفة فردية لاستغلال بعض تلك الرقع ، كما فى منطقة قسطل . كذلك بدأ إعداد مشروع تخطيط قرى النوبة من جديد لاستقبال الهجرة الراجعة أو العائدة مستقبلاً بما فى ذلك ٣ قرى للنوبيين على الضفة الجنوبية لخور توشكى مع استصلاح ٢٠٠٠ فدان لكل منها . ويقدر أن هذه العودة قد تستقطب معظم النوبيين فى المهجر . ليس فقط من النوبة الحديدية التى لم يتأقلموا بها ولا قبلوها ، ولكن أيضاً من شمال الوادى حيث الشتات الكبير .

فاذا حدث هذا فلسوف يثبت المستقبل أن النوبة القديمة — بعيداً عن أن تكون « الأرض المفقودة » إلى الأبد — هى للنوبيين فى نهاية المطاف « أرض المعاد » ، وأن النوبة الحديدية — بعيداً عن أن تكون الوطن الجديد — هى مجرد وطن مؤقت . وهكذا تعود الهجرة « بحرى » السد لترتد على أعقابها هجرة عكسية « قبلى » السد ، والمحصلة العامة مجرد رحلة ذهاب وإياب مرحلية عابرة . وإنما لتضيف هجرة أفقية عرضية جديدة إلى الهجرات الرأسية الكتورية القديمة الجديدة تجعل رصيد هذا المجتمع الهجرى الشديد الحركة متعدد الأبعاد والاتجاهات والأنواع ، طويلاً وعرضاً وارتفاعاً وانخفاضاً ، شمالاً وجنوباً ، إلى أعلى وإلى أسفل . لقد تحول « رحل النهر » التقليديون إلى « رحل الوادى » على الحملة .

وحين يستقر أخيراً هذا المجتمع الحركى فى وطنه القديم الجديد أو الجديد القديم ، فلن يكون إلا مجتمعاً مطوراً مجدداً بفضل الاحتكاك الحضارى الحميم مع مجتمع الصعيد المضيف ، وبفضل تعدد الوظائف والإمكانات الاقتصادية الجديدة المتاحة : زراعة

حديثه ممكنة ، محاصيل جديدة مدخلة ، بيئة الصيد وصناعات الأسماك والتعليب ... الخ . كذلك فإن هناك إمكانيات لاستغلال طمي البحيرة المتراكم في صناعة طوب محلية تصدر إلى الوادي . وهذا كله يمكن أن يمنح النوبة العائدة مستقبلاً اقتصاداً مثلثاً من الزراعة والصيد والصناعة .

المواصلات الحديدية ونتائجها

عودة العمران هكذا إلى النوبة ستعيد - لا ننس - تشكيل المواصلات والعلاقات بين مصر والسودان . فبدل الفجوة أو الهوة العمرانية الحالية ، سيكون شريط عقدي من الكثافة السكانية أكبر حجماً وأكثر استمراراً أو أقل تقطعاً مما عرفت النوبة في أي وقت مضى بالتأكيد . وكجسر دقيق مترام يربط جزيرتي الكثافة الأساسيتين المصرية والسودانية ، سيكون هذا الشريط إقليم حركة واتصال هام .

لهذا بدأت مشاريع المواصلات تخطط أو تنبثق على امتداده سواء ملاحياً أو برياً أو حديدياً . ففضلاً عن أسطول نهري تحت التكوين في البحيرة لخدمة خط ملاحى بين أسوان وحلفا طوله ٣٥٠ كم ، بدأت عملية إحياء لطريق درب الأربعين الموازى كطريق سيارات أسفلتي حديث . وعلى الجانب الآخر تم المفاضلة بين طريقين بريين بديلين ، طريق النيل ويوازي البحيرة وطوله من أسوان إلى الخرطوم ١٢٩٠ كم ، وخط الساحل ويوازي البحر الأحمر وطوله من برنيس إلى بور سودان ٦٢٤ كم . وفي كليهما قطاع مرصوف جاهز من قبل ، ولكن لكل منهما مزاياه وعيوبه .

أما عن السكة الحديدية ، فقد أعيد إحياء مشروع الخط الحديدي القديم بين البلدين من أسوان إلى حلفا أي ما بين الشلالين لكي يستكمل الحلقة المفقودة بين شبكتي البلدين . المشكلة التخطيطية الآن هي فقط الاختيار ما بين الضفة الشرقية والغربية . فالمسار الشرقى ، الذى لن يكرر موقع الخط الحديدي القديم بل ينتخب موقعاً أفضل منه ، مسار أطول (٥٠٠ كم أو ٤٧٠ كم) وأبعد عن النهر (٥٠ كم في تقدير ، وفي تقدير آخر ٣٠ كم كحد أقصى ، ١٠ كم في المتوسط ، يقترب أثناءها من النهر في محطتين عند العلاقي وأدندان) . ثم هو بالطبع أوعر وأشد تضرساً ، إلا أنه لا يتطلب كبارى على النهر لوقوع كلتا المدينتين على الضفة الشرقية .

أما المسار الغربى فأقصر (٤٠٠ كم أو ٣٦٠ كم) وألصق بالنهر (٤ كم) ، فضلاً عن أنه سهلى السطح نسبياً وأقل وعورة وتضرساً . غير أنه يستدعى عند كلتا

نهایتہ کو بریا عبر النهر أو بالأصح البحيرة التي أصبح عرضها ، البالغ ١٠ كم في المتوسط ونحو ١٤ كم عند حلقها ، عقبة هندسية حقيقية باهظة التكاليف .

ولأن مثل هذه الشبكة حين تتحقق تختصر ثلاثة أرباع الوقت ، فان نتائجها الاقتصادية محققة . أولاها نمو التبادل التجاري بين مصر والسودان ، بما في ذلك واردات مصر من الثروة الحيوانية الحية والمذبوحة ، وبدلاً من رحلة درب الأربعين الشاقة يمكن إنشاء مجازر آلية ضخمة على حدود البحيرة . وبصفة عامة يمكن اعتبار كل من شبكة المواصلات المصرية والسودانية بدائل احتياطية للأخرى في حالات الطوارئ الاستراتيجية ، فتكون بور سودان مخرجاً للأولى على البحر الأحمر والاسكندرية مخرجاً للثانية على البحر المتوسط . ثم هناك نمو حركة المسافرين بين البلدين بما في ذلك السياحة وكذلك الحج . فبالنسبة للآخر ، يمكن للحجاج المصريين من الصعيد السفر مباشرة عن طريق بور سودان بدلاً من لفة السويس الدائرية .

تلك هي القصة العمرانية المعقدة نوعاً للنوبة ولبحيرة ناصر ، على النقيض منها تماماً لن يكون تعمير ولا عمران في حالة بحيرة توشكى ومنخفضها . فرغم أن البحيرة لن تكون مجرد مصرف وإنما خزان أيضاً ، فانها ستظل بحيرة ميتة خالية من العمران غير خالقة للتعمير ، لأن دور المفيض وقائي تحت لا استصلاح أو استزراعي . السبب أنه يستحيل تخطيطياً الاعتماد على مورد عشوائي غير مضمون لا يتوفر إلا مرة كل عدة أعوام في خلق مجتمع جديد وحياة بشرية ومادية مستمرة ومستقرة وآمنة . ولهذا ، فقيا عدا بعض الحضرة والأعشاب البقية وإمكانات التشجير بالأنواع المقاومة للجفاف كالسنط والصمغ والأشجار الخشبية التي منتشرة على ومع المياه الخوفية المتسربة حول البحيرة وعلى حواف المنخفض ، بالإضافة إلى بعض مجتمعات الصيادين الصغيرة المتناثرة ، فلن يكون منخفض توشكى نوبة أخرى أو صغرى عمرانياً وبشرياً . على أن المشروع يمكن أن يكون مصدراً لتغذية خزان المياه الخوفية في منطقة جنوب الوادي الحديد ، كما أن هناك رأياً يطالب بمد قناة من بحيرة توشكى إلى الوادي الحديد نفسه لتكون شريانا للتوسع الزراعي والتعمير فيه .

النتائج المادية والاقتصادية

النتائج الإيجابية

ماذا الآن عن نتائج السد المادية والاقتصادية وفي الإنتاج ، وما مزاياه وعيوبه ؟ النتائج الإيجابية لا تقل بالطبع عن انقلاب كامل ، إن لم تصل إلى حد الثورة . وإذا

كان الماء والكهرباء هما قطبي السد أساساً ، فانه متعدد الأغراض وفوائده تتوزع تفصيلاً بين عدة بنود أهمها الحماية من الفيضان ثم الري والصرف والزراعة والاستصلاح ثم أخيراً الطاقة والملاحة .

فأما عن الماء فقد كانت حصيلة مصر قبل السد هي ٤٨ ملياراً سنوياً ، بينما كان يضيع ٣٤ ملياراً في البحر . وبعد السد ، أضافت اتفاقية ١٩٥٩ حصة قدرها ٧ر٥ مليار أخرى ، فأصبح المجموع ٥٥ر٥ مليار . والآن وبعد امتلاء السد إلى أقصى طاقته ، ارتفعت موارد مصر المائية إلى ٦٨ر٥ مليار . ولما كانت حاجات الزراعة حالياً هي ٥١ ملياراً فقط ، منها ٤٢ ملياراً لري جميع المحاصيل المختلفة ، فان هناك الآن فائضاً لا يستغل قدره ١٧ر٥ مليار ، ولو أنه رصيد للمستقبل وضرورة للتوسع والاستصلاح الزراعي .

ومن ثم فان السد ، الذي حقق التحكم التام في المياه ولا يصرف خطفه إلا الاحتياجات الفعلية للزراعة باستثناء فترة السدة الشتوية ضماناً للملاحة ولتوليد الكهرباء ، السد يكفل ، أولاً ، الوقاية المطلقة من أخطار الفيضانات الضعيفة . فمهما قل إيراد النهر عاماً أو أكثر فان رصيد السد يضمن ويؤمن كل حاجات الزراعة المائية . ثم هو ، ثانياً ، يكفل الحماية التامة ضد أخطار الفيضانات العالية دون حاجة إلى تعلية أو تقوية جسور النيل بعد الآن ودون خوف من ضياع المحاصيل بالغرق أو بالرشح . لقد نفى إلى الأبد خطر الفيضان العاجز أو الجامح ، رعب مصر القديمة ولعنة مصر الوسيطة ، وانتهت بذلك تراجيديا الفيضان السنوية .

وبالفعل ، ففي خلال السنوات القليلة الأخيرة ، منذ تم السد نهائياً في ١٩٧٠ بل جزئياً في ١٩٦٧ ، حمى مصر من أكثر من فيضان عال وأكثر من فيضان ضعيف ، كاد لإيراد النهر فهم أن يذكر بفيضانات ١٨٧٨ الجامح ، ١٩١٣ العاجز . ففي ١٩٧٢ كان الفيضان ضعيفاً (٥٣ر٧ مليار فقط) مهدد بالقحط ، وفي ١٩٦٤ ، ١٩٧٥ ، وكذلك ٦ - ١٩٧٧ ، ٧٩ - ١٩٨٠ كان على العكس عالياً مهدد بالغرق . ولكن هذه الأخطار ، التي جاءت في مرحلة حرجة من تاريخ مصر سياسياً واقتصادياً ، مرت دون أن يشعر بها أحد تقريباً . والمقدر أن ما وفره السد على مصر فيها من خسائر لا تقل قيمته عن بضع مئات من الملايين من الجنيهات .

أما عن الري والزراعة ، فان السد قد وفر الماء أولاً لتحويل آخر أراضي الحياض في جنوب جذع الصعيد إلى الري الدائم ، وتبلغ مساحتها أقل قليلاً من مليون فدان (٩٧٣ ألف فدان) . وقد تم هذا بالفعل ودفنت إلى الأبد آخر بقايا الري الحوضي

واكتمل تعميم الري الدائم بمصر : توسع رأسى يعنى . بعد هذا وفر السد الماء للتوسع الزراعى فى نحو مليون وثلث مليون فدان أخرى (١٣ مليون) من أراضى الاستصلاح الزراعى ، تم منها فعلا استصلاح ٨١٢ ألف فدان (أو ٩١٩ ألفا فى تقدير آخر) ، منها ٧٥٥ ألفاً على مياه السد . ومعظم هذه الأراضى فى شمال الدلتا ، بحيث ينتظر أن تختفى منها تماماً ظاهرة البرارى . ولأول مرة ستحدث طفرة حقيقية كبرى فى المساحة المزروعة قد تصل فى النهاية إلى ما يعادل ثلث المساحة الحالية : أى توسع أفقى يصل إلى آخر آفاق الوادى فى الداخل وإلى سيف البحر فى الشمال . بل ولأول مرة يغدو النيل نهراً أسبوعياً فى جزء منه بعد أن كان إفريقيا فقط ، وذلك باستطالته إلى سيناء تحت القناة .

يضاف كذلك أن السد وفر الماء لزراعة نحو ثلاثة أرباع مليون فدان أرزا كل عام مهما بلغ إيراد النهر . وقد تجاوزت هذه المساحة فعلا فى بعض السنوات المليون فدان ، بل وناهزت المليون ونصف المليون . وهذا اكتملت ثورة الأرز فى محاصيل الزراعة المصرية . وفضلا عن هذا ، فالمفروض أن يساعد السد على تحسين الصرف وتبسيط مشروعاته وتوفير نفقاتها بما يرفع الانتاج الزراعى بنسبة ٣٠٪ فى المتوسط . غير أن هذا يستدعى أولاً استكمال شبكة الصرف المكشوف والمغطى كاملة ونموذجية .

أخيراً ، عن الكهرباء والملاحة ، فإن طاقة السد نفسه ، ١٠ مليار كيلو وات ساعة سنوياً ، تزيد كثيراً على طاقة جراند كولى بأمريكا Grand Coolee ، وتعادل ٤ أمثال قوة الطاقة المولدة من خزان أسوان (٢٥ مليار كيلو وات) ، كما تعادل ٦ أمثال استهلاك مصر قبل السد . والمقدر حالياً أن ٧٠٪ من كهرباء مصر تأتى من السد العالى . ومع ذلك فإن طاقة السد لا تستغل حتى الآن إلا بنسبة ٧٠٪ فقط . عدا هذا فإنه يؤدى إلى تحسين اقتصاديات كهربة خزان أسوان حيث يضمن له تدفقاً ثابتاً وقوياً من الماء يخلصه من الذبذبات التى كان يتعرض لها فى السابق . كذلك فإن فى الإمكان كهربة سائر قناطر النيل . وكل هذا مجتمعاً يضمن كهربة الريف وميكنة الزراعة ، عدا إضاءة المدن والقرى وتوفير وقود محطات الكهرباء الحرارية القائمة . وقد تحقق كثير من هذه الأهداف جزئياً . أما ملاحياً فإن السد يعمل على تحسين الحالة كثيراً خاصة فى فترة التحاريق القديمة حين كان منسوب النهر ينخفض إلى حد الضحولة فتعانى الملاحة بشدة . ولقد أمكن بالفعل تحويل طريق الاسكندرية - النوبارية - النيل إلى ملاحة الدرجة الأولى .

وطبيعى أن هذه المزايا الحمة تترجم مباشرة إلى الدخل القومى فى صيغة مكاسب ووفورات وعائدات وأرباح تقدر بنحو ٢٥٠ مليون جنيه سنوياً ، أى أن عائد سنة

واحدة أو سنة ونصف يغطي تكاليف السد كله والتي تقدر بنحو ٤٥٠ مليون جنيه شاملة الأعمال المترتبة عليه بما في ذلك خطوط الشبكات الكهربائية . وهذا معدل استثمار يندر مثيله في أى مشروع اقتصادى . وقد بلغ عائد السد في السنوات العشر الأخيرة نحو ١٠ بلايين من الجنيهات ، أى ٢٠ مرة مثل ما أنفق عليه (١) .

السد إذن ثورة حقيقية في الاقتصاد المصرى ، سواء في الزراعة أو في الصناعة . فإذا كان من الواضح أن السد يثور الزراعة المصرية تشويراً ، فإن أثره على الصناعة لا يقل إن لم يزد . فمن المثير مثلاً أن عائد السد من الكهرباء هو أكبر بند منفرد في عائداته (نحو ١٠٠ مليون جنيه سنوياً) . ووقع كهرباء السد على الصناعة يبرز في مشروع سباد كما بأسوان جزئياً ثم في مشروع مجمع الألومنيوم في مجمع حمادى حيث تكاد الكهرباء في الصناعة الأخيرة أن تمثل « خامة أولية » على قدم المساواة مع خامة البوكسيت المستوردة نفسها . على أن وقع الكهرباء بدورها على الزراعة ليس أقل خطراً ، فهى بإيجاز تعنى تصنيع الزراعة .

الآثار الجانبية

على الجانب الآخر من هذه المزايا والفوائد الأساسية ، من المسلم به أن للسد مثالبه وسوالبه . ويمكن القول إن لكل واحدة من المزايا مقابلها السلبي . وهذه « الآثار الجانبية » ، كما تسمى ، كانت في حساب المشروع منذ خطط بحسابها ظاهرة حتمية في أى مشروع هندسى مماثل على هذا المقياس . وعلى هذا الأساس وضعت الخطط لمواجهة وعلاجها أو التقليل من أخطارها .

وبوجه عام يمكننا أن نلخص كل نتائج السد الجانبية وآثاره العكسية لتستقطب في معادلة واحدة هي أن السد قد استبدل « مجاعة الماء » « مجاعة طمي » . فاليوم تجد مصر نفسها ، على عكس الماضى ، في الموقف الغريب الذى تملك فيه ماء أكثر مما تستخدم فعلاً وطمياً أقل مما تحتاج جداً ، بل لا طمي على الإطلاق . وبالتالي نستطيع أن نرد كل تلك النتائج إلى عاملين أساسيين متشابهين ويعملان في تداخل : زيادة الماء وغياب الطمي . فمن زيادة الماء أتت مشكلة الصرف ، ومنها ومن غياب الطمي أتت مشكلة النحر ، في حين أن غياب الطمي مسئول عن أخطار الحصوبة وتآكل السواحل ومشكلة طوب البناء وهجرة السردين .

(١) حسن الشربيني ، ص ١٨٦ - ١٨٩ .

الأمّن المائى

فأولاً ، وعلى المستوى العام ، فإن زيادة الماء لم تحقق أساساً سوى الحماية من خطر الفيضان الواطى ، ولكنها لم تعن تماماً الحماية من خطر الفيضان العالى . فعلى المدى البعيد ، مازال خطر تتابع سلسلة من الفيضانات العالية قائماً ، بدليل الحاجة إلى مفيض توشكى . فعنى المفيض ، كمشروع وقائى ضد الفيضانات العالية ، أن السد العالى نفسه لم يعد حماية كافية ضدها ، وأنه حماية فقط من الفيضان الواطى .. أو فلنقل بالأحرى إن السد حماية لمصر ضد الفيضان العالى ، ولكنه ليس حماية للنهر نفسه ومجراه . وهذا أيضاً ما يحسم المغزى الحقيقى للمفيض . فبعد أن أفقدنا السد العالى للبحر كمصرف طبيعى ، لحأنا إلى الصحراء كمصرف صناعى .. أى أن المفيض ، مجازاً وبالقوة ، ليس إلا محاولة « لنقل » البحر المتوسط إلى منطقة قرب السد ...

من جهة أخرى ، حتى إذا كان السد قد وفر الحماية من خطر الفيضان الواطى أى القحط ، ، فهل هو حقاً حقق الوفرة المائية الكاملة أو المتوقعة لمصر ؟ من أغرب النقائص التى أسفر عنها السد أن ٤٠٪ مما وفره من المياه يضيع كفاقد بسبب الحشائش التى انتشرت بصورة وبائية فى كل مجارى مصر المائية منذ إنشائه . أى أننا بنينا السد ليضيع نحو نصف المياه التى وفرها فى حشائش المجارى بدل أن تضيع فى البحر المتوسط !

أما من أين أتى وباء الحشائش ، فمن المياه الرائقة التى استصفها أو اصطفها السد . أى أن العلاقة بين الحشائش والسد علاقة سببية مباشرة . ذلك أن من القوانين الهيدرو- فيتولوجية الأساسية أن انتشار الحشائش والأعشاب المائية الضارة إنما يكون فى المجارى المائية ضعيفة الانحدار والتى تحمل مياهها رائحة خالية من الرواسب والمواد العالقة وتجرى ببطء أو بسرعة ضئيلة . والمثل النموذجى فى هذه العلاقة هو منطقة السدود الشهيرة بأعلى النيل نفسه .

وقبل السد العالى كانت المصارف وحدها هى التى تعاني من ظاهرة الحشائش لأن مياهها رائقة نسبياً . أما الترع بمياهها العكرة ودورة الفيضان وانقطاع ضوء الشمس عن قيعانها معظم العام فلم تكن تعرف الحشائش إلا على الحوانب فقط . أما الآن بعد انقطاع الفيضان وسيادة المياه الرائقة ، فقد بدأت الحشائش تغزو المصارف والترع بل والنيل الرئيسى نفسه جميعاً بلا استثناء ولا تمييز ، مما أصبحت معه بمثابة الاسفنجية العظيمة التى تمتص وتبخر جزءاً خطيراً من إيراد النيل وفائض السد سيظل فى ازدياد ما زادت كثافة الحشائش وما لم تعالج المشكلة من جذورها . ومعنى هذا أن ما يوفره

السد من المياه باليمين يبده بالشمال ، وأنه إذا كان قد أقيم بغرض توفير المياه فانه قد هزم أغراضه بنفسه .

ولكن في الوقت نفسه فلو أن مشكلة النحر الشامل في مجرى النيل عولجت مثلما عولجت في بعض الأنهار الأخرى بتقسيمه إلى سلسلة من الأحباس القليلة الانحدار بإنشاء هدارات غاطسة ، فان مصر في رأى البعض مهددة بأن « تتحول إلى منطقة سدود أخرى » (١) ، تلك التى تعد منطقة مفقودة مائياً وغير مائى في أعالي النيل . أما إبادة هذه الحشائش بالمواد السامة فخطر مباشر على الإنسان والحيوان ، بينما أن اقترح زرع أنواع الأممك الآكلة للحشائش هو حل لم يتحقق بعد . وفي كل الأحوال فقد أصبح علينا تطهير النيل باستمرار من الحشائش بالجهد والتكاليف الباهظة بعد أن كان علينا تطهيره من الطمي باستمرار ، أى أننا بفضل السد استبدلنا تطهير الحشائش بتطهير الطمي

إفراط الرى

أياً كانت زيادة الماء التى وفرها السد على أية حال ، ورغم أنها جديرة بأن تحل مشكلة الرى كأحسن ما يكون ، إلا أنها تحولت في الواقع وعلى المستوى العملى إلى « انفلات هيدرولوجى » وصل إلى حد السفه كما وصف . ففى بضع سنين فقط ارتفع الاستهلاك المائى إلى ٦١ ملياراً ، رغم أن حاجات الزراعة لا تزيد عن ٥١ ملياراً ، باسراف قدره ١٠ مليارات ، وذلك دون زيادة جدية في المساحة المزروعة أو الإنتاج الزراعى الفعلى . وقد أمكن بالترشيد استقطاب ٦ مليارات من هذا الإسراف ، إلا أن إفراط الرى أو الرى الجائر مستمر .

كذلك فقد أدت زيادة الماء إلى زيادة نسبة ملوحة مياه النيل ، وذلك كنتيجة لتركيز الأملاح المتزايد بفعل البحر في مياه بحيرة ناصر المتراكمة (بمعدل ١ - ٣ أجزاء في المليون سنوياً). فقبل السد كانت هذه النسبة، مقيسة في القاهرة ، ١٣٨ جزءاً في المليون ، فبلغت الآن ٢٠٥ أجزاء (أو ١٧٠ جزءاً في تحديد آخر) . ورغم أنها لا تشكل خطورة بعد، ورغم أن نسبة الملوحة والقلوية ماتزال متوازنة، فان المشكلة تكمن في المدى البعيد. وإذا كانت هناك بعض مناطق سجلت زيادة سيئة في الملوحة مؤخراً مثل شمال مديرية التحرير والنوبارية، فان من الضروري أن نذكر أنها ليست من فعل السد العالى وإنما نتيجة لخطأ هندسى في تصميم وشق الترع بها كأراضى ملحية أصلاً .

من الناحية الأخرى ، ورغم هذه الوفرة المائية المتخمة ، بل وفي قلب دوامتها

(١) على فتحى ، ص ٢٩ .

الغامرة ، فالطريف أو المؤسف أن السد قد حرم قطاعاً معيناً من الري والزراعة كلية ، وذلك هو نطاق السواحل والخزائر ، أقرب أرض مصر جميعاً إلى النهر وأشدّها ترصداً بالماء . فهذه الأراضي ، التي تبلغ مساحتها ١٢٥ ألف فدان ، كانت تروى دائماً وأبداً بغمر الفيضان الكامل لها . والآن ، مع ثبات منسوب النهر على مستوى متوسط ، لم يعد يصل إليها الغمر قط ، وأصبحت عاطلة عن الزراعة . لقد تركت — حرفياً — « عالية وجافة high and dry » كما يذهب التعبير الإنجليزي الدارج . إنها وحدها الآن التي تعيش في « مجاعة ماء » ، ومن حولها — للتناقض والمفارقة — ينتشر « وباء الماء » انتشاراً . ولهذا فلا بد لهذه الأراضي من تعميم الري بالرفع الآلي أي بالطلببات ، وهو ما تقرر أخيراً .

مشكلة الصرف

على أن إفراط الماء عموماً إنما ينعكس مباشرة وأساساً في مشكلة الصرف . والأصل في السد كان نظرياً أنه سيغني عن الصرف الصناعي أصلاً ، وذلك على أساس أن الأرض لن تتشبع بالمياه في الفيضان وأن مناسب المياه في النهر ستظل منخفضة باستمرار طول العام ، بحيث سيكفي الصرف الطبيعي الرأسى في التربة عن طريق الطبقة الرملية الحصابوية السفلى المبطنة .

غير أن الذي حدث بالفعل هو العكس تماماً . فقد تفاقمت مشكلة الصرف إلى حد خطير ، بل تضاعفت فأصبحت مشكلة مزدوجة كمية وكيفية معا ، بل مثلثة بالأحرى ، كمية مرة وكيفية مرتين . فهناك ابتداء إفراط الري كمية ، ثم اختفاء الفيضان ميكانيكياً ، وأخيراً تغير نوعية الماء كيميائياً .

فاختفاء الفيضان وذبذبات النهر الفصلية ودورة ارتفاعه وهبوطه ، استبعدت دورة فصل الماء العالى والواطى التي كانت بمثابة عملية صرف طبيعي متخللة ومعمقة وغسل داخلي وتهوية صحية للتربة ، خاصة في الصعيد . كذلك فإن ثبات مستوى الماء في النهر على منسوب عال نسبياً رفع مستوى الماء الباطنى في التربة حتى وصل إلى حد التشبع والنشع water-logging .

أما تغير نوعية المياه في اتجاه ضعف النفاذية ، نتيجة ظهور طحالب معينة في مخزون بحيرة ناصر على نحو ما رأينا ، فأفدح أثراً ربما . فالخشية أن يغير بدوره من طبيعة الأرض نفسها . فلتن كانت إضافة الحبس الزراعى إلى التربة هي العلاج التقليدى والسليم في مثل هذه الحالة ، فذلك إلى حين ، أما على المدى الطويل فإن الجرعات

المتزايدة والمتراكمة منه جديرة بأن تغير تركيب التربة الميكانيكى ذاته إلى شىء أشبه بالطوب ، الأمر الذى يودى بنحسوتها إلى الأبد وبحيث يستحيل استعادتها حتى لو أعيد الفيضان نفسه .

وقد انعكس هذا كله بالفعل فى زيادة نسبة الملوحة فى التربة وتدهورها المتزايد ، مما ارتد على إنتاجية القدان فى كثير من المحاصيل كالذرة والأرز والقصب . حتى أراضي الحياض المحولة إلى الرى الدائم بالصعيد انحدرت إنتاجيتها فى محاصيلها التقليدية الشهيرة كالعدس والبقول والبصل بصورة مثيرة .

على الجانب المقابل ، فإن النظرية الرسمية تنفى ابتداء مسئولية السد العالى عن رفع مستوى المياه الجوفية ، بدليل أن مناسيب هذه المياه الجوفية اليوم على امتداد خريطة مصر أعلى من مناسيب ماء النيل نفسه ، فكيف يكون هذا إن لم يكن بسبب إفراط الرى والانفلات الهيدرولوجى وحده أو أساساً ؟ وبالتالي ينتفى وجود أى علاقة بين أعراض تدهور الأرض والتربة وبين تغير أو تدهور نوعية مياه النيل .

أما الرد على تلك الأعراض فهو أن مشروع السد العالى يقتضى كشرط أساسى نشر شبكة الصرف العميق الجيد على كل المستويات ابتداء من المصارف الرئيسية حتى مصارف الحقول ، سواء ذلك الصرف المكشوف أو المغطى . وهو ما لم يتحقق إلا جزئياً حتى الآن . كما أن جوهر المشكلة أن وفرة المياه أغرت الفلاح بالإسراف الشديد فى الرى ، فساء الصرف وتدهورت التربة فى المحاصيل . أما مشكلة الحياض المحولة فمسألة خبيرة وتمرس ، حيث لم يحسن فلاحها بعد فنون الرى الدائم . ومراعاة هذه الشروط كفيلة بأن تحل مشكلة الصرف جميعاً . ولقد بدأت متوسطات إنتاج القدان فى معظم المحاصيل ترتفع فى السنوات الأخيرة بالفعل .

على أن لمشكلة الصرف ، عدا الزراعة والأرض الزراعية ، جانبها العمرانى أو المعمارى . فكنتيجة لتغير نظام النهر وتصريفه . تأثرت المياه الجوفية فى الآبار الارتوازية حيث تغير مستوى وتركيب موارد المياه بها فى بعض المناطق كالحيزة . كذلك تأثرت مجارى المدن بهذا الارتفاع الثابت الدائم فى مستوى المياه الباطنية ، فأصبحت حركة الصرف فيها من وإلى النهر ضعيفة بطيئة . وفى النتيجة أخذت ظاهرة الطفح فى مياه المجارى تنتشر فى المدن إلى حد مقلق ، كما عادت المياه الجوفية تتسرب إلى بدرومات كثير من المباني بالقاهرة وغيرها . والخوف الأكبر هو على أساسات المباني التى تدخل فيها الخرسانة المسلحة . ذلك أن هناك شواهد على ارتفاع نسبة الكبريتات فى تلك المياه الجوفية ، وهى بطبيعتها تؤدى إلى تآكل تلك الأساسات .

وقد بدت أعراض الخلل في أبعض أنفاق السكك الحديدية المعرضة بطبيعتها للاهتزازات . ولكن « إذا كانت هناك مبان حدث تآكل في أساسها ولم تسقط ، فإنها قد تكون في حالة اتزان غير مستقر بحيث تنهار إذا تعرضت مصر لزلزال شديد ، وهذا أمر ليس بعيد الاحتمال » (١) .

مشكلة النحر

أما عن مشكلة النحر، أي التعرية النهرية، فرجعها أساساً غياب الطمي مع زيادة الماء المنطلق في النهر ، أي في كلمة واحدة زيادة المياه الراكدة . والخطر هنا مزدوج بفعل تعرية النهر الأفقية الحانئية وتعرية القاع الرأسية . فبفعل الأولى نخشى أن تتآكل التربة الحصبة وتهدل جوانب النهر وهو امش الوادي وجسور الطراد والطرق الزراعية، وبعدها تنقلص مساحة الرقعة الزراعية أي جسم الوادي نفسه .

وبالفعل فلقد بدأت جوانب النهر في الصعيد تتأثر بجرف سفوح المجرى ، إذ أخذت مياه الري نتيجة تأثير الشمس والحفاف تتسرب إلى المجرى كالمصارف الصغيرة مهدلة سفوحه وجوانبه *gullying* ، كما انهارت بعض جسور النيل موضعياً تحت هجمات مياه النهر على الأرض ، خاصة في أسوان وقنا وسوهاج حيث ابتلعت بعض الأراضي الزراعية والنخيل (والأشخاص أيضاً !) . كذلك سجلت الأقمار الصناعية أن النيل يغير مجراه في الصعيد بشكل طفيف .

أما عن تعرية قاع النهر وهبوطه فتهدد أولاً وعلى المدى القريب نسبياً بصعوبة عملية ري الأراضي الزراعية كنتيجة لهبوط مستوى النهر في مجراه دون مستوى ماأخذ ترغ الري والسواقي والموتورات ... الخ . وقد ثبت مثل هذا بالفعل في منطقة السلسلة وكوم أمبو حيث أصبحت طلببات كوم أمبو التي تروى ٨٠ ألف فدان من القصب مهددة بنقص مياه الري . ثم هي تهدد ثانياً وعلى المدى البعيد بتآكل جنود وأساسات كل المنشآت الهندسية القائمة على النهر من قناطر وكباري فتصبح باطراد « معلقة » في الهواء إلى أن تنهار فجأة . وقد تنبأ البعض فعلاً بأن قناطر النيل سوف تسقط بعد ٢٠ سنة من الآن أي حوالي سنة ٢٠٠٠ (٢) .

وليس شك أن معظم هذه توقعات جدية من الوجهة النظرية ، إلا أنها عمليا على مقياس طفيف للغاية وبطيئة المفعول جداً كما رأينا قبلاً . فمن ناحية ، لا خوف حقيقى على القناطر والكباري حيث أن أساساتها تمتد إلى عمق ٣٠ متراً أحياناً في حين

(١) السابق ، ص ٢٨ .

لا يزيد النحر الرأسى عن سنتيمترات إلى متر أو مترين . فالى الآن وبعد ٢٠ سنة وزيادة من قيام السد لم يزد النحر عن ٢٥٤ سم ، أى أقل من كل التوقعات . ومن ناحية أخرى فان الانهيارات على جوانب النيل لم تزد عن ٣٠ كم من كل مجراه . والمقول عموماً أن النيل قد وصل الآن إلى حالة التوازن والاستقرار نهائياً ، وإن كان البعض يرى أنه أبعد ما يكون عن ذلك ، وليس قبل قرن على الأقل . وعلى أية حال فان هناك ثلاث وسائل لمواجهة هذه الأخطار والحد منها .

أولاً ، تقوية وتدعيم المنشآت القائمة على النهر . وقد تقرر فعلاً البدء فى تقوية قناطر إسنا ونجع حمادى وأسيوط ، والأخيرة كانت أشدها تعرضاً نظراً لتقدمها نسبياً . كذلك فان قناطر إسنا قد تقدم بها العهد أيضاً ، ولكن لا خوف عليها ما لم يزد النحر عن مترين فتتخفض مناسيب مأخذ الترع الرئيسية . والخيار هو بين تدعيم القناطر الحالية مع توليد الكهرباء منها وتوسيع أموستها للملاحة رغم انتهاء عمرها الافتراضى ، وهذا هو الأقل تكلفة ، وبين إعادة بنائها من جديد تماماً ، وهذا هو الحل الأمثل لكنه الأبطأ والأعلى تكلفة .

ثانياً ، إنشاء سلسلة من القناطر المتتابعة على النيل للحد من سرعة التيار وكسر حدته وقدرته على التعرية . ففيها بين أسوان والقناطر الخيرية ينحدر النهر من ٨٣ متراً إلى ١٦ متراً ، أى نحو ٧٠ متراً فى ٦٠٠ ميل ، بمعدل متوسط ٨ سنتيمترات . فلو أمكن تقليل هذا المعدل إلى ٢ أو ٣ سنتيمترات لقُلَّ النحر بدرجة معقولة ومطمئنة . ويتم هذا باقامة مثل تلك القناطر ، وذلك فضلاً عن فائدها فى تحسين الري وتوليد الكهرباء . والمواقع المقترحة هى عند جبل السلسلة قرب كوم أمبو ، ثم عند قفط على ثنية قنا ، ثم أخيراً عند سوهاج . وقد بدأ تنفيذ قناطر السلسلة فعلاً حيث اشتد النحر وهبوط القاع كما رأينا . أما قناطر قفط وسوهاج فقد تأجل تنفيذها نظراً لانخفاض الأرض حولها دون مستوى سطح مياه النيل فى نحو ٣٠٠ ألف فدان ، مما يهدد برفع مستوى المياه الجوفية فيها بعد ارتفاع مستوى مياه النهر نتيجة الحجز أمام القناطر .

ثالثاً ، إعداد مفيض توشكى الذى بدأ تنفيذه بالفعل . وقد جاء تبني فكرة المفيض كبديل عاجل عن فكرة القناطر المتعددة ، ولكن ليس من الواضح بعد ما إذا كانت تغنى عنها على المدى البعيد . المؤكد فقط أن الوسيلتين الأخريين - سلسلة القناطر الحديدية وتدعيم القناطر القديمة - لا تكفى قطعاً كحل لمشكلة النحر ، لأن أقصى تصريف لفائض بحيرة ناصر فى حالة الطوارئ مستحيل أن يستوعبه مجراه

بسلامة أو بأى أمان على الإطلاق . ولهذا فإن المفيض أكثر من حل إضافي ، وإنما حل حتمي ، وإن كان البعض يتحفظ في كفايته هو بدوره بصورته وتصميمه الحاليين . .

وسلاحظ عند هذا الحد أن هذه المشروعات الثلاثة يمكن النظر إليها من الناحية العملية على أنها مكملات طبيعية وملحقات حتمية للسد ، مثلما كان لخزان أسوان . ولا يقال بالضرورة في هذا الصدد إن الأخيرة كانت وظيفتها إيجابية بمعنى أنها كانت ضرورية لحسن استخدام وتوزيع المياه الجديدة للرى ، بينما أن الأولى سلبية بمعنى أنها فرضت فرضاً تفادياً للمزيد من الأضرار والأخطار والحسائر الحانئية ، إذ الواقع أنها مطلوبة في حد ذاتها ولفوائدها ومكاسبها الإضافية حتى بصرف النظر عن دورها التصحيحي .

مشكلة الطمي

إذا انتقلنا الآن إلى مشكلة الطمي وغيابه ، فإن قضية خصوبة التربة تأتي في الصدارة . فالبعض يخشى على خصوبة أرض مصر مضرب الأمثال من حرمانها من الغرين ، إكسير الخصوبة ومجدد شباب التربة ، وإلى غيابه يرجع البعض بالفعل تدهور الأرض والمحاصيل الذي لوحظ أخيراً . وهكذا يثير السد العالي من جديد قضية « أنيميا الماء أو الماء الأنيمي » كما لم يحدث قط من قبل . حتى لقد ذهب البعض إلى حد القول بأن حرمان التربة المصرية من الطمي ، تلك الكمية الهائلة التي يمكن أن تزيد من ثروة التربة الأرضية في أى مكان من العالم ، سوف « يطعن الزراعة المصرية في الصميم » (١) .

ومن الناحية الميكانيكية ، فإن المحقق أن غياب الطمي سيؤثر على تركيب التربة وقوامها مما قد يغير خصائصها — ليس بالضرورة إلى الأسوأ في نظر البعض ، إن لم يكن حقاً إلى الأحسن (كذا) ، حيث أن الطمي هو مصدر مشكلة النعومة والزوجة وضعف المسامية في تربتنا تقليدياً . أما عن القيمة المخصبة أو السهادية للغرين فليس متفقاً عليها . فمعظم الزراعات الفيضية ، فضلاً عن كل الزراعات المطرية ، لا تعرف طمياً ولا تعرف إلا ماء رائقاً .

ثم إنه ليس من الصحيح أن طمي الفيضان كان يذهب كله أو حتى معظمه إلى

(١) مصطفى محمود حافظ ، « السد العالي وبحيرة ناصر » ، مجلة الثقافة العربية ، جامعة الدول العربية ، عدد ٤ ، ١٩٧٦ ، ص ٩٨ .

أرض الوادى ، وإنما إلى البحر . فمن ١١٠ ملايين طن سنوياً ، كان نصيب الأرض الزراعية ١٢ مليوناً أى نحو العشر فقط ، أغلبها أو نحو ٧ر٣ مليون يذهب إلى أراضي الحياض وحدها (الأرقام الحديثة المعلنة هي ١٣٤ مليون طن حمولة النهر ، كان يذهب منها إلى البحر ١١٤ر٥ مليون ، وإلى الأرض ١٩ر٥ مليون) . وعلى العموم ، فإن الأرض الزراعية لم تحرم إلا من ٦ ٪ من كمية الطمي ، وهى ١٦ر٨ مليون طن . وحتى عند هذا ، فإن ما فقدته الأرض من الطمي يمكن تعويضه بجرعة من السماد لا تتجاوز قيمتها كما وجد بضعة ملايين من الجنيهات لا أكثر . ولن نذكر هنا ما يبيده البعض من الترحيب بانقطاع الطمي واعتباره من مزايا السد الإيجابية ، وذلك بمقولة أنه يحل مشكلة تطهير الترع والمجارى السنوية وتكاليفها الباهظة فى السابق ، فمثل هذا منطق تبرير سقيم : فنج ومعوج إلى حد القلب لا مرأى .

بالمثل أزمة خامة الطوب ، التى تفاقمت حتى وصلت إلى حد تجريف التربة الزراعية نفسها ، يمكن حلها — كما هو الاتجاه العالمى الحديث — ببدائل الطوب الرملى والطفلى وكذلك الحجر ، وكلها خامات متوفرة فى مواضع عديدة مناسبة على امتداد جانبي الوادى وأطراف الصحراء . بل إن البعض ليعتبر طمي النيل « عبئاً على صناعة الطوب فى مصر » (مثلما هو على الزراعة المصرية) ، حيث أن الطوب الطفلى والرملى يفضل الطوب الطينى قوة وتحملاً . ولقد بدأ بالفعل إنشاء عدة مصانع لإنتاج الطوب الرملى والطفلى ، فضلاً عن المساكن الجاهزة . كذلك تبين إمكانية استغلال طمي شواطئ بحيرة ناصر العليا فى تصنيع الطوب الأحمر وتصديره إلى الوادى .

أخيراً ، بصدد تآكل سواحل الدلتا ، الذى تبدو شواهد وأعراضه بقوة وخطورة فعلاً فى مواضع ونقط ضعف معينة كمناطق الرؤوس المعرضة والألسنة البارزة كرأس البر ، فلندكر أولاً أن الظاهرة سابقة للسد وليس هو المسئول الوحيد عنها . وثانياً وكما يرد البعض فلا ينتظر للساحل أن يتراجع إلى الخلف بصورة خطيرة حقاً فى المدى المنظور . والمشكلة على أية حال مشكلة كل الدالات الساحلية تقريباً ، والعلاج ممكن بالحواجز والمصدات المناسبة .

وإذا انتقلنا فى النهاية من مشكلة السواحل على البر إلى مشكلتها فى البحر ، فإن هجرة السمك عامة والسردين خاصة من شواطئ الدلتا ، كنتيجة لتناقص المواد الغذائية التى كان يعيش عليها فى طمي الفيضان ، فلعلها لا تمثل مشكلة حقيقية أو جادة . فمن الممكن تعقب أسرابه إلى الأعماق والمواطن الجديدة ، كما أن هناك أدلة على أنه

قد بدأ يعود إلى موطنه القديمة . وعلى أية حال ، فإن في بحيرة ناصر تعويضاً أكبر وأغنى .

هل يمكن استعادة الطمي ؟

حسناً ، وماذا بعد أن قيل وعمل كل ما يمكن أن يقال ويعمل في شأن الآثار الحانئية وحلولها الحزئية ؟ أما من حل كلي ، حاسم وشامل ، للمشكلة الأم والأس مشكلة الطمي ؟ هل ثمة من شيء كالحل المطلق ، ما دامت هي المشكلة الحذر ؟ ألا يمكن بضربة واحدة ، بطريقة أو بأخرى ، تحرير الطمي وفك إسهاره من البحيرة الأم ناصر ، واستعادته وإطلاقه إلى مجراه الأب النيل ؟

فعلاً ، لم يكف الفكر الهندسي والتكنه لوجي منذ بدأ إنشاء السد عن إثارة هذا السؤال الطموح والصعب ولا نقول الحالم ، وعن مخامرة أبعد الحلول تصوراً ولا نقول خيالاً . وهناك إلى الآن خطان فكريان أساسيان : نقل الطمي من أمام السد إلى خلفه بواسطة مواسير ضخمة تخترق جسم السد ، أو نقله بواسطة قناة تحويل جانبية تلور حوله وتتخطاه .

فأما فكرة المواسير فليست بلعاً ولا محض نظرية ، فهي مطبقة بالفعل في بعض سدود أنهار خليج المكسيك في الولايات المتحدة . وفيها ينتقل الطمي من قاع البحيرة خلال المواسير التي تخترق جسم السد ، وذلك تلقائياً وبلا محركات صناعية وإنما بقوة تيارات الحمل الطبيعية وحدها ، مع ملاحظة أن عمل هذه المواسير أو الأنابيب المدفونة يقتصر على موسم الفيضان فقط .

ولن نخفي هنا أن جوهر فكرة المواسير أو الأنابيب إنما يمثل صورة مستعارة ، ميكروسكوبية نوعاً وغير طبيعية تماماً ، من أصل مبدأ السدود ذات الفتحات والعيون ، وكأنما هي تعود بنا تحت مظلة الضرورة إلى حل وسط يجمع بطريقة ما ، توفيقية ولكنها ترقيعية ، بين مبدأي السد المصمت والسد ذي الفتحات ، أي بين نمطي السد العالي نفسه وخزان أسوان القديم .

ومهما كان الأمر ، فلعل هذا الحل في حالتنا كان ممكناً قبل أو أثناء إنشاء السد ، أما الآن فإن المشكلة هي استحالة وضع مثل هذه المواسير في جسم ضخمة ضخامة السد العالي ، هذا فضلاً عن ضعف تيارات الحمل في بحيرة را كدة ركود بحيرة ناصر .

من هنا لا معدى عن الانتقال إلى فكرة قناة التحويل الجانبية كبديل . هيكمل
الفكرة قناة جانبية أو تحويلة تستدير حول البحيرة ، بادئة أمام السد فى النقطة التى
يتكدرس بها الطمى أغزر ما يتكدرس فى قاع البحيرة ، لتنتهى خلفه بعد أن تكون قد تحاشت
مصيدة السد ، حاملة بذلك الطمى بكامله أو معظمه إلى مجرى النهر الطبيعى مرة أخرى .
أى قناة تحويل للطمى مثلما هناك قناة تحويل للماء نفسه ، إذ لا تنس أن الماء أصلاً
يستدير حول السد من الأمام إلى الخلف فى قناة جانبية خاصة قصيرة . وبعبارة
أخرى : قناة تحويل للماء ، وأخرى للطمى : هذه على الضفة اليمنى ، وهذه على الضفة اليسرى .

مهما يكن ، فلقد وجد أن أنسب نقطة بدء لمثل هذه القناة هى منطقة جوجيا .
غير أن هذا يعنى أن يكون طول القناة هو بطول بحيرة ناصر ، أى ٥٠٠ كم . وهذا
بدوره يعنى أنك إنما تشق نهراً جديداً صناعياً بالصحرَاء الغربية فى الواقع ، لا تقل
تكاليفه عن ٥٠٠ مليون جنيه أى ضعف تكاليف السد العالى نفسه وزيادة . (١)
أىكون الخروج من هذا المأزق بالبحث فى ربط الفكرة بمشروع مفيض توشكى ،
والذى يبدو قطعاً جزئياً من جوهر الفكرة ؟ مجرد اقتراح .

السد فى الميزان

طبيعى أن يكون السد العالى ، كأي مشروع من نوعه وحجمه ، موضع جدل
وخلاف منذ نشأته بل من قبل إنشائه ومن بعده . على أن الملاحظ أن معظم ما قيل
ويقال عنه يتطرف عادة إما نحو التهويل وإما نحو التهوين ، إيجاباً وسلباً . ومن هنا
غفى مقابل النظرية ، المسرفة بالتأكيد ، القائلة بأنه هو الحل الشافى الشامل والرد المطلق
على كل مشكلات الزراعة والصناعة والحياة المصرية ، كان هناك رأى متطرف
يرفضه من حيث المبدأ ومن البداية . والواقع أنه قبل بناء السد كانت هناك مدرسة من
هندسة الرى فى مصر ترى أن أى محاولة للتحكم فى كل مياه النيل إلى آخر قطرة إنما
هى محاولة ضد الطبيعة ، طبيعة الأنهار ، وأنها تنطوى على كارثة تامة .

أما بعد أن أصبح السد حقيقة واقعة فإن هناك ، مازال ، من يتساءل عما إذا
كانت مصر قد أصابت أم أخطأت فى بنائه (٢) . بل لقد تعرض السد فى السنوات
الأخيرة إلى حملة محمومة شككت حتى فى سلامة بنائه فنياً ، بينما صورت نتائجه على
أنه «كارثة على مصر» ونعته «بكارثة أسوان» (٣) . غير أننا ينبغى أن نتذكر أن
هذه الحملة الضارية إنما بدأتها عناصر معادية لمصر ، وعناصر صهيونية بصفة أساسية .

(١) « طمى النيل المحجوز أمام السد » ، الأهرام ، ١٩٧١/١٠/٧ ، ص ٣ .

(٢) مابرو ، ص ١٦٥ .

(٣) مقتبسة فى مصطفى محمود حافظ ، ص ٩٧ - ٩٨ .

هذا في الخارج ، أما في الداخل فقد تصاعدت الحملة إلى أن وصلت حرفياً إلى حد الصيحة الوندالية « اهدموا السد ! » . غير أن دوافع هذه الحملة هي الأخرى كانت سياسية سافرة ، ومن ثم لا محل لها من العلم .

على أن الخلاف داخل دائرة العلم لا يقل للأسف حدة وتطرفاً ، مما يضع المواطن العادي غير المختص في حيرة بالغة . فعلى الجانب السالب ، يذهب رأى إلى أن « ما حققه السد العالي لنا من مزايا لا يعد شيئاً بجانب ما جره وما سوف يجره علينا من مصائب » ، بل إن الأمر ليتعدى حساب المزايا والمضار إلى « ضياع مصر كلها » ، وأن المعركة ضد السد العالي باتت « معركة مصير » . (١) وعلى النقيض من هذا تماماً انتهى البعض الآخر إلى أنه « قد لا يوجد مشروع سابق لمشروع السد العالي عاد بهذا القدر من الفائدة على هذا القدر من البشر ... وجدير بمن يقللون من قدر هذا المشروع أن ينظروا إليه من الجانب الصحيح من المنظار بعد وضعه في البؤرة الصحيحة » (٢) . أو في قول آخر أن « السد العالي يعد أكبر إنجاز في تاريخ الشعب المصري رغم الأقاويل والادعاءات » (٣) . وبين هذه المواقف المتناقضة تماماً ، نستطيع علمياً وموضوعياً أن نلخص النقد الموجه إلى السد في النقاط الست الآتية .

التحفظات الستة

أولاً ، أنه إن لم يكن مشروعاً سياسياً بقدر ما هو مشروع هندسي ، فإن السياسة قد تداخلت وتدخلت فيه إلى حد بعيد على الأقل ، سواء على المستوى الوطني القومي في العالم العربي أو على المستوى الإقليمي النهرى في حوض النيل أو على مستوى الصراع الدولي في العالم بين الكتلتين ، بحيث أصبح مزيجاً معقداً من رمز الاستقلال الوطني والأمن المائي والقوة السياسية . وفي النتيجة اختلطت في المشروع دوافع المخذ القومي مع الحدود المادية . وفي النهاية تغلب فيه رأى الأوتوقراط على رأى التكنوقراط . فقدم الأخير البدائل فقط بينما قرر الأول الأولويات .

ومن هنا أيضاً يشعر البعض أنه قرر وخطط في عجلة ، نحو ٥ سنين فقط مقابل عشرات لمشاريع مماثلة أو أقل . كذلك يشعر البعض بأنه تم في ظل سباق عنيف وصراع خفي ليس فقط في مناخ الحرب الباردة ولكن أيضاً مع الادعاءات والمطالب والتحديات المائية لآخرين أشقاء وغير أشقاء في حوض النيل واستباقاً لخططهم في

(١) على فتحي ، ص ٢٩ ، ٢٢ ، ٢٢ .

(٢) مقتبسة في مصطفى حافظ ، ص ٩٩ .

(٣) « السد العالي .. المفترى عليه » ، الأهرام الاقتصادي ، ٦ يوليو ١٩٨١ ، ص ١٢ .

فرض الأمر الواقع على مصر هيدرولوجيا وقطعاً للطريق عليهم لقطع طريق الماء عليها. فمثلاً كان السودان يعتمز تنفيذ مشروعات مائية من شأنها خفض إيراد النيل في مصر (١) .

. ثانياً ، السد فيما يرى هؤلاء النقاد لم يكن له داع أو مبرر ، وله بدائل عديدة ، وبدائله أفضل منه وأجدى . فإذا كان شرط الموقع الوطني ضرورة مسلماً بها من الجميع بما يستبعد مشاريع منابع النيل العليا كما اقترحها مردوك مكدونالد ، فقد كان هناك اقتراح لمكدونالد أيضاً بتعليق خزان أسوان بتعليق ثلاثة يمكن أن ترفع طاقته التخزينية إلى ١٠ مليارات أى أكثر مما أضاف السد العالى إلى حصة مصر السنوية وهى ٧.٥ مليار . فان قيل إن التعليق خطرة ، فقد كان من الممكن إقامة خزان ذى فتحات وعيون على غرار خزان أسوان نفسه ولكن فى موقع السد العالى ذاته ، بأبعاد أضعاف أبعاد الأول وبأرباح أضعاف أرباح الثانى ، وبذلك يأخذ من كليهما محاسنه ومزاياه دون أضرار ومثالبه .

غير أن من الضروري هنا أن نضيف أن هذه الاعتراضات قابلة بدورها هي الأخرى للجدل والنقد . فلقد تحققت لحان دولية من الخبراء الهيدرولوجيين وكذلك الاقتصاديين من أن السد العالى هندسياً واقتصادياً كان أفضل البدائل المتاحة أمام مصر ، كما أثبت السد نفسه بعد بنائه خطأ كثير من الاعتراضات عليه سواء هندسياً أو هيدرولوجياً .

ثالثاً ، من الناحية العملية البحتة ومن حيث المحصلة المائية الصافية ، فان السد على عكس ما صور دعائياً محدود عطاؤه بدرجة لا تتناسب مع أبعاده وضخامته الهائلة وتكاليفه الباهظة ولا مع المشاكل والأخطار والملايسات التى اكتنفته فى الماضى والحاضر والمستقبل فضلاً بالطبع عن الضجة والدعاية الداوية التى صاحبتة . فلهذه الأولى ، يبدو السد بسعته الخرافية حصيلة تتعدى أعرض أحلام مهندس الري التقليدية ، مقيسة مثلاً بمستويات خزان أسوان والأولياء المتواضعة . على أن من الإنصاف والموضوعية بل الأمانة العلمية حين نقارن بين الطاقة المائية لكل من الخزان والسد أن نتذكر بالدقة الفارق بين التخزين السنوى والمستمر . فالأول إنما يمثل دخلاً متجدداً . حيث الثانى رأسمال تراكمى . أما أن يقال وحسب إن السد العالى يحقق ١٥٧ ملياراً مقابل ٥ مليارات فقط لخزان أسوان ، فمقارنة خاطئة مثلما يمكن أن تكون مضللة أو مغرضة .

(١) مصطفى حافظ ، ص ١٠٤ .

فإذا كان الخزان يوفر ٥ مليارات سنوياً ، فإن إضافة السد العالى السنوية إلى مائة مصر هي ٧٥ مليار فقط ، أى ما يعادل مساهمة الخزان مرة ونصف مرة لا أكثر ، أو مجموع ما كان يوفره خزان أسوان وخزان جبل الأولياء معا . وتلك هي الأبعاد الحقيقية والواقعية لوزن السد ودوره مائياً . ولعل هذه النقطة بالذات لم تبرز للرأى العام بما فيه الكفاية ، إن لم تكن قد حجبت عنه عمداً . وفى هذا يقول وين أوين « لعلها هي ضخامة وأهمية تلك المشاريع السابقة (خزان أسوان والأولياء) التى تستحق الأكثر أن تؤكد فى المقارنة » (١) . وعلى أية حال ، فإن عطاء السد من الطاقة والكهرباء قد يفوق عطاءه من الماء نفسه . وحتى من ناحية الماء ، فإن عطاءه للسودان ضعف عطاءه لمصر ، أى أنه جاء لمصلحة السودان ولحسابه أكثر منه لمصلحة مصر أو لحسابها .

رابعاً ، من الناحية العملية والعلمية معاً ، فإن السد يثير من المشاكل أكثر مما يحل أو قدرها ، وحتى هذه الحلول ليست بالمثالية الكاملة ، بل إنه ليكاد يهزم أغراضه بنفسه . فعدا مشكلة النحر الخطرة ومشكلة الصرف الباهظة وسائر الآثار الجانبية العديدة ، فإنه لا يحقق هدف الوفرة المائية ولا الأمن المائى تماماً . فلئن كان السد يوفر الحماية ضد الفيضان الضعيف ، فقد اتضح أنه لا يوفر الحماية ضد الفيضان العالى المتتابع إلا جزئياً . ولئن كان قد حاز الأفضلية على مشاريع البحيرات الاستوائية فى أعلى النيل لأنها لا تعطينا إلا المياه الرائقة دون مياه الحبشة الغرينية ، فقد أنهى هو ورود الطمى إلى مصر إلى الأبد . ولئن أضاف إلى إيراد مصر المائى قدراً معيناً من مليارات الأمتار المكعبة ، فإنه بحشائش الحجارى التى نشرها على امتداد مصر قد بدد نحو نصف هذا القدر إلا قليلاً .

وليس رداً — يستطرد النقاد أصحاب هذا الرأى — أن يقال إن الآثار الجانبية للسد متوقعة محسوبة وعلاجها معروف أو قيد البحث أو التنفيذ . فأنت بذلك إنما تعالج خطأ أكبر بسلسلة لا نهاية لها من الأخطاء الأصغر ، أى بسياسة الترقيع الجزئى المستمر . وحتى عند ذلك ، فإن هذا كله يمثل إنفاقات وتكاليف متزايدة تسحب فى النهاية من مزايا وفوائد ووفورات السد نفسه ، بحيث تتضاءل اقتصاديته باطراد . فمثلاً إذا كان المشروع أصلاً قد تكلف بضع مئات من الملايين من الجنيهات ، فيكفى أن نذكر أن مشاريع الصرف المرصودة حالياً تجرى فى بضعة بلايين من الجنيهات ، أى نحو عشرة أمثالها .

(1) Wyn F. Owen, «Land & water use in the Egyptian high dam era», Ekistics, Feb. 1965, p. 105.

خامساً ، واتصلاً بالنقط السابقة ، يلاحظ البعض أن السد العالى بكل ما يعنى ومثل لم يكن له على الزراعة المصرية حتى الآن مثل ذلك الأثر الدرامى الهائل الذى كان لخزانى أسوان والأولياء رغم أن صافى ما يوفره سنوياً يعادل مجموع ما كانا يوفرانه . وفى هذا يتساءل وين أوين « لم لا ينبغى أن يتوقع أن يكون لسبعة ونصف مليارات مكعبة ثانية من موارد المياه «الفصلية» - أى الصيفية - أثر على نمط استغلال الأرض يعادل أثر الأولى على الأقل فى ضخامته ؟ » (١) . ولا شك أن المفروض أن يثور السد العالى الزراعة المصرية تثويراً وكما لم يثورها أى مشروع سابق للرعى الدائم . وهناك إجماع عام على أن ثورة زراعية جذرية ما لم تواكب ثورة الرى المتمثلة فى السد . غير أن السد نفسه قد لا يكون مسئولاً عن ذلك ، وإنما هو قصور الزراعة ذاتها وتخلفها . وعلى أية حال فلعل هذه الثورة المرتقبة مسألة وقت فقط .

سادساً ، وأخيراً ولكن ليس آخرأ بالتأكيد ، فإن السد يمثل مخاطرة كبرى تصل إلى حد المغامرة ، إن لم يقل البعض المقامرة . والإشارة هى بالطبع إلى احتمالاته المستقبلية الغامضة وكل ما يجازف به من تغيير مجهول النتائج والمدى فى طبيعة النهر والوادي ويتعلق بصميم الوجود الطبيعى لمصر ذاته . ولكن يرد أنصار السد على هذا بالنفى . فعندهم أن « الآثار الجانبية » للسد إن هى إلا « كظل العمارة » ولا خطر على مصر أرضاً ووادياً ونهراً ونحراً ... الخ. الدليل على ذلك فى دفعهم أن الواقع قد كذب تباعاً كل توقعات وتنبؤات المشككين القائمة فضلاً عن مبالغاتهم المسرفة.

فهؤلاء مثلاً قدروا فى ١٩٥٦ وقبل إنشاء السد أن النحر الشامل سيصل إلى ٥٤ مترأ فى قاع النحرى ، وذلك على أربع دفعات بمتوسط ١٤ مترأ كل دفعة ، وأن معظم هذا النحر سوف يحدث فى العامين الأولين من بناء السد . فلما بدأ إنشاء السد ومضت سنوات دون أن تتحقق هذه النبوءات ، عادوا فقالوا إن القاع سوف ينخفض إلى عمق ٥٠ مترين بعد ٥ سنوات من التشغيل وإلى ٣ أمتار بعد ١٠ سنوات . فلما لم يحدث هذا أيضاً ، عادوا فى ١٩٧٦ فقالوا إن ٨٣٪ من النحر الشامل سوف يتم بعد ١٧ سنة من بدء التشغيل أى فى ١٩٨٥ ، وأن عمق النهر بين إسنا ونجع حمادى سيصل إلى ٦,٦٥ متر ، وخلف قناطر نجع حمادى سيكون ٨,٤ متر ، وخلف قناطر أسبوط ٦,٤ متر . غير أن الذى حدث بالفعل أن معدلات النحر السنوية لم تتجاوز حالياً ٢,٢ سم بين أسوان وإسنا ، ٣ سم بين إسنا ونجع حمادى ، ٢,٥ سم بين نجع حمادى وأسيوط ، ٠,٤ سم بين أسيوط والقاهرة . (١) وهذا كله وغيره ما يؤكد سلامة مستقبل الوادى طبيعياً .

(١) « السد العالى .. المفترى عليه » ، الأهرام الاقتصادية ، ٦ يوليو ١٩٨١ ، ص ١٣ - ١٥ .

إزاء هذا الرد ، يعود البعض فيشير على رأس الأخطار الكامنة والمستقبلية قضيتين
تضربان في صميم الأمن القومي المصري ، إن لم يكن الوجود القومي المصري ذاته .
فأولاً ، هناك التهديد بالدمار الذي ستعيش مصر تحت رحمته إلى أجل غير
مسمى . فبحيرة ناصر - ١٢٠ مليار متر مكعب على الأقل - ككتلة مائية جبارة
تستقر في أقصى جنوب مصر وعلى أعلى ارتفاعها أى على كتفها أو رقبها أو رأسها
هى « أشبه ما يكون بقنبلة ذرية معلقة فوق رأسها قد تنفجر فى أى لحظة » ، إذ « لو
حدث ما يؤدى إلى انسياب المياه بلا رابط من البحيرة ، فإن التخريب الذى تحدثه فى
مصر سيكون أضعاف أضعاف ما أحدثته قنبلة هيروشىما » (٢) . وفى هذا الصدد ،
فلقد أثبتت الأبحاث أن منطقة البحيرة قد أخذت تتعرض للزلازل الموضعية نتيجة لثقل
كتلتها المائية الهائلة .

إلى جانب هذا الخطر الطبيعى الباطنى أو الأرضى ، هناك خطر ضرب السد
بالقنابل من الجو فى الحروب . وليس سراً أن هذا التفكير قد خامر أذهان العدو
الإسرائيلى فى وقت ما فى السنوات السابقة . ومهما كثفنا من حلقات الدفاع الجوى
الفائق التطور حول السد ، فإنه لا يستبعد الخطر تماماً . ومما له مغزاه أن الخبراء
السوفييت الذين تولوا بناء السد نصحوا مصر بتفريغ بحيرة ناصر بمعدل ٦٠٠ مليون
متر مكعب فى اليوم لتصفيتها بسرعة فى حالة الحرب أو التهديد بها ، رغم أن هذا
المعدل جدير بأن يخرب الوادى والمجرى كله شمال السد (٣) . والخلاصة الصافية
أن السد العالى وإن كان قد تحاشى الموقع خارج الحدود وحقق شرط الموقع الوطنى
ضماناً للأمن القومى سياسياً ، فإنه لم يفلت من أخطار الأمن القومى لا طبيعياً ولا عسكرياً .

ثانياً ، هناك السؤال المؤجل عادة ، لأنه بعيد الأمد نسبياً ، وهو : وماذا بعد
السد العالى ؟ ماذا بعد أن تمتلئ بحيرة ناصر إلى قممها بالطمي وتتحول إلى دلتا مرئية
بارزة بعد ٥٠٠ سنة كالمقدر ؟ ثمة احتمالان لا ثالث لهما : إما أن يشق النيل مجرى
جديداً له إلى البحر المتوسط عن طريق الصحراء الغربية ، أى شىء كتحقيق مخيف
مروع لنهر بلانكنهورن الجيولوجى الافتراضى « النيل اللبى » الغابر ، وإما أن يقتحم
الوادى ليحتله من جديد حيث لن يكون له مكان فى نظام الحياة القائم فيه
حينذاك (٤) .

(1) Ibid., 106.

(٢) على فتحى ، ص ٢٩ .

(٣) السابق .

(٤) السابق .

وليس رداً أن يقال إن التكنولوجيا الفائقة التطور في المستقبل كفيلة ساعته بأن تجد حلاً ، فهذا هو منطق الحلقة المفرغة ليس إلا .

والحل ؟

لكل هذه الأسباب وفي وجه هذه الأخطار والأخطاء ، وبعيداً تماماً عن دعوة « اهدموا السد » المغرضة أو غير المتخصصة ، طرح أحد الخبراء - على فتحى - مشروعاً للحل العملى الواقعى لا تنقصه التفاصيل فيما يبدو فضلاً عن الاختصاص . محور الاقتراح هو إلغاء مبدأ التخزين القرنى في بحيرة ناصر ، وتعديل وتحويل وظيفتها إلى التخزين السنوى ، أى كخزان أسوان القديم ، ولكن بطاقة ضعف طاقة هذا الأخير أى نحو ١٠ مليارات متر مكعب مما يوفر الحماية التامة لمصر من أخطار الفيضانات العالية . وهذا التعديل لا يقتضى هدم جسم السد العالى بل سيبقى كما هو ، غير أنه يستبعد دوره كمحطة كهرباء (تلك المحطة التى يمكن - عرضياً - الاستفادة منها في مشروع القطارة مثلاً أو تحديداً) .

ولأن السد العالى مصمت ، فلا بد من سد جديد ذى فتحات في تحويلة جانبية لمرور المياه إلى الشمال . بطاقة تصريف قدرها ٨٦٠ مليون متر يومياً ، وهى الطاقة القصوى لاستيعاب المجرى أثناء الفيضان قدماً دون خطر . ولأن المشروع استبعد دور السد العالى الكهربائى ، فلا بد كذلك من سد جديد آخر في تحويلة جانبية مقابلة لتوليد الكهرباء . وعموماً ، يكون التخزين السنوى أمام هذا السد الجديد الصغير على منسوب ١٢٧ متراً ، مقابل وبدل منسوب خزان أسوان القديم وهو ١٢٢ متراً ، على أن يرتفع في منى الفيضانات العالية إلى ١٣٣ متراً كحد أقصى .

أخيراً فإن المشروع تكمله بالضرورة ثلاثة تعديلات في سياسة مصر المائية العامة . فأولاً ، لأن المشروع يفقد مصر - دون السودان - حصتها في اتفاقية مياه ١٩٥٩ ، فلا بد من تعويضها بزيادة حصتها من إيرادات مشروعات أعالي النيل المستقبلية . ثانياً ، يستدعى الاقتراح العودة إلى خزان جبل الأولياء وإعادة دوره الملغى مصرياً . ثالثاً ، العودة فوراً إلى مشروع التخزين القرنى في بحيرة ألبرت ، نقلاً عن بحيرة السد العالى الملغاة وذلك ضماناً للماء خزاننا السنوى الجديد هذا في أسوان ، فضلاً عن كونه جزءاً من مشاريع أعالي النيل وتقليل الفاقد في منطقة السدود . (١)

(١) السابق ، ص ٢٩ - ٣٠ .

وبعد . . .

ثم ماذا بعد ؟ والخلاصة النهائية ؟ حسناً ، إن الحكمة بعد الحدث سهلة جداً ، بقدر ما هي صعبة قبله . وقصارى ما يمكن أن يقال الآن ، ودون التدخل بالرأى أو بالحكم فى اقتراحات ومشاريع الفنين أصحاب التخصص والاختصاص ، هو أن السد العالى بتركيز شديد هو قمة الرى الدائم ، وهو بهذا قمة مزاياه مثلما هو قمة عيوبه . والآثار الحانئية للسد إنما هى ببساطة الثمن الطبيعى للرى الصناعى ، وهما معاً وجهان لعملة واحدة ، وكلاهما كالآخر سلاح ذو حدين ، هذا كذاك . والعبرة فى الخواتيم إنما هى إلى أى مدى ترجح مزاياه عيوبه . ولكن صميم المشكلة هو الخلاف الحذرى على حساب الحسائر والأرباح بالدقة . فهو فى المحصلة الصافية إيجابى فى نظر البعض ، وسلبى فى نظر البعض الآخر . ولهذا ، فكما أن السد نفسه ليس الكلمة الأخيرة فى الرى المصرى ، فإن المستقبل وحده هو الذى سيقول الكلمة الأخيرة والحكم النهائى فى أمر السد .

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨١/٤١٨٤
الرقم الدولي ٥ - ٣٥ - ٧٣٢٥ - ١٧٧

هو الجزء الثاني أو الألفية الوسطى من ثلاثة شخصية مصر الكبيره . إقرأ فيه فلا تنسى :

- بين التجانس الطبيعي والبشرى : الأرض ، والعرق ، السكان والعمران ، الحضارة والزراعة * من التجانس إلى الوحدة * في البدء كانت مصر * أم الأمم أم أمة الأمم ؟ * أول أمة ودولة وإمبراطورية * الأمة المصرية أولا أم الدولة المصرية ؟ * وطن سياسى طبيعى أم أنسب ؟ * حدود مصر السياسية * الوحدة الوطنية قلب الوحدة السياسية ولا طائفية ولا للطائفية
- أطول مستعمرة في التاريخ ؟ هل جنى الموقع علينا ؟ أحقا مصر منكوبة بموقعها الجغرافى وجغرافيتها الطبيعية ؟ * هل نحن شعب محارب أم غير ذلك ؟ * بين صناعة التاريخ وصناعة الحضارة ● منحني مصر الحضارى بين إحداثي المكان والزمان * أم الدنيا وأصل الحضارة ؟ * حضارات مصر التاريخية وما قبل التاريخية حتى الاحتكاك الحضارى المعاصر
- نحن المصريين : من نكون كشعبة من البشر ؟ * في البدء كان الحاميون * ازدواجية أم ثنائية أم متصل جنسى ؟ * فرعونية هى بالجد ولكنها عربية بالأب ● من الطغيان الفرعونى إلى الثورة الاشتراكية : « فرعون إنه طغى » * عبء الرجل المصرى : النيل أم الغزاة أم الطغاة ؟ * أرض الطغيان ؟ * أم الدنيا أم أم الديكتاتورية ؟ ● شخصية مصر السياسية واستراتيجية الوطن فى الخارج والداخل ودور سيناء * وزن مصر السياسى بين الارتفاع والانحدار تاريخيا واقليميا * أجرومية سياسة مصر الخارجية * مصر بين معادلة الحياد الإيجابى وعدم الانحياز والمعادلة - ضد الانحياز الإيجابى وعدم الحياد ● قلب العالم ولكن ... * هل أهتم موقع مصر الاستراتيجى مؤخرا ؟ * هل ورث الخليج مكانه ؟ * وهل خفت موازين قناتنا فى الدورة الدموية العالمية أو البترولية ؟ * ● هبة النيل ولكن ... * أكثر الفيضيات فيضية ودولة الري المثالية * الماء والسياسة * إسرائيل - للأسف - والنيل * ضبط النيل من بحيرة موريس إلى بحيرة ناصر * السد العالى : فلتة أم غلطة تكنولوجية ؟ ● من خريطة مصر الزراعية * القرية المصرية : من الطين وفى الطين ولكنها بذرة مصر * المدينة المصرية : رمز الشائبة الحضارية ولكنها ذروة مصر .. الخ .. الخ .

